

الرسالة

لِلأَمَامِ الْمُطَّلِبي
يُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيِّ
١٥٠-٢٠٤ هـ

تحقيق وشرح
أحمد محمد شاكر

دار الكتب - العلمية

بيروت - لبنان





لِلْإِسْلَامِ الْمَطْلُوبِ
مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الشَّافِعِيِّ

٢٠٤ - ١٥٠

لَا تُطْرَقُ إِلَيْنَا إِلَّا بِإِذْنِنَا
لَا تُطْرَقُ إِلَيْنَا إِلَّا بِإِذْنِنَا
لَا تُطْرَقُ إِلَيْنَا إِلَّا بِإِذْنِنَا
عَلِيٌّ بْنُ الْحُسَيْنِ

عن أصل بخط الربيع بن سليمان
كتبه في حياة الثعالبي

بمقتضى وشرح
أحمد محمد شاكر

هذا السفر القيم يضم بين دفتيه :

١ - المقدمة

٢ - الساعات

٣ - اللوحات للصورة

٤ - كتاب الرسالة مشروحا محققاً :

الجزء الأول س ٢٠٣ - ٠٠٥

د الثاني ٣٨٧ - ٢٠٤

د الثالث ٦٠١ - ٣٨٩

٥ - الاستدراك ٦٠٨ - ٦٠٣

٦ - جريدة المراجع ٦١٠ - ٦٠٩

٧ - مفاتيح الكتاب :

١ - فهرس الآيات ٦٢٠ - ٦١٢

٢ - د الأبواب ٦٢٣ - ٦٢١

٣ - د الأعلام ٦٤٦ - ٦٢٤

٤ - د الأماكن ٦٤٨ - ٦٤٧

٥ - د الأشياء ٦٥٤ - ٦٤٩

٦ - د المفردات ٦٥٨ - ٦٥٥

٧ - د النبوءات النبوية ٦٦٢ - ٦٥٩

٨ - الفهرس العلمي ٦٧٠ - ٦٦٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين . وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً .
هذا كتاب (الرسالة) للشافعي .

وكفى الشافعي مدحاً أنه الشافعي .

وكفى (الرسالة) تقريباً أنها تأليف الشافعي .

وكفاني غرّاً أن أنشر بين الناس علم الشافعي .

[مع إغلاصهم نعمة عن تقليده وتقليد غيره ^(١) .

ولو جاز لعالم أن يقلد علماً كان أولى الناس عندي أن يقلد : الشافعي .
فإني أعتمد - غير غال ولا مسرف - أن هذا الرجل لم يظهر مثله في علماء
الإسلام ، في قه الكتاب والسنة ، وقوذا النظر فيهما ودقة الاستنباط . مع قوة
المارضة ، ونور البصيرة ، والإبداع في إقامة الحجة وإفحام مناظره . فصيحُ اللسان ،
ناصحُ البيان ، في الندوة العليا من البلاغة . تأدب بأدب البادية ، وأخذ العلوم
وللعارف من أهل الحضرة ، حتى سما عن كل عالم قبله وبعده . نبغ في المجاز ،
وكان إلى علمائه مرجع الرواية والسنة ، وكانوا أساطين العلم في قه القرآن ،
ولم يكن الكثير منهم أهل لسنٍ وجَدَلٍ ، وكادوا يسجزون عن مناظرة أهل الرأي ،
فجاء هذا الشاب يناظر وينافح ، ويعرف كيف يقوم بحجته ، وكيف يلزم أهل
الرأي وجوب اتباع السنّة ، وكيف يثبت لهم الحجة في خير الواحد ، وكيف

(١) اقتباس من كلام للزبي في أول محضره بحاشية الأم (ج ١ ص ٢) .

يُفَصِّلُ للناس طرقَ فهم الكتاب على ما عَرَفَ من بيان العرب وفصاحتهم ، وكيف يُلْهِمُ على النامخ وللنسوخ من الكتاب والسنة ، وعلى الجمع بين ما ظاهره التضارب فيها أو في أحدهما . حتى سماه أهل مكة « ناضر الحديث » . وتواترت أخباره إلى علماء الإسلام في عصره ، فكانوا يفتدون إلى مكة للحج ، ينظرونه ويأخذون عنه في حياة شيوخه ، حتى إن أحمد بن حنبل جلس معه مرة ، فجاء أحد إخوانه يستب عليه أن تَرَكَ مجلسَ ابن عُيينة - شيخ الشافعي - . ويجلس إلى هذا الأمرابي ا فقال له أحد : « اسكت ، إنك إن قَاتَلْتَ حديثَ بليزٍ وجدته بنزولٍ ، وإن قَاتَلْتَ عقلَ هذا أخافُ أن لا تجده » ، ما رأيتُ أحداً أفتَه في كتاب الله من هذا القبي . وحتى يقول داودُ بن علي الظاهري الإمام في كتب مناقب الشافعي : « قال لي إسحقُ بن راهويه : ذهبتُ أنا وأحمد بن حنبل إلى الشافعي بمكة فسأله عن أشياء ، فوجدته نصيحاً حسن الأدب ، فلما فارقه أعلني جماعة من أهل التهم بالقرآن أنه كان أعلم الناس في زمانه بمعاني القرآن ، وأنه قد أوتي فيه فهماً ، فلو كنتُ عرفته لكرمتُه . قال داود : ورأيتُه يتأسف على ما فاتته منه » . وحتى يقول أحمد بن حنبل : « لولا الشافعي ما عرفنا حقَّ الحديث » . ويقول أيضاً : « كانت أفضيتنا في أيدي أصحاب أبي حنيفة ماتزِع ، حتى رأينا الشافعي ، فكان أفتَه الناس في كتاب الله ، وفي سنة رسول الله » . ثم يدخلُ العراقَ ، دارَ الخلافة وطاصمة الدولة ^(١) ، فيأخذ من أهل الرأي علمهم ورأيهم ، وينظر فيه ، ويجادلهم ويحاجهم ، ويزداد بذلك بصراً

(١) دخل الشافعي بغداد ثلاث مرات ، الأولى وهو شاب سنة ١٨٤ أو قبلها في خلافة هرون الرشيد ، والثانية في سنة ١٩٥ ومكث سبعم ، والثالثة سنة ١٩٨ فأقام بها أشهراً ، ثم خرج إلى مصر .

بألفه ، ونصراً لسنة ، حتى يقول أبو الوليد للكنى القتيه نومي بن أبي الجارود :
« كنا نتحدث نحن وأصحابنا من أهل مكة أن الشافعي أخذ كتب ابن جريج ^(١)
عن أربعة أنفس : عن مسلم بن خالد ، وسعيد بن سالم ، وهذان قتيان ، وعن
عبد الحميد بن عبد العزيز بن أبي رواد ، وكان أعلمهم بابن جريج ، وعن عبد الله
بن الحرث الخزومي ، وكان من الأثبات ، وانهت رئاسة ألقه بالمدينة إلى مالك
بن أنس ، وحصل إليه ولازمه وأخذ عنه ، وانهت رئاسة ألقه بالIraq إلى
أبي حنيفة ، فأخذ عن صاحبه محمد بن الحسن جلاً ليس فيها شيء إلا وقد سمعه
عليه ، فاجتمع له علم أهل الرأي وعلم أهل الحديث ، فتصرف في ذلك ، حتى
أصل الأصول ، وقصد القواعد ، وأضمن له للوافق والخالف ، واشتهر أمره ، وعلا
ذكره ، وارتفع قدره ، حتى صار منه ماصر .

ثم دخل مصر في سنة ١٩٩ فقام بها إلى أن مات ، يلمّ الناس السنة
وقته السنة والكتاب ، وينتظر مخالفه ويحلّجهم ، وأكثرهم من أتباع شيخه
مالك بن أنس ، وكانوا متصيين لمذهبه ، فبهزم الشافعي بلمه وهديه وقته ،
وأوا رجلاً لم تر الأعين مثله ، فزموه مجلسه ، فيبدون منه علم الكتاب وعلم
الحديث ، ويأخذون عنه الفقه والأنساب والشعر ، ويقيم في بعض وقته
في الطب ، ثم يصلون منه أدب الجدل والناظرة ، ويؤلف الكتب بخطه ،
فيقرؤون عليه ما ينسخونه منها ، أو يعل عليهم بعضها إملاء ، فرجع أكثرهم عما
كانوا يتصيون له ، وتعلموا منه الاجتهاد وتبذ التقليد ، فلا الشافعي طباقي
الأرض علماً .

ومات ودفن بمصر ، وقبره معروف مشهور إلى الآن . وعاش ٥٤ سنة ،

(١) انهت رئاسة ألقه بمكة إلى ابن جريج .

ولد سنة ١٥٠ بترجة ، ومات ليلة الجمعة ودفن يوم الجمعة بعد العصر آخر يوم من
رجب سنة ٢٠٤^(١) (الجمعة ٢٩ رجب سنة ٢٠٤ يوافق ١٩ يناير سنة ١٢٠
ميلادية ، ٢٣ طوبة سنة ٤٣٦ قبطية) .

وليس الشافعي ممن يترجم له في أوراق أوكرايس ، وقد ألف العلماء الأئمة
في سيرته كتباً كثيرة وافية ، وجد بعضها وقد أكتراها . ولعلنا نوفق إلى أن
نجمع ما تفرق من أخباره في الكتب والديواوين ، في سيرة خاصة به ، إن
شاء الله .

وقد يهجم بعض الناس من كلامي عن الشافعي أني أقول ما أقول عن عقيدة أو عصية ، لما
لنا عليه أكثر أهل العلم من قرون كثيرة ، من تفرقهم شيئا وأحزاباً طلية ، مبنية على
العصية للقضية ، مما أضر بالمسلمين وأضرهم عن سائر الأمم ، وكان السبب الأكبر في زوال
حكم الإسلام عن بلاد المسلمين ، حتى صاروا يحكمون بقوانين تخالف دين الاسلام ، خنصوا لها
واستكانوا ، في حين كان كثير من علمائهم يأبون الحكم بغير اللقب الذي يصبون له ويحصب
له الحكم في البلاد . ومما زاد الله أن أرمى نفسي خطاً أنكرها على الناس ، بل أبحت وأجحد ،
وأتابع الدليل الصحيح حيناً وجد . وقد نشأت في طلب العلم وتفتت على منذهب أبي حنيفة ،
ولدت ههناهه العالمية من الأزهري الشريف حيناً ، ووليت القضاء منذ عشرين سنة أحكم كما يحكم
إخواني مما أذن لنا في الحكم به من منذهب الحنفية . ولكني يجوز هنا بدأت دراسة
السنة النبوية أثناء طلب العلم ، من نحو ثلاثين سنة ، فسمعت كثيراً وقرأت كثيراً ، ودرست
أخبار العلماء والأئمة ، ونظرت في أحوالهم وأقوالهم ، لم أنصّب لواحد منهم ، ولم أحد عن سنن
الحق فيها بما لي ، فإن أخطأت فكما يغفل الرجل ، وإن أصبت فكما يصيب الرجل . أحترم
رأيي ورأي غيره ، وأحترم ما أعظمه حقاً قبل كل شيء ، ولوق كل شيء . فمن هنا قلت
ما قلت واحضدت ما احضدت في الشافعي ، رحمه الله ورضي عنه .

(١) ذكر للرحوم عتق باشا في التوقيعات الالهامية أن الشافعي مات في ٤ شعبان ،
وهو خطأ .

كتاب الرسالة

أثف الشافعي كتباً كثيرة ، بعضها كتبه بنفسه وقراه على الناس أو قرأه عليه ، وبعضها أملاه إملاء ، وإحصاء هذه الكتب صير ، وقد قد كثر منها . فأثف في مكة ، وأثف في بغداد ، وأثف في مصر . وأثف في أيدي العلماء من كتبه الآن ما أثفه في مصر ، وهو كتاب (الأم) التي جمع فيه الربيع بعض كتب الشافعي ، وسماه بهذا الاسم ، بعد أن سمع منه هذه الكتب ، وما فاته مما سمع يثبته ذلك ، وما وجد بخط الشافعي ولم يسمعه يثبته أيضاً ، كما يعلم ذلك أهل العلم من يقرؤون كتاب (الأم) . و (كتاب اختلاف الحديث) وقد طبع مطبعة بولاق بمحاكية الجزء السابع من الأم . و (كتاب الرسالة) . وهما مما روى الربيع عن الشافعي منفصلين ، ولم يدخلهما في كتاب (الأم) .

وناسبة الكلام من كتب الشافعي وكتاب الأم خاصة ، يجدر بنا أن نذكر كلمة لها آثاره صدرها الأديب الكبير الدكتور زكي ميلوك - حول كتاب (الأم) منذ بضعة أعوام ، فقد تعرض للجدل في هذا الكتاب ، من غير يئنه ولا دراسة منه لكتب المحدثين وطرق تأليفهم ، ثم طرق رواية المؤرخين عنهم لما سموه ، فأشبهت عليه بعض الكلمات في (الأم) فقالها دليلاً على أن الشافعي لم يؤلف هذه الكتب . واستند إلى كلمة رواها أبو طالب السكي في (قوت القلوب) ، وظلها منه النزالي في الإحياء ، مناهاً : أن كتاب الأم آله البيهقي ، ثم أخذه الربيع بعد موته فادعاه لنفسه . ثم جادل الدكتور زكي ميلوك في هذا جدلاً شديداً ، وأثف فيه كتاباً صغيراً ، أحسن ما فيه أنه مكتوب بقلم كاتب بليغ ، والمجيب على غرض كتابه متوافرة في كتب الشافعي نفسها . ولو صدقت هذه الرواية لأرقت الثقة بكل كتب العلماء ، بل لأرقت الثقة بهؤلاء العلماء أنفسهم ، وقد رووا لنا العلم والسنة ، بأسانيد صحيحة للوثوق بها ، نجد أن هذه علماء الحديث سير الرواة وتراجمهم ، وهما رواية كل من حلت حول سدده أو عدله شبهة ، والربيع الراصد من ثقات الرواة عند المحدثين ، وهذه الرواية فيها تهمة لا بالظلم والكذب ، وهو أرفع قدرأ وأوثق أمانة من أن نظن به أنه يغش كتاباً آله البيهقي ثم يثبت نفسه ، ثم يكذب على الشافعي في كل ما يروى أنه من تأليف الشافعي ، بل لو صح عنه بعض هذا كان من أكذب الوضاعين وأجرحهم على المرة ١١ وحاش لله أن يكون الربيع إلا همة أميناً . وقد ردت مثل هذه الرواية أبو الحسين الرازي الحافظ عبد بن عبد الله بن جعفر اللقوي سنة ٣٤٧ ، وهو والله الحافظ تمام الرازي ، فقال : « هذا لا يجل ، بل

اليومى كان يقول: الربيع أهدت في الغامى منى ، وقد جمع أبو زرعة الرازى كتب الغامى كلها من الربيع قبل موت اليومى بأربع سنين . انظر التهذيب لحافظ ابن حبر (٢٤٦ : ٣) .

وقد يعلن بعض القاريين أن أقسوف الرد على الدكتور ، وسدادة أن أقصد إلى ذلك ، وهو الأخ الصادق الرد ، ولكن لما أسمع ، وهو يرى أوثق رواية كتب الغامى - الربيع المرادى - بالكتب على الغامى ، ثم ينصرف رأيه ، ويسرف في ذلك ، ويغتره فيه ، حتى يضل من الأم فلا يخرج صحيح ، يخطئ به إلى أن يرى الغامى فيه بالكتب ١١ فيزعم في كتابه أن عبارة « أخيراً » لا تدخل على السماع في الرواية ، وأن الإخبار منه أحياناً التل والرائى ، ثم يضل من الأم أن الغامى قال في (ج ١ ص ١١٧) « أخيراً حقيق » ويقول : « إن الغامى لم يلق حقيقاً ، فقد توفي حقيق ببغداد سنة ١٨٣ والغامى إنما دخل إلى بغداد سنة ١٩٥ » . وأصل هذا الاستدراك للسراج البلقى ، وهو مذکور بحاشية الأم ، ولكن ليس في كلام الغامى « أخيراً حقيق » بل فيه « حقيق » فقط ، وهذا يسى عند علماء الحديث طبعاً ، وذلك أن يروى الرجل من لم يلقه من الشيخ شيئاً فيذكر اسمه فقط على تقدير « قال » ، أو يقول صريحاً « قال فلان » . وليس بهذا بأس ، بل هو أمر معروف معروف ، ولا مطن على الراوى به . ولقد بين البلقى الأمر ، فلان لكلامه بقية حلقها الدكتور ، ومن : « فلنكون لم يسع منه يقول بالتطبيق : حقيق ، يسى : قال حقيق » . ولكن الدكتور ذكر مبارك قاله يسى هذا عند علماء المصطلح ، لحظه . ثم زاد فيها هل عن الغامى كلمة « أخيراً » ليؤيد بها رأيه الذى اتفق في الاحتجاج له .

● فائدة : أنخط السراج البلقى في هذا الموضع ، في إيمانه أن الغامى لم يدخل بغداد إلا سنة ١٩٥ لأنه ثبت أنه دخلها سنة ١٨٤ وسمع من محمد بن الحسن كثيراً من العلم . كما أخطأ أيضاً في حاشية أخرى كتبها بعد هذا الموضع (الأم : ١ : ١١٨) عند قول الثامى « أخيراً ابن مهدي » قال : « حكنا وقع في سنة الأم أن الغامى يقول : أخيراً ابن مهدي ، والغامى لم يجمع ابن مهدي » . ووجه الخطأ أن الغامى وابن مهدي هما صامرا ، وكلاهما دخل بغداد ، والغالب أن ابن مهدي كان يدخل الخباز ، وللمروى البدهي عند علماء الحديث أن الراوى العدل إذا قال « حدثنا » أو « أخيراً » كان الحديث متصلاً ، وأنه إذا قال « من فلان » لم يثبت اتصاله إليه ولو مرة واحدة حل على الاتصال أيضاً ، لا يخالف أحد منهم في ذلك . (انظر الرسالة رقم ١٠٣٢) وإنما انخطأوا حين يقول « من فلان » لنفس طهره ولم يثبت أنه فيه ولو مرة ، فالتخارى لاصحة على الاتصال ، وسلم وأكثر أهل العلم يجهلون متصلاً أيضاً ، وهو الرابع الصحيح . ولا يخالف أحد من العلماء أن الراوى الذى يقول « حدثنا » أو « أخيراً » لما لم يسع فأما هو ككتاب وشاع ، فالغامى الصادق الأمين إذا قال « أخيراً ابن مهدي » فقد أخبره ، لا يجوز فيه غير هذا .

(كتاب الرسالة) آفة الشافعى مرتين . ولقد يسله العلماء في فهرس مؤلفاته كتابين : الرسالة القديمة ، والرسالة الجديدة . أما الرسالة القديمة فالراجح

عندى أنه أقما في مكة ، إذ كتب إليه عبد الرحمن بن هدى ^(١) « وهو شاب أن يضع له كتابا فيه معاني القرآن . ويجمع قبول الأخبار فيه ، وحجة الإجماع وبينان التبسوخ والتفسيخ من القرآن والسنة . فوضع له كتاب الرسالة » ^(٢) وقال علي بن الحسين للدينق : « قلت لحمد بن إدريس الشافعي أجب عبد الرحمن بن هدى عن كتابه ، فقد كتب إليك يسألك ، وهو مشتوق إلى جوابك . قال : فأجابه الشافعي ، وهو كتاب الرسالة التي كتبت عنه بالبراق ، وإنما هي رسالته إلى عبد الرحمن بن هدى » ^(٣) . وأرسل الكتاب إلى ابن هدى مع الحرث بن سريج النقال الخوارزمي ثم البندادي ، وينسب ذلك صمى « النقال » ^(٤) .

والظاهر . عندى أن عبد الرحمن بن هدى كان إذ ذاك في بغداد ، دخلها سنة ١٨٠ ، ولكن القنبر الرازي يقول في كتاب مناقب الشافعي (ص ٥٧) : « اعلم أن الشافعي رضى الله عنه صنف كتاب الرسالة ببغداد ، ولما رجع إلى مصر أعاد تصنيف كتاب الرسالة ، وفي كل واحد منهما علم كثير » . وأيما كان قد ذهبت الرسالة القديمة ، وليس في أيدي الناس الآن إلا الرسالة الجديدة ، وهي هذا الكتاب . وقد تبين لنا من استقراء كتب الشافعي الموجودة التي ألف بمصر أنه أتت هذه الكتب من حفظه ، ولم تكن كتبه كلها معه . انظر إليه يقول في كتاب الرسالة (رقم ١١٨٤) . « وضاب عنى بعض كتيبى ، وتحقق بما يعرفه أهل العلم مما حفظت ، فأختصرتُ خروف طول الكتاب ، فأثبتُ

(١) عبد الرحمن بن هدى الملقب بالإمام العلم ، قال العائى : لا أرف له نظيراً في الدنيا .
 وقد سنة ١٣٥ وميت في جمادى الآخرة سنة ١٩٨ . (٢) رواه الخطيب ببغداد في تاريخ بغداد (٢ : ٦٤ - ٦٥) وسيأتي في السطحت برقم (٥٢) ورواه أيضا البيهقي ببغداد ،
 لله عنه ينفوت في سبعم الأبداء (٦ : ٣٨٨ - ٣٨٩) . (٣) رواه الملقب ابن عبد البر ببغداد في الانطاء (س ٧٢ - ٧٣) . (٤) الانطاء (س ٧٧) والأساب (ورقة ٥٧٦) وطبعت القاضية (١ : ٢٤٩) .

بعض مآتيه الكفاية ، دون تقصّي العلم في كل أمره . . ويقول في كتاب اختلاف الحديث (ص ٢٥٢) : « وقد حدثني الثقة أن الحسن كان يدخل بيته وبين عبادةَ حنّانَ الرقائقيّ ، ولا أدري أَدْخَلَهُ عبد الوهاب بينهما فزال من كتابي حين حوّلته من الأصل أم لا ؟ والأصل يوم كتبتُ هذا الكتاب نائبٌ حقّ . »

والظاهر عندي أيضاً أنه أعاد تأليف كتاب الرسالة بعد تأليف أكثر كتبه التي في (الأم) ، لأنه يشير كثيراً في الرسالة إلى مواضع مما كتب هناك ، فيقول مثلاً (رقم ١١٧٣) : « وقد فسرتُ هذا الحديث قبل هذا الموضع . وهذه إشارة إلى ماقى الأم (٦ : ٧٧) . »

والراجح أنه أنقَلَ (كتاب الرسالة) على الربيع إملاءً ، كما يدل على ذلك قوله في (٣٣٧) : « خَفَّفَ قَال : حَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى . قَرَأَ إِلَى : فَأَقْرَأُوا مَا تَسْرِعُ مِنْهُ . » قالى يقول « قَرَأَ » هو الربيع ، يسمع الإملاء ويكتب ، فلما بلغ إلى آية من القرآن كتب بعضها ثم يقول « الآية » أو « إلى كذا » ، فيذكر ما سمع الانتهاء إليه منها ، ولكن هنا صرّح بأن الشافعيّ قرأ إلى قوله « فَأَقْرَأُوا مَا تَسْرِعُ مِنْهُ » .

والشافعيّ لم يسمِ « الرسالة » بهذا الاسم ، إنما يسميها (الكتاب) أو يقول « كتابي » أو « كتابنا » . وانظر الرسالة (رقم ٩٦ ، ٤١٨ ، ٤٢٠ ، ٥٣٣ ، ٦٢٥ ، ٧٠٩ ، ٩٥٣) وكذلك يقول في كتاب (جاع العلم) مشيراً إلى الرسالة « وفيها وصفنا ههنا وفي (الكتاب) قبل هذا » . (الأم ٧ : ٢٥٣) . ويظهر أنها سميت « الرسالة » في عصره ، بسبب إرسالها لبني الرحمن بن مهدي ^(١) .

(١) وقد غلبت عليها هذه التسمية ، ثم غلبت كلمة « رسالة » في عرف المتأخرين على كل كتاب منبر المهيم ، مما كان يسميه المظنون « جزءاً » . فهذا العرف الأخير غير جيد ، لأن « الرسالة » من « الإرسال » .

وهذا كتاب (الرسالة) أول كتب ألف في (أصول الفقه) بل هو أول
كتاب ألف في (أصول الحديث) أيضاً . قال القصر الرزقي في مناقب الشافعي
(ص ٥٧) : « كانوا قبل الإمام الشافعي يتكلمون في مسائل أصول الفقه ،
ويستدلون ويسترضون ، ولكن ما كان لهم قانونٌ كلٌّ مرجوع إليه في معرفة
دلائل الشريعة ، وفي كيفية معارضتها وترجيحها ، فاستنبط الشافعي علم
أصول الفقه ، ووضع للخلق قانوناً كلياً يرجع إليه في معرفة مراتب أدلة الشرع .
ثبت أن نسبة الشافعي إلى علم الشرع كنسبة أرسطاطاليس إلى علم العقل » .
وقال بدر الدين الزركشي في كتاب البحر المحيط في الأصول (مخطوط) :
« الشافعي أول من صنف في أصول الفقه ، صنف فيه كتاب الرسالة ، وكتاب
أحكام القرآن ، واختلاف الحديث ، وإبطال الاستحسان ، وكتاب جامع العلم ،
وكتاب القياس » . وأقول : إن أبواب الكتاب ومسايقه ، التي عرض الشافعي
فيها الكلام على حديث الواحد والحجة فيه ، وإلى شروط صحة الحديث وحداده
الرواية ، ورد الخبر المرسل والمقطع ، إلى غير ذلك مما يعرف من القهر من السلي
في آخر الكتاب - : هذه المسائل عندى أدق وأغلى ما كتب العلماء في أصول
الحديث ، بل إن للفتنة في علوم الحديث يفهم أن ما كتب بعده إنما هو فروع
منه ، وعائلة عليه ، وأنه يجمع ذلك وصنّفه على غير مثال سبق ، لله أبوه .

و (كتاب الرسالة) بل كتب الشافعي أجمع ، كتب أدب وثقة وثقافة ،
قبل أن تكون كتب قديم وأصول ، ذلك أن الشافعي لم يُهَيَّجْهُ عُبَّةٌ ، ولم
تدخل على لسانه لكنةٌ ، ولم تُحفظ عليه لحنه أو سقطه . قال عبد الملك بن
هشام النحوي صاحب السيرة : « طالت مجالستنا لشافعي فاصممتُ منه لحنه
قط ، ولا كلمة غيرُها أحسنُ منها » . قال أيضاً : « جالستُ الشافعي زماناً ، فما

سمته تكلم بكلمة إلا إذا أصبحها المتبر لا يجد كلمة في الحرية أحسن منها .
وقال أيضاً : « الشافعي كلامه لثمة يحتج بها » . وقال الزعفراني : « كان قوم من أهل
الحرية يحضون إلى مجلس الشافعي معنا ، ويجلسون ناحية ، قلت لرجل من
رؤسائهم : إنكم لاتصلحون العلم فلم تحضون معنا ؟ قالوا : نسع لثمة الشافعي » .
وقال الأصمسي : « سمعتُ أشعار هذيل على فتي من قريش ، يقال له محمد بن
إدريس الشافعي » . وقال ثعلب : « السجب أن بعض الناس يأخذون الفنة
عن الشافعي ، وهو من بيت الفنة والشافعي يجب أن يؤخذ منه الفنة ، لا أن
يؤخذ عليه الفنة » . يعني يجب أن يحضروا بأفانله قسماً ، لا بما قاله قط . وكفى
بشهادة الجاحظ في أدبه وبيان^(١) ، يقول : « نظرتُ في كتب هؤلاء النبعة^(٢)
الذين نبهوا في العلم ، فلم أر أحسن تأليفاً من اللطفي ، كأن لسانه ينظم الدرر » .
فكتبه كلها مثلُ راحة من الأدب العربي النقي ، في الندوة العليا من البلاغة ،
يكتب على سجيته ، ويُملي بفطرته ، لا يتكلف ولا يتصنع ، أنصحُ شرِّ قروءه
بعد القرآن والحديث ، لا يصاميه فائلٌ ، ولا يدانيه كاتبٌ .

وإني أرى أن هذا الكتاب (كتاب الرسالة) ينبغي أن يكون من الكتب
المقروءة في كليات الأزهر وكليات الجامعة ، وأن يُختار منه قراءات لطلاب
الدراسة الثانوية في المعاهد والمدارس ، ليفيدوا من ذلك طمناً بصحة النظر
وقوة الحجة ، وبياناً لا يَرَوْنَ مثله في كتب العلماء وآثار الأدباء .
وقد حقُّ أئمة العلماء السابقين بشرح هذا الكتاب ، كما ظهر لنا من

(١) الجاحظ منو الشافعي ، ولد في أول سنة ١٥٠ اله إلى ولد فيها الشافعي ، وتمريراً من
بعض عمه ، مات في المحرم سنة ٢٥٥ (٢) « لغة القوم » يتبع القوم والباء : وسقطهم .

مراجعهم ومن كتب (كشف الظنون) ، والذين عرفتهم شرحوه
خمسَةٌ قُرَى :

١ — أبو بكر الصيرفي محمد بن عبد الله ، كان يقال : إنه أعلم خلق الله بالأصول بعد
الثاني ، تفرغ على ابن سريج ، مات سنة ٣٣٠ ذكر شرحه في كشف الظنون والطبقات
الثانية (٢ : ١٦٩ - ١٧٠) والزركشي في خطبة البحر .

٢ — أبو الوليد التيسابوري الإمام الكبير حسان بن محمد بن أحمد بن هرون القرمي
الأموي ، تلميذ ابن سريج ، وشيخ الحاكم أبي عبد الله ، وصاحب للسند على صحيح مسلم ،
ولد سنة ٢٧٠ ومات ليلة الجمعة ٥ ربيع الأول سنة ٣٤٩ (الطبقات ٢ : ١٩١ - ١٩٢)
ولم يذكر شرحه ، وذكره الزركشي وكشف الظنون .

٣ — الغفالي الكبير الثاني ، محمد بن علي بن إسماعيل ، ولد سنة ٢٩١ ومات في آخر
سنة ٣٦٥ ذكره الزركشي وكشف الظنون والطبقات (٢ : ١٧٦ - ١٧٨) .

٤ — أبو بكر الجوزقي التيسابوري الإمام الحافظ محمد بن عبد الله البجلي ، تلميذ الأمام
وأبي نعيم ، وشيخ الحاكم أبي عبد الله ، وصاحب للسند على صحيح مسلم ، تلمذ في شوال
سنة ٣٨٨ وله ٨٢ سنة (الطبقات ٢ : ١٦٩) ولم يذكر شرحه ، وذكره كشف الظنون .

٥ — أبو محمد الجوزقي الإمام ، عبد الله بن يوسف ، والد لإمام الحرمين ، مات سنة ٤٣٨
(الطبقات ٣ : ٢٠٨ - ٢١٩) ولم يذكر الفرج ، وذكره الزركشي وكشف الظنون .

ولعل غيرهم شرحوه ولم يصل خبره إلينا . ولكن هذه الفروع التي عرفنا أخبارها لم أجمع
من وجود شرح منها في أية مكتبة من مكاتب العالم في هذا العصر .

نُسَخُ الْكِتَابِ

لم أرَ نسخةً مخطوطةً من (كتاب الرسالة) إلا أصلَ الربيع ونسخة ابن
جامعة . ولكننا نجد في المصاحف - التي سيراها القارئ - أن أكثرَ الشيوخ وكثيراً
من السامعين كانت لهم نسخٌ يصححونها على أصل الربيع ، وأن نسخة ابن جماعة
توالت على أصول مخطوطة عليقة ، فأين ذهبت كل هذه الأصول ؟ لا أدري .
وقد طبع الكتاب في مصر ثلاث مرات :

- ١ - الأولى بالطبعة الطيبة سنة ١٣١٢ يصحح (يوسف صالح محمد الجزماوى) ، في (١٦٠ صفحة) يقطع الثمن، وهي طبعة مملوءة بالأغلاط . وهي التي نشر إليها بحرف (ج) .
- ٢ - الثانية بالطبعة الدفعية سنة ١٣١٥ في (١٤٤ صفحة) يقطع الربع ، وقد طبعت عن أصل الربيع بالواسطة ، تهاها أولا (محمد مصطفى الكاتب بالكتبخانة الحديوية سنة ١٣٠٨ ثم نسخت عنها نسخة فرغ منها كاتبها (في يوم الأحد ١٤ صفر سنة ١٣١٠) على ذمة تاليفها (الشيخ سليم سيد أحمد إبراهيم درارة القيان) ، وهذه النسخة أقل من سابقتها أغلاطا في الجزء الأول من تسم الربيع ، ثم يظهر أن مصححها عرّض بنسخ أخرى أو بالطبعة السابعة ، فكثر غلطاته لأصل الربيع ، وكثرت فيها الأغلاط ، ولكن ميزتها أن فيها كل السمات التي على الأصل ، وإن أخطأ التاسع في قراءة كثير منها ، وهو في ذلك معذور . وهي التي نشر إليها بحرف (ش) .
- ٣ - الثالثة بطبعة بولاق سنة ١٣٢١ على نسخة السيد أحمد بك الحسين الحلبي رحمه الله ، في (٨٢ صفحة) يقطع الكثير ، وهي مملوءة بالأغلاط أيضا ، وغالفة في كثير من المواضع لأصل الربيع ، ولا أدري عن أيّ النسخ طبعت ، وإن كنت أظن أن مصححها مطبعة بولاق رجوا كثيرا إلى نسخة ابن جماعة . وهي التي نشر إليها بحرف (ب) .

وقد ذكرنا في تعليقنا على الرسالة مواضع مخالفة هذه النسخ للأصل ، ليكون القارئ على بينة من أمرها ، فلا يظن أننا أخطأنا في مخالفتها ، أو قصرنا في المقابلة ، وليوقن أن هذه الطبعة أصح الطبعات وأجودها .

ويجمل بي في هذه المناسبة أن أتوه بفضل إخواني (أنجال للرحوم السيد مصطفى البابي الحلبي) إذ ساروا على الخطة المثل ، خلة أبيهم رحمه الله ، في إحياء الكتب العربية القيمة ، وإخراجها للناس تملأ العين وتسرى القلب ، محافظين على آثار سلفنا الصالح رضى الله عنهم ، فبدلوا ما بدلوا من جيد ومال ، في سبيل إخراج هذا الكتاب ، فكان لي من تشجيعهم وأنهم عون كبير في تحقيقه وشرحه ، حتى سلخت في ذلك نحو ثلاث سنين ، والحمد لله على توفيقه .

أصل الربيع

من أول يوم قرأتُ في أصل الربيع من (كتاب الرسالة) أيقنتُ أنه مكتوبٌ كله بخط الربيع ، وكلما درسته ومارسته ازدادتُ بذلك يقيناً ، فتوقيع الربيع في آخر الكتاب بخطه لإجازة نسخه إذ يقول : « أجاز الربيعُ بن سليمان صاحبُ الشافعي نسخَ كتاب الرسالة ، وهي ثلاثة أجزاء في ذى القعدة سنة خمس وستين ومائتين ، وكتب الربيعُ بخطه »^(١) - : فهم منه أنه كان ضيقاً بهذا الأصل ، لم يأذن لأحدٍ في نسخه من قبلُ ، حتى أذن في سنة ٢٦٥ بعد أن جاوز التسعين من عمره ، وعجالة الإجازة تدلُّ على ذلك ، لحاققتها العود في الإجازات ، إذ يجبرُ المسلم لتلاميذه الرواية عنهم ، أما إجازة نسخ الكتاب فشيءٌ نادرٌ ، لا يكون إلا لمَن خاصٍ ، ومن أصلٍ حجة لاتصل إليه كل يد .

والغالبُ بالملفوظ القديمة يبرهنُ بأن هذه الإجازة كتبها اليدُ التي كتبت الأصل ، وأن القوم بين الخطين إنما هو فرقُ السنِّ وطولها ، فاضطربت يدُ الكاتب بعد أن جاوز التسعين ، بعلام يوجد في خطه في قوله لم يجاوز الثلاثين^(٢) وقد خشيتُ أن أبقى رأيي وحدي في ذلك ، فأردتُ أن أكتب ، فاستشرتُ أحد إخواني من لم خيرة ينفذ . وعلم بالملفوظ ، فوافقني على أن كاتب الإجازة وكاتب الأصل وكاتبُ عناوين الأجزاء الثلاثة شخصٌ واحدٌ ، لا فرق بينها إلا أنه كتب العناوين بالخط الكوفي ، وكتب الإجازة وهو شيخ كبير .

(١) انظر صورتها في اللوحة (والم ٩) وفي (ص ٦٠١) من الكتاب .

(٢) ولد الربيع سنة ١٧٤ ومات في ٢٠ شوال سنة ٢٧٠ .

وأنا أرجح ترجيحاً قريباً من اليقين أن الربيع كُتب هذه النسخة من إملاء الشافعي ، لما يفتُ فيها ماضى ، ولأنه لم يذكر الترحم على الشافعي في أى موضع جاء اسمه فيه ، ولو كان كتبها بعد موته لعلنا له بالرحمة ولو مرة واحدة ، كعادة العلماء وغيرهم .

وقد حاول الدكتور (ب . موريتس ^(١)) أن يُلخّل الشك على تاريخ هذه النسخة ، فأدعى في كتاب الخطوط العربية أنها مكتوبة سنة ٣٥٠ قريفاً . فمن ذلك تردد بعض إخواني عن تحدث إليهم في أن الربيع كتبها ، وزعموا أنها نسخة مكتوبة بعد الربيع بدهر ، وأن ناسخها قلها وهل نعت الإجازة ، ثم لم يبين أنه قلها !! وهذا رأى لا يثبت على النقد ، لأن المروفي في قل الكتب أن الناسخ إذا نسخ الكتاب وتاريخ كتابه وما كُتب عليه من إجازة أو ماع مثلاً - : أثبت أن هذا نعت ما كان على النسخة التي ينقل منها . ثم اتى يقضه فضلاً ارتشأ القلم الظاهر في كتابة الإجازة ، فلو كانت منقولة من نسخة أخرى ما ائرق خطها عما قبلها ، ولكان الجميع على نسق واحد .

وكان مما احتجوا به لرأيهم ورأى الدكتور موريتس أنها مكتوبة على الورق ، وأن الورق لم يكن معروفاً في ذلك العهد كثيراً ، بل كان جُسل الكتابة على البردى . وهذا مردود بأن الورق كثروفاً في القرن الثاني من الهجرة . (انظر مثلا صبح الأمل : ٢ : ٤٨٦) . واحتجوا أيضاً بأن خطها ليس بالقلم الكوفي ، الذي كان يكتب به أهل القرن الثاني والثالث . ومن السبب أن هذه الشبهة عرضت أيضاً لبعض العلماء الأقدمين ، وردّها القشندى قال : « ذكر صاحب

(١) كان مديراً لدار الكتب المصرية من ١٢٥ أكتوبر سنة ١٨٩٦ إلى ٣١ أغسطس سنة ١٩١١ .

إعانة للنشئ أن أول ما نحل الخط العربي من الكوفي إلى اجناء هذه الأقسام
للمسماة الآن - : في أواخر خلافة بنى أمية ، وأوائل خلافة بنى العباس : قلت :
على أن الكثير من كتّاب زماننا يزعمون أن الوزير أبان علي بن مثناة^(١) هو أول
من اجدع ذلك . وهو غلط ، فانا نجد من الكتب بخط الأولين فيما قبل اللاتين
ما ليس على صورة الكوفي ، بل يتميز عنه إلى نحو هذه الأوضاع المستقرة ، وإن
كان هو إلى الكوفي أنيل قربه من قلبه عنه « (صبيح الأعشى ٣ : ١٥) وكان
القفقشندي بهذا يصف نسخة الرسالة ، ففي حروفها شبه بالخط الكوفي ، ولم
يكن الخط الكوفي صبوراً في تلك الصور ، بل كانوا يكتبون به للمبارق
والوثائق ، وكانوا يتأقرون به في كتابة للصحاف وغيرها ، ولعلك ترى الربيع
يكتب في عناوين الأجزاء الثلاثة كلمات (الجزء الأول . الجزء الثاني . الجزء
الثالث) بالخط الكوفي ، ويكتب تحتها كلمات (من الرسالة رواية الربيع
بن سليمان عن محمد بن إدريس الشافعي) بخط وسط بين الكوفي وبين خطه
في داخل الكتاب (انظر اللوحات رقم ٣ ، ٤ ، ٥ مقارنا برقم ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩) .
والخطوط العربية القديمة التي وجدت في دور الكتب ودور الآثار تدل
على أن هذا الخط كان معروفاً في القرن الثاني ، قبل ابن مقلة ، كما قال القفقشندي .
ومن مثل ذلك أن من الأوراق البردية الموجودة بدار الكتب المصرية ورقة
مؤرخة سنة ١٩٥ يشبه خطها خط كتاب الرسالة ، بل إن الشبه بينهما قريب
جدا ، حتى أنك إذا لطلعت عليهما أن يظن أن كاتبهما نفسا الخط على مظهر
واحد ، وهذه الورقة منشورة في الجزء الأول من كتاب (أوراق البردي العربية)
التي ألفه المستشرق جرومان وترجمه الدكتور حسن إبراهيم ، وطبع بدار الكتب

(١) الوزير أبو علي محمد بن علي بن الحسن ، من وزراء الدولة العباسية ، ولد سنة ٢٧٢

ومات سنة ٣٢٨

سنة ١٩ وهى (برقم ٥١ فى اللوحة رقم ٨) وقد صورتها ، وصورتنا قطعة من (ص ٣٦ من الأصل) ووضعناها متجاورتين فى صفحة واحدة (لوحة رقم ١٠ ، ١١) ليسهل على القارئ المقارنة بينهما ، وسمنا سهاً أمام تاريخ ورقة البردى (سنة ١٩٥) . ومما لاشك فيه أن خط الربيع يعتبر من خط أهل القرن الثانى ، لأنه ولد سنة ١٧٤ والشافى دخل مصر فى أواخر سنة ١٩٩ فاخذ الربيع خادماً له وتلميذاً خاصاً ، وكان الشافى يقول له : « أنت راوية كتبه » . ونحن قدم الشافى مصر كان الربيع مؤذناً بالمسجد الجامع بفسطاط مصر - جمع عمرو بن العاص - وكان يقرأ بالألحان ، ومعنى هذا أنه كان كاتباً قارئاً فى أواخر القرن الثانى ، فقد تعلم الخط والقراءة صغيراً كما يعلم الناس .

ثم يرفع كلُّ شاك فى نسب هذه النسخة احتفالاً بالماء الطماء ، والأئمة الحفاظ الكبار بها ، منذ سنة ٣٩٤ إلى سنة ٦٥٦ وإثباتُ خطوطهم عليها ومعاملتهم ، بل إثباتُ أنهم حصروا نسخهم وقابلوها عليها ، كما ترى فيها يأتى من الساعات والتوقيعات ، ويحرمون على إثبات سماعهم فيها طلاباً صغاراً ، ثم إسماعيل لإياها لنورم شيوخاً كباراً . وترى الأثر العلمية الكبيرة يتسابقون إلى سماعها ، فيسجلون أسماءهم عليها .

فانك ترى - مثلاً - من أئمة الحفاظ الكبار من أهل العلم ، الذين سمروا الكتب فى هذه النسخة : الحفاظ الحميدى صاحب الجمع بين الصحيحين ، وصديقه الحفاظ الأمير ابن ماكولا (فى الساعات رقم ٨ - ١١) والحافظ أبى القتيان البهتانى (فى رقم ١٢) والحافظ الكبير ابن عساكر صاحب تاريخ دمشق (فى رقم ١٨ ، ٢١) والحافظ عبد القادر الرهاوى (فى رقم ٢٢ ، ٢٣)

والحافظ تاج الدين القرطبي (في رقم ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٧) والحافظ زكي الدين
البرزالي (في رقم ٢٧ ، ٢٨) .

وترى أن أسرةَ الحافظ ابن عساكر سمع منها في هذه النسخة أحد عشر
رجلا : الحافظ ابن عساكر على بن الحسن بن هبة الله ، وأخوه محمد وأحمد ،
وابناه : القاسم والحسن ابنا علي ، وخفيلاه : محمد وعلي ولما القاسم ، وأبناء أخيه :
عبد الله وعبد الرحمن ونصر الله وعبد الرحيم : أبناء محمد بن الحسن (انظر
السماعات ١٨ ، ١٩ ، ٢١ ، ٢٤ ، ٢٥) . وأسرة الخشوعي سمع منها سبعة قُرَ :
أولهم طاهر بن بركات بن إبراهيم الخشوعي ، ثم ابنه إبراهيم ، ثم بركات بن
إبراهيم ، ثم أولاده : إبراهيم وأبو الفضل وعبد الله أبناء بركات بن إبراهيم ،
ثم عثمان بن عبد الله بن بركات (انظر السماعات ١٢ ، ١٦ ، ١٨ ،
٢٢ - ٢٨) .

ثم الحافظ ابن عساكر لا يكتبه أن يسجل اسمه في السماعات ، فيكتب بخطه
أربع مرات على النسخة : «سمع بحيمه وعارض بنسخته على بن الحسن بن هبة الله»
(انظر التوقيع رقم ٣٩) . وكذلك غيره من الحفاظ والملاء ، مما يظهر من
التوقيعات (٣٢ - ٤٥) .

ثم يُنلج الصدرَ ويملؤه يقيناً أن نجد شهادةً بخط أحد الملاء الحفاظ
الأثبت القدماء ، يسجل فيها أن هذه النسخة بخط الربيع ، ترى هبة الله بن
أحمد بن محمد بن الأكفاني (المتوفى في ٦ محرم سنة ٥٢٤ عن ٨٠ سنة) يكتب
بخطه ثلاثة عناوين للأجزاء الثلاثة ، يسوق فيها إسناده إلى الربيع ، ثم يكتب
فوق عنوان الأول منها مانعه : « الجزء الأول من الرسالة لأبي عبد الله الشافعي
بخط الربيع صاحبه » . ويكتب فوق عنوان الثالث مانعه : « الجزء الثالث

من الرسالة بخط الربيع صاحب الشامي . وأما عنوان الجزء الثاني فقوقه :
 « الثاني من الرسالة » ويظهر أن باقي الكلام محمول على عادات
 الزمان . وتجد صورة عنوان الجزء الأول في (اللوحة رقم ١) قترى فيها في الزاوية
 العليا اليمنى خط الحافظ ابن عساكر ، وبجواره خط شيخه ابن الأكفاني .
 وقد ظننت أول الأمر أن هذه الشهادة بخط ابن عساكر ، ثم تبين لي من
 دراسة خطوط الساعات والتأويل أنها خط ابن الأكفاني .

ثم رى أيضاً أن هؤلاء النساء - وهم أقرب منا صفاً بالربيع - يتكفون
 النص في الساعات كلها أو أكثرها على اسم مالك النسخة ، إشارة إلى شدة
 العناية بها ، وإشادة بما لملكها من ميزة وبغير ، أن حاز هذا الأثر الجليل
 النفيس .

أفيظن أن أو يتوهم متوهم أنهم يصنعون كل هذا لنسخة مزيفة مزورة ؟
 أو يفتنى عليهم من شأنها ما لم يخف على الدكتور موريس ، وم أخبر بالخطوط
 وأعلم بالعلم ، وم يروون الكتاب بأسانيدهم رواية سماع وقراءة ؟

وكثيراً ما عجب : لماذا عيّن تاريخها الذي زعم ، سنة ٣٥٠ تقريباً ، ثم
 تبينت من أين الوهم . فوجدت في حاشية نسخة العماد ابن جماعة بجوار الفقرة
 (١٢٦ من الكتاب) ما نصه : « بلغ مقابلة على أصل سماع مرلت ، تاريخه
 من حين نسخ ثلاثمائة وثمان وخمسون سنة » ثم كتب بحاشيتها
 في مواضع آخر : « بلغ مقابلة على النسخة المذكورة » . فرجحت من هذا أنه
 رأى هذه الكتابة ، وليس بدار الكتب نسخ قديمة من الرسالة غير أصل
 الربيع ونسخة ابن جماعة ، فلأن أن نسخة ابن جماعة قوبلت على نسخة الربيع ،
 وأن هذا يدل على أن نسخة الربيع كتبت حول سنة ٣٥٠ ولكن هذا النص

لا يورثى هذا المنى ، فإن نسخة ابن جماعة ترجح أنها كُتبت له قُبيل قرائتها على
جده سنة ٨٥٦ وقولت على نسخة مغلط عليها من حين كتابتها إلى حين مقابلة
نسخة ابن جماعة عليها ٣٥٨ سنة ، أى أنها كُتبت قُبيل سنة ٥٠٠ فالرقم
(٣٥٨) هو عدد السنين التى تفرق بين النسختين ، لا تاريخ النسخة الأولى ،
فهى غيرُ نسخة الربيع يقيناً .

وصف النسخة

عدد أوراقها ٧٨ ورقة ، منها ٦٢ ورقة هى أصل الكتاب الذى بخط الربيع ،
والباقي أوراقٌ زِيدت فى أوله وآخره ووسطه ، كُتبت فيها الساعاتُ وغيرها ،
وغُلقت النسخةُ بِجِلْدٍ قديم ، لا أستطيع الجزم بِجِلْدِيته ، ولعله فى القرن السادس
أو السابع الهجرى . وطول الورقة من أصل الكتاب (٢٥٨ سم) وعرضها
(١٤ سم) والكتابة تملأ الصفحة تقريباً ، فإن طول السطر الواحد (١٢٥ سم)
وعدد السطور يختلف فى الصفحات ما بين (٣٧ ، ٣٠) سطرًا ، تشغل من طولها نحو
(٢٤ سم) . وقد صورنا صوراً منها مصغرةً قليلاً إلى نحو الثلثين ، حتى تسع لها
مساحة الورق التى تطبع عليه ، وهى اللوحات (رقم ٦ - ٩) . وانلُحظ مرقومه
واضح لمن خَبَرَ هذه الخطوط القديمة ، إلا فى بعض المواضع النادرة ، مما يقين
لقارىء الكتاب بما عُلِّقنا به عليه .

وتواعد الرسم التى كُتبت بها تختلف كثيراً عن القواعد التى يكتب بها
للآخرين ، وإحصاء ذلك لاتباع هذه المقدمة ، ولكننا نذكر بعض أنواعها .
فمن ذلك أنه يكتب كل ما ينطق ألفاً فى أواخر الكلمات بالألف ، وإن كان مما
يكتب بالياء ، إلا كلمة « هكنا » وحرى « إلى » وعلى « فياليه » فيكتب مثلاً

« حى » بالألف « حنا » . و « حكى » « حكا » . و « مستحق » « مستحقنا » .
و « سيوى » « سوا » الخ . وإذا كانت الكلمة تنطق بإمالة الألف لم يكتبها ألفاً ،
بل كتبها ياء ، إشارة إلى الإمالة ، مثل « هؤلاء » كتبها « هاوى » وكذلك
« الإبل » كتبها « الابل » . ويحذف ألف « ابن » مطلقاً ، وإن لم تكن بين
عينين ، فيكتب مثلاً « من بن عيسى » . ويكتب كلمة « هنا » « هاهنا » .
وكلمة « هكذا » برسمين : الأكثر : « ها كذى » والبعض : « هكذى » .
ويقسم الكلمة الواحدة في سطرين إذا لم يسعها آخر السطر ، فمثلاً كلمة « استدلنا »
كتب الألف وحدها في سطر وبقية في السطر الآخر (ص ٤٤ من الأصل
س ١٠ ، ١١) وكلمة « زوجها » الزاى والواو في سطر والباقي في سطر (ص
٥٠ س ١٩ ، ١٩) . وهذا كثير فيها .

وأما الثقة بها فإشئت من هقر ، دقة في الكتابة ، ودقة في الضبط ،
كمادة للثقة من أهل العلم الأولين . فلذا اشتبه الحرف للهمل بين الإجمال
والإعجام ، ضبطه بإحدى علامتى الإجمال : إما أن يضع تحته نقطة ، وإما أن يضع
فوقه رسم هلال صغير ، حتى لا يُشبه فيتمسك على القارئ . ومن أقوى الأدلة
على عناية بالصححة والضبط ، أنه وضع كسرة تحت النون في كلمة « النذارة »
(رقم ٣٥ ص ١٤ من الأصل) وهى كلمة نادرة ، لم أجدها في المعجم إلا فى
القاموس ، ونص على أنها عن الإمام الشافى . وهى تؤيد ما ذهبت إليه
من الثقة بالنسخة ، وتدل على أن الربيع كان يصحى نطق الشافى ويكتب عنه
من بينة . ومن الطرائف للنسبة هنا أنى عرضت هذه الكلمة على أستاذنا
الكبير العلامة أمير السراء على بك الجارم ، فيها كنت أعرض عليه من على
فى الكتاب ، قال لى : كأنك بهذه الكلمة جئت بتوقيع الشافى على النسخة .
وقد صدق حفظه الله .

ومما يلاحظ في النسخة أن الصلاة على النبي لم تكتب عند ذكره في كل مرة ، بل كتبت في القليل النادر ، بلفظ « صلى الله عليه » . وهذه طريقة العلماء للتقدمين ، في عصر الشافعي وقبله ، وقد شدد فيها المتأخرون ، وقالوا : ينبغي المحافظة على كتابة الصلاة والتسليم ، بل زادوا أنه لا ينبغي للناسخ أن يتقيد بالأصل إذا لم توجد فيه . وقد ثبت عن أحمد بن حنبل أنه كان لا يكتب الصلاة ، وأجابوا من ذلك بأنه كان يصلي لفظاً ، أو بأنه كان يتقيد بما سمع من شيخه فلا يزيد عليه . والذى أختاروه أن يتقيد الناسخ بالأصل الذى يستند عليه في النقل ، أما إذا كتب لنفسه فهو غير ، وليس معنى هذا أن يفعل كما فعل الكتاب « المجلدون ١١ » في عصرنا ، إذ يذكرون النبي باسمه « محمد » صلى الله عليه وسلم ، ولا يكتبون الصلاة عليه ، بل يذكره بصفة النبوة أو الرسالة أو نحوها ، لأن الله سبحانه نهانا عن غلطته باسمه : ﴿ لَا تَجْهَرُوا بِدُعَاءِ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَادِ الْكَرِيمِ بَعْضًا ﴾ ولأن الله لم يذكره في القرآن إلا بصفة النبوة أو الرسالة ، أو باسمه الكريم مقروناً بإحداها . وانظر شرح العراقي على مقدمة ابن الصلاح (ص ١٧٤ - ١٧٥) وتدريب الراوى (ص ١٥٣) وشرحنا على ألفية السيوطى (ص ١٥١) وشرحنا على مختصر علوم الحديث لابن كثير (ص ١٥٨ - ١٥٩) وشرحنا على الترمذى (٢ : ٣٥٤ - ٣٥٥) .

أصحاب النسخة

تثبت الساعات الآتية ، وعرفت منها أكثر ما ليكى . التسخير من أواخر القرن الرابع إلى منتصف القرن السابع . فأول مالكها فيما أظن الأخوان : على* وإبراهيم* ابنا محمد بن إبراهيم بن الحسين الحنفاي أو أحدهما ، إذ سما فيها الكتاب

من عبد الرحمن بن عمر بن نصر في سنة (٣٩٤ و ٤٠١) ولكن لم ينص في
سماطهما على ذلك (رقم ١ - ٦). وإنما ظننت ذلك لأن ابني أخيهما الحسين بن
محمد الحناني ، وهما عبد الله وعبد الرحمن - : سما فيهما على أبي بكر الحداد
سنة ٤٥٧ ونص في السماط على أنهما صاحبا الكتاب (رقم ٨ - ١١)
فظننت من هذا أن الكتاب كان في ملك جميعهما على وإبرهم ، ثم انتقل إليهما
بالميراث أو غيره . ولكن سرعان ما انتقل من ملكهما إلى ملك المحافظ هبة الله
بن الأكتافى ، فسم فيهما على أبي بكر الحداد سنة ٤٦٠ ويظهر أن النسخة
نجيت في ملكه إلى حين وفاته سنة ٥٢٤ أو على الأقل إلى آخر مجلس سمع
فيه عليه سنة ٥١٩ (رقم ١٩). ثم لم يتبين لي في ملك من كانت إلى شهر
رجب سنة ٥٦٦ قد كتب القتيبة العالم ضياء الدين على بن عقيل بن علي التلطي
(الولود سنة ٥٣٧) أنه سمع الكتاب من أبي للكلام عبد الواحد بن هلال
في سنة ٥٦٣ وأنه نقل سماحه إلى هذه النسخة في رجب سنة ٥٦٦ (رقم ٢٠)
ثم سمه مرة أخرى على المحافظ ابن صاكر سنة ٥٦٧ ونص في مجلس السماع
على أنه صاحب النسخة (رقم ٢١) ثم كذلك سمه هو وابنه الحسن في
سنة ٥٧١ على أبي للعالي التلطي وأبي طاهر المشوحى (رقم ٢٢ ، ٢٣). ثم لم
يتبين أيضا في ملك من كانت ، إلى أن ذكر في سنة ٦٣٥ أنها في ملك الإمام
الحافظ تاج الدين القرطبي ، وتاج الدين القرطبي سمع الكتاب هو وأخوه إسماعيل
قبل ذلك بثمان وخمسين سنة ، قد سمعه على أبي طاهر المشوحى في سنة ٥٨٧
(رقم ٢٤ - ٢٧) فلما أن يكون أبوهما أبو جعفر القرطبي (ولد سنة ٥٢٨ ومات
سنة ٥٩٦) ملك الكتاب فأسمعهما فيه على أبي طاهر ، ولما أن يكون تاج الدين

تسعه ملكها بعد ذلك ثم ضمت عليه . ثم ثبت ملكها بعد في سنة ٦٥٦ هـ قاضي
 محي الدين عمر بن موسى بن جفر (رقم ٢٨) . وكل هؤلاء الذين ملكوها كانوا
 في دمشق ، ولم تعرف ما كان من أمرها قبل ذلك من عهد الربيع (المتوفى سنة
 ٢٧٠) إلى عصر عبد الرحمن بن نصر في آخر القرن الرابع . ولم تعرف أيضاً ما كان
 من أمرها بعد القاضي محي الدين بن جفر ، إلى أن دخلت في ملك الأمير
 مصطفى باشا فاضل ، وانتقلت مع مكتبته كلها إلى دار الكتب المصرية ، فادت
 إلى بلدها التي فيه ألفت وكتبت
 وألفت عاصها واستقر بها النوى * كما قرأ حيداً بالإياب للسافر .

نسخة ابن جماعة

لو اقررت لكات أصلاً جيداً للكتاب ، ولكنها جاءت بمجوار أصل
 الربيع ، فكانت فرعاً ضئيلاً ، إذ خالفته في مواضع كثيرة ، وكان الأصل هو
 الأصل ، وأين الترى من الثرى . حتى كاتبها بصعيد الخط ، ثم حتى صاحبها بمقابلتها
 وقراءتها ، ولكنه لم يقن ذلك . ولعل عذره أن النسخة التي قابل عليها لم
 تكن حدة ، وكتب بمحاشيتها تسييها إلى أجزاء سبعة ، ولكنه نسي من
 التقسيم الأول والخامس ! فذكر عند الفقرة (٥٥١) « آخر الجزء الثاني »
 وعند (٨٢٧) « آخر الجزء الثالث » وعند (١١٢٨) « آخر الجزء الرابع »
 وعند (١٤٦٢) « آخر الجزء السادس » . وكتب بلاغات بالمقابلات على النسخة
 القديمة عند الفقرات (١٢٦ ، ٢٧٥ ، ٢٨٣ ، ٥١١ ، ٧٥٨) وسمت على الجال
 ابن جماعة ، جد الساد ، في ستة مجالس ، كتبت بلاغات أربعة منها بالحاشية

أمام الفقرات (٢٠٨ ، ٥٦٩ ، ٨٦٣ ، ١١٧٣) ولم يكتب الخامس ، وأما السادس فيتمى بآخر الكتاب .

وهي مكتوبة على ورق جيد ، بخط نسخي جميل واضح ، مضبوطة مشكولة في الأكثر . وعدد أوراقها ١٢٤ ورقة ، في الصفحة منها ١٩ سطراً ، وطول السطر (١١س) وتشمل السطور من طول الورقة (٥و١٨س) وطول الورقة (٧و٢٤س) ومعرضها (٥و١٧س) . وكانت أوراقها أكبر من ذلك ، ولكن لاندرى من الذي أعطاهما لأحد الجليلين ، فانقص من أطرافها ، حتى أضاع بعض ما كُتب في حاشيتها . وقد صورنا منها الصفحة الأولى والأخيرة مصغرتين ، في اللوحتين (١٢ ، ١٣)

وبعد : فلتستطيع أن أنتم هذه القلمة قبل أن أؤدى ماوجب على من الشكر لإخواني الذين أهّلوا كاهلي بفضلهم ، بما قيت من معونتهم في إخراج هذا الأمر الجليل ، والسفر النفيس : ابن عمي السيد محمد السنوسي الأنصاري . والأخ المخلص البار ، صديقي وزميل من أول طلب العلم ، العالم للثقن للثقن ، الشيخ محمد خنيس هيبه ، وقد قرأت عليه الكتاب حرفاً حرفاً ، ورجعت إليه في كل مشكل عرض لي فيه . والاعوان السلمان الجليلان : الشيخ محمد نور الحسن ، والشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، أستاذنا العربية بكلية اللغة بالأزهر ، وقد عرضت عليهما كثيراً من مشكلات العربية في الكتاب . ثم القأمون على نشر الكتاب (أنجال للرحوم السيد مصطفى الحلبي) وقد أتاحوا لي فرصة إخراجه وتحقيقه وشرحه ، فكانت منة لهم على وعلى كل قارئ ومستفيد .

واليد البيضاء التي لا تنسى ، ما قيت من معونة أستاذنا العظيم ، العلامة الفيلسوف (الدكتور منصور فهمي بك) للمدير العام لدار الكتب المصرية ، فقد

السماعات وما ألحق بها

السماعات المتبعة في أصل الربيع تبدأ من سنة ٣٩٤ وتنتهي في سنة ٦٥٦ وهي متتالية متصلة الأسانيد، أعني أن الشيوخ الذين يُقرأ عليهم الكتاب أو يُسمع منهم يُجدهم مسموه قبل ذلك من شيوخهم، وهكذا إلى عبد الرحمن بن عمر بن نصر الشيباني، أقدم الشيوخ الذين أثبت إسماعلهم للكتاب. ثم نسخة ابن جماعة فيها سماع واحد، سنة ٨٥٦ متصل الإسناد بسماعات الأصل، كما سيتبين القارئ. وقد جعلت لها كلها أرقامًا متتالية يشار إليها بها.

وسماعات الأصل ثبت بعضها على عناوين الأجزاء الثلاثة التي بخط الربيع (لوحة رقم ٣، ٤، ٥) وباقيها كتب في أوراق ألصقت بالأصل وألحقت به في أوائل الأجزاء وأواخرها. وأكثرها تكرر إثباته ثلاث مرات في الأجزاء الثلاثة. وقد أثبت كل السماعات مرتبة ترتيب وقوعها التاريخي، الأقدم فالأقدم. وتوخياً للاختصار ذكرت من كل سماع متكرر واحداً منه، مع الإشارة إلى غيره وما فيه من زيادة فائدة إن وجدت. ولم أستثن من ذلك إلا السماعات التي بخط عبد الرحمن بن نصر، بقيمتها التاريخية أولاً، ولأنها مصورة في اللوحات على عناوين الربيع ثانياً، ولأن صيغتها مختصرة ثالثاً. واستثنيت أيضاً بعض السماعات حين وجدت ضرورة لذلك. والسماعات هي (رقم ١ - ٢٨) ومن السماعات الأسانيد، وهي أسانيد كاتيبها من العلماء إلى الربيع راوى الكتاب رقم (٢٩ - ٣١)

ومن السماعات أيضاً نوع مختصر، يسجل أحد العلماء فيه سماعه بخطه، كأن يقول «سمه فلان» أو «سما فلان» ونحو ذلك. وكل الذين كتبوا ذلك ذكرت أسمائهم في مجالس السماع إلا واحداً، هو أبو القاسم البزري هبة الله بن

معدِّ الدِّمِياطِي المتوفى سنة ٥٩٩ (انظر رقم ٤٣) . وقد جمعها كلها من ثلث
السماعات ، وحفظت للكُرر منها مع الإشارة إليه ، ورتبتها الأقدم فالأقدم ،
وسميتها « التوقيعات » (رقم ٣٢ - ٤٥) .

وبما أُلحق بالسماعات في أصل الربيع ، بما كتب السماء بخطوطهم :-
أحاديثُ وآثارُ رُووها بأسانيدهم ، ذكرتها أيضًا بنصها (رقم ٤٦ - ٥٩) .
ثم يلو ذلك ما كتب على نسخة السَّادِ ابن جماعة ، من أسانيد وفوائد
وسامعه على جلده (رقم ٦٠ - ٦٨) .

والأعلام المذكورون في هذه السماعات وما أُلحق بها يزيدون على ثلاثمائة
فمن أجسبتهم كلهم في فهرس في آخر هذه القلعة . فأما الذين ذكروا في أسانيد
الأحاديث والآثار فلم أقصد إلى ذكر تراجمهم ، خشية الإطالة ، ولأنه لا صلة
بينهم وبين رواية الكتاب . وأما الآخرون : المذكورون في السماعات والتوقيعات
فقد بذلتُ الوسع في البحث عن تراجمهم ، فمن وجدتُ منهم ترجمته ، أشرتُ
إليها بإيجاز ، وأحلتُ القارئ إلى موضعها ، ومن لم أجِدْ سكَّته عنه ، ولا أدعى
في ذلك غاية السَّكَّال ، فإذ ذلك لأحد من الناس ، ولكني اجتهدتُ ونحرتُ ،
وحسبي هذا أداء للواجب على . وقد تكون ترجمة الرجل ممن لم أجِدْ على طَرَفٍ
الثَّامِر مِنِّي ، ثم أخطئها من حيث لأدرى . ومن وجدتُ ترجمته وضمتُ صورة
نجم (*) بجوار اسمه في الفهرس .

ولقد رزمت كتب التراجم التي وجدت إليها بحروف طلبة للاختصار، وعاموا اصطلاحاً فيها :

ع	تاريخ دمشق للمحقق ابن عساكر للتوفى سنة ٥٩٩ هـ . مخطوط بمكتبة تيمور باشا بدار الكتب المصرية .
ح	مختصر هذا التاريخ لفرحوم الفيض عبد القادر بدران
ش	شذرات الذهب لابن السادة المنلى للتوفى سنة ١٠٨٩ هـ طبع مصر ٨ أجزاء
ك	البدية والنهاية للمحقق ابن كثير للتوفى سنة ٧٧٤ هـ طبع منه بمصر ١٣ جزءاً
ح	تذكرة الحفاظ للمحقق ابن كثير للتوفى سنة ٧٤٨ هـ طبع الهند ٤ أجزاء
ذ	ذيل تذكرة الحفاظ للمحقق ابن كثير للهيد ولسيوطي طبع مصر ١
ق	طبقات الفقهاء لابن الجزري للتوفى سنة ٨٣٣ هـ طبع مصر ٢
خ	الوفيات لابن خلكان للتوفى سنة ٦٨١ هـ طبع بولاق ٢
ط	طبقات الفقهاء لابن السبكي للتوفى سنة ٧٧١ هـ طبع مصر ٦
ل	لسان اللينان للمحقق ابن حجر للتوفى سنة ٨٥٧ هـ طبع الهند ٦
در	الدرر الكلى » » » » طبع الهند ٤
ض	الضوء اللامع للشيخ التوفى سنة ٩٠٢ هـ طبع مصر ١٢
س	الأساب للمحقق الساماني للتوفى سنة ٥٦٢ هـ طبع تصوير بأوردية

أصل الربيع

السماعات^(١)

١ - سماع على عبد الرحمن بن عمر بن نصر بخطه سنة ٣٩٤

في الجزء الأول

يقول عبد الرحمن بن عمر بن نصر بن محمد^(٢) : إن علي بن محمد بن إبراهيم [١٢]
بن الحسين الحنّافى^(٣) ، بورك الله فيه ، سمع مني هذا الجزء ، وهو سماعى من أبي علي
الحسن بن حبيب بن عبد الملك الحصرى^(٤) ، عن الربيع بن سليمان المرادى ،
في شعبان من سنة أربع وتسعين وثلاثمائة ، شمعنا الله بالعلم في الدنيا والآخرة ،
ولا يسهل حجة ، وحسبنا الله وحده ، بقراءتي عليه من أصل كتابي .

٢ - سماع آخر عليه بخطه سنة ٤٠١

في الجزء الأول

وسمع هذا الجزء مني أبو عبد الله أحمد بن علي الشرايى ، وإبراهيم بن محمد [١٢]
بن إبراهيم بن الحسين الحنّافى^(٥) ، بقراءة أبي بكر محمد بن محمد بن عبد الله الشاشى ،

(١) الأرقام بالمشاية أرقام مصنف الأصل وقد حافظنا على ألفاظ السماعين وإن كانت خطأ ،
أو شاذة في الإعراب .

(٢) عبد الرحمن بن عمر بن نصر بن محمد البزار اللؤبى ، مات في ١٩ رجب سنة ٤١٠
(ش ٣ : ١٩٠) (ع ٧٣ : ١١٩) (ل ٣ : ٤٧٤) . (٣) « الحنّافى » نسبة إلى
بيع الحنّاء ، كما بينه السمعاني في الألسناب في ترجمة أخيه « أبي عبد الله الحسين بن محمد » وعلى
هذا قرئى محدث حافظ ، مات في ربيع الأول سنة ٤٢٨ وله ٥٨ سنة (ش ٣ : ٢٣٨) .
(٤) المصائرى القبة راوى الأم عن الربيع ٢٤٧ - ٢٣٨ (ش ٧ : ٢٤٦) (ع ٩ :
٢٩٥) (ط ٧ : ٢٠٦) (ق ١ : ٢٠٩) . (٥) مات في ١٧ شوال سنة ٤٢٠
(ع ٤ : ٢٢٩) .

حفظهم الله . وكتب عيد الرحمن بن عمر بن نصر بن محمد ، في شهر رمضان من سنة إحدى وأربعائة .

وسمع هذا الجزء مني أيضاً ثغر بن المظفر الناصري ^(١) ، حفظه الله ^(٢)

٣ — صباع في الجزء الثاني بخطه أيضاً سنة ٢٩٤

[٦٢] يقول عبد الرحمن بن عمر بن نصر بن محمد : إن علي بن محمد بن إبراهيم الحنثائي قنع الله به سمع مني مع ما قبله ، بما حدثني أبو علي الحسن بن حبيب بن عبد الملك المصري عن الربيع ، وذلك في شعبان من سنة أربع وتسعين وثلاثمائة ، وأنا قرأته عليه وطرأه بأصل كتابي .

٤ — صباع في الجزء الثاني بخطه سنة ٤٠١

[٦٢] سمع هذا الجزء وما قبله أبو عبد الله أحمد بن علي الشراي ، وإبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحنثائي ، وعلي بن الحسين بن صدقة الشراي ، وعبد الله بن أحمد بن الحسن النيسابوري ، وأحمد بن إبراهيم النيسابوري ، بقراءة الشيخ أبي بكر محمد بن محمد بن عبد الله الشاشي ، في شهر رمضان من سنة إحدى وأربعائة . وكتب عبد الرحمن بن عمر بن نصر بن محمد بخطه .

وسمع هذا الجزء أيضاً ثغر بن المظفر الناصري ، ومحمد بن علي الحداد ^(٣) ، حفظهما الله ، وكتب بخطه ^(٤)

(١) ألملي الحاج الفقيه العاظمي ، مات في شوال سنة ٤١٩ (ع ١٨ : ٥٢٦) (ط ٣ : ١٩٨) وذكر تلويح الوقت سنة ٤٢٩ . (٢) يسم بما يأتي في رقم (٦ ، ٩ ، ٣٠ أن هذا السماع كان في سنة ٤٠٨) .

(٣) محمد بن علي بن محمد بن موسى أبو بكر السلي الحداد ، مات سنة ٤٦٠ (ع ٣٩ : ٩١١) (ل ٥ : ٢١١) . (٤) لم يذكر هنا تلويح هذا السماع ، ولكن قلنا بما سبق في الاستاد (رقم ٣٠) أن صباع ابن الحداد كان في سنة ٤٠٨

٥ — مباح في الثالث بخطه (بدون تاريخ والمفهوم أنه سنة ٣٩٤)

سمع هذا الكتاب من أوله إلى آخره ، بقرائتي وملازمة كتابي بهذا [١١٢]
الكتاب : أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم الأهوازي ^(١) حفظه الله ، وعلي بن محمد
بن إبراهيم الحناني ، رضي الله عنهم ، وعلي بن محمد بن علي النصيبى كلاًه الله ، والحمد لله
كثيراً ، والصلاة على نبيه محمد وآله وسلم كثيراً ، وحسبنا الله وحده .
وكتب جد الرحمن بن عمر بن نصر بن محمد بخطه .

٦ — مباح بخطه على الثالث سنة ٤٠١

وسمع هذا الكتاب من أوله إلى آخره أبو عبد الله أحمد بن علي الشرايبي ، [١١٢]
وعبد الله بن أحمد النيسابوري الخفاف ، وأحمد بن إبراهيم النيسابوري
وأبو إسحق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحناني ، بقرائة الشيخ أبي بكر محمد
بن محمد بن عبد الله الشاشي ، في شهر رمضان ، من سنة إحدى وأربع مائة ،
وحسبنا الله وحده .

وسمع نظير بن المقفر الناصري هذا الكتاب من أوله إلى آخره ^(٢)

(١) حواشيته لفرى ، فرى أهل العام ، ولد في الحرم سنة ٣٦٧ ومات في ذي القعدة
سنة ٤٤٦ (ش ٣ : ٢٧٤) (ن ٧ : ٢٣٧) (مع ٤ : ١٩٤) (ق ١ : ٢٢٠) .
(٢) لم يؤرخ هذا السماع ، وعليهم من الاستاد الآتي (برقم ٣٠) ومما سقى في (رقم ٤)
من مباح ابن المقفر ابن الحساد أن هذا كان في سنة ٤٠٨

٧ - سماع على أبي الحسن الخثائي بخط حمزة القلانسي سنة ٤١٦

[١٢] سمع جميعه من الشيخ أبي الحسن على بن محمد الخثائي ، رضى الله عنه ، حمزة بن أحمد بن حمزة القلانسي^(١) ، وذلك في ربيع الأول . من سنة ست عشرة وأربعمائة . والحمد لله وحده ، وصلى الله على محمد رسوله وعبداه ، وعلى آله المهدى من بعده ، وحسينا الله ونعم الوكيل .

ثم كرر هذا بيانه في (ص ١٠٣ أصل) وزاد في آخره (بعد القراءة للعارضة بالأصل) . وتلخيصه (جلدي الآخرة سنة ٤١٦) . ثم كرر ثالثا في (ص ١١١ أصل) ولكن شاع أكثره وبق منه سطران .

٨ - سماع على أبي بكر الجلود السلي في سنة ٤٥٧ بقراءة الجليدي

[٥٣] سمع هذا الجزء من أوله إلى آخره على الشيخ الجليل أبو بكر محمد بن علي السلي الجلود : أصحابه أبو الحسن عبد الله^(٢) ، وأبو الحسين عبد الرحمن ، بقراءة

(١) كنيه أبو علي ، مات يوم الأربعاء ٤ جلدي الآخرة سنة ٤٥٠ (ع ١١ : ٤٩٥) (مع ٤ : ٤٣٨) . وبقية أبي علي حمزة بن أسد بن علي القلانسي ، صاحب التاريخ المطبوع في بيروت سنة ١٩٠٨ ، لهذا متأخر ، بدأ تلخيصه من سنة ٣٦٠ هجريا إلى مصر سنة ٥٥٠ ومات في ربيع الأول سنة ٥٥٥ وهو في عصر التتبعين ، وله ترجمة في مختصر ابن عساكر (٣ : ٤٣٩) .

(٢) هو عبد الله بن الحسين بن محمد الخثائي ، كما سيأتي (رقم ٩ ، ١١) وله ترجمة في (مع ٧ : ٣٦٨) وذكر أنه مات سنة ٤٦٠ ولم يحدث إلا لسر النعماني ، بقي أما التتبعين الآن في السماع (رقم ١٢) . وأما أخوه عبد الرحمن فلم أجده . ولهذا أتخ تآكل اسمه « أبو طاهر محمد بن الحسين بن محمد الخثائي الملقب » من بيت الحديث والعدالة ، مات في جلدي الآخرة سنة ٥١٠ من ٧٧ سنة (ش ٤ : ٢٩) . ولأبيهم « الحسين بن محمد بن إبراهيم الخثائي » ترجمة في (س ورة ١٧٨) وذكر أنه من أهل دمشق وأنه مات سنة ٤٠٥ ، وهو خطأ من الناسخ . وله ترجمة في (مع ٤ : ٣٥٥) وأنه مات سنة ٤٥٩ وهو للواقفي (ش ٣ : ٣٠٧) .

الشيخ أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الحنفي^(١)، الرئيس أبو نصر هبة الله بن علي
البندادي^(٢)، والشيخ أبو محمد عبد الله بن الحسن بن طلحة التنيسي^(٣)،
وولاه محمد وطلحة، وعبد الملك بن علي الحصري، ومضاد بن علي الباراني،
وحسين بن محمد الخوزي، وعبد الله بن أحمد السمرقندي^(٤)، وحيدرة بن عبد الرحمن
القرنبيدي، ومحمد بن محمد بن علي الطرسوسي، ومحمد بن أبي الوفاء السمرقندي.
وذلك في سلخ صفر سنة سبع وخمسين وأربعمائة .
وهو سماعه من تكمام^(٥) وعبد الرحمن بن عمر بن نصر، جيماع بن حبيب
الحصائري، عن الربيع، في التاريخ المذكور ولله .

(١) هو الحافظ الحجة، صاحب المجمع بين الصحيحين، مات في الحجة سنة ٤٨٨ وله نحو
٧٠ سنة (ش ٣ : ٢٩٢) (ح ٤ : ١٧) .

(٢) كذا في هذا السماع، ويوجد في هذا النص (أبو نصر هبة الله بن علي بن محمد البندادي
الحافظ للقرن سنة ٤٨٨ عن ٤٦ سنة) ولكن سيأتي في الثلاث سماعات بعده باسم (علي
بن هبة الله بن علي) وهو الأمير ابن مأكولا الحافظ الكبير للولود سنة ٤٧٢ وللقرون سنة
٤٧٨ أو نحوها . وهو مترجم في (ش ٣ : ٣٨١) و (ح ٤ : ٧) وهو الصواب، وكان
ابن مأكولا صديقا للحنفي الحافظ القلبي في هذا السماع .

(٣) هو أبو محمد السروفي بآل النطس، من أهل تيس، قدم دمشق وسه ابنه محمد
وطلحة، ومات سنة ٤٦٢ لله ابن عساكر (مع ٧ : ٣٦٣) وذكره ياقوت في البلدان
(٢ : ٤٢٣) وأنه ولد سنة ٤٠٤ .

(٤) عبد الله بن أحمد بن عمر بن أبي الأشعث أبو محمد السمرقندي، سمع من الخطيب،
وأجاز لابن عساكر يرضى مسوداته، مات يوم الاثنين ١٢ ربيع الآخر سنة ٥١٦ وله ٧٢
سنة (ع ١٩ : ٦٢٩) (ش ٤ : ٤٩) .

(٥) تسمي بن محمد بن عبد الله بن جعفر الرازي الحافظ أبو القاسم، قال أبو بكر الحفاد :
« ما رأيتنا نزل تسمي في الحفظ والحجة » . مات في ٣ محرم سنة ٤١٤ وله ٨٤ سنة (ش ٣ :
٢٠٠) (ع ٧ : ٢١٢) (مع ٣ : ٢٤٢) (ح ٣ : ٢٤٣) .

٩ - سماع آخر عليه في سنة ٤٥٧

بقراءة الحافظ الحميدى وبخطه

[١٠٣] سمع جيبه من الشيخ أبو بكر محمد بن علي الحداد: أصحابه ، وهم عبد الله وعبد الرحمن ابنا الحسين بن محمد الحنّائي ، والرئيس أبو نصر علي بن هبة الله البندادي ، قراءة محمد بن أبي نصر بن عبد الله الحميدى ، وأبو محمد عبد الله بن الحسن بن طلحة التتّيسى ، وولاه محمد وطلحة ، وسناد بن علي الباراني . وهو سماعه من عبد الرحمن بن نصر وتمام بن محمد ، عن الحسن بن حبيب . وذلك في جمادى الأولى من سنة سبع وخمسين وأربعمائة .

١٠ - سماع آخر عليه في سنة ٤٥٧ بقراءة الحميدى

بخطين مختلفين ، ولكن كنى فيه (أبو عبد الله)

[١١١] . سمع هذا الجزء من أوله إلى آخره على الشيخ أبو عبد الله محمد بن علي بن موسى السلى الحداد ، قراءة الشيخ أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدى : الشيخان أبو الحسن عبد الرحمن ، وأبو الحسن عبد الله ، والشيخ الرئيس أبي نصر علي بن هبة الله البندادي . وذلك في شهر ربيع الأول من سنة سبع وخمسين وأربعمائة .

وهو رواية الشيخ أبي عبد الله محمد بن علي بن موسى السلى الحداد عن أبي القاسم تمام بن محمد الرازى وأبي القاسم عبد الرحمن بن عمر بن نصر جميعاً عن الحسين بن حبيب ، عن الربيع بن سليمان ، عن الشافعى .

١١ - مباح الكتاب على ابن الحداد بخطه نفسه سنة ٤٥٧

سمع من هذا الجزء وما قبله من الأجزاء ، وهى رسالة أبى عبد الله الشافعى [١١١] رحمه الله ، وهو ، روى عن الشيخين للذكورين للسمين أمام خطى هذا وعارض الشيخين ^(١) صاحبه أبو الحسن عبد الله ، وأبو الحسين عبد الرحمن ابنا محمد الحنائى ، والشيخ الرئيس أبى نصر على بن هبة الله بن على ، بقراءة الشيخ أبى عبد الله محمد بن أبى نصر الحليدى . وذلك فى ربيع الأول سنة سبع وخمسين وأربعمائة . حامداً لله ومصلياً على رسوله وآله وسلم .

١٢ - مباح عليه أيضاً بخط ظاهر بن بركات الخشوعي سنة ٤٦٠

سمع جميعه على الشيخ الحافظ محمد بن على بن محمد الحداد السلى : صاحبه [١٢] أبو محمد هبة الله بن أحمد الأكفاني ^(٢) ، بقراءة أبى القتيان عمر بن أبى الحسن القهستاني ^(٣) ، وعبد العزيز بن على الكازروني ^(٤) ، وعبد الله بن أحمد السمرقندى ، وأبو الكرم المخضر بن عبد الحسن القراء ^(٥) ، وكاتب الأسماء ظاهر

(١) كذا بخطه ، وموضع الخط كليات لم أستطع قراءتها .

(٢) هو هبة الله بن أحمد بن محمد بن هبة الله الأكفاني الأصبهاني الملقب بالحافظ ، مات فى ٦ محرم سنة ٥٧٤ هـ وله ٨٠ سنة (ش ٤ : ٧٣) (تاريخ ابن الفلاس من ٢٢٧) وابن الأكفاني سمع الجزء الأول أيضاً سنة ٤٥٨ وسجل صحاحه بخطه (من ٩ أصل) كما سيأتى برقم (٣٤) .

(٣) عمر بن أبى الحسن عبد الكرم القهستاني أبو القتيان الحافظ ، ولد سنة ٤٧٨ ومات فى ربيع الآخر سنة ٥٠٣ (ش ٤ : ٧) (ع ٣٢ : ٨٦) (ح ٤ : ٣٣) .

(٤) عبد العزيز بن على بن عبد الله أبو القاسم الكازروني ، حدث جمعى ، ذكره (ع ٢٤ : ٢٢١) وصح من تلميذه ، ولم يذكر ولاه .

(٥) أبو الكرم المخضر بن عبد الحسن بن أحمد بن بكر القيسي الهراء ، سمعته أبو القتيان . ذكره (ع ١٧ : ٥٠٢) ولم يذكر ولاه .

بن بركات بن إبراهيم الخشوعي^(١). وسمع من أول الجزء إلى الزكاة إبراهيم بن حمزة
الجزبجرائي، وحيدرة بن عبد الرحمن التزبندى، ومحمد بن أحمد الدزنجيردى،
في شهر ربيع الآخر سنة ستين وأربعمائة .

ثم كرر هذا السماع بنحوه (س ٦٢ من الأصل) بخط ظاهر الخشوعي في التاريخ
للفكرور، ولم يذكر فيه «إبراهيم بن حمزة» ومن هذه .

ثم كرر أيضاً بنحوه في (س ١٠٩ من الأصل) بخط ظاهر، في جادى الأول
سنة ٤٦٠ وزياد فيه بين السطور: (وسمع مع الجماعة عبد الله بن أبي بكر السمرقندى بالتاريخ)
لأنه لم يذكر فيه . ثم كتب تحته بخط ابن الأكفانى (وعبد الله بن أحمد السمرقندى سمع
مع الجماعة في التاريخ . وكتب حبة الله بن أحمد الأكفانى، وصح وثبت) .

١٣ - مسماع على حبة الله بن الأكفانى

بخط عبد الرحمن بن صابر السلمى سنة ٤٩٥

[١٠] سمع جميع ما في هذا الجزء، وهو ما في الورقة البيضاء وعلى وجهها (الجزء
الأول من رسالة محمد بن إدريس الشافعى رحمه الله^(٢)) على الشيخ الفقيه الأمين
أبي محمد حبة الله بن أحمد بن محمد الأكفانى رضى الله عنه - : الشيخ الفقيه
أبو القاسم نصر الله بن محمد بن عبد القوى للصبيعى^(٣)، وأبو الحسن محمد بن الحسين

(١) ظاهر بن بركات بن إبراهيم بن علي بن محمد بن أحمد بن العباس بن مام، أبو الفضل
الغرضى المعروف بالخشوعي، سمع من الخطيب وغيره، وكتب عنه أبو الفتح السمرقندى،
سأل ابن عساكر عنه: لم يحو الخشوعين؟ فقال: كان جدنا الأعلى ظم الناس، فتوفي في
الهراق، فسمى الخشوعي. مات ظاهر سنة ٤٨٢ (مع ٧: ٤٧)

(٢) الورقة البيضاء هي (س ٤ من الأصل) وعليها عنوان الجزء الأول بخط ابن الأكفانى،
وهي للصورة في الورقة (رقم ١) ويطبقها (س ٥ من الأصل) صفة بيضاء .

(٣) سمع أيضاً من الخطيب البغدادي، وهو أكثر من حدث عنه بمشقة، مات سنة ٤٢٠ هـ
في ربيع الأول وله ٩٤ سنة (ش ٤: ١٣١) (ع ٤٤: ٤٢٤) (ط ٤: ٣١٩)
(٢٢٣: ١٢٤) .

بن الحسن الشهرستاني ، بقراءة كاتب الأسماء عبد الرحمن بن أحمد بن علي بن صابر السلي^(١) ، في سنة خمس وتسعين وأربعمائة ، في للمسجد الجامع بدمشق .

١٤ — سماع عليه بخط محمد بن الحسين الشهرستاني سنة ٤٩٦

سمع هذا الجزء ، وهو الجزء الثاني من كتاب الرسالة ، على الشيخ الفقيه الأمين [٥٨] جمال الأسماء أبو محمد هبة الله بن أحمد بن محمد الألفاني ، بقراءة الشيخ أبو محمد عبد الرحمن بن أحمد بن علي بن صابر السلي ، والشيخ الفقيه الإمام أبو القاسم نصر الله بن محمد بن عبد القوي المصيصي ، وكاتب السماع محمد بن الحسين بن الحسن القفني الشهرستاني . وذلك في التاسع والشرين من رجب سنة ست وتسعين وأربعمائة ، وصح وثبت . وسمع مع الجماعة علي بن الحسن بن أحمد الحوراني القطلان ، في تاريخه .

١٥ — سماع عليه أيضا بخط علي بن الحسن المرسي سنة ٤٩٩

سمع جميع هذا الجزء من أوله إلى آخره على الشيخ الفقيه الأمين أبي محمد [١١١] هبة الله بن أحمد بن محمد الألفاني رضي الله عنه . : الشيخ الفقيه الإمام أبي القاسم نصر الله بن محمد بن عبد القوي المصيصي ، بقراءة أبي محمد عبد الرحمن بن أحمد

(١) سمع منه الحافظ ابن عساكر ، وسمع بقرائه كثيراً ، وقال : « كان همه متحرراً » . ولد في رجب سنة ٤٦١ (ع ٢٢ : ٢٩٩) وأرخ وافته في ٧ رمضان سنة ٥٠١ . وهو خطأ لقبا من التاسع ، لأنه سيأتي السماع بقرائه (رقم ١٧) في سنة ٥٠٩ ولأن ابن عساكر يقول « حضرت قلته » وابن عساكر ولد سنة ٤٩٩ ولم أجده ترجمه في موضع آخر لأصح تلويح وافته .

بن علي بن صابر السلي ، وأبو للمالي سعيد^(١) بن الحسن بن الحسن الشهرستاني ،
وأبو الفضل محمد^(٢) ، وأبو للكاسم عبد الواحد^(٣) ، ابنا محمد بن السليم بن هلال ،
وأبو منصور عبد الباقي بن محمد بن عبد الباقي التميمي ، وأبو القاسم عبد الرحمن بن
أحمد بن الحسن بن زوعة ، ومحمد بن عبيد بن منصور الهلالي ، وسمع جميعه كاتب
الأسماء علي بن الحسن بن أحمد بن عبد الوهاب اللزني . وذلك في شهر ربيع الآخر ،
وفي الشهر الأول من جادى الأولى سنة تسع وتسعين . وسمع النصف الأخير
أبو الحسن أحمد بن عبد الباقي بن الحسين القيسى مع الجماعة في التاريخ للذكور .
ثم كتب عنه بخط آخر : وسمع جميع الجزء مع الجماعة القاضى أبو الحسن محمد بن
الحسين بن الحسن الشهرستاني ، وعلوض بنسخته .

١٦ — مملع آخر عليه بخط عبد الباقي بن محمد التميمي سنة ٥٠٩

[١٠] سمع جميع ما في هذا الجزء ، وهو ما في الورقة البيضاء وعلى وجهها (الجزء الأول
من رسالة أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعى) على الشيخ الفقيه الأجل
الأمين جمال الأمانة أبي محمد هبة الله بن أحمد بن محمد الأكفانى رضى الله عنه ،
بقرأة الشيخ أبي محمد عبد الرحمن بن أحمد بن علي بن صابر السلي - : ابنه
أبو للمالي عبد الله^(١) ، والشيخ أبو الفضل محمد ، وأبو للكاسم عبد الواحد ،
ابنا محمد بن السليم بن الحسن بن هلال ، وأبو البركات الخضر بن شبل بن الحسين

- (١) لم أحسن قراءة هذا الاسم في الأصل ، فسكته كما كتبت ١١ وقد يمكن أن يقرأ
(أسند) . (٢) محمد بن محمد بن السليم بن الحسن بن هلال أبو الفضل ، ولد سنة ٤٨٤
ومات ليلة الجمعة ٥ أو ٦ من سنة ٥٣٧ (ع ٣٩٩ : ٣٢٩) .
(٣) عبد الواحد بن محمد بن السليم بن الحسن بن هلال أبو للكاسم ، ولد سنة ٤٨٩ ومات
في ١٠ جادى الآخرة سنة ٥٦٥ (ش ٤ : ٢١٥) (ع ٣٥ : ١١٩) .
(٤) أبو للمالي بن صابر السلي ولد سنة ٤٩٩ ومات في رجب سنة ٥٧٦ (ش ٤ :
٢٥٦) وقال : « لب في شبابه ، وبلغ أصول أبيه في شبابه بطولان ، توفي في رجب على
طريقة حسنة »

الحارثي^(١)، وأبو طاهر إبراهيم بن الحسن بن طاهر بن الحسين، وأبو إسحق إبراهيم بن طاهر بن بركات الخشوعي^(٢)، وأبو طالب بن غصن بن علي الطاردي، وتعام بن محمد بن عبد الله بن أبي جميل، وكتاب السباغ عبد الباقي بن محمد بن عبد الباقي بن محمد التميمي الوضلي. وسمع مع الجماعة أبو المعالي عبد الصمد بن الحسين بن أحمد بن تميم التميمي^(٣). وسمع من (القرائض للنصوصة التي من رسول الله صلى الله عليه ومهما) القاض أبو الفوارس مطاعن بن مكالم بن عمار بن عجرة الحارثي، وأبو الحسين أحمد بن راشد بن محمد القرشي، وأبو القاسم نصر بن المسلم بن نصر النبطي، وابنه عبد الرزاق^(٤)، وتعام^(٥) بن حيدرة الأنصاري. وفلك في جمادى الآخرة سنة تسع وخمسة، بدمشق، جملها الله تعالى ورسوله. والحمد لله، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم. وسمع الجماعة للذكورون بأعلى ظهر الجزء الأول أيضاً في التاريخ المذكور، والحمد لله وحده. وسمع من (باب فرض الله طاعة رسول الله مقرونة بطاعة الله ومذكورة وحدها) إلى آخر الجزء - :

(١) التميمي القاسمي، عرف بابن عبدوله سنة ٤٨٦ ومات في ذي القعدة سنة ٥٦٢ (ش ٤) :

(٢٠٥) (ع ١٢ : ٤٩٨) (مع ١٦٧ : ٥) (ط ٤ : ٢١٨) (ق ١ : ٢٧٠) .

(٢) إبراهيم بن طاهر بن بركات بن إبراهيم بن علي بن محمد أحمد بن القياس بن طاهر، أبو إسحق القرشي المعروف بالخشوعي الرضا الصوافي . (ع ٤ : ٢٧٠) (مع ٢ : ٢٧٠) وقال : « كتبته عنه » وكان مدة خبراً ، توفي ليلة الجمعة ودفن يوم الجمعة ٢٧ شعبان سنة ٥٤٣ وحدثت فلكه باب الفرائض .

(٣) عبد الصمد بن الحسين بن أحمد بن عبد الصمد بن محمد بن تميم بن غانم بن الحسن، أبو المعالي التميمي (ع ٧٤ : ١٣٥) وقال : « كان أستاذاً لم يعرف بفتح في حياته » . ولد في الصف من جمادى الأولى سنة ٤٩٣ ومات في صيف رمضان سنة ٥٦١

(٤) عبد الرزاق بن نصر النبطي ، مات في ربيع الآخر سنة ٥٨١ عن ٨٤ سنة (ش ٤) : ٢٧٧ ولم أجد ترجمة أبيه .

(٥) هنا بين السطور كلمة مسحوة ولعل أصله (وسيدم بن تمام) وانظر ماسياً في رقم (١٧) .

أبو محمد عبد المسيح بن عبد الله الأنابكي^(١) ، وأبو عبد الله محمد بن شبل بن الحنين الحارثي ، في التاريخ المذكور . والحمد لله ، وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وآله وسلم .

هذا السبع مكرر بنسوه في الجزء الثاني (س ٥٩ أصل) بخط أحمد بن راشد بن محمد القرشي في نفس التاريخ ، وفيه (وسيدم بن حيدرة الأنصاري) وسياق الكلام عليه في السبع بده . ثم كرر في الثالث كذلك (س ١٠٩ أصل) وفيه زيادة (وأبو تمام كامل بن أحمد بن محمد بن أبي جيل) .

١٧ - صمام آخر عليه بخط أحمد بن راشد القرشي سنة ٥٠٩

[١٠] نسخ من أول هذا الجزء إلى آخر (القرائن للنصوصة التي سن رسول الله صلى الله عليه بها) على الشيخ الفقيه الأمين جمال الأمناء أبي محمد هبة الله بن أحمد بن محمد الأكفاني ، صان الله قدره ورضى عنه ، بقراءة الشيخ أبي محمد عبد الرحمن بن أحمد بن علي بن صابر السلمي ، أبو الرضا سيدم بن تمام بن حيدرة الأنصاري^(٢) ، وأبو محمد عبد الواحد بن هذب التنوخي^(٣) ، وأبو بكر محمد بن الفقيه أبي الحسن علي بن المسلم السلمي^(٤) ، وكاتب الأسماء أحمد بن

(١) مما يلاحظ من دقة التوثيق في السبع : أن الأنابكي هنا كتب في أصل السبع بده الحشوي ، ثم ضرب الكتب على اسمه ، لأنه لم يسع الجزء جيه .

(٢) هكذا أرجح قراءة هذا الاسم ، بمطالعة خطوط الساعات ، وقد ذكر في بعضها باسم « سيدم بن ميمونة » كأنه نسب إلى جده ، ولم أجد له ترجمة ، وقد يشترط اسم « سيدم » ، ولكن رأيت في كتب التراجم هذا الاسم لبعض العلماء المتقدمين .

(٣) عبد الواحد بن محمد بن الهلبل بن الفضل بن محمد بن الهلبل التنوخي ، مات سنة ٥٥٤ (ع ٢٥ : ١٢١) .

(٤) هو محمد بن علي بن المسلم بن الفتح السلمي ، لم أجد ترجمته ، وسياق صمامه مع أبيه في (رقم ١٨) .

راشد بن محمد القرشي الكبير، في رجب سنة تسع وخمسة . وكل له
مبلغ الجزء جميعه .

١٨ - مبالغ آخر عليه سنة ٥١٨ .

بخط عبد الكريم بن الحسن الحنفي

سمع جميع هذا الجزء ، وهو الجزء الأول ، على الشيخ الفقيه الأمين جلال الأمانة
أبي محمد هبة الله بن أحمد بن محمد الأكتافى رضى الله عنه ، وعرض به
نسخة فيها ذكر سماعه : الفقيه الأجل الأوحى أبو الحسن علي بن السلم بن
محمد بن الفتح السلي^(١) ، وولده أبو بكر ، وسمع الشيخ أبو القاسم النجيب
يحيى بن علي بن محمد بن زهير السلي^(٢) ، وأبو علي الحسن بن مسعود بن
الوزير^(٣) ، وأبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله^(٤) ،
وأبو عبد الله الحسين بن الخضر بن الحسين بن عبدان ، وأبو القاسم كامل
بن محمد بن كامل التميمي ، وأبو بكر محمد بن علي بن أحمد بن منصور النسائي^(٥) ،

(١) ذكره النووي في المجموع (٥ : ٣٦٧) فقال : «الإمام أبو الحسن علي بن السلم
بن محمد بن الفتح بن علي السلي الصفي ، من متأخري أصحابنا » وله ترجمة في (ط : ٢٨٣)
و (ش : ١٠٢) ولقباه « جلال الاسلام » مات في صلاة القبر ساجداً في ذي الحجة
سنة ٥٣٣ .

(٢) مات ليلة الثلاثاء ٣ رمضان سنة ٥٤٢ ودفن بقبعة القراديس ، وسمع منه المافظ
ابن عساكر شيئاً يسيراً (ع : ٤٦ : ٣٤٧) .

(٣) الحسن بن مسعود بن الحسن بن علي بن الوزير ، مات بدمشق في ١٧ محرم سنة ٥٤٣
(ع : ١٠ : ٣٠١) .

(٤) هو الإمام المافظ الكبير ، محدث القام ، نزيل الأئمة ، ثقة لدين أبو القاسم بن عساكر .
مؤلف (تاريخ دمشق) في ٤٨ مجلداً ، ولد في أول سنة ٤٩٩ ومات في ١١ رجب سنة ٥٧١
(ش : ٧٣٩ : ٤) (ط : ٧٧٣ : ٤) (ع : ١١٨ : ٤)

(٥) ترجم له ابن عساكر (ع : ٣٨ : ٤٩٧) وقال « الفقيه الثاني ، ابن شيبان أبو الحسن
الاسكي ، وكان متميزاً في العلم ، سمعت بنسب أصحابنا يفضلونه على أبيه ، وتوفي في حياته » =

وأبو القاسم الحسين بن أحمد بن عبد الواحد^(١) الاسكندراني ، وأبو التناء محمود بن مطاى بن الحسن بن الخضر الأنصاري البنجار ، وأبو بكر عبد الرحمن بن أحمد بن الحسين القيسي^(٢) ، وكاتب السماع عبد الكريم بن الحسن بن طاهر بن يمان الحنفي ثم الحموي^(٣) ، بقراءة الفقيه أبي القاسم وهب بن سلمان بن أحمد السلي^(٤) ، وذلك في العشر الثاني من رمضان سنة ثمان عشرة وخمسمائة. وسمع مع الجماعة للذكرين أبو محمد إسماعيل بن إبراهيم بن محمد بن أحمد^(٥) القيسي ، وعيسى بن نهبان الضرر البغدادي ، وأبو طاهر يونس بن سلمان بن أحمد السلي ، وبركات بن إبراهيم بن طاهر الحنوشي^(٦) ، وعمر بن فاصر البنجار ، وأبو عمر عثمان بن علي بن الحسن اليوسى الربيعي ، في التاريخ .

== ثم ذكر أنه ولد في غرة جادى الآخرة سنة ٤٦٣ هـ وحمل من أبي محمد بن الأكفاني أنه مات في يوم الأربعاء ٣ جادى الأول سنة ٤٩٤ هـ وحملنا خطا في تاريخ الوفاة ، أرجح أنهن الناسخين . لأن سماعه ثابت هنا في سنة ٥١٨ هـ ولم أجده ترجمة في غير ابن عساكر ، وأما أبوه أبو الحسن المالكي النحوي الزاهد فهو شيخ دمشق وعندها ، مات سنة ٥٣٠ هـ وله ترجمة في (ش ٤ : ٩٥)

(١) لم أجده ترجمة وذكر في سماح الجزء الثاني باسم «الحسين بن أحمد بن عبد الوهاب» .
(٢) لم أجده ، وذكر في الثاني باسم «عبد الرحمن بن أبي الحسين القيسي القرشي» وفي الثالث «عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الباقي القيسي» .

(٣) القرشي الطبري ، مات سنة ٥٥٤ هـ (ع ٢٤ : ٣١٩) .

(٤) المعروف بأبي الريف الفقيه القاسمي ، ولد سنة ٤٩٨ هـ كما ذكره ابن عساكر ، ولم يذكر تاريخ وفاته . وسيأتي ذكر تسجيل سماعه بخطه برقم (٤٠) .

(٥) كما هنا وفي الثالث . وذكر في الثاني باسم «إسماعيل بن إبراهيم بن أحمد بن محمد» ولم أجده ترجمه .

(٦) بركات بن إبراهيم بن طاهر الحنوشي أبو طاهر ، مستند الشام ، ولد في شهر سنة ٥١٠ هـ ومات في ٧ شهر سنة ٥٩٨ هـ (ش ٤ : ٣٣٥) (ق ١ : ١٧٦) . وذكره الحفاظ ابن كثير في تاريخه في وفات سنة ٥٩٧ هـ (ك ١٣ : ٣٧) وقال : «شارك ابن عساكر في كثير من حديثه ، وطالت حياته بعد وفاته بسبع وعشرين سنة ، فألقى فيها الأخلاق بالأجناد» .

١٩ - سماع عليه بخط عبد الكريم أيضاً سنة ٥١٩

وسمع جيته مع الجماعة للذكورة الشيخ الفقيه أبو القاسم علي بن الحسن بن [٧]
الحسن الكلابي^(١) ، والشيخ أبو البباس أحمد بن أبي القاسم بن منصور في الشر
الثاني من ربيع الثاني من سنة تسع عشرة وخمسة . وسمع من أوله إلى
أول (باب الناسخ والمنسوخ التي تدل عليه السنة والإجماع) أبو عبد الله محمد ،
وأبو الفضل أحمد ، ابنا الحسن بن هبة الله بن عبد الله^(٢) في التاريخ .

هذا السماع والقي فيه تكرراً في مجلس واحد في الجزء الثاني (ص ٦٠ أصل) بخط
عبد الكريم الحسين أيضاً في العصر الأخير من رمضان سنة ٥١٨ وفي آخره : أن عمداً وأحمد
ابنا الحسن بن هبة الله ، وما أخوا المافظ ابن عساكر ، مما نص الجزء الثاني فقط ، فيظهر
أنهما سمعا على الشيخ ثم سما في السنة التالية بنسب الجزء الأول . ونسب أول هذا السماع :
« سمع جميع ما في هذا الجزء على الشيخ الفقيه الأمين جمال الأمانة أبي محمد هبة الله بن أحمد
بن محمد بن الأكتاف رضي الله عنه ، وهو الجزء الثاني من الرسالة ، بعد وثوقه على ذكر سماعه
من أبي بكر السليبي الحنبل : الفيض الفقيه الأجل الامام جمال الاسلام أبو الحسن علي بن مسلم
بن محمد بن الفصح السليبي وولده أبو بكر محمد . الخ وزيد فيه من السامعين » أبو القاسم علي بن محمد
بن أبي العلاء المعيني ، وعيسى بن حنبل بن عبد الله الصرواني ، وأبو محمد عبد الله بن عتيق
السليبي ، وأبو بكر وأخوه عمر ابنا ناصر التجار ، ومحمد بن برص^(٣) الوزيري ،
وأبو الفضل بن صرمة بن علي بن محمد الحراني الطبري ، وأبو محمد عبد الرحمن بن عبد الواحد
بن مرة .
ثم كرر مختصراً في الثالث (ص ١٠٩ أصل) بخط « وحب بن سلطان بن أحمد
السليبي » في شهر ربيع الآخر سنة ٥١٩ .

- (١) في سماع الجزء الثاني « علي بن المسيب بن الحسن » وهو خطأ ، قال ابن الكي :
« لقروا بمجال الأئمة ابن الماسح » ولد سنة ٤٨٨ ومات سنة ٥٦٢ (ط : ٢٧٢) .
(٢) محمد وأحمد هذان أخوا المافظ ابن عساكر ، ولم أجد ترجعتهما ، وسيأتي ذكر تنجيل
محمد سمعه بخطه برقم (٤١) وسيأتي ذكر أولاده في السماع رقم (٢١) ووجدت ترجمة لحفيده
« محمد بن أحمد بن محمد بن الحسن ابن عساكر » وقد سمع من المافظ ابن عساكر م والده ،
مات سنة ٦٤٣ (ش : ٢٢٦) .
(٣) مكلماً هو بدون نقط ، ولا أجزم بصحة ؟

٢٠ - مِمَاعِ عَلِيِّ أَبِي الْكَكْرَمِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ هَلَالٍ

بِمَخْطُوطٍ عَلَى بَنٍ عَقِيلٍ بَنٍ عَلِيٍّ سَنَةِ ٥٦٣ وَكُتِبَ سَنَةِ ٥٧٠

[٥١] قرأتُ جميع كتاب رسالة الشافعي رحمه الله على الشيخ الإمام أبي الككرم عبد الواحد بن حمد بن السلم بن هلال ، بحق مِمَاعِهِ مِنْ ابْنِ الْأَكْفَانِي ، فسَمِعَ ابْنَةُ أَبِي الْبُرَكَاتِ ، وَخَفِيدُهُ أَبُو الْفَضْلِ . وَكُتِبَ عَلَى بَنٍ عَقِيلٍ بَنٍ عَلِيٍّ بَنٍ هَبَةَ اللَّهِ الشَّافِعِيِّ ^(١) ، وَذَلِكَ فِي مَجَالِسَ ، آخِرَهَا يَوْمُ الْأَحَدِ تَاسِعِ شَهْرِ جَادِي الْآخِرَةِ سَنَةِ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ وَخَمْسِمِائَةٍ ، بِلَدَارِ الشَّيْخِ بِدَمَشَقٍ . وَصَحَّحَ وَثَبَتَ . وَقُلْتُ مِمَامِي إِلَى هُنَا فِي رَجَبِ سَنَةِ سِتِّينَ وَسِتِّ وَخَمْسِمِائَةٍ ^(٢) .

مِنَا السَّيَاحِ كَرَّرَ يَنْصَحُهُ هَرَبِيَا بِهَذَا الْمَخْطُوطِ (ص ١٠٢ أَمَل) .

٢١ - مِمَاعِ عَلِيِّ الْخَافِظِ ابْنِ عَسَاكِرَ

بِمَخْطُوطٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ سَنَةِ ٥٦٧

[٧] سَمِعَ جَمِيعَ هَذَا الْجُزْءِ عَلَى سَيِّدِنَا الشَّيْخِ الْقَتِيبِيِّ الْإِمَامِ الْعَالِمِ الْخَافِظِ الثَّمَةِ قَتَبِ الدِّينِ صَدْرِ الْخَافِظِ نَاصِرِ السَّنَةِ مَحْدَثِ الشَّامِ أَبِي الْقَاسِمِ عَلِيٍّ بَنِ الْحُسَيْنِ بَنِ هَبَةَ اللَّهِ

(١) عَلِيٌّ بَنُ عَقِيلٍ بَنُ عَلِيٍّ بَنِ هَبَةَ اللَّهِ بَنِ الْحُسَيْنِ بَنِ عَلِيٍّ ، أَبُو الْحُسَيْنِ الظَّهْلِيُّ الْقَتِيبِيُّ الدَّمَشَقِيُّ ، وَلَدَ سَنَةِ ٥٣٧ . (ط ٥ : ١٢٥) وَلَمْ يَذْكُرْ تَارِيخَ وَفَاتِهِ .

(٢) يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِ عَلِيٍّ بَنِ عَقِيلٍ هُنَا أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيَّ أَبِي الْكَكْرَمِ عَبْدِ الْوَاحِدِ نَسْخَةَ أُخْرَى سَنَةِ ٥٦٣ ثُمَّ حَلَّكَ مِنْهُ النَّسْخَةَ (أَمَلُ الرِّبْعِ) بِالْعَمَاءِ أَوْغِيهِه فَقُلَّ مِمَامُهُ إِلَيْهَا تَسْبِيلًا لَهُ .

الشافعي أيده الله : - صاحبه الشيخ الفقيه الإمام سالم ضياء الدين أبو الحسن
 حلي بن حنبل بن علي ^(١) الشافعي قسه الله بالعلم ^(٢) ، وحافده ^(٣) أبو طاهر محمد
 بن الشيخ الفقيه أبي محمد القاسم ، وبنو أخيه أبو الطاهر عبد الله ^(٤) ،
 وأبو منصور عبد الرحمن ^(٥) ، وأبو الحسن نصر الله ، وأبو نصر عبد الرحيم ^(٦) ،
 بنو أبي عبد الله محمد بن الحسن ^(٧) ، بقرائة القاضي بهاء الدين أبي اللواهب
 الحسن ^(٨) ، وأخوه الشيخ الفقيه أبو القاسم الحسين ، ابنا القاضي أبي الفناهم
 هبة الله بن محفوظ بن حصري ^(٩) ، والشيخ الفقيه أبو محمد عبد الله بن محمد
 بن سعد الله الحنفي ، والأمير أبو الحرث عبد الرحمن بن محمد بن مرشد بن منقذ

- (١) حنا في صياح الجزء الثاني زيادة : [بن هبة الله التلي] .
- (٢) حنا في صياح الثاني وصياح الثالث زيادة : [وأبنا للشم الشيخ الفقيه أبو محمد القاسم ،
 وأخوه أبو الفتح الحسن] . والقاسم بن علي بن الحسن هو ابن الحافظ ابن صاكر ، وهو الحافظ
 أبو محمد ، قال ابن السكيت : « كتب الكثير » ، حوايه كتب تلرخ والهمزتين ، وكان خطا له .
 وفي التلخات : « كان محدثا فيها ، كثير المعرفة ، شديد الورع ، صاحب مزاج وفكاهة ،
 وخطه شريف عديم الاعلان » . ولد في جمادى الأولى سنة ٥٢٧ . ومات في ٩ صفر سنة ٦٠٠
 (ط ١٤٨٥ : ٤) (ش ٣٤٧ : ٤) (ح ١٥٠ : ١٥٨) وأما أخوه الحسن فلم أجده .
- (٣) « حافده » من حافده السمع الحافظ ابن صاكر ، فهو ابن ابته ، ولم أجده ترجمته .
- (٤) هو ابن أخي الحافظ ابن صاكر ، ولد سنة ٥٤٩ ومات في ربيع الأول سنة ٥٩١
 (ط ٢٣٦ : ٤) .
- (٥) هو عمر الدين أبو منصور عبد الرحمن بن محمد ، ابن أخي الحافظ ابن صاكر ، وهو
 شيخ العاقبة بالشام ، تلمه عليه جماعة ، منهم أبو بن عبد السلام ، ولد سنة ٥٥٠ ومات في
 رجب سنة ٦٢٠ (ش ٩٢ : ٥) (ط ٦٦ : ٥) (فهرست الوفيات ١ : ٣٣٣) .
- (٦) أبو الحسن نصر الله لم أجده ترجمته . وأخوه أبو نصر عبد الرحيم مات في شعبان
 سنة ٦٣١ (ش ١٤١ : ٥) .
- (٧) بنو أخي الحافظ هؤلاء لم يذكروا في صياح الجزء الثاني ، وذكر في الثالث
 الأولان فقط .
- (٨) الحسن بن حنبل بن حصري من لزم الحافظ ابن صاكر وتخرج به ، ولد سنة ٥٣٧
 ومات سنة ٥٨٦ (ش ٢٨٥ : ٤) (ح ١٤٧ : ٤) .
- (٩) الحسين بن هبة الله مستد الشام قسم الدين ، ولد بعد سنة ٥٣٠ ومات في ٢٣ محرم
 سنة ٦٢٦ (ش ١١٨ : ٥) وسمي فيه « الحسن » وهو خطأ بطبعي . وأبوهما هبة الله
 مات سنة ٥٦٣ (ش ٤١٠ : ٤) .

الكناني^(١) ، وأبو عبد الله محمد بن شيخ الشيوخ أبي خضع عمر بن أبي الحسن
الحوي^(٢) ، وأبو الحسين عبد الله بن محمد بن هبة الله ، ولفقيه أبو نصر محمد
بن هبة الله بن محمد^(٣) ، الشيرازيان ، وخالد بن منصور بن إسحق الأشمهي^(٤) ،
وعبد الرحمن بن عبد الله^(٥) ، وأبو عبد الله الحسين بن عبد الرحمن بن الحسين
بن عبدان ، وأبو العليان الحسين بن محمد بن أبي نصر المدائري^(٦) ، والحسن
بن علي بن عبد الله الباعيثاني^(٧) ، والخطيب عبد الوهاب بن أحمد بن عقيل
السلي ، وعلي بن خضر بن يحيى الأرموي^(٨) ، وأبو بكر محمد بن الشيخ^(٩) الأمين
أبي القهم عبد الوهاب بن عبد الله الأنصاري^(١٠) ، والوجيه أبو القاسم بن محمد
بن معاذ الحرطاني^(١١) ، ومسعود بن أبي الحسن بن عمر التفليسي ، وإسماعيل بن

(١) يظهر أنه ابن أخى الأمير « أسامة بن مرشد بن علي بن معاذ » مؤلف كتاب (ليا ب
الأحاب) . وقد ترجمت لأسامة ترجمة وإافية في معاد ، الكتاب ، وترجم ياقوت في معجم الأدياب
لكثير من أعلام هذه الأسرة الطيبة (٢ : ١٧٣ - ١٩٧) .

(٢) في الثاني والثالث زيادة : [والقاضي أبو السالى محمد بن القاضي أبي الحسن علي بن محمد
بن يحيى القرشي وابن أخيه عبد العزيز بن القاضي أبي علي] .

(٣) هو القاضي قيس الدين محمد بن محمد بن هبة الله بن محمد بن هبة الله بن يحيى العميقى الشافعي ،
ولد سنة ٥٤٩ هـ روى عنه الثعلبى والبرزالي وغيرهما ، وكان يصرف أكثر أوقاته في نشر
العلم ، مات في جمادى الآخرة سنة ٦٣٥ (ش : ٥ : ١٧٤) (ط : ٥ : ٤٣ - ٤٤) .

(٤) في الثالث زيادة : [الحلبي] .

(٥) بدله في الثاني والثالث : [وأبو علي الحسن بن علي بن أبي نصر المدائري] ولله ابن محمد .
و « المدائري » واضحة في اللوائح الثلاثة بالمال ثم الراء ، وأصلها نسبة إلى « المدار » بتشديد
الهمزة ، ويسمى به ثلاثة مواضع ، ذكرها ياقوت .

(٦) بدله فيما : [وأبو علي الحسن بن محمد بن عبد الله الباعيثاني] وهذه النسبة غريبة ،
لأدري أصلها ، وهي واضحة بهذا في اللوائح الثلاثة .

(٧) فيما : [وأبو للكروم عبد الواحد ، وأبو بكر محمد ، ابن الشيخ] الخ .

(٨) هو خرف الدين بن الشريف العميقى ، أحد المدائليين بها ، كان ثقة أميناً كفيلاً متواضعاً ،
ولد سنة ٥٤٩ هـ ومات يوم عيد الأضحي سنة ٦٢٩ (ابن كثير ١٣ : ١٣٣) .

(٩) « الحرطاني » لم تنطق في الأجزاء الثلاثة ، ولم أجد ترجمة هذا الرجل ، وفي الأقسام
« الحرطاني » بنم الحاء للهبة وفتح الراء ، نسبة إلى « الحرط » من جينة ، و « الحرطاني »

عمر بن أبي القاسم الاسفندبادي^(١) ، وموسى بن علي بن عمر الهنداني ،
وعبد الرحمن بن علي بن محمد الجويني ، الصوفيون ، وحسن بن إسماعيل
بن حسن الاسكندراني ، وفضالة بن نصر الله بن حواش الرضوي ، وصبي
بن أبي بكر بن أحمد الضرري^(٢) ، وأبو بكر بن محمد بن طاهر^(٣)
البروجردي ، ومكارم بن عمر بن أحمد^(٤) ، وحمة بن إبراهيم بن
عبد الله ، وأبو الحسين بن علي بن خلدون ، وبركسنا بن فرجواز بن
فريون الديلي ، وثمان بن محمد بن أبي بكر الإشتيراسيني ، وعبد الله بن
ياسين بن عبد الله البجلي ، وفارس بن أبي طالب بن نجبا ، وفضائل بن طاهر
بن حمزة ، وإسحق بن سليمان بن علي ، وأحمد بن أبي بكر بن الحسين
البصري ، وأحمد بن ناصر بن طعان البصراوي^(٥) ، وإبراهيم بن مهدي
بن علي الشافوري ، وعبد القادر ، وعبد الرحمن ، ابنا أبي عبد الله محمد بن
الحسن المراقي^(٦) ، وعبد الرحمن بن أبي رشيد بن أبي نصر الهنداني^(٧) ،
وثمان بن إبراهيم بن الحسين ، وكاتب الأسماء عبد الرحمن بن أبي منصور

يختص الخاء للجمعة مع سكون الراء ، نسبة إلى «خرقان» من قرى ممرقند ، والله أعلم لأعي
النسبين هو ؟ وانظر تكملة هذا الرجل بالوجه ، إذ لم يجر قلبا عليها يعرف به ، كأنه من
نسبهم الآن «الأعيان» ، وكان يفضل أصحاب المصنف في صغرنا من إطلاق هذا القالب على
الذين ليست لهم القالب رسمية من القالب المودة !!

(١) مكنا رسمت بدون قلب ، ولا أعرف هذه النسبة ، والتي في البليان والألسان
«أسفندبادان» يختص الميزة وسكون الدين وكسر القاء ونسخ القالب للجمعة وآخرها نون ،
قرية من أسفندباد ، أولياپور .

(٢) في الثالث : [المراقب] بدل «الضرري» .

(٣) في الثالث : [وأبو بكر بن طاهر بن محمد] .

(٤) في الثاني : [ومكارم بن عمر بن أحمد اللوسلي] . وفي الثالث : [وأبو للكرم سيد
بن عمر بن أحمد اللوسلي] .

(٥) في الثاني بدل : [المهوراني] .

(٦) بدل في الثالث : [البينادي] .

(٧) في الثاني والثالث زيادة : [وعبد الرحمن بن حسين بن حمزة الأموي] .

بن نسم بن الحسين بن علي الشافعي . وذلك في يوم الخميس والاثني عشر
صفر سنة سبع وستين وخمسة ، بالسجد الجامع بدمشق حرسها الله تعالى ،
وحده ، وصلواته على محمد وآله .

كرر هذا السماع في الجزء الثاني (ص ٦٠ أصل) بتاريخ (الخميس والاثني عشر
وخمسة صفر) . ثم كرر في الجزء الثالث (ص ١٠ ، أصل) بتاريخ (الخميس والاثني
ثمن عشر وثاني وعشرين صفر) من السنة المذكورة ، وكلاهما بخط الكاتب نفسه . وقد
يتا الفروق بينهما وبين سماع الجزء الأول هذا في الحاشية .

٢٢ سماع علي أبي المعالى عبد الله بن عبد الرحمن بن صابر السلمي
وأبي طاهر بركات بن إبراهيم الخشوعي
بخط عبد القادر الرهاري سنة ٤٧١هـ

[٥١] سمع جميع هذا الجزء ، وهو الأول من (كتاب الرسالة) وما في باطن
القائمة البيضاء التي على أول الجزء^(١) ، على الشيخ أبي المعالى عبد الله بن
عبد الرحمن بن أحمد بن علي بن صابر السلمي ، بروايته عن الأمين أبي محمد
هبة الله الأكفاني في سنة تسع وخمسة ، وعلى الشيخ أبي طاهر بركات
بن إبراهيم الخشوعي - : الجزء دون الورقة التي في أوله البيضاء^(٢) ،
برويته عن الشيخ الأمين أبي محمد هبة الله في سنة ثمان عشرة وخمسة ،

(١) القائمة البيضاء هنا غير الورقة البيضاء المذكورة في السماع رقم (١٣) . فالرأى
بالقائمة البيضاء هنا (ص ٨ من الأصل) وما في باطنها هو الأثر الذي بخط هبة الله بن الأكفاني
(ص ٩ من الأصل) وسيأتي له ما كتب فيها برقم (٥٢ - ٥٧)
(٢) انظر دقة التوثيق في تحرير السماع ، فان أبا المعالى سمع الجزء وما في باطن الورقة
بإمرارة أبيه عبد الرحمن بن صابر على ابن الأكفاني ، كما مضى في السماع (رقم ١٦) .
وأما أبو طاهر الخشوعي فله سمع الجزء دون الورقة ، وقد مضى سماعه (برقم ١٨) .

بقراءة صاحب النسخة الشيخ الأجل الأمين ضياء الدين أبي الحسن علي بن
عقيل بن علي التتلي - : ولله أبو عبد الله الحسن جبره الله ، والشريف
إدريس بن حسن بن علي الإدريسي ، وعبد الخالق بن حسن بن هياج ،
وأبو إسحق إبراهيم بن علي بن إبراهيم الأسكندراني ، وإبراهيم بن بركات
بن إبراهيم الخشوعي^(١) ، وأحمد بن علي بن يعلى السلمي ، وأحمد بن صاكر
بن عبد الصمد ، وأبو الحسن علي بن عسكر الخوي للمروف بابن زين النجار ،
وكاتب السماع عبد القادر بن عبد الله الرهاوي^(٢) . وصح ذلك في جامع
دمشق ، في الشهر الأوسط من شهر رمضان سنة إحدى وسبعين وخمسة
والحمد لله رب العالمين حدثا كثيرا .

ثم كرر هذا السماع على الجزء الثاني (ص ١٠٣ أصل) بخط الكتّاب في التاريخ ،
ولكنه أخطأ فيه فجعل الشيخ إياهم بركات الخشوعي أحمد الساسني ، مع أنه أحد
الشيخين الذين ترى عليهما الكتاب . ثم كرر ذلك على تلك الزيادات ، فأبنا إياه
بنصه ، وهو :

٢٣ - سماع علي أبي المصالي وأبي طاهر

بخط عبد القادر الرهاوي سنة ٥٧١

سمع جميع هذا الجزء على الشيخ أبي المصالي عبد الله بن عبد الرحمن بن
أحمد بن علي بن صابر البجلي بحق سماعه فيه من الأئمة أبي محمد هبة الله

(١) إبراهيم بن بركات بن إبراهيم الخشوعي ، « آخر من سمع من عبد الواحد بن هلال »
مات في رجب سنة ٦٤٠ وله ٨٢ سنة (ش ٥ : ٢٠٧) .

(٢) الحافظ عبد القادر الرهاوي - ضم الراي - أبو محمد الحنظلي ، شيخ ابن الصلاح
والبرزالي ، ولد في جدي الآخرة سنة ٥٣٦ ومات في ٢ جدي الأولى سنة ٦١٢ (ش ٥ :
٥٠) (ح ٤ : ١٧٤)

الأكفاني في سنة تسع وخمسة ، وعلى الشيخ أبي طاهر بركات بن إبراهيم بن طاهر الخشوعي ، بحق سماعه فيه من الأمين أبي محمد هبة الله سنة تسع عشرة وخمسة - : أبو عبد الله الحسن ، بن صاحب النسخة الشيخ الأجل الأمين أبي الحسن علي بن عقيل بن علي التتلي جبره الله ، وإبراهيم ، وأبو الفضل ، ابنا بركات بن طاهر الخشوعي ، وعبد الكريم بن محمد بن محلي الكفرطايي^(١) ، وإبراهيم بن علي بن إبراهيم الاسكندراني ، والشريف إدريس بن حسن بن علي الإدريسي ، وعبد الخالق بن حسن بن هياج ، وجميع بن باقر بن عبد الله التميمي ، وأحمد بن علي بن يمل السلي ، وعبد الفتى بن سليمان بن عبد الله اللغري ، وأحمد بن حساكر بن عبد الصمد ، وكاتب السماع عبد القادر بن عبد الله الزهاوي ، بقراته . وصح ذلك بجامع دمشق ، في الشهر الأوسط من شهر رمضان من سنة إحدى وسبعين وخمسة . وكذلك سمع أبو عبد الله بن ضياء الدين أبي الحسن علي بن عقيل الجزين الذين قبل هذا ، وصح ، الأول قراءة أبيه ، والثاني قراءة الزهاوي في التاريخ للذكور .

٢٤ - سماع علي أبي طاهر الخشوعي

بخط بدل بن أبي المعمر سنة ٨٧٧

[٥١] سمع جميع هذا الجزء ، وهو الأول ، على الشيخ الأمين أبي طاهر بركات بن إبراهيم بن طاهر القرش الخشوعي ، بحق سماعه فيه من ابن الأكفاني ، بقراءة الفقيه أبي محمد عبد القوي بن عبد الخالق بن وحش ، وأبو القاسم علي^(١) .
(١) يفتح الكلف والهاء وسكون الراء نسبة إلى « كفر طاب » وهي بلدة بالشام ، من المرة وحطب .

٢٥ - سماع على أبي طاهر الخشوعي بخط بدل سنة ٥٨٨ هـ

[١٥٥] سمع جميع هذا الجزء ، وهو الثالث ، على الشيخ الأمين أبي طاهر بركات بن إبراهيم بن طاهر القرشي الخشوعي ، بحق سماعه فيه من ابن الألفاني ، بقراءة الشيخ أبي محمد عبد القوي بن عبد الخالق بن وحشي السلي - : أبو القاسم علي بن الإمام الحافظ أبي محمد القاسم بن أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله ، وأبو الحسن محمد ، وأبو الحسين إسماعيل ، ابنا الإمام أبي جعفر أحمد بن علي بن أبي بكر القرطبي ، والفتية أبو بكر بن حرز الله بن حجاج ، وأبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن محمد القسقي ، وابنه إبراهيم ، ومثبت السماع بدل بن أبي المبرور بن إسماعيل التبريزي . وسمع الجزء سوى خمس قوائم من أوله : أبو منصور بن أحمد بن محمد مصري ، وأبو عبد الله محمد بن راشد بن عبد الكريم بن الهادي ، وآخرون بقوات . وذلك في شهر صفر سنة ثمان وثمانين وخمسة ، بدمشق .

وقد هذا السماع من القوائد : أن إبراهيم بن محمد بن أبي بكر القسقي سمع الأجزاء الثلاثة ، ولكن إليه محمد بن أبي بكر لم يسمع إلا الجزء الثالث . وأن الكاتب سمى أوراق الكتاب (قوائم) .

٣٦ - سماع على تاج الدين محمد بن أبي جعفر القرطبي ، وعز الدين الإدرلي ، وإبراهيم بن أبي طاهر الخشوعي ، وزكي الدين البرزالي بخط عبد الجليل الأبهري سنة ٦٣٥ هـ

[١٥٣] سمع جميع هذا الجزء من (رسالة الشافعي رضي الله عنه) على الشايخ الأجلة الثقات ، صاحب الكتاب الامام الحافظ تاج الدين أبي الحسن محمد بن

أبي جعفر بن علي القرطبي ، والفتية الإمام عز الدين أبي محمد عبد العزيز بن عثمان بن أبي طاهر الأريظي ، وزكي الدين أبي إسحق إبراهيم بن بركات بن إبراهيم الخشوعي ، يساع الخشوعي فيه من والده ومن ابن صابر كما ترى ^(١) ، ويساع الإمام تاج الدين القرطبي وعز الدين الأريظي من أبي طاهر بركات حسب ، بقراءة الإمام الحافظ زكي الدين أبي عبد الله محمد بن يوسف بن محمد البرزالي ^(٢) :
 الولد تقي الدين أبو بكر محمد بن الإمام تاج الدين للسمع للبندوب ذكره ، والحاج أبو علي حسن بن أبي عبد الله بن صدقة الصقلي ^(٣) ، وأبو المرجا سالم بن تمام بن عثمان الرضوي ، وأبوه عبد الله ، وعبد الرحمن اليونسي بن يونس بن إبراهيم ، وآباء عبد الله : محمد بن يوسف بن أحمد السحلي ^(٤) ، ومحمد بن علي بن محمد البني ، ومحمد بن صديق بن بهرام الصفار ، ومحمد بن يوسف بن يعقوب الأريظي ^(٥) ، وأبو الفضل يوسف بن محمد بن عبد الرحمن الناسخ ، وإبراهيم بن داود بن ظافر القاضلي ^(٦) ، ومخلص بن المسلم بن عبد الرحمن التكروري ، والشمس أبو محمد

(١) هذا السماع مكتوب في صفحة فيها يساع إبراهيم بن بركات من أبيه أبي طاهر ، ومن أبي للمال بن صابر ، وقد أشرنا إليه فيما مضى في السماع (رقم ٧٢) ولعلك قال مناه كما ترى .

(٢) هو الحافظ الرجال محدث الشام ، ولد سنة ٥٧٧ هـ ربيعاً . ومات ليلة ١٤ رمضان سنة ٦٣٦ (ش ٥ : ١٨٢) (ج ٤ : ٢٠٨) (١٣٥ : ١٥٣) وهو جد الحافظ علم الدين البرزالي .

(٣) هو الأزدي القريء الرجل الصالح ، إمام زاهد كبير القدر ، ولد سنة ٥٩٠ ومات بمشقق في ٢٢ ربيع الآخر سنة ٦٦٩ (ش ٥ : ٣٢٨) (ق ١ : ٢١٩) .

(٤) هكذا بدون خطأ ، ولم أعرف من هو .

(٥) محمد بن يوسف الأريظي هذا شيخ الحافظ الذهبي ، روى عنه في التذكرة حديثاً بسناده (٤ : ٢٠٩) قراءة عليه عن الحافظ البرزالي . ولد سنة ٦٢٤ ومات في ربيع الأول سنة ٧٠٤ (ش ٦ : ١١٠) وفي الدور الكنتية أنه مات في رمضان (٤ : ٣١٥) وعز الدين الأريظي أحد المسلمين هم أبيه .

(٦) هو جمال الدين أبو إسحق السقلاني ثم المشقق القريء ، صاحب السخاوي ، إمام حلق متهور ، ولد سنة ٦٢٢ ومات ليلة الجمعة أول جمادى الأولى سنة ٦٩٢ (ش ٥ : ٤٢٠) (ق ١ : ١٤) .

عبد الواسع بن عبد الكافي بن عبد الواسع الأبهري^(١) ، وابن عمه كاتب البعاج
عبد الجليل بن عبد الجبار بن عبد الواسع الأبهري^(٢) عفا الله عنه . وسمع ربيه
إبراهيم بن عبد الوهاب بن علي الهذلي ، والصادق أحمد بن يحيى بن عبد الرزاق ،
جميعه سوى المجلس المأثور ، وهو معلم في الحاشية بخط الإمام تاج الدين للسمع ،
أوله (باب انتهى عن معني دل عليه معني) . وسمع الشرف يوسف بن الحسن
بن بدر النابلسي^(٣) ، والضياء أبو الحسن علي بن محمد بن علي البالسي^(٤) ، ومحمد
بن سيد بن إبراهيم الخلاوي : جميعه سوى من أول المجلس الثاني عشر إلى
آخر الجزء ، وهو^(٥) وقات الضياء البالسي المجلس السابع أيضا ،
وهو معلم أيضا بخط الإمام تاج الدين . وسمع
(٦)

وصحح لهم ذلك في مجالس ، آخرها في جمادى الآخرة سنة خمس وثلاثين
وستائة بالأشرفية .

هذا السماع مذكور في الجزء الأول (س ٥١ أصل) ولكن آخره ضاع بأكمل الكتابة
في ذيل المصنف ، ولكنا اكتفينا بأبوابه من الجزءين الثاني والثالث . وفي الجزء الأول زيادة بعد
«محمد بن تاج الدين الحرطلي» : [ويوسف بن الإمام زين الدين البزالي القاري] وزيادة
[عبد الرحيم بن] غلس بن السلم ، بعد ذكر أبيه . ثم كرر في الثالث ورأينا إنبات
لعه ، وهو :

- (١) القاضي شمس الدين الأبهري ، نسبة إلى «أبهر» بفتح المزنة وسكون اللوحدة ،
مدينة بنيوحي تروين ، ولد بها سنة ٥٩٩ هـ ، وسمع منه الحافظ للنفري ، مات في شوال
سنة ٦٩٠ (ش ٥ : ٤١٤) .
- (٢) لم أجد ترجمه ، وذكر (١٣٩ : ١٧١) في وفيات سنة ٦٤٣ والمحدث الكبير
تاج الدين عبد الجليل الأبهري ، عفا الله عنه .
- (٣) هو الحافظ أبو الفتح المصنف ، كان فاضلا حسن الحفظ مليح النظم ، ولد بعد
سنة ٦٠٠ ومات في ٦١ محرم سنة ٦٧١ (ش ٥ : ٣٣٥) .
- (٤) «البالسي» باللام ، كما هو واضح في السماع ، نسبة إلى «بالس» مدينة بين الرقة
وحلب ، وفي (ش ٥ : ٣١٠) «البالسي» وهو تصحيف . والضياء البالسي محدث خطيب
ولد سنة ٦٠٥ ومات في صفر سنة ٦٦٧ .
- (٥) هناك لم يقرأ :
- (٦) هنا سطران لم يقرأ .

٢٧ - مسماع على المشايخ الأربعة أقسمهم

بخط عبد الجليل الأبهري سنة ٦٣٥

سمع جميع هذا الجزء الثالث من (كتاب الرسالة ، للإمام العظيم الشافعي للطائي [١٥٥])
رضي الله عنه) على المشايخ الثلاثة الأجلة الأئمة : صاحب النسخة الإمام العالم
المحافظ تاج الدين شرف الحفاظ أبي الحسن محمد بن أبي جعفر بن علي القرطبي ،
واقفيه الإمام عز الدين أبي محمد عبد العزيز بن عثمان بن أبي طاهر الإدري ،
وذكر الدين أبي إسحق إبراهيم بن بركات بن إبراهيم الخشوعي ، بحق مسماعهم
من أبي طاهر بركات الخشوعي ، وبمماع ولده أيضاً من أبي المصالي بن صابر ،
بمماعهما من ابن الأكفاني ، بقراءة الإمام العالم المحافظ زكي الدين أبي عبد الله
محمد بن يوسف بن محمد البرزالي - : الولد النجيب تقي الدين أبو بكر محمد
بن الإمام تاج الدين القرطبي ، أحد السمينين اللبوء بذكر اسمه ، والحاج أبو علي
حسن بن أبي عبد الله بن صدقة الصقلي ، وأبو القاسم عبد الرحمن اليونسي
بن يونس بن إبراهيم ، وأبو الفضل يوسف بن محمد بن عبد الرحمن المصري
الناسخ ، والشمس أبو عبد الله محمد بن يوسف بن أحمد بن خلف السحاني ،
والعماد أحمد بن يحيى بن عبد الرزاق اللطفي ، وأبو عبد الله محمد بن يوسف
بن يعقوب الإدري ، ابن ابن أخى الشيخ عز الدين الإدري أحد السمينين ،
ومحمد بن صديق بن بهرام الصفار ، وأبو إسحق إبراهيم بن داود بن ظافر
القاضى ، والشمس أبو محمد عبد الواسع بن عبد الكافي بن عبد الواسع الأبهري ،
وابن عمه كاتب السماع عبد الجليل بن عبد الجبار الأبهري ضا الله عنه . وسمع
ربيّه إبراهيم بن عبد الوهاب بن علي الممداني من أوله إلى آخر المجلس الرابع عشر ،

وهو معلم بخط الإمام تاج الدين ، وهو خمسة أوراق من أوله . وسمع سالم بن تمام بن عنان الرضى وابنه عبد الله جميعه سوى أربعة أوراق من آخره ، وهو المجلس التاسع عشر ، المجلس الأخير . وسمع عيان بن أبي محمد بن بركات الخشوعي^(١) سوى خمسة أوراق من أوله ، مثل ما سمع إبراهيم المهداني . وسمع مخلص بن السلم بن عبد الرحمن التكروري وولده عبد الرحيم من أوله إلى آخر المجلس السابع عشر للمعلم بخط الإمام تاج الدين ، وسمع الشهاب أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد النخعي جميعه سوى المجلسين الخامس عشر والسادس عشر . وبلاغ المجالس كلها معلم في الأجزاء الثلاثة بخط الإمام الحافظ تاج الدين القرطبي أدام الله توفيقه ، يكشف منه عدد المجالس لأصحاب القوات . وقراءة الكتاب كله في تسعة عشر مجلساً ، آخرها يوم الجمعة ثامن عشر شهر شعبان المبارك سنة خمس وثلاثين وستائة ، بالكلاسة بزاوية الحديث الأشرفية القاضية بجامع دمشق المحروسة . وصح .

٢٨ - مماع على إسماعيل بن شاكر التنوخي ، وشرف الدين الإربلي ،

وشمس الدين بن مكتوم ، وعبد الله بن بركات الخشوعي

بخط علي بن المظفر الكندي سنة ٦٥٦

[٥٢] سمع جميع هذا الكتاب على للشيخ الأربعة : الإمام تقي الدين أبي محمد إسماعيل بن إبراهيم بن أبي اليسر شاكر بن عبد الله التنوخي^(٢) ، والإمام

(١) أبوه « أبو محمد » اسمه « عبد الله » كاسياني في (رقم ٢٨) .

(٢) هو تقي الدين مستد الشام ، له شعر جيد ويلافة ، وكان مشكور السيرة ، أثنى عليه

غير واحد ، ولد سنة ٥٨٩ ومات في ٢٦ صفر سنة ٦٧٢ (ش : ٣٣٨)

(١٣ : ٢٦٧) .

الأديب شرف الدين أبي عبد الله الحسين بن إبراهيم بن الحسين الإدريسي^(١) ،
 وللقري شمس الدين أبي الحجاج يوسف بن مكتوم بن أحمد القيسي^(٢) ،
 والأصيل أبي محمد عبد الله بن بركات بن إبراهيم الخشومي^(٣) ، بسماهم لجيه ،
 سوى الإدريسي فإن سماعه من الجزء الثالث من الأصل ، من أبي طاهر الخشومي
 وهو محدّد فيه - : صاحب الإمام العالم القاضى الزاهد محيى الدين أبو حمص
 عمر بن موسى بن عمر بن موسى بن محمد بن جعفر الشافعى ، والإمام العالم
 الملقب شمس الدين أبو الحسن علي بن محمود بن علي الشهرزورى^(٤) ، وابناه محمد
 وأحمد ، والإمام سيف الدين داود بن عيسى بن عمر المسكاري ، بسنة بقراته
 وأكثره بقراته ، والإمام العالم الحافظ نحر الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف
 بن محمد النوفلى المعروف بالكنجي^(٥) ، وابنه جعفر حاضر ، وللقيد شرف الدين
 أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم بن أبي طالب الأنصارى ، وشمس الدين
 محمد^(٦) ، ومحيى الدين يحيى ، ابنا كمال الدين أحمد بن نعمة بن أحمد المقدسى ،
 وعبد اللطيف بن الإمام الملقب تقي الدين محمد بن رزيق الجوى^(٧) ، وجمال الدين

(١) ولد يوم الاثنين ١٧ ربيع الأول سنة ٥٦٨ . يدريل ، وسمع بمشق من الخشومي
 وغيره ، وكان يعرف الفقه معرفة جيدة ، وكان أدبيا فاضلا ، مات يوم الجمعة ٢ ذى الحجة
 سنة ٦٥٦ بمشق (ش : ٥ : ٢٧٤) (هبة الربة ص ٢٣١) .

(٢) روى عنه الزركلي البرزالي مع تلامذه ، مات في ربيع الأول سنة ٦٦٥ من ٨١ سنة
 (ش : ٥ : ٣٢١) .

(٣) مات في صفر سنة ٦٥٨ (ش : ٥ : ٢٩٢) .

(٤) حكنا ههنا الزاى الثانية في الأصل ، وللمروف « شهرزور » بفتح السين وسكون
 الهاء وفتح الراء وضم الزاى وآخرها واء . ولم أجد ترجمة على هذا ولا ترجمة أبيه .

(٥) لم أجد ترجمته ولا ترجمة ابنه جعفر .

(٦) هو مدرس الشافعية ، برع في ملحق الشافعى ، وجمع بين العلم والدين اللتين ، مات في
 ١٢ ذى الحجة سنة ٦٨٢ . وأما أخوه يحيى فلم أجد ، ولها أن ثالث اسمه « أبو الباس شرف
 الدين أحمد » كان إماما في الفقه والأسول والبرية مات في رمضان سنة ٦٩٤ . (ش : ٥ :
 ٣٢٩ - ٣٨٠) .

(٧) هو بدر الدين أبو البركات عبد اللطيف ، بن قاضى القضاة تقي الدين محمد بن الحسين بن

أحمد بن عبد الله بن الحسين ، وإبراهيم بن المسح الأول^(١) ، وأحمد
وعبد الكريم ، ابنا الإمام كمال الدين عبد الواحد الزنكائي^(٢) ، وعبد القادر
بن عبد الدين يحيى بن يحيى الخياط ، وأخوه لأمه يوسف بن الإمام شمس
الدين محمد بن إبراهيم^(٣) ، أسباط للمسح الأول ، ومحمد بن عبد الدين بن عبد الله
بن الحسين ، وأبو بكر بن محمد بن أبي الفضل الأخلاطي ، الشافعيون ،
واقفيان أبو السبائس أحمد بن سليمان الزواوي ، وأبو محمد عبد الله بن نصرون
بن أبي الوليد الأندلسي ، المالكيين ، ومحمد بن علي بن أبي الفناهم للعروف
بابن التسال الحنطلي ، وآخرون أساتزم على نسخة الإمام نجر الدين ، منهم
كاتب السماع علي بن الظفر بن إبراهيم الكندي ، وصح ذلك في مجالس ،
آخرها في يوم الاثنين سادس عشر رمضان سنة ست وخمسين وستائة ،
بجامع دمشق ، تحت قبة النشر ، وأجاز للمسموعين لمن سُميَ ما لهم روايته .

يزن البصري الجوزي الأصل ، ثم البصري الشافعي ، كان من شعور الفقهاء وأعيان الرؤساء ،
ولي القضاء في حياة أبيه ، وخطب بالأزهر ، ولد بدمشق سنة ٦٤٩ ومات بالقاهرة
في ١٨ جمادى الآخرة سنة ٧١٠ (ش ٢٦ : ٥) (ط ١٣٠ : ٦) (در ٤٠٩ : ٢) .
(١) هو إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن أبي اليسر التنوخي ، مات في جمادى الأولى
سنة ٧٠٧ (در ١٨ : ١) .

(٢) كمال الدين الزنكائي عبد الواحد بن عبد الكريم ، كان قوي للمفاوكة في فنون العلم ،
مات في الحرم سنة ٦٥١ وأما إتياء أحمد وعبد الكريم فلم أجدهما . وله ولد آخر هو «علاء
الدين» علي بن عبد الواحد ، الامام للفق ، مات في ربيع الآخرة سنة ٦٩٠ وقد يلف علي الحسين .
ولمّا هنا ابن هو واسطة هدم ، وهو «كمال الدين أبو اللال» محمد بن علي بن عبد الواحد
الملقب «شيخ الحفاظ القمي» ، ولد في شوال سنة ٦٦٧ وقيل سنة ٦٦٦ ، ومات بيليس
في رمضان سنة ٧٢٧ (ش ٢٥٤ : ٥ و ٤١٧ و ٧٨ : ٦) .

(٣) هو يوسف بن محمد بن إبراهيم بن عيسى السكري ، سبط ابن أبي اليسر ، ولد
سنة ٦٥٧ ، جمع بين الزاين جماعة وآخرون ، مات بأمرط في ذي الحجة سنة ٧٢٧
(در ٤ : ٦٨) . قد أجمعه الرسالة وهو ابن أربع سنين . وسياق اتصال إسناد السناد
ابن جماعة في رواية الكتاب في نسخة (رقم ٦١) .

الأسانيد

٣٩ - إسناده في عنوان الجزء الأول بخط هبة الله بن الأكفاني

وهو مصور في اللوحة رقم (١) وقد سمع سنة ٤٥٨

كما سيأتي برقم (٣٤) وسنة ٤٦٠ كما مضى برقم (١٢).

الجزء الأول من كتاب الرسالة عن أبي عبد الله محمد بن إدريس بن [٤]

العباس الشافعي رحمه الله عليه ، رواية أبي محمد الربيع بن سليمان الرازي المؤذن عنه ، رحمه الله ، مما أخبرنا به الشيخ أبو بكر محمد بن علي بن محمد بن موسى السلي الخزاز رضي الله عنه ، عن أبي القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر الرازي الحافظ ، وصعد الرحمن بن عمر بن نصر بن محمد الشيباني ، رضي الله عنهما ، كلاهما عن أبي علي الحسن بن حبيب بن عبد الملك الفقيه الحصري رحمه الله ، عن الربيع بن سليمان الرازي ، عن أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله ، سماعاً لهبة الله بن أحمد بن محمد بن هبة الله الأكفاني ، رحمه الله بالعلم .

ثم كتب ابن الأكفاني بخطه في القيل الأيمن من الصفحة مائة :

توفي شيخنا أبو بكر محمد بن علي بن محمد السلي الخزاز رحمه الله ليلة الأحد ، وصلى عليه يوم الأحد الظهر في الجامع ، وذلك في اليوم السابع من شهر رمضان من سنة ستين وأربعمائة ، ودفن في باب الصغير ، رحمه الله ورضي عنه .
وقد تكرر العنوان وحده بهذا الإسناده في الجزء الثاني والثالث بخطه أيضاً (س ٨٠ و ١٠٨ أصل) وكتب علي بن عجيل بن علي تحت السطر الأخير من عنوان الجزء الثالث مائة : [مما أخبرنا به عنه الشيخ الأديب أبو الكلام عبد الواحد بن محمد بن القلم بن حلال]
ثم كتب تحت ذلك : [سماع منه لعل بن عجيل بن علي بن علي بن علي] .
وعلي بن عجيل سمع الكتاب من عبد الواحد بن حلال سنة ٥٦٣ كما مضى بخطه في السماع رقم (٢٠) ثم سجل سماعه أيضاً بخطه في (س ١١ أصل) كما سيأتي برقم (٢٠) ثم كتب

بخطه أيضاً عنوانا الجزء الثاني وآخر الجزء الثالث كما سيأتي برقم (٢٩) وأدجج أنه كتب كل هذا بعد أن ملك النسخة في سنة ٥٦٦ هـ كما بيته في حاشية السليح (رقم ٢٠) وانظر ما يأتي برقم (٤٢) .

٣٠ - إسناده الكتاب بخط علي بن عقيل بن علي

[١١] بسم الله الرحمن الرحيم . إسناده الرسالة : أنا الشيخ الأمين أبو السكارم عبد الواحد بن محمد بن هلال ، قال : أخبرنا الشيخ الأمين أبو محمد هبة الله بن أحمد بن محمد بن هبة الله الأنصاري الأصفهاني رحمه الله ، قراءة عليه في سنة تسع وخمسة ، قال : أخبرنا أبو بكر محمد بن علي بن محمد بن موسى السلمي الحداد ، قراءة عليه ، في شهر ربيع الآخر من سنة ستين وأربعمائة قال : أخبرنا أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر الرازي الحافظ ، قراءة عليه في بيته في سنة ست وأربعمائة ، وأبو القاسم عبد الرحمن بن عمر بن نصر بن محمد الشيباني ، قراءة عليه في سنة ثمان وأربعمائة ، قال : حدثنا أبو علي الحسن بن حبيب بن عبد الملك القتيبي الحصري ، قال : حدثنا الربيع بن سليمان الرازي المؤذن ، قال : أخبرنا الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان الشافعي رضي الله عنه .

٣١ - إسناده في عنوان الجزء الثاني بخط علي بن عقيل

[٥٦] الجزء الثاني من كتب الرسالة . عن أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي اللطفي . رواية الربيع بن سليمان للرازي عنه . رواية أبي علي الحسن بن حبيب بن عبد الملك القتيبي عنه . رواية أبي القاسم تمام بن محمد بن عبد الله الرازي .

وعبد الرحمن بن عمر بن نصر بن محمد الشيباني . كليهما عنه . رواية أبي بكر محمد بن علي بن محمد بن موسى السلمي الحذاء عنهما . رواية الأمين أبي محمد هبة الله بن أحمد بن الأكفاني عنه . أخبرنا به عنه الشيخ الأمين أبو الكارم عبد الواحد بن محمد بن هلال . والإمام العالم الحافظ أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي . سماع منهما لعل بن عقيل بن علي الشافعي ثقة به أمين .

وكرر هذا العنوان أيضاً في الجزء الثالث منه (س ١٠٦ أصل) ويظهر من هذا أنها كتابا بعد سماع علي بن عقيل من الحافظ ابن عساكر علي بن الحسن بن هبة الله سنة ٤٦٧ كما مضى قدم السماع (رقم ٢١) . وقد كتب الحسن بن علي بن عقيل تحت خط أبيه في الجزء من سماعه أيضاً بما نصه : [ولايته الحسن بن علي من الشيخ أبي اللؤلؤ عبد الله بن عبد الرحمن بن صابر علي بن الأكفاني] والحسن سمع مع أبيه في سنة ٥٧١ كما مضى برقم (٧٢ و ٧٣) .

التوقيعات

نريد بالتوقيعات الساطعات المختصرة التي يكتبها السامعون من العلماء بخطهم تسجيلاً لسماعهم على الكتاب ، ومنه مثلها مرتبة ترتيباً تاريخياً ، الأقدم فالأقدم :

٣٢ - « رواية أبي القاسم عبد الرحمن بن عمر الحنفي عن أبي علي الحسن بن حبيب عنه . سماع لعل وإبراهيم ابني محمد بن إبراهيم الحنفي ، قسما الله بالعلم » .

هذا التوقيع مكتوب تحت عنوان الثالث الذي بخط الريح (س ١١٢ أصل ، لوحة رقم ٥) والظاهر أنه بخط أحد هذين السامعين ، وقد سمع أولهما من عبد الرحمن بن عمر بن نصر في سنة ٣٩٤ ، والثاني في سنة ٤٠١ كما مضى في الساطعات (١ - ٦) وقد كتب نحوه في (س ١٢ أصل ، لوحة رقم ٢) .

٣٣ - « سمع الكتاب كاملاً محمد السمرقندى »

هذا التوقيع مكتوب فى (س ١٧ أصل ، لوحة رقم ٣) ، وهو عند بن أبى الوفاء السمرقندى ، حذى سماعه برقم (٨) سنة ٤٥٧ .

٣٤ - « بلغتُ سماعاً وطالماً بن بركات الحشوى وسلمان بن حمزة الحداد وأخواء هبة الله وعبد الكريم^(١) . وذلك فى رجب من سنة ثمان وخسين وأربعمائة . وصح »

هذا التوقيع فى (س ٩ أصل) وكلها بخط هبة الله بن الأكفانى .

٣٥ - « سماع هبة الله بن أحمد الأكفانى قمه الله به ، من الشيخ أبى بكر محمد بن على الحداد ، رضى الله عنه » .

هذا التوقيع بخط هبة الله بن الأكفانى الذى سمع الكتاب سنة ٤٦٠ كما حذى برقم (١٧) وقد كبه على متارون الأجزاء الثلاثة التى بخط الربيع ، وهى (س ١٢ ، ٦٢ و ١١٢ أصل ، لوحات ٤ ، ٤ ، ٣) .

٣٦ - « فرغ من جميعه نسخاً وسماعاً ومرضاً عبد الرحمن بن أحمد بن على بن صابر » .

هذا التوقيع مكتوب على الجزء الثالث (س ١١٧ أصل ، لوحة رقم ٥) وكتب أيضاً على الجزء بن الأول والثانى (س ١٢ ، ٦٢ أصل ، لوحة رقم ٤ ، ٣) ولكن شاع بعضه فيهما ، وعبد الرحمن بن صابر سمع سنة ٤٩٥ كما حذى فى رقم (١٣) .

٣٧ - « سمع جميعه ومارض بنفسخته محمد بن محمد بن المسلم بن هلال »

هذا التوقيع مكتوب على المصنفات (١٢ ، ٦٢ ، ١١٢ أصل ، لوحات ٣ ، ٤ ، ٥) وسماعه فى سنة ٤٩٩ وقد حذى برقم (١٥) .

(١) عبد الكريم بن حمزة السلى الحداد أبو محمد مستد القام ، مات سنة ٥٢٦ فى ذى القعدة (ش ٤ : ٧٨) .

٣٨ — «سمع جميعه وعارض بنسخته محمد بن علي بن السلم بن القصب

الشملي» .

وهذا مكتوب في (س ٦٢ أصل ، لوحة رقم ٤) ومكرر في (س ١٢ ، ١١٢ أصل)
بهي من الاختصار . وسماعه سنة ٥٠٩ وقد ضي برقم (١٧) .

٣٩ — «سمع جميعه وعارض بنسخته علي بن الحسن بن هبة الله»

هو الملقب ابن صاكر ، وقد كتب هذه البارة بخطه أربع مرات : على عنوان الأول
والثاني القدين بخط ابن الأكفاني ، وعلى التواوين القدين بخط الربيع (س ٤ ، ١٢ ، ٥٨ ،
٦٢ من الأصل) ولكن ليس في الأخيرة لفظ «جميعه» ، ولم يكتبها على عنوان الثالث ،
أولاه كتبها على طرف الصفحة ثم عمدا إلى ، وانظر اللوحات (رقم ١ ، ٣ ، ٤) .

٤٠ — «سمع جميع هذا الجزء من أوله إلى آخره على الشيخ الفقيه
الأمين أبي محمد هبة الله بن أحمد الأكفاني وهب بن سلسان بن أحمد الشملي
بقراءته في آخرين ، في شهر رمضان . . .»

هذا التوقيع مكتوب في (س ٦٢ أصل ، لوحة رقم ٤) وتاريخ السنة غير واضح ،
ولكنه مذكور في السماع الذي ضي برقم (١٨) وأنه في سنة ٥١٨

٤١ — «سمع أكثره وعارض بنسخته محمد بن الحسن بن هبة الله» .

هذا أخو الملقب ابن صاكر ، وهو مكتوب في (س ١٢ أصل ، لوحة رقم ٣) وقد
ضي سماعه برقم (١٩) في سنة ٥١٩

٤٢ — «سماع لعل بن عقيل بن علي ثقيف»

وهذا مكتوب على عنوان الأول الذي بخط ابن الأكفاني (س ٤ أصل ، لوحة رقم ١)
وقد كرره في عنوان الثاني والثالث ، وزاد في الثالث «آمين» (س ١٨ ، ١٠٨ أصل)
وله توقيعت أخرى أخرى لآلها في (رقم ٢٩ ، ٣١) .

٤٣ — « سمع هذا الكتاب وقابل به نسخة أبو القاسم هبة الله

بن ممتد بن عبد العزيز بن عبد الكريم القرشي الميماطي » .

كتب هذا التوقيع في (س ١٢ أصل ، لوحة رقم ٣) ولم يسبق ذكر هبة الله هنا في السجلات ، فهو قائمة جديدة . و هبة الله بن سعد قيه شافعي عرف بابن البوري ، نسبة إلى « بورة » وهي بلد قرب ديباط ، ينسب إليها السلك البوري ، نقله على ابن أبي عمرو وابن الخط ، ثم استقر بالاسكترة ، ودرس بمدرسة السنن ، ومات سنة ٥٩٩ هـ وله ترجمة في (ش ٤ : ٣٤٨) (ط ٤ : ٣٢٢) ولم يذكر اسم جده « عبد العزيز » فيستعاد من خطه هنا .

٤٤ — « سمعه وما بعده على غير واحد ، وله نسخة : محمد بن يوسف

بن محمد النوفلي القرشي للعروف بالكنجي ، وحضر ابن أبي الفضل جعفر جيره الله » .

هذا التوقيع مكتوب في الجزء الأول (س ٤ أصل ، لوحة رقم ١) وقد كتب أيضاً بنحوه في (س ٦٢ ، ١١٢ أصل ، لوحة رقم ٤ ، ٥) وسماعه بنحوه برقم (٢٨) سنة ٦٥٦

٤٥ — « الله خير حفظاً وهو أرحم الراحمين^(١) . إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له

الحافظون . الحافظُ اللهُ . نِعمُ القادرُ اللهُ . مَعْدَرَتاً فَنعمُ القادرون . وديعة محمد بن أبي جعفر ، كتب الله سلامته » .

(١) اقتباس من الآية (٦٤) من سورة يوسف . وقد قرأها حمص وحجة والكساوي « حفظاً » وقرأ باقي النسخة « حفظاً » بكسر الحاء وسكون اللام ، وقد كتبها تاج الدين الرطبي بدون الألف على هذه القراءة .

هذه البشارة مكتوبة في رأس (س ٨ أصل) وهي بخط الإمام تاج الدين محمد بن أبي جعفر
الفرطى التوفى سنة ٦٤٣ ، وقد سمع الكتاب في سنق ٥٨٧ ، ٥٨٨ ثم سمع عليه بعد
دخول الأصل في ملكه في سنة ٦٣٥ ، كما حُضِيَ في الساعات (٢٤ - ٢٧) ويظهر من هذه
البشارة أنه كتبها عند دخول الأصل في ملكه ، أي قبل سنة ٦٣٥

الاحاديث والآثار^(١)

أحاديث رواها أحد السامعين من عبد الرحمن بن نصر عنه في سنة ٤٠١.

٤٦ — حدثنا أبو القاسم بن نصر، قال : ثنا أبو علي الحسن بن حبيب قال : [١١٢]
ثنا ابن أبي سفيان بقبسارية ، قال : ثنا القُرَيْبِيُّ ، قال : نا إسرائيل عن ممالك
بن حرب عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : « نَفَّسَ اللَّهُ وَجْهَ امْرِئٍ سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَهُ ، فَرُبَّ مَبْلَغٍ
أَوْسَى مِنْ سَامِعٍ »^(٢) .

٤٧ — وقال : أخبرنا عبد الرحمن بن حُبَيْش بن حُبَيْش بن شيخ القُرَظَانِي ، قال : حدثنا
زكريا بن يحيى السجزي ، قال : حدثنا وهب بن جرير بن حازم ، قال : حدثنا
شعبة ، قال الشيخ : حدثني أبو يوسف يعقوب بن المبارك^(٣) ، قال : حدثنا

(١) لم تذكر في التمهيد من رجال هذه الآثار إلا من ترجمناه له فقط .

(٢) الحديث رواه أحد في للسند (رقم ٤١٥٧ ج ١ ص ٤٣٦ - ٤٣٧) من طريق
شعبة وإسرائيل عن ممالك بن حرب ، ورواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (ج ١ ص ٤٠)
من طريق شعبة عن إسرائيل . ورواه الثاني في الرسالة عن سفيان عن عبد الملك بن عمير
عن عبد الرحمن عن أبيه (رقم ١١٠٢ و ١٣١٤) .

(٣) حكنا كتب الاسم ، فرسمته كما كتب ، ولم أعرف ضبطه ولا ترجمة صاحبه . وكنت
أظن أنه يقرأ « المبارك » وليكن وجبت في الثغرات (٥ : ٢٣٣) اسم « المبارك » بهذا
الرسم في نسب أحد العلماء ، فتزكت ملحقا كما هو .

عبد الرحمن بن إسحق السكي ، قال : حدثنا وهب بن جرير ، قال : حدثنا شعبة عن علي بن مديريك ، قال : سمعت أبا زرعة يحدث عن عروسة عن أبي ذر النخعي قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ، قلت : من هم يا رسول الله ؟ خايبوا وخسروا ، قال : للسبل إزاره ، وللتان والمختال » (١)

٤٨ - وقرئ على الشيخ : حدثكم أبو إسحق إبراهيم بن أبي ثابت ، قال : حدثنا الحسن بن عرفة ، قال : حدثنا أبو بكر بن عيش من طامع عن زر بن عبيد بن ابن مسعود قال : « كنت أرى قنبا لثقة بن أبي معيط ، فرأى رسول الله صلى الله عليه وأبو بكر ، قال : يا غلام ؟ هل من لبن ؟ قال : نعم ، ولكني مؤتمن ، قال : هل من شاة لم ينز عليها غل ؟ فأنيته بها ، فسح ضرعها ، فزل اللبن ، فشرب وسقى أبا بكر ، ثم قال : للضرع : أقلمس ، فقلس ، فأنيته بند هذا قلت له : يا رسول الله ؛ طعن من هذا القول ، فسح يده على رأسي ، وقال : يرحمك الله ، إنك تفككم معل » (٢)

هذه الأحاديث الثلاثة مكتوبة في الصفحة التي فيها عنوان الجزء الثالث للكتاب بخط الريح (س ١١٧ أصل ، لوحة رقم ٥) ، وهي بخط أحد الرواة عن أبي القاسم عبد الرحمن بن عمر بن نصر ، كما هو ظاهر ، وكتب الكتاب بعدها : [قرئ على الشيخ جيه ، وسمع من بلغ له بخطه في الثاني] . ثم كتب تحتها حبة الله بن الأكثاني بخطه مائة : [سمع لجة الله بن أحمد

(١) الحديث رواه الطيالسي في مسنده عن شعبة (رقم ٤٦٧) ورواه أحمد في السند بأسانيد كثيرة (ج ٥ س ١٤٨ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٨ ، ١٦٢ ، ١٦٨ ، ١٧٧ - ١٧٨) ورواه مسلم (١ : ٤١) والترمذي (٢ : ٢٧٧) من صرح بالبركلوري (أبو داود والسنائي وابن ماجه . وفي رواياتهم كلها : « لفتق سلته بلطف الكلب » بدل « المختال » . (٢) « غلام » بضم النون للجملة ، تصغير « غلام » ويدل عليه ما في بعض الروايات « غلام سلم » . والحديث رواه أحمد عن أبي بكر بن عيش (رقم ٣٥٩٨) ، ورواه أيضا عن عثمان بن حاد بن سلمة عن طامع (٣٥٩٩ و ٤٤١٢) (ج ١ س ٣٧٩ و ٤٩٢) رواه الطيالسي (رقم ٣٥٣) عن حاد بن سلمة ، ورواه أبو نعيم في الدلائل (س ١١٣) من طريق الطيالسي . وكتب ابن كثير في التاريخ (٦ : ١٠٢) ليعني .

بن محمد الأكفاني من الشيخ أبي بكر محمد بن علي الحلي رضي الله عنه [. فالظاهر من هذا ومن طائفة الخط بخط أبي بكر الحلي في السماع الثاني رقم (١١) (ص ١١١ أصل) أن هذه الأحاديث بخط أبي بكر الحلي ، وأنه هو الذي صحها من عبد الرحمن بن نصر مع من سمع منه في السماع الثاني سنة ٤٠١ كما مضى في السماع (رقم ٢ ، ٤ ، ٦) خصوصاً وقد ثبت من السماع أن ابن الأكفاني لم يسمع الكتاب في هذا الأصل إلا من ابن الحلي وحده .

أثران رواهما أحد السامعين في السماع

(رقم ٨ سنة ٤٥٧)

٤٩ — حدثنا الشيخ أبو محمد عبد العزيز بن أحمد الكتاني رضي الله عنه [٥٣]

قَطًّا . قال : أخبرنا أبو المعر السدد بن علي بن عبد الله الأمالوكي إمام جامع حمص قدم علينا ، إجازة ، قال : حدثنا القاضي أبو بكر محمد بن عبد الرحمن بن عمرو الرحي سنة ثمان وستين وثلاثمائة ، قال : حدثنا أبو العباس أحمد بن منصور بن محمد البيرازي ، قال : سمعت أبا جعفر محمد بن عبد الله القرظي بنديسابور يقول : سمعت أبا بكر الشافعي يقول : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام ، قلت : يا رسول الله ، بما جُوزى الشافعي عن ذكره لك في كتاب الرسالة ؟ قال : جوزى ألا يُوقف للجلاب .

٥٠ — ثنا أبو العباس البيرازي ^(١) ، قال : حدثنا عبد الواحد بن الحباب ، قال : سمعت أبا الحسن بن أبي خنير يقول : سمعت للزني يقول : سمعت الشافعي يقول : من تعلم القرآن عظمت قيمته ، ومن كتب الحديث قوت حبه ، ومن نظر في الفقه نبأ مقدارُه ، ومن نظر في اللغة رَقَّ طبعه ، ومن لم يَصُن نفسه لم ينضمه إليه .

(١) هنا الاستدراك لما قبله ، والله يقول « حدثنا أبو العباس البيرازي » هو القاضي أبو بكر الرحي .

٥١ - وحديثي بعض قهواء الشافعيين أن هذه رسالة الشافعي إلى

عبد الرحمن بن مهدي سأله فيها .

هذه الآثار الثلاثة مكتوبة في (٥٣ أصل) ونحتها السليح على أبي بكر الخليل سنة ٤٥٧
التي مضى برقم (٨) ويظهر أنها كلها بخط كاتب السليح في ذلك المجلس . والشيخ المروى
عنه هذه الآثار هو الحافظ عبد العزيز بن أحمد بن محمد بن علي التميمي الصوفي « الإمام المحدث
مفيد دمشق ومحدثها » كما وصفه الذهبي في التذكرة ، وهو من شيوخ عبد الكريم بن حمزة
السلي الخليل الذي مع الرسالة سنة ٤٥٨ كما مضى برقم (٣٤) وحنة الله بن الأكفاني التي
ممساهلة ٤٦٠ كما مضى برقم (١٢) وحديث عنه أيضاً الخطيب البغدادي والأمير ابن ماكولا .
وله سنة ٣٨٩ ومات في جمادى الآخرة سنة ٤٦٦ وله ترجمة في تذكرة الحفاظ (٣ : ٣٤٧)
والأنساب للسماني (ورقة ٤٧٥) والشفرات (٣ : ٣٢٥) . والأثر الأول روى نحوه
ابن السكيت في الطبقات (١ : ٩٨) بإسناده عن ابن بيان الأسبغاني أنه رأى مثلاً منه .
والأثر الثاني سيأتي نحوه بإسناده آخر رواه ابن الأكفاني من الخطيب البغدادي (برقم ٥٥)
وعلى الحافظ ابن حجر في (توالي الأسس ص ٧٢ طبع بولاق) نحوه بدون إسناد ،
وكذلك ابن السكيت في الطبقات (١ : ٢٤١) .

آثار مكتوبة في (ص ٩ أصل) بخط هبة الله بن الأكفاني

٥٢ - بسم الله الرحمن الرحيم . حدثنا الشيخ الإمام أبو بكر أحمد بن علي

بن ثابت الخطيب من نقله في رجب من سنة ثمان وخمسين وأربعمائة ، قال
أخبرنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن رزقويه ، قال : أخبرنا دعلج بن أحمد
قال : سمعت جعفر بن أحمد الشامي^(١) يقول : سمعت جعفر بن أخي أبي ثور
يقول : سمعت عمي^(٢) يقول : كتب عبد الرحمن بن مهدي إلى الشافعي وهو
شعب^{*} أن يضع له كتاباً فيه معاني القرآن ، ويجمع قبول الأخبار فيه ، وحنة

(١) « الثقات » كورة كبيرة من توماس نيسابور ، وجعفر هنا مات في ذي القعدة
سنة ٢٧٢ وله ترجمة في أنساب السمان (ورقة ٣٢٢) ومعجم البلدان (٥ : ٢١٢) .

(٢) هو أبو ثور إبراهيم بن عبد الكلبي القتيبي البغدادي ، له ترجمة في تاريخ بغداد
(٦ : ٦٥) والتبذير وغيرها .

الإجماع ، وبيان النسخ والنسوخ من القرآن والسنة ، فوضع له كتاب الرسالة .
قال عبد الرحمن بن مهدي : ما أصلى صلاةً إلا وأدعو الشافعي رحمه الله فيها .
٥٣ — أخبرنا محمد ، قال : أنا دعلج ، قال أخبرنا الحسن بن سفيان ،
قال : ثنا الحرث بن شريح النقال ، قال : سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول :
ما أصلى صلاةً إلا وأدعو الله تعالى فيها للشافعي رحمه الله تعالى .

٥٤ — أخبرنا محمد ، قال : أخبرنا دعلج ، قال : سمعت جعفر الشامي
يقول : سمعت للزني يقول : كتبتُ كتاب الرسالة منذ زيادة على أربعين سنة ،
وأنا أقرأه وأنظر فيه وقرأ على ، فإما من مرة قرأت أو قرئ عليّ إلا واستضدت
منه شيئاً لم أكن أخشيه .

ثم كتب ابن الأكفاني التوقيع الذي مضى برقم (٣٤) بعد هنا ، ثم كتب :

٥٥ — وحدثنا الشيخ الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت
الخطيب قراءة من لفظه ، قال : أخبرني أبو القاسم الأزهرى ، قال : ثنا
الحسن بن أحمد الصوفي ، قال : ثنا النيسابوري ، وهو عبد الله بن محمد بن زياد ،
قال : سمعت للزني ، ح وحدثنا أبو طالب يحيى بن علي بن الطيب السكري قفلاً
بجلوان ، قال : ثنا أبو عروبة محمد بن جعفر النعيمي بجرجان ، قال : ثنا عبد الله
بن أبي سفيان بالموصل ، قال : سمعت للزني يقول : سمعت الشافعي يقول :
مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ عَظُمَتْ قِيَمَتُهُ ، وَمَنْ نَظَرَ فِي الْقَفْه نَبِلَ مَقْدَارُهُ ، وَمَنْ تَعَلَّمَ الْقَفْهَ
— وَقَالَ الْفَسْكَرَى : مَنْ نَظَرَ فِي الْقَفْهَ — رَقَّ طَبْعُهُ ، وَمَنْ نَظَرَ فِي الْحِسَابِ — وَقَالَ
الْأَزْهَرِيُّ : وَمَنْ تَعَلَّمَ الْحِسَابَ — تَجَيَّرَ رَأْيُهُ ، وَمَنْ كَتَبَ الْحَدِيثَ قَوِيَتْ حُجَّتُهُ ،
وَمَنْ لَمْ يَصْنَعْ قَسَمَهُ لَمْ يَنْفَعِهِ عِلْمُهُ .

بلغتُ سماعات الحمد لله وحده ، وصح .

٥٦ — ونا الشيخ الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت من لفظه
في التاريخ ، قال : أنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن رزقويه ، قال : سمعت أبا بكر

أحد بن علي بن محمد بن القلي النيسابوري يقول : سمعت هُشَن بن أحد يقول : سمعت الربيع يقول : سمعت الشافعي يقول : أردت ملاك بن أنس ، وقد حفظت للوطأ ، فقدمت عليه ، فقال لي ، اطلب من يقرأ لك ، فقلت له : إن أعجيك قرأتني ؟ قرأت عليه للوطأ كله حفظاً .

٥٧- وبه قال سمعت الشافعي يقول : إذا قرأت على العالم قل أخبرنا ،

وإذا قرأ عليك قل حدثنا .

[وَمِمَّنْ] ^(١) الجماعة للمُسَوِّنِ أعلى هذا ، وصح .

هذه الآثار كلها في (س ٩ أصل) بخطبة الله بن الأكفاني ، بعضها من الحليبي البغدادي صاحب الطرخ من كتاب (تلخيص بغداد) وقد بحث عنها فوجدت الأثر الأول منها ، وهو (رقم ٥٢) في ترجمة الشافعي (ج ٢ ص ٦٤ - ٦٥) ووجدت أيضاً (رقم ٥٦) في ترجمة ابن القلي (ج ٤ ص ٣١٣) ولم أجدها فيها ، ولعلها مفرقة في مواضع منه يطول البحث عنها . والأثر (٥٦) نقل نحوه ابن حجر في تولى التأسيس (س ٥١) من ابن أبي حاتم من الربيع .

كلمة لأبي حاتم (ص ٤ من الأصل)

٥٨- قال أبو حاتم : إذا قال الشافعي رحمه الله في كُفْهِ « أخبرني

الثقة عن ابن أبي ذئب » فهو ابن أبي مُدْيَكٍ . وإذا قال « أخبرني الثقة

عن الليث بن سعد » فهو يحيى بن حسان . وإذا قال « أخبرنا الثقة عن الوليد

بن كَثِير » فهو عمرو ^(٢) بن أبي سَلَمَةَ . وإذا قال « أخبرنا الثقة عن ابن جريج »

فهو مسلم بن خالد الزنجي . وإذا قال « أنا الثقة عن صالح ، ولي التوأمة » فهو

إبراهيم بن [أبي] يحيى ^(٣) .

هذه القائمة مكتوبة فوق عنوان الأصل الذي بخط ابن الأكفاني ، وأظنها بخطه أيضاً ، وقد نقلها العلماء عن أبي حاتم وغيره ، وقلوا نحوها مع بعض اختلاف ، وانظر تدريب الراوي للسيوطي (س ١١٣ - ١١٤) .

(١) الزيادة خاتمة من الأصل يتأكل طرف الورقة ، فزدناها لحاجة الكلام إليها .

(٢) في الأصل « عمر » وهو خطأ ، وانظر الرسالة (رقم ١٠٩٣) .

(٣) في الأصل « بن يحيى » وهو خطأ .

شعر للصنوبري في مدح أبي الحسن بن يزيد الحلبي

٥٩ - علي بن محمد بن إسحاق بن يزيد الحلبي أبو الحسن التقي^(١)
قوات يخط الحافظ أبي القاسم بن حساكر : أنا الشيخ الإمام أبو السعد
أحمد بن علي بن الحلبي^(٢) ، أنا الشيخ أبو منصور عبد الحسن بن محمد بن علي^(٣)
قراءة من قطفه ، في الحرم سنة سبع وستين وأربعمائة ، أنشدني أبو الحسن بن
يزيد الحلبي^(٤) لأبي بكر الصنوبري^(٥) فيه يمدحه :

يزيدُ التقيَّةَ والفقهاءَ جباً إلى [علي] تقيَّةُ بني يزيدٍ
تفاهي ثم زاد على التتاهي وأشرف أن يزيد على اللزيد
أبا الحسن ابتلي عمرًا مذاهُ مَدَى لَيْدٍ وليس مَدَى لَيْدٍ
وعش عيشاً جديداً كل يوم قرير العين بالمر لليليد
فكم من مستغادر منه طمأ^(٦) بمددك إليك كف للسفيد

هذه القطعة مكتوبة في الأصل في (س ٨) ولم أعرف كاتبها ، وقد أجيبت دعوة القاصم
العالم ، فاش ما سنة .

(١) لم أجد هذه الترجمة في تاريخ ابن حساكر المحفوظ بالمشكاة التيمورية بطبر الكعب ،
لأن فيها قصداً في مواضع كثيرة ، منها هذا للوضوح ، فترجمة « علي بن أبي طالب » تبدأ في
(ج ٢٩ ص ١٩٦) وتنتهي في (ج ٣٠ ص ١٨٤) ثم بعدها ترجمة « علي بن حبة الله »
تسقط من آباء من اسمه « علي » من باقي حرف العين إلى حرف الميم .

(٢) له ترجمة في (ش ٤ : ٧٣) ومات سنة ٥٢٥ .

(٣) هو أبو منصور الشيخ البغدادي ، ولد سنة ٤١١ ومات سنة ٤٨٩ (ش ٣ : ٣٩٧)
(ق ١ : ٥٦٤) (٢١٥٤٤٥) .

(٤) هو التقي أبو الحسن بن يزيد الحلبي القاضي القاضي ، المحدث الكبير ، تولى مصر ،
مات سنة ٣٩٦ عن ١٠٠ سنة (ش ٣ : ١٤٧) (قضاة مصر ص ٥٩٥) .

(٥) هو أحمد بن محمد بن الحسن الصنوبري ، شاعر معروف ، له ترجمة في (ج ٣ : ٢٠٩)
(ص ١ : ٤٥٦) (س ورقة ٣٥٥) (نوات الوفيات ١ : ٧٧) ولم يذكر في تاريخ وفاته .
وذكر في مسير البهتان في مادة « حلب » باسم « محمد بن الحسن » وهو خطأ في طبعة
أوربة ومصر .

(٦) في الأصل « إلى » والزيادة ضرورية لوزن البيت ، فزادها .

(٧) حكمتها في الأصل بالنصب ، وهو شاهد آخر على إتاحة الجلب والمجرور نائب العامل مع
نصب الفاعل ، كما تكررت في الرسالة (انظر رقم ٤٥ من فهرس الفوائد القنوية) .

نسخة العماد بن جماعة^(١)

٦٠ - عنوان النسخة (لوحة رقم ١٢)

كتاب الرسالة من تصانيف الإمام الشافعي رضى الله عنه . رواية حرمة بن يحيى^(٢) ، والربيع بن سليمان اللؤذن المصري ، رحمهما الله ، عنه .

٦١ - إسناد العماد إسماعيل بن جماعة بالكتاب (لوحة رقم ١٢)

أخبرنا بها إجازة معينة المسند عبد الرحيم بن محمد المصري^(٣) ، بإجازته للجنة لها من الحافظ أبي عمر عبد العزيز بن محمد بن جماعة^(٤) ، بروايته لها

(١) هو عماد الدين إسماعيل بن إبراهيم بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن ، وسبقنا باقي لقبه في ترجمة جده ، كنيته أبو الفداء ، وعرف كأسلانه بأبن جماعة ، ولد بيت المقدس في ٢٣ رمضان سنة ٨٢٥ ، قرأ على الحافظ ابن حجر والجلال الحلبي وغيرهما . ترجم له (ص ٢ : ٢٨٤) ولم يذكر تاريخ وفاته ، وأخته ماتت بعد السخاوى .

(٢) «التبجي» بضم التاء ، وحرمة كنيته أبو حفص ، وهو المصري الحافظ ، صاحب الشافعي وابن وهب ، روى عنه مسلم في صحيحه ، صنف لليسوط والمختصر ، وروى كتب الشافعي ، ولد سنة ١٦٦ ومات في شوال سنة ٢٤٣ (تهذيب ٢ : ٢٢٩) (ش ٢ : ٦٣) (ش ٢ : ١٠٣) (ط ١ : ٢٥٧) (ش ١ : ١٩٥) .

(٣) هو عبد الرحيم بن محمد بن عبد الرحيم بن علي ، تلميذ الدين بن القرات المصري الخفي ، ولد بالمخامرة سنة ٧٥٩ ، أخذ عن كثير من علماء عصره ، وأخذ عنه السخاوى وغيره ، مات يوم السبت ٢٦ ذي الحجة سنة ٨٥١ ، قال ابن حجر : «قد جاوز التسعين ممثلاً بسمه وصهره ... وهو الآن مسند الديار المصرية» (ش ٤ : ١٨٦ - ١٨٨) وأخطأ السخاوى فذكر إسماعيل بن إبراهيم بن جماعة في شيوخ ابن القرات ، مع أنه تلميذه كما هو ظاهر . والصواب ما ذكره بعد ذلك أنه «أجتر له في طاهر شبان سنة ٧٦٥ المز أبو عمر بن جماعة فهرست بروايته بالسباع والإجازة» .

(٤) هو عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة بن مسفر السكتاني ، عز الدين طافى للسلكين ، ولد في ٩ محرم سنة ٦٩٤ ، وولى قضاء الديار المصرية سنة ٧٢٨ ومات بمكة في ١٥ من جادى الأولى سنة ٧٦٧ (ش ٦ : ٢٠٨) (در ٢ : ٢٧٨) (ط ٦ : ١٢٣) (ذ ١٤١ ، ٢٦٣) .

عن أبي الحسن يوسف بن محمد بن إبراهيم المشقي^(١) مشافهةً ، قال :
أنا الحسين بن إبراهيم الإربلي ، ويوسف بن مكتوم القيسي ، وعبدالله بن بركات
القرشي ، وإسماعيل بن إبراهيم التنوخي ، قالوا : أنا أبو طاهر بركات بن إبراهيم
الخشوعي سمعاً ، قال الإربلي : خلا الجزء الأول فإجازةً منه ، بسنده باطها ،
إسماعيل بن جماعة .

٦٢ - إسناده آخر له

وأخبرني جلي عبد الله بن جماعة عن جمع من أصحاب البدر بن جماعة
عنه^(٢) ، أنا الحسين بن إبراهيم الإربلي ، وإسماعيل بن إبراهيم التنوخي ، عن بركات
الخشوعي ، بسنده .

٦٣ - إسناده آخر له

وأخبرني به الحافظ برهان الدين سبط ابن الصبجي إجازةً^(٣) ، بسماعه
للتنصف الثاني منه من العلامة بهاء الدين أحمد بن حمدان الأذري^(٤) ، أنا عبدالمؤمن

(١) هو سبط الإمام إسماعيل بن إبراهيم بن شاذي التنوخي ، وقد مضى سماعه منه ومن
التنصيف منه في أصل الربيع برقم (٢٨) .

(٢) سياتي الكلام على هؤلاء في (رقم ٦٨) .

(٣) هو الحافظ أبو الوفاء إبراهيم بن محمد بن خليل الطرايشي الحلبي ، سبط ابن الصبجي ،
لكون أمه بنت عمر بن محمد بن أحمد بن الصبجي الحلبي . ولد في ٢٢ رجب سنة ٧٥٣
وأخذ عن علماء عصره ، منهم البلقيني وابن اللقن والشمس الجدي والهرقي ، وكتب بخطه
الحسن المتيق صرح ابن اللقن على البشاري في مجلدين ، وأمله في ٢٠ مجلداً ، وصرح هو
البشاري في مجلدين أيضاً . مات بحلب يوم الاثنين ٢٦ شوال سنة ٨٤١ (هـ : ١٣٨ -
١٤٥) (هـ : ٧ : ٢٣٧) (٣٠٨٥ و ٣٢٩) .

(٤) هو صاحب الدين الأذري بفتح الراء ، نسبة إلى أذربطة ، بكسر الراء ، تاجية بالقام .
ولد سنة ٧٠٢ ، وله مؤلفات كثيرة ، مات بحلب في ١٥ جدي الآخرة سنة ٧٨٣ (هـ : ٦ :
٢٧٨) (هـ : ١ : ١٢٤) .

بن عبد العزيز الحارثي، أنا إسماعيل بن إبراهيم التنوخي، ويوسف بن مكتوم،
بسندهما .

٦٤ - إسناد آخر له

وأخبرني به سجع عن ابن أمية^(١) . . . عن أبي الحسن علي بن أحمد
بن البخاري^(٢) ، بإجازته من أبي طاهر بركات بن إبراهيم ، بسنده .

العنوان (رقم ٦٠) مكتوب بخط نسخي هو خط كاتب النسبة ، ولم أعره ، ولم يذكر
تاريخ كتابتها ، والراجح عندي أنها كتبت لصاد إسماعيل بن جماعة ليقراها على جده الملقب
عبد الله بن محمد بن جماعة ، وسيأتي مجلس السماع (رقم ٦٨) وأما الأسانيد (رقم ٦١ -
٦٤) فلها كلها بخط لصاد إسماعيل (لوحة رقم ١٢) .

٦٥ - فائدة مكتوبة على العنوان (لوحة رقم ١٢)

قال : أبو القاسم عثمان بن سعيد الأنماطي أخذ الفقه من الزني والربع ،
وأخذ عنه ابن سريج ، وكان سبب نشاط الناس في كتب الشافعي . قال عن
الزني : أنا أنظر في كتاب الرسالة من الشافعي منذ خمسين سنة ، ما أعلم
أني نظرت فيه مرة إلا وأنا أستفيد منه شيئاً لم أكن عرفته .

(١) هو عمر بن حسن بن يزيد بن أمية بن جعة اللخمي ثم الحلبي ثم البغدادي ثم اللوزي ،
المعروف بابن أمية ، مستنصر ، ولد في ١٨ رجب سنة ٦٧٩ قال ابن حجر : «ووم من
أرخه بذلك» . حدث بالكثير ، ورجل إليه الناس ، وحدث نحواً من ٥٠ سنة ، مات في
٨ ربيع الآخر سنة ٧٧٨ وقد كاد يم ١٠٠ سنة (ش ٦ : ٢٥٨) (در ٣ : ١٥٩)
(٢) هو الفخر بن البخاري ، مستنصر الدنيا ، على بن أحمد بن عبد الواحد المقدسي الحلبي ، ولد
في آخر سنة ٥٩٥ ، وحدث بصبر ودمشق وبلاد وغيرها ، روى الحديث فوق ستين سنة ،
وسمع منه الأئمة الملقاة منهم للثوري والعميلي وابن دقيق العيد وتي الهيثم بن تيمية . مات
يوم الأربعاء ٢ ربيع الآخر سنة ٦٩٠ (ش ٥ : ٤١٤) (٣ : ١٣٤ : ٣٢٤) .

في ائمة مكتوبة بلم نخين ، وأظنها بخط إسماعيل بن جماعة أيضاً ، فكتب القه بن
خطها وخط ما قبلها مع اختلاف القلم . وأبو القاسم الأعمش للذكور مات بغداد في شوال
سنة ٢٨٨ وحمه القائمة مذكورة بنصها تهرانيا في ترجمته (خ : ٢٩٧) وله ترجمة أيضاً
في تلرخ بغداد (١١ : ٢٩٢) وفي (ش : ١٩٤) .

صورة أول النسخة

٦٦ — بسم الله الرحمن الرحيم . وهو حسبنا ونعم الوكيل . أخبرنا الأمين
الثقة أبو طاهر بركات بن إبراهيم بن طاهر الخشوعي قراءة عليه ، قال : أخبرنا
الشيخ الأمين أبو محمد حبة الله بن أحمد الأكلاني قراءة عليه وأنا أسمع ، في شهر
سنة ثمان عشرة وخمسة ، قال : أخبرنا الشيخ أبو بكر محمد بن علي بن محمد
بن موسى السلي الحداد قراءة عليه في شهر ربيع الآخر سنة ستين وأربعمائة ،
قال : أخبرنا الحافظ أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر الرازي قراءة عليه
في بيته سنة ست وأربعمائة ، وأبو القاسم عبد الرحمن بن عمر بن نصر بن محمد
الشيواني قراءة عليه سنة ثمان وأربعمائة ، قال : أخبرنا أبو علي الحسن بن حبيب
بن عبد الملك الفقيه الحمايري ، قال : أخبرنا الربيع بن سليمان المرادي ، قال :
حدثنا الشافعي رضي الله عنه . قال .

هذا الإسناد مكتوب في أول الصفحة الثانية من النسخة عند بدء الكتاب ، كتابة القدمين
في ذكر أسانيدهم إلى المؤلفين في أوائل الكتب ، ويظهر من هذا أن هذه النسخة كتبت من
لغة لأحد الساجين من أبي طاهر الخشوعي ، ممن وصل إسماعيل بن جماعة لإسناده بهم ، في
الأسانيد للناحية (رقم ٦١ ب ٦٤) . وهذا الإسناد مصدق كل التصديق للسلطات للذكورة
على أصل الربيع ، فانظر صياح أبي طاهر من ابن الأكلاني سنة ١٨٠ (رقم ١٨) وصياح
ابن الأكلاني من أبي بكر الحداد سنة ٤٦٠ (رقم ١٢) وصياح أبي بكر من تمام وعبد الرحمن
سنة ٤٠٦ و ٤٠٨ (رقم ٤ ، ٣٠) .

إسناد آخر

٦٧ — طريق آخر ، بسم الله الرحمن الرحيم . أنا الشيخ أبو غانم أحمد بن الحسن بن أحمد بن البنا القتيبي^(١) رحمه الله قراءة عليه وأنا أسمع ، في جمادى الآخرة سنة إحدى وعشرين [وخمسة] ، قيل له : أخبركم الشيخ أبو الحسن محمد بن أحمد بن محمد الأنباري^(٢) قراءة عليه وأنت تسمع فأقر به ، قال : أخبرنا أبو حفص عمر بن إبراهيم بن أحمد الكتاني القرشي^(٣) ، قال : أنا أبو الحسن موسى بن جعفر بن محمد بن قرين الشافعي^(٤) ، قال : أنا الربيع بن سليمان المرادي ، قال أنا الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رضي الله عنه .

هذا الإسناد مكتوب بمحاكاة الأستاذ الذي قبله في النسخة ، وكلمة « وخمسة » مكتوبة فوق السطر بالمره . وهو إسناد لا يصلح بأسانيد أصل الربيع ، بل هو طريق متاخر لها .

(١) هو مستد المراقي البغدادي الحلبي ، مات في صفر سنة ٥٢٧ وله ٨٢ سنة (ق ١ : ٤٥) (ش ١ : ٧٩) وذكر فيه باسم « أحمد بن علي » وهو خطأ ، فأبوه القتيبي الزاهد القرشي اسمه « الحسن بن أحمد بن عبد الله أبو علي بن البنا » له ترجمة في (ش ٣ : ٣٠٨) وبلغت المناقب لابن أبي هبيل (ص ٢٩٧) .

(٢) لم أجد تاريخ وفاته ، وذكر في (ق ٢ : ٨٧) وأنه روى القراءة عن أحمد بن عبد الله السوسنجري سنة ٣٩٠ وروى عنه القراءة الأخوان أحمد وعبيد الله بن الحسن بن أحمد بن عبد الله . هي أبا غالب بن البنا وأخوه . ثم وجدت الأنباري جذا في تاريخ بغداد (١ : ٣٥٦) وأنه سمع من البارظلي ، وله سنة ٣٨١ ومات في شوال سنة ٤٥٧ .

(٣) هو صاحب أبي بكر بن محمد ، قرأ عليه وسمع منه كتابه في القراءات ، وله سنة ٣٠٠ ومات في ١١ رجب سنة ٣٩٠ (ش ٣ : ١٣٤) (ق ١ : ٥٨٧) (تاريخ بغداد ١١ : ٢٦٩) .

(٤) هو من شيوخ البارظلي ، وكان ثقة ، وله في الحرم سنة ٢٤٦ ومات يوم الأربعاء ١٢ في السبعة سنة ٣٢٨ (تاريخ بغداد ١٤ : ٦٠) .

السماع على الجمال ابن جماعة سنة ٨٥٦ (لوحة رقم ١٣)

٦٨ — الحمد لله وحده . قرأتُ جميع (كتب الرسالة) هنا ، على مولانا شيخ الإسلام الخطيب الجلالى أبى محمد عبدالله بن جماعة^(١) ، فسمع الله فى مدته ، وأخبر به قراءة عن العلامة أبى إسحق إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد الشافعى^(٢) ، والشرف أبى بكر بن الحافظ عز الدين عبد المزيز بن جماعة^(٣) إجازة ، قالأ : أنا قاضى القضاة بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة^(٤) ، أنا الحسين بن إبراهيم الإدريلى ،

(١) هو عبدالله بن محمد بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة بن على بن جماعة بن حازم بن صخر بن عبد الله ، الكتاتى الحوى للقدس القاضى ، ولد فى ذى القعدة سنة ٧٨٠ بيت للقدس ، من أسرة تبع فيها كثير من العلماء الكبار ، عرف كل منهم ببن جماعة . أخذ عن شيخ عصره ، منهم ابن الجزرى وابن اللقن والرافعى والميشى ، وكان خيراً حجة متواضعا ، كثير الخلوة والعبادة والتهجد ، مذكوراً بلجاجة العبوة ، مات بالرملة فى ذى القعدة سنة ٨٦٥ (ش : ٥ : ٥١) (ش : ٧ : ٣٠٥) .

(٢) هو التوحى البلى الأمل ، العمق للنفاء ، تزيل القلعة ، ولد سنة ٧٠٩ وأخذ عن العلماء الكبار ، منهم البرزالي والمزى وأبو حيان ، ومهرقى القراعات ، ومن بمن أخذ عنه الحافظ ابن حجر ولازمه طويلا ، وكان يعرف بالبرهان الشافعى الضرر ، لما فخر بصره ، مات ليلة الاثنين ٨ جمادى الآخرة سنة ٨٠٠ (در : ١ : ١١) (ش : ٦ : ٣٦٣) (ق : ١ : ١٣) .

(٣) هو أبو بكر بن عبد المزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة ، عرف كلفه بإبن جماعة ، ولد فى ٣ ذى القعدة سنة ٧٧٨ ، قال الحافظ ابن حجر : « كان يكتب خطأ حسنا ، وفيه فضائل ، رأيته يتناول الكتب للكتوب للطوى ، فيقرأ ما فيه ، وهو فى كفة ، من غير أن يفاهد بطله ... وكان يدرى أشياء غريبة صناعية » . مات فى ١٤ جمادى الأولى سنة ٨٠٣ (ش : ١١ : ٤٧) (ش : ٧ : ٧٧) .

(٤) هو شيخ الإسلام ، قاضى القضاة بصر والعام ، محمد بن إبراهيم بن سماعيل بن جماعة ، بدر الدين أبو عبيدة الحوى للسرى الشافعى ، ولد عقبه الجملة ٤ ربيع الثانى سنة ٦٣٩ =

وإسماعيل بن إبراهيم التنوخي ، إجازة ، قالاً : أنا أبو طاهر بركات بن إبراهيم الخشوعي ، بسنده في أوله^(١) . فسمع جميع الكتاب والذي الخطيب الإمامي السلي بن برهان الدين أبو إسحق إبراهيم ابن المنصور^(٢) ، وأخواه محمد وموسى ، والأخوان الملاي النجسي محمد^(٣) ، وعبد الدين أحمد^(٤) ، والقضلاء زين الدين عبد الكريم بن أبي الوفاء ، وشمس الدين محمد بن الجلال يوسف بن الصفي المصري^(٥) ، وزين الدين عمر بن عبد المؤمن الخطيب^(٦) ، وعلى بن خليل بن أبي قيس . وسمع موعظاً جامعةً ، فسمع الأخ عز الدين من أوله ، وكذلك ناصر الدين محمد بن غرس الدين خليل الترحان ، إلى (باب العلم في الأحاديث) ، والعز عبد العزيز قط من (باب الاجتهاد) إلى آخر الكتاب ، وزين الدين

بجاءة ، وتبحر في العلوم ، وتميز في التصير والفقه ، وجمع وصف ، وولى قضاء الاقليد ، غدت سيرته ، أثر بآخر عمره ، فاطلع لجامعة قريبا من ست سنين ، ومات في جادى الأولى سنة ٧٣٣ (در ٣ : ٢٨٠) (ش ١٠٥٠٦) (١٠٧٥) (ط ٥ : ٢٣٠) (١) يشير إلى الاستاد للامنى برقم (٦٦) .

(٢) هو والد إسماعيل ، وابن للمسح عبد الله ، عرف بكافى أسرته وابن جامعة ، ولد سنة ٨٠٥ بيت المقدس ، وولى قضاء بلده وخطابها ، مات في آخر صفر سنة ٨٧٢ (ش ١ : ٧٢) .

(٣) هو أخو الصاد إسماعيل بن جامعة ، وهو أبو البقاء نعم الدين محمد بن إبراهيم بن جامعة ، طابى القضاء ، شيخ الإسلام ، ولد بالقدس في أول صفر سنة ٨٢٣ ، سمع من جده ومن الحافظ ابن حجر وغيرهما ، مات بالقدس سنة ٩٠١ (ش ٨ : ٩) (ش ٦ : ٢٥٥) .

(٤) هو أخو الصاد بن جامعة أيضاً ، كان خاليا بالجد الأخص ، مات ليلة السبت رمضان سنة ٨٨٩ وقد زاد على ٥٠ سنة (ش ١ : ١٩٥) .

(٥) هو أبو التيب محمد بن يوسف بن أحمد النعمري القافى ، ولد سنة ٨٢٤ ، ولازم الحافظ ابن حجر وسمع عليه الكثير ، مات في ذى الحجة سنة ٨٩٢ (ش ١٠ : ٨٩) .

(٦) ترجم له في (ش ٦ : ٩٩) وقال « الخليل » بك « الملى » . ولد سنة ٧٨٩ ولم يذكر تخرج ولاته .

عبد الرحمن بن أحمد بن غزى^(١) من (باب الصنف الذى يبين سياقه معناه) إلى آخر الكتاب ، وكذلك على بن حسن بن الرزان ، وغرس الدين خليل بن الشهاب أحمد بن عطاس^(٢) [سمع الكتاب خلا^(٣)] من قوله فى (باب الحجة بتثبيت خير الواحد) : « قال الشافعى ثنا سفيان » فذكر حديث عمر « أذكر الله امرءا سمع من النبی صلى الله عليه وسلم فى الجنين شيئا » الحديث ، إلى حديث سعيد بن جبیر « قال قلت لابن عباس إن نوطا البكالى يزعم أن موسى صاحب الخضر ليس موسى بنى إسرائيل » الحديث ، ويوسف وإبرهم ولما تاج الدين عبد الوهاب قاضى الصلت^(٤) ، من (باب كيف البيان) إلى (باب الصنف الذى يبين سياقه معناه) ، وسمع إبرهم قسط من (باب الملل فى الأحاديث) إلى (باب الاجتهاد) ، وشرف الدين موسى بن شيخ التنكزية من (باب النهى عن معنى أوضح من معنى قبله) إلى (باب الاجتهاد) ، وعلاء الدين على بن إبرهم القرى^(٥) من أول الكتاب إلى (باب الصنف الذى يبين سياقه معناه) ،

(١) سوازمى النفسى ، سبط المسح عبد الله بن جماعة ، لازم الكمال بن أبى عريف ، مات قبل الكهولة سنة ٨٨٩ (ش ٤ : ٥٥) .

(٢) مكلفا فى السماع بدون خط ، ولم أعرف من هو ؟

(٣) الزيادة متبعة بحاشية السماع بخطه وسيفيه إلى توحيدهما فى آخره .

(٤) لم أجد ترجمة يوسف ، أما إبرهم فقد ذكره السنوى ، وأنه رآه فى مكة جالوا على خير فى سنة ٨٩٧ ولم يذكر وفاته . وأبوهما عبد الوهاب بن أبى بكر بن أحمد بن عبد الحنفى العافى ، ولد سنة ٨٣٣ تقريباً ، وولى قضاء الصلت فى مات سنة ٨٩٣ (ش ١ : ٧٣ ، ٥ : ٩٩) ويظهر من هنا أن يوسف وإبرهم كانا طفلين وقت السماع ، لأن أباهما كان حليماً فى سنة ٨٥٦ .

(٥) ذكره السنوى فقال : « تزيل بيت المقدس المتوفى به فى » ولم يذكر تخرج الوهاب (ش ٥ : ١٦٠) .

وزين الدين عبد القادر بن قطوشاه من حديث ابن عمر^(١) «أذكر الله امرأ سمع من النبي صلى الله عليه وسلم في الجنتين شيئاً» إلى آخر الكتاب . وأجزم النسخ رواية الكتاب وما يجوز له روايته ، لافظاً قوله عقب القراءة ، وكانت في سنة مجالس ، آخرها نهار الخميس سابع عشر صفر سنة ٨٥٦ لله وكتبه إسماعيل بن جماعة والملحق على الماش [سمع الكتاب خلا] صحيح ما إسماعيل بن جماعة .

ثم كتب الشيخ السج بخطه تحت ذلك ما نصه :

« صحيح ذلك . كتبه عبد الله بن محمد بن جماعة ، غفر الله تعالى له » .

هنا مجلس السج للثب بخط إسماعيل بن جماعة في آخر نسخته للقراءة على جده الجلال بن جماعة ، وتحت خط جده إلباتا لصحته ، وهو للصورة هنا (لوحة رقم ١٣) .

(١) كلما بخطه في السج ، والحديث حديث عمر .

فهرس أعلام الساعات

وما الخلق بها^(١)

- | | |
|---|--|
| • إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد الثاني ٦٨ | • إبراهيم بن محمد بن أبي بكر القنص ٧٤ |
| • إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن شاذلي ٢٨ | ٢٥ |
| • إبراهيم بن بركات بن إبراهيم الخنوصي ٢٢ | • إبراهيم بن محمد بن خليل سجد ابن البسي ٦٢ |
| ٢٧، ٢٦، ٢٧ | • إبراهيم بن مهدي بن علي الطغوري ٧١ |
| • إبراهيم بن الحسن بن طاهر بن الحسن الخوي ١٦ | • أحمد بن إبراهيم بن عبد الله بن محمد بن جاعة ٦٨ |
| • إبراهيم بن حمزة الجرجاني ١٧ | • أحمد بن إبراهيم التياوري ٦٤ |
| • إبراهيم بن غلظ الكلي أبو ثور ٥٢ | • أحمد بن أبي بكر بن أبي الحسن البصري ٢١ |
| • إبراهيم بن داود بن طاهر القاضى ٢٦، ٢٧ | • أحمد بن الحسن بن أحمد البنا ٦٧ |
| • إبراهيم بن طاهر بن بركات الخنوصي ١٦ | • أحمد بن الحسن بن عبد الله بن صاكر ١٩ |
| • إبراهيم بن محمد بن محمد بن جاعة ٦٨ | • أحمد بن حمدان الأفرسي ٦٢ |
| • إبراهيم بن عبد الوهاب بن أبي بكر ابن طنبلي ٦٨ | • أحمد بن راشد بن محمد القرقي ١٦، ١٧ |
| • إبراهيم بن عبد الوهاب بن علي السجاني ٢٦ | • أحمد بن سليمان الزواوي ٢٨ |
| • ٢٧ | • أحمد بن عبد الله بن الحسين ٢٨ |
| • إبراهيم بن علي بن إبراهيم الاسكندراني ٢٢ | • أحمد بن عبد الباقي بن الحسن القهسي ١٥ |
| • ٢٣ | • أحمد بن عبد الواحد الإسكاني ٢٨ |
| • إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الخاني ٤، ٤، ٤ | • أحمد بن صاكر بن عبد الصمد ٢٢، ٢٣ |
| ٣٢، ٧، ٦ | • أحمد بن علي الدرازي ٦، ٤، ٧ |

(١) الأرقام أعلام الساعات . وكل اسم بموارده نعمة لله ترجمة في أول موضع ذكر فيه .

• أحمد بن علي بن الحلي ٥٩

أحمد بن علي بن عمود العمروزي ٢٨

أحمد بن علي بن علي السلي ٢٢ ، ٢٣

أحمد بن أبي القاسم بن منصور الجرجاني ١٩

• أحمد بن محمد بن الحسن أبو بكر الصنوبري

٥٩

أحمد بن نصر بن طاهر البصري [المرواني]

٢١

أحمد بن يحيى بن عبد الرزاق اللخمي ٢٦

٢٧

إدريس بن حسن بن علي الأديسي ٢٢

٢٣

إسحاق بن سليمان بن علي ٢١

إسماعيل بن إبراهيم بن أحمد بن محمد القيسي ١٨

• إسماعيل بن إبراهيم بن شاذان التنوخي ٢٨

٦١ - ٦٢ ، ٦٨

• إسماعيل بن إبراهيم بن عبد الله بن جماعة ٦٠

٦٤ ، ٦٨

• إسماعيل بن إبراهيم بن محمد بن أحمد القيسي

١٨

إسماعيل بن أبي جعفر أحمد بن علي القرطبي

٢٤ ، ٢٥

إسماعيل بن جماعة = إسماعيل بن إبراهيم

بن عبد الله

إسماعيل بن حمز بن أبي القاسم الاستنباطي

٢١

ابن أمية = عمر بن حسن بن مزيد

بن أمية

أحمد بن جماعة = محمد بن إبراهيم بن جماعة

• أحمد بن أبي الحسن بن إسماعيل البجلي ٢٤

٢٥

• بركات بن إبراهيم بن طاهر الخنوصي ١٨

٢٢ - ٢٨ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٦

٦٨

أبو البركات بن عبد الواحد بن محمد بن المسلم ٢٠

بركاست بن فرجوز بن قرون البجلي ٢١

برهان الدين سبط ابن العبي = إبراهيم بن

محمد بن خليل

أبو بكر بن حرز الله بن حجاج ٢٥

أبو بكر الصنوبري = أحمد بن محمد بن الحسن

أبو بكر بن طاهر بن محمد البوجردى ٢١

• أبو بكر بن عبد العزيز بن جماعة ٦٨

أبو بكر بن علي بن المسلم = محمد بن علي

أبو بكر بن محمد بن طاهر البوجردى ٢١

أبو بكر بن محمد بن أبي النسل الخلالى ٢٨

أبو بكر بن نصر التجار ١٩

تقلم بن حيدرة الأصارى ١٦

• تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر الرازي

٨ - ١١ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٦٦

تمام بن محمد بن عبد الله بن أبي جيل ١٦

أبو ثور = إبراهيم بن عبد الكلي

• جامع بن يحيى بن عبد الله القيسي ٢٣

• جعفر بن أحمد الشاماني ٥٢

جعفر بن عبد الله بن طاهر ٢٤

جعفر بن محمد بن يوسف الوقفي ٢٨ ، ٤٤

• حرمة بن يحيى النجفي ٦٥

الحسن بن إسماعيل بن حسن الاسكندواني

٢١

• الحسن بن حبيب بن عبد الملك المصايري

١٠٢٣هـ - ١١٠٩هـ - ٢٩٠٢٢هـ

• الحسن بن أبي عبد الله بن صفقة الصقلي

٢٦٠٢٦هـ

• الحسن بن علي بن إبراهيم الأموازي

• الحسن بن علي بن الحسن بن صاكر

• الحسن بن علي بن عبد الله الباعثاني

• الحسن بن علي بن عجيل بن علي التلي

٢٣٠٢٣هـ

• الحسن بن علي بن أبي نصر المصايري

• الحسن بن محمد بن عبد الله الباعثاني

• الحسين بن مسعود بن الوزير

• الحسين بن حبة الله بن مخلوط بن مصري

• أبو الحسن بن يزيد الحلبي = علي بن محمد

بن إسحق

• الحسين بن إبراهيم بن الحسن الأديلي

٦٨٠٦٢هـ - ٦٦٠هـ

• الحسين بن أحمد بن زيد الواحد الاسكتواني

١٨هـ

• الحسين بن أحمد بن عبد الوهاب الاسكتواني

١٨هـ

• الحسين بن خضر بن الحسين بن صيدان

• الحسين بن حيد الرحمن بن الحسين بن صيدان

٢١هـ

• أبو الحسين بن علي بن خفون

• الحسين بن محمد المحوزي

• الحسين بن محمد بن أبي نصر المصايري

• الحسين بن حبة الله بن مخلوط بن مصري

٢١هـ

• حمزة بن إبراهيم بن عبد الله

• حمزة بن أحمد بن حمزة البغلاسي

• حميدة بن عبد الرحمن الوبيدي

• محمد بن منصور بن إسحق الأشعري

• الحضر بن شبل بن الحسين الحلوئي

• الحضر بن عبد الحسن الفراء

• خليل بن أحمد بن طحا

• داود بن عيسى بن عمر المسكري

• سالم بن تمام بن عثمان الرضوي

• سعيد بن الحسن بن حسن الصهرستاني

• سعيد بن عمر بن أحمد الرضوي

• سليمان بن حمزة المعداد

• سيدم بن تمام بن حميدة الأمصيري

• أبو طالب بن حسن بن علي الطائري

• طاهر بن بركات بن إبراهيم الحنوزي

٢٤هـ

• طلحة بن عبد الله بن الحسن بن طلحة التميمي

٩٠٨هـ

• ظفر بن الظفر الناصري

• عبد الله بن أحمد بن الحسن التياجوري

• الخفاف

• عبد الله بن أحمد السمرقندي

• عبد الله بن بركات بن إبراهيم الحنوزي

٦١٠٢٨هـ

• عبد الله بن جماعة = عبد الله بن محمد

بن عبد الرحمن

• عبد الله بن الحسن بن طلحة التميمي

• عبد الله بن الحسين بن محمد الحنائي

١١هـ - ٨هـ

عبد الرحمن بن حسين بن حزم الأحمري ٢١
عبد الرحمن بن أبي رشيد بن أبي نصر
المعالي ٢١

عبد الرحمن بن عبد الله الحلبي ٢١
عبد الرحمن بن عبد الواحد بن مرة ١٩
عبد الرحمن بن علي بن عبد الجواد ٢١
عبد الرحمن بن عمر بن نصر الفهري ٢١
١ - ٨٠٦ - ١١١ - ٢٩ - ٣٢٢ - ٤٦
٦٦ - ٤٨ -

عبد الرحمن بن محمد بن الحسن الرمال ٢١
عبد الرحمن بن محمد بن الحسن بن عساكر ٢١

عبد الرحمن بن محمد بن مرشد بن معاذ ٢١
عبد الرحمن بن أبي منصور بن عيسى بن الحسين ٢١

عبد الرحمن بن يونس بن إبراهيم اليوسفي ٢١
٢٧ - ٢٦

عبد الرحمن بن محمد بن الحسن بن عساكر ٢١

عبد الرحمن بن محمد بن نصر بن نصر ٦١
عبد الرحمن بن علي بن الحسن بن التكريدي ٢٧ - ٢٦

عبد الرزاق بن نصر بن الحسن بن نصر ١٦
عبد الصمد بن الحسين بن أحمد التميمي ١٦
عبد العزيز بن أحمد بن عبد الكافي ٤٩ -

عبد العزيز بن عثمان بن أبي طاهر الأرملي ٢٦ - ٢٧

عبد الله بن سالم بن تمام العرضي ٢٦
٢٧

عبد الله بن عبد الرحمن بن أحمد بن عمار ٢١
٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨

عبد الله بن عثمان السلي ١٩
عبد الله بن محمد بن الحسن بن عساكر ٢١
عبد الله بن محمد بن سعد الله الحنفي ٢١
عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن جعدة ٢١
٦٨ - ٦٩ - ٧٠

عبد الله بن محمد بن عبد الله التميمي ٢١
عبد الله بن محمد بن ياسين بن عبد الله التميمي ٢١

عبد الله بن نضر بن أبي الوليد الأحمري ٢٨
عبد الباقي بن محمد بن عبد الباقي التميمي ١٥ -
١٦

عبد الجليل بن عبد الجبار بن عبد الواسع ٢٧ - ٢٦
الأحمري ٢٧ - ٢٦
عبد الحافظ بن حسن بن حجاج ٢٣ - ٢٢

عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن بن زوزة ١٥
عبد الرحمن بن أحمد بن الحسين التميمي ١٨
عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الباقي التميمي ١٨
عبد الرحمن بن أحمد بن علي بن عمار السلي ١٣ - ١٧ - ٢٦

عبد الرحمن بن أحمد بن علي ٦٨
عبد الرحمن بن أبي الحسين التميمي ١٨
عبد الرحمن بن الحسين بن عبد الحافي ٨ -
١١

• عبد الواسع بن عبد الكافي بن عبد الواسع

الأبوي ٢٦ ، ٢٧

• عبد الوهاب بن أحمد بن خليل البلي ٢١

• عثمان بن إبراهيم بن الحسين ٢١

• عثمان بن سعيد الأحملي ٦٥

• عثمان بن علي بن الحسن اليوس الرمي ١٨

• عثمان بن أبي محمد بن بركات الخنوصي ٢٧

• عثمان بن محمد بن أبي بكر الأسفله ٧١

• عز الدين بن إبراهيم بن عبد الله بن جماعة ٦٨

• علي بن إبراهيم الفزري ٦٨

• علي بن أحمد البهري ٦٤

• علي بن الحسن بن أحمد الخوراني الباطن ١٤

• علي بن الحسن بن أحمد بن عبد الوهاب القرى

١٥

• علي بن الحسن بن الحسن الكلابي ١٩

• علي بن الحسين بن الحسن الكلابي ١٩

• علي بن الحسن بن عبد الله الملقب بن صاكر

١٨ ، ٢١ ، ٣١ ، ٣٩

• علي بن حسن الوزان ٦٨

• علي بن الحسين بن سعد العمري ٤

• علي بن خضر بن يحيى الأرموي ٢١

• علي بن خليل بن أبي ناس ٦٨

• علي بن عسكر الخوي بن زين الخبار ٢٢

• علي بن خليل بن علي ضياء الدين النظمي

٢٠ - ٢٢ ، ٢٦ - ٣١ ، ٤٢

• علي بن القاسم بن علي بن الحسن بن صاكر

٢٤ ، ٢٥

• علي بن محمد بن إبراهيم الخثافي ١ ، ٣ ، ٤٠ ، ٤٠

٢٢

• عبد العزيز بن أبي علي بن علي بن محمد بن يحيى

القرمي ٢١

• عبد العزيز بن علي الكزويني ١٢

• عبد العزيز بن محمد بن جماعة ٦١

• عبد الفتى بن سليمان بن عبد الله الفزري ٢٢

• عبد القادر بن عبد الله الرضوي ٢٢ ، ٢٣

• عبد القادر بن قطوشاه ٦٥

• عبد القادر بن محمد بن الحسن الرضائي ٢١

• عبد القادر بن يحيى بن يحيى الخياط ٢٨٠

• عبد القوي بن عبد الحافي بن وحى السلي

٢٤ ، ٢٥

• عبد الكريم بن الحسن بن طاهر بن يمان

الحضي ١٨ ، ١٩

• عبد الكريم بن حمزة الجعادي ٢٤

• عبد الكريم بن محمد الواسع الزمكاني

٢٨

• عبد الكريم بن محمد بن علي الكزويني

٢٧

• عبد الكريم بن أبي الوفاء ٦٨

• عبد الكريم بن محمد بن وزين الخوي ٢٨

• عبد الحسين بن محمد بن علي ٥٩

• عبد الملك بن علي المصري ٨

• عبد المؤمن بن عبد العزيز الملقب ٦٢

• عبد القادر بن عبد الله الأتابكي ١٦

• عبد الواحد بن عبد الوهاب بن عبد الله

الأسدي ٧١

• عبد الواحد بن محمد بن المسلم بن الحسن بن

حلال ١٥ ، ١٦ ، ٢٠ ، ٢٩ ، ٣١

• عبد الواحد بن حبيب التوش ١٧

* علي بن محمد بن إسحق بن يزيد الحلبي القتيبي
أبو الحسن ٢٩
* علي بن محمد بن علي البالي ٢٦
علي بن محمد بن علي بن أبي اللؤلؤ الصيسى ١٩
* علي بن عمرو بن علي المهرزوزي ٢٨
* علي بن السلم بن محمد بن الفتح السلي ١٨
علي بن الشرف بن إبراهيم الكندي ٢٨
* علي بن حبة الله بن علي البغدادي الأسدي
ابن مأكولا ٨ - ١١
* عمر بن إبراهيم بن أحمد الكفاري ٦٧
* عمر بن أبي الحسن البغدادي ١٢
* عمر بن حسن بن يزيد بن أبيه ٦٤
* عمر بن عبد المؤمن الحلبي ٦٨
عمر بن موسى بن عمر بن موسى ٢٨
عمر بن ناصر البجلي ١٨
عيسى بن أبي بكر بن أحمد الضرير الرافعي ٢١
عيسى بن خنلان بن عبد الله السرواني ١٩
عيسى بن نيهان الضرير البغدادي ١٨
فارس بن أبي طالب بن نوح ٢١
فضالة بن نصر الله بن حواش الرضوي ٢١
فضائل بن جعفر بن حمزة ٢١
أبو الفضل بن يركلت بن إبراهيم الحفصوي ٢٢
أبو الفضل بن صرمة بن علي بن محمد الحراني ١٩
أبو الفضل حفيد عبد الواحد بن محمد بن السلم ٢٠

* القاسم بن علي بن الحسن بن عساكر ٢١
أبو القاسم بن محمد بن ساذ الحرفاني ٢١
كامل بن محمد بن كامل القتيبي الكفرطاني ١٨
* محمد بن إبراهيم بن جماعة بنو الدين ٦١
٦٨
* محمد بن إبراهيم بن عبد الله بن جماعة
نجم الدين ٦٨
محمد بن أحمد الفراءيمري ١٢
* محمد بن أحمد بن محمد الأبوسى ٦٧
* محمد بن أحمد بن نسة بن أحمد القدسي ٢٨
محمد بن ريس الوزيري ١٩
محمد بن أبي بكر بن محمد الفصوي ٢٥
* محمد بن أبي جعفر أحمد بن علي القرطبي
٢٤ - ٢٧ ، ٤٥
* محمد بن الحسن بن حبة الله بن عساكر ١٩
٤١
محمد بن الحسين بن الحسن العمري ١٤
١٥ - ١٧
محمد بن خليل الترمذاني ٦٨
محمد بن راشد بن عبد الكريم بن الخاد ٢٥
محمد بن سيد بن إبراهيم الحلاوي ٢٦
محمد السمرقندي = محمد بن أبي الوفاء
محمد بن شبل بن الحسين الحارثي ١٦
محمد بن صديق بن بهرام الصنار ٢٦
٢٧

* محمد بن عبد الله بن الحسن بن طلحة التميمي

٩٤٨

محمد بن عبد الله بن محمد بن جماعة ٦٨

* محمد بن عبد الوهاب بن عبد الله الأصمري

٢٩

محمد بن سعيد بن منصور الملقب ١٥

* محمد بن علي بن أحمد بن منصور النخعي ١٨

* محمد بن علي بن محمد بن موسى الحساد السلي

٦٦٤٣٥٤٣١ - ٢٩٤١١ - ٨٤٤١

محمد بن علي بن محمد بن يحيى القرشي ٢١

محمد بن علي بن محمد بن أبي ٢٧٤٢٦

محمد بن علي بن محمود الصهرزوزي ٢٨

* محمد بن علي بن الحسن بن التميمي السلي ١٧

٢٨٤١٨

محمد بن علي التميمي ٥

محمد بن عمر بن أبي الحسن الجعفي ٢١

محمد بن أبي القاسم بن أبي طالب الأصمري

٢٨

محمد بن القاسم بن علي بن الحسن بن صاكر

٢٩

محمد بن محمد بن أبي جعفر القرطبي ٢٦

٢٧

محمد بن محمد بن عبد الله القاضي ٦٤٤٧

محمد بن محمد بن علي الطرسوسي ٨

* محمد بن محمد بن الحسن بن مالك

٣٧٤١٦٤١٥

محمد بن محمد بن عبد الله بن الحسين ٢٨

محمد بن أبي نصر بن عبد الله الجعفي ٨

١١

* محمد بن حبة الله بن محمد الفيلزي ٢١

محمد بن أبي الوفاء السمرقندي ٢٢٤٨

محمد بن يوسف بن أحمد بن خلف السلي

٢٧٤٢٦

* محمد بن يوسف بن الصفي المصري ٦٨

* محمد بن يوسف بن محمد البزالي ٢٧٤٢٦

محمد بن يوسف بن محمد التوفي للرواف

بأبي السكتي ٢٨٤٤٤

* محمد بن يوسف بن يعقوب الزبيدي ٢٦

٢٧

محمود بن علي بن أبي التمام ابن الصال ٢٨

محمود بن صالح بن الحسن بن الحضر الأصمري

التجار ١٨

عيسى بن الحسن بن عبد الرحمن التكرودي

٢٧٤٢٦

مسعود بن أبي الحسن بن عمر الخطيب ٢١

مطالع بن مكرم بن عمار بن حمزة الخوافي

١٦

سعيد بن علي التوافي ٩٤٨

مكرم بن عمر بن أحمد الواسطي ٢١

أبو منصور بن أحمد بن محمد بن مصري ٢٥

* موسى بن جعفر بن محمد بن قرن الثاني ٦٧

موسى بن شيخ الشكوة ٦٨

موسى بن عبد الله بن محمد بن جماعة ٦٨

موسى بن علي بن عمر البغدادي ٢١

نصر الله بن محمد بن الحسن بن صاكر ٢١

* نصر الله بن محمد بن عبد الوافي للميمي

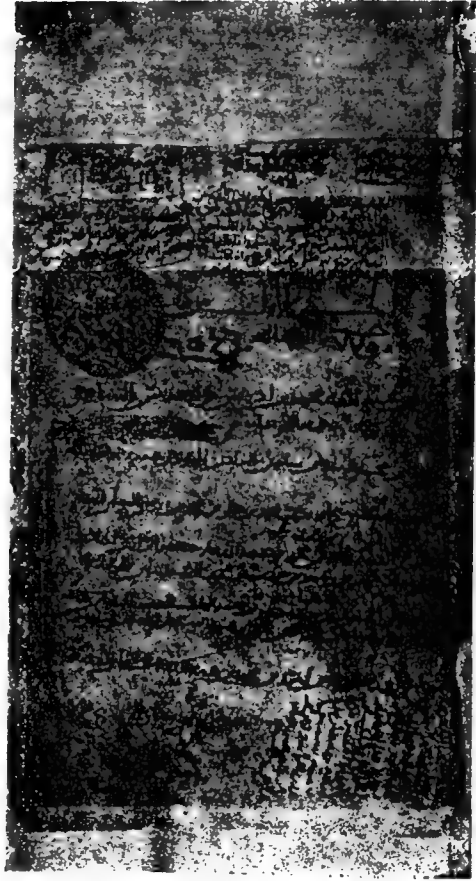
١٥ - ١٢

* نصر بن الحسن بن نصر التجار ١٦

* يوسف بن الحسن بن بدر التالبي ٢٦
 يوسف بن عبد الوهاب لاضي الصلت ٦٨
 * يوسف بن محمد بن إبراهيم الكردى البمشق
 ٦١ ، ٢٨
 يوسف بن محمد بن عبد الرحمن للصوى التاسع
 ٢٧ ، ٢٦
 يوسف بن محمد بن يوسف البزالي ٢٦
 * يوسف بن مكثوم بن أحمد القيسى ٢٨ ،
 ٦٣ ، ٦١
 يوسف بن سلمان بن أحمد السلى ١٨

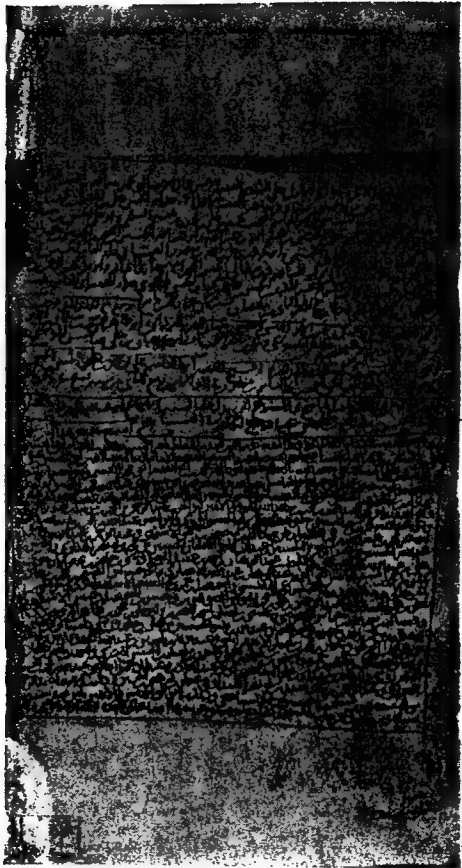
* حبة الله بن أحمد بن محمد الأكفاني ١٢ -
 ٢٠ ، ٢٢ - ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٩ - ٣١ ،
 ٣٤ ، ٣٥ ، ٤٠ ، ٥٢ ، ٥٨ ، ٦٦
 حبة الله بن حزة المنداد ٣٤
 حبة الله بن علي البغدادى = علي بن حبة الله
 * حبة الله بن محمد بن عبد العزيز القرصى ٤٣
 * وهب بن سلمان بن أحمد السلى ١٨ ،
 ١٩ ، ٤٠
 يحيى بن أحمد بن إسماعيل القيسى ٢٨
 * يحيى بن علي بن محمد بن زهير السلى ١٨

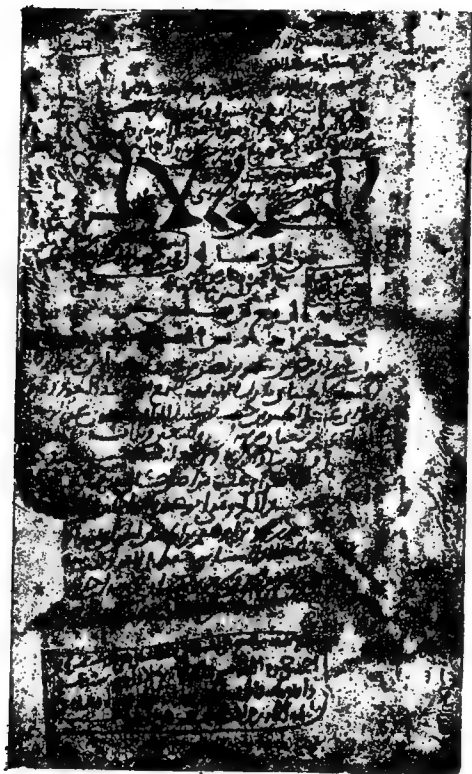
(من ٤ من الأصل) وهو عنوان الجزء الاول بخط جده الله بن الأكاشي الثوري سنة ٥٢٤ ومعه خطه أيضا مهادته بأن الأصل بخط الربيع



لوحة رقم — ٧

(س. ٧ من الأصل) ولها السجلات (رقم ١٨٠ ع ١٩ ع ٢١)





(من ٢٧ من الأصل) وهو عنوان الجزء الأول بخط الربيع

(من ١٣ من الأصل) وهي أول الجزء الأول من المصنف بعد الفهرست
نوحه رقم ٣

[illegible]

[illegible]

(ص ٦٣ من الأصل) وهي أول الجزء الثاني من الكتاب بهذا العنوان
لجنة رقم ٧

(ص ١١٣ من الأصل) وهي أول الجزء الثالث من الكتاب بعد العنوان

[illegible]

(من ١٩٤٦ من الأصل) وهو آخر سلسلة من: الكتاب وعليها أجزاء الرابع وويليه لوحة رقم ٩

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

١٥ --- رقم لوحة من الخزف الأبيض من (ص ٣٦ بن الأصل) كطريقة خطها جنب اللوحة رقم ١١ المصورة من دورق من الذهب.

[illegible]

لوحه رقم ١١ — الصورة رقم (٥١) من اللوحه (٧ رقم ١) من الجزء الاول من كتاب الاورال الذهبية) وهي ملطه من نكوب ملوخ سنة ١١٩٥

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰



الصفحة الأخيرة من نسخة ابن جاعة

وليها تحت السماع في مجالس آخرها تبار الخيس ١٧ صفر سنة ٨٠٦



لِلْإِمَامِ الْمُطَهَّرِ

مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي سَعْدٍ

١٥٠ - ٢٠٤

لَا تُحَرِّكُ أَهْلَ الْإِسْلَامِ فِيهِ أَنْتُمْ
لَا تُحَرِّكُ أَهْلَ الْإِسْلَامِ فِيهِ أَنْتُمْ
لَا تُحَرِّكُ أَهْلَ الْإِسْلَامِ فِيهِ أَنْتُمْ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ

بِتَحْقِيقِ

إِلَى الْأَسْبَابِ

إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ

كان الشافعي كالشمس للدين ، وكالبانية للناس .
فانظر هل لذين من خلف ، أو منها موصوف ١٢
(الإمام أحمد بن حنبل)

طالت مجالستنا لشافعي ، فاسمعت منه لحنه قط .
ولا كلمة غيرها أحسن منها .
(عبد الملك بن معلم النوى صاحب السيرة)

الشافعي كلامه لغة يحتاج بها .
(ابن معلم أمنا)

ألم تر آثار ابن إدريس بركة دلائلها في الشكليات لوابع
معالم ينفق الصبر وفي خوالده وتشتقق الأعلام وفي قوارع
مناهج فيها الهدى منصرف مولود فيها للرشاد شرائع



فمن بك علم الشافعي إمامة قرنته في بحر العلم واسع
(أبو بكر بن دريد صاحب المهر)

كتب عبد الرحمن بن مهدي إلى الشافعي، وهو شلب، أن
يضع له كتاباً فيه معاني القرآن، ويجمعُ قَبُولَ الأخبار فيه،
وحجَّةَ الإجماع، وبيانَ النسخ والنسوخ من القرآن والسنة :
فوضع له كتاب « الرسالة » .

قال عبد الرحمن بن مهدي : ما أصلى صلاةً إلّا وأنا أدمو
الشافعي فيها .

وقال أيضاً : لما نظرتُ « الرسالة » لشافعي أدخلتني، لأنني
رأيتُ كلامَ رجلٍ عاقلٍ فصيحٍ ناصحٍ، غلّني لأكثرُ الفناء له .

قال للزبي [أبو إبراهيم] إسماعيل بن يحيى، صاحبُ الشافعي،
مات سنة ٢٦٤] :

قرأتُ كتاب « الرسالة » لشافعي خمسين مرة، ما من مرة
منها إلّا واستغلتُ فائدةً جديدةً لم أستغدها في الأخرى .

وقال أيضاً :

أنا أنظر في كتاب « الرسالة » عن الشافعي منذ خمسين سنة،
ما أعلمُ أني نظرتُ فيه من مرة إلّا وأنا أستفيد شيئاً لم
أكن مرته .

المجلد الأول

من الفهرست

تأليف الشيخ محمد باقر
محمد باقر

هذا العنوان صورة من عنوان الجزء الأول من الأصل
وهو بخط الشيخ بن سليمان صاحب الفهرست

رموز نسخ الرسالة

الأصل : نسخة الربيع بن سليمان ، مخطوطة بدار الكتب
للمصرية ، وهي أقدم الكتب الثابت تاريخها . وقد
كتب الريبس بخطه في آخرها إذاً بنسخها في
في القعدة سنة ٢٦٥ وأنا أجزم بأنها كلها بخط
الربيع ، وأنه كتبها في حياة الشافى ، أى قبل آخر
رجب سنة ٢٠٤

٥ : نسخة مطبوعة بمصر بالمطبعة الشرفية في سنة ١٣١٥
عن نسخة منقولة عن أصل الربيع .

ع : نسخة مطبوعة بمصر بالمطبعة العلمية في سنة ١٣١٢

س : نسخة مطبوعة بمصر بالمطبعة الأميرية ببولاق في
سنة ١٣٢١ مع كتاب « الأم » لشافى .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

... (١) الربيع بن سليمان قال :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أخبرنا أبو عبد الله محمد بن إدريس بن الباق بن عثمان
بن شافع بن الباق بن عبيد بن عبد يزيق بن هاشم بن الطليل
بن عبيد مناف الطليلي ، أن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم :
١ - الحمد لله الذي خلق السموات والأرض ، وجعل
الظلمات والنور ، ثم الذين كفروا يربهم يعدلون .

٢ - الحمد لله الذي لا يؤذي شكر نعمة من نعمة

(١) موضع الياء فيروا في الأصل هوادى الزمن على الورق . ولكنه معلوم مما كتب
في أول الجزء الثالث من «الرسالة» أنه : [قال أبو القاسم عبد الرحمن بن نصر قال : نا
أبو علي الحسن بن حبيب ، قال نا الربيع بن سليمان] . وعبد الرحمن بن نصر هذا
هو : أبو القاسم عبد الرحمن بن عمر بن نصر بن عبد بن علي بن عبد بن إبراهيم
بن الحسن الشيباني الحنفى المتوفى سنة ٤١٥ هـ وهو أحد راوي الرسالة من أبي علي
الحسن بن حبيب بن عبد الملك الحنفى المتوفى سنة ٣٢٨ هـ ، والحنفى هو
الذي رواها عن الربيع بن سليمان صاحب العنق .

إِلَّا نِنْتَمِ مِنْهُ ، تُوجِبُ عَلَى مُؤَدِّي مَاضِي نِعْمِهِ بِأَدَائِهَا : نِعْمَةٌ خَالِدَةٌ
يُحِبُّ عَلَيْهِ شَكَرُهُ بِهَا .

٣- - وَلَا يَتَلَخُّ الْوَاصِفُونَ كُنْهَ عَظَمَتِهِ . أَلْفَى هُوَ كَمَا وَصَفَ
نَفْسَهُ ، وَفَوْقَ مَا يَصِفُهُ بِوَخْفَتِهِ .

٤- - أُنْخِذُهُ حَمْدًا كَمَا يَنْبَغِي لِكِرَمِ وَجْهِهِ وَبِزِّ جَلَالِهِ .

٥- - وَأَسْتَعِينُهُ أَسْمَانَةً مِّنْ لَّا حَوْلَ لَهُ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِهِ ^(١) .

٦- - وَأَسْتَهْدِيهِ بِهَدَاهِ أَلْفَى لَا يَغِيلُ مَنِ انْتَمَى بِهِ عَلَيْهِ ^(٢) .

٧- - وَأَسْتَغْفِرُهُ لِيَا أَرْزُقْتِ ^(٣) وَأَخْرَجْتِ - : أَسْتَغْفِرُ مَنِ
يُخْرِثُ بَسُودِيَّتَهُ ، وَيَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَنْفَرُ ذَنْبَهُ وَلَا يُنْجِيهِ مِنْهُ إِلَّا هُوَ .

٨- - وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَنَّ
مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .

٩- - بَشَرُهُ وَالنَّاسُ صِنْفَانِ :

١٠- - أَحَدُهُمَا : أَهْلُ كِتَابٍ ، يَدُلُّوهُمِنْ أَحْكَامِهِ ، وَكَفَرُوا
بِاللهِ ، فَاقْتُلُوا كَذِبًا صَافُوهُ بِالسُّتْهِمِ ، غُلْطُوهُ بِحَقِّ أَلْفَى أَلْفَى
أَنْزَلَ إِلَيْهِمْ ^(٤) .

(١) حُكِنَا فِي أَصْلِ الرَّيْحِ ، وَهُوَ أَجُودٌ ، وَهُوَ الْوَاقِعُ لَنَا فِي بَوَاجٍ . وَفِي سِدِّهِ إِلَّا بِلَهِّهِ
وَهُوَ تَحْرِيفٌ مِنَ التَّاسِخِ .

(٢) فِي جِ « مِنْ لَّا ذِيهِ عَلَيْهِ » وَهُوَ خَطَأٌ .

(٣) فِي السَّانِ : « وَأَرْزَقْتُ أَلْفَى قَرِيْبَهُ » ، وَفِي التَّخْرِيلِ : [وَأَرْزَقْتُ الْجَنَّةَ لِلْعَيْنِ] : أَيْ
قَرِيبَتْ ... وَأَصْلُ الرُّزْقِ : الرِّزْقُ . . . وَفِي الْمَدِيْتِ : [إِنَّا أَسْلَمَ الْبَدَنُ لِحَسَنِ إِسْلَامِهِ
يَكْفُرُ اللهُ عَنْهُ كُلَّ سَيِّئَةٍ أَرْزَقَهَا] أَيْ أَسْلَمَهَا وَقَرِيبَهَا . وَالْأَصْلُ لِيهِ الرِّبُّ وَالْعَيْنُ .

(٤) فِي جِ « عَلِيمٌ » وَهُوَ خَطَأٌ .

١١ - فَذَكَرَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(١) لِنَبِيِّهِ مِنْ كُفْرِهِمْ ، قَالَ :
(وَلِنْ مِنْهُمْ لَقَرِيحًا يَلُودُونَ أَلْسِنَتَهُمْ بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ
الْكِتَابِ ، وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ ، وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ، وَمَا هُوَ
مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ، وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ)^(٢) .

١٢ - ثُمَّ قَالَ : (قَوْلُ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ
ثُمَّ يَقُولُونَ : هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ، لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ، قَوْلُ لَهُمْ
بِمَا كَتَبْتَ أَيْدِيهِمْ ، وَذَلُّ لَهُمْ بِمَا يَكْسِبُونَ^(٣)) .

١٣ - وَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (وَقَالَتِ الْيَهُودُ : عُزَيْرُ ابْنُ اللَّهِ ،
وَقَالَتِ النَّصَارَى : الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ، ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ ، يُضَاهِيُونَ
قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا^(٤) مِنْ قَبْلُ . قَاتَلَهُمُ اللَّهُ . أَنَّى يُؤْفَكُونَ !!
اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ .
وَمَا أَمَرُوا إِلَّا لَيَعْبُدُوا إِيَّاهُ وَاحِدًا . لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ . سُبْحَانَهُ
عَمَّا يُشْرِكُونَ^(٥)) .

١٤ - وَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا
مِنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا :

(١) في ج « ذكر الله تبارك وتعالى » ولفظ الجلالة ليس في أصل المصحف .

(٢) سورة آل عمران (٧٨) .

(٣) سورة البقرة (٧٩) .

(٤) ذكر في الأصل من الآيتين إلى هنا ، ثم قال : « إلى قوله يعركون » .

(٥) سورة البقرة (٢٠ و ٢١) .

هَؤُلَاءِ أَعَدَّتْ مِنْ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا. أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ، وَمَنْ يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَنْ نَجِدَ لَهُ تَصِيرًا^(١).

١٥ - وَمِنْهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ فَاجِدُوا مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ ، وَنَصَبُوا بِأَيْدِيهِمْ حِجَابًا وَخُشْبًا^(٢) وَسُورًا اسْتَحْصَنُوا ، وَبَزَوْا^(٣) أَسْمَاءَ أَهْلُهَا ، وَدَعَوْهَا آلَهُ عِبَادُهَا ، فَذَا اسْتَحْصَنُوا غَيْرَ مَا عِبَدُوا مِنْهَا الْقُوَّةَ وَنَصَبُوا بِأَيْدِيهِمْ غَيْرَهُ فَيَعْبُدُوهُ : فَأُولَئِكَ الْعَرَبُ .

١٦ - وَسَلَكْتُ طَائِفَةً مِنَ السَّجْمِ سَبِيلَهُمْ فِي هَذَا ، وَفِي عِبَادَةٍ مَا اسْتَحْصَنُوا^(٤) مِنْ حُوتٍ وَدَابَّةٍ وَنَجْمٍ وَنَارٍ وَغَيْرِهِ .

١٧ - فَذَكَرَ اللَّهُ لِنَبِيِّهِ جَوَابًا مِنْ جَوَابٍ بَعْضٍ مِنْ عِبَادِهِ غَيْرِهِ مِنْ هَذَا الصَّنَفِ ، فَحَكَى جَلَّ ثَنَاهُ عَنْهُمْ قَوْلَهُمْ : (إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُقْتَنُونَ^(٥)) .

١٨ - وَحَكَى تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَنْهُمْ^(٦) : (لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ، وَقَدْ أَصْلَحُوا كَثِيرًا^(٧))

(١) سورة النساء (٥٠ و ٥١) .

(٢) ضبط في أصل الربع بفتح الحاء ، فيكون بالإفراد ، وهو بالضم - على أنه جمع - أنسب لبيان وأجود .

(٣) « بَزَوْا » أي لَبَسُوا ، وللصدر « التَّبَزُّع » بكون الباء ، والاسم « التَّبَزُّع » بضمها .

(٤) في س « استحصنوه » وهو مخالف للأصل .

(٥) سورة الزخرف (٢٣) .

(٦) في س ، س زيادة « أنهم ظنوا » وهي زيادة تاجية بحاشية الأصل ضبط مخالف لخطه ، ويظهر أنها زيادة من بعض النسخ فلم يسحر لابتها .

(٧) سورة توح (٢٣ و ٢٤) .

١٩ - وقال تبارك وتعالى : (وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ
إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا . إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا
يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا ۚ) (١)

٢٠ - وقال : (وَأَتَىٰ عَلَيْهِمْ نَبَأُ إِبْرَاهِيمَ . إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ :
مَا تَعْبُدُونَ ۚ قَالُوا نَعْبُدُ آبَاءَنَا فَظَلُّوا لَهَا مَا كَيْفَةٌ . قَالَ هَلْ
يَسْمَعُونَ لَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ۚ أَوْ يَبْصُرُونَ ۚ أَوْ يَقُولُونَ ۚ) (٢)

٢١ - وقال في جماعتهم ، يَدَّكُرُهُمْ مِنْ نِعْمِهِ ، وَيُخَيِّرُهُمْ
ضَلَالَتَهُمْ حَامِيَةً ، وَنَسَهُ (٣) عَلَى مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ : (وَأَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ
عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَغْدَاءً فَآلَفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا ،
وَكُنْتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ (٤) فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا . كَذَلِكَ يُبَيِّنُ
اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ (٥)) .

٢٢ - قال (٦) : فَكَاتُوا قَبْلَ إِقْدَامِهِ إِبْرَاهِيمَ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ (٧) :
أَهْلَ كُفْرٍ فِي قَرْنِهِمْ وَاجْتِمَاعِهِمْ ، يَحْتَسِبُهُمْ أَكْثَرُ الْأُمُورِ : الْكُفْرُ

(١) سورة بروج (٤١ - ٤٢) .

(٢) سورة البقرة (٦٩ - ٧٣) .

(٣) في ج « ويخبرهم » وهو مخالف للأصل .

(٤) حكى في أصل الربيع ، مضبوطاً بفتح اللام وتشديد النون للفتحة . وهو

الصواب . وفي النسخ المطبوعة « ونة » وهو خطأ .

(٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية »

(٦) سورة آل عمران (١٠٣) .

(٧) في « وج » قال القاضي « وما هنا هو الموافق للأصل .

(٨) حكى في أصل الربيع : لم يذكر السلام .

(٩) في النسخ المطبوعة « بجسم » وما هنا هو الصواب ، قد ضبطت في الأصل

بضم اللام .

بِاللهِ ، وَابْتِدَاعُ مَا لَمْ يَأْتِ بِهِ اللهُ . تعالى عما يقولون علواً كبيراً ، لا إله غيره ، وَسُبْحَانَكَ وَيُحَمِّدُكَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَخَالِقُهُ ،

٢٣ - مَنْ حَيٍّ مِنْهُمْ فَكَأَيَّ حَالِهِ حَيًّا : حَامِلًا قَاتِلًا
يَسْخَطُ رَبَّهُ ، مُزْدَادًا مِنْ مَعْصِيَتِهِ .

٢٤ - وَمَنْ مَاتَ فَكَأَيَّ حَالِهِ وَمَعْلَمِهِ : صَارَ إِلَى عَذَابِهِ .

٢٥ - فَلَمَّا بَلَغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ، فَتَحَ^(١) قَضَاءُ اللهِ بِإِظْهَارِ دِينِهِ
الَّذِي اصْطَفَى^(٢) ، بِتَدَايُ عَمَلِهِ مَعْصِيَتِهِ الَّتِي لَمْ يَرْضَ - : فَتَحَ أَبْوَابَ
سَمَاوَاتِهِ بِرَحْمَتِهِ^(٣) ، كَمَا لَمْ يَزَلْ يَخْرُجُ - فِي سَابِقِ عِلْمِهِ عِنْدَ تَزَوُّلِ قَضَائِهِ
فِي الْقُرُونِ الْخَالِيَةِ - : قَضَاؤُهُ^(٤) .

٢٦ - فَإِنَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ : (كَأَنَّ النَّاسَ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ
فَبَعَثَ اللهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ^(٥)) .

٢٧ - فَكَانَ خَيْرُهُ الْمَصْطَفَى لِوَحْيِهِ ، الْمُنْتَقَبُ لِرِسَالَتِهِ :
الْمُفَضَّلُ عَلَى جَمِيعِ خَلْقِهِ ، يَفْتَحُ رَحْمَتَهُ ، وَخَتَمُ نُبُوَّتِهِ ، وَأَعْمُ مَا أُرْسِلَ بِهِ
مُرْسَلٌ^(٦) قَبْلَهُ ، الْمَرْفُوعُ ذِكْرُهُ مَعَ ذِكْرِهِ فِي الْأَوَّلِ ، وَالشَّافِعُ

(١) في « س » وج « سبحانه » بدون واو السلف .

(٢) أى : ثبت وصار حقا . وفي ج « وحق » وفي س و « علم » وكلها تأنف للأصل .

(٣) في ج « اصطفا » وهو غلط للأصل .

(٤) في ج « فتح أبواب سمواته لأت » وهو غلط للأصل .

(٥) « قضاؤه » : فاعل « يخرج » .

(٦) سورة البقرة (٢١٣) .

(٧) في ج « مرسل » وعليه يكون « أرسل » بفتح الهمزة مبنيا للفاعل . وما هنا هو الذى

في أصل الرصد .

تُجِيعُ عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ (وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ) قَالَ : يُحَالُ :
يَمْنُ الرَّجُلُ ؟ فَيَقَالُ : مِنَ الرَّبِّ ، فَيَقَالُ : مِنْ أَيِّ الرَّبِّ ؟ فَيَقَالُ :
مِنْ قَرِيْبٍ ^(١) .

٣٤ - قَالَ الشَّافِعِيُّ ^(٢) : وَمَا قَالَ ^(٣) مُجَاهِدٌ مِنْ هَذَا يَتُّنُ فِي
الْآيَةِ ، مُسْتَنَفًى فِيهِ بِالْتَنْزِيلِ مِنَ التَّفْسِيرِ .

٣٥ - فَصَّصَ جُلُ ثَنَارُهُ قُوْمَتَهُ وَعَشِيرَتَهُ الْأَقْرَبِينَ فِي التَّنَادِرَةِ ^(٤) ،
وَعَمَّ الْخَلْقَ بِهَا بَنَدَهُمْ ، وَرَفَعَ بِالْقُرْآنِ ^(٥) ذِكْرَ رَسُولِ اللَّهِ ، ثُمَّ خَصَّ

(١) الْأَثَرُ رَوَاهُ أَحْمَدُ الطَّبْرِيُّ فِي التَّصْبِيرِ (٢٥ : ١٦) مِنْ مَمْرُوْنٍ مَلَكَ مِنْ سُلَيْمَانَ ،

(٢) فِي س « وَمَا اللَّهُ » وَهُوَ عَطَافٌ لِلْأَسْلِ .

(٣) ضَبَّتْ فِي الْأَسْلِ بِكَسْرِ التَّوْنِ . قَالَ فِي الْفَامُوسِ : « التَّنْدِيرُ : الْإِنْتَذَارُ ،

كَالتَّنْدَرَةِ ، بِالْكَسْرِ ، وَهَذِهِ مِنَ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ » .

قَالَ الزَّيْدِيُّ : « قُلْتُ : وَجْهُ ابْنِ الصَّبَّاحِ مِنْ مَصَادِرِ [تَلَوْتُ بِالْعَمَلِ] إِذَا عَلِمَتْ » .

(٤) لَفْظُ « تَرَانٍ » ضَبُّهَا هَتَاءٌ وَفِي كُلِّ مَوْضِعٍ وَرَدَ فِيهِ فِي « الرِّسَالَةِ » بِضَمِّ الْهَاءِ وَفَتْحِ

الرَّاءِ عَطَافٌ وَسَبِيلُ الْمَرْزُوقَةِ . وَكَذَلِكَ أَبَاكَ لِلْعَلَامِ الْعَلَفِيِّ - مؤلف الرسالة - فِي رَأْيِهِ

وَقَرَأَتْهُ . قَالَ الْحَلِيبُ فِي تَرْجُمَتِهِ بِخِلَافِ (ج ٢ ص ١٦٢) « أَخْبَرَنَا أَبُو سَيْدٍ عَمْدُ

بْنِ مُوسَى بْنِ الْفَضْلِ الصَّرْفِيِّ بِبَيْتَابُورٍ قَالَ نَا أَبُو الْبَلَسِ عَمْدُ بْنُ يَحْيَى الْأَسَمِيُّ قَالَ نَا

عَمْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ الصَّرْفِيِّ قَالَ نَا الْعَلَفِيُّ عَمْدُ بْنُ إِدْرِيسَ قَالَ نَا إِسْمَاعِيلُ

بْنُ قُسْطَنْطِينَ قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى شَيْبٍ ، وَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ ،

وَأَخْبَرَنِي عَمْدُ بْنُ كَثِيرٍ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى مُجَاهِدٍ ، وَأَخْبَرَنِي مُجَاهِدٌ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ،

وَأَخْبَرَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى أَبِي قَتَادَةَ ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : وَتَرَأْتُ أَبِي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ الْعَلَفِيُّ : وَتَرَأْتُ عَلَى إِسْمَاعِيلَ بْنِ قُسْطَنْطِينَ ، وَكَانَ يَقُولُ : (الْقُرْآنُ)

اسْمٌ ، وَلَيْسَ بِمُصَوَّرٍ ، وَلَمْ يَتَّخِذْ مِنْ (قَرَأْتُ) تَوَلُّوْا أَخْذَ مَنْ (قَرَأْتُ) لِكَانَ كُلِّ

مَاتَرِيٍّ قَرَأْنَا ، وَلَكِنَّهُ اسْمُ الْقُرْآنِ ، مِثْلُ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ ، يَهْجُزُ (قَرَأْتُ)

وَلَا يَهْجُزُ (الْقُرْآنُ) . وَإِذَا قَرَأْتُ الْقُرْآنَ : يَهْجُزُ (قَرَأْتُ) وَلَا يَهْجُزُ (الْقُرْآنُ) » .

وَهَذَا الْإِسْنَادُ رَوَاهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَبْرٍ تَوَلَّى التَّأْسِيسَ (ص ٤٢) بِإِسْنَادِهِ لِلْحَلِيبِ ،

وَالْخَصَرِ لِلتَّقِ ، ثُمَّ قَالَ : « هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ حَتَّى الْإِسْنَادِ بِأَجْمَعٍ الْحَدِيثِ » . وَهَلْ

يُحَالُ لِلرَّبِّ فِي مَادَّةِ (قَرَأَ) نَحْوَ هَذَا مِنَ الْعَلَفِيِّ ، وَزَادَ : « وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ

مُجَاهِدٍ الْقُرَيْشِيُّ : كَانَ أَبُو مَمْرُوْنٍ السَّلَاحُ لَا يَهْجُزُ الْقُرْآنَ ، وَكَانَ يَمْرُؤُهُ كَمَا رَوَى مِنْ

قوته بالندارة إذ بتمته ، فقال : (وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ) .

٣٦ - وزعم بعض أهل العلم بالقرآن أن رسول الله قال :
« يَا سَيِّ عِبْدِ مَنَافِ إِنَّ اللَّهَ يَشْنِي أَنْ تُنْذِرَ عَشِيرَتِي الْأَقْرَبِينَ ، وَأَنْتُمْ
عَشِيرَتِي الْأَقْرَبُونَ » (١) .

== ابن كثير . . وهل الملقب ابن الجزري في طبقات الفراء عن العاصي عن ابن مسعود نحو ما نقل الخطيب (١ : ١٦٦) وهذا النقل عن العاصي نقل رواية الفراء واللقبة ، وهل رأى ومراية أيضا ، فإن قراءة ابن كثير - بقرى مكة - مروية أنه يقرأ كقط (قرآن) بدون همز . والعاصي ينقل توجيه ذلك من جهة اللقبة واللقبة ، ولا يرد ، فهو يعتبر رأيا له حين آخره . وهو حجة في اللقبة قراءة ورواية : قال ابن عسليم - صاحب النجاة للمعمورة - : « جالت العاصي زمانا لما سمعته تكلم بكلمة إلا إذا اعتبرها للغير لا يبدل كلمة في القراءة أحسن منها » . وقال أيضا : « العاصي كلمه لغة يمتنع بها » .

وهذا الذي نقلناه كونه يترى اختيارا أن نعبط اللفظ على ماقرأ العاصي واختار . وقد كان الأجدد بنا في تصحيح كتاب « الرسالة » أن نعبط كل آيات القرآن التي يذكر العاصي على قراءة ابن كثير ، إذ هي قراءة العاصي كاتري ، ولكني أحسبت من ذلك ، إذ كان شاعرا على صحتها ، لأنني لم أدرس علم الفراءات دراسة وثيقة ، والرواية أمانة يجب فيها الحرص والأحياط .

(١) لم أجد هذا الحديث بهذا اللفظ في أي كتاب من كتب السنة . ويظهر لي من صحيح العاصي قوله « وزعم بعض أهل العلم بالقرآن » أنه لم يكن حديثا مرويا عنده بالإسناد ، بل هو من الأحاديث التي كانت تدور على ألسنة المفسرين ، كتل الأحاديث التي تدور في كتب الفقه والأصول على ألسنة الفقهاء والأصوليين ، وكثير من هذه الأنواع لا يعرف أهل العلم بالحديث . ثم قد روى البخاري ومسلم وغيرهما من حديث أبي هريرة قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أنزل الله [وأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ] قال : يا مسعود فريشا - أو كلة نحوها - اشقوا أنفسكم ، لأنني عنكم من الله شيئا ، يا بني عبد مناف لا أنفي عنكم من الله شيئا ، يا عباس بن عبد المطلب لا أنفي عنكم من الله شيئا » الحديث ، واللفظ البخاري ، انظر فتح الباري (٨ : ٢٨٦) . وروى مسلم (١ : ٧٦) وغيره من حديث ليبة بن الحنظلي وغيره بن عمرو قال : « لما نزل [وأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ] انطلق نبي الله صلى الله عليه وسلم إلى روضة من جبل فلما أعلما حجرا ، ثم بقى : يا بني عبد مناف إني أنذركم ، الحديث . وجاءت أحاديث أخرى بهذا اللفظ . انظر الدر المنثور (٥ : ٩٨-٩٥) ولكن ليس في شيء منها ما يوافق اللفظ الذي هنا : أنه قال لهم : « وأنتم عشيرتي الأقربون » .

٣٧ - قال الشافعي : أخبرنا ابن عُيينة^(١) عن ابن أبي نجيح عن
جمادى في قوله (وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ) قال : لا اذكرك إلا ذكركت تسمى :
أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله^(٢) .

٣٨ - يعني^(٣) ، والله أعلم : ذكركه عند الإيمان بالله والأمان :
ويحتمل ذكركه عند تلاوة الكتاب^(٤) ، وعند العمل بالطاعة ، والوقوف
عن المصيبة .

٣٩ - فصللى الله على نبينا^(٥) كلما ذكره الله الكريمون ،
وقفل من ذكره النافلون . وصلى^(٦) عليه في الأولين والآخرين ،
أفضل وأكثر وأزكى ما صلى على أحد من خلقه . وزكنا وإياكم
بالصلاة عليه ، أفضل ما زكى أحداً من أمته بصلاة عليه . والسلام
عليه ورحمة الله وبركاته . وجزاه الله عنا أفضل ما جزى مرسلًا عن من
أرسل إليه ؛ فإنه أقدنا به من المهلكة ، وجعلنا في^(٧) خير أمة
أخرجت للناس ، دائنين بدينه الذي ارتضى^(٨) ، واصطفى به ملائكته
ومن أنتم عليه من خلقه . فلم تمس بنا نعمة ظهرت ولا بطلت ، نلنا بها

-
- (١) في ب وج « سليمان بن عينة » ، وما هنا هو للوافق للأصل .
(٢) الأثر رواه أيضا الطبري في التفسير (٣٠٠ : ١٥٠ - ١٥١) عن أبي كريب وعمره
بن مالك عن سليمان .
(٣) في ب وج « قال الشافعي : يعني » ، وعنده الزيادة ليست في الأصل .
(٤) في ج « القرآن » بدل « الكتاب » وما هنا هو للوافق للأصل .
(٥) في النسخ الثلاث للطبوعة « على نبينا عهد » ولكن الاسم المعروف لم يذكر في
أصل الريبج .
(٦) في ب وج « وصلى الله » ، وما هنا هو للوافق للأصل .
(٧) في كل النسخ للطبوعة « من » ، وما هنا هو للوافق للأصل .
(٨) في ج « ارتضى » وهو عطف للأصل .

حَقًّا فِي دِينٍ^(١) وَدُنْيَا، أَوْ دُفِعَ بِهَا عَنَّا^(٢) مَكْرُوهٌ^(٣) فِيهَا وَفِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا : إِلَّا وَنَحْمَدُ صَلى الله عليه^(٤) سَبَّحَهَا ، الْقَائِدُ إِلَى خَيْرِهَا ، وَالْهَادِي^(٥) إِلَى رُشْدِهَا ، الْقَائِدُ عَنِ الْمَلَكَةِ وَمَوَارِدِ السَّوْءِ فِي خِلَافِ الرُّشْدِ ، الْمُنْبِئُ لِلْأَسْبَابِ الَّتِي تُورِدُ الْمَلَكَةَ^(٦) ، الْقَائِمُ بِالنَّصِيحَةِ فِي الْإِرْشَادِ وَالْإِنذَارِ فِيهَا . فَصَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا صَلَّى عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ ، إِنَّهُ حَمِيدٌ عَمِيدٌ

٤٠ - وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ كِتَابَهُ^(٧) قَالَ : (وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ . لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ، تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ^(٨)) فَتَقَلَّبُوا^(٩) مِنَ الْكُفْرِ وَالْعَمَى ، إِلَى الْإِيمَانِ وَالْهُدَى . وَبَيَّنَّ فِيهِ مَا أَحَلَّ^(١٠) : مَتَا بِالتَّوَسُّعِ عَلَى خَلْقِهِ ، وَمَا حَرَّمَ : لِمَا هُوَ أَظْهَرُ مِنْ حَظِّهِمْ فِي الْكَفِّ عَنْهُ فِي الْآخِرَةِ وَالْأُولَى . وَأَبْتَلَى طَاعَتَهُمْ بِأَنْ تَمُتَهُمْ بِقَوْلٍ وَصَلَّى ، وَإِسْمَاكٍ عَنْ عَارِمٍ تَحَامُّهُمْوَهَا ، وَأَتَابَهُمْ عَلَى طَاعَتِهِ مِنْ

(١) فِي ج « مِنْ دِينٍ » وَهُوَ عِخَالٌ لِلْأَصْلِ .

(٢) فِي ج « أَوْ دُفِعَ عَنْهَا بِهَا » وَهُوَ عِخَالٌ لِلْأَصْلِ .

(٣) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ الْمَطْبُوعَةِ « مَكْرُوهًا » بِالنَّصْبِ ، وَمَا هُنَا هُوَ الْفِي فِي أَصْلِ الرَّجْعِ .

(٤) لَمْ يَذْكُرِ السَّلَامُ فِي أَصْلِ الرَّجْعِ .

(٥) فِي ب وَ س « الْهَادِي » بِجَلْفِ الرَّوِّ ، وَمَا هُنَا هُوَ الْفِي فِي الْأَصْلِ .

(٦) مِنْ أَوَّلِ قَوْلِهِ « وَنُورِدُ السَّوْءَ » إِلَى هُنَا سَطَطَ مِنْ س وَذَكَرَ فِي ب وَ ج وَهُوَ ثَابِتٌ فِي أَصْلِ الرَّجْعِ .

(٧) فِي ج « وَأَنْزَلَ اللهُ عَلَيْهِ الْكِتَابَ » وَهُوَ عِخَالٌ لِمَا فِي الْأَصْلِ .

(٨) سُورَةُ فَصَّلَتْ (٤١ وَ ٤٢) .

(٩) فِي ب وَ ج « فَتَقَلَّبُوا » وَهُوَ عِخَالٌ لِلْأَصْلِ .

(١٠) فِي ب « مَا أَحَلَّ » وَهُوَ عِخَالٌ لِلْأَصْلِ .

الخلود في جنته ، والنجاة من قمته : ما عَظُمَتْ^(١) به نعمته ، جل ثناؤه .

٤١ - وَأَعْلَهُمْ مَا أُوجِبَ عَلَى أَهْلِ مَعْصِيَتِهِ مِنْ خِلَافِ مَا أُوجِبَ لِأَهْلِ طَاعَتِهِ .

٤٢ - وَوَعَّظَهُمْ بِالْأَخْبَارِ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَهُمْ ، مِمَّنْ كَانَ أَكْثَرُ مِنْهُمْ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا ، وَأَطْوَلَ أَعْمَارًا ، وَأَتَمَّ آثَارًا . فَاسْتَمَعُوا بِخَلْقِهِمْ^(٢) فِي حَيَاةِ دُنْيَاهُمْ ، فَأَذَانَهُمْ^(٣) عِنْدَ نَزُولِ قَضَائِهِمْ مَنَائِمَهُمْ دُونَ أَمَانِهِمْ ، وَنَزَلَتْ بِهِمْ عِقَابُهُ عِنْدَ اقْتِضَاءِ آيَاتِهِمْ ، لِيَمْتَرِبُوا فِي أَثْبَ الْأَوَانِ^(٤) ، وَيَتَقَبَّحُوا بِحُلِيِّهِ^(٥) التَّيْبَانِ ، وَيَتَذَبَّحُوا قَبْلَ رِزْقِ النِّفْلَةِ^(٦) ، وَيَسْمَعُوا قَبْلَ اقْتِطَاعِ الْمُدَّةِ ، حِينَ لَا يُنْتَبِ مُذْنِبٌ^(٧) ، وَلَا تُؤْخَذُ فِدْيَةٌ ، وَ(تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مِمَّا صَعِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُخَضَّرًا ، وَمِمَّا صَعِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ يَتْنَهَا وَيَنَّهُ أَمَدًا بَعِيدًا^(٨)) .

(١) في ج « بما عظمت » ، وهو غلط للأصل .

(٢) « الخلق » المخط والمصيب من الخير . قال الزمخشري في الكشاف : « هو ما خلق الإنسان : أي قدر : من خير . كما قيل له قسم : لأنه قسم ، ومصيب ، لأنه نصب : أي أتمت » .

(٣) كذا في أصل الربيع ، وهو واضح . وفي ب و ج « فَأَذَانَهُمْ » أي أجهتهم ، ولطيف جيد ، ولكنه غلط للأصل .

(٤) « الْأَوَانِ » بضمين : الجديد للسائق ، يريد هنا : فيها يستقبل من الأوان .

(٥) ضبطت كلمة « حُلِيَّة » في أصل الربيع بكسر الحيم وإسكان اللام ، ولم أر لها وجهًا يحد عليه . وأظن أن الضبط خطأ من بعض من قرأ في الأصل .

(٦) « الرِّزْقُ » : الطبع والنفقة . وكل ما غلب شيئا قد دران عليه .

(٧) « يَنْتَبِ » ضبطت في الأصل بهم الياء وكسر التاء . أي لا يهتجر عنفوا قبل منه .

(٨) سورة آل عمران (٣٠) . وهذا التفسير ، وأول الآية (يوم تجد كل نفس) .

٤٣ - فكلُّ ما أُنزل في كتابه ^(١) - جل ثناؤه - رحمةٌ وحجةٌ، عِلْمَةٌ مَنْ عِلْمِهِ، وَجَهْلَةٌ مَنْ جَهْلِهِ، لَا يَتَلَمَّ مَنْ جَهْلُهُ، وَلَا يَجْهَلُ مَنْ عِلْمِهِ .

٤٤ - وَالنَّاسُ فِي الْعِلْمِ طَبَقَاتٌ، مَوَاقِفُهُمْ مِنَ الْعِلْمِ بِقَدْرِ دَرَجَاتِهِمْ فِي الْعِلْمِ بِهِ .

٤٥ - فَصُقِّ عَلَى طَلَبَةِ الْعِلْمِ بُلُوغٌ فَأَيُّ مُجْهِدٍ فِي الْاِسْتِكْثَارِ مِنْ عِلْمِهِ، وَالصَّبْرُ عَلَى كُلِّ حَارِضٍ دُونَ طَلَبِهِ، وَإِخْلَاصُ النِّيَّةِ لَهُ فِي اسْتِدْرَاكِ عِلْمِهِ : نَصًّا وَاسْتِنْبَاطًا، وَالرَّغْبَةُ إِلَى اللَّهِ فِي التَّوَكُّلِ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ لَا يُدْرِكُ خَيْرٌ إِلَّا بِمَوْنِهِ .

٤٦ - فَإِنْ مَنْ أَدْرَكَ عِلْمَ أَحْكَامِ اللَّهِ فِي كِتَابِهِ ^(٢) نَصًّا وَاسْتِدْلَالًا، وَوَقَّعَهُ اللَّهُ لِلْقَوْلِ وَالْعَمَلِ بِمَا عَلَّمَهُ مِنْهُ : فَازَ بِالْفَضِيلَةِ فِي دِينِهِ وَدُنْيَاهُ، وَاتَّقَتْ عَنْهُ الرِّيبُ، وَتَوَرَّتْ فِي قَلْبِهِ الْحِكْمَةُ، وَاسْتَوْجَبَ فِي الدِّينِ مَوْضِعَ الْإِمَامَةِ .

٤٧ - فَسَأَلَ اللَّهُ لِلْبَتْدَى لَنَا بِنَمِيهِ قَبْلَ اسْتِحْقَاقِهَا، الْمَدِينَةَ عَلَيْنَا ^(٣)، مَعَ تَقْصِيرِنَا فِي الْإِيمَانِ عَلَى مَا أُوجِبَ بِهِ مِنْ شُكْرِهِ بِهَا، الْجَمَاعَةَ فِي خَيْرِ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ : أَنْ يَرْزُقَنَا ^(٤) فَمَا فِي كِتَابِهِ،

(١) في س و ج « فكل ما أنزل الله في كتابه » ، وهو مخالف للأصل .

(٢) في ج « من كتابه » وهو مخالف للأصل .

(٣) مكنا في أصل الريح ، وكذلك في س و ج . وفي س « أن يديها علينا »

وهو خطأ وتخريف ، يتناقض مع سياق الكلام .

(٤) في س « وأن يرزقنا » وهو يناسب قوله فيها « وأن يديها » ولكنه مخالف

للأصل ، ولا يناسب السياق الصحيح .

ثُمَّ سَنَعِ بَيْنَهُ ، وَقَوْلًا وَمَعْلًا يُؤْتَى بِهِ عَنَّا حَقُّهُ ، وَيُوجِبُ لَنَا نَافِلَةً تَزِيدُهُ .

٤٨ - قَالَ الشَّافِعِيُّ : فَلَيْسَتْ تُثَرِّلُ بِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ دِينِ اللَّهِ نَازِلَةً إِلَّا وَفَى كِتَابُ اللَّهِ الدَّلِيلُ عَلَى سَبِيلِ الْهُدَى فِيهَا .

٤٩ - قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (كِتَابُ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْمُسْتَقِيمِ ^(١)) .

٥٠ - وَقَالَ : (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ الَّذِي كَرَّرْنَا لِنُتَبِّينَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ^(٢) وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ^(٣)) .

٥١ - وَقَالَ : (وَزَلَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ ^(٤)) .

٥٢ - وَقَالَ : (وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا ، مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ ، وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا ^(٥) نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا ، وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ^(٦)) .

(١) سورة إبراهيم (١) .

(٢) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٣) سورة النحل (٤٤) .

(٤) سورة النحل (٨٩) .

(٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى آخر الآية » .

(٦) سورة الفرقان (٥٢) .

باب

كَيْفَ الْيَانُ؟

٥٣ - قال الشافعي : واليان ^(١) اسم جامع لِمَا كَانَ عَجْمةِ
الأصولِ ، مُتَشَبِّهةِ الفروع :

٥٤ - فَأَقْلُ مَا فِي تِلْكَ اللَّمَانِ الْمُجْتَمَعَةِ لِلتَّشْبِهِ : أَنَّهَا يَانُ
لِمَنْ خُوِطِبَ بِهَا يَمُنُّ نَزَلَ الْقُرْآنُ بِلِسَانِهِ ، مُتَقَارِبَةُ الاسْتِواءِ عِنْدَهُ ،
وَإِنْ كَانَ بَعْضُهَا أَشَدَّ تَأْكِيدًا يَكُنْ مِنْ بَعْضٍ ^(٢) . وَغُتْلَفَةُ عِنْدَ مَنْ
يَجْهَلُ لِسَانَ الْعَرَبِ .

٥٥ - قال الشافعي : يَجِيعُ مَا أَبَانَ اللَّهُ خَلْقَهُ فِي كِتَابِهِ ، مِمَّا
تَبَدَّلَتْ بِهِ ، لِمَا مَضَى مِنْ حُكْمِهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ : - مِنْ وَجْهِهِ .

٥٦ - فَنَهَا : مَدَابِئُهُ خَلْقَهُ نَصًّا . مِثْلُ مَجْلٍ فَرَاتِهِ ، فِي أَنْ
عَلَيْهِمْ صَلَاةٌ وَزَكَاةٌ وَحَجًّا وَصَوْمًا ، وَأَنَّهُ حَرَّمَ الْقَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا
وَمَا بَطَنَ ، وَنَهَى الزِّنَا ^(٣) وَالْحَرِّ وَأَكَلَ اللَّيْتِ وَالْهَمَّ وَلَمْ يَخْزِرْ ،
وَيَبِّنَ لَهُمْ كَيْفَ فَرَضَ الْوُضُوءَ ، مَعَ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَبِّنُ نَصًّا .

(١) فِي ب. وَ س. « الْيَانِ » بِحُفِّ الْوَاوِ ، وَهُوَ غَائِلٌ لِلْأَصْلِ .

(٢) كَمَا فِي الْأَصْلِ بِبَيَاتِ الْيَاءِ ، وَهُوَ جَائِزٌ ، وَفِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ بِحُفِّهَا .

(٣) فِي ج. « أَشَدُّ تَأْكِيدًا مِنْ يَانٍ بِضَمٍّ » وَهُوَ خَطَأٌ .

(٤) فِي ج. « وَحَرَّمَ الزِّنَا » ، وَهُوَ خَطَأٌ . وَيُظْهِرُ أَنَّ نُسْخَتَهَا لَمْ يَغْمَرْ لِلرَّادِ مِنْ قَوْلِهِ

« وَنَهَى الزِّنَا » فَرَفَعَهَا إِلَى مَا وَقَعَ فِي فَهْمِهِ . وَلِلرَّادِ : وَنَهَى النَّاسَ الْوَاقِدَ فِي الزِّنَا

وَالْحَرِّ وَالْهَمَّ ، أَيْ الْمُسْكِرَ لِلنَّعْصِ فِي شَأْنِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ، مِمَّا هُوَ بَيْنَ وَاضِعٍ مِنَ لَفْظِ

الْآيَاتِ ، وَلَيْسَ مِمَّا يُوْخِذُ مِنْهَا اسْتِغْلَاظًا ، وَلَا هُوَ مِمَّا يَجْعَلُ التَّأْوِيلَ . وَكَلَامُهُ « لَمْ »

فِي أَصْلِ الرِّسَالَةِ مَكْتُوبٌ تَحْتَهَا رَأْسٌ صَادِقٌ هَكَذَا « لَمْ » تَأْكِيدًا لَهَا وَبَيَانًا ،

وَاحْتِرَازًا مِنْ تَحْرِيفِهَا ، كَمَا أَنَّ الْأَنْدَلُسِيِّينَ فِي أَصُولِهِمُ الصَّحِيحَةَ لِلرُّتُوقِ بِهَا .

٥٧ - ومنه^(١): ما أَحْكَمَ قَرَضَهُ بكتابه ، وَيَنْ كَيْفَ هُوَ عَلَى لسان نبيه . مثلُ عدد الصلاة والزكاة ووقتها^(٢) ، وغير ذلك من فرائضه التي أُنْزِلَ مِنْ^(٣) كتابه^(٤) .

٥٨ - ومنه^(٥): ما سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ [صلى الله عليه وسلم] [صلى الله عليه وسلم] في كتابه طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد فرض الله في كتابه طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والالتقاء إلى حكمه . فَمَنْ قَبِلَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ فَيَقْرَأُ فِيهِ^(٦) .

٥٩ - ومنه : ما فرض الله على خلقه الاجتهاد في طلبه ، وابتلى طاعتهم في الاجتهاد ، كما ابتلى طاعتهم في غيره مما فرض عليهم^(٧) .

٦٠ - فإنه يقول تبارك وتعالى : (وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى تَعْلَمَ

(١) كذا في أصل الربيع ، وله وجه يهيء من التأويل . وفي النسخ للطبوعة « ومنها » وهو الظاهر ، ولكنه يخالف للأصل .

(٢) كذا في أصل الربيع « ولها » بنسب للفردة ، وفي النسخ للطبوعة « ولها » .

(٣) كذا في الأصل « من » وفي النسخ للطبوعة « من » .

(٤) يعني القرآن والأحكام التي جاءت في القرآن ، بحكمة النصوص ، لم تذكر حيثياتها ولا مآسلها ، وبينها رسول الله صلى الله عليه وسلم في ستة القولية والصلية . وفقرت بين هذا النوع وبين النوع الذي قبله : أن الأول في أصل الفرض وأصل الحكم . كالصلاة : أصل فرضها ثابت بالكتاب ، فهذا من النوع الأول ، وتعميل نوافيتها وعدد ركعاتها ثابت بالنسخ القولية والصلية ، فهذا من النوع الثاني . ومثل تحرير الربا : أصله ثابت بالكتاب نصا ، فهذا من النوع الأول ، وتعميل ما يدخل فيه الربا ، وكيف هو في التطبيق المسمى ؟ : ثابت بالنسخ القولية ، فهذا من النوع الثاني . وهكذا .

(٥) كذا في أصل الربيع . وفي النسخ . للطبوعة « ومنها » .

(٦) الصلاة على الرسول كتبت في أصل الربيع بين السطور بخط آخر جديد غير خطه .

(٧) في ج « مما فرض الله عليهم » ، وهو يخالف للأصل . وإظهار الفاعل في مثل هذا السياق لا يناسب بلاغة النفاذ .

الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَبَنَّاوْا أَخْبَارَكُمْ^(١) .
٦١ - وقال : (وَلَيْتَلِي أَفْهٌ مَأْفَى مُدُورِكُمْ وَلَيْسَ لَكُمْ
مَأْفَى قُلُوبِكُمْ^(٢)) .

٦٢ - وقال : (هَسَى رَبِّكُمْ أَنْ يُهْلِكَ عَسُوْكُمْ^(٣)
وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرَ كَيْفَ يَتَسَلَّوْنَ^(٤)) .

٦٣ - قال الشافعي^(٥) : فَوَجَّهَهُمْ بِالْقِبْلَةِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ،
وقال^(٦) لنيبه : (قَدْ تَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ
قِبْلَةً تَرْضَاهَا^(٧) ، فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَحَيْثُ
مَآكُثُمْ فَأَوِّا وَجُوهَكُمْ شَطْرَهُ^(٨)) .

٦٤ - وقال : (وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ
الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ^(٩) ، وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ، لِئَلَّا
يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ^(١٠)) .

٦٥ - ^(١١) فَذَلُّهُمْ جَلُّ مَنَازِلِهِمْ^(١٢) إِذَا فَاوُا عَنْ عَيْنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ

-
- (١) سورة محمد (٣١) .
(٢) سورة آل عمران (١٥٤) .
(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .
(٤) سورة الأعراف (١٤٩) .
(٥) في ب « وقال » . وزيادة الواو خطأ وخلاف للأصل .
(٦) في ب « وج » فقال « وهو مخالف للأصل » .
(٧) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .
(٨) سورة البقرة (١٤٤) .
(٩) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : عليكم حجة » .
(١٠) سورة البقرة (١٥٠) .
(١١) هنا في ب « وج » زيادة « قال الشافعي » وليست في أصل الربيع .
(١٢) في ب « فلم الله جل ثناؤه » .

على صواب الاجتهاد، كما فرض عليهم منه، بالمقول التي رُكِبَ^(١) فيها، للمُبَيِّنَةِ بين الأشياء وأَسْدادها، والعلامات التي نَصَبَ^(٢) لهم دون عَيْنِ المسجد الحرام الذي أمرهم بالتَوَجُّهِ شَطْرَهُ.

٦٦ - قال: (وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالْيَوْمِ^(٣)). وقال: (وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ^(٤)).
٦٧ - «فكانت العلاماتُ جبالاً وديلاً ونهاراً، فيها أرواح^(٥) معروفةُ الأسماء، وإن كانت مُخْتَلِفَةً لِلْهَابِ. وشمسٌ وقرٌّ ونجومٌ، معروفةُ اللَّطَائِعِ وَالْمَكَارِبِ وَالْمَوَاضِعِ مِنَ الْفَلَاحِ.

٦٨ - ففرض عليهم الاجتهاد بالتَوَجُّهِ شَطْرَ المسجد الحرام، مُمَادِّهِمْ^(٦) عليه، كما وَصَفْتُ، فكانوا ما كانوا مجتهدين غير مُزِيلِينَ أَمْرَهُ جُلٍّ تَنَاوَاهُ. ولم يَحْتَمِلْ لهم إذا غاب^(٧) عنهم عَيْنُ المسجد الحرام أن يُصَلُّوا حيثُ شَاءُوا.

(١) في ب وج «ركبت» وهو غير جيد، وعطاف لأصل الريح.

(٢) في ج «نصبها» وهو عطاف للأصل.

(٣) سورة الأعراف (١٧).

(٤) سورة النحل (١٦).

(٥) هنا في ب وج زيادة «قال الفاضل» وليست في أصل الريح.

(٦) «الأرواح»: جمع ريح. قال الجوهري: «الريح واحدة الرياح والأرواح، وقد تجمع على أرواح، لأن أصلها الواو، وإنما جاءت بالياء لأنكسر ما قبلها، فأنشأ رجواً إلى التثنية فالتحق بالواو». وأنكر بعضهم جمعها على «أرواح» وقالوا إنه شاذ.

(٧) كذا في أصل الريح، وليس بواضح. وفي ب وج «بما نعلم» وهو واضح أيضاً. ولكنه عطاف للأصل.

(٨) في س «إذا غاب» وفي ب وج «إذا غابت» والكل خطأ، وما حذو

٦٩ - وكذلك أخبرهم من قنائه قال : (أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى ^(١)) والسُدَى التي لا يُؤْتَر ولا يُتَعَى .
٧٠ - ^(٢) وهذا يدل على أنه ليس لأحد كُؤُونُ رَسُولِ اللَّهِ ^(٣) أَنْ يَقُولَ إِلَّا بِالِاسْتِدْلَالِ ، بما وَصَفْتُ فِي هَذَا فِي الْمَدَلِّ فِي جَزَاءِ الصِّيدِ ، وَلَا يَقُولَ بِمَا اسْتَحْسَنَ ، فَإِنَّ الْقَوْلَ بِمَا اسْتَحْسَنَ شَيْءٌ يُجَدِّدُهُ لَا عَلَى مِثَالِ سَبَقٍ ^(٤)

٧١ - فَأَمَرَهُمْ أَنْ يُشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ . وَالْمَدَلُّ أَنْ يَسْمَعَ بِطَاعَةِ اللَّهِ ^(٥) ، فَكَانَ لَهُمُ السَّبِيلُ إِلَى عِلْمِ الْمَدَلِّ وَالْقِي بِخَالِفِهِ .
٧٢ - وَقَدْ وُضِعَ هَذَا فِي مَوْضِعِهِ ، وَقَدْ وَصَفْتُ ^(٦) مُجَلَّلاً مِنْهُ ، وَجَعَلْتُ أَنْ تَدُلَّ عَلَى مَا وَرَدَ لَهَا ، ثُمَّ فِي مِثْلِ مَعْنَاهَا ^(٧)

هو الصواب للواقع للأصل .

(١) سورة الفاتحة (٣٦) .

(٢) هنا في ب و ج زيادة « قال الثاني » وليست في الأصل .

(٣) لم تذكر الصلاة على الرسول هنا في أصل الريح ، وكذلك في أكثر المواضع من الكتاب .

(٤) هنا في ب و ج زيادة نصها : « ومنه مدلل الله ببارك وتمال خلقه على الحكم »

فيه (في ج : على الحكم) ودلهم على سبيل الصواب فيه في الظاهر ، فوجههم

بالقبول إلى السجد الحرام ، وجعل لهم علامات يحتدون بها في التوجه إليه ، وفي ج

« فتوجه إليه » . وهذه الزيادة ليست في أصل الريح ، وهي كأنها خلاصة لبعض

ملخصي ، فلا لزوم لها ، ولا غنى من أين أتى بها القاسيون !!

(٥) في س « لطاعة الله » وهو مخالف للأصل .

(٦) في ب و ج « وقد وصفت » وهو تصحيح ومخالف للأصل .

(٧) هنا في ب و ج زيادة « إن شاء الله تعالى » .

باب

البيان الأول^(١)

٧٣ - قال الله تبارك وتعالى في التمتع: (فَن تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الصَّحِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ، فَن لَمْ يَجِدْ^(٢) فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الصَّحِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ، تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ، ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ^(٣)).

٧٤ - فكان يثناً عند مَنْ خُوطِبَ بهذه الآية أن صوم الثلاثة في الحج والتمتع^(٤) في المَرْجِع: عشرة أيام كاملة.

٧٥ - قال الله: (تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ) فاحتملت أن تكون زيادة في التبيين، واحتملت أن يكون أعلمهم أن ثلاثة إذا جمعت إلى صبيح^(٥) كانت عشرة كاملة^(٦).

(١) في ج «باب إجماع البيان الأول» ولو صحت لكان صوابها «جامع» بدون حزة، ولكنها خطأ وعقوبة للأصل.

(٢) هنا في ج و ج زيادة، قال القاسمي «وليت في الأصل».

(٣) في الأصل إلى هنا، ثم قال: «إلى قوله: حاضري المسجد الحرام».

(٤) سورة البقرة (١٩٦).

(٥) كذا في الأصل، وله وجه من الرية، وفي الفسخ للطبوعة «والسبعة».

(٦) في س «إلى سبعة»، وفي ج «أن الثلاثة إذا جمعت السبعة» وما هنا مو للزائق للأصل.

(٧) قال العلامة جبار الله في الكشاف (١: ١٢١ طبعه مصطفى عجد): «فان قلت: فما قائمة الفضل؟ قلت: الواو قد تحيى، للإيابة في نحو قوله: جالس الحسن وابن سيرين. ألا ترى أنه لو جلسهما جياً أو واحداً منهما كان مثلاً؟ فذلكت شيا تقوم الإيابة. وأيضاً: قائمة الفضل في كل حسب أن يعلم العدد جلة، كما علم تخصيصاً، ليحاط به من جهتين، فيأكد العلم. وفي أمثال العرب: علان خير من علم».

٧٦ - وقال الله^(١): (وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ قَهْمٍ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً^(٢)).

٧٧ - فكانَ يَتَنَا عِنْدَ مَنْ خُوِطِبَ بِهِ هَذِهِ الْآيَةُ أَنْ ثَلَاثِينَ وَعَشْرًا أَرْبَعُونَ لَيْلَةً .

٧٨ - وقوله^(٣): (أَرْبَعِينَ لَيْلَةً) : يَحْتَمِلُ مَا اخْتَلَفَتْ الْآيَةُ قَبْلَهَا : مِنْ أَنْ تَكُونَ : إِذَا جُمِعَتْ ثَلَاثُونَ إِلَى عَشْرٍ كَانَتْ أَرْبَعِينَ ، وَأَنْ تَكُونَ زِيَادَةً فِي الثَّيِّبِينَ .

٧٩ - وقال الله^(٤) : (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ^(٥) لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ . أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ ، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ^(٦)) .

٨٠ - وقال : (شَهْرٌ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ^(٧) هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ ، فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ، وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ^(٨)) .

٨١ - فافترض عليهم الصوم ، ثم بين أنه شهر ، والشهر

(١) لفظ الجلالة لم يذكر في ب و ج .

(٢) سورة الأعراف (١٤٢) .

(٣) هنا في ب و ج زيادة « قال العاصي » وليست في الأصل .

(٤) في الأصل إلى هنا ، ثم قال : « إلى فعدة من أيام أخر » .

(٥) سورة البقرة (١٨٣ و ١٨٤) .

(٦) في الأصل إلى هنا ، ثم قال : « إلى : فعدة من أيام أخر » .

(٧) سورة البقرة (١٨٥) .

(٨) هنا في ج زيادة « قال العاصي » وليست في الأصل .

ندم ما بين الملائين ، وقد يكون ثلاثين وتسعا وعشرين .

١٨ ٨٢ - فكانت الدلالة في هذا كالدلالة [في الآيتين ، وكان ^(١)]

في الآيتين قبله : في ابن جلاء « زيادة تُبَيِّنُ جامع العدد » .

٨٣ - ^(٢) وَأَشْبَهَ الْأُمُورِ بِزِيَادَةِ تَبْيِينِ جُمْلَةِ الْمَكْدِ فِي السَّبْعِ

وَالثَلَاثِ ، وَفِي الثَّلَاثِينَ وَالْعَشْرَ - : أَنْ تَكُونَ زِيَادَةُ فِي التَّبْيِينِ ، لِأَنَّهُمْ

لَمْ يَزَالُوا يَرْفُونَ هَذَيْنِ الْمَدِينِ ^(٣) وَجَمَاعَتَهُ ، كَمَا لَمْ يَزَالُوا يَرْفُونَ

شَهْرَ رَمَضَانَ .

باب

البيان الثاني .

٨٤ - ^(٤) قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ

فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ^(٥) وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ

وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ، وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَرُوا ^(٦)) .

٨٥ - وَقَالَ (وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ ^(٧)) .

(١) الزيادة من بـ وجـ ولم تصح من تحتها في الأصل لقائل الورد في السطر الأخير من الصفحة .

(٢) هنا في بـ وجـ زيادة « قال الثاني » وليست في الأصل .

(٣) في جـ « يرفون بهذين المدينة » وفي بـ « بهذا العدد » وكلاهما خطأ .
وعتاق للأصل .

(٤) هنا في بـ وجـ زيادة « قال الثاني » وليست في الأصل .

(٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال : « إلى : اطهروا » .

(٦) سورة الباقية (٦) .

(٧) سورة النساء (٤٣) .

٨٦ - ^(١) فَأَتَى كِتَابُ اللَّهِ عَلَى الْيَافِ فِي الْوُضوءِ دُونَ
الاستنجاء بالحجارة ، وفي القُتْل من الجنابة .

٨٧ - ثم كَانَ أَقْلُ غَسَلَ الْوَجْهِ وَالْأَعْمَاءُ مَرَّةً مَرَّةً ، وَاحْتَمَلَ
مَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْهَا ، فَبَيَّنَ رَسُولُ اللَّهِ الْوُضوءَ مَرَّةً ، وَتَوَضَّأَ ثَلَاثًا ،
وَدَلَّ ^(٢) عَلَى أَنَّ أَقْلَ غَسَلَ الْأَعْمَاءَ يُحْزَى ، وَأَنَّ أَقْلَ عَدِدِ
القُتْلِ وَاحِدَةٌ . وَإِذَا أَجْزَأَتْ وَاحِدَةٌ ثَلَاثُ اخْتِيَارٍ .

٨٨ - وَدَلَّتِ السُّنَّةُ عَلَى أَنَّهُ يُحْزَى فِي الْإِسْتِجْنَاءِ ثَلَاثَةُ أَجْزَاءٍ ،
وَدَلَّ النَّبِيُّ عَلَى مَا يَكُونُ مِنْهُ الْوُضوءُ ، وَمَا يَكُونُ مِنْهُ الْقُتْلُ ، وَدَلَّ
عَلَى أَنَّ الْكَمِينَ وَالْمُرْتَقِينَ مِمَّا يُسَلُّ ، لِأَنَّ الْآيَةَ تَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَا
حَدِيثَيْنِ لِلْقُتْلِ ، وَأَنْ يَكُونَا دَاخِلَيْنِ فِي الْقُتْلِ ، وَلَمَّا قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ : « وَنِيلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ ^(٣) » : - دَلَّ عَلَى أَنَّهُ غَسَلُ
لَا مَسْحَ .

٨٩ - ^(٤) قَالَ اللَّهُ : (وَلَا بُؤْيُوهَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّلْمُ بِمَا تَرَكَ
إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ ^(٥)) ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِلْمُتْرَكِ الثُّلُثُ ،

(١) هنا في ب وج زيادة « قال القاضي » وليست في الأصل .

(٢) في ب وج « فعل » وهو مخالف للأصل .

(٣) حديث متواتر مشهور : رواه القاضي وسلم وغيرهما من حديث عائشة ، ورواه
الفيثيان من حديث عبد الله بن عمرو ، ورواه مسلم من حديث أبي هريرة ،
ولهذا طرق كثيرة في كتب السنة .

(٤) هنا في ب وج زيادة « قال القاضي : و » وليست في الأصل .

(٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال : « للمتركة : فللمتمة السمس »

فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِإِخْوَتِهِ السُّدُسُ^(١) .

٩٠ - وقال : (وَلَكُمْ يَصْطَفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ^(٢) إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ ، فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلِكُلِّ الرُّبْعِ مِمَّا تَرَكَنَّ ، مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِ يَوْصِيْنَ بِهَا أَوْدَيْنِ ، وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ ، فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّلُثُ مِمَّا تَرَكَتُمْ ، مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِ تَوْصُونَ بِهَا أَوْدَيْنِ ، وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورِثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ ، فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ، مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِ يَوْصِيْ بِهَا أَوْدَيْنِ غَيْرِ مُضَارٍ ، وَصِيَّةٌ مِنْ اللَّهِ ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ^(٣)) .

٩١ - (٤) فَلْتَسْتَعْنِ بِالْقُرْبَلِ فِي هَذَا عَنْ خَيْرٍ غَيْرِهِ . ثم كان لله فيه شرط : أن يكون بعد الوصية والذين ، فدلَّ الخبرُ على أن لا يُحَاوِزَ بالوصية الثُّلُثُ .

(١) سورة النساء (١١) .

(٢) في الأصل إلى هنا ، ثم قال : « للآخر الآية » .

(٣) سورة النساء (١٢) .

(٤) هنا في « وج زيادة » قال الشافعي « وليست في الأصل » .

باب

البيان الثالث .

٩٢ - قال الله تبارك وتعالى : (إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ^(١)) .

٩٣ - وقال : (وَأَقِمُّوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ^(٢)) .

٩٤ - وقال : (وَأَعِثُّوا الصَّحْ وَالْمُعْرَةَ فِيهِ ^(٣)) .

٩٥ - ثم يبين على لسان رسوله عدد ما فرض من الصلوات ومواقيتها وسننها ، وعدد الزكاة ومواقيتها ، وكيف يحمل الحج والمُعْرَةَ ، وحيث يزول هذا ويثبت ، وتختلف سننه وتأتق ^(٤) . ولهذا أشباه كثيرة في القرآن والسنة .

(١) هنا في ب و ج زيادة « قال الثاني » وليست في الأصل .

(٢) سورة النساء (١٠٣) .

(٣) سورة البقرة (٤٣) وفي مواضع أخرى كثيرة .

(٤) سورة البقرة (١٩٦) .

(٥) « تأتق » فعل مضارع لم تقدم فيه له الاتصال ، بل قلت حرفاً لينا من جلس

الحركة قبلها ، وفي لغة أهل الحجاز ، يقولون : « أتق ، أتق ، فهو مأتق » .

ولغة غيرهم الإذعام ، فيقولون : « أتق ، أتق ، فهو متق » . والتأق يكسب

وجحدك بلسه : لغة أهل الحجاز . وفي جميع النسخ المطبوعة « وتلق » وهو

مختلف للأصل .

باب

البيان الرابع

٩٦ - قال الشافعي : كُلُّ مَا سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمَا لَيْسَ فِيهِ كِتَابٌ^(١) ، وَفِيَا كَتَبْنَا فِي كِتَابِنَا هَذَا ، مِنْ ذِكْرِ مَا سَنَّ اللَّهُ بِهِ عَلَى الْعِبَادِ مِنْ تَعَلُّمِ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ : - دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْحِكْمَةَ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ .

٩٧ - مع ما ذَكَرْنَا^(٢) مِمَّا اقْتَرَضَ اللَّهُ عَلَى خَلْقِهِ مِنْ طَاعَةِ رَسُولِهِ ، وَبَيَّنَّ مِنْ تَوْثِيقِهِ^(٣) الَّتِي وَضَعَهُ اللَّهُ بِهِ مِنْ دِينِهِ : - الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْبَيَانَ فِي الْفَرَائِضِ الْمَنْصُوصَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنْ أَحَدٍ هَذِهِ الْوُجُوهُ :

٩٨ - مِنْهَا : مَا آتَى الْكِتَابُ عَلَى غَايَةِ الْبَيَانِ فِيهِ ، فَلَمْ يُجْتَمِعْ مَعَ التَّنْزِيلِ فِيهِ إِلَى غَيْرِهِ .

٩٩ - وَمِنْهَا : مَا آتَى عَلَى غَايَةِ الْبَيَانِ فِي قُرْآنِهِ ، وَاقْتَرَضَ طَاعَةَ رَسُولِهِ^(٤) ، قَبْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : كَيْفَ قُرْآنُهُ ، وَعَلَى مَنْ قُرْآنُهُ ، وَمَتَى يَزُولُ بِنَفْسِهِ^(٥) وَتَبَيَّنَتْ وَجِبُوبُ .

(١) في س « مما ليس في كتاب » وهو مخالف للأصل .

(٢) في س « مع ذكرنا » بخلاف « ما » ، وهو خطأ ومخالف للأصل .

(٣) في ب « وج » و « بين موصفه » وهو خطأ ، لا يناسب لبق الكلام وسياقه ، وهو أيضاً مخالف للأصل .

(٤) في ب « وج » « فاقترض الله طاعة رسوله » وهو مخالف للأصل .

(٥) هذا هو الصواب الذي في الأصل . وفي جميع النسخ المطبوعة : « ومتى يزول قرآنه » .

- ١٠٠ - ومنها ما يثبت^(١) عن سنة نبيه، بلا نص كتابي . ١٩
- ١٠١ - وكل شيء منها يان في كتاب الله^(٢) .
- ١٠٢ - فكل من قيل عن الله فرائضه في كتابه: قيل عن رسول الله سنته^(٣)، فريض الله طاعة رسوله على خلقه، وأن ينتهوا إلى حكمه . ومن قيل عن رسول الله فعن الله قيل، لما اقرض الله من طاعته .
- ١٠٣ - فيجمع القبول لما في كتاب الله وسنة رسول الله^(٤) :
القبول لكل واحد منهما عن الله، وإن تفرقت فروع الأسباب التي قيل بها عنهما، كما أحل وحرم، وفرض وحّد: بأسباب متفرقة، كما شاء، جل ثناؤه، (لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ، وَهُمْ يُسْأَلُونَ^(٥)) .

(١) كذا في الأصل، وهو الصواب، لأن المراد أن هذا النوع جته الله من السنة، ولم يثبت من الكتاب بالنص فيه عليه . وفي الفسخ للطبعة « من » بدل « عن » .

(٢) في « د » قال القاضي : ولكل من منها يان في كتاب الله . وفي « ج » قال الثاني : وكل من منها يان في كتاب الله . وكلاهما خطأ وخلاف للأصل، فليس المراد أن كل من في السنة يان في كتاب الله، أو أن له يان في كتاب الله، بل المراد : أن كل من في السنة إنما هو يان لمرض الله في كتابه، فإن النبي صلى الله عليه وسلم هو المين من ربه، وللأمور بلاطة دينه، كما قال تعالى : (فتبين قلبي ما أنزل إليهم) . لما ورد في السنة الصحيحة وجب الأخذ به والطاعة له، وإن لم يرد في القرآن، يقول الله تعالى : (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) . وسعني هنا التي كتبها فيما يأتي من كلام القاضي رضي الله عنه في هذا الكتاب، وتراه أيضا في (كتاب جامع العلم لمن كتب الأم) (ج ٧ ص ٢٥٠ - ٢٥٤) .

(٣) في « ب » و « ج » « سنة » بالانفراد، والتي واحد، وما هنا هو الموافق للأصل .

(٤) في « ب » و « ج » « سنة رسول الله » . وهو خطاب للأصل .

(٥) سورة الأنبياء (٢٣) .

باب البيان الخامس

١٠٤ - قال الله تبارك وتعالى : (وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ
فَوَلِّ وَجْهَكَ ^(١) شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا
وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ^(٢)) .

١٠٥ - ^(٣) فَرَضَ عَلَيْهِمْ حَيْثُ مَا كَانُوا أَنْ يُؤَلُّوا وَوُجُوهَهُمْ
شَطْرَهُ وَ « شَطْرُهُ » جِهَتُهُ ، فِي كَلَامِ الْعَرَبِ . إِذَا قُلْتَ : « أَقْصِدُ شَطْرَ
كَذَا » : مَعْرُوفٌ أَنَّكَ تَقُولُ : أَقْصِدُ قَصْدَ عَيْنِ كَذَا ، بِمَعْنَى : قَصِدْ
نَفْسِ كَذَا . وَكَذَلِكَ « تَلَقَّاءُهُ » : جِهَتُهُ ^(٤) ، أَيْ : أَسْتَقْبِلْ تَلَقَّاءَهُ
وَجِهَتَهُ ، وَإِنْ كُلُّهَا مَعْنَى وَاحِدٍ ^(٥) ، وَإِنْ كَانَتْ بِالْفَاظِ خُتْلَفَةً .

١٠٦ - وَقَالَ خُفَّاءُ بْنُ نُدْبَةَ ^(٦) :

- (١) حَتَّى فِي « وَجْهِ زِيَادَةِ » هَذَا النَّاسِ « وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .
- (٢) فِي الْأَصْلِ إِلَى حَتَّى ، ثُمَّ لَانَ : « إِلَى فَوَلُّوا وَجُوهَكُمْ شَطْرَهُ » .
- (٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ (١٥٠) .
- (٤) حَتَّى فِي « زِيَادَةِ » هَذَا النَّاسِ « وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .
- (٥) فِي « تَلَقَّاءُ وَجِهَتُهُ » وَزِيَادَةُ الْوَارِ خُتْلَفٌ .
- (٦) فِي « وَجْهِ » بِمَعْنَى وَاحِدٍ « وَهُوَ عَقْلٌ لِلْأَصْلِ .
- (٧) « خُتْلَفٌ » بِضَمِّ الْخَاءِ وَتَخْفِيفِ الْهَاءِ . قَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ فِي الْأَشْفَاقِ (ص ١٨٨)
« خُتْلَفٌ وَخُلَيْفٌ : وَاحِدٌ ، مِثْلُ : كَبِيرٌ وَكَبِيرٌ » . وَ « نُدْبَةُ » بِضَمِّ النُّونِ
وَاسْكَنْ الْهَاءَ لِلْهَمْزَةِ . وَقَالَ يَتْلُو النَّوْصَ . قَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ : « وَنُدْبَةُ مِنْ قَوْلِهِمْ :
رَجُلٌ نَدْبٌ وَامْرَأَةٌ نُدْبَةٌ : إِذَا كَانَ سَرِيعَ التَّهَوُّسِ فِي الْأَمْرِ » .
وَخُتْلَفٌ هَذَا هُوَ ابْنُ عَمِيرِ بْنِ الْحَرْثِ السُّلَمِيُّ ، وَأُمُّهُ نُدْبَةُ : وَكَانَتْ سُودَاءَ حَبَشِيَّةً ،
وَالِهَا يَنْسَبُ ، وَهُوَ ابْنُ عَمِّ الْخُتْلَفَةِ الشَّاعِرَةِ الْمَشْهُورَةِ ، وَهُوَ مِنْ فِرْسَانَ الرَّبِ
الْمَعْدُونِ ، أَدْرَكَ الْإِسْلَامَ فَأَسْلَمَ وَحَسَنَ إِسْلَامَهُ ، وَصَدَّقَ غَزْوَةَ الْفَتْحِ . وَكَانَ أَحَدَ
أَعْرَافِ الْعَرَبِ الثَّلَاثَةِ ، وَالْآخَرَانِ : عَتْرَةُ بْنُ شَدَادٍ السُّبَيْيُّ ، وَأُمُّهُ زَيْبَةُ وَهِيَ سُودَاءُ ،
وَالْبَلِيكُ بْنُ عَمِيرِ الْحَدَدِيِّ ، وَأُمُّهُ سُلَيْكَةُ - بِضَمِّ السُّنَنِ وَفَتْحِ اللَّامِ - وَكَانَتْ سُودَاءَ .

أَلَا مَنْ مُتْبِعٌ مَهْمَرًا رَسُولًا وَمَا تُنْفِي الرِّسَالَةُ شَطْرَ مَهْمَرٍ

١٠٧ - وَقَالَ سَاعِدَةُ بْنُ جُوَيْهَةَ (١) :

أَقُولُ لَأَمْ زَيْبَاعُ : أَقْبَى صُدُورِ الْيَمِينِ شَطْرَ بَيْ نَعِيمٍ

١٠٨ - وَقَالَ تَقِيطُ الْإِيَادِي (٢) .

وَقَدْ أَظْلَكَكُمْ مِنْ شَطْرِ تَمَرِكُمْ هَوْلٌ لَهُ عِلْمٌ تَشْتَاكُمْ حِطَامًا

١٠٩ - وَقَالَ الشَّاعِرُ (٣) :

وانظر ترجمة خفاف في الاسابة (٢ : ١٣٨) والشراء لابن قتيبة (س ١٩٦) والأطاني (١٦ : ١٣٤ - ١٤٠) وفي الأطاني (١٣ : ١٣٣) أبيات له كأنها من القصيدة التي منها البيت الذي ذكره الفاعلي .

(١) « جَوْهَرَةٌ » بضم الجيم وضع المزمرة وتشديد الياء للثقة النجدة ، بوزن « مية » . وسامعة هنا لم أجد له ترجمة إلا كلمة مختصرة في كتاب للوظف والمختف لأبي القاسم الأندلسي (س ٨٣) وعلمنا أنه ابن حبر في الاسابة (٣ : ١٦١) والبغدادى في الخزانة (١ : ٤٧٦ طبعة بولاق) . وقال ابن قتيبة في الشعراء في ترجمة أبي ذؤيب المفلح (س ٤١٣) : إن أبا ذؤيب كان رلوية لساعدة بن جؤة المفلح .

والبيت الذي نسب الفاعلي هنا لساعدة بن جؤة ذكره صاحب السان (٦ : ٧٥) ونسبه لأبي زبياع الجفاني ، والثاني أعرف الناس وأعلمهم بقصر حديث .

(٢) هو تقيط بن يسرا لإيادى ، وفي اسم أبيه خلاف . وانظر ترجمته في الشعراء لابن قتيبة (س ٩٧ - ٩٨) وللوظف للأندلسي (س ١٧٥) وهذا البيت من قصيدة له ينشر لومه مزو كسرى ، ومن في كتاب غرارات ابن العبري : أول قصيدة فيه ، ومنها أبيات في ديوان المعالي لأبي حلال السكري (١ : ٥٥) .

(٣) لم يسم الفاعلي هذا الشاعر . والبيت ذكره الطبري في التفسير (٢ : ١٣ - ١٤) .

ونسبه إلى شاعر هنلي لم يذكر اسمه ، ونسبته أبو الهيثم للبردي في الكلل (١ : ١١٧) .

٣ : ٧ طبعة الأخيرة سنة ١٣٠٨) ولم ينسبه أيضاً ، وذكره صاحب السان

في مادة (ش ط ر ٦ : ٧٥) ولم ينسبه ، وذكره في مادة (ح س ر ٥ : ٤٦٢)

ونسبه إلى قيس بن خزيمة المفلح يصف ناقة ، وكذلك الجوهري في الصلح ، وذكر

أبو حيان في تفسيره المعطر الأخير منه شامداً لمسي « بحير » (٨ : ٢٩٩) في

تفسير قوله تعالى في سورة الملك (آة ٤) : « يذهب إليك البصر خاشاً وهو خسير » ،

وذكره أبو سعيد السكري في شرح أشعر المفلحين مع أبيات أخرى (س ٢٦١ -

٢٦٢ طبعة أوروبا سنة ١٨٥٤) . ونسبه إلى « قيس بن الميزابة » بنح البين

وليسكن الياء النجدة للثقة والرواي ثم الراء ، وقال في (س ٢٤٧) : « ومع أنه

إِنَّ الصَّيْرَ بِهَا دَاوُدُ يُخَارِهَا فَشَطَرَهَا بَصَرُ الْمَيْتِينَ مَسْجُورٌ

وبها يعرف ، وهو ليس بن خويلد أخو بني صالحة . وليس هذا ترجمة مختصرة في سبب الفراء . الفرزاني (ص ٣٢٦) ، والروايات في هذا البيت مختلفة كما سبق بعد . وقد وضع البيت في نسخة قبل بيت لقيط الأدي ، وهو خطأ واضح لأن كلام الشاعر بهذه طرح له وليس مرحا لبيت لقيط .
(١) روايات نسخ الرسالة في هذا البيت مختلفة : فرواية ج :

« إِنَّ الصَّيْرَ بِهَا دَاوُدُ يُخَارِهَا فَشَطَرَهَا بَصَرُ الْمَيْتِينَ مَسْجُورٌ »

وهو خطأ صرف . ورواية ب :

« إِنَّ الصَّيْرَ بِهَا دَاوُدُ يُخَارِهَا فَشَطَرَهَا بَصَرُ الْمَيْتِينَ مَسْجُورٌ »

وأنا أرجح أن هذا تصرف من مصححي الطبعة الأمية ببولاق ، ليوافقوا به ابن ما رأوه في كتب اللغة . ورواية ج موافقة لأصل الريح الذي سبق ما فيه من خطأ ، بخلاف فروايت الصيغة للنسخ .

ورواية المساح والساح والكل والكل والكل والكل :

« إِنَّ الصَّيْرَ بِهَا دَاوُدُ يُخَارِهَا فَشَطَرَهَا تَقَرُّ الْمَيْتِينَ مَسْجُورٌ »

والخلاف بين رواية البيت في أصل الريح وبين سائر الروايات . عن رواية طرح أشعار المهملين لكسرى . فلها بداية لباق الروايات . : هذا الخلاف بسيط في حريين وجوهري في حريين :

أولا : كلمة « غارها » على اسم الفاعل ، وفي « يشارها » فعل مضارع وللق فيها واحد .

وثانيا : كلمة « بصير الميتين » في جميع نسخ الرسالة ، وفي سائر الروايات « نظر الميتين » ومثماها واحد أيضا .

وثالثا : كلمة « الصير » بإزاء في آخرها ، هي أصل الريح وس وج « الصير » بإزاء للوجهة بدل الراء . وهي عطفة لسائر الروايات ، وخطأ في النسخ أيضا . لأن « الصير » : عظم الذئب ، و « الصير » أيضا : جريد النخل إذا كسفت عنه خوصه . ولا يصلح واحد من هذين الميتين في هذا البيت . والصواب « الصير » بإزاء ، وهي الناقة التي لم تلال ، قال في اللسان : « ناقة صير : اعتبرت من الإبل فركبت أو حمل عليها ولم تلين قبله » . لأن البيت في وصف ناقة ، كما ليس عليه صاحب اللسان في ملحة (ع س ر) وكما قال أبو العباس المبرد في الكل (١) : (١١٢) في طرح البيت : « والصير التي تفسر بذئبا إذا حملت ، أي ثقله وترغمه ، ومنه معنى الذئب عوسراً ، أي تضرب بذئبا ، ومعنى ذلك أنه ظهر من جهدها وسوء جلبها ما أطيل منه النظر إليها حتى تحسر البيتان ، والحسرة : الحس ، وفي القرآن :

١١٠ - قال الشافعي : يُريدُ : تلقاءَها بَصَرُ الصَّيْنَيْنِ ، ونحوها :
تلقاء جنتها .

١١١ - وهذا كله مع غير من أشعارهم : يبين أن شطر النسيء

« يتقلب اليك البحر غلثا وهو حدير » . وأيضا فإن البيت الذي بعده في أشعار
المذليين في الكلام على التلقة ، كما سنذكر .
ورابعا : كلمة « مسور » كُتبت في أصل الربيع « مسجور » بالميم ، وكذلك
طُبعت في س و ج وهي خطأ ليس لها حق ، وأنا أرجح أن أصلها بالماء للميم ، وأن
التلقة ونحوها تحت الميم من التاريخين في الأصل . ووصف البحر بأنه مسور
وصف معروف ظاهر للمعنى ، ومنه قوله تعالى في سورة الأعراف في الآية (١١٦) :
(فلما أقفوا سحروا أعين الناس واستعرجوا) . والذي في سائر الروايات « مسور » :
بتقديم الميم على السين ، وقد سبق مثله في كلام اللرد . وقال في اللسان : « حدير
بحر مسوراً : أي كَلَّ وأقطع نظره من طول مدى وما أشبه ذلك ، فهو
حدير ومسور » .

وأما رواية السكري في شرح أشعار المذليين فلها مبانة تماماً لهذه الروايات .
قال مالهه :

« وقال قيسُ بن عَيَّازة :

إِنَّ النَّمُوسَ بِهَا دَأْبٌ يُحَامِرُهَا فَتَنَعَوْهَا بَصَرُ الصَّيْنَيْنِ حَزُورُ
وَلَيْلُهَا رِقَّةٌ إِذَا تَأَوَّبَهُمْ مِسْعٌ شَامِيَةٌ فِيهَا الْأَطْصِدُ
النَّمُوسُ : رِقَّةٌ تُحْمَدُ عِنْدَ الْقَرَى ، إِذَا حُلِبَتْ تَمَسَّتْ . قَالَ :

نَمُوسٌ إِذَا ذَرَّتْ جَزُورُ إِذَا غَلَّتْ بُوَيْزِلُ عِلْمٍ أَوْ سَدِيسُ كَبَلَزِلِ
يَقَالُ : حَزَرَ الْبَصَرَ يَحْزُرُ ، وَطَرَفَ أَخْزَرُ : إِذَا نَظَرَ مِنْ مَوْخَرٍ عَيْنَهُ .
مِسْعٌ : اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ الشَّيْءِ ، مَسَعَ وَنَسَعَ ، يَقُولُ : إِذَا هَبْتَ الشَّيْءَ فَبَرَدَتْ
فِيهَا مُسْتَمْتَعٌ » .

اتضح كلام السكري . وهو واضح ، وليس في الرواية عنه موضع الشاهد في أن
الفطر سناه الجبهة أو النحر . ورواية الفلبي أصح ، لأنه كان أمرف الناس بغير
المذليين .

(١) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » وليبيت في الأصل .

تَصُدُّ عَيْنَ الثَّمَرِ : إِذَا كَانَ مُبَايَنًا بِالصَّوَابِ ، وَإِذَا كَانَ مُبَايَنًا
فَبِالْاجْتِهَادِ بِالتَّوَجُّهِ إِلَيْهِ ، وَذَلِكَ أَكْثَرُ مَا يُمْكِنُهُ فِيهِ .

١١٢ - وَقَالَ اللَّهُ : (جَمَلْ لَكُمْ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا ^(١) فِي
ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ^(٢)) .

١١٣ - وَقَالَ : (وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ ^(٣) هُمْ يَهْتَدُونَ ^(٤)) .

١١٤ - ^(٥) تَخْلَقَ لَهُمُ الْعَلَامَاتِ ، وَنَصَبَ لَهُمُ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ،
وَأَمَرَ أَنْ يَتَوَجَّهُوا إِلَيْهِ . وَإِنَّمَا تَوَجَّهْتُمْ إِلَيْهِ بِالْعَلَامَاتِ الَّتِي خَلَقَ لَهُمُ ،
وَالْعُقُولِ الَّتِي رَكَّبَهَا فِيهِمْ ، الَّتِي اسْتَدَلُّوا بِهَا عَلَى مَعْرِفَةِ الْعَلَامَاتِ .
وَكُلُّ هَذَا بَيَانٌ وَنِعْمَةٌ مِنْهُ جَلَّ ثَنَاهُ .

١١٥ - وَقَالَ : (وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ ^(٦)) وَقَالَ : (يَمُنْ
تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ^(٧))

١١٦ - وَأَبَانَ أَنَّ الْمَدْلَ الْعَامِلَ بِطَاعَتِهِ ، فَمَنْ رَأَوْهُ طَامِلًا بِهَا
كَانَ عَدْلًا ، وَمَنْ صَمِلَ بِخِلَافِهَا كَانَ خِلَافَ الْمَدْلِ .

١١٧ - وَقَالَ جَلَّ ثَنَاهُ : (لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ ^(٨) وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ،

(١) هنا في ج زيادة « قال العاصي » وليست في الأصل .

(٢) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٣) سورة الأنعام (٩٧) .

(٤) سورة النمل (١٦) .

(٥) هنا في ج زيادة « قال العاصي » وليست في الأصل .

(٦) سورة الطلاق (٧) .

(٧) سورة البقرة (٢٨٢) .

(٨) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى قوله : حرمًا بالغ الكعبة »

وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَهَزَاءٌ مِمَّا قُتِلَ مِنْ النَّعَمِ ، يَحْكُمُ بِهِ
فَوَاقِلٌ مِنْكُمْ هَذِهِ بَالِغُ الْكُتْبَةِ^(١) .

١١٨ - فكان المثل - على الظاهر^(٢) - أقرب الأشياء شبها
في العظم من البدن . واتفقت مذاهب من تكلم في الصيد من
أصحاب رسول الله على أقرب الأشياء شبها من البدن . فنظرنا ما قيل
من جواب^(٣) الصيد : أى شئ كان من النعم أقرب منه شبها فديناؤه .
١١٩ - ولم يحتل المثل من النعم القيمة فيما له مثل في البدن
من النعم : إلا مستكرها باطنا . فكان الظاهر الأعم أولى للمعنيين
بها .^(٤) وهذا الاجتهاد الذى يطلبه الحاكم بالدلالة على المثل .

١٢٠ - وهذا الصنف من العلم دليل على ما وصفت قبل هذا :
على أن ليس لأحد أبدا أن يقول فى شئ : حل ولا حرم - : إلا من
جهة العلم . وجهة العلم المخبر فى الكتاب أو السنة ، أو الإجماع
أو القياس .

١٢١ - ومتنى هذا الباب معنى القياس ، لأنه يطلب فيه الدليل
على صواب القبلية والمدل والمثل .

-
- (١) سورة المائدة (١٥) .
(٢) بحاشية الأصل زيادة كلمة « وهو » بخط طائف لحقه ، ووضع كاتبها علامة فى هذا
الوضع ، ليكون الكلام « وهو أقرب » ، وهذا صنيع غير جيد ، واللى صحيح
بدون هذه الزيادة .
(٣) لم تحط الكلمة . فى الأصل ، وهلت . فى النسخ المطبوعة « ذوات » وهو
مصحف طريف .
(٤) هنا فى ج زيادة « حال العاقبة » وليست فى الأصل .

١٢٢ - والقياس ما طُلِبَ بالدلائل على موافقة الخبر المتقدم ،
من الكتاب أو السنة ، لأنها علم الحق المفترض طلبه ، كطلب
ما وصفت قبله ، من القبلة والعدل والمثل .

١٢٣ - وموافقته تكون من وجهين :

١٢٤ - أحدهما : أن يكون الله أو رسوله حرم الشيء منصوصاً
أو أحله لمنى ، فإذا وجدنا ما في (١) مثل ذلك المنى فيما لم ينص فيه
بینه كتاب ولا سنة - : أحلناه أو حرّمناه ، لأنه في معنى الحلال
أو الحرام .

١٢٥ - أو نجد (٢) الشيء يشبه الشيء منه والشيء من غيره ،
ولا نجد شيئاً أقرب به شيئاً من أحدهما : فنلحقه بأولى الأشياء شَبَهاً
به ، كما قلنا في الصيد .

١٢٦ - قال الشافعي : وفي العلم وجهان : الإجماع والاختلاف .
وهما موضوعان في غير هذا الموضع (٣) .

١٢٧ - ومن جماع علم كتاب الله : العلم بأن جميع كتاب الله
إنما ترك بلسان العرب .

(١) وضع في أصل الريح على كلتي « ما » و « في » علامتا تصحيح ، دلالة على صحة الكلام .

(٢) في س و س « ونجد » بخفف المزة ، وهي ثابتة في أصل الريح وفي ج ، وهو الصواب ، لأن هذا هو الوجه الثاني من وجهي موافقة القيس للقيس عليه .

(٣) سيأتي في (كتاب الرسالة) كثير مما يقتضي بهذا المنى ، في (باب العلم) وفي (باب الإجماع) وفيها منه من الأواب . وكذلك في (كتاب جماع العلم) من كتب الشافعي ، التي جمعت في (كتاب الأم) (ج ٧ ص ٢٥٠ - ٢٦٥) .

١٢٨ - والمعرفة يناسخ كتاب الله ومنسوخه ، والقرآن في تنزيله ، والأدب والإرشاد والإباحة .

١٢٩ - والمعرفة بالوضع التي وصّح الله به نبيه : من الإباحة عنه ، فيما أحكم قرّضه في كتابه ، ويثبته على لسان نبيه . وما أراد بجميع فرائضه ؟ ومن أراد^(١) : أكل خلقه أم بعضهم كونه بعض ؟ وما افترض على الناس من طاعته والاتباع إلى أمره .

١٣٠ - ثم معرفة ما ضرب فيها من الأمثال الدوال على غايته ، الميثة لاجتناب مصيئته . وترك النغلة عن الخط ، والازدياد من نوافل الفضل .

١٣١ - قالوا اجب على المالمين أن لا يقولوا إلا من حيث علموا .

١٣٢ - وقد تكلم في العلم من : لو أنسك من بعض ما تكلم فيه منه^(٢) لكان الإمساك أولى به وأقرب من السلامة له ، إن شاء الله .

١٣٣ - فقال منهم قائل^(٣) : إن في القرآن عرياً وأجيباً .

(١) « الغرض » بالفاء ، كما هو واضح جداً في أصل الريح . وفي البيه للقبضة « النرض » بالعين ، وهو خطأ ، لأن المراد : معرفة ما جاء في الكتب مفروضا ، وملاءم للأدب أو للإرشاد أو للإباحة . أي الفرق بين الأمر الذي هو لوجوب على أصله ، وبين الأمر الذي تدل الفرائض والأدلة على أنه ليس لوجوب .

(٢) في س « ومن أراد » بجميع فرائضه ، ومن أراد لكل فريضة من فرائضه [. وما بين للربيع زيادة ليست في أصل الريح ، ولا تدري من أين عليها الناسخ ؟ ولها كانت بالمشية ، وضاعت بأكل الورق ، ولكن ليس من دليل أو إشارة في الأصل إلى موضعها ، وهي زيادة استغنى عنها في معنى الكلام وسياقه .

(٣) هنا في ج زيادة « قال الثاني » وليست في الأصل .

(٤) كلمة « منه » سقطت من س وهي تامة في الأصل .

(٥) في ج « قال قائل منهم » . وفي س « قال لي قائل منهم » ، وكلاما مخالف للأصل .

١٣٤ - ^(١) وَالْقُرْآنُ يُدَلُّ عَلَى أَنْ لَيْسَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ إِلَّا بِلِسَانِ الْعَرَبِ .

١٣٥ - ^(٢) وَبِحَدِّ قَائِلِ هَذَا الْقَوْلِ مَنْ قَبِلَ ذَلِكَ مِنْهُ ، تَقْلِيداً لَهُ ، وَتَرْكَاً لِلْمَسْئَلَةِ لَهُ مِنْ حُجَّتِهِ ، وَمَسْئَلَةٍ غَيْرِهِ يَمْنُ خَالِفُهُ .

١٣٦ - وبالتقليد أغفل مَنْ أغفلَ منهم ، واللهُ يَنْفِرُ لَنَا وَلَهُمْ ^(٣) .

١٣٧ - وَلَمَّا مَنْ قَالَ : إِنْ فِي الْقُرْآنِ غَيْرَ لِسَانِ الْعَرَبِ وَقِيلَ ذَلِكَ مِنْهُ : ذَهَبَ إِلَى أَنَّ مِنَ الْقُرْآنِ خَاصّاً يَجْهَلُ بَعْضُهُ بِبَعْضِ الْعَرَبِ .

١٣٨ - ^(٤) وَلِسَانُ الْعَرَبِ أَوْسَعُ الْأَلْسِنَةِ مَلْغَباً ، وَأَكْثَرُهَا أَلْفَاظاً ، وَلَا تَقْلَهُ يُحِيطُ بِجَمِيعِ عِلْمِهِ إِنْسَانٌ غَيْرُ نَبِيٍّ ، وَلَكِنَّهُ لَا يَذْهَبُ مِنْهُ شَيْءٌ عَلَى حَالَتِهَا ، حَتَّى لَا يَكُونَ مَوْجُوداً فِيهَا مَنْ يَعْرِفُهُ .

١٣٩ - وَالْعِلْمُ بِهِ عِنْدَ الْعَرَبِ كَالْعِلْمِ بِالسَّنَةِ عِنْدَ أَهْلِ الْفَقْهِ : لَا تَقْلَمُ رِجَالاً جَمَعَ السَّنَنَ فَلَمْ يَذْهَبْ مِنْهَا عَلَيْهِ شَيْءٌ .

(١) هنا في ج و ج زيادة « قال القاضي » وليست في الأصل .

(٢) هنا في ج زيادة « قال القاضي » وليست في الأصل .

(٣) الثاني لازماً لأهل العلم أن يكونوا مقلدين ، وكان رضي الله عنه حرباً على التقليد ، وداعياً إلى الاجتهاد والأخذ بالأدلة السليمة . وعن هذا قال طيغاب أبو إرهم الزرق (للثوري سنة ٢٦٤) في أول محضره الذي أخفجه من قِبله الثاني - :

« اختصرتُ هذا الكتابَ مِنْ عِلْمِ مُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَمِنْ مَتْنِي قَوْلِهِ ، لِأَقْرَبِهِ عَلَى مَنْ أَرَادَهُ ، مَعَ إِعْلَامِيهِ نَهْيَهُ عَنْ تَقْلِيدِهِ وَتَقْلِيدِ غَيْرِهِ ، لِيَنْظُرَ فِيهِ لِدِينِهِ ، وَيَتَحَاطَّ فِيهِ لِنَفْسِهِ » . (ج ١ ص ٧ من مجلس كتاب الأمم) .

(٤) هنا في ج زيادة « قال القاضي » وليست في الأصل .

١٤٠ - فإذا مُجِعَ عِلْمُ حَامَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِهَا أُنِيَ عَلَى السُّنَنِ ، وَإِنَّا
فَرَّقَ عِلْمُ^(١) كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ : ذَهَبَ عَلَيْهِ الشَّيْءُ مِنْهَا ، ثُمَّ كَانَ مَا ذَهَبَ
عَلَيْهِ مِنْهَا مُوجُودًا عِنْدَ غَيْرِهِ .

١٤١ - وَفِي الْمِلْمِ طَبَقَاتٌ : مِنْهُمْ الْجَامِعُ لِأَكْثَرِهِ ، وَإِنْ
ذَهَبَ عَلَيْهِ بَعْضُهُ . وَمِنْهُمْ الْجَامِعُ لِأَقَلِّ مَا جَمَعَ غَيْرُهُ .

١٤٢ - وَلَيْسَ قَلِيلٌ مَا ذَهَبَ مِنَ السُّنَنِ عَلَى مَنْ جَمَعَ^(٢)

أَكْثَرَهَا - : دَلِيلًا عَلَى أَنْ يُطْلَبَ عِلْمُهُ عِنْدَ غَيْرِ طَبَقَتِهِ^(٣) مِنْ أَهْلِ ٢١
الْعِلْمِ ، بَلْ يُطْلَبُ عِنْدَ نَظَرَاتِهِ مَا ذَهَبَ عَلَيْهِ ، حَتَّى يُؤَيَّزَ عَلَى جَمِيعِ
سُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ، بِأَنِّي هُوَ وَأُمِّي ، فَيَتَرَدُّ^(٤) جَلَّةُ الْمُلَا ، يَجْمَعُهَا . وَفِي
دَرَجَاتٍ فِيمَا وَصَّوْا مِنْهَا^(٥)

(١) فِي س « عَلَى » بَدَلَ « عِلْمٍ » وَهُوَ خَطَأٌ وَاضِحٌ ، وَعَظَافٌ لِلأَسْلِ .

(٢) فِي س « عَلَى مَا جَمَعَ » وَهُوَ خَطَأٌ .

(٣) فِي س وَج « عِنْدَ أَهْلِ غَيْرِ طَبَقَتِهِ » وَكَلِمَةُ « أَهْلِ » لَا تَوْجِدُ فِي الْأَسْلِ .

(٤) فِي س وَج « فَيَتَرَدُّ » وَهُوَ عَظَافٌ لِلأَسْلِ .

(٥) هَذَا الْقَوْلُ قَالَهُ الْغَافِي فِي شَأْنِ السُّنَنِ : نَظَرٌ بِمَدٍّ ، وَتَحْقِيقٌ دَقِيقٌ ، وَاطِّلَاعٌ وَلَوْحٌ
عَلَى مَا جَمَعَ الشُّيُوخُ وَالْبُلَاءُ مِنَ السُّنَنِ فِي عَصَرِهِ ، وَفِيهَا قَبْلُ عَصَرِهِ . وَلَمْ تَكُنْ
دَوَائِرُ السُّنَنِ جَمْعَتْ إِذْ ذَٰكَ ، إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا جَمَعَ الشُّيُوخُ مِمَّا رَوَوْا . ثُمَّ اشْتَغَلَ
الْبُلَاءُ الْخَفَافُ بِجَمْعِ السُّنَنِ فِي كِتَابٍ كَبِيرٍ وَصَفَرٌ ، فَصَنَّفَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ - تَلْفِيزُ
الْغَافِي - مُسْتَدْرَكًا كَبِيرًا لِلرُّوْفِ ، وَقَالَ يَصِفُهُ : « إِنَّ هَذَا الْكِتَابَ لَقَدْ جَمَعَ
وَأَهَمَّتْهُ مِنْ أَكْثَرِ مِنْ سِمَاةٍ وَخَمِيسٍ أَهْلًا ، فَاسْتَخَفَّ لِلْمُلُوكِ فِيهِ مِنْ حَدِيثِ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَارْجُوا إِلَيْهِ ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ ، وَإِلَّا فَلَيْسَ بِصِحَّةٍ » .
وَمَعَ ذَٰلِكَ قَدْ قَامَ فِيهِ كَثِيرٌ مِنْ صَحِيحِ الْحَدِيثِ ، وَفِي الصَّحِيحِ أَحَادِيثُ لَيْسَتْ فِي
السُّنَنِ . وَجَمَعَ الْبُلَاءُ الْخَفَافُ الْكِتَابَ السُّنَةَ ، وَفِيهَا كَثِيرٌ مِمَّا لَيْسَ فِي السُّنَنِ ،
وَبَجَّعَهَا مَعَ السُّنَنِ بِحَيْثُ بِأَكْثَرِ السُّنَنِ ، وَلَا يَسْتَوِيهَا كُلُّهَا . وَلَكِنَّا إِذَا جَمَعْنَا مَا لَيْسَ
مِنَ الْأَحَادِيثِ مَعَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي فِي الْكِتَابِ الْأُخْرَى لِلْمَمُورَةِ ، كَسْتَعْرَفُ الْخَالِكَ ، وَالسُّنَنِ
الْكَبِيرَةَ لِلْيَقِينِ ، وَلِلتَّقِي لَابْنِ الْجَارُودِ ، وَسُنَنِ الْهَارِيِّ ، وَصَاحِبِ الطَّبَرَانِيِّ الثَّلَاثَةِ ، وَبُسْتَنِ
أَبِي بَكْرٍ وَابْنِ الزُّبَيْرِ - : إِذَا جَمَعْنَا الْأَحَادِيثَ الَّتِي فِي هَذِهِ الْكِتَابِ اسْتَوْجَبْنَا السُّنَانَ كُلَّهَا =

١٤٣ - وهكذا لسانُ العرب عند خاصتها وطائفتها : لا يذهبُ منه شيءٌ عليها ، ولا يُطلبُ عندَ غيرها ، ولا يعلّمه إلا مَنْ قبلَهُ عنها ، ولا يشرّكها فيه إلا مَنْ اتبعا في تعلّمه منها ، ومن قبله منها فهو من أهل لسانها .

١٤٤ - وإنما صار غيرُهم من غير أهلِهِ يَتَرَكِهِ ، فإذا صار إليه صار من أهلِهِ .

١٤٥ - وعلمُ أكثر اللسانِ في أكثر العرب أعمُّ من علم أكثر السنن في العلماء^(١) .

١٤٦ - ^(٢) فإن قال قائلٌ : فقد نجدُ من السَّجَمِ مَنْ ينطقُ بالشيء من لسان العرب ؟

١٤٧ - فذلك يَحْتَمِلُ^(٣) ما وصفتُ من تعلّمه منهم ، فإن لم يكن ممن تعلّمه منهم فلا يوجدُ ينطقُ إلا بالقليل منه ، ومن نطقَ بقليل منه فهو تَبَعٌ للعرب فيه .

١٤٨ - ولا تُشْكِرُ^(٤) إذ كان اللفظُ قِيلَ^(٥) تعلّمًا أو نُطِقَ

== إن شاء الله ، وغلب على الظن أن لم يوجب علينا غنى منها ، بل تكاد هُجِعَ به .
وهذا من قول الثاني : « فلما جمع علم طائفة أهل العلم بها إلى على السنن ، وقوله « فيخرج جملة العلماء بجميعها » . وكان الثاني قد قاله نظراً ، قبل أن يحقق بالتأليف مملاً ، قد حذره .

(١) في ب و ج « في أكثر العلماء » وهو مخالف للأصل .

(٢) هنا في ج زيادة « قال الثاني » وليست في الأصل .

(٣) في س « قد يحدث » وزيادة « قد » خلاف للأصل .

(٤) في ب و ج « ولا ينكر » بالبناء للسهول ، وهو مخالف للأصل .

(٥) « قيل » : من القول ، كما هو واضح في الأصل . وفي النسخ للطبوعة « قيل » من القول ، وهو تحريف وخطأ .

به موضوعا - : أن يوافق لسان المعجم أو بعضها قليلا من لسان العرب ،
كما ياتَّقِيُ^(١) القليل من أَلْسِنَةِ المعجم للتباينة في أكثر كلامها ، مع
تتأق ديارها ، واختلاف لسانها ، ويُعِدُّ الْأَوَاصِرَ^(٢) يُنِتِّهَا وَيُنَّ مَنْ
وافقت بعض لسانه منها .

١٤٩ - فإن قال قائل : ما الحجة في أن كتاب الله غرض لسان
العرب ، لا يَخْلُطُهُ^(٣) فيه غيره ؟

١٥٠ - فالحجة فيه كتاب الله . قال الله : (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ
رَسُولٍ إِلَّا بِلسَانٍ قَوْمِهِ^(٤)) .

١٥١ - فإن قال قائل : فإن الرُّسُلَ قبل محمد كانوا يُرْسَلُونَ إلى
قومهم خاصة ، وإن محمدا بُيِّثَ إلى الناس كافة - : فقد يَحْتَمِلُ أن يكون
بُيِّثَ بلسان قومه خاصة ، ويكونَ على الناس كافة أن يتعلموا لسانه
وَمَا أَطَاقُوا^(٥) منه ، ويحتمل أن يكون بُيِّثَ بألسنتهم : فهل من دليل
على أنه بُيِّثَ بلسان قومه خاصة دون أَلْسِنَةِ المعجم ؟

(١) في س وج « يطق » وهو غلط للأصل . وانظر الحاشية رقم (٥) في
صفحة (٣١)

(٢) « الأواصر » بالصاد والراء : جمع « أصرة » وهي . ما تكون سببا لقطع ، من
رحم ، أو قرابة ، أو صهر ، أو سرور ، أو مئة . وفي س « الأولاد » وفي ج

« الأواصر » وكلاما تحريف ، وخلاف للأصل .

(٣) في اللسان : « خلط القوم خلطا وخلطهم : خلطهم » .

(٤) سورة إبراهيم (٤) .

(٥) في ج « أو ما أطاقوه منه » . وفي س « أو ما أطاقوه منه » . وكلاما غلط للأصل

١٥٢ - ^(١) فإذا كانت الألسنة مختلفة بما لا يفهمه بعضهم عن بعضي : فلا بد أن يكون بعضهم تبتعا لبعضي ، وأن يكون الفضل في اللسان المتبع على التابع .

١٥٣ - وأولى الناس بالفضل في اللسان من لسانه لسان النبي . ولا يجوز - والله أعلم - أن يكون أهل لسانه أتباعا لأهل لسان غير لسانه في حرف واحد ، بل كل لسان يتبع للسانه ، وكل أهل دين قبله فليعلم أتباع دينه .

١٥٤ - وقد بين الله ذلك في غير آية من كتابه :

١٥٥ - قال الله : (وَإِنَّمَا تَنزِيلُ رَّبِّ الْعَالَمِينَ . نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ . عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ . بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ^(٢)) .

١٥٦ - وقال : (وَكَذَلِكَ أُنزِلْنَاكَ حُكْمًا عَرَبِيًّا ^(٣)) .

١٥٧ - وقال : (وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَ ^(٤)) .

(١) قوله « فإذا كانت الألسنة مختلفة » إلى آخره : جواب الاعتراض . ويظهر أن بعض الناس الأصل لم يبين له وجه هذه الآية فزاد في حاشيته بخط آخر ماض : « فاللغة على ذلك بينة في كتاب الله تعالى في غير موضع في اللسان . قال الثاني » . وهذه الزيادة أجهت في النسخ المطبوعة كلها ماعدا قوله في آخرها « قال الثاني » لأنها ليست في وهي زيادة غير جيدة ، وقوله فيها « في غير موضع في اللسان » ليس له وجه واضح . وفي ما وج زيادة « قال الثاني » قبل قوله « فاللغة » .

(٢) سورة الشراء (١٦٢ - ١٦٥) .

(٣) سورة الرعد (٢٧)

(٤) سورة الشورى (٧)

١٥٨ - وقال: (جَمَّ وَالْكِتَابِ الْمِثْلَ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا^(١) لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ^(٢)).

١٥٩ - وقال: (قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّكُمْ يَتَّقُونَ^(٣)).

١٦٠ - قال الشافعي: فأقام حُجَّتَهُ بأن كتابه عربيٌّ، في كل آية ذكرناها، ثم أكد ذلك بأن نفى عنه - جل ثناؤه - كلَّ لسانٍ غيرِ لِسَانِ الْعَرَبِ، في آيتين من كتابه:

١٦١ - فقال تبارك وتعالى: (وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ، لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجِبِي^(٤)، وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ^(٥)).

١٦٢ - وقال: (وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَبِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ، أَعْجَبِي^(٦) وَعَرَبِيٌّ^(٧)؟).

١٦٣ - قال الشافعي: وعرفنا نعمة^(٨) بما خصنا به من مكانه فقال: (لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ^(٩)، غَزِيْرٌ عَلَيْهِ مَا عَشْتُمْ،

(١) في الأصل إلى هنا، ثم قال « الآية ».

(٢) سورة الزخرف (١ - ٣).

(٣) سورة الزمر (٢٨). وصفه الآية لم تذكر في الأصل، ولكنها ثابتة في النسخ المطبوعة.

(٤) سورة النحل (١٠٣).

(٥) سورة فصلت (٤٤).

(٦) في ص و ج « وعرفنا قدره » وفي « د » وعرفنا قدر لسه « وكل مخالف للأصل، والصواب ما هنا ».

(٧) في الأصل إلى هنا، ثم قال « الآية ».

حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ، يَا مُؤْمِنِينَ رَوْفٌ رَحِيمٌ^(١).

١٦٤ - وقال : (هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ^(٢) رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ، وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَنِي سَلَكَ مُبِينٌ^(٣))

١٦٥ - وكان مما عَرَفَ اللَّهُ نَبِيَّهُ مِنْ أَنْتَاهِ^(٤) أَنْ قَالَ : (وَإِنَّهُ لَكِرْكُكَ^(٥)) تَخَصَّ قَوْمَهُ بِاللَّهِ كَرَمَهُ بكتابِهِ .

١٦٦ - وقال (وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ^(٦)) وقال : (لِنُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا^(٧)) . وَأُمُّ الْقُرَى مَكَّةُ ، وَهِيَ بِلَدُهُ وَبِلَدُ قَوْمِهِ ، فَجُفِلَ فِي كِتَابِهِ خَاصَّةً ، وَأُدْخِلَ مَعَ الْمُنْذَرِينَ طَائِفَةً ، وَقَضِيَ أَنْ يُنْذِرُوا بِلسَانِهِمُ الْعَرَبِيَّ : لِسَانِ قَوْمِهِ مِنْهُمْ خَاصَّةً .

١٦٧ - ^(٨) فَهَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَتَعَلَّمَ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ مَا بَلَغَهُ جَعْدُهُ ، حَتَّى يَشْهَدَ بِهِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، وَيُتْلَوْهُ بِكِتَابِ اللَّهِ ، وَيَنْطَلِقَ بِاللَّهِ كَرَفِيمًا^(٩) افْتِرَاضَ عَلَيْهِ مِنَ التَّكْبِيرِ ، وَأَمْرًا بِهِ مِنَ التَّسْبِيحِ وَالتَّشْهِيدِ وَغَيْرِ ذَلِكَ .

(١) سورة التوبة (١٣٨) .

(٢) فِي الْأَصْلِ لِلَّهِ حَنَا ، ثُمَّ قَالَ « آيَةٌ » .

(٣) سورة الحجّة (٢) .

(٤) فِي السَّخْرِ الْمَطْبُوعَةِ « مِنْ أَنْتَاهِ عَلَيْهِ » وَكَلِمَةُ « عَلَيْهِ » مَكْتُوبَةٌ بِمَاشِيَةِ الْأَصْلِ بِخَطِّ جَدِيدٍ .

(٥) سورة الزمر (٤٤) .

(٦) سورة النّساء (٧١٤) .

(٧) سورة الشورى (٧) .

(٨) حَنَا فِي جَزَاءَةٍ « هَلَا الشَّامِي » وَلِهَذَا فِي الْأَصْلِ ،

(٩) فِي الْأَصْلِ « بِمَا » وَكُتِبَ فَوْقَهَا بَيْنَ السُّطْرَيْنِ بِحَسْرِ الْحَطِّ « فِيمَا » فَالْقَائِلُ أَنَّهُ تَصْحِيحٌ وَأَنَّ كَاتِبَ الْأَصْلِ لَمْ يَأْنِ أَنْ يُضْرَبَ عَلَى مَا عُدِّلَ عَنْهُ .

١٦٨ - وما ازداد من العلم بالسان، الذى جعله الله لسان من ختم به نبوته، وأنزل به آخر كتبه: كان خيرا له. كما عليه يتكلم الصلاة والله كرمها، وثانى البيت وما أسر بآياته، ويتوجه لما وجّه له. ويكون تبعا فيما افترض عليه ويندب إليه، لا متبوعا.

- (١) فى س. و ج « كما عليه أن يعلم » وزائدة « أن » خلاف ثابت فى أصل الريع وحذف « أن » فى مثل هذا الوضع جاز قيسا على قول، وانحرف فى إمراب الفصل حيث: فلعب الأكثرون إلى وجوب رفعه إذا حلفت، ودفع بضمهم إلى أنه إذا حلف فى عملها. انظر مع الموانع. (٢: ١٧) والثانى يكسب ويكلم بلفظه على سببته، فهو يختار من لغات الربمشاء، وهو حجة فى كلامه وعباراته.
- (٢) فى هذا معنى سياسى وقوى جليل، لأن الأمة التى نزل بلسانها الكتاب الكريم، يجب عليها أن تسلم على نصر دينها، ونصر لسانها، ونصر طاعتها وآفاقها: بين الأمم الأخرى؛ وهى تدعوها إلى ملابذ به نبيا من المعنى ودين الحق، فبصل من هذه الأمم الإسلامية أمة واحدة، دينها واحد، وقلتها واحدة، ولغتها واحدة، وسفومات شخصيتها واحدة، ولتكون أمة وسطا، ويكونوا همدا على الناس. فمن أراد أن يدخل فى هذه الصفة الإسلامية: فليعلم أن يمتد دينها، ويقع هويتها، ويتبدى بهيئها، ويصلم لغتها، ويكون فى ذلك كله كما قال الشاعر: رضى الله عنه: تبعا لا متبوعا.

وقد أشار إلى هذا المعنى والذى أسلفه الأكبر الشيخ عبد شاكر حفظه الله فى كتابه (القول الفصل فى ترجمة القرآن الكريم إلى اللغات الأجنبية) (ص ١١ و ١٢) قال: « لا وجل يأمن أولئك الذين يفسحون انفسهم الترجمة الانكليزية عن الصوب الإسلامية هنا وهناك أن يصيروا بأنفسهم من جهة الوسائل فى وضع الحدود الفاصلة بين الإسلام الغربى والإسلام الانكليزى، لاقى الأمم والصوب غير العربية وحدها، بل فى الأمم العربية أهملها، بما حجب إلى الناس من التزوع إلى التقليد الأوروى، بما فى التبعيد والافتعال، وبما لكل لديم، مما كان له من الأثر الصالحة فى تكوين تلك الصبغة التى ينظر إليها المسلمون كما ينظرون إلى أمة الأعداء فى طرائق الاستعصار ومخالفة الصوب العربية »، ثم قال: « فهل يريد أولئك الذين أساءتهم حتى التبعيد والافتعال، بدورهم هذه على المركان الكريم فى قوة الربى - أن يهدوا آخر مصرع لحياسة الإسلامية، إذ يهدون فى الجمهورية التركية قرانا تركيا، وفى المصترات الإنكليزية قرانا انكليزيا. وفى مصترات الهول الأخرى قرانا هولندا، وآخر طليانيا، أو إسبانيا، أو هولانديا إلى آخر ما لا يحصى حظه الله.

١٦٩ - (١) وإنما بدأت بما وصفت من أن القرآن نزل بلسان العرب دون غيره : لأنه لا يعلم من إضاح جهل علم الكتاب أحدٌ جهل سمة لسان العرب ، وكثرة وجوهه ، وجاع معانيه وقراءتها . ومن عليه اتفتت عنه الشبهة التي دخلت على من جهل لسانها .

١٧٠ - فكان تنبيه العامة على أن القرآن نزل بلسان العرب خاصة - : نصيحة للمسلمين . والنصيحة لهم فرض لا ينبغي تركه ، وإدراك نافلة خير لا يدعها إلا من سقه نفسه ، وترك موضع خطأ . وكان يجمع مع النصيحة لهم قياماً بإضاح حق . وكان القيام بالحق ونصيحة للمسلمين من طاعة الله . وطاعة الله جامعة للخير .

١٧١ - (٢) أخبرنا سفيان (٣) عن زياد بن علاقة (٤) قال : سمعت جرير بن عبد الله يقول : « بَايَسْتُ النَّبِيَّ عَلَى النَّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ » .

(١) هنا في س. و ج زيادة « قال الثاني » وليست في الأصل .

(٢) في س. و ج « لِكُلِّ » وهو خطأ وعطف للأصل .

(٣) هنا في س. و ج زيادة « قال الثاني » وليست في الأصل .

(٤) في س. و ج « سفيان بن عيينة » وهو هو ، ولكن الذي في الأصل « سفيان » فقط .

(٥) « علاقة » بكسر الهمزة وتخفيف اللام وبالحذف .

(٦) هنا إسناده حال صحيح . والحديث رواه زياد بن علاقة وغيره عن جرير : فرواية زياد رواها أيضاً أحمد في المسند . (٤ : ٣٦٦) والبخاري (٥ : ٢٢٩) من صحيح الباري (وسلم) (١ : ٣٩) والبيهقي (٢ : ١٨١) والطبراني من شعبه عن زياد (رقم ٦٦٠) . والروايات الأخرى عن جرير : منها في المسند (٤ : ٣٥٨) و (٣٦٦) والبخاري (١ : ١٢٨) و ٧ : ٦ و ٣ : ٢١٢ و ٤ : ٣١٠ و ٥ : ٢٢٩ من صحيح الباري (وسلم) (١ : ٣١) وأبو داود (٤ : ٤٤٢) والترمذي (١ : ٢٥٠) والنسائي (٢ : ١٨٣ و ١٨٤ - ١٨٥) والبخاري (٢ : ٢٤٨) .

١٧٢ أخبرنا^(١) ابن عيينة^(٢) عن سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ عطاء
بن يزيد^(٣) عن تميم الداري أن النبي قال : « إِنَّ الدِّينَ النَّصِيحَةُ ، إِنَّ
الدِّينَ النَّصِيحَةُ ، إِنَّ الدِّينَ النَّصِيحَةُ : فِدَى^(٤) ، وَلِكِتَابِي ، وَلِئِبْدِي ،
وَلِأُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ^(٥) » .

١٧٣ قال الشافعي : فإِنَّمَا^(٦) خَاطَبَ اللهُ بِكِتَابِهِ الْعَرَبَ

- (١) في النسخ المطبوعة « وأخبرنا » والواو ليست في الأصل .
(٢) في س و ج « سفيان بن عيينة » وكذا « سفيان » ليست في الأصل .
(٣) في النسخ المطبوعة « عطاء بن يزيد الليثي » وهو هو . ولكن كلمة « الليثي »
ليست في الأصل .

(٤) في س و ج « الدين النصيحة » بحذف « إن » في المرات الثلاث . وهي تاجية لهما
في الأصل . ومكتوب فوقها في الثلاثة للواضع علامة الصفة (ص) . ويظهر أن
مصححي النسخين حصروا ذلك من متن الأربين التوبة ، لصحة الحديث فيه بحذف
« إن » مع أنها تاجية . في روايات أخرى كثيرة في الحديث .

وفي النسخ الثلاث المطبوعة بدلكة « النصيحة » ثالث مرة زيادة « قالوا : إن
يرسل الله ؟ قال : » إلخ . وهذه الزيادة صحيحة تاجية في كثير من روايات الحديث ،
ولكنها لم تذكر في الأصل ، وكان القافي سمع الحديث مختصراً ، أو اختصره بـ .
ويظهر لي أن المصححين أخذوها أيضاً من متن الأربين . وهذا عتدى صنيع غير
جيد ، ونصرف غير جائز ، لأنه نسبة هي إلى رواية القافي ، ولم يثبت أنه رواه
حنا ، وإن ثبت وضع من رواية غيره ، أو من روايته عنه في موضع آخر .

- (٥) رواه أحمد في المسند (٤ : ١٠٢) عن سفيان بن عيينة وغيره بألفاظ مختلفة ، ورواه
مسلم (١ : ٣١) وأبو داود (٤ : ٤٤١) والبيهقي (٢ : ١٨٦) كلهم من
طريق سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ عطاء عن تميم الداري . وورد الحديث أيضاً من حديث
أبي هريرة : فرواه أحمد (رقم ٧٩٦١ ج ٢ ص ٢٩٧) والترمذي (١ : ٣٥٠)
كلهما من طريق محمد بن مجلان عن الصفاق عن حكيم عن أبي صالح عن أبي هريرة .
ورواه البيهقي (٢ : ١٨٦) من طريق زيد بن أسلم عن الصفاق عن أبي صالح ،
ومن طريق ابن مجلان عن الصفاق عن سمى وعن عبيد الله بن مسلم : ثلاثهم عن
أبي صالح عن أبي هريرة . وهذه كلها أسانيد صحاح ، تؤيد صحة الحديث من حديث
تميم الداري ومن حديث أبي هريرة ، خلافاً لمن زعم أن الصحيح حديث تميم ، وأن
الاستناد الآخر وهم ، كما قاله ابن رجب في جامع العلوم والمحكم (ص ٥٥) .

(٦) في س و ج « وإِنَّمَا » وهو خلاف الأصل .

٢٣ لسانها ، على ما تعرف من معانيها ، وكان مما تعرف من معانيها أناساً
لسانها . وأن قِطْرَتَهُ أَنْ يُخَاطَبَ بِالشَّيْءِ مِنْهُ ظَاهِرٌ أَيْرَادُهُ بِهَ الْعَامِّ
الظَّاهِرُ ، وَيُسْتَعْنَى بِأَوَّلِ هَذَا مِنْهُ عَنْ آخِرِهِ . وَظَاهِرٌ أَيْرَادُهُ
الْعَامِّ وَيَدْخُلُهُ الْخَاصُّ ، فَيُسْتَدَلُّ^(١) عَلَى هَذَا بِبَعْضِ مَا خُوطِبَ بِهِ فِيهِ .
وَظَاهِرٌ أَيْرَادُهُ بِهَ الْخَاصِّ . وَظَاهِرٌ أَيْرَادُهُ فِي سِيَاقِهِ أَنَّهُ يُرَادُ بِهِ
غَيْرُ ظَاهِرِهِ . فَكُلُّ هَذَا^(٢) مَوْجُودٌ عَلَيْهِ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ أَوْ وَسَطِهِ
أَوْ آخِرِهِ .

١٧٤ - وَتَبْتَدِئُ الشَّيْءَ مِنْ كَلَامِهَا يُبَيِّنُ أَوَّلَ لَفْظِهَا فِيهِ عَنْ
آخِرِهِ . وَتَبْتَدِئُ الشَّيْءَ^(٣) يُبَيِّنُ آخِرُ لَفْظِهَا مِنْهُ^(٤) عَنْ أَوَّلِهِ .

١٧٥ - وَتَسْكُمُ بِالشَّيْءِ تُمَرِّقُهُ بِالْمَعْنَى دُونَ الْإِيضَاحِ بِاللَّفْظِ ،
كَمَا تُعَرِّفُ الْإِشَارَةُ ، ثُمَّ يَكُونُ هَذَا عِنْدَهَا مِنْ أَعْلَى كَلَامِهَا ، لِأَنْفِرَادِ
أَهْلِ عِلْمِهَا بِهِ ، دُونَ أَهْلِ جَمَاعَتِهَا .

١٧٦ - وَتُسَمَّى الشَّيْءُ الْوَاحِدَ بِالْأَسْمَاءِ الْكَثِيرَةِ ، وَتُسَمَّى بِالْأَسْمِ
الْوَاحِدِ لِلْمَعْنَى الْكَثِيرَةِ .

١٧٧ - وَكَانَتْ هَذِهِ الْوُجُوهُ الَّتِي وَصَفْتُ اجْتِمَاعَهَا فِي مَعْرِفَةِ
أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهَا بِهِ - وَإِنْ^(٥) اخْتَلَفَتْ أَسْبَابُ مَعْرِفَتِهَا مِنْ مَعْرِفَةِ^(٦) وَاضِحَةٌ

(١) فِي س « يَسْتَدِلُّ » بِدُونَ الْفَاءِ وَهِيَ تَابِعَةٌ فِي الْأَصْلِ وَاحِدَةٌ .

(٢) فِي س وَ ج « وَكُلُّ هَذَا » وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلْأَصْلِ .

(٣) فِي النسخ المطبوعة زِيَادَةٌ « مِنْ كَلَامِهَا » وَهِيَ تَابِعَةٌ بِهَاشِ الْأَصْلِ بِحُطِّ شَيْخِ خَلِّهِ .

(٤) فِي س وَ ج « فِيهِ » وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلْأَصْلِ .

(٥) فِي س « فَانْ » وَهُوَ خَطَأٌ . وَكَتَبْتُ فِي الْأَصْلِ « وَإِنْ » ثُمَّ وَصَلْتُ الْوَاوَ بِالْأَلْفِ

بِحُطِّ يَتَبَرَّعُ مِنْهُ أَنَّهُ مَسْمُوحٌ مَصْطَحٌ . وَوَضَعْتُ قَوْلَهَا قَلْبَةً ، فَصَارَتْ « فَانْ »

وَأُظْهِرُ أَنَّ صَاحِبَ هَذَا فِي لِسَانِ الْأَصْلِ لَمْ يَهْمُ سِيَاقُ الْكَلَامِ وَلِلرَّادِ مِنْهُ .

(٦) لِلْمَعْرِفَةِ مَعْنَى اسْتِحْصَالِهَا فِي مَعْنَى اسْمِ الْفَعُولِ أَيْ كَانَتْ هَذِهِ الْوُجُوهُ أَمْراً مَعْرُوفاً

عندها ، ومستنكر^(١) عند غيرها ، ^(٢)يمنّ جَهِلَ هذا من لسانها ،
وبلسانها نزل الكتابُ وجاءت السنة ، فَكَلَّفَ القولَ في عليها
تَكَلَّفَ ما يَجْهَلُ بعضه .

١٧٨ - ومن تَكَلَّفَ ما جَهِلَ وما لم تُثَبِّتْ معرفته : كانت
موافقته للصواب - إن واقعته من حيث لا يترفعه - : غير محمودة ، والله
أعلم ، وكان مُحِطَّه غير ممدود^(٣) ، إذا ما نطق^(٤) فيها لا يُحِيطُ علمه بالفرق
بين الخطأ والصواب فيه .

باب

بيان ما نَزَلَ من الكتاب حائِثاً يراؤ به العام
ويَدْخُلُه الخصوص

١٧٩ - ^(١)وقال الله تبارك وتعالى : (أَفَلَمْ خَلَقْ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ
عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ^(٢)) وقال تبارك وتعالى : (خَلَقَ السَّمَوَاتِ

واصفا عند أهل العلم باللسان ، وأمرأ مستكراً عند غيرهم .

(١) في س - « ومستكرة » وهو عتاف للأصل .

(٢) في س و ج « فن » وهو خطأ وعتاف للأصل .

(٣) في س « إذا خلق » وفي (ج) « إذ خلق » وكلاماً عتاف للأصل .

(٤) هنا في س و ج زيادة « قال الثاني » وليست في الأصل . وفي جميع النسخ للطبعة

« قال الله » بحذف واو السلف ، وهي ثابتة في الأصل .

(٥) سورة الزمر (٦٢) . وفي س « خلق كل شيء فاعبده » وهو على كل شيء وكيل .

وهي في سورة الأنعام (١٠٢) .

وَالْأَرْضِ^(١) وقال : (وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ^(٢) إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا^(٣))
فهذا عام لا خاص فيه .

١٨٠ - قال الشافعي : فكلُّ شيء من مماء وأرض وذئ
رُوح وشجر وغير ذلك : فَأَلَّهُ خَلَقَهُ^(٤) ، وكلُّ دَابَّةٍ فلي الله رزقها ،
وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا .

١٨١ - وقال الله : (مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ
الْأَعْرَابِ^(٥) أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ
نَفْسِهِ^(٦)) .

١٨٢ - وهذا في معنى الآية قبلها^(٧) ، وإنما أريد به مَنْ أطاق
الجهاد من الرجال ، وليس لأحد منهم أَنْ يَرْغَبَ بنفسه عن قس
النبي : أطاق الجهاد أو لم يُطِقه . ففي هذه الآية المخصوص والمُصوم^(٨) .
١٨٣ - وقال : (وَلِلْمُسْتَضْمِقِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ
الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمُ أَهْلُهَا^(٩)) .

٢٤

-
- (١) سورة إبراهيم (٢٢) وفي آيات أخرى كثيرة .
(٢) كلمة « في الأرض » لم تذكر في الأصل سهوا من الريح ، وكتبت بين الطور
بخط جديد .
(٣) سورة هود (٦) .
(٤) في س و ب « خلقه » وهو مختلف للأصل ، وإن كان المعنى واحدا .
(٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .
(٦) سورة التوبة (١٢٠) .
(٧) في س و ج « الآية التي قبلها » وزيادة كلمة « التي » مختلفة للأصل .
(٨) هنا . في ج زيادة نصها « وهذا » في معنى الآية قبلها ، وهو مختلف للأصل ، وتكرر
اللفظة له .
(٩) سورة النساء (٧٥) .

١٨٤ - ﴿وَهَكُنَا قَوْلَ اللَّهِ : (حَتَّى إِذَا أَتَيْنَا أَهْلَ قَرْيَةٍ ﴾^(١)
أَسْتَطْعَمًا أَهْلَهَا فَأَبْرَأَ أَنْ يَضَيَّقُوهُمَا^(٢)) .

١٨٥ - وفي هذه الآية دلالة على أن^(٣) لم يستطعوا كل أهل
قرية^(٤) ، فعى فى مناهما

١٨٦ - وفيها وفى (القرية الظالم أهلها) : خصوصاً ، لأن كل
أهل القرية لم يكن ظالماً ، قد كان^(٥) فيهم المسلم ، ولكنهم كانوا فيها
مَكْثُورِينَ ، وكانوا فيها أَقْلًا .

١٨٧ - ﴿ وفى القرآن نظائر لهذا ، يُكْتَفَى بِهَا^(٦) إِنْ شَاءَ اللَّهُ
منها ، وفى السنة له نظائر موضوعة متواضعة .

(١) هنا فى ب وج زيادة « قال العائى » وليست فى الأصل .

(٢) فى الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٣) سورة الكهف (٧٧) .

(٤) فى النسخة المطبوعة « على أنه » وهو يخالف للأصل وشيخ جيد ، بل على « أن »
للصدرية .

(٥) فى النسخ المطبوعة « القرية » و « ال » مكتوبة فى الأصل مطبوعة بالفتح بخط جديد .

(٦) فى ب « وقد كان » وهو يخالف للأصل .

(٧) هنا فى ب وج زيادة « قال العائى » وليست فى الأصل .

(٨) فى س « يكفى به » وفى ب وج « يكفى بهذا » وكلها تخالف للأصل .

باب

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا جَعَلْنَا لَكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِطَّةَ
وَهُوَ يَجْمَعُ الْعَامَّ وَالْمُحْصُونَ

١٨٨ - قال الله تبارك وتعالى: (إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا، إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ) (١).
١٨٩ - وقال تبارك وتعالى: (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ سَكَنًا
كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ، لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ. أَلَمْ نَكُنْ مِنْ دُونِهَا
فَن كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) (٢).
١٩٠ - وقال: (إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا
مَوْثُوتًا) (٣).

١٩١ - قال (٤): قَبَّيْنُ فِي كِتَابِ اللَّهِ أَنَّ فِي هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ
الْمَوْثُومَ وَالْمُحْصُونَ :

-
- (١) في ب وج «تزل» وهو محال للأصل .
 - (٢) في ب «من القرآن» .
 - (٣) في كل النسخ للطبعة «والخمس» بدل «والمحسوس» . وكلها محال لما في الأصل ،
واقى فيه له وجه صحيح : أن يكون المصدر اسمحل في معنى اسم الفاعل .
 - (٤) هنا في ب وج زيادة «قال الثاني» وليست في الأصل .
 - (٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال «إلى : لا» . أكرمكم عند الله أتقاهم .
 - (٦) سورة الحجرات (١٣) .
 - (٧) في الأصل إلى هنا ، ثم قال «إلى : فعدة من أيام أخر» .
 - (٨) سورة البقرة (١٨٣ و ١٨٤) .
 - (٩) سورة النساء (١٠٣) .
 - (١٠) كلمة «قال» محذوفة في س . وفي ب وج «قال الثاني» وكله خلاف الأصل .

١٩٢ - فَأَمَّا السُّومُ مِنْهَا^(١) فَقَوْلُ اللَّهِ : (إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا) : فكلُّ قسٍ خُوطِبَتْ بهذا في زمان رسول الله وقبَلَه وَبَعْدَهُ خَلُوقُهُ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى ، وكلها شعوبٌ وقبائلٌ .

١٩٣ - وَالْخَاصُّ مِنْهَا^(٢) فِي قَوْلِ اللَّهِ : (إِنَّا أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ) : لِأَنَّ التَّقْوَى إِنَّمَا تَكُونُ عَلَى مَنْ عَقَلَهَا وَكَانَ مِنْ أَهْلِهَا مِنَ الْبَالِغِينَ مِنْ بَنِي آدَمَ ، دُونَ الْخَالِقِينَ مِنَ الدَّوَابِّ سَوَامٍ ، وَدُونَ الْمَلَاوِينِ عَلَى عَقُولِهِمْ مِنْهُمْ ، وَالْأَطْفَالَ الَّذِينَ لَمْ يَتَلَفَّضُوا وَتَحَقَّلَ^(٣) التَّقْوَى مِنْهُمْ .

١٩٤ - فَلَا يَحُوزُ أَنْ يُوصَفَ بِالتَّقْوَى وَخِلَافِهَا إِلَّا مَنْ عَقَلَهَا وَكَانَ مِنْ أَهْلِهَا ، أَوْ خَالَفَهَا فَكَانَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا .

١٩٥ - وَالْكِتَابُ يَدُلُّ عَلَى مَا وَصَفْتُ ، وَفِي السَّنَةِ دَلَالَةٌ

(١) فِي س وَ ب « فَأَمَّا الْإِنْسَانُ مِنْهَا » وَهُوَ عَنَّا فِي الْأَصْلِ .

(٢) فِي س « مِنْهَا » وَهُوَ عَنَّا فِي الْأَصْلِ .

(٣) فِي س وَ ج « عَقَلَ » بِدُونِ الْوَاوِ ، نَهْأً بِمَنْعِ الْهَيْنِ وَإِسْكَانِ الْهَافِ مُنْصَوِّبٍ عَلَى أَهْلِ مَقُولِ « يَتَلَفَّضُوا » ، وَلَكِنْ ذَلِكَ عَنَّا فِي الْأَصْلِ : وَاقْتَضَى فِيهِ مَوَاجِعًا « وَعَقَلَ » وَوَضَعَ لِقَوْلِ الْهَيْنِ ضَمًّا ، فَيَكُونُ فَعْلًا مَانِيًا مَبْنِيًا لِمَا لَمْ يَسْمَعْهُ ، وَهُوَ الْأَصَحُّ ، لِأَنَّ الرَّادَّ : الْأَطْفَالَ الَّذِينَ دُونَ بُلُوغِ الْبُلُغِ وَلَكِنْ يَحْتَاجُ أَنْ يَهْوَاهُ اللَّهُ وَيُؤْفِقُوا الْوَأَجِبَاتِ وَيَحْتَنِزُوا الْحَارِمَ ، كَمَا يَرَى الرَّجُلُ لِلنَّسْلِ أَوْلَادَهُ عَلَى الْهَيْنِ وَالْبَلَاحِ . وَإِلَى ذَلِكَ يَهْدِي قَوْلُ الشَّافِعِيِّ مِنْ قَبْلِ : « لِأَنَّ التَّقْوَى إِنَّمَا تَكُونُ عَلَى مَنْ عَقَلَهَا وَكَانَ مِنْ أَهْلِهَا مِنَ الْبَالِغِينَ مِنْ بَنِي آدَمَ » لَهَا حَرْطَانُ فِي وَجُوبِ التَّقْوَى ، أَوْهَا حَرْطَانُ التَّكْلِيفِ : أَنْ يَكُونَ الشَّمْسُ بِالْأَمْسِ ، وَأَنْ يَحْتَاجُ التَّقْوَى ، لِإِذَا تَحَقَّقَ فِيهِ أَحَدُ الْحَرْطَيْنِ دُونَ الْآخَرِ لَمْ تَكُنْ وَاجِبَةً عَلَيْهِ ، ثُمَّ يَخْتَلُ فِي هَذَا الْبَعْضُ .

(٤) هَذَا فِي س وَ ج زِيَادَةُ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

عليها^(١) قال رسول الله : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ : (١) النَّاسِمِ^(٢) حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ، وَالصَّبِيِّ حَتَّى يَتَلُغَّ ، وَالْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيْقَ^(٣) » ..
١٩٦ - (٤) وَهَكَذَا التَّنْذِيرُ فِي الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ : عَلَى الْبَالِغِينَ الْبَاقِلِينَ ، دُونَ مَنْ لَمْ يَتَلُغْ وَمَنْ بَلَغَ بِمَنْ غُلِبَ عَلَى عَقْلِهِ ، وَدُونَ الْحَائِضِ فِي أَيَّامِ حَيْضَتِهَا .

باب

يَتَنَ مَا نَزَلَ مِنَ الْكِتَابِ حَالَهُ الظَّاهِرِ
يُرَادُّ بِهِ كُلُّهُ الْخَاصُّ^(٥)

١٩٧ - (٦) وَقَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (الَّذِينَ قَالُوا لَكُمْ النَّاسُ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ^(٧) فَخَشَعْتُمْ^(٨) فَرَاقِدَكُمْ لِمَا آتَانَا ، وَقَالُوا : حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ^(٩)) .

- (١) فِي « ب » وَج « عَلَيْهِ » وَهُوَ أَسْب ، وَلَكِنَّهُ عَاطِفٌ لِلْأَصْلِ .
- (٢) فِي « ب » مِنْ ثَلَاثٍ « وَهُوَ عَاطِفٌ لِلْأَصْلِ » .
- (٣) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « مِنْ النَّاسِمِ » وَكَلِمَةُ « عَنْ » لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .
- (٤) هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ : وَرَدَ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ ، وَطَى بْنُ أَبِي طَالِبٍ : أَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ ، فَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٤٣ : ٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٠٠ : ٢) وَابْنُ مَاجَةَ (١ : ٣٢٢) وَالْحَاكِمُ (٢ : ٥٩) . وَأَمَّا حَدِيثُ طَى فَرَوَاهُ أَحَدُ فَيُحْتَسَبُ (رِثْم ٩٤٠ وَ ٩٥٦ وَ ١١٨٣ وَ ١٢٢٧ وَ ١٣٦٠ وَ ١٣٦٢ ج ١ ص ١١٦ وَ ١١٨ وَ ١٤٠ وَ ١٥٤ وَ ١٥٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (١ : ٢٦٧) وَابْنُ مَاجَةَ (١ : ٣٢٧) وَالْحَاكِمُ (١ : ٢٥٨ وَ ٢ : ٥٩ وَ ٤ : ٣٨٩) وَرَوَاهُ أَيْضاً الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ وَصَحَّهِ ، وَتَعْلِيْقُهُ التَّحْمِي بِأَنَّهُ فِي إِسْنَادِهِ مَكْرُمَةُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْأَزْدِيُّ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ .
- (٥) هَذَا فِي « ب » وَج زِيَادَةٌ « قَالَ التَّحْمِي » وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .
- (٦) فِي « ن » وَ « ب » وَ « وِرَادَ » زِيَادَةٌ الْبَلَطُ ، وَفِي « ج » بِرَادَ بِهِ الْخَاصُّ ، بِجَنْفِ كَلِمَةِ « كَلِمَةً » وَكُلُّ ذَلِكَ خِلَافُ الْأَصْلِ .
- (٧) هَذَا فِي « ب » وَج زِيَادَةٌ « قَالَ التَّحْمِي » وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ . وَفِي كُلِّ النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « قَالَ اللَّهُ » بِجَنْفِ وَابْوِ الطَّلَفِ ، وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ .
- (٨) فِي الْأَصْلِ لِي حَتَّى ، ثُمَّ قَالَ « آيَةً » .
- (٩) سُورَةُ آلِ مِرْيَانَ (١٧٣) .

١٩٨ - قال الشافعي فإذا كان ^(١) من مع رسول الله ^(٢) الناس
غير من جمع لهم من الناس، وكان المخبرون لهم ناس ^(٣) غير من جميع
لهم وغير من معه بمن جميع عليه مئة، وكان الجامعون لهم ناساً -
فالدلالة بينة ^(٤) بما ^(٥) وصفت : من أنه إنما جمع لهم بعض الناس
دون بعضي . ٢٥

١٩٩ - والعلم محيط ^(١) أن لم يجمع لهم الناس كلهم ^(٢)، ولم يخبرهم
الناس كلهم، ولم يكونوا هم الناس كلهم .
٢٠٠ - ^(٣) ولكنه لما كان اسم «الناس» يقع على ثلاثة قري،

- (١) في ب وج «فإن كان» وهو غير جيد، وعكف للأصل .
- (٢) «ناس» - في اللوحين : منصوب، ووسم في الأصل فيها بغير ألف، ووسم في مرة الثالثة الآية بالألف، والرسم بغير الألف جاز، وقد ثبت في أصول صحيحة من كتب الحديث وغيرها، بخطوط علماء أعلام، في نسخة خطوطين صحيحين من المجلد لابن حزم حديث «كانوا يخرجون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاع من تمر أو صاع من شعير» ورويت بكلمة «صاع» بدون ألف، انظر المجلد (٦ : ١٢٢) وقد صححت ذلك على الخطوطين منه ورأيتهما . وفي صحيح البخاري المطبوع يولاق طبعا لنسخة اليونانية، التي حصها المخطوط اليوناني والعلامة ابن مالك صاحب الألفية (ج ٣ ص ٢) في حديث ابن عمر «كم أصر النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : أربع» في رواية أبي ذر بالنصب، وعلى الذين تصحان وفي مجلس النسخة خلا عن اليونانية : «على رواية أبي ذر رسم بين واحدة» على لغة ربيعة . من الوقت على للنسب بصورة للرفع والمجرور . وفي أبياتى أيضا (ج ٣ ص ٢٢) : «سمعت ثابت الباني» وبعده «حكنا في اليونانية بصورة للرفع وعليه تصحان» وانظر شرح ابن عيسى على الفصل (ج ٦ ص ٦٩ - ٧٠)
- (٣) في النسخ المطبوعة «الدلالة في القرآن بينة» وكلمة «في القرآن» ليست في الأصل .
- (٤) في ب وج «بما» وفي س «كما» والتي في الأصل «بما» ولكن رسمها غير واضح تماماً، فأشبهه الأمر على النسخين .
- (٥) في ب وج «محيط» وهو عكاف للأصل .
- (٦) هنا في ب زيادة «قال الثاني رحمه الله» وليست في الأصل .
- (٧) هنا في ج زيادة «قال الثاني» وليست في الأصل .

وعلى جميع الناس ، وعلى مَنْ يَتَّبِعُ جَمِيعَهُمْ وثلاثةٍ منهم - : كان صحيحاً في لسان العرب أن يقال : (الدين قال لهم الناس) وإنما الدين قال^(١) لهم ذلك أربعة قَرَرٍ (إن الناس قد جموا لكم) يَتَّبِعُونَ المنصرفين عن أحدٍ .

٢٠١ - وإنما جماعةٌ غيرُ كثيرٍ من الناس ، الجامعون منهم غيرُ المجموع لهم ، والمُخْبِرُونَ للمجموع لهم غيرُ الطائفتين ، والأكثرُ من الناس في بلدانهم غيرُ الجامعين ولا المجموع لهم ولا المُخْبِرِينَ .

٢٠٢ - وقال : (يَأْتِيهَا النَّاسُ ضَرْبَ مَثَلٍ فَاسْتَسِيمُوا لَهُ)^(٢) ، إِنَّ الدِّينَ تَدْمُوعٌ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلَقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ ، وَإِنْ يَسْلُبْنَهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ، صَعَفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ^(٣) .

٢٠٣ - قال :^(٤) فَخَرَجَ اللفظُ عامٌ على الناسِ كُلِّهِمْ . ويَبَيِّنُ عندَ أهلِ العلمِ بلسانِ العربِ منهم أنه إنما يُرادُ بهذا اللفظُ العامُ المخرجُ بعضُ الناسِ دونَ بعضٍ ، لأنه لا يُخاطَبُ بهذا إلا مَنْ يَدْعُو من دُونِ اللَّهِ إلهاً^(٥) ، تعالى^(٦) عما يقولون علواً كبيراً ، لأن^(٧) فهم من المؤمنين

(١) كلما في الأصل « الدين قال » ويحتاج للمعنى من التأول ، وفي النسخ المطبوعة

« الدين قالوا » وهو تصرف من المصححين أو الناسخين .

(٢) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : والمطلوب » .

(٣) سورة الحج (١٧٠) .

(٤) في ب و ج « قال الثاني » وهو مخالف للأصل .

(٥) في ب و ج زيادة « آخر » وليست في الأصل .

(٦) في ب و ج « تعالى الله » ولفظ الجلالة لم يذكر في الأصل .

(٧) في النسخ المطبوعة « ولأن » وليست الواو في الأصل .

المنلوين^(١) على عقولهم وغير البالغين ممن لا يدعوا^(٢) ممة إليها

٢٠٤ - قال^(٣) : وهذا^(٤) في معنى الآية قبلها عند أهل العلم باللسان ، والآية قبلها أوضح عند غير أهل العلم ، لكثرة اللغات فيها .

٢٠٥ - قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى : (ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ)^(٥) فالعلم محيط^(٦) - إن شاء الله - أن الناس كلهم لم يحضروا عرفة في زمان رسول الله ، ورسول الله مخاطب بهذا ومن معه ، ولكن جميعاً من كلام العرب أن يقال : (أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ) يعني بعض الناس .

٢٠٦ - وهذا الآية في مثل معنى الآيتين قبلها ، وهي عند العرب سواء . والآية الأولى أوضح عند من يتجهل لسان العرب من الثانية ، والثانية أوضح عند من الثالثة ، وليس يختلف عند العرب وضوح هذه الآيات معاً ، لأن أقلّ البيان عندهما كافٍ من أكثره ، إنما يريد السامع فهم قول القائل ، فأقل ما يفهم به كافٍ عنده .

(١) في - « والمنلوين » والواو ليست في الأصل ، وزايتها غير جيدة في الحق المراد .

(٢) في - « وج » من لا يدعوا » وهو مخالف للأصل .

(٣) في ج - « قال الشافعي » وهو مخالف للأصل .

(٤) في - « وج » وهذه » وهو مخالف للأصل .

(٥) سورة البقرة (١٦٩) .

(٦) في - « د العلم محيط » وهو مخالف للأصل .

(٧) في - « وج زيادة » قال الشافعي » وليست في الأصل .

٢٠٧ - وقال الله جل ثناؤه : (وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْجِبَارَةُ^(١)).

فذلك كتاب الله على أنه إنما وقودها^(٢) بعض الناس ، لقول الله :
(إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ^(٣) أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ^(٤)) .

باب

المصنف الذي يُبين سياقه معناه

٢٠٨ - قال الله تبارك وتعالى : (وَسْئَلُهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ^(٥)

الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ ، إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ ، إِذْ تَأْتِيهِمْ حِينَتُهُمْ
يَوْمَ سَيَتِيهِمْ شَرًّا وَيَوْمَ لَا يَسْتَيْتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ ، كَذَلِكَ تَبْلُوهُمْ بِمَا
كَانُوا يَفْسُقُونَ^(٦)) .

٢٠٩ - فابتدأ جل ثناؤه ذكر الأمر بمسألتهم عن القرية

الحاضرة البحر^(٧) ، فلما قال : (إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ) الآية - :

(١) هنا في ج زيادة « قال العاصمي » وليست في الأصل .

(٢) سورة البقرة (٢٤) وسورة الصرح (٦) .

(٣) في ب وج « وإنما أراد وقودها » وزيادة « أراد » خطأ ، وليست في الأصل .

(٤) في الأصل ملحق هنا ، ثم قال « الآية » .

(٥) سورة الأعراف (١٠١) .

(٦) هنا في ب وج زيادة « قال العاصمي » وليست في الأصل .

(٧) في الأصل ملحق هنا ، ثم قال « إل : بما كانوا يفسقون » .

(٨) سورة الأعراف (١٦٣) .

(٩) في النسخ المطبوعة « بمسألتهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر » وهذا وإن كان صحيحا للمعنى في هذه ومواضع لفظ الآية إلا أنه غير الذي في الأصل ، فإن الذي فيه هو ما ذكرنا هنا : « القرية الحاضرة البحر » وهذا صحيح للمعنى أيضا . وقد كتب جهامش الأصل في هذا للموضع لفظ « التي كانت » بخط غير خط الأصل ، ووضع الكاتب

دَلَّ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ أَهْلَ الْقَرْيَةِ ، لِأَنَّ الْقَرْيَةَ لَا تَكُونُ مَادِيَةً
وَلَا فَاسِقَةً بِالْمَدْوَانِ فِي السَّبْتِ وَلَا غَيْرِهِ ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ بِالْمَدْوَانِ
أَهْلَ الْقَرْيَةِ الَّذِينَ بَلَغُوا عَمَّا كَانُوا يَفْسُقُونَ
٢١٠ - وَقَالَ : (وَكَمْ قَصَصْنَا مِنْ قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً
وَأَنْشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِينَ . فَلَمَّا أَحْسَوْا بِأَصْحَابِنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا
يَرْكَبُونَ) .

٢١١ - (٥) وَهَذِهِ الْآيَةُ فِي مِثْلِ مَعْنَى الْآيَةِ قَبْلَهَا ، فَذَكَرَ قَصَمَ
الْقَرْيَةِ ، فَلَمَّا ذَكَرَ أَنَّهَا ظَالِمَةٌ بَيَّنَّ لِلْسَامِعِ أَنَّ الظَّالِمَ إِنَّمَا هُوَ أَهْلُهَا ،
دُونَ مَنَازِلِهَا الَّتِي لَا تَظْلِمُ ، وَلَمَّا ذَكَرَ الْقَوْمَ الْمُنْشَأِينَ بَعْدَهَا ، وَذَكَرَ
إِحْسَاسَهُمُ الْبَاسَ عِنْدَ الْقَصَمِ : أَحَاطَ الْعَلَمُ أَنَّهُ إِنَّمَا أَحَسَّ الْبَاسَ مَنْ
يَعْرِفُ الْبَاسَ مِنَ الْأَدَمِيِّينَ .

إشارة عند كلمة « القرية » ليدل على موضع الزيادة التي زادها ، ولكنه أتى كلمة
« الحاضرة » بالترفيف ، ولم يسمها ، فظهر أن هذا تصرف غير شديد من منه
وزاد في الأصل ما ليس منه .

- (١) كلمة « إنما » سقطت من س خطأ ، وهي تاجية في الأصل .
- (٢) في س وج « أبادم » بزيادة المزة ، وما هنا هو اللواتي للأصل ، وهذا الجمل .
كما يأتي تلاها يأتي رباعياً أيضاً ، خلافاً لظاهر من نعوس يسن للجزم . قال
الزمخشري في الأسس : « وأبلى الله اليد بلاء حسناً وسيراً » وهو ذلك في اللسان .
- (٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى » منها يركضون .
- (٤) سورة الأنبياء (١١ و ١٢) .
- (٥) هنا في س وج زيادة « قال الثاني » وليست في الأصل .
- (٦) في النسخ للطبوعة « هو » بدل « م » وهو مخالف للأصل .

الصف^(١) الذى يَدُلُّ لفظه على باطنه دون ظاهره

٢١٢ - ^(٢) قال الله تبارك وتعالى ، وهو يحكى قول إخوة يوسف لأبيهم : (مَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا ، وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَافِظِينَ . وَسُئِلَ الْقُرَيْةُ ^(٣) الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْمَدِينَةَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ، وَلَمَّا لَصَادِقُونَ ^(٤)) .

٢١٣ - ^(٥) هذه الآية فى مثل معنى الآيات قبلها ، لا تختلف عند أهل العلم باللسان : لأنهم إنما يخاطبون أباهم بمسألة أهل القرية وأهل المدِينِ ، لأن القرية والمدِينِ لا يُفْتَنَانِ عَنْ صِدْقِهِمْ .

باب

ما نَزَلَ عامًّا دَلَّتْ ^(٦) السُّنَّةُ خَاصَّةً

على أَنَّهُ يُرَادُّ بِهِ الْخَاصُّ

٢١٤ - ^(٧) قال الله جل ثناؤه : (وَلِلَّاهِبِينَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ ^(٨)) ، إِذَا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَتُهُ أَبَوَاهُ فَلِلَّذِي الثُّلُثُ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلَّذِي السُّدُسُ ^(٩)) .

(١) فى النسخ المطبوعة « باب الصف » الخ ، وكلمة « باب » ليست فى الأصل .

(٢) هنا فى ج زيادة « قال الدانى » .

(٣) فى الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٤) سورة يوسف (٨١ ، ٨٢) .

(٥) هنا فى ج زيادة « قال الدانى » .

(٦) فى ب « دلت » وهو غلط للأصل .

(٧) هنا فى ج زيادة « قال الدانى » وليست فى الأصل .

(٨) فى الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : فلأمة السدس » .

(٩) سورة النساء (١١) .

٢١٥ - وقال: (وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ^(١) إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ، فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَا أَوْ ذَيْنَ، وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ، فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّلُثُ مِمَّا تَرَكَتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ ذَيْنَ، وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورِثُ كَلَّةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُّ، فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ، مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ ذَيْنَ غَيْرِ مُضَارٍ، وَصِيَّةٍ مِنْ اللَّهِ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ^(٢)).

٢١٦ - فَأَبَانَ أَنَّ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَزْوَاجِ مِمَّا سَمِيَ^(٣) فِي الْحَالَاتِ، وَكَانَ حَامٍ الْخُرُوجِ، فَدَلَّتْ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا أُرِيدَ بِهِ بَعْضُ الْوَالِدَيْنِ^(٤) وَالْأَزْوَاجِ دُونَ بَعْضٍ، وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ ذَيْنِ الْوَالِدَيْنِ وَالْمَوْلُودِ وَالزَّوْجَيْنِ وَاحِدًا، وَلَا يَكُونَ الْوَارِثُ مِنْهُمَا قَاتِلًا وَلَا مَمْلُوكًا.

٢١٧ - وقال: (مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ ذَيْنَ^(٥)).

٢١٨ - فَأَبَانَ النَّبِيُّ أَنَّ الْوَصَايَا مُقْتَصَرَةٌ بِهَا عَلَى الثَّلَاثِ، لَا يَجْعَدُ، وَلَأَهْلُ الْمِيرَاثِ الثَّلَاثُ، وَأَبَانَ أَنَّ الدِّينَ قَبْلَ الْوَصَايَا

(١) فِي الْأَسْلِلِ لِلْحَتَا، ثُمَّ قَالَ «الْآيَةُ» .

(٢) سُورَةُ النِّسَاءِ (١٢) .

(٣) فِي «وَج» «مَا» بِدَلِّ «حَمَا» وَهُوَ غَنَافٌ لِلْأَسْلِلِ .

(٤) حَتَا فِي «وَج» زَيْلَةٌ «وَالْمَوْلُودَيْنِ» وَهُوَ خَطَأٌ وَغَنَافٌ لِلْأَسْلِلِ .

(٥) سُورَةُ النِّسَاءِ (١٢) .

والميراث ، وأن لا وصية ولا ميراث حتى يَسْتَوِيَ أهلُ الدين ، ديتهم .

٢١٩ - ولولا دلالة السنة ثم إجماع الناس : لم يكن ميراث

إلا بعد وصية أو دين ، ولم تعد الوصية أن تكون مُبدأة على الدين

أو تكون والدين سوا .

٢٢٠ - وقال الله : (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ^(١))

وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى

الكَعْبَيْنِ ^(٢)) .

٢٢١ - فَغَسَدَ جُلْ ثَنَاؤُهُ قَصَدَ الْقَدَمَيْنِ بِالْغَسَلِ ، كَمَا قَصَدَ

الوجه واليدين . فكان ظاهر هذه الآية أنه لا يُحْزِي في القدمين إلا

ما يحزى في الوجه من الغسل ، أو الرأس من المسح . وكان يحتمل أن

يكون أريد بغسل القدمين أو مسحهما بعض المتوضئين دون بعض .

٢٢٢ - فَلَمَّا مَسَحَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى الْخَفَيْنِ ، وَأَمْرُهُ مَنْ أَدْخَلَ

٢٧ رجليه في الخفين وهو كامل الطهارة : دَلَّتْ مُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا

أُرِيدَ بِغَسَلِ الْقَدَمَيْنِ أَوْ مَسْحِهِمَا بَعْضُ الْمُتَوَضِّئِينَ دُونَ بَعْضٍ .

٢٢٣ - ^(٣) وَقَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ^(٤))

فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ ^(٥)) .

(١) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى قوله : إلى الكعبين » .

(٢) سورة المائدة (٦) .

(٣) هنا في ج « بلب قال الناقض : قال الله ، الخ ، وهو خلاف الأصل .

(٤) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : نكالا من الله » .

(٥) سورة المائدة (٥٨) .

٢٢٤ - وَسَنَ رَسُولُ اللَّهِ أَنْ لَا يَقْطَعَ فِي تَمْرِ وَلَا كَثَرٍ ^(١) ،
وَأَنْ لَا يَقْطَعَ إِلَّا مَنْ بَلَغَتْ سَرِقَتُهُ رُبْعَ دِينَارٍ فَمَاعِداً .
٢٢٥ - وَقَالَ اللَّهُ : (الرَّائِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ^(٢) كُلُّ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ^(٣)) .

٢٢٦ - وَقَالَ فِي الْإِمَامِ : (فَإِذَا أَخْصِنَ فَإِنْ أَتَيْنِ بِفَاحِشَةٍ
فَقَلَّيْنِ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ^(٤)) .

٢٢٧ - فَذَلَّ الْقُرْآنُ عَلَى أَنَّهُ إِنْ أُرِيدَ بِجَلْدِ الْمِائَةِ الْأَخْرَاجُ دُونَ
الْإِمَامِ . فَلَمَّا رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ النَّيِّبُ مِنَ الزَّانَةِ وَلَمْ يَحْلِلْهُ - : دَلَّتْ
سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِجَلْدِ الْمِائَةِ مِنَ الزَّانَةِ : الْحُرَّانِ الْبُكَرَانَ ،
وَعَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْقَطْعِ فِي السَّرِقَةِ مَنْ سَرَقَ مِنْ حِرْزٍ ، وَبَلَغَتْ سَرِقَتُهُ
رُبْعَ دِينَارٍ ، دُونَ غَيْرِهَا مِنْ لَزِمَةِ اسْمِ سَرِقَةٍ وَزِنَا .

٢٢٨ - وَقَالَ اللَّهُ ^(٥) : (وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ ^(٦)

(١) «الكثرة» بضم الكاف : جاز التخل ، وهو ضمه التي في وسط الكلمة ، ياء في
التهامة . والحديث رواه مالك في الموطأ (٣ : ٥٣) من حديث رافع بن خديج
مطولاً في قصة ، ورواه الطائفي في الأم (٦ : ١١٨) من مالك وعن مسكين
بن عيينة مختصراً ، ورواه أيضاً الطيالسي (رقم ٩٥٨) وأحمد في المسند (٣ : ٤٦٣)
و ٤٦٤ و ٤ : ١٤٠) والعلوي (١٧٤ : ٤) وأبو داود (٤ : ١٣٧ - ٢٢٨)
والترمذي (١ : ٢٧٣ - ٢٧٤) والنسائي (٢ : ٢٦١) وابن ماجه
(٢ : ٦٦) .

(٢) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٣) سورة النور (٢) .

(٤) سورة النساء (٢٥) .

(٥) في ج « قال الطائفي : قال الله » الخ ، وهو مخالف للأصل .

(٦) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

فَأَنَّ لَهُ مُخْسَةً وَالرَّسُولَ وَلِيَّ الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَأَنذَرْتُ
السَّبِيلَ ^(١) .

٢١٩ - فلما أُعْطِيَ رَسُولُ اللَّهِ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ مِنْهُمْ
ذِي الْقُرْبَى ^(٢) : دَلَّتْ سَنَةُ رَسُولِ اللَّهِ أَنَّ ذَا الْقُرْبَى ^(٣) - الَّذِينَ جَعَلَ اللَّهُ
لَهُمْ مِنْهُمْ مِمَّا مِنْ أَهْلِ الْخُمْسِ - : بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ دُونَ غَيْرِهِمْ .

٢٢٠ - وَكُلُّ قُرَيْشٍ ذُو قَرَابَةٍ ^(٤) ، وَبَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مُسَاوِيَةٌ
بَنِي الْمُطَّلِبِ فِي الْقَرَابَةِ ، هُمْ مِمَّا يَتَوَأَّبُ وَأُمِّهِمْ ، وَإِنْ ائْتَرَدَ بَعْضُ
بَنِي الْمُطَّلِبِ بِلَوَادَةٍ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ دُونَهُمْ ^(٥) .

٢٢١ - فلما لم يكن السهم لمن ائْتَرَدَ بِالْوِلَادَةِ مِنْ بَنِي الْمُطَّلِبِ
دُونَ مَنْ لَمْ تُصَيِّبْهُ وَلَوَادَةُ بَنِي هَاشِمٍ مِنْهُمْ : دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُمْ إِنْ عَمِلُوا
خَاصَّةً دُونَ غَيْرِهِمْ بِقَرَابَةِ جِذْمِ النِّسْبِ ^(٦) ، مَعَ كَيْفَوْتِهِمْ مِمَّا يَجْتَمِعِينَ
فِي نَصْرِ النَّبِيِّ بِالشُّعْبِ ^(٧) ، وَقَبْلَهُ وَبَعْدَهُ ، وَمَا أَرَادَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ
مَخَصَّصًا .

(١) سُورَةُ الْأَنْعَامِ (٤١) .

(٢) فِي ذِي الْقَرَابَةِ « وَهُوَ عَتَّافٍ لِأَصْلِهِ » .

(٣) فِي النسخِ الطَّبُوعَةُ « دَلَّتْ سَنَةُ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى أَنَّ ذَا الْقُرْبَى » بَزِيَّةٌ « عَلَى » وَهِيَ

لَيْسَتْ مِنْ أَسْلِ الرَّيْحِ ، وَلَكِنَّهَا مَكْتُوبَةٌ بَيْنَ السُّطُورِ بِخَطِّ عَتَّافٍ لِحُطِّ الْأَصْلِ فِي

الرَّسْمِ وَالْقَاعِدَةِ ، وَأَوْضَحَ مَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْخِلَافِ أَنَّ الْكَاتِبَ كَتَبَهَا « عَلَى » بِأَلَاءِ ،

فِي حِينَ أَتَاهَا تَكْتُبُ فِي الْأَصْلِ دَائِمًا « عَلَى » بِدُونِ يَاءٍ ، وَأَيْضًا وَضَعَ كَاتِبُهَا

تَحْتَ الْيَاءِ هَاطِلِينَ ، وَهُوَ خَطٌّ ، وَلَمْ تَرْهَأْ مَنقُوطَةً بِتِلْكَ فِي الْحُطُوطِ الْحَقِيقَةِ .

(٤) فِي النسخِ الطَّبُوعَةُ زِيَادَةُ « هِ » وَهِيَ مَكْتُوبَةٌ فِي الْأَصْلِ بَيْنَ السُّطُورِ بِخَطِّ جَدِيدٍ .

(٥) فِي « س » مِنْ بَنِي هَاشِمٍ وَمِنْ دُونِهِمْ « وَزِيَادَةُ كَلِمَةُ « وَمِنْ » خَطًّا ، وَهِيَ مَكْتُوبَةٌ فِي أَسْلِ

الرَّيْحِ بَيْنَ السُّطُورِ بِخَطِّ عَتَّافٍ لِحُطِّ الْأَصْلِ .

(٦) « الْجِذْمُ » بِكسْرِ الْجِيمِ وَاسْكَانِ الْقَافِ الْمَجْمُوعَةِ : أَسْلُ الْيَتَامَى ، وَقَدْ فَتَحَ الْجِيمُ أَيْضًا .

(٧) كَلِمَةُ « إِنْ عَمِلُوا » سَقَطَتْ مِنْ « س » خَطًّا .

(٨) كَلِمَةُ « بِالشُّعْبِ » سَقَطَتْ مِنْ « س » خَطًّا ، وَهِيَ تَابِغَةٌ فِي الْأَصْلِ .

٢٣٢ - ولقد ولّقت بنو هاشم في قرشي فما أعطى منهم أحداً
ولادتهم من الخمس شيئاً ، وبنو نوفل مُساوِيتهم في جِذْمِ النسب ،
وإن افردوا بأنهم « بنو أمّ دؤنهم » .

(١) في س « فانهم » وهو خطأ وظاف للأصل .

(٢) روى القاسم في الام (٤ : ٧١) : « أخبرنا مطرف عن مسر عن الزهري أن

عبد بن جبير بن مطعم أخبره عن أبيه قال : لما قسم النبي صلى الله عليه وسلم سهم
ذي القرنين بين بني هاشم وبين الطلب أتته أنا وعثمان بن عفان ، قلنا : يا رسول الله ،
هؤلاء إخواتنا من بني هاشم لا يكره فعلهم لكأنك اتعز وضه الله به منهم ، أو أيت
إخواتنا من بني الطلب أعطيتهم وتركنا ، أو نحنا ، ولما قرأنا وقرأيتهم
واحدة ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إنما بنو هاشم وبنو الطلب شيء واحد ،
مكننا ، وشك بين أمابيه .

و « مطرف » بنم للم وفتح الطاء للهمة وكسر الراء للعدة وآخره فاء ،
وهو ابن ملزوم . وله ترجمة في تبيل القصة ، نقل عن السائي وغيره أنه قال :
« ليس بقصة » . وعلى كل فإنه لم يرد بهذا الحديث كما سيأتي .
و « عبيد » بالميم والياء للوحدة والتصغير ، و « مطعم » بنم للم وإسكان الطاء
وكسر الهمزة للمهاجرين .

ثم رواه القاسم أيضاً عن فلود السلق عن ابن المبارك عن يونس عن الزهري
عن ابن السيب عن جبير ، ورواه عن القصة عن عبد بن إسحق عن الزهري عن
ابن السيب عن جبير ، ينقل منه . وقال القاسم بعد ذلك : « قلت لمطرف
بن ملزوم : إن يونس وابن إسحق روايا حديث ابن هبالب عن ابن السيب ؟
فقال مطرف : حدثنا مسر كما وصفت ، ولعل ابن هبالب رواه منها ساء » .

ويظهر لي من هنا أن مطرفاً كان رجلاً حافظاً مثلياً ، وأن القاسم كان يرضاه
في الرواية .

والمحدث ورواه أيضاً أحد في السند (٤ : ٨١) عن يزيد بن حرون عن ابن إسحق
عن الزهري عن سعيد بن السيب عن جبير بن مطعم ، بنو رواية القاسم عن مطرف .
ورواه أيضاً (٤ : ٨٥) عن عبد الرحمن بن مهدي عن عبد الله بن المبارك
عن يونس بن عتبة .

وروى أيضاً (٤ : ٨٣) عن عثمان بن عمر عن يونس عن الزهري عن سعيد
بن السيب قال : « حدثنا جبير بن مطعم : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقسم
لغيرهم ولا لبني نوفل من الخمس شيئاً كما كان يقسم لبني هاشم وبين الطلب ، وأن
أبا بكر كان يقسم الخمس نحو قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، غير أنه لم يكن »

٢٣٣ - قال الله : (وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ فِيهِ مُحَسَّسَةٌ وَلِلرَّسُولِ ^(٣)) .

٢٣٤ - قلنا أعطى رسول الله السلبَ القتالِ ^(٤) في

يصلى قرى رسول الله صلى الله عليه وسلم كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يطعمهم ، وكان عمر يطعمهم ويمن من بعده : منه .
وهذه الرواية الأخيرة قطعة من نفس الحديث رواها أحمد منفصلة عنه ، وقد رواها أبو داود مع الحديث تنص له في السنن (٣ : ١٠٦) من طريق عبد الرحمن بن ميمون عن ابن المبارك عن يونس ، ثم رواها بعده وحدها عن عبيد الله بن عمر عن عثمان بن عمر عن يونس كرواية أحمد .
وروى أبو داود الحديث أيضاً (٣ : ١٠٦ - ١٠٧) عن سعد بن هشيم عن ابن إسحق عن الزهري .

ورواه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومن يحيى بن بكير كلاهما عن الثابت عن حنبل عن الزهري ، وانظر فتح الباري (١٧٣ : ٦) و ١٧٤ و ٣٨٩ و ٧ : ٣٧١ .
ورواه النسائي أيضاً : (٢ : ١٧٨) من طريق خلف بن يزيد عن يونس بن يزيد عن الزهري ، ومن طريق يزيد بن عمرو عن ابن إسحق عن الزهري .
ورواه ابن ماجه (٢ : ١٠٧) من طريق أيوب بن سويد عن يونس عن الزهري .

ورواه البيهقي في السنن الكبرى في مواضع (٦ : ٣٤٠ - ٣٤٢ و ٣٦٥) .
وقال البخاري (٦ : ١٧٤) عن ابن إسحق قال : « عبد شمس وحامد وللطلب إخوة لأم ، وأسهم حاكم بنت مرة ، وكان نوفل أسام لأبيهم » .
ومضى ابن حبير في التفتيح أم نوفل : واقعة بنت أبي منى ، وقيل عن كتاب النسب لزيد بن بكير : « أمه كان يقال لها أم وللطلب : البدران ، ولبيد شمس ونوفل : الأبهريان » .

قال ابن حبير : « وحملنا يدل على أن بين حامد والطلب ابتلاء سري في أولادها من بعدها ، ولعلنا لما كتبت قريش الصيغة بينهم وبين بني حامد وحسروم في التفتيح : دخل بنو الطلب مع بني حامد ، ولم يدخل بنو نوفل وبنو عبد شمس .. وفي الحديث حجة للعائلي ومن واقعه أن سهم قوى القرى لبني حامد والطلب خاصة ، دون بقية قرابة النبي صلى الله عليه وسلم من قريش » .

وانظر السنن الكبرى لبيهقي (٦ : ٣٦٤ - ٣٦٧) .

(١) هنا في ج زيادة « قال الثاني » وليست في الأصل .

(٢) سورة الأهل (٤١) .

(٣) هنا في ب و ج زيادة « قال الثاني » وليست في الأصل .

(٤) في ب و ج « القتال » وهو غنائم لما في أسكر الربيع ، وإن كان للسبي صيحاً ، و « القتال » مفصول كان لأعطى .

الإقبال^(١) : دَلَّتْ سُنَّةُ النَّبِيِّ^(ص) عَلَى أَنَّ التَّعْنِيَةَ الْمُخْتَصِمَةَ^(٢) فِي كِتَابِ
 أَنَّهُ غَيْرُ السَّلْبِ ، إِذْ كَانَ^(٣) السَّلْبُ مَقْتُومًا^(٤) فِي الْإِقْبَالِ ، دُونَ
 الْأَسْلَابِ الْمَأْخُودَةِ فِي غَيْرِ الْإِقْبَالِ ، وَأَنَّ الْأَسْلَابَ^(٥) لِلْمَأْخُودَةِ فِي غَيْرِ
 الْإِقْبَالِ غَنِيمَةٌ تُخْتَصُّ مَعَ مَا سِوَاهَا مِنَ التَّعْنِيَةِ بِالسَّنَةِ^(٦) .

(١) « الإقبال » يكسر الحززة ، وسيأتى سنه . وفي س . « الأهل » جمع « هل » .
 والكلمة مكتوبة في الأصل في أول السطر كما أبتاعها ، جاء بين طرفي الأصل فكعب
 بجوارها على بين السطر « هل » لأنه يريد تصحيح كلمة « الإقبال » إلى « الأهل »
 ولكنه تصحيح غير مستند إلى أصل ثابت . وللمنى صحيح في الكلمتين ، ولكن
 ما في الأصل أعلی وأجود . وكذلك كتبت في النسخة للقروة على ابن جماعة .

(٢) في س و ج « سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

(٣) القمل ثلاث . قول : « خمس مال فلان يخسه » - يفتح اللام في الماضي وضمها في
 المضارع - : أخذ خمس ماله ، وللصدر « الخمس » يفتح الخاء وإسكان اللام .

(٤) في ج « إذا كان » .

(٥) قوله « إذ كان السلب » سقط من س . وقوله « مقتوما » كتب في س
 « مهبوما » وكل ذلك خطأ واضح .

(٦) في س « وإنما الأسلاب » وهو خطأ .

(٧) كلمة « بالسنة » تقدمت في س بعد كلمة « تخس » . وما هنا هو الموافق
 لأصل الريح .

و « الإقبال » ضد « الإخبار » وللمراد أن السلب الذي يحلله الأمام علا للقاتل
 هو السلب الذي يؤخذ من المأرب للقبيل ، لامن للدير المولى .

قال الثاني في الأم (٤ : ٦٦ - ٦٧) : « ثم لا يخرج من رأس التعنية قبل
 الخمس هي غير السلب . أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمر بن كثر بن أنس
 عن أبي عبد مولى أبي قتادة قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عام حنين ، فلما ألتفتنا كانت جولة للسلبي ، فرأيت رجلا من للمركين
 قد علا رجلا من المبليين ، قال : فاستدوت له حتى أتته من ورائه ، قال : ففرجه على
 جبل فاته شربة ، وأقبل على نفسي ضبة وجدت منها ريح الموت ، ثم أدركه الموت
 فأرسلني . فالتفت عمر بن الخطاب ، فقلت له : ما بال الناس ؟ فقال : أسره الله ، ثم إن
 الناس رجوا . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قتل قبلا له عليه بيعة =

٣٣٥ - ^(١) ولولا الاستدلال بالسنة وحُكْمُنَا بالظاهر :

== لله سلبه . قلت قلت : من يهد لي ؟ ثم جلست ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قتل قتيلاً له عليه بيعة لله سلبه . قلت من يهد لي ؟ ثم جلست ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قتل قتيلاً له عليه بيعة لله سلبه . قلت ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مالك يا أبا قتادة ؟ فقصصت عليه القصة ، فقال رجل من القوم : صدق يا رسول الله ، وسلب ذلك القتل عندي ، فأرضه منه . فقال أبو بكر : لا ما الله إذا ، لا يهد إلى أسد من أسد الله عز وجل يقاتل عن الله ورسوله فيعطيك سلبه . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : صدق ، فأعطه إياه . فأعطانيه ، فبعت الفرج واجعت به غرقاً في بئى سلمة ، قاله لأول مال تألفته في الإسلام . قال القاضي : هنا حديث ثابت معروف عندنا . والقى لا أشك فيه : أن عطى السلب من قتل للمعرك قبل يقاتل ، من أى جهة قتله ، مبارزاً أو غير مبارز ، ولد أعطى النبي صلى الله عليه وسلم سلب ربح من قتله مبارزاً ، وأبو قتادة غير مبارز ، ولكن للقتولين جميعاً مبالغاً . ولم يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أعطى أحداً قتل مؤيلاً سلب من قتله ، والقى لا أشك فيه أن له سلبه من قتل : القى يقتل للمعرك والحرب فأمة والممعركون يقاتلون ، ولنتهم حكماً مؤنة ليست لهم إذا انهزموا أو انهزم القتل ، ولا أرى أن عطى السلب إلا من قتل معركاً مغلباً ولم ينهزم جماعة للمعركين . وإنما ذهبت إلى هنا : أنه لم يحفظ من رسول الله صلى الله عليه وسلم قط أنه أعطى السلب لأتلاً إلا قاتلاً قتل مغلباً . وفى حديث أبي قتادة مذهب على أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من قتل قتيلاً له سلبه يوم حنين : بعد ما قتل أبو قتادة الرجل . وفى هنا دلالة على أن بعض الناس خالف السنة في هذا ، فقال : لا يكون للقاتل السلب إلا أن يقول الأمام قبل القتال : من قتل قتيلاً له سلبه . وذهب بعض أصحابنا إلى أن هذا من الأمام على وجه الاجتهاد . وهذا من النبي صلى الله عليه وسلم عندنا حكم ، وقد أعطى النبي صلى الله عليه وسلم السلب للقاتل في غير موضع .

تليه : في نسخة الألف في حديث أبي قتادة « عام خير » وهو خطأ من الطبع ، صوابه « عام حنين » والحديث في موطأ مالك (٢ : ١٠ - ١٢) ورواه البيهقي (٦ : ١٧٧ فتح) وفى مواضع أخرى ، وسلم (٢ : ٥٠ - ٥١) كلاماً من طريق مالك ، وكذلك رواه غيرهما . و « الحرف » يتبع المم وإسكان الحاء الميمية وفتح الراء : هو الحافظ من التخل . وقوله « تألفته » أى جمته ، يقال : « مال مؤئل » و « مجد مؤئل » يوزن اسم الفصول : أى مجموع ذو أصل . و « يتو سلمة » يتبع الين وكسر اللام .

(١) هنا في ج زيلعة « قال القاضي » وليست في الأصل .

قَطَعْنَا^(١) من لزمه اسمُ مَرَقَةٍ، وَضَرَبْنَا مائةَ كُلِّ من زَنَى، حُرًّا نَبِيًّا،
وَأَعْطَيْنَا سَهْمَ ذِي الْقُرْبَى كُلِّ^(٢) من بينَهُ وبينَ النبيِّ قِرابَةً، ثُمَّ خَلَصَ
ذلكَ إلى طوائِفٍ من العربِ، لأنَّ له فيهِمْ وَشَائِحَ^(٣) أَرْحَامِهِ،
وَحَسَنَتَا السَّلْبِ، لأَنَّهُ من المَغْنَمِ، مع ما سِوَاهُ من الفَنِيمةِ .

يَانُ^(٤) فرضَ اللهُ في كتابِهِ اتِّبَاعَ سُنَّةِ نَبِيِّهِ^(٥)

٢٣٦ - قال الشافعي : وَضَعَ اللهُ رَسولَهُ^(٦) مِنْ دِينِهِ وَفَرَضَهُ
وَكِتَابَهُ الْمَوْضِعَ الَّذِي أَبَانَ جُلَّ ثَنَاهُ أَنَّهُ جَعَلَهُ عِلْمًا لَدِينِهِ ، بما اقترض
مِنْ طَاعَتِهِ ، وَحَرَّمَ مِنْ مَعْصِيَتِهِ ، وَأَبَانَ مِنْ فَضِيلَتِهِ ، بما قرئَ من
الإيمان برسوله مع الإيمان به .

٢٣٧ - فقال تبارك وتعالى : (فَأَمِينُوا بِاللهِ وَرُسُلِهِ ، وَلَا تَقُولُوا
ثَلَاثَةً^(٧) ، انْتَهَوْا خَيْرًا لَكُمْ ، إِنَّمَا اللهُ إِلَهُ وَاحِدٌ ، سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ
لَهُ وَلَدٌ^(٨)) .

-
- (١) مكنا هو حذف اللام في جواب «لولا» وهو جاز على الله ، واستعمال الشافعي
لواء يدل على أنه فصيح صحيح . والقائل لله حجة .
 - (٢) كلمة «كل» سقطت من النسخ الثلاث للطبوعة ، وهي ناجية في أصل الربيع عند
الطهور بنسب الخط .
 - (٣) الرشايع ، بدون الهمز ويلغز أيضا : جمع «وشيبة» وهي الرمح للشبكة للصيد ،
وأصله من «وشبت الروق والأضغان» أي اشتبكت ، وفعله من باب «وعد»
 - (٤) في النسخ الثلاث للطبوعة «باب بيان» وكلمة «باب» ليست في أصل الربيع .
 - (٥) في ج «باب بيان ما فرض الله في كتابه من اتباع سنة نبيه» وهو مخالف للأصل .
 - (٦) في «نبيه» وهو مخالف للأصل .
 - (٧) في الأصل للى هنا ، ثم قال ، «إلى : سبحانه أن يكون له ولد» .
 - (٨) سورة النساء (١٧١) .

والصفة ولكتابها ولأنبياءه . وقد أبي الله الصفة لكتاب غير كتابه ، كما
قال بنسب الأئمة من السلف :
قال الشافعي - رضي الله عنه - ذكره في الآية محبا بها على أن الله قرن الإيمان =

==برسوله محمد صلى الله عليه وسلم مع الايمان به ، وقد جاء ذلك في آيات كثيرة من
الفران ، منها قوله تعالى في الآية (١٣٦) من سورة النساء : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ
الَّذِي أُنزِلَ مِنْ قَبْلُ » . ومنها قوله تعالى في الآية (١٥٨) من سورة الأعراف :
« قَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ
لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ » . . ومنها قوله تعالى في الآية (٨) من سورة الصافات :
« قَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنَّوْبِ الَّذِي أُنزِلَنَا »

ولكن الآية التي ذكرها العاظمي هنا ليست في موضع الدلالة على ما يريد ، لأن
الأمر فيها بالإيمان بالله وبرسوله كآلة . ووجه الخطأ من العاظمي أنه ذكر الآية بلفظ
« قَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ » بالفراد لفظ الرسول ، وهكذا كتبت في أصل الريح ،
وطبعت . في الطبقات الثلاث من الرسالة ، وهو خلاف التلاوة ، وقد خيّل لي
بادئ ذي بدء أن تكون هناك قراءة بالافراد ، وإن كانت - إذا وجدت - لا يجد
في الاحتياج لما يريد ، لأن سياق الكلام في شأن عيسى عليه السلام ، فلو كان اللفظ
« ورسوله » لكان للراد به عيسى ، ولكن لم أجدها في قراءة في هذا الحرف من
الآية بالافراد : لا في الفراءات البصر ، ولا في غيرها من الأربع ، ولا في الفراءات
الأخرى التي يسونها « الفراءات العادة » .

ومن يجب أن يبقى هنا الخطأ في الرسالة ، وقد حصى على تأليفها أكثر من ألف
ومائة وخمسين سنة ، وكانت في أيدي العلماء هذه القرون الطوال ، وليس هو من
خطأ في الكتابة من النسخين ، بل هو خطأ على . انظر فيه ذهن المؤلف الإمام
من آية إلى آية أخرى حين التأليف : ثم لا يبق عليه أحد ، أولا بلغت إليه أحد ،
وقد مكث أصل الريح من الرسالة بين أيدي عميرات من العلماء الكبار ، والأئمة
الحفاظ ، نحواً من أربعة قرون ، إلى ما بعد سنة ٦٥٠ : فتداولوه بينهم قراءة
وإيراداً ونسخاً وتعاقب ، كما هو ثابت في السجلات الكثيرة للسخة مع الأصل ،
وفيها سماعات العلماء أعلام ، ورجال من الرجال الأفذاذ : وكلهم دخل عليه هذا
الخطأ ، وقام أن يدير موضعه فيمسخه ، ويرد ذلك كله - فما نرى وفاة أعلم - :
إلى اللغة ثم إلى العديد ، فما كان ليخطر ببال واحد منهم أن الشافي ، وهو إمام
الأئمة ، وحجة هذه الأمة - : يخطئ في تلاوة آية من الفران ، ثم يخطئ في وجه
الاستدلال بهاء والموضوع أصله من بحبيبات الاسلام ، وجميع الفران فيه جوافرة ،
وكأنه مكتوب محفوظ . ولكنه لم يكلف واحد منهم همه عنه المراجعة ، ولم يهكر في==

٣٣٨ - وقال : (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ ^(١) عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ ^(٢)) .
٣٣٩ - فَجَعَلَ كَمَالَ إِجْدَاءِ الْإِيمَانِ ، الْقِي مَاسِوَاهُ تَبَعُ لَهُ :
الْإِيمَانُ بِاللَّهِ ثُمَّ بِرَسُولِهِ ^(٣) .

٣٤٠ - فَلَوْ آمَنَ عَبْدٌ بِهِ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِرَسُولِهِ : لَمْ يَقَعْ عَلَيْهِ اسْمُ
كَمَالِ الْإِيمَانِ أَبَدًا ، حَتَّى يُؤْمِنْ بِرَسُولِهِ مَعَهُ .

٣٤١ - وَهَكَذَا سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ فِي كُلِّ مَنْ اشْتَعَنَ لِلْإِيمَانِ .
٣٤٢ - أَخْبَرَنَا ^(٤) مَالِكٌ ^(٥) عَنْ هِلَالِ بْنِ أَسَاةٍ عَنْ عَطَاءِ
بْنِ يَسَارٍ عَنْ ثُمَرِ بْنِ الْحَكَمِ قَالَ : « أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ يَخَارِجُ ،
فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، عَلَى رَقَبَةٍ ، أَفَأَعْتِقُهَا ؟ قَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ : ابْنُ
اللَّهِ ؟ فَقَالَتْ : فِي السَّمَاءِ ، فَقَالَ : وَمَنْ أَنَا ؟ قَالَتْ : أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ ،
قَالَ ^(٦) : فَأَعْتِقُهَا ^(٧) . »

== صدر الآية إلى آخرها العاقبة للاجتماع ، تليدًا له وجمعة به ، حتى يرى إن كان
موضحًا موضع الكلام في شأن نيتنا صلى الله عليه وسلم ، أوفى شأن نفسه من
الرسول عليهم السلام .

وقول هنا ما قاله الثاني لياض من الرسالة (رقم ١٣٦) : « والعقيد أهل
من أغفل منهم » واقفة بغير لنا ولهم .

- (١) في الأصل لنا هنا ، ثم قال « الآية » .
- (٢) سورة التور (٦٢) .
- (٣) في النسخ المطبوعة زيادة « معه » وهي مكتوبة بمشقة الأصل بخط جديد .
- (٤) رويت في أصل الربيع « إنا » اختصاراً ، على عادة المحدثين القدماء وغيرهم .
- (٥) في النسخ للطبوعة « مالك بن أنس » .
- (٦) كلمة « أنت » سقطت من س وهي ثابتة في الأصل .
- (٧) في س « قال » وإفاء زيادة في الأصل ملقعة بالكلمة بخط آخر .
- (٨) الحديث في اللوط (٣ : ٥ - ٦) مطولاً . ورواه مسلم (١ : ١٥١) وأبو داود ==

٢٤٣ - قال الشافعي : وهو « معاوية بن الحكم » وكذلك^(١)
رواه غير ما لك ، وأظن مالك^(٢) لم يحفظ إمامه^(٣) .

٢٤٤ - قال الشافعي : فَرَضَ اللَّهُ عَلَى النَّاسِ اتِّبَاعَ وَجْهِهِ وَسُقَى

رسوله .

٢٤٥ - فقال في كتابه : (رَبَّنَا وَابْتَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ^(٤)
يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ ، إِنَّكَ
أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ^(٥)) .

٢٤٦ - وقال جل ثناؤه : (كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ^(٦)
يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ
وَيُفَلِّمُكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ^(٧)) .

== (١ : ٣٤٩ - ٢٥١) والنسائي (١ : ١٧٩ - ١٨٠) من طريق يحيى بن أبي كثير
عن حلال بن أبي مبوبة ، وهو شيخ مالك هنا ، وإمامه « حلال بن علي بن أسلمة »
وليه مالك إلى جده .

(١) في النسخ للطبوعة « كَذَلِكَ » بدون الواو ، وهو غلط للأصل .
(٢) مكنا رسم في أصل الربيع منصوبا بدون الألف ، وهو جاز ، كما قلنا في التصحيح
على الفقرة (١٩٨) .

(٣) قال السيوطي في شرح الموطأ : « قال النسائي : كذا يقول مالك : عمر بن الحكم ،
وغيره يقول : معاوية بن الحكم السلمي . وقال ابن عبد البر : مكنا قال مالك : عمر
بن الحكم ، وهو وم عند جميع أهل العلم بالحديث ، وليس في الصبابة رجل يقال له
عمر بن الحكم ، وإنما هو معاوية بن الحكم . كذا قال فيه كل من روى هذا
الحديث عن حلال أو غيره . ومعاوية بن الحكم معروف في الصبابة ، وحديثه هذا
مرووف له ، ومن يسن على أن مالكا وم في ذلك : البزار وغيره . انتهى » .

والحديث رواه أيضا أبو داود الطيالسي في مسند معاوية بن الحكم (رقم ١١٠٥)
وكذلك أحمد بن حنبل في المسند (٥ : ٤٤٧ - ٤٤٩) .

(٤) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : الحكم » .

(٥) سورة البقرة (١٢٩) .

(٦) في الأصل إلى هنا ثم قال « الآية » .

(٧) سورة البقرة (١٥١) .

٢٤٧ - وقال : (لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَثَّ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ ^(١) وَيُؤْتِيهِمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ، وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَنَافِلًا مُبِينِينَ ^(٢)) .

٢٤٨ - وقال جل ثناؤه : (هُوَ الَّذِي بَثَّ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ ^(٣) يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُؤْتِيهِمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ، وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَنَافِلًا مُبِينِينَ ^(٤)) .

٢٤٩ - وقال : (وَأَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلْ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ بِعَظَمِكُمْ ^(٥)) .

٢٥٠ - وقال : (وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ ^(٦) ، وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ^(٧)) .

٢٥١ - وقال : (وَأَذْكُرَنَّ مَا بُدِّلَ فِي يَدَيْكَ ^(٨) مِنْ آيَاتِ

(١) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٢) سورة آل عمران (١٦٤) . وهذه الآية ذكرت في س . و . ب . قبل الآية السابقة :

« كَأَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ » . . . ومنشأ ذلك : أن السكتب في أصل الربيع لم

تلك الآية ، ثم كتبها في الحاشية وأشار إلى موضعها ، فأخطأ الناطلون سرقة موضعها ،

وكتبوها مؤخره عنه .

(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٤) سورة الجمعة (٢) .

(٥) سورة البقرة (٢٣١) .

(٦) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٧) سورة النساء (١١٣) .

(٨) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

أَلْفِ وَالْحِكْمَةِ ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ^(١) .
 ٢٥٢ - ^(٢) قَدْ كَرَّ اللَّهُ الْكِتَابَ ، وَهُوَ الْقُرْآنُ ، وَذَكَرَ الْحِكْمَةَ ،
 فَسَمِعْتُ مَنْ أَرَضَى ^(٣) مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْقُرْآنِ يَقُولُ : الْحِكْمَةُ : سُنَّةُ
 رَسُولِ اللَّهِ .

٢٥٣ - ^(٤) وَهَذَا يُشَبِّهُ مَا قَالَهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
 ٢٥٤ - ^(٥) لِأَنَّ الْقُرْآنَ ذُكِرَ وَأُثْبِتَتِ الْحِكْمَةُ ، وَذَكَرَ اللَّهُ
 سُنَّتَهُ ^(٦) عَلَى خَلْقِهِ بِتَلْمِيهِمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ، فَلَمْ يَحْزَنْ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -
 أَنْ يُقَالَ الْحِكْمَةُ ^(٧) هَاعِنَا إِلَّا سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ .
 ٢٥٥ - وذلك أنها مقرونة مع كتاب الله ، وأن الله افترض
 طاعة رسوله ، وَحَتَّمْ عَلَى النَّاسِ اتِّبَاعَ أَمْرِ مَفْلَا يَحْجُزُ أَنْ يَقَالَ لِقَوْلِهِ :
 قَرَأْتُمْ ^(٨) إِلَّا لِكِتَابِ اللَّهِ ثُمَّ سُنَّةَ رَسُولِهِ .
 ٢٥٦ - ^(٩) لِمَا وَصَفْنَا ، مِنْ أَنَّ اللَّهَ جَعَلَ الْإِيمَانَ بِرَسُولِهِ

مَقْرُونًا بِالْإِيمَانِ بِهِ .

-
- (١) سورة الأحزاب (٣٤) .
 (٢) هنا في « و » زيادة « قال الثاني » وليست في الأصل .
 (٣) في « من أَرْضَاهُ » وهو خلاف الأصل .
 (٤) هنا في « و » زيادة « قال الثاني » وليست في الأصل .
 (٥) في « سُنَّة » وفي « و » « منه » والكل خطأ وعطف للأصل .
 (٦) زاد بين القارئين جملة الأصل حرف « لِمَنْ » بسد كلمة « يقال » وهي زيادة
 لأصل لها ، ولا حاجة بالكلام إليها .
 (٧) في النسخ المطبوعة « إِيَّاهُ فَرَضَ » وكلمة « إِيَّاهُ » ليست في الأصل ، وحذفها جائز ،
 ويكون قوله « فَرَضَ » مقولا لقول على سبيل الحكاية ، أو خبرا لمخوف ، كأنه
 يقول « هو فرض » .
 (٨) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « وذلك » وهي مكتوبة في الأصل بين السطور بخط
 غير خطه . .

٢٥٧ - وسنة رسول الله ﷺ عن الله متى ما أَرَادَ : دليلاً على خاصته وطائه . ثم قرَن الحكمة بها بكتابه فأتبعها لآله ^(١) ، ولم يحصل هذا لأحد من خلقه غير رسوله .

باب

فَرَضِ اللهُ طَاعَةَ رَسُولِ ﷺ اللهُ مَقْرُونَةٌ بِطَاعَةِ اللهِ
ومذكورة وحدها

٢٥٨ - قال الله : (وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُمِئَةٍ إِذَا غَضِيَ اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا ^(٢) أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ، وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ صِلَافًا مُمِينًا ^(٣)) .

٢٥٩ - وقال : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ^(٤)) ، فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ لَإِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ^(٥)) .
٢٦٠ - فقال بعض أهل العلم : أولوا الأمر : أراء سرائيا رسول الله . والله أعلم . وهكذا أخبرنا ^(٦)

(١) حكنا البشارة في الأصل والنسخ للطبعة ، وتحتاج لشيء من التأمل أو التكلف .
والمراد واضح مفهوم .

(٢) في ب « رسول » وهو عطف للأصل .

(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٤) سورة الأحزاب (٣٦) .

(٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٦) سورة النساء (٥٩) .

(٧) هنا في ب وج زيادة « قال القاضي » وليست في الأصل .

(٨) في س وج « وهكذا أخبرنا عدد من أهل الضمير » وفي ب « وهكذا أخبرنا غيره »

٢٦١ - وهو يُشَبِّه ما قال ، والله أعلم ، لأن كلَّ من كان حَوْلَ
مَكَّةَ من العرب لم يَكُنْ يَرْفُ إِيمَارَةً ، وكانت تَأْتِي أَنْ يُعْطِيَ بِمُضَاهَا
بعضاً طاعةَ الإمارة .

٢٦٢ - فلما دَأَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ بالطاعة لم تكن ترى ذلك يَصْلُحُ
لنبي رسولِ الله .

٢٦٣ - ^(١) فأمرُوا أَنْ يطيعُوا أُولَى الْأَمْرِ الَّذِينَ أَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ،
لَا طَاعَةَ مَطْلَقَةً ، بَلْ طَاعَةٌ مُسْتَشْنَاءَةٌ ، فِيمَا لَهُمْ وَعَلَيْهِمْ ^(٢) ، فقال : (فَإِنْ
تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ) يَئْنَى : إِنْ اخْتَلَفْتُمْ فِي شَيْءٍ .

٢٦٤ - ^(٣) وهذا إن شأنا فله كما قال في أُولَى الْأَمْرِ ، إِلَّا أَنَّهُ يَقُولُ
(فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ) يَئْنَى - والله أعلم - هُمْ وَأَسْرَاؤُهُم الَّذِينَ أَمَرُوا بِطَاعَتِهِمْ ،
(رَدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ) يَئْنَى - والله أعلم - : إِلَى مَا قَالَ اللَّهُ

== واحد من أهل الضمير « وكل ذلك مخالف لما في الأصل .
وقد كتبت في الأصل « وهكذا أرنا » و « أرنا » اختصار « أخبرنا » عند
المحدثين ، وكذلك يكتبها الريح في الرسالة ، ولكنه كتبها فوقها وألفه « أخبرنا » .
ويظهر أن بعض الفارحين في الرسالة ظنوا أنها فعل مبنى للفاعل ، وأن في الكلام سقطاء
فردوا في معنى النسخ « عدد من أهل الضمير » كما رأيت في نسخة أخرى مفردة
على شيخ الإسلام أبي عبد الله بن محمد بن جماعة في سنة ٨٥٦ . فكتب فيها
في أصلها « أخبرنا » خطأ ، ثم زيد فيها في الملاحظين بخط آخر « عدد من أهل
الضمير » . ولكن عدم وجود هذه الزيادة في أصل الريح دليل على أن الفعل
« أخبرنا » مبنى لما لم يسم فاعله ، ولذلك يكون الكلام تاماً صحيحاً ، لم يسقط
منه شيء . ويجوز أن يكون مبنيًا للفاعل ، ويكون الثاني مع هذا القول من
الله هو .

- (١) هنا في ج زيادة « قال » وليست في الأصل .
- (٢) في ج « مستثنى فيها لهم وعليهم » وهو خطأ وخالف للأصل .
- (٣) هنا في ج - وج زيادة « قال الثاني » وليست في الأصل .

والرسولُ إن عرفتموه ، فإن لم تعرفوه سألتكم الرسولَ عنه إذا وصلتم^(١) ،
أومن وصلَ منكم إليه .

٣٦٥ - لأن ذلك الفرضُ الذي لا مُتَارَعَةَ لَكُمْ فِيهِ . لقول الله :
(وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ) .

٣٦٦ - وَمَنْ يَتَارَعُ^(٢) مِمَّنْ بَعَثَ رَسُولَ اللَّهِ رَدَّ الْأَمْرِ إِلَى
قَضَاءِ اللَّهِ ، ثُمَّ قَضَاءِ رَسُولِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيَا تَتَارَعُوا^(٣) فِيهِ قَضَاءً ، نَعْمًا
فِيهِمَا وَلَا فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا - : رَدُّهُ قِيَاسًا عَلَى أَحَدِهِمَا ، كَمَا وَصَّيْتُ مِنْ
ذِكْرِ الْقِبَالَةِ وَالْمَدَلِّ وَالْمِثْلِ ، مَعَ مَا قَالَ اللَّهُ فِي غَيْرِ آيَةٍ مِثْلَ
هَذَا الْمَعْنَى .

٣٦٧ - وَقَالَ^(٤) : (وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ
أَنْتُمْ أَهْلُهُمْ^(٥) عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ ، وَحَسُنَ
أُولَئِكَ رَفِيقًا^(٦)) .

(١) في س - و ج « إذا وصلتم إليه » وكذا « إليه » ليست في الأصل .

(٢) حكنا كسبت الكلمة في الأصل ، يوضع قطعين فوق الفاء وهظين تحتهما ، فقرأ
بالوجهين : « تَارَع » فعل مضارع ، و « يَتَارَع » فعل مضارع ، والآخر يجوز فيه
الرفع ، على أن تكون « من » موصولة ، والجزم على أن تكون شرطية ، وذلك
وضعت على آخر الفصل الحركات الثلاث .

(٣) في س - و ج « من » وهو عطف للأصل .

(٤) في س - و ج « يَتَارَعُونَ » وهو عطف للأصل .

(٥) في ج - « قال » يحذف الواو ، وهو عطف للأصل .

(٦) في الأصل إلى هنا ، ثم قال : « إلى » رَفِيقًا .

(٧) سورة النساء (٦٩) .

٣٨٨ - وقال : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ^(١)).

باب

ما أَمَرَ اللَّهُ مِنْ طَاعَةِ رَسُولِ اللَّهِ

٣٨٩ - قال الله جل ثناؤه : (إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ لَمَّا يُبَايِعُونَ اللَّهَ^(٢) ، يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ، فَمَنْ نَكَتَ فَمَأْثَمًا يُنَكِّتُ عَلَى قَسِيٍّ ، وَمِنْ أَوْفَى عِمَا طَاعَةِ عَلَيْهِ اللَّهُ قَسِيٍّ بِهِ أَجْرًا عَظِيمًا^(٣)) .

٣٩٠ - وقال : (مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ^(٤)) . ٣٩٠

٣٩١ - فَأَعْلَمَهُمْ أَنَّ يَمْتَحِنُهُمْ رَسُولُهُ يَمْتَحِنُهُ ؛ وَكَذَلِكَ أَعْلَمَهُمْ أَنَّ طَاعَتَهُمُ طَاعَتُهُ^(٥) .

٣٩٢ - وقال : (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ^(٦) حَتَّى يُحْكُمُوا فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ، ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَفْسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا^(٧)) .

(١) سورة الأهل (٢٠) .

(٢) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : أجراً عظيماً » .

(٣) سورة الصبح (١٠) .

(٤) هنا في ج زيادة « قال العاصي » ، وليس في الأصل . وفيها أيضاً « قال الله : ومن يطع الرسول » ، وهو خلاف للأصل ، وزيادة الواو في أول الآية خطأ ، لأنه خلاف القنوة .

(٥) سورة النساء (٨٠) .

(٦) في س « أن طاعتهم لأمر طاعته » وفي ب و ج « أن طاعته طاعته » وكل ذلك خلاف للأصل . ويظهر أن الناسخين ظنوا أن اللام غير واضحة ، فنسروا كل منهم في اللفظ بما فيه مبيهاً لإشباع اللام .

(٧) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٨) سورة النساء (٦٥) .

٢٧٣ - تَرَكْتُ هَذِهِ الْآيَةَ فَيَا بَلَّتْنَا - والله أعلم - في رجل
خَاصَمَ الزُّبَيْرَ فِي أَرْضِي، فَقَضَى النَّبِيُّ بِهَا لِلزُّبَيْرِ ١٠
٢٧٤ - وهذا القضاء سنة من رسول الله، لا حُكْمَ مَنْصُومٍ
في القرآن .

٢٧٥ - ١٠ والقرآن يدلُّ - والله أعلم - على ما وَصَفْتُ ،
لأنه لو كان قضاء ١٠ بالقرآن كان حكماً مَنْصُومًا بكتاب الله ،
وأشبهه أن يكونوا إِذَا لم يُسَلِّمُوا لِحُكْمِ كتاب الله نَصًّا غير مُشْكِلٍ
الآخر: أنهم ليسوا بمؤمنين ، إِذَا ١٠ رَدُّوا حُكْمَ التَّغْزِيلِ ، إِذَا لم
يُسَلِّمُوا لَهُ ١٠

٢٧٦ - وقال تبارك وتعالى: (لَا تَجْعَلُوا قَوْلَ الرُّسُولِ يَتَيْنَكُمُ)
كَذُّهَاءَ بَعْضِكُمْ بَعْضًا ، قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمُ لَوِثَاءَ ،

(١) الرجل الذي علم الزبير كان من الأمصار من عهد جدوا ، وانحصار ما كانا
يعيشان به أرضهما وتغلها . والحديث مطول معروف في كتب السنة ، وفي آخره :
« قال الزبير : ما حسب هذه الآية تركت إلا في ذلك » . وقد ذكره السيوطي في
المرقاة (٢ : ١٨٠) ونسبه لزيد الرزاق وأحمد وعبد بن حيد والبخاري وسلم
وإبن داود والترمذي والنسائي وإبن ماجه وإبن جرير وإبن الخضر وإبن أبي حاتم وإبن
حيان والبيهقي من طريق الزهري عن عروة بن الزبير عن أبيه . ورواه أيضا يحيى
بن آدم في المخرجات (رقم ٣٣٧) وانظر فتح الباري (٥ : ٢٦ - ٢١) .

(٢) حناني ج زجدة « قال الشافعي » وليست في الأصل .
(٣) في ب « قضى » على أنه فعل ماضٍ ، لا صيغة . والذي في الأصل يمتثل ذلك ،
لأنه كتب « قضا » بالالف ، وكتبها ما يكتب فيه الفعل للفعل الثاني بالالف .
(٤) في ج « إذ » وهو مخالف للأصل .
(٥) في س « إذ لم يسلموا » . وفي ب « فلم يسلموا » ، وكلاما مخالف للأصل .
(٦) في الأصل إلى هنا ، ثم قال : « إلى : حذاب أليم » .

فَلْيَتَذَكَّرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ
عَذَابٌ أَلِيمٌ^(١).

٢٧٧ وقال: (وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ
إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ . وَإِنْ يَكُنْ لَهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ
مُسْلِمِينَ . أِفِ قُلُوبِهِمْ مَرْضَى ، أَمْ أَذُنَاوَا ، أَمْ يَخْلَفُونَ أَنْ يَحْيِفَ اللَّهُ
عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ ؟ بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ . إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ
إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ : أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ،
وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ . وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقِهِ ،
فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ^(٢)) .

٢٧٨ - (٣) فَأَعْلَمَ اللَّهُ النَّاسَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّ دُعَاهُمْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ
لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ : دُعَاةٌ إِلَى حُكْمِ اللَّهِ ، لِأَنَّ الْحَاكِمَ بَيْنَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ،
وَإِذَا سَأَلْتُمُو الْحُكْمَ رَسُولَ اللَّهِ (٤) فَإِنَّمَا سَأَلْتُمُو الْحُكْمَ (٥) بِفَرْضِ اللَّهِ .

٢٧٩ - وَأَنَّهُ أَعْلَهُمْ أَنْ حُكْمُهُ حُكْمُهُ ، عَلَى مَعْنَى أَفْخَرِاضِهِ
حُكْمُهُ ، وَمَا سَبَقَ فِي عِلْمِهِ جَلَّ ثَنَاهُ مِنْ إِسْمَاعِهِ (٦) بِصَمْتِهِ وَتَوْفِيقِهِ ،
وَمَا شَهِدَ لَهُ بِهِ مِنْ هِدَايَتِهِ وَاتِّبَاعِهِ أَمْرَهُ .

(١) سورة التور (٦٢) .

(٢) حَتَّى سَأَلَتْ زَيْدَةَ « قَالَ النَّاسُ » وَلَيْسَتْ فِي الْأَسْلِ .

(٣) فِي الْأَسْلِ إِلَى هَذَا ، ثُمَّ قَالَ « إِلَى قَوْلِهِ : الْفَائِزُونَ » .

(٤) سُورَةُ التَّوْرَةِ (٤٨ - ٥٢)

(٥) حَتَّى سَأَلَتْ زَيْدَةَ « قَالَ النَّاسُ » وَلَيْسَتْ فِي الْأَسْلِ .

(٦) فِي النَّسَخِ لِلطَّبْعَةِ « د » وَالْقَوْلُ فِي الْأَسْلِ « الْحُكْمُ » ثُمَّ ضَرَبَ عَلَيْهَا بِسُورَةِ الْفَاتِحَةِ .

وَكُتِبَ فَوْقَهَا « د » بِحُطِّ عِلَالِطِ الْأَسْلِ .

(٨) فِي النَّسَخِ لِلطَّبْعَةِ « إِسْمَاعِيلُ » وَكَلَّمَ « إِلَهُ » فِي الْأَسْلِ بَيْنَ السُّبُورِ بِحُطِّ آخَرِ .

٢٨٠ - فَأَحْكَمَ قَرْصَهُ لِإِزَامِ خَلْقِهِ طَاعَةَ رَسُولِهِ، وَإِعْلَامِهِمْ^(١) أَنَّهَا طَاعَتُهُ.

٢٨١ - فَجَمَعَ لَهُمْ أَنْ أَعْلَمَهُمْ أَنَّ الْفَرَضَ عَلَيْهِمْ اتِّبَاعُ أَمْرِهِ وَأَمْرِ رَسُولِهِ^(٢)، وَأَنَّ طَاعَةَ رَسُولِهِ طَاعَتُهُ، ثُمَّ أَعْلَمَهُمْ أَنَّهُ قَرَضَ عَلَى رَسُولِهِ اتِّبَاعَ أَمْرِهِ، جَلَّ ثَنَاؤُهُ.

باب

مَا أَبَانَ اللَّهُ خَلْقَهُ مِنْ قَرْصِهِ عَلَى رَسُولِهِ اتِّبَاعَ مَا أَوْحَى إِلَيْهِ^(٣)،
وَمَا شَهِدَ لَهُ بِهِ مِنْ اتِّبَاعِ مَا أَمَرَ بِهِ، وَمِنْ هُدَاهُ،
وَأَنَّهُ هَدَىٰ لِمَنْ اتَّبَعَهُ

٢٨٢ - قَالَ الشَّافِعِيُّ: قَالَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ لِنَبِيِّهِ: (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّبِعْ اللَّهَ وَلَا تَطِعِ الْكَافِرِينَ^(٤) وَالْمُنَافِقِينَ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا. وَاتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ^(٥)، إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا^(٦)).

٢٨٣ - وَقَالَ: (اتَّبِعْ مَا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ، لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ^(٧)).

(١) في «ب» «بإعلامهم» وهو عطف للافصل.

(٢) في النسخ للطبوعة زيادة «وما» وهي مكتوبة في الأصل بين السطور بخط آخر.

(٣) في النسخ للطبوعة «ما أوحى الله إليه» ووزعة لفظ الجلالة مكتوبة بين السطور بخط آخر.

(٤) في الأصل إلى هنا ثم قال «الآية».

(٥) في الأصل إلى هنا ثم قال «الآية».

(٦) سورة الأحزاب (١ و ٢).

(٧) سورة الأنعام (١٠٦).

٢٨٤ - وقال (ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيئَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا ۚ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۝) .

٢٨٥ - ۝ فَأَعْلَمَ اللَّهُ رَسُولَهُ أَنَّهُ ۝ عليه بما سبق في علمه :
 من عصيته إياه من خلقه ، فقال : (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ
 إِلَيْكَ ۝ مِن رَّبِّكَ ، وَإِنْ لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ ، وَاللَّهُ يَعْصِيكَ
 مِنَ النَّاسِ ۝) .

٢٨٦ - ۝ وَشَهِدَ لَهُ جَلَّ ثَلَاثُهُ بِاسْتِمْسَاكِهِ بِمَا أُنْزِلُ بِهِ ،
 ٣١ وَالْمُهْدَى فِي نَفْسِهِ ، وَهَدَايَةٍ مِّنْ أَتْبَعَهُ ، قَالَ : (وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ
 رُوحَنَا مِن تَحْتِ بَنَانٍ ۝ مَا كُنْتَ تُدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ ، وَلَكِن
 جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا ، وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ
 مُسْتَقِيمٍ ۝) .

٢٨٧ - وقال : (وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ
 مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ ، وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ ، وَمَا يَصْرِفُونَكَ عَنْ شَيْءٍ ،

(١) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٢) سورة المائدة (١٨) .

(٣) هنا في س و ج زيادة « قال العاقبي » وليست في الأصل .

(٤) في س و ج « حنة » وهو خطأ ، والصواب ما في الأصل ، وقد ضبطت
 له بفتح اللام .

(٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى قوله : وإفقه يصيبك من الناس » .

(٦) سورة السجدة (٦٧) .

(٧) هنا في س و ج زيادة « قال الثاني » وليست في الأصل .

(٨) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : وإفقه تهدي إلى صراط مستقيم » .

(٩) سورة النور (٥٢) .

(١٠) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : وكان فضل الله عليك عظيما » .

وَأَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ ،
وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ^(١) .

٢٨٨ - ^(٢) فَأَيَّانَ اللَّهُ أَنْ ^(٣) قَدْ فَرَضَ عَلَى نَبِيهِ اتِّبَاعَ أَمْرِهِ ،
وَشَهَادَةَ لَهُ بِالْبَلَاغِ ^(٤) عَنْهُ ، وَشَهَادَةَ بِهِ لِنَفْسِهِ ، وَنَحْنُ نَشْهَدُ لَهُ بِهِ ، قَرَّبًا
إِلَى اللَّهِ بِالْإِيمَانِ بِهِ ، وَوَسْلًا إِلَيْهِ بِتَصَدِيقِ كَلِمَاتِهِ .

٢٨٩ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ ^(٥) عَنْ مَرْوَانَ بْنِ أَبِي صَمْرَةَ مَوْلَى
الْمُطَّلِبِ بْنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ حَنْطَلٍ ^(٦) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : « مَا تَرَكْتُ
شَيْئًا مِمَّا أَمَرَ كُمْ اللَّهُ بِهِ إِلَّا وَقَدْ أَمَرْتُكُمْ بِهِ ، وَلَا تَرَكْتُ شَيْئًا مِمَّا
نَهَاكُمْ اللَّهُ عَنْهُ إِلَّا وَقَدْ نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ » ^(٧) .

٢٩٠ - قَالَ الشَّافِعِيُّ : وَمَا أَعْلَمْنَا اللَّهُ مِمَّا سَبَقَ فِي عِلْمِهِ وَخَمَّرَ
قَضَائِهِ الَّتِي لَا يُرَدُّ مِنْ فَضْلِهِ عَلَيْهِ وَنَسِيَهُ : أَنَّهُ مَنَعَهُ مِنْ أَنْ يَهْمُوا
بِهِ أَنْ يُضْلَوْهُ ، وَأَعْلَمَهُ أَنَّهُمْ لَا يَضُرُّونَهُ مِنْ شَيْءٍ .

(١) سورة النساء (١١٢) .

(٢) حَتَّى س و ج زائدة « قَالَ الشَّافِعِيُّ » وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٣) فِي س و س « أَيْ » وَهُوَ عَقْلُ الْأَصْلِ .

(٤) فِي النسخ المطبوعة « بِالْبَلَاغِ » وَهُوَ مَكْنُوعٌ فِي الْأَصْلِ « بِالْبَلَاغِ » ثُمَّ أَمْلَحَهَا بَعْضُ
جُرَّاهِ إِسْلَاحًا غَيْرَ وَاضِعٍ وَلَا صَحِيحٍ ، وَيُظْهَرُ أَنَّهُ ظَنَّ أَنَّ كَلِمَةَ « الْبَلَاغِ » لَا تَنْسَبُ
لِلنَّبِيِّ ، وَمَا فِي الْأَصْلِ صَوَابٌ ، قَالَ فِي اللِّسَانِ : « الْإِبْلَاحُ » : الْأَيْسَالُ ،
وَكَلِمَةُ التَّبْلِيعِ ، وَالْأَسْمَةُ : الْبَلَاغُ ، بِمَنْ أَيْ اسْمُ عِلْمٍ مَعْلُومٍ لِلْمَعْدِ الْحَقِيقِ .

(٥) فِي س و س « عَبْدُ الزَّيْزِ بْنِ عَدٍ » وَفِي ج « عَبْدُ الزَّيْزِ بْنِ عَدٍ »
بْنِ أَبِي عَيْدٍ « وَاقِي فِي الْأَصْلِ » عَبْدُ الزَّيْزِ « وَكَتَبَ فِي حَاشِيَةِ » بْنِ عَدٍ «
وَكَتَبَ تَحْتَهُ » بْنِ أَبِي عَيْدٍ « ، وَوَضَعَ بَيْنَهُمَا خَطًّا . وَخَطَّ هَاتَيْنِ الزَّيْزِينِ غَيْرِ
خَطِّ الْأَصْلِ .

وَعَبْدُ الزَّيْزِ هَذَا هُوَ ابْنُ عَدٍ بْنِ أَبِي عَيْدٍ الْهَرَاوَرْدِيُّ ، وَهُوَ مِنْ تَلَمَّذَاتِ
أَنْبِيَائِ التَّائِبِينَ مِنْ أَهْلِ الدِّينَةِ ، مَاتَ سَنَةَ ١٨٧ وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ .

(٦) « حُطْبٌ » بِجَمْعِ الْمَاءِ وَالطَّاءِ لِلْمَلِكِينَ وَبَعْضُهُنَّ تَوْسَاكُنَةٌ .

(٧) سَبَّأُ الْكَلَامِ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ فِي (رَقْم ٢٠٦) .

٢٩١ - وفي شهادته له بأنه يَهْدِي إلى صراطٍ مستقيم، صراطِ الله، والشهادة بأبدية رسالته واتباع أمره، وفيها وصفتُ مِنْ قَرَمِيهِ طائفةً وتأكّده إيلها في الآي ذكرته^(١) : ما أقام الله به الحجة على خلقه : بالتسليم لحُكم رسول الله^(٢) واتباع أمره .

٢٩٢ - قال الشافعي : وما سنَّ رسولُ الله^(٣) فليس لله فيه حُكمٌ - : فَيُحْكَمُ اللهُ بِهِ . وكذلك أخبرنا الله في قوله : (وَأَنَّكَ لَتَهْدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللهِ) .

٢٩٣ - (٤) وقد سنَّ رسولُ الله مع كتابِ الله ، وسنَّ^(٥) فيما ليس فيه بيّنة نصُّ كتاب .

٢٩٤ - وكلُّ ما سنَّ فقد ألزمتنا الله اتباعه ، وبجَلَّ في اتباعه طائفة ، وفي السنن^(٦) عن اتباعها^(٧) معصيته التي لم يَمْذُرْ بها خلقاً ،

(١) في النسخ المطبوعة « في الآي التي ذكرت » . وكلمة « التي » مكتوبة في الأصل بين السطور بخط آخر ، والظاهر أن الذي زادها رأى التركيب على غيرها لئلا في الكلام ، مع أن له وجهاً ظاهراً من العربية : أن يكون قوله « ذكرت » حالاً من « الآي » وقد يحتمل الحال جهة فعلية فعلها ملئ ، والحال في سنن الصفة .

(٢) في ب و ج « لحكم رسوله » وهو مخالف لما في الأصل .

(٣) في ب « بما » بدل « بما » وهو مخالف للأصل .

(٤) حالي ب و ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٥) في ب « وبين » بدل « وسن » وهو خطأ وخالف للأصل ، وبراء الشافعي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سن في أشياء منصوص عليها في الكتاب ، يأتا لها ، أو نحو ذلك ، وأنه سنَّ أمها أشياء ليس فيها بينها نص من الكتاب .

(٦) السنود - بسم الله للهمة - : الحو والتبيان ، أو الليل والإعراف ، وفله من أبواب : « مصر ومع وكرم » ، وأما السنود فله معبر سماوي .

(٧) مكلفاً في الأصل ، وتأيت الضمير على لزادة السن التي ألزمتنا الله اتباعها . وفي ب و ج « اتباعه » بالذكور ، وللمنى صحيح ، ولكنه مخالف لما في الأصل .

ولم يحصل له من اتباع شق رسول الله عز وجل ، لما وصفت ، وما قال رسول الله ﷺ .

٢٩٥ - أخبرنا شفيان عن سالم أبو النضر ^(١) مولى محمد بن عبيد الله سمع عبيد الله بن أبي رافع يحدث عن أبيه أن رسول الله قال : « لَا أَتَيْنَ أَحَدَكُمْ مَسْكِنًا عَلَى أَرِيكَتِهِ يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِنْ أُخْرَى ، يَمَّا أَمَرْتُ بِهِ أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ - : فَيَقُولَ لَا أُدْرِي مَا وَجَدْنَا ^(٢) فِي كِتَابِ اللَّهِ أَنْبَاءُ » .

(١) أي ولما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الآن ذهب هذا .

(٢) هنا في ج زيادة « قال القاضي » وليست في الأصل .

(٣) هكذا . في الأصل « من سالم أبو النضر » وكان هذا لم يصب من الفرطين فيه ، لمخالفته للجمهور في اتصال الأسماء الحقة ، فغرب على حرف الجر « من » وكتب في الماش بخط آخر « بن عبيد الله أنا » وملك طبع في النسخ المطبوعة ، وهو تصرف غير جيد من منته .

والق في الأصل له وجه في العربية ، وإن كان غير مذهب . قال ابن عبيد في مشكل القرآن (ج ١ من ١٨٥ من كتاب الفرطين) : « وربما كان لرجل الاسم والكنية ، غلبت الكنية على الاسم ، فلم يعرف إلا بها ، كأبي طالب ، وأبي ذر ، وأبي هريرة ، ولقد كانوا يكتبون : علي بن أبي طالب ، وسورة بن أبي سليمان ، لأن الكنية بكلفا صارت اسما ، وحظ كل حرف الرفع ، فلم يصبه أو يجره حرف من الأدوات أو الأفعال ، فكانه حين كنى ليل : أبو طالب ، ثم ترك كنيته ، وجعل الاسم واحدا » .

وما هنا كلام : « كان سلا عرف واشتهر بكنية » أبو النضر ، وغلبت عليه . تنبيه : - أنما للمفسرين في تصحيح كتاب الفرطين في التاليف الذين ذكرها ابن عبيد ، فكتبوها على الجادة « علي بن أبي طالب وسورة بن أبي سليمان » مع أن سياق كلامه واضح ، في أنه يريد كتابتهما بالواو ، كما مضى هنا في كل كلامه . وانظر أيضا الكشاف للزمخشري في تفسير سورة المد .

(٤) الحديث بإسناده (رقم ٢٩٥ ، ٢٩٦) سيأتي مرة أخرى بهما في رقمي

(١١٠٦ ، ١١٠٧) وسيأتي بالاستناد الأول في رقم (٦٢٢) .

٢٩٦ قال سفيان : وحديثه محمد بن المنكدر^(١) عن النبي

مرسل^(٢).

(١) في « المنكدر » وهو خطأ ظهري .
(٢) الحديث رواه أبو داود (٣٧٩ : ٤) عن أحمد بن حنبل وصيغة بن عبد الصلي ،
كلهما عن سفيان عن أبي النضر ، ولم أجده في سند أحد عن سفيان . ورواه
أيضا ابن ماجه (١ : ٦) عن نصر بن علي الجهضمي : « حدثنا سفيان بن عيينة في
بيته ، أنا سأله عنه ، عن سالم أبي النضر ، ثم مر في الحديث قال : أوزيد بن أسلم
عن عبيد الله بن أبي رافع . - وهذا يدل على أن سفيان تردد فيه : هل هو عن سالم
أو عن زيد بن أسلم . ورواه أيضا الترمذي (٢ : ١١٠ - ١١١) طبعه بولاق
٢٧٤ : ٢ صرح البار كفوري) عن ثيبة عن ابن عيينة عن محمد بن المنكدر وسالم
أبي النضر عن عبيد الله . وقال الترمذي بعد ذلك : « وروى منهم عن سفيان
عن ابن المنكدر عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل ، وسالم أبي النضر عن عبيد الله
بن أبي رافع عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم . وكان ابن عيينة إذا روى هذا
الحديث على الأعراد يحدّث محمد بن المنكدر من حديث سالم أبي النضر ، وإثنا
جهما روى حكفا . - ولما تردد من سفيان قال الترمذي « حديث حسن » ، وفي
بعض النسخ « حسن صحيح » .

ورواه أيضا الحاكم (١ : ١٠٨ - ١٠٩) من طريق الجيني عن سفيان عن
أبي النضر عن عبيد الله عن أبيه . وقال : « قد أعلم سفيان بن عيينة هذا الاستاد »
وهو صحيح على شرط الثخين ولم يخرج له ، والذي عندي أنهما تركاه لاختلاف
للصريح في هذا الاستاد . ثم رواه من طريق ابن وهب عن مالك عن أبي النضر
عن عبيد الله بن أبي رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل ، وعن ابن وهب
عن الليث بن سعد عن أبي النضر عن موسى بن عبد الله بن نيس عن أبي رافع
موصولا مرئوبا .

وهذا الاختلاف لا يضر ، لأن رواية سفيان عرفنا منها أن الحديث عند أبي النضر
عن عبيد الله ، وكذلك رواية مالك ، وإن كانت مرسل ، ورواية الليث أيدت أن
الحديث مرئوف عن أبي رافع أيضا ، لأنه رواه عنه موسى بن عبد الله بن نيس ،
وهو موسى بن أبي موسى الأشعري ، وهو تابعي ثقة .
فيكون لأبي النضر فيه شيخان : عبيد الله بن أبي رافع ، وموسى بن أبي موسى ،
كلما يرويه عن أبي رافع .

وقد وجدت متابعة صحيحة لسفيان فيه أيضا ، ترجع احتمال التلويح أو الخطأ من
سفيان . فقد رواه أحمد في المسند (٦ : ٨) عن علي بن إسحق عن ابن المبارك عن
ابن لهية : « حدثني أبو النضر أن عبيد الله بن أبي رافع حدث عن أبيه عن النبي
صلى الله عليه وسلم » وابن لهية ثقة ، وقد صرح بالسبع من أبي النضر ، وهذا إسناده
صحيح ليس له علة .

وقد روى الحاكم شاعدين له بإسنادين صحيحين :

٢٩٧ - [قال الشافعي: الأريكة: السرير^(١)].

٢٩٨ - ^(٢) وسن رسول الله مع كتاب الله وجهان: أحدهما:

نص كتاب^(٣)، فاتبه رسول الله كما أنزل الله. والآخر: جملة^(٤)،
يعني رسول الله فيه عن الله^(٥) معنى ما أراد بالجملة، وأوضح كيف
قرضها: ملأها أو خاصها^(٦)، وكيف أراد أن يأتي به المبدأ. وكلاهما اتبع
فيه كتاب الله.

٢٩٩ - قال^(٧): قلم أعلم من أهل العلم مخالفا في أن سنن النبي

من ثلاثة وجوه، فاجتمعوا^(٨) منها على وجهين.

٣٠٠ - والوجهان يمتحمان ويقرعان^(٩): أحدهما: ما أنزل الله

أولها: حديث للقيام بن سدي كرب قال: «حرم النبي صلى الله عليه وسلم
أشياء يوم خير، منها الحمار الأهلي وغيره»، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:
يوشك أن يفسد الرجل منكم على أريكته، يحدث بمحدثي، فيقول: بيني وبينكم
كتاب الله، فما وجدنا فيه حلالا استغنينا، وما وجدنا فيه حراما حرمانا. وإن
ماهرهم رسول الله كما حرم الله.

وهنا حديث صحيح، رواه أحد في السند من وجهين مختلفين (٤: ١٣٠ -
١٣١ و ١٣٢) ورواه البخاري (١: ١٤٤) وأبو داود (٤: ٢٢٨ - ٢٢٩)
والترمذي (٢: ١١١) وابن ماجه (١: ٦ - ٥) وروى أبو داود قطعة منه في
الأطعمة بإسناد آخر (٣: ٤١٨ - ٤١٩).

(١) هذه الجملة موجودة في النسخ المطبوعة، ولم تكن في الأصل، ولكنها مكتوبة بخطه
بخط قديم، فيه شيء من التبع بخط الأصل، ولكن أرجح أنه شيء.
(٢) هنا في س و ج زيادة «قال الثاني» وليست في الأصل.
(٣) في النسخ المطبوعة «ليس كتاب الله» وهو مخالف لما في الأصل.
(٤) قوله «جملة» يريد: الجليل الذي بينه السنة، ولقد سجد الضمير قارة مذكرا
وكثرة مؤنثا: على النبي صلى الله عليه وسلم.

(٥) في س «بين رسول الله عن الله فيه» وأخير كلمة «فيه» مخالف للأصل.

(٦) في س و ج «أملأها أم خاصا» وما هنا هو اللواحق للأصل.

(٧) في س و ج «قال الثاني» وهو مخالف لما في الأصل.

(٨) في النسخ المطبوعة: «فأجروا» ولكن الله واضحة في الأصل بين الجليل والليم.

(٩) في س «ويقرعان» وهو مخالف للأصل.

فيه نَصُّ كتابٍ ، فَيَقِينَنَّ رَسُولُ اللَّهِ مِثْلَ مَا نَصَّ الْكِتَابُ . وَالْآخَرُ :
بِمَا^(١) أُنْزِلَ اللَّهُ فِيهِ مُجَلَّةٌ كِتَابٍ ، فَيَقِينَنَّ عَنْ اللَّهِ مَعْنَى مَا أَرَادَ . وَهَلْكَ
الرَّجُلَانِ الَّذِينَ لَمْ يَخْتَلَفُوا فِيهِمَا .

٣٠١ - والوجه الثالث : ما سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ فِيهِ^(٢) لَيْسَ فِيهِ
نَصُّ كِتَابٍ ..

٣٠٢ - فَنَهَمَ مَنْ قَالَ : جَعَلَ اللَّهُ لَهُ ، بِمَا افْتَرَضَ مِنْ طَاعَتِهِ ،
وَسَبَقَ فِي عِلْمِهِ مِنْ تَوْفِيقِهِ لِرِضَاهُ : - أَنْ يَسَنَّ . فَيَا لَيْسَ فِيهِ نَصُّ
كِتَابٍ .

٣٠٣ - وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : لَمْ يَسَنَّ سُنَّةَ قَطْ إِلَّا وَلَهُمَا أَصْلٌ فِي
الْكِتَابِ ، كَمَا كَانَتْ سُنَّتُهُ لِنَبِيِّينَ عِنْدَ الصَّلَاةِ وَعَمَلِهَا ، عَلَى أَصْلِ مُجَلَّةٍ
فَرَضَ الصَّلَاةَ ، وَكَذَلِكَ مَا سَنَّ مِنَ الْيُوعِ^(٣) وَغَيْرِهَا مِنَ الشَّرَائِعِ ،
لِأَنَّ^(٤) اللَّهَ قَالَ : (لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمُ يَتَرَكَكُمْ بِالْبَاطِلِ^(٥)) وَقَالَ :
(وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا^(٦)) فَمَا أَحَلَّ وَحَرَّمَ فَلَمْ يُعَمَّا^(٧) يَتَرَفَعَنَّ فِيهِ
مِنْ اللَّهِ ، كَمَا يَتَرَفَعَنَّ الصَّلَاةُ

٣٠٤ - وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : بَلْ جَاءَتْهُ بِهِ رِسَالَةُ اللَّهِ ، فَأُثْبِتَتْ سُنَّتُهُ
بِفَرْضِ اللَّهِ .

(١) فِي س وَب « مَا » بَدَل « بِمَا » وَفِي ج « مِثْلَ مَا » وَكُلُّ ذَلِكَ عَنَّا لِلْأَصْلِ .

(٢) فِي س وَب « بِمَا » بَدَل « فِيهَا » وَهُوَ عَنَّا لِلْأَصْلِ .

(٣) فِي ب « مَا سَنَّ فِي الْيُوعِ » وَهُوَ عَنَّا لِلْأَصْلِ . وَفِي س وَج « مَا سَنَّ فِيهِ مِنَ
الْيُوعِ » وَكَلِمَةُ « فِيهِ » لَيْسَتْ مِنَ الْأَصْلِ ، وَزِيدَتْ فِي حَاشِيَةِ بَطْنِ عَنَّا لِحُطِّهِ .

(٤) فِي س « بَلَى » وَهُوَ خَطَأٌ وَعَنَّا لِلْأَصْلِ .

(٥) سُورَةُ النِّسَاءِ (٢٩) .

(٦) سُورَةُ الْبَقَرَةِ (٢٢٠) .

(٧) فِي ب « إِنَّمَا » وَهُوَ خَطَأٌ وَعَنَّا لِلْأَصْلِ .

٣٠٥ - ومنهم من قال : أُلْقِيَ فِي رُوحِهِ كُلُّ مَا ^(١) سَنَّ ، وَسُنَّتُهُ
الْحِكْمَةُ : أَلْقَى ^(٢) أُلْقِيَ فِي رُوحِهِ عَنْ اللَّهِ ، فَكُلَّ مَا ^(٣) أُلْقِيَ فِي رُوحِهِ
سُنَّتُهُ ^(٤)

٣٠٦ - ^(٥) أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ ^(٦) عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو ^(٧)
عَنِ الْمُطَّلِبِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ : « إِنْ الرُّوحَ الْأَمِينَ قَدْ أُلْقِيَ فِي
رُوحِي أَنَّهُ لَنْ يَمُوتَ قَتْسٌ حَتَّى تَسْتَوِيَ رِزْقَهَا ، فَأَجْعَلُوا فِي الطَّلَبِ ^(٨) » .

- (١) « كل ما » وصحا في الأصل « كلاً » وهو رسم معروف للهاء .
- (٢) في ج « ألقى » وفي س « ألقى » وكلاماً غلط للأصل .
- (٣) في س « حبا » بدل « ما » وهو غلط للأصل .
- (٤) زيد بحشية الأصل بكلمة « سنه » : « من الله » وهذه الزيادة بخط غلط لحظ الأصل . وقد أدخلت هذه الزيادة في ج .
- وانظر في هذا المعنى ما نقلناه من الأم نفا سيأتي في حاشية الهرة (١٢٠) .
- (٥) حنا في ج زيادة « قال الثاني » وليست في الأصل .
- (٦) عبد العزيز : هو ابن عبد الحماد الذي سبق ذكره في هذا الاستاد في رقم (٢٨٩) . وقد كتب حنا بحشية الأصل بخط غير خطه « الحماد » . ولد زيد في اسمه حنا في س « بن حماد » وليس ذلك في الأصل . وكتب في ج « عبد العزيز بن حماد الحماد » وهو خطأ شنيع .
- (٧) « عمرو » بفتح الهمزة ، وكتب في ج « عمر » وهو خطأ .
- وعمر بن أبي عمرو : هو مولى للمطلب بن حنبل ، وهو من شيوخ مالك ، تابعي ثقة معروف . وقد كتب فوق اسمه في الأصل بين السطرين « مولى للمطلب بن حنبل » وذلك بخط غلط لحظ الأصل . فأدخله الناسخون في صلب الكلام ، وذلك جاء في النسخ المطبوعة ، إلا أن س جاء فيها « مولى للمطلب عن المطلب بن حنبل » و ج جاء فيها « مولى للمطلب بن حنبل قال : قال رسول الله » فأسقط من الاستاد شيخ عمرو ، وكل ذلك غلط للأصل ، وبه خط واضح .
- (٨) جاء هذا الحديث في النسخ الثلاث المطبوعة هكذا : « ما تركت شيئاً مما أمركم الله به إلا وقد أمرتكم به ، ولا تركت شيئاً مما نهاكم الله عنه إلا وقد نهيتكم عنه . ألا وإن الروح الأمين » إلخ . وهذه الزيادة هي من الحديث الذي مضى برقم (٢٨٩) جاءت مع الحديث الذي حنا ، وجم بينهما بكلمة « ألا »

ثم وادى الطلف . وإسناد الحديثين واحد ، وقد يكون الثاني رواهما في موضع آخر حديثاً واحداً ، كما جهما أبو البباس الأصبهاني في مسند الثاني (ص ٨٠) من طبعة شركة المطبوعات العلمية و ص ٢٠٣ من حاشي الجزء السادس من الأم) ولكنه لم يروهما في كتاب « الرسالة » إلا حديثين مرفعين في موضعين ، وإن كان إسنادهما واحداً . ولكن جاء بعض الفارحين في أصل الربيع وزاد هذه الزيادة في هذا الموضع في حاشيته بنسخ أكثر جديد ، وضاع بعض كليتها من تأكل أطراف الورق .

والكلام على هذين الحديثين يقتضي الكلام على متنيهما وعلى إسنادهما : وقد قال أبو الساعات بن الأمير في شرحه على مسند الثاني (وهو مخطوط بدار الكتب المصرية) بعد أن نقلهما عن المسند حديثاً واحداً : « هذا حديث معهود فائر بين العلماء ، وأعرف فيه زيادة لم أجمعها في المسند ، وهي [ألا تأخروا الله] قبل قوله [فأجلوا في الطلب] وهذا الحديث أخرجه الثاني في أول كتاب الرسالة ، استدلاً به على العمل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مما لم يتضمنه القرآن » .

وقد جاء في مسند الحديثين حديث عن الحسن بن علي قال : « صَدَّقَ رَسُولُ اللَّهِ

صلى الله عليه وسلم المنيبرَ يومَ غزوةِ تبوكَ ، فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال :

يَا أَيُّهَا النَّاسُ ! إِنِّي مَا أَمَرُكُمْ إِلَّا مَا أَمَرَكَ بِهِ اللَّهُ ، وَلَا أَنَهَاكُمْ إِلَّا عَنْ

مَا نَهَاكَمُ اللَّهُ عَنْهُ ، فَأَجْلُوا فِي الطَّلَبِ ، فَوَاللَّهِ قَسُ أُنْبِي الْقَلَمِ بِيَدِهِ

إِنِّي أَحَدُكُمْ لَيَطْلُبُهُ رِزْقُهُ كَمَا يَطْلُبُهُ أَجَلُهُ ، فَإِنْ تَسَرَّ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ

فَاطْلُبُوهُ بِطَاعَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ » ذكره الميني في مجمع الزوائد (٤ : ٢١) -

(٢٢) وقال : « رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ ، وَابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَكْنَانَ الْمَالِطِيُّ ،

صَحَّحَهُ أَبُو حَاتِمٍ » . وعبد الرحمن هذا ليس ضعيفاً بمرة ، بل ذكره ابن جبان في

الثقات ، كما قال ابن حجر في لسان الميزان . وكذلك لسبب التتبع حديث الحسن هذا

للطبراني ، في الكبير ، في الترغيب (٣ : ٨) .

وجاء أيضاً عن ابن مسعود : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَيْسَ

مِنْ عَمَلِي يُقَرَّبُ إِلَى الْجَنَّةِ إِلَّا قَدْ أَمَرْتُكُمْ بِهِ ، وَلَا عَمَلِي يَقْرَبُ إِلَى النَّارِ إِلَّا

قَدْ نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ . لَا يَسْتَبْطِئَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ رِزْقَهُ ، إِنْ جَرَدَ إِلَى الْقِيَامِ رُوحِي أَنْ

أَحَدًا مِنْكُمْ لَنْ يَفْرَجَ مِنَ الدُّنْيَا حَتَّى يَسْتَكِلَّ رِزْقَهُ . فَأَتَقُوا اللَّهَ ، أَيُّهَا النَّاسُ

وَأَجْلُوا فِي الطَّلَبِ ، فَإِنْ اسْتَبْطَأَ أَحَدٌ مِنْكُمْ رِزْقَهُ فَلَا يَطْلُبُهُ بِمِصْبَةِ اللَّهِ ، فَإِنْ

الله لا يَنَالُ فَضْلُهُ بِمَصِيقَةٍ . رواه الحاكم في المستدرک (ج ٢ ص ٤) وذكره
التنرى في الترغيب (٣ : ٧) ولبه فداكم عجل .
وسمى الحديثين مشهوراً قال ابن الأثير ، بل هو من المعلوم من الدين بالضرورة ،
وقد جاء في مبنى الحديث الأول منها ، وهو رقم (٧٨٩) : أحاديث كثيرة ،
لا تحضر الآن .
وجاء في معنى الحديث الثاني أيضا أحاديث أخرى :

منها حديث جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أيها الناس !
اتقوا الله وأجلوا في الطلب ، فإن تمسأن تموت حتى تستوقى رزقها ، وإن
أبطأ عنها ، فاتقوا الله وأجلوا في الطلب : خذوا ملحاً ، ودعوا ما حرم » .
رواه ابن ماجه (ج ٢ ص ٣) ورواه الحاكم في المستدرک (ج ٢ ص ٤) وصححه
عمرط مسلم ، ورواه الأحمي ، وهذه للتنرى في الترغيب (٣ : ٧) وهل تصحيح
الحاكم له .

ومنها حديث جابر أيضا : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لَا تَسْتَغْلِظُوا
الرِّزْقَ ، فإنه لم يكن عبداً ليَمُوتَ حتى يبلغ آخر رزقي هو له ، فأجلوا في
الطلب : أخذ الحلال ، وترك الحرام » .

رواه الحاكم في المستدرک (٢ : ٤) وقال : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجه
رواهه الأحمي ، وهذه للتنرى في الترغيب (٣ : ٧) وهل تصحيح الحاكم له ،
ولبه أيضا لابن حبان في صحيحه .

ومنها حديث أبي حميد السامعي ، رواه الحاكم في المستدرک (ج ٢ ص ٣) عن
أبي الباس محمد بن يعقوب الأعمى عن الربيع بن سليمان - صاحب القاموس وكنى
الرسالة - : « حدثنا عبد الله بن وهب أن أبا سليمان بن بلال حدثني ربيعة

بن أبي عبد الرحمن عن عبد الملك بن سعيد بن سويد عن أبي حميد
السامعي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أجَلُوا في طلب الدنيا ،
فإن كلاً يُكْسَرُ لما كُتِبَ له منها » . قال الحاكم : « هذا حديث صحيح على

شرط الشيخين ولم يخرجه » ورواهه الأحمي ، وهذه للتنرى في الترغيب (٣ : ٧)
. هل تصحيح الحاكم له ، ورواه ابن ماجه (ج ٢ ص ٣) من طريق إسماعيل بن عيسى .

عن حمارة بن غزية عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، بلفظ : « أجعلوا في طلب الدنيا ، فان كلا ميسر لما خلق له » . وقال ابن ماجه : « هذا حديث غريب » ، فترد به إسماعيل ، وعلى شارحه السندي عن الزوائد قال : « في إسناده إسماعيل بن عياش ، يئس ، ورواه بالنسبة ، وروايته عن غير أهل بلده ضيعة » . وقد ظهر من إسناده الحاكم أن الحديث صحيح ، وأن إسماعيل لم ينفرد به كما زعم ابن ماجه ، والظاهر أنه لم يعلم بهذا الاسناد الآخر .

ومنها حديث حذيفة قال : « قام النبي صلى الله عليه وسلم فدعا الناس ، فقال: **خَلُّوا إِلَيَّ** . **فَأَقْبِلُوا إِلَيْهِ** جَلْسُوا ، قال : هذا رسول رب العالمين ، جبريل ، قُتِبَ في رُوحِي أنه لا تموتُ نفسٌ حتى تستكمل رزقها ، وإن أبطلها عليها ، فأتوا الله وأجملوا في الطلب ، ولا يحملنكم استبطاء الرزق أن تأخذوه بمقصية الله ، فان الله لا يئال ما عنده إلا بطاعته » .

عنه المنذرى في الترغيب (٧ : ٣) وقال : « رواه البزار ، ورواه ثعلب ، إلا قدامة بن زائدة بن قدامة ، قال لا يصحرفيه جرح ولا تعديل » ، وهذه أيضا الميثقي في مجمع الزوائد (٤ : ٧١) وقال : « رواه البزار ، وفيه قدامة بن زائدة بن قدامة ، ولم أجده من ترجمه ، وبقيته وجه ثعلب » . وإن قد بحث أيضا عن ترجمة قدامة بن زائدة فلم أجدها .

ومنها حديث أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « **قَتَبَ رُوحُ الْقُدُسِ فَرُوحِي أَنْ قَسَا لَنْ تَخْرُجَ مِنَ الدُّنْيَا حَتَّى تَسْتَكْمَلَ أَجَلُهَا** وتستوعب رزقها ، فأجملوا في الطلب ، ولا يحملنكم استبطاء الرزق أن تطلبوه بمقصية الله ، فان الله لا يئال ما عنده إلا بطاعته » .

عنه الميثقي في مجمع الزوائد (٤ : ٧٧) وقال : « رواه الطبراني في الكبير ، وفيه طبر بن سنان ، وهو ضعيف » . وعنه السيوطي في الجامع الصغير (رقم ٢٧٧٣) ونسب لأبي نعيم في الحلية ، وأشار إليه بملامة الضعف . وضعيف - بالصغير - بن سنان المصنف : ضحكة الطاء ، وقال أبو داود : « شيخ صالح ضيف الحديث » .

وقوله « **أَجْمَلُوا فِي الطَّلَبِ** » أي اطلبوه بؤونة واعتدال وبعد عن الإفراط ، وأصله من الجمل ، فإذا طلبوا الرزق كما أمروا كان طلبهم جيلا طويلا .

هنا من متى الحديثين . وأما إسنادهما فانه من الشككات الموصية ، التي لم أجد أحداً تعرض لتخليقها ، وقد ثبت في بحثه الألبم الطويل ، ووصلت إلى نتيجة لا أستطيع التطلع بها ، وإن كنت أراها أقرب إلى الصواب ، وأرجح بها أن هذا الاستاد صحيح ، وعسائي أجد بعد نشر هذا الكتاب من يحقق ذلك من العلماء ، غير أن ما وصلت إليه ، أو يعضه ويؤيد غيره ، بالدليل القوي والمحبة العلمية الرافضة ، فلا مقصد لنا إلا العلم الخالص . ويظهر لي أن أبا السادات بن الأمير وجد هذا الاستاد من الشككات فحصل من الكلام عليه بنة ، ولم يذكر عن الحديث إلا ما علقنا عنه ، ثم استمر في شرح الحديث من جهة المني ، علقاً بفتح طاقه في شرح للسند ، فخرج كل حديث ، وبيان درجته من الصحة ، وكذلك فعل في كل الحديث التي رواها الشافعي بهذا الاستاد ، وقد تبينها في شرحه حديثاً حديثاً ، فلم أجبه تكلم على أساسها .

وقد روى الشافعي الحديثين عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن عمرو بن أبي عمرو مولى الطلب بن حنبل عن الطلب . أما عبد العزيز وعمره وقتها فكان سمروان كما ذكرنا آنفاً ، وموضع الإشكال في الاستاد هو « للطلب بن حنبل » إذ أن ظاهر الاستاد الصحة ، وأن الطلب صحابي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه عنه مولاه عمرو بن أبي عمرو . وهذا الظاهر يقويه ما نعرفه من الشافعي من أنه لا يرى الاحتياج بالحديث المرسل إلا أن يمتنع به في آخر يقويه (انظر كتاب الرسالة ص ١٢٧ في الأصل وس ٦٢ في - وس ١١٤ في س وس ١٢٢ في ج) وقد ذكر هذين الحديثين هنا - وحدهما - على سبيل الحجة والاستدلال ، فلا نزاع - ووقف أعلم - يحتاج بهما إلا - وعنده أن إسنادهما هنا إسناده متصل غير مرسل . ولكننا إذا رجعنا إلى ترجمة « الطلب بن حنبل » في رجال الحديث ، وجدنا ما يدل على أنه عديم غير صحابي ، بل كأنه تابعي صغير .

قال الحافظ ابن حجر في التهذيب (١٠ - ٧٨ - ١٧٩) : « الطلب بن عبد الله بن الطلب بن حنبل بن الحرث بن عبيد بن عمر بن مخزوم الخزرجي . وقيل بإسقاط الطلب ، وقيل : إنها اثنان » . ثم ذكر الصحابة الذين روى عنهم الطلب هنا ، ثم ذكر من روى عن الطلب ، فذكر منهم أبيه : عبد العزيز والحكم ، ومولاه عمرو بن أبي عمرو . ثم قال : « قال أبو حاتم في روايته عن عائشة : مرسل ، ولم يذكرها . وقال في روايته عن جابر : يشبه أنه أدركه . وقال في روايته عن غيره من الصحابة : مرسل . قال : وطمة حديث مراسيل ، غير أن رأيت حديثاً يقول فيه : حدثني علي أبو سلمة » . ثم نقل عن ابن سعد قال : « كان كثير الحديث ، وليس يجمع بحديثه ، لأنه يرسل كثيراً ، وليس له ثقب » وطمة أصحابه بدلسون . ثم نقل توثيقه عن يعقوب بن سفيان والدارقطني وابن حبان ، ثم قال : « قال البخاري في التاريخ : صحيح » - ٧ - رسالة

عمر ، لكن تبعه الخطيب بأن الصواب : ابن عمر ، ثم ساق حديثه عن ابن عمر في التورث بركة ، وقال ابن أبي حاتم في الرسائل عن أبيه : لم يسمع من جابر ، ولا من زيد بن ثابت ، ولا من عمران بن حصين ، ولم يدرك أحداً من الصحابة إلا سهل بن سعد ومن في طبقة . وسيأتى ما يدل على أن كلام البخاري صحيح ، وأن تبعه الخطيب لا موضع له .

وذكر الحافظ المزني في تهذيب الكمال (المخطوط بدار الكتب) ، وهو أصل تهذيب ابن حجر) - : قولاً ثالثاً في نسبه أنه «الطلب بن عبد الله بن المطلب بن عبد الله بن حنبل» وذكر أنه عن أبي حاتم .

وقال ابن أبي حاتم في كتاب المرح والتصديق (مخطوط بدار الكتب) : «مطلب بن عبد الله بن مطلب بن عبد الله بن حنبل» : روى عن ابن عباس مرسلًا - ثم ذكر أنه روى من ابن عمر وأبي موسى وأبي رافع وأم سلمة ومالك ، وأن ذلك كله مرسل - وجابر ، وشبه أن يكون أدركه . روى عنه عمرو بن أبي عمرو والأوزاعي وكثير بن زيد وسلم بن الوليد بن ربيع وعبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بن كعب الثقفى وابنه الحكم وعبد العزيز ، سمعت أبي يقول ذلك . مثل أبو زرعة عن المطلب بن عبد الله بن حنبل ؟ قال : مدني حقه . مثل أبو زرعة : هل سمع المطلب بن عبد الله من مالقة ؟ قال : نرجو أن يكون سمع منها . وقال الثوري نحو ذلك في تهذيب الأسماء والمقامات (٢ : ٩٨) .

وقد روى البيهقي في السنن الكبرى (٧ : ٧٦) حديث «ما كنت شيئاً» الخ الذي مضى برقم (٢٨٩) من طريق العاقبي بهذا الإسناد ، ولم يحكم عليه ، لاهو ولا ابن الترقاني في الجوهر النقي ، ولكن البيهقي قال في حديث آخر للمطلب بن حنبل رواه من طريق العاقبي (٣ : ٤٥٦) - : «هذا مرسل» .

فأقول لم هذه صريحة في أن المطلب - عندهم - تابعي ، وأن أحاديثه مرسل ، بل هو في رأيهم لم يدرك للأخريين من الصحابة ، مثل ابن عباس (المتوفى سنة ٧٠ أو قبلها) وعبد الله بن عمر (المتوفى سنة ٧٣) وأن في سماعه من جابر شيئاً من ذلك ، وجابر مات سنة ٧٣ أو سنة ٧٨ وأنه أدرك سهل بن سعد (المتوفى سنة ٨٨ تقريباً) مع تصريح أبي زرعة بأنه يرجو أن يكون المطلب أدرك مالقة (وقد مات سنة ٥٨) فهذا أول شيء في اضطراب هذه الأقوال .

وبرج ذلك حتى إلى أن المؤلفين في تراجم رجال الحديث لم يعمروا بتواريخ الرواة من أجل مكة وأهل المدينة ، واضطرب عقولهم فيها كثيراً ، وقد بين لي هذا من الغنيب الكبير . ولكنهم حرروا بتاريخ الرواة من أهل العراق وأهل الشام أسنانهم وروايتهم . أو لئلا من هذا من هذه مجموعة التراجم التي وصلت إلينا مؤلفاتها ، بفقدان كثير من الأصول القديمة المتعدي .

وقد تلجأت كل الأحاديث التي رواها العاقبي من حديث «المطلب بن حنبل»

من مستند القى فيه أبو الياس الأسم من كتب القانى : فانا هي هذا الحديث ،
وحديث آخران رواهما القانى عن إبراهيم بن عبد بن أبي يحيى عن خلف بن رباح عن
الطلب عن أبيه صلى الله عليه وسلم (س ٢١ و ٢٨ من المسند) . وحديث غلب
قال فيه القانى : « أخبرنا من لأنهم أخبرني خلف بن رباح عن الطلب بن حنبل »
مرفوعا . وقال الأسم بعد ذكره : « سمعت الربيع بن سليمان يقول : كان القانى إذا
قال أخبرني من لأنهم يريد به إبراهيم بن أبي يحيى » (س ٢٨) ، وحديث سلبس
قال فيه القانى : « أخبرنا من لأنهم حدثني عمرو بن أبي عمرو عن الطلب بن
حنبل » مرفوعا (س ٢٩) وهو في الأم (١ : ٧٧٤) وقال فيه القانى :
« أخبرنا إبراهيم عن عمرو بن أبي عمرو » فصرح باسم شيخه بعد أن أبيه . وحديث
سابع رواه عن إبراهيم عن عمرو عن الطلب عن جابر بن عبد الله مرفوعا (س ٦٤)
وهذه الأحاديث شرحها ابن الأثير في شرح المسند ، ولم يصرح للكلام على أسانيدنا .
وهناك حديث لمن سأذكره فيما بعد - إن شاء الله - في موضعه .

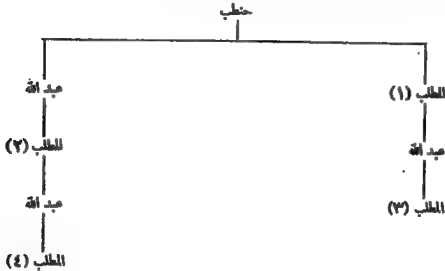
وهذه الأحاديث يروها القانى في معرض الاحتجاج بها . ولم يزل أى واحد
منها بالإرسال ، وما أشبه بعضها من غير بيان إن كانت عنده من الأحاديث المرسلة .
وبما لا موضع للرية فيه أن هناك مصابيا قديما اسمه « الطلب بن حنبل » وهو
الطلب بن حنبل بن الحرث بن عبيد بن عمر بن غزوم . ذكره ابن إسحق في البيرة
فيمن أسروهم بدر ومن عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير فداء (انظر سورة
ابن حنبل طبعه أوروبا س ٤٧٠ - ٤٧١) وله ترجمة في الاستيعاب وأسد الغابة
والإصابة . وقد ترجم له ابن حبان في الثقات فقال (هنا من ترتيب تحت ابن حبان
الحافظ الميشتى ، وهو مخطوط هذا الكتب المصرية) : « الطلب بن حنبل بن
الحرث بن عبيد بن عمر بن غزوم ، أسروهم بدر ، ومن عليهم رسول الله صلى الله
عليه وسلم بغير فداء » .

وبما لا شك فيه أن هذا الطلب ليس المذكور عندنا في هذه الأسانيد ، بل إنه
ليست له رواية أصلا .

وبما لا شك فيه أيضا أن الطلب بن حنبل القى روى عنه مولاة عمرو بن أبي
عمرو : شخص آخر متأخر من الأول ، ولكن موضع البحث والاشكال : هل كان
من بني حنبل - غير الطلب الأول - من مسمى باسم « الطلب » نفس أكثر من
واحد ؟ أو هو شخص واحد اختلف في نسبة لقبه ؟

أما أنا فاني أجزم بأن من مسمى « الطلب » من بني حنبل - غير الأول - أكثر
من واحد : اثنان أو ثلاثة ، وأرجح أن القى يروى عنه مولاة عمرو بن أبي عمرو :
مصابي ، من طبقة أس بن مالك وجابر بن عبد الله ، وأن وجود غيره في هذا النسب
هو القى أو يجب لاستكراه ، وجعل بيني المخطئ يجوز بأن روايته مرسل ، وأنه لم
يدرك عمر ولا غيره من ذكرهم من الصحابة .

ولا يضاف ذلك أرمس شجرة نسب هؤلاء الناس على اختلاف الروايات التي نقلتها
فيها حتى ، وأصبح مجهول لكل من يسمى « المطلب » وفقاً يعرف به في هذه الشجرة ،
ليكون أقرب إلى في الصحة منهم .



فهؤلاء أربعة يسمون « المطلب » من بني حنطب، الأول منهم لا خلاف فيه ، والثلاثة
الآخرين موضع الشك . ولعل هؤلاء الثلاثة قد وجدوا فعلاً ، وأن اختلاف الروايات
في هذا النسب اختلاف اشتقاق ، لا اختلاف أفعال .
ولكن اتفق هو موضع بين أن « المطلب رقم ٢ » أنهم وجوداً من « المطلب
رقم ٣ » ومن « المطلب رقم ٤ » .
وأدلة ذلك :

أولاً : أن العالقي روى في الأم (٥ : ٢٤٢) : « أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار
عن عبد بن عباد بن جعفر عن المطلب بن حنطب : أنه طلق امرأته البتة ، ثم أتى عمر
بن الخطاب ، فذكر ذلك له ، فقال له عمر : ما حاكك على ذلك ؟ فقال : قد قلته !
فقال عمر رضي الله عنه : أسكت عليك امرأتك ، فإن الواحدة [لا] ثبت . » وعله
إلصافه في مسند الشافعي (ص ٢٢١ من حاشي الجزء ٦ من الأم وص ٩١ من طبعة
مكتبة المطبوعات السنية) وذكره اللزني في مختصره بدون إسناد (ص ٧١ من حاشي
الجزء ٤ من الأم) ورواه البيهقي في السنن الكبرى من طريق العالقي (٧ : ٣٤٣) .
فهذا الاستناد الصحيح ، واللفظ الصريح الواضح : يدل على أن المطلب بن حنطب
كان رجلاً في عصر عمر ، وأنه غافه عمر وسأله بنفسه . فقل هنا لا يكون ممن
يختلف في أنه أدرك جابر بن عبد الله ، ولا عائشة ، ولا غيرها ممن ذكرنا آفاً .
تنبيه : قوله « فإن الواحدة [لا] ثبت » حكينا هو بزيادة « لا » في لستى للسند
للطابعين ، ولكن في الأم والبيهقي ويختصر اللزني ولستى مخطوطة عندى من السند :

« فان الواحدة تبت » بحلف « لا » وكذلك في شرح ابن الأثير على السنن ، وقال في شرح ذلك : « يريد أن الواحدة يجوز أن يطلق عليها البتة » . وعندى أن هذا خطأ ظاهر ، لخلافه أول الكلام ، لأن قول عمر « أمسك عليك امرأتك » دليل على أنه يجوز بعد ذلك إن الطلقة الواحدة لا تكون باة وإنما تكون رجسية . ويجوز هنا أن الزنى جاء بهذا الأمر للاستدلال به على أن الرجل لو طلق لامرأته « أنت طالق » إنما كانت واحدة بملك الرجبة » هنا لفظه ، فلو كانت الرواية بحلف « لا » كانت رداً على ما قبله ، لا دليلاً له .

ثانياً : أن مولاه الراوى عنه « عمرو بن أبى عمرو » تابعى ، « روى عن أس وميم منه الكثير » كما قل ابن أبى شامة والمروى والتعديل عن أبيه ، وأسن من ملكه مات سنة ٩١ أو ٩٢ أو ٩٣ وروى أيضاً عن سعيد بن جبيرة الشوفى سنة ٩٥ وهو من شيوخ ملكه ، ومات عمرو سنة ١٤٤ .

ثالثاً : أن ابن حبان ترجم له في الثقات فقال : « للطلب بن عبد الله بن حنبل المقرئ ، يروى عن عمر وأبى موسى ومائقة ، روى عنه محمد بن عباد بن جعفر وأهل المدينة » وكانت أمه أم أبان بنت الحكم بن أبى الساس ، وقد قيل إن أمه أم سلمة بنت الحكم بن أبى الساس بن أمية ، - بين ابن حبان بذلك أن أمه إحدى أخير مروان بن الحكم - وقد لى هشام بن عبد الملك ، فأذى عنه سبعة عشر ألف دينار ، وهو المطلب بن عبد الله بن حنبل بن الحرث بن عبيد بن عمر بن عمرو . وهذا الذى قال ابن حبان جيد في تحرير ترجمته ولسيه ، إلا أنه اخطأ عليه الشخصان أو الثلاثة ، فذكر حكاية وفوجه لى هشام بن عبد الملك ، وهذه إن صحت فأنما تكون لنفس هشام بن عبد الله بن عمرو بن عبد الملك ، ويكون رجلاً يطلق امرأته في صهته (قبل آخر سنة ٧٣) لأن هشام بن عبد الملك ولى الخلافة سنة ١٠٥ ومات سنة ١٢٥ ولو كان للطلب هنا « رقم ٢ » حياً في هذا العهد وهو من أهل المدينة لأدركه ملكه وروى عنه ، لأن ما لا كان ولد سنة ٩٣ كما في تذكرة الحفاظ (١ : ١٩٨) كما روى عن مولاه عمرو ، أو نقل أنه أدركه وأعرض عن الرواية عنه لئلا من المال .

رابعاً : أن البيهقي روى في السنن الكبرى (٤ : ٢٠) من طريق من بن عيسى الغزاز عن عمرو بن سعيد مولى قريش - وهو ثقة - قال : « رأيت للطلب بن عمرو بن سريز جابر » . ثم قل من يعقوب بن سفيان أن الأمر مروى عنه ب « جابر » ب « جارية » بدل « جابر » وأن هشام بن عمار قال في روايته عن من : « سريز جابر » . فهذا مطلب بن عبد الله بن حنبل متأخر ، حضر وفاة جارية بن زيد بن ثابت سنة ٩٩ أو سنة ١٠٠ وقد ذكر في التهذيب في ترجمة جارية أن للطلب يروى عنه . ولا يمكن أن يكون هو الأول الذى كان رجلاً في عصر عمر ، لأنه إذا كان هنا كان قد عاش بعد عمر أكثر من ستين سنة ، فقد تلمز الثمانين أو يلويز مائة »

ولو كان قد عمر هذا العمر لكثرت الرواية عنه ، وقد كره للزخون في رجال الحديث ، لعدة مناهجهم بطو الاستاد ، والرواية عن الشيوخ الكبار الذين يحدوهم بروايات لا يسمونها إلا بوسائل أكثر . وهذا شيء واضح معروف عند من عرف الروايات والأسانيد وتوسع في دراستها . وليس هذا الذي حضر وفاته خلوته هو الذي هل ابن حبان أنه وفد إلى هشام بن عبد الملك .

جلساً : أن الحافظ ابن عساكر هل في تلويح دمشق (٤١ : ٤٠١) من عصره للبلوغ بدمشق) والأخير أسامة بن منقذ هل في لباب الآداب (ص ٩٥ - ٩٧) قصة فيها أن رجلاً من بني أمية له قدر وخطر رحمه دين خرج من المدينة إلى الكوفة ، بمصد وإلى الرقاق « خالد بن عبد الله القسري » وكان والياً من قبل هشام بن عبد الملك ، تلقى في طريقه رجلاً أكرمه وأصله عطاء واسعاً ، اغتناه عن الشخص للامير ، وأن هذا الرجل هو الحكم بن المطلب بن حنطب . وقد ترجم له ابن عساكر باسم « الحكم بن المطلب بن عبد الله بن المطلب بن حنطب » . خالد بن عبد الله القسري كان والياً على الرقاق لعشام من سنة ١٠٦ إلى سنة ١٢٥ فهذا المطلب الذي كان ابنه الحكم رجلاً عظيمًا كريماً : لله المطلب الذي وفد إلى هشام وإلى حضر وفاته جابر أو خلوته .

صاحبنا : أن أبا الفرج الأصفهاني هل في الأغانى (٤ : ٣٣٨) طبعة دار الكتب) أن للمطلب بن عبد الله بن حنطب كان فاضلاً على سكة ، فشهد عنه أبو سعيد مولى فاضل بعهدة ، وأنه رد بعهدة تم قبلها . وأبو سعيد مولى فاضل : شاعر معروف ، قال أبو الفرج (٤ : ٣٣٠) « كان شاعراً مجيداً ومهياً ، وناسكاً بعد ذلك » ، فاضلاً مقبول البهجة بلديته مدلاً ، وعمر إلى خلافة الرشيد . فهذا المطلب الفاضل الذي قيل بعهدة أبي سعيد بعد سكة ، إذ يقول له : « إنك ما علمت إلا دباباً حول البيت في الظلم مدبناً للطلوف » في الليل والبراز . — : هذا الفاضل له كان في أوائل دولة بني العباس ، أي بعد سنة ١٢٢ ولا يمكن أن يكون هو المطلب الذي يطلق امرأته في عهد عمر .

صاحبنا : أن أبا الفرج هل في الأغانى أيضاً (٤ : ٣٩٤) : « أن ابن حمرية — بفتح الحاء واسكان الراء — قال يمدح أبا الحكم المطلب بن عبد الله :

لما رأيتُ الحادِثَ كَتَفَنِي وَأَوْزَنَتْنِي يُؤَمِّسِي ذَكَرْتُ أبا الْحَكَمِ

سَبِيلُ مُلُوكٍ سَبْعَةٌ قَدْ تَدَبَّرُوا هُمُ لِلصَّفَوْنَ وَالصَّفَوْنَ بِالْكَرَمِ

فلازمه . وقالوا : أمدح غلاماً حديث السن يجل هذا ١٢ قال : نعم .

وإن حمرية هذا هو : إبراهيم بن علي بن سلفة بن حمرية ، شاعر معروف ، له ترجمة في الأغانى (٤ : ٣٦٧) وما بعدها ١ قال البغدادي في الحزاة الكبرى (١ : ٢٠٤) طبعة بولاق : « كان من مخضري البولجين ، مدح الوليد بن يزيد ، ثم

٣٠٧ - فكان مما ألقى في رُوعه سُنَّتُهُ^(١)، وهي الحكمة التي ذكر الله، وما نزل به عليه كتاب^(٢) فهو كتاب الله، وكل جاهد من نعم الله، كما أراد الله، وكما جاءه النعم^(٣)، تجمعها^(٤) النعمة، وتشرق بأمنها في أمور بعضها غير بمعنى^(٥)، ونسأل الله العصمة والتوفيق.

أبا جعفر المنصور، وكان متعلما إلى الطالبين، وكان مولده سنة ٧٠ ورواه في خلافة الرشيد بعد سنة ١٥٠ تقريبا. لهما عرض الفروض في وقت منحه للطلب هنا، فاما واجدوه متأخرا جدا، لأنهم لا يتكبرون على ابن حرمته منحه: إلا وابن حرمته قد كان شاعرا كبيرا لفسره أثر في اللحن والهم، حتى ينكر للتكر عليه أن يتبع غلاما صغير السن!! فلا يكون هذا التلام الصغير السن إلا رجلا غير الذي كان ابنه الحكم من الطغاة، في عصر مقام بن عبد الملك.

هذه هي المتنوس التي أمكن أن أجها بعد المحس والتتيب، ولم أستطع أن أجزم في حوالة الحسين باسم «الطلب بن حنبل» هي، إلا هي واحد، هو أن «الطلب» الذي يروي له القاضي، والذي يروي عنه مولاه «مرو بن أبي عمرو» و «عبد بن عباد بن جعفر» - كان رجلا في عصر عمر، وأنه من الفضل جدا بل من الراجع العرب من اليقين: أنه من منابر الصحابة، من طبقة ابن عمر وجابر، وأن من اليقين - الذي لا يخفى عليك - أنه إن لم يكن صحابيا فهو من كبار التابعين، وأن الحديثين الذين أطوا روايته بالرسالة وأنه لم يدرك فلانا وفلانا من الصحابة، وأنه لم يسمع منهم - إنما شبه لهم هذا بالطلب أو بالتاليين الآخرين عن عصره. (١)
حنا في ج زيادة «قال القاضي» وكذلك في ب وزاد «رحم الله تعالى» (٢)
حكنا ضبط في الأصل منصوبا، وقد ألفت بالتبعية أن الضبط الذي في الأصل صحيح جدا، إلا مزاده غير الرصيع.

وقد لم أستبج تغيير ضبط هذا الحرف إلى الرض. وإن كان ظاهر إضماره أن يكون اسم «كان» مؤخرأ، ولكن لول وجهه على النصب: أن يكون خبرها، ويكون اسمها «ما» على أن تكون «من» في «مما» زائدة، على منب من يميز زلفتها في الإثبات. وحتك أوجه أخرى لتوجيه هذا تظهر عند التأمل.

(٣) في ب «كتاب عليه» بالفتح والتأخير، وهو مخالف للأصل.
(٤) في ج «وكما جاءه به النعم» وزائدة «به» خطأ، وليست في الأصل.
(٥) في ج «بجمعها» وهو تصحيح.

(٦) هي: أن السنة التي أوحى الله بها إلى نبيه، ولم تكن منصوبة في كتاب الله - هي نعمة الله بها على نبيه، كما أمم عليه بالنبوة والرسالة، وكما أمم عليه ببليل كتابه إلى الناس، وكما أمم عليه بالنسب للجلال التي لا يصحها الله، ولا يحيط بها الفكر، وكل ذلك بحسبه اسم «النعمة» وتشرق أنواعها وأثرها، فلا يطاق الإلمام عليه بهن منها إلا أنام عليه بنينه، صلى الله عليه وسلم.
(٧) في ب «للسؤال» وفي ج «قال القاضي» ونسأل، وكلاما غير موافق للأصل.

٣٠٨ - «وأي هذا كان قد بين الله أنه قرآن فيه طاعة
رسوله»، ولم يعمل لأحد من خلقه عذراً بخلاف أمر عرقه من
أمر رسول الله، وأن قد جعل الله بالناس كلهم^(١) الحاجة إليه في
دينهم، وأقام عليهم حجة بما ذلهم عليه من سنن^(٢) رسول الله^(٣)
من أن ما أراد الله بفرائضه في كتابه، ليتم من عرف منها ما وصفت أن
سنته^(٤) صلى الله عليه إذا كانت سنة مبينة عن الله معنى ما أراد من
مفروضة^(٥) فيما فيه كتاب^(٦) يتلونه، وفيما ليس فيه نص كتاب
أخرى^(٧) - فهي^(٨) كذلك أين كانت، لا يختلف حكم الله ثم حكم

(١) هنا في زيادة «قال الثاني رحمه الله تعالى» وليست في الأصل .

(٢) في ج «رسول الله» وهو مخالف للأصل .

(٣) في س «كلها» وهو خطأ ومخالف للأصل .

(٤) «سنن» كتبت واحدة في الأصل، ووضعت خمسة فوق السين . وفي ب بدل كلمة
«بين» «والتي عليها صحيح» ولكنها مخالفة للأصل . لأن قاعدة الكتاب واحدة
جدا في الفرق في الرسم بين الدين وبين مثل كلمة «بين» . وأما ج فلامسها جمع
فيها بين الكلمتين نصار «بين سنن» وهو مخالف للأصل .

(٥) في س وب «رسوله» وهو مخالف للأصل .

(٦) في س «أن سنة رسول الله» . وهو مخالف للأصل ، إذ فيه «سنة» ولكن
كتب بين الكلمتين بين السطور بخط آخر «رسول الله» .

(٧) في س وج «ما أراد الله من مفروضة» وهذا مخالف للأصل ، لأن لفظ الجلالة
كتب في الأصل بين السطور بخط مخالف لخطه .

(٨) في ب «ليس كتاب» وكلمة «ليس» زيادة عما في الأصل .

(٩) كلمة «أخرى» صلة لموصوف عنون ، هو «سنة» يعني أن السنة إذا كانت قبلان
لها ورد في قرآن وكانت سنة أخرى فيما ليس فيه من الكتاب : فهي كذلك على
المالين : طاعة الرسول فرض في التوحيين ، لا يختلف حكم الله ثم حكم رسوله ، بل
هو لازم بكل حال .

وهذه الكلمة «أخرى» كتبت في الأصل بشكل يصعب قراءته إلا على من
مارس مثل هذه المخطوطات النقية ، ولكن قاعدة الخط واحدة في أنها لا تقرأ
إلا «أخرى» وقد كتبت في النسخة المخطوطة المروية على ابن جماعة «أخرى»
بالألف بخط نسخي واضح جداً . وأما النسخ المطبوعة فقد اختلفت معنى الكلام على
مضمونها ، فغيروا الحرف ، ففي س «آخر» كأنه جله وصفاً لـ «كتاب» وفي
ب وج «أخرى» بالماء المهملة . وكلاما خطأ ومخالف للأصل .

(١٠) في ج «وهي» وهو خطأ ومخالف للأصل .

رسوله ، بل هو لازم بكل حال .

٣٠٩ - وكذلك قال رسول الله في حديث أبي رافع الذي

كُتِبنا^(١) قبل هذا^(٢) .

٣١٠ - وسأذكر مما وصفنا من السنة مع كتاب الله ،

والسنة فيما ليس فيه نص كتابي : - بعض ما يدل على جملة ما وصفنا
منه ، إن شاء الله .

٣١١ - فأول ما نبدا^(٣) به من ذكر سنة رسول الله مع

كتاب الله^(٤) : - ذكر الاستدلال بسنة على^(٥) الناسخ والمنسوخ

من كتاب الله . ثم ذكر الفرائض للنصوص التي سن رسول الله^(٦)

معا . ثم ذكر الفرائض الجمل التي أبان رسول الله عن الله كيف هي

ومواقبتها^(٧) . ثم ذكر العلم من أمر الله الذي أراد به العلم ، والعلم

الذي أراد به الخاص . ثم ذكر سنته فيما ليس فيه نص كتابي^(٨) .

(١) هنا في ج زيادة « قال الثاني » .

(٢) في ج « كتيبه » .

(٣) حتى الحديث في أوائل الباب . في رقم (٢٩٥) .

(٤) هنا في ج وج زيادة « قال الثاني » .

(٥) هنا في ج زيادة « قال الثاني » .

(٦) في ج « هدى » وهو مخالف للأصل .

(٧) في س وج « مع ذكر كتاب الله » ، وكلمة « ذكر » ليست من الأصل ، ولكنها
مكتوبة فيه بين السطور بخط آخر ، وزيدتها خطأ .

(٨) في ج بدل كلمة « على » : « ثم علم » . وهو خطأ غريب .

(٩) في ج « ومواقبتها » وهو خطأ ومخالف للأصل .

(١٠) هنا يهاش الأصل بـ (ل) : أحدهما لغة « بلغت وصحت » . والآخر « بلغ السيل
في المجلس الثاني على اللغات » وصح ابن جده « صح » .

ابتداء^(١) الناسخ والنسخ

٣١٢ - قال الشافعي : إن الله خَلَقَ الخَلْقَ لِمَا سَبَقَ فِي علمه

مِمَّا أَرَادَ بِخَلْقِهِمْ وَبِهِمْ ، لِمُتَقَبِّ حُكْمِهِ ، وَهُوَ سَرِيعُ الْحِسَابِ .

٣١٣ - وَأُنْزِلَ عَلَيْهِمُ الْكِتَابُ بَيِّنَاتٍ لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى

وَرَحْمَةً ، وَفَرَضَ فِيهِ فَرَائِضَ أُثْبِتَهَا ، وَأُخْرَى نَسَخَهَا : رَحْمَةً

لِخَلْقِهِ ، بِالْتَخْفِيفِ عَنْهُمْ ، وَبِالتَّوَسُّعِ عَلَيْهِمْ ، زِيَادَةً فِيمَا ابْتَدَأَ بِهِ مِنْ

نِعْمَتِهِ . وَأَتَاهُمْ عَلَى الْإِتِّمَاءِ إِلَى مَا أُثْبِتَ عَلَيْهِمْ : جَنَّتْهُ ، وَالنَّجَاةَ مِنْ

عَذَابِهِ . فَكَسَّرَتْهُمْ رَحْمَتُهُ فِيمَا أُثْبِتَ وَنَسَخَ . فَلَهُ الْحُدُ عَلَى نَفْسِهِ .

٣١٤ - ^(٢) وَأَبَانَ اللَّهُ لَهُمْ ^(٣) أَنَّهُ إِنَّمَا نَسَخَ مَا نَسَخَ مِنَ الْكِتَابِ

بِالْكِتَابِ ، وَأَنَّ السَّنَةَ لَانَسَخَةٍ لِلْكِتَابِ ^(٤) ، وَإِنَّمَا هِيَ تَبَعٌ لِلْكِتَابِ ،

يَجْلُ مَا نُزِّلَ ^(٥) نَصًّا ، وَمُفَسَّرَةٌ مَعْنَى مَا نُزِّلَ اللَّهُ مِنْهُ مُجَلًّا .

٣١٥ - قَالَ اللَّهُ : (وَلَئِذَا مَثَلٌ عَلَيْهِمْ أَيَاتُنَا يَنْتَهِى قَالُوا الَّذِينَ

لَا يَرْجِعُونَ لِقَاءَنَا ^(٦)) أَتَيْتَ بَشَرًا مِنْ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدَّلَهُ ، قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ

(١) فِي ج « بِإِبْدَاءِ » وَكَلِمَةُ « بِإِبْدَاءِ » لَيْسَتْ فِي الْأَوَّلِ .

(٢) هُنَا فِي س وَ ج زِيَادَةُ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » وَفِي س زِيَادَةُ « رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى » .

(٣) فِي س « وَأَبَانَ لَهُمْ » بِحَذْفِ لَفْظِ الْحَلَاةِ .

(٤) فِي س وَ ج « لَا تَكُونُ نَاسِخَةً » وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلْأَوَّلِ ، وَلِئِنْ مِنْ زَادَ كَلِمَةُ

« تَكُونُ » ظَنُّ أَنْ هَذَا التَّرْكِيبُ غَيْرُ جَيِّدٍ . وَهُوَ ظَنُّ خَلَطٍ .

(٥) فِي سَلِ النَّسخِ الْمَطْبُوعَةِ زِيَادَةُ « بِ » وَلَيْسَتْ فِي الْأَوَّلِ ، وَهِيَ أَجْمَلُ زِيَادَةٍ غَيْرُ جَيِّدَةٍ .

(٦) فِي الْأَوَّلِ لِي هُنَا « ثُمَّ قَالَ « لِي : مُخَالِفٌ يَوْمَ عَقِيمٍ » .

ابْدَلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ قَسِيٍّ ، إِنْ أَتَيْعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ ، إِنْ أَخَافُ إِنْ حَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ^(١) .

٣١٦ - ^(٢) فَأَخْبَرَ اللَّهُ ^(٣) أَنَّهُ فَرَضَ عَلَىٰ نَبِيِّهِ اتِّبَاعَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْهِ ، وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ تَبْدِيلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ قَسِيٍّ .

٣١٧ - وفي قوله (مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ قَسِيٍّ) :
يَأْنِ مَا وَصَفْتُ ، مِنْ أَنَّهُ لَا يَنْتَسِخُ كِتَابُ اللَّهِ إِلَّا كِتَابُهُ . كَمَا كَانَ لِلْبَنِيِّ
لِقَرْنِهِ ^(٤) : فَهُوَ الْمُرْسَلُ الْمُنْتَبِئُ لِمَا شَاءَ ^(٥) مِنْهُ ، جَلَّ ثَنَاهُ ، وَلَا يَكُونُ
ذَلِكَ لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ .

٣١٨ - وكذلك قال ^(٦) : (يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ ، وَمَعِنَهُ أَمُّ
الْكِتَابِ ^(٧))

٣١٩ - ^(٨) وقد قال بعضُ أهل العلم : في هذه الآية - والله
أعلم - دلالةٌ على أن الله جعل لرسوله أن يقول من تلقاه نفسه بتوفيقه
فَمَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ كِتَابًا . والله أعلم .

٣٢٠ - وقيل ^(٩) في قوله (يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ) : يَمْحُو فَرَضَ
مَا يَشَاءُ ، وَثَبَّتْ فَرَضَ مَا يَشَاءُ ^(١٠) . وهذا يُشَبِّهُ مَا تَقِيلُ . والله أعلم .

(١) سورة يونس (١٠) .

(٢) هنا في ج زيادة « قال العاقل » .

(٣) في ب « فَأَخْبَرَنَا اللَّهُ » ، وهو مخالف للأصل .

(٤) في ب « بَرْنِهِ » وهو خلاف الأصل .

(٥) في ج « يَشَاءُ » وهو مخالف للأصل .

(٦) في ب « قال الله تعالى » .

(٧) سورة الرعد (٢٩) .

(٨) هنا في ج زيادة « قال الثاني » .

(٩) في ج « قال الثاني : وقد قيل » وهو مخالف للأصل .

(١٠) هنا في ج زيادة « قال الثاني » .

٣٢١ - وفي كتاب الله دلالة عليه : قال الله : (مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ^(١) أَوْ نَسَخَ بِهَا ثَابِتًا يَخِيرُ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ، أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ^(٢)) .

٣٢٢ - فَأَخْبَرَ اللَّهُ أَنْ نَسَخَ الْقُرْآنَ وَتَأْخِيرَ إِنْزَالِهِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِقُرْآنٍ مِثْلِهِ .

٣٢٣ - وقال : (وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ^(٣) وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنْزِلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ^(٤)) .

٣٢٤ - ^(٥) وهكذا سنة رسول الله : لَا يَنْسَخُهَا إِلَّا سَنَةُ رَسُولِ اللَّهِ . ولو أحدث الله رسوله^(٦) في أمرٍ مِمَّنْ فِيهِ : غير مامِن^(٧) رسول الله - : لَسَنَ^(٨) فَبِمَا أَحْدَثَ اللَّهُ إِلَيْهِ ، - حَتَّى يُتَيَّنَ^(٩) لِلنَّاسِ أَنْ لَهُ سَنَةٌ نَاسِخَةٌ لِمَا قَبْلُهَا تَمَامًا يُخَالِفُهَا . وهذا مذكور في سنته صلى الله عليه وسلم .

٣٢٥ - ^(١٠) فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَقَدْ وَجَدْنَا الدَّلَالََةَ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ يَنْسَخُ الْقُرْآنَ ، لِأَنَّهُ لَا مِثْلَ لِلْقُرْآنِ ، فَأَوْجَدْنَا ذَلِكَ فِي الشُّنَّةِ ؟

٣٢٦ - قَالَ الشَّافِعِيُّ : فَبِمَا وَصَفْتُ مِنْ قَرَضِ اللَّهِ عَلَى النَّاسِ .

(١) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٢) سورة البقرة (١٠٦) .

(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى » قوله إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ .

(٤) سورة النحل (١٠١) .

(٥) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٦) في ج « لرسول الله » .

(٧) في كل النسخ للطبوعة « غير مامِن فيه » وكلمة « فيه » ليست من الأصل ، ولكنها مكتوبة فيه بين السطور بخط آخر .

(٨) في ج « ليس » بدل « لسن » وهو تصحيف قبيح .

(٩) في ج « يتين » وهو غلط للأصل .

(١٠) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

اتِّبَاعِ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ^(١) : دَلِيلٌ عَلَى أَدْنَى سَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ إِنَّمَا قِيلَتْ
عَنِ اللَّهِ ، فَمَنْ اتَّبَعَهَا فَيَكْتَابِ اللَّهُ تَبِعَهَا ^(٢) ، وَلَا تَجِدُ خَيْرًا أَوْزَمَهُ اللَّهُ
خَلَقَهُ نَصًّا يَتَنَا : إِلَّا كِتَابَهُ ثُمَّ سُنَّةُ نَبِيِّهِ . فَإِذَا كَانَتِ السَّنَةُ كَمَا
وَصَفَتْ ، لَا شَيْءَ لَهَا مِنْ قَوْلِ خَلْقٍ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ - : لَمْ يَمُزَّ أَنْ
يَنْسَخَهَا إِلَّا بِمِثْلِهَا ، وَلَا مِثْلَ لَهَا غَيْرُ سَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ، لِأَنَّ اللَّهَ لَمْ
يَحْمِلْ لَأَدْوِيٍّ بِدَعْوَةٍ مَبْجَلَةٍ لَهُ ، بَلْ فَرَضَ عَلَى خَلْقِهِ اتِّبَاعَهُ ، فَأَلْزَمَهُمْ ^(٣)
أَمْرَهُ ، فَاتَّخَذَ كُلُّهُمْ لَهُ تَبِعًا ، وَلَا يَكُونُ لِلتَّبَاعِ أَنْ يُخَالِفَ مَا فَرَضَ
عَلَيْهِ اتِّبَاعَهُ ^(٤) ، وَمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ اتِّبَاعُ سَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ
خِلَافُهَا ، وَلَمْ يَقُمْ مَقَامُ أَنْ يَنْسَخَ شَيْئًا مِنْهَا .

٣٢٧ - ^(٥) فَإِنْ قَالَ : أَفَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ لَهُ سَنَةٌ مَأْثُورَةٌ قَدْ

نُسِخَتْ ، وَلَا تَوَارُثُ السَّنَةَ الَّتِي نُسِخَتْهَا ؟

٣٢٨ - فَلَا يَحْتَمِلُ هَذَا ، وَكَيْفَ يَحْتَمِلُ أَنْ يُؤَثِّرَ مَا وَضَعَ

فَرَضُهُ ، وَيَتْرَكَ مَا يَلْزَمُ فَرَضُهُ ؟ ! وَلَوْ جَازَ هَذَا خَرَجَتْ طَائِفَةُ السُّقْرِ
مِنْ أَيْدِي النَّاسِ ، بَأَن يَقُولُوا : لَهَا مَلْسُوخَةٌ ! ! وَلَيْسَ يُنْسَخُ فَرَضُ
أَبَدًا إِلَّا أَنْ تُبَيِّنَ مَكَاتَهُ فَرَضُهُ . كَمَا نُسِخَتْ قِبْلَةُ بَيْتِ الْمَقْدِسِ فَأُثْبِتَ

(١) فِي - «رَسُولُهُ» .

(٢) فِي - «يَتَّبِعُهَا» وَفِي ج «اتَّبَعَهَا» وَمَا هِيَ إِلَّا فِي الْأَصْلِ .

(٣) فِي - «وَأَلْزَمَهُمْ» .

(٤) فِي - «مَا فَرَضَ اللَّهُ مِنْ وَجِبَةٍ عَلَيْهِ اتِّبَاعَهُ» وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ .

(٥) هُنَا فِي - زِيَادَةٌ «كُلُّ» .

مكاتبها الكعبة^(١) وكل منسوخ في كتاب سنة هكذا^(٢).

٣٢٩ - ^(٣) فإن قال قائل هل تُنسخ السنة بالقرآن ؟

٣٣٠ - قيل : لو نُسخَت السنة بالقرآن كانت للنبي فيه سنة

تُبين أن سنته الأولى منسوخة بسنته الأخيرة^(٤)، حتى تقوم الحجة على الناس ، بأن الشيء يُكسح بمثله .

(١) حنا في زيادة « قال » .

(٢) هكذا في الأصل ، وهو صواب وواضح ، لجاء بعض من كان يديم الأصل فزاد بخط آخر بين الطرين لفظ الحلة ووضع خطاً رأسياً بعد كلمة « كتاب » فصارت تقرأ « كتاب الله » ووضع خطاً موقوفاً للبار بعد كلمة « سنة » وكتب بالهامش « بيه سني الله عليه وسلم » . وذلك طبع في النسخ للطبوعة ، إلا أن ج فيها « رسول الله » بدل « بيه » وكل ذلك مخالف للأصل .

ثم أقول : لينظر القاريون ، وليأملوا ما يقول الامام الثاني ، وما يبين من الأمة على وجوب اتباع السنة ، وأنه « لا يكون اتباع أن يخالف ما روى عليه إمامه » وأن « من وجب عليه اتباع سنة رسول الله لم يكن له خلافها » ولم يتم مقام أن ينسخ شيئاً منها . . وليحذروا ما يقولون - في اعتقادهم عن مخالفة الأحاديث الصحيحة تقليداً لغيرهم - : إنه يجوز أن تكون هذه الأحاديث منسوخة أو مخرجة بغيرها . وهذا الذي يخفى الثاني رضي الله عنه أن يكون ، وخفى آثاره في العلماء والعامة ، إذ « لو جاز هذا خرجت طمة السن من أيدي الناس » .

ولينظر القاريون إلى ما كان من أثر التقليد في هذه الصور المخرجة : أن وضعت قوانين مأخوذة من الإفرنج ، خرجة عن كل دليل من أدلة الاسلام ، وكانت أن تهضمها أقوال السلفين ، وأن يندمجوا في صلاتهم وأحوالهم على قواعد دينهم ، حتى انتهى أن يخرجوا من الاسلام جملة . وكان من أثر التقليد : أن قام ناس زعموا لأهلبهم أنهم يمددون في الدين ، فوضوا أنفسهم موضع من ينسخ السنة ، ثم جاءوا بالقرآن على ما ينظر لم يحاربوه مصلحة الناس في عقولهم وعظائمهم ، حتى انتهى أن يخرجوا من الاسلام جملة وتضيلا . ولا حول ولا قوة إلا بالله .

(٣) حنا في س و ب زيادة « قال » وفي ج « قال الثاني » .

(٤) في النسخ للطبوعة كلها « الأخرى » وهو خطأ ومخالف للأصل ، لأن المراد السنة المخرجة بعد الأولى للطمعة ، كما يقال « صلاة النساء الآخرة » فهي تأتيت « الآخر » بكسر اللام ، وأما « الأخرى » . فلها تأتيت « الآخر » بفتح اللام ، بمعنى أحد العهدين .

٣٣٣ - (١) فإن قال: ما الدليل على ما تقول (٢) ؟

٣٣٢ - فما وصفت من مؤمنيه من الإبادة عن الله معنى ما أراد بفرائضه ، خاصاً و عاماً ، مما وصفت في كتابي هذا ، وأنه لا يقول أبداً بشيء إلا بحكم الله . ولو نسخ الله مما قال حكماً لسن رسول الله فيما نسخ سنة .

٣٣٣ - ولو جاز أن يقال : قد سن رسول الله ثم نسخ (٣) سنته بالقرآن ولا يؤثر عن رسول الله السنة الناسخة : - جاز (٤) أن يقال : فيما حرم رسول الله من اليوع كلها : قد يحتل أن يكون حرمتها قبل أن ينزل عليه (أحل الله البيع وحرم الربا) (٥) ، وفيمن رجم من الزناة : قد يحتل أن يكون الرجم منسوخاً : لقول الله (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة (٦)) ، وفي للمسح على

(١) في ج « قال الغامبي : فإن قال قائل « وهو عكاف للأصل .

(٢) في س و ج « ما هليل على ما تقول مما وصفت » وهذه الزيادة الأخيرة ليست في الأصل ، وليست ضرورة لصحة السؤال . وأما الجواب فهو قوله بعد ذلك : « لما وصفت » إلخ .

(٣) في س « نسخت » وهو عكاف للأصل .

(٤) في س و ج « جاز » وأظن أن زيادة اللام جاءت من بعض المراجعين الرسالة من علماء المحدثين رحمهم الله ، ظناً منهم أن حذفها خطأ . وهو غلط . وكلام الغامبي يصح به في اللغة وطوبى الفاسد : ثم قد قال العلامة ابن مالك في كتابه « شواهد التوضيح والصحيح » لمفصلات المجلس الصحيح « (ص ١١٦) : « يظن بعض النحويين أن لام جواب لو في نحو : لو نسخت لعلت : لازمة ، والصحيح جواز حذفها في الصحيح الكلام للشور ، كقوله تعالى : « لو نسخت أهلكهم من قبل » إلخ .

(٥) سورة البقرة (٢٧٥) .

(٦) سورة النور (٢٤) .

الخفين : نَسَخَتْ آيَةُ الْوُضُوءِ الْمَسْحَ ، وِجَازٌ أَنْ يُقَالَ : لَا يُدْرَأُ^(١)
 عَنْ سَارِقٍ سَرَقَ مِنْ غَيْرِ حِرْزٍ وَسَرَقَتْهُ أَقْلٌ مِنْ رُبْعِ دِينَارٍ : فَقَوْلُ
 اللَّهِ (السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا^(٢)) ، لِأَنَّ اسْمَ « السَّرَقَةِ »
 يَلْزَمُ مِنْ سَرَقَ قَلِيلاً وَكَثِيراً^(٣) ، وَمِنْ حِرْزٍ وَمِنْ غَيْرِ حِرْزٍ ، وَلِجَازِ رَدِّ
 كُلِّ حَدِيثٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ، بَأَن يُقَالَ^(٤) : لَمْ يَقُلْهُ^(٥) ، إِذَا لَمْ يَحْدِثْهُ^(٦)
 مِثْلَ التَّنْزِيلِ ، وَجَازٌ^(٧) رَدُّ السَّانِ بِهَذَيْنِ الْوُجْهَيْنِ ، فَتَرَكْتُ كُلَّ سَنَةِ
 مَعَهَا كِتَابٌ جَمَلَةٌ تَحْتَمِلُ سَنَتَهُ أَنْ تَوَاقِفَهُ^(٨) ، وَهِيَ لَا تَبْكَوْنُ أَبَداً

(١) فِي كُلِّ النِّسخِ لِلطَّبْعَةِ « لَا يَدْرَأُ الصَّطَحُ » وَهُوَ لِلرَّادِ فِي الْكَلَامِ ، وَلَكِنْ هُنَا

الزِّيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٢) سُورَةُ الْمَائِدَةِ (٢٨) .

(٣) فِي ج « أَوْ كَثِيباً » وَهُوَ خِلَافٌ لِلأَصْلِ .

(٤) مَحْكَوٌّ فِي الْأَصْلِ . يُرِيدُ أَنْ مَنْ أَرَادَ رَدَّ الْحَدِيثِ سَهْلَ عَلَيْهِ أَنْ يَنْكَرَهُ وَقَوْلُ : لَإِنْ

رَسُولُ اللَّهِ لَمْ يَقُلْ . وَيُظْهِرُ أَنَّ بَعْضَ مَنْ كَانَ يَدْعُمُ الْأَصْلَ ظَنُّ أَنْ فِي الْكَلَامِ قِسْماً

لَوْضُوحٍ بِجَوَارِ « بِقَالَ » خِطاً مَقْشُوراً إِلَى الْيَمِينِ وَكَتَبَ فِي الْمَسَامِشِ « لَهُ » لِصِيغَةِ

الْكَلَامِ « بَأَن يُقَالَ : لَهُ لَمْ يَقُلْ » وَهَذَا هَدَتْ الْجُمْلَةُ فِي كُلِّ النِّسخِ لِلطَّبْعَةِ ، وَهَذَا

الزِّيَادَةُ بِخَطِّ خِلَافٍ لِحُطِّ الْأَصْلِ ، وَالْمَنْصُوحُ صَحِيحٌ بِجَوَارِهَا .

(٥) فِي س « لَمْ يَقُلْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

(٦) فِي الْأَصْلِ لَمْ يَطْعُ الْمَرْفُوعُ الْأَوَّلُ ، فَيَكُونُ قِرَاءَتُهُ بِأَلْيَاءٍ ، كَمَا اخْتَرْنَا هُنَا ، وَكَأَنَّ اخْتِارَ

مَصْحُوحِ ج . وَيَكُونُ قِرَاءَتُهُ بِأَلْوَنٍ « نَجْمَةٍ » كَمَا اخْتَارَ مَصْحُوحُ س وَب . وَفِي ج

« إِذَا لَمْ يَحْدِثْ لَهَا » وَكَلِمَةُ « لَهَا » زِيَادَةٌ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ ، وَهِيَ إِلَى ذَلِكَ خِطَاءٌ فِي

هَذَا الْقَلَمِ .

(٧) فِي س « وَلِجَازِ » .

(٨) فِي س « لَا تَحْتَمِلُ سَنَتَهُ أَنْ تَوَاقِفَهُ لَهَا » . وَزِيَادَةُ « لَا » فِي الْأَوَّلِ ، وَ« لَهَا » فِي

الْآخَرِ - : خِطَاءٌ وَخِلَافٌ لِلأَصْلِ ، بَلْ يَحْدِثُ لَهَا وَيَطْلُ بِذَلِكَ . لِأَنَّ الرَّدَّ أَنْ هُنَا

الْإِحْتِمَالُ لَوْجُوزِ ، وَهَذَا الصَّنِيعُ لَوْ قَبِلَ مِنْ بَعْضِهِ - : كَانَ سَبِيحاً لَرَدِّ كُلِّ مَا وَرَدَ

مِنَ السَّنَةِ الَّتِي تَبْنِي الْجَمْلَ مَا جَاءَ فِي الْكِتَابِ ، وَتَحْتَمِلُ أَنْ تَوَاقِفَهُ ، فَيَأْتِي هُنَا لِلْمُسْكَاتِ

وَيَحْدِثُ خِلَافَ بَيْنَ السَّنَةِ وَبَيْنَ الْكِتَابِ ، وَيَضْرِبُ بَعْضُ ذَلِكَ بَعْضاً ، وَرَدَّ بَيْنَ السَّنَةِ

يَلْزَمُ الْكِتَابَ وَمَعْلَهُ ، وَيُزْعَمُ أَنَّهَا خِلَافَةٌ لَهُ ، وَهِيَ لَا تَكُونُ أَبَداً الْأَمْرَاقَةُ لَهُ .

إلا موافقة له ، إذا^(١) احتمل اللفظُ فيما رُوى عنه خلافَ اللفظ في ٣٥
التنزيل بوجه ، أو احتمل أن يكون في اللفظ عنه أكثرُ مما في
اللفظ في التنزيل^(٢) ، وإن كان محتملاً أن يخالفه من وجه .

٣٣٤ - وكتابُ الله وسُنَّةُ رسوله^(٣) تدلُّ على خلاف هذا

القول ، وموافقة ما قلنا

٣٣٥ - وكتابُ الله البيانُ الذي يُشَقُّ به من المتى ، وفيه

الدلالةُ على مَوْضِعِ رسولِ الله من كتابِ الله ودينه ، واتباعه له وقيامه
بِتَبْيِينِهِ عن الله .

الناسخُ والمُنسوخُ^(٤) الذي يدلُّ الكتابُ

على بعضه ، والسنةُ على بعضه

٣٣٦ - قال الشافعي : مما قَلَّ^(٥) بعضُ من صَحَّحتُ منه من

أصل العلم : أن الله أنزل قرصاً في الصلاة قبلَ فرضِ الصلوات الخمس ،

(١) في س و ب « وإذا » وزيادة الواو عطافة للأصل وخطأ .

(٢) في س و ج زيادة « بوجه » وهو مخالف للأصل .

(٣) في س « نبيه صلى الله عليه وسلم » .

(٤) لم ينط الحرف الأول في الأصل ، فيمكن أن تقرأ « ينسخ » و « ينفي » . وفي ج
« ينسخ » وهو مخالف للأصل .

(٥) في س « باب بيان الناسخ » الخ ، وفي ج « باب الناسخ » الخ ، وهذه الزيادة فيها
ليست في الأصل .

(٦) في ج « كان مما نزل » .

قال: (بأيها المزمّل. قم الليل إلا قليلاً. نصفه أو انقض منه قليلاً. أورد عليه ورثل القرآن تزيلاً^(١)) ثم نسخ هنا في السورة منه^(٢)، قال: (إنّ ربك يعلم أنك تقوم أدنى^(٣) من ثلثي الليل ونصفه وثلاثة وطاقفة من الذين همك، وأله يقدّر الليل والنهار، علم أن لن نخمّوه فتاب عليكم، فافروا ما تبسر من القرآن، علم أن سيكون منكم من ضى وآخرون يضربون في الأرض ينتنون من فضل الله وآخرون قاتلون في سبيل الله، فافروا ما تبسر منه، وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة^(٤)).

٣٣٧ - ولما ذكر الله بعد أمره بقيام الليل نصفه إلا قليلاً أو زيادة عليه قال: (أدنى من ثلثي الليل ونصفه وثلاثة وطاقفة من الذين همك) - : تخفّف قال: (علم أن سيكون منكم من ضى) قرأ إلى^(٥) (فافروا ما تبسر منه).

٣٣٨ - قال الشافعي^(٦): فكان^(٧) يبتأ في كتاب الله نسخ

(١) سورة المزمل (١ - ٤).

(٢) في س «مها» وهي في الأصل «معه» وعلى الماء ضمة صغيرة، وحلول بعض الكسبيين تغييرها إلى الضير المؤنث، فألحق ألفا بالماء.

(٣) في الأصل إلى هنا، ثم قال «إلى قوله» وآتوا الزكاة.

(٤) سورة المزمل (٢٠).

(٥) هنا في ب وج زيادة «قال الشافعي» وفي س «نفا» وهو غلط للأصل.

(٦) سبق أن ذكرنا الآية بتلها، وقتك أينما هنا مالى الأصل، وقوله «قرأ إلى» اختصار من الريح، ينى أن الشافعي قرأ إلى هنا الحد عند الاستدلال بالآية.

(٧) قوله «قال الشافعي» ثابت في الأصل بهامشه نفس الخط، ولم يذكر في ب وج.

(٨) في س «كان» بحذف الفاء.

قيام الليل ونصفه والتقصان من النصف والزيادة عليه بقول الله :
(قَارِءُوا مَا بَيِّنَرِمِنَّة) .

٣٣٩ - فاحتمل^(١) قول الله (قَارِءُوا مَا بَيِّنَرِمِنَّة) : معنيين :

٣٤٠ - أحدهما : أن يكون فرضاً ثابتاً ، لأنه أزيل به
فرض غيره .

٣٤١ - والآخر : أن يكون فرضاً منسوخاً أزيل بنيره ، كما
أزيل به غيره ، وذلك لقول الله : (وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ بِحُفَّةٍ لَّكَ
عَصَى أَنْ يَمُوتَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا) فاحتمل^(٢) قوله : (وَمِنَ اللَّيْلِ
فَسَبِّحْهُ بِحُفَّةٍ لَّكَ) : أن يهجد بنير الذي فرض عليه ، مما
يسر منه .

٣٤٢ - قال^(٣) : فكان الواجب طلب الاستدلال بالسنة على
أحد المعنيين ، فوجدنا سنة رسول الله تدل على ألا واجب من الصلاة
إلا الخمس ، فصيرنا إلى أن الواجب الخمس ، وأن ما سواها من واجب

(١) في س و ج « قال الثاني ثم احمل » وهذه الزيادة ليست في الأصل ، وكانت فيه
« فاحمل » ثم أصلحت بخط آخر « ثم احمل » ويظهر أن هذا التغيير حديث جده .
لأن نسخ س إنما نسخها في آخر في الحجة سنة ١٣٠٨ وقد هل الحرف على
الصواب بالهاء .

(٢) سورة الإسراء (٧٩) .

(٣) في س « احمل » وهو عطف للأصل ، وفي س « واحمل » ولكن الكلمة
كانت بالهاء والهمزة ، ثم غيرت بجم آخر إلى الواو ، ويظهر أن سبب ذلك أنه
الدارج لم يفتح لهم وجه ربط الجمل بعضها ببعض ، وهو ظاهر بالتأمل الدقيق .

(٤) في س و ج « قال الثاني » .

من ضلّاه قبلها: منسوخ بها، استدلالاً بقول الله: (فَمَجِدّاهِ نَافِلَةٌ لَّكَ)، وأنها ناسخة لقيام الليل ونصفه وثلثه وما تيسر.

٣٦ ٠ ٢٤٣ - ولسنا^(١) نحب لأحد ترك أن يهجد بما يسرّه الله عليه من كتابه، مُصلياً به، وكيف ما أكثَرَ فهو أحب إلينا.

٢٤٤ - أخبرنا مالك^(٢) عن عمه^(٣) أبي سُهَيْل بن مالك عن أبيه: أنه سمع طلحة بن مُثَنِّد الله يقول: «جاء أعرابي من أهل نجد ياتر الرأس، نَسَمَعُ دَوَى صَوْتِهِ، وَلَا تَقَعُهُ مَا يَقُولُ، حَتَّى دَنَا، فَذَا هُوَ يَسْأَلُ عَنِ الْإِسْلَامِ؟ قَالَ النَّبِيُّ: تَحْسُ صَلَاتُكَ^(٤) فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، قَالَ^(٥): هَلْ عَلَى غَيْرِ مَا؟ فَقَالَ^(٦): لَا، إِلَّا أَنْ تَطُوعَ. قَالَ: وَذَكَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صِيَامَ شَهْرِ رَمَضَانَ، فَقَالَ: هَلْ عَلَى غَيْرِهِ؟ قَالَ لَا، إِلَّا أَنْ تَطُوعَ. فَأَذْبَرَ الرَّجُلُ وَهُوَ يَقُولُ: لَا أَزِيدُ^(٧) عَلَى هَذَا وَلَا أَقْصُ مِنْهُ^(٨). فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ^(٩): أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ^(١٠)»

-
- (١) في ج «لسنا» .
 (٢) حاتى ج زيادة «قال القاضي» .
 (٣) في كل النسخ للطبعة زيادة «بن أس» .
 (٤) كلمة «وه» لم تذكر في س .
 (٥) في س «تس صلواتك» . وفي زيادة كتمان الله تعالى . وفي زيادة ليست في الأصل ولا في اللوط .
 (٦) في النسخ للطبعة «تقال» والباء زيادة في الأصل ملصقة بالالف بخط آخر .
 (٧) في س و ج «قال» وحررت في الأصل .
 (٨) في النسخ للطبعة «واقه لا أزيد» . والزيادة تاجية في اللوط وليست في الأصل .
 (٩) كلمة «سته» لم تذكر في س . وفي تاجية في الأصل واللوط .
 (١٠) في س «قال النبي صلى الله عليه وسلم» .
 (١١) الحديث في اللوط رواية يحيى (١ : ١٨٨ - ١٨٩) بأطول من هنا . ورواه أيضاً البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي .

٣٤٥ - ورواه ^(١) جُيَادَةُ بْنُ الْمُنَادِ عَنْ النَّبِيِّ أَنَّهُ قَالَ :
« خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى خَلْقِهِ ، فَمَنْ جَاءَ بِهِنَّ لَمْ يُصَبِّحْ مِنْهُنَّ
شَيْئًا اسْتِغْفَافًا بِحَقِّهِنَّ » كَانَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ ^(٢) أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ ^(٣) ،

باب ^(٤)

فرض الصلاة لدى ذلك الكتاب ثم السنة على من تزول
عنه بالمعز ، وعلى من لا تكتب صلاته بالمعصية

٣٤٦ - قال الله تبارك وتعالى : (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَيْمُونِ ، قُلْ
هُوَ آذَى ، فَأَعْرِضُوا النِّسَاءَ فِي الْمَيْمُونِ وَلَا تَعْرِضُوهُنَّ ^(١) حَتَّى يَطْهَرْنَ ،
فَإِذَا طَهَّرْنَ فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ
وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ^(٢)) .

٣٤٧ - قال الشافعي : افترض الله الطهارة على للملي ، في
الوضوء والتسل من الجنابة ، فلم تكن لتبر طاهر صلاة . ولما

- (١) هنا في ب و ج زيادة « قال القاضي » .
- (٢) في النسخ المطبوعة « وروى » ولكن في ب مختلف الروايات ، وكل كلمة خلاف الأصل ، وما يليه هو الصحيح ، لأن المراد : وروى هذا الحديث جليدة ، وهو : أن « سنة رسول الله صلى الله عليه وآله » واجب من الصلاة إلا المحبس .
- (٣) حكاه ضبط ، في الأصل بالتصحيح ، وعلى طرف الألف تصحان . والفرد ما يأتي له من القنزين (٤٤٠ و ٤٤٥) .
- (٤) الحديث رواه مالك في الموطأ رواية يحيى (١ : ١٤٤ - ١٤٥) عن يحيى بن سعيد عن عبد بن يحيى بن حبان عن ابن عبيد عن جليدة . ورواه أبو داود (١ : ٥٣٤) عن القاسم عن مالك . ورواه أيضا النسائي وابن ماجه . وهو حديث صحيح ، صحه ابن عبد البر وغيره .
- (٥) كلمة « باب » تاجية في الأصل ، ولكن عليها علامة الإلغاء ، ولرجح أن ذلك من تصرف بعض القاريين .
- (٦) هنا في ب و ج زيادة « قال القاضي » .
- (٧) في الأصل للمعنا ، ثم قال « الآية » .
- (٨) سورة البقرة (٢٢٢) .

ذكر الله الحيض فأمر باعتزال النساء فيه حتى يطهرن ، فإذا تطهرن
 أُبَيِّنَ (١) : استدلنا على أن تطهرن من الماء : بعد زوال الحيض ، لأن
 الماء موجود في الحالات كلها في الحضر ، فلا يكون للحائض طهارة
 بالماء (٢) ، لأن الله إنما ذكر التطهر بعد أن يطهرن ، وتطهرن من :
 زوال الحيض (٣) ، في كتاب الله ثم سنة رسوله .

٣٤٨ - أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن
 عائشة : وذكرت إحرامها مع النبي ، وأنها حاضت ، فأترها أن تقضي
 ما يقضي الحاج ؟ غير أن لا تطوف بالبيت حتى تطهري (٤) .

- (١) في «أوين» وهو خطأ .
 (٢) في «س» و «ب» على أن تطهرن ، وفي «د» على أن يطهرن ، وكلاهما خطأ ومخالف
 للأصل . و «تطهرن» اسم «أن» و «بعد زوال الحيض» خبرها .
 (٣) يعني أن الحائض إذا اغتسل بالماء لا تطهر ، فلا طهارة لها به . وهو واضح ،
 ولكن بين قرني الأصل لم يفهم هذا ، وظن في الكلام تعسا ، فزاد بمشابهة بخط
 آخر ما قبله (إسما له ، فأكد للنسب إلى وجه آخر ، فصار الكلام هكذا : « فلا
 يكون للحائض طهارة إلا بالماء بعد زوال الحيض » إذا كان موجودا ، وهو تصرف
 غير سليم ، وبذلك طبع في النسخ الثلاث .
 (٤) يريد أن طهر الحائض هو زوال الحيض ، كما دل عليه الكتاب والسنة . ويؤيد أن
 هذا مراده : قوله بعد ذلك (رقم ٣٤٩) : « فاستدلنا على أن الله إنما أراد بغير
 الصلاة من إذا توتأ وانتقل طهر ، فأما الحائض فلا تطهر بواحد منهما » .
 والثاسخون لم يفهموا مراد القائل فصح كل منهم العبارة بما قبله سواء : في «س»
 « وتطهرن بعد زوال الحيض » وفي «ب» « ويطهرن زوال الحيض » وفي «ج»
 « ويطهرن بعد زوال الحيض » ، وكل ذلك خطأ ومخالف للأصل .
 (٥) هنا في «ج» زيادة « قال القائل » .

(٦) في الأصل : « غير أن لا تطوف بالبيت ولا تطهري » . فإدخال بين التارين فكشط
 الياء من « تطوف » وأكل الهاء ، ووضع خطأ لإلغاء الياء من « تطهري »
 وكتب فوقها بين السطرين بخط آخر « تصلي حتى » ليصير الكلام هكذا :
 « غير أن لا تطوف بالبيت ولا تصلي حتى تطهر » . وهو تصرف غريب ، يخالف
 الأمانة العلمية ، وزاد في الحديث ما ليس منه ، وأخطأ فيما زاد والمحدث في
 موطن مالك (١ : ٣٦٧) مطولا ، وفيه : « انصلي ما يجعل الحاج غير أن
 لا تطوف بالبيت ولا بين الصلوة والصلوة حتى تطهري » . وقد انحصره الثاني ، فاختصرا

٣٤٩ - فاستدلنا^(١) على أن الله إنما أراد بفرض الصلاة مَنْ إذا توضأ واغتسل^(٢) طهر ، فأما الحائض فلا تطهرُ بواحدٍ منهما ، وكان الحيضُ شيئاً خلقَ فيها ، لم يَحْتَلِئْهُ على نفسها فتكون حاصيةً به ، فزال عنها فرضُ الصلاةِ أيامَ حيضها ، فلم يَكُنْ عليها قضاء ما تركتُ منها في الوقت الذي يزول عنها فيه فرضُها .

٣٥٠ - ^(٣) وقلنا في المُنَى عليه ، والمنلوبِ على عقله بالعَارِضِ من أمرِ الله ، الذي لا جَنَاحَ له فيه ، قياساً على الحائض - : إنَّ الصلاةَ عنه مرفوعةٌ ، لأنه لا يَتَقَلَّبُها ، ما دام في الحال التي لا يَتَقَلَّبُ فيها .

٣٥١ - ^(٤) وكان ماثلاً في أهل العلم أن النبيَّ لم يأمرِ الحائضَ بقضاء الصلاة ، واثماً أنها أُبرئت بقضاء الصوم ، فَحَرَقْنَا بينَ الفريقينِ : استدلالاً بما وصفتُ من قَلِّ أهلِ العلم وإجماعهم .

٣٧

منه على موضع الاستدلال ، ولكن الرِّيبُ أخطأ في الكتابة ، فكتب « ولا » بدل « حتى » وأما الفارسيُّ للصرف في الأصل ، فانه حرف الكلام من الخطاب إلى التثنية ، مع ثبوت ذلك في الأصل ، وزاد الشيء من الصلاة ، مع أنه لم يذكر في الحديث ، ولم يكن موضع سؤال حائفة في حجة الرداع ، وهي تعلم بينما أن الحائض لا تصلح بل لأن هناك سبب سؤالها ، إذ خشي أن تكون متنوعة بمحضها من جميع شأني الحج ، كما خشت من الصلاة . وذلك قالت في أول الحديث : « فعدت مكة وأنا حائض ، فلم أطف بالبيت ، ولا بين الصفا والمروة ، ففكوت ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : اتصلي مايسل الحاج » الحديث . وكذلك رواه الثعلبي في الأم مختصراً (١ : ٥١) وجاء فيه على الصواب : « اتصلي كما يسلي الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري » .

(١) في النسخ المطبوعة « فاستدلنا بهذا » والزيادة ليست من الأصل ، ولكنها مكتوبة

بخطه بخط الكاتب الذي زاد الزيادة السابقة في رقم (٢٤٧) .

(٢) في « و ج » أو اغتسل ، والألف مكتوبة في الأصل بخط أكثر .

(٣) حقائق - و ج زيادة « قال الثعلبي » في اللوحين .

٣٥٢ - وكان ^(١) الصوم مفكراً الصلاة ^(٢) في أن للمسافر تأخيرُهُ عن شهر رمضان ، وليس له تركُهُ يومٍ لا يُصلِّي فيه صلاة السَّفر ، وكان الصوم شهراً من اثني عشر شهراً ، وكان في أحد عشر شهراً خلياً من فرض الصوم ، ولم يكن أحدٌ من الرجال - مطبقاً بالفعل ^(٣) للصلاة - خلياً من الصلاة ^(٤) .

٣٥٣ - قال الله : (لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا مَا يَرَى سَبِيلٌ حَتَّى تَغْتَسِلُوا) ^(٥) .

٣٥٤ - فقال بعضُ أهل العلم : تركت هذه الآية قبل تحريم الخمر ^(٦) .

٣٥٥ - ^(٧) قدَّال القرآن - والله أعلم - على ألا صلاة لسكران حتى يعلمَ ما يقول ، إذ بدأ بنهيهِ عن الصلاة ، ودَّكرَ معه الجنب ، فلم يختلف أهل العلم ألا صلاة لجنبٍ حتى يتطهرَ .

-
- (١) في ب وج « فسكران » وهو مخالف للأصل .
 - (٢) في ب وج « مفكراً للصلاة » وهو تصرف من التامنين غير جيد .
 - (٣) في ب « بالفعل » وهو تصحيح .
 - (٤) في ج « خلياً من الصلاة في السكر » وهو خطأ من الناسخ .
 - (٥) في ج زيادة « قال الثاني » .
 - (٦) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .
 - (٧) سورة النساء (٤٣) .
 - (٨) في ج زيادة « قال الثاني » .
 - (٩) ثبت ذلك في حديثين صحيحين « عن عمر بن الخطاب وعن علي ، رواهما أبو داود (٣ : ٣٦٤ - ٣٦٥) والترمذي والنسائي وغيرهم .
 - (١٠) في ب وج زيادة « قال الثاني » .

٣٥٦ - (١) وإن كان نَعَى السكران عن الصلاة قبل تحريم
الحرم : فهو حين حُرِّم الحُرُّ أَوْلَى أَنْ يَكُونَ مِنْهَا (٢) ، بأنه (٣) ماضٍ
من وجهين : أحدهما : أَنْ يُصَلِّيَ فِي الْحَالِ الَّتِي هُوَ فِيهَا مِنْهَا (٤) ، وَالْآخَرُ :
أَنْ يَشْرِبَ الْحُرَّ (٥) .

٣٥٧ - (١) وَالصَّلَاةُ قَوْلٌ وَحَلٌّ وَلِمَتَّكَ ، فَإِذَا لَمْ يَقِلِّ الْقَوْلُ
وَالْحَلُّ وَالْإِمْسَاكُ : فَلَمْ يَأْتِ (٢) بِالصَّلَاةِ كَمَا أَمَرَ ، فَلَا يُجْزِي عَنْهُ ، وَعَلَيْهِ
إِذَا أَفَاقَ الْقَضَاءُ .

٣٥٨ - (١) وَفَارَقُ الْمَلُوبُ عَلَى عَقْلِهِ بِأَمْرِ اللَّهِ الَّتِي لَا حِلَّ
لَهُ فِيهِ : - : السَّكَرَانُ (٢) ، لِأَنَّهُ أَدْخَلَ نَفْسَهُ فِي السَّكَرِ ، فَيَكُونُ عَلَى
السَّكَرَانِ الْقَضَاءُ ، دُونَ مَلُوبٍ عَلَى عَقْلِهِ بِالْمَارِضِ الَّتِي لَمْ يَحْتَلِبْهُ عَلَى
نَفْسِهِ فَيَكُونُ حَاصِيًا بِاجْتِلَابِهِ .

٣٥٩ - (١) وَوَجَّهَ اللَّهُ رَسُولَهُ الْقِبْلَةَ فِي الصَّلَاةِ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ ،
فَكَانَتِ الْقِبْلَةُ الَّتِي لَا مَحْلَ - قَبْ - نَسَخَهَا - اسْتِقْبَالُ غَيْرِهَا ، ثُمَّ نَسَخَ

(١) فِي جِ زِيَادَةِ « قَالَ الثَّانِي » .

(٢) فِي جِ « مِنْهَا عَم » وَالزِّيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَسْل ، وَهِيَ خَلَأُ أَيْضًا .

(٣) فِي - « لِأَنَّهُ » وَهُوَ مُخْتَلَفٌ لِلْأَسْل .

(٤) فِي النسخ المطبوعة « الْحَرَم » وَمَا عِنَّا هُوَ الَّتِي فِي الْأَسْل ، وَلَكِنْ بَيْنَ الْفِرَادِ -
ضَرْبٍ عَلَى كَلِمَةِ « الْحَرَم » وَكَتَبَ بِحَاشِيَةِ كَلِمَةِ « الْحَرَم » بِضَاطٍ أُخْرَى .

(٥) فِي - زِيَادَةِ « قَالَ » وَفِي جِ « قَالَ الثَّانِي » .

(٦) فِي - وَجِ « وَلَمْ يَأْتِ » وَهُوَ خَلَأُ وَمُخْتَلَفٌ لِلْأَسْل ، لِأَنَّهُ قَوْلُهُ « فَلَمْ يَأْتِ » -
جَوَابُ الْفَرْطِ .

(٧) فِي جِ زِيَادَةِ « قَالَ الثَّانِي » .

(٨) « السَّكَرَانُ » مَفْعُولٌ « يَفَارِقُ » وَ « الْمَلُوبُ » فاعله ، وَيَجُوزُ الْمَكْسُ : فَيَكُونُ
« السَّكَرَانُ » مَرْفُوعًا ، عَلَى أَنَّهُ فاعِلٌ مُؤَخَّرٌ .

(٩) فِي - زِيَادَةِ « قَالَ » وَفِي جِ « قَالَ الثَّانِي » .

الله قبله يَتَّيَنُ المقدس، وَيُوجَّهُ إِلَى الْبَيْتِ^(١)، فلا يحلُّ لأحدٍ استقبالَ
بَيْتِ المقدسِ أَبَدًا لمكتوبة، ولا يحلُّ^(٢) أَنْ يَسْتَقْبَلَ غَيْرَ
الْبَيْتِ الْحَرَامِ.

٣٦٠ - قَالَ^(٣): وَكُلُّهُ كَانَ حَقًّا فِي وَقْتِهِ، فَكَانَ التَّوَجُّهُ إِلَى
بَيْتِ المقدسِ - أَيَّامَ وَجَّهَ اللهُ إِلَيْهِ نَبِيَّهُ - : حَقًّا، ثُمَّ نَسَخَهُ، فَصَارَ
الْحَقُّ فِي التَّوَجُّهِ إِلَى الْبَيْتِ الْحَرَامِ أَبَدًا، لَا يَحِلُّ اسْتِقْبَالُ غَيْرِهِ فِي
مَكْتُوبَةٍ، إِلَّا فِي بَعْضِ الْخَوْفِ، أَوْ نَافِلَةٍ فِي سَفَرٍ^(٤)، اسْتِدْلَالًا
بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

٣٦١ - ^(٥) وَهَكَذَا كُلُّ مَا نَسَخَ اللهُ، وَمَعْنَى «نَسَخَ» تَرَكَ
مَقْرُونَةً: كَانَ حَقًّا فِي وَقْتِهِ، وَتَرَكُهُ حَقًّا^(٦) إِذَا نَسَخَهُ اللهُ، فَيَكُونُ مِنْ

(١) فِي ج «إِلَى الْبَيْتِ الْحَرَامِ» وَزِيَادَةُ «الْحَرَامِ» لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ.

(٢) فِي ج «وَلَا يَحِلُّ لَهُ» وَزِيَادَةُ «لَهُ» عَاطِفَةٌ لِلْأَصْلِ.

(٣) فِي ج «قَالَ الثَّانِي».

(٤) هَذِهِ الْبَيِّنَةُ تَحْتَاجُ إِلَى إِضَاحٍ: فَإِنَّ اسْتِقْبَالَ الصَّلَاةِ لِلْبَيْتِ الْمَقْدِسِ أَوْ غَيْرِهِ فِي صَلَاتِهِ
الْحُرُوفَ، إِذَا انْقَضَى مَوْقِفُ الْحُرُوفِ أَنْ يَسْرُفَ مِنْ جِهَةِ الْكِبَةِ، وَكُلُّكَ اسْتِقْبَالَ
التَّحَلُّ عَلَى الْمَاةِ الْمَجْمُوعَةِ الَّتِي يَمِيرُ إِلَيْهَا - : لَيْسَ اسْتِقْبَالًا لِبَيْتِ المقدسِ، وَهُوَ الْمَقْبَلَةُ
لِلنُّسْخَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ رِخْصَةٌ أَمْرٌ مِنْ ذَلِكَ، إِذْ رُخِصَ لَهُذَيْنِ أَنْ يَدْعَا التَّوَجُّهَ قَبْلَ
الْكِبَةِ، تَرْوِيًا عَلَى حُكْمِ الضَّرُورَةِ الَّتِي أَصْبَحَهَا الطَّارِعُ، وَلَا يَمْنَعُ هَذَا عَلَى الْحَقِيقَةِ
اسْتِقْبَالَ قَبْلَةِ النُّسْخَةِ، إِذْ هِيَ وَطَرُهَا مِنْ سَائِرِ الْمَجَاهِدِ فِي ذَلِكَ سِوَاهُ.

وَكَلِمَةُ «سَفَرٍ» كَقَوْلِهِ فِي ج «وَفِي سَفَرٍ» وَلَكِنَّهَا كَانَتْ فِي
الْأَصْلِ بِدُونِ «أَل» ثُمَّ أُلْفِيتَ فِيهَا بِحُطِّ عَتَافٍ لِحُطِّهِ.

(٥) حَتَّى فِي ج زِيَادَةُ «قَالَ الثَّانِي».

(٦) فِي ج «حَقًّا فِي وَقْتِهِ» وَالزِّيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ.

أَدْرَكَ قَرْنَهُ مُطْبِعًا بِهِ وَبَتَرَكِهِ ، وَمَنْ لَمْ يُدْرِكْ قَرْنَهُ مُطْبِعًا بِاتِّبَاعِ
الْفَرَضِ النَّاسِخِ لَهُ .

٣٦٢ - قَالَ اللَّهُ لَنَبِيِّهِ : (قَدْ تَرَى قَلْبِي وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ)
فَلَنُؤَلِّبَنَّكَ قِبَلَهُ تَرْضَاهَا ، قَوْلُ وَجْهَكَ شَطْرُ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَحَيْثُ
مَا كُنْتُمْ قُولُوا وَجُوهَكُمْ شَطْرَهُ (١) .

٣٦٣ - (٢) فَانْ قَالَ قَاتِلُ : فَأَيُّ الدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُمْ حُوِّلُوا إِلَى قِبَلِهِ
بَعْدَ قِبَلِهِ ؟ .

٣٦٤ - فِي قَوْلِ اللَّهِ (٣) : (سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ)
مَا وَلَا يَمُومُ عَنْ قِبَلِهِمْ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا ؟ قُلْ فِيهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ ،
يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ (٤) .

٣٦٥ - (٥) مَا لَكَ (٦) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمرٍ

(١) فِي الْأَصْلِ لِي هُنَا ، ثُمَّ قَالَ « لِي : قُولُوا وَجُوهَكُمْ شَطْرَهُ » .

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ (١٤٤) .

(٣) هُنَا فِي س وَجْ زِيَاةٍ « قَالَ الثَّانِي » .

(٤) هَذَا جَوَابُ السُّؤَالِ ، أَيْ الدَّلَالَةُ فِي الْآيَةِ لِلذِّكْرِ .

(٥) فِي الْأَصْلِ لِي هُنَا ، ثُمَّ قَالَ « لِي : صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ » .

(٦) سُورَةُ الْبَقَرَةِ (١٤٢) .

(٧) هُنَا فِي جْ زِيَاةٍ « قَالَ الثَّانِي » .

(٨) فِي ج « أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ » وَفِي س وَب « أَخْبَرَنَا مَالِكٌ » وَبِأَعْنَاءِ لِلْوَاقِفِ لِلأَصْلِ .

وَالْحَدِيثُ فِي الْوُجْهِ رَوَاةٌ يَحْيَى (١ : ٢٠١) وَرَوَاةٌ عَنْ عَبْدِ بْنِ الْحُسَيْنِ (س ١٠٦)

وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ ، وَفِي كِتَابِ التَّحْقِيقِ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ (١ : ٤٢٤)

وَأَبُو : (١٣١) مِنْ فَتْحِ الْبَارِي) وَرَوَاهُ سَلَمٌ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ أَيْضًا

(١ : ١٤٨) . وَرَوَاهُ الْغَالَتِيُّ فِي الْأَمِّ أَيْضًا عَنْ مَالِكٍ (١ : ٨١ - ٨٢) . وَرَوَاهُ

أَحْمَدُ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عِيسَى عَنْ مَالِكٍ (رَقْم ٥١٢٤ ج ٢ ص ١٢٣) .

(٩) فِي النُّسخِ الطَّبُوعَةِ « عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمر » وَكَلِمَةُ « عَبْدِ اللَّهِ » مَكْتُوَةٌ بِمِشْأَةِ الْأَصْلِ

يَحْضُرُ أَكْثَرُ .

قال : « نَبَيْتَا ^(١) النَّاسَ قَبْلَهُ ^(٢) فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ إِذْ جَاءَهُمْ آتٍ فَقَالَ :
 ٣٨ إِنْ النَّبِيُّ قَدْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْبَيِّنَاتُ قُرْآنٌ ، وَقَدْ أُبْرِنَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ ^(٣) الْقَبِيلَةَ ^(٤) ،
 فَاسْتَقْبَلُوها ^(٥) ، وَكَانَتْ وُجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ ، فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكُتَيْبَةِ .
 ٣٩٦ — مَالِكٌ ^(٦) مِنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ .

(١) فِي الْوُطَاءِ رَوَايَةٌ يَحْيَى « بَيْنَا » بِحُفِّ اللَّيْلِ ، وَهُوَ يَوَاقِي رَوَايَةَ الْبُخَارِيِّ فِي كِتَابِ
 التَّضْيِيرِ . وَلَكِنْ لَقِيَ فِي شَرْحِ الزُّرْقَانِيِّ (١ : ٣٥٣) بِحُفِّ كَأَنَّهَا . وَهُوَ يَوَاقِي
 رَوَايَةَ عَدِّ بْنِ الْحُسَيْنِ وَالْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَالثَّعَالِفِيِّ فِي الْأَمِّ .

(٢) « قَبَاء » بِضَمِّ الْقَافِ وَلِلدَّاءِ ، وَيَجُوزُ صَرْفُهُ وَمِنْهُ مِنَ الصَّرْفِ ، وَيَجُوزُ أَيْضًا قَصْرُهُ
 بِحُفِّ الْمُهْمَلَةِ . وَهُوَ يَذْكُرُ وَفُوتٌ ، وَهُوَ مَوْضِعٌ مَعْرُوفٌ لظَهَرِ الدِّينَةِ . قَالَ الْحَافِظُ
 فِي الْمَتْنِ : « وَلِلرَّادِ هُنَا مَجْدُ أَمَلِ قَبَاءَ ، فَفِيهِ مَجَازُ الْحُفِّ . وَالْأَمُّ فِي النَّاسِ :
 قَعْدُ الْقَوْمِ ، وَلِلرَّادِ أَمَلُ قَبَاءَ وَمِنْ خَصَرِ مَعَهُ » .

(٣) « يَسْتَقْبِلُ » بِالْيَاءِ ، مِثْلُ « قَامِلٌ » وَالتَّضْيِيرُ يَرْجِعُ إِلَى الَّذِي صُلِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَمُسْلِمٌ ، وَفِي
 س « تَقْبِلُ » بِالْألفِ ، بِالتَّضْيِيرِ وَبِالْبَاءِ الْقَصْرِ ، وَهُوَ عَظَائِلُ الْأَسْلِ وَلِأَنَّ الرِّوَايَاتِ

(٤) فِي السَّخْرِ الْمُبْرُوحَةِ « الْكُتَيْبَةُ » بِدَلِّ « الْقَبِيلَةِ » وَهُوَ عَظَائِلُ الْأَسْلِ ، وَأَخْتُهُ تَصْرَفُ
 مِنَ التَّاسِخِ أَوْ الصَّخْرِ ، وَمِنْهَا مَثَلٌ لِلْأَمَةِ الْبَلِيَّةِ فِي التَّلِ ، وَإِنْ كَانَ لِلنَّاسِ
 وَاحِدًا ، لِأَنَّ آثِلَةَ هُنَا فِي الْكُتَيْبَةِ . وَلَكِنْ الرِّوَايَةُ بِالْمِثْلِ لَا تَجُوزُ فِي الْكُتَيْبَةِ
 لِلصَّغَةِ بِتَضْيِيرِ هِيَ مِنْهَا . وَيُظْهِرُ أَنَّ مَنْ تَصَرَّفَ هَذَا الصَّرْفَ رَجَعَ فِيهِ إِلَى الْوُطَاءِ
 بِرَوَايَةِ يَحْيَى وَكَانَ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ . وَلَكِنْ رَوَايَةُ عَدِّ بْنِ الْوُطَاءِ وَرَوَايَةُ الثَّعَالِفِيِّ فِي
 الْأَمِّ « الْقَبِيلَةُ » كَأَنَّهَا .

(٥) قَالَ الْحَافِظُ فِي الْمَتْنِ : « فَاسْتَقْبَلُوها : يَفْتَحُ لِلْوَحْدَةِ ، لِأَنَّ كَثْرَ — يَمْنِي مِنْ رَوَاةِ
 لِسَخِ الْبُخَارِيِّ — أَيْ : فَتَحَلُّوا إِلَى جِهَةِ الْكُتَيْبَةِ ، وَفَاعِلٌ اسْتَقْبَلُوها : الْمُخَاطَبُونَ
 بِذَلِكَ ، وَمِنْ أَمَلِ قَبَاءَ . وَقَوْلُهُ : وَكَانَتْ وَجُوهُهُمْ إِلَى : تَهْمِيهِ مِنَ الرَّائِي فَتَحَلُّوا
 لِلدَّكُورِ . — وَفِي رَوَايَةِ الْأَصْلِيِّ : فَاسْتَقْبَلُوها : يَكْسِرُ لِلْوَحْدَةِ بِمِثْلِ الْأَمْرِ ... وَرَجَعَ
 رَوَايَةُ الْكُسْرَاءِ عِنْدَ الْمُسْتَفْتِ — يَمْنِي الْبُخَارِيُّ — فِي التَّضْيِيرِ مِنْ رَوَايَةِ سَلْبَانَ بْنِ بِلَالٍ
 عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِحُفِّ : وَقَدْ أَمَرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْكُتَيْبَةَ ،
 الْأَفْعَالُ اسْتَقْبَلُوها . فَتَحَلُّوا حَرْفُ اسْتِغْنَاءٍ يَقَعُ بِأَنَّ الَّذِي يَمْنِي بِهِ أَمْرٌ ، لِأَنَّهُ قِيَّةُ
 الْحَرْفِ الَّذِي فِيهِ » .

أَقُولُ : وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ رَوَايَةُ أَحَدٍ فِي الْمُسْنَدِ (رَقْمٌ ٥٨٢٧ ج ٢ ص ١٠٥) عَنْ
 إِسْحَاقَ بْنِ مَرْحَمٍ عَنْ سَلْبَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، وَفِيهِ : « وَقَدْ أَمَرَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى
 الْكُتَيْبَةِ » قَالَ : فَاسْتَدَارُوا » .

(٦) فِي ج « قَالَ الثَّعَالِفِيُّ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ » وَفِي س « أَخْبَرَنَا مَالِكٌ بْنُ أَنَسٍ » وَكُلُّ ذَلِكَ
 عَظَائِلُ الْمِثْلِ الْأَسْلِ ، وَقَدْ زَادَ بَعْضُ الثَّعَالِفِيِّينَ فِيهِ بِحُفِّ آخِرِ بَيْنِ السُّطْرَيْنِ « أَمَا »
 انْخِصَارٌ « أَخْبَرَنَا » .

أنه كان يقول ^(١) : « صلى رسول الله ^(ص) ستة عشر شهراً نحو بيت المقدس ، ثم حوَّلت القبلة قبل بدر بشهرين ^(٢) » .
 ٣١٧ - قال ^(٣) : والابنة دلال الكتاب في صلاة الخوف قولها :
 (فَإِنْ خِفْتُمْ فَرَجَلًا أَوْ زُرْكَبَانًا ^(٤)) وليس لعل للكتوبة أن يصلّي راكباً إلا في خوف ، ولم يذكر الله أن يتوجه القبلة ^(٥) .

وهذا الحديث المرسل في موطأ يحيى (١ : ٢٠١) ولم يذكره محمد بن الحسن في موطأه الذي رواه عن مالك .

ورواه أيضاً ابن سعد في الطبقات (ج ١ ق ٢ ص ٤) عن يزيد بن حرون عن يحيى بن سعيد .

- (١) في اللوطا « أنه قال » .
- (٢) في النسخ المطبوعة زيادة نصها : « بعد قنومه المدينة » وهي مكتوبة بخطية الأصل بخط آخر . والذي في اللوطا : « بعد أن قدم المدينة » .
- (٣) حديث ابن السبب هذا حديث مرسل ، ولكنه اعتضد بمحدثين موصولين صحيحين : أولهما : حديث البراء بن عازب : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أول ما قدم المدينة نزل على أجداده ، أو قال أخواته ، من الأصهار ، وأنه صلى قبل بيت المقدس ستة عشر شهراً أو سبعة عشر شهراً ، وكان ينبغي أن يكون قبله قبل البيت ، وأنه صلى أول صلاة صلاحاً صلاة العصر ، وصلى معه قوم ، فخرج رجل من صلى معه ، فخرج على أهل مسجد وم راكعون ، فقال : أهدى بالله لقد صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل مكة ، فدلوا كما هم قبل البيت » . رواه البزار في كتاب الإيمان (١ : ٨٩ - ٩٠ من فتح الباري) ورواه أيضاً في مواضع أخر من صحيحه . ورواه مسلم (١ : ١٤٨) ورواه ابن سعد في الطبقات مختصراً ومطولاً (ج ١ ق ٢ ص ٥ و ج ٤ ق ٢ ص ٨٠ - ٨٢) ورواه أحمد في المسند (ج ٤ ص ٢٨٣ و ٢٨٨ - ٢٨٩ و ٣٠٤) ورواه أيضاً أصحاب السنن إلا أبا داود .
- الحديث الثاني حديث ابن عباس : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلّي وهو بمكة نحو بيت المقدس والكعبة حتى يبعث ، وبعد ما جازى إلى المدينة ستة عشر شهراً ، ثم صرف إلى الكعبة » رواه أحمد (رقم ٢٩٩٣ ج ١ ص ٣٢٥) ورواه أيضاً (رقم ٢٢٥٢ و ٣٢٧٠ و ٣٢٦٣ ج ١ ص ٢٥٠ و ٣٥٠ و ٣٥٧) وصحح الحافظ في التلخيص لمسانده (١ : ٨٩) ورواه أيضاً ابن سعد في الطبقات (ج ١ ق ٢ ص ٤) وذكره الحافظ الميمني في مجمع الزوائد (٢ : ١٢) وقال : « رواه أحمد والطبراني في الكبير والبزار ، ورجله رجال الصحيح » .
- (٤) في - و ج « قال الشافعي » .
- (٥) سورة البقرة (٢٣٩) .

(٦) في النسخ المطبوعة « إلى القبلة » وكذا « إلى » مضافة في الأصل في أول السطر بخط جديد ، وما في الأصل صحيح ، على التصب بنسخ المضاف .

٣٨ - ورَوَى ابنُ ثُمَرٍ عن رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « فَإِنْ كَانَ خَوْفُ أَشَدَّ مِنْ ذَلِكَ صَلُّوا رَجُلًا وَرُكْبَانًا ، مُسْتَقْبِلِي الْقِبْلَةِ وَغَيْرَ مُسْتَقْبِلِيهَا » .

٣٩ - وَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ النَّافِلَةَ فِي السَّفَرِ عَلَى رَاحِلَتِهِ أَنْ تَوَجَّهَتْ بِهِ . حَفِظَ ذَلِكَ عَنْهُ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَأَنْسُ بْنُ مَالِكٍ وَغَيْرُهُمَا . وَكَانَ لَا يَصِلُ لِلْمَكْتُوبَةِ مُسَافِرًا إِلَّا بِالْأَرْضِ مُتَوَجِّهًا لِلْقِبْلَةِ .

٤٠ - ابْنُ أَبِي قُدَيْكٍ عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ عَنْ عُمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُرَّاقَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ : « أَنَّ النَّبِيَّ كَانَ يَصِلُ عَلَى رَاحِلَتِهِ مُوَجَّهًا بِهِ قِبَلَ الْمَشْرِقِ فِي غَزْوَةِ بَنِي أُمَيَّةَ » .

(١) حديث ابن عمر رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ ابْنِ مَرْثَدَةَ (١٩٣ : ١) وَرَوَى الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمِّ بِضَعْفٍ عَنْ مَالِكٍ (١ : ١٩٧) وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ عَنْ مَالِكٍ (٨ : ١٥٠ مِنْ الصَّحِيحِ) وَلِسَبِّهِ السُّيُوطِيُّ فِي الْمَعْرِفَةِ (٣٠٨ : ١) أَيْضًا إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ وَابْنِ جُرَيْرٍ وَالْبَيْهَقِيُّ وَسَيِّئَاتُ أَيْضًا فِي (٥١٣ وَ ٥١٤) .

(٢) حَتَّى فِي - وَجَّهَ زِيَادَةَ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٣) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « أَيْضًا » وَهُوَ غَالِطٌ لِلْأَصْلِ ، وَقَدْ كَتَبَ بَعْضُ النَّاسِ فِي الْأَصْلِ بِحُطِّ آخِرِ كَلِمَةِ « مَا » فَوْقَ نُونِ « أَيْ » .

(٤) حَدِيثُ جَابِرِ سَيِّئَاتُ الْكَلَامِ عَلَيْهِ ، وَحَدِيثُ أَنَسٍ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَاللَّيْثِيُّ وَأَبُو نَافِعٍ وَالسَّائِي ، وَمَنْ رَوَى ذَلِكَ أَيْضًا ابْنُ مَرْثَدَةَ وَالثَّاقِبِيُّ وَأَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَفِي الْبَابِ أَحَادِيثٌ كَثِيرَةٌ . وَالْفَرَقُ بَيْنَ الْأَوَّلِ (٢ : ٨٢ - ١٨٣) وَفَتْحِ الْبَارِي (٢ : ٤٠٦ - ٤٠٧ وَ ٤٧٣ - ٤٧٥) .

(٥) فِي - إِلَى الْقِبْلَةِ « وَهُوَ غَالِطٌ لِلْأَصْلِ » .

(٦) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْكٍ » وَفِي جِمْجِ أَيْضًا زِيَادَةَ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » وَكَلِمَاتُهَا غَالِطٌ لِلْأَصْلِ ، وَقَدْ زَادَ بَعْضُ النَّاسِ فِيهِ كَلِمَةَ « أَنَا » اخْتِصَارًا « أَخْبَرَنَا » .

(٧) « سُرَّاقَةَ » بِضَمِّ السِّينِ الْهَمْزَةُ وَتَخْفِيفُ الرَّاءِ . وَمَعْنَاهَا : أَمْرٌ بِزَيْدٍ بِلْتَمَاسِ مَرِّ الْمَطْلُوبِ . وَكَانَتْ أَصْفَرُ أَوْلَادِ عُمَرَ . انْظُرْ طَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ (٥ : ١٨١) وَالتَّهْذِيبُ .

(٨) ضَبَّحَ فِي الْأَصْلِ بِكسر الجيم ، وَمَعْنَاهُ صَبَّحَ . وَيَجُوزُ أَيْضًا فَتْحُهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ .

(٩) الْحَدِيثُ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ أَيْضًا فِي الْأَمِّ (١ : ٨٤) عَنْ عَبْدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ ، وَهُوَ ابْنُ أَبِي

٣٧١ - قال الله (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ هَرَضُوا الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ ،
إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ، وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ
مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا ، يَأْتِيهِمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ) .

٣٧٢ - ثم أُبْلِغَ فِي كِتَابِهِ أَنَّهُ وَضَعَ عَنْهُمْ أَنْ يَقَوْمَ الْوَاحِدُ
بِقِتَالِ الْعَشْرَةِ ، وَأُثْبِتَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَقَوْمَ الْوَاحِدُ بِقِتَالِ الْاِثْنَيْنِ ، قَالَ :
(الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ ، وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ صَفَقًا) ، فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ
مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ، وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ .
يُؤَذِّنُ اللَّهُ ، وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ) .

٣٧٣ - أَخْبَرَنَا سَفِيَانٌ ^(١) عَنْ صُرَيْبٍ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
قَالَ : « لَمَّا تَرَكْتَ هَذِهِ الْآيَةَ (إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ

فَدَيْكَ الَّذِي رَوَاهُ عَنْهُ حَنَا ، عَنْ ابْنِ أَبِي قَتِّابٍ عَنْ مَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُرَّةَ عَنْ
جَابِرٍ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزْوَةِ آخِلِ كَانَ يَصِلُ عَلَى رَاحِلَتِهِ مُتَوَجِّهًا
لِلْبَلَدِ الْمَعْرُوقِ » . وَرَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ وَكَيْعٍ (رَوَاهُ ١٤٢٤٩ ج ٣ ص ٣٠٠) وَرَوَاهُ
الْبَيْهَقِيُّ عَنْ أَكْبَمَ بْنِ أَبِي لَيْسٍ (٧ : ٣٣٣ من الفتح) : كَلَامًا عَنْ ابْنِ أَبِي قَتِّابٍ .
وَلَمْ يَرَوْهُ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ الْمَكْتَبِ الَّتِي مِنْ طَرَفِ مَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُرَّةَ
إِلَّا الْبَيْهَقِيُّ وَحْدَهُ . وَلَكِنْ رَوَاهُ أَيْضًا الثَّاقِبِيُّ وَأَحْمَدُ وَالْبَيْهَقِيُّ وَسَلَمٌ وَأَبُو نَادٍ
وَالْتَرْمِذِيُّ مِنْ طَرَفِ أُخْرَى عَنْ جَابِرٍ بِأَنَّهُ لَمْ يَخْطُ عَطْفَةً ، وَسَيَأْتِي أَيْضًا فِي (٤٩٧ و ٤٩٨) .

(١) حَنَا فِي س. وَجَزَاءُ « هَذَا الثَّاقِبِيُّ » .

(٢) سُورَةُ الْأَهْقَالِ (٦٥) .

(٣) فِي الْأَصْلِ إِلَى حَنَا ، ثُمَّ هَذَا « الْآيَةُ » .

(٤) سُورَةُ الْأَهْقَالِ (٦٦) .

(٥) حَنَا فِي ج. زِيَادَةُ « هَذَا الثَّاقِبِيُّ » .

(٦) فِي كُلِّ النُّسخِ لِلطَّبِيعَةِ « سَلِيَانُ بْنُ مَيْمَنَةَ » وَهُوَ هُوَ ، وَلَكِنْ كَلِمَةُ « بَنِي مَيْمَنَةَ » .

لَمْ تَذْكُرْ فِي الْأَصْلِ .

يَقْلِبُوا مَا بَيْنَ يَدَيْهِ : كُتِبَ ^(١) عَلَيْهِمْ إِلَّا يَقِرَّ الْمُضْرُونَ مِنَ الْمَائِمِينَ ،
فَاتَزَلَّ اللَّهُ (الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلَّمَ أَنَّ فِيكُمْ شَيْئًا) إِلَى (يَقْلِبُوا
مَا بَيْنَ يَدَيْهِ) فَكُتِبَ ^(٢) أَنْ لَا يَقِرَّ الْمَائِمَةُ مِنَ الْمَائِمِينَ ^(٣) ،

٣٧٤ - قَالَ ^(٤) : وَهَذَا كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَقَدْ يَزَيِّنُ
اللَّهُ هَذَا فِي الْآيَةِ ، وَلَيْسَتْ تَحْتَاجُ إِلَى تَفْسِيرٍ ^(٥) .

٣٧٥ قَالَ ^(٦) : (وَاللَّامِ بِأَيِّزِ الْفَاحِشَةِ مِنْ نِسَائِكُمْ ^(٧)
فَلْتَشْهَدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ . فَإِنْ شَهِدُوا فَأَنكِحُوهُنَّ فِي
أَيِّبُوتٍ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَحْمِلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا . وَاللَّذَّانِ

(١) الْبَاءُ لِلْعَوْدِ ، وَقَدْ ضَبَطْتُ كَذَلِكَ فِي النُّسخَةِ الْيُونَانِيَّةِ مِنَ الْبُخَارِيِّ (٦ : ١٣)
وَكَذَلِكَ ضَبَطْتُ الْكَلْفَ فِي الْأَسْلِ بِالْقَم .

(٢) الْبَاءُ الْفَاعِلُ ، وَكَذَلِكَ ضَبَطْتُ فِي الْبُخَارِيِّ وَعَلَيْهَا عَلَامَةُ الصِّمَةِ « هـ » وَكَذَلِكَ
وَضَعْتُ لَمَّةً فَوْقَ الْبَاءِ فِي الْأَسْلِ .

(٣) الْحَدِيثُ رَوَاهُ الثَّانِي أَيْضًا فِي الْأُمِّ عَنْ ابْنِ هِشَامٍ (٤ : ٩٢) وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ
ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (الْمَطَرُ الْمُتَعَمِّدُ ٨ : ٩٢٣ - ٣٣٥) وَزَادَ فِي آخِرِهِ « قَالَ
سُفْيَانُ : وَقَالَ ابْنُ شَبْرَةَ : وَارَى الْأَمْرَ بِالْمَرْوِفِ وَانْتَهَى مِنَ الشُّكْرِ مِثْلَ هَذَا .
وَذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ فِي تَهْذِيقِ الشُّعْرِ مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ (٣ : ٢٠٠) وَلِسَبِّهِ أَيْضًا
لَا بِنَ الْفَارِغِيِّ وَابْنِ أَبِي حَتْمٍ وَأَبْنِ الْفَيْحِ وَابْنِ مَرْدَوَيْهِ وَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ ، وَقَالَ
فِي آخِرِهِ : « قَالَ سُفْيَانُ : وَقَالَ ابْنُ شَبْرَةَ : وَارَى الْأَمْرَ بِالْمَرْوِفِ وَانْتَهَى مِنَ
الشُّكْرِ مِثْلَ هَذَا . إِنْ كَانُوا رَجَلَيْنِ أَوْ رَجُلًا ، وَإِنْ كَانُوا ثَلَاثَةً فَهُوَ فِي سِتَّةٍ مِنْ تَرْكِهِمْ .
وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ جَدِيدَةٌ وَلَقَدْ كَلَّفْتُ ابْنَ شَبْرَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ .

(٤) كَلِمَةُ « قَالَ » تَأْتِي فِي الْأَسْلِ بِخَطِّهِ يَنْ السُّطُورِ « وَحُذِفَتْ فِي س . وَفِي ج « قَالَ
الْثَّانِي » .

(٥) قَالَ الثَّانِي فِي الْأُمِّ : « وَمَعْنَاهُ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، مَسْتَقْنَى فِيهِ
بِالتَّزْيِيلِ عَنْ التَّأْوِيلِ » .

(٦) هَذَا فِي ج زِيَادَةُ « قَالَ الثَّانِي » .

(٧) فِي الْأَسْلِ إِلَى هَذَا ، ثُمَّ قَالَ : « إِلَى : سَبِيلًا » .

يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ^(١) فَأَذُوهُمَا ، فَإِنَّ تَابَا وَأَمْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا ، إِنَّ
اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا^(٢) .

٣٧٦ - ثم نَسَخَ اللَّهُ الْحَبْسَ وَالْأَذَى فِي كِتَابِهِ فَقَالَ :
(الرَّائِيَةُ وَالزَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ^(٣)) .

٣٧٧ - قَدَلَّتِ السَّنَةُ عَلَى أَنْ جَلِدَ لِلْمِائَةِ لِلزَّائِيَتَيْنِ الْبَكْرِيَتَيْنِ .

٣٧٨ - أخبرنا عبد الوهاب^(٤) عن يونس بن عُبيد عن الحسن
عن عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : « خُذُوا عَنِّي ، خُذُوا عَنِّي ، قَدْ
جَمَلَ اللَّهُ لَهْنٌ سَيِّلاً : الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جُلْدُ مِائَةٍ وَتَقْرِيبُ عِلْمٍ ، وَالتَّيِّبُ
بِالتَّيِّبِ جُلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ^(٥) » :

٣٧٩ - أخبرنا الثقة^(٦) من أهل العلم^(٧) عن يونس بن عُبيد

(١) في الأصل قال هنا ، ثم قال : « إلى آخر الآية » .

(٢) سورة النساء (١٥ و ١٦)

(٣) هنا في ج زيادة « قال القاضي »

(٤) سورة التور (٢) .

(٥) في النسخ المطبوعة زيادة « بن عبد الحميد الثقفي » وهو هو ، لكن الزيادة ليست من الأصل ،
بل كتبت بحاشيته بخط آخر ، ونسخ بعضها بأكل الورق .

(٦) سبأ في الكلام على الحديث في الكلام على الإسناد التالي بعد .

(٧) في ج « قال القاضي وأخبرنا » وهو مخالف للأصل .

(٨) هنا الثقة من أهل العلم منهم . وقد ذكر بعض المساء نواميد فيما يقول فيه القاضي

مثل هذا ، ولكنها غير مطروحة ، فقد قال الأسم في اللسان الذي جمع فيه حديث القاضي

(ص ١١٦ من المطبوع) بجمش الجزء السادس من الأم و ص ٢٨ من طبعة المطبعة

الطبية (مائته : سمعت الربيع بن سليمان يقول : كان القاضي رضي الله عنه إذا

قال [أخبرني من لا أتهم] يريد به إبراهيم بن أبي يحيى ، وإنا قال [أخبرني الثقة] =

عن الحسن بن حطّان الرّافعي^(١) عن عُبادة بن الصّامت عن النبي: مثله^(٢).

== يريد به يحيى بن حسان . ومن الواضح جداً أن يحيى بن حسان غير مراد هنا . لأنه ولد سنة ١٤٤ وروى بن عبيد مائت سنة ١٣٩ .

(١) « حطّان » بكسر الحاء وتشديد الطاء للمهملين ، و « الرّافعي » بفتح الراء وتخفيف الفاء والشين للجمة ، وهو « حطّان بن عبد الله » وقد زيد في ج « بن عبد الله » وليس في الأصل . وحطّان هذا تابعي ثقة ، وكان مرقأ ، قرأ على أبي موسى الأشعري مرثاء ، وقرأ عليه الحسن البصري .

(٢) ذكره الشافعي أيضاً في « الأم » (٦ : ١١٩) مطفاً بدون إسناد قال : « روى الحسن بن حطّان الرّافعي عن عُبادة » . ورواه في كتاب اختلاف الحديث (بهاشم الأم ٧ : ٢٥٢) عن عبد الوهاب بالاستناد الأول الذي هنا ، ثم قال : « وقد حدثني الثقة أن الحسن كان يدخل بيته وبين عُبادة : حطّان الرّافعي ، ولا أدري أدخله عبد الوهاب بينهما فزال من كتابي حين حوله من الأصل أم لا ؟ والأصل يوم كتبت هذا الكتاب قال يحيى » .

والظاهر أن الحسن البصري روى هذا الحديث عن حطّان الرّافعي عن عُبادة ، وكان في بعض أحياء يرسله عن عُبادة ويخفف شيئا فيه ، ولكنه لم يسمه من عُبادة .

ومن رواه عن الحسن بن عُبادة رسلاً : جرير بن حازم ، عند الطيالسي (رقم ٥٨٤) وعند أحمد في المسند (٣٢٧ : ٥) . ورواه البيهقي (٢١٥ : ٨) من طريق يزيد بن زريع عن يونس بن عبيد عن الحسن : « قال عُبادة » . وقد رواه آخرون عن الحسن بن حطّان الرّافعي عن عُبادة ، منهم : حيد الطويل عند أحمد (٣١٧ : ٥) . ومنهم : ابن فضالة ، عند الطيالسي (رقم ٥٨٤) .

ومنهم منصور بن زاذان ، عند أحمد (٣١٣ : ٥) والبخاري (١٨١ : ٢) . ومسلم (٣٣ : ٢) وأبو داود (٢٤٩ : ٤) والترمذي (١ : ٢٧٠) . وابن الجارود (٢٧١ - ٢٧٢) والطحاوي في سائر الآثار (٧٩ : ٢) وأبو جعفر الطحاوي في التائخ والتبصير (ص ٩٧) والبيهقي في السنن (٢٢١ : ٨ - ٢٢٢) . ومنهم قتادة ، عند أحمد (٣١٧ و ٣١٨) والبخاري ومسلم وأبو داود ، في الواضع التي ذكرناها ، وعند الطبري في التفسير (٤ : ١٩٨ - ١٩٩) والطحاوي (٧٧ : ٢) والبيهقي (٢١٠ : ٨) .

وقد رواه قتادة أيضاً عن يونس بن جبير عن حطّان بن عبد الله عن عُبادة ، عند ابن ماجه (٦٠ : ٢) . وقد سمع قتادة إذن من شيوخه عن حطّان : الحسن البصري ويونس بن جبير .

والحديث ذكره السيوطي في البحر المنثور (٢ : ١٢٩) ولبه أيضاً لميد الرزاق وعبد بن حيد وابن النضر وابن أبي حاتم وابن حبان .

٣٨٠ - قال ^(١) : قَدَلَّتْ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ أَنْ جَلَدَ الْمَائَةَ ثَابِتٌ

عَلَى الْبِكْرَيْنِ الْحُرَيْنِ ^(٢) ، وَمَنْسُوحٌ عَنِ التَّيْبِينَ ، وَأَنْ الرَّجْمَ ثَابِتٌ عَلَى
التَّيْبِينَ الْحُرَيْنِ ^(٣) .

٣٨١ - لِأَنَّ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ^(٤) : « خُذُوا عَنِّي » قَدْ جَعَلَ اللَّهُ

(١) فِي س و ج « قَالَ الثَّانِي » .

(٢) فِي س « عَلَى الْحُرَيْنِ الْبِكْرَيْنِ » بِالْفَتْحِ وَالطَّاءِ ، وَهُوَ خِلَافٌ لِلْأَصْلِ .

(٣) حَا فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ الطَّبَوَةِ زِيَادَةُ نَحْوِهَا : « قَالَ الثَّانِي : أَخْبَرَنَا مَالِكٌ وَسَيِّدَانِ مِنْ
ابْنِ صُهَيْبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ : أَنَّ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِرَجُلٍ فِي ابْنَةِ زَوْجِي - : « عَلَى ابْنَتِكَ جُلْدُ مِائَةٍ ، وَتَقْرِبُ لَمْ » .
قَالَ الثَّانِي » .

وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ كَمَا لَا يَسْتَلِيزُ فِي الْأَصْلِ ، وَهَذَا لِلْوَضْعِ حَتَّى فِي السُّطْرِ الْأَخِيرِ مِنْ
الصَّفْحَةِ ، لِجَاءَ بَيْنَ الثَّلَاثَيْنِ فَوَضَعَ عَلَى كَلِمَةِ « الْحُرَيْنِ » حَقًّا مَقْشُورًا إِلَى الْيَمِينِ ثُمَّ كَتَبَ
بِالْمِخَافَةِ الْيَمِينِ لِمَصْفَعَةٍ بِحُذُودٍ آخَرَةٍ قَالَ الثَّانِي « وَضَاعَ فِيهَا الْحُرَّانِ الْأَخِيرَانِ « سَمِي »
ثُمَّ كَتَبَ سَطْرًا تَحْتَ السُّطْرِ الْأَخِيرِ مِنَ الْأَصْلِ « ضَاعَ أَكْثَرُ كِتَابِهِ وَلَمْ يَبْقَ مِنْهُ إِلَّا
« هَرِيرَةٌ وَزَيْدُ بْنُ خَالِدٍ الْجُهَنِيُّ » ثُمَّ كَتَبَ بِالْمِخَافَةِ الْيُسْرَى إِنَّمَا هَذَا الْكَلَامُ « قَالَ
لِرَجُلٍ فِي ابْنَةِ » ، وَيُظْهِرُ أَنَّهُ حَادٍ إِلَى إِتِمَامِ الْحَدِيثِ فِي سَطْرِ تَحْتَ السُّطْرِ الَّذِي ضَاعَ
أَكْثَرُهُ ، فَضَاعَ كُلُّهُ ضَرُورَةً .

وَلَيْسَتْ أَعْدَى مَا وَجَّهَ هَذِهِ الزِّيَادَةَ حَتَّى ١٢ أَمَّا الْحَدِيثُ فَهُوَ مَعْرُوفٌ مِنْ رِوَايَةِ مَالِكٍ
فِي الْمَوْطَأِ (٣ : ٤٠ - ٤١) وَهُوَ حَدِيثٌ طَوِيلٌ ، وَرَوَاهُ الثَّانِي فِي الْأَمِّ عَنْ مَالِكٍ
(٦ : ١١٩ وَ ١٤٢ - ١٤٣) وَقَالَ : « وَقَدْ رَوَى ابْنُ حِينَةَ هَذَا الْإِسْنَادَ عَنْ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » . وَرَوَاهُ أَيْضًا مُخَصَّرًا عَنْ مَالِكٍ وَسَيِّدَانِ بْنِ حِينَةَ فِي
كِتَابِ « اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ » (حَاشِئُ الْأَمِّ ٧ : ٧٠١) .

وَلَكِنْ أَيْنَ وَجْهَ الْإِسْتِدْلَالِ بِهَذِهِ الْقِطْعَةِ مِنَ الْحَدِيثِ الَّتِي زَادَهَا هَذَا الْكَاتِبُ
بِمِخَافَةِ الْأَصْلِ ١٢ لَمْ يَلِإِ الثَّانِي حَيْثُ يَلِإِ بَيْنَ الْحَدِيثِ لِيَا يَأْتِيَ فِي قَوْلِهِ « وَأَمْرٌ
أَيْضًا أَنْ يَهْدُو عَلَى امْرَأَةِ الْأَصْلِيِّ لَأَنْ اعْتَرَفَتْ رَجْعًا » ، فَلَوْ هَلَّ الْكَاتِبُ هَذَا لِلْوَضْعِ
مِنْ الْحَدِيثِ كَانَ لَهُ وَجْهٌ ، أَمَّا مَا آتَى بِهِ فَإِنَّهُ لَا وَجْهَ لَهُ ، لِأَنَّ أَهْلَ نَحْوِ بَأْنِ زَادُوا
الْأَصْلَ مَا لَمْ يَكُنْ تَأْيِيدًا لَهُ ١٢ .

وَالثَّانِي هُوَ حِينَ احْتِجَّ لِلنُّسخِ فِي كِتَابِ اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ - : إِنَّمَا احْتِجَّ مِنْ
هَذَا الْحَدِيثِ بِرَجْمِ امْرَأَةِ الرَّجُلِ الْأَصْلِيِّ كَمَا احْتِجَّ حَتَّى سَوَاءً : لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ أَمَرَ بِرَجْمِهَا وَلَمْ يَجْعَلْهَا ، وَأَمَّا ابْنُ الرَّجُلِ الْبَائِلُ مِنَ الْمُسْكَمِ فَهُوَ كَانَ بَكْرًا فَأَمَرَ
بِجُلْدِهِ وَتَقْرِبِهِ ، وَهَذَا ثَابِتٌ غَيْرُ مَنْسُوحٍ .

(٤) فِي س « قَوْلَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

(٥) فِي س و ب « خَفُوا عَنِّي ، خَفُوا عَنِّي » وَهُوَ خِلَافٌ لِلْأَصْلِ ، وَإِنْ كَانَ لَفْظُ الْحَدِيثِ =

مَنْ سَبَّهَا: الْبِكْرُ بِالْبَكَرِ جُلْدُ مِائَةٍ وَتَضْرِبُ عَامِرٌ، وَالتَّيْبُ بِالتَّيْبِ
جُلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ . - : أَوَّلُ مَا نَزَلَ، فَتُسَيِّغُ بِهِ الْجَبَسُ وَالْأَذَى
عَنِ الزَّائِنِينَ .

٣٨٢ - فَلَمَّا رَجَمَ النَّبِيُّ مَاعِزًا ^(١) وَلَمْ يَحْلِفْهُ ، وَأَمَرَ أُنَيْسًا ^(٢)
أَنْ يَتَدَوَّلَ عَلَى امْرَأَةِ الْأَسْلَمِيِّ ^(٣) فَإِنْ اعْتَرَفَتْ رَجَمَهَا . - : ذَلِكَ عَلَى نَسِيخِ
الْجُلْدِ عَنِ الزَّائِنِينَ الْحَرَمَيْنِ التَّيْبِينَ ، وَبَيَّنَّ الرَّجْمُ عَلَيْهِمَا ، لِأَنْ كُلَّ شَيْءٍ
[أَيْدًا] ^(٤) بَعْدَ أَوَّلٍ فَهُوَ آخِرٌ ^(٥) .

= ولكن الظاهر أن القائل اختصره عند حكاية نافية للاستدلال .

- (١) هو ما بنى بن مالك الأسلمى .
- (٢) « أُنَيْس » بالضم ، وهو ابن النضال الأسلمى .
- (٣) حكى جزم القائل بأن زوج المرأة أسلمى ، ولم أجد ما يؤيد ذلك ، والفهم من الروايات أنه أمر ابن . والقصة فيها نزاع بين رجلين ، كان ابن أحدهما أجباً عند الآخر ، فزنى بمرأته ، وأكثما بنى الناس من السبابة قوى غير ثبت ، فتصانعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم . قال المحقق في الفتح (١٧ : ١٧٣) : « لم أقف على اسمهما ، ولا على اسم الحميمين ، ولا الابن ، ولا المرأة » وانظر عميل القول في هذا للموضع ٤ ، في الفتح (١٧ : ١٢٠ - ١٤٣) ، ونيل الأوطار (٧ : ٢٤٦ - ٢٥٦) .

- (٤) هذه الكلمة مكتوبة بحاشية الأصل بخط صغير ، ولم أستطع الجزم بأنه خط الأصل أو مختلف . ولكن يرجح صحة إتيانها أن العلامة القوسية المنجبة إلى التبيين ، فوق كلمة « هي » - : مكتوبة بنسب القلم ونسب المجر المكتوب به الأصل .
- (٥) وضع هذا مقال القائل في كتاب « اختلاف الحديث » (حاشى الأم ٧ : ٢٥١ - ٢٥٢) فقد روى حديث الأجير مع امرأة مستأجره ثم حديث مباداة « خنوا من » ثم قال : « فكان هذا أول ما نسخ من جسد الزائنين وأكثما » وأول حد الزنا لغير كرمين والتبيين ، وأن من حد البكرين التقى على كل واحد منهما مع ضرب مائة ، ونسخ الجلد عن التبيين ، وأمر أحدهما : الرجم ، فرجم النبي صلى الله عليه وسلم امرأة الرجل ، ورجم ماعز بن مالك ، ولم يجلد . وأحداً منهما . فان قال قائل : لماذا على أن أمر المرأة الرجل ولمعز بعد قول النبي صلى الله عليه وسلم [التيب بالتيب جلد مائة

٣٨٣ - (١) فذلك كتاب الله ، ثم سنة نبيه : على أن الزائنين

الملوكين خارجان من (٢) هذا المعنى .

٣٨٤ - قال الله تبارك وتعالى في الملوكات (٣) : (فَلِذَا أَحْصَيْنِ

فَإِنْ أَتَيْنِ بِمَا حِشَّةٍ فَعَلَيْنِ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ (٤)) .

٣٨٥ - والنصف لا يكون إلا من الجلد ، الذي يَبْقَعُ ،

فأما الرجم - الذي هو (٥) قتل - : فلا نصف له ، لأن الرجم قد

==والرجم] ؟ قيل : إذ كان الذي يقول : [خذوا عن قد جعل الله لمن سيلا ، الثيب بالثيب جلد مائة والرجم] - : كان هذا لا يكون إلا أول جلد حد به الزائنان ، فإنا كان أول فكل شيء جلد يحد به . قاله : فإنا يحيط بأه يحد به ، والذي يحد ينسخ ما قبله إذا كان يحد به ، وقد أثبتنا هذا والذي نسته في حديث المرأة التي رجمها أبيس ، مع حديث ما عن وغيره .

هذا ما ذهب إليه الشافعي - رضي الله عنه - في الإجابة من حديث عبادة بن مالك عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو منذهب جيد واضح . وأما ابن جرير الطبري فقد ذهب إلى أن حديث عبادة ضيف ، فقال في تفسيره (٤ : ١٩٩) : « وأول الأموال بالصحة في تأويل قوله [أو يجمل الله لمن سيلا] : قول من قال : البيل التي جعلها الله جل ثناؤه لكتيبين المحصنين الرجم بالمحاربة ، والبكرين جلد مائة وثقي سنة ، لسنة الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه رجم ولم يجلد ، وإجماع المجبة التي لا يجوز عليها - فإنا قلناه بحجة عليه - : الخطأ والسهو والكتب ، وجملة الخبر عنه أنه قضى في البكرين مجلد مائة وثقي سنة ، فكان في الذي صح عنه من تركه جلد من رجم من الزناة في عصره - : دليل واضح على وهي الخبر الذي روى عن الحسن بن حطان عن عبادة بن أبي ربيعة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : السيل للمحصن الجلد والرجم » .

وحديث عبادة حديث صحيح ، ولم يأت الطبري بحجة في تفسيره . والرابع عندي ما ذهب إليه الشافعي رضي الله عنه .

(١) في « و » و « و » وفي ج زيادة « قال الشافعي » .

(٢) في « من » وهو مخالف للأصل .

(٣) في ج « الملوكين » وهو خطأ .

(٤) سورة النساء (٢٥) .

(٥) في « و » و « في » بدل « هو » والذي في الأصل « هو » ثم غيرت لونها بخط

آخر لحقت « فيه » . والصواب ما في الأصل .

يموت في أول حجر يُرمى به ، فلا يُرَادُّ عليه ، ويرمى بألف وأكثر
فَيُرَادُّ عليه^(١) حتى يموت . فلا يكون لهذا نصف محدود أبداً .
والحدود مؤقتة بإتلاف قصير ، والإتلاف مؤقت بتعدد ضرب
أو تعديد قطع^(٢) . وكل هذا معروف ، ولا ينصف للرجم معروف^(٣) .

(١) كلمة « عليه » سقطت من ج خطأ .

(٢) أشبه معنى الكلام على التائبين ، فصرخوا فيه ليصعروه ، زعموا ١١ فجعله هكذا
كافي للنسخ الثلاث للطبيعة : « والحدود مؤقتة : [بلا] إتلاف نفس ، والإتلاف
[غير] موت » بلغ أفرادوا « لا » و « غير » ولكن في س الزيادة الأولى قطع .
ومعنى كلام الثاني واضح من : أن الحد مؤقت بأن لا يصل إلى إتلاف النفس ،
والإتلاف ميعات محدودة لا يبرز تديده . وأن الإتلاف مؤقت بالتعدد الجائر في الجهد ،
وبالتعدد الجائر في القطع ، أي أنه يخرج عنها ، ولا يكون شيء منها إتلافاً للنفس
مستصراً . قال الثاني في الأم (٦ : ٧٥) ، « وإذا أطم السطان حداً : من قطع ،
أو حدّ قلف ، أو حدّ زنا ليس يرمي ، على رجل أو امرأة ، حد أو حرّ - : قلت
من ذلك : قال في الله ، لأنه قيل به ماله ، وقال أيضاً (٦ : ١٢٧) : « فان قيل :
قد ينفك الصحيح المحتل فيما يرى ويسلم غير المحتل ؟ قيل : إنما يصل من هذا على
الظاهر ، والأجل بيد الله » .

(٣) هنا في النسخ الثلاث للطبيعة زيادة نصها : « قال الثاني : أخبرنا مالك من ابن مهاب
عن عبيدة بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة وعن زيد بن خالد الجهني - وفي س
عن زيد : بخط الواو ، وهو خطأ ، لأن الحديث معروف عنها س - : أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحسن ؟ فقال : إن زنت
فاجلدوها ، ثم إن زنت فاجلدوها ، ثم إن زنت فاجلدوها ، ثم يبيعوها ولو بتغير .
قال ابن مهاب : لأدري أيها الثالثة أو الرابعة ؟ والضعيف الحبل » .
ومعناه الزيادة كناية بمحاكية الأصل بخط جديد غير خطه . وقد بلى الورق من
أطرافه فتنازع كتبه فيها .

ويظهر أن القى زادها عن أن هذا الحديث سقط من أصل الرسالة ، لأن الثاني
أشار إلى حديث « إذا زنت الأمة » ليستدل به على أن الأمة لا تريم ، فثبت كتاب
الزيادة في أحاديث الثاني : إما في كتاب « الأم » ، وإما في « مستند الثاني »
الذي جمعه أبو اليسر الأسدي - فوجد حديث أبي هريرة وزيد بن خالد ، فقله هنا .
وقد أخطأ فيما قيل ، لأن الحديث وإن اختلفا في بعض مستأهما إلا أنها يختلفان في
اللفظ والبيان . وأخطأ أيضاً في أن زاد في كتاب « الرسالة » ما ليس منه .
وهذا الحديث - أعني حديث أبي هريرة وزيد بن خالد - رواه مالك في الموطأ =

٣٨٦ - وقال رسول الله ﷺ : « إِذَا زَنَتُ أُمَّةٌ أَحَدَكُمْ فَتَبَيَّنَ زَنَاقُهَا فَلْيَتَخَفَهَا » ، ولم يقل « يَرْجُمُهَا » ، ولم يختلف المسلمون في ألاَّ رَجَمَ عَلَى مَمْلُوكٍ فِي الزَّانَا .

٣٨٧ - وإحصاءُ الأُمَّةِ إِسْلَامُهَا .

٣٨٨ - وإِنَّمَا قُلْنَا هَذَا اسْتِدْلَالًا بِالسَّنَةِ وَإِجْمَاعِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ .

٣٨٩ - وَلَمَّا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا زَنَتِ أُمَّةٌ أَحَدَكُمْ فَتَبَيَّنَ زَنَاقُهَا فَلْيَتَخَفَهَا » ، ولم يقل « مُعْتَمَنَةٌ كَانَتْ أَوْ غَيْرَ مُعْتَمَنَةٍ » - : اسْتَدْلَلْنَا^(١)

== (٣ : ٤٤) ورواه الثعالبي عن مالك في الأم (٦ : ١٢١) ورواه أيضاً أحمد والبخاري وسلم وشريهما .

وأما الحديث الذي أشار إليه الثعالبي هنا فإنه حديث أبي هريرة مرفوعاً : « إِذَا زَنَتِ أُمَّةٌ أَحَدَكُمْ فَتَبَيَّنَ زَنَاقُهَا فَلْيَتَخَفَهَا الْحَدَّ » ، ولا يَثْرِبُ عَلَيْهَا ، ثُمَّ إِذَا زَنَتِ فَلْيَتَخَفَهَا الْحَدَّ ، ولا يَثْرِبُ عَلَيْهَا ، ثُمَّ إِذَا زَنَتِ الثَّانِيَةَ فَلْيَتَخَفَهَا وَلَوْ بَعِيلَ مِنْ شَعْرٍ » ، رواه أحمد والبخاري وسلم وأبو داود وشريهما ، ولم أجده من رواية الثعالبي . وقوله « لَا يَثْرِبُ عَلَيْهَا » قال الفوكاني في نيل الأوطار (٧ : ٢٩٤) : « بِمَنَافَةِ نَحْوِهَا مَضْمُونَةٌ وَمَعْنَى مَفْتُوحَةٍ ثُمَّ رَأَى مُعَدَّةً مَكْسُورَةً وَهِيَ مُوجِدَةٌ ، وَهِيَ التَّصْنِيفُ . وَقَدْ بَيَّنَّتْ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ النَّاسِ بِحُظٍّ [وَلَا يَعْطَاهَا] وَلِلزَّادِ أَنَّ الْقَلَامَ لَهَا صَرَفًا هُوَ الْحَدُّ بَلَطَ ، فَلَا يَلْزِمُ إِلَيْهِ سَبْعًا مَالِيًّا يَوَاجِبُ صَرَفًا وَهُوَ الْقَثَرُ » .

(١) هنا في ج و ج زيادة « قَالَ الثَّعَالِبِيُّ » .

(٢) في ج « وَقَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » ، وهو مخالف للأصل .

(٣) هنا في ج زيادة « قَالَ الثَّعَالِبِيُّ » .

(٤) هنا في س و ج زيادة نصها [عَلَى أَنَّ الْإِحْسَانَ هُنَا الْإِسْلَامُ ، دُونَ التَّكَلُّفِ وَالْمُرَةِ وَالْتِمَهِينِ] وَهِيَ زِيَادَةٌ يَتَضَرَّبُ بِهَا السَّكَّامُ ، وَلَا دَعَى إِلَيْهَا ، لِأَنَّهَا هُمْ مِمَّا يَأْتِي . وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ تَأْجِيزٌ بِمَعْنَى الْأَصْلِ بِحُظٍّ أَكْثَرُ جَدِيدٍ ، وَكُتِبَ بِجَوَارِحِهَا « صَحَّ » ، وَمَا هِيَ بِجَسِيَّةٍ .

على أن قول الله في الإمام (فَإِذَا أَحْصَيْنَ فَإِنَّ أَمِينَ بِفَاحِشَةٍ ^(١))
فَمَلَيْنِ نِصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ^(٢)) - : إذا استلن ،
لَا إِذَا تُكِيحَنَّ فَأُصْبِحَ بِالنَّحَاحِ ، ولا إذا اعتقن وإن لم يُصْبَنَ .

٣٩٠ - فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : أَرَأَيْتَ تَوَرَّعَ الْإِحْصَانَ عَلَى مَعَانِي ^(٣) مُخْتَلِفَةٍ ؟

٣٩١ - قِيلَ : نَعَمْ ، جَمَاعُ الْإِحْصَانِ أَنْ يَكُونَ دُونَ التَّحْصِينِ
مَانِعٌ مِنْ تَتَاوُلِ الْحَرَمِ . فالإسلام مانعٌ ، وكذلك الحرمة مَانِعَةٌ ،
وكذلك الزوجُ والإصابةُ مانعٌ ، وكذلك الجبسُ في البيوت مانعٌ ، وكلُّ
مَانِعٍ أَحْصَنَ . قال الله ^(٤) : (وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ لِيُحْصِنَكُمْ
مِنْ بَأْسِكُمْ ^(٥)) . وقال : (لَا يَتَأْتُواكُمُ جَمِيعًا إِلَّا فِي قُرْبَى مُحَصَّنَةٍ ^(٦))
بمعنى : ممنوعة .

٣٩٢ - قِيلَ : وَآخِرُ الْكَلَامِ وَأَوَّلُهُ يَدُلُّانِ عَلَى أَنَّ مَعْنَى
الْإِحْصَانَ ، الْمَذْكُورَ طَائِفًا ^(٧) فِي مَوَاضِعَ دُونَ غَيْرِهِ - : أَنَّ الْإِحْصَانَ ^(٨)

(١) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٢) سورة النساء (٢٥) .

(٣) في النسخ المطبوعة « سَلَنَ » بجلف الياء ، وهي تاجية في الأصل .

(٤) في س « وَقَدْ قَالَ اللَّهُ » وزيادة « وَلَدَ » موجودة في الأصل فوق السطر ، ولكنها

بخط مخالف لخطه .

(٥) سورة الأنبياء (٨٠) .

(٦) سورة الحضر (١٤) .

(٧) في ب و ج « قَالَ الْخَافِي » .

(٨) في ب « طَمَ » وهو خطأ ومخالف للأصل .

(٩) في س « لِأَنَّ الْإِحْصَانَ » وفي ب و ج « إِذَا الْإِحْصَانَ » ، وكل ذلك خطأ ، منقوذه

لشبهة الكلام على التاسعين أو للمصنفين ، فنبهوه إلى ما نقله كل منهم صواباً . فني ب

« ظَنَ التَّاسِعَ أَوْ لِلْمَصْنُوعِ أَنْ قَوْلَهُ « طَمَا » خَبَرُ قَوْلِهِ « أَنَّ مَعْنَى الْإِحْصَانِ » فغيره إلى =

ها هنا الإسلام ، دون النكاح والحرية والتحسين بالمحبس والنفاء .
وهذه الأسماء التي يجمعها اسم الإحسان^(١)

الناسخ^(٢) والمنسوخ الذي تدل عليه السنة والإجماع

- ٣٩٣ - قال الله تبارك وتعالى : (كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ ٤٠
أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ^(٣) لِلَّذِينَ وَالَّذِينَ^(٤) وَالْأَقْرَبِينَ
بِالْمَرْئُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ^(٥))
٣٩٤ - قال الله : (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ^(٦)

= « علم » ، بلزم ، وجعل هو والآخرون أن قوله « أن الإحسان هنا الإسلام » الخ :
تليل لما قبله فنبهوا كلمة « أن » إلى « إذ » أو إلى « لأن » .
والصواب أن قوله « أن الإحسان هنا الإسلام » جلة في موضع الخبر لقوله
« أن معنى الإحسان » وأن قوله : « للذكور ملكاً في موضع دون غيره » وصف
لكلمة « الإحسان » الأولى وضع مقترناً بين اسم « أن » وخبرها . ويكون معنى
الجملة : أن الإحسان الذي ذكر ملكاً في بعض اللوائح : يراد به الإسلام ، وأن هذا
هو المراد بالإحسان هنا .

(١) في لسان الرب : « أصل الإحسان : للتمس . والمرأة تكون محبته بالإسلام والنفاء
والحرية والتزويج » . وفيه أيضاً : « قال الأزهرى : والأمة إذا زوجت جز أن يقال :
قد أحسنت ، لأن تزويجها قد أحسنها ، وكذلك إذا أهدت نعي محبته ، لأن هدتها
قد أهدتها ، وكذلك إذا أسلمت ، فإن إسلامها إحسان لها » . وقال الرافض
في اللغات : « الحسان - بفتح الحاء - في الجملة : المحبنة ، إما بفتحها أو تزويجها ،
أو بجامع من ههنا وحريتها » .

(٢) في « وج » باب الناسخ الخ وكلمة « باب » ليست في الأصل .

(٣) هنا في ج زيادة « قال القاضي » .

(٤) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : للذين » .

(٥) سورة البقرة (١٨٠) .

(٦) في « وقال » وفي ج « قال القاضي » وقال الله جل ثناؤه « . وكلاماً مخالف

لما في الأصل .

(٧) في الأصل إلى هنا ، ثم قال : « إلى : في أحسن من معروف ، الآية »

أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ ، فَإِنْ خَرَجْنَ
فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ ، وَاللَّهُ عَزِيزٌ
حَكِيمٌ ^(١) .

٣٩٥ - فَأَنْزَلَ اللَّهُ ^(٢) مِيرَاثَ الْوَالِدَيْنِ وَمَنْ وَرِثَ بِمَدَّهَا
وَمَعَهَا ^(٣) مِنَ الْأَقْرَبِينَ ، وَمِيرَاثَ الزَّوْجِ مِنَ ^(٤) زَوْجَتِهِ ، وَالزَّوْجَةُ
مِنْ زَوْجِهَا .

٣٩٦ - ^(٥) فَكَانَتِ الْآيَاتَانِ جَمْعَتَيْنِ لِأَنَّ تَثْنِيَّتَهُمَا ^(٦) الْوَصِيَّةَ
لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ، وَالْوَصِيَّةَ لِلزَّوْجِ ^(٧) ، وَلِلْمِيرَاثِ مَعَ الْوَصَايَا ،
فَيُجْمَعُونَ بِالْمِيرَاثِ وَالْوَصَايَا ، وَبِمَحْتَمَلَةٍ أَنَّ تَكُونَ ^(٨) لِلْوَارِثَةِ نَاسِخَةٌ
لِلْوَصَايَا .

٣٩٧ - ^(٩) فَلَمَّا احْتَمَلَتِ الْآيَاتَانِ مَا وَصَفْنَا كَانَ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ
طَلَبُ الدَّلَالَةِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ ، فَمَا لَمْ يَجِدُوهُ ^(١٠) نَصًّا فِي كِتَابِ اللَّهِ ، طَلَبُوهُ

(١) سُورَةُ الْبَقَرَةِ (٢٤٠) .

(٢) فِي ج « هَالِ الْعَالَمِيِّ » : وَأَنْزَلَ اللَّهُ .

(٣) فِي ب « أَوْ سَمَاءً » . وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ .

(٤) فِي ج « مَنْ » وَهُوَ خَطَأٌ .

(٥) حَتَّى فِي ج زِيَادَةُ « هَالِ الْعَالَمِيِّ » .

(٦) فِي ج « تَجَمُّعٌ » بِالْأَفْرَادِ . وَهُوَ غَيْرُ جَدِّ إِلَّا عَلَى تَأْوِيلٍ .

(٧) فِي ج « لِلزَّوْجَةِ » وَهُوَ خَطَأٌ . وَفِي ب « لِلزَّوْجَةِ » ، وَهُوَ صَوَابٌ فِي الْمَقَامِ ، لِأَنَّ
الْمِيرَاثَ بِالزَّوْجِ هُنَا لِلزَّوْجَةِ ، وَ « الزَّوْجُ » مِمَّا يُقَالُ عَلَى كُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ ، وَهُوَ

الْفَتْحُ الْمُبَالِغُ ، وَقَدْ جَاءَ بِهَا الْفَرَّكَانُ .

(٨) فِي ب « لِأَنَّ تَكُونَ » وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ .

(٩) فِي ج « فَلَمَّا لَمْ يَجِدُوهُ » وَهُوَ خَطَأٌ .

في سنة رسول الله ، فإن وجدوه قًا قبلوا^(١) من رسول الله فمن
الله قبلوه ، بما افترض^(٢) من طاعته ..

٣٩٨ - وَوَجَدْنَا أَهْلَ التَّوْبَةِ وَمَنْ حَفِظْنَا عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ
بِالْمَنَازِي ، مِنْ قُرَيْشٍ وَغَيْرِهِمْ - : لَا يَخْتَلِفُونَ فِي أَنَّ النَّبِيَّ قَالَ مَا مِمَّا افْتَرَحَ :
« لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ ، وَلَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ » . وَيَأْتِرُؤُهُ^(٣) عَنْ مَنْ
حَفِظُوا عَنْهُ تَمَنَّى لِقَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْمَنَازِي .

٣٩٩ - فَكَانَ هَذَا قَوْلَ مَائَةٍ مِنْ مَائَةٍ ، وَكَانَ أَقْوَى فِي بَعْضِ
الْأَمْرِ^(٤) مِنْ قَوْلِ وَاحِدٍ عَنْ وَاحِدٍ . وَكَذَلِكَ وَجَدْنَا أَهْلَ الْعِلْمِ
عَلَيْهِ مُجْمِعِينَ^(٥) .

٤٠٠ - قَالَ^(٦) : وَرَوَى بَعْضُ الشَّامِيِّينَ حَدِيثًا لَيْسَ مِمَّا يُثَبِّتُهُ
أَهْلُ الْحَدِيثِ ، فِيهِ : أَنَّ بَعْضَ رِجَالِهِمْ يَجْهَلُونَ ، فَرَوَاهُ^(٧) عَنْ النَّبِيِّ
مَنْقُطًا^(٨) .

(١) في ج « ليا قبلوا » وهو خطأ .

(٢) في ج « مما افترض » وهو خطأ . وفي ب و س « بما افترض عليهم » وكذا
« عليهم » ثابتة في الأصل بين السطرين بخط جديد يخالف خطه .

(٣) « آخر الحديث » : قاله ، به : نصر وجرب .

(٤) في ج « الأمور » وهو خطأ ويخالف للأصل .

(٥) في ب و ج « مجمعين » وهو يخالف للأصل .

(٦) في ج « قال الثاني » وهو يخالف للأصل .

(٧) في ج « ورواه » وهو يخالف للأصل .

(٨) يعني أنه رواه من جهة الجاهلين منقطعاً ، ومن جهة الثمانيين صحيحاً ، في إسناده
رواة مجهولون .

- ٤٠١ - وإِنَّمَا قَبِلْنَاهُ بِمَا وَصَفْتُ^(١) مِنْ قُلِّ أَهْلِ الْمَغَازِي^(٢)
وإِجْمَاعِ الْعَامَةِ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كُنَّا قَدْ ذَكَرْنَا الْحَدِيثَ فِيهِ ، وَاعْتَمَدْنَا عَلَى
حَدِيثِ أَهْلِ الْمَغَازِي مَالًا وَإِجْمَاعِ النَّاسِ .
- ٤٠٢ - أَخْبَرَنَا سَفِيَانُ^(٣) عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلِ عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : « لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ^(٤) » ،

- (١) في « بما وصفتنا » وفي ج « كما وصفتنا » وكلاما مختلف للأصل .
- (٢) في س و ج « أهل العلم بالمغازي » وكلمة « العلم » مكتوبة بهامش الأصل بخط آخر ،
وزاد كاتبها حرف الباء موصولا بكلمة « المغازي » وهو تصرف غير جيد من صنعه .
- (٣) هنا في ج زيادة « قال القائل » .
- (٤) في « أَخْبَرَنَا ابْنُ عَيْنَةَ » وفي ج « أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَيْنَةَ » وهو هو ، ولكن
الأصل ما ألفتنا .
- (٥) روى الثعلبي الحديث بهذا الاسناد في الأم (٤ : ٢٧) ثم قال : « وما وصلت من
أن الوصية للوارث منسوخة بآي اللوارث ، وأن لا وصية لوارث ... : مما لا أعرف
فيه من أحد من ثبت خلافا » .
- ورواه ثانيا بنفس الاسناد (٤ : ٢٦) ثم قال : « ورأيت متظاهرا عند طلبة
من ثبت من أهل العلم بالمغازي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في خطبته عام
الفتح : لا وصية لوارث . ولم أر بين الناس في ذلك اختلافا » .
- ورواه ثالثا - بالاسناد عنه فقال (٤ : ٤٠) : « فوجدنا الخلاف على أن الوصية
لوالدين ، والأقربين اللوارثين منسوخة بآي اللوارث من وجهين : أحدهما : أخبار
ليست بحصاة عن النبي صلى الله عليه وسلم من جهة المجازين . منها : أن سليمان
بن عينة أخبرنا عن سليمان الأحول عن مجاهد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
لا وصية لوارث . وغيره بثبته بهذا الوجه . ووجدنا غيره قد يصل فيه حديثا عن النبي
صلى الله عليه وسلم يحتل هنا للنس . ثم لم نلم أهل العلم في البلدان اختفوا في أن
الوصية للوالدين منسوخة بآي اللوارث » .
- هنا إسناد المجازين الذي أشار إليه الثعلبي ، ولم أجده إسناد الثأمين من رواجه ،
ولكن وجدته من رواية غير الثعلبي . وهو حديث صحيح بأسانيد صحيح ، ويظهر
أن رواية الثأمين التي وصلت لثعلبي كان في إسنادها رجال مجهولون ، أو كان في
إسنادها من لم يعرفه الثعلبي فلم يعلق إلى الثقة برواجه . وقد جاء الحديث من رواية
أبي أمامة ، ومن رواية عمرو بن خرقة ، ومن رواية غيرها : =

== مروى الترمذى (٢: ١٦) طبة يولاي (٢٨٩: ٢٩٠) من صرح للبارككوردى
من طريق إسماعيل بن عياش : « حدثنا شريحيل بن مسلم الخولاني عن أبي
أمامة الباهلي قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في خطبته في
حجة الوداع : إن الله قد أعطى لكل ذي حق حقه ، فلا وصية لوارث »
وذكر الحديث بولوه . قال الترمذى : « وهو حديث حسن صحيح » . وفي بعض نسخة
« حسن » ولم يذكر التصحيح . وهو الذي نقله عنه ابن حبر في الفتح (٥ : ٢٧٨)
ولكن قال ابن الترمذى في الجوهر الثاني (٦ : ٢٦٤) من الترمذى تصحيحه .
ورواه أيضا أحد في السند (٥ : ٢٦٧) وأبو داود (٣ : ٧٣) وابن ماجه (٢ :
٨٧) والبيهقي (٦ : ٢٦٤) : كلهم من طريق إسماعيل بن عياش . وروى البيهقي عن
أحد بن حنبل قال : « إسماعيل بن عياش مولى عن الثخينين صحيح » ، وماروى عن
أهل الجبلز فلم يصحح « ثم قال البيهقي : « وكذلك قال البيهقي وجماعة من
المحققين ، وهذا الحديث إنما رواه إسماعيل بن شاذي » . وقال ابن حبر في الفتح :
« وهذا من روايته عن شريحيل بن مسلم ، وهو شاذي ثقة » ، وصرح في روايته
بالصحيح عند الترمذى .
أقول : وإسماعيل ثقة ، قد تكلمت عنه بإسهاب في فروع على الترمذى (١ :
٢٢٧ - ٢٢٨) وشريحيل تابعي شاذي ثقة كما قال ابن حبر ، فالاستاد صحيح
لاستثنائه .
وقد وجدت الحديث عن أبي أمامة إسناداً أكثر : قال ابن الجوزي (٤ : ٤٦١) :
« حدثنا أبو أيوب سليمان بن عبد الحميد البصري قال ثنا يزيد بن عبد ربه
قال ثنا الوليد بن مسلم قال ثنا ابن جابر وحديثي سلم بن طمر وغيره عن
أبي أمامة وغيره عن شهد خطبة رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ ،
فكان فيما تكلم به : ألا إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه ، ألا
لأوصية لوارث » . وهذا إسناد صحيح ، تكلموا في بعض رجاله بما لا يثبت حديثهم ،
وقد يكون هذا الاستاد هو الذي يشير الثاني إلى جهالة بعض رواه ، والله سمع من
أحد الرواة عن الوليد بن مسلم ، فلم يثبت من إسناده ، والله أعلم بذلك .
وروى الترمذى أيضا (٢ : ١٦) من طريق ثالثة « عن شهر بن حوشب
عن عبد الرحمن بن عَمَّ عن حمرو بن ظرجة : أن النبي صلى الله عليه وسلم =

٤٠٣ - ^(١) فاستدلنا بما وصفتُ ، من قتل طائفة أهل المغازي .
عن النبي أن « لا » وصية لوارث » - : على أن الموارث ناسخة
لوصية الوالدَيْن والزوجة ، مع الخبر المنقطع عن النبي ، وإجماع العامة
على القول به .

٤٠٤ - ^(٢) وكذلك قال ^(٣) أكثر العامة : إن الوصية للأحرين .

= خطب على ناقه ، وأما تحت جرائها ، وهي تقصعُ بجرتها ، وإن لعابها
يسيلُ بين كفتي ، فسمته يقول : إن الله أعطى كل ذي حق حقه ،
ولا وصية لوارث » وذكر الحديث . قال الترمذي : « هنا حديث حسن صحيح »
رواه أيضا ابن سعد في الطبقات (ج ٢ ق ١ ص ١٣١ - ١٣٢) وأحمد بن
اللسند بأحد عشر إسناداً (٤ : ١٨٦ - ١٨٧ و ٢٣٨ - ٢٣٩) والنسائي (٢ :
١٧٨) وابن منبه (٢ : ٨٢ - ٨٣) والبخاري (٢ : ٤١٩) والبيهقي (٦ : ٢٦٤) :
« كلهم من طريق ثقف » . وهذا الحديث أيضا مما يحتل أن يكون هو الذي أشار اليه
الغافقي ، لأن في إسناده عند أحمد (٤ : ١٨٦) من عبد الرزاق عن الثوري عن
الثبت « من شهر بن حوشب قال : أخبرني من سمع النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن
ابن أبي ليلى أنه سمع عمرو بن طلحة » .
وأرجو أن أوفق إلى تحقيق هذا الحديث بأسانيده عند الكلام عليه في هرجس على
الترمذي ، إن شاء الله تعالى ، وأسأله التوفيق والعون .

وقال ابن حبر في الفتح (٥ : ٢٧٨) بعد أن ذكر أحاديث أخر في الباب :
« ولا يخلو إسناده كل منها من مقال ، لكن مجموعها يقتضي أن الحديث أصلاً ، بل
جنح الغافقي في الأم إلى أن هذا للثبوت » ثم هل كلام الغافقي القوي في « الرسالة »
حدا . وقد بحثت عنه في « الأم » فلم أجد إلا ما هلت منها آفا ، فله في موضع لم أراه .
ثم قال ابن حبر : « وقد نزع الثوري كون هذا الحديث متواتراً » ونازع الثوري
ليست مبنية إلا على الاحتمالات الغريبة ، ولم يحقق المسألة على قواعد الفن الصحيحة .
انظر ههنا الثوري (١ : ٦٤٠ - ٦٤١ من طبعة بولاق الأولى) .

وقد ذهب ابن حزم أيضاً إلى أن هذا للثبوت متواتر ، فقال في المحلى (٩ : ٣١٦) :
« لأن الكوفة قلت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا وصية لوارث »

(١) هنا في - وج زيادة « قال الغافقي » .

(٢) رخصت في الأصل « ألا » .

(٣) هنا في ج زيادة « قال الغافقي » .

(٤) في ج « قول » بدل « قال » وهو مختلف للأصل .

منسوخة زائلٌ قرُضُها : إذا كانوا وارثين . فبالإراث ، وإن ^(١) كانوا
غير وارثين فليس يفرض أن يؤمى لهم .

٤٠٥ - إلا أن طائوساً وقليلاً منه قالوا : نُسيخت الوصية
لوالدين ، وثبتت للقراة غير الوارثين . فن أوصى لنير قراة لم
يُجز ^(٢) .

٤٠٦ - ^(٣) فلما احتلت الآية ما ذهب إليه طائوس ، من أن
الوصية للقراة ثابتة ، إذ لم يكن ^(٤) في خبر أهل العلم بالمغازي ٤١
إلا أن النبي قال : « لا وصية لوارث » - وجب عندنا على أهل
العلم طلب الدلالة على خلاف ما قال طائوس ^(٥) أو موافقته :
٤٠٧ - فوجدنا رسول الله عكم في ستة مملوكين كانوا
لرجل لا مال له غيرهم ، فأعتقهم عند الموت - : فجزأهم النبي ثلاثة
أجزاء ، فأعتق اثنين وأرق أربعة .

(١) في س و - « وإذا » وكانت في الأصل « وإن » ثم غيرهما بعض الفارسيين بخط
عنايف لحقه بجلها « وإذا » .

(٢) في ج « لم تجز » وهو خلاف للأصل .

(٣) هنا في - زيادة « قال » وفي ج « قال الثاني » .

(٤) في س « إذا لم يكن » وهو خلاف للأصل ، وفي ج « إذ لم تكن » وهو خطأ ظاهراً .

(٥) في النسخ الثلاث المطبوعة « على خلاف ما قال طائوس في الآية » وكذلك ، في النسخة
المفروسة على ابن جماعة . وزيادة « في الآية » مكتوبة بمباشرة الأصل على بين السطور
بخط جديد ، ووضع كاتبها في الأصل علامة لوضوحها بعد كلمة « موافقة » فأخطأ
الناسخون في إدخالها في الأصل ، وأخطأوا أيضاً موضعها الذي أرادته كاتبها ، ولا حاجة
بالكلام إلى زيادتها .

٤٠٨ - « أخبرنا بذلك عبد الوهاب^(١) عن أيوب^(٢) عن أبي

عَلَاة^(٣) عن أبي الهلب^(٤) عن عمران بن حصين^(٥) عن النبي^(ص) .

٤٠٩ - قال^(٦) : فكانت دِلالةُ السنةِ في حديثِ عمرانَ

بنِ حصينَ يَنْبَغُ بأن رسول الله أنزلَ عنهم في المرض^(٧) وصيةً .

- (١) حنا في ج زيادة « قال القاضي » .
- (٢) في ب وج زيادة « التقي » وليست في الأصل وهو : عبد الوهاب بن عبد الحميد التقي ، وهو ثقة ، ولد سنة ١٠٨ أو ١١٠ ومات سنة ١٩٤ .
- (٣) في ب و ب زيادة « السخاني » ، وهي مكتوبة بحاشية الأصل بخط آخر . و « السخاني » بفتح السين للهبة وإسكان الحاء المسببة .
- (٤) « علاة » بكسر الهمزة وتخفيف اللام . وأبو علاة : هو عبد الله بن زيد الجرمي - فصح الجرمي وإسكان الراء - البصري .
- (٥) « الهلب » بضم الليم وفتح الميم ، وتعديد اللام للتحركة . وأبو الهلب : هو الجرمي البصري ، واختلف في اسمه . وهو عم أبي علاة ، وهو بصري تابعي ثقة .
- (٦) في ج زيادة كلمة « الحديث » . وأما في ب فانه ذكر الحديث كله نصاً ، وكلاماً مخالف للأصل . والحديث أشار إليه الشافعي في الأم في موضعين من كتاب الوصايا (٤ : ٢٤ و ٢٧) ورواه في اختلاف الحديث (٧ : ٣٧٠ - ٣٧١ من حاشي الأم) : « أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن أبي علاة عن أبي الهلب عن عمران بن حصين : أن رجلاً من الأنصار أوصى عند موته ، فأعتق ستة ممالك ، ليس له مال غيرهم ، أو قال : أعتق عند موته ستة ممالك ، ليس له شيء غيرهم ، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال فيه قولاً شديداً ، ثم دعاهم لجزأهم ثلاثة أجزاء ، فأقرع بينهم ، فأعتق اثنين وأرق أربعة » .

وزواه أيضاً أحد في السند (٤ : ٤٧٦ و ٤٧٨ وفي مواضع أخرى) ومسلم (٧ : ٢٢) وأبو حنبل (٤ : ٥٠ - ٥١) والترمذي (١ : ٢٥٥) والنسائي (١ : ٢٧٨) وابن ماجه (٢ : ٣١) .

- (٧) في ب وج « قال القاضي » وهو مخالف للأصل
- (٨) في النسخ الثلاث المطبوعة زيادة : « إذا مات المحي في المرض » . وهي مكتوبة بحاشية الأصل بخط جديد .

٤١٠ - والذى أعتهم رجلٌ من العرب ، والعربى إنما
يملكُ من لا قرابةَ بينه وبينه من المجرم . فأجاز النبيُّ لهم الوصية .
٤١١ - فذلكَ ذلك على أن الوصية لو كانت تبطلُ لتبريرِ قرابة :

بطلتْ للقييدِ المُتَّقِنِ ، لأنهم ليسوا بقرابةٍ للمُتَّقِنِ .

٤١٢ - وذلكَ ذلك على أن لا وصية لِمَيْتٍ إلّا في ثلثِ ماله . وذلكَ
ذلك^(١) على أن يُردَّ ما جاوزَ الثلثَ في الوصية ، وعلى إبطالِ^(٢)

الاستِسْماء^(٣) ، وإثباتِ القَسَمِ والقرعة .

٤١٣ - وبطلتْ^(٤) وصيةُ الوالدين ، لأنهما وارثان ، وثبتتْ
ميراثهما .

٤١٤ - ومن أوصى له الميِّتُ من قرابةٍ وغيرهم : جازتِ الوصية ،
إذا لم يكن وارثاً .

٤١٥ - وأحبُّ إلىَّ لو أوصى لقرابته .

٤١٦ -^(٥) وفي القرآن ناسخٌ ومنسوخٌ غيرُ هذا ، تُفَرَّقُ
في مواضعه ، في كتاب (أحكام القرآن) .

٤١٧ - وإنما وصفت^(٦) منه مجللاً يُستدلُّ بها على ما كان في

(١) كلمة « ذلك » سقطت من جميع النسخ المطبوعة ، وهي ثابتة في الأصل والحقبة .

(٢) في س وج « ودل على إبطال » وزيادة « دل » معنا غلظة للأصل .

(٣) في س « الأبناء » بدل « الاستِسْماء » وهو تصحيف قبيح .

(٤) في س وج « تبطلت » وهو غلط للأصل .

(٥) هنا في س وج زيادة « قال القاضي » .

(٦) في س « وضمت » وهو غلط للأصل .

مناها^(١)، ورأيت أنها كافية في الأصل عما^(٢) سكّت عنه . وأسأل
الله العصمة والتوفيق .

٤١٨ - « وأثبتت ما كتبت منها علم الفرائض التي أنزلها
الله مُفسّراتٍ ومُجَلّا ، وسبّحَ رسول الله معها وفيها ، ليَتَعَلَّمَ مَنْ عِلِمَ
هذا مِنْ عِلْمِ (الكتاب) - : للموضع الذي وَضَعَ اللهُ بِهِ نَبِيَّهُ مِنْ كِتَابِهِ
ودِينِهِ وَأَهْلَ دِينِهِ .

٤١٩ - « وَيَعْلَمُونَ^(٣) أَنَّ اتِّبَاعَ أَمْرِ طَاعَةِ اللهِ ، وَأَنَّ سُنَّتَهُ
تَبْعُ لِكِتَابِ اللهِ فِيهَا أَنْزَلَ ، وَأَنَّهَا لَا تَخَالِفُ كِتَابَ اللهِ أَبَدًا .

٤٢٠ « وَيَعْلَمُ مَنْ فَهِمَ (هذا الكتاب) أَنَّ الْيَاسَ يَكُونُ مِنْ
وَجُودٍ ، لَا مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ ، يَحْتَمِلُ أَنَّهَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بَيِّنَةٌ وَمُشْتَبِهَةٌ
الْيَاسَ^(٤) ، وَعِنْدَ مَنْ يُقَصِّرُ عِلْمُهُ عَنْ خِلَافَةِ الْيَاسِ .

(١) في النسخ الثلاث للطبعة « في مثل مناهما » وكلمة « مثل » مكتوبة في الأصل بين
السطور بخط غير خطه .

(٢) في ب « مما » بدل « مما » وهو غلط للأصل .

(٣) حالي ب « وج زيادة » قال الثاني .

(٤) في ب « وعلوها » كأنه منصوب عطفا على « يعلم » في الفترة السابقة . ولكن هنا
غلط للأصل ، والثون ثابتة فيه وإلمة ، وكذلك هي ثابتة في النسخة المفرودة على
ابن جماعة ، فكان الثاني يريد هنا استئناف الكلام ، تنويع له ، وإن كانا مسطوحا
في اللحن على ما قبله .

(٥) يعني أن وجه البيان عند أهل العلم بعضها ينحصر في الاحتياج إلى إيضاح وإسكان ، وبعضها
مفتبه ، يحتاج إلى دقة نظر وعناية ، ليتم التماسخ من اللبس ، وليجمع بين الأدلة
التي تظهرها الصلوح . وأما عند غير أهل العلم فإنها كلها مختلفة البيان ، لا يدرك
وجه الكلام ، ولا يعرف ما يجمع به بين الأدلة ، وذلك كمنه ملتبس في أنواع البيان ،
انظر الفقرات (٥٣ وما بعدها و ١٧٤ وما بعدها) . ويظهر أن هذا اللحن لم يضح
لناسخين فغيروا الكلام بالخطف أو بالزيادة : ففي النسخة المفرودة على ابن جماعة « بينة »

باب

الفرائض التي أنزل الله تعالى

٤٢١ - قال الله جل ثناؤه : (وَالَّذِينَ يَزْمُونَ لِحُبَّتِ الْفُجَرَاءِ) ١
ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلواهم ثمانين جثة ولا تقبلوا منهم
شهادة أبداً ، وأولئك هم الفاسقون ٢) .

٤٢٢ - قال الشافعي : فالمحنتان ٣ هاهنا البوائغ الحرائر .
وهذا يدل على أن الإحصان اسم جامع لما في غتقة .

٤٢٣ - وقال : (وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاحَهُمْ) ٤ ولم يكن لهم شهادة
إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين .
والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين . ويقرأ عنها
التعذاب ٥ أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين . والخامسة
أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين ٦) .

مفتحة اليان « ينفذ الولو » وضع فوق موضع الولو بين الكلمتين علامة الصلة
« و » بالضم الأحر ، وهو خطأ ظاهر ، لا يوصف أبداً بالصيغة ، والولو تاجية في
الأصل والجملة . وأما في « و » فكذب مكنا : « دينة غير مشبهة اليان » وزيادة كلمة
« غير » إضمار للمعنى .

- (١) في « و » « أنزل الله » وهو غلط ، للأصل .
- (٢) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .
- (٣) سورة النور (٤) .
- (٤) في النسخ الثلاث المطبوعة « المحنتان » بدون الفاء ، وهي تاجية في الأصل .
- (٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى قوله : إن كان من الكاذبين » .
- (٦) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : إن كان من الصادقين » .
- (٧) سورة النور (٦ - ٩) .

٤٢٤ - ﴿١﴾ فلما فَرَّقَ اللهُ بينَ حكمِ الزوجِ والقاذِفِ سِوَاهُ ، فَحَدَّ القاذِفَ سِوَاهُ ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ عَلَى مَا قَالَ ، وَأُخْرِجَ الزَّوْجَ بِاللَّعَانِ ﴿٢﴾ مِنَ الْحَدِّ - : دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ قَذْفَةَ الْمُحْصَنَاتِ ، الَّذِينَ أُزِيدُوا بِالْجُلْدِ : قَذْفَةُ الْحَرَائِرِ الْبَوَالِغِ غَيْرِ الْأَزْوَاجِ .

٤٢٥ - وَفِي هَذَا اللَّيْلِ ﴿٣﴾ عَلَى مَا وَصَفْتُ ، مِنْ أَنَّ الْقُرْآنَ عَرَبِيٌّ ، يَكُونُ مِنْهُ ظَاهِرُهُ ﴿٤﴾ جَلِيًّا ، وَهُوَ بِرَأْيِهِ الْخَاصِّ ، لَا أَنَّ وَاحِدَةً مِنَ الْآيَاتِ نُسَخَتْ الْأُخْرَى ، وَلَكِنْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا عَلَى مَا حَكَّمَ اللهُ بِهِ ، فَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا حَيْثُ فَرَّقَ اللهُ ، وَيُجْمَعُ حَيْثُ جَمَعَ اللهُ :

٤٢٦ - فَلِذَا اتَّعَنَ الزَّوْجُ خَرَجَ مِنَ الْحَدِّ ، كَمَا يَخْرُجُ الْأَجْنَبِيُّونَ بِالشُّهُودِ ﴿٥﴾ ، وَإِذَا لَمْ يَلْتَمِمْ - وَزَوْجَتُهُ حُرَّةٌ بِالْفَتْحِ - : حُدَّ .

٤٢٧ - قَالَ ﴿٦﴾ : وَفِي السَّجَلَانِ ﴿٧﴾ وَزَوْجَتُهُ أَنْزَلَتْ آيَةُ اللَّعَانِ ، وَلَاعَنَ النَّبِيُّ بَيْنَهُمَا ﴿٨﴾ فَحَكَى اللَّعَانُ بَيْنَهُمَا سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ السَّاعِدِيُّ ،

-
- (١) هنا في ج زيادة « قال الثاني » .
 (٢) في س « باللعان » والكلمة مكتوبة في الأصل « باللعان » ثم تصرف فيها بمن السينين فأصلها إسلاماً ظاهراً ليبتلها « باللعان » .
 (٣) في س وج « دليل » وهو مخالف للأصل .
 (٤) في س « ظاهر » بدون الضمير ، وهو خطأ ومخالف للأصل .
 (٥) في س « كما يخرج الأجنيون منه بالعمود » وكلمة « منه » ليست في الأصل .
 (٦) في س وج « قال الثاني » وهو مخالف للأصل .
 (٧) « السجلان » بفتح السين المهملة وإسكان الجيم والتون ، واسمه « عويمر » بالصغير وآخره واء .
 (٨) في س « ولعن رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما » ، وفي ج « فلعن النبي صلى الله عليه وسلم بينهما » وكلاما مخالف للأصل .

وحكاه ابن عباس ، وحكى ابن عمر حضور لمان^(١) عند النبي^(ص) ،
فاحكى منهم واحدا^(٢) كيف لفظ النبي^(ص) في أمرهما بالمان .

٤٢٨ - وقد حكوا مما أحكامنا رسول الله ليست نعلم في
القرآن ، منها : ترقه بين التلاعتين ، وقية الولة ، وقوله : « إن
جاءت به هكنا^(٣) فهو الذي يتهمه » فجاءت به على الصفة^(٤) ، وقال :
« إن أمره لبين لولا ما حكى الله^(٥) » . وحكى ابن عباس أن النبي^(ص)
قال عند الخامسة : « قهوه ، فإنها موجبة^(٦) » .

٤٢٩ - « فاستدلنا على أنهم لا يحكون بعض ما يحتاج إليه
من الحديث ، ويدعون بعض ما يحتاج إليه منه - وأولاه أن يحكى
من ذلك : كيف لأعن النبي^(ص) بينهما - : إلا علما بأن أحدا قرأ كتاب

- (١) « لمان » بالتكرير في الأصل ، وتحت الثون فيه كسر تاء ، وفي « وج » « لمان »
بالسريفة ، وهو مخالف للأصل .
- (٢) انظر روايتهم في الخبر للثور (٥ : ٢٩ - ٢٤) .
- (٣) في « س » واحد منهم » بالتقديم والتأخير ، وهو خطأ من النسخ .
- (٤) في « وج » « كيف كان لفظ النبي » وزيادة « كان » خلاف للأصل .
- (٥) في « وج » « كنا » بدل « هكنا » وهو مخالف للأصل .
- (٦) في النسخ الثلاث المطبوعة « على تلك الصفة » وكلمة « تلك » مضافة بملحنية الأصل
بخط آخر .
- (٧) في « وج » « لولا ملحق الله » وهو مخالف للأصل ، والراد : لولا ملحق الله في
كتابه من القرآن . وفيه رواية البخاري وغيره « لولا ملحق من كتب الله لكان
لي ولها شأن » .
- (٨) يعني : أن هذه الميمين الخامسة توجب التار لمن حلف كاذبا ، إذ لو اعترف قبل أن يحلف
فقد وجب عليه الحد ، وهو كفارة لديه .
- (٩) حقا في « وج » زيادة « قال الشافعي » .
- (١٠) كلمة « التي » لم تذكر في « س » سهواً من النسخ ، وهي تامة في الأصل ، وفي «
وج » « رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

اللهِ يَسْمُكُ أَنْ رَسُولَ اللهِ إِعْمَا لَأَعَنْ كَمَا أُنْزِلَ اللهُ .

٤٣٠ - قَا كَتَفُوا يِلَاةَ اللهِ الْإِمَانُ بِالْمَدَدِ وَالشَّهَادَةِ لِكُلِّ

وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، دُونَ حِكَايَةِ لَفْظِ رَسُولِ اللهِ حِينَ لَأَعَنْ يَنْهَمَا ^(١) .

٤٣١ - قَالَ الشَّافِعِيُّ : فِي كِتَابِ اللهِ ^(٢) غَايَةُ الْكَفَايَةِ مِنْ

الْإِمَانِ وَعِنْدِهِ .

٤٣٢ - ^(٣) ثُمَّ حَكَى بَعْضُهُمْ عَنِ النَّبِيِّ فِي الْفُرْقَةِ يَنْهَمَا كَمَا

وَصَفَتْ .

٤٣٣ - وَقَدْ وَصَفْنَا سَنَنَ رَسُولِ اللهِ مَعَ كِتَابِ اللهِ قَبْلَ هَذَا ^(٤) .

(١) قَالَ الْعَالِمِيُّ فِي الْأَمِّ (٥ : ١١١) :

« فِيمَا حُكِيَ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ لَأَعَنْ بَيْنَ

أَخَوَيْهِ بَيْنَ الْمُتَخَلِّفِينَ ، وَلَمْ يَتَكَلَّفْ أَحَدٌ حِكَايَةَ حُكْمِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْإِمَانِ ، أَنْ يَقُولَ : قَالَ لِلزَّوْجِ : قُلْ كُنَّا ، وَلَا لِلرَّأَةِ :

قَوْلِي كُنَّا ، إِنَّمَا تَكَلَّفُوا حِكَايَةَ جَمْعِ الْإِمَانِ - : دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ

إِنَّمَا نَسَبَ الْإِمَانِ حِكَايَةً فِي كِتَابِهِ ، فَإِنَّمَا لَأَعَنْ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلتَّلَاغِينِ بِمَا حَكَّمَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْقُرْآنِ ، وَقَدْ حَكَى

مَنْ خَضَرَ الْإِمَانُ فِي الْإِمَانِ مَا احْتَجَّ إِلَيْهِ ، مِمَّا لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْهُ .

وَقَوْلُهُ « بِمَا حَكَّمَ اللهُ » أَرْجَحُ أَنْ سَوَّاهُ « بِمَا حَكَّمَ اللهُ » .

(٢) فِي « وَاسِعِ » وَفِي كِتَابِ اللهِ ، وَالرَّوَاةُ مَكْتُوبَةٌ فِي الْأَصْلِ بِحُطٍّ غَيْرِ خَطِّهِ .

(٣) هَذَا فِي جِزِيَّةِ « قَالَ الْعَالِمِيُّ » .

(٤) مَضَى فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنْهَا فِي (بَابِ مَا أَبَانَ اللهُ لِقَعْدِهِ مِنْ فَرْعِهِ عَلَى رَسُولِهِ أَيْمَانَ

مَا أَوْسَى إِلَيْهِ - إلخ) فِي الْفُرَاتِ (٢٩٨ - ٣٠٩) .

وَالْعَالِمِيُّ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فَصَّلَ غَيْرَ جَدًّا ، كَتَبَهُ فِي الْأَمِّ

(٥ : ١١٣ - ١١٤) . يَجِبُ أَنْ نَعْلَمَ بِكَلَامِهِ هَذَا ، [عَلَمًا لَهُ وَمِثْلًا ، لَأَمْ بِمَوْضِعِ

(الرَّسَالَةِ) أَشْبَهَ :

(قال الشافعي : ففی حُکم أعلان فی کتاب الله ، ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم - : دلائل واضحة ، ينبغي لأهل العلم أن يفتدوا بحرفته ^(١) ، ثم يتعروا أحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم في غيره على مثاله ^(٢) ، فيؤثرون ^(٣) الفرض ، وتتفي عنهم الشبهة التي عارض بها من جعل لسان العرب وبعض الثنن ، وفي موضع الحجة .

منها : أن عويمراً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل وجد مع امرأته رجلاً ، فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم للسائل . وذلك أن عويمراً لم يتصور أن هذه الشبهة كانت .

وقد أخبرنا إبراهيم بن سعيد عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن أعظم المسلمين للمسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يكن فحراً من أجل مسئته » . وأخبرنا ابن حبان عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه .

قال الله عز وجل : [لَتَسْأَلُنَا عَنْ أَشْيَاءٍ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسْأَلُونَ ، وَإِن تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنْزَلُ الْقُرْآنُ تُبْدَ لَكُمْ ، عَفَا اللَّهُ عَنْهَا ، وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ . قَدْ سَأَلْنَا قَوْمَ مِن قَبْلِكُم مِّمَّ أَصْبَحُوا بِهَا كَافِرِينَ ^(٤)] . قال الشافعي رحمه الله تعالى : كانت السائل فيها لم ينزل ،

(١) كما في الأم ، ولعل محته « لحرفته » بالأم .

(٢) في الأم « أمثاله » وهو خطأ .

(٣) في الأم « فهو دون » وكتب مصحوها بحاشيتها ما يبعد تصحيحها بما أفتنا .

(٤) سورة النازعة (١٠١ و ١٠٢) .

إذا كان الوحيُ ينزلُ بمكروه ، لما ذكرتُ من قول الله تبارك وتعالى ،
ثم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيره فيما في معناه .

وفي معناه كراهية لكم أن تسألوا عما لم يُحرم ، فإن حرمة الله في
كتابه أو على لسانِ رسوله صلى الله عليه وسلم : حرّم أبداً ، إلا أن
يَنْسَخَ اللهُ تحريمه في كتابه ، أو يَنْسَخَ على لسانِ رسوله صلى الله
عليه وسلم سُنةً بسنةٍ (١) .

وفيه دلائلُ على أن ما حرّم رسولُ الله صلى الله عليه وسلم حرامٌ
بإذن الله تعالى إلى يوم القيامة ، بما وصفتُ وغيره ، من افتراضِ الله
تعالى طاعته في غير آيةٍ من كتابه ، وما جاء عنه صلى الله عليه وسلم ،
بما قد وصفته في غير هذا الوضع .

وفيه دلالةٌ على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حيٌّ وركبٌ عليه
هذه المسئلة ، وكانت حُكماً - : وقف عن جوابها ، حتى أتاه من الله
عز وجل الحكمُ فيها ، قال لمويمر : « قد أنزلَ اللهُ فيك وفي
صاحبك » فلاصَّ بينهما ، كما أمر الله تعالى في العنان ، ثم فرقَ
بينهما ، وألحق الولدَ بالراءِ وثقلَه من الأب ، وقال له : « لا سبيلَ لك
عليها » ولم يَرُدِّ الصِّلَاقَ على الزوج .

فكانت هذه أحكاماً وجبت بالعنان ، ليست بالعنان بيمينه ، فالتول
فيها واحدٌ من قولين : أحدهما : أتى سمعتُ ممن أَرْضَى دينَه وعقلَه وعلَمَه
يقول : إنه لم يَقْضِ فيها ولا غيرها إلا بأمر الله تبارك وتعالى ، قال :

(١) في الأم « لسة » باللام ، وهو خطأ .

فَأَمَرَ اللَّهُ إِلَهُهُ وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا : وَحْيٌ يُنَزَّلُهُ فَيُنْقَلِ عَلَى النَّاسِ ، وَالْآخَى :
رِسَالَةٌ تَأْتِيهِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى بِأَنْ أَفْضَلَ كُنَّا ، فَيُفْهِمُهُ .

وَلَمَّا مِنْ حُجَّةٍ مَنْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ أَنْ يَقُولَ : قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ
وَتَعَالَى : [وَأَتَزَكَّرُ اللَّهُ طَبِيعَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ وَطَبِيعَ مَا لَمْ يَكُنْ
تَعَلَّمَ] ^(١) فَيَنْهَبُ إِلَى أَنَّ الْكِتَابَ هُوَ مَا يَطْلُ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى ،
وَالْحِكْمَةُ هِيَ مَا جَاءَتْ بِهِ الرِّسَالَةُ عَنِ اللَّهِ ، مِمَّا يَنْتَ سَنَةَ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِأَزْوَاجِ نَبِيِّهِ ^(٢) : [وَادَّ كُرْنَ
مَا يُقَالُ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ] ^(٣) .

وَلَمَّا مِنْ حُجَّةٍ أَنْ يَقُولَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَبِي
الزَّانِبِ بَاهِرَةَ الرَّجُلِ الَّذِي صَلَّاهُ عَلَى النَّفْسِ وَالْخَادِمِ : « وَالَّذِي قَسَمْتُ
بِيَدِهِ ، لَا قَضِيَّةَ بَيْنَكُمَا بَكْتَابِ اللَّهِ . أَمَّا إِنْ التَّمَّ وَالْخَادِمُ وَرَدَّ طَبِيعَ » .
وَأَنْ أَمْرًا رَجَمُ إِذَا اعْتَرَفَ ، وَبَعْدَ ابْنِ الرَّجُلِ مَائَةً وَفَرْبَةً عَالِمًا .
وَلَمَّا يَنْهَبُ إِلَى أَنَّهُ إِذَا انْتَهَرَ الْوَحْيَ فِي قَضِيَّةٍ لَمْ يُنْزَلْ عَلَيْهِ فِيهَا - :
انْتَظَرُوا كُنْزَكُمْ فِي كُلِّ قَضِيَّةٍ

وَقَالَ غَيْرُهُ : سَنَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا :
مَا يُبَيِّنُ مَعْنَى كِتَابِ اللَّهِ ^(١) ، لِلَّذِينَ عَنْ مَعْنَى مَا أَرَادَ اللَّهُ بِبَيِّنَتِهِ ، خَاصًا وَعَامًا .
وَالْآخَرُ : مَا أَلْهِمَهُ اللَّهُ مِنَ الْحِكْمَةِ ، وَالْإِلْهَامُ الْأَنْبِيَاءُ وَحْيٌ . وَلَمَّا مِنْ حُجَّةٍ
مَنْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ أَنْ يَقُولَ : قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهَا يَحْكُمُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ :

(١) سورة النساء (١١٣) .

(٢) فِي الْأَمِّ « لِأَزْوَاجِهِ » وَهُوَ خَطُّ طَبِيعِي وَاسْتَح :

(٣) سورة الأحزاب (٣٤) .

(٤) فِي الْأَمِّ « مَا بَيْنَ مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ » وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، صَحَّ مَا كُنَّا .

[إِنِّي أَرَى فِي النَّامِ أَنَّكَ فَاتِئِرٌ مَاذَا تَرَى ؟ قَالَ : يَا بَنِي إِسْرَافِيلَ مَا تَقُولُونَ ؟] ^(١) قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ التَّصْوِيرِ : رُؤْيَا الْأَنْبِيَاءِ وَحْيٌ ، قَوْلُ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ الَّذِي أَمَرَ بِهِ : [يَا بَنِي إِسْرَافِيلَ مَا تَقُولُونَ ؟] وَمَعْرَفَةُ أَنَّ رُؤْيَاهُ أَمْرٌ أَمَرَ بِهِ ، وَقَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَنَبِيِّهِ : [وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ] ^(٢)

وَقَالَ غَيْرُهُمْ : سَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحْيٌ ، وَيَبَيِّنُ عَنْ وَحْيٍ ، وَأَمْرٌ جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ ، بِمَا أَلْهَمَهُ مِنْ حِكْمَتِهِ ، وَخَصَّهُ بِهِ مِنْ نُبُوَّتِهِ ، وَفَرَضَ عَلَى الْعِبَادِ اتِّبَاعَ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي كِتَابِهِ .

قَالَ : وَلَيْسَ تَمْدُّو السَّنَ كُلَّهَا وَاحِدًا مِنْ هَذِهِ الْمَعَانِي الَّتِي وَصَفْتُ ، بِاخْتِلَافٍ مِنْ حِكْمَتِهِ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَإِنَّمَا كَانَ قَدْ أَلْزَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى حَقِّقَهُ ، وَفَرَضَ عَلَيْهِمْ اتِّبَاعَ رَسُولِهِ فِيهِ .

وَفِي امْتِظَانِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْوَحْيَ فِي الْمَلَأَيْنِ ، حَتَّى جَاءَهُ فَلَاغٌ ، ثُمَّ سَنَّ الْفَرْقَةَ ، وَسَنَّ هَيَّ الْوَلَدِ ، وَلَمْ يَرُدِّ الصَّلَاقَ عَلَى الزَّوْجِ وَقَدْ طَلَبَهُ - : دِلَالَةٌ عَلَى أَنَّ سَنَّتَهُ لَا تَمْدُّ وَاحِدًا مِنَ الْوُجُوهِ الَّتِي ذَهَبَ إِلَيْهَا أَهْلُ الْعِلْمِ : وَإِنَّمَا تُبَيِّنُ عَنْ كِتَابِ اللَّهِ : إِمَّا بِرِسَالَةٍ مِنْ اللَّهِ ، أَوْ بِإِسْمِهِ ، وَإِمَّا بِأَمْرِ جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ ، لِمَوْضِعِهِ الَّذِي وَضَعَهُ مِنْ دِينِهِ - . وَيَبَيِّنُ الْأُمُورَ : مِنْهَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَهُ أَنْ يَحْكُمَ عَلَى الظَّاهِرِ ، وَلَا يَحْكُمَ حَدًّا بَيْنَ اثْنَيْنِ إِلَّا بِهِ ، لِأَنَّ الظَّاهِرَ يَشْبَهُ الْإِعْرَافَ مِنَ الْقَامِ

(١) سورة الصافات (١٠٢) .

(٢) سورة الإسراء (٦٠) .

عليه الخد، أو يفتنه، ولا يستعمل على أحد - في حد ولا حتى وجب عليه - دلائل على كذبه، ولا يسطي أحداً بدلالة على صدقه، حتى تكون الدلائل من الظاهر في العلم، لا من الخالص.

فلما كان هنا حكماً في أحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم :-
كان من بعده من الولاة أولى أن لا يستعمل دلائل، ولا يقضي إلا بظاهر أبداً.

فإن قال قائل : ما دل على هنا ؟ قلنا : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في التلابين : « إن أحداً كما كاذب ». لحكم على الصادق والكاذب حكماً واحداً : أن أخرجهما من الخد . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن جاءت به اختيار فلا أراه إلا قد كذب عليها ، وإن جاءت به أذيع فلا أراه إلا قد صدق » فجاءت به على التمت الكروه . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن أمره لين لولا ما حكم الله ^(١) » . فأخبر أن صدق الزوج على للتينة بدلالة على صدقه أو كذبه بصفتين ، فجاءت دلائل على صدقه ، فلم يستعمل عليها الدلائل ، وأخذ عليها ظاهر حكم الله تعالى : من أقره الخد ، وإعطائها الصداق ، مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن أمره لين لولا ما حكم الله ^(٢) » .

وفي مثل معنى هذا من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله : « إنما أنا بشر ، وإنكم تختصمون إلي ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن

(١) الظاهر ما مضى في حاشية رقم (٢٧٨) .

بجسته من مضي ، فأقضى له على نحو ما أسمع منه ، فن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذه ، فأبما أقطع له قطعة من النار . فأخبر أنه يقضى على الظاهر من كلام الحصين ، وإنما يحلّ لهما وتحرم عليهما فيما بينهما وبين الله على ما يسلّمان .

ومن مثل هذا اللغز من كتب الله قول الله عز وجل : [إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله ، والله يسمك إنك لرسوله ، والله يشهد إن المنافقين لكاذبون ^(١)] فحق رسول الله صلى الله عليه وسلم دمام بما أظهروا من الإسلام ، وأقرم على الناحية والوارثة ، وكان الله أنم بدنيهم بالسرير ، فأخبره الله أنهم في النار ، قال : [إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار ^(٢)] .

وهنا يوجب على الحكماء ما وصفت : من ترك الدلالة الباطنة ، والحكم بالظاهر من القول أو البيضة أو الاعتراف أو الحجة . وكل أن عليهم أن يقتضوا إلى ما انتهي بهم إليه ، كما انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الثلاثين إلى ما انتهى به إليه ، ولم يتحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم في حكم الله ، وأضاه على اللامعة ، بما ظهر له من صدق زوجها عليها بالاستدلال بالوحد . : أن يحلها أحد الزانية . فمن بدء من الحكم أولى أن لا يتحدث في شيء ، لله فيه حكم ، أو لرسوله ^(٣) صلى الله عليه وسلم . : قير ما حكاه به بينه ، أو ما كان في معناه .

(١) سورة المنافقون (١) .

(٢) سورة النساء (١٤٥) .

(٣) في الأم « ولا لرسوله » وهو خطأ واضح .

٤٣٤ - (١) قال الله : (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى
الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ . أَلَيْسَ مِمْدُودَاتِ) (٢) . (فَمَنْ شَهِدَ
مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا) (٣) .

٤٣٥ - (٤) ثم يبين أي شهر هو ، فقال : (شَهْرُ رَمَضَانَ
الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ) (٥) هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ ،
فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ، وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ
فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ، يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ،
وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ ، وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ ، وَلِتُشْكِرُوا
تَشْكُرُونَ) (٦) .

٤٣٦ - قال الشافعي : فاعلمتُ أحدًا من أهل العلم بالحديث

وواجب على الحكماء والفقهاء أن لا يقولوا إلا من وجب لزيم من
كتاب الله أو سنة أو إجماع ، فإن لم يكن في واحد من هذه للنزول
اجتهدوا عليه ، حتى يقولوا مثل معناه ، ولا يكون لهم - والله أعلم - أن
يُحَدِّثُوا حُكْمًا ليس في واحد من هذا ولا في مثل معناه) .

(١) في ج « قال الشافعي : وقال الله » وهو مخالف للأصل .

(٢) سورة البقرة (١٨٣ و ١٨٤)

(٣) سورة البقرة (١٨٥) وهذا جزء من الآية ، وقد كتب في الأصل عجب ما قبله بدون
فصل ، فأوم أنه متصل بما قبله ، ولقد تصرفت الناسون هنا : فني ج زاد بينهما
كلمة « وقال » ليصل بين الآيتين ، وفي - ذكر من الآية الأولى إلى قوله « لعلكم
تتقون » ثم قال « الآية » ثم ذكر قوله « ثم بين أي شهر هو » الخ .

(٤) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٦) سورة البقرة (١٨٥) .

قَبَلْنَا تَكَلَّفَ أَنْ يَزِيَّ عَنْ النَّبِيِّ أَنَّ الشَّهْرَ لِلْفَرُوضِ صَوْمُهُ شَهْرُ
رَمَضَانَ الَّذِي بَيْنَ شَعْبَانَ وَشَوَّالٍ ، لِمَرْفَعِهِمْ بِشَهْرٍ^(١) رَمَضَانَ مِنْ
الشُّهُورِ ، وَاكْتِفَاءً^(٢) مِنْهُمْ بِأَنَّ اللَّهَ قَرَضَهُ .

٤٣٧ - وَقَدْ تَكَلَّفُوا حِفْظَ صَوْمِهِ فِي السَّفَرِ وَفَطْرِهِ ، وَتَكَلَّفُوا
كَيْفَ قَضَائِهِ^(٣) ، وَمَا أَشْبَهَ هَذَا ، مِمَّا لَيْسَ فِيهِ نَصٌّ كِتَابِي .

٤٣٨ - وَلَا عَلِمْتُ أَحَدًا مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْعِلْمِ احتَاجَ فِي الْمَسْأَلَةِ^(٤)
عَنْ شَهْرِ رَمَضَانَ : أَيُّ شَهْرٍ هُوَ ؟ وَلَا : هَلْ^(٥) هُوَ وَاجِبٌ أَمْ لَا ؟

٤٣٩ - وَهَكَذَا مَا أُنْزِلَ اللَّهُ مِنْ جَلِّ فَرَائِضِهِ : فِي أَنَّ عَلَيْهِمْ
صَلَاةً وَزَكَاةً وَحَجًّا عَلَى مَنْ أَطَاقَهُ^(٦) ، وَتَحْرِيمَ الزَّنا وَالْقَتْلِ ،
وَمَا أَشْبَهَ هَذَا .

٤٤٠ - قَالَ^(٧) : وَقَدْ كَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ فِي هَذَا سُنَّةٌ^(٨) لَيْسَتْ

(١) فِي س « شَهْر » بِخَلْفِ بَاءِ الْجَمْعِ ، وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ .

(٢) فِي ج « وَاكْتَفَى » وَهُوَ عَاقِلٌ لِلْأَصْلِ وَخَطَأٌ أَهْنًا .

(٣) رَحِمَتْ فِي الْأَصْلِ « قَضَاءً » بِوَضْعِ الْهَمْزَةِ فَوْقَ الْأَلِفِ .

(٤) فِي س وَج « لَيْلٍ لِلْمَسْأَلَةِ » وَهُوَ عَاقِلٌ لِلْأَصْلِ .

(٥) كَلِمَةُ « هَلْ » سَقَطَتْ مِنْ سِ خَطَأً .

(٦) حَتَّى فِي ج زِيَادَةُ « قَالَ الْفَاقِي » .

(٧) فِي س « أَطَاقَ » وَهُوَ عَاقِلٌ لِلْأَصْلِ .

(٨) كَلِمَةُ « قَالَ » لَمْ تَذْكُرْ فِي س ، وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ . وَلِزَجِ « قَالَ الْفَاقِي » .

(٩) كَتَبْتُ فِي الْأَصْلِ « سُنَّةً » ، وَوَضَعْتُ عَلَى الْأَلِفِ فَصْحَانًا ، وَكَانَتْ مَكْتُوبَةً فِي السَّنَةِ
الْفَرُودَةِ عَلَى ابْنِ جُمَاعَةَ بِالنَّصْبِ أَهْنًا ، ثُمَّ كُفِطَتِ الْأَلِفُ ، وَأَسْلَمَتْ لَهَا « سُنَّ »
بِالْفَرَحِ بِمَدَائِنَ : أَسْوَدَ وَأَحْمَرًا ، وَلَكِنْ مَوْضِعُ كُفْطِ الْأَلِفِ فِيهَا وَاضِعٌ ، وَهُوَ يَزِيدُ
أَنَّ حَتْمَهَا فِي لُقَّةِ الْفَاقِي هَكَذَا . وَأَعْلَى مَلْفِي فِي الْقَرِينِ (٣٠٧ وَ ٣٤٥) وَمَا
سَيَّأَتْ فِي الْفَتْرَةِ (٤٨٥) .

نَصًّا فِي الْقُرْآنِ ، أَبَانَ رَسُولُ اللَّهِ عَنْ اللَّهِ مَعْنَى مَا أَرَادَ بِهَا ، وَتَكَلَّمَ
الْمُسْلِمُونَ فِي أَشْيَاءَ مِنْ فُرُوعِهَا ، لَمْ يَسْنِ رَسُولُ اللَّهِ فِيهَا سُنَّةً مَنْصُوصَةً .
٤٤١ - فَنَهَا^(١) : قَوْلُ اللَّهِ^(٢) : (فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ^(٣)) مِنْ
يَمْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ، فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ
يَتَرَاجَعَا^(٤) .

٤٤٢ - فَاحْتَمَلَ قَوْلُ اللَّهِ^(٥) (حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ) :
أَنْ يَتَزَوَّجَا زَوْجَ غَيْرِهِ ، وَكَانَ هَذَا لِلْمَنْى الَّذِي يَسْبِقُ إِلَى مَنْ خُوطِبَ
بِهِ : أَنَّهَا إِذَا عَقِدَتْ عَلَيْهَا عُقْدَةُ النِّكَاحِ قَدْ نَكَحَتْ .
٤٤٣ - وَاحْتَمَلَ : حَتَّى يُصِيبَهَا زَوْجٌ غَيْرُهُ ، لِأَنَّ أَمَرَ
« النِّكَاحِ » يَقَعُّ بِالْإِصَابَةِ ، وَنَقَعَ بِالْقَدَرِ^(٦) .

٤٤٤ - فَلَمَّا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ لَامْرَأَةً طَلَّقَهَا زَوْجَهَا ثَلَاثًا
وَنَكَحَهَا بَعْدَهُ^(٧) رَجُلٌ : « لَا تَحِلُّ لِي^(٨) » حَتَّى تَذَوِّقِيَ عُشْبَةَ

(١) فِي « مِنْهَا » بِحُفِّ الْهَاءِ ، وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ .

(٢) حَتَّى فِي « وَجَعُ زَيْدَةٍ » فِي الرَّجُلِ يَطْلُقُ امْرَأَتَهُ الطَّلِيقَةَ الثَّلَاثَةَ « وَلَكِنْ . فِي جَعِ

« الزَّوْجِ » بَدَلُ « الرَّجُلِ » وَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ فِي « فِي الْأَصْلِ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ لِلِّي حَتَّى ، ثُمَّ قَالَ « ذَلِكَ قَوْلُهُ : أَنْ يَتَرَاجَعَا » .

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ (٢٢٠) .

(٥) حَتَّى فِي جَعِ زَيْدَةٍ « قَالَ الْفَارَسِيُّ » .

(٦) فِي جَعِ « قَوْلُهُ » وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ .

(٧) فِي جَعِ « وَنَقَعَ بِالْقَدَرِ » وَزَيْدَةُ كَلِمَةُ « سَمَاءُ » خِلَافُ الْأَصْلِ ، وَإِنَّمَا هِيَ أَيْدَى
كَأَمْرِ طَعْنٍ .

(٨) فِي « سَمَاءُ » وَهُوَ خَطَأٌ طَبْعِي .

(٩) فِي « وَجَعُ » لَا تَحِلُّ لِي « وَكَلِمَةُ « لَهُ » لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ » .

وَيَنْبُوقَ عُسَيْبَتِكَ^(١) ، بنى : يُصَيِّبُكَ زَوْجٌ غَيْرُهُ . والإصاةُ
النكاح^(٢)

٤٤٥ - فإن قال قائل : فاذكر الخبرَ عن رسول الله
بعاذِ كَرْتٍ .

٤٤٦ - قيل^(٣) : أخبرنا سفيان^(٤) عن ابن شهاب^(٥) عن عروة^(٦)
عن عائشة^(٧) : « أن امرأة رِفاعَةَ^(٨) جاءت إلى النبي فقالت : إن رِفاعَةَ

(١) « السبلة » بالصغير . قال في النهاية : « شبه لغة الجماع بنبوق السبل ، فاستعار لها
ذوقاً ، وإنما أنت لآه أراد فطنة من السبل ، وقيل : على إصاها مني النطفة ، وقيل
السبل في الأصل يذكر ويؤت ، فمن صفره مؤنثا قال : صيلة ، ككوبة وصيبة ،
وأما صفره إشارة إلى الصدر الخليل الذي يحصل به الحمل » .
وقال المصنف الرضى في المحاذرات النبوية (ص ٢٨٧ - ٢٨٣) : « هذه استعارة
كأنه عليه الصلاة والسلام كنى عن خلوة الجماع بخلوة السبل ، وكأن غير المرأة
وهو الرجل كالصلة للمتودعة في طرفها ، فلا يصح الحكم عليها إلا بعد التوق منها ،
وجاء عليه الصلاة والسلام بأيم الصلة مصراً : لسراً لطيف في هذا المتن ، وهو أنه
أراد فعل الجماع دفعة واحدة ، وهو ما فعل للمرأة به الزوج الأول ، فجعل ذلك بمنزلة
التوق من الصلة من غير استئذان منها ، ولا خلوة لأكلها ، فأوقع الصغير على
الاسم ، وهو في الحقيقة لقل » .

(٢) جواب « لما » في قوله « فلما قال رسول الله لارأه » - : عنفوف ، لعلم به وقيل
الخليل من سياق الكلام عليه ، كأنه يريد : فلما قال ذلك رسول الله تبين أن المراد
بالنكاح في الآية إصاة الزوج لجماعها بعد الزواج .

(٣) في ج « قيل له » وكلمة « له » ليست في الأصل .
(٤) في ج « سفيان بن عيينة » وهو هو ، لكن كلمة « بن عيينة » ليست في الأصل .
(٥) في - عن الزهري « والزهري هو ابن شهاب ، ولكن التي أتى بها هو التي
في الأصل .

(٦) في ج « عن عروة بن الزبير » وزائدة « بن الزبير » خلاف الأصل .
(٧) في ج زائدة « زوج النبي صلى الله عليه وسلم » وليست في الأصل .
(٨) في ج زائدة « القرطبي » وليست في الأصل .

طَلَّقَنِي^(١) فَتَتْ طَلَّاقٍ ، وَإِنْ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الزَّيْدِ^(٢) تَزَوَّجَنِي ، وَإِنَّمَا
مَعَهُ مِثْلُ هَذِهِ التُّوبِ^(٣) ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ^(ص) : أَتُرِيدُنَ أَنْ تَرْجِعَنِي
إِلَى رِفَاعَةٍ ؟ لَا ، حَتَّى تَذُوْقِي عُسَيْلَتَهُ وَتَذُوْقِي عُسَيْلَتَكَ^(٤) ،

٤٤٧ - قَالَ الشَّافِعِيُّ : فَيَنْبَغِي رَسُولُ اللَّهِ أَنْ إِحْلَلَ اللَّهُ لَهَا
لِلزَّوْجِ لِلطَّلَاقِ ثَلَاثًا بَعْدَ زَوْجٍ بِالنِّكَاحِ : إِذَا كَانَ مَعَ النِّكَاحِ إِصَابَةٌ
مِنَ الزَّوْجِ .

الْفَرَائِضُ الْمَنْصُوصَةُ^(٥) الَّتِي سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ مَتَاهَا

٤٤٨ - قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (إِذَا قُضِيَتْ إِلَى الصَّلَاةِ
فَأَغْضُوا أَيْدِيَكُمْ^(٦) وَأَبْذِلُوا إِلَى الْمَرَافِقِ ، وَانْمَسُوا بِرُءُوسِكُمْ

(١) فِي س وَب « إِنْ كُنْتَ عِنْدَ رِفَاعَةٍ طَلَّقَنِي » وَمَا هُنَا هُوَ الْقِيَّاسُ كَانَ فِي الْأَصْلِ ، ثُمَّ
تَصَرَّفَ بَعْضُ الْفَارِسِيِّينَ فَأَصْلَحَ كَلِمَةً « إِنْ » بِزِيَادَةِ بَسِطَةٍ فِي رَأْسِ النَّونِ ، لِقَرَأَةِ النَّونِ
وَالْيَاءِ ، ثُمَّ كَتَبَ فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ « إِنْ كُنْتَ عِنْدَ رِفَاعَةٍ » وَلَكِنَّهُ لَيْسَ أَنْ يَمْلِكَ
كَلِمَةً « طَلَّقَنِي » فَلَمْ يَزِدْ الْفَاءَ فِي أَوَّلِهَا ، فَكَانَ هُنَا أَمْرٌ عَلَى خَطِّهِ فِي تَصْرِفِهِ ،
وَعِنْدَ إِصْلَاحِهِ لِيَاءِهِ .

(٢) « الزَّيْدِ » هُنَا يَضَعُ الزَّوْجَ وَكَسَرَ الْيَاءَ لِلْوَحْدَةِ ، وَفِيهِ نَبْطٌ فِي الْأَصْلِ .

(٣) قَالَ فِي الْهِدَايَةِ : « أَرَادَتْ مَتَاعَهُ » وَأَمَّا رِخْوٌ مِثْلُ طَرَفِ التُّوبِ ، لِأَنَّهُ
فِيهَا شَيْءٌ .

(٤) فِي ج « فَهَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ » ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي الْأَصْلِ .

(٥) الْحَدِيثُ رَوَاهُ الْعَافِيُّ أَيْضًا . فِي الْأَمِّ (٥ : ٢٢٩) هُنَا الْإِسْنَادُ ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ فِي
اِخْتِلَافِ الْحَدِيثِ (س ٣١٤ مِنْ حَاشِيَةِ الْجُزْءِ السَّابِعِ مِنَ الْأَمِّ) وَالْحَدِيثُ مَرْفُوعٌ ،
رَوَاهُ أَهْلُ الْكُتُبِ السَّيِّئَةِ وَغَيْرِهِمْ .

(٦) فِي س وَج « بَابُ الْفَرَائِضِ الْمَنْصُوصَةِ » لِمِج ، وَكَلِمَةُ « بَابُ » لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٧) هُنَا فِي ج زِيَادَةُ « هَالِ الْعَافِيِّ » .

(٨) فِي الْأَصْلِ إِلَى هُنَا ، ثُمَّ قَالَ « إِلَى هَاهُنَا » .

وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَتْمَيْنِ ، وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَرُوا^(١) .

٤٤٩ - وقال : (وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ^(٢) حَتَّى تَتَنَبَّلُوا^(٣)) .

٤٥٠ - فَأَبَانَ أَنْ طَهَارَةَ الْجَنْبِ الْفَسَلُ دُونَ الْوُضوءِ .

٤٥١ - ^(٤) وَمِنْ رَسُولِ اللَّهِ الْوُضوءُ كَمَا أُنْزِلَ اللَّهُ : فَسَلَّ وَجْهَهُ

٤٤ وَيَدَيْهِ إِلَى الرِّقْعَيْنِ ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ

٤٥٢ - ^(٥) أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَزِينِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ

عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ : « أَنَّهُ تَوَضَّأَ مَرَّةً^(٦) » .

٤٥٣ - ^(٧) أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ مَعْمَرِ بْنِ يَحْيَى^(٨) عَنْ أَبِيهِ : أَنَّهُ

قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ .. وَهُوَ جَدُّ مَعْمَرِ بْنِ يَحْيَى^(٩) : « هَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ

(١) سورة المائدة (٦) .

(٢) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٣) سورة النساء (٤٣) .

(٤) هنا في « و » وج زيادة « قال القاضي » .

(٥) هنا في « و » زيادة « قال القاضي » .

(٦) في « ع » عن ابن عباس : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً ، وَهُوَ عَائِلٌ لِسَبَاحِ الْأَصْلِ ، وَإِنْ كَانَ السَّجْدَ وَاحِدًا .

والحديث رواه القاضي في الأم (١ : ٧٧) عن عبد العزيز بن محمد حطولا ، ولخصه هنا ، ورواه أيضاً أحمد والبخاري وأبو داود والترمذي وابن ماجه . وانظر مرسنا على الترمذي في الحديث رقم (٤٢) .

(٧) في النسخ المطبوعة زيادة « للزنى » وليست في الأصل ، ولكنها كتبت بماشيئة بخط آخر .

(٨) هو معمر بن يحيى بن عمارة بن أبي حسن الأسدي اللخزي ، وعبد الله هو ابن زيد بن طهم بن كعب بن معمر بن عوف الأسدي . وعبد الله ليس جَدًّا لمعمر بن يحيى ، وهل البيهقي في شرح الموطأ (١ : ٣٩) عن ابن عبد البر قال : « يمكن في

تَرَيَّ كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يَتَوَضَّأُ ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ ^(١) : نَمَ ، فَعَمَّا
بَوَضَّوهُ ، فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ ^(٢) ، ثُمَّ مَضَمَضَ ^(٣)
وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ
إِلَى الْمَرْفِقَيْنِ ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ يَدَيْهِ ، فَأَقْبَلَ بَهِمَا وَأَذْبَرَ ، بَدَأُ بِمُقَدِّمِ
رَأْسِهِ ، ثُمَّ ذَهَبَ بَهِمَا إِلَى قَفَاهُ ، ثُمَّ رَدَّهَا ^(٤) إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ ،
ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ^(٥) .

لِلوَلَاءِ جَمِيعُ رَوَاةٍ ، وَاهْرَدَ بِهِ مَالِكٌ ، وَلَمْ يَتَابِعْهُ عَلَيْهِ أَحَدٌ ، وَلَمْ يَلْ أَحَدٌ مِنْ رَوَاتِهِ هَذَا
الْحَدِيثَ فِي حِفْظِهِ بَنُ زَيْدُ بْنُ جَاهِمٍ أَنَّهُ جَدُّ مَعْمَرِ بْنِ عَمِيٍّ الْمَازِنِيُّ : إِلَّا مَالِكٌ وَجَدَهُ
وَهَلْ مِنْ الشَّيْخِ تَقِيٍّ الدِّينِ بَنُ دَقِيقِ الْبَيْدِ فِي هِرَاحِ الْأَلْسَامِ هَالُ : « هَذَا وَمُ تَبِيحُ مِنْ
عَمِيٍّ بَنُ عَمِيٍّ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ » . وَالظَّاهِرُ أَنَّ الرُّومَ لَيْسَ مِنْ عَمِيٍّ ، لِأَنَّ الثَّانِيَّ رَوَاهُ
هَذَا مِثْلَ رَوَايَةِ عَمِيٍّ ، وَالطَّالِبُ أَنَّ الْخَطَأَ جَاءَ مِنْ لُغْوِ الرُّوَايَةِ ، فَقَدْ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ :
« حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بَنُ يُونُسَ هَالُ : أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَمِيٍّ الْمَازِنِيِّ مِنْ أَبِيهِ :
أَنَّ زَيْدًا هَالُ لِبَيْدِ اللَّهِ بَنُ زَيْدٍ ، وَهُوَ جَدُّ مَعْمَرِ بْنِ عَمِيٍّ : أُنْصَبُحَ ، أَلُحُ . هَالُ
الْحَافِظُ فِي الْمَتْنِ (١ : ٢٥٢) : « قَوْلُهُ : أَنَّ زَيْدًا ، هُوَ مَعْمَرُ بْنُ أَبِي حَسَنِ ،
كَأَسْمَاءَ لِلصَّنْفِ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي يَمُدُّ هَذَا مِنْ طَرَفٍ وَهَبٍ عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَمِيٍّ ،
وَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ هَذَا » . وَهُوَ جَدُّ مَعْمَرِ بْنِ عَمِيٍّ [فِيهِ تَجَوُّزٌ] ، لِأَنَّهُ هُوَ أَبِيهِ ، وَهَذَا
جَدُّهُ لِكُونِهِ فِي مَنَزَلِهِ ، وَوَمِنْ مَزَمَ أَنَّهُ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ [وَهُوَ] عَبْدُ اللَّهِ بَنُ زَيْدٍ ،
لِأَنَّهُ لَيْسَ جَدُّهُ لِمَعْمَرِ بْنِ عَمِيٍّ ، لِأَخِيَّةٍ وَلَا بِجَازٍ . وَأَمَّا قَوْلُ صَاحِبِ السُّكَّالِ وَمَنْ
يَمِثُّهُ فِي تَرْجُمَةِ مَعْمَرِ بْنِ عَمِيٍّ : « إِنَّ ابْنَ بَنَتِ عَبْدِ اللَّهِ بَنُ زَيْدٍ : فَقَطُّ ، تَوَحَّاهُ مِنْ هَذِهِ
الرُّوَايَةِ ، وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ سَعْدٍ أَنَّ مَعْمَرِ بْنِ عَمِيٍّ هُوَ حَيَّةُ بَنَتِ جَدِّ بْنِ لُحَاسِ بْنِ
الْبَكْرِ ، وَقَالَ غَيْرُهُ : هُوَ أُمُّ التَّسْلَانِ بَنَتُ أَبِي حَيَّةٍ » . وَهَالُ الْحَافِظُ فِي التَّهْذِيبِ نَحْوُ
هَذَا أَيْضًا (٨ : ١١٩) .

- (١) فِي جِ زِيَادَةِ « بَنُ زَيْدٍ » وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .
- (٢) فِي س وَج « مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ » وَاقْفَى فِي الْأَصْلِ وَاحِدَةٌ فَقَطُّ .
- (٣) فِي س وَج « تَمَضَضَ » زِيَادَةُ التَّاءِ فِي أَوَّلِ الْفِعْلِ ، وَهُوَ مُخْتَلَفٌ لِلْأَصْلِ .
- (٤) زَيْدٌ بِهَاشِمِ الْأَصْلِ كَلِمَةُ « ثُمَّ رَجَعَ » بِضَمِّ آخِرٍ ، وَأَشَارَ كَاتِبُهَا إِلَى أَنَّ مَوْضِعَهَا هَذَا ،
وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ طَبِيعَتُ فِي س . وَأَمَّا فِي جِ فَانْ تَأَسَّفْنَا وَضَعُ الزِّيَادَةِ حَسْبَ قَوْلِهِ « إِلَى
قَفَاهُ » وَهُوَ خَطَأٌ صَرَفٌ .
- (٥) الْحَدِيثُ : أَخْبَرَنَا فِيهَا مَضَى إِلَى مَوْضِعِهِ مِنَ اللَّوَلَاءِ وَالْبُخَارِيِّ ، وَرَوَاهُ أَيْضًا الثَّانِي
فِي الْأَمِّ (١ : ٢٣ وَ ٢٧) وَرَوَاهُ أَيْضًا أَحَدُ وَاقِلِ أَصْحَابِ الْكُتُبِ الْبَتَّةِ .

٤٥٤ - ^(١) فكان ظاهر قول الله (فاعسلوا وجوهكم) - :
أقل ما وقع ^(٢) عليه اسم النسل ، وذلك مرة ، واحتل أكثر ^(٣) .

٤٥٥ - فمن رسول الله الوضوء مرة ، فوافق ذلك ظاهر
القرآن ، [وذلك أقل ما ^(٤) يقع عليه اسم النسل ، واحتل أكثر ^(٥) ،
وسنة مرتين وثلاثا ^(٦) .

٤٥٦ - فلما سئله مرة استدلنا على أنه لو كانت مرة
لا يجزئ ^(٧) - : لم يتوصنا مرة وصلى ، وأن ما جاوز مرة اختيار ،
لا فرض في الوضوء ^(٨) لا يجزئ ^(٩) أقل منه .

(١) حنا في ب وج زيادة « قال الثاني » .

(٢) زاد في ج « وأيديكم إلى المرافق » ولم تذكر حنا في للأصل .

(٣) في ب وج « يقع » ضارع ، بدل الثاني « وقع » وهو مخالف للأصل .

(٤) في س وج زيادة « من مرة » وهي زيادة ليست من الأصل ، وقد كتبت فيه بين

السطرين بخط آخر .

(٥) ما بين القوسين جزء مودنه في الأصل في آخر السطر ، ولم يمكن قراءته ، وكتب في
الهامش بجواره كلمة « وذلك » ثابتة في إتياء حنا ما في النسخ للطبعة . وأما

المطلوبة للمروءة على ابن جملة فان فيها « وهو أقل ما يقع » الخ ، والمعنى واحد .

(٦) في ج « واحتل أكثر من مرتين » . وأما في ب « أنه لم يذكر فيها الجملة أصلا ،
وكلاما مخالف للأصل » .

(٧) في ب « قال : وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين وثلاثا » وهو
مخالف للأصل .

(٨) في ب وج « لا يجزئ منه » وكلمة « منه » ليست في الأصل .

(٩) « أن » هي المؤكدة للمفتوحة المنزلة ، و « ما » موصولة : اسمها ، و « اختيار »
خيرها . وهكذا كتب في الأصل على الصواب ، ويظهر أن مصححي س وب خفي
عليهم الحق ، فسكتوا الجملة حكفا : « وإنما جاوز مرة اختياراً لا فرضاً في الوضوء »
وهو خطأ ظاهر .

(١٠) في س « ولا يجزئ » وزيادة الواو خطأ ، ومخالفة للأصل . وإن كان قد ألصقها
بمن السكتين في الأصل بين السكتين بشكل ظاهر الاستنتاج .

٤٥٧ - وهذا مثل ما ذكرنا من الفرائض قبله: لو ترك^(١) الحديث فيه استغنى فيه بالكتاب ، وحين حكي الحديث فيه ذلك على أتباع الحديث كتاب الله .

٤٥٨ - ولعلمهم إنما حكوا الحديث فيه لأن أكثر ما أومأ رسول الله ثلاثاً ، فأرادوا أن الوضوء ثلاثاً اختياراً ، لأنه واجب لا يميز أقل منه ، ولما ذكرته في^(٢) أن « من توضأ وضوءه هذا - وكان ثلاثاً - : ثم صلى ركعتين لا يتحدث فلهما غفر له » . فأرادوا طلب الفضل في الزيادة في الوضوء ، وكانت الزيادة فيه نافلة .

٤٥٩ - وغسل رسول الله في الوضوء المرققين والكسيين ، وكانت الآية محتملة أن يكونا مفسولين وأن يكون مفسولاً إليهما ، ولا يكونان مفسولين ، ولعلمهم حكوا الحديث لإثباته أيضاً .

٤٦٠ - وأشباه الأمور من بظاهر الآية أن يكونا مفسولين .

-
- (١) هنا في ب وج زيادة « قال القاضي » .
 (٢) في ب « ولو ترك » زيادة وإو اللفظ ، وهو خطأ في المتن ومختلف للأصل .
 (٣) هنا في ب زيادة « قال » وفي ج « قال القاضي » .
 (٤) في ب « فيه » بدل « في » وهو غير جيد ومختلف للأصل ، وكلمة « منه » لم تذكر في النسخ المطبوعة ، وهي ثابتة في الأصل ، والمراد : ولما ذكر من الحديث الخ .
 (٥) في ب « غفر الله له » ، وهو مختلف للأصل : والحديث الذي أشير إليه القاضي معروف من حديث عثمان بن عفان ، رواه القاضي وأحمد والشيخان وغيرهم .
 (٦) في ب وج « يكونا » والذي في الأصل « يكون » ثم كتب كاتب فيه حرف « نا » بين الواو والتوت ، وضرب على التوت الأضحية ، وهو تصرف من صانعه من غير دليل .
 (٧) في ب « يكونا » وهو مختلف للأصل .

- ٤٦١ - وهذا^(١) يَكُن السُّنَّةُ مع بيان القرآن .
- ٤٦٢ - وسواء البيان في هذا وفيما قبله ، ومُسْتَقَى^(٢) بِفَرْضِهِ بِالْقُرْآنِ^(٣) عند أهل العلم ، وَخَطِّفَانِ عند غيرهم .
- ٤٦٣ - ^(٤) وَسَنَّ رَسُولُ اللَّهِ فِي التَّنْزِيلِ مِنَ الْجَنَابَةِ عُسْلَ^(٥) الفرج والوضوء كوضوء الصلاة ثم التَّسْلُ ، فكذلك أحيثنا أن قَمَلَ .
- ٤٦٤ - ^(٦) وَلَمْ أَعْلَمْ غَالِقًا حَفِظْتُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَنَّهُ كَيْفَ مَا جَاءَ بِتُسْلٍ^(٧) وَأَنِّي عَلَى الْإِسْبَاحِ : أَجْزَأُ ، وَإِنْ اخْتَارُوا غَيْرَهُ . لِأَنَّ الْفَرْضَ التَّنْزِيلُ فِيهِ ، وَلَمْ يُحَكِّدْ تَحْدِيدَ الْوُضُوءِ .
- ٤٦٥ - ^(٨) وَسَنَّ رَسُولُ اللَّهِ فِيهَا^(٩) يَجِبُ مِنْهُ الْوُضُوءُ ، وَمَا الْجَنَابَةُ^(١٠) الَّتِي يَجِبُ بِهَا التَّنْزِيلُ ، إِذْ لَمْ^(١١) يَكُنْ بَعْضُ ذَلِكَ مَنْصُوصًا فِي الْكِتَابِ .

- (١) هنا في ج زيادة « قال الثاني » .
- (٢) في ب وج « فهنا » وهو مختلف للأصل .
- (٣) في ب وج « ويستغنى فيه » وكلمة « فيه » ليست في الأصل .
- (٤) في ب « في القرآن » وهو مختلف للأصل خطأ ، إِذْ أَنَّ الْأَمْلَى فِي الْمَعْنَى أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ بِالْقُرْآنِ متعلقاً بقوله « يستغنى » لا بقوله « بفرضه » لِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ اسْتَغْنَى فِي الْإِسْبَاحِ عَلَيْهِ بِالْكِتَابِ ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ هُنَا أَنَّ يَمْسُ عَلَى أَنَّهُ مَفْرُوضٌ بِالْكِتَابِ ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ بَيَانِ الْقَوْلِ .
- (٥) ضبطنا كلمة « التَّنْزِيلُ » الأولى بفتح التين ، وضبطنا هذه ، والتي سَنَاءُ بِضمها - : إِنْبَاءً لِنُحِيطَ الْأَصْلَ ، وَكُلُّ جَائِزٍ ، كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ فِي كُتُبِ الْفَنِّ وَغَيْرِهَا .
- (٦) هنا في ب وج زيادة « قال الثاني » .
- (٧) في ب وج « تسْل » فعل مضارع ، وهو لا ينسب كلام الثاني ويلاحظه والكلمة واضحة في الأصل بإلقاء اللوحدة في أولها ، وضبطت بِالْجَزْءِ فِي آخِرِهَا .
- (٨) في ب « ما » بدل « فيها » وهو مختلف للأصل .
- (٩) في س « وما الجنابة » وهو خطأ . ومختلف للأصل ، وفي ب « والجنابة » بخلاف « ما » وهي تامة في الأصل .
- (١٠) في ج « إذا » بدل « إذ » وهو خطأ ومختلف للأصل .

الفرس^(١) للنصوص التي دلت السنة

على أنه إنما أريد الحاص^(٢).

٤٦٦ - قال الله تبارك وتعالى : (يَسْتَفْتُونَكَ ، قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ^(٣)) فِي الْكَلَالَةِ ، إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ، وَهُوَ يَرِيهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ^(٤) .

٤٦٧ - وقال : (لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ ، وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ^(٥) ، مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ ، نَصِيبًا مَفْرُوضًا^(٦)) .

٤٦٨ - وقال : (وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ^(٧) مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرَثَهُ أَبَوَاهُ فَلِلأُمِّهِ الثُّلُثُ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلأُمِّهِ الشُّدُسُ ، مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ، آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَنْدَرُونَ أُنْثَاهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ قَعًا ، مَفْرُوضَةٌ

(١) في النسخ المطبوعة « باب ملها في الفرس » وكلمة « باب » كتبت في الأصل بخط آخر . وصحرت ، في فراغ قبل كلمة « الفرس » . وقوله « ملها » كتب بهاش الأصل بخط آخر أيضاً .

(٢) في النسخ المطبوعة « على أنه إنما أريد به الحاص » وهو مخالف للأصل .

(٣) هنا في ج زائدة « قال القاضي » .

(٤) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : إن لم يكن لها ولد » .

(٥) سورة النساء (٧٦) . وقد ذكرت الآية في ج ولكن ناسخها خطأ في أولها إذ جله « يستفتونك في النساء قل الله يفتيكم في الكلالة » وهو خلط منه بين هذه الآية وبين الآية (١٢٧) من هذه السورة .

(٦) في الأصل إلى هنا ، ثم قال : « إلى : نصيباً مفروضاً » .

(٧) سورة النساء (٧) .

(٨) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى قوله : يوصي بها أو دين » .

مِنْ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيًّا حَكِيمًا. وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ
إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ، فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ
بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوَصِّينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ ^(١).

٤٦٩ - وقال: (وَلَهُنَّ الرُّبْعُ ^(٢)). مع آي الموارث كلها.

٤٧٠ - ^(٣) فدلَّت السنة على أن الله إنما ^(٤) أراد من سمى له

الموارث، من الإخوة والأخوات، والوليد والأقارب، والوالدين
والأزواج، وجميع من سمى له فريضة في كتابه -: خاصًا ممن سمى.

٤٧١ - وذلك أن مجتمع دين الوارث والموروث، فلا يختلفان،

ويكونان من أهل دار المسلمين ^(٥)، ومن ^(٦) له عقد من المسلمين
يأمن به على ماله ودمه ^(٧)، أو يكونان من المشركين، فيتوارثان بالشرك ^(٨).

٤٧٢ - ^(٩) أخبرنا سفيان ^(١٠) عن الزهري ^(١١) عن علي بن حسين

(١) سورة النساء (١١، ١٢).

(٢) هذا إشارة إلى باقي الآية (١٢) من سورة النساء.

(٣) هنا في ب وج زيادة « قال القاضي ».

(٤) كلمة « إنما » سقطت من س خطأ، وهي ثابته في الأصل.

(٥) في ج « ويكونان من أهل الإسلام » وفي النسخة للقرومة على ابن جماعة « ويكونان
من المسلمين » وكلاهما خطأ وعطف للأصل.

(٦) كتب بعض الكتّابين في الأصل أمّا قبل الواو، فقرأ « أو من » والحق على
السطف بأو، ولكن اتفق في الأصل السلف بالواو، وهو جاز صحيح. وفي ب وج
« أو من » وهو عطف للأصل.

(٧) في ب وج « دمه وماله » بالفتح والتأخير، وهو عطف للأصل.

(٨) هنا في ج زيادة نصها: « قال القاضي: الميراث كله فيء واحد، يرث النصراني من
اليهودي، واليهودي من المجوسي، إلا المرتدة، فله لا يرث ولا يرث في ماله فيء ». وهذه
الزيادة ليست في الأصل، ولم تذكر في ب ولا س. ولكنها ثابته في النسخة
للقرومة على ابن جماعة، ويظهر أنها ظلت منها.

(٩) هنا في ج زيادة « قال القاضي ».

(١٠) في ب وج زيادة « بن عينة »، وهي مكتوبة بمحاشية الأصل بخط آخر.

(١١) في ج « عن الزهري عن ابن هبالب » وهو خطأ، لأن الزهري هو ابن هبالب.

من عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن رسول الله قال : « لا يرثُ
للمسلم الكافر ، ولا الكافر للمسلم »^(١) .

(١) عمرو : هو عمرو بن عثمان بن عفان ، ترجم له ابن سعد في الطبقات (١ : ١١١ -
١١٢) وقال : « وكان ثقة ، وله الحديث » . وفي رواية مالك في اللوط : « عمرو
بن عثمان ، أى بضم اللام (اللوط من رواية يحيى : ٢ : ٩٠) ورواية محمد بن (٢٧٠)
وعمر بن عثمان ترجم له ابن سعد أيضاً (١ : ١١٢) وقال : « وله دار بالمدينة ،
وكان قليل الحديث » .

وقال السيوطي ، في شرح اللوط عن ابن عبد البر قال : « هكذا قال مالك : عمرو
بن عثمان ، وسائر أصحاب ابن حبان يقولون : عمرو بن عثمان ، ورواه ابن بكير عن
مالك على الشك ، قال : من عمرو بن عثمان أو عمرو بن عثمان ، وقال ابن القاسم فيه :
من عمرو بن عثمان ، وانتهت من مالك : عمرو بن عثمان ، كما رواه يحيى وأكثر الرواة .
وذكر ابن خزيمة عن عبد الرحمن بن هدي أنه قال له : قال لي مالك بن أنس : ترى
لا أعرف عمرو بن عمرو ؟ وعنه دار عمرو وعنه دار عمرو ١٩ قال ابن عدي : ولا خلاف
في أن عثمان له ولد يسمى عمرو ، وآخر يسمى حمراً ، وإنما الاختلاف في هذا الحديث : هل
هو لعمرو أو لعمرو ؟ فأصحاب ابن حبان غير مالك يقولون فيه : من عمرو بن عثمان ،
ومالك يقول فيه : عمرو بن عثمان ، وقد وثقه الثاني ويحيى بن سعيد القطان على ذلك ،
قال : هو عمرو ، وأبى أن يرجع ، وقال : قد كان لثمان ابن عمار له عمرو ، وعنه داره .
قال ابن عبد البر : ومالك لا يكاد يماس به غيره خطأ وإجماعاً ، لكن الغلط لا يعلم
منه أحد ، وأهل الحديث يأبون أن يكون في هذا الاستناد إلا عمرو بالواو . وقال على
بن الدنني عن سفيان بن عيينة أنه قيل له : إن مالكا يقول في حديث [لا يرث للمسلم
الكافر] : عمرو بن عثمان ؟ قال سفيان : لقد سمعته من الزهري كذا وكذا مرة ،
وتحدثته منه ، فإنا قال إلا عمرو بن عثمان . قال ابن عبد البر : ومن تابع ابن عيينة
على قوله [عمرو بن عثمان] سمر وابن جريج وعقيل ورويس وشبيب بن أبي حزة
والأوزاعي ، والجماعة أول أن يسلم لها ، وكلهم يقول في هذا الحديث : [ولا
الكافر للمسلم] فاختصره مالك ، ولقد أحسن ابن وهب في هذا الحديث : رواه من
رويس ومالك جميعاً . قال مالك : عمرو ، وقال يونس : عمرو ، وقال أحمد بن
زهير : خلف مالك الثمس في هذا قال : عمرو بن عثمان .

والحديث رواه الثاني أيضاً في الأم (ج ٤ ص ٧) من سفيان بن عيينة كما هنا ،
وزواه عن مالك أيضاً ، وقال فيه « عمرو بن عثمان » وزاد في آخره « ولا الكافر
للمسلم » فلا أدري هل سمعه الثاني بهذا من مالك على الصواب مطولاً ، أو هنا
من تصرف النسخين والمراجعين في الأم ، كتبت انتهى هنا من تصرفهم
في الرسالة ١١ .

والحديث رواه أيضاً أحمد بن حنبل (١ : ٧٠٠) وعن عبد الرزاق عن

٤٧٣ - ^(١) وَأَنْ يَكُونَ الْوَارِثُ وَالْمُورِثُ حُرَيْنِ مَعَ الْإِسْلَامِ.

٤٧٤ - ^(٢) أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ ^(٣) عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْ
أَيِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : « مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ ^(٤) فَأَلَّهُ لِلْبَائِعِ ، إِلَّا أَنْ
يَشْتَرِيَهُ لِلْبَائِعِ ^(٥) » .

٤٧٥ - ^(٦) قَالَ : فَلَمَّا كَانَ يَتَنَا فِي سَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ أَنَّ الْعَبْدَ
لَا يَمْلِكُ مَالًا ، وَأَنْ مَا مَلَكَ الْعَبْدُ فَإِنَّمَا يَمْلِكُهُ لِسَيِّدِهِ ^(٧) ، وَأَنْ اسْمَ
الْمَالِ لَهُ إِنَّمَا هُوَ إِضَافَةٌ إِلَيْهِ ، لِأَنَّهُ فِي يَدَيْهِ ، لِأَنَّهُ مَالُهُ ، وَلَا يَكُونُ
مَالَكَا لَهُ وَهُوَ لَا يَمْلِكُ نَفْسَهُ ^(٨) ، وَهُوَ مَمْلُوكٌ ، يُبَاعُ وَيُوهَبُ وَيُورَثُ ،

ابن جريج (٢٠٨) ومن محمد بن جعفر من مسر (٢٠٩) كلام من الزهري بهذا ،
ورواه أيضا (٢٠٢ : ٥) عن عبد الرزاق من مسر من الزهري وفيه لغة ، ورواه
أيضا (٢٠٨ : ٥) عن عبد الرحمن بن مهدي عن مالك كرواية للوطأ . وقد رواه
أيضا أصحاب الكتب الستة وغيرهم .

- (١) حنا في ب وج زيادة « قال القاضي » .
- (٢) حنا في ج زيادة « قال الثاني » ، وهذه الزيادة مكتوبة بحاشية الأصل بخط جديد .
- (٣) في ج « سليمان بن عينة » وكلمة « سليمان » ليست في الأصل .
- (٤) في س و ب « له مال » بدون الواو ، وهي كلمة في الأصل .
- (٥) الحديث رواه القاضي في الأم (٤ : ٣) بهذا الاستناد ، ورواه أحمد (رقم ٤٥٥٢)
ج ٢ ص ٩) من سليمان بن عينة كذلك ، ورواه في مواضع أخرى ، ورواه أيضا
أصحاب الكتب الستة .
- (٦) في النسخ الثلاث للطباعة « قال القاضي » وهو مخالف للأصل ، وكلمة « قال »
مكتوبة فيه بين السطرين بخطه .
- (٧) في س « فإِنَّمَا يَمْلِكُهُ الْعَبْدُ لِسَيِّدِهِ » وكلمة « العبد » ليست في الأصل ولا في
سائر النسخ .
- (٨) في س « لا لأنه » وزيادة اللام مخالفة للأصل ، وإن كانت ملصقة فيه بالألف بخط
آخر ظاهر الاصطلاح .
- (٩) حنا في ب زيادة « وكيف يملك نفسه » وهي ليست في الأصل ولا في سائر النسخ

وكان ^(١) الله إنما قَلَّ مِلْكُ المَوْتَى ^(٢) إلى الأحياء ، فلكوا منها ما كان المَوْتَى مالكين ، وإن كان البعدُ أباً أو غيره ممن مُنِمَّت له فريضة ، فكان ^(٣) لو أُعْطِيَها مَلِكُها سَيِّدُهُ عليه ، لم يكن السَيِّدُ بِأَبِي المَيِّتِ ولا وارثاً مُنِمَّت له فريضة - : فكنّا لو أُعْطِيَنا البعدُ بأنّه أبٌ إنَّمَا أُعْطِيَنا السَيِّدَ الذي لا فريضة له ، فَوَرَّثْنَا غيرَ من وَرَّثَهُ اللهُ . فلم نُورِّثْ عبداً لما وصفتُ ، ولا أحداً لم يجتمع فيه الحرية والإسلامُ والبرائةُ من القتل ، حتى لا يكونَ قاتلاً .

٤٧٦ - ^(٤) وذلك أنه رَوَى ^(٥) مالكٌ عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيبٍ أن رسول الله قال : « ليس لقاتل شيء ^(٦) » .

- (١) في ج « فكان » وهو عتاق للأصل .
- (٢) في ج « قل ميراث ملك الموت » وزيادة « ميراث » عتاقه للأصل .
- (٣) في - « وكان » وهو عتاق للأصل .
- (٤) حنا في ج زيادة « قال القاضي » .
- (٥) في - « أخبرنا » بدل « روى » وهو عتاق للأصل .
- (٦) الحديث في الموطأ مطولاً فيه قصة (٣ : ٧٠) وهو من رواية عمرو بن شعيب عن عمر بن الخطاب ، وهو منقطع ، لأن عمر لم يدرك عمر . وروى أحمد في المسند (رقم ٣٤٧١ ج ١ ص ١٩) قطعة منه من هشيم ، وزيد عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب قال قال عمر : « لولا أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ليس لقاتل شيء : لو رخصتكم ، قال : ودعا حال القتل فأطاعه الإبل » . وهذه الرواية منقطعة أيضاً وفيها خطأ في سياق الحديث . وروى أيضاً قوله « لا يرث القاتل » ووجه توفيقاً من كلام عمر (رقم ٣٤٦) فرواه عن أبي المنذر أسد بن عمرو قال « أراه من الجراح » يعني أن أوطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن عمر . وهو إسناد ضعيف ، لضعف أسد بن عمرو ، ولضعفه في أنه من الجراح . وروى أيضاً (رقم ٣٤٨) من يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن ابن إسحق : « حدثني عبد الله بن أبي نعيم ومرو بن شعيب كلاماً من جاهد بن جبر » وذكر الحديث عن عمر ، وقال فيه : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ليس لقاتل شيء » . وهذا أيضاً منقطع لأن جاهداً لم يدرك عمر .

٤٧٧ - ﴿قُلْ نُؤْتِرْ قَاتِلًا مِمَّنْ قَتَلَ . وَكَانَ أَخْفَ حَالِ الْقَاتِلِ عَمْدًا أَنْ يُنْعَ الْمِيرَاثَ عَقُوبَةً ، مَعَ تَرْضَا سَخَطَ اللَّهِ ، أَنْ يُنْعَ مِيرَاثَ مِنْ عَصَى اللَّهِ بِالْقَتْلِ .

٤٧٨ - ﴿وَمَا وَصَفْتُ - مِنْ أَلَّا ﴿يُورِثُ الْمُسْلِمَ إِلَّا مُسْلِمٌ حُرٌّ﴾ غَيْرُ قَاتِلٍ عَمْدًا : ﴿تَالَا اخْتِلَافَ فِيهِ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ حَقَّقْتُ عَنْهُ يَلْدَنَا وَلَا غَيْرَهُ﴾ .

٤٧٩ - ﴿وَفِي اجْتِمَاعِهِمْ ﴿عَلَى مَا وَصَفْنَا مِنْ هَذَا حَاجَةٍ تُكْزِمُهُمْ﴾

وروى أبو داود في سننه (٤ : ٣١٣ - ٣١٤) من طريق محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شبيب عن أبيه من جده حديثاً طويلاً في الفجاءة ، وفي آخره : « وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليس القاتل شيء ، وإنما يمكن له وارث فوارثه أقرب الناس إليه ولا يرث القاتل شيئاً » . وهذا إسناد صحيح . وقد روى أحمد قطناً من هذا الحديث من طريق محمد بن راشد بهذا الإسناد في مواضع من سننه ، ولكن لم يرويه عنه القطعة التي ذكرنا . وانظر أيضاً سنن الترمذي (٢ : ١٤) وسنن ابن ماجه (٢ : ٧٤ و ٨٦) ونبيل الأوطار (٦ : ١٩٤ - ١٩٦) والسنن الكبرى للبيهقي (٦ : ٢١٩ - ٢٢١) .

(١) حناني ج زيادة « قال الثاني » . وفي « قال الثاني : لما قلنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ليس القاتل شيء - : لم نُؤْتِرْ » الخ . وكل ذلك مخالف للأصل .

(٢) حناني ج . وج زيادة « قال الثاني » .

(٣) حكنا رسمت في الأصل « ألا » لحفظنا على رسمه . وفي « أنه لا » وهو مخالف للأصل .

(٤) في ج « اللهم المير » وهو مخالف للأصل وغير جيد في سياق الكلام .

(٥) في « عماً » بدل « ما » وهو مخالف للأصل .

(٦) في « ولا في شيء » وزيادة « في » خلاف للأصل .

(٧) في ج « اجتماعهم » وهو مخالف للأصل .

(٨) جتر أن يكون مضارع الثلاثي أو الرباعي . وفي ج « يلزمهم » بالتحية ، وهو خطأ ومخالف للأصل .

فَعَرُمَتْ ، مَثَلُ الْقَهْبِ ^(١) بِالْقَهْبِ إِلَّا مَثَلًا يَمْتَلِ ، ومَثَلُ الْقَهْبِ
بالوَرَقِ وأحدهما ^(٢) قَدْ ^(٣) والآخِرُ نَسِيَةٌ ^(٤) ، وما كان في معنى
هذا ^(٥) ، مما ليس في التبايع به ^(٦) مخاطرة ، ولا أمرٌ يمهله البائع
ولا المشتري .

٤٨٤ - فدللت السنة على أن الله جل ثناؤه أراد بإحلال البيع
ما لم يُحَرِّمْ منه ، دون ما حَرَّمَ على لسان نبيه .

٤٨٥ - ثم كانت لرسول الله في يوج ميوى هذا سُنَّةً ^(٧) ، منها :

- (١) في « مثل بيع القهْب » وكلمة « بيع » زيادة ليست في الأصل .
- (٢) في « و ج » أحدهما ، بحذف الواو ، وهي تاجية في الأصل .
- (٣) في « قَدْ » هذا ، بالنصب ، وهو خطأ ، ويظهر أنه خطأ طباعي .
- (٤) حكنا ضبطت ، في الأصل بتعديد الياء وهون همزة ، وهي « النسيئة » بالهمزة .
وتسماها جثر معروف ، كما في « خطيئة وخطية » . وقد قرأ ورش وأبو جسر :
(إنما الناس) [سورة التوبة ٣٧] بتعديد الياء من غير همز ، وانظر التيسير لأبي
عمرو الهادي (ص ١١٨ طبعة الألمان بالاستانة) والنفوس لابن الجزرى (١ : ٢٩٨) .
- (٥) في « في هذا المعنى » وهو مخالف للأصل .
- (٦) في « فيه » بدل « به » وهو مخالف للأصل .
- (٧) حكنا كتبت « سنة » في الأصل بالألف منصوبة . وقد مضى في الفقرة (٣٠٧)
أن قال القاضي « فكان مما أتى في روعه سته » . وضبط الريب في الأصل كلمة « سته »
بالنصب ، ووجهنا ذلك هناك باستل أن تكون « من » في « مما » زائدة ، ومضى
أيضاً في الفقرة (رقم ٣٤٥) حديث عباد بن الصامت وفيه « قال له عند الله عهداً »
وقد جاء في الأصل مكتوباً بالنصب « عهداً » فوضع بجمود الحال ألف عليها فتحتان ،
وقد فُتحت أولاً أنها علامة على إلغاء الألف ، ثم تبين لي أنها فتحتان ، وضبط
تأكيداً لنصب الكلمة ، ولم أستطع التيقن على ذلك هناك ، وإنما أمرت إلى
ما هنا فقط ، إذ لم أدرك ذلك إلا عند التصحيح الطباعي ، وكذلك مضى في الفقرة (رقم
٤٤٠) قوله « وقد كانت لرسول الله في هذا سنة » بالنصب ، والتوجيه الذي
وجهنا به قوله « فكان مما أتى في روعه سته » : لا يصلح في هذه المواضع . ومن
البيد جداً أن يكون هذا كله خطأ في جميع هذه المواضع على اختلاف سياق الكلام
فيها ، والأصل دقيق جداً في تسميته ، إلا ما لا يخلو منه كطب ، والثاني لفته
بصححها . والذي يدل على أن تكون هناك لغة غريبة لم تتحل في كتب العربية ، من

المبدئ يباع وقد دلس البائع المشتري^(١) بسبب ، فلمشتري رذه ، وله الخراج بضامه . ومنها : أن من باع عبداً وله^(٢) مال فإله للبائع إلا أن يشترطه المبتاع . ومنها^(٣) : من باع نخلاً قد أبرت^(٤) فثمرها^(٥) للبائع إلا أن يشترط^(٦) للمبتاع - : لزيم^(٧) الناس الأخذ بها ، بما أئزهم الله من الانتهاء إلى أمره .

- الفتاى العادة : إما تنصب ممول « كان » كما قلت لثالثة فى نصب ممول « أن » وإما تنبى الطرف اصحابها ، لا خيراً مقدما على الاسم ، ويكون كلام الفتاى فى هذه اللوايح - فى الرسالة - شاهداً قلك ، كما استفهوا على أقرب منه بحروف من الشعر أو النثر ، ليس عليها بأوتى من هذا القل . والله أعلم .
- والظاهر عندى هو الوجه الأول : أنه ينصب ممول « كان » ، لأنه لو كان قوله « ستاً » خيراً ، على الوجه الثانى : لم تنبى علامة التأنيث بالقل .
- (١) فى النسخ المطبوعة « للمشتري » وفى الأصل كما هنا « المشتري » ثم جاء بين السكتين فوصل الألف باللام بفعل ظاهر الاصطلاح ، فقرأ « للمشتري » وهو مصروف خاطئ .
- فان « المشتري » ممول « دلس » والفعل متعد ، فلو كان الأصل « المشتري » لقال بعد ذلك « حيا » ليكون ممول الفعل .
- (٢) فى ب « له » بدون الواو ، وهو مخالف للأصل .
- (٣) فى النسخ المطبوعة زيادة « أن » وفى مكتوبة فى الأصل بين السطرين بخط آخر .
- (٤) تأيىر النخل تنقيحه ، يقال : نخلة مؤبرة ، مثل مأبورة . ففعل يستعمل تلايياً وبالتصنيف بمعنى واحد .
- (٥) فى ب « ثمرتها » وهو مخالف للأصل . وإن كان موافقا لبعض الروايات فى لفظ الحديث ، انظر فتح البارى (٤ : ٣٣٥ - ٣٣٦ و ٥ : ٢٧ و ٢٢٩) وما فى الأصل موافق لفظ اللوطا (٢ : ١٧٤) .
- (٦) فى س و ج « يشترطه » وفى ب « يشترطها » وكلها مخالف للأصل .
- (٧) فى ب « فزيم » وهو مخالف للأصل ، وخطأ ، لأن الجملة مفعلة لقوله « ستاً » فى أول هذه الفقرة .

^(١) مجلُّ القرائن

٤٨٦ - قال الله تبارك وتعالى : (إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ^(٢)) .

٤٨٧ - وقال : (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ^(٣))

٤٨٨ - وقال لنبیه : (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ^(٤)) .

٤٨٩ - وقال : (وَثَبِّتْ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ ^(٥) مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ^(٦)) .

٤٩٠ - قال الشافعي ^(٧) : أحكم ^(٨) الله قرآنه ^(٩) في كتابه

(١) في ج زيادة كلمة «باب» وليست في الأصل . وفي كل النسخ للطبعة بعد قوله « مجلُّ القرائن » زيادة «التي أحكم الله سبحانه فرضها بكتابها» ، ومن كيف فرضها على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم . وهذه الزيادة مكتوبة بحاشية الأصل بخط آخر قديم ، ولعلها من بعض العلماء الذين قرؤوا الرسالة ، وزادوا أن العنوان لكتاب غير كاف ، فأوضحوه بما فهموا من مراد الشافعي في الباب .

(٢) هنا في ب و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٣) سورة النساء (١٠٣) .

(٤) سورة البقرة (٤٣ و ٨٣ و ١١٠) وفي مواضع كثيرة من القرآن .

(٥) سورة التوبة (١٠٣) .

(٦) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٧) سورة آل عمران (٩٧) .

(٨) قوله « قال الشافعي » لم يذكر ، في ب مع أنه ثابت في الأصل ، ومع أنه يزداد فيها كثيراً في مواضع لم يكن ثابراً فيها .

(٩) في النسخ للطبعة « فأحكم » والقي في الأصل « أحكم » ثم زاد بعض طبعه « فأ » في فراغ بين ياء « الشافعي » والألف ، فصارت « فأحكم » فلم يحسن كتابتها ما صنع .

(١٠) في ب هنا زيادة « ومن كيف فرضه » وهي زيادة ليست في الأصل ، ولا معنى لها ، إلا هي تكرار لما يأتي .

في الصلاة والزكاة والحج، ويُنَى كيف قرأته على لسان نبيه .

٤٩١ - فأخبر رسول الله أن عدد الصلوات المفروضة خمسين، وأخبر أن عدد الظهر والمصر والمشاء في الحضر أربع أربع، وعدد المغرب ثلاث، وعدد الصبح ركعتان .

٤٩٢ - وسنن فيها كلها قراءة، وسنن أن الجهر منها^(١) بالقراءة في المغرب والمشاء والصبح، وأن الخفأة بالقراءة في الظهر والمصر .

٤٩٣ - وسنن أن الفرض في السجود في كل صلاة بتكبير، والمخروج^(٢) منها بتسليم، وأنه يؤتى فيها بتكبير ثم قراءة ثم ركوع ثم سجدة ثم بعد الركوع، وما سوى هذا من حدودها .

٤٩٤ - وسنن في صلاة السفر قصرًا كل ما كان^(٣) أربعاً من الصلوات، إن شاء المسافر، وإثبات المغرب والصبح على حالهما في الحضر^(٤)

٤٩٥ - وأنها كلها إلى القبلة، مسافراً كان أو مقيماً، إلا في حال من الخوف واحتقار .

(١) في النسخ المطبوعة « فيها » وهي في الأصل « منها » ثم غيرها بنى القارئ تقياً ظاهراً، فأرجعنا الكلمة إلى ما كانت عليه في الأصل .

(٢) في ب « وأن المخرج » وكلمة « أن » ليست في الأصل .

(٣) في النسخ المطبوعة « قصر كل ما كان » بإضافة « قصر » إلى « كل » وما هنا هو التقى في الأصل، والألف في « قصرًا » تاجية فيه، ثم حلول بنى ظريفة عوضاً، ولكن بنى آخرها وإحدا . وهي تاجية أيضاً في النسخة للقرومة على ابن جماعة .

(٤) في ج « في الحضر والسر » وفي ب « في الحضر وفي السر » والزيادة فيها ليست في الأصل، وهي خطأ، إذ للراد الإخبار عن حال السر أن القرب والصبح يثبتا فيه على حالهما في الحضر، كما هو واضح من سياق الكلام .

٤٩٦ - وَسَنَ أَنْ التَّوَافَلَ فِي مِثْلِ حَالِمَا : لَا تَحِلُّ إِلَّا بَطْهَورٌ ،
وَلَا تَجُوزُ إِلَّا بِقِرَاءَةٍ ، وَمَا تَجُوزُ بِهِ الْمَكْتُوبَةُ مِنَ السُّجُودِ وَالرُّكُوعِ
وَالِاسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ فِي الْحَضَرِ وَفِي الْأَرْضِ وَفِي السَّفَرِ ، وَأَنْ لِلرَّاكِبِ أَنْ
يُصَلِّيَ فِي النَّافِلَةِ ^(١) حَيْثُ ^(٢) وَجَّهَتْ بِهِ دَابَّتُهُ .

٤٩٧ - أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْكٍ عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئيبٍ عَنْ عُمَانَ
٤٧ بِنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُرَّاقَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ^(٣) وَأَنْ رَسُولَ اللَّهِ فِي غَزْوَةِ
بَنِي أُمَيَّةٍ كَانَ يَصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ مَتَوَّجًا قِبَلَ الْمَشْرِقِ ^(٤) .
٤٩٨ - أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ ^(٥) عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ
جَابِرِ بْنِ النَّبِيِّ : مِثْلَ مَعْنَاهُ ، لَا أُدْرِي أَسَمِيَ ^(٦) بَنِي أُمَيَّةٍ أَوْ لَا ^(٧) ؟
أَوْ قَالَ : « صَلَّيْتُ فِي سَفَرٍ » ^(٨) .

(١) فِي س وَ ج : أَنْ يَصَلِّيَ فِي السَّرِّ النَّافِلَةَ ، وَفِي ب : أَنْ يَصَلِّيَ النَّافِلَةَ ، وَكُلُّ ذَلِكَ
عُتْلَافٌ لِلْأَصْلِ .

(٢) فِي ج : حَيْثُ ، وَهُوَ عُتْلَافٌ لِلْأَصْلِ .

(٣) حَنَا فِي ج زِيَادَةٌ « قَالَ الثَّانِي » .

(٤) لَمْ يَذْكُرْ فِي ب قَوْلَهُ « بِنِ عَبْدِ اللَّهِ » .

(٥) خَفِيَ الْكَلَامُ عَلَى الْمُحَدِّثِ فِي رَقْمِ (٢٧٠) .

(٦) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ زِيَادَةٌ « بِنِ خَالِدٍ » وَهِيَ مَكْتُوبَةٌ بِمِشَايَةِ الْأَصْلِ بِخَطِّ آخِرٍ . وَاسْمُ
هُوَ ابْنُ خَالِدِ بْنِ فَرُوقَةَ أَبُو خَالِدٍ الزُّبَيْدِيُّ الْمَكِّيُّ الْقَلْبِيُّ ، وَهُوَ الَّذِي عَلَّمَ مِنْهُ الثَّانِي
الْقَلْبِيُّ قَبْلَ أَنْ يَلْقَى مَالِكًا .

(٧) فِي ج : أَسَمَاهُ ، وَهُوَ خَطَأٌ .

(٨) قَوْلُهُ « أَوْ لَا » لَمْ يَذْكُرْ فِي ب وَ ج وَهُوَ ثَابِتٌ فِي الْأَصْلِ .

(٩) فِي ج : فِي سَفَرِهِ ، وَهُوَ عُتْلَافٌ لِلْأَصْلِ . وَقَالَ الثَّانِي فِي الْأَمِّ (١ : ٨٤) : « أَخْبَرَنَا
عَبْدُ الْمُحَنِيدِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَصَلِّي وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ - : التَّوَافَلَ فِي كُلِّ جِهَةٍ » .

- ٤٩٩: - (١) وَسَنَّ رَسُولُ اللَّهِ فِي صَلَاةِ الْأَعْيَادِ وَالِاسْتِسْقَاءِ سَنَةً
الصلواتِ فِي عَدَدِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ، وَسَنَّ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ فِرَادَ
فِيهَا رُكْعَةً عَلَى رُكُوعِ (٢) الصَّلَاةِ ، فَيَجْعَلُ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ رَكْعَتَيْنِ .
٥٠٠ - قَالَ (٣) أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ هَمْرَةَ (٤) عَنْ
عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ (٥) .
٥٠١ - وَأَخْبَرَنَا (٦) مَالِكٌ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ
عَنِ النَّبِيِّ .
٥٠٢ - قَالَ (٧) : مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ
ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ مِثْلَهُ .
٥٠٣ - قَالَ (٨) : فَضَّلِي عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ فِي هَذِهِ
الْأَحَادِيثِ ، صَلَاةُ النَّبِيِّ بِلِقَظٍ مُخْتَلَفٍ ، وَاجْتِمَاعِ (٩) فِي حَدِيثَيْهَا مَعًا عَلَى
أَنَّهُ صَلَّى صَلَاةَ الْكُسُوفِ رَكْعَتَيْنِ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ رَكْعَتَيْنِ (١٠) .

(١) هنا في ب وج زيادة « قال القاضي » .
(٢) في ج « على عدد ركوع » وكذا « عدد » ليست في الأصل .
(٣) كلمة « قال » ليست في س و ب وهي ثابتة بحاشية الأصل بخط صغير ، ولكنه
هو خط الأصل .
(٤) في النسخ المطبوعة زيادة « بنت عبد الرحمن » وهي ثابتة بحاشية الأصل بخط جديد .
(٥) في ج « من عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم » وفي ب « من عائشة رضي الله
عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله » وكلاهما مخالف للأصل .
(٦) في النسخ المطبوعة « وأخبرته » وهذا الضيف المزاد ليس في الأصل .
(٧) كلمة « قال » في الموضحين لم تذكر في النسخ المطبوعة ، وهي ثابتة بحاشية الأصل ،
كأنني منعت في رقم (٥٠٠) .
(٨) في س و ب « واجتمعا » وهي في الأصل بالعين للفرقة ، ثم أصلها أحد الفارين
فأُلحق بالعين ألها وضرب على أسفلها بخطين صغيرين .
(٩) لم يبق القاضي ألقاظ الأحاديث الثلاثة ، ولاداعي للإحالة بذكرها ، وهي في الموطأ بهذه

٥٠٤ - « وقال الله ^(١) في الصلاة : (إِنَّ الْإِمْلَةَ كَأَنَّكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْثُوتًا ^(٢)) .

٥٠٥ - « فَبَيَّنَ رَسُولُ اللَّهِ عَنْ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّ تِلْكَ الْمَوَاقِيتَ . وَصَلَّى الصَّلَاةَ لَوْفَهَا ، فَوَصَرَ يَوْمَ الْأَحْزَابِ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الصَّلَاةِ فِي وَقْتُهَا ، فَأَخَّرَهَا لِلْعَدْرِ ، حَتَّى صَلَّى الظُّهْرَ وَالْمَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْمِشَاءَ فِي مَقَامٍ وَاحِدٍ .

٥٠٦ - « أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي قُدَيْكٍ عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ عَنِ الْقَبْرِىِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ ^(٣) عَنْ أَبِيهِ قَالَ : « حُبِسْنَا يَوْمَ الْخَنْدَقِ عَنِ الصَّلَاةِ ، حَتَّى كَانَ بَعْدَ الْمَغْرِبِ بِهَوَايَ مِنَ اللَّيْلِ ^(٤) ، حَتَّى كُنَيْتَا ، وَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ (وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ ، وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا ^(٥)) . فَمَدَامَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَلَا فَاْمَرَهُ فَأَقَامَ الظُّهْرَ فَصَلَّاهَا ،

الأسانيد (١ : ١٩٤ - ١٩٦) وكذلك رواها القاضي في الأم من مائة (١) :

٢١٤ - ٢١٥) ولكنه ذكر حديث ابن عباس بطوله ، واخصر حديث حمزة من

عائشة ، ولم يذكر لفظ حديث حمزة عنها ، ولكنه قال « مثله » . وهذه الأحاديث

صحيح ، رواها الشيخان وغيرهما .

(١) هنا في ج زيادة « قال القاضي » .

(٢) لفظ الجلالة لم يذكر في س .

(٣) سورة النساء (١٠٣) .

(٤) في النسخ للطبوعة زيادة « المفترى » وهي مكتوبة بحاشية الأصل بخط غير خطه .

(٥) « الهوى » يفتح الميم ، وكسر الواو وتضعيف الياء ، وأصله المقطوع ، وللرأى الميم

الطويل من الزمان ، وليل هو شخص بالليل ، ويميز ضم الميم أيضاً ، كما أنه في

الكتاب من ابن سيرة ، وكان في عليه صاحب القاموس .

(٦) سورة الأحزاب (٢٥)

(٧) في النسخ للطبوعة « قال فدا » وكذا « قال » مكتوبة بين السطور بخط جديد .

فَأَحْسَنَ صَلَاتَهَا ، كما كان يضلها في وقتها ، ثم أقام المصير فصلها
هكذا^(١) ، ثم أقام المغرب فصلها كذلك ، ثم أقام المشاء فصلها
كذلك أيضا ، قال : وذلك قبل أن يُنزل^(٢) في صلاة الخوف
(فَرَجَالًا أَوْ رُكْبَانًا^(٣)) .

٥٠٧ - قال^(٤) . فَيَنْ أَوْ سَعِيدَ أَنْ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُنْزَلَ اللَّهُ
عَلَى النَّبِيِّ الْآيَةَ الَّتِي ذُكِرَتْ^(٥) فِيهَا صَلَاةُ الْخَوْفِ^(٦) .

٥٠٨ - ^(٧) وَالْآيَةُ الَّتِي ذُكِرَتْ فِيهَا صَلَاةُ الْخَوْفِ قَوْلُ اللَّهِ :
(وَإِذَا صَرَرْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلْيَسْ عَلَىكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ
الصَّلَاةِ^(٨) إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا ، إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا

(١) في س و ج « كذلك » بدل « هكذا » وهو مخالف للأصل .

(٢) « ينزل » ضبط ، في الأصل ضم حرف التثنية ، فيكون مبني للفعل ، وتاب
المعامل قوله « فرجالاً أو ركبانا » على الحكاية . وفي س و ج « ينزل الله » وفي س
« قبل أن ينزل الله عز وجل على نبيه صلى الله عليه وسلم » . وهذه الزيادات ليست
في الأصل .

(٣) سورة البقرة (٢٣٩) وفي النسخ للطبوعة « فان ختم فرجالاً أو ركبانا » وهو تكميل
من التامنين ، لأن قوله « فان ختم » لم يذكر في الأصل .

والحديث رواه الثاني أيضاً في الأم بهذا الإسناد (١ : ٧٥) وقال ابن سيد النعمان
« هنا إسناد صحيح جليل » ، وهو كما قال . ورواه أيضاً البيهقي وأحمد والنسائي
والبيهقي وغيرهم ، وانظر شرحنا على الترمذي في الباب رقم (١٣٢) .

(٤) في س و ج « قال الثاني » وهو مخالف للأصل . وكلمة « قال » مكتوبة في الأصل
بين السطور بخط صغير ولكنه خط الأصل تماماً .

(٥) في س « ذكر » بدون التاء ، وهي ثابتة في الأصل ، ولكن شرب عليها بعض
المراجعين ، وهو تصرف غير لائق ، ولله أن يصل بين المعامل ، فلفظها فذلك ،
وهو خطأ .

(٦) في ج زيادة طلب هنا « فرجالاً أو ركبانا » وليست في الأصل .

(٧) هنا في ج زيادة « قال الثاني » .

(٨) في الأصل لي هنا ، ثم قال « الآية » .

لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا^(١)) وقال^(٢) : (وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ^(٣)) فَأَقْسَمَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ ، وَلِتَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ ، فَلِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلِتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ^(٤)) .

٥٠٩ - أخبرنا^(٥) مالك^(٦) عن يزيد بن رومان عن صالح بن خوات عن من صلى مع رسول الله صلاة الخوف يوم ذات الرقاع^(٧) : « أَنَّ طَائِفَةً صَفَّتْ مَعَهُ ، وَطَائِفَةٌ وُجَّاهُ الْعَدُوِّ^(٨) ، فَصَلَّى بِالَّذِينَ مَعَهُ رَكْعَةً ، ثُمَّ بَنَتْ قَائِمًا وَأَتَعَوْا لِأَنْفُسِهِمْ ، ثُمَّ انْصَرَفُوا فَصَفُّوا وَجَّاهُ الْعَدُوِّ ، وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى فَصَلَّى بِهِمُ الرُّكْعَةَ الَّتِي بَقِيََتْ مِنْ صَلَاتِهِ ، ثُمَّ بَنَتْ جَالِسًا وَأَتَعَوْا^(٩) لِأَنْفُسِهِمْ ، ثُمَّ سَلَّمَ بِهِمْ^(١٠) » .

(١) سورة النساء (١٠١) .

(٢) حكى ذكر العاصي الآية منصولة من التي قبلها بقوله « وقال » وهي التالية لها في التلاوة .

(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى ليصلاوا معك » .

(٤) سورة النساء (١٠٢) .

(٥) في ج « قال العاصي : أخبرنا » وهو مخالف للأصل .

(٦) في ج زيادة « بن أبي » وإليه في الأصل .

(٧) « الرقاع » بكسر الراء ، جمع « رقعة » بضم الراء . وصحبت بذلك ، لأن بين المساجدة الذين غزوا فيها هبت أنفسهم : « أي رقت » وسقطت أظفارهم ، فكانوا يمشون على أرجلهم المرقق . انظر فتح الباري (٧ : ٣٢٥) .

(٨) « وجاه » بكسر الواو وضمها ، بين طائيل .

(٩) في ج « فأتعوا » وهو مخالف لما في الأصل وللوطأ والأم والبخاري .

(١٠) الحديث في اللوطأ (١ : ١٩٢) ورواه العاصي أيضا في الأم (١ : ١٨٦) عن مالك ، ورواه البخاري (٧ : ٣٢٥ - ٣٢٦) عن عتبة عن مالك ، ورواه أيضا أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي .

٥١٠ - أخبرني^(١) مَنْ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَرْزُوقٍ حَدَّثَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ خُوَاتِ
عَنْ أَخِيهِ عُثَيْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْزُوقٍ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ خُوَاتٍ
عَنْ أَبِيهِ خُوَاتِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ النَّبِيِّ : مِثْلَ حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ رُوْمَانَ^(٢) .

٥١١ - ^(٣) وَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى مَا وَصَفْتُ قَبْلَ هَذَا ، فِي (هَذَا

الْكِتَابِ) - : مِنْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ إِذَا سَنَّ سُنَّةً فَأَحَدَتْ اللَّهُ إِلَيْهِ^(٤) ١٨

(١) فِي جَزَاءَةِ « هَذَا النَّاسِ » ، وَفِي النَّسخِ الثَّلَاثِ لِلطَّبِيعَةِ . وَأَخْبَرَنِي « بَزْغَةَ وَابُو
السُّلَمِ » وَكُلُّ فَتَاةٍ عَظِيمَةٍ لِلْأَصْلِ .

(٢) قَوْلُهُ « بِنْ مَرْزُوقٍ » لَمْ يَذْكُرْ فِي « هَذَا » وَهُوَ كَاتِبٌ فِي الْأَصْلِ .

(٣) هَذَا الْإِسْنَادُ رَوَاهُ النَّاسِيُّ أَيْضًا فِي الْأُمِّ (١ : ١٨٦ - ١٨٧) وَلَكِنْ سَلَطَ هَذَا
مِنْ النَّاسِ أَوْ الطَّائِفِ قَوْلُهُ « مِنْ أَبِيهِ خُوَاتِ بْنِ جُبَيْرٍ » وَهُوَ خَطَأٌ ظَاهِرٌ .

فَالْمُحَافِظُ فِي النَّسخِ (٢ : ٣٢٦) فِي مَرْحُومِهِ قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ « عَنْ مَرْزُوقٍ
عَنْ رَسُولِ اللَّهِ » : « قِيلَ : إِنْ اسْمُ هَذَا لِلَّهِمْ سَهْلٌ بِنْ أَبِي حَسْبَةٍ ، لِأَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ
رَوَى حَدِيثَ صَلَوةِ الْخُوفِ عَنْ صَالِحِ بْنِ خُوَاتٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَسْبَةٍ ، وَهَذَا هُوَ
الظَّاهِرُ مِنْ رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ . وَلَكِنْ الرَّاجِحُ أَنَّهُ أَبُوهُ خُوَاتِ بْنِ جُبَيْرٍ ، لِأَنَّ أَبَا أُوَيْسٍ
رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُوْمَانَ - شَيْخٍ مَالِكٍ فِيهِ - فَقَالَ : عَنْ صَالِحِ بْنِ خُوَاتٍ
عَنْ أَبِيهِ ، أَخْرَجَهُ ابْنُ مَتَّهِ فِي مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ مِنْ طَرَفِهِ ، وَكَذَلِكَ أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ
مِنْ طَرَفِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْزُوقٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ خُوَاتٍ عَنْ أَبِيهِ ، وَجُوزَ

التَّوَرُّقُ فِي تَهْنِئِهِ بِأَنَّ خُوَاتِ بْنَ جُبَيْرٍ ، وَهَذَا : أَنَّهُ يَخْلُقُ مِنْ رِوَايَةِ سَهْلٍ وَغَيْرِهِ .

وَمَا لَيْسَ الْمُحَافِظُ لِلتَّوَرُّقِ فِي تَهْنِئِهِ لَمْ أَجِدْهُ فِي (تَهْنِئَةِ الْأَسْمَاءِ وَالْفَتَاةِ) وَلَمْ أَجِدْ
لَهُ مَا يُؤَيِّدُهُ فِي صَحِيحِ سَهْلٍ ، فَفُلُ الْمُحَافِظِ أَرَادَ شَيْئًا آخَرَ فَأَخْطَأَ . وَالرِّوَايَةُ لَتِي تَتَّبِعُ
لِأَبِيهِ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ هِيَ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (٣ : ٢٥٣) مِنْ طَرَفِ عَبْدِ الْوَزِيرِ الْأَوْسِيِّ
وَهُوَ عَبْدِ الْوَزِيرِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ مَرْزُوقٍ أَوْسِيُّ الْفَرَزْدَقِيِّ لِلدُّنْيَا ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
بِنْ مَرْزُوقٍ عَنْ أَخِيهِ . وَلِلَّهِ الْأَوْسِيُّ هَذَا هُوَ الَّذِي أَخْبَرَهُ النَّاسِيُّ هَذَا وَفِي الْأُمِّ يَقُولُ
« مِنْ سَمِعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ مَرْزُوقٍ » ، لِأَنَّ عَبْدِ الْوَزِيرَ هَذَا مِنْ أَتْرَافِ النَّاسِيِّ الَّذِي سَمِعَهُ
فِي كَثِيرٍ مِنْ شَيْخُوهُ ، كَمَا أَنَّ الْوَلَدُ رَوَى ،

وَيَدْرَأُ أَنَّ هَذَا الرَّوَايَةَ لِلَّهِمْ ، أَوْ عَرَفَ رَاوَاكَ بَدَلًا مِنْهُ - : ظَهَرَ أَنَّ هَذَا
الْإِسْنَادَ صَحِيحٌ ، لِأَنَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ مَرْزُوقٍ السَّرِيُّ قَدْ ، وَمِنْ تَكَلُّمِهِ فِيهِ لِأَحِبَّةِ لَهُ ، وَدَلَّ
تَأْيِيدَ رِوَايَةِ عَمَّا قَدْ ابْنُ حَبْرٍ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي أُوَيْسٍ عَنْ يَزِيدَ رُوْمَانَ .

(٤) هَذَا فِي « وَجْزِ بَزْغَةَ » هَذَا النَّاسِيِّ .

(٥) كَلِمَةُ « إِلَيْهِ » لَمْ يَذْكُرْ فِي « هَذَا » وَهِيَ كَاتِبَةٌ فِي الْأَصْلِ .

في تلك السنة نَسَحَهَا^(١) أَوْخَرَجَهَا^(٢) إِلَى سَنَةِ مِنْهَا - : سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ
سُنَّةً تَقُومُ الْجَبَّةُ عَلَى النَّاسِ بِهَا ، حَتَّى يَكُونُوا إِعْصَارُوا مِنْ سُنَّتِهِ
إِلَى سَنَتِهِ الَّتِي بَعْدَهَا .

٥١٢ - ^(٣) فَتَسَخَّ اللَّهُ تَأْخِيرَ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا فِي الْخَوْفِ إِلَى أَنْ
يَصْلُوهَا - كَمَا أُنْزِلَ اللَّهُ وَسَنَّ رَسُولُهُ^(٤) - : فِي وَقْتِهَا^(٥) ، وَتَسَخَّ رَسُولُ اللَّهِ
سُنَّتَهُ فِي تَأْخِيرِهَا بِفَرْضِ اللَّهِ فِي كِتَابِهِ ثُمَّ بَسَّتْهُ ، صَلَاحًا رَسُولُ اللَّهِ
فِي وَقْتِهَا كَمَا وَصَفْتُ .

٥١٣ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ^(٦) عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمرَ ، أَرَاهُ عَنِ النَّبِيِّ^(٧) ،

(١) فِي ج. « لَسَا » . وَهُوَ عَنَافٍ لِلْأَصْلِ .

(٢) عَنَافٍ بِسُورَةِ الْبَاقِي بِالْأَصْلِ ، فَوَضَعَ بِجَوَارِ الْمِيقَاتِ ثُمَّ وَضَعَ فِي الْمِيقَةِ وَالْأَوَّلِ حَادٍ
لِقَرَأٍ « يَخْرُجُهَا » . وَهُوَ عَنَافٍ غَرِيبٌ ، وَالْكَلِمَةُ وَاحِدَةٌ الْمَقِيُّ . وَهِيَ تَأْخِذٌ عَلَى صَهْبِهَا
فِي النُّسْخَةِ لِلْقُرْآنِ عَلَى ابْنِ جَلَامَةَ ، بَلْ لَمَلْ هَذَا الْبَيْتُ كَانَ قَرِيبًا بِدَلِيلِ النُّسْخَةِ الَّتِي
طُبِعَتْ بِهَا س. وَهِيَ مَنُوشَةُ فِي سَنَةِ ١٣٠٨ .

(٣) هَذَا فِي ج. زَيْلَةٌ « هَالِ الثَّانِي » .

(٤) فِي س. « رَسُولُ اللَّهِ » .

(٥) « فِي وَقْتِهَا » ، مَعْنَى يَقُولُهُ « أَنْ يَصْلُوهَا » . وَلَيْسَ مَعْنَاهُ يَقُولُهُ « وَسَنَّ » ، هِيَ :
أَنَّ اللَّهَ لَسَخَّ تَأْخِيرَ الصَّلَاةِ فِي الْخَوْفِ ، وَجَبَلَ بَدَلًا مِنْهُ أَنْ يَصْلُوهَا فِي وَقْتِهَا ، كَمَا أُنْزِلَ
اللَّهُ وَسَنَّ رَسُولُهُ ، بِمَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ .

(٦) فِي ج. « هَالِ الثَّانِي » : وَأَخْبَرَنَا مَالِكٌ بْنُ أَنَسٍ « وَمَا حَادُّهُ الْمَوَاقِفُ لِلْأَصْلِ » .

(٧) الَّذِي يَقُولُ « أَرَاهُ مِنَ النَّبِيِّ » ، وَلَمْ يَجْزِمْ بِرَفْعِهِ : هُوَ نَافِعٌ ، فِيهَا يَطْهَرُ مِنْ رَوَايَةِ الْمَوْطَأِ ،
ثُمَّ فِيهِ (١ : ١٩٣) : « هَالِ نَافِعٌ : لَا أَرَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو حَدَّثَهُ إِلَّا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » ، مَكْنَاهُ فِي رَوَايَةِ أَبِي ، وَنَحْوُهُ فِي الْبَيْهَقِيِّ (٨ : ١٥٠) عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ ، كَلَامُهُ عَنْ مَالِكٍ ، وَلَكِنْ الظَّاهِرُ أَنَّ الشَّكَّ مِنْ مَالِكٍ ، لِأَنَّ
الثَّانِي رَوَاهُ فِي الْأَمِّ (١ : ١٩٣) وَهَالِ : « هَالِ مَالِكٍ : لَا أَرَاهُ يَذْكُرُ ذَلِكَ إِلَّا عَنْ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » ، وَهُوَ مَعْنَاهُ السُّيُوطِيُّ فِي مَرْحِ الْمَوْطَأِ عَنْ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ
هَالِ : « مَكْنَاهُ رَوَى مَالِكٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ نَافِعٍ عَلَى الشَّكِّ فِي رَفْعِهِ ، وَرَوَاهُ عَنْ نَافِعٍ
جَلَامَةً وَلَمْ يَكُونُوا فِي رَفْعِهِ ، مِنْهُمْ ابْنُ أَبِي ذَكْبٍ وَمُوسَى بْنُ حَبْطَةَ وَأَيُّوبُ بْنُ مُوسَى ،

فذكر صلاة الخوف ، فقال : « إن كان خوف ^(١) أشد من ذلك
صَلُّوا رَجَالًا وَرُكْبَانًا ^(٢) ، مستقبلي القبلة أو غير ^(٣) مستقبليها ^(٤) .
٥١٤ - أخبرنا ^(٥) رجلٌ عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن
سالم عن أبيه عن النبي : مثل معناه ، ولم يشك أنه عن أبيه ، وأنه
مرفوعٌ إلى النبي ^(٦) .

وكذا رواه الزهري عن سالم عن ابن عمر مرفوعاً ، ورواه جده بن سعدان عن ابن عمر
مرفوعاً .

(١) في « كان » وإلها ليست في الأصل . وقوله « خوف » ذكر في النسخ الثلاث
للطبعة « خَوْفًا » بالنصب . والذي في الأصل برفع ، ثم ألحق بين الفارين إلهما
في إلها ليكون الحرف منصوبا ، والتصنع فيها ظاهر . ويؤيد صحة ما في الأصل أن
الكلمة مرفوعة في النسخة اليونانية من البخاري (٦ : ٣١) ، ونقطة : « إن كان
خوف هو أشد من ذلك » . وأما في اللوطا فلها ذكرت منصوبة ، ولكن الضبط
في البخاري أوفى وأصح . وقد مضى أينما في (٣١٨) برفع .

(٢) في س و ج « أو ركبانا » والميزة ليست في الأصل ، وإن كانت في اللوطا والبخاري
إلا أن الثاني اختصر الحديث جذا ، وهو مطول فيها .

(٣) في س و ج « وغيد » بدون الميزة ، وهي تامة في الأصل ، وكذلك في
الوطا والبخاري .

(٤) الحديث قد بينا أنه رواه مالك في اللوطا ، والبخاري من طريق مالك . وقد رواه أينما
مسلم (١ : ٢٣٠ - ٢٣١) عن أبي بكر بن أبي شيبة عن يحيى بن آدم عن سليمان
عن موسى بن حبة عن نافع عن ابن عمر ، وذكره مختصرا ، وذكر فيه قوله « فلما
كان خوف » الخ وجهه من كلام ابن عمر مرفوعا عليه . ورواه أينما ابن ماجه (١ :
١٩٦) عن محمد بن الصباح عن جرير بن لحزم عن عبد الله بن عمر عن نافع عن
ابن عمر ، فذكر الحديث مرفوعا كما يتيقز آخر ، وهذا إسناده صحيح .

(٥) في ج « قال الثاني : وأخبرنا » وملحنا هو الواثق للأصل .

(٦) قال الثاني في الأم (١ : ١٩٧) بعد رواية حديث مالك - السابق - : « أخبرنا
محمد بن إسماعيل أو عبد الله بن نافع عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم عن أبيه
عن النبي صلى الله عليه وسلم » . وهذا هو الإسناد الذي هنا . ومنه عرف الرجل
اللبيم في هذا الإسناد ، وأنه أحد رجلين : محمد بن إسماعيل بن أبي ذئب ، أو عبد الله
بن نافع الصائغ ، وابن أبي ذئب ثقة ، وعبد الله بن نافع من طبقة الثاني ، ومن
رواية اللوطا عن مالك ، وقد تسلموا فيه من قبل خطه ، قال البخاري : « في خطه

٥١٥ - قال ^(١) : قَدَلْتُ سَنَةَ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى مَا وَصَفَتْ :
 مِنْ أَنَّ التَّبَلَةَ فِي الْمَكْتُوبَةِ عَلَى فَرَسِهَا أَبَدًا ، إِلَّا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي
 لَا يُمْكِنُ فِيهِ الصَّلَاةُ إِلَيْهَا ، وَذَلِكَ عِنْدَ الْمَسَافَةِ ^(٢) وَالْهَرَبِ وَمَا كَانَ
 فِي اللَّحْنِ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ فِيهِ الصَّلَاةُ إِلَيْهَا ^(٣) .
 ٥١٦ - وَتَبَيَّنَتْ ^(٤) السَّنَةُ فِي هَذَا : أَلَّا تُتْرَكَ ^(٥) الصَّلَاةُ
 فِي وَجْهٍ ، كَيْفَ مَا أُمَكِّنَتْ لِلصَّلَاةِ .

فِي الزَّكَاةِ ^(٦)

٥١٧ - قال الله ^(٧) : (اُتِمُّوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ^(٨))

- فيه ، وَأَمَّا لِلْوُطْأِ فَأَرْجُو » وَهَذَا أَحَدٌ : « كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ تَالِحٍ أَعْلَمَ النَّاسِ بِرَأْيِ
 مَا كَانَ وَحَدِيثِهِ ، كَانَ يُحْفَظُ حَدِيثُ مَا كَانَ ، ثُمَّ دَخَلَ بِأَخْرَجَةِ شَيْءٍ » وَهَذَا الْخَلْقِيُّ :
 « لَمْ يَرْضُوا حِفْظَهُ ، وَهُوَ تَجَمُّعٌ ، أَيْ عَلَيْهِ الثَّلَاثِي ، وَوَرَوَى عَنْهُ حَدِيثَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً » .
 وَهَذَا الْأَسَدُ جَدُّهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَقَدْ احْتَضَرَ بِمَا تَقَلَّبَ فِي رَفْعِ الْحَدِيثِ مِنْ
 رِوَاةٍ أُخْرَى ، وَانْظُرْ أَيْضًا فَتَحَ الْبُلْبُلَى (٢ : ٣٥٦ - ٣٦٠) .
- (١) فِي سِ وَجْ « هَذَا الثَّلَاثِي » وَهُوَ عَنَّا لِلْأَسْلِ ، وَكَلِمَةُ « هَذَا » لَمْ تَذْكُرْ فِي سِ
 وَهِيَ مَكْتُوبَةٌ فِي الْأَسْلِ بَيْنَ السَّطْرَيْنِ بِضَمِّ صَوْنٍ ، وَلَكِنْ الْخَطُّ وَاحِدٌ .
- (٢) « لِلْمَسَافَةِ » بِالْفَاءِ ، مِنْ الْقِتَالِ بِالسُّوْفِ ، وَفِي جِ بِالْفَيْنِ يَنْدَلُ الْفَاءُ ، وَهُوَ خَطَأٌ
 مَطْبُوعٌ ظَاهِرٌ ، وَفِي سِ « لِلْمَسَافَةِ » بِالْفَاءِ ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .
- (٣) كَلِمَةُ « إِلَيْهَا » لَمْ تَذْكُرْ فِي جِ ، وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْأَسْلِ ، وَحُذِلَتْهَا خَطَأً .
- (٤) فِي سِ « وَبَيَّنَتْ » وَهُوَ تَصْحِيفٌ ، وَالْمَكْتُوبَةُ وَاحِدَةٌ التَّنْقِطُ فِي الْأَسْلِ .
- (٥) فِي جِ « يُتْرَكَ » وَهُوَ تَصْحِيفٌ وَخَطَأٌ لِلْأَسْلِ .
- (٦) فِي سِ وَجْ « بَابٌ فِي الزَّكَاةِ » وَكَلِمَةُ « بَابٌ » لَيْسَتْ فِي الْأَسْلِ .
- وَهَذَا الْبَابُ جَبَلُ الثَّلَاثِي عُنْوَانُهُ « فِي الزَّكَاةِ » وَهُوَ عُنْوَانُ ظَاهِرٍ ، لِأَنَّهُ فِيهِ
 مَسَائِلُ كَثِيرَةٌ ، مِنْ أَبْوَابٍ عَظِيمَةٍ ، وَلَقَدْ رَأَيْتُ أَنْ أَزِيدَ لِكُلِّ مَوْضِعٍ عُنْوَانًا مِنْ
 مَرَمِينَ مَعْنَا [] .
- (٧) هَذَا فِي جِ زِيَادَةُ « هَذَا الثَّلَاثِي » .
- (٨) فِي سِ « هَذَا اللَّهُ يُتْرَكَ وَمَتَالِي فِي الزَّكَاةِ » وَالزِّيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَسْلِ .
- (٩) سُورَةُ الْبَقَرَةِ (٤٣ وَ ٨٣ وَ ١١٠) وَفِي سُورَةِ أُخْرَى مِنَ الْقُرْآنِ .

وقال ^(١) : (وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ) وقال : (قَوْلُ
الْمُسْلِمِينَ) ^(٢) . الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ . الَّذِينَ هُمْ يُرَادُونَ .
وَيَتَّبِعُونَ السَّعْوَ) ^(٣) .

٥١٨ - فقال بعض أهل العلم : هي الزكاة المفروضة ^(٤) .

٥١٩ - قال الله ^(٥) : (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ
وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا، وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ، إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ، وَاللَّهُ
مُسْمِعٌ عَالِمٌ) ^(٦) .

٥٢٠ - ^(٧) فكان نخرج الآية ملثما على الأموال ، وكان يحتل
أن تكون ^(٨) على بعض الأموال دون بعض ، فدللت السنة على أن الزكاة
في بعض الأموال ^(٩) دون بعض .

٥٢١ - فلما كان للمال أصنافا : منه الماشية ، فأخذ ^(١٠) رسول الله

(١) ج « وقال الله » ونظير الجلالة لم يذكر في الأصل

(٢) سورة النساء (١٦٢) .

(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى قوله : للمؤمن »

(٤) سورة الماعون (٤ - ٧) .

(٥) هذا القول في تفسير الماعون مروي عن علي وابن عباس وابن الحنفية والشافعية وغيرهم . انظر البر المنثور (٦ : ٤٠١) .

(٦) في س « وقال الله » وفي ج « قال الثاني وقال الله » . وما يختلفان للأصل .

(٧) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٨) سورة التوبة (١٠٣) .

(٩) هنا في س و ج زكاة « قال الثاني » .

(١٠) حكينا غلط في الأصل ببناء التوبة ، وهو صواب ، لأن الضمير يرجع للآية ،
وغلط في ج بإلية النجدة ، وهو مخالف للأصل ، وإن كان صحيحا في المتن .

(١١) في س و ج « للمال » وهو مخالف للأصل .

(١٢) في ج « وأخذ » وهو مخالف للأصل وخطأ .

من الإبل والنعم^(١) ، وأمر - فيما بَلَّغْنَا - بالأخذ من البقر خاصة ،
 ودونَ الماشية سواها^(٢) ، ثم أخذ منها بَدَلٍ مُخْتَلِفٍ ، كما قضى الله على
 لسان نبيه^(٣) ، وكان^(٤) للناس ماشيةٌ من خيلٍ ومُحَرٍّ^(٥) وبِئَالٍ وغيرها ،
 فلما لم يأخذ رسولُ الله منها شيئاً ، وسَمَنَ أَنْ لَيْسَ فِي الْخَيْلِ
 صدقةٌ^(٦) - : استدللنا^(٧) على أن الصدقةَ فيما أُخِذَ منه^(٨) وأمر^(٩) بالأخذ
 منه ، دونَ غيره .

٥٢٢ - ^(١٠) وكان للناس زرعٌ وغراس^(١١) ، فأخذ رسولُ الله
 من التَّخْلِ والعَنْبِ الزَّكَاةَ بِحَرَمِ^(١٢) ، غيرُ مُخْتَلِفٍ ما^(١٣) أَخَذَ مِنْهَا ،

- (١) في ج زيادة « والبقر » وهو تخالف للأصل وخطأ ، لأنه سيذكر البقر عقب هذا .
- (٢) انظر الأم (٢ : ٧ - ٨) ونبيل الأوطار (٤ : ١٩١ - ١٩٢) .
- (٣) في ج « كما قضاه الله على لسانه » وهو تخالف للأصل .
- (٤) في ج « فكانت » وهو تخالف للأصل . وفي س « وكانت » والقي في الأصل .
- (٥) « وكان » ولكن بين المحارمين الحق بالتون تاء بمضد آخر ظاهر المخالفة .
- (٦) في س « وجير » وهو جمع صحيح أيضا ، ولكنه تخالف للأصل .
- (٧) قال الشافعي في الأم (٢ : ٢٢) : « أخبرنا مالك وابن عيينة كلاما عن عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار عن عروة بن مالك عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة » ، ورواه أيضا أحمد وأصحاب الكتب الستة ، وانظر نبيل الأوطار (٤ : ١٩٦) .
- (٨) قوله « استدللنا » راجع إلى قوله « فلما كان المال أصنافا » وإلى قوله « فلما لم يأخذ رسول الله منها شيئا » .
- (٩) في ج « منها » وهو تخالف للأصل .
- (١٠) في س « وأمرنا » وفي ج « وأخبرنا » وكلاما تخالف للأصل .
- (١١) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .
- (١٢) الفراس ، بكسر الفين المبدية وتخفيف الراء : ما يفرس من العير .
- (١٣) قال في اللسان : « الحرم : حزر ما على التخل من الربط تمراً ، وقد خرست التخل والكرم آخره خرما : إذا حزر ما عليها من الربط تمراً ومن العنب زبيبا ، وهو من الثقل ، لأن الحزر إنما هو تقدير بطن » .
- (١٤) في س « مما » بدل « ما » وهو خطأ وتختلف للأصل .

وأخذَ منهما معاً العُشْرَ إذا سَفِيحاً بسماه أو عَيْنٍ ، ونَصَفَ العُشْرَ إذا سَفِيحاً بَرَزَبٍ ^(١)

٥٣٣ - وقد أخذَ بعضُ أهلِ العلمِ مِنَ الزَيْتُونِ ، قياساً على النخلِ والعِنَبِ .

٥٣٤ - ولم يَزَلْ للناسِ غِرَاسٌ غيرُ النخلِ والعِنَبِ والزيتونِ كثيرٌ ، مِنَ الْجَوْزِ وَالْأَوْزِ والتينِ وغيرِهِ ، فلما لم يأخذَ رسولُ اللَّهِ منه شيئاً ، ولم يأمر ^(٢) بالأخذِ منه - استدلُّنا على أَنَّ فَرَضَ اللَّهِ الصَّدَقَةَ ^(٣) فيما كان مِنَ غِرَاسٍ : في بعضِ الغِرَاسِ دونِ بعضٍ .

٥٣٥ - وَزَرَعَ النَّاسُ الحَنْطَةَ والشَّعِيرَ ، وَالْقِدْرَةَ ، وَأَصْنَافاً سِوَاهَا ، خَفِظْنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ الْأَخْذَ مِنَ الحَنْطَةِ والشَّعِيرِ ^(٤) ، وَالْقِدْرَةِ ، وَأَخْذَ مَنْ قَبْلَنَا ^(٥) مِنَ الشَّخْنِ ^(٦) وَالسَّلْتِ ^(٧)

(١) الرب : بفتح الهمزة المسبوبة وإسكان الراء : الملو الطيبة .

(٢) هنا في ج في المومنين زيادة « قال الثاني » .

(٣) في « ب » : « ولم يأمرنا » وهو مخالف للأصل .

(٤) في ج « على أَنَّ الله فرض الصدقة » وهو مخالف للأصل .

(٥) هنا في « ب » وج زيادة « قال الثاني » .

(٦) في النسخ المطبوعة « من كان لنا وكلمة » كان « لم تذكر في الأصل .

(٧) قال في لسان الرب : « الشخن : الجاقوس ، وفي المحكم : حب الجاقوس ،

واحدته : دُخْنَةٌ » . وقال داود الأملاني في التذكرة : « جاورس : هو القدره ،

بنت يزدج فيكون كعصب السكر في المية ، ويلاذ السودان يصير منه ماء مثل

السكر ، وإذا بلغ أخرج حبه في سبلة كبيرة متراكمة يعضها فوق بعض ، وهو ثلاثة

أصناف : مفرطح أبيض إلى صفرة في حجم العنبر ، وهذا هو الأجود ، ومستطيل

مستطيل مغارب الأرز ، متوسط ، ومستدير مغرق الحب ، هو أردؤه .

(٨) السلت ، بضم السين للهامة وإسكان اللام : نوع من الشعير لا يهر له ، يكون بالورد

والمَلَسَ^(١) والأَرْزَ^(٢) وكلُّ ما بَنَتْهُ^(٣) النَّاسُ وحملوه قُوَّتًا ،
خَبَزًا وعَصِيدَةً وَسَوِيًّا وَأَدَمًا^(٤) ، مَثَلُ الجَمْعِ والقَطْعَانِ^(٥) ،

والجَبَزُ ، يَجْرِدُونَ بِقُوَّتِهِ فِي السَّيْفِ . مَكَانًا فِي السَّانِ ، وَرَجَعَهُ عَلَى قَوْلِهِ مِنْ زَعَمَ أَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الحَنَظَةِ . وَقَالَ تَاوُدُ فِي التَّنْذِيرَةِ : « نَوْعٌ مِنَ الصَّغِيرَاتِ بِالرَّاقِ ، قِيلَ وَالْجَمِينُ ، وَيَقْرَعُ مِنْ قَعْرِه كَالْحَنَظَةِ وَيَخِيزُ » .

(١) الْمَلَسَ ، بِالْمِيمِ لِلْهَمَلَةِ وَالْأَمِّ الْمُتَوَحِّجِينَ ، وَكَذَلِكَ ضَبَطَ وَاحِدَةً فِي الْأَصْلِ ، وَلِيَ سَ « وَالْعَسَ » بِالْهَاءِ بِدَلِّ الْأَمِّ ، وَهُوَ خَطَأٌ . لِأَنَّ الْعَسَ مِنْ الْعَطَانِ الَّتِي سَيِّدُ كَرَهَا بِدَلِّ تَائِلٍ . وَكَذَلِكَ قَالَ أَيْضًا فِي الْأَمِّ (٧ : ٧٩) : « فَيُخَذُّ مِنَ الْمَلَسِ » ، وَهُوَ حَنَظَةٌ ، وَالْحَنْزُ وَالْبَلْتُ وَالْحَنْطَةُ كُلُّهَا : حَصْبًا وَعَصْبًا وَفَرْحًا وَدَحْطًا ، لِأَنَّ كُلَّ هَذَا يَخْلُجُ خَبَزًا وَسَوِيًّا وَطِينًا ، وَتَرْوَعُهُ الْأَدِيمُونَ . وَأُظْهِرَ أَنَّ قَوْلَهُ فِي الْأَمِّ « وَدَحْطَهَا » : خَطَأٌ أَيْضًا مِنَ النَّاسِخِينَ ، لِأَنَّهُ ذَكَرَ الْحَنْزَ قَبْلَ ذَلِكَ ، وَلَعَلَّ صَوَابَهُ « وَدَجَرَهَا » بِضَمِّ الْهَاءِ لِلْهَمَلَةِ وَلِسْكَانِ الْيَمِّ وَفَرَادٍ ، وَهُوَ الْوِيَادُ ، كَمَا عَلَّمَ فِي السَّانِ عَنْ الْأَرْحَرِيِّ سَوِيًّا لِلْعَطَانِ ، وَسَنَذَكُرُ نَصَّهُ بِدَلِّ تَائِلٍ .

وَالْمَلَسَ : نَوْعٌ جَيِّدٌ مِنَ الصَّبْحِ ، وَقِيلَ : هُوَ ضَرْبٌ مِنَ الصَّبْحِ يَكُونُ فِي السَّكَامِ مَتْنِ حَيْثُ ، يَكُونُ بِطَائِفَةِ الْجَمِينِ ، وَهُوَ طَائِفٌ أَهْلُ مَتْنِهِ . قَالَ فِي السَّانِ .
(٢) قَالَ التَّوْدِيُّ فِي الْمَجْزُوعِ (٥ : ٤٩٤ - ٤٩٥) : « فِي الْأَرْزِ سِتُّ لَفَاتٍ : لِإِدْمَاعِهَا : فَتَحَ الْهَمْزَةَ وَهَمَّ الرَّاءَ وَتَشَدِيدَ الزَّايِ ، وَالثَّانِيَةَ : كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّ الْهَمْزَةَ مَضْمُونَةً ، وَالثَّلَاثَةَ : بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَالرَّاءَ وَتَخْفِيفَ الزَّايِ ، كَكَبٍ ، وَالرَّابِعَةَ : ظَهَرًا لَكِنْ سَاكِنَةً لِلرَّاءِ ، وَالْخَامَةَ : رَتْزَ بَيْنَ سَاكِنَةِ بَيْنِ الرَّاءِ وَالزَّايِ ، وَالسَّادَةَ : بِضَمِّ الرَّاءِ وَتَشْدِيدِ الزَّايِ » . وَهَذِهِ الْأَخِيرَةُ هِيَ الْمَعْبُورَةُ عَلَى أَلْسِنَةِ الْعُلَمَاءِ ، وَهِيَ كَثِيرٌ مِنْ لَامٍ لَمْ بِالرِّيَّةِ أَنَّهَا غَيْرُ نَاصِيَةٍ .

وَقَدْ جَاءَ هُنَا زِيَادَةٌ بِدَلِّ قَوْلِهِ « وَالْأَرْزُ » نَصًّا : « وَالْمَلَسَ هِيَ حَبَّةٌ عَتِدَمٌ » وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةَ كَانَتْ حَاشِيَةً عَلَى بَعْضِ النُّسخِ ، نَقَطَهَا الْمُخَاصِخُ مِنْ أَصْلِ الْكِتَابِ ، فَأَدْخَلَهَا فِيهِ خَطَأً .

(٣) فِي سَ وَجَ « أَجَبَهُ » وَفِي سَ « بَنَتْهُ » وَكُلُّهَا مُخْتَلَفٌ لِلْأَصْلِ . وَمَا فِيهِ هُوَ الصَّوَابُ لِأَنَّ الْإِبْرِيَّتَ أَيْضًا يَنْسَبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَأَمَّا الَّذِي يَنْسَبُ لِلنَّاسِ فَهُوَ التَّائِيَّةُ ، قَالَ فِي السَّانِ : « وَبَنَتْ فَلَانَ الْحَبَّ » . وَفِي الْحَكَمِ : « بَنَتْ الزَّيْعَ وَالشَّجَرَ تَنْبِيْيًا : إِذَا عَرَسَتْ وَزَرَعَتْ » .

(٤) فِي سَ وَجَ « أَوْ عَصِيدَةً أَوْ سَوِيًّا وَأَدَمًا » وَفِي سَ مَثَلُ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ « أَوْ أَدَمًا » وَكُلُّ ذَلِكَ مُخْتَلَفٌ لِلْأَصْلِ ، وَقَدْ زَادَ بَعْضُهُمْ بِضَمٍّ أَكْثَرَ أَلْفًا قِيلَ وَإِوَالِ السُّلْفِ فِي « وَعَصِيدَةً » وَتَبَوَّعًا مِنْ مَوْضِعِهَا فِي الْأَصْلِ ظَهَرَ .

(٥) الْعَطَانُ : جَمْعٌ « قَطْنِيَّةٌ » وَفِيهَا ثَلَاثُ لَفَاتٍ : « قَطْنِيَّةٌ » وَ « قَطْنِيَّةٌ » وَ « قَطْنِيَّةٌ »

فهي ^(١) تصلح ^(٢) خبزاً وسويقاً وأدماً ^(٣) ، ابتاعاً لمن مضى ، وقياساً على ما ثبت أن رسول الله أخذ منه الصدقة ، وكان في معنى ما أخذ ^(٤) النبي ، لأن الناس يبتئونه ^(٥) ليقبضوه .

٥٣٦ - ^(٦) وكان للناس نكتٌ غيرُهُ ، فلم يأخذ ^(٧) منه رسول الله ، ولا من بعده رسول الله عليه السلام ، ولم يكن في معنى ما أخذ منه ، وذلك مثل الثَّغَاء ^(٨)

و « قَطْنِيَّة » . وفي الحاشية : هي الحبوب التي تصخر ، كالحبس والسبس والبالس والترس والهنن والأرز والجلبان ، وفيه ابتاعنا من التهذيب : « وإنما سميت الحبوب قَطْنِيَّةً لأنَّ عطرهما من الأرض ، مثل عطر جبال القطنية ، ويقال لأنها كلها تروح في السيف وتترك في آخر وقت الحر » . ثم علل من الأزمري قال : « هي مثل العَدَسِ والخَلِّيرِ ، وهو الماشِئُ ، والقول والشجر وهو القوياء ، والجص وما شاكلها مما يفتح ، سملها القاضى كلها قَطْنِيَّةً ، فيما روى عنه الربيع ، وهو قول مالك بن أنس » .

- (١) في س « وحى » وهو عتاف للأصل .
- (٢) في س وج زيادة « أن تكون » وهو عتاف للأصل .
- (٣) في ج « أو سويقاً أو أدماً » وهو عتاف للأصل .
- (٤) في النسخ للطبعة « أخذته » وزيادة « منه » ليست في الأصل ، ولكنها مكتوبة بحاشيته بخط آخر .
- (٥) في س وج « أبتئوه » وهو عتاف للأصل ، بل ليسه نسخة على الترد وشدة على الباء .

- (٦) هنا في ج زيادة « قال الثاني » .
- (٧) في س وج « فلما لم يأخذ » وهو عتاف للأصل .
- (٨) في ث « فيها عتاده » وكذا « فيها » ليست في الأصل .
- (٩) « العتاد » بضم التاء للثقة وتفتيد العتاد ، ولد ، هو حب الرشاد ، قال التوروى في المجلد (٥ : ٩٩) : « كنا نسميه الأزمري والأصالب » . وفي لسان العرب

والأشبيوش^(١) والكُسْبَرَةُ^(٢) ، وَحَبُّ الصُّفْرِ^(٣) وما أشبهه ، فلم تكن فيه زكاةٌ - : فذلك على أن الزكاة في بعض الزرع دون بعض .

٥٢٧ - ^(٤) وفرض رسول الله في الورق^(٥) صدقةً ، وأخذ المسلمون في التَّهَبِ بعمده صدقة ، إمَّا بخبرٍ عن النبي لم يبلغنا^(٦) .

قول آخر : أنه الحردل ، وقيل : « بل هو الحردل الطالع بالصياغ » .. وقال أيضاً : « هو مُصَال ، واحدة : مُصَالَةٌ ، بفتح أمّل النون » .

وهذا الحرف كتب في الأم (٢ : ٢٩) ورق ب على الصواب . وكتب في س « السا » وفي ج « السا » وما غلط وخط .
(١) هذه كلمة أعجمية سرية ، وقد كتبت في الأصل بالألف ثم الدين للهمة . ووضع تحتها علامة الإجمال ، ثم الباء للوحدة ثم الياء للثلاثة التحية ثم الفين المحبة في آخرها . وكذلك كتبت أيضاً في الأم (٢ : ٢٩) واخطت فيها بالنسخ الأخرى ، فكتبت في س وج « الأشبيوش » بالعين المحبة في أولها أيضاً ، وفي ب « الأسفيوش » بالفاء بدل الباء للوحدة ، وكل ذلك مخالف للأصل . وكتبت في تذكرة داود في حرف الألف « أسفيوس » بالفاء والسين للمتلين بدون ضبط ، وفسرها بأنها « البزقطلونا » ثم كتبها في مادة « بزقطلونا » : « أسفيوش » وقال : « وهو ثلاثة أنواع : أبيض ، وهو أجودها وأكثرها وجوهاً عندنا ، وأخر ، دونه في الطعم ، وأكثر ما يكون بمصر ، ويرف عندم بالبرلية ، نسبة إلى البرلس ، موضع معروف عندم ، وأسود ، هو أردؤها ، ويسى بمصر : الصعيدي ، لأنه يجلب عندم من الصية الأعلى ، والكل : بزق سروف في كلام مستدر ، وزهره كاللواته ، وبته لا يماوز فراخاً ، دقيق الأوراق والساق ، ويدرك بالصيف في نحو حزيران ، وأجوده تزرع الحديث الأبيض » .

(٢) « الكسبرة » بضم الكاف وإسكان السين للهمة وضم الباء للوحدة وتحتها ، وكتبت في ج « الكسزرة » بالزاي بدل السين ، وهو لئلا فيها مع ضم الباء وتحتها أيضاً .

(٣) « الصفر » بضم العين وإسكان الصاد للمتلين وضم الفاء . قل في اللسان من ابن سيده قال : « الصفر هنا القى يصبح به : منه رفق ومنه برى » ، وكلاماً ثبت بأرض العرب .

(٤) هنا في النسخ المطبوعة زلقة « قال القاضي » .

(٥) الورق : القنعة ، مشروبة أو غير مشروبة .

(٦) قال الحافظ ابن حجر في الخفيض (ص ١٨٢) : « جملة : قال القاضي في الرسالة »

ولما تيسر على أن القعب والورق قد أناس القى أكثره وأجازوه

باب في الزكاة ، بعد باب جل الرائي مانعه : فترض رسول الله صلى الله عليه وسلم في الورق صدقة ، وأخذ المسلمون بعده في القعب صدقة ، إما بغيره لم يفتنا وإما قياساً . وقال ابن عبد البر : لم يفت من النبي صلى الله عليه وسلم في زكاة القعب شيء من جهة هل الأحاد الثقات ، لكن روى الحسن بن حمارة عن أبي إسحق من طهم والمحدث من علي ، قد كره ، وكنا رواه أبو حنيفة ، ولو صح عنه لم يكن فيه حجة لأن الحسن بن حمارة متروك .

والحديث القى أشار إليه ابن عبد البر وابن حجر رواه أبو داود (٢ : ١٠) - (١١) وابن حزم في المحلى (٦ : ٦٨) من طريق ابن وهب : « أتبعني جرير بن حازم وصبي آخر من أبي إسحق من طهم بن ضمرة والمحدث الأعور عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم » وفيه : « وليس عليك شيء » يعني في القعب ، حتى تكون لك معدون ديناراً ، فإذا كانت لك معدون ديناراً وحال عليها الحلول فليها نصف دينار ، فما زاد فيصاحبك ، قال : فلا أدري ، أظن يقول فيصاحبك ، أو رفته لي النبي صلى الله عليه وسلم ؟ . وروى ابن حزم بعده من طريق عبد الرزاق عن الحسن بن حمارة عن أبي إسحق من طهم بن ضمرة عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ومن كل معدون ديناراً نصف دينار » . وقد حذف ابن حزم الإسنادين ، أما الثاني فمن أجل الحسن بن حمارة ، وأما الأول فقال فيه مانعه (٦ : ٧٠) : « إن ابن وهب عن جرير بن حازم عن أبي إسحق قرن به بين طهم بن ضمرة وبين المحدث الأعور ، والمحدث كالمذهب ، وكثير من الشيوخ يجوز عليهم مثل هذا . وهو أن المحدث الأعور ، وطهم لم يستند ، بلجهما جرير ، وأدخل حديث أحدهما في الآخر » . ثم قد ابن حزم فأضيف ، إذ رأى أنه أخطأ في تعليقه ، فلم يكتس من الاقرار بخطه ولم تأخذه الحجة لرايه ، فقال (٦ : ٧٤) : « ثم استدركتنا ، فرأينا أن حديث جرير بن حازم مستند صحيح ، لا يجوز خلافه ، وأن الاحتال فيه بأن طهم بن ضمرة أو أبا إسحق أو جريراً خلط إسناد المحدث بزمال طهم - هو الظن الباطل القى لا يجوز ، وما علينا من مفارقة المحدث لنام ، ولا لإرسال من أرسله ، ولا لك زهير فيه - : هي ، وجرير حجة ، فلاخذ بما استند لازم » . والحديث حسنه الحافظ ابن حجر في بلوغ الرام ، وهو عن حديث صحيح كما قال ابن حزم . وقال العلامة الأمير الصنعاني في سبيل السلام (٢ : ١٧٨) « أخرج البخاري وأبو داود وابن النفر وابن أبي حاتم وابن مردويه من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي جهمها إلا جعلت له يوم القيامة صفائح وأحصى عليه » الحديث ، فجمعها هو زكاتها ، وفي الباب عدة أحاديث يشد بعضها بشئ ، سردنا في القعب للثور . وفي الوطأ (١ : ٢٤٧) : « قال مالك : السنة التي لا اختلاف فيها عندنا أن الزكاة تجب في معدون ديناراً شيئاً » كما تجب في باقي درهم » .

أَعَانَا عَلَى مَا تَبَايَعُوا^(١) بِهِ فِي الْبُلْدَانِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ وَبَعْدَهُ .

٥٢٨ - ^(٢) وَلِلنَّاسِ بَيْعٌ غَيْرُهُ ، مِنْ تُخَاسٍ وَحَدِيدٍ وَرِصَاصٍ ،
فَلَمْ يَأْخُذْ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ وَلَا أَحَدٌ بَعْدَهُ زَكَاةً : تَرْكَنَاهُ ، اتِّبَاعًا
بِتَرْكِهِ^(٣) ، وَأَنَّهُ لَا يَحْجُوزُ أَنْ يُقَاسَ بِالنَّهَبِ وَالْوَرِقِ ، الَّذِينَ هُمَا التَّمَنُّ
مَلًا فِي الْبُلْدَانِ عَلَى غَيْرِهَا ، لِأَنَّهُ فِي غَيْرِ مَنَاهَا ، لَا زَكَاةَ فِيهِ ،
وَصَلَحٌ^(٤) أَنْ يُشْتَرَى بِالنَّهَبِ وَالْوَرِقِ غَيْرُهُمَا مِنَ التَّبَرِّ إِلَى أَجَلٍ
مَعْلُومٍ وَبُوزْنٍ^(٥) مَعْلُومٍ .

٥٢٩ - ^(٦) وَكَانَ الْيَاقُوتُ وَالزَّبْرَجَدُ أَكْثَرَ ثَمَنًا مِنَ النَّهَبِ
وَالْوَرِقِ ، فَلَمْ يَأْخُذْ مِنْهُمَا^(٧) رَسُولُ اللَّهِ ، وَلَمْ يَأْمُرْ بِالْأَخْذِ^(٨) وَلَا مِنْ
بَعْدِهِ عَقْلَنَاهُ^(٩) ، وَكَانَا مَالِ الْخَاصَّةِ ، وَمَا لَا يَقُومُ بِهِ عَلَى أَحَدٍ فِي شَيْءٍ
اِسْتَهْلَكَ النَّاسُ ، لِأَنَّهُ غَيْرُ تَقْدِيرٍ : لَمْ يُؤْخَذْ مِنْهُمَا .

(١) فِي سِوَجٍ « يَتَبَايَعُونَ » وَهُوَ عَتَافٌ لِلأَسْلِ .

(٢) حَتَّى فِي سِوَجٍ زِيَادَةٌ « هَالِ الشَّامِيِّ » .

(٣) فِي سِوَجٍ « تَرْكُهُ » وَهُوَ عَتَافٌ لِلأَسْلِ .

(٤) فِي سِوَجٍ « وَصَلَحَ » وَهُوَ عَتَافٌ لِلأَسْلِ .

(٥) فِي سِوَجٍ « بُوزْنٍ » بِحُفِّ وَابِو السُّلْفِ ، وَهُوَ عَتَافٌ لِلأَسْلِ .

(٦) حَتَّى فِي سِوَجٍ زِيَادَةٌ « هَالِ الشَّامِيِّ » . وَلَدَيْهَا تَلَسُّخٌ لِسَنَةِ سِوَجٍ عَتَافٌ لِلأَسْلِ ،

فَيُزِيدُ مَا يَجِدُهُ مِنَ الزِّيَادَاتِ فِي لَسَخٍ أُخْرَى غَيْرَ نَسْفَةِ الرِّيحِ الَّتِي يَهْلِكُ مِنْهَا .

(٧) فِي سِوَجٍ « فِيهِمَا » وَهُوَ خَطَأٌ وَعَتَافٌ لِلأَسْلِ .

(٨) فِي سِوَجٍ « بِالْأَخْذِ مِنْهُمَا » وَالزِّيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَسْلِ ، وَلَكِنْ بِمَنْ فَرَّطَهُ كَتَبَ

بَيْنَ السُّطُرَيْنِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ كَلِمَةً « مَتَّ » .

(٩) فِي سِوَجٍ « قِيَا طَنَاهُ » وَكَلِمَةُ « قِيَا » لَيْسَتْ فِي الْأَسْلِ .

- ٥٣٠ - ثم كان ما^(١) قللت المائة من رسول الله في زكاة
الماشية والتفدي: أنه أخذها في كل سنة مرة .
- ٥٣١ - وقال الله: (وَأَوْرَاحَهُ يَوْمَ حَصَادِهِ^(٢)) فسئل
رسول الله أن يؤخذ مما فيه زكاة^(٣) من نبات الأرض ، الفراس
وغيره ، على حكم الله جل ثناؤه . : يَوْمَ يُحْصَدُ ، لا وقت له غيره^(٤) .
- ٥٣٢ - وسئل في الركايز الخمس ، فدل على أنه يوم يؤخذ ،
لا في وقت غيره^(٥) .

- (١) هنا في النسخ الثلاث للطبوعة زيادة « قال القاضي » .
(٢) في « دما » بدل « ما » وهو خلاف الأصل .
(٣) هنا في « د » زيادة « قال القاضي » .
(٤) سورة الأنعام (١٤١) وقوله « حصاده » ضبط في الأصل بكسر الحاء ، وهي قراءة
ابن كثير ، التي كان القاضي يقرأ بمره أودى قراءة . وأما القراءة للسرقة بفتح
الحاء فلها قراءة ابن عمر وعلم وأبي عمرو ، وقرأ بقى السبعة بالكبير .
(٥) في « الزكاة » وهو خلاف للأصل . وكانت الكلمة في الأصل بالالف واللام ،
ثم تحول الريح إصلاحها فنسب على الفاء ومد اللام مع الزاي فصلا . ما كأنها
زاي كبيرة ، ويظهر أنه ربما بعد ذلك موضع اشتباه على القارئ : أقرؤها بالتحريف
أم غيره ؟ فأعاد كتابة الكلمة بدون حرف التحريف فزعم بين السطرين ، واليمين
عندى أنه هو الذي صنع ذلك : أن الخط في الشكل واحد ، لا شبهة فيه .
- (٦) قال القاضي في الأم (٢ : ٣١) : « إذا بلغ ما أخرجت الأرض ما يكون فيه الزكاة
أخذت صدقته ، ولم ينظر بها حول ، لقوله الله عز وجل : [وَأَوْرَاحَهُ يَوْمَ
حَصَادِهِ] ، ولم يجعل له وقفا إلا الحصاد ، فاحدل قوله الله عز وجل [يَوْمَ حَصَادِهِ]
إذا صلح بعد الحصاد ، ولحدل يوم يحصد وإن لم يصلح ، فذلك سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم على أن يؤخذ بعد ما يصلح ، لا يوم يحصد . : اتخلل والشب
والأخذ منها زيباً وقرأ ، فكان كلفه كل ما يصلح بجهنم ودرس ، بما يشي
الزكاة مما أخرجت الأرض » .
- (٧) في ج « لا وقت له غيره » وهو خلاف للأصل . وقد عث عاين من القاريين
بالأصل فوضع بين السطرين فوق الحاء من قوله « فذلك » حرف « لا » ولحق الحاء

- ٥٣٣ - أخبرنا سفيان^(١) عن الزهري عن ابن المسيب^(٢) وأبي سلمة^(٣) عن أبي هريرة أن رسول الله قال: «وفي الركبة الخمس»^(٤).
- ٥٣٤ - ولولا دلالة السنة كان ظاهر القرآن أن الأموال كلها سواء، وأن الزكاة في جميعها، لا في بعضها دون بعض.

-
- من قوله «فيه» حرف «إلى» ووضعت بينهما رؤس خدات ستة، يغير ذلك على عادة اللطيفين - إلى أن هذه الجملة زائدة في هذه النسخة من نسخة غيرها، فله كانت في يد نسخة أخرى ليست أصلاً صحيحاً لكنها الأصل، ولم يتم موضع النسخة بنسخة الربيع.
- وقد قال القاضي في الأم (٢: ٣١): «وزكاة الركاز يوم يؤخذ، لأنه صالح به» لا يحتاج إلى إصلاح.
- (١) هنا في ج زيادة «قال القاضي».
- (٢) في ب «أخبرنا ابن عينة» وفي س وج «أخبرنا سفيان بن عينة» وكلها مخالفة للأصل، وقد زيد قوله «بن عينة» بحاشية الأصل بخط آخر.
- (٣) في ب «من سيد» وفي س وج «من سيد بن المسيب» وهو هو، ولكن معناها هو الذي في الأصل.
- (٤) في س وج زيادة «ابن عبد الرحمن» وليست في الأصل.
- (٥) الحديث رواه مالك في الموطأ (١: ٧٤٤) عن الزهري، ورواه أيضاً القاضي في الأم (٢: ٣٧) يهذين الاستاذين: عن سفيان وعن مالك، ورواه أيضاً عن سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة. ورواه أيضاً أحمد وأصحاب الكتب الستة.
- والركاز - بكسر الراء، قال في النهاية: «الركاز عند أهل الحجاز: كنوز المعالجة للدفعة في الأرض، وعند أهل العراق: اللعان، والقولان تخمها الله» لأن كلا منهما مركز في الأرض، أي ثابت، يقال: ركزه يركزه ركزاً: إذا دثبه، وأركز الرجل إذا وجد الركاز، والحديث إنما جاء في النضر الأول، وهو الكنز الجليل، وإنما كان فيه الخمس لكثرة نجه وسهولة أخذه. ويؤيد تفسير الحديث بهذا رواية أحمد لحديث النبي من جابر مرفوعاً «وفي الركاز الخمس» قال القاضي: الركاز الكنز الثاني (مسند أحمد رقم ١٤٦٤٤ ج ٣ ص ٢٣٥).
- (٦) هنا في ب وج زيادة «قال القاضي».

[في الحج^(١)]

٥٣٥ - ^(١) وفرض الله الحج على من يجد السبل^(٢) ،
فذكر عن النبي : أن السبل الزلزل والمزك^(٣) ، وأخبر رسول الله
بمواقيت الحج وكيف التلبية فيه ، وما سنن ، وما يتقى المحرم من لبس
الثياب والطيب ، وأعمال الحج سواها ، من عرفة وللذلفة والرمي
والحلاق والطواف ، وما سوى ذلك .

٥٣٦ - ^(٤) قلوا أن أئماً لم يعلم رسول الله سنة مع كتاب الله
إلا ما وصفتنا ، مما سنن رسول الله فيه معنى ما أنزله الله جلا ، وأنه إنما ..

(١) هذا العنوان زيادة من عندنا ، كما أضربنا إليه في أول عنوان الباب ، بل الفقرة (٥١٧)

(٢) هنا في س وج زيادة « قال القاضي » .

(٣) قال الله تعالى : « وَفِيهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا »

سورة آل عمران (٩٧) .

(٤) « للركب » بفتح الكلف : الهابة . وفي ج « والراحة » وهو طالب للأصل وإن

كان موافقا لبس هذا الحديث .

والحديث في ذلك رواه القاضي في الأم (٩٦ : ٢) عن سعيد بن سالم عن إبراهيم

بن يزيد عن محمد بن عباد بن جعفر عن عبد الله بن عمر ، وفيه : « كالم آخر حال :

يلرسول الله ، ما السبل ؟ قال : زاد وراحة » . ثم قال القاضي : « وروى عن

هريث بن أبي نحر عن معمر بن أنس بن مالك يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

أنه قال : السبل الزاد والراحة » . وحديث ابن عمر رواه أيضاً الترمذي (١ : ١٥٥)

من طريق وكيع عن إبراهيم بن يزيد ، وقال : « حديث حسن » ورواه ابن ماجه

(١٠٩ : ٢) من طريق مروان بن معاوية وكيع عن إبراهيم . وإبراهيم بن يزيد هو

الحوزي - بضم الحاء المعجمة - وهو ضعيف ، والحديث شواهد كثيرة . انظر على

الأوطار (٥ : ١٢ - ١٣) .

(٥) هنا في ج زيادة « قال القاضي » .

استدرك ما وصفت من فرض الله الأعمال ، وما يحرم^(١) وما يحل^(٢) ،
ويُدخل^(٣) به فيه ويخرج^(٤) منه : ومواقفه ، وما سكته عنه سيوى ذلك
من أعماله . قامت الحجة عليه بأن سنة رسول الله إذا قامت هذا المقام
مع فرض الله في كتابه مرة أو أكثر : قامت كذلك أبداً .

٣٧٧ - واستدل^(٥) أنه لا يخالف له سنة أبداً كتاب الله ،
وأن سنته ، وإن لم يكن فيها نص كتاب^(٦) : لازمة ، بما وصفت
من هذا ، مع ما ذكرت سواء^(٧) ، مما فرض الله من طاعة رسوله .
٣٧٨ - ووجب عليه أن يعلم أن الله لم يحمل هذا الخلق غير
رسوله .

٣٧٩ - وأن يحمل قول كل أحد وقوله أبداً : تبعاً لكتاب الله
ثم سنة رسوله .

٤٤٠ - وأن يعلم أن عالماً إن روى عنه قول^(٨) يخالف فيه شيئاً

(١) وضع في الأصل شبه فوق الياء وشدة فوق الراء .

(٢) في ب « دحل » بخلف « ما » وهي تاجية في الأصل .

(٣) في س وج « وما يدخل » وكلمة « ما » مكتوبة في الأصل بين الضميرين بخط آخر .

(٤) وضعت شبه فوق الياء في الأصل .

(٥) وضعت فوق الراء شبه في الأصل ، ولولا ذلك لضبطناها بالفتح « مناسبة للبيان » .

(٦) في س « كتب الله » وانظر الجلالة ليس في الأصل .

(٧) في ج « في سواء » وكلمة « في » ليست في الأصل ، وفي س كذلك وزاد أنه كرر
كلمة « سواء » ، وهو خطأ ظهري .

(٨) في ب وج « قولا » كأنهم سمعوا أنفسهم أن « روى » مبنى للمعامل ، ولو كان ما
فهموا فقد المني ، لأن الضمير في « عنه » حاد على قوله « قلنا » وقد وضعت
في الأصل شبه على الراء من كلمة « روى » .

مَنْ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ سُنَّةٌ : لَوْ عَلِمَ سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ لَمْ يُخَالِفْهَا ، وَاتَّقَلَ
 مِنْ قَوْلِهِ إِلَى سُنَّةِ النَّبِيِّ ^(١) ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَإِنْ ^(٢) لَمْ يَفْعَلْ كَانَ غَيْرَ
 مُؤْتَمِرٍ لَهُ .

٥٤١ - فَكَيْفَ وَالْحَسْبُ فِي مِثْلِ هَذَا لَهُ قَلَمَةٌ ^(٣) عَلَى خَلْقِهِ ،
 بِمَا اقْتَضَى ^(٤) مِنْ طَاعَةِ النَّبِيِّ ^(٥) ، وَأَبَانَ مِنْ مَوْضِعِهِ الَّذِي وَصَّيَهُ بِهِ
 مِنْ وَجْهِهِ وَدِينِهِ وَأَهْلِ دِينِهِ ^(٦) .

{ فِي الْعِدَّةِ ^(٧) }

٥٤٢ - قَالَ اللَّهُ : (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا
 يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَزْوَاجَهُنَّ أَشْهُرٌ وَعَشْرًا ^(٨)) وَقَالَ : (وَالطَّلَاقُ
 يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ^(٩)) .

٥٤٣ - وَقَالَ : (وَاللَّائِي بِغَيْرِهَا مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ ^(١٠))

(١) في « إلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

(٢) في « و » و « فإن » وهو عطف للأصل .

(٣) في « قلمة الله » . وهو عطف للأصل .

(٤) في « ع » وهو عطف للأصل ، وإن كان بمنى نظريه حول تغيير الكلمة إلى
 « فرض » محاولة واضحة .

(٥) في « ع » .

(٦) هذه الفقرات البالية الرالمة (٥٣٦ - ٥٤١) في نصرة السنة وتعليم الطلاء وجوب

اتباعها - : مما يكتب بظوب التبر ، لاجراء الجبر ، رحم الله العاقل ورضى عنه .

(٧) هنا الضوان زدناه كما أمرنا إلى ذلك في أول الباب .

(٨) هنا في ج زيادة « قال العاقل » .

(٩) سورة البقرة (٢٣٤) .

(١٠) سورة البقرة (٢٢٨) .

(١١) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى قوله : أن يضمن طلعون » .

لَا تَزِنُكُمْ قَدِمْتُمْ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُنْ، وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضُنَّ حَمْلَهُنَّ^(١) .

٥٤٤ - قال بعض أهل العلم : قد أوجب الله على المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشراً، وذكر أن أجل الحامل أن تضع^(٢) ، فإذا جمعت أن تكون حاملاً متوفى عنها^(٣) : أتت بالمعدتين معاً ، كما أحدهما في كل فرستين جُمِلا عليها أتت بهما معاً^(٤) .

٥٤٥ - قال^(٥) : فلما قال رسول الله لسبيمة بنت الحارث^(٦) ، ووضعت بمد وفاة زوجها بأيام : « قد حلت فتزوجي^(٧) » - : دل هذا على أن المدة في الوفاة والمدة في الطلاق بالأقراء والشهور : إنما أريد به من لا حمل به من النساء ، وأن الحمل إذا كان فالمدة سيوؤه ساقطة .

(١) سورة الطلاق (٤) .

(٢) في ج « قال الثاني : وقال الخ ومختلف للأصل .

(٣) في النسخ للطبوعة « أن تضع حملها » وكذا « حملها » زيادة في الأصل بين السطور .

(٤) في « زيادة كذا » زوجها » وليست في الأصل .

(٥) في « أتت بها جياً » وهو مختلف للأصل .

(٦) في النسخ للطبوعة « قال الثاني » وهو مختلف للأصل ، وإحدى فيه كذا « قال » قطع بين السطرين بنس خط الأصل .

(٧) « سبيمة » بنت الحارث للأصلية وفتح الباء للوحة وسكون الياء للثناة النجية وفتح الباء للهامة ، وهي بنت الحارث الأصلية زوجة سعد بن خولة ، وهو الذي توفي عنها .

(٨) قصة سبيمة الأصلية رواها الثاني في الأم (٥ : ٢٠٥-٢٠٦) بأسانيد متصلة ،

ورواها مالك في الموطأ (٢ : ١٠٥ - ١٠٦) ، ورواها البخاري ومسلم وغيرهما ،

واخر نيل الأوطار (٧ : ٨٥ - ٨٦) .

[في عُرْمَاتِ النِّسَاءِ ^(١)]

٥٤٦ - قال الله : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَزَوَّجَاتُكُمُ الَّتِي فِي جُحُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ ، فَمَنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ، وَخَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ ^(٢) ، وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَزُوزًا رَحِيمًا . وَلِلْمُحْصَنَاتِ مِنَ النِّسَاءِ ^(٣) إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ، كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ، وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ ، أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ عُصَمَاءَ مِنْ غَيْرِ مَسَاكِينٍ ، فَاسْتَشْتَمُوا بِهِ مِنْهُنَّ فَقَاتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ قَرِيبَةً ، وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَايَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ^(٤) .

٥٤٧ - فَاحْتَمِلْتُ الْآيَةَ مِنْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ مَا حَتَّى اللَّهُ مِنَ النِّسَاءِ مُحَرَّمًا ^(٥) ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ حَلَالٌ بِالصَّمْتِ عَنْهُ ، يَقُولُ اللَّهُ ^(٦)

(١) وَدَنَا حُفَا الْعُرْوَانِ كَمَا أَمَرْنَا فِي أَوَّلِ الْبَابِ .

(٢) فِي الْأَصْلِ « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ » إِلَى : وَجَلَالُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ ، الْآيَةُ .

(٣) فِي الْأَصْلِ لِلَّهِ هُنَا ، ثُمَّ قَالَ « الْآيَةُ » .

(٤) سُورَةُ النِّسَاءِ (٢٣ وَ ٢٤) .

(٥) فِي ج « بِحَرَمٍ » وَمَوْعِظَةٌ لِلْأَصْلِ ، يَلِ الْكَلِمَةُ مُتَبَرِّطَةً بِهِ بِهَيْئَةِ لَوْقٍ لِلْمَوْشَعَةِ نَوْقِ الرَّاءِ .

(٦) فِي ج « وَلَقَوْلُ اللَّهِ » وَمَوْعِظَةٌ لِلْأَصْلِ .

(وَأُحِلَّ لَكُمْ مَّا وَزَّاهُ ذَلِكَ) وكان هذا المعنى هو الظاهر من الآية.

٥٤٨ - وكان يثبت في الآية أن تحريم الجمع بمعنى ^(١) غير تحريم

الأشهاد، فكان ما سمى ^(٢) حلالاً ^(٣) حلالاً ^(٤) حلالاً ^(٥) حراماً ^(٦) حراماً ^(٧)، وما نعى عن الجمع بينه من الاختين كما نعى عنه .

٥٤٩ - وكان في نفيه من الجمع بينهما دليل على أنه إنما حرم

الجمع، وأن كل واحدة منهما على الافراد حلال في الأصل ^(٨)،

(١) في النسخ للطبوعة «لمى» باللام، وهي بالياء واحدة في الأصل .

(٢) في النسخ للطبوعة «ماسمى الله» ولفظ الجلالة لم يذكر في الأصل . وكلمة «سمى» كتبت فيه «ما» بالألف ووضع فوق السين قصة وفوق الليم شدة .

(٣) في النسخ للطبوعة «حلالاً» بالنصب، وهي في الأصل بدون ألف، ثم صحتها بين المحققين بالصاق الألف باللام الأخيرة، وهي في النسخة للقروة على ابن جماعة بدون ألف أيضاً وضبطت بضم اللام فيها . وما في الأصل صواب . توجيهه : أن يكون اسم «كان» ضمير الشأن، والجملة بمعنى «ماسمى حلالاً حلالاً» خبر «كان» . هذا وجه، وأكثر : أن يكون قوله «حلالاً» خبراً ليعمل عنوناً، والجملة خبر «كان» . وهناك أوجه أخرى، تظهر عند البحث والتأمل . وانظر كتاب (شواهد التوضيح، والتصحيح لمفردات الجامع الصحيح) لابن مالك (ص ٢١ - ٢٤) عند شرح قول عائشة في الحصب «إِنَّمَا كَانَ مَنْزِلُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» .

(٤) في «و» ماسمى الله» ولفظ الجلالة ليس في الأصل .

(٥) في النسخ للطبوعة «حراماً» بالنصب، وهي في الأصل بدون الألف، وكذلك في النسخة للقروة على ابن جماعة، وضبطت فيها بالرفع . وقد حاول بين طرفي الأصل إصلاح الكلمة بتوحيين من الإصلاح : أحدهما : الصاق ألف في الليم لتكون منصوبة، والآخر : الصاق هاء في حرف الجاء، لتكون «حرام» . وفي توجيه هذا الوجه السابقة فيما قبله، ووجه آخر : أن تكون «ما» للوصلة مبتدأ، وقوله «حراماً» خبراً، ويكون من عطف الجمل .

(٦) في «و» وإن كان كل واحدة منهما على الافراد حلالاً في الأصل» فزاد كلمة «وكان» ثم نصب كلمة «حلالاً» وفكك كله عتاف للأصل .

وما سواهن من الأمهات والبنات والعمات والحالات : محرّمات
في الأصل .

٥٥٠ - وكان ^(١) معنى قوله : (وأحلّ لكم ما وراه ذلك) ٥١
من تمّي تحرّجه في الأصل ، ومن هو في مثله حاله بالرماع : - أن
ينكحوهن بالوجه الذي حلّ ^(٢) به النكاح ^(٣) .

(١) في ج « كان » وهو عطف للأصل .

(٢) في النسخ المطبوعة « أحل » بزيادة الهزة في أوله ، وهو عطف للأصل .

(٣) وهكذا شاء الريبع أن يتم الجزء الأول من « كتاب الرسالة » في أثناء الكلام ،
ثم يبدأ الجزء الثاني بقول العالمی : « فان قال قائل : ما حلّ على هذا ؟ فان شاء
الباحث لا يصل أن يتكلم منهن أكثر من أربع » الخ . وما لحقه يدل ذلك إلا من
أمر العالمی ورأيه ، ولقد حلّ من نسخة العالمی التي كتب بخطه تعرض عليه فأقره ،
والا فالحق يدعوه أن يتم الكتاب إلى ثلاثة أجزاء ، ويتم الجزء الأول في أثناء
الكلام ، مع أنه لم يكتب في الصفحة التي انتهى منها الجزء إلا سطرين وبين سطر
من قوله « وأحلّ لكم ما وراه ذلك » إلى هنا ، وبقيها يلائم ؟ ثم هو يؤكد هذا
التقسيم في آخر الكتاب ، عند إيجازة نسخته إذ يقول « وهو ثلاثة أجزاء » فالحق
وجه إلا أنه صنيع للؤلف ، حافظ عليه طيفه الأمين .

وأما النسخة المفروقة على ابن جماعة فقد كتب بها نسخاً في هذا الموضع « أكثر الجزء
الثاني » ولم أجد فيها موضعاً لأكثر الجزء الأول ، وقسمها مضطرب على كل حال ،
وسأين ذلك في مقدمة الكتاب إن شاء الله .

وهذه الصفحة من الأصل التي فيها ختم الجزء الأول هي الصفحة (٥١) ثم بعد
ذلك صفحات وأسانيد وعتاوين للجزء الثاني ، كما سنذكر في المقدمة إن شاء الله ،
إلى آخر الصفحة (٦٢) ثم يبدأ الجزء الثاني من الصفحة (٦٣) . وهذه الأرقام أتا
الذي وضعتها لفئة الريبع بما فيها من صفحات وضياعها ، وإلا فان أصلها أرواق
ملصقة بالكتاب ليست منه ، ولكنها صارت جزءاً منه في نظر المطبع ، ثم أفضل
بينها وبينه في الترتيم . ولذلك ترى أن الجزء الأول من نسختنا هذه يبدأ من
الصفحة (١٢) من الأصل . وأسأل الله العون والمعاية والتوفيق ، إنه صميع العبد .

وكتب

أبو الأصبهال

المخوف والمفانر

من مؤلفاته

رواية الربيع من مؤلفات
محمد بن عبد الله بن سيرين

هذا العنوان صورة من عنوان الجزء الثاني من الأصل
وهو بخط الربيع بن سليمان صاحب القاموس

[... قال : أنا الربيع بن سليمان قال : أخبرنا الشافعي قال (١) :

٦٣

بسم الله الرحمن الرحيم

٥٥١ - فإن قال قائل : ما دل على هذا ؟

٥٥٢ - فإن النساء (٢) للباحات لا يحل أن ينكح (٣) منهن أكثر من أربع ، ولو نكح خمسة (٤) فسيح النكاح ، فلا تحل (٥) منهن واحدة إلا بنكاح صحيح ، وقد كانت الخامسة من الحلال بوجه ، وكذلك الواحدة ، بمعنى قول الله : (وأحل لكم ما وراء ذلكم) - : بالوجه الذي أحل به النكاح ، وعلى الشرط الذي أحله به ، لا مطلقاً .
٥٥٣ - فيكون نكاح الرجل للمرأة لا يحرم عليه نكاح معها ولا خالتها بكل حال ، كما حرم الله أمهات النساء بكل حال ، فتكون العمة والحالة داخليتين في معنى من أحل بالوجه الذي أحلها به .

(١) هذه الزيادة ماقى مساكب جيل الرحمن بن نصر في أول الجزء الثاني من الرسالة قبل البسملة ، كما فعل في الأول والثالث ، وانظر ما كتبه في الصليق في أول الكتاب (س ٧) .

(٢) قوله « فإن النساء » الخ جواب السؤال ، ولقد زيد في « وجع فيه كلة » قيل « وليست بالأصل » .

(٣) ممكننا ضبط الفعل في الأصل بضم الياء ، مبنياً للفعل ، ثم ضبط به ذلك قوله « ولو نكح خمسة » بفتح التاء في الأصل ونصب للفعل .

(٤) في « خياً » وهو مخالف للأصل .

(٥) قرب « ولا تحل » وفي « ولا يحل » وكلاهما مخالف للأصل .

٥٥٤ - كما يحمل له نكاحُ امرأةٍ إذا فارقَ رابطةً: كانت^(١) الفعةُ إذا فُورقتِ ابنتُ^(٢) أخيها حَلَّتْ .

[في محرّمات الطعام^(٣)]

٥٥٥ - وقال الله لنبيه: (قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا^(٤) عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ، فَإِنَّهُ رِجْسٌ، أَوْ فِسْقًا اهْتَلَى لِنِيرَانِهِ بِهِ^(٥)) .
٥٥٦ - فأَحَلَّتْ الآيةُ معنيين : أحدهما : أَنْ لَا يَحْرُمَ عَلَى طَاعِمٍ^(٦) أَبَدًا إِلَّا مَا اسْتَقَى اللهُ .

٥٥٧ - وهذا للمنى القى إذا وَجَّهَ^(٧) رجلٌ مخاطبًا به كان القى

- (١) في النسخ الثلاث للطبوعة « وكانت » وزيادة الواو خطأ ، وعطافة للأصل ولما في نسخة ابن جماعة ، ويظهر أن الخاسطين لم يفهموا مراده ، وظنوا أن هذا من مطلب الجمل ، وليس كذلك ، إذ المراد : أنه إذا فارق الزوج امرأته حلت له معها ، كما يحمل له نكاح امرأة أخرى إذا طلق إحدى زوجاته الأربع ، فلا يجمع خطأ في حصته ، لا يجمع بين المراد ومعتها .
- (٢) حكنا وصحت في الأصل ، وهو صواب عندنا ، فلذلك حافظنا عليه .
- (٣) التوبان زيادة من عندنا ، كما ذكرنا في أول الباب .
- (٤) هنا في س و ج زيادة « قال الثاني » وليست في الأصل .
- (٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : نسأ أهل لنير الله به » .
- (٦) سورة الأنعام (١٤٥)
- (٧) هنا في النسخ الثلاث للطبوعة زيادة « قال الثاني » .
- (٨) في ج « على طاعم يطعمه أبداً » والزيادة عطافة للأصل .
- (٩) في النسخ الثلاث للطبوعة « واجبه » وهو مخالف للأصل ، وفيه تكلف في المنى ، ولو كان « ووجه » مبنيًا لفصل كان أقرب ، ولكن ما هنا هو القى في الأصل ، وقد =

يَسْبِقُ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ^(١) غَيْرُ مَا سَبَقَ اللَّهُ مُحَرَّمًا ، وما كان مَكْنَاهُ
الَّذِي يَقُولُ لَهُ^(٢) : أَظْهَرُ الْعَمَانِ وَأَتَمُّهَا وَأَغْلَبُهَا ، والتي لو احتملت
الآيةُ معنى^(٣) سواء كان هو المعنى الذي يُلْزَمُ أَهْلَ الْعِلْمِ الْقَوْلُ بِهِ ،
إِلَّا أَنْ تَأْتِيَ سُنَّةُ النَّبِيِّ^(٤) تَذَكُّرًا عَلَى مَعْنَى غَيْرِهِ ، مما تحتمله الآيةُ ،
فَيَقُولُ^(٥) : هذا معنى ما أَرَادَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى .

٥٥٨ - ولا يُقَالُ بِمَخَاصِي فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلَا سُنَّةٍ إِلَّا بِدَلَالَةٍ
فِيهَا أَوْ فِي وَاحِدٍ مِنْهَا . وَلَا يُقَالُ بِمَخَاصِي^(٦) حَتَّى تَكُونَ الْآيَةُ تُحْتَمِلُ
أَنْ يَكُونَ أُرِيدَ بِهَا ذَلِكَ الْخَاصُّ ، فَإِنَّمَا مَا لَمْ تَكُنْ مُحْتَمِلَةً لَهُ فَلَا يُقَالُ
فِيهَا بِمَخَاصِي^(٧) تُحْتَمِلُ الْآيَةُ .

٥٥٩ - وَيَحْتَمِلُ قَوْلُ اللَّهِ (قُلْ لَا أُجِدُ فِيهَا أَوْحَى إِلَى مُحَرَّمًا
عَلَى طَاعِمِهِ يَطْعَمُهُ) - : مِنْ شَيْءٍ سُئِلَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ^(٨) دُونَ غَيْرِهِ .

== ضبط فيه بضم الواو ، والفتح على صحيح ، والاستعمال في ذلك كله مجاز ، لأن الأصل
« الوجه » في الحقيقة : المجازعة للروفة ، ثم توسعوا في استعمال الكلمة في مكان
مجازية كثيرة .

- (١) في ب « لا يحرم عليه » وكلمة « عليه » ليست في الأصل ..
- (٢) فاعل « يقول » مخوف العلم به ، أي : يقول له القائل . وفي ب « يقال له » وهو
خلاف الأصل .
- (٣) في النسخ المطبوعة « ماني » وهو عطف للأصل .
- (٤) في س و ج « فاني » وفي ب « سنة رسول الله » وكلاهما عطف للأصل . وفي س
و ب زيادة « بأبي هو وأمي » وهذه الزيادة مكتوبة بخطه بأشياء الأصل بخط آخر .
- (٥) قوله « فيقول » يعني القائل ، وفي النسخ المطبوعة « فيقول » وهو عطف للأصل .
- (٦) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال القائل » .
- (٧) في س و ج « لحاس » وهو خطأ وعطف للأصل .
- (٨) في ب « لا » بدل « لم » وهو عطف للأصل .
- (٩) في النسخ المطبوعة « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه » وهو عطف للأصل ..

٥٦٠ - وَتَحْتَمِلُ : مِمَّا كُنْتُمْ تَأْكُلُونَ . وَهَذَا أَوَّلَى مَعَانِيهِ ^(١) ،
استدلالاً بالسَّنة عليه ، دون غيره .

٥٦١ - أَخْبَرَنَا سَفِيَانٌ ^(٢) عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ
الْحَوَّلَانِيِّ عَنْ أَبِي ثُمَلَّةَ ^(٣) : « أَنَّ النَّبِيَّ نَهَى عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ ^(٤) مِنْ
السَّبَاجِ ^(٥) » .

٥٦٢ - أَخْبَرَنَا ^(٦) مَالِكٌ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ عَنْ صَيْدَةَ
بْنِ سَفِيَانَ الْحَضْرَمِيِّ ^(٧) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ قَالَ « أَكَلُ كُلِّ
فِي نَابٍ مِنَ السَّبَاجِ حَرَامٌ ^(٨) » .

- (١) في ج « أول معانيه » وزيادة « به » خلاف الأصل .
- (٢) هنا في النسخ الثلاث زيادة « قال القاضي » .
- (٣) في س وج زيادة « بن صينة » وليست في الأصل .
- (٤) في النسخ المطبوعة زيادة « الحشى » وهو هو ، ولكنها ليست في الأصل ، والحشى
بضم الحاء ، وفتح العين للمبشرين ثم تون .
- (٥) في النسخ المطبوعة « من أكل كل ذي ناب » وزيادة كلمة « أكل » ليست من
الأصل ، ولكن جاء بها في تاريخه فكيف أتقيا قبل كلمة « كل » لقرأ « أكل » ثم
زاد في الحاشية كلمة « كل » لقرأ « أكل كل » ولا داعي لهذه الزيادة ، وإن كانت ثابتة
في الروايات الأخرى الحديث ، في الصحيحين وغيرها : لأن النهي عن كل ذي ناب
أما هو النهي من أكل ذلك ، وفي الترمذي كما هنا بخلاف كلمة « أكل » (٢ : ٣٤٥)
من هرج للباركفوري .
- (٦) الحديث رواه القاضي أيضاً في الأم (٢ : ٢١٩) عن ابن عينة ومالك ، كلاهما عن
ابن مهلب ، وهو في اللوط (٢ : ٤٣) ولكن بلفظ حديث أبي هريرة الآتي .
ورواه أيضاً أحمد في السند بأسانيده كثيرة (٤ : ١٩٣ و ١٩٤) ورواه أيضاً
أصحاب الكتب الستة . وانظر فتح الباري (٩ : ٥٦٤ - ٥٦٧) ونيل الأوطار
(٨ : ٧٨٤ - ٧٨٥) .
- (٧) في س « وأخبرنا » وفي س وج « قال القاضي » وأخبرنا ، وكلها عكاف للأصل .
- (٨) « صينة » بفتح الين للهامة . قال ابن حبان في التمهيد (١ : ٢٨٩) : « قال
ابن شاذان في الثلاث من أحمد بن صالح قال : إسماعيل بن أبي حكيم عن عبيدة بن
سفيان - هذا من أجهت أسانيد أهل المدينة » .
- (٩) الحديث رواه القاضي أيضاً في الأم (٢ : ٢١٩) عن مالك ، وهو في اللوط (٢ : ٤٣)
رواه أيضاً أحمد ومسلم والنسائي والترمذي وابن ماجه ، كما في النسخ .

[فَيَا تُحْسِكُ عَنْهُ الْمُنْتَدِيَةُ مِنَ الرَّفَاةِ ^(١)]

٥٦٣ - قال الله : (وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيَدْرُونَ أَرْوَابَنَا يَقْرَعُونَ بِأَنْفُسِهِمْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ، فَإِذَا بَلَغَ أَجَلُهُمْ ^(٢) فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَا فِي أَنْفُسِهِمْ بِالْمَرْوِفِ ، وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ^(٣)) .

٥٦٤ - فذكر الله أن على للتوفى عتبه عتة ، وأنهم إذا بَلَغَتْهَا ^(٤) فلمن أن يفعلن في أنفسهن بالمروف ، ولم يذكر شيئاً يَحْتَبِه في العدة .

٥٦٥ - قال ^(٥) : فكان ^(٦) ظاهر الآية أن تُحْسِكُ الْمُنْتَدِيَةُ فِي الْعِدَّةِ عن الأزواج فقط ، مع إقامتها في بيتها . - بالكتاب .

٥٦٦ - وكانت تَحْتَمِلُ أن تُحْسِكُ عن الأزواج ، وأن يكون عليها في الإمساك عن الأزواج إمساك عن غيره ، مما كان مباحاً لها قبل العدة ، من طيب وزينة ^(٧) .

-
- (١) العنوان زيادة من عتدا ، كما ذكرنا في أول الباب .
 (٢) هنا في س. وج زيادة « قال القاضي » .
 (٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .
 (٤) سورة البقرة (٢٣٤) .
 (٥) في س. « ياتن أجلهم » وهو خلاف الأصل .
 (٦) كلمة « قال » لم تذكر في س. وب وهي كلمة في الأصل بخطه من المطبع . وفي ج « قال القاضي » .
 (٧) في ج « وكان » وهو خلاف الأصل .
 (٨) في س. وج زيادة « وغيرها » وليست في الأصل .

٥٦٧ - قلنا سَنَ رسولُ الله على المعتنة من الوفة الإمساك عن الطيب وغيره - : كان عليها الإمساك عن الطيب وغيره بفرض السنة ، والإمساك عن الأزواج والشكنى في بيت زوجها بالكتاب ثم السنة^(١) .

٥٦٨ - واحتملت^(٢) السنة في هذا للوضع ما احتملت في غيره : من أن تكون السنة يَنْتَ عن الله كيف إمساكها ، كما يَنْتَ الصلاة والزكاة والحج ، واحتملت أن يكون رسولُ الله^(٣) سَنَ فيما ليس فيه نصٌّ حكمه^(٤) .

باب الملل في الأحاديث

٥٦٩ - قال الشافعي : قال لي قائلٌ : فإننا نجد من الأحاديث عن رسول الله أحاديث في القرآن مثلاً نصاً^(٥) ، وأخرى في القرآن مثلاً

(١) هكذا هو في الأصل . والنسخ للطبوعة « ثم السنة » وهو صواب واضح ، ولكن بعض المايين عث بالأصل فألحق به بكلمة « السنة » ليصلها « بالسنة » وهو تصرف غير جائز ، إلا لا يمس إليه مع صحة ما في الأصل .

(٢) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في س و ج زيادة « سئل الله عليه وسلم بأبي هو وأمي » ، وهي مكتوبة بحاشية الأصل بخط غير خطه .

(٤) « حكم » بالتكثير ، و « دة » بحرف الجهر ، كما في الأصل ، وهو الصواب ، وبذلك ضبطت أيضاً في نسخة ابن جماعة ، وفي النسخ للطبوعة « حكم الله » بالإضافة ، وهو عتاف للأصل .

(٥) في ج « أخذت مثلاً في القرآن نصاً » ، بالتقديم والتأخير ، وهو عتاف للأصل .

جلة ، وفي الأحاديث منها^(١) أكثر مما في القرآن ، وأخرى ليس منها شيء في القرآن ، وأخرى موقفة^(٢) ، وأخرى مختلفة : ناسخة ومنسوخة^(٣) ، وأخرى مختلفة : ليس فيها دلالة على تاسيخ ولا منسوخ ، وأخرى فيها نهي لرسول الله^(٤) ، فتقولون : مانع عنه حرام ، وأخرى لرسول الله فيها نهي^(٥) ، فتقولون : نهي وأمره على الاختيار لأهل التحريم . ثم نجدكم تذهبون إلى بعض المختلفة^(٦) من

(١) في س وج « وفي الأحاديث مثلاً منها » زيادة كلمة « مثلاً » وهي زيادة ليست في الأصل ، وتبعد للمعنى أيضاً ، إذ ليست هذه الأحاديث نوعاً آخر ، إنما هي التي في القرآن مثلاً جلة ، ولكن فيها زيفات ليست في القرآن ، هي تفصيل لجمله ، ويان له .

(٢) في النسخ للطبعة « مطقة » وهو خلاف للأصل ، وانظر ملخص في حاشية (رقم ٩٠) .

(٣) في النسخ للطبعة « وأخرى ناسخة ومنسوخة » ، وكذلك في النسخة للروضة على ابن جماعة « وزيادة كلمة » وأخرى « مخالفة للأصل » وقد كتبت الكلمة بمحاذاة بخط جديد ، وهي ظاهرة الخطأ ، لأن قوله « ناسخة ومنسوخة » يان نزاع من أنواع الأحاديث المتعارضة ، إذ منها ما هو ناسخ ومنسوخ ، ومنها ما لا دلالة فيه على نسخ ولا منسوخ ، كما قال الثاني ، وكما هو ظاهر معروف .

(٤) في س « فيها نهي النبي صلى الله عليه وسلم » وهو خلاف للأصل . وفي ج « ليس فيها نهي النبي صلى الله عليه وسلم » وهو خطأ وإساءة للمعنى .

(٥) في ج « فيها لرسول الله صلى الله عليه وسلم نهي » ، بالقديم والتأخير ، وهو خلاف للأصل ، وقد صنع فيه بعض الكتّابين فحذف ، فكتب كلمة « فيها » بين السطرين فوق كافي « وأخرى » و « لرسول » وضرب على كلمة « فيها » للكتوبة في موضعها بالأصل . وفي س و « وأخرى ليس فيها لرسول الله صلى الله عليه وسلم نهي » ، وهو خطأ وإساءة للمعنى ، ويظهر أن الفارسي لم يفهموا إيراد الثاني ، ففكروا أن التبيين أحدهما يكون فيه نهي النبي ، والآخر لا يكون فيه نهي ، فأصلح كل منهم الكلام على مانعهم ، فجعل بعضهم النوع الأول الذي ليس له فيه نهي ، وعكس بعضهم وإيراد الثاني فيما حكى من للنسخ عليه ظاهر : أن للنسخ يقول : إذا نرى أحاديث فيها نهي من النبي ، وأثم نجيبون في الأخذ بها صلحاً مختلفاً ، فطرة تحملون النسخ في بعض الحديث على التحريم ، وقلة تحلوته في بعض الحديث على الاختيار لأهل التحريم .

(٦) في س « المختلف » وهو خلاف للأصل ،

الأحاديث دون بعضي، ونجدكم تقيسون على بعض حديثه، ثم يختلف قياسكم عليها، وتتركون بعضاً فلا تقيسون عليه. فما حجكم في القياس وتركه؟ ثم تفترون بعد: فنكم من يترك من حديثه الشيء وأخذ بثلث الذي ترك وأضعف^(١) إسناداً منه؟

٥٧٠ - قال الشافعي: قلت له: كل ما سن رسول الله مع كتاب الله من سنة فهي موافقة كتاب الله في النص بثلثه، وفي الجملة بالتبيين من الله، والتبيين يكون أكثر تفسيراً من الجملة ٦٥

٥٧١ - وما سن^(٢) مما ليس فيه نص كتاب الله^(٣) فبفرض الله طاعته عامة في أمره تبعناه^(٤).

٥٧٢ - وأما النسخة والمسوخة^(٥) من حديثه فهي^(٦) كما نسخت الله الحكم في كتابه بالحكم غيره^(٧) من كتابه عامة في أمره، وكذلك^(٨) سنة رسول الله تفسخ بسنة.

-
- (١) في النسخ المطبوعة «أو أضعف» والألف مصطفة في الأصل اسطواناً واختاً،
 (٢) في ب «وما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم» والزائدة ليست في الأصل.
 (٣) في ب «ليس كتاب» بمثل لفظ الجملة، وهو مخالف للأصل.
 (٤) في ج «اتبناه» وهو مخالف للأصل.
 (٥) في ب «وأما التسخن والمسوخ» وهو مخالف للأصل.
 (٦) في ب «فهو» وهو مخالف للأصل.
 (٧) في ب «كما نسخ الله تعالى الحكم من كتابه بحكم غيره» وفي ج «كما نسخ الله الحكم من كتابه بالحكم وكذلك غيره» وكل ذلك مخالف للأصل واضطراب في فهم معناه.
 (٨) في النسخ المطبوعة «فكذلك» وهو مخالف للأصل.

٥٧٣ - وذكرْتُ له بعض ما كتبتُ في (كتابي) قبل هذا^(١)
من إصباح ما وصفتُ .

٥٧٤ - فأما^(٢) المختلفة التي لا دلالة على أيها ناسخٌ ولا أيها
منسوخٌ^(٣) - فكلُّ أمره موقوفٌ^(٤) صحيحٌ ، لا اختلاف فيه .

٥٧٥ - ورسولُ الله عربيُّ اللسانِ والدارِ ، قدَّ^(٥) يقول القولُ
عامًّا يريدُ به العامَّ ، وطامًا يريدُ به الخاصَّ ، كما وصفتُ لك في كتاب الله
وسنن رسول الله^(٦) قبلَ هذا .

٥٧٦ - ويُستلُّ من الشيء فيُجيبُ على قدر المسئلة ، ويُؤدِّي
عنه^(٧) الخبرُ عنه الخبرُ مُتَقَصِّ^(٨) ، والخبرُ مختَصراً ، والخبرُ^(٩) فيأتي
بعضٍ معناه دونَ بعضٍ .

٥٧٧ - ومُحدثٌ عنه الرجلُ الحديثُ قد أدرك جوابه ولم
يُدرك المسئلةَ فيدُلُّه على حقيقة الجواب ، بمعرفة السبب الذي يُخرِجُ
عليه الجوابُ .

(١) في س - « في كتابي هنا » بجلف « قبل » وهي تاجية في الأصل ، وكلة « كتابي »
واحدة في الأصل ، ولكن بحث بها بعض نظريه ليسهلها غيراً كتي « ومب واضح .

(٢) في النسخ المطبوعة « وأما » وهو مخالف للأصل ،

(٣) في ج « على أنها نسخة ولا أنها منسوخة » وهو خطأ ومخالف للأصل .

(٤) في النسخ المطبوعة « حقق » وهو مخالف للأصل ، وانظر حاشية (رم ٩٥)

(٥) في س - « وقد » وهو مخالف للأصل .

(٦) في س - « ورسوله » وهو مخالف للأصل .

(٧) كلمة « عنه » تاجية هنا في الأصل ومخفوفة في النسخ المطبوعة .

(٨) في س « متصفا » وهي تاجية في الأصل « متصفا » ككلمته في رسم مثل هذه الكلمات

بالألف ، فأقول بعض الفارحين تغييرها محاولة واضحة ، ونحط قطين تحت الكلمة بين

الصاد والألف . وفي ج « متصفا » بالتون من الإملاء ، وهو مخالف للأصل .

(٩) كلمة « والخبر » لم تذكر هنا في س وهي تاجية في الأصل ، ونحطها خطأ واضح .

- ٥٧٨ - وَيُسْنُ فِي الثَّيِّ سَنَةً^(١) وفيما يُخالفه أخرى ، فلا يَخْلَصُ بعضُ السامعين بين اختلاف الحالين^(٢) اللتين سَنَ فيهما .
- ٥٧٩ - وَيُسْنُ سَنَةً فِي نَصٍّ مِنْهُ^(٣) ، فيحفظها حافظ^(٤) ، وَيُسْنُ فِي مَعْنَى يُخَالِفُهُ فِي مَعْنَى وَيُحَامِلُهُ فِي مَعْنَى - : سَنَةً غَيْرَهَا ، لا اختلاف الحالين^(٥) ، فيحفظُ غيره تلك السنة ، فإذا أدى كلٌّ ما حَفِظَ رآه بعضُ السامعين اختلافاً ، وليس منه شيءٌ مختلفٌ .
- ٥٨٠ - وَيُسْنُ بِقَطْعٍ غَرَبُهُ حَامٌ جَلَّةٌ بِحَرَمٍ شَيْءٌ أَوْ بِحَلِيلَةٍ^(٦) ، وَيُسْنُ فِي غَيْرِهِ خِلَافَ الْجَلَّةِ ، فَيُسْتَدَلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُرَدِّ بِمَحَرَّمٍ مَا أَحَلَّ ، وَلَا بِمَا أَحَلَّ مَا حَرَّمَ .
- ٥٨١ - وَلِكُلِّ هَذَا نَظِيرٌ قِيَا كَتَبْنَا^(٧) مِنْ مُجْلِ أَحْكَامِ اللَّهِ .
- ٥٨٢ - وَيُسْنُ السَّنَةَ ثُمَّ يَسْجُهَا بِسَنَتِهِ ، وَلَمْ يَدْعَ^(٨) أَنْ يَسْجُهَا^(٩)

(١) في ج « بئس » وهو خطأ وخالف للأصل .
 (٢) في النسخ للطبوعة في اللوحين « الحالين » وهو في « صحيح » ، ولكن الذي في الأصل « الحالين » وهو أصح وأصح .
 (٣) في ب « س » وهو غير واضح ، وخالف للأصل ، وكذا « نس » مضبوطة ، في الأصل بتشديد الصاد والفتحة ، وفي ج « في نس سناه سنى » وزيادة كلمة « سنى » هنا خطأ غريب .
 (٤) في ج « حافظ آخر » وهذه الزيادة غير جيدة وخالفه للأصل ، وإن كانت مكتوبة في نسخة المخطوطة للقرومة على ابن جماعة .
 (٥) في ب وج « أو تحليلة » بخلاف الباء ، وهي مكوبة في الأصل .
 (٦) في ب « كتيبه » وهو خالف للأصل .
 (٧) في ج « ولم يدع » بالنون ، وهو خطأ لا يوافق للنس ، وخالف للأصل .
 (٨) في ب زيادة « صلى الله تعالى عليه وسلم » وفي ج زيادة « رسول الله صلى الله عليه وسلم » وكل ذلك لم يذكر في الأصل .

كَمَا^(١) نَسَخَ مِنْ سُنَّتِهِ بِسُنَّتِهِ ، وَلَكِنْ رِيَاءَ ذَهَبٍ عَلَى الَّذِي سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ بَعْضُ عِلْمِ النَّاسِخِ أَوْ عِلْمِ الْمُنْسُوخِ ، فَحَفِظَ^(٢) أَحَدُهُمَا دُونَ الَّذِي سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ الْآخَرَ ، وَلَيْسَ يَذْهَبُ ذَلِكَ عَلَى مَا تَمْتَحِنُ حَتَّى لَا يَكُونَ فِيهِمْ مَوْجُودًا إِذَا طُلِبَ .

٥٨٣ - وَكُلُّ^(٣) مَا كَانَ كَمَا وَصَفْتُ أُنْصِيَ عَلَى مَسْنَدِهِ^(٤) ، وَفَرَّقَ بَيْنَ مَا فَرَّقَ بَيْنَهُ مِنْهُ .

٥٨٤ - وَكَانَتْ طَاعَتُهُ^(٥) فِي تَشْبِيهِهِ عَلَى مَسْنَدِهِ وَاجِبَةً^(٦) ، يَوْمَ يُقَالُ : مَا فَرَّقَ^(٧) بَيْنَ كَذَا وَكَذَا ؟

٥٨٥ - لِأَنَّ قَوْلَ « مَا فَرَّقَ^(٨) بَيْنَ كَذَا وَكَذَا ؟ » فِيهَا فَرَقٌ بَيْنَهُ رَسُولُ اللَّهِ - : لَا يَتَدَوَّنُ أَنْ يَكُونَ جَهْلًا مِمَّنْ^(٩) قَالَهُ ، أَوْ لَرِيَاءًا بِأَمْرٍ مِنَ الْجَهْلِ ، وَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا طَاعَةُ اللَّهِ بِاتِّبَاعِهِ .

(١) رُسِمَتْ فِي النسخِ للطبوعة « كل ما » وَرُسِمَتْ فِي الْأَصْلِ « كَلَا » فَأُجْمِلَتْهَا عَلَى رِسْمِ الْأَصْلِ ، لِتَحْمِلِ الْمُنْتَهَيْنِ .

(٢) فِي ب « لِيَحْفَظَ » وَهُوَ عِخَالٌ لِلْأَصْلِ .

(٣) رُسِمَتْ فِي الْأَصْلِ « كَلَا » عِلَالَةً رِجْعًا ، لِيَكُونَ لِلرَّادِ وَاجِبًا عَمُومًا .

(٤) فِي ج « أُنْصِيَ عَلَى مَسْنَدِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » وَفِي ب « أُنْصِيَ عَلَى مَسْنَدِهِ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » وَفِي س « حَضَى عَلَى مَسْنَدِهِ » ، وَكُلُّ ذَلِكَ عِخَالٌ لِلْأَصْلِ .

(٥) فِي ب « وَكَانَتْ طَاعَتُهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » وَالزَّيْدَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٦) فِي س وَج « عَلَى مَسْنَدِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَنَةً وَاحِدَةً وَلِجِبَةِ مِنْهُ » . وَهَذِهِ الزَّيْدَاتُ الَّتِي لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ اضْطُرَبَ لِلنَّصِّ ، وَهِيَ فِي الْأَصْلِ وَاضِعٌ مَقْهُومٌ وَهُوَ الْمَوَابِ .

(٧) كَلِمَةُ « فَرَّقَ » مُبْطِطَةٌ فِي الْأَصْلِ فِي اللَّوْحَيْنِ بِخُصَّةٍ فَوْقَ الْهَاءِ وَشُعْطَةٍ فَوْقَ الرَّاءِ .

(٨) فِي ج « مِمَّنْ » وَهُوَ خَطَأٌ وَعِخَالٌ لِلْأَصْلِ .

٥٨٦ - وما لم يوجد فيه إلا الاختلاف : فلا يمدو أن يكون لم يُحفظ مُتَقَعًى^(١) ، كما وصفت قبل هذا ، فيمدَّ مختلفاً ، وينيب عنا من سبب تبينه ما علمنا في غيره ، أو وهما من محدث . ٦٦

٥٨٧ - ولم نجد منه^(٢) شيئاً مختلفاً فكشفناه - : إلا وجدنا له وجهاً يحتمل به ألا يكون مختلفاً ، وأن يكون داخلًا في الوجوه التي وصفت لك .

٥٨٨ - أو نجد الدلالة على الثابت منه دون غيره ، بثبوت الحديث ، فلا يكون الحديثان اللذان نُسِيا إلى الاختلاف مُتَكَافِئَيْنِ^(٣) ، فنصير إلى الأثبت من الحديثين

٥٨٩ - أو يكون على الأثبت منهما دلالة من كتاب الله أو سنة نبيه^(٤) أو الشواهد التي وصفنا قبل هذا ، فنصير إلى الذي هو أقوى وأولى أن يثبت بالدلائل .

٥٩٠ - ولم نجد عنه حديثين مختلفين إلا ولهما مخرج أو على أحدهما دلالة بأحد ما وصفت^(٥) : إما بموافقة^(٦) كتاب^(٧)

(١) في س وج « خطيا » وهو خطأ ومخالف للأصل .
 (٢) في النسخ للطبعة زينة « صلى الله عليه وسلم » ولم تذكر في الأصل .
 (٣) رمت في الأصل مكنا ، ياء بدل الهزة ، فأثبتهما على ذلك ، إذ موافقة نصيبة .
 (٤) في س « أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم » وهو مخالف للأصل .
 (٥) في النسخ للطبعة « وصفا » وهو مخالف للأصل .
 (٦) في س « بموافقة » وفي ج « بموافقة » وكلاهما مخالف للأصل .
 (٧) في النسخ للطبعة « كتاب الله » ونظ الجلالة مكتوب في الأصل بين البطرين بخط غير خطه .

أو غيره من سنن^(١) أو بعض الدلائل .

٥٩١ - وما نعى عنه رسول الله^(ص) فهو على التحريم ، حتى تأتي^(٢) دلالة عنه^(٣) على أنه أراد به غير التحريم .

٥٩٢ - قال^(٤) : وأما القياس على سنن^(٥) رسول الله فأسأله وجهان ، ثم يفرع في أحدهما وجوه .

٥٩٣ - قال : وما هما ؟

٥٩٤ - قلت : إن الله تبيد خلقه في كتابه وعلى لسان نبيه بما سبق في قضائه أن يتبدم به ولما شاء^(٦) ، لا ممقّب الحكيم فيما تبدم به ، ثم ادّهم رسول الله على المنى التي له^(٧) تبدم به ، أو وجدوه في الخبر عنه ، لم ينزل في شيء في مثل المنى التي له تبيد خلقه^(٨) ،

(١) في النسخ للطبوعة « سنة » بخط النقيب ، وهو مخالف للأصل .

(٢) كلمة « رسول الله » لم تذكر في ج . وذكر بدلها « صلى الله عليه وسلم » ، وما هنا هو الثابت في الأصل .

(٣) في ج « يأتي » وهو خطأ وخالف للأصل .

(٤) كلمة « عنه » لم تذكر في ب . وهي تامة في الأصل . وفي س و ج « عنه صلى الله عليه وسلم » .

(٥) في النسخ للطبوعة « قال الثاني » وهو مخالف للأصل .

(٦) في ب « سنة » بالانفراد ، وهو مخالف للأصل .

(٧) في النسخ للطبوعة « وكما » بدل « ولما » وهو مخالف للأصل .

(٨) في ب « فإ » بدل « فيها » وهو خطأ .

(٩) كلمة « له » لم تذكر في ب . وهي تامة في الأصل .

(١٠) ما لبثنا هنا هو الذي في الأصل ، وانطريت النسخ الأخرى في هذه الجملة ، وأظن أن نسخها أو مصححها لم يدركوا المراد تماماً ، فز س « ولم ينزل في » في مثل المنى « الخ » ، وفي ب « لم يترك في » في مثل هذا المنى الذي به تبيد خلقه « وفي ج « ولم ينزل » الخ ، بزيادة حرف النطق فقط .

ووجِبَ^(١) على أهل العلم أن يُستَكْوَهَ^(٢) سبيلَ السنة ، إذا كان في معناها ، وهذا^(٣) الذي يَتَفَرَّغُ تَفَرُّغًا كَثِيرًا .

٥٩٥ - والوجه الثاني : أن يكون أحلَّ لهم شيئًا جملةً ، وحَرَّمَ منه شيئًا بينه ، فيُحِلُّونَ الحلالَ بالجملة ، ويُحَرِّمُونَ الشَّيْءَ بينه ، ولا يقيسون عليه : على الأقلِّ الحرام^(٤) ، لأنَّ الأكثرَ منه حلالٌ ، والقياسُ على الأكثرِ أولى أن يُقاسَ عليه من الأقلِّ .

٥٩٦ - وكذلك إن حَرَّمَ جملةً^(٥) وأحلَّ بعضها ، وكذلك إن فَرَضَ شيئًا وخصَّ رسولُ الله التَّخْفِيفَ في بعضه .

٥٩٧ - ^(٦) وأما القياسُ فإنما أخذناه استدلالاً بالكتاب والسنة والآثار^(٧)

(١) في س « وأوجب » وفي ج « فأوجب » وكلاهما خطأ وعطاف للأصل ، والذي فيه « ووجب » ثم رأينا كاتبه غير واجبة ، فأعاد كتابتها فوقها واجبة بنفس الخط ، ثم عتب بها عاتب فالنسخ بالواو الأولى إنما ، فصاروا تحذف أن قرأ « وأوجب » أو « فأوجب » والتصل فيها ظاهر وانفتح .

(٢) قل « سلك » يمشى لمسولين بنفسه وبالجملة . والذي هنا من الثاني ، لأنه ضبط في الأصل بضم الياء وكسر اللام .

(٣) زاد بعض الناس في الأصل ألفا قبل الواو ، لقرأ « أو هنا » ، وهي زيادة ثانية عن موضعها غير جيدة ، وذلك لم تذكر في النسخة المفروضة على ابن جماعة ، ولا في النسخ للطبوعة .

(٤) قوله « على الأقلِّ الحرام » بيان لقوله « عليه » في قوله « ولا يقيسون عليه » وهو ظاهر ، وفي ج « ولا يقيسون عليه إلا على أقلِّ الحرام » وهو خطأ وإنشاد للنسخ .

(٥) في النسخ للطبوعة زيادة « واجبة » وهي زيادة خطأ صرف ، وليست في الأصل .

(٦) هنا في س وب زيادة « قال الفاضل » .

(٧) كتب كاتب في الأصل بخط جديد كلمة « من » بدل الواو ، ويظهر أنها كتابة سادة قريباً بعد نسخ نسخة س ، لأنها لم تذكر في أية نسخة أخرى .

٥٩٨ - وأما أن نخالف حديثاً عن رسول الله ^(ص) نأبأ عنه - :
فأرجو أن لا يؤخذ ذلك علينا إن شاء الله .

٥٩٩ - وليس ذلك لأحد ، ولكن قد يحمل الرجل السنة
فيكون له قول يخالفها ، لا أنه عمد خلافها ^(ص) ، وقد ينقل للمرء ويخطئ
في التأويل ^(ص) .

٦٠٠ - قال ^(ص) : فقال لي قائل : فقل لي كل صنف مما وصفت
مثلاً ، تجمع لي فيه الإتيان على ما سألت عنه ، بأمر لا تُكسر ^(ص)
على فأنساه ، وأبدأ بالنسخ والنسوخ من سنن النبي ^(ص) ، وأذكر منها

(١) في النسخ المطبوعة « لرسول الله » والتي في الأصل ملعنة ، ثم ضرب بين الكتيين
على كلمة « من » وألحق لأمأ براء ، ويظهر أن هذا التصحيح قدح ، لأنها تاجة بالألف
أيضا في النسخة للقرونة على ابن جماعة .

(٢) « محمد » - من باب ضرب - يضي بضمه والألف وظل ، كما ض عليه في اللسان
وكما هو ثابت بالأصل هنا ، وهو حبة ، ويظهر أن محمى مطبوعة يولاني غريم
مايوحه كلام صاحب الطلوس ، فظنوا الكلمة غير صواب ، فصحوها في نسخة
وبطلوها « تصد » .

(٣) الله أكبر . هذا هو الإمام حقا . وصلى أهل مكة وبرؤا ، حين سموه
« ناصر الحديث » .

(٤) في النسخ المطبوعة « قال القاضي » وهو زيادة مما في الأصل .

(٥) في ج « ولا تكسر » وزيادة الراوي ليست في الأصل ، وإن كانت ثابتة في النسخة
لقرونة على ابن جماعة ، وموقعها في الباقي غير جيد . ولي س « لا تكسر » بالقل
للضارع ، وهو مخالف أيضا للأصل ، والهاء الفرقة واضحة فيه وفوقها ضمة ، وقد
زاد بين الكتيين خطين تحت الراء لقرأ أيضا بالياء ، ولم يحسن قياسه ، لأن
الضمة فوق الحرف تبطل عليه .

(٦) في ج « رسول الله » .

شيئاً مما منه القرآن ، وإن كررت بعض ما ذكرت ؟

٦٠١ - (١) قلت له : كان أول ما فرض الله على رسوله في القبلة

أن يستقبل بيت المقدس للصلاة ، فكان (٢) بيت المقدس القبلة التي لا يحل لأحد أن يصلّي إلا إليها ، في الوقت الذي استقبلها فيه رسول الله ، فلما نسخ الله قبلة بيت المقدس ووجهه رسول الله والناس إلى الكعبة - : ٦٧

كانت الكعبة القبلة التي لا يحل لمسلم أن يستقبل المكتوبة (٣) في غير حال من الخوف : غير ما ، ولا يحل أن يستقبل بيت المقدس أبداً .

٦٠٢ وكل (٤) كان (٥) حقاً في وقته ، بيت المقدس من حين استقبله النبي إلى أن حوّل عنه - : الحق في القبلة ، ثم البيت الحرام الحق في القبلة إلى يوم القيامة

٦٠٣ - وهكذا كل منسوخ في كتاب الله وسنة نبيه .

٦٠٤ - قال (٦) : وهذا - مع إياته لك التماسح وللتنسوخ من الكتاب والسنة - : دليل لك على أن النبي إذا سنّ سنة حوّلها الله

(١) هنا ج زيادة « قال القاضي » .

(٢) في « د » وكان « وهو مختلف للأصل .

(٣) كذا في الأصل بترج الخاض ، وكتب كاتب بمشحه « له : في » يعني أنه ظن أن كلمة « في » سقطت من النسخة . ويظهر أن بعض العلماء أصلح الكلمة بد ذلك بزيادة الباء فصارت « بالمكتوبة » كما في المروعة على ابن جماعة ، وبذلك طبع في الطبعات الثلاث .

(٤) كذا في الأصل وسائر النسخ ، وزاد بعض السكاكين بمشحة الأصل كلمة « قد » وجعل موضعها قبل « كان » .

(٥) في النسخ المطبوعة « قال القاضي » والزيادة ليست في الأصل .

عنها إلى غيرها: سَنٌ أخرى يصير إليها الناسُ بعدَ التي حُوِّلَ عنها ،
لثلاث يذهب على عاتقهم الناسُ فَيَبْتِغُونَ على المنسوخ

٦٠٥ - ولثلاث يُشَبَّه^(١) على أحدها بأن رسول الله يَسُنُّ^(٢)

فيكون في الكتاب شيء يرى من جهل السان أو العلم بموقع السنة
مع الكتاب أو بإتباعها^(٣) معانيه - : أن الكتاب^(٤) ينسخ السنة .

٦٠٦ - فقال^(٥) : أفيمكن أن تُخالف السنة في هذا

الكتاب ؟

٦٠٧ - قلتُ : لا ، وذلك : لأن الله جل ثناؤه^(٦) أقام على

خلقه الحجة من وجهين ، أصلهما في الكتاب : كتابه ، ثم سنة نبيه ،
بفرضه في كتابه اتباعها .

٦٠٨ فلا يجوز أن يسُنَّ رسول الله سنة لازمة فتُلغى

فلا يسُنَّ ما نسَخَها^(٧) ، وإنما يُعرف الناسُ بالآخر من الآخرين ،

(١) في سائر النسخ « يفتبه » وهو مخالف للأصل ، والكلمة فيه واضحة مضبوطة .

(٢) في « و » و « سن » وهو مخالف للأصل .

(٣) في سائر النسخ « وإتباعها » بالواو بدل « أو » والألف تابعة في الأصل ، ثم ضرب عليها بين القارئين ، ولأوجه تلك .

(٤) في « س » أن يقول : الكتاب « إلخ » وكلمة « يقول » مزادة بحاشية الأصل بخط آخر ، وهي زائدة غير جيدة .

(٥) هنا في « و » و « حج زائدة » قال القاسمي .

(٦) في « ج » وقال « وهو مخالف للأصل » .

(٧) في « س » « لأنه عز وجل » .

(٨) في « س » « ولا ين » وفي « ج » « ولا بين نلسنا » وكلاما مخالف للأصل ، والكلمة واضحة فيه مضبوطة .

وأكثر الناسخ في كتاب الله إنما عُرِفَ بِدِلَالَةِ سَنَةِ^(١) رسول الله .
 ٦٠٩ - فإذا كانت السنة تملأ على ناسخ القرآن وتُفَرِّقُ
 بينه وبين منسوخه - : لم يكن أن تُنسخَ السنة بقرآنٍ إلا أخذت
 رسولُ الله مع القرآن سنة تُنسخُ سنته الأولى ، لتذهب الشبهة عن
 من^(٢) أقام الله عليه الحجة من خلقه .

٦١٠ - قال : أفرأيت لو قال قائلٌ : حيث وجدتُ
 القرآن^(٣) ظاهراً حائلاً ، ووجدتُ سنةً تحتلُّ أن يُبينَ عن القرآن ،
 وتحتلُّ أن تكون بخلاف^(٤) ظاهره - : علمتُ أن السنة منسوخة
 بالقرآن ؟

٦١١ - قلتُ له : لا يقول هذا عالم^(٥) !

٦١٢ - قال : ولم ؟

٦١٣ - قلتُ : إذا كان الله فرضَ على نبيه أتباعَ ما أنزل إليه ،
 وشهد له بالهدى ، وفرضَ على الناس طاعته ، وكان اللسان - كما وصفتُ
 قبلَ هذا - محتملاً للمعانى ، وأن يكون كتابُ الله ينزلُ حائلاً يُرَادُ
 به الخاص ، وخاصاً يُرَادُ به العام ، وفرضاً جملةً بينه رسولُ الله^(٦) ،

(١) الكلمة واضحة في الأصل ، وقد غيرها بعض قارئيه لقرأ « سنة » ، وبذلك كُتِبَ
 في النسخة المطبوعة على ابن جماعة - وهو تصرف غير سعيد .

(٢) في ج « على من » وهو خطأ وخطأ .

(٣) في ب « في القرآن » وزيادة « في » خطأ وعقوبة للأصل .

(٤) في ب « بخلاف » بخلاف الباء ، وهو خلاف الأصل .

(٥) هناك النسخ المطبوعة زيادة « بل الثاني » .

(٦) في ج « وبه رسول الله » ، زيادة حرف الطف ، وهو خطأ وعقوبة للأصل .

فقامت السنة مع كتاب الله هذا للقام - لم تكن السنة ^(١) لِتَحَالَفَ كتاب الله ، ولا تكون السنة إِلَّا تَبَعًا لكتاب الله ، بثلث تزييه ، أو مُيَنِّتَةً معنى ما أراد الله ، فهي ^(٢) بكل حال مُيَنِّتَةٌ لكتاب الله .

٦١٤ - قال : أَفَتُوجِدُنِي الْحَبَّةَ بِمَا قُلْتَ فِي الْقُرْآنِ ؟

٦١٥ - فَذَكَرْتُ لَهُ بَعْضَ مَا وَصَفْتُ فِي كِتَابِ (السنة مع

الْقُرْآنِ ^(٣)) مِنْ أَنَّ اللَّهَ فَرَضَ الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ وَالْحَجَّ ، فَيَنْبَغِي لِرَسُولِ اللَّهِ ^(٤) كَيْفَ الصَّلَاةُ ، وَعِدَّهَا ، وَمَوَاقِيتُهَا ، وَسُنَّتُهَا ، وَفِي كَمِ الزَّكَاةِ مِنَ الْمَالِ ، وَمَا يَسْتَقْطُ عَنْهُ مِنَ الْمَالِ وَيَنْبَغِي عَلَيْهِ ^(٥) ، وَوَقْتُهَا ، وَكَيْفَ تَحْمَلُ الْحَجَّ ، وَمَا يُحْتَنَبُ فِيهِ وَيُتَابَعُ

٦١٦ - قال : وَذَكَرْتُ لَهُ قَوْلَ اللَّهِ (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ

فَأَقْصَوُا أَيْدِيَهُمَا ^(٦)) وَ(الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةٍ ^(٧)) وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ لَمَّا سَنَّ الْقَطْعَ عَلَى مَنْ بَلَغَتْ سِرْقَتُهُ

(١) في ج « سنة » بالتكثير ، وهو خلاف الأصل .

(٢) في النسخ المطبوعة « وهي » وهو عطف للأصل .

(٣) لا أدرى أم هنا كتاب حين ألّفه العائلي ، أم يريد ما ذكر في كتبه من الرسالة وغيرها ، مما تكلم فيه من وجه بيان السنة للقرآن وما جاء في السنة مما ليس فيه من كتب ؟ فإني لم أجده في ترجمة العائلي في مؤلفاته كتاباً باسم [السنة مع القرآن] ولم أجده ككتاب كتاب بهذا الاسم في الكتب التي ألفت بكتاب الأم ، ومضى أن يتبين لي حقيقة ذلك عند تحقيق الكلام في كتبه ، لأن شاء الله .

(٤) « يخط » و « يثبت » كتاباً في « يخط » و « يثبت » بقاء ، وهو عطف للأصل .

(٥) في « زيادة كلمة » الآية « وليست في الأصل . وعلله الآية في سورة الواقعة (٢٨) .

(٦) سورة النور (٢) .

رَبِّ دِيَارِ فَصَاعِدًا ، وَابْتَلَى عَلَى الْحَرَمَيْنِ الْبَكْرَيْنِ^(١) ، دُونَ الثَّقَيْنِ
الْحَرَمَيْنِ وَلِلْمُلُوكَيْنِ - : ذَلِكَ سَنَةُ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى أَنْ اللَّهُ أَرَادَ بِهَا
الْخَاصَّ مِنَ الزَّوَانِ وَالشَّرَاقِ ، وَإِنْ كَانَ مَخْرَجُ الْكَلَامِ حَاشًا فِي الظَّاهِرِ
عَلَى الشَّرَاقِ وَالزَّوَانِ .

٦١٧ - قَالَ : هَذَا^(٢) عِنْدِي كَمَا وَصَفْتَ ، أَتَعْبُدُ حَبَّةً عَلَى مَنْ
رَوَى^(٣) أَنْ النَّبِيَّ قَالَ : « مَا جَاءَكُمْ عَنِّي فَأَعْرِضُوهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ ، فَمَا
وَاقِفَةً فَأَنَا قُلْتُهُ ، وَمَا خَالَفَهُ فَلَمْ أَقُلْهُ »^(٤) ؟

(١) فِي س. و. ج. « الْبَكْرَيْنِ الْبَالَيْنِ » وَالزَّوَانِ لَيْسَتْ فِي الْأَسْل .

(٢) فِي س. « وَهَذَا » وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلْأَسْل .

(٣) كَتَبَ بَعْضُ الْكُتَّابِينَ بَيْنَ السُّطُرَيْنِ فِي الْأَسْل ، بِهَذِهِ كَلِمَةُ « رَوَى » كَلِمَةُ « الْحَدِيثِ »
وَمَعْنَاهُ الزَّوَانِ لَيْسَتْ فِي سَائِرِ النُّسخ ، وَمَا أَظْهَرَ صِحَّةَ .

(٤) هَذَا الَّذِي لَمْ يَرِدْ فِيهِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ وَلَا حَسَنٌ ، بَلْ وَرَدَتْ فِيهِ أَكْثَارٌ كَثِيرَةٌ ، كُلُّهَا
مَوْضُوعٌ أَوْ بَالِغُ الْغَايَةِ فِي الضَّنْفِ ، جُنَّ لَا يَصِلُ إِلَى مِنْهَا لِلْحَاجِجِ أَوْ الْاسْتِغْنَاءِ .
وَأَقْرَبُ رِوَايَةٍ لَا تَقُولُ الشَّيْءَ حَتَّى يَفْرَحَ بِهِ وَضَعَهُ - : رِوَايَةُ الطَّبْرَانِيِّ فِي سَبْعَةِ الْكَبِيرِ
مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي مَجْمَعِ الزَّوَانِ (١ : ١٧٠) وَقَالَ : « فِيهِ أَبُو
سَلَمَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ ربه ، وَهُوَ مُتَكَرِّرُ الْحَدِيثِ » .

وَقَالَ فِي حَوَالِ الْقَبُولِ (٤ : ٣٢٩) : « فَأَمَّا مَلُوهُ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ قَالَ - لَمَّا جَاءَكُمْ
بِالْحَدِيثِ فَأَعْرِضُوهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ ، هَذَا وَاقِفَةٌ عِنْدَهُ - : فَهَذَا حَدِيثٌ بِأَسْلٍ لَا أَصْلَ لَهُ .
وَقَدْ حُكِيَ ذِكْرُ السَّامِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ أَنَّهُ قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ وَضَعَهُ الزُّنَافَةُ » .
وَهَذَا الْبَلَاءَةُ الْخَفِيَّةُ فِي تَدَكُّرَةِ لِلْمَوْضُوعَاتِ (س. ٢٨) مِنَ الْخَطَايَا أَنَّهُ قَالَ أَيْضًا :
« وَضَعَهُ الزُّنَافَةُ » . وَقَالَ هُوَ وَالْبَيْهَقِيُّ فِي كِفَايَةِ الْخَطَا (١ : ٨٦) عَنْ السَّامِيِّ
أَنَّهُ قَالَ : « هُوَ مَوْضُوعٌ » .

وَقَدْ كَتَبَ الْأَمَامُ الْخَافِضُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَزْمٍ ، فِي هَذَا الَّذِي قَبْلَهُ هَيْبًا جَدًّا ، فِي
كِتَابِ الْإِحْكَامِ (٢ : ٧٦ - ٨٢) وَرَوَى بَعْضُ أَكْثَارِ هَذَا الْحَدِيثِ الْمُسَكَّنُ ،
وَأَيُّدُنَ عَنْ حَقِّهَا نَفَقٌ . وَمِمَّا قَالَ فِيهِ : « وَلَوْ أَنَّ لِمَرَأَةٍ أَنْ تَأْخُذَ إِلَّا مَا وَجَدَتْهُ فِي
الْمَرَاكَنِ - : لَسَكُنَ كَثَرًا بِأَجَاعِ الْأُمَةِ ، وَلَسَكُنَ لَا يَلْزِمُهُ إِلَّا رَكْعَةُ مَا بَيْنَ دَلْوِكَ الشَّمْسِ
لِلَّذِي عَشَقَ اللَّيْلَ ، وَأُخْرَى مَتَدِّ الْهَبْرِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ أَهْلٌ مَا يَغِي عَلَيْهِ اسْمُ صَلَاةٍ ، وَلَا حُدَّ
لَا كَثَرٌ فِي ذَلِكَ . وَقَالَ هَذَا كَثَرُ مَعْرُوفٍ حَلَالٍ الْهَمِّ وَاللَّيْلِ » ثُمَّ قَالَ : « وَلَوْ أَنَّ

٦١٨ - قللت له : ملأوى هذا أحدٌ يثبت حديثه في شيء صغير ولا كبير^(١) ، فقال لنا : قد ثبت^(٢) حديث من روى هذا في شيء .

٦١٩ - وهذه أيضاً رواية متقطعة عن رجل مجهول ، ونحن لا نقبل مثل هذه الرواية في شيء .

٦٢٠ - قال^(٣) : فعمل من النبي رواية بما قلتم^(٤) ؟

٦٢١ - قللت له : نعم :

٦٢٢ - أخبرنا سفيان^(٥) قال أخبرني سالم أبو النضر أنه منيع

= انرا لاأخذ إلا بما اجتمعت عليه الأمة قط ، أو يترك كل ما خطوا فيه ، مما قد جادت فيه النصوص - : لكأن فلسا باعنا الأمة . فهاتان للفتان توجب الضرورة الأخذ بالنقل .

والظر أيضاً لسان الليزان (١ : ٤٥٤ - ٤٥٥)

- (١) هنا في س و ج زيادة « قال القاضي » .
- (٢) في س « صغير ولا كبير » وهو مخالف للأصل ، وكلمة « كبير » فيه مضبوطة بفتح الكاف وضم الباء ، ومع ذلك فإن بعض طريقه حيث به ، فزاد ياء في كل من الكلمتين قبل الراء ، وهو تصرف غير جيد ، والكلمتان مضبوطتان أيضاً في النسخة للضرورة ابن جماعة بضم التين والياء .
- (٣) « ثبت » مضبوطة في الأصل بخطة على الكاء وشدة على الباء ، وفي النسخ للطبوعة « كيف أثبت » فزاد ناسخوها ألفاً ، وغيروا « قد » إلى « كيف » بدون جبة ، وأظهروا لم يهملوا وجه الكلام ، فنبهوه إلى ماخطوه صيحاً ، وإنما يريد القاضي : أن هذا الحديث لم يروه ثقة من أخذنا بروايته ، حتى يكون للسترى جبة علينا إذا أخذنا بهي من روايته ، بل هذا الراوى لم يمتنع بهي مما زوى ، لأنه هو ليس بقبول الرواية عندنا .

- (٤) في س « فقال » وهو مخالف للأصل .
- (٥) في ج « فيما قلتم » وفي س « فيما قلت » ، وكلاهما مخالف للأصل ، ولقد حاول بعض طريقه تغيير كلمة « بما » ليصلها « لما » والنسخ في ذلك واضح .
- (٦) في النسخ للطبوعة زيادة « بن مينة » وليست في الأصل ، وهو هو .

عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي رَافِعٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ قَالَ : « لَا أُفَرِّقُ أَحَدَكُمْ مُتَكِنًا عَلَى أَرِكَتِهِ يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِنْ أَمْرِي مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ - : فيقول : لَا أُدْرِي ، مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ أَتْبَعْنَاهُ »^(١).

٦٢٣ - قال الشافعي : فقد ضيق رسول الله على الناس أن يردوا أمره ، فرض الله عليهم اتباع أمره .

٦٢٤ - قال^(٢) : فأين لي جلاً أجمع لك أهل العلم - أو أكثرهم - عليه^(٣) من سنة مع كتاب الله يحصل أن تكون السنة مع الكتاب دليلاً على أن الكتاب خاص وإن كان ظاهره عاماً .

٦٢٥ - قلت له : نعم ، ما سمعتي^(٤) حكيت في (كتابي)^(٥) .

٦٢٦ - قال : فأعذ منه شيئاً .

٦٢٧ - قلت^(٦) : قال الله : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُنْهَائُكُمْ

(١) مضي الحديث بهذا الاسناد وإسناده آخر برقم (٢٩٥ و ٢٩٦) . وتكلمنا عليه هناك .

(٢) « قال » : أي للشيخ الناظر للشافعي ، وفي النسخ للطبوعة « قال الشافعي » : قال وهو لإيضاح المقادير ، ولكنه مخالف للأصل .

(٣) في النسخ للطبوعة « عليها » وهو مخالف للأصل ، ويظهر أنها كانت في النسخة المقروءة على ابن جماعة « عليه » كما في الأصل . ثم حكى بالكيف وجعلت « عليها » وما في الأصل يحتاج لمع من التأول في إعادة الضمير إلى قوله « جلا » ، ولنا نرى به بأساً .

(٤) في س و ب « نعم » ، بنى ماسمتي . وزيادة « بنى » ليست في الأصل . وفي ج « بنى ماسمتي » بخلف كلمة « نعم » وهو مخالف أيضاً للأصل .

(٥) في النسخ للطبوعة زيادة « هنا » وليست في الأصل .

(٦) في س « قلت » وهو مخالف للأصل .

وَبَنَاتُكُمْ وَأَخْوَاتُكُمْ وَعَمَلَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ
وَأُمَّهَاتُكُمْ اللَّاتِي أَرْسَنَتْكُمْ وَأَخْوَاتُكُمْ مِنَ الرَّمَاةِ ، وَأُمَّهَاتُ
نِسَائِكُمْ ، وَزَيَّاتُكُمْ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي
دَخَلْتُمْ بَيْنَ ، فَلَنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بَيْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ،
وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ ، وَأَنْ تَحْمِلُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ
إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا . وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ
إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ، كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ، وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ
ذَلِكَ . (٣)

٦٢٨ - قال (٣) : وَذَكَرَ اللَّهُ مِنْ حَرَمٍ ، ثُمَّ قَالَ : (وَأَحِلَّ
لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ) فقال رسول الله : « لَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَصَمِيِّهَا ،
وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا » . فَمِنْ أَهْلِ خِلَافٍ فِي اتِّبَاعِهِ .

(١) في الأصل إلى هنا ثم قال « إلى : وأحل لكم ما وراء ذلك » .

(٢) سورة النساء (٢٣ و ٢٤) .

(٣) في النسخ للطبوعة « قال الثاني » وهو مخالف للأصل .

(٤) في النسخ للطبوعة « فذكر » باللهاء ، وفي الأصل بالواو ، ثم أصلها بين الفارين
يلصاق الواو بالقال إصلاحاً مصححاً غير جيد .

(٥) في س و س تقدم ذكر الحفلة وتأخير السة في لفظ الحديث ، وهو خلاف الأصل
والحديث رواه الثاني في الأم (ج ٥ ص ٤) عن ملكة عن أبي الزناد عن الأعرج
عن أبي هريرة مرفوعاً ، بتقديم ذكر السة كما في الأصل ، وكذلك
هو في الموطأ (ج ٢ ص ٦٧ - ٦٨) .

والحديث رواه أيضاً أحد أصحاب الكتب الستة من حديث أبي هريرة ، كما في نيل
الأوطار (ج ٦ ص ٢٨٥) .

٦٢٩ - فكانت فيه دلالتان : دلالة على أن سنة رسول الله لا تكون مخالفة لكتاب الله بحال ، ولكنها مبينة حاشية وغاشية .

٦٣٠ - ودلالة على أنهم قبلوا فيه خبر الواحد ، فلا نعلم أحداً رواه من وجه يصح عن النبي إلا أباهرة^(١)

٦٣١ - قال^(٢) : أفيتحمل أن يكون هذا الحديث عندك خلافاً

لشيء من ظاهر الكتاب ؟

٦٣٢ - قلت^(٣) : لا ، ولا غيره .

٦٣٣ - قال : فامعنى قول الله (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْثِلُكُمْ)

٦٩ فقد ذكر التحريم وقال^(٤) : (وأحل لكم ما وراء ذلكم) ؟

(١) في ب « ولا أملم » وهو مخالف للأصل ، وفي س « ولا نلم » وحرف السلف في الأصل ملحق بحرف « لا » بدون نقط ، فن الحاصل قراءته وأوأ أو فاء ، والقائه أرجح عندى ، ويؤيده ما في النسخة المرفوعة على ابن جماعة .

(٢) قال القاضى في الأم (ج ٥ ص ٤) : « ولا يروى من وجه يجه أهل الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم - إلا عن أبي هريرة » ، وقد روى من وجه لا يجه أهل الحديث من وجه آخر ، وفي هذا حجة على من رد الحديث ، وعلى من أخذ بالحديث مرة وترك أخرى .

وهذا الذى قال القاضى يدل على أنه لم يصل إليه طرق حسنة للحديث من غير حديث أبي هريرة ، ولكنه قد صحح من حديث جابر ، فرواه أحمد والبخارى والترمذى ، كما في نيل الأوطار (ج ٦ ص ٢٨٥ - ٢٨٦) وهلل عن ابن عبد البر قال : « كان يسن أهل الحديث يزعم أنه لم يرو هذا الحديث غير أبي هريرة » ، يبنى من وجه يصح ، وكأنه لم يصح حديث الشعي عن جابر ، وصححه عن أبي هريرة ، والحديثان جيدين .

(٣) في ج « قال » وفي ب « قال : قال » وكلاهما مخالف للأصل .

(٤) في ب « قلت » وهو مخالف للأصل .

(٥) في النسخ المطبوعة « ثم قال » وهو مخالف للأصل .

٦٣٤ - قلته: ذَكَرَ تَحْرِيمَ مَنْ هُوَ حَرَامٌ بِكُلِّ حَالٍ، مِثْلَ،
الْأُمِّ وَالْبَنَتِ وَالْأَخْتِ وَالصَّغَةِ وَالْحَالَةِ وَبَنَاتِ الْأَخِ وَبَنَاتِ الْأَخْتِ،
وَذَكَرَ مَنْ حَرَّمَ بِكُلِّ حَالٍ مِنَ النَّسَبِ وَالرَّضَاعِ، وَذَكَرَ مَنْ حَرَّمَ
مِنْ الْجَمْعِ بَيْنَهُ ^(١) وَكَانَ أَصْلُ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مَبَاحًا عَلَى الْإِفْرَادِ،
قَالَ ^(٢): (وَأَجِلْ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ) يَنْبَغِي لِلْحَالِ ^(٣) الَّتِي أَخْلَاهَا بِهِ .
٦٣٥ - أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُ (وَأَجِلْ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ) بِمَعْنَى
مَا أَحَلَّ بِهِ ^(٤)، لَا أَنَّ وَاحِدَةً مِنَ النِّسَاءِ حَلَالٌ بِغَيْرِ نِكَاحٍ يَصِحُّ ^(٥)،
وَلَا أَنَّهُ يَحُوزُ نِكَاحًا خَامِسَةً عَلَى أَرْبَعٍ ^(٦)، وَلَا جَمْعَ بَيْنَ أُخْتَيْنِ، وَلَا غَيْرُهُ
ذَلِكَ مِمَّا نَعَى عَنْهُ ١٩

(١) حَكَمْنَا فِي الْأَصْلِ بِإِتْيَانِ «مَنْ» مَعَ مُنْبَطِ «حَرَّمَ» بِمَنْعِ الْحَاءِ وَتَعَدِيدِ الرَّاءِ،
وَالْتَضْيِيقِ هُنَا لِلتَّعْدِيدِ، فَكُلُّهُنَّ الظَّاهِرُ أَنَّ لَا يُؤْتَى بِحَرْفِ «مَنْ»، وَلَوْلَا هَذَا
اسْتِثْنَالُ عِنْدَ بَعْضِ الْعَرَبِ، أَوْ هُوَ عَلَى تَضْيِيقِ مَعْنَى «مَنْعَ» وَلَقَدْ ضَرَبَ بَعْضُ الْعَرَبِيِّينَ
عَلَى حَرْفِ «مَنْ» وَقَالَ: لَمْ يَذْكُرْ فِي النَّسخِ لِلطَّبُوعَةِ وَلَا فِي النَّسخِ لِلْفُرُودِ عَلَى بَابِ جَمَاعَةٍ.

(٢) فِي النَّسخِ لِلطَّبُوعَةِ «وَقَالَ» وَإِتْيَانِ الْوَاوِ عِثَافٌ لِلْأَصْلِ .

(٣) فِي «فِي الْحَالَةِ» وَهُوَ عِثَافٌ لِلْأَصْلِ،

(٤) فِي «وَجَّحَ» إِلَى «بَدَلَ» أَنَّ «وَالْكَلِمَةَ فِي الْأَصْلِ غَيْرُ وَاحِدَةٍ» إِذَا احْتَوَتْهَا
التَضْيِيقُ فِي الْكِتَابَةِ، فَلَمْ يَظْهَرْ مَا كَانَتْ عَلَيْهِ أَوَّلًا، وَلَكِنَّهَا جِلَّتْ «إِلَى» وَتَحْتَ
الْبَاءِ عِثَافٌ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ قَاعِدَةِ الرِّبْعِ فِي الْكِتَابَةِ، وَفِي الْمُلَاحَظَةِ مَكْتُوبٌ كَلِمَةُ
«أَنَّ» وَشُرُوبٌ عَلَيْهَا، وَالرَّاسِحُ عِنْدِي أَنَّهَا بِضَمِّ الرِّبْعِ، كَتَبْتُهَا يَاءً كَكَلِمَةِ «وَعَلَى»
غَيْرَةٍ مِنَ الْعِلْمَاءِ السَّابِقِينَ، وَأَنَّ الضَّرْبَ عَلَيْهَا إِذَا جَاءَ مَنْ تَصَرَّفَ فِي أَصْلِ الْكَلِمَةِ
فِي أَثْنَاءِ السَّرِّ .

(٥) كَلِمَةُ «أَحَلَّ» مُنْبَطِقَةٌ فِي الْأَصْلِ بِمَنْعِ الْأَوَّلِ وَالْحَاءِ بِإِتْيَانِ الْقَامِلِ .

(٦) فِي النَّسخِ لِلطَّبُوعَةِ «صَحِيحٌ» وَهُوَ عِثَافٌ لِلْأَصْلِ .

(٧) فِي «الرَّابِعِ» وَهُوَ عِثَافٌ لِلْأَصْلِ :

- ٦٣٦ - فقد ذكرت^(١) له فرض الله في الوضوء ، ومنسج النبي
على الخفين ، وما صار إليه أكثر أهل سلم من قبول المسح .
- ٦٣٧ - فقال :^(٢) أفيعالفت المسح شيئاً من القرآن ؟
- ٦٣٨ - قلت : لا تخالفه سنة بحال .
- ٦٣٩ - قال : فإوجبه ؟
- ٦٤٠ - قلت :^(٣) لئلا قال^(٤) : (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا
وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ
إِلَى الْكَعْبَيْنِ^(٥)) - : دلت السنة على أن من كان^(٦) على طهارة مالم
يحدث مقام إلى الصلاة لم يكن عليه هذا الفرض ، فكذلك دلت^(٧)
على أن فرض غسل القدمين إنما هو على للتوضي لا يغني^(٨) عليه^(٩)
ليستهما كامل الطهارة .

- (١) في النسخ للطبوعة « قال القاضي : وذكرت » وهو مخالف للأصل ، ولا كتب
بعض الناس فيه بين السطرين كلمة « قال » بخط آخر .
- (٢) في « قال » وهو مخالف للأصل .
- (٣) في النسخ للطبوعة « قلت له » وكلمة « له » لم تذكر في الأصل .
- (٤) في النسخ للطبوعة « لئلا قال الله » ولفظ الجلالة لم يكتب في الأصل ، ولكنه كتب
فيه بين السطرين بخط جديد .
- (٥) في الأصل إلى جنا ، ثم قال « الآية » .
- (٦) سورة البقرة (٦) .
- (٧) في النسخ للطبوعة « على أن كل من كان » وزيادة كلمة « كل » ليست من الأصل ،
ولكنها مكتوبة فيه بين السطرين بخط آخر .
- (٨) في « ب » و « كذلك » ، وفي « ج » « دلت السنة » وكلها مخالف للأصل .
- (٩) حذف التون هنا بالإضافة إلى الضمير ، وبصرف الجوز بينهما مضم ، على ما قال طهارة
الرية ووجوهه ، وهذا الخلف ورد كثيراً في كلام الفرب . انظر هذه الفتنة لصالحي
(ص ٢٤٩ طبعة الحلبي) وشرح ابن تيمية على الفصل (١٠٤ - ١٠٧) .

٦٤١ - وذ كرت له تحريم النبي كل ذي ناب من السباع ،
وقد قال الله : (قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا ^(١) عَلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ
إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خنزير فَإِنَّهُ رَجَسٌ ،
أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ، فَمِنْ اضْطَرَّ غَيْرَ بَاطِلٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ
رَحِيمٌ ^(٢) . ثم سَمَّى ما حَرَّمَ ^(٣) .

٦٤٢ - فقال ^(٤) : فما معنى هذا ؟

٦٤٣ - قلنا : ^(٥) . معناه : قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا بِمَا كُنتُمْ
تَأْكُلُونَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً وَمَا ذَكَرَ بَعْدَهَا ، فَأَمَّا مَا تَرَكْتُمْ ^(٦) أَنْكُمْ
لَمْ تَعُدُّوهُ مِنَ الطَّيِّبَاتِ فَلَمْ يُحَرِّمْ عَلَيْكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَسْتَحِلُّونَ إِلَّا مَا سَمَّى
اللَّهُ وَذَلِكَ السَّنَةُ عَلَى أَنَّهُ حَرَّمَ ^(٧) عَلَيْكُمْ مِنْهُ مَا كُنتُمْ تُحَرِّمُونَ ، لقول
الله : (يُحِلُّ ^(٨) لَكُمْ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْكُمْ الْخَبَائِثَ ^(٩)) .

(١) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٢) سورة الأعام (١٤٥) .

(٣) لم يذكر الثاني من الآية في هذه المخرجات ، فذلك قال « ثم سَمَّى ما حَرَّمَ » بشيء .

إلى باقى الآية . وفى « نفسى » وهو مخالف للأصل .

(٤) فى « قال » وهو مخالف للأصل .

(٥) فى « قلت » وهو مخالف للأصل .

(٦) وضع فى الأصل هـ ظان فوق الحرف وهـ ظان تحته ، ليعرف بالهاء والياء .

(٧) فى « وج » ذكرتم « بدل » تركتم « وهو مخالف للأصل .

(٨) فى النسخ للطبوعة « على أنه إنما حرم » وكذا « إنما » ليست من الأصل ، وليكنها
مكتوبة بملحق بخط آخر .

(٩) الطلوة « وعمل » وليكن الرلو ككتب فى الأصل بخط جديد ، والفاصل كثيراً ما يترك

حرف الطلوة اكتفاء بموضع الاستدلال من الآية ، وليس بصلية هذا بأس .

(١٠) سورة الأعراف (١٥٧) .

٦٤٤ - قال: ^(١) وذكرته له قوله الله: (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا) وقوله: (لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ) ^(٢). ثم حرم رسول الله ﷺ منها الدنانير بالدرهم إلى أجل، وغيرها: فحرّمها للمسلمون بتحريم رسول الله ﷺ، فليس ^(٣) هذا ولا غيره خلافاً لكتاب الله.

٦٤٥ - قال: فَعُدُّ لِي مَعْنَى هَذَا بِأَجْمَعٍ مِنْهُ وَأَخْصَرَ.

٦٤٦ ^(٤) قلتُ له: لَمَّا كَانَ فِي كِتَابِ اللَّهِ دِلَالَةٌ عَلَى أَنَّ اللَّهَ قَدْ وَضَعَ رَسُولُهُ مَوْضِعَ الْإِيَّاتِ عَنْهُ، وَفَرَضَ عَلَى خَلْقِهِ اتِّبَاعَ أَمْرِهِ، فَقَالَ: (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا) ^(٥) - : فَلَمَّا مَعْنَى: أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ إِذَا كَانَ عَلَى غَيْرِ مَا نَعَى اللَّهُ عَنْهُ فِي كِتَابِهِ أَوْ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ ^(٦): (وَأَحَلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ) ^(٧) - : بِمَا أَحَلَّهُ اللَّهُ ^(٨) بِهِ

(١) في النسخ للطبوعة «قال العلقمي».

(٢) سورة البقرة (٢٢٥).

(٣) في الأصل إلى هنا، ثم قال «الآية».

(٤) سورة النساء (٢٩).

(٥) في النسخ للطبوعة «وليس» وهي في الأصل بالقاء ملصقة باللام، فنصرف بمقتضى

الطائفة فيه فدخلة القاء لجعلها فتحة، فقرأوا وأووا مخرجة.

(٦) هنا في س. و ج زيادة «قال العلقمي».

(٧) في س. و ج «قوله الله» وهو مخالف للأصل.

(٨) سورة النساء (٢٤).

(٩) لفظ الجلالة لم يذكر في النسخ للطبوعة، وهو ثابت في الأصل، ولكن وضع عليه

خط، كما أنه إشارة إلى حذفه. وفي س. و ج «بما» بدل «بما» وهو

مخالف للأصل.

من النكاح وفيه اليقين في كتابه ، لا أنه أباحه بكل وجه ،
وهذا كلام عربي .

٦٤٧ - ^(١) وقلت له : لو جاز أن تُترك ^(٢) سنة بما ذهب إليه
من جهل مكان الستين من الكتاب - : ترك ^(٣) ما وصفنا من السبع على
الخنين ، وإباحة ^(٤) كل ما زمه اسمُ بئر ^(٥) ، وإحلال أن يُجمع ^(٦) بين
المرأة وعمتها وخالتها ، وإباحة كل ذي ناب من السباع ، وغير ذلك .
٦٤٨ - ولجاز أن يقال : سن النبي ألا يُقطع من لم تبلغ سرقته
ربع دينار ^(٧) قبل التنزيل ، ثم ترك عليه (والسارق والسارقة) فاقطعوا
أيديهما ^(٨)) : فن زمه اسمُ سرقه ^(٩) فُقطع .

٦٤٩ - ولجاز أن يقال : إنما سن النبي الرجم على الثيب حتى
تركت عليه (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة

(١) هنا في النسخ ، للطبوعة زيادة « قال القاسم » . وفي حاشية الأصل بلاغ منه :
« بلغ السباع في المجلس المجلس ، وسمع ابن عبد ، على وعلى المفايح » .

(٢) في س « ترك » بالياء النحية ، وهي واضحة بالياء الثلاثة القوية في الأصل .

(٣) « ترك » فعل مني لما لم يسم فاعله ، وذلك ضبط في الأصل بضم الياء ، وكذلك
ضبط في النسخة للرواية على ابن جماعة بضم الياء وكسر الراء . وفي النسخ للطبوعة
« جاز ترك » فزادوا ما في الأصل كلمة « جاز » واستقيم هذا جمل كلمة « ترك »
مصدراً بفتح الياء واسكان الراء ، وكل هذا تصرف غير مستلزم .

(٤) قوله « إباحة » فعل فاعله معلوف ، تقديره « أزم » أو نحوها ، وهو سطوف على
قوله « ترك » .

(٥) في س « البيع » وهو مخالف للأصل ،

(٦) ضبط في الأصل بضم الياء ، على البناء المفعول .

(٧) في النسخ للطبوعة زيادة « فصاعداً » وليست في الأصل .

(٨) سورة البقرة (٣٨) .

(٩) حيث بين القاريين في الأصل تأليف بالسين « لا » فقرأ « السرة » .

جَلَّةٌ^(١) فَيَجْلَدُ^(٢) الْبَكْرُ وَالنَّيْبُ ، وَلَا تَرْجُهُ .

٦٥٠ - وَأَنْ يُقَالَ فِي الْيُوعِ الَّتِي حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ : إِنَّمَا سَرَّهَا
عَلَى التَّنْزِيلِ ، فَلَمَّا أُنْزِلَتْ (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا^(٣))
كَانَتْ حَلَالًا .

٦٥١ - وَالرِّبَا : أَنْ يَكُونَ لِلرَّجُلِ عَلَى الرَّجُلِ الدِّينُ فَيُجْلَدُ
فَيَقُولُ : أَتَقْبِضُ أَمْ تَرْبِي ؟ فَيُؤَخَّرُ^(٤) عَنْهُ وَزَيْدُهُ فِي مَالِهِ . وَأَشْبَاهُ
لِهَذَا^(٥) كَثِيرَةٌ .

٦٥٢ - فَمَنْ قَالَ هَذَا^(٦) كَانَ مُطْعَلًا لِمَا سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ،
وَهَذَا الْقَوْلُ جَمَلٌ مِمَّنْ قَالَهُ .
٦٥٣ - قَالَ : أَجَلٌ .

٦٥٤ - وَسُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ كَمَا وَصَفْتُ ، وَمَنْ^(٧) خَالَفَ مَا قُلْتُ
فِيهَا فَقَدْ جَمَعَ الْجَمَلَ بِالسَّنَةِ وَالطَّعْنَ فِي الْكَلَامِ فِيمَا يَحْتَمِلُ
٦٥٥ - قَالَ : فَأَذْكُرُ سُنَّةً نُسِيتُ بِسُنَّةِ سِوَى هَذَا .

(١) سورة التور (٢) .

(٢) في س « فجلد » بالتون ، وهو مخالف للأصل .

(٣) سورة البقرة (٢٧٥) .

(٤) زاد بعضهم بخط جليل في الأصل ما ، في قوله « فيؤخر » لقرأ « فيؤخره » .

(٥) في س « هذا » بدون لام الجر ، وهو مخالف للأصل .

(٦) هنا في النسخ للطبعة زيادة « قال القاضي » .

(٧) في النسخ للطبعة زيادة « القول » وليست في الأصل .

(٨) في س « فمن » وهو مخالف للأصل .

٦٥٦ - قُلْتُ لَهُ : أَلَسْتُ النَّاسِخَةُ وَالْمَنْسُوخَةُ مُفَرَّقَةٌ
فِي مَوَاضِعِهَا ، وَإِنْ رُدَّتْ ^(١) طَالَتْ .

٦٥٧ - قَالَ : فَيَكْفِي ^(٢) مِنْهَا بَعْضُهَا ، فَادْكُرْهُ عَخْصَرًا يَتَنَا .

٦٥٨ - قُلْتُ ^(٣) : أَخْبِرْنَا مَا لَكَ ^(٤) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ

بْنِ مُحَمَّدٍ بَنِ صَرْوَيْنَ حَزْمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَاقِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرٍّ ^(٥)
قَالَ : « نَبِيَّ رَسُولُ اللَّهِ عَنْ أَكْلِ لَحْمِ الضَّعَايَا بِدِثْلَاتٍ » قَالَ عَبْدُ اللَّهِ
بْنُ أَبِي بَكْرٍ : فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِمَتْرَةٍ ^(٦) فَقَالَتْ : صَدَقَ ، صَمْتُ مَائِثَةٍ
تَقُولُ : « ذَاكَ ^(٧) نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ حَفْزَةُ الْأَصْحَى فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ،
فَقَالَ النَّبِيُّ : ادْخِرُوا لِثَلَاثٍ وَتَصَدَّقُوا بِمَا بَيْنِي . » قَالَتْ : فَلَمَّا كَانَ بِدَايَةِ
ذَلِكَ قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَقَدْ كَانَ النَّاسُ يَتَتَمَعُونَ بِضَعَايَاهُمْ ، يُحْمِلُونَ

(١) كلمة « رددت » والمخة في الأصل ومضبوطة بضم الراء وتشديد الهاء الأولى ، وكذلك

في النسخة للفروية على ابن جماعة ، وفي « رددت » وكتب مصححوها بحاشيتها

ما نصه « قوله وإن وردت » كذا في نسخ النسخ ، وفي بعضها « رددت » . فلا أدري

من أي نسخة طبعت نسخة بولاق أو صحت !!

(٢) في « فَيَكْفِي » وهو مخالف للأصل ، وقد حاول بعض قارئيه تغيير الكلمة إلى « مفا »
محاولة واضحة .

(٣) هنا في « س » وج زائدة « قال القائل » .

(٤) في النسخ الثلاث للطبوعة زائدة « به » وليست في الأصل .

(٥) في النسخ للطبوعة زائدة « بن أس » وليست في الأصل .

(٦) في « ج » عبد الله بن واقد بن عبد الله بن عمر « وهو خطأ مطبعي واضح .

(٧) في « زائدة » بنت عبد الرحمن « وفي « س » وج « أمة عبد الرحمن » والزائدة ليست

في الأصل ، ولكنها مكتوبة بخط جديد بين السطور .

(٨) بفتح الهمزة للتوضيح وتعميد الفاء ، أي أتوا ، والهمزة : القوم يسمون جماعة سيما

ليس بالعميد ، كما في النهاية .

منها الوذك^(١)، وَيَتَّخِذُونَ^(٢) الْأَشْيَةَ. فقال رسول الله: وما ذلك؟
أوكما قالوا: يا رسول الله، نَهَيْتَ عن إمسالك لحوم الضحايا بعد
ثلاث. فقال رسول الله: إِنْما نَهَيْتُكُمْ مِنْ أَجْلِ الْعَاقَةِ الَّتِي دَفَنَتْ
حَضْرَةَ الْأَضْحَى، فَكُلُّوا وَتَصَدَّقُوا وَادْخِرُوا^(٣).

٧١ ٦٥٩ - وَأَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ^(٤) عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي عُيَيْنَةَ مَوْلَى
ابْنِ أَزْهَرَ^(٥) قَالَ: شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ:
لَا يَأْكُلُنَّ أَحَدُكُمْ^(٦) مِنْ لَحْمٍ^(٧) تُسَكِّهِ بَعْدَ ثَلَاثٍ.

٦٦٠ - أَخْبَرَنَا^(٨) الثَّقَفَةُ مِنْ مَتَمِّرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي عُيَيْنَةَ

(١) «الوذك»: دم اللحم ودمته، وقوله «يمسكون» بالميم، وفي النسخ للطبوعة
«يمسكون» بلماء الهمزة، وهو خطأ وعُتِفَ للأصل، إذ هي فيه بالميم وأصله وقوف
الياء ضمة، أي إله من الرابح «أجل»، وأصل هنا ثلاث ورشي، قال: جل
الضم، من باب نصر، وأصله: كلاما يعني أذابه واستخرج دمه، قال في النهاية:
«وجلت أضحم من أجل».

(٢) في النسخ للطبوعة «ويخفون منها». والزائدة ليست في الأصل، ولكنها مكتوبة
بحاشيته بخط جديد، ويظهر أن كاتبها أخفها من اللوط.

(٣) الحديث في اللوط (٢: ٣٦)، ورواه أيضا الثاقبي عن مالك في كتاب اختلاف
الحديث (ج ٧ ص ٢٤٦ - ٢٤٧ من حاشي الأم)، ورواه أيضا أحمد والبيهقيان،
كما في نيل الأوطار (٥: ٢١٧).

(٤) هنا في س وج زائدة «قال الثاقبي».

(٥) في النسخ، الثلاث للطبوعة «أخبرنا» بخط الوارو، وفي س وج «سنان
بن عيينة» وكل ذلك عتف لئلا.

(٦) أبو عبيد - بالضمير - اسمه: سعد بن عبيد الزمري، وكان من البراء وأهل الله.

(٧) عتب ثابت في الأصل، فضرب على السكك والمم ووضع فوقها رأس جاء صغيرة،
كأنه يشير إلى أنها نسخة، وهو محمل غير صالح.

(٨) كلمة «لم» مكتوبة في الأصل بين السطرين بخط يده خطه، وليست أجزم أنه هو.

(٩) في س «وأخبرنا» بزائدة الوارو، وفي س وج «وأخبرني» وكلها عتف للأصل.

عن علي أنه قال : قال رسول الله . « لا يأكلن أحدكم من لحم ^(١)
نُسكه بعد ثلاث » ^(٢)

٦٦١ - ^(٣) أخبرنا ابن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة قال :
سمعت أنس بن مالك يقول : إنا لنذبح ماشاء الله ^(٤) من ضغائنا ، ثم
ننزود بقيتها إلى البصرة .

٦٦٢ - قال الشافعي ^(٥) : هذه الأحاديث تجمع معاني منها :

(١) كلمة « لحم » لم تذكر في النسخ المطبوعة ، ولكنها كاية في الأصل ، وضرب عليها
بعضهم إلقاء لهاء وإثباتها أول .

(٢) هذا الحديث كله الخازني في الإخبار (ص ١٢٠) من طريق القاسي ، وقد أبهم
القاسي شيخه الذي رواه له عن مسر ، وهو في صحيح مسلم (٢ : ١٢٠) من
طريق عبد الرزاق عن مسر ، وكذلك رواه أحمد في اللند عن عبد الرزاق (ولم
١١٩٢ ج ١ ص ١٤١) ، ورواه الطحاوي في معاني الآثار (٢ : ٣٠٦) من
طريق عبد الرزاق أيضا عن مسر ، ورواه أحمد في اللند عن محمد بن جعفر عن مسر
(رقم ٥٨٧ و ١١٨٦ ج ١ ص ٧٨ و ١٤٠) . وهو ثابت من طرق أخرى صحيحة
عن الزمري ومن شيخه أبي عبيد مولى ابن أزمهر ، في صحيح مسلم (٢ : ١١٩ -
١٢٠) ومسنده أحمد (رقم ٤٣٥ و ٥١٠ و ٨٠٦ و ١٢٧٥ ج ١ ص ٦١ و ٧٠
و ١٠٣ و ١٤٩) والطحاوي (٢ : ٣٠٦) .

والأثر الذي قبل هذا من علي : قصر به القاسي فلم يرفعه ، أو لعل شيخه سليمان
بن عيينة هو الذي رواه له موقوفاً ، وقد رواه مسلم من طريق سليمان بهذا الاستناد
مرفوعاً .

وقد جاء من علي رواية بالفتح ثم الالف بالادغم ، رواها أحمد في اللند (رقم
١٢٣٥ و ١٢٣٦ ج ١ ص ١٤٥) : من طريق علي بن زيد بن جندب عن ربيعة
بن الناجية عن أبيه عن علي ، وريصة هنا ذكره ابن حبان في الثقات ، وأبوه مجهول ،
فهو إسناده ضعيف .

(٣) هنا في س وج زيادة « قال القاسي »

(٤) قوله « ماشاء الله » مكتوب في الأصل بين السطور بنس الخط ، وهو ثابت أيضاً
في النسخة المطبوعة على ابن جماعة وفي الإخبار للخازني (ص ١٢١) إذ روى الآخر
من طريق القاسي .

(٥) هذه التفيرات من أول (رقم ٦٦٢) إلى آخر الباب كلها الخازني في الإخبار (ص
١٢١ - ١٢٢) من الطبعة الثانية .

أن حديث عليّ من النبيّ في النهي عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاث ،
وحديث عبد الله بن واقد - : مُوثَقَان ^(١) عن النبيّ .

٦٦٣ - وفيهما دلالة على أنّ عليّاً سمع النهي من النبيّ ، وأنّ
النهي يُلغى بعد الله بن واقد .

٦٦٤ - ودلالة على أنّ الرخصة من النبيّ لم تَبْلُغْ عليّاً
ولا عبد الله بن واقد ، ولو بَلَّغَتْهُمَا الرخصة ما حَدَّثَا بالنهي ، والنهي
مُسَوِّخٌ ، وَثَرَكَا الرخصة ، والرخصة ناسخة . والنهي مُسَوِّخٌ
لا يَسْتَنِي سَامِعُهُ عن علم ما نَسَخَهُ ^(٢)

٦٦٥ - وقول أنس بن مالك : كُنَّا نَهْبِطُ بِحُومِ الضَّحَايَا
الْبَصْرَةَ - : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَنَسٌ سَمِعَ الرِّخْصَةَ وَلَمْ يَسْمَعْ النَّهْيَ قَبْلَهَا ،
فَرَوَدَ بِالرِّخْصَةِ وَلَمْ يَسْمَعْ نَهْيًا ، أَوْ سَمِعَ الرِّخْصَةَ وَالنَّهْيَ ، فَكَانَ النَّهْيُ
مُسَوِّخًا ، فَلَمْ يَذْكُرْهُ .

٦٦٦ - قَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُخْتَلِفِينَ ^(٣) بِمَا عَلِمَ .
٦٦٧ - وَهَكَذَا يَحِبُّ عَلَى مَنْ سَمِعَ ^(٤) شَيْئًا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ،
أَوْ بَقِيَ لَهُ عَنْهُ - : أَنْ يَقُولَ مِنْهُ بِمَا سَمِعَ ، حَتَّى يَعْلَمَ غَيْرَهُ ^(٥) .

(١) في النسخ الطيبة « حَقَّان » . وانظر الحاشية رقم (٥) من الصفحة (٢١) .

(٢) في س . و . ج . : عن علم ناسخه . وهو مخالف للأصل .

(٣) يعني من الفريقين المختلفين ، وهكنا ضبطت الكلمة في الأصل بفتح اللام على الجية
والألف كان يمكن قرأتها بكسر اللام بفتح الجيم .

(٤) في النسخ الطيبة « على كل من سمع » . وكلمة « كل » لم تذكر في الأصل .

(٥) إلا أن فرق خلاف حديث رسول الله ﷺ ولا يجزه .

٦٦٨ - قال الشافعي : فلما حَدَّثَتْ عائشةُ عن النبيِّ بالنعى
عن إمسائك لحوم الضحايا بعد ثلاثٍ ، ثم بالرخصة فيها بعد النعي ،
وأن رسول الله أَخْبَرَ أَنَّهُ إِنَّمَا نَعَى عن إمسائك لحوم الضحايا بعد ثلاثٍ
لِلدَّافَةِ - : كان الحديثُ التامُ المحفوظُ أوَّلُهُ وآخرُهُ وسببُ التحريمِ
والإحلال فيه : حديثُ عائشةَ عن النبيِّ ، وكان على مَنْ عِلَّاهُ أَنْ
يَصِيرَ إِلَيْهِ

٦٦٩ - ^(١) وحديثُ عائشةَ مِنْ أَبِيكِ مَا يُوجَدُ فِي النَّاسِخِ
وَالْمُسَوِّخِ مِنَ السُّنَنِ .

٦٧٠ - وهذا يَدُلُّ على أَنَّ بَعْضَ الحديثِ يُخَصُّ ^(٢) ، فيُحْفَظُ
بَعْضُهُ دُونَ بَعْضٍ ، فيُحْفَظُ مِنْهُ شَيْءٌ كَانَ أَوَّلًا وَلَا يُحْفَظُ آخِرًا ،
وَيُحْفَظُ آخِرًا وَلَا يُحْفَظُ أَوَّلًا ، فيُؤَدَّى كُلُّ مَا حَفِظَ .

٦٧١ - فالرخصةُ بِذَها في الإمساكِ والأكلِ والصَّدقةِ من
لحوم الضحايا إِنَّمَا هي لَوَاحِدٍ مِنْ مَعْنِيَيْنِ ، لاختلافِ الحالَيْنِ :

٦٧٢ - فَإِذَا دَفَّتِ الدَّافَةُ بَيَّنَّ النَعْيُ عن إمساكِ لحوم الضحايا
بعد ثلاثٍ ، وَإِذَا لَمْ تَدَفَّ دَافَةٌ فالرخصةُ نَاجِةٌ بِالْأَكْلِ وَالتَزَوُّدِ
وَالِإِدْخَالِ وَالصَّدَقَةِ .

(١) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٢) « يخص » ضبطت في الأصل والحقبة باسم الياء ، وفتح الحاء وتشديد الصاد ، وكذلك
كتبته في الاختيار ، ومع ذلك قد غلبوا الناسخون في نسخ الرسالة ، فكتبوها
« يخصر » .

٦٧٣ - ^(١) ويَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ النِّهْيُ عَنْ إِسْكَالِ لَحْمِ الضَّحَايَا

٧٣ بِدَ ثَلَاثِ مَنْسُوحَاتٍ فِي كُلِّ جَالٍ ^(٢) ، فَيُشَبِّهُ الْإِنْسَانُ مِنْ صَنِيعَتِهِ مَا شَاءَ ، وَتَصَدَّقُ بِمَا شَاءَ ^(٣)

(١) هنا في - زيادة - قال .

(٢) في النسخ المطبوعة « بكل حال » وهو مخالف للأصل .

(٣) هنا ما قاله القاضي هنا ، وقال في كتاب [اختلاف الحديث] (ص ٢٤٧ - ٢٤٨) من مباحث الجزء ٧ من الأم ٢ بعد أن ذكر حديث نافلة :
من مباحث الجزء ٧ من الأم ٢ بعد أن ذكر حديث نافلة :

« فَيُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ إِعْمَا نَعَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ إِسْكَالِ لَحْمِ الضَّحَايَا بِدَ ثَلَاثِ إِذْ كَانَتْ نَافِلَةً - : عَلَى مَعْنَى الْإِخْتِيَارِ ، لَا عَلَى مَعْنَى الْقَرَضِ . وَإِعْمَا قُلْتُ يَشْبَهُ الْإِخْتِيَارَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْبُذْنِ : (فَلِذَا وَجِبَتْ جُنُوبُهَا فَكَلُّوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا) ، وَهَذِهِ الْآيَةُ فِي الْبُذْنِ الَّتِي يَتَطَوَّعُ بِهَا أَصْحَابُهَا ، لَا الَّتِي وَجِبَتْ عَلَيْهِمْ قَبْلَ أَنْ يَتَطَوَّعُوا بِهَا ، وَإِعْمَا أَكَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ هَدْيِهِ أَنَّهُ كَانَ تَطَوُّعًا ، فَأَمَّا مَا وَجِبَ مِنَ الْمَدْنَى كُلِّهِ فَلَيْسَ لِصَاحِبِهِ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ شَيْئًا ، كَمَا لَا يَكُونُ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ زَكَاةٍ وَلَا مِنْ كَفَّارَةٍ شَيْئًا ، وَكَذَلِكَ إِنْ وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يُخْرِجَ مِنْ مَالِهِ شَيْئًا ، فَأَكَلَ بَعْضَهُ فَلَمْ يُخْرِجْ مَا وَجِبَ عَلَيْهِ بِكُلِّهِ . وَأَحِبُّ لِمَنْ أَهْلَى نَافِلَةٍ أَنْ يُطْعِمَ الْبَائِسَ الْفَقِيرَ قَوْلُ اللَّهِ : (فَسَكَّلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ) وَقَوْلُهُ : (وَأَطِيعُوا الْقَانِعَ وَالْمُسْتَغْنَى) الْقَانِعُ : هُوَ السَّائِلُ ، وَالْمُسْتَغْنَى : الزَّائِرُ الْمَارُّ بِلا وَقْتٍ ، فَلِذَا أُلْطِمَ مِنْ هَؤُلَاءِ وَاحِدًا أَوْ أَكْثَرَ فَمِنْهُمُ الْطَّعِيمُ ، فَأَحَبُّ إِلَيَّ مَا أَكْثَرَ أَنْ يُطْعِمَ ثَلَاثًا ، وَيُهْدَى ثَلَاثًا ، وَيَذْخَرُ ثَلَاثًا ، وَيَهْبِطُ بِهِ حَيْثُ شَاءَ ، وَالضَّحَايَا مِنْ هَذِهِ السَّبِيلِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَأَحِبُّ إِنْ كَانَتْ فِي النَّاسِ تَخَمُّصَةٌ أَنْ لَا يَذْخَرَ =

أحد من أضحيت ولا من هديه أكثر من ثلاث، لِأمرِ النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة :

وقال القاضي في اختلاف الحديث هنا (ص ١٣٦ - ١٣٧) :

« وفي مثل هذا للمعنى أن علي بن أبي طالب خطب الناس، وعثمان بن عفان محصور، فأخبرهم أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن إسكاف لحوم الضحايا بعد ثلاث، وكان يقول به، لأنه سمعه من النبي، وعبد الله بن واقد قد رواه عن النبي، وغيرهما، فلما روت عائشة أن النبي نهى عنه عند الشافعي، ثم قال: كلوا وتزودوا وادخروا وتصدقوا، وروى جابر بن عبد الله عن النبي أنه نهى عن لحوم الضحايا بعد ثلاث، ثم قال: كلوا وتزودوا وتصدقوا - : كان يجب على من علم الأمرين ما أن يقول: نهى النبي عنه لمعنى، فإذا كان مثله فهو منهى عنه، وإذا لم يكن مثله لم يكن منهياً عنه، أو يقول: نهى النبي عنه في وقت ثم أُرخص فيه بعده، والآخر من أمره ناسخ للأول. قال الشافعي: وكل ما قال بما سمعه من رسول الله، وكان من رسول الله ما يدل على أنه قاله على معنى دون معنى أو نَسَخَهُ، فليس الأول ولم يتعلم غيره، فلو علم أمر رسول الله فيه صار إليه، إن شاء الله. »

ومعنا تردد الشافعي في قوله في هذا كما ترى، فمرة يذهب إلى النسخ، ومرة يذهب إلى أن النهي اختيار لا فرض، ومرة يذهب إلى

وجه آخر^(١) من الناسخ والمسنوخ

٦٧٤ - أخبرنا محمد بن إسماعيل بن أبي قُدَيْكٍ^(٢) عن ابن أبي ذئب عن القُبَيْرِيِّ عن عبد الرحمن بن أبي سَعِيدٍ^(٣) عن^(٤) أبي سعيد

أَنَّ التَّهْيَ لَمْ يَ، فَذَا وَجِدْتِ التَّهْيَ. وَاقْنَى أَرَاهُ وَاجِبًا عِنْدِي: أَنَّ التَّهْيَ
عَنِ الْإِدْخَالِ بَعْدَ ثَلَاثِ إِعْمَالٍ كَانَ مِنَ التَّهْيِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَ دَفْعَ
الدَّافِعَ، وَأَنَّهُ تَصَرَّفَ مِنْهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَى سَبِيلِ تَصَرُّفِ
الْإِمَامِ وَالْحَاكِمِ، فَمَا يَنْظُرُ فِيهِ لِمَصْلَحَةِ النَّاسِ، وَلَيْسَ عَلَى سَبِيلِ التَّشْرِيعِ
فِي الْأَمْرِ الْعَامِّ، بَلْ يَتَّخِذُ مِنْهُ أَنَّ لَهَا كَمَ أَنْ يَأْمُرَ وَيَنْهَى فِي مِثْلِ هَذَا،
وَيَكُونُ أَمْرُهُ وَاجِبًا طَاعَةً، لَا يَسَعُ أَحَدًا مَخَالَفَتَهُ، وَآيَةُ ذَلِكَ أَنَّ التَّهْيَ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ أَخْبَرُوهُ عَنْ نَأْيِهِمْ مِنَ الشُّقَّةِ فِي هَذَا سَأَلَهُمْ:
« وَمَا ذَلِكَ »؟ فَلَمَّا أَخْبَرُوهُ عَنْ نَهْيِهِ أَبَانَ لَهُمْ عَنْ عِلَّتِهِ وَسَبَبِهِ، فَلَوْ كَانَ
هَذَا التَّهْيَ تَشْرِيْعًا حَاطًا لَدَى كَرِّهِمْ أَنَّهُ كَانَ ثُمَّ نُسِخَ، أَمَّا وَقَدْ أَبَانَ لَهُمْ
عَنِ الْمَقَّةِ فِي التَّهْيِ فَانَّهُ قَصَدَ إِلَى تَعْلِيمِهِمْ أَنَّ مِثْلَ هَذَا يَدُورُ مَعَ الْمَصْلَحَةِ
الَّتِي يَرَاهَا الْإِمَامُ، وَأَنَّ طَاعَتَهُ فِيهِ وَاجِبَةٌ. وَمِنْ هَذَا نَعْلَمُ أَنَّ الْأَمْرَ فِيهِ
عَلَى الْقَرَضِ لَا عَلَى الْإِخْتِيَارِ، وَإِنَّمَا هُوَ فَرْضٌ مُحَدَّدٌ بِوَقْتٍ أَوْ بِمَقَرٍّ
خَاصٍّ، لَا يَتَجَاوِزُ بِهِ مَا يَرَاهُ الْإِمَامُ مِنَ الْمَصْلَحَةِ.

وهذا معنى دقيقٌ بديعٌ، يحتاج إلى تأملٍ، ويُنْدَرُ نَظْرٌ، وَسَقَرٌ
إِطْلَاعٌ عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَمَعَانِيهِمَا، وَتَطْبِيقُهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ
عَبِيرٌ، إِلَّا عَلَى بَيْنِ هَدْيِ اللَّهِ.

(١) في « باب وجه آخر » وكلمة « باب » ليست في الأصل.

(٢) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال القاضي ».

(٣) الحديث مضمون هذا الإسناد برقم (٥٠٦).

(٤) في ب زيادة « المنقري » وهي زيادة في الأصل بين السطور بخط جديد.

(٥) زاد بعض الكُتَّابِينَ هنا بهامش الأصل كلمة « أي » بخط جديد.

الْمُحْدَرِي قَالَ : « حُبِسْنَا يَوْمَ الْخَنْدَقِ عَنِ الصَّلَاةِ ، حَتَّى كَانَ بَدْءُ الْمَرْبِ
يَهْوِي مِنَ الْقَيْلِ ، حَتَّى كُفِينَا ، وَذَلِكَ ^(١) قَوْلُ اللَّهِ : (وَكَفَى اللَّهُ
الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ) ^(٢) ، وَكَانَ اللَّهُ قَرِيبًا عَزِيزًا ^(٣) قَالَ ^(٤) : فَقَدَا رَسُولُ اللَّهِ
بِلَا ، فَأَمَرَهُ فَأَقَامَ الظُّهْرَ ^(٥) ، فَصَلَّاهَا فَأَحْسَنَ ^(٦) صَلَاتَهَا ، كَمَا كَانَ
يُصَلِّيهَا فِي وَقْتِهَا ، ثُمَّ أَقَامَ الْمَصْرَ ، فَصَلَّاهَا كَذَلِكَ ، ثُمَّ أَقَامَ الْمَرْبَ ،
فَصَلَّاهَا كَذَلِكَ ، ثُمَّ أَقَامَ الْمَشَاءَ ، فَصَلَّاهَا كَذَلِكَ أَيْضًا ، قَالَ : وَذَلِكَ
قَبْلَ أَنْ أَنْزَلَ اللَّهُ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ (قَرِيبًا أَوْ رُكْبَانًا) ^(٧) .
١٧٥ - قَالَ الشَّافِعِيُّ : فَلَمَّا حَكَى أَبُو سَعِيدٍ أَنَّ صَلَاةَ النَّبِيِّ
عَامَ الْخَنْدَقِ كَانَتْ ^(٨) قَبْلَ أَنْ يُنْزَلَ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ (قَرِيبًا
أَوْ رُكْبَانًا) - : اسْتَدَلَّنَا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ صَلَاةَ الْخَوْفِ إِلَّا بِهَذِهِ ،
إِذْ حَضَرَهَا أَبُو سَعِيدٍ ، وَحَكَى تَأْخِيرَ الصَّلَاةِ حَتَّى خَرَجَ مِنْ وَقْتِ
صَلَاتِهَا ^(٩) ، وَحَكَى أَنَّ ذَلِكَ قَبْلَ تَزْوِيلِ صَلَاةِ الْخَوْفِ .

-
- (١) في « ذلك » وهو مختلف للأصل .
(٢) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .
(٣) سورة الأحزاب (٢٥) .
(٤) كلمة « قال » لم تذكر في س وج وهي تاجية في الأصل .
(٥) في س « صلاة الظهر » وكلمة « صلاة » ليست من الأصل ولكنها مكتوبة فيه من
السطرين بخط جديد .
(٦) في س « وأحسن » وهو مختلف للأصل .
(٧) في النسخ المطبوعة « ينزل » وما هنا هو الذي في الأصل ، ثم شرب عليه بعض القارئ
وكتب فوقه بين السطرين « ينزل » .
(٨) سورة البقرة (٢٣٩) . وانظر ما كتبه على الحديث فيما مضى .
(٩) في س « كانت عام الخندق » بالتقديم والتأخير ، وهو مختلف للأصل .
(١٠) في النسخ المطبوعة « حتى خرج وقت صلاتها » بخط « من » وهي تاجية في الأصل ،
والمعنى عليها صحيح واضح .

١٧٦ - قال ^(١) : فلا تُؤَخَّرُ صلاةُ الخوفِ بحالٍ أبداً عن الوقتِ إنْ كانتْ في حَضَرٍ ، أو عن وقتِ الجُمُعِ في السَفَرِ - : بخوفٍ ^(٢) ولا غيرِه ، ولكن تُصَلَّى كما صَلَّى رسولُ الله .

١٧٧ - والذي أَخَذْنَا به في صلاة الخوف أنْ مالِكاً أَخْبَرَنَا ^(٣) عن يَزِيدَ بنِ رُوْمَانَ عن صالحِ بنِ خُوَاتٍ عن مَنْ صَلَّى مع رسولِ الله صلاةَ الخوفِ يومَ ذَاتِ الرِّكَاعِ ^(٤) : « أَنَّ طَائِفَةً صَفَّتْ مَعَهُ ، وَطَائِفَةٌ وَجَّاهَ الْمَدَى ، فَصَلَّى بِالَّذِينَ مَعَهُ رَكْعَةً ، ثُمَّ ثَبَتَ قَائِمًا وَأَتَمَّوْا لِأَنَّهُمْ ، ثُمَّ انْصَرَفُوا فَصَفُّوا وَجَّاهَ الْمَدَى ، وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى ، فَصَلَّى بِهِمُ الرُّكْعَةَ الَّتِي بَقِيَتْ مِنْ صَلَاتِهِ ، ثُمَّ ثَبَتَ جَالِسًا وَأَتَمَّوْا لِأَنَّهُمْ ، ثُمَّ سَلَّمَ بِهِمْ » .

١٧٨ - قال ^(٥) : أَخْبَرَنَا مَنْ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بنَ صُمَرَ بنِ حَفْصٍ يُخْبِرُ ^(٦) عن أَخِيهِ عُيَيْنَةَ بنِ صُمَرَ عن الْقَاسِمِ بنِ مُحَمَّدٍ عن صالحِ بنِ خُوَاتٍ بنِ جُبَيْرٍ عن أَبِيهِ عن النَّبِيِّ : مثله ^(٧) .

(١) في النسخ المطبوعة « قال القاضي » وهو مخالف للأصل .

(٢) في النسخ المطبوعة « الخوف » بالألف ، وهي بالياء والوجه في الأصل .

(٣) مضى الحديث بهذا الاستناد برقم (٥٠٩) .

(٤) في النسخ المطبوعة « يوم ذَاتِ الرِّبَاعِ صلاة الخوف » بالفتح والتأخير ، ولكن في « خوف » بدون حرف التعريف . وكل ذلك مخالف للأصل .

(٥) قلنا فيها مضي : إن « وجَّاهَ » بهم الواو ويكسرهما ، وضبطناه كذلك في كل المواضع ، ولكنها ضبطت في الأصل هنا بالكسر فقط ، فثبتناه فيه .

(٦) في « وأخبرنا » والواو ليست في الأصل .

(٧) كتبت في الأصل « يذكر » ثم شرب عليها وكتب فوقها « يخبر » والمخط واحد ، وقد مضى قياسه في سبيل الخط « يذكر » .

(٨) في « زيادة » أو مثل سنده ، وليست في الأصل .

٦٧٩ - قال ^(١) : وقد رُوي ^(٢) أن النبي صلى صلاة الخوف على غير ما حكى مالك .

٦٨٠ - وإنما أخذنا بهذا حوته لأنه كان أشبه بالقرآن ، وأقوى في ميكيلة المدوّ .

٦٨١ - وقد كتبنا هذا بالاختلاف فيه وبَيَّنَّ ^(٣) الحجة في (كتاب الصلاة ^(٤)) ، وتركنا ذكر مَنْ خالفنا فيه وفي غيره من الأحاديث ، لأن ما خولفنا فيه منها مُتَّفَقٌ ^(٥) في كُتُبِهِ .
وجه آخر ^(٦) .

٦٨٢ - قال الله تبارك وتعالى : (وَاللَّائِي يَأْتِيَنَّكَ الْفَاحِشَةُ مِنْ نِسَائِكَ ^(٧)) فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ أَزْوَاجَهُمْ مِنْكُمْ ، فَإِنْ شَهِدُوا

- (١) في النسخ المطبوعة « قال القاضي » وهو مخالف للأصل .
- (٢) في س « وروي » بخلف « قد » وهو مخالف للأصل .
- (٣) في النسخ المطبوعة « وبَيَّنَّ » ياءين ، والكلمة في الأصل ياء واحدة ونونها شدة ، ثم غيرها بعض طرائفه ، فبسم الياء تسعين ، وزاد خطين ، ونسب العبارة إلى محمد عليه صلته .
- (٤) انظر (كتاب صلاة الخوف) في الأم (١ : ١٨٦ - ٢٠٣) وانظر كتاب اختلاف الحديث بهامش الأم (٧ : ٢٢١ - ٢٢٦) ولست أظن أن القاضي يغير هنا بقوله : « كتاب الصلاة » إلى هذين الموضعين ، لأنه لم يفعل فيها الاختلاف ولم يبين الحجة . وأما أرجح أن « كتاب الصلاة » الذي ذكره هنا كتاب أكثر من مؤلفات القاضي ، لم يقع إلينا .
- (٥) في س و ج « مفرق » وهو مخالف للأصل .
- (٦) في س و س « وجه آخر من التامخ والتلوخ » وفي ج كذلك مع زيادة كلمة « باب » في أوله ، وكل ذلك مخالف للأصل .
- (٧) هنا في س و ج زيادة « قال الثاني » .
- (٨) في الأصل إلى هنا ، ثم قال : « إلى قوله : فأعرضوا عنها » .

فَأَنسِكُوهُمْ فِي الْيُيُوتِ حَتَّى يَتَوَقَّاهُمُ الْمَوْتُ أَوْ يَخْلُ اللَّهُ لَهُمْ سَبِيلًا . وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا ، فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا ^(٧) .

٦٨٣ - فكان حَدُّ الزَّانِيَيْنِ بِهِنِ الْآيَةِ الْحَبْسَ وَالْأَذَى ، حتى أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ^(٨) حَدَّ الزَّانَا ، قَالَ : (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي) ^(٩) فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ^(١٠) ، وَقَالَ فِي الْإِمَامِ : (فَلِذَا أَحْصَيْنَ فَإِنْ أَتَيْنَ بِغَاحِشَةٍ فَعَلَيْنَّ نِصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ^(١١)) فَتُسَيِّخُ الْحَبْسَ ^(١٢) عَنْ الزَّكَاةِ ، وَبَقِيَ عَلَيْهِمُ الْحُدُودُ .

٦٨٤ - وَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ فِي الْإِمَامِ : (فَعَلَيْنَّ نِصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ) - : عَلَى فَرْقِ اللَّهِ بَيْنَ حَدِّ الْمَالِكِ وَالْأَخْرَارِ فِي الزَّانَا ، وَعَلَى أَنْ النِّصْفَ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ جَلْدٍ ، لِأَنَّ الْجِلْدَ يَسَدُّ ، وَلَا يَكُونُ مِنْ رَجْمٍ ، لِأَنَّ الرَّجْمَ إِيثَانٌ عَلَى النَّفْسِ بِلا عَدَدٍ ، لِأَنَّهُ قَدْ يُؤْتَى عَلَيْهَا ^(١٣) بِرَشْمَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَيَأْلَفُ وَأَسْكَرَ ^(١٤) ، فَلَا يَنْصَفُ ^(١٥) .

(١) سورة النساء (١٥ و ١٦) .

(٢) هنا في النسخ للطبوعة زائدة « قال الثاني » .

(٣) في س و ج « رسول الله » .

(٤) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٥) سورة النور (٢) .

(٦) سورة النساء (٢٥) .

(٧) ضبط بالرفع في الأصل .

(٨) في النسخ للطبوعة « وأبنت » وهو عتاف للأصل .

(٩) في النسخ للطبوعة « على نفس للرجوم » بدل « عليها » وهو عتاف للأصل .

(١٠) في س « وبأكثر » وهو عتاف للأصل .

(١١) في س « ولا نصف » وهو عتاف للأصل .

لَمَّا لَا يَلْمُ بَشَرًا ، وَلَا نِصْفَ النَّفْسِ فَيُؤْتَى بِالرَّجْمِ عَلَى نِصْفِ النَّفْسِ ^(١) .

٦٨٥ - ^(٢) واحتمل ^(٣) قولُ الله في سورة النور : (الزَّانِيَةُ

وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ) - : أن يكونَ على جميع

الزَّانَةِ الْأَحْرَارِ ، وعلى بعضهم دونَ بعضٍ ، فاستدلنا بسننِ رسولِ الله

- بآيٍ هو وأتى - على مَنْ أُرِيدَ بِالْمِائَةِ جَلْدَةٍ .

٦٨٦ - ^(٤) أخبرنا عبدُ الوهاب ^(٥) عن يونسَ بنِ عُبيدٍ عن

الحسن ^(٦) عن عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ^(٧) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : « خُذُوا عَنِّي ،

خُذُوا عَنِّي ، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهْنٌ سَبِيلًا : الْيَكْرُ بِالْيَكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ

وَتَرَبُّبٌ عَامِرٌ ، وَالتَّيِّبُ بِالتَّيِّبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ » .

٦٨٧ - قَالَ : ^(٨) فَذَلِكَ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ : « قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهْنٌ سَبِيلًا ،

- عَلَى أَنْ هَذَا أَوَّلُ مَا خُذَ بِهِ الزَّانَةُ ، لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ ^(٩) : (حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ

الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا) .

(١) انظر ملخص برقم (٣٨٥) .

(٢) هنا في س و ج زيادة « قال القاضي » .

(٣) في النسخ المطبوعة « وعمل » وأتى في الأصل « واحتمل » ثم حاول بعض النقاد فيه تغييرها بالشرب على الألف والصنابق ياء في رأس الحاء .

(٤) في النسخ المطبوعة زيادة « انتهى » وهذه الزيادة مكتوبة بحاشية الأصل بخط جديد .

والحديث مخرجهنا الأستاذ برقم (٣٧٨) .

(٥) في ج « الحسين » وهو خطأ .

(٦) قوله « بن الصامت » لم يذكر في س وهو ثابت في الأصل .

(٧) في النسخ المطبوعة « قال القاضي » وهو مختلف للأصل .

(٨) في س « قال » ، وفي الأصل « يقول » ثم غيرها بعض الكُتُبِ فجعلها « قال » .

٦٨٨ - ثم رَجِمَ رسولُ الله ماعزاً ولم يَحْلِفْهُ ، وامرأةً الاسلمِيَّةَ ولم يَحْلِفْهَا ، فدلَّتْ سنةُ رسولِ الله على أَنَّ الجَلْدَ منسوخٌ عن الزَّانِئَيْنِ الثَّيْبَيْنِ .

٦٨٩ - قال ٣ : ولم يكن بين الأحرار في الزَّنا فرق ٤ .
إلا بالإحصان بالنكاح وخلاف الإحصان به .

٦٩٠ - ٣ وإذ ٥ كان قولُ النبي ٦ : « قد جعل الله لمن سبيلاً ، البكرُ بالبكرِ حَلَاحٌ مائةٌ وتترىبُ عامٌ » - : ففى هذا دلالةٌ على أَنَّهُ أَوَّلُ ما نُسخَ الحبسُ عن الزَّانِئَيْنِ ، وحُذِيَ بمَدِّ الحبسِ ، وَأَنَّ كُلَّ حَدِّ حَدِّهِ الزَّانِئَيْنِ فلا يكون ٧ إلا بَدَ هذا ، إذ ٨ كان هذا أَوَّلَ حَدِّ الزَّانِئَيْنِ .
٦٩١ - ٣ أخبرنا مالك ٩ عن ابنِ شِهَابٍ ١٠ عن عُبيدِ الله

-
- (١) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال القاضي » .
 - (٢) في النسخ المطبوعة « قال القاضي » وهو زيادة عما في الأصل .
 - (٣) في « - فرق في الزَّنا » بالقديم والآخر ، وهو خلاف الأصل .
 - (٤) هنا في س و ج زيادة « قال القاضي » .
 - (٥) في النسخ المطبوعة « وإنا » وهو مخالف للأصل .
 - (٦) في س و ج « رسول الله » .
 - (٧) في الأصل « ولا يكون » . وقد اضطرت لحاقه وانباع ما في النسخة المعروضة على ابنِ جماعة ، لأنَّ إتمامَ حِصْنَةِ هنا ، وإلاّ ففسد الكلام واضطرب للمنى .
 - (٨) في س و ج « إنا » وهو خطأ ومخالف للأصل .
 - (٩) انظر ملصقى برقم (٢٨٠ - ٢٨٢) .
 - (١٠) الحديث أخرنا إليه فيما مضى في شرح الفترة (٢٨٢) . وهو في موطأ مالك (٢) : ٤٠ - ٤١) ، ورواه الشافعي في الأم (٦ : ١٦٩) عن مالك ، ورواه في اختلاف الحديث (٧ : ٢٥١) مختصراً عن مالك وابنِ حنبلٍ . ورواه البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك (٨ : ١٧٢ - ١٧٣ من الطبعة السلطانية) .
 - (١١) في « - عن الزمري » وهو غلط ، ولكن ملحقاً هو الذي في الأصل .

بن عبد الله^(١) عن أبي هريرة وزيد بن خالد^(٢) أنهما أخبراه : « أن رجلين اختصما إلى رسول الله ، فقال أحدهما : يا رسول الله افض بيننا بكتاب الله ؟ وقال الآخر : هو الله^(٣) . : أجل ، يا رسول الله افاض بيننا بكتاب الله ، وايدن لي في أن أتكلم . قال^(٤) : تكلم . قال^(٥) : إن ابني كان عسيفا^(٦) على هذا ، فزني بأثرته ، فأخبرت أن علي ابني الرجم^(٧) ، فأفدت منه بمائة شاة وجارية^(٨) لي ، ثم أتني سألت أهل العلم فأخبروني أن علي ابني جلد^(٩) مائة^(١٠) وتربط ماله ، وأنما الرجم على امرأته ؟ فقال رسول الله : والذي^(١١) نفسي بيده ، لأفنين

(١) في النسخ المطبوعة زيادة « بن عبة » ، والزيادة ليست في الأصل ، ولكنها مكتوبة بحاشية بخط جديد ، وهي تامة في اللوط والأم .

(٢) في س و ج « ومن زيد بن خالد » وكلمة « من » مكتوبة في الأصل بين السطرين غير حلة ، ولم تذكر أيضاً في اللوط ولا في الأم . وفي النسخ الثلاث المطبوعة زيادة « الجني » وهي مكتوبة بحاشية الأصل بخط آخر ، وتامة أيضاً في اللوط والأم .

(٣) في س « فقال » وهو مخالف للأصل ، ولكنه موافق لما في اللوط .

(٤) في س « فقال » وهو مخالف للأصل ولكل الروايات الأخرى .

(٥) « السيف » يفتح السين وكسر الهمزة للمعنيين وآخره قد : الأجر .

(٦) حكنا ضبطت الكلمة في الأصل بالرفع ، وله وجه من العربية : أن يكون اسم « ابن » ضميراً لقاد ، ووجه « على ابني الرجم » خبرها .

(٧) في النسخ المطبوعة « وبهارة » وهو موافق لما في اللوط ، ولكن انتهى في الأصل « وجارية » ثم أُلحق بين الطرفين شرطة صغيرة فوق رأس الجيم ، لتكون به الجزاء ولكنه لم يعلها ، وانتهى في الأصل موافق لما في الأم .

(٨) « جلد » ضبطت في الأصل بالنصب .

(٩) في س و ج « مائة جلد » وهو مخالف للأصل ولكل الروايات التي أمرنا إليها وانتهى في اللوط والأم « فأخبروني أن ما على ابني جلد مائة » الخ ، والضرورة تكون

« جلد » متاع نعمة ، خبراً لـ « أن » .

(١٠) في اللوط والأم « أما والذي » زيادة « أما » وليست في الأصل هنا .

بينكما بكتاب الله : أَمَا عَتَمْتُكَ وَجَارَتُكَ فَرَدُّ إِلَيْكَ^(١) . وَجَلَدَ ابْنَهُ
مِائَةً وَفَرَغَهُ مِائَةً ، وَأَمَرَ أَنِيسَ^(٢) الْأَسْلَمِيَّ أَنْ يَأْتِيَ^(٣) امْرَأَةَ الْآخَرِ ،
فَإِنْ اعْتَرَفَتْ رَجْعَهَا ، فَاعْتَرَفَتْ فَرَجْعَهَا^(٤) .

٦٩٢ - ^(٥) أَخْبَرَنَا مَالِكٌ^(٦) عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ مُعْمَرٍ : « أَنَّ النَّبِيَّ
رَجَعَ يَهُودِيَّتَيْنِ زَيْنًا^(٧) » .

٦٩٣ - قَالَ^(٨) : فَتَبَتَ جَلْدُ مِائَةٍ^(٩) وَالتَّفَتَى عَلَى الْبِكْرَانِ
الزَّانِيَيْنِ ، وَالرَّجَمُ عَلَى الثَّيْبِيَيْنِ الزَّانِيَيْنِ .

٦٩٤ - وَإِنْ كَانَا مِنْ أُرَيْدٍ^(١٠) بِالْجُلْدِ فَقَدْ نُسِخَ عَنْهُمَا الْجُلْدُ
مَعَ الرَّجَمِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُونَا أُرَيْدًا^(١١) بِالْجُلْدِ وَأُرِيدَ بِهِ الْبِكْرَانِ - : هُمَا
مُخَالَفَتَانِ لِلثَّيْبِيَيْنِ^(١٢) .

-
- (١) ردّ : أي مردود . وكلمة « إليك » جملة في اللوط والأُم « عليك » .
(٢) رسم في النسخ المطبوعة وللوط والأُم « أنيساً » بالألف ، ورسم في الأصل كما هنا
ببوتها ، وهو جهر ، كما مرّ في نسخة مرورا .
(٣) في الأصل « يندو » بدل « يأتي » ، وهو يوافق بعض روايات الحديث ، ولكنه مخالف
للوط ولما في أصل الرسالة هنا .
(٤) الحديث رواه أيضاً أحمد وأصحاب الكتب الستة ، انظر للمتن (رقم ٤٠١٣) ونيل
الأوطار (٧ : ٢٤٩) .
(٥) هنا في س . و ج زيادة « قال القاضي » .
(٦) في النسخ المطبوعة زيادة « بن أس » ، وليس في الأصل .
(٧) هنا اختصار من الثاني لحديث رواه مالك في اللوط (٣ : ٣٨ - ٣٩) ورواه
أيضاً أحمد والبخاري ، انظر للمتن (رقم ٤٠١٩) ونيل الأوطار (٧ : ٢٥٦) .
(٨) في النسخ المطبوعة « قال القاضي » وهو زيادة مما في الأصل .
(٩) في س . و ج « جلد للمائة » وهو مخالف للأصل .
(١٠) في النسخ المطبوعة « أريد » والألف ثابته في أكثر النسخة في الأصل ، وهو صحيح
لان « من » يطلق على الواحد وعلى التعدد .
(١١) في س . و ج « أريد » وهو خطأ ومخالف للأصل .
(١٢) في س . و ج « مخالفتان للثيبين » وهو مخالف للأصل .

٦٩٥ - وَرَجُمُ الثَّيْبِينَ بِسَدِّ آيَةِ الْجَلْدِ : بِمَا رَوَى رَسُولُ اللَّهِ عَنِ اللَّهِ . وَهَذَا أَشْبَهَ مَعَانِيهِ وَأَوْلَاهَا بِهِ عِنْدَنَا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ ^(١) .

وَجْهٌ آخَرُ ^(٢)

٦٩٦ - ^(٣) أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ^(٤) عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ^(٥) : « أَنَّ النَّبِيَّ رَكِبَ فَرَسًا فَصُرِعَ عَنْهُ ، فَجُحِشَ شِقُّهُ الْأَيْمَنُ ^(٦) ، فَصَلَّى صَلَاةً مِنَ الصَّلَوَاتِ وَهُوَ قَاعِدٌ ، وَصَلَّيْنَا ^(٧) وَرَاءَهُ قُمُودًا ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ : إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا ^(٨) ، وَإِذَا رَكَعًا فَارْكَعُوا ، وَإِذَا رَفَعَ فَارْقُمْوا ، وَإِذَا قَالَ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ - :

(١) هنا بما يشبه الأصل : « بلغت والحسن بن علي الأهوازي وجماعة » ولكن الكلمة الأخيرة لم يظهر منها إلا رأس الميم ، وأيضاً جهامته مانعة : « بلغ السباع في المجلس السادس » .

(٢) في س - « ووجه آخر من التامسج والتلنوخ » وفي س « وجه آخر من التامسج والتلنوخ » وكذلك في ج ولكن زاد كلمة « باب » وكل هذا مخالف للأصل ، وقد كتب فيه بخط آخر كلمة « باب » وليس كتابها أن كلمة « وجه » مضبوطة فيه بالفتح ، وهو يوافق ما زاده .

(٣) هنا في س وج زيادة « هذا الثاني » .
(٤) في س وج زيادة « بن أنس » . والحديث في اللوط (١ : ١٥٥) ورواه الثاني في الأم من مالك (١ : ١٥١) وكذلك في اختلاف الحديث (٧ : ٩٩) لكنه اختصره فيه .

(٥) في س « من الزهري عن أنس » وهو مخالف للأصل .
(٦) جش - بضم الميم وكسر الحاء للهجة وآخرون شين - : أي خدش جلعه .
(٧) ما هنا هو اللواتي للأصل وللوط والأم ، وفي س وج « فصلينا » وهو يوافق ما في اختلاف الحديث .

(٨) في س « فصلوا خلفه قياماً » وزيادة « خلفه » مخالفة للأصل وسائر الروايات التي أمرنا إليها .

فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ^(١)، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ^(٢).
 ٦٩٧ - ^(٣) أَخْبَرَنَا مَالِكٌ^(٤) عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ^(٥) عَنْ أَبِيهِ عَنْ
 مَائِثَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ فِي بَيْتِهِ^(٦) وَهُوَ شَاكٍ، فَصَلَّى جَالِسًا،
 وَصَلَّى وَرَاءَهُ^(٧) قَوْمٌ قِيَامًا، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ: أَنْ اجْلِسُوا، فَلَمَّا انْصَرَفَ^(٨)
 قَالَ: إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا،
 وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا^(٩)»

٦٩٨ - قَالَ^(١٠): وَهَذَا مِثْلُ حَدِيثِ أَنَسٍ، وَإِنْ كَانَ حَدِيثُ

أَنَسٍ مُتَّفَعًا وَأَوْضَحَ^(١١) مِنْ تَفْسِيرِ هَذَا.

٦٩٩ - ^(١٢) أَخْبَرَنَا مَالِكٌ^(١٣) عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ:

«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ خَرَجَ فِي مَرِيضِهِ، فَأَتَى أَبَا بَكْرٍ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي
 بِالنَّاسِ، فَاسْتَأْخَرَ أَبُو بَكْرٍ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ: أَنْ كَمَا أَنْتَ،

(١) في «دربنا لك الحمد» بحذف الواو، وهو موافق لما في الأم، وما هنا هو للوائح للأصل وللوطأ.

(٢) الحديث رواه أحمد والشيخان، انظر للتحق (رقم ١٤٤٤) ونيل الأوطار (٢٠٨: ٣).

(٣) هنا في س وج زيادة «قال الثاني».

(٤) الحديث في للوطأ (١: ١٥٥-١٥٦).

(٥) قوله «بن عروة» لم يذكر في س وهو ثابت في الأصل وللوطأ.

(٦) قوله «في بيته» لم يذكر في للوطأ.

(٧) في س «خلفه» وهو مخالف للأصل وللوطأ.

(٨) في س وج «فلما انصرف إليهم» والزيادة ليست في الأصل ولا في للوطأ.

(٩) الحديث رواه أحمد والشيخان، انظر للتحق (رقم ١٤٤٣) ونيل الأوطار (٢٠٨: ٣).

(١٠) كلمة «قال» لم تذكر في س، وفي س وج «قال الثاني» وكل ذلك مخالف للأصل.

(١١) في س «أوضح» بدون واو اللفظ، وهي ثابتة في الأصل وعليها قصة.

(١٢) هو في للوطأ (١: ١٥٦).

فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ إِلَى جَنْبِ أَبِي بَكْرٍ ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ، وَكَانَ النَّاسُ يُضَلُّونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ ^(١) .

٧٠٠ - [وَبِهِ يَأْخُذُ الشَّافِعِيُّ ^(٢)] .

٧٠١ - قَالَ وَذَكَرَ إِبْرَاهِيمُ التَّخَنُّيُّ عَنْ الْأَسْوَدَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَائِشَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَأَبِي بَكْرٍ : مِثْلَ مَعْنَى حَدِيثِ عُرْوَةَ : « أَنْ النَّبِيَّ صَلَّى قَاعِدًا ، وَأَبُو بَكْرٍ قَائِمًا ، يُصَلِّي بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ، وَمِنْ وَرَاءِهِ قِيَامًا ^(٣) » .

(١) هذا الحديث رواه مالك مرسلاً (في الموطأ ١ : ١٥٦) ، قال السيوطي في شرحه : « قال ابن عبد البر : لم يختلف عن مالك في إرسال هذا الحديث ، وقد أسنده جماعة عن هشام عن أبيه عن عائشة ، منهم حماد بن سلمة وابن خزيمة وأبو أسامة . قال : من طريق ابن خزيمة أخرجه البخاري ومسلم وابن ماجه ، ومن طريق حماد بن سلمة أخرجه العاصمي في الأم » .

أقول : ولم أجده في الأم ، ولكنه في اختلاف الحديث بهامش الأم (٧ : ٩٩ - ١٠٠) قال العاصمي هناك : « أخبرنا القاسم بن يحيى بن حسان أخبرنا حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة » فذكر الحديث بتمامه . ولعل السيوطي قصد بقوله « في الأم » كتاب « اختلاف الحديث » إذ هو من الكتب التي ألفها الشافعي وألفها أصحابه بكتاب « الأم » .

(٢) هذه الجملة - نيا نرجع - من كلام الربيع ، وقد كتبها بخط دقيق بين الطرين ، وكتب أيضاً بخط دقيق بين كلتي « أبي بكر » و « وذكر » كلمة « قال » ، ولم يخط الجملة للزائدة ، ولذلك اشبهه الأسر على التامتين ومسمى النسخ للطبوعة ، فجعلوا الكلام هكذا : « وبه يأخذ . قال العاصمي » وأما النسخة المروءة على ابن جماعة فالت فيها مثل ما لمبتدأنا هنا ، ولكن زاد كاتبها كلمة « الشافعي » مرة أخرى بعد كلمة « قال » .

(٣) في اختلاف الحديث (ص ١٠٠) بعد حديثه عن يحيى بن حسان ، ألقى أضرنا إليه : « وذكر إِبْرَاهِيمُ مِنَ الْأَسْوَدَ عَنْ عَائِشَةَ عَنْ النَّبِيِّ مِثْلَ مَعْنَاهُ » فقلعه عن إِبْرَاهِيمَ كما هنا ، واختصره في الأم (١ : ١٥٦) لفظاً وإستناداً ، فذكره حلقاً من عائشة ، ثم أشار إليه مرة أخرى (ص ١٥٦) ولم يذكر إسناده أيضاً . وقد رواه الحارثي في التلخيص والتلخيص (ص ٨٣) بإسناده موصولاً ، ثم قال : « هذا حديث صحيح ثابت متفق عليه » . وهو كما قال ، انظر نيل الأوطار (٣ : ١٨٣ - ١٨٥) .
وقى - « قيام » بدل « قِيَامًا » وهو مختلف للأصل . وفيها أيضاً بعد

٧٠٢ - قال ^(١) : قلما كانت صلاة النبي في مرضه الذي مات فيه قاعداً والناس خلفه قياماً . : استدللنا على أن أمره الناس بالجلوس في سقطته عن القبر : قبل مرضه الذي مات فيه ، فكانت صلاة في مرضه الذي مات فيه قاعداً والناس خلفه قياماً . : ناسخة لأن يجلس الناس بالجلوس الإمام .

٧٠٣ - وكان في ذلك دليل بما ^(٢) جاءت به السنة وأجمع عليه

زيادة نصها : « قال القاضي : أخبرنا يحيى بن حسان عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها ، مثل حديث مالك ، وبين فيه : أن قال : صلى النبي صلى الله عليه وسلم قاعداً ، وأبو بكر خلفه قائماً ، والناس خلف أبي بكر قيام . » وكتب مصححها بجلوسها : « سقط هذا الحديث من بعض النسخ » .
وهذه الزيادة ليس لها أصل في كتاب [الرسالة] فلا توجد في أصل الريح ، ولم تذكر في النسبة للفروعة على ابن جماعة ولا في غيرها ، ولعلها كتبت من النسخ في حاشية إحدى النسخ التي لم يجمع إليها ، ويكون كاتبها غلباً من اختلاف الحديث أو من غيره من كتب القاضي ، ياتى لإسناد القاضي فيه ، لازمة في الكتاب . ثم أدخلت فيه خطأ بعد ذلك .

(١) في النسخ للطبعة « قال القاضي » وهو مخالف للأصل .
(٢) في « قلما كانت هذه » وكلمة « هذه » زيادة ليست في الأصل ولا في سائر النسخ ولا حاجة بالكلام إليها هنا .

(٣) في « س » و « ج » « على أن أمره الأول الناس » وكذلك في النسبة للفروعة على ابن جماعة ، وفي « على أن أمره الناس » . وفي في الأصل « على أن أمره الأول بالجلوس » . ثم ضرب الريح على كلمة « الأول » وكتب فوقها « الناس » بخطه ، فظن من بعده أنه يجمع بين الكلبيين وهو غير جيد ، لأن كلمة « الأول » هنا لا موضع لها ، لأنه سيؤول « قبل مرضه الذي مات فيه » فهذا يعني عن قوله « الأول » . ولعلها يريد القاضي أن يخبر من أمره الناس بالجلوس أنه كان قبل مرضه ، فلا يناسب وضعه اجدها ، وأنه « الأول » لأنه قد يشير إلى الاستثناء من الخبر .

(٤) في الأصل « وما » وكذلك في نسخة ابن جماعة وهو صحيح واضح ، ومع هذا قد غير في النسخ للطبعة ، في « س » و « ج » بخط « على ما » وفي « ل » ، وكل ذلك خطأ كما هو بدعي .

الناس: من أن الصلاة قائما إذا أطاعها المصلّي، وقاعدا إذا لم يطيق، وأن ليس للمطيق القيام منفردا أن يصلي قاعدا.

٧٠٤ - فكانت سنة النبي أن صلى في مرضه قاعدا ومن خلفه

قياما، مع أنها ناسخة لسنته الأولى قبلها - : موافقة سنته في الصحيح والمرضى وإجماع الناس : أن يصلي كل واحد منهما فرضه، كما يصلي المريض خلف الإمام الصحيح قاعدا والإمام قائما .

٧٠٥ - وهكذا قول : يصلي الإمام جالسا^(١) ومن خلفه من

الأصحاح قايما، فيصلّي كل واحد فرضه . ولو وكل غيره^(٢) كان حسنا .

٧٠٦ - وقد أوهم^(٣) بعض الناس فقال^(٤) : لا يؤمن أحد

بعد النبي جالسا، واحتج بحديث رواه منقطع^(٥) عن رجل مرغوب

(١) حيث يسن الكنايين في الأصل نزاد هنا ، وهو أكثر سطر في الصفحة كلمة «وصل» وهي زيادة خطأ .

(٢) في «د» ولو وكل الإمام غيره ، وفي «س» و «ج» ولو استغنى غيره ، وكلاهما مخالف للأصل .

(٣) في النسخ المطبوعة «وم» بحذف الهزة من أوله ، وهي تاجية في الأصل وفي النسخة للقرود «على ابن جماعة» . وكلام صاحب المصنف يدل على الفرق بين «وم» و «دأوم» ويوم أيما لا يكونان بمعنى واحد ، إلا صاحب التاموس ، واستعمال القائل هنا يؤيده ، قال صاحب التاموس : «وهم» كزعمه وقرئ ، وأوهم بمعنى .

(٤) في «ج» وقال ، وهو مخالف للأصل .

(٥) كلمة «رواه» تاجية في الأصل بين قسطين ضبطه ، وهي تاجية أيضا في نسخة ابن جماعة . وقوله «منقطع» بالخلف صفة لحديث ، وفي «س» و «ج» «منقطعا» بالنصب على أنه حال ، وهو في الأصل بدون الألف ، ثم أصلحه بعض القارئين فألحق الألف بالين ، ويظهر أن هذا التغيير لندم ، لأنها كتبت بالنصب أيضا في نسخة ابن جماعة .

الرواية عنه^(١)، لا يثبت^(٢) بمثله حجة على أحد، فيه: «لا يؤمن أحد»
بمدى جالس^(٣).

(١) في النسخ للطبوعة «مرغوب عن الرواية عنه» وكذلك في نسخة ابن جماعة، وكلة
«عن» ليست من الأصل، ولكنها زيادة فيه بين الطور بخط غير خطه، ولا حاجة
إليها في الكلام، بل هو صحيح نصيب بدونها، وقد ثبتت كلمة «مرغوب»
في الأصل بكسرة واحدة تحتها، وهي دليل على إسنادهما بعدا، وعلى أن زيادة
حرف «عن» خطأ من زاده.

(٢) في س و ب «لا يثبت» بالهاء القوية في أوله، ولكنه بإلقاء الصيغة معونة
واحدة في الأصل.

(٣) هذا الحديث غاية في الضعف، رواه القزويني من طريق جابر الجعفي عن القمي عن
التي صلى الله عليه وسلم مرويا، ورواه البيهقي في السنن الكبرى (٣ : ٨٠) من
طريق القزويني، ثم روى عن الربيع قال: «قال القاضي: قد علم القمي أحج بهذا
أن ليست فيه حجة، وأنه لا يثبت، لأنه مرسل، وأنه من رجل يرغب الناس عن
الرواية عنه». ويريد القاضي بالرجل جابراً الجعفي، إذ هو ضعيف جداً، وذكر
الملاحظ العراقي في طرح التثريب (٢ : ٣٤٠) أنه روى أيضاً «من رواية عبد الملك
بن حبيب عن أخيه عن جلاله عن القمي، وجعله ضعيف، وفي السند إيمان لم يسم،
فلا يصح الاحتجاج به» ووقع في طرح التثريب «مجهول» بدل «مجهول» وهو خطأ
طبعي شنيع.

وقال القاضي في اختلاف الحديث (س ١٠٠ - ١٠٢) بعد أن روى
الحديث الباب:

«فمن لم يخالف الأحاديث الأولى إلا بما يجب علينا من أن
نصير إلى الناسخ. الأولى كانت حقا في وقتها ثم نُسخَتْ، فكان الحق
في نسخها. وهكذا كل منسوخ: يكون الحق ما لم ينسخ، فإذا نُسخ
كان الحق في ناسخه. وقد روى في هذا الصنف شيء يسلط فيه بعض
من يذهب إلى الحديث، وذلك: أن عبد الوهاب أخبرنا عن يحيى
بن سعيد عن أبي الزبير عن جابر: أنهم خرجوا يشعرون وهو مريض،
فصل جالسا وصلوا خلفه جلوسا. أخبرنا عبد الوهاب عن يحيى بن سعيد
أن أسيد بن حضير قال ذلك. قال القاضي: وفي هذا ما يكتل على أن
الرجل يتم الشيء، عن رسول الله، لا يتسلم خلافة عن رسول الله: -

فيقول بما علم ، ثم لا يكون في قوله بما علم قد روى حجة على أحد علم
أن رسول الله قال قولاً أو عمل عملاً ينسخ العمل الذي قال به غيره
وعلمه ، كما لم يكن في روايته من روى أن النبي صلى جالساً وأمر بالجلوس ،
وصلى جابر بن عبد الله وأستيد بن الحضير وأمرهما بالجلوس وجلس من
خطهما - : حجة على من علم من رسول الله شيئاً ينسخه . وفي هذا دليل
على أن علم الخاصة يوجد عند بعض ، ويترتب عن بعض ، وأنه ليس
كلم العامة الذي لا يتبع بحمله . ولهذا أشبهت كثيرة . وفي هذا دليل على
ما في معناه منها .

وقال الحافظ ابن حبان في صحيحه ، لما نقله عنه الزبيدي في نصب الراية (١ : ٢٤٨)
من طبعة المند . يد أن نقل عنه أنه روى حديث الأمر بالسلافة فأعدا خلف الأمام
إذا صلى فاصلاً : « وفي هذا الخبر بيان واضح أن الأمام إذا صلى فاصلاً كان على
للمؤمنين أن يصلوا قداماً ، وأتى به من الصحابة جابر بن عبد الله وأبو هريرة وأسيد
بن حضير وليس بن نهد - بالالف - ولم يرو عن غيرهم من الصحابة خلاف هذا بإسناد
متصل ولا منقطع ، فكان إجماعاً ، والإجماع عندنا إجماع الصحابة ، وقد أتى به من التابعين
جابر بن زيد ، ولم يرو من غيره من التابعين خلافه بإسناد صحيح ولا واه ، فكان
إجماعاً من التابعين أيضاً . وأول من أبطل ذلك في الأمة للفتنة بن عبد الله - بكسر
الهم وسكون الفاف وفتح الهمزة المهملة - وأخذ عنه حماد بن أبي سليمان ، ثم أخذه من
حماد أبو حنيفة ، ثم عنه أصحابه . وأولى حديث احتجوا به حديث رواه جابر الجعفي
من النبي : قال عليه السلام : لا يؤمن أحد بدي جالساً . وهذا لو صح لإسناده
لكان مرسلًا ، وللمرسل عندنا وما لم يروسيان . وهل الحافظ العراقي في طرح
التقريب (٣ : ٣٣٣ - ٣٣٤) عن ابن حبان نحو هذا الكلام .

ولست أرى من ابن حبان ادعاء الإجماع ، كلمة مرسله لأحبة لما ، كما قاله الشافعي
في اختلاف الحديث (ص ١٤٢) : « ولا ينسب إلى ساكت قول قائل
ولا عمل عامل ، إنما ينسب إلى كل قوله وعمله ، وفي هذا ما يدل على
أن ادعاء الإجماع في كثير من خاص الأحكام ليس كما يقول من يدعيه .

وهذه المسألة - في صلاة المؤمن خلف الأمام القاعد - من أدق مسائل الخلاف ،

- ٧٠٧ - قال ^(١) : ولهذا أشباه في السنة من الناسخ والمفسوخ .
 ٧٠٨ - وفي هذا دلالة على ما كان في مثل معناها ، إن شاء الله .

٧٠٩ - وكذلك له أشباه في كتاب الله ، قد وصفنا ^(٢) بعضها

واللهاء فيها أئوال مختلفة ، وأبحاث متنوعة ، فيها خطأ وفيها صواب ، ليس المقام هنا مقام تصنيفها ، وانظر في ذلك طرح الترتيب للمافظ العراقي (٢ : ٣٣٣ - ٣٤٦) وتصنيف الرازي لقرطبي (١ : ٢٤٥ - ٢٤٩ من طبعة المند) والمحلل لابن حزم وتعليقنا عليه (٣ : ٥٨ - ٧٢) ونيل الأوطار لشمس كافي (٣ : ٢٠٧ - ٢١٢) وغير ذلك .
 والصحيح الرجوع عندنا لما ذهب إليه أحمد بن حنبل ، من أن الإمام إذا صلى جالساً لم يرد وجب على المأمومين أن يسلموا وراءه جلوساً ، على حديث أنس وعائشة ، الذين مضيا برأى (٦٩٦ و ٦٩٧) وأن دعوى النسخ لا دليل عليها ، بل هذا الحكم حكم . وما قلنا في ذلك في تعليقنا على المحلى : « ودعوى النسخ ردها سياق أحداث الأسماء بالقرود والمطاطها ، فإن تأكيد الأسماء بالقرود بأعلى الفاظ التأكيد ، مع الانكسار عليهم بأنهم كانوا يطوفون قبل قرآن والروم - : يمدحهما بالنسخ ، إلا أن ورد لسن صريح يدل على إعطائهم من الأسماء السابق ، وأن علة التشبه بفسل الأسماء زالت ، وحيث أن يوجد هنا النص : « بل كل ما زعموه للنسخ هو حديث عائشة - أمي في صلاة النبي في مرض موته مع أبي بكر - ولا يدل على شيء مما أرادوا . ثم إن في الأحاديث الصريح بإيجاب صلاة المأموم قاعداً ، مع النص على أن هذا بناء على أن الإمام إنما يجلس ليؤتم به ، ولا يزال الإمام إماماً ، والمأموم ملتزماً بالإتمام به في كل اتصال صلاة ، وأمرنا بعدم الاختلاف عليه ، لأنه جنة الصلوات ، ولا اختلاف أكثر من عدم حاجته في أركان الصلاة . ويؤيد هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل اتباع الإمام في الجلوس - إذا صلى جالساً - : من طاعة الأمة الواجبة دائماً ، إذ هي من طاعة الله ، فقد روى الطيالسي (رقم ٢٥٧٧) والطحاوي من طريقه (١ : ٢٣٥) عن شعبة عن علي بن عطاء قال : سمعت أبا علقمة يحدث عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أطاعني فقد أطاع الله » ومن عصاني فقد عصى الله » ومن أطاع الأمير فقد أطاعني . ومن عصى الأمير فقد عصاني ، فإن صلى قاعداً فسلوا قعوداً . الحديث . وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم ، وقد أخرج الشيخان أوله . وهذا أقوى في رد دعوى النسخ . والمجدة على توثيقه .

- (١) كلمة « قال » لم تذكر قدس . وفي س وج « قال الثاني » وكلها بخلاف للأصل .
 (٢) في س وج « وضمننا » وهو بخلاف للأصل .

في كتابنا هذا ، وما بقي مُفَرَّقٌ في أحكام القرآن والسنة ^(١)
في مواضعه ^(٢).

٧١٠ - قال ^(٣) : فقال ^(٤) : فاذكر من الأحاديث المخالفة التي
لادلالة فيها على ناسخ ولا منسوخ ، والحجة فيما ذهبت إليه منها
دون ما تركت .

٧١١ - ^(٥) فقلت له : قد ذكرت قبل هذا ^(٦) : أن رسول الله
صلى صلاة الخوف يوم ذات الرقاع ، فصَفَّ بطائفة ^(٧) ، وطائفة
في غير صلاة بإزاء العدو ، فصلَّى بالذين معه ركعةً واتَّعَمُوا لأنفسهم ،
ثم انصرفوا فوقوا بإزاء العدو ، وجاءت الطائفة الأخرى فصلَّى
بهم الركعة التي بقيت عليه ^(٨) ، ثم بَتَّ جالساً وأتموا لأنفسهم ، ثم
سَلَّمَ بهم .

٧١٢ - قال ^(٩) : وروى ابن عمر عن النبي : أنه صلى

(١) في النسخ للطبوعة « في كتاب أحكام القرآن والسنة » . وكلمة « كتاب » ليست
في الأصل ولكنها مكتوبة في حاشيته بخط آخر جديد ، وكذا لم تذكر في نسخة ابن جماعة .

(٢) في ب « موضحه » وفي ج « مواضعها » وكلاما مخالف للأصل .

(٣) في س و ج « قال القاضي » والزيادة ليست في الأصل .

(٤) كلمة « فقال » لم تذكر في ب .

(٥) هنا في س و ج زيادة « قال القاضي » .

(٦) هو حديث صالح بن خوات عن علي بن رسول الله صلاة الخوف يوم ذات الرقاع ،

وقد خشي في (٥٠٩ و ٥١٠) . وما هنا ليس لفظ الحديث ، وإنما هو من كلام

القاضي تليفاً له .

(٧) في ب « فصلت طائفة لا وفي س و ج « فصلت بطائفة خلفه » وكلمة مخالف للأصل .

(٨) في س و ج « عليهم » وهو خطأ وخطأ ومخالف للأصل .

(٩) كلمة « قال » لم تذكر في ب ، وفي س و ج « قال القاضي » وكلمة مخالف للأصل .

صلاة الخوف خلاف هذه الصلاة في بعض أركانها ، فقال ^(١) :
صلى ركعة بطائفة ، وطائفة بينته وبين المدوّ ، ثم انصرفت الطائفة
التي وراءه ، فكانت ^(٢) بينته وبين المدوّ ، وجاءت الطائفة التي لم تُعْمَلْ
معه ^(٣) ، فصلى بهم الركعة التي بقيت عليه من صلاته ؛ وسَلَّمَ ، ثم انصرفوا
فَقَعَصُوا مَعًا ^(٤) .

٧١٣ - قال ^(٥) : وَرَوَى أَبُو عِيَّاشٍ الزُّرْقِيُّ ^(٦) : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى
يَوْمَ عُسْفَانَ ^(٧) ، وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ ، فَصَفَّ بِالنَّاسِ مَعَهُ
مَعًا ^(٨) ، ثُمَّ رَكَعَ وَرَكَعُوا مَعًا ^(٩) ، ثُمَّ سَجَدَ فَسَجَدَتْ مَعَهُ طَائِفَةٌ ،

(١) تقدم بعض حديث ابن عمر ، ولم يسق لفظه كله هناك في (١٢٠ هـ في ٥١٤) والذي
هنا ليس لفظ الحديث ، وإنما هو من لفظ الشافعي رواية بالسي

(٢) في س « وكانت » وسم الكلمة في الأصل بحسب انفرادة بالوجهين .

(٣) « فصل » وصحت في الأصل « فصل » بإيات الياء ، وهو جائز على وجه . وكلمة
« معه » كتبت فيه بين الطرين بخط يده خطه ، ولا أجزم بذلك ، وهي ناجية
في سائر النسخ .

(٤) في س « فصلوا » وهو خطأ ومخالف للأصل .

(٥) كلمة « قال » لم تذكر في س ، ولا في س وج « قال الشافعي » وكله خلاف الأصل .

(٦) « عياش » بفتح العين للهملزة وتشديد الياء التحية وآخره شين مسبوكة ، و « الزرقى »
بضم الزاي وفتح الراء . وأبو عياش هذا أصاري ، شهد أحدا وما بعدها ، واختلف
في اسمه ، وعرف بكنيته .

(٧) « عسفان » بضم العين وسكون السين للهملتين ، وهي على مرحلتين من مكة على طريق
الدمية ، وانظر تاريخ ابن كثير (٤ : ٨٦ - ٨٣) .

(٨) في س « نصف الناس معه » بحذف الياء وحذف « معًا » وهو مخالف للأصل .

(٩) في س « وركعوا معه معًا » بزيادة « معه » وليست في الأصل ، وليكنها مكتوبة
بحاشيته بخط آخر .

وَحَرَسَتْهُ طَائِفَةٌ ، فَلَمَّا قَامَ مِنَ السَّجُودِ سَجَدَ الدِّينَ حَرَسُوهُ ^(١) ، ثُمَّ قَامُوا فِي صَلَاتِهِ ^(٢) .

٧١٤ — وَقَالَ جَابِرٌ قُرَيْبًا مِنْ هَذَا اللَّفْظِ ^(٣) .

٧١٥ — قَالَ ^(٤) : وَقَدْ رَوَى مَا لَا يَكُنْتُ مِثْلَهُ بِمُخْلَاهَا كُلَّهَا .

(١) فِي س و ج « حرسوا » وَالَّذِي فِي الْأَسْل « حرسوه » ثُمَّ تَصَرَّفَ فِيهَا بِضَمِّ
الْكَاتِبِينَ فَتَبَدَّلَ إِلَى أَلْفٍ ، وَهُوَ تَلَاوُحٌ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ .

(٢) فِي س و ج « صلاتهم » وَهُوَ خَطَأٌ وَخَالَفَ لِلْأَسْل .

وَحَدَّثَ أَبِي عِيَاشٍ هَذَا أَشَارَ إِلَيْهِ الثَّانِي أَيْضًا فِي اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ (س ٢٢٥)
بِاخْتِصَارٍ ، فَلَمْ يَذْكُرْ إِسْنَادَهُ وَلَا لَفْظَهُ كُلَّهُ . وَرَوَاهُ فِي الْأُمِّ (١ : ١٩١) قَالَ :
« أَخْبَرَنَا الثَّعْلَبِيُّ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْمُثَنَّى عَنْ جَمَاعَةٍ عَنْ أَبِي عِيَاشٍ الزُّرْقِيُّ قَالَ : صَلَّى
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الْخُوفِ بِسَفَانَ ، وَعَلَى الْمَرْكَبَيْنِ يَوْمَئِذٍ
عَالِ بْنِ الْوَلِيدِ ، وَفِي بَيْتِهِ وَبَيْنَ الْقُبَّةِ ، فَكَبَّرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَصَلَّاهُ
خَلْفَهُ صَلَاتَيْنِ ، ثُمَّ رَكَعَ فَرَكْعًا ، ثُمَّ رَفَعَ فَرَفَعًا جَمِيعًا ، ثُمَّ سَجَدَ الَّتِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَالصَّفِّ الَّتِي يَلِيهِ ، فَلَمَّا رَفَعُوا سَجَدَ الْآخَرُونَ مَكَاتِهِمْ ، ثُمَّ سَلَّمَ الَّتِي صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَهَذَا السِّيَاقُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا ذَكَرَهُ الثَّانِي هُنَا فِي الرَّسَالَةِ بِدُونِ إِسْنَادِهِ
إِنَّمَا هُوَ حِكَايَةٌ مِنْ لِسَنِ الْحَدِيثِ ، لَا رَوَايَةً لَفْظًا .

وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (٤ : ٥٩ — ٦٠) مَطْرُوحًا ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ
عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ جَمَاعَةٍ عَنْ أَبِي عِيَاشٍ الزُّرْقِيُّ ، فَذَكَرَهُ بِفَصْلٍ فِي وَصْفِ
الصَّلَاةِ ، وَقَالَ فِي آخِرِهِ : « فَصَلَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّتَيْنِ : مَرَّةً
بِسَفَانَ ، وَمَرَّةً بِأَرْضِ بَنِي سَلِيمٍ » . ثُمَّ رَوَاهُ عَلَيْهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ مِنْ شُعْبَةَ عَنْ
مَنْصُورٍ بِإِسْنَادِهِ .

وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ فِي مُسْنَدِهِ (رَقْم ١٣٤٧) عَنْ رَوَاهُ عَنْ مَنْصُورٍ
وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ النَّيْسَابُورِيُّ فِي سُنَنِهِ (١ : ٤٧٧ — ٤٧٨) عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ
عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْحَكِيمِ عَنْ مَنْصُورٍ ، وَرَوَاهُ الثَّانِي (١ : ٢٣٠ — ٢٣١)
مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الزَّيْنِ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ : كِلَاهُمَا عَنْ مَنْصُورٍ بِإِسْنَادِهِ .
وَقَالَ الْمُحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي التَّلَاوُحِ ، بَعْدَ أَنْ أَشَارَ إِلَى طَرِيقِ هَذَا الْإِسْنَادِ : « وَهَذَا
إِسْنَادٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ ، وَلَمْ يَخْرُجْ وَاحِدُهُمَا » ، وَهُوَ كَمَا قَالَ .

(٣) الْحَدِيثُ عَنْ جَابِرٍ رَوَاهُ الثَّانِي فِي الْأُمِّ (١ : ١٩١) عَنْ ابْنِ حَبِيبٍ عَنْ أَبِي الزُّرَّادِ
عَنْ جَابِرٍ بِدَلِيلِ حَدِيثِ أَبِي عِيَاشٍ الزُّرْقِيُّ ، وَلَمْ يَذْكُرْ لَفْظَ حَدِيثِ جَابِرٍ ، وَأَشَارَ
إِلَيْهِ بِاخْتِلَافِ الْحَدِيثِ (س ٢٢٥) بِدُونِ إِسْنَادِهِ . وَرَوَاهُ أَيْضًا أَحْمَدُ وَسَلَّمَ وَابْنُ مَاجَةَ
وَالنَّسَائِيُّ . انْظُرْ نِيلَ الْأَوْطَارِ (١ : ٥ — ٦) وَتَلَاوُحِ ابْنِ كَثِيرٍ (٤ : ٨١ — ٨٢) .

(٤) كَلِمَةُ « قَالَ » لَمْ تَذْكُرْ فِي س ، وَفِي س و ج « قَالَ الثَّانِي »
وَكُلَّهُ خَالَفَ لِلْأَسْل .

٧١٦ - قال ^(١) لي قال: وكيف صيرت إلى الأخذ بصلاة

النهار يوم ذات الرقاع دون غيرها؟

٧١٧ - قلت ^(٢): أما حديث أبي عبيد وجابر في صلاة

الخطوف فكذلك أقول، إذا كان مثل السبب الذي صلى له تلك الصلاة.

٧١٨ - قال: وما هو؟

٧١٩ - قلت: كان رسول الله في ألف وأربعمائة ^(٣)، وكان خلفه

بن الوليد ^(٤) في مائتين، وكان منه بيداً في صحراء واسعة، لا يقطع فيه ^(٥)، لقلّة من معه، وكثرة من مع رسول الله، وكان الأغلب منه أنه مأثور على أن يحمل عليه، ولو حمل من بين يديه رآه، وقد شرب من منه في السجود، إذ ^(٦) كان لا ينيب من طرفه.

٧٢٠ - فإذا كانت الحال بقلة العدو وشدة، وأن لأحامل دونه

يستره، كما وصفت: أمرت بعلامة الخطوف هكذا.

(١) في س «بل» وهو عطف للأصل.

(٢) هناك س و ج زيادة «قال القاضي».

(٣) في س «قلت» وهو عطف للأصل.

(٤) وصحت في الأصل «وأربع مائة».

(٥) «بن الوليد» لم يذكر في س.

(٦) «يطلع» متبوعة في الأصل بضم الياء، على البناء للسجود، والضمير في «فيه»

مادة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. وفي س «بل» بدل «فيه» وهو

عطف للأصل. والضمير في «معه» الآية: راجع إلى الله.

(٧) في س و «إذا» وهو عطف للأصل.

٧٢١ - قال : فقال ^(١) : قد عرفتُ أنَّ الروايةَ في صلاة ^(٢) ذاتِ الزَّمانِ لا تُخالفُ هذا ، لاختلافِ الحالينِ ، قال ^(٣) : فكيف خالفتِ حديثَ ابنِ عمر ؟

٧٢٢ - فقلتُ ^(٤) له : رَوَاهُ عن النبي ^(٥) خَوَاتُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وقال سهلُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ بَقَرِيٍّ مِنْ مَعْنَاهُ ، وَحُفَظَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ صَلَّى صَلَاةَ الْخَوْفِ لَيْلَةَ الْحَرِيرِ ^(٦) كَمَا رَوَى خَوَاتُ بْنُ جُبَيْرٍ ^(٧) عَنْ النَّبِيِّ ^(٨) ، وَكَانَ خَوَاتُ مُتَقَدِّمَ الصُّبْحَةِ وَالسَّنِّ .

٧٢٣ - فقال ^(٩) : فهل مِنْ حُجَّةٍ أَكْثَرُ مِنْ تَقَدُّمِ صَبِيئِهِ ؟

-
- (١) في ج « قال الثاني : فقال » وهو غلط للأصل . وفي س كذلك ولكن بحذف « فقال » وهو خطأ ، لأن ما يأتي كلام القارئ الناطق الثاني .
- (٢) في النسخ للطبوعة ولسنة ابن جماعة زيادة كلمة « يوم » وهي مرادة لها ، وحذفت العلم بها ، إذ لم تذكر في الأصل ، ولكن كتبها كاتب بين الطرين بخط آخر .
- (٣) كلمة « قال » تاجية في الأصل ، ولم تذكر في سائر النسخ .
- (٤) في س « قلت » وهو غلط للأصل .
- (٥) في النسخ للطبوعة « عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » .
- (٦) « الحرير » بفتح الهاء وكسر الراء ، وليلة الحرير : من ليالي صيفين بين علي وسأوة ، ويقال لها « يوم الحرير » أيضا ، وانظر تفصيل حكايها في تلخيص الطبري (ج ٦ ص ٢٣ وما بعدها) وفي شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (ج ١ ص ١٨٣ - ٢٠٧ و ٤٧٩ - ٥٠٦) . وكان في الجاهلية يوم أكثر يسمى « يوم الحرير » ، كان بين بكر بن وائل وبين تميم .
- (٧) في س « كما روى صالح بن خوات بن جبير » وفي ج « كما روى صالح بن خوات » وفي س « كما روى صالح » قط ، وكل ذلك غلط للأصل ، وهو خطأ أيضا ، وإن كان الحديث مرويا - كما مضى في رقم (٥٠٩ و ٥١٠) - من طريق صالح بن خوات ، لأن الثاني لب الحديث في أول الكلام إلى راويه الصحابي خوات ، ثم يقول عقب ذلك : « وكان خوات متقدم الصبحه والسَّن » فلا يسي مع هذا السياق لنسبة الحديث إلى صالح ، وهذا الخطأ تبع فيه التالسون أحد الذين قرؤوا في الأصل ، إذ زاد فيه بين الطور « صالح بن » .
- (٨) قوله « عن النبي » لم يذكر في س وهو ثابت في الأصل .
- (٩) في النسخ للطبوعة « قال » وهو غلط للأصل .

أَوَّلَى بِالْحَزْمِ فِي الْحَذَرِ مِنْهُ ، وَأُخْرَى أَنْ تَسْكَافَا الطَّائِفَتَانِ فِيهَا ^(١) .

٧٢٩ - وذلك أَنَّ الطَّائِفَةَ الَّتِي تُصَلِّي مَعَ الْإِمَامِ أَوَّلًا مَحْرُوسَةٌ بِطَائِفَةٍ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ ، وَالْحَارِسُ إِذَا كَانَ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ كَانَ مُتَفَرِّقًا مِنْ فَرَضِ الصَّلَاةِ ، قَائِمًا وَقَاعِدًا ، وَمُنْحَرَفًا يَمِينًا وَشِمَالًا ، وَحَامِلًا إِنْ جُمِلَ عَلَيْهِ ، وَمَتَكِلًا إِنْ خَافَ مَجْلَةً مِنَ الْعَدُوِّ ، وَمُقَاتِلًا إِنْ أَمَسَتْهُ فَرَسَةٌ ، غَيْرَ تَحْوِيلٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ هَذَا فِي الصَّلَاةِ ، وَنَحَقُّ الْإِمَامُ بِمَنْ مَعَهُ الصَّلَاةُ إِذَا خَافَ مَجْلَةَ الْعَدُوِّ : بِكَلَامِ الْحَارِسِ .

٧٣٠ - قَالَ ^(٢) : وَكَانَ الْحَقُّ لِلطَّائِفَتَيْنِ مَعًا سَوَاءً ، فَكَانَتْ

الطَّائِفَتَانِ فِي حَدِيثِ خَوَاتٍ ^(٣) سَوَاءً ، تَحْرُسُ كُلُّ وَاحِدَةٍ ^(٤) مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ الْآخَرَى ، وَالْحَارِسَةُ خَارِجَةٌ مِنَ الصَّلَاةِ ، فَتَكُونُ الطَّائِفَةُ الْأُولَى قَدْ أَصَلَّتِ الطَّائِفَةَ الَّتِي حَرَسَتْهَا مِثْلَ الَّذِي أَخَصَلَتْ مِنْهَا ، فَحَرَسَتْهَا خَلِيَّةً مِنَ الصَّلَاةِ ، فَكَانَ هَذَا عَدْلًا بَيْنَ الطَّائِفَتَيْنِ .

٧٣١ - قَالَ ^(٥) : وَكَانَ الْحَدِيثُ الَّذِي يَخَالِفُ حَدِيثَ خَوَاتٍ

بِإِسْنَادِ بْنِ جُبَيْرٍ ^(٦) عَلَى خِلَافِ الْحَذَرِ ، يَحْرُسُ ^(٧) الطَّائِفَةُ الْأُولَى فِي رَكْعَةٍ ، ثُمَّ تَنْصَرِفُ الْمَحْرُوسَةُ قَبْلَ تَكْمِيلِ الصَّلَاةِ ^(٨) ، فَتَحْرُسُ ، ثُمَّ تُصَلِّي

(١) « فِيهَا » يَمْنَى : فِي الصَّلَاةِ . وَيُظْهَرُ أَنَّ هَذَا لَمْ يَضَعِ لِيَسْنِ الْحَارِسِينَ فِي الْأَصْلِ ، فَظَنُّوا أَنَّ الضَّمِيرَ رَاجِعٌ إِلَى الْحَزْمِ ، فَضَرَبُوا وَاحِدَهُ مِنْهُمْ عَلَى كَلِمَةِ « فِيهَا » وَكَتَبُوا فَوْقَهَا بِحُطٍّ آخَرَ كَلِمَةَ « فِيهَا » وَهَكَذَا ثَبَتَتْ فِي لِسَانِ جَمَاعَةِ النَّسَخِ الطَّبَوَيْةِ ، وَهِيَ فِي الْأَصْلِ هُوَ الصَّوَابُ .

(٢) فِي س وَ ج « قَالَ الثَّانِي » وَالزِّيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٣) فِي س وَ ج زِيَادَةُ « بْنِ جُبَيْرٍ » وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٤) فِي س « كُلُّ طَائِفَةٍ » وَهِيَ غَالِطٌ لِلأَصْلِ .

(٥) فِي النَّسَخِ الطَّبَوَيْةِ « قَالَ الثَّانِي » وَالزِّيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٦) لَفْظُ « بْنِ جُبَيْرٍ » لَمْ يَذْكُرْ فِي س وَ ج وَهُوَ ثَابِتٌ فِي الْأَصْلِ .

(٧) « تَحْرُسُ » مَقْرُونَةٌ فِي الْأَصْلِ بِمَنْطِقَيْنِ فَرَّقَ أَوَّلُهُمَا وَآخِرُهُنَّ نَحْوَهُ ، لِغَرَرِ بَالِيَا وَالنَّاهِ

(٨) فِي النَّسَخِ الطَّبَوَيْةِ « قِيلَ أَنَّ تَكْمِلَ الصَّلَاةِ » وَزِيَادَةُ « أَنَّ » لَيْسَتْ مِنَ الْأَصْلِ ،

الطائفة الثانية محروسة بطائفة في صلاة ، ثم يقضيان جميعاً ، لا حارس لهما ، لأنه لم يخرج من الصلاة إلا الإمام ، وهو وحده ، ولا يثنى^(١) شيئاً ، فكان هذا خلاف الحذر والقوة في المكيدة .

٧٣٢ - وقد أخبرنا الله أنه فرق^(٢) بين صلاة الخوف وغيرها ، نظراً لأهل دينه ، أن لا^(٣) يتألم منهم عدوهم غيرةً ، ولم تأخذ الطائفة الأولى من الآخرة مثل ما أخذت منها .

٧٣٣ - ووجدت الله ذكر صلاة الإمام والطائفتين معاً ، ولم يذكر على الإمام ولا على واحدة من الطائفتين قضاءً ، فذلك ذلك على أن حال الإمام ومن خلفه ، في أنهم يخرجون من الصلاة لا قضاء عليهم - : سواء^(٤)

والذي فيه صحيح ، على من ثلث الحرب ، وهو خلف « أن » الناصية وإبقاء مجلسها ، وقال البصريون : إنه صلاة ، ودعب الكوفيون وبني البصريين إلى أنه جلس عليه ، وأجزأه الأئمة بصرط وفتح الأصل . انظر الصريح شرح التوضيح (٢ : ٧٤٥) والاصناف لابن الأباري (من ٢٣٧ - ٢٣٥) والفصل هنا « تكمل » لم ينطبق في الأصل ، لا بالفتح ولا بالتصغير ، فذلك ضبطه بالوجهين ، على الاحتياط ، وإن كان نصه متناً أرجح .

(١) في النسخ الطبوعة « لا يثنى » بحذف الواو ، وهي تاجية في الأصل .
(٢) « فرق » ضبط في الأصل بفتح الفاء وتضعيف اللام . وفي س و ج « قد فرق » وزيادة « قد » غائبة للأصل .

(٣) في س و س « كلاً » وفي الأصل « أن لا » واضحة ، ثم ضرب عليها بنسب القاريين وكتب فوقها بخط آخر « كلاً » وما في الأصل صحيح سواء . وفي ج « لأن » يقال « وهو خطأ وخلط في النسخ غريب » .

(٤) حيث بنسب القاريين في الأصل ، فكتب في حاشيته بجملة « سواء » على يمينها : « كلاً » وفيه « لفرأ » وفيه « سواء » وهو تصرف يتناقض الأمة ، وظل على جهل فاعله .

٧٣٤ - وهكذا حديث خواتٍ وخلافُ الحديث الذي يُخالفه .

٧٣٥ - قال الشافعي : فقال : فهل الحديث الذي تركت وجهه غير ما^(١) وصفت ؟

٧٣٦ - قلت^(٢) : نعم ، يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِمَا جَازَ أَنْ يُصَلَّى^(٣) صلاةُ الخوفِ على خلافِ الصلاةِ في غير الخوفِ : جَازَ لَهُمْ أَنْ يُصَلُّوها كيف ما تيسَّرَ لَهُمْ ، وَيَقْدِرُ حالاتُهُمْ وحالاتِ المدوّ ، إِذَا أَكْتَلُوا المَدَّةَ ، فَاخْتَلَفَ^(٤) صلاتُهُمْ ، وكلُّها مُجْزِئَةٌ عَنْهُمْ^(٥) .

وجه آخر من الاختلاف^(٦)

٧٣٧ - قال الشافعي : قال^(٧) لي قائلٌ : قد اختلفَ في التشهّد ، فرَوَى ابنُ مسعودٍ عن النبيّ : « أَنَّهُ كَانَ يُعَلِّمُهُمُ التَّشَهُّدَ كَمَا يُعَلِّمُهُمُ

(١) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٢) « غير » مضبوطة في الأصل بالنصب .

(٣) في س و ج « هات » وهو غلط في الأصل .

(٤) « يصلي » ضبطت في الأصل بضم أولها ، ووضع فوقه هـ طان ونحو هـ طان ، ليرأ بالياء والفاء .

(٥) في النسخ للطبعة « فاختلعت » وهو غلط للأصل ، والذي فيه صحيح . قال الله تعالى

فَسُوِّغَ الْأَهْلُ (٣٥) : « وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكْبَهُ وَتَعْبُدِيَّةً » .

(٦) هنا بحاشية الأصل « يلغ » . « يلغ الساع في المجلس السابع » .

(٧) في ج زيادة كلمة « باب » في أول السور ، وليست في الأصل .

(٨) في س و ج « فقال » وفي ب « وقال » وكل غلط للأصل .

الشُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ ، قَالَ فِي مُبْتَدَأِهِ ^(١) ثَلَاثَ كَلِمَاتٍ : « التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ » ^(٢) . فَبَاءُ التَّشْهِدِ أَخَذَتْ ؟

٧٣٨ - قُلْتُ : أَخْبِرْنَا مَا لَكَ ^(٣) عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ ^(٤) عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ ^(٥) أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ عَلَى اللَّتَبْرِ ، وَهُوَ يُقَلِّمُ النَّاسَ التَّشْهيدَ ، يَقُولُ : قُولُوا : « التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ ، الزَّكَاةُ لِلَّهِ ، الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ ^(٦) الصَّالَوَاتُ لِلَّهِ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ » .

٧٣٩ - قَالَ الشَّافِعِيُّ : فَكَانَ هَذَا الَّذِي عَلَّمَنَا مَنْ سَبَقَنَا بِالْعِلْمِ مِنْ قُبَّهَاتِنَا صِنَارًا ، ثُمَّ سَمِعْنَاهُ بِإِسْنَادٍ ^(٧) وَسَمِعْنَا مَا خَالَفَهُ ^(٨) ، فَلَمْ نَسْمَعْ إِسْنَادًا فِي التَّشْهِدِ - يُخَالِفُهُ وَلَا يُوَافِقُهُ - : أَتَمَّتْ عِنْدَنَا مِنْهُ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ ثَابِتًا .

(١) فِي النسخ المطبوعة « مَبْتَدَأُهُ » . وَمَا عَنَّا هُوَ الَّذِي فِي الْأَصْلِ ، وَصَحَّ قِرَاءَتُهُ بِتَجْزِئِهِ الْمَعْرُوفَةِ ، وَصَحَّ أَيْضًا بِثَبَاتِهَا وَكُسْرُهَا ، لِإِنَّا كُنَّا عَلَى رَأْيٍ مَنْ يَكْتُبُهَا عَلَى الْأَلْفِ فِي هَذِهِ الْحَالِ .

(٢) لَفْظُ التَّشْهِدِ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ مَسُودٍ سَرُوفٌ ، وَقَدْ رَوَاهُ أَحَدُ وَأَصْحَابُ الْكُتُبِ السَّعَةِ . وَانْفَرِذَ الْأَوَّلُ (٢ : ٣١٢) وَلِصَبِّ الرَّايَةِ (١ : ٤١٩ - ٤٢٠ مِنْ طَبْعَةِ مِصْرَ) .

(٣) الْحَدِيثُ فِي الرُّوْطِ (١ : ١١٣) . وَقَالَ الزُّبَيْدِيُّ فِي نَسْبِ الرَّايَةِ (١ : ٤٢٢) : « وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ » .

(٤) فِي س وَ ج زِيَادَةُ « بْنِ الزَّيْرِ » ، وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٥) « عَبْدٌ » بِالْتَّوْنِ ، وَ « الْقَارِيُّ » بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ ، نَسَبٌ إِلَى قَبِيلَةِ « الْقَارِئَةِ بْنِ الدَّهَشِ » . وَهِيَ مَشْهُورَةٌ بِجُودَةِ الرَّيِّ .

(٦) فِي س وَ ج زِيَادَةُ « لِلَّهِ » ، وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٧) فِي النسخ المطبوعة « بِإِسْنَادِهِ » زِيَادَةُ هَاءِ الضَّمِيرِ ، وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ ، وَلَكِنَّهَا زِيَادَةٌ لِيَهِيَ تَوْقُفُ السُّطْرِ .

(٨) فِي س وَ ج « يُخَالِفُهُ » وَالْيَاءُ مَلْفُوعَةٌ بِالْهَاءِ فِي الْأَصْلِ ظَاهِرَةٌ مِنَ الصَّنْعِ وَمِنْ غَيْرِهِ عَطْفٌ .

٧٤٠ - فكان ^(١) الذي نذهب إليه أن مر لا يعلم الناس على

النبرين ظهراني أصحاب رسول الله - : إلا على ^(٢) ما علمهم النبي

٧٤١ - فلما انتفى إلينا من حديث أصحابنا حديث ^(٣) يثبت

عن النبي صرنا إليه ، وكان أولى بنا .

٧٤٢ - قال : وما هو ؟

٧٤٣ - قلت : أخبرنا الثقة - وهو يحيى بن حسان ^(٤) - عن

الليث بن سعد عن أبي الزبير السكي عن سعيد بن جبير وطاوس عن

ابن عباس أنه ^(٥) قال : « كان رسول الله ^(٦) يعلمنا التشهد كما يعلمنا

القرآن ^(٧) ، فكان يقول : التحيات للباركات الصلوات الطيبات لله ،

(١) في ج « وكان » وهو غلط للأصل .

(٢) كلمة « على » لم تذكر في النسخ للطبعة ، وهي تامة في الأصل ولسنة ابن جماعة .

(٣) في ب و ج « تتيه » بالتون ، وهو غلط للأصل .

(٤) قوله « وهو يحيى بن حسان » مكتوب في الأصل بين الطرين بنفس الخط ، إلا أنه

صغير دقيق . وفي ب مختلف « وهو » .

والحديث رواه القاسمي في الأم (١ : ١٠١) : « أخبرنا يحيى بن حسان » وبعد

آخره : « قال الربيع : وحدتنا يحيى بن حسان » . ورواه القاسمي أيضا في اختلاف

الحديث (٧ : ٦١ - ٦٢ من هامش الأم) : « أخبرنا الثقة » ولم يسنه ، وبعد آخره

« قال الربيع : هنا حدثنا يحيى بن حسان » .

ويحيى بن حسان هنا هو التميمي البصري ، وهو ثقة ولد سنة ٤٤٤ قبل الثاني ،

وملأ بعده ، قلت بمصر سنة ٢٠٤ .

(٥) كلمة « أنه » لم تذكر في ب وهي تامة في الأصل .

(٦) في النسخ للطبعة « كما يعلمنا السورة من القرآن » والزيادة ليست في الأصل ،

ولكنها مكتوبة في حاشيته بخط آخر ، وهي تامة في روايته في اختلاف الحديث ،

ومحذوفة في روايته في الأم ، فالظاهر أن الحديث عند القاسمي بالوجهين ، فكان تارة

يرويه مكنا ، وتارة مكنا ، أوله ينحصره في بيت أحياه ، وبأقلى على وجهه

في بيت وقته .

سلام^(١) عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، سلام^(٢) علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأن^(٣) محمداً رسول الله^(٤) ،

٧٤٤ - قال الشافعي : قال^(٥) : فأني ترى^(٦) الرواية اختلفت

فيه عن النبي ؟ فروى ابن مسعود خلاف هذا ، وروى أبو موسى^(٧) خلاف هذا ، وجابر خلاف هذا ، وكلها قد يخالف بعضها بعضاً في شيء من لفظه ، ثم علم عمر خلاف هذا كله في بعض لفظه ،

(١) في النسخ المطبوعة « السلام » في الموضين بالشراف ، وما هنا هو التاييد في الأصل ونسخة ابن جماعة ، والموافق لما في الأم واختلف الحديث ، وهو الذي لبس المحدثين تسمية لرواية الشافعي ، في المتن (٢ : ٣١٦) من نيل الأوطار وهو الذي قلله ابن دقيق العيد في شرح السدة (٢ : ٧٠) أن السلام مذكور بالتشكيك في حديث ابن عباس . ثم قد ورد في بعض رواياته بالشراف في صحيح مسلم وغيره ، ولكنها ليست برواية الشافعي . والتشكيك أيضا موافق لرواية الترمذي في سننه (١ : ٥٩) من طبعة بولاق) عن تسمية ابن سعيد عن أبيه بن سعد .

(٢) كذا في الأصل ، وفي النسخ للطبوعة والأم « وأشهد أن » .

(٣) قال الشافعي في الأم (١ : ١٠١) بعد رواية حديث ابن عباس هذا - : « وقد رويت في التعميد أحاديث مختلفة ، فكأن هذا أحبا إليّ ، لأنه أكلها » .

وقال في اختلاف الحديث (ص ٦٣) : « وإنما قلنا بالتعميد الذي روى عن ابن عباس لأنه أحبا » وأن فيه زيادة على بعضها : المبركات .

والحديث رواه صاحب الكتبالة ماعدا البيهقي ، وانظر لسبب الرواية (١ : ٢٠٠) .

(٤) هنا هو الصواب ، وفي س و ج « قال الشافعي : قلنا قال قال » وهو الذي في نسخة ابن جماعة . وأما الذي في الأصل فهو : « قال » وكتب الريح بين الطرين بخط مشير « قال الشافعي » ثم جاء بين الكتبتين فضرب على كلمة « قال » وكتب بجوار كتابة الريح بين الطرين : « قلنا قال قال » والخط فيها ظاهر المخالفة .

(٥) في نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة « فأنا ترى » وهو تحريف مما في الأصل ، فلها مكتوبة فيه « فأني » بإلواء ، و « ترى » بخطين فوق التاء والهمزة ، ويراد هنا

القاتل أن يسأل الشافعي عما يراه سببا لاختلاف الروايات في التعميد ، يقول له : من أين ترى جاء هذا الاختلاف في الرواية ؟ ولعلك ما أجابه بعد : « الأمر في هذا بين » .

(٦) في النسخ المطبوعة « وأبو موسى » بخط « روى » وهي كلمة في الأصل ، ولكنها ضرب عليها بين الناس ، فأجبتهما ، لعدم همتا يأتي هي مما تصرف فيه طريقه .

وكذلك تشهد عائشة . وكذلك تشهد ابن عمر ، ليس فيها ^(١) شيء
إلا في ^(٢) لفظه شيء غير مافي لفظ صاحبه ، وقد يزيد بعضها ^(٣) الشيء
على بعضي ^(٤) ؟

٧٤٥ - فقلت له : الأمر في هذا بين .

٧٤٦ - قال : فأبنته لي ؟

٧٤٧ - قلت : كل كلام ^(٥) أريد به تعظيم الله ، فسلمهم
رسول الله ^(٦) ، فلما جعل يعلمه الرجل في حفظه ^(٧) ، والآخر في حفظه ، ٧٨

(١) في ب « منها » بدل « فيها » وهو غلط للأصل .

(٢) في ب « إلا وفي » بزيادة الواو ، وهو غلط للأصل .

(٣) « بعضها » أي بين الروايات المتعارضة ، وفي النسخ للطبعة « بعضهم » وهو
غلط للأصل ، ويظهر أن من غير الكلمة ظن أن الضمير راجع إلى الرواة ، من
أجل كلمة « صاحبه » مع أن الضمير كلها السابعة راجعة إلى الروايات .

(٤) أما تصد ابن مسعود فقد سبق تخريجه ، وأما تصد ابن موسى فقد رواه مسلم
وأبو داود وابن ماجه ، وأما تصد جابر فقد رواه النسائي وابن ماجه ، وأما تصد عمر
قد سبق أيضا ، وأما تصد عائشة وابن عمر فهما في اللواط (١ : ١١٣ - ١١٤)
عن يحيى بن سعيد الأصبهاني عن القاسم بن محمد عن عائشة ، وعن ثعلب عن ابن عمر ،
وهذان إستاندان لا خلاف في صحتهما .

وانظر أيضا نيل الأوطار (٢ : ٣١٢ - ٣١٣) وما كتبه السراج البهني

تلميذا على هذا للوضوح من الأم (١ : ١٠٣ - ١٠٤) .

(٥) التي على هذا واضح ، أي كل الوارد في التصديق كلام أريد به تعظيم الله ، ولكن
منهبط الكلفان في نسخة ابن جماعة ضمة واحدة على « كل » ونقص « كلام »
على الإضافة إليها ، والذي سويح لم يحذف ملبساً من تغيير كلمة « فليهم » في
الأصل ، ولكن مع هذا يكون المعنى غير مستقيم ، لأن التي صلى الله عليه وسلم لم يلقهم
في التصديق كل كلام أريد به تعظيم الله ، فإن ماورد في التامع عليه وتبجيله لا يكاد يحصر .
ثم لانهاء لما يلزمه الله عباده المؤمنين من التناء عليه وتبجيله وتبجيله ، تبارك وتعالى .

(٦) يعني : فليهم رسول الله التصديق ، ولم يلزمهم يعني فليهم الأصل مراد القاسم ، فغير
الكلمة لجعل الميم وأوياً وزاد بعدها هاء ، فقرأ « فليهموه » وهو تغيير ظاهر في الكلف
في الكتابة ، وهو أيضا إساءة للمعنى ، كما أوضحنا ، وبهذا التغيير كسبت الكلمة
في نسخة ابن جماعة ، وطبعت في النسخ للطبعة .

(٧) في النسخ للطبعة « فينسى » وهو خطأ وغلط للأصل ، لأن المعنى أنه جعل يلمه

وَمَا أَخِذَ حِفْظًا فَأَكْثَرُ مَا يَجْتَرَسُ فِيهِ مِنْهُ إِحَالَةُ الْمَعْنَى ، فَلَمْ تَكُنْ فِيهِ
زِيَادَةٌ وَلَا قِصْرٌ وَلَا اخْتِلَافٌ شَيْءٌ ^(١) مِنْ كَلَامِهِ يُحِيلُ الْمَعْنَى فَلَا
تَسْعَ ^(٢) إِحَالَتُهُ

٧٤٨ - فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ لِكُلِّ أَمْرٍ مِنْهُمْ كَمَا حَفِظَ ^(٣) ،
إِذْ كَانَ لَا مَعْنَى فِيهِ يُحِيلُ شَيْئًا عَنْ حُكْمِهِ ، وَلَمَّا مَنِ اخْتَلَفَتْ رَوَايَتُهُ
وَاخْتَلَفَ تَشْهُدُهُ إِنْ عَمَّا تَوَسَّعُوا فِيهِ فَقَالُوا عَلَى مَا حَفِظُوا ، وَعَلَى
مَا حَضَرَهُمْ وَأَجِيزٌ ^(٤) لَهُمْ .

٧٤٩ - قَالَ ^(٥) : أَفَتَجِدُ شَيْئًا يَدُلُّ عَلَى إِجَازَةٍ مَا وَصَفْتَ ؟

٧٥٠ - فَقُلْتُ : نَعَمْ .

٧٥١ - قَالَ : وَمَا هُوَ ؟

لَمْ ، فَيَحْفَظُ كُلُّ مِنْهُمْ ، ثُمَّ يَزِيدُ بَعْضُهُمْ أَوْ يَنْقُصُ مِنْ الْفَلَسْفَا أَوْ يَبْدِلُ مِنْهُ ، عَلَى أَنْ لَا يَحِيلُ
الْمَعْنَى ، وَمَعْنَاهُ وَاضِعٌ مِنْ سِيَاقِ الْكَلَامِ الْآخِ .
وَالثَّابِتُ فِي الْأَصْلِ مَا أَثْبَتْنَا هُنَا ، وَكَلِمَةُ « الرَّجُلِ » مَكْتُوبَةٌ فِيهِ فِي آخِرِ سَطْرِ مِنْ
الْصَفْحَةِ (٧٧) وَكَلِمَةُ « فَيَحْفَظُ » أَوَّلُ الصَّفْحَةِ (٧٨) لِمَا يَنْبَغِي تَأْوِيلُهُ فَرَادَ فِي آخِرِ
السَّطْرِ بِجَوَازِ كَلِمَةِ « الرَّجُلِ » كَلِمَةً « فَيَسَا » مَرْسُومَةً بِالْأَلْفِ ، ثُمَّ ضَرْبٌ فِي الصَّدْرَةِ لِأُخْرَى
عَلَى كَلِمَةِ « فَيَحْفَظُ » . وَيُظْهِرُ أَنَّ هَذَا التَّغْيِيرَ قَدِيمٌ فِيهِ ، لِأَنَّهُ فِي لِسَةِ ابْنِ جُمَاعَةَ
« بَدَلَهُ الرَّجُلُ فَيَسُو فَيَحْفَظُ » بِالْجَمْعِ بَيْنَ الْكَلِمَتَيْنِ ، ثُمَّ ضَرْبٌ فِيهَا عَلَى الثَّانِيَةِ
بِالْفَرَقَةِ .

- (١) فِي س . « وَلَا اخْتِلَافٌ فِي شَيْءٍ » وَزِيَادَةٌ « وَفِي » عِخَالَةً لِلْأَصْلِ .
- (٢) فِي س وَ ج « يَسْعَ » بِأَلْيَاءٍ ، وَهُوَ عِخَالَةٌ لِلْأَصْلِ .
- (٣) فِي س وَ ج « لِكُلِّ أَمْرٍ مِنْهُمْ مَا حَفِظَ كَمَا حَفِظَ » وَفِي س « لِكُلِّ أَمْرٍ مِنْهُمْ
كُلٌّ مَا حَفِظَ » وَمَعْنَاهُ السَّيِّحُ الثَّابِتُ فِي الْأَصْلِ .
- (٤) فِي ج « فَأَجِيزٌ » وَهُوَ عِخَالَةٌ لِلْأَصْلِ .
- (٥) فِي س « قَالَ الْعَاقِلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : قَالَ » وَهُوَ عِخَالَةٌ لِلْأَصْلِ .

٧٥٢ - قلت : أخبرنا مالك^(١) عن ابن شهاب عن عروة^(٢)

عن عبد الرحمن بن عبد القاري قال : سمعتُ عمر بن الخطاب يقول :
« سمعتُ هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير
ما أقرؤها ، وكان النبي أقرأنيها ، فكذبتُ أُجمل^(٣) عليه ، ثم أمهلتُ
حتى انصرف ، ثم ليئتُ بردائه^(٤) ، فبُعثُ به إلى^(٥) النبي ، قلتُ :
يا رسول الله ، إني سمعتُ هذا يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأنيها ؟
فقال له رسول الله : اقرأ ، فقرأ القراءة التي سمعته يقرأ ، فقال
رسول الله : هكذا أنزلت ، ثم قال لي^(٦) : اقرأ ، فقرأت ، فقال : هكذا
أنزلت ، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فأفروا ما تيسر^(٧) .

(١) في النسخ للطبعة زيادة « بن أس » وليست في الأصل . والحديث في اللوط (١) :
(٢٠٦) .

(٢) في س و ج زيادة « بن الزبير » وليست في الأصل .

(٣) في النسخ للطبعة « أن أُجمل » وهي موافقة للوط ، ولكن كلمة « أن » ليست
في الأصل .

(٤) « ليجه » قال السيوطي : « بتعديد الياء الأولى ، أي أخذت بجميع رداءه في محه
وجرته » ، سأخوذ من الآية ، بفتح اللام ، لأنه يبين عليها .

(٥) « إلى » لم تذكر في س ولا في اللوط ، وهي تاجية في الأصل .

(٦) « لي » لم تذكر في ج وهي تاجية في الأصل بين السطرين بخطه .

(٧) في النسخ للطبعة « ما تيسر » وهو موافق لما في اللوط ، ولكن كلمة « ما »
ليست في الأصل ، بل هي مكتوبة فيه بين السطرين بخط جديد .

والحديث رواه الطائفي في مسنده (ص ٩) ورواه أحمد (رقم ١٥٨ و ٢٧٧)

و ٢٧٨ و ٢٩٦ و ٢٩٧ ج ١ ص ٢٤ و ٤٠ و ٤٢ و ٤٣) ولبه السيوطي

في البحر للثور (ج ٥ ص ٦٢) إلى البخاري ومسلم وابن جرير وابن حبان والبيهقي ،

ولبيه الطائفي في فخر المواريث (ج ٣ ص ٤٢ - ٤٣) أيضا إلى أبي داود

والترمذي والنسائي .

والحديث صحيح لا خلاف في محه . وقال السيوطي : « اختلف العلماء فييراد

٧٧٣ - قال ^(١): فإذ ^(٢) كان الله رافعه ^(٣) بخلقه أنزل كتابه على سبعة أحرف ، معرفة منه بأن الحفظ ^(٤) قد يرل ^(٥): يُجِل ^(٦) لهم ^(٧) قراءته وإن اختلف اللفظ ^(٨) فيه ، ما لم تكن في اختلافهم ^(٩) إحالة معنى :- كان ما سوى كتاب الله أولى أن يحوز فيه اختلاف اللفظ ما لم يُجِلْ معناه ^(١٠).

٧٧٤ - وكل ما لم يكن فيه حكم فاختلاف ^(١١) اللفظ فيه لا يُجِلْ معناه .

بسة أحرف على نحو أربعين قولاً ، سقتها في كتاب الاخوان . وأرجعها عندي قول من قال : إن هذا من التناهي الذي لا يدري تأويله ، فإن الحديث كالحديث ، منه الحكم والتناهي .

والذي أخبره السيوطي قول لا تقوم له قائمة ، ولا يثبت على التقد ، فإن التناهي لا يكون في أحكام التكليف ، وهذا لا يخبر في حكم بالجزء القراءة ، أو هو أمر بها للإقامة ، فكيف يكون متعلها ١٢

وقد أطلت إمام القسرين ابن جرير الطبري الكلام عليه في مقدمة عميه (ج ١ ص ٩-٢٥) وأسهب القول فيه أيضا الحافظ ابن حجر في الصحاح (ج ١ ص ٢١-٢٦) والرجل العربي الصريح ، والعالم القرشي ، سيد الفقهاء وإمام العلماء ، الشافعي :- قال في تفسيره ومعناه قوله الحق مُحْكَمَةٌ مُوجِزَةٌ ، لله أبوه .

- (١) في النسخ للطبوعة « قال الشافعي » والزيادة ليست في الأصل .
- (٢) في النسخ للطبوعة « فإنا » والألف زيادة في الأصل بغير خطه .
- (٣) في س زيادة « ورجحه » وليست في الأصل .
- (٤) في ج زيادة « منه » في هذا الموضع ، وهي خطأ وتختلف للأصل .
- (٥) « ليجل » بالياء ، معطوفة من تحتها في الأصل . وفي س « ليجل » .
- (٦) في ج زيادة « يعني » ولا داعي إليها ، وليست في الأصل .
- (٧) في س و ب « لفظهم » بدل « اللفظ » وما هنا هو الذي في الأصل ، ثم ضرب عليه يعني قارئيه وكتب قوله بخط مختلف « لفظهم » .
- (٨) كانت في الأصل « قراءتهم » ثم ضرب عليها وكتب قولها بنفس الخط « اختلافهم » وذلك اعتماداً على الصحيح .
- (٩) كانت في الأصل « سني » ثم أصحمت قولها بنفس الخط « معناه » .
- (١٠) كانت في الأصل « خلاف » ثم أصحمت قولها بنفس الخط « فاختلاف » .

٧٥٥ - وقد قال بعضُ التابعين: لَقِيْتُ ^(١) أَنَسًا من أصحاب رسولِ الله فاجتمعوا في المني ^(٢) واختلفوا على ^(٣) في اللفظ ، فقلت لبعضهم ذلك ، فقال : لا بأسَ ما لم يُحْمِلْ المني ^(٤) .

٧٥٦ - قال الشافعي : فقال : ما في التشهد إلا تعظيمُ الله ، وإنِّي لأزجُو أن يكون كلُّ هذا فيه واسماً ، وأن لا يكون الاختلافُ فيه إلا من حيث ذكُرتُ ، ومثلُ هذا - كما قلت - يُمكنُ في صلاة

(١) حكنا في الأصل ونسخة ابن جماعة ، وهو صحيح واضح ، ومع هذا فإن بعض طرق الأصل ضرب عليها وكتب فوقها « أثبت » بنير حلبة ولا حجة أو طيبة في س وج رأيت » ١١

(٢) في س « فاجتمعوا في المني » وفي ج « فاجتمعوا في المني » وكلاهما مخالف للأصل .

(٣) كلمة « على » تاجية في الأصل ، ولكن ضرب عليها بنير الفارسي بنير وجه ، وهو تاجية بالمرّة بمحاكية نسخة ابن جماعة وعليها علامة الصلة « هـ » ، وقد حذف في ش و ج .

(٤) كذا هو في الأصل « يحمل » على صورة الرفع بعد « لم » ولم يضبط آخره فيه بنير من حركات الأعراب ، فذلك ضبطاه بنير اللام وكسرهما ساء ، أما الضم فعلى اعتبار الفصل مرفوعاً على لغة من يجهل « لم » فلا يجزم بها ، فلا على « ما » ، وشاعده معروف في الأسماء على الألفية وغيره من كتب النحو ، وهو « لم يولون بالجار » فبعضهم جعله خاصاً بضرورة الشعر ، وصرح ابن مالك في التسهيل بأنه لغة قوم ، أي إنه جاز في النثر . وانظر مع المواضع (٥٦ : ٢) وصرح شواهد (٧٢ : ٢ - ٧٢ : ٢) وحاشية الأمير على المني (١ : ٢٧٠ - ٢٧١) وأما كسر اللام فعلى اعتبار أن الفصل مجزوم وأن الياء قبلها لإشباع لحركة الحاء فقط ، فكسر اللام لخص من الظاهر السابقين ، وانظر شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك (ص ١٢ - ١٥) .

وفي س « ما لم يحل المني » وفي س « ما لم يحل مني » وفي ج « ما لم يحل المني » وكلاهما مخالف للأصل .

وانظر بحث الرواية بالمني في درجتنا على ألفية السيوطي في المصطلح (ص ١٦٢ - ١٦٥) وفي درجتنا على اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير (ص ١٦٦ - ١٦٩) .

الطوف ، فيكون إذا جاء بكالم الصلاة على أى الوجه رؤى عن
النبي^(ص) أجزاءه ، إذ خالف الله بينها وبين ما سواها من الصلوات ،
ولكن^(ص) كيف صرت إلى اختيار حديث ابن عباس عن النبي في
التمتع ، دون غيره ؟

٧٥٧ - قلت : لما رأيته واسماً ، وصمته من ابن عباس
صيحاً - : كان عندي أجمع وأكثر لفظاً من غيره ، فأخذت به ، غير
مُتَعَفِّفٍ لِمَنْ أَخَذَ بغيره مما ثبت من رسول الله .

(٣) اختلاف الرواية على وجه غير الذى قبله

٧٥٨ - (١) أخبرنا مالك^(ص) عن نافع عن أبى سعيد الخدرى
أن رسول الله قال : « لَا تَبَيِّمُوا التَّحَبَّ بِالتَّحَبِّ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ ،
وَلَا تُشْفُوا بِمِثْلِهَا عَلَى بَعْضٍ^(٢) ، وَلَا تَبَيِّمُوا الْوَرِقَ^(٣) بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا^(٤) »

(١) فى « من رسول الله » .

(٢) فى النسخ المطبوعة « قال : ولكن » وزيادة « قال » هنا غير جيدة ، وعقافة للأصل .

(٣) فى النسخ المطبوعة زيادة كلمة « باب » وعن مكتوبة فى الأصل بخط غير خطه .

(٤) هنا فى النسخ المطبوعة زيادة « قال العاصم » .

(٥) فى « زيادة » بن أسى ، وليست فى الأصل . والحديث فى اللوط (٢ : ١٣٥) .

(٦) « تفوا » بضم الفاء وكسر العين للجمعة وتشديد الفاء : أى لا يفتلوا ، و « الف » بكسر العين : الزيادة والفضل ، و « الف » أيضاً : النقصان ، فهو من الأضداد .

(٧) « الورق » بفتح الواو وكسر الراء : الفضة ، وقد تسكن راءه أيضاً .

بثلي ، ولا تُشْفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ ، وَلَا تَبَيِّمُوا شَيْئًا مِنْهَا ^(١) فَإِنِ
بَنَاجِزٌ ^(٢) .

٧٥٩ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ^(٣) عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي تَيْمٍ عَنْ سَعِيدِ
بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : « الدِّينَارُ بِالْذِينَارِ ، وَالْذِرْمُ
بِالْذِرْمِ ، لَا فَضْلَ بَيْنَهُمَا » ^(٤) .

٧٦٠ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ^(٥) عَنْ مُجِيدِ بْنِ قَيْسٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ
عَنْ ابْنِ صَرَاءَ قَالَ : « الدِّينَارُ بِالْذِينَارِ ، وَالْذِرْمُ بِالْذِرْمِ ، لَا فَضْلَ
بَيْنَهُمَا ، هَذَا صَدَقْتُ بَيْنَنَا إِلَيْنَا ، وَصَدَقْنَا إِلَيْكُمْ » ^(٦) .

٧٦١ - قَالَ الشَّافِعِيُّ : وَرَوَى عُمَارُ بْنُ عَفَّانَ وَجُحَادَةُ

(١) في النسخ المطبوعة «منها شيئاً» بالفتح والتأخير ، وهو موافق لما في اللوطا ونسخة
ابن جماعة ، وملحنا هو الذي في الأصل .

(٢) المراد بالتأنيب للزجل ، وبالتأنيب المانع . والحديث رواه أحمد والبخاري ومسلم
والترمذي والنسائي .

(٣) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٤) في س زيادة « بن أس » وليست في الأصل . والحديث في اللوطا
(٢ : ١٣٤ - ١٣٥) .

(٥) الحديث رواه مسلم والنسائي ، ورواه أحمد عن الشافعي وعن عبد الرحمن بن مهدي
(رقم ٨٩٢٢ و ١٠٢٩٨ ج ٢ ص ٢٧٩ و ٤٨٥) .

(٦) في س زيادة « بن أس » وليست في الأصل . والحديث مطول في اللوطا
(٢ : ١٣٥) .

(٧) هذا حديث صحيح جداً ، ومع ذلك فإنه لم أجده في غير اللوطا ، ولم يروه أحد في
المسند ، وإنما روى لابن عمر الحديث أخر في الرضا ، وكذلك أشار ابن حبر في
التلخيص ، والمبشور في جمع الزوائد إلى أحاديث غيره من حديث ابن عمر .

بْنُ الصَّامِتِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ النَّعْنَى عَنْ الزِّيَادَةِ فِي النُّعْبِ بِالنُّعْبِ
يَدَأُ يَدًا^(١).

٧٦٢ - قَالَ الشَّافِي : وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ نَأْخُذُ^(٢) ، وَقَالَ بَنَل
مَعْنَاهَا الْأَكْبَارُ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ، وَأَكْثَرُ الْمُفْتِينَ^(٣)
بِالْبُلْدَانِ^(٤).

٧٦٣ -^(٥) أَخْبَرَنَا سَفِيَانُ^(٦) أَنَّهُ سَمِعَ عُثَيْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي يَزِيدَ^(٧)
يَقُولُ : سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ : أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ^(٨) قَالَ :
« إِنِّي الرَّبَّاءُ فِي النَّسَبِ »^(٩).

(١) أما حديث جَدِّهِ هَذَا رواه مالك في الموطأ بلفظ (٢ : ١٣٥) ورواه مسلم في صحيحه
موسولا (١ : ٤٦٥) . وأما حديث جَدِّهِ بَن الصَّامِتِ فقد نسبته الجَدِّ في التتق
(٢ : ٣٢٩) لأحمد وسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه .

(٢) حكنا في الأصل ، ثم غيرت تغييراً قليلاً بنسب مخالف لخطه ، فنسب على الواو
من « وهذه » وكتب على يمينها - لأنها في أول السطر - كلمة « فأخذنا » ثم
ضرب على كلمة « نأخذ » فصارت الجملة : « فأخذنا بهذه الأحاديث » وذلك كانت
في نسخة ابن جاعة وفي النسخ المطبوعة ، وقد اتبنا الأصل فأرجعناها إلى
ما كانت عليه .

(٣) حكنا في الأصل بالياءين والضمين وعلى الأول منها شدة ، وقد جهدت أن
أجد له وجها من العربية فلم أجده ، فأثبت ما فيه ، وهو عندي حجة ، لعل غيري يعلم
من تأويله ما لم أعلم .

(٤) في س « في البلدان » وهو مخالف للأصل . و « البلدان » بضم اللوحدة ، وذلك
منبسط في الأصل .

(٥) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٦) في النسخ المطبوعة زيادة « بن عينة » وليس في الأصل ، ولسكنها مكتوبة بمحاكاة
بنسب آخر .

(٧) هو مكِّي ثقة كثير الحديث ، مات سنة ١٢٦ وله ٨٦ سنة ، مترجم في التهذيب ،
وفي ابن سعد (٥ : ٣٠٤ - ٣٠٥) .

(٨) في س « أن رسول الله » .

(٩) « النسية » مكتوبة في الأصل بتعديد الياء بدون همز ، هنا وفي المواضع الآتية كلها ، وفي

٧٦٤ - قال : ^(١) فأخذ بهذا ابن عباس وقرئ من أصحابه المكئين وغيرهم .

٧٦٥ - قال : ^(٢) فقال لي قائل : هـ هذا الحديث ^(٣) مخالف للأحاديث قبله ؟

٧٦٦ - قلت : قد يحتل خلافاً وموافقاً .

٧٦٧ - قال : وبأي شيء ^(٤) يحتل موافقاً ؟

٧٦٨ - قلت : قد يكون أسامة ^(٥) سمع رسول الله يستل عن

النسخ المطبوعة « النسخة » بالهمزة ، وكلاماً صحيح ، كما أوجها ذلك في (رقم ٤٨٣ ص ١٧٤) .

والحديث رواه الثاني أيضاً في اختلاف الحديث (ص ٢٤١) عن سفيان بن عيينة ، ورواه أحمد في السند (٥ : ٢٠٤) من ابن عينة وليس فيه كلمة « إنما » . ورواه أيضاً مسلم (١ : ٤٦٩) والثاني (٢ : ٢٢٣) : كلاماً من طريق سفيان بن عيينة ، ونلفظ مسلم كاللفظ الثاني ، ونلفظ الثاني : « لأرى إلا في النسخة » . ورواه الطيالسي (رقم ٦٢٢) عن جاد بن زيد عن عبيد الله . ورواه الهاربي (٢٥٩٢) عن أبي مسلم عن ابن جريج عن عبيد الله ، ووقع في نسخة الهاربي : « ابن جريج » وهو خطأ صوابه « ابن جريج » ونلفظ الطيالسي كاللفظ الثاني ، ونلفظ الهاربي : « إنما أرى في النسخة » ثم قال الهاربي : « مثله درم بزمين » . ويؤيد عليه : « يجب لأرى إلا في النسخة » .

ثم الحديث ورد من طرق أخرى ، منها في البخاري (٣ : ٧٤ - ٧٥ من الطبعة السلطانية : ٣١٨ - ٣١٩ من فتح الباري) ، ومنها في مسلم (١ : ٤٦٨ - ٤٦٩) والثاني (٢ : ٢٢٣) وابن ماجة (٢ : ١٩) وذلك في أثناء حديث لأبي سعيد الخدري ، قال عن ابن عباس عن أسامة . ورواه أيضاً أحمد في السند (٥ : ٢٠٢) من طريق ابن إسحق : « حدثني عبيد الله بن علي بن أبي رافع عن سعيد بن المسيب حدثني أسامة بن زيد أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لأرى إلا في النسخة » .

(١) في النسخ المطبوعة « قال الثاني » والزائدة ليست في الأصل .

(٢) في النسخ المطبوعة « إن هذا الحديث » وكلمة « إن » ليست في الأصل ، ولكنها مكتوبة بمحاكاة بخط آخر .

(٣) في سـ « قبأى شيء » وهو مخالف للأصل .

(٤) في سـ و ج زيادة « بن زيد » والزائدة بمحاكاة الأصل بخط مخالف .

الصنفين المختلفين ، مثل الذهب بالورق ، والتمر بالخط ، أو ما اختلفت
جنسُهُ مُتَّفَاضِلًا يَدَا يَدٍ - : قال : « إنما الربا في النسيئة » : أو تكونُ
للسَّئِلَةِ سَبَقَتُهُ بهذا وأدرك^(١) الجواب ، فَرَوَى الجواب ولم يحفظ للسَّئِلَةِ ،
أو شكَّ فيها ، لأنه ليس في حديثه ما يثبتُ هذا عن حديث أسامة ،
فاحتمل موافقتها لهذا

٧٦٩ - : قال^(٢) : فلم قلتَ يَحْتَمِلُ خلافاً ؟

٧٧٠ - قلتُ : لأنَّ ابنَ عباسٍ الذي رواه ، وكان^(٣) يذهبُ فيه
غيرَ هذا للذهب ، فيقولُ : لا ربا في بيع يدَا يَدٍ ، إنما الربا في النسيئة .
٧٧١ - : قال^(٤) : فإلحجة إن كانت الأحاديثُ قبله
مخالفة^(٥) - : في تركه إلى غيره ؟

٧٧٢ - قلتُ له : كلُّ واحدٍ ممن رَوَى خلافَ أسامة^(٦) ،
وإن لم يكن أشهرَ بالحفظ للحديث من أسامة - : فليس به تقصيرٌ
عن حفظه ، وعثمانُ بنُ عفَّانَ^(٧) وعُبَّادةُ بنُ الصَّامِتِ أشدُّ تقدُّماً بالسُّنَنِ

(١) في - « فأدرك » وهو مخالف للأصل .

(٢) هنا في النسخ للطبوعة زيادة « قال القاضي » .

(٣) في س و ج زيادة « لي » وليست في الأصل .

(٤) في نسخة ابن جماعة « كان » بحذف الواو ، على اعتبار أن الجملة خبر « أن » ،
ولكن الواو ثابته في الأصل واجبة ، غير « أن » هو قوله « الذي رواه » .

(٥) في - « مخالفة له » وكلمة « له » ليست في الأصل .

(٦) في س و ج زيادة « بن زيد » وليست في الأصل .

(٧) « بن عثمان » لم تذكر في ج وهي ثابته بالأصل .

والصَّحْبَةُ مِنْ أَسَامَةِ ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ أَسْنُ ، وَأَحْفَظُ مَنْ رَوَى
الحديث^(١) في دهره .

٧٧٣ - وَلَمَّا كَانَ حَدِيثُ اثْنَيْنِ أَوَّلَى فِي الظَّاهِرِ بِالْحِفْظِ^(٢) ،
وَبِأَن يُنْقَى عَنْهُ التَّمْلُظُ مِنْ حَدِيثٍ وَاحِدٍ - : كَانَ حَدِيثُ الْأَكْثَرِ^(٣)
الَّذِي هُوَ أَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ أَوَّلَى بِالْحِفْظِ مِنْ حَدِيثٍ مَنْ هُوَ أَحَدُهُ
مَنْهُ ، وَكَانَ حَدِيثُ خَمْسَةٍ أَوَّلَى أَنْ يُصَاكَرَ إِلَيْهِ^(٤) مِنْ حَدِيثٍ وَاحِدٍ^(٥) .

(١) في ج « من رواية الحديث » وهو مخالف للأصل .

(٢) في ب و ج « باسم الحفظ » وهو مخالف للأصل وغير جيد .

(٣) في نسخة ابن جماعة « الأكبر » بإزاء اللوحة ، ووضع فوقها « صح » وبنيها
النسخ المطبوعة ، والصواب ما في الأصل « الأكثر » بإزاء اللوحة ، وعطفا واضح فيه
جمعا . وإذى الجأزم إلى التخيير بإزاء اللوحة قوله « أول بالحفظ من حديث من هو
أحدث منه » فلم نقابلها ونظهر ، ولكن طرق الثاني في كلامه غير مائتقون ، فانه
يشير إلى العمى ثم يصرح به ، وقد يشير ولا يصرح ، على عادة القصاص البلاء ،
فقد أشار بقوله « الأكثر » إلى الترجيح بالعدد ، ثم بقوله « من هو أحدث منه »
إلى الترجيح بالنسب ، لجمع بينهما في قوله واحدة ، ثم جاء بعد ذلك فأكد الترجيح
بالكثرة صريحا ، وعين معدها وأنه خمسة ، وحذف كما قال الثاني فباسم (رواه ١٤٦) -
كلام حرق ١١

وقوله « الذي هو أشبه » الخ خبر « كان » .

(٤) في نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة زيادة « عندنا » وهي زائدة بين السطور في الأصل
بخط جديد .

(٥) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٤ : ٣١٨ - ٣١٩) : « والصرف : دفع ذهب
وأخذ فضة وعكسه ، وله شرطان : منع النتيجة مع اتفاق النوع واختلافه ، وهو المجمع
عليه ، ومنع التضائل في النوع الواحد منهما . وهو قول الجمهور ، ومخالف فيه ابن
عمر ، ثم رجح ، وابن عباس ، واختلف في رجوعه ، وقد روى الحاكم من طريق
حيان الصدوق ، وهو بالهزيمة والبطائية - : سألت أبا جعفر عن الصرف ؟ قال : كان
ابن عباس لا يرى به بأسا ، زمانا من عمره ، ما كان منه شيئا بين يدي ، وكان
يقول : إنما الرأى في النتيجة ، فقيه أبو سعيد ، قد ذكر القصة والحديث ، وفيه : التمر
بتمر ، والمخلطة بالمخلطة ، والصير بالصير ، والحب بالحب ، والقضة بالقضة - : بدأ
يبد ، مثلا بمثل ، فمن زاد فهو روا . فقال ابن عباس : استغفر الله وأتوب إليه ، فكان

١) وجه آخر

تَمَّا يَسُدُّ مُخْتَلِفًا وَلَيْسَ عِنْدَنَا بِمُخْتَلَفٍ

٧٧٤ - أخبرنا ^(١) ابنُ عُيَيْنَةَ عن محمد بن السَّجَلَانِ ^(٢) عن

عاصم بن ثمر بن ثَمَادَةَ عن محمود بن لُبَيْدٍ عن رافع بن خَدِيجٍ أَنَّ

رسول الله قال : « اسْفِرُوا بِالْفَجْرِ » ^(٣) ، فَإِنَّ ذَلِكَ ^(٤) أَعْظَمُ لِلْأَجْرِ . أَوْ :

أَعْظَمُ لِلْأَجْرِ ^(٥) .

ينبغي عنه أشد التحي . واتفق العلماء على صحة حديث أسامة ، واختلفوا في الجمع بينه وبين حديث أبي سعيد ، قيل : منسوخ ، لكن النسخ لا يثبت بالاحتال ، وقيل : المني في قوله : لأرى : الربا الأغلط الشديد التحريم ، الموعود عليه بالعقاب الشديد ، كما تقول العرب : لا تأمن في البلد إلا زيد ، مع أن فيها علماء بغيره ، وإنما التمسد في الأصل ، لا في الأصل ، وأيضاً : ففي محرم ربا الفضل من حديث أسامة إنما هو بالمعوم ، فيقدم عليه حديث أبي سعيد ، لأن دلالة بالتطوق ، ويحمل حديث أسامة على الربا الأكبر ، كما تقدم ، والله أعلم .

وهذا الذي قال المحقق أدق تفهيس لاختلاف الظاهر في الجمع بين الحديثين ، وما قال الشافعي هنا أصلي وأرجح عندنا ، وهو نحو الذي قاله في اختلاف الحديث (ص ٢٤١ - ٢٤٢) .

- (١) هنا في النسخ المطبوعة زيادة كلمة « باب » وهي مكتوبة في الأصل بغير خطه .
- (٢) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .
- (٣) في « زيادة سليمان » .
- (٤) في النسخ المطبوعة « عجلاً » بدون « آل » وهي ناجية في الأصل ، ومجد هذا ثقة من صغار التابعين ، مات ببلدية سنة ١٤٨ .
- (٥) في النسخ المطبوعة ولحقه ابن جماعة « بسلامة الفجر » وما هنا هو الذي في الأصل ، ثم ضرب بعض طريقه على « باب » وكتب فوقها « بسلامة » وهو تصرف غير سائغ . وفي رواية الشافعي لهذا الحديث بهذا الاستاد في اختلاف الحديث (ص ٢٠٧) : « أسفروا بالصبح » .
- (٦) تصريف بعض القاريين في الأصل ، فضرب على الترتين من « فإن » وعلى كلمة « ذلك » وكتب فوقها « هـ » لقرأ « لله أعظم » . ولم يثبت على هذا أحد من التأسيس أو المصنفين .
- (٧) هنا حديث صحيح ، صحه الترمذي وغيره ، وقد خرجنا طريقه في درجتنا على الترمذي (رقم ١٠٤ ج ١ ص ٢٨٩ - ٢٩٠) .

٧٧٥ - أخبرنا سفيان^(١) عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : « كُنْتُ النِّسَاءَ^(٢) مِنَ الْمُؤَنَاتِ يُصَلِّينَ مَعَ النَّبِيِّ الصُّبْحَ ، ثُمَّ يَتَصَرَّفْنَ وَهُنَّ مُتَلَفَعَاتُ^(٣) بَرُوطِينَ ، مَا يَتَرَفُّنَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ^(٤) » .

٧٧٦ - قال^(٥) : وَذَكَرَ تَقْلِيسَ النَّبِيِّ بِالْفَجْرِ سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَغَيْرُهُمَا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ، شَبِيهٌ^(٦) بِمَعْنَى عَائِشَةَ^(٧) .

٧٧٧ - قال الشافعي : قال^(٨) لي قائلٌ : نَحْنُ نَرَى أَنَّ نُسْقِرَ^(٩)

-
- (١) هنا في ش و ج زكاة « قال الشافعي » .
 (٢) في ش و ج « أخبرنا ابن عينة » وفي « أخبرنا سفيان بن عينة » وما هنا هو الذي في الأصل .
 (٣) تصرف يعني لارئي الأصل فغضب على ألف وعبت باللام ليسب الكلمة هراء « نساء » . غير تعريف ، وذلك كتبت في نسخة ابن جماعة والنسخ للطبوعة .
 (٤) اخطت الرواة في هذا الحرف : فرواه بعضهم بالعين المهملة بعد اللام ، وهو التات هنا في الأصل وسائر النسخ ، والين فيه واحدة وعليها فتحة وتحته علامة إخطا ، ورواه بعضهم « متلفعات » بغير يين ، وكل صحيح ، وسنألفا تطرب ، وللرؤط : جمع « رمط » وهو كساء من صوف أو خز .
 (٥) « الفليس » ظنة آخر الليل إذا اخططت بضوء الصباح . وهذا الحديث صحيح ، رواه أصحاب الكتب الستة وغيرهم ، وانظر معنى القول عليه في مبحثنا على الترمذي (رواه ١٥٣ ج ١ ص ٢٨٧ - ٢٨٩) .
 (٦) كلمة « قال » لم تذكر في س وفي ش و ج « قال الشافعي » .
 (٧) مكنا هو في الأصل بالرفع ، خبر لبيتنا مخوف ، وقد غيرت فيه بخط جديد ، لجلت « شبيها » بالنصب على الحال ، وذلك تحت في النسخ للطبوعة .
 (٨) في النسخ للطبوعة « بمعنى حديث عائشة » وكلمة « حديث » مكتوبة بخط جديد بمحاكاة الأصل ، والمعنى عليها ، ولكن الشافعي حنفيا فلم يها .
 (٩) في س « قال » وهو مخالف للأصل .
 (١٠) في ج « يفسر » وفي بالتون واحدة في الأصل .

بالتجبر ، اعتماداً على حديث رافع بن خديج ، وتزعمُ أَنَّ الفضلَ في ذلك ، وَأَنْتَ تَرى أَنَّ جَائِزاً لَنَا إِذَا اخْتَلَفَ الْحَدِيثَانِ أَنْ نَأْخُذَ بِأَحَدِهِمَا ، وَنَحْنُ نَمُدُّ هَذَا عَالِفاً لِحَدِيثِ مَالِشَةَ .

٧٧٨ - قَالَ ^(١) : قُلْتُ لَهُ : إِنْ كَانَ عَالِفاً لِحَدِيثِ مَالِشَةَ فَكَيْفَ كَانَ الْقِيَّ يَلْزِمُنَا وَإِلَّاكَ أَنْ نَصِيرَ إِلَى حَدِيثِ مَالِشَةَ دُونَهُ ، لِأَنَّ أَوَّلَ مَا تَبْنِي نَحْنُ وَأَنْتُمْ ^(٢) عَلَيْهِ : أَنَّ الْأَحَادِيثَ إِذَا اخْتَلَفَتْ لَمْ نَنْهَبْ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهَا ^(٣) دُونَ غَيْرِهِ إِلَّا بِسَبَبٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقِيَّ ذَهَبْنَا إِلَيْهِ أَوْسَى مِنَ الْقِيَّ تَرَكْنَاهُ ^(٤) .

٧٧٩ - قَالَ : وَمَا ذَلِكَ السَّبَبُ ؟

٧٨٠ - قُلْتُ : أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْحَدِيثَيْنِ أَشْبَهَ بِكِتَابِ اللَّهِ ، فَإِذَا أَشْبَهَ كِتَابَ اللَّهِ ^(٥) كَانَتْ فِيهِ الْحُجَّةُ .

٧٨١ - قَالَ : هَكَذَا تَقُولُ .

٧٨٢ - قُلْنَا ^(٦) : فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ نَصٌّ بِكِتَابِ اللَّهِ ^(٧) كَانَ

(١) في النسخ المطبوعة « قال الثاني » .

(٢) كانت في الأصل « لكن » ثم ضرب عليها وكتب فوقها بنفس الخط « فكلان » .

(٣) هكذا في الأصل وسائر النسخ ، ولكن ضرب عليها بعضهم وكتب فوقها بخط آخر « أنت » .

(٤) في ج « منها » وكانت كذلك في الأصل ، ثم ضرب عليها وكتب فوقها بخطه « منها » .

(٥) في ب « ولستة ابن جماعة » تركناه » .

(٦) في ب « فإذا كان أشبه بكتاب الله » وهو مخالف للأصل .

(٧) في ج « قلت » وهو مخالف للأصل .

(٨) في س و ج « نس في كتاب الله » بزيادة « في » وفي ب « نس كتاب » بخط لفظ الجلاء ، وكلها مخالف للأصل .

أولاهما بنا الأثبتَ منهما ، وذلك أن يكونَ من رواه أعرفَ إسنادًا وأشهرَ بالعلم وأحفظَ له^(١) ، أو يكونَ روى الحديثَ الذى ذهبنا إليه من وجهين أو أكثرَ ، والذى تركنا من وجهه ، فيكونُ الأكثرُ أولىَ بالحفظ من الأقلِّ ، أو يكونَ الذى ذهبنا إليه أشبهَ بمعنى كتاب الله ، أو أشبهَ بما سواهما من سنن رسول الله ، أو أولى^(٢) بما يعرفُ أهلُ العلم ، أو أصحَّ^(٣) فى القياس ، والذى عليه الأكثرُ من أصحاب رسول الله .

٧٨٣ - قال : وهكذا تقولُ ويقول أهلُ العلم .

٧٨٤ - قلتُ : فحديثُ عائشةَ أشبهُ بكتاب الله ، لأنَّ الله

يقول : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾^(١) ، فإذا حلَّ^(٢) الوقتُ فأولى للصليين بالمحافظةِ المُقدِّمِ الصلاةِ^(٣) .

(١) كلمة « و » لم تذكر فى س . وهو ثابته فى الأصل ، وكتب بعض النسخ بحاشية

الأصل هنا زيادة « من الأول » ثم ضرب عليها ، ثم كتب فوقها « صح صح » وكل هذا غير لازم ، وهذه الزيادة مكتوبة فى نسخة ابن جماعة وضروب عليها بالحبر الأحمر . وأما ج فإن ما فيها خطأ ، هو « وأخير بالعلم والحفظ له من الإملاء »

(٢) فى النسخ المطبوعة ونسخة ابن جماعة « وأولى » والألف مكتوبة فى الأصل قبل الواو ، ثم كُفِطت ونفى أثرها وإحما ، وإليها هو الصواب .

(٣) فى س « أو أوضح » وفى س و ج « وأوضح » وكلها خلاف للأصل ،

والكلمة فيه بيّنة ، ووضع فوق الحاء شدة .

(٤) سورة البقرة (٢٣٨) .

(٥) « حل » مضبوطة فى الأصل بوضع علامة الإجمال تحت الحاء وشدة فوق اللام ،

ولكن هنا لم يمنع طابا من أن يضرب عليها ويكتب بالحاشية إليها « دخل »

وفى كتيبت فى نسخة ابن جماعة « و س و س » .

(٦) فى النسخ المطبوعة « للصلاة » وهو خلاف للأصل . وقد حاول بعضهم إصلاحه

٧٨٥ وهو أيضاً أشهر رجالاً بالفتح^(١) وأحفظ، ومع حديث عائشة ثلاثة كلهم يزودون^(٢) عن النبي مثل معنى حديث عائشة : زيد بن ثابت، وسهل بن سعيد^(٣).

٧٨٦ - وهذا أشبه بسنن النبي من حديث رافع بن خديج

٧٨٧ - قال : وأى سنن ؟ .

٧٨٨ - قلت : قال رسول الله : « أول الوقت رضوان الله ،

وأخيره غضو الله »^(٤) .

فوصل الألف باللام . لقرأ بالصلة . ومانى الأصل صواب ، لأن « الصلاة » مفعول لاسم الفاعل ، أو مضاف إليه إضافة لفظية .

(١) في سائر النسخ « بالفتح » وعلنا هو القى في الأصل ، ثم شرب عليه وكتب فوفه بخط آخر « بالفتح » .

(٢) في ج « يروى » وهو مخالف للأصل .

(٣) حكنا في الأصل ، ذكر اثنين فقط ، وكذلك في نسخة ابن جماعة ، وكتب بمحاשתها مانسه : « لم يذكر الثالث في الثلاث نسخ الثلاث فويلت هذه النسخة عليهن » .

وأما س و - فزيد فيها « وشريفا » كأن مصحبيها رأوا أن هذا يفتى عن ذكر الثالث . والثالث الذى ترك ذكره هنا سهواً ذكره الثانى في اختلاف الحديث (ص ٢٠٧) وهو : أنس بن مالك . وأحاديث هؤلاء الثلاثة رواها البيهقي في السنن الكبرى (١ : ٤٥٥ - ٤٥٦) وذكر أن حديث زيد رواه مسلم ، وحديث أنس وسهل رواهما البخارى .

ثم إن في النسخ المطبوعة هنا زيادة أخرى نصها : « والعدد الأكثر أولى باللفظ والنقل » وهى تاجية في نسخة ابن جماعة ، وليس منها حرف واحد في الأصل هنا ، فلك ذلك لم تشبها .

(٤) نقل الثانى هذا الحديث هنا بدون إسناد كما ترى ، وصححك نقل في اختلاف الحديث

(من ٢٠٦) ، يذكره على سبيل الاستدلال والاحتجاج ، ولا يزال أحجب من صنعه

هنا ! لأنه حديث موضوع لأصل له ثابت ، مناره على شيخ اسمه « يقوب بن الوليد

للدى » قال أحمد : « كان من الكنايين الكبار » وكان يضع الحديث . - وهال

أبو حاتم : « كان يكتب الحديث الذى رواه موضوع » . وقد تكلمت على الحديث

جوسج في عرس على الترمذى (رقم ١٧٢ ج ١ ص ٣٢١ - ٣٢٢) .

٧٨٩ - وهو لا يؤثر على رضوان الله شيئاً ، والغفوة لا يحتمل
 إلا مثنين : غفوة^(١) عن تقصير ، أو توسعة ، والتوسعة تشبه أن
 يكون الفضل في غيرها . إذ لم يؤثر بترك ذلك التبر الذي وسع
 في خلاصتها^(٢)

- (١) « غو » بارع على أنه خير لبدل ، مغفوف . وفي ج و س « غو » بالنصب وهو صحيح عربية ، على أنه بدل من « مثنين » ولكنه عطف لما في الأصل .
- (٢) ما هنا هو الذي في الأصل ، واضطربت النسخ الأخرى في هذا الموضع ، نبالا واضطراب كتابها في فهم الكلام أو عدم فهمه ! ففي نسخة ابن جماعة « إذ لا يؤثر بترك ذلك التبر التي وسع في خلاصتها » وكتب بخطها أن في نسخة « لم » بدل « لا » ووضع فوق كلمة « التبر » « سم » وأما س و ج فخطها « إذ لم يؤثر بترك ذلك تبر التي وسع في خلاصتها » وهذا مقول عن الأصل بعد لبس اللامين فيه ، إذ غيروا كلمة « لم » بـ « لا » و « التبر » ضربوا على الألف في أولها ، و « التي » جعلوها « التي » والتغير في هذه للواضع في الأصل واضح ، وما كان فيه قبله واضح أيضا . وأما ب فخطها كما هنا تماما ، وكتب مصحفا بخطها ما نصه : « قوله : خلاصتها ، مكلنا في النسخ ، وله من تحريف النسخ ، ووجه الكلام - والله أعلم - خلاصه ، بالتذكير . فطامل » !
- وكل هذا راجع إلى سوء فهم الكلام ، وهو بين ، فإن « التبر » هو غير التوسعة و « التي » نائب فاعل « يؤسر » والضمير في « خلاصتها » راجع إلى الاممال التي تعاليل التوسعة ، وهي الأمور بها أولاً التي طبقت قبل التوسعة ، ومنه الكلام : أن المكلف طلب منه أمر ، ووسع له في غيره ، فهذا المكلف الذي وسع له في عاقلة ما علق منه لا يزال مطالبا بالأمر الأول ، مع التوسيع له في تركه ، لأنه لم يؤسر بترك الذي طلب منه ، وإنما أبيع له فقط ، كما في المثال الذي ما : طلب ب الصلاة في أول الوقت ، ووسع له - غفوة من الله - في تأخيرها الوقت الآخر ، فهو لم يؤسر بترك الصلاة في أول الوقت ، بل لا يزال مأمورا به .
- وبحاشية الأصل في هذا الموضع ما نصه : « بلغ الساع في المجلس الثامن ، وسمع الجميع ، انتهى عهد الجماعة » .
- (٣) كلمة « بهذا » مضروب عليها في الأصل ، ومكتوب فوقها « بذلك » بخط مغرب لحظ الأصل ، وأنا أشك في أنه هو ، ثم ضرب آخر عليها ، وكتب فوقها بخط واضح المخافة « هنا » !

٧٩١ قلتُ : إذ^(١) لم تُؤمر^(٢) بترك الوقتِ الأوَّلِ ، وكان^(٣) جائزاً
أن تُصلَّى فيه وفي غيره قبلَه - : فالفضلُ في التقديمِ ، والتأخيرُ
تقصيرٌ موسعٌ .

٧٩٢ - وقد أبان رسولُ الله مثلَ ما قلنا ، وسئلَ : أيُّ الأعمالِ
أفضلُ ؟ فقال : « الصلاةُ في أولِ وقتها »^(٤) .

٧٩٣ - وهو لا يتخُ موضعَ الفضلِ ، ولا يأمرُ الناسُ إلّا بِهِ ،
٧٩٤ - وهو الذي لا يجهله عالمٌ : أنَّ تقديمَ الصلاةِ في أولِ
وقتها أولى بالفضلِ^(٥) ، لِما يَرِضُ لِلآدميينَ من الأشغالِ والنسيانِ
والمَلَلِ^(٦) .

(١) في ابنِ جماعة « إذا » وعليها علامةُ الصحة ، وبذلك طُبعت في النسخِ الثلاث ، وهي في
في الأصلِ ما هنا ، ثم كتب كاتبُها قصيدةً فوقَ السطرِ .

(٢) « تؤمر » التوَن متعوطَةٌ في الأصلِ ظاهرة ، ولم تنقطع في نسخة ابنِ جماعة ، وفي
النسخِ المطبوعة « يؤمر » .

(٣) حكنا في الأصلِ وفي النسخِ ، ومع ذلك ، فإن بعضهم غيرها تنزيهاً وإيحاً في الأصلِ ،
لجلها «ة كان » .

(٤) قل الثاني هذا الحديثُ هنا من غيرِ إسناد ، وكذلك فعل في اختلافِ الحديثِ (ض)

(٥) قال : « وسئل رسولُ الله : أيُّ الأعمالِ أفضلُ ؟ قال : الصلاةُ في أولِ
وقتها . ورسولُ الله لا يؤثرُ على رضوانِ الله ولا على الفضلِ الأعمالُ شيئاً » . وهو
حديثٌ ضعيفٌ ، رواه الترمذِيُّ (رقم ١٧٠) من حديثِ أم فروة ، وقد تكلمنا
عليه تفصيلاً في شرحنا (٣٢٢ : ٣٢٥) . وقد ثبت من حديثِ ابنِ مسعود :

« أنه سأَلَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم : أيُّ الأعمالِ أفضلُ ؟ قال : « الصلاةُ على
مواقيتها » رواه الطيالسي والبخاري والبخاري ومسلم والترمذِيُّ والنسائي ، ورواه
الحاكمُ أيضاً بلفظ : « الصلاةُ في أولِ وقتها » . وقد علل بعضهم هذه الرواية ، وقد
تكلمنا عليها تفصيلاً ورجحنا صحتها ، في شرحنا على الترمذِيِّ (رقم ١٧٣ ج ١ ص
٣٢٥ - ٣٢٧) .

(٥) كلمة « بالفضل » لم تذكر في نسخة ابنِ جماعة ، وكُتبت في الحاشية بلها « بالناس »
بالهمزِ الأخر ، ووضع عليها « صبح » وما هنا هو الذي في الأصلِ وسأَلَ النسخِ .

(٦) في س ، و ج زيادة « التي لا يجهلها » - ج تجهلها - الغول ، وليس هنا
في الأصلِ هنا .

٧٩٥ - وهذا أشبه بمعنى كتاب الله .

٧٩٦ - قال : وأين هو من الكتاب ؟

٧٩٧ - قلت : قال الله : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾ . ومن قَدَّمَ الصَّلَاةَ في أول وقتها ^(١) كان أولي بالمحافظة عليها ممن أخرها عن أول الوقت .

٧٩٨ - وقد رأينا الناسَ فيما وَجَبَ عليهم وفيما تَطَوُّعُوا بِهِ يُؤْتَرُونَ بتسجيله إذا أمكنَ ، لما يَتَرَضُّ للآدميين من الأشغال والنسيان والعِلَلِ ، التي لا تَجْهَلُهُ الشُّعُورُ ^(٢) .

٧٩٩ - وإنَّ تقديمَ صلاةِ الفجرِ في أول وقتها عن أبي بكرٍ ، وعمرَ ، وثمانٍ ، وعليٍّ بن أبي طالبٍ ^(٣) ، وابنِ مسعودٍ ، وأبي موسى الأشعريِّ ، وأنسِ بن مالكٍ ، وغيرهم : مُثَبَّتٌ .

٨٠٠ - ^(٤) فقال : فإنَّ أبا بكرٍ وعمرَ وثمانٍ دَخَلُوا

في الصَّلَاةِ مُنْغَلِبِينَ وخرجوا منها مُسْفِرِينَ ، بِإِطَالَةِ الْقِرَاءَةِ ؟

(١) سورة البقرة (٢٣٨) .

(٢) في ب « الوقت » وهو عطف للأصل .

(٣) يعني : وهو الأمر الذي لا يجمله القول . فلم يفهم الناسخون والقارئون هنا ، فزاد بعضهم في الأصل وأوَّأ ليكون « والقي » إلخ وبذلك طُبِعَ في س . وقد ضرب آخر على « القي » ولا أدنى ما بيني وبين ب و ج « التي لا تجملها القول » وهو من سلم وموافق لنسخة ابن جُلَّة ، ولكنه عطف للأصل .

(٤) « بن أبي طالب » لم تذكر في ب و ج .

(٥) هنا في النسخ للطبوعة زيادة « قال القاضي » .

(٦) في النسخ للطبوعة « إن » والفاء تاجية في الأصل .

٨٠١ - قلتُ له : قد أظالوا القراءةَ وأوجزوها ، والوقتُ في الدخولِ لا في الخروجِ من الصلاة ، وكلُّهم دَخَلَ مُتَلَسِّسًا ، وخَرَجَ رسولُ الله منها مُتَلَسِّسًا .

٨٠٢ - غَالَفَتِ النَّاسَ هُوَ أَوَّلَى بِكَ أَنْ تَصِيرَ إِلَيْهِ ، مِمَّا بَيَّنَّتْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ، وَغَالَفَتِهِمْ ، قُلْتُ : يَدْخُلُ الدَّخْلُ فِيهَا مُسْتَفِرًّا وَيَخْرُجُ مُسْتَفِرًّا وَيُوجَزُ الْقِرَاءَةُ ، غَالَفَتِهِمْ فِي الدَّخُولِ وَمَا اخْتَصَبَتْ بِهِ مِنْ طَوِيلِ الْقِرَاءَةِ ، وَفِي الْأَحَادِيثِ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ خَرَجَ مِنْهَا مُتَلَسِّسًا .

٨٠٣ - قَالَ : قُلْتُ : أَقْتَضَى خَيْرٌ رَافِعٌ يُخَالِفُ خَيْرٌ مَائِثَةٌ ؟
٨٠٤ - قُلْتُ لَهُ : لَا .

٨٠٥ - قَالَ : فَبِأَيِّ وَجْهِ ^(١) تَوَافَقَهُ ^(٢) ؟

٨٠٦ - قُلْتُ : إِنْ رَسُولَ اللَّهِ لَمَّا حَضَرَ النَّاسَ عَلَى تَقْدِيمِ الصَّلَاةِ ، وَأَخْبَرَ بِالْفَضْلِ فِيهَا - : اِحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ مِنَ الرَّافِعِينَ مَنْ يُقَدِّمُهَا قَبْلَ الْفَجْرِ الْآخِرِ ، فَقَالَ : « أَسْفِرُوا بِالْفَجْرِ » ، بَعْنَى : حَتَّى يَلْبَسَ الْفَجْرُ الْآخِرُ مُتَعَرِّضًا .

(١) هنا في ب - زيادة « قال الثاني » .

(٢) هنا في ب - زيادة « منها » وليست في الأصل ، ولكنها مكتوبة بين السطرين بخط جديد ، ولها تكتبت حديثاً بعد نسخ النسخة التي طبعت فيها ، لأنها لم تجت فيها .

(٣) في النسخ المطبوعة « قال الثاني » .

(٤) في س و ج « شيء » وهو غلط للأصل ، وكانت في نسخة ابن جماعة كذلك ، ثم شرب عليها بالجرّة وصححت في الحاشية « وجه » .

(٥) في ب « توافقه » وهو خطأ وغلط للأصل .

٨٠٧ - قال : أفَيْضَلُ^(١) معنى غير ذلك ؟

٨٠٨ - قلت : نعم ، يَحْتَمِلُ ما قلت ، وما بين ما قلنا وقلت ، وكل معنى يقع عليه اسم « الإسفار »^(٢) .

٨٠٩ - قال : فما جَعَلَ مَعْنَاكُمْ أَوَّلَى مِنْ مَعْنَانَا ؟

٨١٠ - فقلت : بما وصفت^(٣) من التأويل^(٤) ، وبأن النبي قال :
« ثَمَّا فَجَّرَ ابْنٌ ، فَأَمَّا ابْنِي كَأَنَّهُ ذَنْبُ الشَّرْحَانِ^(٥) فَلَا يُحِلُّ شَيْئًا وَلَا يُحَرِّمُهُ ، وَأَمَّا الْفَجْرُ الْمُعْتَرِضُ فَيُحِلُّ الصَّلَاةَ وَيُحَرِّمُ الطَّلَامَ^(٦) . » يعني^(٧) :
عَلَى مَنْ أَرَادَ الصِّيَامَ^(٨) .

(١) حيث بالأصل ثابت ، فحُزِبَ على الألف بخطوط مضطربة قبيحة !

(٢) معنى الكلام ظاهر واضح ، وقد أسنده مصحح ب أو ناسخ النسخ التي طبع منها ، إذ جعلوا الكلام مكشفا : « نعم » ، يحتمل ما قلت ، وبين ما قلنا وقلت معنى يقع عليه اسم الإسفار .

(٣) في نسخة ابن جماعة « لما وصفت لك » وفي النسخ للطبوعة « بما وصفت لك » وما هنا هو الذي في الأصل ، وكلمة « لك » مكتوبة فيه بين السطرين بخط جديد .

(٤) ضرب من التأويل في الأصل على كلمة « التأويل » وكتب فوقها « الدلائل » وبذلك طبع في س و ب وفي نسخة ابن جماعة « الدليل » وعليها « صح » وبها طبع في ج . وما هنا هو الصحيح الذي في الأصل .

(٥) « الشرحان » بكسر الشين الهمزة وسكون الراء : القتب ، وقيل : الأسد .

(٦) كلمة « يني » لم تذكر في س خطأ ، وهي تاجية في الأصل .

(٧) في نسخة ابن جماعة « الصوم » وهو مخالف للأصل . وهذا الحديث بهذا اللفظ لم أجده إلا في رواية مطولة رواها البيهقي (٤ : ٢١٥) من حديث محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ، ونسبها السيوطي في البحر للثور (١ : ٢٠٠) أيضا لك وكيع وابن أبي شبة وابن جرير والدارقطني ، وهي رواية مرسلة ، لأن راويها ليس بمسند ، وقال السيوطي : « وأخرجه الحاكم من طريقه عن جابر موصولا » ولم أجده في للشتور . وأما هنا الذي قد ورد فيه أحاديث صحيحة كثيرة ، ذكرت في البحر للثور وغيره .

وَجْهٌ آخَرُ مِمَّا يُسَدُّ خُطْفًا^(١)

٨٢

٨١١ - أخبرنا سفيان^(٢) عن الزهري عن عطاء بن يزيد اللّيثي عن أبي أيوب الأنصاري أن النبي قال : « لا تَسْتَقْبِلُوا الْقَبْلَةَ وَلَا تَسْتَدِيرُوهَا لِئَلَّا يَطْرُقَ أَرْوَلُ^(٣) ، وَلَكِنْ شَرُّوْهُا أَوْ غَرِّبُوهَا . قَالَ أَبُو أَيُوبَ : فَقَدِمْنَا الشَّامَ فَوَجَدْنَا مَرَا حِيضَ قَدِ صُنِعَتْ^(٤) ، فَتَحَرَّفْنَا وَتَسْتَفَرُّوا^(٥) . »

٨١٢ - أخبرنا مالك^(٦) عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول : « إِنْ نَاسَا^(٧) يَقُولُونَ^(٨) : إِذَا قَدِمْتَ عَلَى حَاجَتِكَ فَلَا تَسْتَقْبِلِ الْقَبْلَةَ وَلَا يَنْتَ لِلْقَدِيسِ ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ^(٩) : لَقَدْ ارْتَقَيْتُ عَلَى

(١) في س وج زيادة كلمة « باب » في أول العنوان ، وليست في الأصل .

(٢) هنا في النسخ الثلاث زيادة « قال العاقلي » .

(٣) فيها زيادة « بن مينة » .

(٤) في س وج « يَطْلُطُ وَلَا يُولُ » وهو مختلف للأصل .

(٥) في س وج زيادة « نحو القبلية » وفي ب « قد ثبت قبل القبلية » وكل ذلك خلاف لما في الأصل ، ويظهر أن التاسعين حفظوا بعض روايات الحديث ، فكتب كل ما حفظ أو علم .

(٦) الحديث رواه العاقلي أيضا في اختلاف الحديث بهذا الاسناد (ص ٢٦٩) . وهو حديث صحيح ، رواه الشيخان وغيرهما ، وانظر شرحنا على الترمذي (رقم ٨ ج ١ ص ١٣ - ١٤) .

(٧) هنا في س وج زيادة « قال العاقلي » .

(٨) الحديث في اللوط (١ : ٢٠٠) .

(٩) في النسخ للطبوعة « ناسأ » وهو موافق لما في اللوط ، وما هنا هو الموافق للأصل .

(١٠) في ب « كاتوا يقولون » وزيادة « كاتوا » مخالفة للأصل وللوط .

(١١) في س وج زيادة « بن عمر » .

ظهر يتي لنا فرأيتُ رسولَ الله على لَبَتَيْنِ^(١) مستقبلاً بيتَ المقدسِ لحاجته^(٢).

٨١٣ - قال الشافعي: أدبَ رسولُ الله من كان بينَ ظهرَيْهِ آيةٌ،
وم عربٌ، لا مُتَسَلَّاتٍ^(٣) لهم أو لا كُتْرِمَ في منازلهم، فاحتلَّ أدبُهُ
لهم معنيين :

٨١٤ - أحدهما : أنهم إنما كانوا يذهبون لحوايجهم
في الصحراء ، فأترسم ألا يستقبلوا القبلة ولا يستدبروها ، لِسَعَةِ
الصحراء ، وخِلْفَةِ^(٤) المَوْتَةِ عليهم ، لِسَعَةِ مفاهيمهم عن أن تُستقبلَ
القبلة أو تُستدبرَ^(٥) لحاجة الإنسان من غايطٍ أو بولٍ ، ولم يكن لهم
مَرَفَقٌ^(٦) في استقبال القبلة ولا استدبارها أَوْسَعَ عليهم من
تَوَقُّقِ ذلك .

(١) « على » حرف ، وفي ج « علا » كأنه يريد بها الفصل للشيء من الطول ، ولو كان
هنا صبيحا لكتبت في الأصل بالألف ، و « البنية » بفتح اللام وكسر الباء ونصب

الثوب : ما يصنع من اللبن أو غيره لبناء قبل أن يحرق .

(٢) الحديث رواه الشافعي من مالك في اختلاف الحديث (ص ٢٦٩ - ٢٧٠) ورواه أيضا
أحمد وأصحاب الكتب الستة .

(٣) « متسللات » ضبطت في نسخة ابن جماعة بفتح الباء ، وهو الخن .

(٤) في النسخ المطبوعة « وخلة » بدون اللام وهي تاجية في الأصل ونسخة ابن جماعة .

(٥) حكنا في الأصل ونسخة ابن جماعة و ب ، وهو الصواب الصحيح ، وقد ضبطت الباء
في النسخين في الأصل بالنسب يائنا لبثتها للفقول ، ولكن عتب بضم ثارثيه فوضع

تخطين تحت الباء في كل من النسخين وزاد بجوار الفصل الثاني « ها » لقرأ الجملة « من

أن يستقبل القبلة أو يستدبرها » وبذلك طبعت في س و ج .

(٦) « مرفق » بوزن « مجلس » و « نغمد » و « منبر » مصدر « رفق به » كالرفق ،
وهنا هو المراد هنا ، وأما مرفق المرفر ، كالطبخ والكتيف ونحوهما من مصاب

اللاء - : فواجهما « مرفق » بوزن « منبر » لا غير ، على التشبيه باسم الآلة . وفي

س « مرفاق » وفي ج « مرفق » وهو خطأ وعكاف للأصل .

٨١٥ - وكثيراً ما يكون القاصون في تلك الحال في غير سيرة
عن مُصَلَّى^(١)، يرى عوراتهم مقبلين ومُذبرين^(٢)، إذا استقبل^(٣)
القبلة، فأمرُوا أَنْ يُكْرِمُوا قَبْلَةَ اللَّهِ، ويشتروا المورات من مُصَلَّى،
إن صَلَّى حيثُ يرام، وهذا المعنى أشبهُ معانيه، والله أعلم.

٨١٦ - ^(٤) وقد يحتمل أن يكون نهام أن يستقبلوا ما جعل
قبلة في صحراء^(٥) لنايط أو بولي، ثلاثاً يتوسط أو يبال^(٦) في القبلة،
تكون قدرةً بذلك : أو من ورثها، فيكون من ورثها أذى للمصلين
إليها^(٧).

٨١٧ - قال^(٨): فسبح أبواؤب مباحي^(٩) عن النبي جملة، فقال

(١) « ستر » مضبوطة في الأصل بكسر السين، وفي ب « ستر عورة » وهو عفاف
للأصل . و « مصلى » مكتوبة في الأصل هنا وفيها يأتي بابتاء حرف الله، وهو
جائر فصيح، خلافاً لما يفتنه أكثر الناس .

(٢) وفي ب « أو مذبرين » وهو عكاف للأصل .

(٣) حيث كاتب في الأصل فأكسح باللام واواً وألفاً، لقرأ « استقبلوا » وقد عمل بعضهم
ذلك في نسخة ابن جماعة أيضاً، ولكن بكشط آخر اللام بالكين ثم إصلاحها بالهم.
ورجع هنا إلى عدم فهم الكلام، فإن المراد أن المصلي إذا استقبل القبلة قد يرى
عورة الجالس للجمعة إذا كان ميلاً عليه مستديراً القبلة، وكذلك إذا كان متولياً
دبره مستديراً القبلة . وأما نسخة ابن جماعة، فإن الكلام فيها أشد اضطراباً :

« في غير سيرة عن مُصَلَّى تُرى عورتائهم » الخ، وهذا كلام لا يبيد معنى صحيحاً.

(٤) في النسخ المطبوعة « بأن » وإليه ملصقة « لألف في الأصل »،

(٥) هنا في ب و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٦) في ب « في الصحراء » .

(٧) في ب « ويبال » .

(٨) في الكلام خمس في ب لأن فيها « فتكون قدرةً بذلك أو يكون من ورثها » الخ .

(٩) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي » .

(١٠) « مكي » رمت في الأصل « حكا » بالألف، كعادته في مثل ذلك، ثم حكى بين
الفرعين الألف وألفاً ياء في السكف ووضع ضمة على الحاء، ليكون التثنية مبنيًا

به على المذهب في الصحراء والنازل ، ولم يفرق في المذهب بين للنازل
التي للناس^(١) مرافق في أن ينتموها في بعض الحالات مستقبل القبلية
أو مستدبرتها^(٢) ، والتي يكون فيها المذهب لحاجته مستترا ، فقال
بالحديث جملة ، كما سمعته جملة .

٨١٨ - وكذلك ينبغي لمن سمع الحديث أن يقول به على صومه
وجملته ، حتى يجد دالة يفرق بها فيه بينه^(٣) .

٨١٩ - قال الشافعي^(٤) : لما^(٥) حكى ابن عمر أنه رأى النبي
مستقبلاً بيت المقدس لحاجته ، وهو^(٦) إحدى القبليتين ، وإذا استقبله
استدبر الكعبة - : أنكر على من يقول لا يستقبل القبلة ولا

للسور ، وهو عبث لادى إليه ، بل هو خطأ . وفي « نسخ أبو أيوب
مقالة النبي » .

(١) في ج « التي هي الناس » وزائدة « هي » من لغة ابن جماعة ، وليست في الأصل .

(٢) كذا في الأصل ولغة ابن جماعة ، وهو الصواب ، لأن المراد أن هذه الكعب قد

توضع من قبل القبلة أو استدبرتها ، ولم يفهم هذا من طرفي الأصل ، فحاول تغييره

ليجعله « من قبل القبلة أو استدبرتها » وقوله فقلت واضح ، وهو طبع في س .

(٣) كلمة « بينه » لم تذكر في النسخ المطبوعة ولا في نسخة ابن جماعة ، بل وضع فيها

علامة « هـ » في موضعها دالة على صحة حذفها ، ولكنها تاج في الأصل ، ثم ضرب

بمن الناس عليها ، ثم أعيدت كتابتها بخط آخر ، وإتيانها هو الصحيح ، والتدوير

فيها عائد على الحديث ، والمراد الأفراد للخاصة في السور أو في الجملة .

(٤) « قال الشافعي » لم تذكر في س وهي تاج في الأصل .

(٥) في سائر النسخ « ولما » والراء مكتوبة في الأصل بخط آخر عتلف .

(٦) في س و ج وإن جملة . « وهي » والكلمة في الأصل « وهو » ثم حاول بعضهم

تغييرها محاولة واجمة وكتب فوقها بخط جديد « هي » .

يَسْتَدِيرُهَا لِحَاجَةٍ^(١)، وَرَأَى أَنْ لَا يُفَنِّيَ لَأَحَدٍ أَنْ يَقْتَعِيَ^(٢) مِنْ أَمْرِ
فَتَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ .

٨٣ - ٨٢٠ - وَلَمْ يَسْمَعْ - فَيَا يُرَى^(٣) - مَا أَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ
فِي الصَّحْرَاءِ ، فَيَفَرِّقَ بَيْنَ الصَّحْرَاءِ وَالْمَنَازِلِ ، فَيَقُولَ بِالنَّهْيِ فِي الصَّحْرَاءِ
وَبِالرَّخْصَةِ فِي الْمَنَازِلِ ، فَيَكُونُ قَدْ قَالَ بِمَا سَمِعَ وَرَأَى ، وَفَرَّقَ بِالذَّلَالَةِ
عَنْ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى مَا فَرَّقَ بَيْنَهُ ، لَا اقْتِرَاقٍ^(٤) حَالِ الصَّحْرَاءِ وَالْمَنَازِلِ .
٨٢١ -^(٥) وَفِي هَذَا يَبْدُو أَنَّ كُلَّ مَنْ سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ شَيْئًا
قَبْلَهُ عَنْهُ وَقَالَ بِهِ ، وَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ حَيْثُ يَفَرِّقُ^(٦) لَمْ يَفَرِّقْ^(٧) بَيْنَ
مَا لَمْ يُعْرِفْ^(٨) إِلَّا بِذِلَالَةٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى الْفَرَقِ بَيْنَهُ .

(١) كَذَا فِي الْأَسْلَافِ وَسَائِرِ النُّسخِ ، وَلَكِنْ جَاءَ فِي الْأَسْلَافِ الْمَقْبُولِ بِأَخْرِ الْكَلِمَةِ هَاهُنَا ،
لَفْظًا «لِحَاجَةٍ» .

(٢) فِي ج «أَنْ لَا يَقْتَعِيَ» وَهُوَ خَطَأٌ وَاضِحٌ .

(٣) «يُرَى» مَضْبُوطَةٌ فِي الْأَسْلَافِ بِضَمِّ أَوَّلِهَا ، وَفِي س «يُرَى» وَفِي ج «وَلَمْ يَسْمَعْ»
يَا نَزَرِي «وَكَلَامًا خَطَأً وَخَطَطٌ» .

(٤) فِي س «عَلَى اقْتِرَاقٍ» وَفِي بَاقِي النُّسخِ «وَعَلَى اقْتِرَاقٍ» وَكَانَ خَطَأً وَخَطَطٌ لِلْأَسْلَافِ ،
لَأَنَّهُ مُجْلِبٌ لِلْفُرْقَةِ بَيْنَ الصَّحْرَاءِ وَالْمَنَازِلِ فَيَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ مِنْ ذَلِكَ . وَالْكَلِمَةُ
فِيهِ وَاحِدَةٌ «لَا اقْتِرَاقَ» وَحُلُولُ بَعْضِ قَارِيهِ جَعَلَ حَرْفَ اللَّامِ وَالْأَلِفَ أَحَدًا ، ثُمَّ كَتَبَ
بِجَوَارِحِهَا كَلِمَةً «عَلَى» مَعْتَصِرَةً فِي السُّطْرِ ، ثُمَّ أَمَدَ بِالْمُلَاحِظَةِ كِتَابَةً «عَلَى اقْتِرَاقٍ»
تَأْكِيدًا لِنَصْنِهِ الَّذِي أَخْطَأَ فِيهِ .

(٥) هُنَا فِي النُّسخِ لِلطَّبْعَةِ زِيَادَةٌ «قَالَ الْعَاقِبِيُّ» .

(٦) فِي س «يَفَرِّقُ» وَهُوَ خَطَأٌ وَخَطَطٌ لِلْأَسْلَافِ .

(٧) مَكْنَى فِي الْأَسْلَافِ ، وَهُوَ وَاضِحٌ مَفْهُومٌ ، وَلَكِنْ تَصَرَّفَ فِيهِ بَعْضُ الْمُتَأَرِّفِينَ ، فَزَادَ
وَأَوَّاءَ بِل «لَمْ» وَضَرَبَ عَلَى «يَفَرِّقُ» وَكَتَبَ قَوْلَهَا «يَفَرِّقُ» بِضَمِّ خَطِّافِ لُحْظِهِ ،
فَصَارَتْ «وَلَمْ يَفَرِّقُ» وَبِذَلِكَ طَبِيتُ فِي س ، وَفِي س وَج «لَمْ يَفَرِّقُ» بِدُونِ الْوَاوِ
وَهُوَ مُوَافِقٌ لِنَسْخَةِ ابْنِ جَامِعٍ .

(٨) غَيْرُ بَعْضِ الْمُتَأَرِّفِينَ حَرَفَ «لَمْ» بِحُفٍّ «لَا» بِدُونِ مَوْعٍ ، وَبِذَلِكَ كَتَبَتْ فِي نَسْخَةِ
ابْنِ جَامِعٍ وَطَبِيتُ فِي س وَ س ، وَفِي ج «بَيْنَ مَنْ لَا يَفَرِّقُ» وَهُوَ خَطَأٌ .

٨٢٢ - ولهذا أشبهه^(١) في الحديث ، اكتفينا بما ذكرنا منها تمام نذكره^(٢).

^(٣)وجه آخر من الاختلاف

٨٢٣ - أخبرنا ابن عيينة^(٤) عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة^(٥) من ابن عباس قال : أخبرني المنصب بن جثمة^(٦) : « أنه سمع النبي يستل عن أهل القار من المشركين يبيتون^(٧) فيصاب من نساءهم وقذاريهم ؟ فقال رسول الله : هم منهم » . وزاد عمرو بن دينار عن الزهري : « هم من آباؤهم »^(٨).

-
- (١) في النسخ المطبوعة : أشياء كثيرة ، والزيادة ليست في الأصل .
 (٢) هنا بمشاية الأصل « بلغ » . « بلغ سمعاً » .
 (٣) في ج زيادة كلمة « باب » .
 (٤) هنا في س و ج زيادة « قال التالي » .
 (٥) في س « أخبرنا سفيان » وما هنا هو الذي في الأصل .
 (٦) في النسخ المطبوعة زيادة « بن مسعود » وليست في الأصل .
 (٧) « المنصب » بفتح الصاد وسكون الين للهمتين ، و « جثمة » بفتح الجيم وتقديد التاء للثنية .
 (٨) في النهاية : « أي يصابون ليلاً ، وبيتوا الموت » هو أن يصد في الليل من غير أن يعلم ، فيؤخذ بقية ، وهو اليأس » .

(٩) الحديث لبه الجيد بن تيبة في التتبع لأحد وأصحاب الكتب الستة إلا الثاني ، وانظر نيل الأوطار (ج ٨ ص ٧٠) ورواية عمرو بن دينار في مسند أحمد (ج ٤ ص ٣٨ و ٧١) وهي في البخاري أيضاً في سياق حديث سفيان عن الزهري . وقال بإلحاظ في الفصح (ج ٦ ص ١٠٣) « يوم أن رواية عمرو بن دينار عن الزهري حكها بطريق الإرسال ، وفيه جزم بمن السراج ، وليس كذلك ، فقد أخرجه الإسماعيلي من طريق العباس بن يزيد حدثنا سفيان قال : كان عمرو يحدثنا قبل أن يقدم للدينة الزهري عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن المنصب . قال سفيان : تقدم علينا الزهري فسمعت يديه ويديه ، فذكر الحديث » . ورواية التالي هنا

٨٢٤ - ^(١) أخبرنا ابن عيينة ^(٢) عن الزهري عن ابن كعب بن مالك ^(٣) عن عمه : « أن النبي لما أتت إلى ابن أبي الحقيق نعي عن قتل النساء والولدان ^(٤) » .

٨٢٥ - ^(٥) قال : فكان سفيان يذهب إلى أن قول النبي « م منهم » لإباحة قتلهم ، وأن حديث ابن أبي الحقيق ناسخ له ، وقال : كان ^(٦) الزهري إذا حدث حديث العصب بن جثامة أئتمه حديث ابن كعب .

لا بد مقال الحافظ من أن الرواية موصولة عن سفيان عن الزهري وعن سفيان عن عمرو بن دينار عن الزهري .

- (١) هنا في س وج زيادة « قال الثاني » .
- (٢) في النسخ المطبوعة « أخبرنا سفيان » .
- (٣) ابن كعب بن مالك يجعل أن يكون عبد الله ، وأن يكون عبد الرحمن ، وكلاهما عمة ، وكلاهما روى عن الزهري ، والإستناد صحيح بكل حال .
- (٤) هذه الرواية أشار إليها أبو داود في سننه بعد أن روى حديث العصب بن جثامة من طريق سفيان (ج ٣ ص ٧ - ٨) قال : « قال الزهري : ثم نعي رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك عن قتل النساء والولدان » . وهذه الإشارة ليست في نسخة من الكتب الستة إلا في أبي داود ، ولم ير الحافظ ابن حجر إستقامتها في الرسالة هنا ، ولكنه خرجها في الفتح من طريق آخر ، قال (ج ٦ ص ١٠٣) : « وزاد الإسماعيلي في طريق جسر الرزائي من علي بن سفيان : وكان الزهري إذا حدث بهذا الحديث قال : وأخبرني ابن كعب بن مالك عن عمه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أتت إلى ابن أبي الحقيق نعي عن قتل النساء والعبيد » . وابن أبي الحقيق هو « أبو رافع سالم بن أبي الحقيق اليهودي » وكان من حزب الأحزاب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان تلميذاً معهوداً بأرض الحبشة ، وانظر بحثة عنه في سيرة ابن هشام (ص ٧١٤ - ٧١٦ طبعة أوردية) وفي البداية لابن كثير (١٣٧ - ١٤٠) .

- (٥) في النسخ المطبوعة زيادة « قال الثاني » والزيادة ليست في الأصل .
- (٦) في س وج « قال : وكان » بجمل واو السلف بعد « قال » وفي س « قال : وقد كان » وكل ذلك غلط للأصل ، وهو خطأ هنا ، لأن الثاني يمكن من

٨٢٦ - قال الشافعي : وحديث الصنبر بن جثامة^(١) في مُمرَةٍ النسيء ، فإن كان في مُمرته الأولى قد قيل : أمر ابن أبي الحقيق قبلها ، وقيل : في سلتها ، وإن كان في مُمرته الأخيرة^(٢) فهو^(٣) بعد أمر ابن أبي الحقيق غير شك^(٤) ، والله أعلم .

٨٢٧ - ^(٥) ولم قيله - صلى الله عليه - رخص في قتل النساء والولدان ثم نعى عنه .

٨٢٨ - ومضى^(٦) نبيه عندنا - والله أعلم - عن قتل النساء والولدان - : أن يقصد قصدَهُمْ^(٧) بقتل ، وهم يُمرّثون مَتَّيْنِ^(٨) رَمْنِ^(٩) أمر^(١٠) بقتله منهم .

٨٢٩ - ومعنى قوله « م منهم » أنهم يجمعون خصلتين : أن

سفيان أنه يرى النسخ وأنه قال كان الزهري الخ ، كان سفيان يصح لرايه في النسخ بطريقة الزهري في التصحيح بأحد ما بعد الآخر ، وهذا هو السوابب للوافق للأصل ولنسبة ابن جماعة ، وقد وضع عليها علامة الصحة في هذا للوضع ، ويوافق أيضا ما نقلناه من الحفاظ عن رواية الإسماعيلي .

- (١) « بن جثامة » لم يذكر في ب و ج وهو ثابت في الأصل .
- (٢) في ب « الأخوة » وهو مخالف للأصل .
- (٣) في ب « نعي » وهو خطأ ومخالف للأصل .
- (٤) في ب « من غير شك » وحرف « من » ليس في الأصل .
- (٥) هنا في النسخ للطبوعة زيادة « قال الشافعي » .
- (٦) في النسخ للطبوعة « وإنما معنى » وكذا « إنما » ليست في الأصل .
- (٧) « قديم » مضبوطة في الأصل بفتح الفاء ، فتكون مقفولا ، وضبطت في نسخة ابن جماعة بالرفع ، فيكون القتل قبلها مبيا للفعل ، ولكنه مخالف للأصل .
- (٨) « أمر » مضبوطة في الأصل بفتح اللام ، فيكون القتل مبيا للفعل ، وفي نسخة ابن جماعة ضبطت بكسر اللام ، فيكون القتل مبيا للفعل ، وهو مخالف للأصل .

ليس لهم حكم الإيمان الذي يُمنع به القم^(١)، ولا حكم دار الإيمان الذي
يمنع به الإغارة^(٢) على الدار.

٨٣٠ - وإذا^(٣) أباح رسول الله اليك^(٤) والإغارة^(٥) على الدار،
فأغار على بني المصطلق غارين^(٦) - قال لم يمحط أن اليك^(٧) والإغارة^(٨)
إذا حل^(٩) لإحلال رسول الله لم يقتنع أحد ريت أو أغار من أن يصيب
النساء والولدان، فيستقط للمأثم فيهم والكفارة والمقل والقود عن من
أصابهم، إذ^(١٠) أصبح له أن يئيت ويغير، وليست لهم حرمة
الإسلام

٨٣١ - ولا يكون له قتلهم طمدا لهم متميزين مارفا بهم.

٨٣٢ - فأعما^(١١) نعى عن قتل الوثائق: لأنهم لم يتلثوا ككفر^(١٢).

٨٤ فيعتلوا به، ومن قتل النساء: لأنه لا معنى فيهن لقتال، وأنهن
والوثائق يتنحوون^(١٣) فيكونون قوة لأهل دين الله.

(١) في النسخ للطبعة زيادة « بكل حال » وليست في الأصل، ولكنها تاجية بحاشية
سخة ابن جماعة وعليها علامة الصحة، ولا أدري من أين إليها؟

(٢) في ب و ج في الوضوح « النارة » وهو مخالف للأصل.

(٣) في ب « إذا » وفي ج « وإذا » وكلاهما مخالف للأصل.

(٤) « اليك » ينسخ الباء بوزن « سباب » قولا واحداً، ومع ذلك قد ضبطت في
سخة ابن جماعة هنا وفيما يأتي بكسر الباء، وهو خطأ لا وجه له.

(٥) مكانا كانت في الأصل، ثم أسلمت بالكسحط، لجلت « النارة » وكتب بالحاشية
محط مخالف لخطه « قال الفيض: كله والنارة » ولا أدري من الشيخ؟

(٦) في ج « أهل » وفي ب « حلا » وكلاهما مخالف للأصل.

(٧) في النسخ للطبعة « إذا » وهو مخالف للأصل.

(٨) في ب و ج « وأعما » وهو مخالف للأصل.

(٩) « ينفلون » يني: ينفلون خوفاً، أي عيباً وإساءة وخملاً

٨٣٣ - فَإِنْ قَالَ قَاتِلُ : أَنْ^(١) هَذَا بَشِيرُهُ .

٨٣٤ -- قيل : فيه ما اكْتَفَى الْعَالَمُ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ .

٨٣٥ - فَإِنْ قَالَ : أَقْتَحِدُ مَا تَشُدُّهُ بِهِ غَيْرُهُ وَلُشْبَهُهُ^(٢) مِنْ

كِتَابِ اللَّهِ ؟

٨٣٦ - قُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَ اللَّهُ : ﴿ وَمَا كَانَ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً ، وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا^(٣) ، فَإِنْ كَانَ مِنَ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ، وَإِنْ كَانَ مِنَ قَوْمٍ يَنْتَسِكُمْ وَيَنْتَقِمُ مِنْكُمْ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ ، وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا^(٤) .

٨٣٧ - قَالَ^(٥) : فَأَوْجَبَ اللَّهُ بِقَتْلِ الْمُؤْمِنِ خَطَاً أَلَدِيَّةً وَتَحْرِيرَ رَقَبَةٍ ، وَفِي قَتْلِ ذِي اللَّيْثَانِ أَلَدِيَّةً وَتَحْرِيرَ رَقَبَةٍ ، إِذَا كَانَا مِمَّا تَمْنَوْنِي الْقَمَرِ بِالْإِيمَانِ وَالنَّهْدِ وَالْقَدَارِ مَعًا ، فَكَانَ^(٦) لِلْمُؤْمِنِ فِي الْقَارِ غَيْرِ

(١) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٢) في س و ج « فَبَيْنَ » وهو مخالف للأصل .

(٣) مكنا في الأصل بـ طحطين ونية فوق اللام ، وفي ابن جماعة والنسخ المطبوعة « ونيبه » .

(٤) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٥) سورة النساء (١٢) .

(٦) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي » والزائدة ليست في الأصل .

(٧) في النسخ المطبوعة « وكان » وهو مخالف للأصل .

المنوعة وهو ممنوع بالإيمان ، فُجِّلَتْ فيه الكفارة بإتلافه ، ولم يُجْمَلْ^(١) فيه الدية ، وهو ممنوع بالإنتم بالإيمان ، قلنا كأن الولدان والنساء من المشركين لا تمتنعين بالإيمان ولا دار - : لم يكن فيهم عقل ولا قود ولا دية ولا مائتم - إن شاء الله - ولا كفارة^(٢)

[في غُسل الجمعة^(٣)]

٨٣٨ - قال : فاذكر وجوها من الأحاديث المختلفة عند بعض الناس أيضاً .

٨٣٩ - قلت : أخبرنا مالك عن صفوان بن سليم^(٤) عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله قال : « غُسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم^(٥) » .

٨٤٠ - أخبرنا^(٦) ابن حنينة عن الزهري عن سالم عن أبيه

(١) « تجهل » كتبت في الأصل بالناء والياء ساء .

(٢) هذا الباب من أول الفقرة (رقم ٨٢٣) إلى هنا هو المأخوذ في النسخ والنسوخ (ص ١٧١ - ١٧٢) .

(٣) هذا المتن ليس من الأصل ، زدناه من عندنا أيضاً وبيانا .

(٤) هنا في النسخ للطبوعة زيادة « قال القاضي » .

(٥) « سليم » بضم السين للهمة وفتح اللام .

(٦) الحديث في اللوط (ج ١ ص ١٢٤ - ١٢٥) ورواه القاضي في اختلاف الحديث (ص ١٧٨) ، ورواه أيضاً أحمد وأصحاب الكتب الستة إلا الترمذي ، وانظر نيل الأوطار (ج ١ ص ٢٩٣) وقد وثق هناك في نسخة لإيهام جيبا ، لأن الترمذي لم يخرج به من حديث أبي سعيد .

(٧) هنا في س و ج زيادة « قال القاضي » .

٨١ في « وأخبرنا » والواو ليست في الأصل .

أَنَّ النَّبِيَّ قَالَ : « مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ الْجُمُعَةَ ^(١) فَلْيَتَنَسَّلْ » ^(٢).

٨٤١ - قَالَ الشَّافِعِيُّ : فَكَانَ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ فِي « غُسْلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ » وَأَمْرُهُ بِالتَّنَسُّلِ - : يَحْتَمِلُ مَعْنَيْنِ : الظَّاهِرُ مِنْهُمَا أَنَّ وَاجِبٌ ، فَلَا يُجْزَى الطَّهَارَةُ لِمَلَاةِ الْجُمُعَةِ إِلَّا بِالتَّنَسُّلِ ، كَمَا لَا يُجْزَى فِي طَهَارَةِ الْجَنْبِ غَيْرُ التَّنَسُّلِ ، وَيَحْتَمِلُ وَاجِبٌ ^(٣) فِي الْإِخْتِيَارِ وَالْأَخْلَاقِ ^(٤) وَالنِّظَافَةِ .

٨٤٢ - ^(٥) أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ ^(٦) قَالَ : « دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ^(٧) وَهُوَ مِنْ الْمُطَّابِّ يَخْطُبُ ، فَقَالَ هُمُرٌ : أَيُّتُ ^(٨) سَاعَةٍ هَذِهِ ؟ فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، انْقَلَبْتُ مِنَ السُّوقِ ، فَسَمِعْتُ الدُّنْدَاءَ ، فَارْتَدْتُ عَلَى أَنْ تَوَضَّأْتُ ، فَقَالَ هُمُرٌ :

(١) فِي س وَج « إِلَى الْجُمُعَةِ » وَحَرْفُ « لَمْ » لَيْسَ فِي الْأَصْلِ .

(٢) الْحَدِيثُ رَوَاهُ الْعَاقِبِيُّ فِي اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ (ص ١٧٨) ، وَرَوَاهُ أَيْضًا أَحَدُ وَأَصْحَابِ الْمَكْتَبِ الثَّلَاثَةِ وَغَيْرِهِمْ ، وَانْظُرْ نَيْلَ الْأَوْطَارِ (ج ١ ص ٢٩٠) .

(٣) فِي النُّسخِ لِلطَّبِيعَةِ « أَنَّهُ وَاجِبٌ » وَكَلِمَةُ « أَنَّهُ » لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٤) فِي النُّسخِ لِلطَّبِيعَةِ « وَكَرَمُ الْأَخْلَاقِ » وَكَلِمَةُ « كَرِيمٌ » زَائِدَةٌ بَيْنَ الثَّوَيْنِ فِي الْأَصْلِ بَيْنَ السُّطُورِ ، فَضَرَبَ عَلَى الرُّوَاةِ ، ثُمَّ كَتَبَ « وَكَرَمٌ » وَهُوَ تَصَرُّفٌ غَيْرُ سَائِعٍ .

(٥) هَذَا فِي س وَج زِيَادَةٌ « قَالَ الْعَاقِبِيُّ » .

(٦) فِي س - « بَنُ سَالِمٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هُمُرٍ » وَالزِّيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٧) فِي النُّسخِ لِلطَّبِيعَةِ « مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْجُمُعَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ » وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا فِي الْإِسْنَاءِ وَاخْتِلَافِ الْحَدِيثِ ، وَمَا مَتَاهُو الْقِيَّ فِي الْأَصْلِ .

(٨) هَكَذَا رَسَمْتُ فِي الْأَصْلِ ، وَهُوَ الرِّسْمُ الْقَدِيمُ فِي خَطِّهِ ، فَتَبَيَّنَ .

الوضوء^(١) أيضاً ! وقد علمت أن رسول الله كان يأمر بالنسئل^(٢) ؟ .

٨٤٣ - ^(٣) أخبرنا الثقة عن مَعْمَرٍ^(٤) عن الزهري عن سالم عن أبيه : مثل ^(٥) معنى حديث مالك ، وتسمى الداخل يوم الجمعة بشيء غسل : - « عثمان بن عفان »^(٦) .

٨٤٤ - ^(٧) قال : قلنا : حفظ مَعْمَرٌ عن رسول الله أنه كان يأمر بالنسئل^(٨) ، وعلم أن عثمان قد علم من أمر رسول الله ^(٩) بالنسئل ، ثم ذكر مَعْمَرٌ لثمان أمر النبي بالنسئل ، وعلم عثمان ذلك : - فلو ذهب

(١) في النسخ للطبوعة « والوضوء » وحرف الواو زائد في الأصل غير خطه ، وهو ثابت في اللوط وغيره ، ويجوز في « الوضوء » الرفع والصب ، وإن كان التصب أرجح مندم . وانظر شرح السيوطي على اللوط في ذلك .

(٢) الحديث في اللوط (ج ١ ص ١٧٣ - ١٧٤) ورواه الثاقبي في اختلاف الحديث (ص ١٧٩) ، وهو مكثف فيها مرسل عن سالم ، لأن سالم بن عبد الله بن عمر لم يدرك عهد عمر ، وإنما رواه عن أبيه عبد الله بن عمر ، وقال ابن عبد البر : « كذا رواه أكثر رواة اللوط عن مالك مرسل » ، لم يقولوا : عن أبيه « ثم ذكر من رواه موصولا عن مالك وعن الزهري ، وهو حديث صحيح ، رواه أحمد والبخاري ومسلم وغيرهما موصولا عن ابن عمر . وانظر نيل الأوطار (ج ١ ص ٢٩٤) وشرح السيوطي على اللوط .

(٣) هنا في س وج زيادة « قال الثاقبي » .

(٤) في النسخ للطبوعة « عن سمر بن راشد » والزائدة ليست في الأصل .

(٥) في س « مثل » وهو مخالف للأصل .

(٦) قال السيوطي في شرح اللوط : « والرجل المذكور معناه ابن وهب وابن القاسم في روايتهما للوط : عثمان بن عفان » ، قال ابن عبد البر : « ولا أعلم فيه خلافا » .

ودرى مسلم في صحيحه (١ ص ٢٣٢) من حديث أبي هريرة نحوه . هذه القصة ، وتسمى الداخل أيضا « عثمان بن عفان » .

(٧) في النسخ للطبوعة « قال الثاقبي » والزائدة ليست في الأصل .

(٨) في ت « بالنسئل يوم الجمعة » والزائدة ليست في الأصل .

(٩) في س وج « من أمر النبي صلى الله عليه وسلم » وملعنا هو النبي في الأصل .

على متواتر^(١) أن عثمان نسي فقد ذكره عمر قبل الصلاة ينسب إليه ،
فما لم يترك عثمان الصلاة للفعل^(٢) ، ولما لم يأمره^(٣) عمر بالترجيح^{٨٥}
الفعل :- ذلك ذلك على أنهما قد عُلِمَا أن أمر رسول الله بالفعل على
الاختيار ، لا على أن^(٤) لا يُحْزَى غيره ، لأن عمر لم يكن ليدع أمره
بالفعل ، ولا عثمان ، إذ عَلِمَا أنه ذَاكَ لترك الفعل وأمر النبي
بالفعل :- إلا والفعل - كما وصفتنا - على الاختيار .
٨٤٥ - قال^(٥) : روى البصريون أن النبي قال : « مَنْ قَوَّيْنَا
يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْلِهَا وَنَشَأَ^(٦) ، وَمَنْ اغْتَسَلَ قَالَتِ السَّلَامَةُ أَفْعَلُ^(٧) » .

(١) في « على من يوم » وهو مخالف للأصل .

(٢) في النسخ المطبوعة « ترك الفعل » وما هنا هو الذي في الأصل ، وكذلك كانت
في نسخة ابن جماعة ، ثم أصلت بإسقاطها « الفعل » وكتبت كلمة « ترك » بإسقاطها ،
وكتب بجوارها علامة الصحة ، وهو تصرف في الأصل غير سليم ، لأن الكلام بوجه
صحيح مذهب .

(٣) في النسخ المطبوعة « ولم يأمره » بخلاف « لما » وهي تاجية في الأصل ونسخة ابن جماعة .

(٤) في « أ » وهو مخالف للأصل .

(٥) في النسخ المطبوعة « قال الثاني » والزيادة ليست في الأصل .

(٦) مكثرا رسمت في الأصل بالفاء للرواية تحتها ، وطُبعت في النسخ الأخرى « ونعت »

وقد تصرف بعضهم في الأصل فذُ التاء لتكون مفتوحة .

(٧) هو من حديث سمرة بن جندب ، رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي ، وحسنه

الترمذي ، ورواه ابن ماجه من حديث جابر بن سمرة ، وانظر نيل الأوطار (ج ١

ص ٢٩٥) وقال الملاحظ في الصحاح (ج ٢ ص ٣٥٠ - ٣٥١) : « ولهذا الحديث

طرق ، أشهرها وأقواها رواية الحسن بن سمرة ، أخرجهما أصحاب السنن الثلاثة

وابن خزيمة وابن حبان ، وله علل : إحداهما : أنه من سنة الحسن ، والأخرى أنه

اختلف عليه فيه ، وأخرجه ابن ماجه من حديث أنس ، والطبراني من حديث

عبد الرحمن بن سمرة ، والبخاري من حديث أبي سعيد ، وابن عدي من حديث جابر ،

وكأيا ضيقة » .

٨٤٦ - أخبرنا ^(١) سفيان ^(٢) عن يحيى ^(٣) عن عمره ^(٤) عن عائشة
قالت : « كان الناس عمال أنفسهم ، وكانوا ^(٥) يروحون بهتاتهم ،
فقبل لهم : لو أغتسلتم ^(٦) » .

- (١) في « وأخبرنا » والرواية في الأصل .
(٢) في النسخ للطبعة زيادة « بن حينة » .
(٣) في النسخ للطبعة زيادة « بن سعيد » .
(٤) في النسخ للطبعة زيادة « بنت عبد الرحمن » وهذه الرواية ليست في الأصل .
(٥) في س وج « فكانوا » وهو مخالف للأصل .
(٦) هنا بحاشية الأصل كلمة « بلغ » مرتين ، وأيضاً « بلغ السباع في المجلس التاسع » ومع
الجميع ، أي عند الجماعة .
والحديث رواه أحمد والشيخان وغيرهما ، والظريح الأوطار (ج ١ ص ٢٩٥ -
٢٩٦) وفتح الباري (ج ١ ص ٢٢٠ - ٢٢٢) .

وقد سلك القائل - رضي الله عنه - في وجوب غسل الجمعة مسلك التأويل ففسر
الصريح ، بدون سبب أو دليل ، ولم يفرق بينها ، فقد هل الزرقاني في صرح للوطأ
(ج ١ ص ١٩٠) من ابن عبد البر قال : « ليس للراد أنه واجب فرضاً ، بل هو
مؤول ، أي واجب في السنة ، أو في الروضة ، أو في الأخلاق الجميلة ، كما تقول العرب
وجب حلك . ثم أخرج يستند من أصيب : أن مالكاً سئل من غسل يوم الجمعة ،
أوجب هو ؟ قال : هو حسن وليس بواجب . وأخرج عن ابن وهب : أن مالكاً
سئل من غسل يوم الجمعة ، أوجب هو ؟ قال : هو سنة وسرور أئيل : إن
في الحديث واجب ؟ قال ليس كل ملاب في الحديث يكون كذلك . وقال السيوطي
نحوه (ج ١ ص ١٢٥) وهذا التأويل ذهب إلى نحوه ابن قتيبة في كتاب تأويل
مخلف الحديث (ص ٢٥١) والمخاطبي في سالم السنن (ج ١ ص ١٠٦) وأبي فاك
ابن دقيق العيد في صرح ممددة الأحكام (ج ٢ ص ١٠٩ - ١١١) وردّه أبلغ ردّه ،
ومنه أشدّ تعنيف ، فبحث هيس ، وكذلك ابن حزم في المحلى (ج ٢ ص ١٩)
والمحق الذي ذهب إليه ، وترنائه : أن غسل يوم الجمعة واجب حتم ، وأنه واجب
قبوم وللإجتماع ، لا لوجوب الظهارة الصلاة ، فمن تركه قد قصر فيها وجب عليه ،
ولكن صلاه صحيحة إذا كان طاهراً ، وبهذا يجاب عما قاله القائل وغيره من أن عمر
وهذا لو علم أن الأمر للوجوب لتركه عن الصلاة لفصل ، ولأمره بمر بالمروج
لفصل ، ولم يكوناً ليعا ذلك إلا عندما أن الأمر للاختيار ، لأن موضع الخطأ في هذا
القول الظن بأن الوجوب يستدعي أن هذا الفصل شرط في صحة الصلاة ، ولا دليل
عليه ، بل الأدلة تنبه ، فالوجوب ثابت ، والصلوة ليست واجبة ، وبهذا تأخذ بالمحدثين

التي^(١) عن معنى ذلك عليه . حتى في حديث غيره

٨٤٧ - أخبرنا مالك عن أبي الزناد^(٢) وعبد بن يحيى بن حبان عن الأخرج عن أبي هريرة أن رسول الله^(٣) قال: « لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه^(٤) »

٨٤٨ - أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي أنه قال: « لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه^(٥) »

٨٤٩ - قال الشافعي: فلم تأت عن رسول الله دلالة على أن نهيته عن أن يخطب^(٦) على خطبة أخيه على معنى دون معنى: -

كلهما، ولا ترد أحدهما للآخر ولا تؤوله، وأيضاً: فإن الأصل في الأمر أنه الوجوب، ولا يصرف عنه للتدبيل إلا بليل، وقد ورد الأمر بالنسب صريحاً، ثم تأيد في معنى الوجوب بمرور النص الصريح الصحيح بأن فعل يوم الجمعة واجب، ومثل هذا الذي هو قطعي الدلالة، والذي لا يحتل التأويل - لا يجوز أن يؤول لأداة أخرى، بل يؤول الأداة الأخرى إن كان في ظاهرها القرينة له، وهذا بين لا يحتاج إلى بيان.

- (١) هنا في س. و ج زيادة كلمة « باب ».
- (٢) في س « من » وفي في الأصل « في » ثم صحت بها بعض طريقه، فجعلها « من ».
- (٣) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي ».
- (٤) في ب « ومن عهد » زيادة « من » وليست في الأصل.
- (٥) في س « أن النبي » وما هنا هو الذي في الأصل.
- (٦) في النهاية: « تقول منه: خطب يخطب خطبة، بالكسر. فهو خطب، والاسم منه الخطبة أيضاً، فأما الخطبة بالضم فهو من القول والكلام ». والمحدث في اللوطا (ج ٢ ص ٦١) ورواه أيضاً البخاري والشافعي كما في نيل الأوطار (ج ٦ ص ٢٢٠).
- (٧) هنا في س. و ج زيادة « قال الشافعي » وفي س « وأخيراً » زيادة الروا.
- (٨) الحديث في اللوطا (ج ٢ ص ٦١ - ٦٢) ورواه أيضاً أحمد والبخاري والشافعي، كما في نيل الأوطار. والمحدثان رواهما الشافعي أيضاً في اختلاف الحديث عن مالك (ص ٢٩٦ - ٢٩٧).
- (٩) في النسخ المطبوعة زيادة « أحكم » وفي في الأصل بين السطرين بخط مخالف خطه، فذلك حاشاها.

كان الظاهر أنَّ حرماناً أن يُخطب للرء على خطبة غيره من حين
يُتدعى^(١) إلى أن يدعى.

٨٥٠ - قال^(٢): وكان قول النبي^(ص) « لا يخطب أحدكم على خطبة
أخيه » يحتمل أن يكون جواباً أراد به في معنى الحديث^(٣)، ولم يسمع
من حدّثه السبب الذي له قال رسول الله هذا ، فأدّى^(٤) بمعه دون
بعض ، أو شكاً في بعضه وسكناً عما شكاً فيه^(٥).

٨٥١ - فيكون النبي^(ص) سئل عن رجل خطب امرأة قرينته
وأذنت في نكاحه^(٦)، فمطّبتا أوجع عندها منه ، فريحت عن الأول
التي أذنت في إنكاحه^(٧)، فنعى عن خطبة للمرأة إذا كانت بهذه

(١) في نسخة ابن جماعة والنسخ للطبوعة « يدعى » الخطبة ، وكلمة « الخطبة » ليست
في الأصل ، وإن كان للنس على إرادتها وإشعارها .

(٢) في النسخ للطبوعة « قال الثاني » والزيادة ليست في الأصل .

(٣) يعني أراد به شيئاً في معنى الحديث ، لم يذكره الراوى ، وهو السؤال . هنا الكلام
واضح ظاهر ، على حذف مفعول « أراد » . ويظهر أن قارئ الأصل لم يفهموا
للرأ ، واضطرب عليهم معنى الكلام ، فزاد بهم بخط جديد بين السطور كلمة « منه »
مذكلة « جواباً » ثم ضرب على كلمة « في » وكتبها بين السطور بمذكرة « معنى »
فصار الباقي هكذا « يحتمل أن يكون جواباً منه أراد به معنى في الحديث » ، وبذلك
كتبت نسخة ابن جماعة وطبعت النسخ للطبوعة ، وهذا تعبير لا أستطيعه . وإن كان
للعنى عليه جميعاً ، لأن الأصل صحيح للنس أيضاً .

(٤) في ج « فأدّى » وهو غلط للأصل ، ولرأى أبو حرية وابن عمر .

(٥) في النسخ للطبوعة وابن جماعة زيادة « منه » وهي غير ضرورية ، وليست في الأصل .

(٦) كلمة « النبي » لم تذكر في ج .

(٧) في س « إنكاحه » بزيادة الألف في أول الكلمة ، وهو غلط للأصل .

(٨) في س « لكاحه » بحذف الألف من أول الكلمة ، وهي تايبة في الأصل وضرب
عليها بنس ثلثيه عن غير حجة .

الحال ، وقد يكون أن ترجع عن من أذنت في إنكاحه^(١) ، فلا يفسخها من رجعت له^(٢) ، فيكون فتاوا^(٣) عليها وعلى خاطبها التي أذنت في إنكاحه^(٤) .

٨٥٢ - ^(٥) فإن قال قائل : لم صرت إلى أن تقول : إن نفى النبي أن يخطب الرجل على خطبة أخيه : - على معنى دون معنى ؟
٨٥٣ - فبالدلالة عنه^(٦) .

٨٥٤ - فإن قال : فأين هي ؟

٨٥٦ - قيل له ، إن شاء الله : أخبرنا مالك^(٧) عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن قاطمة بنت قيس : « أن زوجها طلقها ، فأمرها رسول الله أن تعتد في

(١) في س و ج « نكاحه » وظاهره التي قبلها .

(٢) في ب « اليه » ومو عطف للأصل .

(٣) في ب « فيكون هذا الأصل » وفي س و ج « ولما ابن جماعة » فيكون هذا

فتاوا . وما هنا هو الذي في الأصل ، ثم زاد بعض البكائيين كلمة « هذا » بين

الطور ، وزاد أيضا بين التون والفاء ، وعطفه ذلك لخط الأصل واضحة .

(٤) هكذا الأصل ، ثم زاد بعضهم كلمة « له » بعد « أذنت » لأنها في آخر السطر ، ثم

ضرب على حرف « ح » وكتب فوقها « حها » لقرأ الكلمة « إنكاحها »

وهذا التغير طبع في س و ج ، وفي ب كالأصل ولكن بزيادة « له » وكذلك

في نسخة ابن جماعة ، وكتب في هامشها « إنكاحها » وعليها علامة نسخة .

(٥) هنا في ب زيادة « قال القاضي » .

(٦) هنا جواب سؤال القائل ، وزيد في أوله في النسخ للطبعة كلمة « قلت » وليست

في الأصل . وسمي بعضهم ثبت في الأصل بإلقاء الفاء لتكون « بدلالة » وذلك

أشاع جواب السؤال .

(٧) في ب زيادة « بن أبي » وليست في الأصل ، والمحدث في الروا (ج ٢ ص ٩٨ -

٩٩) مطول ، واختصره القاضي هنا ، وكذلك فعل في اختلاف الحديث (ص ٢٧٦) .

بيت ابن أم مكتوم ، وقال : إذا حلفت فاذنبي^(١) ، قالت : قلنا
حلفت ذكرت له أن معاوية بن أبي سفيان وأبا جهم خطباني ، فقال
رسول الله : أما أبو جهم فلا يضر عشاء عن جأته^(٢) ، وأما معاوية
فصنلوك لا مال له ، إنكبي أسامة بن زيد ، قالت فكبرته ،
٨٦ فقال : إنكبي أسامة ، فكبرته ، فجعل الله فيه خيراً^(٣) ،
واعتبطت به^(٤) .

٨٥٦ - قال الشافعي : فهذا^(٥) قلنا .

٨٥٧ - ودلت سنة رسول الله في خطبته فاطمة على أسامة بعد
إعلائها رسول الله أن معاوية وأبا جهم خطبأها - : على أمرين :
٨٥٨ - أحدهما : أن النبي يعلم أنهما لا يجتنبانها إلا وخطة
أحدهما بعد خطبة الآخر ، قلنا لم ينهها^(٦) ولم يقل لها ما كان لواحد

(١) أي أطيعي .

(٢) في مثله قولان مشهوران : أحدهما : أنه كثير الأسفل ، والثاني : أنه كثير الضرب

لنساء ، والثروي رجع هذا الأخير لوروده صريحاً في رواية مسلم « فرجل شراب » .

(٣) في نسخة ابن جماعة والنسخ للطبوعة « خيراً كثيراً » والزائدة ليست في الأصل ،

ولا في اللوام ، ولا في اختلاف الحديث .

(٤) الاختلاف : الفرج بالنسبة . والحديث رواه أحمد وأصحاب الكتب الستة إلا البخاري ،

كما في نيل الأوطار (ج ٦ ص ٢٣٧) .

(٥) في س « وهذا » وهو مخالف للأصل .

(٦) في نسخة ابن جماعة والنسخ للطبوعة « لم ينهها » وأقوى في الأصل « لم ينهها » ثم

ألقى بعض طريقه حرف للم في طرف الألف بينها وبين الماء وإنما قيل هذا لأنه

إذا ظن أن النبي لا يكون لفاطمة في هذا ، وإنما يكون للخطيبين : معاوية وأبي جهم ،

وهو فهم خطبي ، لأنه لو كان هذا للراد لكان النبي متأخر منها ، لأنه لما جئ ،

وأنما للراد : لما لم يه خطبة عن هذا السبل ، وهو يقول خطبة الآخر بعد الأول

ثم أوعه بوجه « ولم يقل لها » الخ ، وفيه خطايا بالكلف . فليأت كل في شأن

ما يختص به هي .

أَنْ يَخْطُبَكَ حَتَّى يَبْرُكَ الْآخَرُ خَطْبَتِكَ ، وَخَطَبَهَا عَلَى أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ
بَعْدَ خَطْبَتِهَا - : فَاسْتَلْطَنَّا^(١) عَلَى أَنَّهَا لَمْ تَرْضَ^(٢) ، وَلَوْ رَضِيَتْ وَاحِدًا
مِنْهُمَا أَمَرَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ مَنِ رَضِيَتْ ، وَأَنْ إِخْبَارَهَا بِإِنَاءِ بَعْنِ خَطَبِهَا
إِنَّمَا كَانَ إِخْبَارًا عَمَّا^(٣) لَمْ تَأْذَنْ فِيهِ ، وَلَعَلَّهَا اسْتِشَارَةٌ لَهُ ، وَلَا يَكُونُ^(٤)
أَنْ تَسْتَشِيرَهُ وَقَدْ أَذِنَتْ بِأَحَدِهِمَا^(٥) .

٨٥٩ - فَلَمَّا خَطَبَهَا عَلَى أَسَامَةَ اسْتَلْطَنَّا عَلَى أَنَّ الْحَالِ^(٦) الَّتِي
خَطَبَهَا فِيهَا غَيْرُ الْحَالِ الَّتِي نَعَى عَنْ خَطْبَتِهَا فِيهَا ، وَلَمْ تَكُنْ حَالًا
تُفَرِّقُ^(٧) بَيْنَ خَطْبَتِهَا حَتَّى يَحِلَّ بِمُضَاهَا وَيَحْرُمَ بِمُضَاهَا - : إِلَّا إِذَا أَذِنَتْ
لِلْوَلِيِّ أَنْ يُزَوِّجَهَا ، فَكَانَ لِزَوْجِهَا - إِنْ زَوَّجَهَا الْوَلِيُّ - أَنْ يُلْزِمَهَا
لِلتَّزْوِيجِ ، وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يُلْزِمَهَا ، وَحَلَّتْ لَهُ ، فَأَمَّا قَبْلَ ذَلِكَ فَغَالِيَتَا وَاحِدَةٌ
لَيْسَ^(٨) لَوَلِيِّهَا أَنْ يُزَوِّجَهَا حَتَّى تَأْذَنَ^(٩) ، فَرُكُونُهَا وَغَيْرُ رُكُونِهَا سَوَاءٌ

- (١) فِي « اِسْتَلْطَنَّا » بِوَنِ الْهَاءِ ، وَهُوَ الْأَطْلَعُ ، وَالْقَاءُ تَأْتِي فِي الْأَصْلِ ، وَإِنْ كَانَ
يَحْتَمِلُ لِلَّيْنِ أَنَّهُمَا تَقَبُّهُ أَنْ تَكُونَ زِيَادَةُ مِلْعَةِ بِالْأَلْفِ ، وَلَكِنْ لَا يَسْتَطِيعُ تَرْجِيحُ ذَلِكَ .
(٢) فِي النسخ للطبوعة « لَمْ تَرْضَ » عَلَى الْجَائِزَةِ ، وَلَكِنَّهَا وَالْهَاءُ فِي الْأَصْلِ بِأَلِفٍ حَرْفٍ
الْعَلَاءِ ، يَلْهَى مَكْتُوبَةٌ بِالْأَلْفِ مَكْنًى « لَمْ تَرْضَ » وَأَلِفَاتُ حَرْفِ الْعَلَاءِ فِي نَهْجِ جَهْرٍ ،
كَأَمْرًا نَالِيَةً لَهَا مَعْنَى فِي الْحَقِيقَةِ (رَأَى ٤ ص ٢٧٥) وَتَدْرِكُ ابْنَ مَكْنٍ شَوْلَعِدَ
لِهَذَا كَثِيرَةٌ فِي فَرْحِ شَوْلَعِدِ التَّوَضُّعِ (ص ١٢) وَمَا يَهْدِي .
(٣) فِي س وَ ج « مِمَّنْ » وَهُوَ عَطْفٌ لِلْأَصْلِ .
(٤) فِي النسخ للطبوعة زِيَادَةُ « لَهَا » وَهِيَ مَكْتُوبَةٌ بَيْنَ السُّلُوفِ فِي الْأَصْلِ بِحُطِّ كَثَرٍ .
(٥) فِي س وَ ج « لِأَحَدِهِمَا » وَهُوَ عَطْفٌ لِلْأَصْلِ .
(٦) فِي س وَ ج « لِلْمَالَةِ » وَهُوَ عَطْفٌ لِلْأَصْلِ .
(٧) الْأَصْحَحُ فِي « الْحَالِ » الْفَائِيتُ ، وَالْقَائِي فِي الْأَصْلِ « مَكْنٌ » بِوَنِ خَطِّ « وَ جَهْرٍ »
بِقَاءِ ، قَدْ اسْتَصْلَحْنَا عَلَى الْفَائِيتِ ، فَكَانَ كَتَبْنَا « مَكْنٌ » بِقَاءِ أَيْضًا ، وَاضْطَرَّتْ
النسخ للطبوعة فِي الْفَائِيتِ ، بَيْنَ تَأْيِيتٍ وَتَدْكِيرٍ .
(٨) فِي النسخ للطبوعة « وَلَيْسَ » وَالْقَائِي زِيَادَةُ فِي الْأَصْلِ بِحُطِّ غَيْرِ خَطِّ .
(٩) فِي ج « يَأْذَنُ » وَهُوَ خَطَأٌ ، إِذْ الرَّادُّ لِقَائِهَا هـ .

٨٦٠ - فإن قال قائل: فإنها راء كنة^(١) مخالفة لحالها

غير راء كنة؟

٨٦١ - فكذلك هي لو خطبت فشتت المخطب وترعت

عنه^(٢) ثم ماد عليها بالمطبة فلم تثنى ولم تظفر رغباً^(٣) ولم تركن:-

كانت^(٤) حالها التي تركت فيها شته مخالفة لحالها التي شتته فيها،

وكانت في هذه الحال أقرب إلى الرضا، ثم تنتقل حالها، لأنها^(٥)

قبل الركون إلى متأول^(٦)، بعضها أقرب إلى الركون من بعضي.

(١) قوله «راء كنة» منسوب على الحال من الضمير في «قالها» و«عطفة» خبر «إن» وهو واضح، وضبط «راء كنة» في نسخة ابن جماعة بالرفع، وهو غير ظاهر.

(٢) قيل «ترعت» ومصدره الآن «الترغيب» في طرف، لم أجده في كتب اللغة، وهو تصرف قياسي، والقائل لله حجة.

(٣) في النسخ للطبوعة «ترغباً عنه» وكذا «عنه» ليست في الأصل، وهي مكتوبة في نسخة ابن جماعة ومضروب عليها بالحبرة ومكتوب فوق كلمة «ترغباً» علامة العصة أي صفة حذف «عنه».

(٤) في نسخة ابن جماعة والنسخ للطبوعة «فكانت» والقلم لم تذكر في الأصل، ولا ضرورة لما يدل على جودها أوضح.

(٥) كلمة «لأنها» تاجية في الأصل، ثم ضرب عليها بعض نظريه خطأ بغير حجة، وسأني وجه خطه.

(٦) حكنا في الأصل «متأول» وضبط بكسر تين تحت اللام، ثم تصرف بعض نظريه في الواو ليصلها زايًا، فقرأ «متزل» وليس هناك إزاء وكسرت اللام، إذ لو كانت كما صنع لمضت بالفتحة على اللغ من الصرف. وبهذا التغيير كتبت في نسخة ابن جماعة وطلبت النسخ للطبوعة. وورد هنا كلمة إلى عدم فهم الباقى، فإن القائل يريد أن حالات المرأة تختلف في قبول المخطب وعدم قبوله، وبين حالها أقرب إلى الركون من بعض، وأنها إلى متأول قبل الركون، أي لما مندوحة لها من خطر. قيل أن تصرح بالرضا والقبول، وهذا هو المراد بقوله «متأول»، والضمير في قوله «بعضها أقرب إلى الركون من بعض» يرجع إلى حالها المذكورة، ولما لم يعم طرفوا الكتاب هذا المعنى، غيروا الكلمة إلى «متزل»، ليعود إليها الضمير في قوله «بعضها» و«مخطبوا» كلمة «لأنها»، على ما فهموا، وهو خطأ صرف لاسي له.

٨٦٢ - ولا يصح^(١) فيه معنى بحال - والله أعلم - إلا ما وصفت:
من أنه نقي عن الخطيئة بعد^(٢) إلتئام اللوي بالتزويج ، حتى يصير أمر
الوي جائزاً ، فأما ما لم يحز أمر الوي فأول حالها وآخرها^(٣) سواء ،
والله أعلم^(٤) .

(١) انتهى عن معنى أوضح من معنى قبله

٨٦٣ - أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله
قال : « المتباكين كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا ،
إلا بيع الخياري » .

- (١) في النسخ للطبوعة « لا يصح » وهو مخالف للأصل ، وكذلك في نسخة ابن جماعة
ولكن كتب بإحدى كلة « يصح » وعليها علامة نسخة ، وما هنا هو الصواب
للوائل للأصل .
- (٢) في « من بعد » وكلة « من » ليست في الأصل .
- (٣) حكنا في الأصل جميع النسخ ، ولكن ثبت في الأصل ما ثبت لجل الكلمة « وآخره »
وهو تصرف غير جاز ، ولا داعي له .
- (٤) حكنا في الثاني ، وهو يريد به الرد على مالك ، وفي اللوطة بعد رواية حنفي
ابن حريرة وابن عمر : « قال مالك : وهو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم - فيما
نرى والله أعلم - : لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه : أن يخطب الرجل للزوجة فتركن
إليه ، ويظنان على صديق واحد معلوم ، وقد تراميا ، فعي تقتط عليه نفسها .
فذلك التي تعي أن يخطبها الرجل على خطبة أخيه ، ولم ين ذلك إذا خطب الرجل
للزوجة فلم يوافقها أمره ولم تترك إليه أن لا يخطبها أحد فخطبها فساد يقتل على الناس » .
وانظر اختلاف الحديث للعراقي (ص ٢٩٦ - ٣٠١) فقد أحال هناك في الرد
على مالك بأكثر مما قال هنا وأوضح .
- (٥) وهنا في « زوج زيادة كلة « ب » وليست في الأصل .
- (٦) هنا في النسخ للطبوعة زيادة « قال الثاني » .
- (٧) الحديث في اللوطة (ج ٢ ص ١٦١) ورواه الثاني أيضا عن مالك ، في الأم

٨٦٤ - أخبرنا سفيان عن الزهري عن سويد بن سعيد عن السائب عن أبي هريرة أن رسول الله قال : « لا يبيع الرجل على بيع أخيه » .
 ٨٦٥ - قال الشافعي : وهذا ^(١) معنى يمين أن رسول الله قال :
 « المتبايعان بالخيار مالم يفترقا » وأن نهيته عن أن يبيع الرجل على بيع أخيه : إنما هو إذا تبايعا قبل أن يفترقا ^(٢) عن مقامهما الذي تبايعا فيه .

٨٦٦ - وذلك أنهما لا يكونان متبايعين حتى ينفذا البيع معا ، فلو كان البيع إذا عقده لزم كل واحد منهما : ماضى البائع أن يبيعه رجل مبيعة كسلته أو غيرها ، وقد تم يمينه لسلته ، ولكنه لما كان لهما الخيار كان الرجل لو اشترى من رجل ثوبا بمشرة دنائير فجاءه ^(٣) آخر فأعطاه مثله بنسبة دنائير - : أشبه أن يفسخ البيع ، إذا كان له الخيار ^(٤) قبل أن يفترقا ، ولعله يفسخه ثم لا يمين

(ج ٣ ص ٣) وفي كتاب اختلاف مالك والشافعي (في الأم ج ٧ ص ٢٠٤) ورواه

أيضا أحمد وأصحاب الكتب الستة ، انظر نيل الأوطار (ج ٥ ص ٢٨٩ - ٢٩٤)

وعون للمبود (ج ٣ ص ٢٨٧ - ٢٨٨) .

(١) هنا في ج ٥ زيادة « قال الشافعي » .

(٢) الحديث رواه أحمد والبخاري ومسلم من حديث أبي هريرة ، ورواه أيضا بنحوه من

حديث ابن عمر ، وانظر نيل الأوطار (ج ٥ ص ٢٦٨ - ٢٧١) .

(٣) في ب « نهما » وهو مخالف للأصل .

(٤) في ب و ج « من » وهو مخالف للأصل .

(٥) في ب « لجاء » بدون الضمير ، وهو مخالف للأصل .

(٦) في ب و ج « الخيار » بالفتح والتأخير ، وفي نسخة ابن جماعة كذلك أيضا ،

ولكن كتب فرق كل منها بالخبرة حرف «م» علامة على أن الصواب تقديم التأخير

وتأخير للتقدم ، ليعود كما في الأصل . وهذا اصطلاح قدم معروف عند أهل العلم .

الْبَيْعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ يَتَمِّهِ الْآخَرِ^(١)، فَيَكُونُ الْآخَرُ قَدْ أَفْسَدَ عَلَى الْبَائِعِ وَعَلَى
الْمُشْتَرِي، أَوْ عَلَى أَحَدِهِمَا .

٨١٧ - فهذا وجه النهي عن أن يبيع الرجل على بيع أخيه،
لأوجه له غير ذلك .

٨١٨ - أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ بَاعَهُ ثَوْبًا بِشَرْطِ دَنَائِيرٍ، فَلَزِمَهُ الْبَيْعُ
قَبْلَ أَنْ يَتَرَكَهَا مِنْ مَقَامِهَا ذَلِكَ، ثُمَّ بَاعَهُ آخَرَ خَيْرًا مِنْهُ بِدَيْنَارٍ - :
لَمْ يَتَرَكْ الْبَائِعُ الْأَوَّلَ، لِأَنَّهُ قَدْ لَزِمَهُ^(٢) شَرْطُ دَنَائِيرٍ لَا يَسْتَطِيعُ
فَتْنَهَا ١٢

٨١٩ - قَالَ^(٣) : وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ أَنَّهُ قَالَ : « لَا يَسُومُ
أَحَدُكُمْ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ »، فَإِنْ كَانَ ثَابِتًا، وَلَسْتُ أُحْفَظُهُ ثَابِتًا^(٤) - :
فَهُوَ مِثْلُ « لَا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ »، لَا يَسُومُ عَلَى سَوْمِهِ^(٥)
إِذَا رَضِيَ الْبَيْعَ وَأَذِنَ بِأَنْ يُبَاعَ قَبْلَ الْبَيْعِ، حَتَّى لَوْ بَاعَ^(٦) لَزِمَهُ .

(١) « البيع » بفتح الباء للوحدة وتفيد الياء البجعة للكسرة : البائع والمشتري والساوم .

(٢) في « - لزومه » وزيادة « له » ليست في الأصل ولا في سائر النسخ .

(٣) كلمة « قال » لم تذكر في سائر النسخ وهي ثابتة في الأصل .

(٤) بل هو ثابت صحيح ، فقد رواه الشيخان وغيرهما من حديث أبي هريرة - انظر نيل
الأوطار (٥ : ٢٦٨ - ٢٧١) .

(٥) في « - و ج » « ولا يسوم على سؤم أخيه » وكذلك في « - ولكن يجبك ولو
السلف » وكذا عتقت للأصل .

(٦) في نسخة ابن جماعة والنسخ للطبوعة « حتى لو لم يبيع » وهو خطأ وعتقت للأصل ،
وقد حول بنسب الفارحين تغيير الأصل ، فكتب كلمة « فلم » بدل « و زاد علة تحت ياء
« يبيع » ولكنه نسي عطف الياء بمجرور الياء والهمزة .

٨٧٠ - فَإِنْ قَالَ قَاتِلُ: مَا دَلٌّ عَلَى ذَلِكَ؟

٨٧١ - فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ بَاعَ فِيمَنْ يَزِيدُ^(١)، وَيَتَعَمُّ مَنْ يَزِيدُ
سَوْمَ رَجُلٍ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ، وَلَكِنْ الْبَائِعُ لَمْ يَرْضَ السَّوْمَ الْأَوَّلَ
حَتَّى طَلَبَ الزَّيْلَةَ.

^(٢)النَّحْيَ عَنْ مَعْنَى يُشَبِّهِهُ الَّذِي قَبْلَهُ فِي شَيْءٍ

وَمُخَارَفَةً فِي شَيْءٍ غَيْرِهِ

٨٧٢ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ عَنْ الْأَعْرَجِ
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى
تَقْرُبَ الشَّمْسُ، وَعَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ»^(٣).
٨٧٣ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ:

(١) هنا في النسخ الأخرى كلها زيادة «قيل له» وليست في الأصل. وقوله «هذه

رسول الله» ألغى هو جواب السؤال.

(٢) في ب «ممن يزيد» وهو مخالف للأصل.

(٣) هنا في ب و ج زيادة كلمة «باب».

(٤) هنا في النسخ للطبعة زيادة «قال القاضي».

(٥) الحديث في اللؤلؤ (ج ١ ص ٢٢١) ورواه الثاني أيضاً من مالك، في اختلاف

الحديث (ص ١٢٥) وفي الأم (ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠) ورواه أيضاً البخاري

وسلم وغيرهما، وانظر شرح الزرقاني على اللؤلؤ (ج ١ ص ٢٩٧) وبيان الأوطار

(ج ٣ ص ١٠٦).

(٦) هنا في س و ج زيادة «قال الثاني».

« لَا يَتَحَرَّى » أَحَدٌ كَمْ بِصَلَاةِهِ ^(١) عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَا عِنْدَ غُرُوبِهَا .

٨٧٤ - أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله الصنابحي ^(٢) أن رسول الله قال : « إِنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ

(١) حكنا هو في الأصل بصورة للرفع ، وكتب فيه « لا يحرا » بالألف ، على طه في كتابة مثل ذلك . وفي - وسنة ابن جماعة « لا يحرا » وهو مخالف للأصل ، وقد اخفقت نسخ للوطأ فيه . والطاهر أن النسخة التي شرح عليها السيوطي كالأصل هنا ، والتي شرح عليها الزرقاني بحذف الياء ، وقال : « حكنا بلا ياء عند أكثر رواة للوطأ » على أن [لا] تامة ، وفي رواية التتبي والتتباوي [لا يحري] [لا يحري] ياء على أن [لا] تامة . والثابت في النسخة البيرونية من البيهقي - وهي أصح النسخ ضبطا وإثباتا - « لا يحري » بياء أيضا (ج ١ ص ١٢١) وكذلك في اختلاف الحديث وقد تمسوا لتأويل ذلك كلماتهم ، بجعل [لا] تامة ، كما فعل الزرقاني ، وكما لاحظ ابن حجر في الفتح من النسخة وعن الطبري (ج ٢ ص ٤٩ - ٥٠) . وقال المصنف العراقي في طرح التثريب (ج ٢ ص ١٨٢) : « كذا وقع في للوطأ والسبب [لا يحرا] بإثبات الألف ، وكان الوجه حذفها ، ليكون ذلك علامة بجزءه ، ولكن الإثبات إشباع ، فهو على حذفه تعالى (لَهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ) فيمن قرأ بإثبات الياء . وانظر أيضا شرح شواهد التوضيح لابن مالك (ص ١١ - ١٥) .

(٢) كذا في الأصل وسائر النسخ « بصلاته » والتي في للوطأ والبيهقي واختلاف الحديث وغيرهما بحال « فَيُصَلَّى » . فيظهر أن القائل رواه هنا بلس .

(٣) الحديث في للوطأ (ج ١ ص ٢٢١) ورواه القائل عن مالك ، في اختلاف الحديث (ص ١٢٥) وفي الأم (ج ١ ص ١٣٠) ورواه البيهقي وسلم وغيرهما أيضا . وانظر شرح الزرقاني في للوطأ (ج ١ ص ٣٩٦ - ٣٩٧) .

(٤) « الصنابحي » بضم الصاد المهملة وفتح النون وكسر الباء الموحدة ثم جاء مهمة ، نسبة إلى « صنابح » بطن من مزاد ، كما قال الزرقاني في شرح للوطأ (ج ١ ص ٢٩٥) . وقد اضطربت ألوانهم في الصنابحي هنا اضطرابا شديدا ، لأن عندهم واو بين آخرين يفتحان ، أحدهما « أبو عبد الله عبد الرحمن بن صبيح » بالتصغير الصنابحي ، والآخر « الصنابح بن الأصغر الأحمسي » فقد ظنوا أن الصنابحي الراوي هنا هو أحد هذين ، وأن ما سلكا أو يفسر الرواة عنه أخطأ في اسمه . ولذلك قال الترمذي في [باب ما ياء في فضل الطهور] بعد أن ذكر أن في الباب عن الصنابحي ، قال : « والصنابحي الذي روى عن أبي بكر الصديق ليس له صحاب من رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

واسمه عبد الرحمن بن حيلة ، ويكنى أبا عبد الله ، وحل لى لى صلى الله عليه وسلم
هذه لى لى صلى الله عليه وسلم وهو فى الطرى ، وقد روى من لى لى صلى الله عليه وسلم
أحد لى لى (ج ١ ص ٨ من مرخا لى لى) .

وقال أيضا فى [باب تلجاء فى كرامة الصلاة بعد العصر وبعد العبر] فبمن ذكر
أحد لى لى فى الباب : « الصنائى ولم يسمع من لى لى صلى الله عليه وسلم » (ج ١ ص ٢٤٤) .
وقال الحافظ ابن حجر فى التلجيب (ج ٦ ص ٩١) عن الترمذى قال : « سألت
عبد بن إسماعيل عنه ؟ قال : وم فى ملكه ، وهو أبو عبد الله ، واسمه عبد الرحمن
بن حيلة ، ولم يسمع من لى لى صلى الله عليه وسلم » . وكذلك قال البيهقى فى السنن
الكبرى عن البخارى (ج ١ ص ٨٢-٨١) ، وقال نحوه أيضا عن يحيى بن معين .
وقال البيهقى أيضا فى هذا الحديث (ج ٢ ص ٤٥٤) : « كذلك رواه مالك بن أنس ،
ورواه مسر بن راشد عن زبد بن أسلم عن عطاء عن أبي عبد الله الصنائى . قال
أبو عيسى الترمذى : الصحيح رواية مسر ، وهو أبو محمد الله الصنائى ، واسمه
عبد الرحمن بن حيلة » . وقال ابن حجر فى التلجيب (ج ٦ ص ٢٢٩) عن محبوب
بن شبة قال : « هؤلاء الصنائى الذين يروى عنهم فى الهند ستة ، وأما ما اتفق
فقط : الصنائى بالأحسى ، وهو الصنائى الأحسى ، فذل واحد ، من قال فيه [الصنائى]
فقط خطأ ، وهو الذى يروى عنه الكوفيون ، والثانى : عبد الرحمن بن حيلة ،
كنيته أبو عبد الله ، لم يدرك لى لى صلى الله عليه وسلم ، بل أرسل عنه ، روى عن
أبي بكر وغيره ، فن قال [من عبد الرحمن الصنائى] فقد أصاب اسمه ، ومن قاله
[عن أبي عبد الله الصنائى] فقد أصاب كنيته ، وهو رجل واحد ، ومن قال
[من أبي عبد الرحمن] فقد أخطأ ، قلب اسمه لجله كنيته ، ومن قال [من عبد الله
الصنائى] فقد أخطأ قلب كنيته لجلها اسمه . هذا قول علي بن المدين ومن تابعه ، وهو
الصواب بمتى » .

وقد قدم ابن عبد البر فى ذلك ، فبا لله عنه السيوطى فى شرح الموطأ فى موضعين
(ج ١ ص ٥٢ و ٢٢٠) قال فى الأول : « قال ابن عبد البر : سئل ابن معين عن
أحد لى لى الصنائى من لى لى صلى الله عليه وسلم ؟ قال : مرسل ، ليس له حجة ، وأما
هو من كبار التابعين ، وليس هو [عبد الله] ، وأما هو [أبو عبد الله] واسمه
عبد الرحمن بن حيلة » . وقال فى الموضع الثانى ، وهو شرح الحديث الثانى من :
« قال ابن عبد البر : هكذا قال جمهور الرواة عن مالك ، وثالث طائفة منهم مطرف
وإسحق بن عيسى الطباع : [عن عطاء عن أبي عبد الله الصنائى] قال : وهو الصواب
وهو عبد الرحمن بن حيلة ، تابعى لله ، ليست له حجة . قال : وروى زهير بن حد
هذا الحديث عن زبد بن أسلم عن عطاء عن عبد الله الصنائى قال : سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، وهو خطأ ، والصنائى لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
وزهير لا يصح بحجة » .

هذا قولهم ، وكه عندى خطأ ، انقطعت عليهم الروايات والأسماء واشتبهت ، بل
 م ثلاثة ، لاثنان : « الصائغ بن الأصغر الأحمر » صحابي ، و« أبو حنيفة عبد الرحمن
 بن عتبة الصائغي » تابعي ، والثالث : « عبد الله الصائغي » صحابي سمع النبي صلى الله
 عليه وسلم ، ولم يخطئ فيه مالك ، ولم يخطئ زهير بن محمد في روايته قول عبد الله
 الصائغي « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم » ، وزهير ثقة ، واللقين فيه ليس
 قاطعا ، وانظر كلامنا عليه في شرحنا على الترمذي (ج ٢ ص ٩١ - ٩٢) ومع ذلك
 فان زهيراً لم ينفرد بهذا التصريح بسماع عبد الله الصائغي من النبي صلى الله عليه وسلم ،
 فقد صرح به مالك أيضا ، وله اللفظ في الإضافة (ج ٤ ص ١٤٥) قال : « وكذا
 أخرجه البخاري في غرائب مالك من طريق إسماعيل بن أبي الحرث ، وابن منته
 من طريق إسماعيل الصائغ : كلاهما من مالك وزهير بن محمد فلا : حدثنا زيد بن أسلم
 بهذا ، قال ابن منته : رواه محمد بن جابر بن أبي كثير وخرجه بن مصعب بن زيد » .
 وأقوى من هذا كله أن ابن سعد ترجم في الطبقات « نسبة من تزل العالم من
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم » فذكر تراجمهم (ج ٧ ص ٢١١ - ١٥١)
 ثم ترجم عنهم « الطبقة الأولى من أهل الشام بعد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم »
 فذكر الصائغي هذا في الصحابة الذين تزلوا العالم فقال (ج ٧ ص ١٤٢) :
 « عبد الله الصائغي . أخبرنا سواد بن سويد قال حدثنا الحسن بن ميسرة عن زيد
 بن أسلم عن عطاء بن يسار قال : سمعت عبد الله الصائغي يقول : سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول : إن الشمس تطلع من قرن شيطان ، فإذا طلعت فارثها ،
 فإذا ارتفعت فارثها ، وغارتها حين تموت ، فإذا تزلت للغروب فارثها ، وإذا غربت
 فارثها ، فلا تصلوا هذه الساعة الثلاث » .

فهذا جزم من ابن سعد بأنه صحابي ، ورواية بإسناد صحيح أنه سمع من النبي صلى الله
 عليه وسلم ، كرواية زهير بن محمد .

ثم هذا الصائغي له حديثان ، هذا الحديث الذي هنا ، وحديث آخر في فضل
 الرضوخ ، رواه مالك في اللوط بهذا الإسناد (ج ١ ص ٥٢ - ٥٣) وملك المحكم
 والملبية في حديث أهل للدينة وروايتهم ، وقد كابه غيره في حديث الباب ، فلا يحكم
 بضعفه إلا بجليل ظلم ، إذ هو الملية على غيره .

وبعد كتابة ما تقدم وجبت بحاشية الأم (ج ٢ ص ١٣٠) عن السراج البجلي
 قال : « حديث الصائغي هذا هو في اللوط روايتنا من طريق يحيى بن يحيى . وأخرجه
 النسائي من حديث ثوبان عن مالك كذلك ، وأما ابن ماجه فأخرج الحديث من طريق
 شيخه إسحق بن منصور الكوسج عن عبد الرزاق عن مصر عن زيد بن أسلم عن
 عطاء بن يسار عن أبي عبد الله الصائغي ؛ كذا وقع في كتاب ابن ماجه [عن أبي
 عبد الله] . واعلم أن جماعة من الأئمة نسبوا الإمام مالكاً إلى أنه وقع له خلل

وَمِنْهَا قَرْنُ الشَّيْطَانِ ^(١) ، فَلِذَا ارْتَفَعَتْ قَارِعَتَا ، ثُمَّ إِذَا اسْتَوَتْ قَارِعَتَا ،
فَلِذَا زَالَتْ قَارِعَتَا ، ثُمَّ إِذَا دَنَتْ لِلرُّبُوبِ قَارِعَتَا ، فَلِذَا غَرَبَتْ قَارِعَتَا .
وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ عَنْ الصَّلَاةِ فِي تِلْكَ السَّاعَاتِ ^(٢) .

٨٧٥ - ^(٣) فَاحْتَلَّ النَّعِيُّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ^(٤) عَنْ الصَّلَاةِ فِي

هَذِهِ السَّاعَاتِ مَعْنِيْن :

٨٧٦ - أَحَدُهُمَا وَهُوَ أَهْمُهُمَا - : أَنْ تَكُونَ الصَّلَاةُ كُلُّهَا ،
وَاجِبُهَا الْقِيَّاسُ وَزَيْمٌ عَنْهُ ، وَمَا لَزِمَ بَوَاحٍ مِنَ الْوُجُوهِ مِنْهَا - :
عُرْمًا فِي هَذِهِ السَّاعَاتِ ، لَا يَكُونُ لِأَحَدٍ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهَا ، وَلَوْ صَلَّى لَمْ
يُؤَدِّ ^(٥) ذَلِكَ عَنْهُ مَا لَزِمَهُ مِنَ الصَّلَاةِ ، كَمَا يَكُونُ مَنْ قَدَّمَ صَلَاةَ ^(٦)
قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهَا لَمْ يُجْزِ ^(٧) عَنْهُ .

فِي هَذَا الْحَدِيثِ ، بِإِيجَارِ اسْتَعْدَامِ أَنَّ الصَّبَاغِيَّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ هُوَ مِثْلُ الرَّحْمَنِ بْنِ مِثْلَةِ
أَبِي مِثْلَةٍ ، وَإِنَّمَا صَبَّحَ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا زَعَمُوا ،
بَلْ هَذَا صَاحِبُ خَيْرِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مِثْلَةٍ ، وَهُوَ الصَّبَاغِيَّ بْنُ الْأَصَرِ الْأَحْمَدِيُّ ، وَقَدْ
يَنْتَظِرُ ذَلِكَ بَابًا شَافِيًا فِي صَنِيفٍ لَطِيفٍ ، مِثْلِهِ [الطَّرِيقَةُ الرَّابِعَةُ فِي تَبْيِينِ الصَّبَاغِيَّةِ] ،
فَلْيَنْتَظِرْ مَا لَيْفَهُ قَدْ غَسِبَ .

وَهَذَا يَوْافِقُ مَا رَوَيْتُهُ ، فَالْحَدِيثُ عَلَى التَّوْقِيقِ .

(١) انظر في شرح هذا الحرف ما نقلناه في شرحنا على الترمذي (ج ١ ص ٣٠١-٣٠٢) .

(٢) الحديث رواه الثاقبي أيضا عن مالك في اختلاف الحديث (ص ١٢٥ - ١٢٦) وفي

الأم (ج ١ ص ١٣٠) .

(٣) حذائق ب و ج زيادة « قال الثاقبي » .

(٤) في ب « من النبي صلى الله عليه وسلم » وما حنا هو الذي في الأصل .

(٥) في الأصل ولسنة ابن جماعة بإثبات الياء ، ثم كسفت فيها بالسكينة ، وموضع الكشف

فيها ظاهر واضح ، فأثبتناها ، كما سبق في أمثلها ، من إثبات حرف الياء مع الجازم .

(٦) في ب « الصلاة » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

(٧) في ب « لم تجز » وهو مخالف للأصل ، والياء تاجية فيه وفي نسخة ابن جماعة ،

وليس عليها فيها همزة ، ويحتمل أن هراء « لم تجز » ، بلعز ، لأن الأصل لم تكتب

فيه الميزات قط .

- ٨٧٧ - واحْتَمَلَ^(١) أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِهِ بَعْضُ الصَّلَاةِ^(٢) دُونَ بَعْضٍ.
- ٨٧٨ - فوجدنا الصلاة تَتَفَرَّقُ بوجهين : أحدهما : ما وَجِبَ ٨٨
منها فلم يكن لمسلم تركه في وقته ، ولو تركه كان عليه قضاؤه^(٣) .
والآخر ما تَقَرَّبَ إِلَى اللَّهِ بِالتَّغَفُّلِ فِيهِ ، وقد كان للتغفل تركه بلا قضاؤه^(٤)
له عليه .
- ٨٧٩ - ووجدنا الواجب عليه^(٥) منها يفارق التطوع في السفر
إذا كان للمرء راكباً ، فيُصَلِّي المكتوبة بالأرض ، لا يميزه^(٦) غيرها ،
والنافلة راكباً متوجّهاً حيث شاء^(٧) .
- ٨٨٠ - ومُتَّفَقَانِ^(٨) فِي الْحَضِّ وَالسَّفَرِ ، وَلَا يَكُونُ^(٩) لِمَنْ أَطَاقَ

(١) في س و ج « ويحتمل » وهو مخالف للأصل .
(٢) في ابن جاعة والنسخ للطبوعة « الصلوات » وهي في الأصل « الصلاة » على الرسم
القديم ، ثم غيرها بعض النسخين تغييراً واضحاً ليُجِلِّبها « الصلوات » ولا داعي لهذا ،
لأن « الصلاة » هنا المراد بها الجنس ، وذلك قال بعد : « فوجدنا الصلاة تتفرق
بوجهين » فهنا الجنس أيضاً .
(٣) كنا رسمت في الأصل « بضميف المزة » ورسمت في سائر النسخ « فغناؤه »
بضميف المزة .
(٤) كذلك رسمت « قضاؤه » في الأصل بدون المزة ، ويجوز تحريكها . وفي س و ج
« فلا قضاء » وهي في الأصل « بلا » وإلها واضحة فيه .
(٥) كلمة « عليه » لم تذكر في سائر النسخ ، وهي ثابتة في الأصل .
(٦) في س و ج « ولا يميزه » والواو ليست في الأصل ، ولا في نسخة ابن جاعة ،
بل وضع في موضعها علامة العصة ، تأكيذاً لعدم إيلتها .
(٧) في س « حيث توجه » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .
(٨) حكنا في الأصل ، وهو صحيح واضح ، يعني : وما عرفت في الحضر والسفر ، ثم
أبين ذلك الفرق في الحضر والسفر ، بأن الفرض لا يجوز من قعود للعائد على القيام ،
بخلاف الفل . وكتب فوق الكلمة في الأصل بخط مخالف لخط « وعرفان » وبذلك
ثبت في سائر النسخ .
(٩) في س « فلا يكون » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

القيام أن يصلي واجبا من الصلاة قاعداً ، ويكون ذلك له في النافلة .

٨٨١ - ^(١) فلما احتل للمؤمنين وجب على أهل العلم أن لا يحملوها

على خاص دون عام إلا بدلالة من سنة رسول الله ، أو إجماع علماء

المسلمين ، الذين لا يسكن أن يحميوا على خلاف سنة له ^(٢) .

٨٨٢ - قال ^(٣) : وهكذا غير هذا من حديث رسول الله ،

هو على الظاهر من العام حتى تأتي الدلالة عنه كما وصفت ، أو إجماع

المسلمين - أنه على باطن ^(٤) دون ظاهر ، وخاص دون عام ، فيحملونه

بما ^(٥) جاءت عليه الدلالة عليه ^(٦) ، ويطعنونه في الأمرين جميعاً ^(٧) .

٨٨٣ - ^(٨) أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار

وعن بشر بن سعيد وعن الأعمش يحدثونه عن أبي هريرة أن رسول الله

(١) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال القاضي » .

(٢) في ج « سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

(٣) في النسخ المطبوعة « قال القاضي » والزيادة ليست في الأصل .

(٤) في ابن جماعة والنسخ المطبوعة « على أنه باطن » وما هنا هو الذي في الأصل ، وهو صواب واضح ، ولكن بعض قاريه ضرب على كلمة « أنه » ثم كتبها بخط مخالف بدلالة « على » .

(٥) في س « لا » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ ، وقد تصرف فيها بعض الناجين فد الباء ليسهلها لأم ، وهو عمل شاذ صالح .

(٦) في سائر النسخ « أدلة عنه » والسكفة في الأصل « عليه » في آخر السطر ، فضرب عليها بعض القاريين وكتب بجوارها « عنه » ولا وجه له . وكلمة « عليه » الأولى متطرفة بـ « جاءت » والثانية متطرفة بـ « الدلالة » .

(٧) في سائر النسخ « ما » بدل « جميعاً » وهو مخالف للأصل .

(٨) هنا في س و ج زيادة « قال القاضي » .

قال : « مَنْ أدرك ركعةً من الصبح ^(١) قبل أَنْ تَطْلُعَ الشمسُ فقد أدرك الصبح ، ومن أدرك ركعةً من العصر ^(٢) قبل أَنْ تَقْرُبَ الشمسُ فقد أدرك العصر » ^(٣) .

٨٨٤ - قال الشافعي : فالعلمُ يُحِبُّ أَنْ المصلِّي ركعةً من الصبح ^(٤) قبل طلوع الشمس والمصلِّي ركعةً من العصر قبل غروب الشمس - : قد ^(٥) صلياً معاً في وقتين يُحْتَمَنُ تحريمُ وقتين ، وذلك أنهما صلياً بعد الصبح والعصر ، وَمَعَ بَرُوغِ الشمسِ وَمَقْبِهَا ^(٦) ، وهذه ^(٧) أربعة أوقاتٍ منهي عن الصلاة فيها .

٨٨٥ لَمَّا ^(٨) جَعَلَ رسولُ الله المصلِّينَ في هذه الأوقاتِ مُدْرِكِينَ لصلاةِ الصبحِ والعصرِ - : استدللنا على أَنَّ نَهْيَهُ عن الصلاة في هذه الأوقاتِ على النوافل ^(٩) التي لا تَلْزَمُ ، وذلك أنه لا يكونُ

(١) في ب « من الصبح ركعة » و « من العصر ركعة » بالتقديم والتأخير فيما ، وهو مخالف للأصل وللوطأ .

(٢) الحديث في اللوطأ (ج ١ من ٢٢ - ٢٣) ورواه القاسمي أيضا عن مالك ، في الأم (ج ١ من ٦٣) . ورواه أحمد وأصحاب الكتب البسة ، كما في نيل الأوطار (ج ١ من ٤٢٤ - ٤٢٥) .

(٣) في ب « من الصبح ركعة » وهو مخالف للأصل .

(٤) في ج « قد » وهو مخالف للأصل .

(٥) في ب « وغروبها » وهو مخالف للأصل .

(٦) في ب « فهذه » وهو مخالف للأصل .

(٧) هنا في ج زيادة « قال القاسمي » .

(٨) حكنا في الأصل « لما » بدون الفاء ، ثم شرب عليها بنس فارقيه وكتب فوقها بخط ظاهر المخالفة « فلما » وذلك ثبت في نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة . وما في الأصل صواب ، على أنه يستثنى ، والنصف بالفاء هنا ليس بمتن .

(٩) يعني : أن النهي ينصب على النوافل فقط ، وهذا من صحيح سليم ، ومع ذلك قد

أَنْ يُحْتَمَلَ لِلرَّادِّ مُذَرِّكَاً لِّلصَّلَاةِ فِي وَقْتِ نُبْغِي فِيهِ عَنِ الصَّلَاةِ .

٨٨٦ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ

رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : « مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا ، فَإِنَّ اللَّهَ

يَقُولُ : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ﴾ ^(١) .

٨٨٧ - وَحَدَّثَ ^(٢) أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ^(٣) وَعِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ ^(٤)

٨٩ عَنْ النَّبِيِّ ^(٥) : مِثْلَ مَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَزَادَ أَحَدُهُمَا :

« أَوْ تَأَمَّنْ بِهَا » ^(٦) .

٨٨٨ - قَالَ الشَّافِعِيُّ ^(٧) : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ : « فَلْيُصَلِّهَا إِذَا

حُلُولَ بَعْضِ قَارِئِ الْأَصْلِ تَتَبِعَ « عَلَى » لِيُصَلِّهَا « مِنْ » مَعَاوَةِ مُشْكَلَةً ، وَبِذَلِكَ

جِئْتُ فِي سَائِرِ النُّسخِ ، وَالرَّاجِبُ إِثْبَاتَ مَقَى الْأَصْلِ .

(١) حَتَّى فِي س و ج زِيَادَةُ قَالَ الْغَافِي .

(٢) سُورَةُ طه (١٤) .

(٣) الْحَدِيثُ فِي الْمَوْطَأِ طَوَّلَ (ج ١ ص ٢٢ - ٢٤) أَخْصَرَهُ الْغَافِي حَتَّى وَفَى الْأَمِّ

(ج ١ ص ١٣٠ - ١٣١) وَلِخْتَلَفِ الْحَدِيثِ (ص ١٢٦) .

وَقَالَ السَّيُوطِيُّ : « هَذَا مَرْسَلٌ بَيْنَ وَصَلِهِ ، فَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهٍ

مِنْ طَرَفِ ابْنِ وَهَبٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ جَهَابٍ عَنْ سَمِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .

(٤) حَتَّى فِي النُّسخِ لِلطَّبِيعَةِ زِيَادَةُ « قَالَ الْغَافِي » .

(٥) مَكَانًا فِي الْأَصْلِ « وَحَدَّثَ » وَوَضَعَ عَلَى الْهَيْلِ شِدَّةً ، ثُمَّ حُلُولَ بِضَمِّهِمْ تَتَبِعَهَا بِزِيَادَةِ

يَاءٍ قِيلَ الْتَأَمَّنْ لَفْظاً « وَحَدَّثَ » وَلَكِنَّهُ نَسِيَ الشَّدَّةَ فَوْقَ الْهَيْلِ أَوْ يَلِيقَ طَبِيعَتُهُ

فِي س و ج .

(٦) قَوْلُهُ « بَيْنَ مَالِكٍ » لَمْ يَذْكُرْ فِي س وَهُوَ ثَابِتٌ فِي الْأَصْلِ .

(٧) فِي النُّسخِ لِلطَّبِيعَةِ « الْحَمِصَيْنِ » بِزِيَادَةِ حَرْفِ التَّنْوِينِ « وَهُوَ مُخْتَلَفٌ لِلْأَصْلِ وَلِنُسْخَةِ

ابْنِ جَاعَةَ .

(٨) قَوْلُهُ « عَنِ النَّبِيِّ » لَمْ يَذْكُرْ فِي س وَهُوَ ثَابِتٌ فِي الْأَصْلِ .

(٩) رَوَى الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمِّ (ج ١ ص ١٣١) حَدِيثَ ثَابِتِ بْنِ جَبْرِ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ

النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فِي قِصَّةِ تَوْهَمِهِ عَنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، ثُمَّ قَالَ :

« وَهَذَا يَرَوِي عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى مَلَكَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ

عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَزَيْدٌ أَحَدُهُمَا مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ نَسِيَ

الصَّلَاةَ أَوْ تَأَمَّنَ بِهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا . وَزَيْدٌ الْآخَرُ : أَيُّ حِينَ مَا كَانَتْ . » وَقَالَ

ذَكَرَهَا ، فَجَعَلَ ذَلِكَ وَقْتًا لَهَا ، وَأَخْبَرَهُ ^(١) عَنْ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ،
وَلَمْ يَسْتَسْئِلْ ^(٢) وَقْتًا مِنَ الْأَوْقَاتِ يَدْعُوهَا فِيهِ بِمَذْذِكْرَهَا .

٨٨٩ - أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ ^(٣) عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ^(٤) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

بْنِ بَابَاهُ ^(٥) عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ أَنَّ النَّبِيَّ قَالَ : « يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ ،
مَنْ وَلِيَ مِنْكُمْ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ شَيْئًا فَلَا يَتَمَتَّنُ أَحَدًا طَافَ بِهِذَا الْبَيْتِ
وَصَلَّى ، أَيْ سَاعَةً شَاءَ ، مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ » ^(٦) .

٨٩٠ - أَخْبَرَنَا ^(٧) عَبْدُ الْمُحَيْدِ ^(٨) عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ

نَحْوِ ذَلِكَ فِي اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ (ص ١٢٧) وَفَالِ السَّرَاجِ الْبَاقِي تَلْفِيزًا عَلَى كَلَامِهِ
فِي الْأَمْرِ : « حَدِيثٌ أَسْأَلَ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ ، وَكَذَلِكَ حَدِيثُ مَرْثَانَ : « وَنَقَطَهُ
[أَيْ جَعَلَ مَا كَانَتْ] لَمْ أَفْقَ عَلَيْهَا . وَانْقَرِيزُ الْأَوَّلِ (ج ٢ ص ٥٠-٦٠) .

(١) فِي « هَذَا » بِدَلْ « ه » وَهُوَ عَطَافٌ لِلأَصْلِ .
(٢) مَكْنًى مَوْقِفِ الْأَصْلِ بِأَبْيَاتِ حَرْفِ الْعَلَّةِ بِدَلْ الْجَزْمِ ، وَدَلَّ ذِكْرُهَا وَجْهَ مَرَارٍ ،
وَالنَّسْخَ لِلطَّبُوعَةِ مَحْذُوفٍ فِيهَا حَرْفِ الْعَلَّةِ .

(٣) حَتَّى فِي س وَ ج زِيَادَةُ « قَالَ النَّاسِيُّ » .
(٤) فِي « - أَخْبَرَنَا سَالِيَانِ » وَفِي س وَ ج « أَخْبَرَنَا سَالِيَانِ بْنِ عِيْنَةَ » وَمَا هُنَا هُوَ
الْمَاتِي فِي الْأَصْلِ .

(٥) فِي النَّسْخِ لِلطَّبُوعَةِ زِيَادَةُ « لِلْكُفَى » وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .
(٦) « بِإِيَّاهُ » بِمُوحَّدَتَيْنِ مَخْرُجَتَيْنِ بِدَلْ كُلِّ شَيْءٍ أَلْفٍ وَآخِرُهُ هَاءٌ مَأْكُوتَةٌ ، وَجِدَدُهُ هُنَا
تَأْبِيَةُ الْعَلَّةِ .

(٧) الْحَدِيثُ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (ج ٢ ص ١١٩) وَقَالَ الْتَنْزِي : « وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ
وَالْقِسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : حَدِيثٌ جَيِّدٌ بِنِ مَطْمَحٍ حَدِيثُ حَسَنِ صَبِيحٍ » .
وَلِسَبِّ الْعَوَاكِلِ أَيْضًا لِابْنِ خَزْمَةَ وَابْنِ حِبَانَ وَالْمَرْثَانِي ، وَبِهِ الْمَجْدُ بْنُ تَيْبَةَ فِي التَّنْقِيهِ
فَنَسَبَهُ لِمُصْبِحِ مُسْلِمٍ ، وَنَقَطَهُ فِي ذَلِكَ الْخَلْفَ فِي الْخَفِيسِ ، كَمَا فِي بَيْلِ الْأَوَّلِ (ج ٢
ص ١١٥) وَهُوَ الْمَوْسُوبُ ، لِأَنَّ التَّنْقِيَّ لَمْ يَنْسِبْهُ إِلَى مُسْلِمٍ ، وَكَذَلِكَ التَّائِبِيُّ فِي فَخَارِ
الْمَوَارِيثِ ، وَكَذَلِكَ بَحَثُ أَتَاعَتِهِ فِي صَبِيحِ مُسْلِمٍ فَلَمْ أَجِدْهُ . وَرَوَاهُ النَّاسِيُّ أَيْضًا هُنَا
الْإِسْنَادُ فِي (ج ١ ص ١٣١) وَفِي اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ (ص ١٢٧) . وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ
فِي الْمُسْتَدْرَكِ (ج ١ ص ١٠٤) وَصَحَّحَهُ هُوَ وَفَتَحِي ، وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَدِينَةِ
السَّكْرِيِّ مِنْ طَرِيقِ النَّاسِيِّ وَغَيْرِهِ (ج ٢ ص ٤٦١) .

(٨) حَتَّى فِي س وَ ج زِيَادَةُ « قَالَ النَّاسِيُّ » .
(٩) فِي س وَ ج « أَخْبَرَنَا » وَهُوَ عَطَافٌ لِلأَصْلِ .
(١٠) فِي النَّسْخِ لِلطَّبُوعَةِ زِيَادَةُ « بِنِ عَبْدِ الرَّزَّازِ » وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

خطاه^(١) من النبي^(٢) : مثل مناه^(٣) ، وزاد فيه : « يا بني عبد المطلب ،
يا بني عبد مناف » ثم ساق الحديث^(٤) .

٨٩١ - قال^(٥) : « فَأَخْبَرَ جُبَيْرٌ مِنَ النَّبِيِّ أَنَّهُ أَمَرَ بِإِطَاعَةِ الطَّوَافِ
بِالْيَدِ وَالصَّلَاةِ لَهُ فِي أَيِّ سَاعَةٍ مَا شَاءَ^(٦) الطَّائِفُ وَالْمُصَلِّي .

٨٩٢ - وهذا يُبَيِّنُ^(٧) أَنَّهُ إِمَّا نَعَى عَنْ الْمَوَائِثِ الَّتِي نَعَى عَنْهَا
- عَنْ الصَّلَاةِ الَّتِي لَا تَلْزَمُ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ ، فَأَمَّا مَا لَزِمَ فَلَمْ يَنْهَ عَنْهُ ،
بَلْ أَمْلَحَهُ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ^(٨) .

٨٩٣ - وَصَلَّى الْمُسْلِمُونَ عَلَى جَنَائِزِهِمْ حَامَةً بَعْدَ الْمَصْرِ وَالصَّبْحِ^(٩) ،
لأنها لازمة^(١٠) .

٨٩٤ - وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ بَابِ^(١١) إِلَى أَنَّ مَرَّ بْنَ الْخَطَّابِ

(١) في س زيادة « بن هار » وليست في الأصل .

(٢) في النسخ للطبوعة « بنيل مناه » والباء ليست في الأصل .

(٣) هنا الإسناد رواه الثاني أيضا في الأم (ج ١ ص ١٣١) واختلاف الحديث
(ص ١٢٧ - ١٢٨) حكنا : « أخبرنا مسلم وعبد الحميد عن ابن جريج عن عطاء
عن النبي : مناه أو مثل مناه لا يخالفه ، وزاد عطاء : يا بني عبد المطلب ، أو يا بني حاتم
أو يا بني عبد مناف » . ففيها زيادات مما في الأصل هنا .

(٤) في النسخ للطبوعة « قال الثاني » والزيادة ليست في الأصل .

(٥) في س « في أي ساعة كانت ماشاء » وزاد « كانت » ليست في الأصل ، وهي
غير جيدة في موضعها .

(٦) في س « وعنا ين » وهو مخالف للأصل .

(٧) حكنا في الأصل ، لم يذكر « وسلم » وزيدت في س و ج ، وفي س « عليه
الصلاة والسلام » .

(٨) في س « بعد الصبح والمصر » بالتقديم والتأخير ، وهو مخالف للأصل .

(٩) هنا في س و ج زيادة « قال الثاني » .

(١٠) في س « بنى النبي » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

طافَ بعدَ الصبح ، ثم نَظَرَ فلم يَرِ^(١) الشمسَ طَلَعَتْ ، فركبَ حتى أَتَى ذَا طُلُوعِ^(٢) وطلعت الشمسُ ، فَأَنَاحَ فَصَلَّى - : فتَنَى^(٣) عن الصلاةِ للطوافِ بعدَ العصرِ وبعدَ الصبحِ ، كما نَعَى عما لا يَلْزُمُ من الصلاة^(٤).

٨٩٥ - قال^(٥) : فَإِذَا كَانَ لِشَمْسٍ أَنْ يُؤَخَّرَ الصلاةَ للطوافِ ، فَإِذَا تَرَكَهَا لِأَنَّ ذَلِكَ لَهُ ، وَلَأنَّهُ لَوْ أَرَادَ مَنْزِلًا بِذِي طُلُوعِ حَاجَةً^(٦) كَانَ وَاسِعًا لَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَلَكِنْ^(٧) بِمَعْنَى التَّعْنِي جَمَلَةً عَنِ الصلاةِ^(٨) ، وَضَرْبِ التَّنْكِيدِ^(٩) عَلَيْهَا بِالْمَدِينَةِ بعدَ العصرِ ، وَلَمْ يَسْتَعْمِلْ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ

(١) مَكَّنَا رَحِمَتْ فِي الْأَصْلِ « يَرَى » بِأَيِّتِ الْيَاءِ بِدِ الْجَازِمِ . وَهَذَا بَيْنَا مَرَأَ أَنَّهُ سَالِمٌ عَلَى قَلَّةٍ ، وَفِي بَقِي النَّسخِ « يَرَى » بِجَنْفِ الْيَاءِ عَلَى الْجَدَّةِ .

(٢) « طُلُوعِ » ضَبَطَتْ فِي لِسَانِ ابْنِ جَامَةَ بِهَمْزِ الْهَاءِ وَكَسْرِهَا ، وَكَتَبَ لُوحًا « طُلُوعِ » .

وَفِي الْخَامِسِ : « وَفِي طُلُوعِ مَثَلَةُ الْهَاءِ ، وَفِي : مَوْضِعَ قَرَبِ مَثَلَةٍ . وَانْظُرِ الْخِلَافَ فِي هَذَا الْحَرْفِ فِي مَنِيهِ الْبَلْغَانِ لِأَقْوَاتِ (ج ٦ ص ٦٤) .

(٣) رَحِمَتْ فِي الْأَصْلِ « تَنَى » بِالْأَلْفِ كَلَامُهُ فِي مَثَلِ ذَلِكَ ، وَالْهَاءُ وَالْوَاوُ وَالْهَاءُ الْهَاطُ عَلَيْهِ ، وَهُوَ الصَّوَابُ الَّذِي عَلَيْهِ مِنَ الْكَلَامِ ، وَكَتَبَتْ فِي ابْنِ جَامَةَ « لَهَا » وَكَتَبَ عَلَيْهَا « هَمْ » وَبَنَى طَبَعَ فِي ج ، وَهُوَ خَطَأٌ ظَهَرَ لَيْسَ لَهُ وَجْهٌ مِنَ السُّبُطِ ، إِذْ هُوَ بِمَدِّ تَرْكِيبِ الْكَلَامِ وَيُطْلَقُ مَعَهُ .

(٤) قِصَّةُ صَلَاةٍ مَرَّ لِلْعَارِ إِلَيْهَا مَذْكُورَةٌ فِي الْوُطَاءِ (ج ١ ص ٢٣٥) .

(٥) كَلِمَةُ « قَالَ » لَمْ تَذْكُرْ فِي س ، وَلِي س وَج ، قَالَ الْهَافِي ، وَكَانَ خِلَافَ الْأَصْلِ .

(٦) فِي النَّسخِ لِلطَّبِيعَةِ « حَلِجَةُ الْإِبْرَانِ » وَالزَّيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ وَلَا فِي لِسَانِ ابْنِ جَامَةَ ، وَزَادَتْهَا فِي هَذَا الْوَضْعِ سَخَفٌ تَعْدَمُ ، لِأَنَّ « حَلِجَةَ الْإِبْرَانِ » قَدْ بَكَى بِهَا عَمَّا لَانَسَابَةِ لَهُ هَذَا .

(٧) فِي النَّسخِ لِلطَّبِيعَةِ « وَلَكِنَّهُ » وَهَذَا كَتَبَتْ كَلِمَتَهُ بَيْنَ السُّطُورِ فِي الْأَصْلِ بِمِثْلِ كَثَرِ وَأَيُّهَا مَا كَانَ فِيهِ ، وَهُوَ صَحِيحٌ لِأَخْبَرِ عَلَيْهِ .

(٨) فِي س « عَنِ الصَّلَاةِ » وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ وَلِأَنَّ النَّسخَ .

(٩) فِي ج « وَضَرْبِ » وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ ، وَفِي س « وَضَرْبِ ابْنِ التَّنْكِيدِ » .

إنما نعى^(١) عنها للمنى الذى وصفنا ، فكان يحبُّ عليه ما قَلَّ :

٨٩٦ - ويحب على من حَلِمَ للمنى الذى نعى^(٢) عنه والمنى الذى أُميت فيه - : أَنْ يَلْحَقَهَا^(٣) بالمنى الذى أباحها في خلاف المنى الذى نعى فيه عنها ، كما وصفتُ مما رَوَى على^(٤) عن النبي من النهي عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاث^(٥) ، إذ تَجَمَّعَ النهي ولم يسمع متَّبَعُ النهي^(٦).

٨٩٧ - قال^(٧) : فإن قال قائلٌ : فقد صنَّعَ أبو سعيد الخدريُّ كما

صنَّعَ عمر^(٨) ؟

٨٩٨ - قلنا : والجواب فيه^(٩) كالجواب في غيره .

وكلمة « ابن » ليست في الأصل ولا في سائر النسخ ، وهي خطأ صرف ، بل جهل من زادها ، لأن محمد بن الشكندر لم يترك عهد عمر ولا قريبا منه ، بل الذى أدركه أبوه « الشكندر بن عبد الله بن المفيد - بالتصغير - بن عبد الوزي » وهو من بني تميم بن مرة ، وله ترجمة في طبقات ابن سعد (ج ٥ ص ١٧ - ١٨) . وفي الموطأ ، (ج ١ ص ٢٢١) : « ملك من ابن ههbab عن السائب بن يزيد : أنه رأى عمر بن الخطاب يضرب الشكندر في الصلاة بعد العصر » .

(١) كتبناها « نعى » وضبطناها مبنية للمضارع - في الموضحين - لأنها كتبت في الأصل « نها » على قاعدة في كتابة أفعالنا .

(٢) يمس : أن يعلم أن إلحقتها إلخ ، لحذف العلم بالحنوف .

(٣) في س و ج زيادة « بن أبي طالب » وليست في الأصل .

(٤) في س و ج « بعد ثلاث » وهو مخالف للأصل .

(٥) انظر ملخصي برقم (٦٥٨ - ٦٧٢) .

(٦) كلمة « قال » لم تذكر في س ، وفي س و ج « قال القاضي » وكل مخالف للأصل .

(٧) في س و ج زيادة « بن الخطاب » وليست في الأصل . وأثر أبي سعيد هذا الذى أشار إليه القاضي رواه الشيخ في السنن الكبرى (ج ٢ ص ٤٦٤) .

(٨) في س « عنه » بدل « فيه » وهو مخالف للأصل .

٨٩٩ - قال ^(١) : فان قال قائل : فهل من أحد صنع خلاف ما صنعنا ^(٢) ؟ .

٩٠٠ - قيل ^(٣) : نعم ، ابن عمر ، وابن عباس ، وعائشة ، والحسن ، والحسين ، وغيرهم ، وقد سمع ابن عمر النهي من النبي .

٩٠١ - أخبرنا ابن عيينة ^(٤) عن عمرو بن دينار قال : رأيت

أنا وعطاء بن أبي رباح ابن عمر طافا بمدّ الصبيح وصلى ^(٥) قبل أن تطلع الشمس ^(٦) .

٩٠٢ - سفيان ^(٧) عن حماد الثعني ^(٨) عن أبي شعبة ^(٩) : أن

الحسن والحسين طافا بمدّ العصر وصليا .

-
- (١) كلمة « قال » لم تذكر في النسخ المطبوعة ، وهي ثابتة في الأصل .
 (٢) في ج « ما صنعنا » وهو مخالف للأصل .
 (٣) في س و ج « قلنا » بدل « قيل » وهو مخالف للأصل .
 (٤) حنا في س و ج زيادة « قال الثعني » .
 (٥) في س و ج « سفيان بن عينة » والزيادة ليست في الأصل .
 (٦) في النسخ المطبوعة وابن جاعة زيادة « ركعتين » وليست في الأصل .
 (٧) هذا الأمر رواه البيهقي في السنن الكبرى (ج ٢ ص ٤٦٢) لم يستند ذكر أوله ولم يذكر آخره ، عن عمرو بن دينار .
 (٨) حكنا في الأصل بخط « أخبرنا » على لسانها فلم بها ، وهو جائز كثير في كتب السنة . وقد زعمت في س ، وفي س و ج زيادة « قال الثعني أخبرنا » .
 (٩) « الثعني » بضم التاء المهملة وسكون الميم ثم نون ، ويقال أيضا بفتح الميم ، كما نس عليه السعدي في الأصل ، وهو منسوب لبطن من بيلة ، يقال لهم « دعن بن ساوية » كما في المغني للذهبي (ص ٢٠٢) ، وهو مولى لهم ، كما نس عليه ابن سعد في الطبقات (ج ٦ ص ٢٣٧) ، وهو عميل بن ساوية ، ويقال « بن أبي ساوية » كما في ابن سعد ورجال الصحيحين ، وكنيته « أبو حمزة » وهو ثقة . ووقع في نسخة السنن الكبرى « الثعني » وهو تصحيف .
 (١٠) حكنا كتب في الأصل « شبة » واضحة الخط ولم أولئك من معرفة من « أبو شبة » هنا ، ويحصل احتياجا راجعا آه « أبو شبة للثعني مولى سويد بن مقرن الزني »

٩٠٣ - ^(١) أخبرنا مسلمٌ وعبدُ الجبِّد عن ابنِ جُرَيْجٍ عن ابنِ أبي مَلِيكَةَ قال: رَأَيْتُ ابنَ عَبَّاسٍ طافَ بِمدِ العَصْرِ ومَلَى ^(٢).

٩٠٤ - قال ^(٣): وإِنَّمَا ذَكَرْنَا قَرَأَ أَصْحَابُ رَسولِ اللَّهِ فِي هَذَا لِيَسْتَدِلَّ مَنْ عَلِمَ عَلَى أَنَّ قَرَأَهُمْ فِيما لِرَسولِ اللَّهِ فِيهِ سُنَّةٌ - لا يَكُونُ إِلَّا عَلَى هَذَا اللَّغَى، أَوْ عَلَى أَنَّ لَا تَبْلُغُ السَّنَةَ مَنْ قَالَ خِلَافَهَا مِنْهُمْ، أَوْ أَتَوَيْلِ تَحْتَمِلُهُ السَّنَةُ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، مِمَّا قَدْ يَرَى قَائِلُهُ لَهُ فِيهِ عُذْرًا، إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

٩٠٥ - ^(٤) وَإِذَا ثَبَّتَ عَنْ رَسولِ اللَّهِ الشَّيْءَ فَهُوَ اللَّارِئُ بِلِجِجٍ مَنْ مَرَّفَهُ، لَا يَقْوَاهُ وَلَا يُؤْهِئُهُ شَيْءٌ غَيْرُهُ، بَلِ الْقَرَضُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ اتِّبَاعُهُ، وَلَمْ يَحْمِلِ اللَّهُ لِأَخَذِهِ مِمَّا أَرَأَى مُخَالَفَ أَمْرِهِ.

وله ترجمة في التهذيب ، وذكر أنه روى عنه ابن التكر ، وابن التكر من طبعة عمار بن مسودة الحمصي . وقد اختلفت النسخ في كتابة هذه الكنية ، فبعضها « ابن التكر » والبعض « ابن التكر » وفي « أبي سعيد » وفي « أبي شعبة » وفي حاشيتها أن في بعض النسخ « أبي سيد » ، وفي نسخة ابن جملة « أبي شعبة » ثم غلب بعض الناس على قطب الدين بالمرّة وزاد غلطة تحت البد ، وكتب بحاشيتها « سيد » وعليها فسخ « علانة أنها لسنة » والله أعلم .

(١) في س و ج زيادة « قال الثاني » وفي س زيادة وأبو الطيف قط .
(٢) هذا الأمر واقعي قبله رويما البيهقي في السنن الكبرى بإسناده من طريقه العالمي (ج ٧ ص ٤٦٣) .

(٣) في النسخ للطبوعة « قال الثاني » والزيادة ليست في الأصل .

(٤) هذا في النسخ للطبوعة زيادة « قال الثاني » .

باب آخر^(١)

٩٠٦ - أخبرنا مالك^(٢) عن نافع عن ابن عمر : « أن رسول الله نعى عن المزانية . والمزانية بيع الثمر بالتمر^(٣) كَيْلاً ، وبيع الكرم بالزبيب كَيْلاً^(٤) » .

٩٠٧ - أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود

(١) في س « وجه آخر ينفه الباب فيه » وفي ج « باب وجه آخر ينفه الباب التي فيه » وكلاهما مخالف للأصل ، وقد زيد فيه قوله « مما ينفه هذا » بخط مختلف لخطه .

(٢) هنا في س و ج زيادة « قال القاضي » .

(٣) في س و ج زيادة « بن أسد » . والحديث في اللوط (ج ٢ ص ١٢٨) .

(٤) « الثمر » الأول بقاء الثلاثة وقص اللب ، و « الثمر » الثانية بقاء الثلاثة وسكون اللب ، كما في الأصل ، ووقع في س و ج في الأول « الثمر » كالثانية ، وهو خطأ . وما في الأصل هو الصواب للوافق للوط ولرواية البخاري في السنة البيهقي (ج ٣ ص ٧٣ و ٧٥) وقد وضع عليها في اللوح الأول علامة الصحة « ص » وكنت ضبطها

الحافظ في الفتح (ج ٤ ص ٣٢١) فقال : « قوله [بيع الثمر] بالثقة وتجريك اللب ،

وفي رواية مسلم [ثمر الثفل] وهو للراد هنا ، وليس للراد بالتمر من غير الثفل ،

فانه يجهز بيه بالتمر ، بالثقة والسكون ، وإنما وقع النعي عن الربط بالتمر ، لكونه

مما احتل من جلته » .

(٥) « للمزانية » قال الحافظ في الفتح (ج ٤ ص ٣٢٠) : « مقاطعة من الزن ، يبيع الزبي

وسكون الموحدة ، وهو الفتح الشديد ، ومنه سميت الحرب الزبون ، لفظة الفتح فيها ،

وليل البيع المضموس : المزانية ، لأن كل واحد من المتباين يدفع صاحبه عن حقه ،

أو لأن أحدهما إذا ولقت على صاحبه من التين أراد دفع البيع بنفسه ، وأراد الآخر

دفعه عن حقه الإرادة بإضفاء البيع » . وتفسير المزانية المذكور في الحديث ، يحصل

أنه مرفوع ، وأنه من كلام الصبيان ، ووجه الحافظ في الفتح دفعه ، وأنه على تقدير

أن يكون من الصبيان فهو أعرف بضميه من غيره .

والحديث رواه القاضي عن مالك ، في اختلاف الحديث (ص ٣١٩) ، ورواه

أيضاً الشيخان وغيرهما .

(٦) هنا في س و ج زيادة « قال القاضي » وفي س « وأخبرنا »

بنِ سفيانَ أنَّ زيداَ أباعياشٍ أخبره عن سعد بن أبي وقاص : « أنه سمِعَ النبيَّ ﷺ عن شراء التَّنَزُّلِ بالرُّطْبِ ؟ فقال النبيُّ : أَيْنَقُصُ الرُّطْبُ إِذَا يَبَسَ ؟ قَالُوا : نَعَمْ . فَهَلَى عَنْ ذَلِكَ ؟ » .

- (١) « سئل » وصحت في الأصل « سئل » . بتطمين بدل الهزة ووضعت ضمة فوق السين ، ثم حلول ياء قاريه تغييرها ، فزاد قطعين تحت أول السين ، ليصلها نقرأ : « سئل » ونسى ضمة السين والتعطين بجوار اللام ، والقي في الأصل ما أثبتنا . والآخر مطابق للوطأ واختلاف الحديث ونسخ الرسالة للطبوعة ونسخة ابن جماعة .
- (٢) في سائر النسخ « قالوا » وهو مطابق للوطأ ، وفادد زاد في الأصل ملصقة ، لختلافها ، وهو الموافق لما في اختلاف الحديث .
- (٣) الحديث في للوطأ (ج ٢ ص ١٢٨) ورواه الثاني عن مالك أيضا ، في اختلاف الحديث (ص ٣١٩) ، وفي الأم (ج ٢ ص ١٥) ، ورواه أصحاب السنن الأربعة ، وقال الترمذي : « هنا حديث حسن صحيح » وانظر نسخة الأحمدي (ج ٢ ص ٢٣٢ - ٢٣٣) .

ورواه الحاكم في المستدرک (ج ٢ ص ٣٨ - ٣٩) عن الأصم من الربيع عن الثاني بإسناده ، ثم رواه بأسانيد أخر ، ثم قال : « هنا حديث صحيح ، لا يجمع أئمة النقل على إسناده مالك بن أنس ، وأنه حكم في كل ما يرويه من الحديث ، إذ لم يوجد في روايته إلا الصحيح ، خصوصا في حديث أهل المدينة ، ثم لحاظه هؤلاء الأئمة لإياه فدروا به عن جيلقة بن يزيد ، والشيخان لم يخرجه لما خشياه من جهالة زيد أبي عياش » . ووافقه القمي .

و « زيد أبو عياش » - بفتح البين المهملة وتشديد اللام التثنية وآخره شين مصححة - : نقل عن مالك أنه مولى سعد بن أبي وقاص ، وقيل : إنه مولى بني مخزوم ، وصاحبه بعضهم « أباعياش زيد بن عياش » وقال ابن حجر في التهذيب : « قال الطحاوي : قيل فيه أبو عياش الزرقى ، وهو محال ، لأن أباعياش الزرقى من جهة الصباحة ، لم يذكره ابن يزيد . قلت : ولقد فرق أبو أحمد الحاكم بين زيد أبي عياش الزرقى الصباحي وبين زيد أبي عياش الزرقى التميمي . وأما الطحاوي فلم يذكر التميمي جهة ، بل قال : زيد أبو عياش هو زيد بن الصامت ، من صغار الصباحة » . وغلوا عن أبي حنيفة أنه قال : « مجهول » وكذلك قال ابن حزم في الإحكام (ج ٧ ص ١٥٣) بعد أن روى الحديث بإسناده ، وردعت عليه في تعليق عليه ، وكذلك قال في المحلى (ج ٨ ص ٤٦٢) .

وعلى في نسخة الأحمدي عن الترمذي قال : « كيف يكون مجهولا وقد روى عنه تعلقن : عبد الله بن يزيد وعمران بن أبي أنس إوهما من احتج بها مسلم في صحيحه ، ولقد عرفه أئمة هذا الشأن ، وأخرج حديثه مالك مع شدة تحريمه في الرجال » . وعلى

٩٠٨ - أخبرنا مالك^(١) عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ رَخَّصَ^(٢) لِمَا سَابِغِ الرَّيَّةِ أَنْ يَبْعَهَا بِمَخْرَجِهَا^(٣) » .

٩٠٩ - أخبرنا ابنُ عُيَيْنَةَ عن الزُّهْرِيِّ عن سَالِمٍ عن أبيه من زيد بن ثابت : « أَنَّ النَّبِيَّ رَخَّصَ فِي الرَّيَا^(٤) » .

عن النِّبَاةِ لِعَبْنٍ عند قول صاحب النِّبَاةِ « زيد بن عياش ضيف عند النِّبَاةِ » - : « هذا ليس بصحيح . بل هو ثقة عند النِّبَاةِ » . ومثل ابن حجر في التهذيب أن الحديث صحيح ابن خزيمة وابن حبان وأبو ذرابة ذكره ابن حبان في الثقات ووثقه العراقي . وقال الخطابي في المعالم (ج ٣ ص ٧٨) : « قد تكلم بسنن الناس في إسناده حديث سعد بن أبي وقاص ، وقال : زيد أبو عياش راووه ضيف ، ومثل هذا الحديث على أصل قسطنطين لا يجوز أن يصحح به . قال الشيخ - من الخطابي - : وليس الأمر على ما توهمه ، وأبو عياش هذا مولى لبي زهرة معروف ، وقد ذكره مالك في اللوط ، وهو لا يروى عن رجل متروك الحديث بوجه ، وهذا من شأن مالك وطاعة مطوم » . (١) هنا في مسود زيادة « قال الناقص » وفي ب « وأخبرنا » وكل مخالف للأصل . (٢) حكنا في الأصل « رخس » ووضع فوق الحاء شدة ، وفي اللوط « أرخص » بلفظة والمضى واحد ، وما رواه ابن تاجان في الحديث .

(٣) الحديث في اللوط (ج ٢ ص ١٢٥) ورواه البزار وسلم وغيرهما . والبرية قال في النهاية : « اختلف في ضميرها ، قيل : إنه لما على من الزبانية ، وهو بيع الثمر في رؤس التفل بالتمر ، رخس في جملة الزبانية في الريا ، وهو أن من لا تفل له من ثمرى الحاجة يدرك الرب ، ولا قد يده يشتري به الرب ليله ، ولا تفل له يطعم منه ، ويكون قد فعل له من قوته تمر ، فيبيعه إلى صاحب التفل فيقول له : من تمر تفل أو تخيلين بخرمها من التمر ، فيطعمه ذلك الفاضل من التمر بمر تلك التفلات ، ليعيب من رطبها مع الناس . فرخس فيه إذا كان دون خمسة أوسق . والبرية فلية بمعنى مفعولة ، من : عراه يروه : إذا قصده ، ويجعل أن تكون فلية بمعنى فاعلة : من عرى يبرى : إذا خلط ثوبه ، كأنها عريت من جملة التمر فبريت ، أى خرجت . وانظر معالم السنن (ج ٣ ص ٧٩ - ٨٠) . و « الحرس » بفتح الحاء مصدر ، قال في النهاية : « حرس الثقل والكرمة بخرمها خرما : إذا حذر ما عليها من الرب تمرأ ومن السب زبياً ، فهو من الحرس : الظن ، لأن الحزر إذا هو حذر بطن » ، والاسم الحرس بالكسر » .

(٤) في النسخ المطبوعة « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ » وما هنا هو القى في الأصل .
(٥) قد ب « في بيع الريا » وكلمة « بيع » ليست في الأصل ولا في نسخة ابن جاعة .

٩١٠ - قال الشافعي: فكان بيع الرطب بالتمر منهيًا عنه ،
 لئلا يبيعه النبي ^(ص) ، وبَيَّن رسول الله أنه إنما نهي عنه لأنه ينقص إذا بيع ،
 وقد نهي عن التمر بالتمر ^(١) إلا مثلًا بمثل ، فلما نظر ^(٢) في المتعقب من
 نقصان الرطب إذا بيع - كان لا يكون أبدًا مثلًا بمثل ، إذ كان
 النقصان مُمَيَّنًا لا يُعرف ، فكان يجمع مُمَيَّنين : أحدهما التفاؤل في
 الشكيلة ، والآخر الزائنة ، وهي بيع ما يُعرف كَيْلُهُ بما يُجهل كَيْلُهُ
 من جنسه ، فكان منهيًا ^(٣) لمُعَيَّنين .

٩١١ - فلما رخص ^(٤) رسول الله في بيع الرأيا بالتمر كيلاً لم
 تَمْدُوا ^(٥) الرأيا أن تكون رُخْصَةً من شيء نهي عنه ^(٦) ، أو لم يكن
 النهي عنه : عن الزائنة والرطب بالتمر - : إلا مقصودًا بهما إلى غير

-
- والحديث رواه الثاقبي في اختلاف الحديث (س ٣١٩) وفيه كلمة « بيع » ، ورواه
 أيضًا أصحاب السكب السنة . وانظر فئات الوارث (رقم ١٩٦١) .
- (١) في النسخ المطبوعة زائدة « عنه » وكذلك في نسخة ابن جماعة ، وهذه الزائدة مكتوبة
 في الأصل بين السطرين بغير خطه ، فلذلك لم نثبتها .
- (٢) في « د » وقد نهي عن بيع التمر بالتمر . وكلمة « بيع » ليست في الأصل ، وقوله
 « التمر » خطأ صرف ، لأن المراد هنا « التمر » بثلاثة ، كما هو ظاهر .
- (٣) هكذا في الأصل ، والمراد : فلما نظر النبي صلى الله عليه وسلم الخ ، كما هو واضح ،
 ولكن زاد بعضهم في الأصل بخط جديد حرف « نا » لقرأ « نظرنا » وبذلك
 ثبت في سائر النسخ ، وهو خطأ .
- (٤) في النسخ المطبوعة وابن جماعة زائدة « عنه » وهي مكتوبة في الأصل بين السطرين بخط
 مخالف ، لحفظها ، والكلام على إيرادها ، كلمة الضميمة .
- (٥) في ج « أرخص » وهو مخالف للأصل .
- (٦) هكذا في الأصل بآيات حرف اللام مع الجازم . وهو جائز كما ذكرنا مراراً ، ثم أثبت
 فيه ألف ببد الواو ، وهو رسم شاذ لا يلبس عليه ، وإنما أجتهد لطرائقه .
- (٧) في س و « قد نهي عنه » ونقط « قد » ليس من الأصل ، بل كتب بالمشاية بخط آخره .

التراباً ، فيكون هذا من الكلام العام الذي يراد به الخاص^(١) .

وجه يشبه المعنى الذي قبله^(٢)

٩١٢ - وأخبرنا^(٣) سعيد بن سالم^(٤) عن ابن جريج عن عطاء^(٥) عن صفوان بن موهب أنه أخبره عن عبد الله بن محمد بن صفيح^(٦) عن حكيم بن حزام^(٧) أنه قال : « قال لي

(١) هنا بحاشية الأصل « بلغ » . « بلغ السيل في الجلس العابر » ومع ابن عطاء ولم يظهر باقي الكلام ، ولله « والجماعة » كما مضى مراراً .

(٢) هنا العنوان هو الذي في الأصل ، واختلت فيه النسخ : ففج ولسنة ابن جاعة بزيادة كلمة « باب » في أوله ، وفي س « وجه آخر يعبه الذي قبله » وفي « وجه يشبه للمعنى قبله » .

(٣) هنا في النسخ للطبعة زيادة « قال الثاني » .

(٤) الراو تاجه في الأصل ، ومحفوفة في النسخ للطبعة .

(٥) في س « ثابت » بدل « سالم » وهو خطأ ، وفي ب « بعثها أصلاً » وفي كلها زيادة « الفلاح » وهي زيادة مكتوبة بحاشية الأصل بخط آخر . وسعيد بن سالم الفلاح أبو عثمان : كوفي سكن مكة ، قال الثاني : « كان سيد الفلاح يفتي بمكة وذهب إلى قول أهل العراق » . وهو ثقة ، تكلم فيه بعضهم بحالة ردة روايته ، من ماله إلى بعض الأهواء ، ولكنه صدوق .

(٦) في سائر النسخ زيادة « بن أبي رباح » وهي مكتوبة بحاشية الأصل بخط جديد .

(٧) « موهب » بفتح الميم وسكون الواو وفتح الميم وآخره باء موحدة . وصفوان بن موهب وعبد الله بن محمد بن صفيح : حبلزان ، ذكرهما ابن حبان في الثقات ، وليس لهما في الكتب الستة غير هذا الحديث ، عند الثاني .

(٨) « حزام » بكسر الميم وتخفيف الزاي . وحكيم بن حزام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى . هو ابن أخي خديجة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان من سادات قريش ، وكان صديق النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة ، وكان يوده وبجه بعد البعثة ، ولكن تأخر إسلامه حتى أسلم عام الفتح ، وكان من العلماء بأساب قريش وأخبارها ، ولم يقبل شيئاً من أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا طلحة ، مات سنة ١٢٠ هـ .

رسول الله : أَلَمْ أَتَبَأْ ، أَوْ أَلَمْ يَكُنِّي ، أَوْ كَمَا شَاءَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ . : أَنْتَ
تَبِيعُ الطَّعَامَ ؟ قَالَ حَكِيمٌ : بَلَى ، يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ :
٩١ لَا تَبِيعَنَّ طَعَامًا حَتَّى تَشْتَرِيَهُ وَتَسْتَوْفِيَهُ ^(١) .

٩١٣ - أخبرنا سعيد ^(٢) عن ابن جُرَيْج قال : أَخْبَرَنِي عَطَاءُ
ذَلِكَ ^(٣) أَيْضًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَصِيَّةَ ^(٤) عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ : أَنَّهُ مِمَّنْ
مَنْعَ مِنَ النَّبِيِّ ^(٥) .

٩١٤ - أخبرنا الثقة عن أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَيْمَةَ عَنْ يُونُسَ

(١) الحديث من هذا الطريق رواه أحمد في المسند (رقم ١٥٣٩٢ ج ٣ ص ٤٠٣) عن
روح بن عبادة عن ابن جريج ، ورواه الثعالبي (ج ٢ ص ٢٢٥) مختصراً عن إبراهيم
بن الحسن بن حجاج بن محمد عن ابن جريج . وعنه أسانيد صحيح .

(٢) حناني ص ٥٦٦ زيادة «قال الثعالبي» وفي «وأخبرنا» وكلها خلاف للأصل .
(٣) في ج «سعيد بن سالم» والزيادة ليست في الأصل .

(٤) في النسخ المطبوعة «بذلك» والباء مكتوبة في الأصل ملصقة بالقال ، وإصابتها ظاهرة ،
ويظهر أن نسخة ابن جماعة كانت «بذلك» ثم حكت الباء وأقال بالكسب ، وكسب
بالحاء قال قطع ، ووضع الحاء واضح .

(٥) «عصبة» بكسر العين وسكون الصاد للمهملين . وعبد الله بن عصبة هو الجعفي ،
بضم الجيم وفتح الدالين للعصبة ، حجازي ، ذكره ابن حبان في الثقات . قال ابن حجر
في التمهيد : قال ابن حزم في البيع من المثل :- متروك ، وتلق ذلك عبد الحق
قال : ضيف جناً . وقال ابن القطان : بل هو مجهول الحال . وقال شيخنا : لأعلم
أحدًا من أئمة المرح والصدوق تكلم فيه ، بل ذكره ابن حبان في الثقات . وليس له
في الكتب الستة غير هذا الحديث عند الثعالبي .

وقد زيد في ص ٥٦٦ حكاية «الجعفي» وليست في الأصل ، وفي ج خطأ
غريب ، فله ذكر فيها باسم «عطاء بن عبد الله بن عصبة الجعفي» .

(٦) في «من رسول الله» . وهذا الإسناد رواه أحمد أيضاً عطاء بن حبيب الأول (رقم
١٥٣٩٣) وكذلك الثعالبي نحوه أيضاً من طريق عبد العزيز بن ربيع عن عطاء عن
حزلم بن حكيم عن أبيه ، وإسناده صحيح .

(٧) حناني ص ٥٦٦ زيادة «قال الثعالبي» وفي «وأخبرنا» وكلها خلاف للأصل .

بن مالهك^(١) عن حكيم بن حزام قال : « نهاني رسول الله عن بيع ما ليس عندي^(٢) » .

٩١٥ - يعني بيع ما ليس عندك ، وليس بمضمون عليك .

٩١٦ - أخبرنا ابنُ هُيَنة عن ابن أبي نجيح عن عبد الله

بن كثير^(٣) عن أبي الليث^(٤) عن ابن عباس قال : « قلتم رسول الله

(١) « مالهك » قطع الملاء ، وهو ممنوع من الصرف ، فلهية والهيبة .
(٢) أبهم القائل شيخة هنا وفي اختلاف الحديث (ص ٣٢٨) . ورواه أحمد من إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب (رقم ١٥٣٧٦ ج ٣ ص ٤٠٢) ورواه الترمذي عن قتيبة عن حماد بن زيد عن أيوب (ج ٢ ص ٢٢٧ من شرح اللالكوتى) .
ورواه أيضا الطيالسي عن شعبة عن أبي بصير عن ابن أبي وحشية عن يوسف بن مالهك عن حكيم بن حزام (رقم ١٣٥٩) ورواه أحمد (رقم ١٥٣٧٥) و (١٥٣٧٨) وأبو داود (ج ٣ ص ٣٠٢) والترمذي (ج ٢ ص ٢٣٦) وابن ماجه (ج ٢ ص ٩) : كلهم من طريق شعبة . ورواه الثاني (ج ٢ ص ٢٢٦) من طريق هفيم عن أبي بصير . ورواه أيضا أحمد (رقم ١٥٣٧٤) من طريق يونس عن يوسف بن مالهك . ورواه أحمد أيضا (رقم ١٥٣٧٩) من طريق هشام المستوأي : « حدثني يحيى بن أبي كثير عن رجل أن يوسف بن مالهك أخبره أن عبد الله بن عصة أخبره أن حكيم بن حزام أخبره » . ورواه الطيالسي (رقم ١٣١٨) عن المستوأي عن يحيى عن يوسف ، فلم يذكر رجلا منهما . وهذا للهم هو يحيى بن حكيم ، فقد رواه ابن حزم في المحلى (ج ٨ ص ٥١٩) من طريق همام عن يحيى بن أبي كثير : « أن يحيى بن حكيم حدثه أن يوسف بن مالهك حدثه أن حكيم بن حزام حدثه » . فظهر من هذا اسم الرجل للهم ، وظهر لنا أيضا أن يوسف بن مالهك سمى من عبد الله بن عصة عن حكيم ، وأنه سمى من حكيم نفسه أيضا ، فكان تارة يذكر الوساطة وتارة يفتقرها ، والحديث قد حقه الترمذي ، وهو حديث صحيح .

(٣) هنا في س و ج زيادة « قال القائل » .

(٤) هنا في س و ج زيادة « قال الثاني » وفي ب « وأخبرنا » .

(٥) زعم أبو علي الجبائي أن عبد الله بن كثير في هذا الإسناد هو ابن المطلب بن أبي وداعة ، وخلفاء العلماء في ذلك ، وابن أبي وداعة ليست له في البخاري رواية ، وأما القائل هنا فهو عبد الله بن كثير القاري للكنى ، فإثر أهل مكة ، وهو أحد الثراء السبعة للروافضيين ، وانظر فتح الباري (ج ٤ ص ٣٥٥) .

(٦) أبو الليث اسمه عبد الرحمن بن مسلم البجلي ، وهو تابعي مكي ثقة .

للمدينة وم يُسَلَفُونَ في التَّمَرُّ^(١) السنة والسنتين ، قال رسول الله : مَنْ

سَلَفَ فَلْيُسَلَفْ^(٢) في كَيْلٍ معلوم ووزنٍ معلوم وأجلٍ معلوم .

٩١٧ — قال الشافعي : حَفِظِي^(٣) « وأجلٍ معلوم » .

٩١٨ — وقال : غَيْرِي قد قال ما قلتُ ، وقال : « أو إلى أجل

معلوم^(٤) » .

(١) « التمر » بالهاء اللتاء والهمزة في الأصل ولسنة ابن جماعة ، وتحذف فيها الروايات والنسخ في المصنفين وغيرهما ، قال النووي في شرح مسلم (ج ١١ ص ٤١) : « مكنا هو في أكثر الأصول : تمر : بالثاء ، وفي بعضها : تمر : بالفتحة ، وهو أعم .

(٢) قوله « يسلون » وقوله « سلف » وقوله « فليسل » موضوع على كل منها في الأصل شدة فوق الهمزة ، وضبط « سلف » فيه يفتح السين أيضا . وتحذف كذلك النسخ والروايات فيها ، ففي البخاري مثلا (ج ٣ ص ٨٥ من الطبعة السلطانية) في رواية ابن علية عن ابن أبي نعيم « يُسَلَفُونَ » « سَلَفَ » « فَلْيُسَلَفْ » وفي رواية

سلفة عن ابن حينة « يُسَلَفُونَ » « أَسَلَفَ » وفي رواية ابن اللذين عن سليمان

« فَلْيُسَلَفْ » . وقال الحافظ في التلخيص (ج ٤ ص ٣٥٥) في شرح رواية ابن علية

« مَنْ سَلَفَ » : « كذا لابن علية بالتعديد » ، وفي رواية ابن حينة : من أسلف

في معنى . وهي احتمل . ولقد ظهر لنا من رواية الشافعي هنا أن ابن حينة رواه أيضا بالضميمة ، وكذلك هو في اختلاف الحديث كما هنا .

(٣) في ج « وحفظي » . والواو ليست في الأصل .

(٤) يعني أن غير الشافعي قال في روايته « ووزن معلوم وأجل معلوم أو إلى أجل معلوم »

على ذلك بين الطب بطراو بدون « إلى » وبين زيادة « إلى » بدون الواو ، وكذلك هو في الأصل والنسخ للطبعة ، وكان كذلك في نسخة ابن جماعة ثم كسخت ألف « أو » ووضع الكسطة ظاهر . وهذا التثنية في الكلمة سيده سليمان بن حينة ، فقد روى الثوري الحديث (ج ٢ ص ٢٦٠) عن محمد بن يوسف عن سليمان ، وقال :

« في كيل معلوم ووزن معلوم . وقد كان سليمان يذكره زمانا : إلى أجل معلوم .

ثم شككه حياذ بن كثير . ورواه الشافعي في اختلاف الحديث (ص ٣٧٨) قال

« وأجل معلوم ، أو إلى أجل معلوم » بدون أن يبين ما أياه هنا ، ولكنه زاد ذلك

إيضاحا في الأم (ج ٣ ص ٨١) فرواه عن سليمان « وأجل معلوم » ثم قال : « حفظه

٩١٩ - قال^(١): فكان نَعَى النبي^(ص) أن يبيعَ للره ما ليس عنده ،
يَحْتَمَلُ^(٢) أن يبيعَ ما ليس بمحضرة يراه للمشتري كما يراه البائع عند
تباينهما فيه ، ويَحْتَمَلُ أن يبيعه ما ليس عنده : ما ليس يملك^(٣) بيئته ،

كما وصلت من سفیان مراراً . قال الثاقبي : وأخبرني من أضاعه عن سفیان أنه قال
كما قلت ، وقال في الأجل : إلى أجل معلوم .

والراجح رواية من رواه عن سفیان بن عيينة بلفظ « ووزن معلوم إلى أجل
معلوم » لأنها رواها قبل أن يملك فيه ، كما هنا من رواية الثوري ، ولأن أكثر الرواة
عنه ذكروه هكذا ، فقد رواه أحمد في المسند (برقم ١٩٢٧ ج ١ ص ٢٢٧) من
سفیان بهذا اللفظ ، ورواه كذلك أيضا البيهقي (ج ٢ ص ٨٥ من الطبعة
وج ٤ ص ٣٥٥ - ٣٥٦ من المصحح) عن صفقة وعن ابن المنذر وعن قتيبة ،
ورواه مسلم (ج ١١ ص ٤٢ - ٤٣ من التورى) عن يحيى بن يحيى وعمرو القناد ،
ورواه أبو داود (ج ٣ ص ٢٩٢) عن الثعلبي ، ورواه الترمذي (ج ٢ ص ٢٧٠ من
تحفة الأحاديث) عن أحمد بن منيع ، ورواه النسائي (ج ٢ ص ٢٢٦) عن قتيبة ،
ورواه ابن ماجه (ج ٢ ص ٢٢) عن مسلم بن حماد ، ورواه ابن الجارود (ص ٢٨٩ -
٢٩٠) عن محمد بن يحيى عن أبي نعيم : كلام من سفیان بن عيينة بهذا .

وقد رواه أحمد (رقم ١٨٦٨ و ٢٥٤٨ ج ١ ص ٢١٧ و ٢٨٢) عن ابن حلية
عن ابن أبي نجيح ، وعن حفان عن عبد الوارث عن ابن أبي نجيح ، وكذلك رواه
مسلم عن سفیان عن عبد الوارث عن ابن أبي نجيح ، وعن يحيى بن يحيى وابن أبي شيبة
وإسحاق بن سالم عن ابن حلية عن ابن أبي نجيح ، ومن طريق وكيع وابن مهدي
كلاما عن الثوري عن ابن أبي نجيح ، وكلام لم يذكر قوله « أجل معلوم » بأي
لفظ . ووقع في متن مسلم فيما ليس لسته « ابن عيينة » بدل « ابن حلية » وهو خطأ
واضح ، كما آياه الثوري .

والراجح أيضا زيادة ابن عيينة في قوله « إلى أجل معلوم » لأنها زيادة هامة ، وإن
شك فيها هو بعد ذلك . وقد تأبه عليها الثوري ، إذ رواه مرة بدونها ، ومرة قال
« ووزن معلوم ووقت معلوم » كما رواه أحمد في المسند عن ابن مهدي عن الثوري
(رقم ٣٣٧٠ ج ١ ص ٣٥٨) .

- (١) كلمة « قال » ليست في س . وفي ج . وقال الثاقبي ، وكلها مختلف للاصل .
- (٢) في ج . يحتمل متعين . وهذه الزيادة ليست في الأصل ، وهي مكتوبة في نسخة
ابن جماعة ومضروب عليها بالخط ، علامة لثقتها .
- (٣) في س . و س « مما ليس يملك » وفي ج « مما ليس يملك » وما هنا هو الذي
في الأصل ونسخة ابن جماعة ، ثم ألقى بعض طرق الأصل ميا في أول « ما » وما
في الكلام من « يملك » .

فلا يكون موصوفاً مضموناً^(١) على البائع يؤخذ به ، ولا في ملكية :-
 فيلزم^(٢) أن يسلمه إليه بيته ، وغير هذين المعنيين .

٩٢٠ فلما أمر رسول الله من سلف أن يسلف في كيل معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم ، أو إلى أجل معلوم :- دخل هذا^(٣) بيع ما ليس عند المرء حاضراً ولا مملوكاً حين باعه .

٩٢١ - ولما^(٤) كان هذا مضموناً على البائع بصفة يؤخذ بها عند عمل الأجل :- دُلَّ على أنه إنما نعى عن بيع عَيْنِ الشيء ليس في ملك البائع^(٥) ، والله أعلم .

٩٢٢ - وقد يحتمل أن يكون النعى^(٦) عن بيع العين الغائبة ،

(١) في - « ولا مضموناً » وهو مخالف للأصل ولما في النسخ .
 (٢) في ابن جماعة والنسخ للطبوعة « فيلزمه » وقد عث بسن الناس في الأصل فحذف على الميم وكتب فوقها « به » .

(٣) في ابن جماعة والنسخ للطبوعة « دخل في هذا » وكلمة « في » ليست في الأصل ، والذين زادوها ظنوا أن إيجابها واجب ، لأن العمل لازم ، ولكن مع استعماله مصداقاً ، مثل « دخلت البيت » وتأوله بعضهم ، فقال صاحب اللسان : « والصحيح أن تريد : دخلت إلى البيت » وحذفت حرف الجر ، فانصب انصباق القول به .
 وقد ورد في القرآن كثيراً بدون الحرف ، نحو قوله تعالى في سورة النمل (٣٢) ﴿ أَدْخِلُوا آلَ هَارُونَ فِي الْبَيْتِ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ .
 و « بيع » فعل مؤنر .

(٤) في - « فلما » وهو مخالف للأصل .
 (٥) في النسخ للطبوعة « العين » التي ليس في ملك البائع ، وزيادة كلمة « التي » لا ضرورة لها ، وليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة .

(٦) كما ضبط هذا الحرف في الأصل بالنصب ، وهو الوجه ، وهو الصواب ، لأنه خبر « يكون » واسمها محذوف العلم به ، كأنه قال : وقد يحتمل أن يكون المراد النعي الخ ، وضبط في نسخة ابن جماعة بالرفع على أنه الاسم ، فلا بد من تمييز حذف الخبر ، والصواب للناسب السابق هو الأول .

كانت في ملك الرجل أو في غير ملكه ، لأنها قد تنهك وتقص قبل أن يراها المشتري

٩٣٣ - قال ^(١) : فكل ^(٢) كلام كان ماثراً ظاهراً في سنة رسول الله فهو على ظهوره وعمومه ، حتى يُسلم حديث ثابت عن رسول الله [بأبي هو وأمي] ^(٣) يدل على أنه إنما أريد بالجملة الماتية في الظاهر بعض الجملة دون بعض ، كما وصفت من هنا ^(٤) وما كان في مثل معناه

٩٣٤ - وقرئ أهل العلم أن يعضوا الخبيرين على وجوههما ^(٥) ، ما وجدوا لإعضائهما وجهاً ، ولا يمدونهما مختلفين وما يمتثلان أن يعضيا ، وذلك ^(٦) إذا أمكن فيهما أن يعضيا معاً ، أو وجد ^(٧) السبيل إلى إعضائهما ، ولم يكن منهما واحد ^(٨) بأوجب من الآخر .

(١) في النسخ للطبوعة « قال الثاني » والزيادة ليست في الأصل .

(٢) في س و ج « وكل » وهو غلط للأصل .

(٣) الزيادة مكتوبة بحاشية الأصل بخط استأجرم بأنه خطأ ، وعليها « هـ » .

(٤) في س « في » بدل « من » وهو غلط للأصل وسائر النسخ ، وفي س و ج « من هذا الكلام » والكلمة الزائدة ليست في الأصل ، وهي مكتوبة بحاشية نسخة ابن جماعة وعليها علامة « هـ » .

(٥) في س « على محوها » ووجوهها ، والزيادة ليست في الأصل ولا في سائر النسخ .

(٦) في ج « وذلك أنه » الخ وزيادة « أنه » مضافة للسبب ، وغائبة للأصل وسائر النسخ ، بل إن في نسخة ابن جماعة علامة الصلة بين « وذلك » و « إذا » إشارة إلى رفع احتمال وجوده بينهما .

(٧) في س « وجدنا » والكلمة واضحة في نسخة ابن جماعة « وجه » وكانت كذلك في الأصل ، ثم تصرف فيها بعض طويعه لفكط أولها وأصلها « نجد » ولكن لا يزال أثر الروايات ، والضممة التي فوقها بنية واضحة .

(٨) في النسخ للطبوعة « واحد منها » بالفتح والتأخير ، وكذلك كتبت في نسخة

٩٢٥ - ولا يُنسَبُ الحديثان^(١) إلى الاختلاف ، ما كان لهما وجهاً^(٢) يُفَضِّلُ^(٣) مماً ، إنما المَخْتَلَفُ ما لم يُفَضَّ^(٤) إلاً بسقوطِ غيره ، مثلُ أن يَكُونَ الحديثان في الشيء الواحد ، هذا يُجِلُّه ، وهذا يُحَرِّمُه^(٥) .

-
- ابن جماعة ، وكله مخالف للأصل ، ولكن وضع كل من الكلمتين في نسخة ابن جماعة حرف م إشارة إلى الصواب للموافق له .
- (١) في س « فلا نسب الحديثين » وهو مخالف للأصل ولسائر النسخ .
- (٢) حكنا في الأصل بالتصّب ، وأضفه إلى الشواهد السابقة في مثل هذا ، بما تكلمنا عليه في الفقرة (٤٨٥) وما قبلها ، بما أضربنا هناك إلى أثره .
- (٣) في سائر النسخ زيادة « فيه » هنا ، وهي مكتوبة بحاشية الأصل بخط آخر .
- (٤) حذف في سائر النسخ حرف اللام ، ولكنه ثابت في الأصل ، بل رسمت فيه مكانه « ما لم يعض » كعادته في كتابة مثله بالألف ، وقد تقدم الكلام مراراً في جواز إثبات حرف اللام مع « لم » . ثم إن سائر النسخ زادت هنا كلمة « أحدهما » ظناً من تأسيبها أو مصححياً أن الكلام يفسد بدونها ؛ ولو كان ملغوا لقال « إنما المختلفان » وأما أفراد « المختلف » فيراد به أحد المختلفين قط ، فلا يقال فيه بعد ذلك « ما لم يعض أحدهما » !
- (٥) قال الخطابي في اللام في مثل هذا للمع (ج ٣ ص ٨٠) : « وسبيلُ الحديثين إذا اختلفا في الظاهر وأمكن التوفيق بينهما وترتيب أحدهما على الآخر : أن لا يُحْمَلَا على النفاة ، ولا يُضَرَّبَ بضمهما ببعض ، لكن يُستعمل كل واحد منهما في موضعه . وبهذا جرت قضية العلماء في كثير من الحديث . ألا ترى أنه لما نهى حكماً عن بيع ما ليس عنده ثم أباح السلم : كان السلم عند جماعة العلماء مباحاً في محله ، وبيع ما ليس عند المرء محظوراً في محله ، وذلك : أن أحدهما - وهو السلم - من بيع الصفات ، والآخر من بيع الأعيان . وكذلك سبيل ما يخلف : إذا أمكن التوفيق فيه لم يُحْمَلْ على النسخ ، ولم يُعْطَل العمل به » .

[صفة نعي الله ونعي رسوله]

٩٢٦ - قال: قَصِفْ لِي جَمَاعَ نَعْيِ اللَّهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ، ثُمَّ نَعْيِ نَبِيٍّ: طامًا، لَا يُتْبَقُ^(١) مِنْهُ شَيْءٌ؟

٩٢٧ - قُلْتُ لَهُ: يَحْتَمَعُ نَبِيُّهُ مَعْنِينَ^(٢) :

٩٢٨ - أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ الَّذِي نَعَى عَنْهُ مُحَرَّمًا،

لَا يَحِلُّ إِلَّا بِوَجْهِ دَلِّ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي كِتَابِهِ، أَوْ عَلَى لِسَانِ نَبِيٍّ^(٣). ٩٢

٩٢٩ - فَأَذَانِي رَسُولُ اللَّهِ عَنِ الشَّيْءِ مِنْ هَذَا فَالْتَعَى مُحَرَّمٌ،

لَا وَجْهَ لَهُ غَيْرُ التَّحْرِيمِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى مَعْنَى، كَمَا وَصَفْتُ.

٩٣٠ - قَالَ: قَصِفْ لِي^(٤) هَذَا الْوَجْهَ الَّذِي بَدَأْتَ بِذِكْرِهِ مِنْ

(١) هذا العنوان ليس في الأصل ولا في غيره من النسخ، وإنما زوده فصلًا لكلام جديد في موضوع دقيق، وانتهاء بالتأني، إذ جلَّ له كتابًا طامًا، من كتبه التي ألغت بالأمر، وهو (كتاب صفة نعي رسول الله صلى الله عليه وسلم) (ج ٧ ص ٢٦٥ - ٢٦٧).

(٢) هنا في النسخ للطبعة زيادة « قال القاضي ».

(٣) هكذا كتبت في الأصل « دين » بدون الياء، على أن « لا » نافية جزئية، وضبطت بضم التاء وكسر الفاف، وكذلك في نسخة ابن جماعة ونسخة س. وفي س و ج « لا تبق » بابتاء الياء، على أن « لا » نافية وهو مخالف للأصل. وانظر إلى دقة الريب في كتابة الأصل وضبطه. فله يكتب النمل للنمل الجزوم بحرف « لم » بابتاء حرف علة، ثم يكتب الجزوم بحرف « لا » بخلاف الحرف، لأن الأول لا يقبض على أحد بعد « لم »، والثاني يقبض فيه الاشتباه بعد « لا »، فحذف في موضع الشبهة، ليحدد المعنى وإجمالاً.

(٤) في نسخة ابن جماعة « معنين »، وعليه يكون « نبيه » منصوبًا محذوفًا مطلقًا، ولكنه مخالف للأصل.

(٥) في س. « رسوله » وهو مخالف للأصل.

(٦) قوله « ل » لم يذكر في ج ولا في نسخة ابن جماعة، وهو ثابت في الأصل وصائر النسخ.

النبي، بمثل يَدُلُّ على ما كان في مثلي مناه^(١) .

٩٣١ - قال^(٢) : قُلتُ له : كلُّ النساءِ عَرَمَاتُ الفروجِ ،
إلاَّ واحدٌ من المعنيتين : النكاح والوطى^(٣) بمالكِ العيين ، وهما المعنيتان
الَّذَانِ أَدْنَى اللهُ فِيهِمَا . وَسَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ كَيْفَ النِّكَاحُ الَّذِي يَحِلُّ بِهِ
الْفَرْجُ الْحَرَامُ قَبْلَهُ ، فَسَمِعْتُ فِيهِ وَلِيًّا وَشُهودًا وَرِضًا مِنَ الْمُنْكَوْحَةِ
الَّتِي بَ ، وَسَمِعْتُ فِي رِضَاهَا دَلِيلًا عَلَى أَنَّ ذَلِكَ يَكُونُ رِضًا لِلتَّرْوِجِ ،
لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا .

٩٣٢ - قال^(٤) جَمَعَ النِّكَاحُ أَرْبَا : رِضَا الزَّوْجَةِ^(٥) ، التَّيِّبِ ،
وَالزَّوْجِ^(٦) ، وَأَنْ يُرْوَجَ الْمَرْأَةُ وَلِيًّا ، بِشُهودٍ - : حَلُّ النِّكَاحِ ،
إِلَّا فِي حَالَاتٍ سَأَذْكُرُهَا ، إِنْ شَاءَ اللهُ .

٩٣٣ - وإذا^(٧) نَقَصَ النِّكَاحُ^(٨) وَاحِدٌ مِنْ هَذَا كَانَ

(١) في س و ج « بطل مناه » وهو مخالف للأصل ولنسخة ابن جماعة .

(٢) في النسخ المطبوعة زيادة « الثاني » .

(٣) في سائر النسخ « أو الوطء » بالفتح مجوف « أو » ولكن الذي في الأصل بالواو
فقط ، ثم كتب بعض النسخين ألفا بين الواو والواو بخط مخالف ، لذلك لم تذكرها .
وكلمة « الوطء » حكها رحمت في الأصل ولنسخة ابن جماعة ، فأثبتناها على الرسم القديم .

(٤) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الثاني » .

(٥) في س « الزوجية » وهو مخالف للأصل ، بل هي فيه بينة جدا « الزوجية » وطى
الزواشدة ، وكذلك في نسخة ابن جماعة ، وعليها علامة « صح » .

(٦) في س « والزوج » وهو أيضا مخالف للأصل ولنسخة ابن جماعة .

(٧) في س « فإذا » وهو مخالف للأصل . ويظهر أنها كانت في ابن جماعة كالأصل ، ثم
غيرت الواو بجلت فاءاً ، تنبيهاً واحداً .

(٨) كلمة « النكاح » لم تذكر في كل النسخ الأخرى ، مع أنها ثابتة في الأصل ، وضرب
عليها بعض النسخ بغير خيبة ، ولحق بها صحيح سليم .

النكاح فاسداً، لأنه لم يؤت به كإسن رسول الله فيه^(١) الوجه القبيح
يحمل به النكاح.

٩٣٤ - ولو عني صدائفاً كان أحب إليّ، ولا يقصد النكاح
بترك تسمية الصداق، لأن الله أثبت النكاح في كتابه بغير مهر،
وهذا مكتوب في غير هذا الموضع^(٢).

٩٣٥ - قال^(٣) : وسواء في هذا للرأفة الشريعة والذنية^(٤)،
لأن كل واحد^(٥) منها، فيما يحمل به ويحرم^(٦)، ويجب لها وعليها،
من الحلال والحرام والحدود - : سواء.

٩٣٦ - ^(٧) والحالات التي لو اتى بالنكاح فيها على ما وصفت

(١) كلمة « فيه » هنا جيفة في موضعها، والتي عليها، ولكنها لم تنجب من طرفي
الأصل، أو لم يجمع موتها، فضرر عليها وكتب فوقها « ب »، وفيه كتب
في نسخة ابن جماعة والنسخ للطبوعة، وهو تصرف لا أرضاء.

(٢) قال الله تعالى في سورة البقرة (٢٣٦) : ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ

مَالَهُنَّ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَقَرَّبُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً، وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسَرِّ قَدْرَهُ

وَعَلَى الْمُتَقَرَّبِ قَدْرَهُ﴾ وانظر الأم للشافعي (ج ٥ ص ٥١ - ٥٢).

(٣) في النسخ للطبوعة زيادة « الشافعي ».

(٤) في الأصل بتشديد الياء بدون همز، وهو صحيح. وفي النسخ للطبوعة « والذنية ».

(٥) في النسخ للطبوعة ونسخة ابن جماعة « واحدة » والماء مكتوبة في الأصل بين السطرين،

وما فيه صحيح، على قراءة الضم أو نحو ذلك، وهذا كثير في العربية سروف.

(٦) مكتفا في الأصل، « يحمل » و « يحرم » بالياء التحتية، وهو صحيح. وفي النسخ

الطبوعة ونسخة ابن جماعة بالياء للثبوت فيهما، وهو مخالف للأصل.

(٧) هنا في - زيادة « قال » وفي س و ج « قال الشافعي ».

أنه يجوز النكاح - : فيما لم يثبت فيها عنها من النكاح^(١) . فأنما إذا فقد هذه الأشياء^(٢) كان النكاح مفسوخا ، ينقض الله^(٣) في كتابه وعلى لسان نبيه عن النكاح بحالات نعى عنها ، فذلك مفسوخ^(٤) .

٩٣٧ - وذلك : أن ينكح الرجل أخت أخته ، وقد نعى الله عن الجمع بينهما ، وأن ينكح الخامسة^(٥) ، وقد انتهى الله به إلى أربع ، فبين^(٦)

(١) حكنا في الأصل ، ولحق ظهر صحيح ، فلهذا «الحالات» مبتدأ ، وخبره «فما لم يثبت» الخ ، معنى : والحالات التي يجوز فيها النكاح إذا وجدت أركانها إما تكون في الحالات التي لم يثبت فيها عنها ، أي من الحالات من النكاح ، وهي الحالات التي ورد فيها النعي عنها من حالات النكاح ، كالأمثلة التي سيذكرها التالي . ولم يلزم انفارثون في الأصل مراده ، فغريب بضمهم على كلفي « فيها عنها » وكتب جيلسان السطرن كلمة « عنه » ، وبذلك كتبت في نسخة ابن جماعة و س و ج . وفي س « فيما لم يثبت عنه من النكاح » ، وكذا خالف للأصل بغير حجة . وقوله « يثبت » ضبط في الأصل بضمه وضمة مألوف الياء ، ليعرأ بالوجهين .

(٢) معنى إذا فقد النكاح بهذه الحالات التي نعى عنها كان مفسوخا ، ولم يلزم فارثو الأصل هنا ، فكتب أحدهم بحاشيته عند قوله « بهذه » ما مضى « له : غير » كأنه ظن أن الإشارة إلى الشروط التي يصح بها النكاح ، فلما فقد بغيرها لم يصح ، ولكن الإشارة ظاهرة إلى الحالات التي نعى عنها . وقد غير الناسخون الكلمة تبعا لسوء الفهم ، فطبع في كل النسخ « بغير هذه الأشياء » . وهو مخالف للأصل ، وخالف لقسى المراد . وأما نسخة ابن جماعة فإن كاتبها كتب أولا كلمة « بغير » ثم ضرب عليها حين كتابتها ، وكتب بعدها بنفس السطر « بهذه » فصار السياق فيها على الصواب كما في الأصل .

(٣) هذا هو الصواب للموافق للأصل « بنعي » بآباء ، وكانت كذلك في نسخة ابن جماعة ، ثم غيرت بجعل الياء فاء وضبطت بضمه على التثنية وسكون على الماء ، لتكون « فنعى » وهو خطأ لا يثبت له . وفي س و ج هنا زيادة « عنه » وهي غير نافية في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة .

(٤) في س « أو ينكح » وفي نسخة ابن جماعة « غلسة » وكلاما مخالف للأصل .

(٥) في نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة « وبين » وهي في الأصل كما أثبتنا ، ثم حاول بعض النسخة تغيير الفاء إلى واو ، ومحاولة ظاهرة التصنع ، والمطابق لفاء متأمل وأبلغ .

النبي أن اتهماء الله به إلى أربع حظر منه عليه أن يجمع بين أكثر
منهن ، أو يتكبح المرأة على عمتها أو خالتها ، وقد نعى النبي عن
ذلك ، وأن يتكبح للمرأة في عذتها .

٩٣٨ - فكل نكاح كان من هذا لم يصح ، وذلك أنه

قد نعى عن عقده ، وهذا ما لا خلاف فيه بين أحد من أهل العلم .

٩٣٩ - ومثله - والله أعلم - أن النبي نعى عن الشغار ،

وأن النبي نعى من نكح للثمة ، وأن النبي نعى المهرم أن
يتكبح أو يتكبح .

٩٤٠ - فنحن نقسح هذا كله من النكاح ، في هذه الحالات

التي نعى عنها ، بثل ما فسحنا به ما نعى عنه مما ذكره قوله .

(١) في الأصل « حطراً » وهو وإن كان له وجه من العربية ، على لغة من ينصب معمول
« أن » إلا أن الأقرب فيه مكتوبة بخط عتاف لخط الأصل ، محذورة بين الكلمتين .
لذلك لم نرض لإبائها .

(٢) حكنا في الأصل . وهو سواب . وفي « أو تكبح » وفي باقي النسخ « أو أن
تكبح » وكلها عتاف للأصل ، وقد زاد بعض طرقي ألفاً قبل الواو بخط عتاف لخطه .

(٣) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال القاضي » .

(٤) في « أو » وهو عتاف للأصل .

(٥) في « س » مما لا خلاف ، وفي « مما لا اختلاف » وكلاماً عتافاً للأصل .

(٦) « الفشار » قال في النهاية : « هو نكاح معروف في المأهولة ، كان يقول الرجل
الرجل شافري ، أي زوجي أخذك أو يتكبح أو من تلى أمرها حتى أزوجه أختي
أو بنتي أو من ألى أمرها ، ولا يكون بينهما مهر ، ويكون يبيع كل واحدة منهما
في مقابلة يبيع الأخرى . وقيل له شفار : لارتعاب المهر بينهما » .

(٧) نكاح للثمة : هو النكاح إلى أجل معين .

(٨) في النسخ المطبوعة ولسنة ابن جماعة « ذكرنا » وقد زاد بعضهم في الأصل بين
الطرفين حرفي « نا » .

٩٤١ - وقد يخالفنا في هذا ^(١) غيرنا ، وهو مكتوب في غير

هذا للوضع ^(٢).

٩٤٢ - ومثله أن ينكح ^(٣) للمرأة بنير إختها ، فتُخَيَّرُ بحدٍّ ، فلا

يجوز ، لأنَّ العقد وقعَ منها عنه .

٩٤٣ - ^(٤) ومثلُ هذا ما تَعَيَّ عنه رسولُ الله ^(٥) ، من بيع ^(٦)

الفرَرِ ، وبيع ^(٧) الرُّطْبِ بالتمرِّ لأبي العَرايا ، أو غير ذلك مما تَعَيَّ عنه ^(٨)

٩٤٤ - وذلك أنَّ أصلَ مالِ كلِّ امرئٍ ^(٩) مُحَرَّمٌ على غيره ،

إلا بما أُحِلَّ به ، وما أُحِلَّ به من البيوعِ ما لم يَكُنْ عنه رسولُ الله ،

ولا يكون ^(١٠) ما تَعَيَّ عنه رسولُ الله من البيوعِ مُحِلًّا ما كان أصلُهُ محرَّماً

(١) في « في هذا الموضع » والزائدة ليست في الأصل .

(٢) انظر اختلاف الحديث الثاني (ص ٢٣٨ - ٢٤١ و ٢٥٤ - ٢٥٧)
والأم (ج ٥ ص ٦٨ - ٧٢) .

(٣) في النسخ للطبوعة ونسخة ابن جماعة زيادة « الرجل » وهي مكتوبة في الأصل بجوار
كلمة « ينكح » في طرف السطر ، بخط مخالف لحقه .

(٤) هنا في س و ج زيادة « قال الثاني » .

(٥) في النسخ للطبوعة « التي صلى الله عليه وسلم » .

(٦) في نسخة ابن جماعة والنسخ للطبوعة « يبيع » وما هنا هو الذي في الأصل ، ثم
كتب فوقه بنو ثاربه كلمة « يبيع » بخط آخر .

(٧) في ج « وعن بيع » وكلمة « عن » هنا خطأ ، وهي مكتوبة في نسخة ابن جماعة
وشروبه عليها بالحرارة .

(٨) في س و ج زيادة « رسول الله صلى الله عليه وسلم » وليست في الأصل ، وهي
مكتوبة في نسخة ابن جماعة وعليها خطوط حراء ، إشارة إلى أنها ليست مذكورة
في الأصول المتأخرة عليها ، وقوله « أو غير ذلك » ضرب بنو ثاربه في الأصل على الألف
من « أو » فأثبتهما .

(٩) في ج « بالكل امرئ » لجئت فيها « ما » موصولة ، والتي في الأصل وسائر
النسخ « مال » وهذا « كل » وهو الصحيح الظاهر .

(١٠) حكنا في الأصل بالسلب بالراء ، وهو صواب ، وفي سائر النسخ « فلا يكون » .

من مال الرجل لأخيه ، ولا تكونُ المصيبةُ بالبيع المنعَى عنه مُحلٌّ محرماً ، ولا يُحلُّ^(١) إلا بما لا يكونُ مصيبةً ، وهذا يدخلُ في عامة العلم .
٩٤٥ - ^(٢) فإن قال قائلُ : بما الوجهُ المُباح الذي نُهي المروءة فيه من شيء ، وهو يخالفُ التعنى^(٣) الذي ذكرته قبله ؟

٩٤٦ - فهو - إن شاء الله - مثلُ تعنى رسولِ الله أن يشتملَ الرجلُ على الصَّماء^(٤) ، وأن يحتسبَ في ثوبٍ^(٥) واحدٍ مُقَضِّياً بقرعِهِ

(١) حكنا في الأصل وبسنة ابن جماعة ، أنه مقطوعة فيها بتطمين من فوق ، والصغير راجع إلى أموال الغير المحرمة . وفي « د يمل » بإية التحية ، وهو ظاهر ، ولكنه يخالف للأصل .

(٢) هنا في النسخ للطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في « د للهي » وهو يخالف للأصل وسائر النسخ .

(٤) حكنا هو في الأصل بإبليت حرف « ط » ، وقد ضرب عليه بعض القاريين بإشارة خفيفة ، وحذف من نسخة ابن جماعة وسائر النسخ ، واللفظ الوارد في الحديث وكتب الفقه « يشتمل الصاء » و « اشتال الصاء » . وما هنا له وجه صحيح ، لأن فعل « اشتمل » غير متعدٍّ ، فإذا عدى جى « بحرف » ط « ، وقولهم « اشتل الصاء » ليس صلياً للفعل ، بل هو مفعول مطلق ، كأنه قال « اشتل الاشتال الصاء » وهو معنى مجزئ ، تفهيماً لمحبته حين اشتبه بالشيء الأسم لا مفعوله ، فكذلك إذا قيل « اشتل على الصاء » كان مجازاً أيضاً ، كأنه قيل « اشتمل على الميتة الصاء » فهذا وجهه .

و « اشتال الصاء » قال أبو حنيد : « هو أن يشتل بالثوب حتى يجلد به جسده ولا يرفع منه جانبا ، فيكون فيه فرجة تخرج منها يد » وهو النطق ، وربما انطبع فيه على هذه الحالة . قال أبو حنيد : وأما تقدير الفقهاء قاتم يقولون : هو أن يشتل بربوب واحد ليس عليه غيره ثم يرفع من أحد جانبيه فيضمه على منكبيه فيبدو منه فرجة . قال : والفقهاء أعلم بالتأويل في هذا الباب ، وذلك أصح في الكلام ، فمن ذهب إلى هذا التصريح كره التكشف وإشياء المودة ، ومن فسره بتبرأه من الفنة فإنه كره أن يتبرأ به شاملا جسده ، غفلة أن يدغم إلى حالة سادة لتفنه فيها .

فما قاله في اللسان ملحة (ش م ل) وقوله « تبدو منه فرجة » أرجح أن صوابه « تبدو منه فرجة » . وتفسير الفقهاء هو الصواب ، وهو الذي أشار إليه الشافعي هنا ، وهو حجة الفقه أيضاً .

(٥) حكنا في الأصل « في ثوب » وفي سائر النسخ « بثوب » وقد حاول بعض القاريين

إلى السماء ، وأنه أمر غلاماً أن يأكل مما بين يديه ، ونهاه^(١) أن يأكل من أعلى الصفحة^(٢) ، ويُرَوِّى عنه^(٣) ، وليس كنبوت ما قبله مما ذكرنا . أنه نعى عن^(٤) أن يقرن^(٥) الرجل إذا أكل بين الشترين ، وأن يكشف^(٦) الشرة عما في جوفها ، وأن يُرَمِّسَ^(٧) على ظهر الطريق^(٨) .

- تعبه في الأصل ، فحرف على حرف « ق » وأصل بقاء باء « واقى في الأصل صحيح ، يقال : « لحي في ثوبه » و « جوه » وورد في الحديث « نهى أن يعشي الرجل في الثوب الواحد » . وأحدِيثُ التَّهْمِي عَنْهُ وعن اشتغال العلماء برواها الفيلان وغيرهما من حديث أبي هريرة ومن حديث أبي سعيد الخدري .
- (١) هنا في س و ج زجاجة « عن » وفي نسخة ابن جماعة أيضاً وعليها علامة الصبغة ، وفي مكتوبة في الأصل بين السطرين بخط مخالف ، فذلك لم يثبتها .
- (٢) « الصبغة » قال في النهاية : « آاء بالصيغة لليسطة ونحوها » وجهها مصنف « . وانظر في هذا الباب حديث ابن عباس وعمر بن أبي سلمة في المتن (رقم ٤٦٨٦ و ٤٦٨٧) .
- (٣) هنا في س و ج زجاجة « صلى الله عليه وسلم » .
- (٤) في نسخة ابن جماعة بخط مخالف « عن » وكتب على موضعها علامة الصبغة ، والصحيح إثباتها ابتداءً للأصل .
- (٥) « قرن » من بابي « نصر وضرب » وذلك ضبط المضارع في نسخة ابن جماعة بضم الراء وكسرهما ، وكتب فوقها « ماً » .
- (٦) في س و ج ونسخة ابن جماعة « تكشف » بقاء التوقية ، وذلك يكون مبنيًا لما لم يسم فاعله ، و « الشرة » نائب الفاعل ، واقى في الأصل ما أبيتاه هنا .
- (٧) ضبط في نسخة ابن جماعة بفتح الراء للشدقة ، مبنيًا لما لم يسم فاعله ، لمجانسة ما قبله ، وضبطنا ببقاء الفاعل أنسب لسباق الكلام . و « الرمس » قال في النهاية : « نزول للملح أكثر الليل تلة لثوم والاستراحة » .
- (٨) أما حديث التَّهْمِي عن الفران بين الترمين فانه حديث صحيح ثابت ، رواه أصحاب الكتب الستة ، وانظر عون المبرود (ج ٣ ص ٤٢٦ - ٤٢٧) فله لم يصل إلى العاصمي باستناد صحيح ، وقد ثبت منه غيره . وأما حديث التَّهْمِي عن كشف الشرة فقل في عون المبرود (٣ : ٤٢٦) عن ملا على القاري أنه رواه الطبراني من حديث ابن عمر بإسناد حسن . وعلرضه ملوواه أبو داود وابن ماجه من حديث أنس بن مالك قال : « آى النبي صلى الله عليه وسلم جبر عتيق ، لجبل يفتقه ، يخرج السوس منه » . وجم

٩٤٧ - ^(١) فلما كان الثوبُ مباحاً لِلأيس ^(٢) ، والطعامُ مباحاً
لآكلِهِ ، حتى يَأْتِيَ عَلَيْهِ كُلُّهُ إِنْ شَاءَ ، والأَرْضُ مباحَةٌ لَهُ إِذَا كَانَتْ
لَهُ لَا لآدَمِيٍّ ، وَكَانَ النَّاسُ فِيهَا شَرَكًا ^(٣) - : فهو نُعْيٌ فِيهَا ^(٤) عَنْ شَيْءٍ
أَنْ يَفْعَلَهُ ، وَأَمْرٌ فِيهَا بِأَنْ يَفْعَلَ شَيْئًا غَيْرَ الَّذِي نُعِيَ عَنْهُ .

٩٤٨ - والنُّعْيُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا نَعِيَ ^(٥) عَنْ اشْتِمَالِ الْعَمَلِ
والاجْتِنَابِ مُقَضِّيًا بِغَرَجِهِ غَيْرَ مُسْتَتِرٍ - : أَنَّ فِي ذَلِكَ كَشْفَ عَوْرَتِهِ ،
قِيلَ لَهُ يَسْتَرُهَا بَشَوْبِهِ ، فَلَمْ يَكُنْ نَهْيُهُ عَنْ كَشْفِ عَوْرَتِهِ نَهْيَةً عَنْ لُبْسِ
ثَوْبِهِ فَيَحْرِمَ عَلَيْهِ لُبْسَهُ ، بَلْ أَمَرَهُ أَنْ يَلْبَسَهُ كَمَا يَسْتُرُ عَوْرَتَهُ .

بضمهم بينها بأن النعي محمول على التمر الجديد فلما لم يوسوسة ، أو بأن النعي لقتريه
والفعل ليلان الجواز . وأما النعي من الضرس على الطريق فانه ثابت صحيح أيضا ،
رواه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي من حديث أبي هريرة ، كما في عون المبرود
(ج ٢ ص ٣٣٣) .

- (١) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .
(٢) في النسخ المطبوعة وابن جماعة « للأيس » ، والذي هنا هو ما في الأصل ، ثم ضرب
بضمهم على الباء والسين وكتب فوقها بخط أكثر « به » .
(٣) « حرما » بالسين للمبسة والراء للفتحين ، يعني سواء .
(٤) النسخ هنا مضطربة نجدا ، والذي في الأصل كلمة « نعي » واضحة ، وعلى التورن ضمة ،
وقيلها كلمة كسفت بالسكين ، ثم كتب في موضعها حرف « د » وأُحِلَّ حتى وصل
بالتون ، فقرأ « منعي » ، ولكن مزور ذلك ليس الغنة فوق التون ، وقد غلب
على طي ، بل أكاد أؤمن أن المحذوف كلمة « فهو » فأنبتها ، وذلك من سيق الكلام
أولاً ، وما في النسخ الأخرى ثانيا ، ولأن كانت مضطربة وليست بحجة . فلي نسخة
ابن جماعة « وهو منعي منه فيها » ووضع على كلمة « وهو » رأس غاء بالمرّة علامة
أنها نسخة ، ثم فوّهه رقم « ٧ » وفي حاشية في الحاشية بالمرّة كلمة « منعي » ثم وضع
فوق كلمة « منه » خطاً أتى بالمرّة ، إشارة إلى أنها . وفي س و ج « وهو منعي
فيها » وفي س « وهو منعي فيها فيها » وكل هذا تخليط ١١ .
(٥) « نعي » رسم في الأصل بالألف « نها » كعادته في مثله ، فذلك ضبطه مبينا للعامل .

٩٤٩ - ولم يكن أقره أن يأكل من بين يديه ولا يأكل من رأس الطعام^(١) ، إذا كان مباحاً له أن يأكل ما بين يديه^(٢) وجميع الطعام - : إلا أدباً في الأكل من بين يديه ، لأنه أنجل به عند مؤاكلته ، وأبعد له من قُبْحِ الطَّعْمَةِ^(٣) والنَّهْمِ^(٤) . وأمره ألا يأكل من رأس الطعام لأن البركة تنزل منه له^(٥) - على النظر له في أن يبارك له بركة دائمة يديم تزولها له^(٦) ، وهو يبيع له إذا أكل ما حول رأس الطعام أن يأكل رأسه .

٩٥٠ - وإذا أباح للمتر على ظهر الطريق فالمر عليه إذا كان مباحاً^(٧)

- (١) في - « من رأس التريد » وهو مخالف للأصل .
 (٢) في النسخ المطبوعة « ما بين يديه » وكلمة « ما » واضحة في الأصل ، ويظهر أنها كانت في نسخة ابن جماعة « مما » ثم أصححت بالكسب ونص الخط « ما » وأثر الإصلاح فيها ظاهر . وصواب للنسخ على ما في الأصل .
 (٣) « الطعمة » ضبطت في الأصل بكسر الطاء ، وهو الصواب ، وضبطت في نسخة ابن جماعة بالضم ، وهو خطأ ، لأنها بالكسر حالة الأكل وميته ، وهو المراد هنا ، ولا يقال فيه إلا بالكسر ، وأما الطعمة بالضم فاتها للأكلة أو الرزق أو وجه المكسب ، وهذه للماني غير مرادة هنا ، ويجوز فيها كسر الطاء أيضاً ، وأما الحلالة والميتة فهي بالكسر لا غير .
 (٤) « النهم » إقراء الشهوة في الطعام وأن لا يتجلى حين الأكل ولا يصبغ . وفي ج يند قوله « والنهم » زيادة « والفرقة » في الطعام ، وليست في الأصل ولا في سائر النسخ .
 (٥) كلمة « له » ضرب عليها بض فطر الأصل ، ولم تذكر في سائر النسخ ، ولاتبها الصواب .
 (٦) في ب « بركة دائمة تديم بدوام تزولها » وفي س « بركة دائمة يديم بدوام تزولها » وكلاهما مخالف للأصل ، وقد كتب بمضمون خط جديد بما يشبه كلمة « بدوام » .
 (٧) في س و ج « على ظهر الطريق فالمر عليه إذا كان مباحاً فله الصبرس عليها » وهو مخالف للأصل في جبل « إذا » بدل « إذ » وفي زيادة « فله الصبرس عليها » . وفي ب « على ظهر الطريق فله الصبرس عليها إذا كان مباحاً » وهو مخالف للأصل أيضاً ، ولكنه موافق لنسخة ابن جماعة ، فإن فيها كما في الأصل ، ثم وضعت علامة « خ » بالحرقة فوق قوله « فالمر عليه » وكتب أمله بالمشية قوله « فله الصبرس عليها » ووضعت فوه كلمة « أصل » ! ولا أدري من أي أصل جاء هذا ١٢ .

لأنه لا مال له يمنع للمرء عليه فيحرم بمنه - : فإنما نهله لمن^(١)
يُثْبِتُ نَظْرَآلَهُ ، فإنه قال : « فإنها تأوى المَوَامَّ وطُرُقُ الْحَيَاتِ » - :
على النظر له^(٢) ، لا على أن التَّعْرِيسَ محرمٌ ، وقد يُنْعَى^(٣) عنه إذا كانت^(٤)
الطَّرِيقُ مُتَضَاعِفًا مَسْلُوكًا ، لأنه إذا عَرَّسَ عليه في ذلك الوقت شَخَّ^(٥)
غيره حقَّ في المرء .

٩٥١ - « فَإِنْ قَالَ قَاتِلٌ : فَا تَفَرَّقْ بَيْنَ هَذَا وَالْأَوَّلِ ؟

٩٥٢ - قِيلَ لَهُ : مَنْ قَامَتْ عَلَيْهِ الْحَبَّةُ يَلُمُّ أَنَّ النَّبِيَّ نَعَى عَمَّا
وصفنا ، وَمَنْ قَمَلَ مَا تُهَيَّ عَنْهُ - وهو علمٌ يَنْهَى - فهو عاصٍ بطله
مَا تُهَيَّ عَنْهُ ، وَلَيْسَتْ تَفَرِّقُ^(١) اللَّهُ وَلَا يَتَوَدَّ^(٢) .

٩٥٣ - فَإِنْ قَالَ^(٣) : فَعِنَّا عَاصٍ^(٤) ، وَالَّذِي ذَكَرْتَ فِي الْكِتَابِ

- (١) في نسخة ابن جماعة و ج « ليس ما » وزيادة « ما » خلاف للأصل .
- (٢) في النسخ المطبوعة « على وجه النظر له » وكلمة « وجه » ليست في الأصل ، وهي مكتوبة في نسخة ابن جماعة « وجهه » وعليها خط بالمرّة لمرة إلانتها .
- (٣) في س « نعى » وهو خطأ وعكاف للأصل .
- (٤) حكنا في الأصل « كانت » ويظهر أنها كانت كذلك في نسخة ابن جماعة ثم كسخت التون والفاء وكتب بدلها تون ، وموضع الكسخت والإصلاح ظاهر . و « الطريق » ما يذكر ويؤث ، وقد اتصل الشافعي كليهما هنا في جملة واحدة كما ترى ، وهو في طريقه .
- (٥) في س « يمنع » وهو عكاف للأصل .
- (٦) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .
- (٧) في نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة « فليست » بالفاء ، ولكها في الأصل الواو .
- (٨) حكنا في الأصل « يهود » بالياء الواو مع « لا » النافية ، ويمرّز أن تكون تالية ، على لمادة النعي أيضا ، وهو كثير ، وقد تكلنا مرارا على إنبات الميزوم في صورة اللزوم في كلام الشافعي ، وبيننا وجه صحة .
- (٩) في س زيادة « قاتل » وليست في الأصل ولا في سائر النسخ .
- (١٠) في س بدل « عاص » « علم » وهو عكاف للأصل ، وهو خطأ أيضا .

قبله في النكاح واليوج ماص^(١) ، فكيف فرقت بين حالهما^(٢) ؟
 ٩٥٤ - قلت^(٣) : أما في المصية فلم أفرق بينهما ، لأنني قد
 جعلتهما ماصيتين ، وبعض الماصي أعظم من بعض .
 ٩٥٥ - فإن قال : فكيف لم تحرم على هذا لبسه وأكله
 وتمسه على الأرض بمصيته ، وحرمته على الآخر نكاحه ويسته
 بمصيته ؟

٩٥٦ - قيل : هذا أمر بغير في مباح حلال له ، فأخلفت له
 ما حل له ، وحرمته عليه ما حرم عليه ، وما حرم عليه غير ما أحل
 له ، ومصيته في الشيء المباح له لا تحرمه عليه بكل حال ، ولكن
 تحرم^(٤) عليه أن يفعل فيه المصية .

٩٥٧ - فإن قيل : فما مثل هذا ؟

٩٥٨ - قيل له^(٥) : الرجل له الزوجة والجارية ، وقد شهى أن
 يطأها حائضتين^(٦) وصائمتين ، ولو فعل^(٧) لم يحج ذلك الوطء^(٨) له

(١) في س بدل « ماص » ، « ماص » وهو مخالف للأصل ، وهو خطأ أيضا .

(٢) في س « حالهما » وهو مخالف للأصل .

(٣) في س و ج « قلت » وهو مخالف للأصل .

(٤) في س و ج « يحرم » وإليه في الأصل متعوضة من فوق .

(٥) هنا في س زيادة « قال البيهقي رضي الله عنه » :

(٦) « له » لم تذكر في س و ج وهي تابعة في الأصل .

(٧) في س « حائضتين » وما هنا هو الذي في الأصل ونسخة ابن جماعة ، وهو صحيح

فصيح ، يقال للمرأة « حائض » . كما يقال « حائض » .

(٨) في س و ج ونسخة ابن جماعة « ولو فعل ذلك » وكلمة « ذلك » مزادة بمحاكية

الأصل بخط جليل .

(٩) رسمت في الأصل « الوطء » .

في حاله تلك ، ولم يُحرّم واحدة منهما عليه في حال غير تلك الحال ، إذا كان أصلهما مباحاً حلالاً .

٩٥٩ - « وأصل مال الرجل مُحَرَّمٌ على غيره إلا بما أُبيح به »^(١)
 مما يُحِلُّ ، وفروجُ النساءِ مُحَرَّمَتٌ إلا بما أُبيحت به من النكاح
 والمال ، فإذا صدّقَ عقدَ النكاح أو البيع^(٢) منها عنها^(٣) على حرّم
 لا يُحِلُّ إلا بما أحلّ به - : لم يُحِلَّ الحرّمُ بحرّم ، وكان على أصل
 تحريره ، حتى يؤتَى بالوجه الذي أحله الله^(٤) به^(٥) في كتابه ، أو على لسان
 رسوله^(٦) ، أو إجماع المسلمين^(٧) ، أو ما هو في مثل معناه .

٩٦٠ - قال^(٨) : وقد مثّلتُ قبلَ هذا التّعني الذي أريدُ به غيرُ
 التحريم بالادلة ، فاكشفتُ من ترديدِهِ ، وأسألُ الله المصمّةَ والتوفيقَ .

(١) هنا في النسخ للطبعة زيادة « قال القاضي » .

(٢) اخلفت النسخ هنا ، فن س و س « بما أُبيح له به » وفي ج « بما أُبيح به »
 وفي نسخة ابن جماعة كاف س و س وكتب بحاشيتها جوار كلمة « له » كلمة « به »
 وعليها علامة نسخة ، وهو غلط ، لأنه بذلك تكرر كلمة « به » مرتين . وفي
 في الأصل ما أبيتنا هنا ، ثم عث به بين الحاشيتين فتكرر كلمة « به » تغييراً متكاملاً ليس لها
 « له » ثم أعدل كتابتها فوقها ، ثم كتب مو أو غيره بحاشيته كلتي « له به » ومن
 هذا البت اضطربت النسخ فيما أرى .

(٣) في سائر النسخ « البيع أو النكاح » وما هنا هو الأصل ، ثم ضرب بين طريقه

على قوله « النكاح أو » ثم أعدل كتابتها بين السطور بخط آخر بكلمة « البيع » .

(٤) في سائر النسخ « عنها » وما هنا هو الذي في الأصل ، والضمير قائم على الطقة ،
 ولكن بين الحاشيتين ألحق في أسفل الألف غطة جبر ، فأشبهت الكلمة أن يقرأ
 « عنها » ، والصنع في هذا الأصل ظاهر جيداً .

(٥) كلمة « به » لم تذكر في س وهي ناجة في الأصل .

(٦) في س « نبيه » وهو عتاق للأصل .

(٧) س « أو إجماع الناس » وهو عتاق للأصل .

(٨) في النسخ للطبعة « قال القاضي » والزيادة ليست في الأصل .

[باب العلم]

٢٦١ - قال الشافعي : قال ^(١) علي قائل : ما العلم ؟ وما يجب على

الناس في العلم ؟

قلت له : العلم علان : علم عامة لا يسع بالنا غير مطلوب على

عقله جملة .

٢٦٢ - قال : ومثل ماذا ؟

٢٦٣ - قلت : مثل الصلوات الخمس ^(٢) ، وأن لله على الناس ^(٣)

صوم شهر رمضان ، وحج البيت إذا استطاعوه ^(٤) ، وزكاة أموالهم ،

وأه حرم عليهم الزنا ^(٥) والقتل والسرقة والخمر ، وما كان في معنى

(١) العنوان لم يذكر في الأصل ، بل لم يزد أحد من طوري بمشيه ، ولكنه ثبت

في نسخة ابن جماعة ، وقد رأيت إتيانه مع الإشارة إلى زياده .

وهذا الباب منه أبحاث جديدة في الكتاب ، هي في الحقيقة أصول العلم ،

وأصول الحديث ، وأصول الفقه في الدين . وهي التي لا يكتبها عقل هذه القوة

إلا الشافعي .

(٢) في نسخة ابن جماعة والنسخ للطبوعة « قال » بدون الفاء ، وهي نادرة في الأصل .

(٣) هنا ما في الأصل ، وفي باقي النسخ « مثل أن الصلوات خمس » . وقد صحت في الأصل

بعض النسخين ، فكتب « أن » بين السطور ، وكشط الألف واللام من « الخمس » .

(٤) في ج « وأن على الناس » وفي س « وأن الله فرض على الناس » ، وكذا

خلاف الأصل ، وقد زاد بعضهم بخط آخر ألفاً بجوار كلمة « الله » وكتب « فرض »

بين السطور ، حتى هربوا الجملة على ما كتب في س .

(٥) في ابن جماعة والنسخ للطبوعة « إن استطاعوا إليه سبيلاً » وقد هو بعضهم

في الأصل كلمة « إن » بدلها « إن » ولما في « استطاعوه » بدلها ألفاً ،

وأما الزيادة فليست في الأصل .

(٦) في سائر النسخ « البراء والزنا » وما هنا هو الثابت في الأصل ، ولكن فيه تح

هذا، مما كَلَّفَ الْيَتَامَى أَنْ يَقْرَءُوا وَيُتْلُوا وَيُتْلُوا مِنْ أَنْفُسِهِمْ
وأموالهم، وَأَنْ يَكْفُوا عَنْهُ: مَا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ مِنْهُ^(١).

٦٥ - ٩٦٤ - وهذا الصنف كله من العلم^(٢) موجود نصاً^(٣) في
كتاب الله، وموجوداً^(٤) دائماً عند أهل الإسلام، يَنْقُلُهُ عَوَامُهُمْ
عَنْ مَنْ مَقَعِي مِنْ عَوَامِهِمْ، يَحْكُونَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ، وَلَا يَنْتَازِعُونَ^(٥)
فِي حِكَايَتِهِ وَلَا وَجُوبِهِ عَلَيْهِمْ.

التون ههنا، خلا أدنى حل من ثابته حسيمة، لتشير إلى قراءة الكلمة بالوجهين
« الزنا » « الزنا » ؟ وكلمة « الأصل » مقدمة في س .

(١) في ابن جماعة وج « بما حرم الله عليهم منه » وفي س و س كما هنا ولكن
في س بدل « ما » « بما » وفي س « بما » وكل ذلك مخالف للأصل،
والذي فيه « ما » ثم لم يهتم بشرطه، فألصق به في اليم وإضافة الصنع .
والذي في الأصل واضح، « ما » موسوعة بدل من الضمير في « عنه » يعني :
وأن يكفوا عن الذي حرم عليهم منه، وكلمة « حرم » ضبطت في الأصل بفتح الحاء
بإتياء الناعل .

(٢) هنا في س و ج زيادة « قال القاسمي » .

(٣) في س و ج وابن جماعة تأخير كلمة « كله » بعد قوله « من العلم » والذي كان
في الأصل ما أثبتنا، ثم ضرب بشرطه على كلمة « كله » وأعاد كتابتها مؤخرة
لحق السطر .

(٤) قوله « لما » ضبطت في الأصل بفتح التون وتهديد الصاد، حتى لا يكون موضع شبهة
وكذلك في ابن جماعة، ولكن بشرط الخارجين كتب في الأصل. أما بعد الحال وعطيت
تحت التون، لقرأ « أيضا » وهو حيث وسقط .

(٥) هكذا حرق الأصل بألف بعد الحال وعليها فتحة، والوجه الرغ . ولكن لما هنا
وجها أيضا، أن يكون مقبولا لثقل عنقوف، كأنه قال : وتجدد موجوداً، أو :
وتراه موجوداً، أو نحو ذلك . وقد كانت بالضمب أيضا في نسخة ابن جماعة، ثم
كسبت الألف، وموضعا بين .

(٦) هنا في س زيادة « كله »، وليست في الأصل .

(٧) في س « لا ينتزعون » وفي ج « فلا ينتزعون »، وكلاما مخالف للأصل .

٩٦٥ - وهذا العلم السام الذي لا يمكن فيه التلظ من الخبر ،
ولا التأويل ، ولا يجوز فيه التنازع .

٩٦٦ - قال : فما الوجه الثاني ؟

٩٦٧ - قلت له ^(١) : ما ينوب المبدأ من فروع الفرائض ، وما
يُخص به من الأحكام وغيرها ، مما ليس فيه نص كتاب ، ولا في
أكثره نص سنة ، وإن كانت في شيء منه سنة فلما هي من
أخبار الخاصة ، لا ^(٢) أخبار العامة ، وما كان منه يَحْتَمِلُ التأويل
وَيُسْتَدْرَكُ قياساً .

٩٦٨ - قال : فَيَعْدُو ^(٣) هذا أن يكون واجباً وجوب العلم
قبله ^(٤) ؟ أو موضوعاً عن الناس علمه ، حتى يكون من علمه مُتَغَلِّباً ^(٥)

- (١) في س « قلت له » وفي س و ج « قال : قلت له » وكل مخالف للأصل .
- (٢) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « من » وليست في الأصل ، وهي مكتوبة في نسخة
ابن جماعة وعليها خط آخر ، الدلالة على إلالتها .
- (٣) كتبت في الأصل « فيمدوا » على الكتابة القديمة ، ثم ألتفت بعضهم أنها أخرى قبل
الهاء ، وبذلك كتبت في نسخة ابن جماعة « أفيدوا » . وهذه همزة الاستفهام جاز
حذفها . وفي س و ج « أفيدون » وهو خطأ لاسي له .
- (٤) في النسخ المطبوعة « العلم الذي قبله » وهو مخالف للأصل ونسخة ابن جماعة . وحذف
الوصول وإبقاء صفة دلالتها عليه جاز عند الكوفيين والأخفش ، وكلام الغالبى في
حجة وشاهد لهم . وقد مضى أيضاً في الفقرة (٢٩١) قوله « في الأولى ذكرت » ،
وتأولناه هناك بأن الجملة حال ، وهو مما يدخل في هذا الباب أيضاً من حذف الوصول
لدلالة الصلة . وانظر شواهد التوضيح لابن مالك (س ٥١) .
- (٥) حكنا تحت في الأصل وأهمية ، الترتيب قبل الهاء ، وهو صحيح جاز ، يقال : « اغفل »
و « تغفل » بمعنى . وفي س و ب « متغلباً » بفتح التاء على الجلالة .

وَمَنْ تَرَكَ طَلْعَهُ غَيْرَ آثِمٍ بِرُكْعَةٍ أَوْ مِنْ وَجْهِ ثَالِثٍ ، فَتُوجِدُهُ ^(١) خَبْرًا أَوْ قِيَاسًا ؟

٩٦٩ - قُلْتُ لَهُ : بَلْ هُوَ مِنْ وَجْهِ ثَالِثٍ .

٩٧٠ - قَالَ : فَصِفْهُ ^(٢) وَاذْكُرِ الْحِجَّةَ فِيهِ ، مَا ^(٣) يَلْزَمُ مِنْهُ ، وَمَنْ يَلْزَمُ ، وَمَنْ يَسْقُطُ ؟

٩٧١ - قُلْتُ لَهُ : هَذِهِ دَرَجَةٌ مِنَ الْعِلْمِ لَيْسَ تَبْلُغُهَا ^(٤) الْعَامَّةُ ، وَلَمْ يُكَلِّفْهَا كُلُّ الْخَاصَّةِ ، وَمَنْ احْتَمَلَ بِلَوْغِهَا مِنَ الْخَاصَّةِ فَلَا يَسْتَحُومُ كَلِمَةً كَافَّةً أَنْ يُعْطَلَوْهَا ، وَإِذَا قَامَ بِهَا مِنْ خَاصَّتِهِمْ مَنْ فِيهِ الْكَفَايَةُ لَمْ يَخْرُجْ غَيْرُهُ مِنْ تَرْكِهَا ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَالْفَضْلُ فِيهَا لِمَنْ قَامَ بِهَا عَلَى مَنْ عَطَلَهَا ^(٥) .

٩٧٢ - فَقَالَ : فَأَوْجِدْنِي هَذَا ^(٦) خَبْرًا أَوْ شَيْئًا ^(٧) فِي مَعْنَاهُ ، لِيَكُونَ هَذَا قِيَاسًا عَلَيْهِ ؟

(١) في س و ج « فوجدناه » وهو خطأ ومختلف للأصل .

(٢) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال القاضي » .

(٣) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « في » وهي مكتوبة في نسخة ابن جماعة وملتاة بالخط .

(٤) في النسخ المطبوعة « وما » والواو ليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة .

(٥) في النسخ المطبوعة « يبلغها » بإلواء الضمة ، وهي في الأصل مطبوعة اللام من فوق .

(٦) هذه الفقرة في ج فيها منقح أغلاط ، لم نر داعيا إلى الإطالة بذكرها .

(٧) في س « قال القاضي قال فأوجدني » وكذا في ج بخط « قال » ، وفي س

« قال فأوجدني » بخط اللام ، وفيها كلام « في هنا » زيادة « في » وكل ذلك

مختلف للأصل .

(٨) في س « وسببا » وفي ج « وشيئا » وكلاما خطأ ومختلف للأصل .

٩٧٣ - قُلْتُ لَهُ : فَرَضَ اللَّهُ الْجِهَادَ فِي كِتَابِهِ وَعَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ،
ثُمَّ أَكَّدَ النَّبِيرَ مِنَ الْجِهَادِ فَقَالَ : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ
أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ ^(١) بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةَ ، يُحَارِبُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ
وَيُقْتَلُونَ ، وَعْدًا عَلَيْهِ حَقٌّ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ ، وَمَنْ أَدَّى
بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ ، فَاسْتَبْشِرُوا بِنَيْكِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ ، وَذَلِكَ هُوَ
الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ^(٢) ۞ .

٩٧٤ - وَقَالَ : ﴿ قَاتِلُوا لِلشَّرِيكِينَ كَافَّةً ^(٣) كَمَا يُحَارِبُونَكُمُ
كَافَّةً ، وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ^(٤) ۞ .

٩٧٥ - وَقَالَ : ﴿ اقْتُلُوا لِلشَّرِيكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ^(٥) وَخُذُوا
وَاحْصُرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ ، قُلْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ
وَأَتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ، إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ^(٦) ۞ .

٩٧٦ - وَقَالَ : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ
الْآخِرِ ^(٧) وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ

(١) في الأصل لل هنا ، ثم قال « الآية » .

(٢) سورة التوبة (١١١) .

(٣) في الأصل لل هنا ، ثم قال « الآية » . والخلافة « دخلوا » ولكن القائل كتبها
بالحذف حرف الطاء عند ذكر الآيات للاستدلال .

(٤) سورة التوبة (٣٦١) .

(٥) في الأصل لل هنا ، ثم قال « الآية » . والخلافة « دخلوا » .

(٦) سورة التوبة (٥) .

(٧) في الأصل لل هنا ، ثم قال « لل : ما حرموا » .

مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُسْأَلُوا الْجَزَاءَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَافِرُونَ^(١)
 ٩٧٧ - ^(٢) أخبرنا عبد العزيز^(٣) عن محمد بن عمرو^(٤) عن أبي
 سلمة^(٥) عن أبي هريرة قال : قال رسول الله : « لَا أَزَالُ أَقَاتِلُ النَّاسَ
 حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَإِذَا قَالُوا عَصَمُوا^(٦) مَتَى دَمَلَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ
 إِلَّا بِحَقِّهَا ، وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ^(٧) . »

٩٧٨ - وقال الله جل ثناؤه : ﴿ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَقِرُّوا
 فِي سَبِيلِ اللَّهِ^(٨) أَنَا قُلْنَا إِلَى الْأَرْضِ ، أَرْضِينَهُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ،
 قَسَا مَتَاعُ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ^(٩) . إِلَّا تَقِرُّوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا
 أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلَ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا ، وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ
 قَدِيرٌ^(١٠) . »

٩٧٩ - وقال : ﴿ اقْرَأُوا خِفَافًا وَثِقَالًا^(١١) وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ^(١٢)

-
- (١) سورة التوبة (٢٩) .
 (٢) هنا في س و ج زيادة « قال القاضي » .
 (٣) في النسخ المطبوعة ونسخة ابن جماعة زيادة « بن محمد المرادى » وقد كتب بعضهم
 في الأصل بين السطور « بن محمد » بخط آخر .
 (٤) في النسخ المطبوعة زيادة « بن عيسى » وليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة ،
 بل كتب فيها فوق موضع الزيادة « و » دلالة على عدم إلبيتها هنا .
 (٥) في س و ج زيادة « بن عبد الرحمن » .
 (٦) في س « فَإِذَا قَالُوا قَدْ عَصَمُوا » وفي س و ج ونسخة ابن جماعة « فَإِذَا قَالُوا
 لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عَصَمُوا » والكل مخالف للأصل .
 (٧) الحديث رواه أصحاب الكتب الستة بألفاظ متطابقة وإسناد كثيرة . وانظر معون
 للبيروت (ج ٧ ص ١ - ٣ و ص ٣٤٧ - ٣٤٨) .
 (٨) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى » على كل شيء . قدير .
 (٩) سورة التوبة (٣٨ و ٣٩) .
 (١٠) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، ذَالِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٩٨﴾ .
 ٩٨ - قال ﴿٩٨﴾ : فَاحْتَمَلْتُ الْآيَاتُ أَنْ يَكُونَ الْجِهَادُ كُلُّهُ وَالتَّغْيِيرُ
 خَاصَّةً مِنْهُ - : عَلَى كُلِّ مُطِيقٍ لَهُ ، لَا يَسَعُ أَحَدًا مِنْهُمْ التَّخَلُّفُ عَنْهُ ،
 كَمَا كَانَتْ الصَّلَاةُ وَالْحَجُّ وَالزَّكَاةُ ، فَلَمْ يَخْرُجْ أَحَدٌ ﴿٩٩﴾ وَجِبَ عَلَيْهِ
 فَرَضٌ مِنْهَا مِنْ ﴿١٠٠﴾ أَنْ يُؤَدِّيَ غَيْرُهُ الْفَرَضَ عَنْ نَفْسِهِ ، لِأَنَّ قَوْلَ أَحَدٍ ﴿١٠١﴾
 فِي هَذَا لَا يُكْتَبُ لغيره .

٩٨١ - واحْتَمَلْتُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى فَرَضِهَا غَيْرَ مَعْنَى فَرَضِ
 الصَّلَاةِ ، وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ قَصْدُ الْفَرَضِ فِيهَا ﴿١٠٢﴾ قَصْدُ الْكِفَايَةِ ،
 فَيَكُونُ مَنْ قَامَ بِالْكَفَايَةِ فِي جِهَادٍ مِنْ جُوهِدٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مُدْرِكًا تَأْدِيَةً ٩٩
 الْفَرَضِ وَنَافِلَةً الْفَضْلِ ، وَخُرُجًا مَنْ تَخَلَّفَ مِنَ الْمُؤْتَمِرِ .

٩٨٢ - وَلَمْ يُسَوِّ ﴿١٠٣﴾ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ، فَقَالَ اللَّهُ : ﴿ ١٠٤ 〉 لَا يَسْتَوِي
 الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ ﴿١٠٥﴾ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

-
- (١) سورة التوبة (٤١) .
 (٢) في النسخ المطبوعة « قال تعالى »
 (٣) في النسخ المطبوعة زيادة « منهم » وليست في الأصل ، وكتبت في نسخة ابن جماعة ،
 ثم ألفت بالحرقة .
 (٤) كلمة « من » لم تذكر في نسخة ابن جماعة ولا النسخ المطبوعة ، وهي تامة في الأصل
 ثم ضرب عليها بطن قريش . وإليها هو الصواب ، وهي هنا السببية .
 (٥) في « ب » يحمل كل أحد « وكلمة « كل » هنا لا معنى لها ، وليست في الأصل .
 (٦) في « ب » منها « وهو مخالف للأصل .
 (٧) هكذا بالأصل بإثبات حرف اللام مع « لم » ولقد أبشأ وجهه مراراً . وفي سائر النسخ
 « لم يؤد » على الجادة .
 (٨) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ ، فَضَّلَ اللَّهُ لِلْجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى
الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً ، وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ، وَفَضَّلَ اللَّهُ الْجَاهِدِينَ عَلَى
الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ^(١) . فأما الظاهر في الآيت فالقرض
على العامة ^(٢)

٩٨٣ - قال : فأين ^(٣) الدلالة في أنه ^(٤) إذا قام بعض العامة
بالكفاية أخرج المتخلفين من اللأثم ؟
٩٨٤ - ^(٥) قللت له : في هذه الآية .
٩٨٥ - قال : وأين هو منها ؟

-
- (١) سورة النساء (٩٥) . ثم هنا بحاشية الأصل ماضية : « بلغ السباع في الجبل المداوى
عصر ، وصبح ابنى عهد » .
- (٢) هذه الجملة من كلام الشافعي ، يريد أن ظاهر الآيت في الأصل بالقتال أنه فرض عين ،
ثم هو يريد أن يصرح ملغاه إلى القول بنحو ظاهرها ، في صورة السؤال والجواب ،
كما سيأتي ، ولكن طرأوا الكتاب لم يلهموا مراده ، وظنوا أن هنا من سؤال
متناظر ، فزاد بعضهم بين السطور « قال قال » ليحصل هنا الكلام من اعتراض
للقرض ، ثم جاءت نسخة ابن جماعة وبداها النسخ للطبوعة فزادوا وهضموا ، فقالوا
« قال الشافعي قال أما الظاهر » الخ ، وكل هنا خطأ .
- (٣) هنا اعتراض المتناظر ، وذلك ثبت في الأصل قوله « قال » . وأما النسخ الأخرى
فأتوا الكلام على فهم غلط فأكلة « قال » . وقوله « فأين » بالياء للوحدة ،
من الإجابة ، وضبطت في الأصل بكسر الباء ، ولكن تصرف فيها بعضهم فوضع
هظة أخرى فتكون « فأين » ونسب الكسرة تحت الباء ، ولذلك كتبت في مسائر النسخ .
- (٤) الشافعي يكثر التنوع في استعمال حروف الجر ، ويظهر في عبارته عن مستوى البناء ،
وقد لم يرش على طريق الأصل عن كلمة « في » هنا ، فغرب عليها وألحق بآه
بالألف ، فصارت « بأنه » وذلك بمقت في النسخ للطبوعة ، وأما نسخة ابن جماعة
فهي « على أنه » ثم كتب بالجرزة فوق حرف « على » علامة أنها نسخة .
- (٥) هنا في النسخ للطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

٩٨٦ - قلتُ: قال الله: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ فروع^(١)
 المتخلفين عن الجهاد الحسنى على^(٢) الإيمان، وأبان فضيلة المجاهدين على
 القاعدين، ولو كانوا آتئين بالتخلف إذا خزا غيرهم -: كانت العقوبة
 بالإثم - إن لم يسقوا الله^(٣) -: أو لى بهم من الحسنى .

٩٨٧ - قال: فهل تجب في هذا غير هذا ؟

٩٨٨ - قلتُ: نعم، قال الله: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً﴾^(٤)، فَلَوْلَا قَرَرٌ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ
 وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ^(٥) . وغزا
 رسول الله وغزى معه من أصحابه جماعة^(٦) وخلف أخرى^(٧)، حتى تخلف

(١) في ب « فوعده الله » وانظر الجلاء لم يذكر في الأصل .

(٢) في ب « بالمس » وفي س و ج « الحسنى من الجهاد » بالتقديم والتأخير، وكل
 ذلك عتاف للأصل .

(٣) « يهو » . كتبت في الأصل على صورة الرفع بعد الجزم ، بل كتبت هكذا
 « يهوا » . وكتبت في سائر النسخ « هب » . وفي س و ب « إن لم يه الله
 منهم » والزائدة ليست في الأصل ولأني نسخة ابن جماعة .

(٤) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « لى : يحذرون » .

(٥) سورة التوبة (١٢٢) .

(٦) « غزى » . كتبت في الأصل « غزا » على قاعدة في كتابة أمثاله بالألف ، فاشتبهت
 على القارئين والتاسعين ، ففتحها « غزا » غلبا ، والصواب أنها من الرمي للضعف ،

يقال : « أغزى الرجل وغزاه » . حملة أن يفرق . هكذا نس السان ، وهو

الذى يناسب سياق الكلام في قوله « وخلف أخرى » . ويؤيده أن كلمة « جماعة »
 ضبطت في الأصل بالنصب بفتحين ، ثم حوّل بين القارئين تغييرها ، فالصق باد برأس
 الجيم ، لقرأ « بجماعة » ولم يمتعه من ذلك ضبطها بالفتح ، ويظهر أنها كانت كذلك
 في نسخة ابن جماعة ، ثم كسفت التفتان من فوق الكلمة ، وموضع الكشط ظاهر ،
 ووضعت كسر تان تحتهما ، ثم ألصقت الباء بالجيم لإصلا مستعددا واضع الجدة ، وذلك
 طبع في ج .

(٧) في ب « آخرين » وهو عتاف للأصل ونسخة ابن جماعة .

على بن أبي طالب في غزوة تبوك، وأخبرنا الله^(١) أن المسلمين لم يكونوا
يَتَفَرَّوْا كَافَّةً^(٢) : ﴿قَالُوا لَا تَقَرَّ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ﴾ فَأَخْبَرَ
أَن التَّفَرُّقَ عَلَى بَعْضِهِمْ دُونَ بَعْضٍ ، وَأَنَّ التَّفَقُّهَ إِنَّمَا هُوَ عَلَى بَعْضِهِمْ
دُونَ بَعْضٍ .

٩٨٩ - وكذلك ما عَدَا الْفَرْضَ فِي عَظَمِ الْفَرَائِضِ^(٣) الَّتِي
لَا يَسَعُ جَهْلُهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٩٩٠ - ^(٤) وَهَكَذَا كُلُّ مَا كَانَ الْفَرْضُ فِيهِ مَقْصُودًا بِهِ قَصْدُ
الْكَفَايَةِ فِيمَا يَتَوَبُّ ، فَإِذَا قَامَ بِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مَنْ فِيهِ الْكَفَايَةُ خَرَجَ مَنْ
تَخَلَّفَ عَنْهُ مِنَ اللَّائِمِ .

٩٩١ - وَلَوْ صَيَّرُوهُ مِمَّا خِفْتُ أَنْ لَا يُخْرِجَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ مُطْلِقًا
فِيهِ مِنَ اللَّائِمِ ، بَلْ لَا أَشْكُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، لِقَوْلِهِ : ﴿إِلَّا تَتَفَرَّقُوا يُعَذِّبَكُمْ
عَذَابًا أَلِيمًا﴾^(٥) .

(١) هذا في الأصل ، وهو صحيح واضح ، ولكن بعض النسخ ضرب على كلمة
« وأخبرنا » وهي في آخر السطر ، وكتب فوقها بخط آخر « قال وأخبرنا » ثم ضرب
على ذلك شخص آخر ، وكتب بخط ثالث بجوار لفظ الجلالة في أول السطر بعده كلمة
« وأخبر » . ومن ذلك اضطرت النسخ ، فقل نسخة ابن جماعة « وأخبر الله » وفي
ج « وأخبره الله » وفي س « فأخبره الله » وفي د « قال الثاني رحمه الله تعالى :
فأخبر الله » ، والصواب ما أثبتنا .

(٢) زاد بعضهم هنا في الأصل بين السطرين بخط آخر ، كلمة « قال » وذلك ثبت في سائر
النسخ ، وما في الأصل صحيح ، على إرادة القول بحذوة ، كصحيح البناء .

(٣) « عظم » منبسط في الأصل بضم العين . وفي اللسان : « قال الاحياني : عظم
الأمر وعظمته : مُعْظَمُهُ . وجاء في عظم الناس وعظمتهم ، أى في مُعْظَمِهِمْ » .

(٤) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الثاني » .

(٥) سورة التوبة (٣٩) .

٩٩٢ - قال : فما معناها ؟

٩٩٣ - قلتُ : الدلالة عليها أن تختلفهم من التغير كافة لا يستهم ، وتغير بعضهم - إذا كانت^(١) في تغيره كفاية^(٢) - يخرج^(٣) من تختلف^(٤) من المأثم ، إن شاء الله ، لأنه إذا قرر بعضهم وقع عليهم اسم « التغير » .

٩٩٤ - قال : ومثل ماذا^(٥) سيؤى الجهاد ؟

٩٩٥ - قلتُ : الصلاة على الجنائز^(٦) ودفنها ، لا يحمل تركها ولا يجب على كل من يحضرها^(٧) كلهم حضورها^(٨) ، ويخرج من تختلف^(٩) من المأثم من قام بكفائتها .

(١) في س « إذا كان » وهو يختلف للأصل .

(٢) في ج « ولغة ابن جماعة » تخرج » وهو يختلف للأصل ، وخطأ ، لأن النسخ راجع إلى التغير .

(٣) في ب زيادة « عنها » وهي زيادة خطأ ، وليست في الأصل .

(٤) في ج « ومثل هذا » وهو خطأ صرف . وفي نسخة ابن جماعة « وممثل ماسوى الجهاد » ثم ضرب على « ما » الأولى بالجر ، وهو يختلف للأصل .

(٥) في نسخة ابن جماعة و س و ج « الجنائز » بالجمع ، وفي الأصل كاهن بالإنفراد ، ثم لب فيه بعضهم ، فضرب على حرفي « زة » وكتب فوقها « يز » .

(٦) في س « يحضرها » والتي في الأصل وسائر النسخ « يحضرها » ثم كسط بعضهم التاء ، وأبقى موضعها ولمحذو تخطئها ظاهرين .

(٧) بمباشرة ب ماضية : « ولا يجب الخ » حكها في جميع النسخ ب تكرار لفظ كثر ، والظاهر أنه من النسخ ، كتبه مصححه . وليس هذا من النسخ ، بل هو في أصل الريم واضح ، وهو تكرار لزيادة التوكيد ، وليت الناسخين أجوا لنا سائر الأصول كما أجوا هذه !

(٨) في س و ج زيادة « عنها » وليست في الأصل ، بل كتبت فيه بين السطور بخط آخر ، وكتبت كذلك بمباشرة نسخة ابن جماعة وعليها علامة المسحة .

٩٩٦ - وهكذا رَدُّ السلام ، قال الله : ﴿ وَإِذَا حُيِّنْتُمْ بِحِجَّةٍ فَعِثُوا بَأَخْسَنِ مِنهَا ﴾^(١) أَوْزُدُوهَا ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا^(٢) .
وقال رسول الله : « يُسَلِّمُ الْقَائِمُ عَلَى الْقَاعِدِ » . و : « إِذَا سَلَّمَ مِنَ الْقَوْمِ وَاحِدٌ أَجْزَأُ عَنْهُمْ »^(٣) . وإِنَّمَا أُرِيدَ بِهَذَا الرَّدُّ ، قَرَدُ الْقَلِيلِ جَامِعٌ لَانِسَمِ الرَّدِّ^(٤) ، وَالْكَفَايَةُ فِيهِ مَا نَبَغَ لِأَن يَكُونَ^(٥) الرَّدُّ مَعْتَلًا .

٩٩٧ - وَإِذَا رَزَلَ السَّلَامُونَ عَلَى مَا وَصَفْتُ ، مِنْذُ بَثَّ اللَّهُ نَبِيَّهُ^(٦) - فِيمَا بَلَنَّا - إِلَى الْيَوْمِ : يَتَّقُهُ أَقْلُهُمْ ، وَيَتَشَهُدُ الْجَنَازَةَ بِضَمِّهِمْ ، وَيُجَاهِدُ^(٧) وَيَرُدُّ السَّلَامَ بِضَمِّهِمْ ، وَيَتَخَلَّفُ عَنْ ذَلِكَ غَيْرُهُمْ ، فَيَعْرِفُونَ ٩٧

(١) فِي الْأَسْلَافِ هَذَا ، ثُمَّ قَالَ « آيَةٌ » .

(٢) سُورَةُ النَّاسِ (٨٦) .

(٣) هَذَا حَدِيثَانِ . وَلَكِنْ فِي اللَّوْطِ (ج ٣ ص ١٣٧) : « مَا كَانَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : يَسَلِّمُ الرَّائِبُ عَلَى الْمُسَامِ ، وَإِذَا سَلَّمَ مِنَ الْقَوْمِ وَاحِدٌ أَجْزَأُ عَنْهُمْ » . وَأَخْرَجَ الشَّيْخَانِ وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً : « يَسَلِّمُ الصَّغِيرُ عَلَى الْكَبِيرِ ، وَالْمُسَلِّمُ عَلَى الْقَاعِدِ ، وَالْقَلِيلُ عَلَى الْكَثِيرِ » . وَلَهُ الْفَالِطُ أُخْرَى ، وَأَنْظَرُ عَوْنُ الْمُبْرُودِ (ج ٤ ص ٥١٦ - ٣١٧) وَفَضْلُ الْبَارِي (ج ١١ ص ١٣ - ١٤) وَصَحِيحُ مُسْلِمَ (ج ٢ ص ١٧٤) . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ (ج ٤ ص ٥٢٠) مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ مَرْفُوعاً « يُجْزَى عَنْ الْجَمَاعَةِ إِذَا مَرُّوا أَنْ يَسَلِّمَ أَحَدُهُمْ ، وَيُجْزَى عَنْ الْجُلُوسِ أَنْ يَرُدَّ أَحَدُهُمْ » . وَفِي إِسْنَادِهِ سَيِّدُ بْنُ عَدِيٍّ الْخَزَّازِيُّ الَّذِي ، وَفِيهِ ضَعْفٌ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ . وَفِي الْبَابِ حَدِيثُ بَهْزَادٍ مِنْ رِوَايَةِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ ، لِسَبِّهِ الْجَيْشِيِّ فِي مَجْمَعِ الزَّوَاهِدِ (ج ٨ ص ٣٥) نَالِ الطَّبْرَايَ ، وَقَالَ : « وَنَبِيَّهُ كَثِيرٌ مِنْ عِجْمٍ ، وَهُوَ سَعِيفٌ » .

(٤) فِي لِسَانَةِ ابْنِ جَابَةَ وَنَحْوِهِ « ثَلَاثًا يَكُونُ » وَهُوَ خَطَأٌ مَرْفُوعٌ ، لِأَنَّ الْمُرَادَ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ فِي هَذَا عَلَى الْكَفَايَةِ بِمَنْ تَطِيلُ الرَّدُّ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ ، وَبَيْنَ الْخَطَأِ عَلَى نَصْرِفٍ بَيْنَ الثَّوَاتَيْنِ فِي الْأَسْلَافِ ، نَزَادَ كَلِمَةً « لَا » بَيْنَ السُّطُورِ بَيْنَ كَلِمَتَيْ « لِأَنَّ » وَ « يَكُونُ » .

(٥) فِي ب - « نَبِيَّهُمْ » وَهُوَ مَخَالِفٌ لِلْأَسْلَافِ .

(٦) فِي سَمَةِ ابْنِ جَابَةَ بِالْمَاشِيَةِ زِيَادَةُ كَلِمَةِ « بِضَمِّهِمْ » وَعَلَيْهَا عَلَامَةُ الصَّحَةِ ، وَلَيْسَتْ فِي الْأَسْلَافِ .

الْفَضْلَ لِيَنْ قَامَ بِالْفَقْهِ^(١) وَالْجِهَادِ وَحَضُورِ الْجَنَائِزِ وَرَدِّ السَّلَامِ ، وَلَا يُؤْتَمُونَ مَنْ قَصَرَ عَنْ ذَلِكَ ، إِذَا كَانَ بِهَذَا^(٢) قَاعُونَ بِكَفَايَةِ .

[باب خبر الواحد^(٣)]

٩٩٨ ^(١) فقال^(٤) لِي قَاتِل : أَخَذْتُ لِي أَقْلٌ مَا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ

عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ ، حَتَّى يَكْتَبَ عَلَيْهِمْ خَبْرُ الْخَاصَّةِ .

٩٩٩ — فَقُلْتُ : خَبْرُ الْوَاحِدِ عَنِ الْوَاحِدِ حَتَّى يَنْتَهِيَ^(٥) بِهِ إِلَى

(١) فِي س « بِالْفَقْهِ » وَهُوَ خِلَافٌ لِلْأَسْلِ .

(٢) فِي لِسَةِ ابْنِ جَاعَةَ « إِذ » وَقَدْ ضَرَبَ بَعْضُ طَرِيقِ الْأَسْلِ عَلَى الْأَلْفِ الْأُخْرَى مِنْ « إِذَا » . وَقَوْلُهُ « بِهَذَا » هُوَ الْقَوْلُ فِي الْأَسْلِ ، ثُمَّ بَعَثَ فِيهِ عَائِدَ لُجْلُجٍ « لِهَذَا » وَالتَّيْبَرِيَّ ، ثُمَّ زَادَ بَيْنَ السُّطُورِ كَلِمَةً « قَوْمِ » ، فَصَارَ الْكَلَامُ « لِهَذَا قَوْمِ » وَهُوَ ثَبَتَ فِي لِسَةِ ابْنِ جَاعَةَ وَسَائِرِ النُّسخِ ، وَمَا هُنَا هُوَ لِلْوَلَوَائِقِ لِلْأَسْلِ .

(٣) أَمَّا الْأَسْلُ فَلَيْسَ فِيهِ عَتْوَانٌ ، وَلَا مِنْ زِيَادَاتِ الْفَارِسِيِّ ، وَأَمَّا لِسَةُ ابْنِ جَاعَةَ فَكُتِبَ بِمَحَاشِيئِهَا « بَابُ خَيْرِ الْوَاحِدِ » وَلَمْ يَكُتَبْ عَلَيْهِ مَا يَجِبُ صَحِّهُ وَأَنَّهُ مِنْ أَسْلِ الْكُتُبِ ، وَقَدْ كُتِبَ هَذَا السُّتْرَانُ فِي س أَيْضًا . وَفِي س وَ ج « بَابُ تَلْبِيَةِ خَيْرِ الْحُجَّةِ » وَهُوَ عَتْوَانٌ طَرِيفٌ ، وَلَكِنْ لَا أُدْرِي مِنْ أَيْنَ هَل .

وَانْظُرْ فِي مَقَامِ هَذَا الْبَابِ مِنْ كَلَامِ الشَّافِعِيِّ ، مَا هَلَّ فِي كِتَابِ اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ بِمَحَاشِيَةِ الْجُزْءِ السَّابِعِ مِنَ الْأَمِّ (ص ٢ - ٣٨) وَمَا هَلَّ فِي كِتَابِ جَمَاعَةِ الْعِلْمِ ، فِي الْجُزْءِ السَّابِعِ مِنَ الْأَمِّ فِي « بَابِ حِكَايَةِ قَوْلِ مَنْ رَدَّ خَيْرَ الْخَاصَّةِ » (ص ٢٥٤ - ٢٦٢) . وَمِنْ قَوْلِهِ كَلَامُ الشَّافِعِيِّ فِي هَذَا الْبَابِ وَجَدْتُ أَنَّهُ جَمَعَ كُلَّ الْفُرَاغَةِ الْعَبِيَّةِ لِعِلْمِ الْحَدِيثِ (لِلْمُصْطَلَحِ) وَأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ إِبْرَنَ عَنْهَا لِيَاذَةَ وَاضِحَةً ، وَأَقْرَبُ مَنْ نَصَرَ الْحَدِيثَ ، وَاجْتَنَبَ لِرُجُوبِ السُّنَنِ بِهِ ، وَتَصَدَّى لِرَدِّ عَلَى عِتَابِيهِ ، وَقَدْ صَدَّقَ أَهْلَ مَكَّةَ وَبَرَوَا ، إِذْ سَمِعُوهُ « نَاصِرَ الْحَدِيثِ » وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٤) هُنَا فِي سَائِرِ النُّسخِ زِيَادَةُ « هَلَّ الشَّافِعِيُّ » .

(٥) فِي ابْنِ جَاعَةَ وَ س وَ ج « هَلَّ » بِدُونِ الْهَاءِ ، وَهِيَ تَائِيَةٌ فِي الْأَسْلِ .

(٦) كَلِمَةُ « جَنَى » مَكْتُوبَةٌ بَيْنَ السُّطُورِ بِخَطِّ يَشِيْخِ خَطِّ الْأَسْلِ ، وَكُتِبَتْ بِإِلَافٍ مَعَ أَنَّ أَكْثَرَ مَا يَكْتُبُهَا « حَا » بِالْأَلْفِ ، وَلَكِنْ كُتِبَتْ فِي بَعْضِ النُّوَاضِحِ بِالْيَاءِ ، فَهَلَّاكَ ٢٤ - رسالته

النهي أو من اتعنى^(١) به إليه دونه^(٢).

١٠٠٠ - ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أموراً^(٣):

١٠٠١ - منها: أن يكون من حدث به ثقة في دينه، معروفاً

بالصدق في حديثه، ماقلأ^(٤) يُحدث به، عالماً بما يُجمل معاني^(٥)

الحديث من اللفظ، وأن^(٦) يكون ممن يُؤدّي الحديث بحروفه كما

سمع^(٧)، لا يُحدث به على المعنى، لأنه إذا حدث به على المعنى وهو غير

رجعت أنها حقا من الأصل. وكلمة « يتعنى » كتبت فيه بإيلاء على خلاف عادة، وكان الأقرب أن تكون « يفتنى » لولا أنه ضبط الياء في أولها بالنسب، والمضى صحيح في الماثلين.

(١) في ب « أو إلى من اتعنى » وكلمة « إلى » ليست في الأصل. وقوله « اتعنى » كتب فيه « اتها » بالألف، لذلك ضبطت بإيلاء للفاعل.

(٢) معنى: حتى يتعنى بإسناد الخبر إلى النبي صلى الله عليه وسلم، إذا كان الخبر مرفوعاً إليه، أو يتعنى بإسناده إلى من روى عنه الخبر مدّاتي صلى الله عليه وسلم، صحابياً كان أو غيره. كما إذا روى أثر من عمر، أو من مالك، مثلاً، فإنه يترجم بقبول ذلك عن الروى عنه أن يصل إسناده إليه.

(٣) حيث مايت في الأصل، فزاد تاء قبل الميم في كلمة « يجمع » وضرب على الألف الأخيرة من « أموراً » ليكون السلام « حتى يجمع أمور ». ولكن لم يقيمه أحد من أصحاب النسخ الأخرى على هذا البت.

(٤) مكناً في الأصل ونسخة ابن جماعة « ما » باللام، وهو الصواب، ولكن كُتبت بعضهم رأس اللام وأتى بجيهاً لقرأ « بما » وبذلك كتبت في س و ج، وهو خطأ.

(٥) تصرف بنى فارتى الأصل بجهل أو غفلة بالميم لأمّا فتكون « لما » وهو خطأ وسخط، لم يقيمه فيه أحد.

(٦) مكناً في الأصل، بالفتح والواو. وفي نسخة ابن جماعة و ب « أو أن ». والمضى في الأصل على « أو » وكثيراً ما يخطئ في العربية بالواو بمعنى أو كما هو معروف. والراد أن الشرط أحد امرين: إما أن يكون الروى يروي الحديث بلفظه كما سمع، أو يكون عالماً بالمرى إذا رواه بالمرى ولم يؤدّ اللفظ. وانظر ما مضى في الفقرة (٧٥٥).

(٧) في سائر النسخ « كما سمع » والهاء ملصقة في الأصل، وليست منه.

عالم بما يحيلُ منه - : لم يَدْر لَهْ يُحِيلُ الْحَلَالَ إِلَى الْحَرَامِ^(١) . وَإِذَا أَذَاهُ
بِجُرُوفِهِ فَلَمْ يَبْقَ وَجْهُ يُخَافُ فِيهِ إِحَاتُهُ^(٢) الْحَدِيثَ ، حَافِظًا إِنْ حَدَّثَ
بِهِ مِنْ حَفْظِهِ ، حَافِظًا لِكِتَابِهِ إِنْ حَدَّثَ^(٣) مِنْ كِتَابِهِ . إِذَا شَرِكَ^(٤) أَهْلَ
الْحَفْظِ فِي الْحَدِيثِ وَافَقَ حَدِيثَهُمْ ، بَرِيًّا^(٥) مِنْ أَنْ يَكُونَ مُدْلَسًا^(٦) :
يُحَدِّثُ عَنْ مَنْ لَقِيَ مَا لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ ، وَيُحَدِّثُ^(٧) عَنِ النَّبِيِّ مَا^(٨) يُحَدِّثُ
الْعُقَاتُ خِلَافَهُ عَنِ النَّبِيِّ .

١٠٠٢ - وَيَكُونُ هَكَذَا مَنْ فُوتَهُ جَمْعُ حَدِيثِهِ ، حَتَّى يَنْتَقِي
بِالْحَدِيثِ مَوْصُولًا إِلَى النَّبِيِّ أَوْ إِلَى مَنْ اتَّعَى بِهِ إِلَيْهِ دَوْنَهُ ، لِأَنْ كُلَّ

(١) فِي النسخ للطبوعة زيادة « والحرام إلى الحلال » وهي مزادة أيضا بحاشية نسخة
ابن جماعة وعليها علامة الصحة ، ولكنها ليست في الأصل .

(٢) فِي النسخ للطبوعة « إلهة » بدون الضم ، وهو ثابت في الأصل ونسخة ابن جماعة .

(٣) فِي « ب » زيادة « هـ » وليست في الأصل .

(٤) « شرك » مضبوطة في الأصل بنسخ الشيخ وكسر الفاء ، وهي من باب « فرح » :

أَي صَارَ شَرِيكًا ، وَلِلصِّدْرِ « شَرِيكٌ » يوزن « كُف » و « شَرِيكَةٌ » يوزن

« كَلَّة » ؟ وَيُضَلَّلَانِ بِكسر أولهما ، وَكُونَ ثَانِيهَا و « شُرَكَاةٌ » أَيْضًا يوزن

« خُرقة » : لَهْ .

(٥) « بري » بتسهيل المعزة وتشديد الياء ، ووضعت عليها التثنية في الأصل .

(٦) مَا سَيَأْتِي هُوَ لِإِبْرَاهِيمَ لِمُدْلَسٍ .

(٧) قَوْلُهُ وَ « يَحْدِثُ » بِالنصب ، مَطْرُوفٌ عَلَى « يَكُونُ » يَنْ : وَرَبِّمَا مِنْ أَنْ يَحْدِثَ حَدِيثًا

يُخَالِفُهُ فِيهِ الثَّلَاثُ ، وَهُوَ بِمَعْنَى قَوْلِهِ قَبْلَ « إِذَا شَرَكَ أَهْلَ الْحَفْظِ فِي الْحَدِيثِ وَافَقَ

حَدِيثَهُمْ » فَانْ كَثْرَةُ الثَّلَاثِ ثَلَاثُ ثَلَاثٍ عَلَى وَجْهِ قِيَامِهِ فِي رَوَايَةِ وَسُوءِ حَفْظِهِ . وَلَا يَجُوزُ

صَحْقُهُ عَلَى « يَحْدِثُ مِنْ مَنْ لَقِيَ » لِأَنَّ مِنْ يَخَالِفُ الثَّلَاثَ لَا يَدْخُلُ فِي وَصْفِ الْمُدْلَسِ .

وَقِي « فِي حَدِيثٍ » وَهُوَ خَطَأٌ صَرَفٌ ، وَخَالَفَ لِلأصل وَسَائِرُ النسخ .

(٨) « مَا » مَقْرُوفٌ « يَحْدِثُ » ، وَقِي بَقِيَ النسخ « بِمَاءٍ » وَالْبَاءُ مُلْحَقَةٌ بِالْيَاءِ فِي الأصل

ظَاهِرُ اسْتِطَاعِهَا .

واحدٍ منهم مُثَبِّتٌ لِمَنْ حَدَّثَهُ ، وَثَبَّتْ عَلَى مَنْ حَدَّثَ عَنْهُ ، فَلَا يُسْتَنَى
فِي كُنَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَمَّا وَصَفْتُ .

١٠٠٣ - فقال ^(١) : فَأَوْضَحْ لِي مِنْ هَذَا ^(٢) بَشَى لَمْ يَلَّ أَكُونَ ^(٣)
بِهِ أَهْرَفَ مَنِي هَذَا ، يَلْبَرَتِي بِهِ وَقِيلَ خَيْرَتِي بِمَا وَصَفْتَ فِي الْحَدِيثِ ؟
١٠٠٤ - قلتُ له : أُرِيدُ أَنْ أَخْبِرَكَ بِشَىءٍ يَكُونُ هَذَا
قِيَاسًا عَلَيْهِ ؟

١٠٠٥ - قال : نعم !

١٠٠٦ - قلتُ ^(٤) : هَذَا أَصْلٌ فِي نَفْسِهِ ، فَلَا يَكُونُ قِيَاسًا عَلَى
غَيْرِهِ ، لِأَنَّ الْقِيَاسَ أَضْفُفٌ مِنَ الْأَصْلِ .
١٠٠٧ - قال : فَلَسْتُ أُرِيدُ أَنْ تَجْعَلَهُ قِيَاسًا ، وَلَكِنْ مَثَلُهُ لِي ^(٥)
عَلَى شَيْءٍ مِنَ الشَّهَادَاتِ ، الَّتِي الْعِلْمُ بِهَا عَامٌّ ؟

١٠٠٨ - قلتُ ^(٦) : قَدْ يَخَالَفُ الشَّهَادَاتِ فِي أَشْيَاءٍ وَيُجَامِعُهَا
فِي غَيْرِهَا .

-
- (١) فِي النسخ المطبوعة « قال » وهو مختلف للأصل .
(٢) فِي نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة « وأوضح لي هذا » بخفف « من » وهي تاجية
فِي الْأَصْلِ ، وَهِيَ زِيْدَةٌ ، كَمَا يَأْتِي ذِكْرُ كَثِيرٍ أَوْ كَلَامُ الْبِنَاءِ . وَيُظْهَرُ أَنَّ بَعْضَ الْفَارِسِيِّينَ
فِي الْأَصْلِ لَمْ يَسْبِغْهُ مَوْضِعًا ، فَحَاوَلُوا تَغْيِيرَهَا لِيَجْعَلَهَا « فَي » .
(٣) فِي سَائِرِ النسخ « لَيْلَى أَنْ أَكُونَ » وَكَلِمَةُ « أَنْ » مُزَادَةٌ بَيْنَ الطُّوَرِ فِي الْأَصْلِ
بِحِطْطِ آخَرٍ .
(٤) هُنَا فِي الْأَصْلِ زِيَادَةُ « قَالَ » بَيْنَ الطُّوَرِ بِحِطْطِ آخَرٍ . وَفِي سَائِرِ النسخ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .
(٥) فِي س . « قُلْتُ » وَهُوَ مُخْتَلَفٌ لِلأَصْلِ .
(٦) كَلِمَةُ « لِي » لَمْ تَذْكُرْ فِي م .
(٧) فِي س . « قُلْتُ لَهُ » وَالزِّيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

١٠٠٩ - قال : وأَنْ يُخَالَفَهَا ؟

١٠١٠ - قلت : أَقْبَلُ في الحديثِ الواحدُ ^(١) والمرأةُ ^(٢) ،
ولا أَقْبَلُ واحداً منهما وحده في الشهادة ..

١٠١١ - وأَقْبَلُ في الحديث « حدثنى فلانٌ عن فلانٍ » إنْ ظلم
يُمكن مُدْكَسًا ، ولا أَقْبَلُ في الشهادة إلا « سمعتُ » أو « رأيتُ »
أو « أشهدتني » .

١٠١٢ - وتختلفُ الأحاديثُ ، فَأَخَذُ بعضها ، استدلالاً
بكتابٍ أو سنةٍ أو إجماعٍ أو قيسٍ ، وهذا لا يُؤْخَذُ به في الشهاداتِ
هكذا ، ولا يُوجدُ ^(٣) فيها بحالٍ .

١٠١٣ - ثُمَّ يَكُونُ بَشَرٌ ^(٤) كُلُّهُمْ يَجُوزُ شهادتهُ ولا أَقْبَلُ
حديثه ^(٥) ، مِنْ قَبْلِ ما يَدْخُلُ في الحديث من كثرةِ الإحالةِ وإزالةِ
بعضِ ألفاظِ المعاني .

١٠١٤ - ثُمَّ هو يُجَامِعُ الشهاداتِ في أشياءٍ غيرِ ما وصفتُ .

(١) في النسخ المطبوعة « الرجل الواحد » « وكلة » الرجل « ليست في الأصل ، وهي
مكتوبة في نسخة ابن جماعة ومطبعة بالجرة .

(٢) في نسخة ابن جماعة « والامراة الواحدة » ثم أُلِيت « الواحدة » بالجرة .

(٣) في ج « يؤخذ » وهو خطأ ، ويظهر أن الخطأ من نسخة ابن جماعة ، فإن
الكلمة كتبت فيها هكذا « يؤخذ » بإجماع القائل ويخط الخاء بتطاوله وأخرى
تحتية ، فقرأ « يوجد » و « يؤخذ » ، وهي في الأصل واحدة بالميم .

(٤) في النسخ المطبوعة زائدة « كثير » وليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة .

(٥) في ب « شهادتهم » وفي س و ج « حديثهم » . وكلمة « شهادتهم » للأصل .

١٠١٥ - ^(١) فقال : **أَمَّا مَا قُلْتَ مِنْ أَلَّا تَقْبَلُ الْحَدِيثَ إِلَّا مِنْ ثِقَةٍ حَافِظٍ عَالِمٍ بِمَا يُجِلُّ مَعْنَى الْحَدِيثِ** - : **فَكَأَقُلْتُ ، فَلَمْ لَمْ تَقُلْ هَكَذَا ^(٢) فِي الشَّهَادَاتِ ؟**

٩٨ ١٠١٦ - **قُلْتُ ^(٣) : إِنْ إِحَالَةَ مَعْنَى الْحَدِيثِ أَخْفَى مِنْ إِحَالَةِ مَعْنَى الشَّهَادَةِ ^(٤) ، وَهَذَا احْتِطْتُ فِي الْحَدِيثِ بِأَكْثَرِ مِمَّا احْتِطْتُ بِهِ فِي الشَّهَادَةِ ^(٥) .**

١٠١٧ - **قَالَ : وَهَذَا كَمَا وَصَفْتَ ، وَلَكِنِّي ^(٦) أَنْكَرْتُ - إِنْ كَانَ مِنْ يُحَدِّثُ ^(٧) عَنْهُ ثِقَةٌ لَخَذْتُ ^(٨) عَنْ رَجُلٍ لَمْ تَعْرِفْ أَنْتَ ثِقَتَهُ - :**

(١) زيد هنا في الأصل بين السطور بخط آخر « قال العالمى » وبهت ذلك في سائر النسخ .

(٢) في ب « فلم لم تجل حكنا في الشهادات » وهو غلط للأصل ، وفي نسخة ابن جماعة و س و ج « فلم لم جل هنا حكنا » وزيادة « هنا » من غير الأصل ، ولكن زادما فيه بعض طريقه بين السطور مرتين ، مرة قبل « حكنا » ومرة بعدها ، وهو غلط .

(٣) في النسخ للطبوعة رواية « له » وهي مكتوبة في نسخة ابن جماعة و نسخة بالمرية .

(٤) في سائر النسخ « الشهادات » وما هنا هو الأصل ، ثم ضرب بعض طريقه على الماء الأخيرة وكتب فوقها « ات » لقراء « الشهادات » .

(٥) في س و ج « الشهادات » وهو غلط للأصل وللنسخة ابن جماعة .

(٦) في ب « ولكن » وهو غلط للأصل وسائر النسخ .

(٧) « يحدث » غلط الياء في الأصل من تحت ، ولم تنطق في نسخة ابن جماعة ، وكتب مصحح ب بحاشيتها ما نصه : « حكنا في جميع النسخ ياء الغائب ، وللمنى عليها غير ظاهر ، فقل المناسب تاء المخاطب » . فيظهر من هذا أنه قرأ التل مبنيًا للمفعول ، فلم يحتم له سنى الكلام ، وألقى أراء أنه مبني لما لم يسم فاعله ، فكأنه يقول : إِنْ كَانَ الرَّأْيُ ثِقَةً .

(٨) في النسخ للطبوعة « فيحدث » وهو غلط للأصل وللنسخة ابن جماعة .

امتناعك من أن تقلد الثقة، فتُحسن^(١) الظن به، فلا تركه يروى.
إلا عن ثقة^(٢)، وإن لم تعرفه أنت ١٩

١٠١٨ - قلْتُ له: أَرَأَيْتَ أُرِيَّةَ قَرِيعِدُولٍ قَعْمَاءَ شَهْدُوا^(٣)
على شهادة شاهدين بحق رجل على رجل: أَكُنْتُ قاضياً به ولم يقل:
لك الأُرِيَّةُ إِنَّ الشاهدين عدلان؟

١٠١٩ - قال: لا، ولا أقطعُ بشهادتهما^(٤) شيئاً حتى أعرف
عدْلَهُمَا، إِمَّا بِتَدْيِيلِ الأُرِيَّةِ لهما، وإِمَّا بِتَدْيِيلِ غَيْرِهِم، أو معرفة
مَن يَدْلِي لهما.

١٠٢٠ - قلْتُ له: ولم يَمْ تَقْبَلُهُمَا على المني الذي أمرتني
أن أقبل عليه الحديث، فتقول: لم يكونوا يَشْهَدُوا إِلَّا عَلَى مَنْ هُوَ
أَعْدَلُ^(٥) عندهم؟

١٠٢١ - فقال: قد يشهدون على مَنْ هُوَ عدلٌ عندهم، ومَنْ

(١) في ج «حسن» وفي نسخة ابن جماعة و س و س «بحسن» وكلها خلاف
للأصل، وقد ضرب طري على «تُحسن» في الأصل، وكتب فوقها بخط
آخر «بحسن» إذ لم يهجم للمني.

(٢) يعني: فلا تحببه يروى إلا عن ثقة.

(٣) زيد في الأصل بين السطور كلمة «قال» وفي سائر النسخ «قال القاضي».

(٤) في سائر النسخ زيادة «ك» وهي مزادة في الأصل بخط آخر بجوار السطر
خارجة عنه.

(٥) في س «بعدماعتدلهما» بالجمع، وهو خلاف للأصل.

(٦) زاد بعضهم هنا في الأصل كلمة «قال» بخط آخر، وفي النسخ المطبوعة
«قال القاضي».

(٧) في سائر النسخ «عدله» والقي في الأصل «أعدله» وهو صواب، وقد يؤق
باسم التفضيل على غير ما به.

عَرَفُوهُ وَلَمْ يَعْرِفُوا عَدْلَهُ ، فَلَمَّا كَانَ هَذَا مَوْجُودًا فِي شَهَادَتِهِمْ لَمْ يَكُنْ
لِي قَبُولُ شَهَادَةٍ مِنْ شَهِدُوا عَلَيْهِ حَتَّى يَمُدَّهُ ، لَوْ أَوْ أَعْرَفَ عَدْلَهُ وَعَدْلَ
مَنْ شَهِدَ عِنْدِي عَلَى عَدْلٍ غَيْرِهِ ، وَلَا ^(١) أَقْبَلَ تَعْدِيلَ شَهِيدٍ عَلَى شَهِيدٍ
عَدْلَ الشَّاهِدِ غَيْرِهِ وَلَمْ أَعْرِفَ عَدْلَهُ .

١٠٢٢ - قُلْتُ ^(٢) : فَالْحُجَّةُ فِي هَذَا لَكَ ^(٣) الْحُجَّةُ عَلَيْكَ : فِي
الْأَقْبَلِ خَيْرُ الصَّادِقِ مِنْ مَنْ جَهِلْنَا بَصَدَقَهُ .

١٠٢٣ - وَالنَّاسُ مِنْ ^(٤) أَنْ يَشْهَدُوا عَلَى شَهَادَةٍ ^(٥) مِنْ عَرَفُوا
عَدْلَهُ - : أَشَدُّ تَحْفُظًا مِنْهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا إِلَّا حَدِيثَ مَنْ عَرَفُوا
صَحَّةَ حَدِيثِهِ .

١٠٢٤ - وَذَلِكَ : أَنَّ الرَّجُلَ يَأْتِي الرَّجُلَ يُرَى عَلَيْهِ سِيَمَا
الْخَيْرِ ^(٦) ، فَيُحْسِنُ الظَّنَّ بِهِ ، فَيَقْبَلُ حَدِيثَهُ ، وَقَبْلَهُ ^(٧) وَهُوَ لَا يَرِفُ

- (١) فِي سَائِرِ النُّسخِ « لَا » وَهُوَ عَطْفٌ لِلْأَمَلِ .
- (٢) زَادَ بَعْضُهُمْ هُنَا فِي الْأَصْلِ كَلِمَةُ « هَال » بِحُطِّ آخِرٍ ، وَفِي النُّسخِ الطَّبَوَيْةِ
« هَالِ الْفَالِغَى » .
- (٣) فِي سَائِرِ النُّسخِ زِيَادَةُ « هِ » وَهِيَ زِيَادَةُ بِمَاشِيَةِ الْأَصْلِ بِحُطِّ آخِرٍ .
- (٤) فِي ج « مَا الْحُجَّةُ » وَهُوَ خَطَأٌ سَخِيفٌ . وَفِي س « هَلْ فِي هَذَا » بِالْقَدِيمِ
وَالْأَخِيرِ ، وَهُوَ عَطْفٌ لِلْأَمَلِ .
- (٥) فِي ج « يَنْ » بِدَلِّ « مَنْ » وَهُوَ خَطَأٌ لَاسِقٌ لَهُ .
- (٦) فِي سَائِرِ النُّسخِ « مَنْ أَنْ يَمْهَدُوا إِلَّا عَلَى شَهَادَةٍ » وَكَلِمَةُ « إِلَّا » زِيَادَةُ فِي الْأَصْلِ
بَيْنَ الطَّرِيقَيْنِ بِحُطِّ آخِرٍ ، وَزِيَادَتُهَا خَطَأٌ ، لِأَنَّ لِلنَّاسِ أَكْثَرَ تَحْفُظًا فِي رَوَايَةِ
الْحَدِيثِ عَنْ مَنْ لَمْ يَمُورُوا صَحَّةَ حَدِيثِهِ ، مِنْهُمْ فِي الْعَهَادَةِ عَلَى شَهَادَةِ مَنْ عَرَفُوا
صَدَقَتَهُ ، لِأَنَّهُمْ فِي الْعَهَادَةِ أَشَدُّ احْتِيَاظًا وَتَحْفُظًا .
- (٧) كَانَتْ فِي لِسَانِ ابْنِ جَامَةَ « الْخَيْرِ » كَالْأَمَلِ ، ثُمَّ كَسَطَتْ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، وَمَوْضِعُ
الْكَسَطِ ظَاهِرٌ .
- (٨) فِي س « وَبَعْلَهُ » وَهُوَ عَطْفٌ لِلْأَمَلِ وَلِلنَّسَةِ ابْنِ جَامَةَ .

حالته ، فيذكرُ أنَّ رجلاً قال له : « فلان » حَدَّثني كذا ، لما على وجهه برزجو
أنَّ يحدِّثَ ذلك الحديثِ عندَ قهٍ فقبَّله عن الثقة ، وإما أنَّ^(١) يُحدِّثُ
به على إنكاره والتَّعجب منه ، وإما بِمَقْلَةٍ^(٢) في الحديث عنه .

١٠٢٥ - ولا أَغْلِي^(٣) لَقَيْتُ أَحَدًا قطُّ بِرِيًّا^(٤) مِنْ أَنْ
يُحدِّثَ عن قهٍ حافظٍ وآخرٍ يُخالِفُهُ^(٥) .

١٠٢٦ - قُصِلْتُ في هذا ما يَحِبُّ على .

١٠٢٧ - ولم يكن طَلَبِي الدَّلِيلَ على معرفةِ صِدْقِ مَنْ حَدَّثني
بِأَوْجَبٍ على مِنْ طَلَبِي ذلك على معرفةِ صِدْقِ مَنْ قَوَّته ، لأنِّي أَحتَاجُ
في كلِّهم إلى ما أَحتَاجُ إليه فيمن لَقَيْتُ منهم ، لأنَّ كلَّهم مُثْبِتٌ^(٦)
خبرًا عن مَنْ قَوَّته وَلَيْسَ دُونَهُ .

(١) في سائر النسخ « وإما على أن » وزيادة « على » هنا لا وجه لها ، وقد زادها
بعضهم في الأصل بين السطور بخط آخر .

(٢) في النسخ للطبوعة « يغلّه » وكذلك في نسخة ابن جماعة وزادت نسخة فوق التين
وشدة فوق الفاء ، وهو لا معنى له ولا وجه ، والذي في الأصل واضح بإبقاء اللوحدة
للمترجمة فقط واحدة ، وهي باء الجر . والرد : أن الراوي عن الذي عليه سيا الصلاح
قد يندرج بظاهره ، فعلى الثقة في الحديث عنه .

(٣) في النسخ المطبوعة « ولا أعلم أني » وما هنا هو الذي في الأصل ، ثم غيّر فيه
بعضهم ، فقد طُرف اللام وكتب فوق التين والياء « أني » . وأما نسخة ابن جماعة
فليست بينهما : « ولا أعلم أني » .

(٤) كلمة « قط » لم تذكر في سائر النسخ ، وهي تامة في الأصل ، إلا أن بعض القارئين
ضرب عليها . و « برياً » كتبت في سائر النسخ « برياً » .

(٥) في س س ج زيادة « قه » وهي مكتوبة بمشاية نسخة ابن جماعة وعليها « هـ »
وهي خطأ صرف ، بل تصحح للتي المراد ، لأنه يريد أن الرواة يروون عن الثقات
وعن غير الثقات .

(٦) في ج « ثبت لي » وكلمة « لي » ليست في الأصل ، وليكنها زيادة بالمرّة بمشاية
نسخة ابن جماعة ، وعليها « هـ » .

١٠٢٨ - (١) فقال : فإِنَّكَ قَبِلْتَ مَنْ لَمْ تَعْرِفْهُ (٢) بِالْتَدْلِيسِ أَنْ يَقُولَ « مَنْ » (٣) ، وقد يُمْكِنُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ لَمْ يَسْتَمِعْهُ ؟

١٠٢٩ - فقلت له : للمسلمون المدلول عُدُولُ أَصْحَاءِ الْأَمْرِ فِي أَقْسِمِهِمْ ، وَحَالُهُمْ فِي أَقْسِمِهِمْ غَيْرُ حَالِهِمْ فِي غَيْرِهِمْ ، أَلَا تَرَى أَنِّي إِذَا عَرَضْتُهُمْ بِالْمَدْلِ فِي أَقْسِمِهِمْ قَبِلْتُ شَهَادَتَهُمْ ، وَإِذَا (٤) شَهِدُوا عَلَى شَهَادَةِ غَيْرِهِمْ لَمْ أَقْبَلْ شَهَادَةَ غَيْرِهِمْ حَتَّى أَعْرِفَ حَالَهُ (٥) ؟ وَلَمْ تَكُنْ مَعْرِفَتِي عَدْلَهُمْ مَعْرِفَتِي هَذَا مَنْ شَهِدُوا عَلَى شَهَادَتِهِ

١٠٣٠ - وَقَوْلُهُمْ عَنْ خَبَرِ أَقْسِمِهِمْ وَتَسْمِيَّتِهِمْ - : عَلَى الصَّحَّةِ ، حَتَّى نَسْتَدِلَّ (٦) بِمَنْ فَعَلَهُمْ بِمَا يُخَالِفُ ذَلِكَ ، فَتَحْتَرِسَ (٧) مِنْهُمْ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي خَالَفَ فَعَلُهُمْ فِيهِ مَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ .

١٠٣١ - وَلَمْ نَعْرِفْ (٨) بِالْتَدْلِيسِ بِيْلَدَنَا ، فِيمَنْ مَضَى وَلَا مَنْ

(١) هنا في س و ج زيادة « قال القاضي » .

(٢) في س و نسخة ابن جماعة « من لا يعرفه » وهو مخالف للأصل . وفي ج « من يعرفه » وهو خطأ .

(٣) في ج « من كذا » وهو كلام لاسن له .

(٤) في س و ج « فإننا » وهو مخالف للأصل ونسخة ابن جماعة .

(٥) في س و ج « حلطم » وهو مخالف للأصل ونسخة ابن جماعة .

(٦) « يستدل » لم تنطق بالتون في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة ، وفي النسخ المطبوعة « يستدل » ولكن قوله « تحتريس » واضح النطق في الأصل ، فجئنا الأول بالتون كالتأني ، لانساق القول ، وفي س و س « ليحتريس » ، وفي ج « تحتريس » ، وكذا مخالف للأصل .

(٧) في س « ولم يعرف » وكذلك في نسخة ابن جماعة ، بل ضبطت فيها بضم الياء ونصب الراء ، واتقى في الأصل بالتون وفوتها ضمة .

أَدْرَكْنَا مِنْ أَصْحَابِنَا - : إِلَّا حَدِيثًا قَدْ مَنَ قَبْلَهُ مِنْ مَنْ لَوْ تَرَكَ عَلَيْهِ كَانَ خَيْرًا لَهُ .

١٠٣٢ - وَكَانَ قَوْلُ الرَّجُلِ « سَمِعْتُ فُلَانًا يَقُولُ سَمِعْتُ فُلَانًا » وَقَوْلُهُ « حَدَّثَنِي فُلَانٌ عَنْ فُلَانٍ » - : سَوَاءٌ عَنْهُمْ ، لَا يَحْدُثُ وَاحِدٌ^(١) مِنْهُمْ عَنْ مَنْ لَقِيَ إِلَّا مَا^(٢) سَمِعَ مِنْهُ ، يَمْنَعُ عَنْهُ^(٣) بِهِذِهِ الطَّرِيقِ ، قَبْلُنَا مِنْهُ « حَدَّثَنِي فُلَانٌ عَنْ فُلَانٍ »^(٤) .

١٠٣٣ - وَمَنْ عَرَفَنَاهُ دَلَّسَ مَرَّةً فَقَدْ أَبْلَغَ لَنَا عَوْرَتَهُ فِي رَوَايَتِهِ .

١٠٣٤ - وَلَيْسَتْ تِلْكَ الْعَوْرَةُ بِالْكَتِفِ^(٥) فَتَرُدُّ بِهَا حَدِيثَهُ ، وَلَا التَّصْبِيحَةَ فِي الصَّدَقِ ، فَتَقْبَلُ مِنْهُ مَا قَبْلُنَا مِنْ أَهْلِ النَّصِيحَةِ فِي الصَّدَقِ .

(١) فِي س « أَحَدٌ » .

(٢) فِي س « عَمَّا » وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْأَصْلِ يَضَعُ عَنَّا .

(٣) مَكْنَى فِي الْأَصْلِ ، يَمْنَعُ : يَمْنَعُ أَرَادَهُ الرَّوَايَ مِنْ شَيْئِهِ أَوْ مِنْ حَوَالِيهِ مِنْهُمْ ، بِالطَّرِيقِ الَّتِي حَدَّثَ بِهَا ، قَدْ لَا يَحْدُثُ إِلَّا بِمَا سَمِعَ حَوْسَمَ شَيْئِهِ ، وَإِنْ جَرَّ جَوْلَهُ « مَنْ فُلَانٌ » ، لَأَنَّهُ يَمْنَعُ بِهِ السَّلَاحَ وَالنَّصِيحَةَ . وَقَوْلُهُ « قَبْلُنَا » الْخ : كَأَنَّهُ يَضَعُ عَلَى ذَلِكَ أَوْ تَجِبَةُ لَهُ ، وَلَكِنْ يَدُونَ الْقَاءَ . وَكَلِمَةُ تَرْكِيبٍ غَرِيبٌ دَلِيلٌ ، أَشْكَلُ عَلَى الْفَارِسِيِّينَ ، فَغَيْرُ بَعْضِهِمْ فِي الْأَصْلِ ، وَشَرِبَ عَلَى قَوْلِهِ « عَنْ عَمَّا » وَكَتَبَ قَوْلَهُ « لَمَنْ عَرَفَنَاهُ » لَيْسَ كُلُّهُ قَوْلُهُ الْآخِي (بِرَقْمِ ١٠٣٣) ، وَلَيْسَتْ خَلِطَتْ فِي النُّسخِ لِلطَّبْعَةِ وَكَتَبَتْ فِي لِسَانِ ابْنِ جَاعَةَ ، بَلْ زَادُوا عَلَيْهِ ، فَصَارَتْ الْجُمْلَةُ « لَمَنْ عَرَفَنَاهُ مِنْ بِهِذِهِ الطَّرِيقِ » .

(٤) فِي النُّسخِ لِلطَّبْعَةِ زِيَادَةٌ « إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعْلُومًا » وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ ، وَهِيَ مَكْتُوبَةٌ فِي لِسَانِ ابْنِ جَاعَةَ وَمُطَابَقَةٌ لِلْمَرْثَةِ .

(٥) فِي سَائِرِ النُّسخِ « وَبِكَتِفِ » وَهِيَ تَصَرُّفٌ بِمَنْ طَرِيقِ الْأَصْلِ فَتَصَرُّفٌ عَلَى « دَا » وَأَصْلُهَا الْإِذَا لَمْ تَكُنْ بِدَا . وَهِيَ تَصَرُّفٌ غَيْرُ سَائِمٍ .

١٠٣٥ - قُلْنَا : لَا تَقْبَلُ مِنْ مُدْلِسٍ حَدِيثًا حَتَّى يَقُولَ فِيهِ
« حَدِيثِي » أَوْ « سَمِعْتُ » .

١٠٣٦ - قَالَ : قَدْ أَرَأَيْتَ تَقْبَلُ شَهَادَةَ مَنْ لَا يَقْبَلُ^(١)
حَدِيثُهُ ؟

١٠٣٧ - قَالَ^(٢) : قُلْتُ^(٣) : لِكَبِيرِ أَمْرِ الْحَدِيثِ وَمَوْقِفِهِ مِنَ
السَّلَافِ ، وَلَمْخِي بَيْنَ .

١٠٣٨ - قَالَ : وَمَا هُوَ ؟

١٠٣٩ - قُلْتُ : تَكُونُ^(٤) اللَّفْظَةُ تُتْرَكُ مِنَ الْحَدِيثِ فَتُحِيلُ
مَعْنَاهُ ، أَوْ يُنْطَقُ بِهَا بِغَيْرِ لَفْظَةٍ^(٥) الْمَحْدَثُ ، وَالنَّاطِقُ بِهَا غَيْرُ حَامِدٍ
لِإِحَالَةِ الْحَدِيثِ - : فَيُحِيلُ^(٦) مَعْنَاهُ .

١٠٤٠ - فَإِذَا كَانَ الَّذِي يَحْمِلُ الْحَدِيثَ يَحْمِلُ هَذَا الْمَعْنَى ، كَانَ^(٧)

غَيْرَ حَافِلٍ لِلْحَدِيثِ ، فَلَمْ يَقْبَلْ حَدِيثَهُ ، إِذَا كَانَ يَحْمِلُ مَا لَا يَقْبَلُ ، إِنْ

(١) « يَحِيلُ » وَاصْفَاءُ النَّحْوِ فِي الْأَصْلِ بِإِلَاءِ الصَّحِيحَةِ ، وَلَمْ تَنْطَلِقْ فِي لِسَانِ ابْنِ جُمَاعَةَ ،
لِحَافِظَتِهِ عَلَى الْأَصْلِ ، وَهُوَ بَدِيعٌ فِي التَّوْبِيعِ . وَفِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « يَحِيلُ » بِأَنَّ الْمَخْطَاطَ .

(٢) كَلِمَةُ « قَالَ » لَمْ تَذْكُرْ فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ ، وَذَكَرْتُ فِي لِسَانِ ابْنِ جُمَاعَةَ وَأَلْفَيْتُ
بِالْمُحَرَّرَةِ ، وَهُوَ كَافِيٌّ فِي الْأَصْلِ .

(٣) فِي لِسَانِ ابْنِ جُمَاعَةَ بِالْمُخَاشَةِ زِيَادَةُ « هُ » وَعَلَيْهَا « هَم » وَبَقِيَ فِي « و ج » ،
وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٤) فِي لِسَانِ ابْنِ جُمَاعَةَ وَ « ج » « أَنْ تَكُونَ » وَزِيَادَةُ « أَنْ » لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٥) فِي سَائِرِ النُّسخِ « لَفْظَةً » ، وَاقْتَضَى فِي الْأَصْلِ « لَفْظَةً » ، بَلْ تَكَرَّرَ هَذَا السُّبُوطُ فِي الْأَصْلِ
مَرَّتَيْنِ خَطَأً ثُمَّ أُلْقِيَ أَحَدُهُمَا ، وَفِيهِ الْكَلِمَةُ « لَفْظَةً » وَتَصَرَّفَ فِيهِمْ فَكُتِبَ فَوَقَّعَهَا
فِي السُّبُوطَيْنِ كَلِمَةً « لَفْظَةً » . وَاسْتِهْمَالُ كَلِمَةِ « لَفْظَةً » هُنَا اسْتِهْمَالُ بَدِيعِ طَرِيفٍ .

(٦) الْجُمْلَةُ جَوَابُ السُّؤَالِ . وَفِي سَائِرِ النُّسخِ « وَكَانَ » وَالرَّوَاؤُ زَادَهَا فِي الْأَصْلِ بِمَنْ
طَرَفِيهِ ، وَتَكَفَّلَهَا ظَاهِرٌ .

كان ممن لا يؤدّي الحديث بحروفه ، وكان يلتبسُ تأديته على معانيه ، وهو لا يعقلُ المعنى ^(١) .

١٠٤١ - قال : أف يكون عدلاً غير مقبول الحديث ؟

١٠٤٢ - قلتُ : نعم ، إذا كان كما وصفتُ كان هذا موضع غلطة ^(٢) يَنْتَهِي بُرْدُهَا حَدِيثُهُ ، وقد يكونُ الرجل عدلاً على غيره غلطيّاً ^(٣) في نفسه وبعضِ أقربيه ، ولعله أن يَخْرُجَ مِنْ بُدْءِ أَهْوَى عَلَيْهِ مِنْ أَنْ يَشْهَدَ بِإِطْلٍ ، ولكن الظنُّ لَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ تَرَكَّتْ بِهَا شَهَادَتُهُ ، فَالظنُّ مِمَّنْ ^(٤) لَا يُؤَدِّي الحديث بحروفه ولا يعقلُ معانيه - : أَبِينُ مِنْهَا فِي الشَّاهِدِ لَنْ تُرَدَّ شَهَادَتُهُ ^(٥) فَيَا هُوَ غَلْطَيْنِ فِيهِ بِحَالٍ .

١٠٤٣ - ^(٦) وقد يُسْتَبَرُّ عَلَى الشُّهُودِ فَيَا شَهِدُوا ^(٧) فِيهِ ^(٨) ، فَإِنْ اسْتَدَلْنَا عَلَى مِثْلِ نَسْتَبِيئِهِ أَوْ حِيَاطَةٍ بِمَجَاوِزَةٍ قَصْدٍ لِلشُّهُودِ لَهُ ^(٩) - :

(١) في النسخ للطبوعة زيادة «بحال» وهي زيادة في نسخة ابن جماعة بين السطور ، وعليها «صح» ولا ضرورة لها ، وليست في الأصل .

(٢) «الظنة» بكسر الظاء المسببة : التهمة . و «الظنين» اللهم .

(٣) في نسخة ابن جماعة والنسخ للطبوعة «فين» وهي في الأصل «ومن» ثم كتب فوقها بخط آخر «فين» . وما في الأصل صحيح .

(٤) في سائر النسخ زيادة «له» وهي زيادة في الأصل بين السطور بخط آخر .

(٥) هنا في ب زيادة «قال الثاني» . وفي س زيادة «قال» وهي زيادة بين السطور في الأصل بخط آخر .

(٦) في ب «يصحون» وهو غلط للأصل .

(٧) هنا في س زيادة نصها «فإن استدلالك عليه واجب» وهي زيادة غريبة ، لا نص لها ولا موضع . وليست في الأصل ولا سائر النسخ ، ولكن أشبه إليها في حاشية س .

(٨) في النسخ للطبوعة «قصد المهود للمهود له» والزيادة ليست في الأصل ولا في نسخة

لم تقبل شهادتهم ، وإن شهدوا في شيء مما يدق ويذهب فهمه عليهم
في مثل ما شهدوا عليه - : لم تقبل شهادتهم ، لأنهم لا يمتثلون ^(١) معنى
ما شهدوا عليه .

١٠٤٤ - ^(٢) ومن كثرة غلطه من المحدثين ولم يكن له أصل
كتاب صحيح - : لم تقبل حديثه ، كما يكون من أكثر الغلط في
الشهادة لم تقبل ^(٣) شهادته .

١٠٤٥ - ^(٤) وأهل الحديث متباينون :

١٠٤٦ - فمنهم المعروف بعلم الحديث ، بطله ^(٥) وسماعه من
الأب والمم وذوى الرجم ^(٦) والصدقي ، وطول مجالسة أهل التنازع
فيه ، ومن كان هكذا كان مقدما في الحفظ ^(٧) ، إن خالفه من يقصر

ابن جماعة ، ولكن زيد فيه بخط آخر حرف « من » بكلمة « قصد » بين
الطرين ، وهذا الحرف مراد أيضا في نسخة ابن جماعة ومضى بالحرة .

(١) هنا في نسخة ابن جماعة والنسخ للطبعة زيادة « عندنا » وهي مكتوبة في الأصل بين
السطور بخط آخر .

(٢) هنا في النسخ للطبعة زيادة « قال القاضي » وفي الأصل بين السطور بخط
آخر « قال » .

(٣) في « ب » و « ج » لم قبل « بالباء » وهو عطف للأصل ، وهي أيضا في نسخة
ابن جماعة بالتون ، وكتب فوقها « ص » .

(٤) هنا في « ب » زيادة « قال » وليست في الأصل .

(٥) في نسخة ابن جماعة والنسخ للطبعة « طلبه » وهو عطف للأصل ، وقد ثبت به
حات فأما بالياء جلها لا ما ، فقرأ « لطلبه » . ثم زاد بين السطور كلمة « بالدين »
أو غيرها أيضا « بالتدبر » . وبالأولى ثبت في سائر النسخ ، وهي زيادة تامة من
سياق الكلام .

(٦) في سائر النسخ « وفي الرحم » بالإفراد ، وهو عطف للأصل .

(٧) في سائر النسخ « في الحديث » وهو عطف للأصل .

هـ^(١) كان أولى أن يُقبل حديثه ممن خالفه^(٢) من أهل التصدير عنه .
 ١٠٤٧ - ^(٣) ويُستبر على أهل الحديث بأن^(٤) إذا اشترَكُوا
 في الحديث عن الرجل بأن يُستدل على حفظ أحدهم بموافقة أهل
 الحفظ^(٥) ، وعلى خلاف حفظه بخلاف حفظ أهل الحفظ له .
 ١٠٤٨ - وإذا اختلفت الرواية استدللنا على المحفوظ منها
 والناسط بهذا ، ووجوده سواء ، تدل على الصدق والحفظ والنسب ،
 قد يتأما في غير هذا الموضع ، وأسأل الله التوفيق^(٦) .

١٠٤٩ - ^(٧) قال : فإلحجة لك في قبول خبر الواحد
 وأنت لا تُجيز شهادة واحد وحده^(٨) ؟ وما حجتك في أن يثبت
 بالشهادة في أكثر أمره ، وفُرقت بينه وبين الشهادة في بعض أمره ؟

(١) هنا في النسخ زيادة « فيه » وليست في الأصل ، ولكنها مكتوبة بين السطور
 بخط آخر .

(٢) في س و ج « يخالفه » وهو مخالف للأصل ولجنة ابن جماعة .

(٣) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الثاني » ، وزيد في الأصل « قال » بين السطور
 بخط آخر .

(٤) كلمة « بأن » لم تذكر في النسخ المطبوعة ، وهي ثالثة في الأصل ولجنة ابن جماعة .
 وهو الصواب ، لأنها تصور الاعتبار على أهل الحديث ، ولتجارب حفظهم
 وخلاف حفظهم .

(٥) هنا في سائر النسخ زيادة « له » وليست في الأصل ، ولكنها مزادة بين سطوره
 بخط آخر .

(٦) في س « وأسأل الله العصبة والتوفيق » .

(٧) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الثاني » . وزيد في الأصل بين السطور كلمة « قال » .

(٨) هنا في الأصل . وفي نسخة ابن جماعة « شهادة شامدة وحده » وفي س و ج ،
 بالجمع بينهما « شهادة شامدة واحد وحده » وكل مخالف للأصل .

١٠٥٠ - قال^(١) : قلتُ له : أنتَ تُعِيدُ ما قد ظَنَنْتُكَ^(٢)

فَرَعْتَ مِنْهُ ١١ ولم أَفِئَةٍ بِالشَّهَادَةِ ، إِنَّمَا سَأَلْتُ أَنْ أُمَثِّلَهُ لَكَ بِشَيْءٍ
تَمَرُّقُهُ ، أَنْتَ بِهِ أَخْبَرْتُ مِنْكَ بِالْحَدِيثِ ، فَتَلَّكَ لَكَ بِذَلِكَ الشَّيْءِ ،
لَا أَلْتِي اخْتَبْتُ لِأَنْ يَكُونَ^(٣) قِيَاسًا عَلَيْهِ .

١٠٥١ - وَتَثْبِيتُ خَيْرِ الْوَاحِدِ أَقْوَى مِنْ أَنْ أَحْتَاجَ إِلَى أَنْ

أُمَثِّلَهُ بِغَيْرِهِ ، بَلْ هُوَ أَوَّلُ فِي قَسَمِهِ .

١٠٥٢ - قَالَ : فَكَيْفَ يَكُونُ الْحَدِيثُ كَالشَّهَادَةِ فِي شَيْءٍ ،

ثُمَّ يُحَارَقُ بِبَعْضِ مَعَانِيهَا فِي غَيْرِهِ ؟

١٠٥٣ - قُلْتُ لَهُ^(٤) : هُوَ عَظَائِمُ الشَّهَادَةِ - كَمَا وَصَفْتُ لَكَ -

فِي بَعْضِ أَمْرِهِ ، وَلَوْ جُمِعَتْ كَالشَّهَادَةِ فِي بَعْضِ أَمْرِهِ دُونَ بَعْضٍ كَانَتْ
الْحُجَّةُ لِي فِيهِ يَنْتَهَ إِذَا شَاءَ اللَّهُ .

(١) كلمة « قال » هنا ثابتة في الأصل ، ومع ذلك حذف في نسخة ابن جماعة و س . وفي
س و ج « قال الثاني » .

(٢) في النسخ للطبعة زيادة « على » وليست في الأصل ، ولكنها مكتوبة بإمسية نسخة
ابن جماعة وعليها « س » .

(٣) حكى في الأصل ، وهو صواب ظاهر . بقاء بين الفارقين فالسقى بالكسف فونا
وكتب بجوارها أنا ، ثم كتب بين السطور بدل الكسف كلمة « قد » ، فقرأ « ظننت
أنتَ قد » . وهو تصرف غير سديد . وفي نسخة ابن جماعة و ج « ظننت بأنتَ »
وفي س « ظننت أنك » .

(٤) في سائر النسخ « إلى أن يكون » وهو مخالف للأصل .

(٥) في س و ج « قلت له » وهو مخالف للأصل . وفي س « قال الثاني رحمه الله
قال قلت له » .

١٠٥٤ - قال : وكيف ذلك ، وسبيلُ الشهاداتِ سبيلُ
واحدة^(١) ؟

١٠٥٥ - قال^(٢) : أُنسِي في بعض أمرها دونَ بعضٍ ؟
أم في كلِّ أمرها ؟

١٠٥٦ - قال : بل في كلِّ أمرها .

١٠٥٧ - قلتُ : فكُم أَقلُّ ما تَقْبَلُ على الزنا ؟

١٠٥٨ - قال : أربعة .

١٠٥٩ - قلتُ : فإنَّ تَقْصُوا واحداً جَلَدْتَهُم ؟

١٠٦٠ - قال : نعم .

١٠٦١ - قلتُ : فكُم تَقْبَلُ على القتلِ والكفرِ وقطعِ الطريقِ

الذي تَقْتُلُ^(٣) به كله ؟

١٠٦٢ - قال : شاهدين .

١٠٦٣ - قلتُ له : كم تَقْبَلُ على المالِ ؟

(١) السبيل مما يذكر ويؤث ، وقد ورد بها في القرآن الكريم . وذكرت هنا في الأصل « واحدة » بالنأثرت . وفي سائر النسخ « واحد » بالذكور ، فأبجنا مافي الأصل .

(٢) كلمة « هل » تاجية في الأصل ، ومع ذلك لم تذكر في نسخة ابن جماعة ، وفيها « هلكت له » وفي النسخ المطبوعة « قال الشافعي هلكت له » وكل ذلك مخالف للأصل .

(٣) « تقتل » منقوطة في الأصل بالناء القوية على الخطاب ، وفي س و ج « يقتل » بإلواء على التنية ويكون مبنيًا للمفعول ، وهو مخالف للأصل .

- ١٠٦٤ - قال : شاهداً وامرأتين .
 ١٠٦٥ - قلت : فكيف تقبل في ميوب النساء ؟
 ١٠٦٦ - قال : امرأة .
 ١٠٦٧ - قلت : ولولم يشهروا شاهدين وشاهداً وامرأتين : لم يجزهم كما جعلت شهود الزنا ؟
 ١٠٦٨ - قال : نعم .
 ١٠٦٩ - قلت : أفتراهما عتسة ؟
 ١٠٧٠ - قال : نعم ، في أن أقبلها ، متفرقة ^(١) في عديها .
 وفي أن لا يجزئ ^(٢) إلا شاهد ^(٣) الزنا .
 ١٠٧١ - قلت له : فلو قلت لك هذا في خير الواحد ، وهو مجاميع ^(٤) للشهادة في أن أقبله ، ومفارق لها في عديده : هل كانت لك حجة إلا كهي عليك ؟

-
- (١) كلمة « شهود » غير واضحة في الأصل ، ويجب على من أنها غرضاً « كما جعلت منهم في الزنا » ولكن لم أجزم بذلك ، وذلك لأنها كما في سائر النسخ .
 (٢) في نسخة ابن جماعة « قلت له » وفي س « قلت له » وكذلك في س و ج مع زيادة « قال القاضي » ، وكل ذلك خلاف الأصل .
 (٣) بمشاهدة س « هو منصوب بمحذوف مستند من اللام ، أي : وأرادوا متفرقة الخ » . وهذا هو الوجه .
 (٤) « يجزئ » بضم الجيم ، بضم الياء الصحيحة في الأصل . وفي س « يجزئ » وفي ج « يجزئ » .
 (٥) في نسخة ابن جماعة « شهود » بدل « شاهد » وهو مخالف للأصل .
 (٦) في س « قلت » وفي ابن جماعة و س و ج « قلت له » وما هنا هو الأصل .
 (٧) في س « ومجاميع » وهو خطأ ، وفي سائر النسخ « هو مجاميع » بحذف الواو ، وهي تاجية في الأصل .

١٠٧٢ - قال : فإنما قلتُ بالخلافِ بينَ عددِ الشهاداتِ خبراً واستدلالاً .

١٠٧٣ - قلتُ^(١) : وكذلك قلتُ في قبولِ خبرِ الواحدِ خبراً واستدلالاً .

١٠٧٤ - وقلتُ : أرايتَ شهادةَ النساءِ في الولادة ، لم أجزئها ولا تمجيزها في درهم ١٢ .

١٠٧٥ - قال : أتباعاً .

١٠٧٦ - قلتُ : فإن قيلَ لك : لم يدكر في القرآن أقل من شاهدٍ وامرأتين؟^(٢)

(١) في س : « قلت » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

(٢) وهكذا ختم الريح الجزء الثاني من الكتاب عند آخر السؤال ، ثم بدأ الجزء الثالث بالنسبة ثم الجواب عن السؤال ، وهو لا يصلح لك ، إن شاء الله ، إلا عن أمر الثاني أو من أصل كتابه .

وعند الصفحة من الأصل التي فيها ختم الجزء الثاني من الصفحة (١٠٠) ثم بعد ذلك صحاحات وعطوفين لجزء الثالث ، إلى آخر الصفحة (١١٢) ثم بدأ الجزء الثالث من الصفحة (١١٣) . وانظر ما بيننا من ذلك فيما مضى ، في ختم الجزء الأول (ص ٢٠٣) .

وأسأل الله العلية والتوفيق .

كتب

أبو الأشبال

المجلد الثالث

من الرسائل

زواجه الروح من سلفه
محمد بن أحمد بن إبراهيم

هذا العنوان مأخوذ من عنوان الجزء الثالث من الأصل
وهو بخط الربيع بن سليمان صاحب التعليق

١١٣ [قال أبو القاسم عبد الرحمن بن نصر قال : نا أبو علي الحسن بن حبيب
قال : نا الربيع^(١) بن سليمان قال : أنا الشافعي^(٢)]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٠٧٧ - قال : ولم يُحْطَر^(٣) أن يجوزَ أهلُ من ذلك ، فأجزنا
ما أجاز للمسلمون ، ولم يكن هذا خلافاً للقرآن .

١٠٧٨ - قلنا : فهكنا قلنا^(٤) في تثبيت خبر الواحد ، استدلالاً
بأشياء كلها أقوى من إجازة شهادة النساء .

١٠٧٩ - فقال^(٥) : فهل من حجة تفرق بين الخبر والشهادة
سوى الأتباع ؟

١٠٨٠ - قلت : نعم ، ما لا أعلم من أهل العلم^(٦) فيه مخالفاً .

-
- (١) قوله « نا الربيع » خارج من الأصل جأكل الوري ، وزدناه لعل به واليعين .
(٢) هذه الزيادة كلها هي ما كتبه عبد الرحمن بن نصر بخطه في أول الجزء فوق البسمة ،
وانظر ما أوردناه في أول الجزء الأول (ص ٧) وفي أول الجزء الثاني (ص ٢٠٥) .
(٣) هكنا في الأصل بإياه النجدة وفوتها ضمة ، وفي نسخة ابن جماعة « مُحْطَرٌ » وضبطت
فيها بالفتك ، وهو خطأ ، لأنه يريد أن يقول للشافعي : كما أنه لم يذكر في القرآن
أهل من شاهد وامرأين كذلك لم يحطَر فيه أهل من ذلك ، وهو واضح .
(٤) في نسخة ابن جماعة « قلت وهكنا قلنا » وفي ج « قلنا وهكنا قلنا » وما هنا
هو الأصل .
(٥) في ب « قال » .
(٦) في س و ج « من أهل الحديث » وهو مخالف للأصل وابن جماعة .

١٠٨١ - قال: وما هو؟

١٠٨٢ - قلت: المبدل يكون جازر الشهادة في أمور،
مرئودها في أمور.

١٠٨٣ - قال: فأين هو مرئودها؟

١٠٨٤ - قلت: إذا شهد في موضع يترتب به إلى نفسه زيادة،
من أي وجه ما كان الجر، أو يندفع بها عن نفسه غرماً، أو إلى ولده
أو والديه، أو يندفع بها عنهما، ومواضع الظن سواها.

١٠٨٥ - وفيه في الشهادة أن الشاهد إنما يشهد بها على
واحد لئلا يترتب غرماً أو عقوبة، وللرجل ليؤخذ^(١) له غرم أو عقوبة،

- (١) في س و ج زيادة في أمور، وهي زيادة لاسن لما، وليست في سائر النسخ.
- (٢) «الظن» بكسر الظاء وفتح التاء جمع «ظنة» وهي التهمة، يوزن «ملة وعمل»
وقوله «سواها» هو الصواب الواضح الذي في الأصل، وفي س «سواها».
ثم قوله بعد ذلك في الفترة الآية «وليه في الشهادة» إلخ - كلام جديد مستألف
وضع بينه وبين ما قبله في الأصل حارة، وهي دائرة فيها خط يخطها، يجعلها شعبة
برأس الماء الكبيرة، وهي التي كان الماء الساقون يصلونها فاصلاً بين المدينين
أو الكلايين خالية الوسط، ثم إذا طأروا الكتاب وضوا في كل واحدة منها نقطة
أو خطاً ليدلوا على ما بينوه في العاقبة وعلى أن الكتاب قول على أصله أو صرح على
الشيخ. ولم يفهم حقاً مصححو نسخة س ولم يفهموا السياق، فوصلوا الكلام
وحذفوا الواو من قوله «وليه» فصار الكلام هكذا: «ومواضع الظن سواها»
وفي الشهادة «إلخ»، وهو خطأ صرف.
- (٣) في الأصل «أن الصهاد» وضرب عليها وكتب فوقها بخط آخر «الشاهد» ولم أجد
لما في الأصل وجهاً فلم أرجح سواها، وفي نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة
«أن الشاهد».
- (٤) في ج «أن يؤخذ» وهو مخالف للأصل.

وهو عَنِّي بِمَا نَرِمُ^(١) غيره من غرم، غيرُ داخلٍ في غرمه ولا عقوبته، ولا العار الذي لزمه، وَلَمْ لَهُ يَحْرُ ذَلِكَ إِلَى مَنْ كَلَّمَهُ أَنْ يَكُونَ أَشَدَّ تَحَامُلًا لَهُ مِنْهُ لَوْلَاهُ أَوْ وَالِدِهِ، فَيُقْبَلُ^(٢) شهادته، لَأَنَّهُ لَا غِنَى ظَاهِرَةٌ كَطَبَّتْ فِي قَسِيهِ وَوَلَدِهِ وَوَالِدِهِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَبِينُ فِيهِ مِنْ مَوَاضِعِ الظَّنِّ^(٣).

١٠٨٦ - وَالْحَدَّثُ بِمَا يُحِلُّ وَيُحَرِّمُ لَا يَحْرُ إِلَى قَسِيهِ وَلَا إِلَى غَيْرِهِ، وَلَا يَدْفَعُ عَنْهَا^(٤) وَلَا مِنْ غَيْرِهِ^(٥)، شَيْئًا مِمَّا يَتَوَلَّى النَّاسُ، وَلَا مِمَّا فِيهِ عَقُوبَةٌ عَلَيْهِمْ وَلَا لَهُمْ، وَهُوَ وَنَ حَدَّثَهُ ذَلِكَ^(٦) الْحَدِيثُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ - : سِوَاهُ، إِنْ كَانَ بِأَمْرِ يُحِلُّ أَوْ يُحَرِّمُ فَهُوَ شَرِيكُ الْعَامَّةِ فِيهِ، لَا تَخْتَلِفُ حَالَاتُهُ فِيهِ، فَيَكُونُ ظَنِينًا مَرَّةً مَرْدُودَ الْخَبَرِ، وَغَيْرَ ظَنِينٍ أُخْرَى مُقْبُولَ الْخَبَرِ، كَمَا تَخْتَلِفُ حَالُ الشَّاهِدِ^(٧) لِعَوَامِّ الْمُسْلِمِينَ وَغَوَاصِهِمْ.

-
- (١) فِي س. «يَزِمُ» وَهُوَ غَائِبٌ لِلْأَصْلِ.
 (٢) حَكَاهُ فِي الْأَصْلِ، بِهَيْطِ الْيَاءِ النُّجْجَةِ، وَفِي النُّسخِ الطَّبُوعَةِ «فَقَبِلَ» بِالْهَاءِ، وَمَا فِي الْأَصْلِ صَحِيحٌ.
 (٣) مَعْنَاهُ هُوَ الْمَطْلُوبُ لِلْأَصْلِ بِهَيْطَةِ. وَلَمْ تَخْتَلِفِ النُّسخُ : فِي س. كَأَنَّ فِي الْأَصْلِ، وَفِي نُسْخَةِ ابْنِ جَابِرٍ وَج. «مِمَّا يَبِينُ فِيهِ مَوَاضِعُ الظَّنِّ» وَفِي س. «مِمَّا يَبِينُ مِنْهُ مَوَاضِعُ الظَّنِّ».
 (٤) فِي الْأَصْلِ «بِهَا» ثُمَّ شَرِبَ عَلَيْهِ وَكَتَبَ قَوْفَهُ بِهَيْطِ الْمَطِّ «عَنْهَا».
 (٥) فِي س. وَج. «غَيْرِهَا» وَهُوَ غَائِبٌ لِلْأَصْلِ.
 (٦) فِي س. «بِذَلِكَ» وَهُوَ غَائِبٌ لِلْأَصْلِ.
 (٧) هَذَا هُوَ لِلْوَقْفِ لِلْأَصْلِ، وَ«الْحَالُ» مِمَّا يَزِيدُ وَيُذَكِّرُ، وَالْأَرْجَحُ التَّائِيْدُ، وَفِي س. «تَخْتَلِفُ حَالُ الشَّاهِدِ» وَفِي س. وَج. «تَخْتَلِفُ حَالَاتُ الشَّاهِدِ» وَكَذَلِكَ غَائِبٌ لِلْأَصْلِ.

١٠٨٧ - ولئلا تكون حالات تكون^(١) أخبارهم فيها أصح وأخرى
أن يتحضرها^(٢) التقوى منها في أخرى، ونبات قوى الثبات فيها
أصح، وفكرهم فيها أذوم، وعقلتهم أفل^(٣)، وتلك^(٤) عند خوف
الموت بالمرض والسفر، وعند ذكره، وغير تلك الحالات من الحالات
المنبهة عن الغفلة.

١٠٨٨ - قلت^(٥) له: قد يكون غير ذي الصدق من المسلمين
صادقاً في هذه الحالات، وفي أن يؤتمن على خير، فيرى أنه يستمد على
خبره فيه، فيصدق^(٦) غاية الصدق، إن لم يكن تقوى لحياءه من أن
يتصّب لأمانة^(٧) في خبر لا يدفع به عن نفسه ولا يجزئ إليها: ثم ١١٤
تكذب بعده، أو يدع التحفظ في بعض الصدق فيه.

وكانت في نسخة ابن جماعة كالأصل وعلى اللام ضمة، ثم كسفت طرف اللام، ووضع
الكسف ظاهراً، وألحق بها ألف وكتب بمولوها تاء وضرب على الضمة بالجرة،
لقرأ «حالات» وهو عيب لا ضرورة له.

- (١) في ج «أن تكون» وهو خطأ وعالف للأصل.
- (٢) في النسخ للطبعة «تحضرها» بالياء، والذي في الأصل بالياء، وهو صحيح.
- (٣) في سائر النسخ «وعقلتهم فيها أفل» وكلمة «فيها» ليست في الأصل.
- (٤) في س «وتلك» وفي نسخة ابن جماعة «وتلك» وعاشيتها «وتلك» وكتب
عليها علامة أنها نسخة وعلامة الصفة. والذي في الأصل «وتلك» ثم ضرب عليها
بضمهم وكتب فوقها «وتلك» بخط مخالف لحقه.
- (٥) هنا في سائر النسخ زيادة «قال الثاني».
- (٦) في س و ج «وقلت له» وكذلك في نسخة ابن جماعة ووضع فوق الواو علامة
الصمة، وهو مخالف للأصل.
- (٧) في س «فيصدق فيه» وزيادة «فيه» هنا ليست في الأصل.
- (٨) في ج «الأمانة» وهو خطأ.

١٠٨٩ - فإذا كان موجوداً في المائة وفي أهل الكذب
الحالات يصدقون فيها الصدق التي تطيب به نفس^(١) المحدثين -
كان أهل التصوى والصدق في كل حالاتهم أولى أن يتحققوا عند^(٢)
أولى الأمور بهم أن يتحققوا عندها ، في أنهم وضعوا موضع الأمانة ،
وتصيبوا أعلاماً للدين ، وكانوا طالين بما ألزمهم الله من الصدق في كل
أمر ، وأن الحديث في الحلال والحرام أعلى الأمور وأبسطها من أن
يكون فيه موضع غش ، وقد قدم^(٣) إليهم في الحديث عن رسول الله
بنبيه لم يقدم إليهم^(٤) في غيره ، فوعده على الكذب على رسول الله
التأني .

١٠٩٠ - ^(٥) عبد العزيز^(٦) عن محمد بن مجاز عن عبد الوهاب بن

(١) كلمة «هـ» في الأصل كانت «ها» ثم أسلمت فوقها على السواب . وكلمة «هـ»
زيد بين الكتاتين يجوز التوفيق بين الطرفين ألفاً ، لقرأ «أهـ» وبذلك تمت
في سائر النسخ ، وما في الأصل صحيح .

(٢) كلمة «عند» ميث بها عابت في الأصل لجمل الحال جاء ، ولم يهاه أحد على ذلك .

(٣) الأصل ميث الكتاتين تاء في ألفاظ ولم يعطها ، لقرأ «هـ» وهو ميث لم يثبت
فيه أحد .

(٤) في «هـ» لم يهدم إليهم « وهو عطف للأصل ، وفي «هـ» لم يهدم عليهم
وهو خطأ صرف .

(٥) هنا في النسخ للطبعة زيادة «قال الثاني أخيراً» وفي الأصل زعمت كلمة «أخيراً»
بين السطور ، وفي نسخة ابن جماعة زيادة «أخيراً» أيضاً ، وقبلها زيادة ملغاة بالحرقة
وهي «قال الرابع أخيراً الثاني رحمه الله» .

(٦) في ابن جماعة «أخيراً الراوردي» وفي النسخ للطبعة «عبد العزيز بن محمد
الراوردي» ، وما هنا هو الذي في الأصل ، ولكن زيد بمشايخه «بن عبد» .

١٠٩١ - (١) عبد العزيز (٢) عن محمد بن عمرو (٣) عن أبي سلمة (٤) عن أبي هريرة أن رسول الله قال : « من قال على ما لم يقل فليتبوأ مقعده من النار » (٥).

١٠٩٢ - (١) يحيى بن سليم (٢) عن عبيد الله بن ممر (٣) عن أبي بكر بن سالم (٤) عن سالم عن ابن عمر أن النبي قال : « إن الذي يكذب على يميني له بيت في النار » (٥).

الشافعي هنا أن رواية هشام بن سعد من القلوب، لأن عبد الوهاب رواه عن عبد الواحد. ويظهر لي من ذلك أن معرفة الطاء بكتاب [الرسالة] سرقة رواية وإسناد قطع ، لاسرقة دوس وتحقيق .

(١) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي أخبرنا » وكذلك في نسخة ابن جماعة ، ولكن ضرب على « قال الشافعي » . وزيد في الأصل بين الطور « أخبرنا » . وفي س « وأخبرنا » .

(٢) في س « عبد العزيز المروزي » وفي سائر النسخ « عبد العزيز بن محمد » وكل ذلك زيادة مما في الأصل .

(٣) في سائر النسخ زيادة « بن علقمة » وهي مكتوبة بخطه الأصل بخط آخر .

(٤) في نسخة ابن جماعة و س و ج زيادة « بن عبد الرحمن » وهي زيادة في الأصل بين الطور .

(٥) هنا إسناد صحيح جدا ، وكذلك رواه أحمد (رقم ١٠٥٢٠ ج ٢ ص ٥٠١) وابن ماجه (ج ١ ص ١٠) من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة . ورواه أحمد بإسناده أيضا من طرق أخرى عن أبي هريرة (رقم ٨٢٤٩ و ٨٧٦١ و ٩٣٠٥ و ٩٣٣٩ و ١٠٠٥٧ و ١٠٧٣٩ ج ٢ ص ٣٢١ و ٣٦٥ و ٤١٠ و ٤١٣ و ٤٦٩ و ٥١٩) وسلم (ج ١ ص ٥) والحاكم (ج ١ ص ١٠٢ - ١٠٣) .

(٦) هنا في ابن جماعة زيادة « أخبرنا » وهي زيادة في الأصل بين الطور ، وكذلك في س و ج بزيادة « قال الشافعي » ، وفي س « قال الشافعي حدثنا » وكل ذلك مخالف للأصل .

(٧) « سلم » بالتصغير . وفي ابن جماعة و س و ج زيادة « الطائي » وليس في الأصل .

(٨) هو أبو بكر بن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ، قد روى هذا الحديث من أبيه عن جده .

(٩) هنا إسناد صحيح جدا ، والحديث من هذا الطريق ليس في الكتب الستة ، ولكن

١٠٩٣ - ^(١) حدثنا ^(٢) حمز بن أبي سلمة ^(٣) عن عبد العزيز بن محمد عن أسيد بن أبي أسيد عن أمه ^(٤) قالت : قلت لأبي قتادة : مالك لا تحدث عن رسول الله كما يحدث الناس عنه ^(٥) ؟ قالت : فقال أبو قتادة : سمعت رسول الله يقول : « من كذب على فلينكس لجنبه مضجعا من النار . فجعل رسول الله يقول ذلك ويمسح الأرض بيده » ^(٦) .

١٠٩٤ - ^(٧) صفيان عن محمد بن عمرو ^(٨) عن أبي سلمة ^(٩) عن أبي هريرة أن رسول الله قال : « حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج » ،

رواه أحمد من هذا الطريق بأسانيد (رقم ٤٧٤٢ و ٥٧٩٨ و ٦٣٠٩ ج ٢ من ٢٢ و ١٠٣ و ١٤٤) وانظر أيضا في هذا للنسائي حديث لابن عمر في تاريخ بغداد للخطيب (ج ٣ ص ٢٣٨ و ج ٧ ص ٤١٨) .

- (١) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .
- (٢) في ابن جماعة و س و ج « أخبرنا » وهو مخالف للأصل .
- (٣) في ابن جماعة و س و ج زيادة « التيس » وهي زيادة في الأصل بين السطور بخط آخر . وعمرو بن أبي سلمة التيس هنا من أركان الشافعي ، بل طس بعد الشافعي نحو ١٠ سنين ، وعبد العزيز بن محمد - شيخه في هذا الاسناد - هو المدوردي شيخ الشافعي .
- (٤) « أسيد » بفتح الحزنة وكسر السين للهجمة . وأما أمه فلم أعرف من هي ؛ ولكن ذكر في ترجمته في التهذيب أنه يروي عنها وعن عبد الله بن أبي قتادة ونافع مولى أبي قتادة ، وهل أيضا من ابن سعد أن أسيدا مولى ابن أبي قتادة ، فيظهر من هنا ومن سؤال أمه لأبي قتادة أنها قد تكون مولاة له .
- (٥) في سائر النسخ « كما يحدث عنه الناس » وهو مخالف للأصل .
- (٦) لم أجد هذا الحديث إلا هنا . ولأبي قتادة حديث آخر في المتن رواه البخاري (ج ١ ص ٧٧) وابن ماجه (ج ١ ص ١٠) وأحمد (ج ٥ ص ٢٩٧) .
- (٧) هنا في ابن جماعة و س و ج زيادة « أخبرنا » وهي زيادة في الأصل بين السطور ، وكذلك في س و ج زيادة « قال الشافعي » .
- (٨) في سائر النسخ زيادة « بن علقمة » وليست في الأصل .
- (٩) في س و ج زيادة « بن عبد الرحمن » وليست في الأصل .

وَحَدَّثُوا عَنِّي وَلَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ» (١).

١٠٩٥ - «وهذا أشدُّ حديثٍ رُوِيَ عن رسولِ الله في هذا ، وعليه اعتمادنا مع غيره في أن لا نقبلَ حديثاً إلا من ثقة ، ونعرف صدقَ مَنْ حَمَلَ الحديثَ من حينِ ابتدئ» (٢) إلى أن يُبلغَ به مُنتهاه .

١٠٩٦ - فإن قال قائلٌ : وما في هذا الحديث من الدلالة على ما وضعت ؟

١٠٩٧ - قيل (٣) : قد أحاطَ العلمُ أن النبي لا يأمرُ أحداً بحالٍ أبداً أن يكذبَ على نبي إسرائيل ولا على غيره ، فإذا أباحَ الحديثَ

(١) لم أجده بهذا السياق من حديث أبي هريرة ، ولكن رواه أحد في السنة أطول من هذا (رقم ١١١٠٨ ج ٣ ص ١٢ - ١٣) وروى القسم الأول منه (رقم ١٠١٤٤ و ١٠٥٣٦ ج ٢ ص ٤٧٤ و ٥٠٢) . ورواه أيضا مطولا بمناه من حديث عبد الله بن عمرو (رقم ٦٤٨٦ و ٦٨٨٨ و ٧٠٠٦ ج ٢ ص ١٥٩ و ٢٠٢ و ٢١٤) ومن حديث أبي سعيد (رقم ١١٤٤٤ ج ٣ ص ٤٦) ، وهي أخرجت صحاح .

(٢) هنا في سائر النسخ زيادة «قال القاضي» وفي ابن جماعة و ج «هنا» بحذف الواو وهي تاجية في الأصل ، ثم ضرب عليها بضمهم وزاد بين الطرين «قال القاضي» .

(٣) في س و ج «عن» وهو مخالف للأصل .

(٤) هنا هو الصواب «اجد» بإيذاء البجهول ، وفك رميت في الأصل وضبطت الياء بالضم . ويظهر أنها كانت كذلك في نسخة ابن جماعة ، ثم كسفت الياء وكُتب عليها ألف عليها حمزة ، وموضع الكسطة واضح ، فصارت «اجدا» وفك رميت في س و ب .

(٥) في سائر النسخ زيادة «له» وليست في الأصل .

(٦) كلمة «أبداً» تاجية في الأصل ، وضرب عليها بضمهم ، فلم تذكر في سائر النسخ ، ولجأتها أهل وأقربى .

(٧) في النسخ للطبوعة «فان» وقد لحون بضمهم لحسن ألفاً بجوار القول في الأصل يبيدنا «فان» وفي نسخة ابن جماعة كالأصل وعلى القول سكوت .

عن نبي إسرائيل فليس أن يَقْبَلُوا^(١) الكذب على بني إسرائيل أباح ، وإنما أباح قَبُولَ ذلك عن مَنْ حَدَّثَ بِهِ ، ممن يُحْمَلُ صدقه وكذبه .

١٠٩٨ - ولم يُبَيِّحْهُ أيضاً عن مَنْ يُرْفُ كَذِبُهُ ، لأنه يُرْوَى عنه أنه^(٢) : « من حَدَّثَ بِحَدِيثٍ وهو يُرَاهُ كَذِبًا فهو أَحَدُ الكاذِبَيْنِ »^(٣) . ومن حَدَّثَ عن كَذَابٍ لم يَرَأَ من الكذب ، لأنه يرى الكَذَابَ في حديثه كاذبًا .

١٠٩٩ - ولا يُسْتَدَلُّ^(٤) على أَكْثَرِ صدقِ الحديث وكذبه إلا بِصدقِ المُعْبَرِ وكذبه ، إلا في الخَاصِّ القليلِ من الحديث ، وذلك أن يُسْتَدَلَّ على الصدقِ والكذبِ فيه بأن يُحَدَّثَ المحدثُ ما^(٥) لا يجوزُ أن يكونَ مثله ، أو ما يخالفه ما هو أثبتُّ وأكثَرُ دِلَالَاتٍ بالصدق منه . ١١٥

(١) حيث بعضهم في الأصل قرأوا في أول الشرطة « على » قبل « أن يقبلوا » وهو خطأ وسقط .

(٢) في سائر النسخ « أنه قال » وكذا « قال » مكتوبة في الأصل بين السطرين بخط آخر ، وحذفنا هنا على إرادتها .

(٣) « يراه » ضبطت في الأصل بضم الياء ، ويجوز أيضا فتحها ، و « الكاذبين » ضبطناها لفتحاً بلفظ اللين ويحذف الجمع ، وقد ضبطت بهما في الحديث ، كما قال النووي في شرح مسلم خلا من الخاضع مائة (ج ١ ص ٦٤ - ٦٥) . وهذا الحديث رواه مسلم في صحيحه (ج ١ ص ٥) عن حمزة بن جنب ، وعن الثوري بن شعبة مرفوعاً « من حدث عن حديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين » . ورواه أيضا البيهقي (رقم ٨٩٥) من حديث حمزة ، والترمذي (ج ٣ ص ٣٧٣ من شرح الباز كنز) من حديث الثوري ، ورواه ابن ماجه (ج ١ ص ١٠) من حديثهما ومن حديث علي .

(٤) في سائر النسخ « ولاه لا يستدل » وما هنا هو الأصل ثم كتب كاتب قوله بين السطور « ولاه لا » ، وهو خطأ .

(٥) في الأصل « ما » وهو صحيح ، والصق بعضهم بضم الياء . « ما » « بما » وفيه تفت في سائر النسخ .

١١٠٠ - وإذ فرق رسول الله بين الحديث عنه والحديث عن
 بني إسرائيل فقال: ^(١) «حدثوا عني ولا تكذبوا علي» - : قالتم إن
 شاء الله يُحيط ^(٢) أن الكذب الذي نهام عنه هو الكذب الخفي .
 وذلك الحديث ممن لا يُعرف صدقه ، لأن الكذب إذا كان منهياً
 عنه على كل حال - : فلا كذب أعظم من كذب ^(٣) على رسول الله ،
 صلى الله عليه ^(٤) .

-
- (١) في النسخ للطبوعة زيادة «حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج» ، وهذه الزيادة
 مكتوبة بحاشية نسخة ابن جماعة ، وعليها علامة «م» ولكنها ليست في الأصل .
- (٢) في - : «قالهم يحيط إن شاء الله» وهو مخالف للأصل . وقوله «يحيط» حاول
 بهضم تغييره بجمل الياء فيما يكون «يحيط» ولكن لم يثبت على ذلك أحد .
- (٣) في سائر النسخ «الكذب» وفي الأصل بدون حرف التعريف ، ثم ألحق بالكلمة
 وحصر في الكتابة .
- (٤) هنا بحاشية الأصل بلاغات نصها «بلغ» «بلغ» «بلغ» «بلغ» «بلغ» «بلغ»
 في المجلس الثاني عشر ، ومع ابن عدي على المتأخر «بلغ» .
- وهذا البيت الجليل الذي كتبه القاضي تيمية في الخطابي ، قال في معالم السنن
 (ج ٤ ص ١٨٧ - ١٨٨) عند هذا الحديث الذي روى أبو داود أوله ، قال :
 ليس منه إلا كلمة الكذب في أخبار بني إسرائيل ودفع المخرج ممن قال منهم الكذب ،
 ولكن منه الرخصة في الحديث منهم ، على معنى البلاغ ، وإن لم يحقق صحة ذلك
 بطل الاستناد ، وذلك لأنه أمر قهراً في أخبارهم ، ليد الساقط وطول المدة ووقوع
 الفقرة بين زمانين التوبة . وفي دليل على أن الحديث لا يجوز من النبي صلى الله عليه وسلم
 إلا بطل الاستناد والتثبت فيه . وقد روى البراء بن عازب هذا الحديث عن محمد بن عمرو
 زيادة لفظ دل بها على صحة هذا النص ، ليس في رواية على بن مسهر الذي رواها
 أبو داود عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : حدثوا عن
 بني إسرائيل ولا حرج ، حدثوا عني ولا تكذبوا علي . وسنوم أن الكذب على
 بني إسرائيل لا يجوز بحال ، فاعلموا أن قوله : حدثوا عني ولا تكذبوا علي - : أي
 تحرروا من الكذب على بأن لا تحدثوا عني إلا بما صح عندكم من جهة الاستناد الذي به
 يخبركم عن الكذب على .

الحجة في تثنيته خبر الواحد

١١٠١ - قال الشافعي : فإن قال قائل^(١) : اذكر الحجة

في تثنيته خبر الواحد بنص خبر أو دلالة فيه أو إجماع .

١١٠٢ - فقلت له : أخبرنا^(٢) سفيان^(٣) عن عبد الملك بن حمير

عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه^(٤) أن النبي قال :

« نَصَرَ اللهُ عبدًا^(٥) سمع مقالتي فحفظها وأدامها ، فرب حامل فقه

غير فقيه^(٦) ، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه . ثلاث لا يُمِلُّ^(٧)

(١) في نسخة ابن جماعة و س و ج زيادة « باب » ،

(٢) في ج « على » وفي في الأصل « لي » ثم حاول بعضهم تزويرها بجهلها « على » .

(٣) في سائر النسخ « قال لي قائل » ولله أسب في الظاهر لجوابه بقوله « فقلت له » .

ولكن مثل هذا لا يجزئ به كلام القاضي ، وهو يظن في عباراته بما يشاء . وقد

ضرب بيني فارق الأصل على كلمة « فإن » وكتب فوق السطر يد « قال » كلمة « لي » .

(٤) في س « حدثنا » وهو مخالف للأصل .

(٥) في سائر النسخ زيادة « بن عتبة » وفي زيادة بمحاشية الأصل . وفي س زيادة

بعدما « عن عبد الله » وفي خطأ صرف لاسق لها .

(٦) أخطأوا في معناه عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود من أبيه ، بل ادعى المالك الإجماع

على أنه لم يسمع منه والصحيح الرابع أنه سمع منه ، وهو الذي وجهه شعبة وابن معين

وكثيرا ، لحديثه صحيح متصل .

(٧) قوله « نفر » ضبط في الأصل بتعديد النون ، وق التاية « نَصَرَ » ونَصَرَهُ

وأفصره : أي نَصَمَهُ ، ويروى بالتخفيف والتشديد ، من النَّصَارَةِ ، وهي في

الأصل حُسْنُ الوجه والبريق ، إنما أراد : حَسَنُ خُلقه وقَدْرَه » .

(٨) في س و ج « لي غير فقيه » وزيادة حرف « لي » خطأ صرف يظل للمع ، وفي

زيادة بمحاشية نسخة ابن جماعة وعليها علامة النسخة ، وما هي بصحيفة .

(٩) قوله « يظل » يفتح الياء وضما مع كسر اللين فيها . فالأول من « القيل » وهو المحدث

٣٦ - رسالة

عليهن قلبُ مسلمٍ : إخلاصُ العملِ لله ، والنصيحةُ للمسلمين ،
وزومُ جماعتهم ، فإنَّ دعوتهم تُحيطُ من ورأيهم ^(١) .

١١٠٣ - ^(٢) فلما نَدَبَ رسولُ الله إلى استماعِ مقالته وحفظها
وأداؤها أثرًا يؤدِّيها ، وإلزامه واحد ^(٣) - : ذلك على أنه لا يأمرُ

= والثاني من «الإخلاص» وهو الحياطة . وللمراد أن المؤمن لا يمتحن في هذه الحالة ،
ولا يخطئه شئ من زيده عن الحق حين يصل شيئاً من ذلك ، بل في صرح المصنف .
وقال الزعفراني في الثاني : « للفقهاء : أن هذه الحلال يصلح بها القلوب ، فمن تمسك
بها طهر قلبه من الشغل والفساد » .

(١) قال ابن الأثير : « أي تحمق بهم من جميع جوانبهم » ، يقال : حلقه وأحلق به .
وقال في حاشية المصنف عند قوله [من ورأيهم] : « وفي نسخة من موسوعة ، وزيد
الأول أنه في أكثر النسخ مرسوم بإياه . والحق أن دعوة الفقهاء قد أحلت بهم
فتمسكهم عن كيد الشيطان وعن الضلالة » .

والحق في الأصل هنا : من ورأيهم ، بإياه وكذلك في نسخة ابن جماعة وس . و
وأما ج : فقيل « من ورأيهم » وهو خطأ .

وهذا الحديث لله في المصنف (ص ٢٧) وقال : « رواه الطائفي والبيهقي في المصنف ،
رواه أحمد والترمذي وأبو حنود وابن ماجه والهيتمي عن زيد بن ثابت ، إلا أن
الترمذي وأبا حنود لم يذكرهما : ثلاث لاهل طين إلى آخره » .

وقد ورد سنن من زيد بن ثابت وأبى سعيد وجابر بن مطعم والتميم
بن بشير وغيرهم ، بل في بعضها ما يوافق نسخة هنا أو ينافيها . وانظر سند أحمد
(رقم ٤١٥٧ ج ١ ص ٤٣٦ - ٤٣٧) ورم ١٣٣٨٢ ج ٢ ص ٢٢٥) ومصرح
الترمذي (ج ٢ ص ٢٧٢) والشمسك (ج ١ ص ٨٦ - ٨٨) والترمذي (ج ١
ص ٦٣ - ٦٤) ومجمع الرواة (ج ١ ص ١٢٧ - ١٢٩) .

(٢) هنا في سائر النسخ زيادة «قال الطائفي» وزيد في الأصل بين السطور «قال» .

(٣) يعني : فلما أمر صلياً أن يؤدى ما سمع ، والحجاب للزهد وهو الواحد . وقد اضطرب
الكلام في س . و ج فشد للفقهاء ، إذ فيها «وأفاتها أمر» أن يؤدبها والأمر واحد
وهو كلام لاسي له . والسراب ما هنا للوافق فلاصل وللسنة ابن جماعة .

أَنْ يُؤَدَّى^(١) عَنْهُ إِلَّا مَا تَقَوْمُ بِهِ الْحَبَّةُ عَلَى مَنْ أَدَّى إِلَيْهِ^(٢) ، لَأنَّهُ
إِنَّمَا يُؤَدَّى عَنْهُ حَلَالٌ^(٣) ، وَحَرَامٌ يُجْتَنَّبُ ، وَحَدُّ يَحْكُمُ ، وَمَالٌ يُؤْخَذُ
وَيُطْعَى ، وَنَصِيحَةٌ فِي دِينٍ وَدُنْيَا .

١١٠٤ - وَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَحْمِلُ الْفَقْهَ غَيْرُ فَهْمِهِ^(٤) ، يَكُونُ لَهُ
حَافِظًا ، وَلَا يَكُونُ فِيهِ فَهْمًا .

١١٠٥ - وَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِزُورِ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ تَمَّاجُجُجُ بِه
فِي أَنْ إِجْمَاعَ الْمُسْلِمِينَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - لَازِمٌ .

١١٠٦ - أَخْبَرَنَا سَفِيَانُ قَالَ : أَخْبَرَنِي سَالِمُ أَبُو النَّضْرِ^(٥) أَنَّهُ
سَمِعَ عُثَيْدَ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ يُخْبِرُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لَا أَقِيَنَّ
أَحَدَكُمْ مُشَكِّكًا عَلَى أَرِيكَتِهِ ، يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِنْ أَمْرِي ، مِمَّا نَهَيْتُ عَنْهُ »

(١) « يُؤَدَّى » رُحِمَتْ فِي الْأَوَّلِ بِالْأَلْفِ « يُؤَدَّى » خَصِّنَ أَنَّهُ مِنْ لَامٍ بِسَمِ فَهْمُهُ .
وَكُنْكَ « أَدَّى » رُحِمَتْ بِالْأَلْفِ « أَدَّى » وَهَذَا وَاضِحٌ صَحِيحٌ . وَلَكِنْ فِي لِسَانِ
ابْنِ جَامَةَ لَمْ يَهْمُ مَحْصَا الْكَلَامِ فَكُفِّطَ الْأَلْفُ مِنْ « يُؤَدَّى » وَكُتِبَ بِهَذَا بِاءٌ ،
وَكُفِّطَ الْأَلْفُ مِنْ « مَا » وَجِثُوا نَوْنًا : فَصَارَتْ الْجُمْلَةُ « أَنْ يُؤَدَّى عَنْهُ إِلَّا مِنْ
تَقَوْمٍ بِهِ الْحَبَّةُ » ، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ مَتَاءً صَحِيحًا إِلَّا أَنَّهُ تَصَرَّفَ بِغَيْرِ الْأَوَّلِ بِغَيْرِ حَبَّةٍ .
(٢) فِي سَائِرِ النُّسخِ زِيَادَةُ « يُؤَدَّى » وَهِيَ زِيَادَةُ بَطْنِ الْأَوَّلِ فِي السُّبُورِ ، وَيُظْهِرُ
أَنْ مِنْ زَادَعَا قَبْلَ ذَلِكَ لِيَبْلَسَ بَيْنَ الْكَلَامِ ، وَالْكَلامِ مِنْ دُونِهَا صَحِيحٌ ، وَهُوَ عَلَى
إِرَادَتِهَا وَاسْتِغْلَاظِهَا .

(٣) فِي ابْنِ جَامَةَ وَ س وَ ج « غَيْرِ الْفَقْه » وَهُوَ عَظَمٌ لِلْأَوَّلِ .
(٤) هُنَا فِي س وَ ج زِيَادَةُ « قَالَ الْفَاضِلُ » وَهِيَ زِيَادَةُ فِي لِسَانِ ابْنِ جَامَةَ وَمِثْلُهَا
بِالنَّضْرِ عَلَيْهِمَا .

(٥) فِي سَائِرِ النُّسخِ زِيَادَةُ « مَوْلَى عَمْرِ بْنِ عُثَيْدٍ » وَلَيْسَتْ فِي الْأَوَّلِ . وَلِي ج « سَالِمُ
بْنِ النَّضْرِ » وَهُوَ خَطَأٌ .

(٦) فِي س « رَسُولُ اللَّهِ » .

أو أُرث به ^(١) ، فيقول : لا تَدْرِي ، ما وجدنا في كتابِ الله
أَبْنَاهُ .

١١٠٧ - قال ابنُ عيينة ^(٢) : وأخبرني محمد بنُ النُّكْدِرِ عن
النَّبِيِّ : بِمَثَلِهِ ، مَرَسَلًا ^(٣) .

١١٠٨ - ^(٤) وفي هذا تَشْيِيتُ الطَّبَرِ عن رسولِ الله ، وإعلامُهُمْ أَنَّهُ
لَا زِمَ لَهُمْ ، وَإِنْ لَمْ يَحْدِثْ لَهُ نَصٌّ حَكَمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، وَهُوَ مَوْضُوعٌ
فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ .

١١٠٩ - أَخْبَرَنَا ^(٥) مَالِكٌ ^(٦) عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ
بْنِ يَسَارٍ : « أَنَّ رَجُلًا قَبَّلَ امْرَأَتَهُ وَهُوَ صَائِمٌ ، فَوَجَدَ مِنْ ذَلِكَ
وَجْدًا شَدِيدًا ، فَأَرْسَلَ امْرَأَتَهُ تَسْأَلُ عَنْ ذَلِكَ ، فَدَخَلَتْ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ
أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ ، فَأَخْبَرَتْهَا ؟ فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ : إِنْ رَسُولَ اللَّهِ يُقْبَلُ ^(٧) وَهُوَ
صَائِمٌ . فَرَجَعَتِ لِلرَّأَةِ إِلَى زَوْجِهَا فَأَخْبَرَتْهُ ، فَرَأَاهُ ذَلِكَ شَرًّا ، وَقَالَ :
لَسْنَا بِمِثْلِ رَسُولِ اللَّهِ ، يُحِلُّ اللَّهُ لِرَسُولِهِ مَا شَاءَ . فَرَجَعَتِ لِلرَّأَةِ إِلَى

(١) - « مَا أُرِثَ بِهِ أَوْ نَحِثَ بِهِ » عَلَى الْقَدَمِ وَالْأَخِيرِ ، وَهُوَ عَقَابٌ لِلْأَسْلِ .
(٢) فِي ابْنِ جُمَاعَةَ وَ ب - « قَالَ سَلِيحٌ » وَفِي س وَ ج - « قَالَ سَلِيحُ بْنُ عَيْنَةَ » وَمَا حَتَّى
هُوَ الْقَدَى فِي الْأَسْلِ .

(٣) سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ بِإِسْنَادِهِ (رَقْم ٧٩٥ وَ ٧٩٦) .
(٤) فِي النَّسخِ مَعْلَمًا - زِيَادَةُ « قَالَ الْعَالِمِيُّ » وَفِي الْأَسْلَى بَيْنَ الطُّورِ كَلِمَةُ « قَالَ »
بِحُطْ أَكْثَرِ .

(٥) فِي ب - « وَأَخْبَرَنَا » وَفِي بَقِي النَّسخِ « قَالَ الْعَالِمِيُّ أَخْبَرَنَا » .

(٦) الْحَدِيثُ فِي الْوُطْأِ (ج ١ ص ٢٧٣) .

(٧) فِي س - « كَانَ يُحِلُّ » وَكَلِمَةُ « كَانَ » لَيْسَتْ فِي الْوُطْأِ وَلَا فِي سَائِرِ النَّسخِ ، وَهِيَ
مَكْتُوبَةٌ فِي الْأَسْلِ بِحُطْ أَكْثَرِ رِوَايَةٍ ، فِي فِرَاقِ خَبَرٍ بَيْنَ لَفْظِ الْجَلَالَةِ وَبَيْنَ « يُحِلُّ » .

ثُمَّ زِيَادَتُهَا غَيْرَ جَيِّدَةٍ ، إِلَّا عَلَى تَأْوِيلِ .

أم سلمة ، فَوَجَدَتْ رَسُولَ اللَّهِ عِنْدَهَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ : مَا بَالُ
هَذِهِ الْمَرْأَةِ ؟ فَأَخْبَرَتْهُ أُمُّ سَلَمَةَ ، فَقَالَ : أَلَا أَخْبَرْتِيهَا ^(١) أَنِّي أَقْبَلُ
ذَلِكَ ؟ فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ : قَدْ أَخْبَرْتُهَا فَذَهَبَتْ إِلَى زَوْجِهَا فَأَخْبَرَتْهُ ^{١١٦}
فَزَادَهُ ذَلِكَ شَرًّا ، وَقَالَ : لَسْنَا مِثْلَ رَسُولِ اللَّهِ ، يُحِلُّ اللَّهُ لِرَسُولِهِ
مَا شَاءَ . فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ، ثُمَّ قَالَ : وَاللَّهِ إِنِّي لَأَتَّقِيكُمْ ^(٢) اللَّهُ ،
وَلَأَعْلَمُكُمْ ^(٣) بِمَحْدُودِهِ .

١١١ - ^(٤) وَقَدْ صَحَّحْتُ مِنْ يَعْلِلُ هَذَا الْحَدِيثَ ، وَلَا يَحْضُرُنِي
فِي كَرِّ مَنْ وَصَلَهُ ^(٥) .

-
- (١) فِي ج . « أَخْبَرْتَهَا » وَهُوَ غَالِبٌ لِكُلِّ الْأَصُولِ .
(٢) فِي س وَ ج « إِنِّي وَافَقَ أَهْلَكُمْ » وَهُوَ غَالِبٌ لِلْأَصْلِ وَالْمَوْطَأِ وَلِسَنَةِ ابْنِ جَامَةَ .
(٣) فِي سَائِرِ النُّسخ « وَأَعْلَمُكُمْ » وَهُوَ مَوْطَأٌ لِلْمَوْطَأِ ، وَلَكِنَّ اللَّامَ تَائِبَةً فِي الْأَصْلِ فَاتَّبَعْتُهَا .
(٤) حَتَّى فِي النُّسخِ زِيَادَةُ « قَالَ الْعَامِيُّ » .
(٥) فِي س « ذَكَرَ مِنْ مِمِّهِ وَصَلَهُ » وَالزِّيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ وَلَا فِي سَائِرِ النُّسخِ .
وَقَالَ الزُّرْقَانِيُّ فِي مَرْحِ الْمَوْطَأِ (ج ٢ ص ٩٧) . « وَصَلَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ
مِنْ عَطَاءٍ عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَصْبَارِ » . وَهُوَ فِي مُسْنَدِ أَحَدٍ (ج ٥ ص ١٢٤) :
« حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَنَا ابْنُ جَرِيرٍ أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ رَجُلٍ
مِنَ الْأَصْبَارِ : أَنَّ الْأَصْبَارِي أَخْبَرَ عَطَاءَ : أَنَّهُ قَبِلَ امْرَأَةً عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ صَائِمٌ » فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِمَنْدِهِ . قَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي مَجْمَعِ الزَّوَادِ (ج ٣
ص ١٦٦ - ١٦٧) : « وَرَجُلُهُ رَجُلٌ الصَّحِيحُ » . وَهُوَ كَمَا قَالَ . وَرَوَاهُ ابْنُ حَزَمٍ
فِي الْمُهَلِّ (ج ٦ ص ٢٠٧) بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ . وَقَدْ رَوَى الشَّيْخَانُ وَغَيْرُهُمَا مِنْ
حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْبَلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ ، وَانْقَطَعَ
فَتَحَبَّطَ الْبَارِي (ج ٤ ص ١٣١ - ١٣٢) . وَرَوَى مُسْلِمٌ فِي مِصْبَحِهِ (ج ١ ص ٢٠٥)
مِنْ حَدِيثِ مَرْبُورٍ ابْنِ أَبِي سَلَمَةَ - وَهُوَ ابْنُ أُمِّ سَلَمَةَ : « أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَيُّبَلِ الصَّائِمُ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : سَلْ هَذِهِ ، لَأَمَّ
سَلَمَةَ ، فَأَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصْنَعُ ذَلِكَ ، فَقَالَ : يَرْسُولُ اللَّهُ !
قَدْ غَفَرَ اللَّهُ مَا تَقْدَمُ مِنْ ذَلِكَ وَمَا تَأْخُرُ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
أَمَا وَافَقَ إِنِّي لَأَتَّقِيكُمْ وَأَخْشَاكُمْ لَه » .

١١١١ - قال الشافعي : في ذكر قول النبي ﷺ صلى الله عليه
« أَلَا أُخْبِرُ بِهَا أَنِّي أَفْلُحُ ذَكَ » - : دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ خَيْرَ أُمَّ سَلَمَةَ عَنْهُ
تَمَاجِيزُ قَبُولُهُ ، لِأَنَّهُ لَا يَأْخُذُ بِأَنَّ مَخْبَرَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا وَفَى خَبَرَهَا
مَاتَكُونُ^(١) الْحَبَّةُ لِمَنْ أُخْبِرَتْهُ .

١١١٢ - وهكذا أخبر أُرَاقَةُ إِنْ كَانَتْ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقِ عِنْدَهُ .
١١١٣ - أخبرنا مالك^(٢) عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر
قال : « يَنْبَغِي النَّاسُ بِقَبَاةٍ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ ، إِذَا تَامَ آتٍ . فَقَالَ : إِنَّ
رَسُولَ اللَّهِ قَدْ أُتِرِلَ عَلَيْهِ قُرْآنٌ ، وَقَدْ أَمَرَ أَنْ يُسْتَقْبَلَ الْقَبْلَةَ^(٣) ،
فَاسْتَقْبَلُوهَا^(٤) ، وَكَانَتْ وَجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكُفَّةِ » .
١١١٤ - وأهل قُبَاةٍ أَهْلُ سَابِقَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَفَقَهُ ، وَقَدْ
كَانُوا عَلَى قِبْلَةٍ فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ اسْتِقْبَالَهَا .

-
- (١) في نسخة ابن جماعة « في قول النبي » ولكن كلمة « في » بماشيئها وعليها « صح » .
وفي سائر النسخ « وفي قول النبي » وما هنا هو الذي في الأصل ، ثم شرب بسن
طريقه على كلمة « ذكر » وكتب وأوا فوق كلمة « في » وما في الأصل صحيح .
(٢) في النسخ المطبوعة زيادة « لأم سلمة » وليست في الأصل ولا ابن جماعة .
(٣) شرب بعضهم على كلتي « من النبي » وكتب فوقها « عنه » وبذلك كتبت
في سائر النسخ .
(٤) في ابن جماعة وج « يكون » وفي الأصل بالناء . ثم كتب بعضهم بخط آخر في داخل
النون كلمة « به » . ونجحت هذه الزيادة في سائر النسخ ، وما في الأصل صحيح جائز .
(٥) سبق بهذا الاستناد برقم (٣٦٥) .
(٦) شرب بعض الفارسيين في الأصل على كلمة « القبلة » وكتب فوقها « الكعبة » مع أنه
لم يصنع ذلك في الحديث فيما مضى . وفي ابن جماعة والنسخ المطبوعة « الكعبة » .
(٧) بينا هناك وجه ضبط الكعبة بفتح الباء ويكسرهما . وقد ضبطت بهما في نسخة
ابن جماعة في اللوحين ، وكتب فوقها فيها كلمة « ساء » تصحيحاً للوجهين .
(٨) هنا في الأصل بين السطرين زيادة « قال » . وفي سائر النسخ زيادة « قال القاضي » .

١١١٥ - ولم يكن لهم أن يدَعُوا فرض الله في القبلية إلا بما
تقوم عليهم الحجة^(١)، ولم يلقُوا رسول الله، ولم يسمُوا ما أنزل الله عليه
في تحويل القبلية، فيكونون^(٢) مستقبين بكتاب الله وسنة نبيه^(٣)
«بما ما من رسول الله، ولا يَحْتَجِرُ مَائَةٍ، وانتقلوا بخبر واحد، إذا»
كان عديم من أهل الصدق - : عن فرض كان عليهم، فتركوه إلى
ما أخبرهم عن النبي أنه أحدث عليهم من تحويل القبلية .
١١١٦ - ^(٤) ولم يكونوا يَفْتَحُونَهُ - إن شاء الله - يَحْتَجِرُ^(٥)
إلا عن علم بأن الحجة تثبت بمثله، إذا^(٦) كان من أهل الصدق .

-
- (١) في ابن جماعة «قوم به عليهم الحجة» . وفي س «قوم عليهم به الحجة» وفي ج
«يقوم عليهم به الحجة» وفي ب «قوم عليهم به حجة» . وكل ذلك عطف للأصل .
(٢) في ب «فيكونوا» وهو عطف للأصل وسنة ابن جماعة . وقد حلول بس
لأن الأصل تغيير النون الأخيرة بـهـاءاً .
(٣) في سائر النسخ «أو سنة نبيه» . والألف مكتوبة في الأصل، ولكن بخط واضح
المخالفة لخطه .
(٤) في سائر النسخ «إذا» وفي الأصل «إذا» ثم ضرب بعضهم على الألف الأخيرة ،
وما في الأصل له وجه صحيح ، بأن تكون «إذا» غير متعضة من القسرة، بل
متجردة لقصرية الحذف . وانظر مع المراجع (ج ١ ص ٢٠٦) .
(٥) هنا في النسخ المطبوعة زيادة «قال القاضي» .
(٦) هذا هو الذي في الأصل وسنة ابن جماعة و ج . وقد غير بعضهم الحاء لجهاً ألفاً
لتكون «ليقلوا» وذلك ثبت في س . وفي ب «ليقلوه» . ومحاكاة لسنة
ابن جماعة أن في نسخة أخرى «ليتركوه» . وما في الأصل صواب صحيح .
(٧) في سائر النسخ «يغيروا» والزيادة ليست في الأصل . ولكنها مكتوبة بخطه بخط آخر .
(٨) في النسخ المطبوعة «إذا» وهو عطف للأصل . وكانت في ابن جماعة «إذا» ثم كسفت
الألف بالسين ووضع فوق القال سكون .

١١١٧ - وَلَا يَتَّخِذُوا أَيْضًا مِثْلَ هَذَا الْمُظْمِرِ^(١) فِي دِينِهِمْ
إِلَّا عَنْ عِلْمٍ بِأَنَّهُ إِحْدَاهُ .

١١١٨ - وَلَا يَدْعُونَ^(٢) أَنْ يَخْبِرُوا رَسُولَ اللَّهِ بِمَا صَنَعُوا مِنْهُ .

١١١٩ - وَلَوْ كَانَ مَا قَبِلُوا مِنْ خَيْرِ الْوَاحِدِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ

فِي تَحْوِيلِ الْقَبْلَةِ ، وَهُوَ فَرَضٌ - : مِمَّا يَجُوزُ لَهُمْ^(٣) ، لَقَالَ لَهُمْ - إِنْ
شَاءَ اللَّهُ - رَسُولُ اللَّهِ :^(٤) قَدْ كُتِبَ عَلَيَّ قَبْلَةُ ، وَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ تَرْكُهَا
إِلَّا بَعْدَ عِلْمٍ قَوْمٍ عَلَيْكُمْ بِهِ حُجَّةٌ^(٥) ، مِنْ مِمَّا كُنْتُمْ ، أَوْ تَخْبِيرًا طَائِفَةٍ ،
أَوْ أَكْثَرٍ مِنْ خَيْرِ وَاحِدٍ هُنَّ .

١١٢٠ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ^(٦) عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ

(١) حَكَاهُ فِي الْأَسْلِ وَلِسْتَةِ ابْنِ جَامَةَ ، وَهُوَ وَاضِحٌ صَحِيحٌ . وَفِي س - « مِثْلُ هَذَا الْحَدِيثِ

الْعَظِيمِ » وَهُوَ زِيَادَةٌ عَمَّا فِيهِمَا . وَفِي س وَج « الْحَدِيثُ الْعَظِيمُ » وَهُوَ خَطَأٌ .

(٢) فِي ب « وَلَا يَدْعُوا » وَهُوَ غَائِلٌ لِلْأَصْلِ ، بَلَّ السَّكَّامِ عَلَى الْإِسْتِغْنَاءِ .

(٣) فِي سَائِرِ النُّسخِ « مِمَّا لَا يَجُوزُ لَهُمْ » وَقَدْ مِثَّ بِسَبْطِ طَرَفِ الْأَصْلِ ، فَكُتِبَ « وَلَا » بَيْنَ

الطَّرَفَيْنِ وَضُرِبَ عَلَى « لَهُمْ » . وَبَرَدَ ذَلِكَ لِي أَنَّ مَعْنَى هَذَا الْمُرَادِ تَعَامُلًا . وَإِنَّمَا يُرِيدُ

الْعَالِمِيُّ أَنْ يَقُولَ خَيْرَ الْوَاحِدِ فَرَضٌ لَا يَجُوزُ تَرْكُهُ ، فَلَوْ كَانَ قَبُولُهُمْ خَيْرَ الْوَاحِدِ فَتَدُمُ

جُزْأً قَطُّ - : لَمْ يَكُنْ لَهُمْ أَنْ يَتْرَكُوا الْفَرَضَ لِلْبَيْتِ فِي الْقَبْلَةِ وَمِنْ فِي الصَّلَاةِ وَصَلُوا

إِلَى قَبْلَةٍ أُخْرَى خَيْرَ فَرَضٍ حِينَئِذٍ يَجُوزُ لَهُمُ الْاِخْتِيَارُ ، لِذَلِكَ يَجِبُ أَنْ لَا يَزُولَ

إِلَّا بِبَيِّنَةٍ خَلَّةٌ .

(٤) فِي ابْنِ جَامَةَ وَ س وَج « قَالُوا لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ » .

وَفِي س « قَالُوا لَهُمُ الَّذِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ » . وَكُلُّ ذَلِكَ غَائِلٌ لِلْأَصْلِ .

(٥) فِي سَائِرِ النُّسخِ « بِهِ عَلَيْهِمْ حُجَّةٌ » بِالْفَتْحِ وَالْأَخِيرُ . وَقَدْ تَصَرَّفَ بَعْضُهُمْ فِي الْأَصْلِ

فَضَرَبَ عَلَى كَلِمَةِ « عَلَيْكُمْ » ثُمَّ كَتَبَهَا بَيْنَ السُّطُورِ مُؤَخَّرَةً . وَكَلِمَةُ « قَوْمٌ » مَقْطُوعَةٌ

فِي الْأَصْلِ بِالْوُجُوهِ ، وَلَمْ تَقَطَّ فِي لِسَانِ ابْنِ جَامَةَ ، وَاخْتَلَفَ قَطْعُهَا فِي النُّسخِ الْأُخْرَى

بَيْنَ الْإِتْمَانِ وَالْيَاءِ .

(٦) الْحَدِيثُ فِي اللَّوْطِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ (ج ٣ ص ٥٧) مَعَ خِلَافٍ طَوِيلٍ فِي بَسْمِ الْحُرُوفِ -

عن أنس بن مالك قال : « كنت أنسني أبا طلحة وأبا عبيدة بن الجراح^(١) وأبني بن كعب شرايا من فضيخ ونخري^(٢) ، فجاءم أت^(٣) فقال : إن الحر قد حرمت ، فقال أبو طلحة : قم يا أنس إلى هذه الجزار فاكبرها ، فمئت إلى مبراس^(٤) لنا ، ففصرتها بأسفله حتى تكسرت^(٥) » .

١١٢١ - « وهؤلاء^(٦) في العلم والمكان من النبي^(٧) وتقدم نصيبته بالموضع الذي لا ينكره عالم » .

١١٢٢ - « وقد كان الشراب عندهم حلالاً يشربونه ، فجاءم^(٨) أت^(٩) وأخبرهم^(١٠) بتحريم الحر ، فأتى أبو طلحة ، وهو مالك »

(١) في النسخ المطبوعة « أبا عبيدة بن الجراح وأبا طلحة » . وهو مخالف للأصل وإن وافق اللوطا .

(٢) والفضيخ ، بالضاد والماء للبعين . قال في النهاية « هو شراب يخذ من البسر للعضوخ ، أي للعضوخ » .

(٣) « للمبراس » حجر مستطيل مغور يروحأته وندق فيه .

(٤) قال الزرقاني في صريح اللوطا (ج ٤ ص ٢٩) : « أخرجه البخاري في الألفية من إسميل ، وفي خبر الواحد من يحيى بن قزعة ، وسلم في الألفية من طريق ابن وهب : كلهم عن مالك به . وله طرق عندهما وعند غيرهما » .

(٥) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الثاني » وفي الأصل بين السطور « قال » .

(٦) في س و ج . « هؤلاء » وهو مخالف للأصل . وقد أنفق بعضهم الراوي به بالماء لغيره .

(٧) في س و ج « من رسول الله » وهو مخالف للأصل .

(٨) في س « أت واحد » والزيادة ليست في الأصل .

(٩) في سائر النسخ « فأخبرهم » وهو مخالف للأصل .

الجرار: بكسر الجيم، والجرار، ولم يقل^(١) هو ولا هم ولا واحد منهم: نحن على تحملها حتى نلقى رسول الله، مع قومه منا، أو يأتينا خبر طامة.

١١٢٣ - وذلك أنهم لا يُهْرِقُونَ حَلَالاً، إهْرَاقَهُ مَرَفٌ، وليسوا من أهله.

١١٢٤ - والحال في أنهم لا يَدْعُونَ إخبار رسول الله ما فعلوا^(٢)، ولا يَدْعُ، لو كان ما قَبِلُوا من خبر الواحد ليس لهم: أن ينهائم عن قبوله^(٣).

١١٢٥ - ^(٤) وأمر رسول الله أن يُنْذِرَ على امرأة رجل ذكر أنها زنت فإن اعترفت فآزجها، فاعترفت فآزجها.

١١٢٦ - وأخبرنا^(٥) بذلك مالك^(٦) وسفيان^(٧) عن الزهري^(٨)

(١) في س و ج «أن يكسر» وهو مخالف للأصل. وكانت كذلك في نسخة ابن جماعة ثم ضرب على حرف «أن» بالجر وهبط به الجيم بالوحدة. وقد زاد بعض الكتّابين حرف «أن» في الأصل بخط مخالف.

(٢) في ج و س «لم يقل» وهو مخالف للأصل. وكانت في نسخة ابن جماعة بالفاء ثم كُفِيت وأُصلحت بالواو.

(٣) في س «ما فعلوا» وهو مخالف للأصل.

(٤) في سائر النسخ «من قبول مثله» وما هنا هو الأصل، وكتبت فيه كلمة «مثله» بين السطور.

(٥) هنا في النسخ زيادة «قال القاضي».

(٦) الواو تاجية في الأصل، وهي مخفوفة من سائر النسخ. وفيها ما هنا س زيادة «قال القاضي».

(٧) في نسخة ابن جماعة و س و ج زيادة «بن أنس» وهي مكتوبة بمشاية الأصل بخط آخر.

(٨) في سائر النسخ زيادة «بن عينة» وليست في الأصل.

عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد^(١)، وسأفك^(٢) عن النبي . وزاد سفيان مع أبي هريرة وزيد بن خالد : شيل^(٣) .

١١٢٧ ^(٤) أخبرنا عبد العزيز^(٥) عن ابن الهادي^(٦) عن عبد الله بن أبي سلمة عن عمرو بن سليم الزرق^(٧) عن أمه^(٨) قالت : « بينما

- (١) سائر النسخ زيادة « الجهوى » وهي زيادة في الأصل بين السطور بخط مختلف .
- (٢) منى : وسأفك الحديث . وفي النسخ للطبوعة « وسأفك » . وما هنا هو الذى في الأصل ثم شرب منى فأثره على الكلمة ، وكتب بالمشية « وسأفك » بخط مختلف . والماء زيادة في نسخة ابن جماعة بين السطور .
- (٣) « شيل » بكسر الشين المجمة وسكون الباء للوحدة وهو ابن عبد ، ويقال ابن خليل وقيل غير ذلك . وزيادة « شيل » في الاستاد اهرود بها ابن عينة ، قال ابن حجر في التهذيب : « ولم يابح على ذلك ، ورواه النسائي والترمذي وابن ماجه ، وقال النسائي : الصواب الأول ، قال : وحديث ابن عينة خطأ . وروى البخارى حديث ابن عينة فأسط . ثم شيل » . والحكم على ابن عينة بالخطأ فيه نظر كثير ، فقد حفظ زيادة صحابي في الاستاد ، فان لم يذكره غيره فلا شيء ، ثم إذا اشتبه اسم هذا الصحابي باسم روى آخر مختلف في صحته فليس ذلك دليلا على خطأ المانظ لاسمه ، وإنما هو دليل على خطأ غيره . وسياق رواية سفيان في مسند أحمد (ج ٤ ص ١١٥) : « ثنا سفيان عن الزهرى قال : أخبرني عبيد الله بن عبد الله أنه سمع أبا هريرة وزيد بن خالد وشيلا ، قال سفيان : قال يسن الناس : ابن عبد ، والحق خطت : شيلا ، فأروا : كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم » إلى آخره . وليس بعد هذا السيل من توثق في الرواية . وقد وقع اسم « شيل » في اختلاف الحديث لثلاثي بمشية الأم (ج ٧ ص ٢٥١) خطأ بخط « وزاد سفيان وسئل » .
- وحديث زيد وأبي هريرة هذا سبق الكلام عليه في (رقم ٣٨٢ و ٦٨٨ - ٦٩١) .
- (٤) هنا في النسخ ماعدا - زيادة « قال القاضي » .
- (٥) في سائر النسخ زيادة « الهراوروى » وليست في الأصل ، بل زيد في بين السطور « بن محمد » .
- (٦) هو زيد بن عبد الله بن أسيلة بن الهادي القتي اللذي . وفي نسخة ابن جماعة وسأفك « عن زيد بن الهادي » وفي « عن زيد بن عبد الله بن الهادي » والزيادة ليست في الأصل ولكن كتب فيه بين السطور بخط آخر « زيد بن عبد الله » .
- (٧) أمه اسمها « التوار بنت عبد الله بن الحرث بن جاز » كما في طبقات ابن سعد (ج ٥ ص ٥٢) ومن القريب أنه لم يذكرها باسمها أحد من القروا في الصحابة ، بل ذكروها

محم بن يحيى إذا على بن أبي طالب على جلي يقول : إن رسول الله يقول : إن هذه أيام طعام وشراب ، فلا تصومن أحد^(١) . فأتبع الناس وهو على جملة ، يصرخ فيهم بذلك^(٢) .

١١٢٨ - ^(٣) ورسول الله لا يبعث نبياه واحدا صادقا إلا لزم خبره عن النبي ، بصدقه عند المؤمنين عن ما أخبرهم أن النبي نهي عنه
١١٢٩ - ومع رسول الله الحاج ، وقد كان قادرا على أن يبعث إليهم^(٤) فيشافهم ، أو يبعث إليهم عددا ، فبعث واحدا يعرفونه بالصدق .

١١٣٠ - وهو لا يبعث^(٥) بأمره إلا والحجة للمبعوث إليهم وعليهم^(٦) قاعة بقبول خبره عن رسول الله .

-
- بسم « أم عمرو بن سليم الزرق » فكتوها بأبيها « إذ لم يعرفوا اسمها » وهي حامية كما يدل عليه هذا الحديث الصحيح .
- (١) بحاشية نسخة ابن جماعة زيادة « منكم » وعليها « صح » وليست في الأصل ولا في سائر النسخ .
- (٢) هذا الحديث إسناده صحيح جدا ، ولم أجده في غير كتاب (الرسالة) ، إلا أن العوالي أشار إليه في نيل الأوطار (ج ٤ ص ٣٥٧) ونسبه لابن يونس في تلويح صر . ولم يصر الترمذي إليه لما يقول فيه « وفي الباب » . وانظر أحاديث الباب في نيل الأوطار (ج ٤ ص ٣٥١ - ٣٥٢) وصرح الباركفوري على الترمذي (ج ٧ ص ٦٢) وتلخ الزوائد (ج ٣ ص ٧٠٧ - ٧٠٨) .
- وبعث هنا بحاشية نسخة ابن جماعة ماله : « أكثر الجزء الرابع » .
- (٣) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » . وبين الطور في الأصل زيادة « قال » .
- (٤) في س و ج « قادرا على أن يبعث إليهم » . وفي ابن جماعة و ب « قادرا أن يبعث إليهم » . وكذا غائب للأصل .
- (٥) هنا في س و ج زيادة « إن شاء الله » وهي زيادة بالمرّة بحاشية نسخة ابن جماعة وعليها « هـ » ، ولكنها ليست في الأصل .
- (٦) في س « عليهم » بدون الواو ، وهي تاجية في الأصل ونسخة ابن جماعة .

١١٣١ - فإذا^(١) كان هكذا^(٢) ، مع ما وصفت من مقولة النبي على بيته جماعة إليهم - : كان ذلك - إن شاء الله - فيمن بعده^(٣) ، ممن لا يمكنه ما أمكنهم وأمكن فيهم - : أولى أن يثبت به^(٤) خبر الصادق^(٥) .

١١٣٢ - أخبرنا سفيان^(٦) عن عمرو بن دينار عن عمرو بن عبد الله بن صفوان^(٧) عن خاله له - إن شاء الله - قال له يزيد بن شيبان قال : « كنّا في موقف لنا برفة ، يُباعده^(٨) عمرو من موقف الإمام جدّا^(٩) ، فأتانا ابن منبج الأنصاري^(١٠) فقال لنا : أنا

-
- (١) في نسخة ابن جماعة «ولما» . واتفق في الأصل عليه بين الراويين ، لا أحب بسنن تاريخي ، ولكن الرابع عندي قرأتها بالهاء .
- (٢) في س و ج «كان هذا هكذا» وكلمة «هذا» مضافة بمباشرة نسخة ابن جماعة ، وعليها «هم» ولكنها ليست في الأصل .
- (٣) في س «يبدم» واتفق في الأصل «بعده» ثم حيث فيه ثابت لجل الماء حاد وميا . وكانت في ابن جماعة بالهاء أيضا ، ثم كسحت وكتبت الماء وللم فوق موضعها بين السطور .
- (٤) في س «فيه» واتفق في الأصل «به» ثم كتب بعضهم بين السطور فوقها كلمة «فيه» .
- (٥) في سائر النسخ «خبر الواحد الصادق» . وكلمة «الواحد» ليست في الأصل ، ولكنها مكتوبة فيه بين السطور بخط آخر .
- (٦) هنا في نسخة ابن جماعة و س و ج زيادة «قال الثاني» .
- (٧) في س و ج زيادة «بن صبيحة» وليست في الأصل .
- (٨) حر الجلي السكي ، من أعراف العرب ذوي الكلام ، وموهبة .
- (٩) في سائر النسخ «بعده» وهو مخالف للأصل ، وقد حلول بينهم تغير الكلمة إلى «بعده» ، والمحاولة ظهيرة بالكسف . واتفق في سنن أبي داود «بعده» كما في الأصل هنا .
- (١٠) «عمرو» في هذه الجملة هو «عمرو بن عبد الله» وقائل الجملة هو عمرو بن دينار ، أدرجها في أثناء الحديث ، يصف بها موقفهم وبعده عن موقف الامم ، بما فهم من عمرو بن عبد الله .
- (١١) «مريح» بكسر الميم وسكون الراء وفتح الباء للوحدة وآخره عن مهلة .

رسول^(١) رسول الله إليكم : يأمركم أن تتقوا على مشاهيركم^(٢) ، فإنكم على إزث من إزث أئكم إبراهيم^(٣) .

١١٣٣ - وبنت رسول الله أبا بكر واليا على الحج في سنة

تسع^(٤) ، وحضره الحج من أهل بلدان مختلفة ، وشعوب متفرقة ،

١١٨ فأقام لهم مناسكهم ، وأخبرهم عن رسول الله بما لهم وما عليهم .

١١٣٤ - وبنت علي بن أبي طالب في تلك السنة ، قرأ عليهم

في جمعهم يوم النحر آيات من (سورة براءة) ، ونبذ إلى قوم على

سواء ، وجعل لهم مذكرا^(٥) ، ونهاهم عن أمور .

وإن مرج هذا الخط في سنة ، وصاح أحد وابن سجن وابن البرقي « زيد بن مرج » وهو الذي مضى عليه في التهذيب ، وقال : « وليل سنة زيد ، وليل سنة : عبد الله ، وأكثر ما يجهل في الحديث غير مسمى » .

(١) في « وج » « إن رسول » وهو مخالف للأصل وسنة ابن جماعة .

(٢) في سائر النسخ « معاهركم هذه » وكلمة « هذه » ليست في الأصل ، ولكنها مكتوبة بين سطوره بخط آخر .

(٣) الحديث رواه أيضا أبو طاهر (ج ٢ ص ١٣٣ - ١٣٤) والترمذي (ج ٢ ص ٩٩ - ١٠٠ من نسخة الأحمدي) والنسائي (ج ٢ ص ٤٥) وابن حبان (ج ٢ ص ١٢٣) والمالك (ج ١ ص ١٦٢) والبيهقي في السنن الكبرى (ج ٥ ص ١١٥) : كلهم من طريق سليمان بن عينة بإسناده . قال الترمذي : حديث مرج حديث حسن ، لا نعرفه إلا من حديث ابن عينة من عمرو بن دينار ، وإن مرج سنة : زيد بن مرج الأصمري ، وإنما يعرف له هذا الحديث الواحد ، وصحة الحاكم ورواقه القوي ، وهو كما لا .

(٤) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الثاني » . وفي الأصل بين السطور زيادة « قال » .

(٥) يشير الثاني إلى وثائق مسروقة في كتب الحديث والسيرة والتاريخ ، من أول هذه الفترة إلى آخر الفترة (١١٥٦) ، ولوحظنا ذكر كل حادثة ومصادرها في الكتب طال الأمر جدا ، فاكثفنا بما يعرفه أهل العلم منها .

(٦) في سائر النسخ « وجعل قوم مدعا » . والقى في الأصل « لهم » ثم ضرب عليها بين طرفيه ، وكتب فوقها « قوم » بخط آخر .

١١٣٥ - فكان ^(١) أبو بكر وعلي مرفوقين سند أهل مكة
بالفضل والدين والصدق ، وكان من جهلهما - أو أحدهما - من الحاج
وجده من يخبره عن صدقتهما وفضلهما .

١١٣٦ - ولم يكن رسول الله ليست إلا واحداً الحجة ثالثة
بخبره ^(٢) على من سته إليه ، إن شاء الله .

١١٣٧ - ^(٣) وقد فرق ^(٤) النبي محالاً على نواحي ^(٥) ، عرفنا
أسماء والمواضع التي فرقهم عليها :

١١٣٨ - فبعت قيس بن طاسم ، والزبير بن بدير ، وابن
نوفلة ^(٦) : إلى عشائرهم ، بلهم ^(٧) بصدقتهم عندهم .

- (١) في ب « وكان » وهو مخالف للأصل .
- (٢) في سائر النسخ « ليست واحداً إلا والحجة ثالثة بخبره » . وما هنا هو الذي في الأصل .
ثم ضرب بسن تاريخه على كلمة « إلا » ثم كتب فوق كلمة « الحجة » ماضيه « إلا
والحجة » وكتب بجوار ذلك كلمة « أصل » ليزم أن هذا الصواب ! في حين أنه
لم يذكر من أين أتى ؟ وسح أن ما في الأصل صواب وصحيح .
- (٣) هنا في سائر النسخ ما بعد ب زيادة « قال القاضي » .
- (٤) في ج « و فرق » وفي نسخة ابن جماعة « ووجه » . وضرب بسن تاريخ الأصل
على قوله « وقد فرق » وكتب قوله « ووجه » بخط آخر .
- (٥) في النسخ للطبوعة « نواح » بدون الياء ، وهي ثابته في الأصل ونسخة ابن جماعة ،
بل هي مطبوعة فيها أيضاً .
- (٦) ابن نورة « هو مالك بن نورة التيمي البصري ، القاهر القارس العريف ، وكان
من أرداف اللوك ، واستصه التي صلى الله عليه وسلم على سندات قومه ، لها
بلته وفاته التي صلى الله عليه وسلم أسك الصلاة وفرعها في قومه ، وهو الذي قتله
ضرب ابن الأزدور الأسدي صعباً بأمر خالد بن الوليد ، بعد فراغه من قتال أهل الردة
وخصته بمرورة ، ولأخيه حاتم بن نورة فيه للرأي للعمود الحسن ، منها
الجان للفقهاء :

- وكنا كئتماناً جنيبة حجة من الفخر حق قبل أن يصدنا
فما نعرفنا كأننا ومالكاً لطلول اجتماع لم يبت لجة ما
- (٧) في سائر النسخ « بلهم » باللام ، والذي في الأصل بالياء وهو صحيح ، لأنها الية .

١١٣٩ - وَقَدِمَ عَلَيْهِمْ ^(١) وَفَدُّ الْبَحْرَيْنِ . فَمَرُّوا مِنْ مَعَهُ ، فَبَيْتَ
مَعَهُمْ [ابْنَ] سَمِيدٍ ^(٢) بْنِ الْمَاصِ .

١١٤٠ - وَبَيْتَ مَعَاذَ بْنَ جَبَلٍ إِلَى الْيَمَنِ ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَقَاتِلَ مَنْ
أَطَاعَهُ ^(٣) مِنْ عَصَاهُ ، وَيُثْلِمَهُمْ مَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ، وَيَأْخُذَ مِنْهُمْ مَا وَجِبَ
عَلَيْهِمْ ، لِمَرْقَمِهِمْ بِمَآذٍ ، وَمَكَانِهِ مِنْهُمْ ^(٤) ، وَصَدَقَهُ ^(٥) .

١١٤١ - ^(٦) وَكُلُّ مَنْ وَلَّى ^(٧) فَقَدْ أَمَرَهُ بِأَخْذِ ^(٨) مَا أَوْجَبَ اللَّهُ
عَلَيْ مَنْ وَلَّاهُ عَلَيْهِ .

١١٤٢ - وَلَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ عِنْدَنَا فِي أَحَدٍ مِمَّنْ قَدِمَ عَلَيْهِ مِنْ أَهْلِ

(١) أي قدم على النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه بالدينة ، كما هو واضح معلوم ،
ولكن يشق في الأصل شرب على كلمة « عليهم » وكتب فوقها « عليه » بخط
عُثْمَانَ ، وذلك ثبت في سائر النسخ .

(٢) كلمة « سميد » مضبوطة في الأصل بفتح الهمزة ، مفول ، ولم تذكر كلمة « ابن »
ولكنها زيادة بين السطور ، وزيدتها هي السواب ، لأن الذي بينه النبي صلى الله
عليه وسلم وأهله على البحرين هو « أبان بن سعيد بن الماس بن أمية بن عبد شمس »
وأما أبوه « سعيد بن الماس » فله بنت مضركا ، انظر مادة « بحر » في معجم
البلدان ، وترجمة « أبان » في الإصابة وغيرها .

(٣) في الأصل « من أطاعه » ثم أُلحق بعضهم بأهل البيت ، لتكون « من أطاعه » وذلك
ثبت في سائر النسخ ، وما في الأصل صحيح ، « من أطاعه » فاعل « يقاتل »
و « من عصاه » مفول .

(٤) في س زيادة « ومنه » وهي زيادة خطأ ، سببها أن يشق في الأصل شرب على
كلمة « منهم » وكتب فوقها « منه » فظن الناس أنها زيادة تيسرها على ذلك .

(٥) في النسخ للطبوعة زيادة « فبهم » وليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة .

(٦) جاز في زيادة « قال الثاني » .

(٧) رجعت في الأصل كقائده في الكتابة « ولا » بالألف ، فأُلحق بشق قاريه ما
نحت الحرف الأخير ، فقرأ « ولا » وذلك ثبت في سائر النسخ .

(٨) في « أن يأخذ » وهو مختلف للأصل .

الصدق - : أن يقول : أمت واحد ، وليس ^(١) لك أن تأخذ منا ما لم نسمع رسول الله يذكركم أنه علينا .

١١٤٣ - ولا أحسبه بعتهم مشهورين في النواحي التي بشتم إليها بالصدق - : إلا لما وصفت : من أن تقوم بقتلهم الحجة على من بعته إليه ^(٢) .

١١٤٤ - وفي شبيه بهذا المعنى ^(٣) أمراء سرايا رسول الله : فقد بعت بعت بمائة ^(٤) ، فولاه زيد بن حارثة ، وقال : « فإن أصيب جعفر ، فإن أصيب فابن زوادة » . وبعت ابن أبي سريّة وحده ..

١١٤٥ - وبعت أمراء سراياه ، وكلهم حاكم فيا بعت فيه ، لأن عليهم أن يدعوا من لم تلبنه الدعوة ، ويقارنوا من حل قتاله ^(٥) .

١١٤٦ - وكذلك كل والي ^(٦) بعت أو صاحب سريّة .

-
- (١) في « فليس » وهو مخالف للأصل .
 (٢) في سائر النسخ « يقول » والحق في الأصل « يذكر » ثم ضرب عليه بسنن الناس وكتب فوقه « يقول » بخط آخر .
 (٣) في النسخ المطبوعة « إليهم » وهو مخالف للأصل ولنسخة ابن جماعة .
 (٤) هنا في ابن جماعة و س و ج زيادة « قال الثاني » .
 (٥) في « وفي شبه هذا المعنى » وهو مخالف للأصل .
 (٦) في س و ج « بعت بجيش مؤنة » وهو مخالف للأصل .
 (٧) في ج « قتالهم » وهو مخالف للأصل .
 (٨) في سائر النسخ « والبر » بخلاف اليد على المأذنة ، واليد مأذنة في الأصل .

١١٤٧ - ولم يَزَلْ يُفَكِّكُهُ أَنْ يَمُتَ وَالْبَيْتَ وَثَلَاثَةً وَأَرْبَعَةً
وَأَكْثَرَ .

١١٤٨ - ^(١) وبُعث في دهرٍ واحدٍ اثْنَتَيْ عَشَرَ رَسُولًا ، إِلَى
اِثْنَيْ عَشَرَ مَلِكًا ، يَدْعُوهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ . وَلَمْ يَمْنَحُهُمْ إِلَّا إِلَى مَنْ قَدْ
بَلَّغَتْهُ الدَّعْوَةُ ، وَقَامَتْ عَلَيْهِ الْحُبَّةُ فِيهَا ^(٢) ، وَالْأُيُكُتَبُ فِيهَا ^(٣)
وِلَايَاتٍ لِمَنْ بَعَثَهُمْ إِلَيْهِ عَلَى أَنْهَا كُتِبَتْ .

١١٤٩ - وَقَدْ تَحَرَّيَ فِيهِمْ مَا تَحَرَّيَ فِي أَرْبَائِهِ : مِنْ أَنْ
يَكُونُوا مَعْرُوفِينَ ، فَبِمَتْ دَحِيَّةٌ ^(٤) إِلَى النَّاجِيَةِ الَّتِي هُوَ فِيهَا
مَعْرُوفٌ .

١١٥٠ - ^(٥) وَلَوْ أَنَّ الْبُعُوثَ إِلَيْهِ جَهْلَ الرَّسُولِ كَانَ عَلَيْهِ
مَطْلَبٌ عِلْمٌ أَنَّ النَّبِيَّ بَعَثَهُ ، لَيْسَتْ بِرَأْيٍ شَكَّكَ فِي خَبَرِ الرَّسُولِ ، وَكَانَ
١١٩ عَلَى الرَّسُولِ الْوُقُوفُ حَتَّى يَسْتَبْرِئَهُ الْبُعُوثُ إِلَيْهِ .

(١) هنا في النسخ للطبوعة زيادة « قال العاقلي » .

(٢) كلمة « فيها » ثابتة في الأصل ، وضرب عليها بعض قارييه بغير موجب ، ولذلك
لم تثبت في سائر النسخ .

(٣) في النسخ للطبوعة « وألا يكتب منه فيها » وكلمة « منه » ليست في الأصل ، وهي
زيادة بالخط بخط يد أبي جعفر ، وعليها « صح » ولا ترى ضرورة لزيادتها .
فلم تثبت من غير دليل .

(٤) « دحية » بفتح الدال المهملة وبكسرها مع سكون الميم المهملة ، وهو دحية
بن خليفة السكلي ، صحابي معروف ، وكان من أهل التمس وجهاً . وفي سائر النسخ

زيادة « السكلي » وهي زيادة في الأصل بين السطور بخط آخر .

(٥) هنا في س و ج زيادة « قال العاقلي » .

١١٥١ - « ولم تزل كتب رسول الله تفقد إلى ولايته بالأمر والنهي ، ولم يكن لأحد من ولايته ترك إقلاؤه ، ولم يكن ليست رسولاً إلا صادقا عند من بيته إليه .

١١٥٢ - وإنا^(١) طلب للبحث إليه علم مديته وجنته حيث هو .

١١٥٣ - ولو شك في كتابه ، بتغيير في الكتاب ، أو حال تدل^(٢) على تهمة ، من غلة رسول حمل الكتاب : كان عليه أن يطلب علم ما شك فيه ، حتى يثبت عند من أمر رسول الله .
١١٥٤ - « وهكذا كانت كتب خلفائه بعده ومما لهم ، وما أجمع المسلمون عليه : من أن يكون الخليفة واحداً ، والقاضي واحد ، والأمير واحد ، والإمام^(٣) .

١١٥٥ - فاستخفوا أبا بكر ، ثم استخلف أبو بكر عمر ،

(١) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال القاضي » .

(٢) في « أوقاف » والألف زيادة في الأصل فوق الواو ، وليست في نسخة ابن جماعة ، بل كتب في موضعها « هـ » . أمثلة على أن الصحيح النسخ هو الواو ، لأنه استعمل كلام . ومن الغريب أن أربع نصوص فصل بين هذه الجملة وبين التي قبلها بجملة يطبقها خط رأس مشرف إلى اليسار ، يسدل على أنه كلام مبتدأ ، ثم يضرى الفروع ليصلوا الواو « أو » وهي تأتي هنا استكمال الكلام .

(٣) في سائر النسخ « يدل » وهي مخرقة في الأصل من فوق ، وهو أصح وأصح .

(٤) هنا في سائر النسخ زيادة « قال القاضي » .

(٥) هنا مطبوع جمل ، فذلك رفع « واحد » في الزعم . وفي سائر النسخ « والقاضي واحداً والأمام واحداً والأمير واحداً » وقد ثبت جابت في الأصل نصه إلى هنا ، ولكن ما كان فيه واضح ، فأبطله .

ثم مُرَّ^(١) أهلُ الثَّوْرِي ، لِيخْتَارُوا وَاحِدًا ، فَاخْتَارَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ
عُمَيْرَ بْنَ عَفَانَ^(٢)

١١٥٦ - قَالَ^(٣) : وَالْوَلَاةُ مِنَ الْقَضَاةِ وَغَيْرِهِمْ يَقْضُونَ قَتْنُذُ^(٤)
أَحْكَامَهُمْ ، وَيُقِيمُونَ الْحُدُودَ ، وَيُنْفِذُ مَنْ يَدْعُمُ أَحْكَامَهُمْ ، وَأَحْكَامُهُمْ
أَخْبَارُهُمْ .

١١٥٧ - قَتِيَا وَصَفَتْ مِنْ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ، ثُمَّ مَا^(٥) أَجْمَعَ
الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ مِنْهُ : - وَلَاةٌ عَلَى فَرْقٍ بَيْنَ الشَّهَادَةِ وَالْخَبَرِ وَالْحُكْمِ .

١١٥٨ - أَلَا تَرَى أَنَّ قَضَاءَ الْقَاضِي عَلَى الرَّجُلِ لِلرَّجُلِ إِنَّمَا هُوَ
خَبَرٌ يُخْبِرُ بِهِ عَنْ يَمِينِهِ تَبَيَّنَتْ^(٦) عِنْدَهُ ، أَوْ إِقْرَارٌ مِنْ خَصْمٍ بِهِ أَقْرَبَ^(٧) عِنْدَهُ ،

(١) في النسخ المطبوعة « ثم استخلف عمر » وكلمة « استخلف » ليست في الأصل ولا في
ابن جماعة .

(٢) في النسخ المطبوعة « فاختاروا عبد الرحمن بن عوف » واختار عبد الرحمن بن عوف
عثمان بن عفان « والرافعات ليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة » إلا كلبي
« بن عوف » فلهما فيها . والمروفي أن أهل الثَّوْرِي عهدوا إلى عبد الرحمن
بن عوف أن يختار واحداً منهم ، فاختار عثمان ، ولكن الثاني اختصر القصة .

(٣) في سائر النسخ زيادة « الثاني » .

(٤) في سائر النسخ « وتنفذ » والأصل بالقاء ، ثم غلبت بعض قارييه لجعلها واوًا .

(٥) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الثاني » . وزيدت كلمة « قال » في الأصل فوق
الطر بخط آخر .

(٦) في س و ج « ثم لها » وكذلك في نسخة ابن جماعة ، ولكن كتب بجاشيتها
« ما » وعليها علامة نسخة ويجوزها « ما » .

(٧) في س و ج « بحيث » ، بالفتح اللامني ، وهو مخالف للأصل وابن جماعة .

(٨) في سائر النسخ « أقرب » عنده . وقد ضرب بعض القاريين في الأصل على « به »
قبل « قرأ » ثم كتبها بعدما بين السطور .

وَأَقْدَّ^(١) الْحَكَمَ فِيهِ ، فَلَمَّا كَانَ يَلْزُمُهُ بَجْرِهِ أَنْ يُنْفِذَهُ بَلَنَّهُ كَانَ
فِي مَعْنَى الْخَيْرِ بِحَالٍ وَحَرَامٍ^(٢) ، قَدْ^(٣) زُومَهُ أَنْ يُجِلهُ وَيَحْرِمَهُ^(٤)
بِمَا شَهِدَ مِنْهُ^(٥) .

١١٥٩ - وَلَوْ كَانَ الْقَاضِي الْخَيْرُ عَنْ شَهِيدٍ شَهِدُوا عَنْهُ عَلَى
رَجُلٍ لَمْ يُحَاكَمْ إِلَيْهِ ، أَوْ لِإِقْرَارٍ مِنْ خَصْمِهِ ، لَا يَلْزُمُهُ أَنْ يُحْكَمْ بِهِ ،
لَمَعْنَى أَنْ^(٦) لَمْ يُخَاصَمْ إِلَيْهِ ، أَوْ أَنَّهُ مِمَّنْ يُخَاصَمُ إِلَى غَيْرِهِ ، فَحُكْمُ يَنْتَه
وَيَنْ خَصْمَهُ ، مَا^(٧) يَلْزَمُ شَاهِدًا بِشَهَادَتِهِ^(٨) عَلَى رَجُلٍ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ
مَا شَهِدَ بِهِ عَلَيْهِ لِمَنْ شَهِدَ لَهُ بِهِ - : كَانَ فِي مَعْنَى شَاهِدٍ^(٩) عِنْدَ غَيْرِهِ ،
فَلَمْ يُجْبَلْ - قَاضِيًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ - إِلَّا بِشَاهِدٍ مَعَهُ ، كَمَا لَوْ شَهِدَ عِنْدَ غَيْرِهِ
لَمْ يَقْبَلْهُ إِلَّا بِشَاهِدٍ وَطَلَّبَ مَعَهُ غَيْرَهُ ، وَلَمْ يَكُنْ لِنُفْرِهِ إِذَا كَانَ شَاهِدًا
أَنْ يُنْفِذَ شَهَادَتَهُ وَحْدَهُ .

(١) فِي سَائِرِ النُّسخِ « فَأَقْدَّ » وَالْأَصْلُ بِالْوَاوِ ، ثُمَّ أَلْعَنَهَا بِمَنْ تَلَوْنِي فِي الْآفِ وَوَضَعَ
فَوْقَهَا هَذِهِ لَتَكُونَ نَادٍ .

(٢) فِي سَائِرِ النُّسخِ « أَوْ حَرَامٍ » وَهُوَ عَطَافٌ لِلْأَصْلِ .

(٣) فِي سَنَ « وَقَدْ » وَالْوَاوُ زِيَادَةٌ فِي الْأَصْلِ بِحُذُوحِ الْخَيْرِ ، وَلَيْسَتْ فِي سَائِرِ النُّسخِ .

(٤) فِي سَائِرِ النُّسخِ « أَوْ يَحْرِمُهُ » وَهُوَ عَطَافٌ لِلْأَصْلِ .

(٥) « شَهِدَ » ضَبَطَتْ فِي الْأَصْلِ بِمَنْ التَّيْنِ ، عَلَى الْبَدَاءِ لَمَّا لَمْ يَسْمَعْ الْعَلَمَ .

(٦) فِي سَنَ « أَوْ » وَهُوَ عَطَافٌ لِلْأَصْلِ وَسَائِرِ النُّسخِ .

(٧) فِي سَائِرِ النُّسخِ « بِمَا » وَاقَى فِي الْأَصْلِ « مَا » ثُمَّ ضَرَبَ عَلَيْهَا بِمَنْ تَلَوْنِي وَكَتَبَ
فَوْقَهَا « بِمَا » .

(٨) فِي النُّسخِ لِلطَّبِيعَةِ « شَهِدَ » وَهُوَ عَطَافٌ لِلْأَصْلِ وَنُسَخَةُ ابْنِ جَامَةَ .

(٩) زُومَهُ « كَانَ فِي سَنَ شَاهِدًا » لِمَنْ هُوَ جَوَابُ « لَوْ » فِي أَوَّلِ الْفَرَقَةِ .

١١٦٠ - أخبرنا سفيان وعبد الوهاب^(١) عن يحيى بن سعيد
عن سعيد بن المسيب : أن عمر بن الخطاب قضى في الإيهام بخمسين
عشرة^(٢) ، وفي التي تليها بتسعين ، وفي الوسطى بثمانين ، وفي التي تلي
التي بستم ، وفي الخمس بستم .

١١٦١ - قال الشافعي : لما كان مروقاً - والله أعلم - جند عمر
أن النبي قضى في اليد بخمسين ، وكانت اليد خمسة أطراف مختلفة
الجمال والنافع - : نزلها متازلاً ، فحكم لكل واحد من الأطراف
بقدره من ذب الكف ، فهذا قياس على الخبر^(٣) .

١١٦٢ - قلنا وجدنا^(٤) كتاب آل عمرو بن حزم ، فيه :
١٢٠ أن رسول الله قال : « وفي كل أصبع مما هنالك عشرة من الإبل » - :
صاروا إليه .

١١٦٣ - ولم يقبلوا كتاب آل عمرو بن حزم - والله أعلم -

(١) هنا في سائر النسخ ماصدا ب زيادة « قال القاضي » .

(٢) في ب « أخبرنا الثوري وسفيان بن عيينة » . وفي باقي النسخ « أخبرنا سليمان بن عيينة
وعبد الوهاب التيمي » وما هنا هو الذي في الأصل ، ولكن زيد فيه في آخر السطر
بخط آخر كلمة « التيمي » .

(٣) في ب زيادة « من الإبل » وليست في الأصل ولا في سائر النسخ .

(٤) يريد بالقيل هنا الاستنباط للقي على السبيل ، ولا يريد به القياس الاصطلاحي ،
كما هو ظاهر .

(٥) هنا في سائر النسخ زيادة « قال القاضي » .

(٦) في النسخ للزيادة « وجد » وما هنا هو الذي في الأصل . ثم ضرب بعض طرويه
على حرف « نا » ووضع منه فوق الواو ، وكفك عمل في نسخة ابن جماعة ولكن
بكسر الحرفين ، ووضع الكسرة بين .

١١٦٥ - ودلالة على أنه لو مضى أيضاً عمل من أحد من الأئمة ، ثم وجد خبراً عن النبي ﷺ يخالف عمله : لترك عمله لخبر رسول الله .

١١٦٦ - ودلالة على أن حديث رسول الله يثبت بنفسه ، لا بسبل غيره بعده .

١١٦٧ - ^(١) ولم يقل المسلمون قد عمل فينا عمر بخلاف هذا بين المهاجرين والأنصار ، ولم تذكرُوا أنهم أن عندكم خلافه ولا غيركم ، بل صاروا إلى ماوجب عليهم ، من قبول الخبر عن رسول الله ، وترك كل عمل خالفه .

١١٦٨ - ولو بلغ عمر هذا صار إليه ، إن شاء الله ، كما صار إلى غيره فيها ^(٢) بلغته عن رسول الله ، بقواه لله ، وتأديته الواجب عليه ، في اتباع ^(٣) أمر رسول الله ، وعلمه ، وبأن ^(٤) ليس لأحد مع رسول الله

(١) في النسخ المطبوعة « ثم وجد عن النبي صلى الله عليه وسلم خبر » . وما هنا هو الأصل ثم بحث فيه بضمهم فضرب على كلمة « خبرا » ثم كتبها بعد قوله « عن النبي » بين الطرين ، ووضع ضمة فوق الواو من « وجد » . وكانت نسخة ابن جماعة كالنسخ للطبوعة ، وصحها كاتبها بنس الخط بما يوافق الأصل .

(٢) هنا في النسخ ماصدا ب زائدة « قال الثاني » .

(٣) في سائر النسخ « ما » والتي في الأصل « فيها » وإن حلول بضمهم تغييرها .

(٤) في س « من اتباع » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

(٥) هذه كلها أسباب لسل عمر بالحديث إذا بلغه ، فله أحد هذه الأسباب ، أي صفة العلم في ذاتها ، تطبق لها وإشارة بذكرها ، فن أسباب ذلك أيضا أنه ليس لأحد مع رسول الله أمر ، ولكن التمسكون لم يفهموا هنا غفروا وارو الطف ، فصار « وعلمه بأن ليس » إلخ ، وهو مني صحيح أيضا ، ولكن ما في الأصل أصح وأبلغ . وقد

أُتِرَ، وَأَنَّ طَاعَةَ اللَّهِ فِي اتِّبَاعِ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ^(١).

١١٦٩ - «كَانَ قَالَ قَائِلٌ ^(٢) : فَأَذَلَّنِي ^(٣) عَلَى أَنْ مَرَّ مَعِي شَيْئًا

ثُمَّ صَارَ إِلَى غَيْرِهِ بِخَيْرٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ^(٤).

١١٧٠ - قُلْتُ : فَإِنْ أَوْ جَدُّكَ ؟

١١٧١ - قَالَ : فَقَدْ لِحَاكَ لِي بَأَى ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا :

أَنَّهُ قَدْ بَقِيَ ^(٥) مِنْ جَعَةِ الرَّأْيِ إِذَا لَمْ تَوْجِدْ ^(٦) سُنَّةَ . وَالْآخَرُ : أَنَّ السُّنَّةَ

إِذَا وَجِدْتَ وَجِبَ عَلَيْهِ تَرْكُ مَعْلٍ قَسَمَهُ ، وَوَجِبَ عَلَى النَّاسِ تَرْكُ كُلِّ

مَعْلٍ وَوَجِدْتَ السُّنَّةَ بِخِلَافِهِ ، وَإِبْطَالُ أَنَّ السُّنَّةَ لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِخَيْرٍ بِسُنَّتِهِ ^(٧).

مَثَبٌ فِي هَاتَيْنِ فَضَرَبَ عَلَى قَوْلِهِ «وَبَأَى» وَكَتَبَ بِهِ فِي الْمُلَاشِيَةِ «أَنَّهُ» وَمَوْصُوفٌ

فِيهِ سَالِحٌ .

(١) فِي «أَمْرِ رَسُولِهِ» وَمَوْصُوفٌ عَنَّا لِلأَصْلِ .

(٢) حَتَّى فِي سَائِرِ النُّسخِ زِيَادَةُ «بِأَى» فِي «بِأَى» .

(٣) فِي «س» وَ «ج» «كَانَ قَالَ قَائِلٌ» . وَفِي «بِأَى» وَفِي «بِأَى» وَفِي «بِأَى» وَفِي «بِأَى» .

(٤) «قَائِلٌ» وَكُلُّهَا عَنَّا لِلأَصْلِ .

(٥) فِي «س» «فَدَلَّنِي» وَفِي «بِأَى» «فَدَلَّنِي» ثُمَّ غَيَّرَهَا بِضَمِّهِمْ بِالْكَسْطِ ، وَمَوْصُوفٌ

ظَاهِرٌ .

(٦) فِي «بِأَى» «فَدَلَّنِي رَسُولُ اللَّهِ» . وَفِي «س» وَ «ج» «فَدَلَّنِي رَسُولُ اللَّهِ» . وَمَا هُنَا

مَوْصُوفٌ فِي الأصلِ وَلِسَنَةُ ابْنِ جَامَةَ .

(٧) فِي «سَائِرِ النُّسخِ» «مَعْلٍ» . وَفِي «بِأَى» «مَعْلٍ» ثُمَّ ضَرَبَ عَلَيْهَا وَكَتَبَ بِالْمُلَاشِيَةِ

بِحُذِّ آخِرِ «مَعْلٍ» .

(٨) فِي «سَائِرِ النُّسخِ» «مَعْلٍ» وَمَا هُنَا مَوْصُوفٌ فِي الأصلِ ، ثُمَّ حَاوَلَ بِضَمِّهِمْ تَحْقِيقَهُ ،

وَالأَصْلُ ظَاهِرٌ .

(٩) أَنْ يُبْطَلَ قَوْلُهُ مِنْ ضَمِّهِمْ لِأَنَّ السُّنَّةَ لَا يُؤْخَذُ بِهَا إِلَّا إِذَا مَعْلٍ أَحَدٌ بِهِ الَّذِي عَلَى اللَّهِ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَهَذَا قَوْلُ قَدِيمِ سُرُوفٍ ، أَشَارَ إِلَيْهِ الطَّائِفِيُّ أَيْضًا فِي الْفَتْرَةِ

(١١٦٦) . وَبَعْدَ وَضُوحِ هَذَا هُنَا فَاتَّسَبَحَ لَمْ يَرْكُوهُ ، فَأَجَبُوا فِي النُّسخِ لِلطَّبِيعَةِ

كَلِمَةً «عَلَيْهَا» بِحَذِّ «عَلَيْهَا» ، وَمَوْصُوفٌ لَاسِقٌ لَهُ . وَأَمَّا لِسَنَةُ ابْنِ جَامَةَ فَهِيَ

لِلأَصْلِ ، وَلَكِنْ كَتَبَ بِمِثْلِهَا كَلِمَةً «عَلَيْهَا» بِحَذِّهَا .

وعلم أنه لا يؤمنها شيء، إن خالفها^(١).

- ١١٧٢ قلت^(٢) : أخبرنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب : « أن عمر بن الخطاب كان يقول : الدية للمأثلة ، ولا ترث المرأة من دية زوجها شيئاً . حتى أخبره الضحاك بن سفيان أن رسول الله كتب إليه : أن يؤرث امرأة أشيم الضبائي^(٣) من دية . فرجع إليه عمر » .

- ١١٧٣ - وقد قصرت هذا الحديث قبل هذا للموضع^(٤) .

- ١١٧٤ - سفيان عن عمرو بن دينار وابن طاووس عن

(١) في النسخ المطبوعة « هي » خطأ ، يجب « إن » وهي تاجية في الأصل ونسخة ابن جماعة ، وقد شرب عليها بعضهم في الأصل خطأ .

(٢) في النسخ المطبوعة « قال الثاني » وهو مخالف للأصل ونسخة ابن جماعة .

(٣) « أشيم » بفتح الحزة وسكون العين للسبعة وفتح الياء النجدة ، و « الضبائي » بكسر الشاد للسبعة وياء بن موحدين مع تخفيف الأولى . وأشيم صاحب قتل خطأ وهو مسلم ، في عهد النبي صلى الله عليه وسلم .

(٤) ينظر إلى كلامه عليه في كتاب الأم ، فقد رواه هناك (ج ٦ ص ٧٧) وسلك عليه . والحديث رواه أيضاً أحمد في المسند (ج ٣ ص ٤٥٧) عن سفيان ، ورواه أبو داود

(ج ٣ ص ٩٠) والترمذي (ج ٣ ص ١٨٤) من مخرج الباركلوري وابن ماجه (ج ٢ ص ٧٤) : كلهم من طريق سفيان بإسناده . وقال الترمذي : « هذا حديث حسن صحيح » . ورواه أيضاً أحمد عن عبد الرزاق ، وأبو داود من طريق عبد الرزاق :

عن مسر عن الزهري عن سعيد بن المسيب . وروى مالك نحوه في اللوط (ج ٣ ص ٧٠) عن الزهري : « أن عمر بن الخطاب » الخ ، وكذلك رواه الثاني في الأم

عن مالك ، وهذا متعلق ، ولكن ظهر من الروايات الأخرى أن الزهري رواه عن سعيد بن المسيب . وقال الحافظ في الإصابة (ج ١ ص ٥١) : « وأخرج أبو يحيى من طريق مالك عن الزهري عن أس ، قال : كان قتل أشيم خطأ . وهو في اللوط

عن الزهري بغير أس . قال الحافظ في التراب : وهو المختصر » .

(٥) هنا في س و ج زيادة « قال الثاني أخبرنا » وفي س زيادة « وأخبرنا » . وكث في الأصل بين السطرين بخط أكثر « أخبرنا » .

طائوس : « أن مر قال : اذْكُرْ اللهَ اَمْرًا مِمَّعَ مِنَ النَّبِيِّ فِي الْجَنِينَ
شَيْئًا ؟ قَامَ حَلُّ بْنُ مَالِكٍ بْنِ النَّابِغَةِ ^(١) ، قَالَ : كُنْتُ بَيْنَ جَارَتَيْنِ ^(٢)
لِي ، يَمْنَى ضَرَّتَيْنِ ، فَضَرَبْتُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِمِطْلَعٍ ^(٣) ، فَأَلْقَيْتُ
بِحَيْنَتَا مَيْتًا ، فَخَصَّى فِيهِ رَسُولُ اللهِ بِرُمٍ ^(٤) . قَالَ مَرُّ : لَوْلَمْ أَسْمَعْ فِيهِ
لَقَضَيْتَا بَيْنَهُ ^(٥) . »

١١٧٥ - وَقَالَ غَيْرُهُ ^(٦) : « إِنْ كِدْنَا أَنْ نَقْضِيَ فِي مِثْلِ هَذَا

بِرَأْيِنَا ^(٧) »

- (١) « جل » بالله للهامة وللمم للفرحين ، وهو حذل يكن أبا نعلية .
- (٢) في سائر النسخ « جارين » وهو خطأ ، سواه ما في الأصل « جارين » وقد
فسره الطائي هنا ، بقوله « بين ضرين » . قال في النهاية : « الجرة الفرة - من
المجاورة بينهما ... ومنه الحديث : كنت بين جارين لي ، أي امرأتين ضرين . »
- (٣) « المطلع » بكسر اللام وسكون الهمزة ونصب اللام للمتلين : مود من أحوال الجاد والمسلط ،
كما في اللسان ونحوه ، وكذلك فسره أبو داود في السنن عن أبي عبيد ، وفسره أيضا
من الضمر بن شميل بأنه « التصويج » وهي كلمة فارسية ، تعود إلى يثرب .
- (٤) « الفرة » البعد أو الأمة . قال في النهاية : « وإنما توجب الفرة في الجنين إذا سقط
ميتا ، فإن سقط حيا ثم مات قبله الهية كاملة . وقد جاء في بعض روايات الحديث :
جرة ميتة أو أمة أو فرس أو جل . وقيل إن الفرس والجل خطأ من الراوي . »
والرواية التي بهيها ابن الأثير رواها أبو داود (ج ٤ ص ٣١٨) من حديث
أبي هريرة ، وأشار إلى علقها بأنها خطأ من موسى بن يونس .
- (٥) في سائر النسخ « لو لم نسمع هذا لقضينا فيه غير هذا » ، وهو مختلف للأصل .
- (٦) أي غير سليمان ، أو غير عمرو بن دينار . كما يقول : وفي رواية أخرى .
- (٧) إسناد الحديث عند الطائي هنا مرسل ، فإن طائوس لم يرو عنه ، وكذلك رواه
أبو داود (ج ٤ ص ٣١٧) من طريق سليمان ، وكذلك رواه الدارقطني (ج ٢
ص ٢٤٩) من طريق حماد عن عمرو بن دينار . وهو حديث متصل صحيح ، وإن
أرسله سليمان وحده ، فقد رواه أحمد في المسند (ج ٤ ص ٧٩ - ٨٠) وأبو داود

١١٧٦ - قد^(١) رَجَعَ عمرُ بما كانَ يَقْضِي بهِ لحديثِ الضحاك ، إلى أن خالف^(٢) حُكْمَ قَسِيه ، وأخبرَ في الجنبين أنه لو لم يسمع هذا لَقَضَى فِيهِ بغيره ، وقال : إن كدنا أن نقضى في مثل هذا برأينا .

١١٧٧ - قال الشافعي^(٣) : يُخْبِرُ - والله أعلم - أن السنة إذا كانت موجودةً بأنَّ في النفس مائةً من الإبل ، فلا يلدو الجنبين أن يكونَ حيًّا فيكون^(٤) فيه مائةً من الإبل ، أو ميتًا فلا شيء فيه .

١١٧٨ - قلنا أخبر بقضاء رسول الله فيه سلم له ، ولم يحمل^(٥) نفسه إلا اتباعه ، فيما مضى بخلافه^(٦) ، وفيما كان رأيا منه لم يتلَّته عن رسول الله فيه شيء ، قلنا بلغه^(٧) خلافُ فعله صار إلى حكم رسول الله ،

وابن ملجم (ج ٢ ص ٧٣ - ٧٤) : كلهم من طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار :

أنه سمع طلوساً عن ابن عباس عن عمر .

وظاهر أنه كان عند سليمان موصولاً أيضاً ، فقد روله الحاكم في المستدرک (ج ٣

ص ٥٧٥) من طريق عبد الرزاق عن ابن مينة ، كرواية ابن جريج .

وأصل القصة أيضاً صحيح ، من حديث أبي هريرة عند الثعالبي في الأم (ج ٦

ص ٨٩) وعنه الشيخين وغيرهما ، ومن حديث الثعلبي بن شعبة عنه الشيخين وغيرهما .

وانظر نيل الأوطار (ج ٧ ص ٢٧٧ - ٢٣٢) .

(١) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » . وزد في الأصل بين الطور « قال » .

(٢) في ب « وقد » وهو مختلف للأصل .

(٣) في النسخ للطبعة زيادة « فيه » وهي زيادة في الأصل بين الطور ، ومكتوبة أيضاً

في نسخة ابن جماعة ، ولكنها ملغاة فيها .

(٤) في سائر النسخ ما صاب « فتكون » وهو مختلف للأصل .

(٥) في سائر النسخ « فيما مضى حكمه بخلافه » والزيادة ليست في الأصل ، ولكنها

مكتوبة فيه بين الطور بخط آخر .

(٦) في س « قلنا [أخبر بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم] بلغه » . وهذه

الزيادة ليست في الأصل ولا في غيره ، فلا أدري من أين جاء بها نسختها !

وَتَرَكْتُ حُكْمَ قَسِيهِ ، وَكَذَلِكَ كَانَ فِي كُلِّ أَمْرِهِ .

١١٧٩ - وَكَذَلِكَ يُلْزَمُ النَّاسُ أَنْ يَكُونُوا ^(١) .

١١٨٠ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمٍ : أَنَّ هَمْرَ

بْنَ الْخَطَّابِ إِذَا رَجَعَ بِالنَّاسِ مِنْ خَبَرِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ .

١١٨١ - قَالَ الشَّافِعِيُّ : يَنْبَغِي حِينَ خَرَجَ إِلَى الشَّامِ فَلْيَتَمَّ وَقَوْعُ

الطَّاعُونَ بِهَا ^(٢) .

(١) أَشَارَ الشَّافِعِيُّ فِي اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ إِلَى حَدِيثِ الضَّحَّاكِ وَجَلَّ بِنِ مَالِكٍ ، ثُمَّ قَالَ

(مَنْ ٢٠ - ٢١) : « وَفِي كُلِّ هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُقْبَلُ خَيْرُ الْوَاحِدِ ، إِذَا

كَانَ صَادِقًا عِنْدَ مَنْ أَخْبَرَهُ . وَلَوْ جَازَ لِأَحَدٍ رَدُّ هَذَا بِحَالٍ جَازَ لِمَنْ

بْنَ الْخَطَّابِ أَنْ يَقُولَ لَضَحَّاكِ : أَنْتَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ ، وَلِحَالٍ بِنِ مَالِكٍ :

أَنْتَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ تِهَامَةٍ ، لَمْ تَرَيَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَمْ تَتَّخِجْهُ إِلَّا قَلِيلًا ،

وَلَمْ أَزَلْ مَعَهُ وَمَنْ مَعِيَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ ، فَكَيْفَ عَزَبَ هَذَا مِنْ

جَمَاعَتِنَا ، وَطَعْتَهُ أَنْتَ ، وَأَنْتَ وَاحِدٌ يُمْكِنُ فَيْكُ أَنْ تَنْطَلِقَ وَتَنْتَقِلَ ؟ بَلْ

رَأَى الْحَقُّ أَتْبَاعَهُ ، وَالرَّجُوعَ عَنْ رَأْيِهِ ، فِي تَرْكِ تَوْرِيثِ الْمَرْأَةِ مِنْ دِيَةِ

زَوْجِهَا ، وَقَتْنِي فِي الْجَنِينِ بِمَا أَعْلَمُ مَنْ خَضَرَ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ نَهْيٍ فِيهِ

شَيْئًا قَتْنِي فِيهِ بَنِيهِ ، وَكَأَنَّهُ يَرَى إِنْ كَانَ الْجَنِينُ حَيًّا فِيهِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ ،

وَإِنْ كَانَ نَيْتًا فَلَا شَيْءَ فِيهِ . وَلَكِنَّ اللَّهَ تَبَدَّلَ وَالْخَلْقَ بِمَا شَاءَ ، عَلَى

لِسَانِ نَبِيِّهِ ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَا لِأَحَدٍ إِدْخَالٌ [بِمِ] ، وَلَا [كَيْفَ] ، وَلَا شَيْئًا

مِنْ الرَّأْيِ . : عَلَى الْخَبَرِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ، وَلَا رَدُّهُ عَلَى مَنْ يَتَرَفُّهُ بِالصَّدَقِ

فِي قَسَمِهِ ، وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا » .

(٢) فِي سَائِرِ النُّسخِ مَعْنَى : زِيَادَةُ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٣) هَذِهِ الرِّوَايَةُ الَّتِي رَوَى الشَّافِعِيُّ عَنْ مَالِكٍ فِي الرَّوْطِ (ج ٣ ص ٩١) وَهِيَ مُرْسَلَةٌ ،

١١٨٢ - «مالك» عن جعفر بن محمد عن أبيه^(١) : «أن عمر ذكر الجوس فقال : ما أدرى كيف أستع في أمرهم ؟ فقال له عبد الرحمن بن عوف : أشهد لسمعت رسول الله يقول : «سئوا بهم سنة أهل الكتاب» .

١١٨٣ - «سفيان بن عمار» : أنه سمع يخاله يقول : «ولم

لأن سالماً لم يترك جده عمر بن الخطاب ، ولكن القصة صحيحة ، رواها مالك في نفس الباب مطولة (ص ٨٩ - ٩١) عن ابن عباب عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب عن عبد الله بن عبد الله بن المثنى بن قول عن ابن عباس ، ورواها البخاري ومسلم وغيرهما من طريق مالك ، والحديث للمروعي فيها : أن عبد الرحمن بن عوف قال لسر : «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إذا سمعتم بأمر من فلا تقدموا عليه ، وإذا وقع بأمرنا وأمرنا بها فلا تخرجوا فراراً منه» .

والظاهر فخرج الزرقاني (ج ٤ ص ٧٣ - ٧٩) .

(١) هنا في «زيادة» وأخبرنا «وفي باقي النسخ زيادة» قال القاضي أخبرنا . وقد زاد بعضهم في الأصل بين السطور «أخبرنا» .

(٢) جعفر هو الصادق ، وأبوه محمد الباقر ، بن علي زين العابدين ، بن الحسين ، بن علي بن أبي طالب ، عليهم السلام .

(٣) الحديث في اللوط (ج ١ ص ٢٦٤) . وقال الزرقاني في شرحه (ج ٢ ص ٧٣) :

«قال ابن عبيد البر : هنا متعلق ، لأن محمداً لم يلق عمر ولا عبد الرحمن ، إلا أن سنده متصل من وجوه حسن . وقال الحافظ : هنا متعلق مع «هذه رجلاه» ورواه ابن كثير والذهبي وغيرهما من طريق أبي علي الحنفى عن مالك ، فزاد فيه : عن جده ، وهو متعلق أيضاً ، لأن جده علي بن الحسين لم يلق عبد الرحمن ولا عمر ، فإن ما زاد ضمير جده علي بن محمد بن علي كان متصلاً ، لأن جده الحسين سمع من عمر ومن عبد الرحمن . ولا شاهد من حديث مسلم بن الحجاج الحضرى عند الطبراني بقوله : سئوا بالجوس سنة أهل الكتاب . والظاهر تصح البخاري (ج ٦ ص ١٨٦) . ورواه أيضاً أبو عبيد في الأموال (رقم ٧٨) عن يحيى بن سعيد عن جعفر .

(٤) زاد بعضهم في الأصل هنا «أنا» اختصار «أخبرنا» . وفي «د» وأخبرنا «وفي باقي النسخ» قال القاضي أخبرنا .

(٥) في سائر النسخ زيادة «بن دينار» وهي زيادة بحاشية الأصل بخط آخر .

يكن ممرٌ أخذَ الجزية^(١) حتى أخبره عبد الرحمن بن عوف أن النبي أخذها من مجوسِ هَمَيْرٍ^(٢) .

١١٨٤ - قال الشافعي^(٣) : وكل حديثٍ كتبتُه منقطعاً قد سمعته متصلاً ، أو مشهوراً عن مَنْ رَوَى عنه بنقل عامة من أهل العلم يرفونه عن عامة ، ولكنني كرهت وضع حديثٍ لا أثقته حفظاً^(٤) ، وغلب عليّ بعضُ كتبي ، وتحققت بما يرفه أهل العلم مما حفظت ، فاختصرت^(٥) خوف طول الكتاب ، فأثبتُ ببعض^(٦) ما فيه الكفاية ، دونَ مَقَعِي العلم في كل أمره .

١١٨٥ - قَبِلَ مَرُّ خَبَرِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ فِي الْمَجُوسِ ، فَأَخَذَ مِنْهُمْ ، وَهُوَ يَتْلُو الْقُرْآنَ : { وَمِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ }^(٧) ، وَقَرَأَ الْقُرْآنَ بِقِتَالِ الْكَافِرِينَ حَتَّى يُسَلِّمُوا^(٨) ، وَهُوَ لَا يَعْرِفُ فِيهِمْ عَنِ النَّبِيِّ شَيْئاً ، وَهُمْ عَنْده مِنَ الْكَافِرِينَ غَيْرُ أَهْلِ الْكِتَابِ . قَبِلَ خَبَرَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي الْمَجُوسِ^(٩) عَنِ النَّبِيِّ ، فَأَثَبَهُ .

-
- (١) في النسخ زيادة « من المجوس » وهي زيادة في الأصل بين السطور بخط آخر .
 (٢) « هَمَيْر » بالفاء والهمزة للفوحين ، وهي قسبة بلاد البحرين . يجوز سره وشبه الصرف . وسأقي الكلام على الحديث في الفقرة (١١٨٦) .
 (٣) هنا في سائر النسخ زيادة « خوف طول الكتاب » ، ولا موقع لها في هذا الوضع ، بل هي تكرار لما سبأني ، وقد زُيِّت أيضاً بحاشية الأصل بخط آخر .
 (٤) في سائر النسخ « فاختصرت » والفاء ملقبة بالفاء في الأصل ، وليست منه .
 (٥) في ب « فأثبت بعض » وهو مخالف للأصل وقال النسخ .
 (٦) سورة البقرة (٢٩) .
 (٧) الآيات في هذا المعنى كثيرة في القرآن .
 (٨) قوله في المجوس ؛ ثابت في الأصل ، وليس في سائر النسخ ، بل به فيها

١١٨٦ - وحديثٌ يُحْكَلُ مُنْصَوِّلٌ ، قد أدركَ عمرُ بنَ الخطابِ ^(١)
رجلاً ، وكان كاتباً لمبضٍ ولأبنة ^(٢) .

١١٨٧ - ^(٣) فإن قال قائلٌ : قد طلبَ عمرُ مع رجلٍ أخبره خبراً
آخر ^(٤) ؟

١١٨٨ - قيل له : لا يَطْلُبُ عمرُ مع رجلٍ أخبره ^(٥) آخر
إلا على أحدٍ ^(٦) ثلاثٍ معاني ^(٧) :

« بن عوف » ، وذلك من حيث ثابت في الأصل ، ضرب طي الكلمتين ، وكتب
الأخرين بدلاً منها بخط آخر .

(١) قوله « بن الخطاب » لم يذكر في س وهو ثابت في الأصل وفي النسخ .
(٢) حديث بجملة رواه الثاقبي أيضاً في الأم عن سفيان (ج ٦ ص ١٦) . ورواه
الطائلي عن سفيان أيضاً (رقم ٢٢٥) . ورواه أحد مطولا عن سفيان (رقم
١٦٥٧ ج ١ ص ١٩٠ - ١٩١) . ورواه القاري (ج ٢ ص ٢٣٤) والترمذي
(ج ٢ ص ٢٩٢) : كلاهما من طريق سفيان أيضاً مختصراً . ورواه البخاري
(ج ٦ ص ١٨٤ - ١٨٥) وأبو داود (ج ٣ ص ١٣٣ - ١٣٤) : كلاهما من
طريق سفيان مطولا . ورواه أحد مختصراً (رقم ١٦٨٥ ج ١ ص ١٩٤) عن
عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار . ورواه الترمذي (ج ٢ ص ٣٩٢ -
٣٩٣) من طريق الحليج بن أرطاة عن عمرو بن دينار . ورواه أبو داود (ج ٣
ص ١٣٤) من طريق قتيبة بن عمرو عن بجملة عن ابن عباس ، وفيه حديث عبد الرحمن
بن عوف . ورواه أيضاً أبو عبيد القاسم بن سلام في الأموال مطولا (رقم ٧٧) .
وقال الثاقبي في الأم : « وحديث بجملة حصل ثابت ، لأنه أدرك عمر ، وكان
رجلاً في زمانه » كتاباً لسهل . وقال الحافظ في الفتح : « بجملة : يفتح للوحدة
والجيم الحقيقه ، تسمى صهيير كبير ، تسمى بصرى ، وهو ابن عبدة ، يفتح للهبة
واللوحنة ، ويقال فيه : عبدة ، بالكسرة بلا حاء ، والله في البخاري سوى هذا
للوضع » .

(٣) هنا في س و ج وستة ابن جماعة زيادة « قال الثاقبي » ، وزيد في الأصل بين
الطور « قال » .

(٤) « آخر » مفعول « طلب » ، أي طلب راوياً آخر مع رجل أخبره خبراً .

(٥) هنا في سائر النسخ زيادة « خبراً » وهي زيادة في الأصل بين السطور .

(٦) في سائر النسخ « إحدى » وقد حصر بعض القاريين الياء في الأصل ، والضوابط
ملحق الأصل .

(٧) حكنا رسم في الأصل بإتيان الياء ، وقد حذفت في سائر النسخ .

١١٨٨ - إما أن يحتاط فيكون^(١)، وإن كانت الحجة تثبت بخبر الواحد بخبر اثنين أكثر، وهو لا يزيد بها إلا ثبوتاً.

١١٩٠ - وقد رأيت ممن أثبت خبر الواحد من يطلب منه خبراً ثانياً، ويكون في يده السنة من رسول الله^(ص) من خمس^(٢) وجود فيحدث بسادس فيكتبه، لأن الأخبار كلها تواترت وتظاهرت كأن أثبت للحجة، وأطيب لنفس السامع.

١١٩١ - وقد رأيت من الحكماء من يثبت عند الشاهدان المدلان والثلاثة، فيقول للمشهود له: زدني شهوداً، وإنما يريد بذلك أن يكون أطيّب لنفسه، ولم يردّه للمشهود له على شاهدين لحكم^(٣) له بهما.

١١٩٢ - ^(٤) ويحتمل أن يكون لم يعرف الخبر فيقف عن خبره، حتى يأتي بخبر يعرفه.

- (١) خبر «يكون» محذوف العلم به مما قبله ويحذف، كأنه قال: يكون أوثق منه. ويحتمل أن تكون الجملة بدلاً من خبره. وقد وضع في نسخة ابن جماعة في هذا الموضع «صح» إشارة على صحة الكلام وعدم سقوط شيء منه.
- (٢) في نسخة ابن جماعة «من التي». وفي النسخ المطبوعة «عن رسول الله» وإسقاط «من» في هذا الموضع سوابج جيد، وقد كتب عليها في نسخة ابن جماعة «صح».
- (٣) في سائر النسخ «خسة»، وهو مخالف للأصل، وما في الأصل سوابج يمكن توجيهه.
- (٤) في نسخة ابن جماعة «حكم» بدون اللام، بل كانت مكتوبة فيها ثم كسخت. وهي مكتوبة في الأصل، بشكل لا أستطيع منه الجزم إن كانت منه أو زادها بشر تاريخه.
- (٥) هنا في النسخ المطبوعة زيادة «قال القاضي».

١١٩٣ - وهكذا ممن^(١) أخبر ممن لا يُدْرى لم يُقبل خبره .
ولا يُقبل الخبر إلا عن معروف بالاشتغال له^(٢) ، لأن يُقبل خبره .
١١٩٤ - ومحمّل أن يكون الخبر له غير مقبول القول عنده ،
فيروا خبره ، حتى يحدّ غيره ممن يُقبل قوله .

١١٩٥ - فإن قال قائل : فإلى أي الماني ذهب عندكم عمر^(٣) ؟
١١٩٦ - قلنا : أمّا في خبر أبي موسى فإلى الاحتياط ، لأن
أبا موسى ثقة أمين عنده ، إن شاء الله .

١١٩٧ - فإن قال قائل : ما ذلك على ذلك ؟
١١٩٨ - قلنا : قد رواه^(٤) مالك بن أنس^(٥) عن ربيعة عن غير

(١) في سائر النسخ «من» والقي في الأصل «ممن» ثم ضرب عليها بضمهم ، وكتب
لوقها «من» وما في الأصل صواب ، لأن «من» تراد كثيرا في الإلجاب ، وهي
متأزلة .

(٢) «الاشتغال» أن يكون أهله . وهذا الاستعمال من الشافعي حجة في صحة هذا
الحرف ، فإن بين العلماء أنكره ، قال الجوهري : «قول : فلان أهل لكنا ،
ولا أهل مستأهل ، والامة قوله» . وأنكر عليه التبريزي ذلك ، وأنها لغة
جيدة ، وقال شاذي الزبيدي : «قد صرح الأزهرى والزعفراني وغيرهما من أئمة
التحقيق بجودة هذه اللغة ، وتبهم الصافي» ثم قال كلام أبي منصور الأزهرى
في التهذيب ، وأنه منها من أمر إلى بحضرة جماعة من الأعراب .
وقال الزعفراني في الأصل : «صحت أهل الحبلز يستعملونه استعمالا
واسعا» .

وكذا «له» ضرب عليها بضمهم في الأصل ، وحذف في سائر النسخ ،
وابتدأ صحيح ، والجملة بعدها غليل ، لأنه يريد أن يكون الراوي أهلا لما يرويه ،
لأنه لا يقبل خبره . ويصح أيضا أن تكون الجملة بدل اشتغال من «له» .

(٣) في سائر النسخ «ذهب عمر عنكم» بالتقديم والتأخير ، وهو مخالف للأصل .
(٤) في سائر النسخ «روى» بدون الضمير ، وهو ثابت في الأصل .
(٥) «بن أنس» ثابت في الأصل ، وكذلك في س ، وحذف في باقي النسخ .

واحد من علمائهم ، حديث أبي موسى ، وأن حمزة قال لأبي موسى :
أما إنني لم أتهمك ، ولكنني خشيت أن يقول الناسُ على رسول الله^(ص).
١١٩٩ - ^(١) فإن قال^(٢) : هذا منقطع .

١٢٠٠ - فالحجة فيه ثابتة^(٣) ، لأنه لا يجوز على إمام في الدين ،
حمز ولا غيره - : أن يقبل خبر الواحد مرة ، وقبوله له لا يكون إلا
بما تقوم به الحجة عنده ، ثم يردُّ مثله أخرى . ولا يجوز هذا على طاهر
طاهر أبداً ، ولا يجوز على حاكم أن يقضى بشاهدين مرة ويمنع بهما
أخرى ، إلا من جهة جرحهما ، أو الجحالة بحد لهما^(٤) . ومرة غاية في
العلم والعقل والأمانة والفضل .

١٢٠١ - ^(٥) وفي كتاب الله تبارك وتعالى دليل على ما وصفت :

(١) حكى حو في اللؤلؤ (ج ٣ ص ١٢٤ - ١٣٥) منقطع ، وفيه قصة في استئذان
أبي موسى على عمر ثلاثاً ثم رجوعه ، ثم احتجاجه بالحديث « الاستئذان ثلاث » ، فإن
أذن لك فدخل ، ولا ترجع » .

ولقد وصله الشيخان من طريق حماد بن عمار عن أبي موسى ، ومن
طريق يسر بن سعيد عن أبي سعيد الخدري ، ووصله أحد من طريق أبي قترة عن
أبي سعيد . وانظر شرح الزرقاني على اللؤلؤ (ج ٤ ص ١٨٨) ونحوه الباري
(ج ١١ ص ٢٢ - ٢٦) .

(٢) هنا في س وج زيادة « قال القاضي » .

(٣) في النسخ للطبعة زيادة « قال » وليست في ابن جاعة ولا في الأصل ، ولكنها
مكتوبة فيه بخط آخر من المطبوع .

(٤) لم ييب القاضي من الاعتراض من جهة اطلاع السند ، ويظهر لي أنه اكتفى بما قال
أما في القصة (١١٨٤) من أن كل حديث كتبه متعلقاً بقدومه متصلاً أو مفهوماً
من الروى عنه .

(٥) في سائر النسخ « بمثلها » وهو مخالف للأصل .

(٦) هنا في سائر النسخ زيادة « قال القاضي » .

- ١٢٠٢ - قال الله: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ^(١) .
- ١٢٠٣ - وقال: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ^(٢) .
- ١٢٠٤ - وقال: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ^(٣) .
- ١٢٠٥ - وقال: ﴿وَالِإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا^(٤) .
- ١٢٠٦ - وقال: ﴿وَالِإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا^(٥) .
- ١٢٠٧ - وقال: ﴿وَالِإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا^(٦) .
- ١٢٠٨ - وقال: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ الْمُرْسَلِينَ . إِذْ قَالَ لَهُمْ
أَخُوهُمْ لُوطُ أَلَا تَتَّقُونَ . إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ . فَاتَّقُوا اللَّهَ
وَأَطِيعُوا^(٧) .
- ١٢٠٩ - وقال لنبيه محمد صلى الله عليه: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ
كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَىٰ نُوحٍ^(٨) .
- ١٢١٠ - وقال: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ
الرُّسُلُ^(٩) .

(١) سورة نوح (١١) .
 (٢) سورة هود (٢٥) وسورة المؤمنون (٢٣) وسورة النكبات (١٤) .
 (٣) سورة النساء (١٦٣) .
 (٤) سورة الأعراف (٦٥) وسورة هود (٥٠) .
 (٥) سورة الأعراف (٧٣) وسورة هود (٦١) .
 (٦) سورة الأعراف (٨٥) وسورة هود (٨٤) وسورة النكبات (٣٦) .
 (٧) سورة الشعراء (١٦٠ - ١٦٣) .
 (٨) سورة النساء (١٦٣) .
 (٩) سورة آل عمران (١٤٤) .

١٢١١ - « فَأَقَامَ جُلَّ ثَنَائِهِ حُجَّتَهُ عَلَى خَلْقِهِ فِي أَنْبِيَائِهِ ،
فِي الْأَعْلَامِ » (١) الَّتِي يَأْتُوا بِهَا خَلْقَهُ سُبُوغًا ، وَكَانَتِ الْحُجَّةُ بِهَا
ثَابِتَةً (٢) عَلَى مَنْ شَهِدَ أُمُورَ الْأَنْبِيَاءِ وَدَلَّاهُمْ الَّتِي يَأْتُوا بِهَا غَيْرَهُمْ ،
وَمَنْ بَعْدَهُمْ ، وَكَانَ الْوَاحِدُ فِي ذَلِكَ وَأَكْثَرُ مِنْهُ سِوَاهُ ، تَقُومُ (٣)
الْحُجَّةُ بِالْوَاحِدِ مِنْهُمْ قِيَامَتَا بِالْأَكْثَرِ .

١٢١٢ - قَالَ (٤) : « وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ (٥)
إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ . إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا
بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَهُكُمُ مُّرْسَلُونَ . قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا
أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ » (٦)

١٢١٣ - قَالَ الشَّافِعِيُّ (٧) : فَظَاهَرَ الْحَجَجَ عَلَيْهِمُ اثْنَيْنِ ، ثُمَّ
ثَالِثٍ (٨) ، وَكَذَلِكَ أَقَامَ الْحُجَّةَ عَلَى الْأُمَمِ بِوَاحِدٍ ، وَلَيْسَ (٩) الزَّيْدَةُ فِي

(١) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .

(٢) في سائر النسخ « بالأعلام » وما هنا هو الذي في الأصل : ثم ثبت فيه بعضهم لينير
كَلِمَةً « في » ويجعلها باد ، والنتيجة ظاهراً .

(٣) في س « فسكّات الحجة تاجية » وهو مخالف للأصل .

(٤) في س و ج « إذ عوم » وزيادة « إذ » مخالفة للأصل ولنسبة ابن جماعة ،
ولكنها مكتوبة في الأصل بخط مخالف ، في آخر السطر ، بدلالة « سواء » .

(٥) في س و ج « وقال تعالى » ، وفي س « قال الله تعالى » ، وما هنا هو الذي
في الأصل .

(٦) في الأصل إلى هنا ثم قال « إلى آخر الآية » .

(٧) سورة يس (١٣ - ١٥) .

(٨) قوله « قال الشافعي » ثابت في الأصل ، ولم يذكر في نسخة ابن جماعة ولا في ج ،
وفي س « قال » فقط .

(٩) في س « ثم الثالث » وهو مخالف للأصل .

(١٠) في سائر النسخ « وليست » وهو مخالف للأصل .

التأكيد مائة أن تقوم الحجة بالواحد، إذ^(١) أعطاه الله ما يُؤيِّن به
الخلق غير النبيين.

١٢١٤ - أخبرنا مالك^(٢) عن سعد بن إسحاق بن كعب
بن عُجْرة^(٣) عن حمته زَيْبَ بنتِ كعب^(٤) أن القرينة بنت مالك
بن سنان^(٥) أخبرتها: «أنها جاءت إلى النبي تسأله أن يرجع إلى أهلها
في بني خُدْرة^(٦)، فإن زوجها خرج في طلب أخب^(٧) له، حتى إذا كان
بِطَرَفِ القُدُوم^(٨) لحقهم فقتلوه، فسألت رسول الله أن أرجع إلى
أهلي، فإن زوجي لم يتركني في مسكني يملكه، قالت: فقال رسول الله:
نعم، فانصرفت، حتى إذا كنت في الحجرة أو في المسجد دهاني،
وأمرني فدعيت له، فقال: كيف قلت؟ فرددت عليه القصة التي

(١) في «إذا» وما هنا هو الذي في الأصل، ثم زاد بعضهم ألفاً بعد اللام، وكانت

في نسخة ابن جماعة «إذا» ثم حُصِتْ بِكُشَطِ الْأَلْفِ الْأَخْيَةِ.

(٢) هنا في سائر النسخ زيادة «قال القاضي».

(٣) الحديث في الموطأ (ج ٢ ص ١٠٦ - ١٠٧) وشرح الزرقاني (ج ٢ ص ٧٥ - ٧٦).

(٤) «سعد» يسكون العين عند كل الرواة، ولكن حماد يمي في الموطأ من مالك

«سعيداً» بكسر الهمزة، وهو وم منه. و «حجرة» ضم العين للهمزة وسكون

الهمزة وفتح الراء. وسعد هنا حقة، مات بعد سنة ١٤٠.

(٥) زَيْبَ هذه تزوجها أبو سعيد الخدري، فليّن لها حامية، وقيل تاجية.

(٦) «القرينة» ضم القاء وفتح الراء وسكون النجدة وفتح العين للهمزة، وهي حامية،

وهي أخت أبي سعيد الخدري.

(٧) «بنو خُدْرة» ضم الخاء للهمزة وسكون الدال للهمزة، وم من الأنصار.

(٨) «أعيد» جمع «عيد».

(٩) في س «في طرف القُدوم» وهو مخالف للأصل، وقد عث به بعضهم، فغير الياء

وجعلها «في». و «القُدوم» بفتح القاف وضم الدال للفتحة وقال أيضاً بفتحها،

وهو موضع على ستة أميال من المدينة. وفي ترجيح أحد الضبطين على الآخر كلام

طويل في مشارق الأنوار لقاضي ميلاني (ج ٢ ص ١٩٨ طبعة طس).

ذَكَرْتُ لَهُ مِنْ شَأْنِ زَوْجِي ، فَقَالَ لِي ^(١) : اُنْكَيْ فِي بَيْتِكَ حَتَّى يَنْتَلِقَ
الْكِتَابُ أَجَلَهُ ، قَالَتْ : فَاعْتَدْتُ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ، فَلَمَّا كَانَ
عَمَانُ أَرْسَلَ إِلَيَّ ، فَسَأَلَنِي عَنْ ذَلِكَ ؟ فَأَخْبَرْتُهُ ، فَأَتَيْتُهُ وَقَضَى بِهِ ^(٢)

١٢١٥ - ^(٣) وَعَمَانُ فِي إِمَامَتِهِ عَلَيْهِ ^(٤) يَقْبَضُ بِجَنَاحِ امْرَأَتِهِ
بَيْنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ ^(٥) .

١٢١٦ ^(٦) أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ ^(٧) عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، قَالَ أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ

(١) كَلَّمَ دَلَّ ، لَمْ يَذْكُرْ فِي سَائِرِ النُّسخ ، وَهِيَ تَابِعَةٌ فِي الْأَسْلَافِ ، وَضُرِبَ عَلَيْهَا بِهَنْدِ طَرِيقِ .
(٢) الْحَدِيثُ رَوَاهُ أَيْضًا الطَّائِفِيُّ فِي الْأَمِّ عَنْ مَالِكٍ (ج ٥ ص ٢٠٨ - ٢٠٩) . وَهَذَا
الزُّوْفَانِيُّ : « وَرَوَاهُ أَبُو حُلْوَدٍ عَنْ الضَّحَّاكِ ، وَالْقُرْمَنِيُّ مِنْ طَرِيقِ حَنْبَلٍ ، وَالنَّبَّائِيُّ مِنْ
طَرِيقِ ابْنِ الْقَاسِمِ : الثَّلَاثَةُ عَنْ مَالِكٍ بِهِ ، وَرَوَاهُ النَّاسُ عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ شَيْخِهِ الزُّهْرِيِّ ،
أَخْرَجَهُ ابْنُ مَتْنَهٍ مِنْ طَرِيقِ يُونُسَ عَنْ ابْنِ صَبَابٍ : حَدَّثَنِي مَنْ يَقُولُ لَهُ مَالِكٌ بْنُ أَبِي
لُذْكَرَةَ . وَتَابِعَ مَالِكًا عَلَيْهِ شُعْبَةُ وَابْنُ جُرَيْجٍ وَيُمِّيُّ بْنُ سَعِيدٍ الْأَصْلَوِيُّ وَجَدَّ
بْنُ إِسْحَاقَ وَصَفِيَّانَ وَزَيْدُ بْنُ جَدَّةٍ ، عَنْ الْقُرْمَنِيِّ وَأَبِي دَاوُدَ وَالثَّوَالِي ، وَأَبُو مَالِكٍ
الْأَحْمَرُ ، عَنْ ابْنِ مَالِكٍ ، سَبَّحْتُمْ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِسْحَاقَ نَحْوَهُ » .

أَبُوهُ : وَرَوَاهُ أَيْضًا الطَّائِفِيُّ فِي مُسْتَدْرَكِهِ (رَقْم ١٦٦٤) ، وَابْنُ سَعْدٍ فِي الطَّبَقَاتِ
(ج ٨ ص ٢٦٧ - ٢٦٨) وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (ج ٦ ص ٢٧٠ و ٢٢٠ - ٢٢١)
بِأَسَانِيدٍ عَظِيمَةٍ .

(٣) حَتَّى فِي سَائِرِ النُّسخِ زِيَادَةُ « قَالَ الطَّائِفِيُّ » .

(٤) فِي النُّسخِ الطَّبَوَيْطِ زِيَادَةُ « وَفَضْلُهُ » بِدَلِّهِ « أَوْ قِيلَ لَهُ ، وَلَيْسَتْ فِي الْأَسْلَافِ
وَلَا فِي لِسَانِ ابْنِ جَدَّةٍ .

(٥) حَتَّى بِجَانِبِ الْأَسْلَافِ مَالِكُهُ : « يَنْتَلِقُ السَّيْفُ فِي الْمَجْلِسِ الرَّابِعِ عَشَرَ ، وَنَحْمُ ابْنِ جَدَّةٍ ،
وَقَدْ جَدَّ » .

(٦) حَتَّى فِي ج وَ ه زِيَادَةُ « قَالَ الطَّائِفِيُّ » .

(٧) فِي سَائِرِ النُّسخِ زِيَادَةُ « بِنِ عَدَّ » وَهِيَ مُزَادَةٌ فِي الْأَسْلَافِ بَيْنَ الطُّرُقِ بِحُضْرَةِ أَكْثَرِ .
وَعَنْ مُسْلِمٍ بِنِ عَدَّ الزُّهْرِيُّ فِيهِ أَهْلُ مَكَّةَ . وَهَذَا رَوَى الطَّائِفِيُّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا فِي الْأَمِّ
(ج ٢ ص ١٥٤) عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، وَذَكَرَهُ الْأَسْمُ فِي مُسْتَدْرَكِ
الطَّائِفِيِّ (ص ٤٦) عَنْ سَعِيدِ قَطَطٍ ، وَلَمْ يَذْكُرْ رَوَايَةَ الَّتِي حَتَّى عَنْ مُسْلِمٍ بِنِ عَدَّ .

بن مسلم^(١) عن طاووس قال : « كنت مع ابن عباس إذ قال له : يد
بن ثابت : أفتضي أن تصدق^(٢) الخائض قبل أن يكون آخر عهدنا
باليث ؟ فقال له ابن عباس : إنا^(٣) قستل^(٤) فلاة الأنصار :

(١) هو الحسن بن مسلم بن يثاق ، بفتح الياء للثقة السجدة وتفيد الثبوت ، وهو مك
أبنا ، ومروعة ، وكان من العلماء بأحدث طاووس ، ومات قبل طاووس الثوري
سنة ١٠٦ .

(٢) « صدق » السافر ، من بابي « نصر » و « غنر » أي رجع ، والاسم « الصدور »
بفتح الهمال .

(٣) رمت في الأصل حكنا بإياه ، ورمعت في سائر النسخ « إمالا » بالألف ، قال في
النهاية : وأصلها « إين » و « ما » و « لا » ، فأدمنت النون في اليم « و » ما «
وامة في اللفظ لا حكم لها ، وقد أمأت الرب « لا » إمالة خفية ، والرسول
يحيون إمالتها قصير ألفها ياء ، وهو خطأ . ومنهما : إن لم نصل هنا فليكن هنا
العلمي . وقد خطأ الجواليقي في نسخة إصلاح ما تخطط فيه العامة (ص ٢٨ - ٢٩)
من فاما بإياه ، واستدرك عليه ابن بزي قال : « كفا يكتب [إمالي] بإياه ،
وهي [لا] أميت ، فألفها يين بإياه والألف ، والفتحة قبلها يين الفتحة والكسرة . .
وكذلك قال القاضي عياض في معاني الآثار (ج ١ ص ٢٧) : « ووقع عند
القاري [إمالي] مكسور اللام ، وكذا ضبطه الأصولي في جامع البيوع ، وللشروف
فهما وقد منع من كسرها أبو حام وغيره ، ونسبوه إلى العامة ، لكن هذا خرج
جائر على مذنب كثير من الرب في الإمالة ، وأن يجعل الكلمة كلها كأنها كلمة
واحدة » ، وقال السطواني في شرح البخاري (ج ٤ ص ٧١ من الطبعة الأولى
يولاق) عند شرح حديث زيد بن ثابت : « فإما لا فلا يتبايوا حتى يبدو صلاح الأمر »
قال : « بكسرة الميمزة » وأصله ، فإن لا تتركوا هذه الإمالة ، فزهدت [ما]
تقويده ، وأدمنت النون في اليم ، وحذف الفل ، أي : انصل هذا إن كنت لأصل
فيه . . وقد طفت به الرب بإمالة [لا] إمالة صغرى ، لتضمينها الجملة ، وإلا فالعياض
أن لا تتصل الحروف ، « وقد كتبها الصناني [إمالي] بلام وياء لأجل إمالتها » .
وهل شيخنا العلامة الشيخ طاهر الجزائري رحمه الله في توجيه النظر (ص ٣٧٦)
أن إمالتها لغة قرش . فما كتب في الأصل هنا صحيح فصيح مطابق لنة القاضي ،
وقد كتب مثله في نسخ الأصل والصناني من صحيح البخاري . وقد عث بعضهم
في الأصل ، فغزب على « لي » وكتب فوقها « لا » بخط آخر .

(٤) في سائر النسخ « قيل » بدون الميمزة ، وهو صواب جاز ، ولكن الميمزة تاجبة
في الأصل .

هل أمرها بذلك النبي؟ فرجع زيد بن ثابت يضحك ويقول: ما أراك إلا قد صدقت^(١).

١٢١٧ - قال الشافعي^(٢): سمع^(٣) زيد النعمي أن يصدّر^(٤) أحد من الحاج حتى يكون آخر عهده بالبيت ، وكانت الحائض عنده من الحاج الداخلين في ذلك النعمي ، فلما أفناها ابن عباس بالصنبر ، إذا^(٥) كانت قد زارت^(٦) بعد النعمي^(٧) : أنكر عليه زيد ، فلما أخبره^(٨) عن المرأة أن رسول الله أمرها بذلك ، فسألها فأخبرته ،

(١) روى الشيخان وغيرهما من حديث ابن عباس : « أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت ، إلا أنه خفف عن المرأة الحائض » . وله ألفاظ غيره ، انظر التلخيص (ص ٢٢١) والفتي (رقم ٢٦٦٩ - ٢٦٧١) وتبيل الأوطار (ج ٥ ص ١٧٠ - ١٧١) وجاء هنا للنعمي أيضا من حديث عائشة عند الشيخين وغيرهما .

وأما القصة التي هنا فقد رويها أحمد في السند عن يحيى بن سعيد ، وعن محمد بن بكر : كلاهما عن ابن جريج بسنده (رقم ١٩٩٠ و ٣٢٥٦ ج ١ ص ٢٢٦ و ٣٤٨) . ورواها أيضا البيهقي (ج ٥ ص ١٦٣) من طريق روح عن ابن جريج . والراة الأنصارية التي أحل عليها ابن عباس هي أم سليم بنت ملحان كما يفهم ذلك من حديث عكرمة عن ابن عباس عند البيهقي ، ومن حديث أبي سلة بن عبد الرحمن عند مالك في الموطأ (ج ١ ص ٣٦٣) .

(٢) في س . « نسخ » وهو مخالف للأصل .

(٣) في س و ج « أن يصدر » وهو مخالف للأصل .

(٤) في س و س « إذا » وهو مخالف للأصل ، وقد عثت به طبع فكتبت الألف ، وكذلك فعل غيره في نسخة ابن جماعة . وموضع الكسطة فيها ظاهر .

(٥) في النسخ المطبوعة « قد زارت البيت » وكلمة « البيت » مكتوبة بحاشية الأصل بخط آخر ومكتوبة أيضا في نسخة ابن جماعة بين السطور .

(٦) في نسخة ابن جماعة و ج « بعد يوم النحر » وكلمة « يوم » ليست في الأصل .

(٧) في النسخ المطبوعة زيادة « ابن عباس » وليست في الأصل ، وهو مكتوب بحاشية ابن جماعة بالحرارة ، وعليها علامة « هـ » .

فَصَدَّقَ الْمَرَأَةَ - : وَرَأَى ^(١) عَلَيْهِ حَقًّا أَنْ يَرْجِعَ عَنْ خِلافِ
ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَمَا لَابْنَ عَبَّاسٍ حُجَّةٌ غَيْرُ خَبَرِ الْمَرَأَةِ .

١٢١٨ - ^(٢) سَفِيَانُ عَنْ مَعْرُوفٍ ^(٣) عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ :
« قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ : إِنْ تَوَفَّ السَّكَالِيُّ ^(٤) يَزْعُمُ أَنَّ مُوسَى صَاحِبُ
الْخُضَيْرِ لَيْسَ مُوسَى بْنُ إِسْرَآئِيلَ ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : كَذَبَ عَدُوُّ اللَّهِ !
أَخْبَرَنِي أَبِي بْنُ كَسْبٍ قَالَ : حَظَبْنَا رَسُولَ اللَّهِ . ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ
مُوسَى وَالْخُضَيْرِ ، بَشَى يَدَهُ عَلَى أَنْ مُوسَى صَاحِبُ الْخُضَيْرِ ^(٥) .
١٢١٩ - ^(٦) قَابَنُ عَبَّاسٍ مَعَ قَهْمِهِ ^(٧) وَوَرَعَهُ يُثْبِتُ خَبَرَ أَبِي

- (١) قوله « ورأى » هو جواب « لما » في قوله « فلما أخبره » والواو زائدة .
(٢) في سائر النسخ « أن حقا عليه » ، وما هنا هو الذي في الأصل . وقد زاد بعضهم
في حرف « أن » بين السطور .
(٣) هنا في س و ج زيادة « قال الثاني أخبرنا » وكذلك في نسخة ابن جماعة ولكن
عرب على « قال الثاني » . وزيد في الأصل بين السطور « أخبرنا » وهي زيادة
في س أيضا .
(٤) في النسخ زيادة « بن دينار » وهي زيادة بين السطور في الأصل .
(٥) « توف » يفتح التوف وسكون الواو . وقد كتب في الأصل كما رسمناه بدون الألف ،
وهو منون ، وهذا جار على لغة من يلف على التصويب بالسكون كالوقوف على الزلوع ،
ورسم في سائر النسخ « تولا » . و « البكل » بكسر الباء للوحة ويضعها مع تخفيف
الكلف ، نسبة إلى « بني بكال » وهم يبن من حير . وتوف هنا هو ابن نضالة
البكل ، وكانت أمه امرأة كعب الأجدار ، ويروي القصة ، وهو من التابعين . مات
بين سنة ٩٠ وسنة ١٠٠ .
(٦) في النسخ المطبوعة « على أن موسى [عليه السلام هو موسى بن إسرائيل] صاحب
الخنزير » وهذه الزيادة ليست في الأصل ، وليس منها في نسخة ابن جماعة إلا قوله
« عليه السلام » فقط .
(٧) وهذا اختصار من حديث طوين سروف ، ورواه البخاري (ج ١ ص ٣٥ - ٣٦)
من الطبعة السلطانية (ج ١ ص ١٩٤ - ١٩٧ من الفتح) ومسلم (ج ٢ ص ٢٢٧)
كلهما من طريق سفيان بن عيينة .
(٨) هنا في النسخ زيادة « قال الثاني » ، وفي الأصل زيادة « قال » بين السطور .
(٩) في س و ج زيادة « ونجمه » وليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة .

بن كعب^(١) عن رسول الله، حتى يُكْتَلَبَ به انراً من المسلمين، إذ حدثه أبي بن كعب^(٢) عن رسول الله بما فيه دلالة على أن موسى بن إسرائيل^(٣) صاحب الحفير.

١٢٢٠ - أخبرنا مسلم^(٤) وعبد المجيد عن ابن جُرَيْج^(٥)

أن طائفة أخبره: «أنه سأل ابن عباس عن الركتين بعد العصر؟ قتها عنهما، قال طائوس: قلت له^(٦): ما أذهمهما؟ قال ابن عباس: «مَا كَانَ يُؤْمِنُ وَلَا مُؤْمِنَةٌ^(٧) إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ، وَمَنْ يَنْصُصِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا^(٨)».

(١) في النسخ كلها زيادة «وحده» وهي مكتوبة في الأصل بين السطور، ثم ضرب عليها وأصيبت كتابتها بالحاشية II

(٢) قوله «بن كعب» أي ذكر في هذا الموضع في ب و ج وابن جماعة، وموثبات في الأصل.

(٣) في كل النسخ ما عدا ب «موسى بن إسرائيل»، وكلمة «بن» ليست في الأصل، ولكنها مكتوبة فيه بين السطور بخط عثاق.

(٤) هنا في النسخ ما عدا ب زيادة «قال الثاني».

(٥) في ب و س زيادة «بن عثاق» وهي زيادة في الأصل بين السطور.

(٦) في ابن جماعة وس و ج زيادة «قال أخيراً طائوس بن مصعب» وفي ب كما في حاشية الأصل «عن طائوس بن مصعب»، وخطها عثاق لحقه. ولا أبهى من أين أتى بها من زادها؟ وابن جريج معروف بالرواية عن طائوس. وفي مستند الثاني «عن طائوس بن مصعب» (ص ٢٠٨) من الطبوع بهامش الجزء ٦ من الأم، وس ٨٣ من طبعة شركة الطبوعات العلمية) ولكن التي في نسخة الخطوط منه «عن طائوس بن مصعب».

(٧) كلمة «له» لم تذكر في جميع النسخ، وهي تاجية في الأصل، ولكن ضرب عليها بين طائوس.

(٨) في الأصل إلى هنا، ثم قال «آية». والخلافة «فوما كان» ولكن الثاني كثيراً ما يصف حرف اللفظ وشبهه عند الاستدلال، لأن أول الكلام بهمه يكون تاماً.

(٩) سورة الأحزاب (٣٦).

١٢٢١ - «قرأى ابن عباس الحجة قائمة على طاوس بن مخبره عن النبي، ودله» يتلاوة كتاب الله على أن فرماً عليه أن لا تكون^(١) له الحجة إذا قضى الله ورسوله أمراً .

١٢٢٢ - وطاوسٌ حينئذٍ إنما يعلم قضاء رسول الله بنخبر ابن عباس وحده ، ولم يدقعه طاوسٌ بأن يقول - : هذا خبرك ١٢٤ وحدك ، فلا أثبتته عن النبي ، لأنه يمكن^(٢) أن تنسى .

١٢٢٣ - فإن قال قائل : كره أن يقول هذا لابن عباس ١٢٢٤ - فإن ابن عباس أفضل من أن يتوق أحد أن يقول له حقاً رآه^(٣) ، وقد نهى عن الركنين بعد العصر ، فأخبره أنه لا يدهما ،

وهذا الحديث مختصر ، لأن ابن عباس إنما يجمل الحجة على طاوس بالحديث النبوي ، لا برأيه هو ، وهذه الرواية ليس فيها شيء مرفوع يكون حجة على السامع ، ولم أجده في شيء من الكتب من طريق ابن جريج . ولكن رواه البيهقي (ج ٢ ص ٤٥٣) من طريق سفيان بن عيينة عن هشام بن حجير قال : «كان طاوس يصلي ركعتين بعد العصر ، فقال له ابن عباس : اتركهما ، فقال : إنما نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عنهما أن تتخذ سلماً . قال ابن عباس : إنه قد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن صلاة بعد العصر ، فلا تحري أئمتنا عليهما أم تؤجر ، لأن الله تعالى قال : (ما كان المؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الحجة من أمرهم) . » فهذه الرواية منسوبة للأجل الذي هنا . وهل السيوطي الحديث مختصراً في فهر التتور (ج ٥ ص ٢٠٦) ونسبه لبيد الرزاق وابن أبي حاتم وابن مردويه والبيهقي . (١) هنا في سائر النسخ زيادة «قال الثاني» . وفي الأصل بين السطور زيادة «قال» . (٢) الكلمة غير واضحة في الأصل ، لمصوّل كشط وإصلاح فيها ، ويمكن أن تقرأ «ودلالة» ولكن لا أجزم به ، وذلك أخذت ما في نسخة ابن جماعة والنسخ للطبوعة . (٣) في س و ج «يكون» وهي مقبولة في الأصل من فوق ، ولم تنقطع في ابن جماعة . (٤) في سائر النسخ «قد يمكن» وفي س «قد يمكن فيه» ، والزيادة أن ليست في الأصل ، ولكن بينهم كتب «قد» بين السطور بخط خلاف . (٥) في س و ج «قد رآه» وعرف «قد» ليس في الأصل ، وهو في نسخة ابن جماعة ولكن ضرب عليه بالحرمة .

قيل أن يُملِئَهُ أَنْ النَّبِيَّ نَعَى عَنْهَا .

١٢٢٥ - «سفيان عن عمرو^(١) عن ابن عمر قال : «كُنَّا بِبُخَّارِ
وَلَا نَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا ، حَتَّى زَعَمَ رَافِعٌ^(٢) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ نَعَى عَنْهَا ،
فَرَكْنَاهَا مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ»^(٣) .

١٢٢٦ - «فابن عمر قد^(٤) كَانَتْ يَنْتَفِعُ بِالْمُخَابَرَةِ وَيَرَاهَا
حَلَالًا ، وَلَمْ يَتَوَسَّعْ ، إِذْ أَخْبَرَهُ وَاحِدٌ لَا يَتَّبِعُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ أَنَّهُ نَعَى
عَنْهَا : أَنَّ بُخَّارٍ بَعْدَ خَبَرِهِ ، وَلَا يَسْتَعْمَلُ رَأْيَهُ مَعَ مَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ،
وَلَا يَقُولُ : مَا حَابَ هَذَا عَلَيْنَا^(٥) أَحَدٌ وَنَحْنُ نَعْمَلُ بِهِ إِلَى الْيَوْمِ .

(١) في هنا في ب زيادة « أخبرنا » وهي مكتوبة في الأصل بين السطور بخط آخر .
وفي باقي النسخ « قال الثاني أخبرنا » .

(٢) في النسخ زيادة « بن دينار » وهي مكتوبة في الأصل بين السطور .

(٣) في النسخ المطبوعة زيادة « بن خزيمة » وهي زيادة بحاشية نسخة ابن جماعة بالمرجة
وعليها « د هـ » ، وليست في الأصل . والمراد من الزعم هنا الإخبار ، وقلنا أخذ به
ابن عمر .

(٤) المخابرة هي مزاحمة الأرض بجزء مما يخرج منها ، كالثلث أو الربع ، أو بجزء معين
من الحراج . وفي هذه المسائل خلاف كثير ، وتفصيل ليس هنا موضع ذكرها .
وانظر نيل الأوطار (ج ٦ ص ٧ - ١٨) وفتح الباري (ج ٥ ص ١٧ - ٢٠) .
وقد روى أحد في السند عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من كانت له
أرض فليزرعها » فإن لم يستطع أن يزرعها أو يجرعها فليزنها أو يوزنها أو يوزنها
أو يجرعها . وعن جابر أيضا قال : « كنا نخبر على عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم نصيب من البسر ، ومن كنا ، قال : من كانت له أرض فليزرعها أو يزرعها
أو يزرعها » (السند رقم ١٤٣١٩ و ١٤٤٠٣ ج ٣ ص ٣٠٤ و ٣١٣) .

(٥) هنا في النسخ كلها زيادة « قال الثاني » . وفي الأصل بين السطور كلمة « قال » .

(٦) كلمة « قد » لم تذكر في ب وهي ناعية في الأصل وسائر النسخ .

(٧) في ب « علينا هنا » بالقديم والتأخير ، وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

١٢٢٧ - وفي هذا ما يثبت أن العمل بالشيء بعد النبي إذا لم يكن بخبر عن النبي [لم يؤمن لتكبر عن النبي عليه السلام] ^(١)

١٢٢٨ - أخبرنا مالك ^(٢) عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار : « أن معاوية بن أبي سفيان باع سقاية من ذهب أو وري بأكثر من وزنها ^(٣) ، فقال له أبو الدرداء : سمعت رسول الله ينهى عن مثل هذا ، فقال معاوية : ما أرى بهذا بأساً ، فقال أبو الدرداء : من يئذرنى من معاوية ^(٤) ! أخبره عن رسول الله ويخبرني عن رأيه ! لا أسألك بأرضي ^(٥) »

-
- (١) الزيادة كتبت بحاشية الأصل بخط آخر ، فيحتمل أن تكون سقطت سهواً من الريح . ويحتمل أيضاً أن لا تكون من الأصل ، ويكون خبر « لم يكن » محذوفاً قبله .
 كأنه قال : إن العمل بالشيء بعد النبي إذا لم يكن بخبر عن النبي فلا يصح . أو نحو ذلك .
 وحاشية الأصل ماله « بلغ ظفر بن مظفر وعبد بن علي الحداد » .
- (٢) هنا في س وج زيادة « قال القاضي » وهي مكتوبة في نسخة ابن جماعة وملفة بالحجرة .
- (٣) في س زيادة « بن أبي » وليست في الأصل . والحديث في اللوط (ج ٢ ص ١٣٥) (١٣٦) .
- (٤) « السقاية » إزاء يعرب فيه . و « الورق » بكسر الراء : القصة .
- (٥) قال في النهاية : « أي : من يقوم بمنزلة إن كلفه على سوء صليبه فلا يؤمن » .
- (٦) الحديث صحيح ، ولم يروه أحد من أصحاب الكتب الستة إلا النسائي ، فإنه رواه (ج ٢ ص ٣٢٢ - ٢٢٣) مختصراً عن قتية عن مالك . وقال الزرقاني في شرح للوط (ج ٣ ص ١١٥) : « قال أبو عمر : لا أعلم أن هذه القصة عرضت لمعاوية مع أبي الدرداء إلا من هذا الوجه ، وإنما هي محذوفة لمعاوية مع عيادة بن الصامت ، والطرق متواترة بذلك فهما له والاستاد صحيح وإن لم يرد من وجه آخر ، فهو بمنزلة الأفراد الصحيحة ، والجمع ممكن ، لأنه عرض له ذلك مع عيادة وأبي الدرداء » .
 ولابن عبد البر هنا كلام جيد في حيز اللبنتين ، انظره في شرح السيوطي على اللوط .

١٢٢٩ ^(١) فرأى أبو الرداء الحجة تقوم على معاوية بخبره ،
ولم ^(٢) لم يَر ذلك معاوية فارق أبو الرداء الأرض التي هو بها ، إعظاماً
لأن ^(٣) ترك خبره عن النبي .

١٢٣٠ ^(٤) وأخبرنا : أن أباسميد الحنظلي لقي رجلاً فأخبره
عن رسول الله شيئاً ، فذكر الرجلُ خبراً يخالفه ، فقال أبو سميد ^(٥) :
والله لا آوإنى وإياك سقُ يمت أبداً .

١٢٣١ - قال الشافعي ^(٦) : يرى أن ضيقاً ^(٧) على الخبر أن لا يقبل
خبره ، وقد ذكر خبراً يخالف خبر أبي سميد ^(٨) عن النبي ، ولكن
في خبره وجهان : أحدهما : يحتمل به ^(٩) خلاف خبر أبي سميد ،
والآخر : لا يحتمله .

(١) هنا في النسخ زيادة « قال القاضي » وزيد في الأصل بين السطور كلمة « قال » .

(٢) في س د لها « وهو مخالف للأصل » .

(٣) في س و ج د لها « وهو مخالف للأصل » .

(٤) هنا في النسخ ماعدا س زيادة « قال القاضي » .

(٥) هنا في النسخ كلها زيادة « الحنظلي » وهي زيادة في الأصل بين السطور بخط آخر .

(٦) هنا هو الذي في الأصل ، وهو صواب واضح « ثم حيث به طاب ، فغرب على » كلمة

« أن » وكتب كلمة « كان » بين السطور قبل كلمة « يرى » وذلك طبع س

« كان يرى شيئاً » ، وفي ج « يرى أن كان شيئاً » . وفي نسخة ابن جاعة

كالأصل ، ثم كتب بماشيتها كلمة « كان » وأشير إلى موضعها قبل « يرى » . ولا

حاجة لشيء من هذا كله ، والأصل صحيح .

(٧) في س زيادة « الحنظلي » وليست في الأصل .

(٨) كلمة « به » لم تذكر في نسخة ابن جاعة ، وذكر بدلها « أنه » وألغيت بالمرّة ،

وهو مخالف للأصل .

١٣٣٧ - (١) أخبرنا^(١) من لا أتتهم عن ابن أبي ذئب عن محمد بن خفاف^(٢) قال : « ابتعت غلاماً فاستقلتُهُ ، ثم ظهرت منه على عيب ، فخاصمتُ فيه إلى عمر بن عبد العزيز ، فقضى لي برّده ، وقضى عليّ برّده غلته . فأنيتُ عروة^(٣) فأخبرته ، فقال : أروحُ إليه العشيّة فأخبره أن عائشة أخبرتني أن رسولَ الله قفى في مثل هذا أن الخراج بالضمان^(٤) . فمَجِئْتُ إلى عمر ، فأخبرته ما^(٥) أخبرني عروة عن عائشة عن النبي ، فقال عمر : فَا أَبْسَرْ عليّ مِنْ قضاء قضيتِهِ ، الله^(٦) يعلمُ أني لم أُرِدْ فيه إلا الحقَّ ، فبَلَسْتُ فيه سُنَّةً عن رسول الله ، فأرُدُّ قضاء عمر

(١) هنا في النسخ كلها زيادة « قال القاضي » .

(٢) في الأصل « أخبرنا » ثم أسقطها بنو طرثيب ليجلها « أخبرني » وبذلك طبع س ، وفي سائر النسخ « وأخبرني » .

(٣) في النسخ المطبوعة « عن ابن أبي ذئب قال أخبرني محمد بن خفاف » ، والذي في الأصل « عن » ثم ضرب عليها بنو الفاريز ، وهي في أول السطر ، وكتب في آخر السطر ، الذي قبلها « قال أخبرني » . وفي نسخة ابن جماعة « عن » ثم ضرب عليها وكتب بدلها في الحاشية « قال أخبرني » وعليها علامة « هـ » . و « محمد » يفتح الميم واللام وبينهما خاء معجمة ساكنة ، و « خفاف » يضم الخاء المعجمة وتخفيف الفاء ، وهو محمد بن خفاف بن إسماعيل بن ربيعة النخاري ، لأبيه وجده معجمة ، وحمه ابن وضاح ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال البخاري : « فيه نظر » ، والصحيح أنه ثقة .

(٤) في النسخ المطبوعة زيادة « بن الزبير » وهي زيادة في الأصل بين السطور ، وكذلك في نسخة نسخة ابن جماعة وعليها « هـ » .

(٥) قال ابن الأثير في النهاية : « يريد بالخراج ما يحصل من غلة العين المبتاعة » عبد الله كان أو أمة أو ملكاً . وذلك أن يشتريه فيستقله زماناً ، ثم يتر منه على عيب فقدم لم يطلعه البائع عليه أو لم يهرنه ، فله ردّ العين المبيعة وأخذ الثمن ، ويكون للبائع ما استقله لأن البيع لو كان نقداً في يده لكان من ضمانه ، ولم يكن على البائع شيء . والباء في [بالضمان] متصلة بمجنوف ، تقديره : الخراج مستحق بالضمان ، أي بيبه .

(٦) في النسخ المطبوعة « بما » . وفي نسخة ابن جماعة « ما » كالأصل ، وعليها « هـ » .

(٧) في س « واه » والواو ليست في الأصل .

وَأُفْقِدُ سَنَةَ رَسُولِ اللَّهِ . فَرَأَحَ إِلَيْهِ عُرْوَةُ ، فَقَصَى لِي أَنْ أَخَذَ الْخُرَاجَ
مِنَ الَّذِي قَضَى بِهِ عَلَيَّ لَهُ ^(١) .

(١) الحديث بهذا السياق رواه البيهقي في السنن (ج ٥ ص ٣٧١ - ٣٧٢) من طريق
العلاني . ورواه الطيالسي (رقم ١٤٦٤) عن ابن أبي ذئب بالصيغة مختصرة ، ورواه
كثير من العلماء عن ابن أبي ذئب ، فيضمهم المختصر للصيغة أيضا ، ويضمهم المختصر
على الحديث للرفع « الخراج بالنقل » . وأسأله في أبي داود (ج ٣ ص ٣٠٤ -
٣٠٥) والترمذي (ج ٢ ص ٢٦٠ - ٢٦١) من صرح للبخاري والدارقطني (ج ٢
ص ٢١٥) وابن ماجه (ج ٢ ص ١٧) وابن الجارود (ص ٢٩٤ - ٢٩٥) وأبي
عبد الله في الأموال (ص ٧٣) وسند أحمد (ج ٦ ص ٨٠ و ١٩٦ و ١٩٧ و ٢٠٨
و ٢٣٧) والمتنزه للماكر (ج ٢ ص ١٥) والسنن الكبرى للبيهقي . وقد رواه
أيضا بمناه مسلم بن خالد الزنجي من حاتم بن عروة عن أبيه من حاتمة ، وفي نسخة
أخرى ، قال أبو داود : « هذا إسناده ليس بشيء » ، وقال الترمذي في حديث ابن
أبي ذئب من محمد : « هذا حديث حسن » ، وقد روى هذا الحديث من غير هذا
الوجه . ثم رواه مختصرا من طريق عمر بن علي للقدمي من حاتم بن عروة عن
أبيه من حاتمة . وقال : « وهذا حديث صحيح غريب من حديث حاتم بن عروة .
واستغرب محمد بن إسماعيل هذا الحديث من حديث عمر بن علي » .

وفي عون المبرور في الكلام على حديث محمد : « قال للنفري : قال البخاري :
هذا حديث منكسر ، ولا أعرف محمد بن خلف غير هذا الحديث . قال الترمذي :
قلت له : قد روى هذا الحديث من حاتم بن عروة عن أبيه من حاتمة ؟ قال :
أما رواه مسلم بن خالد الزنجي ، وهو قاطع الحديث ، وقال ابن أبي حاتم : سئل
أبي عنه ، يعني محمد بن خلف ؟ فقال : لم يرو عنه غير ابن أبي ذئب ، وليس هذا
استنابا يقوم بثبوت الحجة » . ثم قال في عون المبرور من حديث مسلم بن خالد
والنفري : « قال للنفري : يشير إلى ما أشار إليه البخاري من تصنيف مسلم
بن خالد الزنجي . وقد أخرج هذا الترمذي في جملته من حديث عمر بن علي للقدمي
من حاتم بن عروة مختصرا : أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى أن الخراج بالنقل .
وقال : هذا حديث صحيح غريب من حديث حاتم بن عروة ، وقال أيضا : استغرب
محمد بن إسماعيل - يعني البخاري - هذا الحديث من حديث عمر بن علي . قلت : تراه
تقليدا ؟ قال : لا . وحكي البيهقي من الترمذي أنه ذكره لحسن بن إسماعيل البخاري ،
وكانه أجبه . هذا آخر كلامه . وعمر بن علي هو أبو حسن عمر بن علي للقدمي
النفري ، وقد اتفق البخاري وسلم على الاحتجاج بحديثه . ورواه عن عمر بن علي
أبو سلة يحيى بن خلف الجوزي ، وهو ممن يروى عنه مسلم في صحيحه . وهذا

١٢٣٣ - أخبرني^(١) من لا أتهم من أهل المدينة عن ابن أبي ذئب قال: قضى سعد بن إبراهيم^(٢) على رجل بقضية، برأى ربيعة بن أبي عبد الرحمن^(٣)، فأخبرته عن النبي بخلاف ما قضى به، فقال سعد ربيعة: هذا ابن أبي ذئب، وهو عندي ثقة، يخبرني عن النبي بخلاف ما قضيت به؟ فقال له ربيعة: قد اجتهدت ومضى حكمك، فقال سعد: وانجبا! أأقذ قضاء سعد بن أم سعد^(٤) وأرد قضاء رسول الله؟! بل أرد قضاء سعد بن أم سعد وأقذ قضاء رسول الله، فدعا سعد بكتاب القضية فشقه، وقضى للمقضى عليه.

١٢٣٤ - قال الشافعي: أخبرني^(٥) أبو حنيفة بن سفيان عن الفضل الشامي^(٦) قال: حدثني ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي شريح

إسناد جيد، ولما صه الترمذي، وهو غريب كما أشار إليه البخاري والترمذي. انتهى كلام الترمذي. والحديث صه أيضاً الحاكم ورواه الفقي، وقد ذكرنا ترجيح أن غلطاً، وقد روى عنه غير ابن أبي ذئب. خلافاً لما زعمه أبو حامد، فقد نقل الفقي في اللباز والمقصد في التهذيب أن حديثه هذا رواه أيضاً المهيم بن جيل عن يزيد بن عياض عن محمد. فظهرت صحة الحديث بينة.

(١) في س «قال أخبرني» وكلمة «قال» مكتوبة في الأصل بين السطور. وفي سائر النسخ «وأخبرني» والواو ليست في الأصل.

(٢) هو سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، وأمه أم كلثوم بنت سعد. وكان فاضلي المدينة، وهو ثقة بإتفاقهم، ولكن لم يرو عنه مالك، واختلف في سببه، فقلل له وعط مالكاً فوجد عليه، وقيل له تكلم في نسب مالك، فكان لا يروى عنه. وهو ثبت لا شك فيه. مات سنة ١٢٢. وقيل قبلها أو بعدها.

(٣) هو المعروف بريئة الرأي، وهو ثقة حجة، أدركه بعض السادة والأكابر من التابعين، وعنه أخذ مالك. مات سنة ١٣٦ أو قبلها أو بعدها.

(٤) إنما نسب ههنا إلى أمه تواضعاً وأدبا مع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(٥) في س «وأخبرني» والواو ليست في الأصل.

(٦) هكذا ذكر اسم هذا الشيخ في الأصل وسائر النسخ. ووضع في نسخة ابن جماعة

وقد « بالحرة فوق كلمة » بن ، الأولى ، كان كتابها يظن أن اسم الشيخ « ساء »
وكنيته « أبو حنيفة » . ولكن كلمة « بن » نابعة في الأصل بغير شك . وتوله
« الصماني » واضح في الأصل جيداً ، ونحت العين كسرة ، ولكن مصحح س
كتب بحاشيتها ما منه : « الصماني في جميع النسخ التي بأيدينا ، ورأينا في الخلاصة
أنه الصماني ، وله الصواب وما هنا تحريف منه » . وهذا للمصحح منظور ، وإن
كان مرجعه خطأ ، إلا أن الخطأ ليس منه ، بل أوجه فيه ما كتب الرجال . فان
هذا الشيخ من شيوخ القاضي « أبو حنيفة بن ساء بن الفضل الصماني » لم يترجم
له أحد من ترجم في رجال الحديث ، ولم أجده ذكر إلا هنا ، وفي الكنى والأسماء ،
وبحثت عنه في كتب الرجال للبطونية والخطوبة ، حتى ظففت ابن حبان ، والمبرج
والصمداني لابن أبي حاتم ، ثم أنيسته . والمفلفظ ابن حبر إذ صنع كتاب (مبيل
المطبعة) أقرم أن يذكر الرواة الذين روى لهم الأئمة الأربعة أصحاب المذهب ، وانحصر
فيه على الذين ليست لهم ترجمة في التهذيب ، ولم يذكر هذا الرجل في المبيل ،
والظاهر لي أنه سمى « ساء بن الفضل الصماني الصماني » المترجم في التهذيب ،
وقد ذكرنا ذكره - هو - أهل المفلفظ ابن حبر - شيخ القاضي في سيرة السادة
(توالت التأسيس بحال ابن إدريس) ذكر يريم « ساء بن الفضل الجندی » (ص ٥٣)
قد فهم المفلفظ إذن أن ساء كان حفا هو شيخ القاضي وأن أبا حنيفة كنيته قط .
وهذا خطأ غريب من مثله ! فان الكاتب في الرسالة أنه « أبو حنيفة بن ساء بن الفضل
الصماني » وشطن بين هذا وذاك ! وأيضاً : فان « ساء بن الفضل الحلواني الصماني
الصماني » قدم جداً ، روى عن عمرو بن شبيب ومجاهد ، وروى عن عمر وشعبة ،
وبصر ملت سنة ١٥٣ هجرياً ، وشعبة ملت سنة ١٦٠ ، فان الحال أن يترك القاضي
شيئاً من شيوخهما ، بل هو لم يتركهما ، لأنه ولد سنة ١٥٠ ، بل إن ساء
بن الفضل حفا . يكون من طبقة شيخ ابن أبي ذئب ، فلا يكون طبقة له يصح به
ويضرب في صدره H فلما اشتبه الأسم على المفلفظ ابن حبر أسلفه من تبيل للفتنة
اكتفاء بما في التهذيب ، وذكره على الخطأ في شيخ القاضي :

وقد ذكره على الصواب الحلواني الكنى والأسماء (ج ١ ص ١٥٩ و ١٦٠) قال :
« وأبو حنيفة بن ساء بن الفضل ، روى عنه القاضي » . ثم قال : « حدثنا أبو حنيفة بن ساء
بن سليمان القاضي قال : أبانا محمد بن إدريس القاضي قال : حدثنا أبو حنيفة بن ساء
بن الفضل الصماني قال : أخبرني ابن أبي ذئب عن القبري عن أبي هريرة : أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال : علم القبح : من قتل له قتل فهو خير الظنرين ، إن أحب
أخذ القتل ، وإن أحب لله القود . ولم يذكر الحلواني اسم أبي حنيفة هنا ، وظهر
أنه عرف بكنيته ، أو أنه سمى بالكنية قط . وهذا الذي في الحلواني يؤيد صحة
الرسالة ، والحولاني طيذ الريح ، وروى عنه مباشرة كما ترى ، والمقدمة على الترتيب .

بِكْتَمِي^(١) أَنْ تَنْتَبِهي^(٢) قَالَ طَامَ الْفَتَحُ : « مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِمَحْضَرِ
الْقَتِيلَيْنِ : إِنْ أَحَبَّ أَخَذَ الْقَتْلَ ، وَإِنْ أَحَبَّ فَلَهُ الْقَوْدُ^(٣) » . قَالَ
أَبُو حَنِيفَةَ : قُلْتُ لِابْنِ أَبِي ذَثْبٍ : أَتَأْخُذُ بِهَذَا بِأَيِّ الْحَرْثِ ؟ فَضَرَبَ
صَدْرِي ، وَصَاحَ عَلَى صَبَاحًا كَثِيرًا ، وَنَالَ مَنًى ، وَقَالَ : أَحَدُكَ مِنْ
رَسُولِ اللَّهِ وَقَوْلُ تَأْخُذُ بِهِ^(٤) ۱۱ نَعَمْ ، آخُذْ بِهِ . وَذَلِكَ الْفَرَضُ عَلَى
وَعَلَى مَنْ مَعَهُ ، إِنْ اللَّهُ اخْتَارَ مُحَمَّدًا مِنَ النَّاسِ ، فَهَدَامَ بِهِ ، وَعَلَى يَدَيْهِ ،
وَاخْتَارَ لَهُمْ مَا اخْتَارَ لَهُ ، وَعَلَى لِسَانِهِ ، فَعَلَى الْخَلْقِ أَنْ يَتَّبِعُوهُ طَائِعِينَ أَوْ
دَاخِرِينَ^(٥) ، لَا تَخْرِجُ اسْمَهُمْ مِنْ ذَلِكَ . قَالَ : وَمَا مَكَتَ حَتَّى تَمُتَيْتُ
أَنْ يَسْكُتَ .

(١) اخطف في اسمه ، وارتاح إليه . خويلد بن عمرو بن مخرم الخزاعي الكوفي ، من
بن كعب من خزاعة ، وكان يحمل أحد ألويتهم يوم فتح مكة ، وهو صحابي سروف ،
مات سنة ٦٨

(٢) في ب . « أَنْ رَسُولُ اللَّهِ » .

(٣) « بغير النظر » ، أي : بغير الأمرين ، وانظر مع على الأجسام ، والمساكن ، فما كان
بالأبصار فهو للأجسام ، وما كان بالأبصار كان للمساكن ، قال في النهاية . و « الغل » .
أقية . و « القود » القماس .

وفي الحديث قصة ، وقد رواه الشيخ مطولا من طريق الثعالبي عن محمد بن إسماعيل
بن أبي ذئب عن ابن أبي ذئب (ج ٥ ص ٥٢) ورواه أيضاً (ص ٥٧) مختصراً من
طريق أبي داود عن سعد بن يحيى بن سعيد عن ابن أبي ذئب . والحديث أصابيد
أخرى في مستدرك (ج ٤ ص ٣١ - ٣٢ و ج ٦ ص ٣٨٤ - ٣٨٥) وابن ماجه
(ج ٢ ص ٧١) وقد روى أبو هريرة أيضاً حفاً للمعنى في حديث رواه أحمد وأصحاب
الكتاب الستة ، كما في للشيخ (رقم ٣٩٠٧ و ٣٩٠٨) .

(٤) في سائر النسخ « أَتَأْخُذُ بِهِ » بإثبات همزة الاستفهام ، وليست في الأصل ، ولكن
زادها بعض نازية بشكل صحيح وحذفها على إيرادها جازئ .

(٥) « داخري » : مخالف للبيعة ، أي أدلاء صاغرين . « دخر الرجل فهو داخر » وهو
الذي يسل ما يؤمر به ، شاء أو أبى ، صاغراً أقيماً . قال في اللسان .

١٢٣٥ - قال ^(١) : وفي تثبيت خبر الواحد أحاديث ، يكنى بعضُ هذا منها .

١٢٣٦ - ولم يَزَلْ سبيلُ سلفنا والقرونِ بدم إلى من شاهدنا - : هذه السبيل .

١٢٣٧ - وكذلك حُكيَ لنا عن حُكيَ لنا عنه من أهل العلم بالبلدان .

١٢٣٨ - قال الشافعي ^(٢) : وجدنا ^(٣) سعيد ^(٤) بالمدينة يقول . أخبرني أبو سعيد الطحيري عن النبي في الصرف ^(٥) ، فيثبتُ حديثه سنة . ويقول : حدثني أبو هريرة عن النبي ، فيثبتُ حديثه سنة . ويروى عن الواحد غيرهما فيثبتُ حديثه سنة .

١٢٣٩ - ووجدنا مروءة يقول : حدثني مائشة : « أن رسول الله قَصَى أن الخراج بالنضان » ^(٦) ، فيثبته سنة . ويروى عنها عن النبي شيئاً كثيراً ، فيثبتهما ^(٧) سنتنا ، يُحِلُّ بها ويُحَرِّمُ .

-
- (١) في سائر النسخ « قال الشافعي » .
 - (٢) سيد كثر الشافعي فيما يأتي إلى آخر الفقرة (١٢٤٧) إشارات إلى رولين في السنة ، وتعميل ذلك بطول جداً ، فأكفينا بإشارته إليها .
 - (٣) في النسخ « ووجدنا » والواو مكتوبة في الأصل بخط أكثر .
 - (٤) « سعيد » وصحت في الأصل مكانها بدون الألف ، وطريقه المأخذ فخطن ، وهو جاز فأثبتنا كما فيه (سعيد) الظاهر عنده أنه سعيد بن السيب .
 - (٥) حديث أبي سعيد في الصرف خبر برقم (٢٥٨) ولكن من حديث تقع من أبي سعيد .
 - (٦) إشارة إلى ما في برقم (١٢٣٢) .
 - (٧) تأنيث الضمير باعتبار من السنة أو الأحاديث ، وهو الذي في الأصل ، ثم كلف بعضهم الألف من الماء ، فقرأ « فيثبته » وبذلك ذكرت في سائر النسخ .

١٢٤٠ - وكذلك وجدناه يقول : حدثني أسامة بن زيد عن النبي . ويقول : حدثني عبد الله بن عمر عن النبي وغيرهما . فثبت خبر كل واحد منهما^(١) على الأقرار سنة .

١٢٤١ - ثم وجدناه أيضاً يصير إلى أن يقول : حدثني عبد الرحمن بن عبد القاري عن عمر . ويقول : حدثني يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن أبيه عن عمر . وثبت كل واحد من هذا خبر^(٢) عن عمر .

١٢٤٢ - ووجدنا القاسم بن محمد يقول : حدثني عائشة عن النبي . ويقول في حديث غيره : حدثني^(٣) ابن عمر عن النبي . وثبت خبر كل واحد منهما على الأقرار سنة .

١٢٤٣ - ويقول : حدثني عبد الرحمن ومجمع أبنا يزيد بن جارية^(٤) عن خنساء بنت خدام^(٥) عن النبي . فثبت خبرها سنة ، وهو خبر امرأة واحدة .

(١) تثنية الضمير على إرادة أسامة وعبد الله المذكورين ، وفي ب و ج « منهم » وكانت في نسخة ابن جماعة كالأصل ، ثم كسخت وغيبت إلى « منهم » .
(٢) « خبر » وصحت في الأصل هكذا ، بدون ألف وعليها فتحان .
(٣) في النسخ المطبوعة « وحدثني » والواو ليست في الأصل ولاني نسخة ابن جماعة .
(٤) « يزيد » بالياء في أوله ، و « جارية » بالميم ، وفي س و ج « زيد بن حارثة » وهو خطأ .

(٥) « خدام » بكسر الخاء للسبعة وتخفيف الدال المهملة ، كما ضبطه الحافظ ابن حجر في الفتح (ج ٩ ص ١٦٧) وفي القريب ، والسيوطي في صرح الموطأ (ج ٢ ص ٦٩) . وكما هو ثابت في الأصل هنا . وفي نسخة ابن جماعة و ب « خدام » بالقال للسبعة ،

١٢٤٤ - ووجدنا علي بن حسين^(١) يقول: أخبرنا عمرو بن عثمان^(٢) عن أسامة بن زيد أن النبي قال: «لا يرث المسلم الكافر»^(٣)، فثبتها سنة، وثبتها الناس بخبره سنة.

١٢٤٥ - ووجدنا كذلك محمد بن علي بن حسين^(٤) يخبر عن جابر^(٥) عن النبي، وعن عبيد الله بن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي: «ثبت كل ذلك سنة»

١٢٤٦ - ووجدنا محمد بن جبير بن مطعم، ونافع بن جبير بن مطعم، ويزيد بن طلحة بن ركانة، ومحمد بن طلحة بن ركانة، ونافع بن جبير^(٦) بن عبد يزيد، وأبا سلمة بن عبد الرحمن^(٧)، ومحمد

-
- ومرو يوافق من البخاري في النسخة اليونانية (ج ٧ ص ١٨) والراجح الأول .
 وضبط في طبقات ابن سعد (ج ٨ ص ٣٢٤) بالقلم يضم الحاء ، وفي س و ج «خزام» بالزاي ، وكلاهما خطأ صرف .
 (١) في س «الحسين» وهو مخالف للأصل .
 (٢) في سائر النسخ «أخبرني» وعلنا هو الأصل ، ثم كتب بعضهم فوق التول والألف تولا ولاء .
 (٣) هو عمرو بن عثمان بن عفان . وفي س «عمرو بن دينار عن عمرو بن عثمان» وزيادة «عمرو بن دينار» في الاستناد لأصل لها ، بل هي خطأ صرف .
 (٤) في النسخ المطبوعة زيادة «ولا الكافر المسلم» . وهي مكتوبة بمباشرة الأصل بخط آخر ، وكذلك كتبت بمباشرة نسخة ابن جماعة وعليها «ص» . والمحدث يما فيه حذف الزيادة حديث صحيح زواه الجماعة إلا سلفاً والثاني ، كما في المتن (رقم ٣٢٤٠) .
 (٥) في س «الحسين» وهو مخالف للأصل .
 (٦) في س زيادة «بن عبد الله» وليست في الأصل .
 (٧) هنا في النسخ المطبوعة زيادة «قال الثاني» وهي مكتوبة في نسخة ابن جماعة ومضروبة عليها بالحرز .
 (٨) «جبير» بالصميم . ووقع في التهذيب «جبية» زيادة للحاء في آخره ، وهو خطأ يظهر أنه من اللطية ، فقد ذكر على الصواب في سائر كتب الرجال .
 (٩) في النسخ المطبوعة زيادة «بن حوف» والزيادة ليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة .

بن عبد الرحمن^(١) ، وطلحة بن عبد الله بن عوف^(٢) ، ومُصَنَّب
بن سعد بن أبي وقاص ، وإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، وخارجة
بن زيد بن ثابت ، وعبد الرحمن بن كعب بن مالك ، وعبد الله بن أبي
قُتادة ، وسليمان بن يسار ، وصلاء بن يسار^(٣) ، وغيرهم ، من محدثي
أهل المدينة - : كلهم يقول : حدثني فلان ، لرجل من أصحاب النبي
عن النبي ، أو من التابعين عن رجل من أصحاب النبي عن النبي . فثبتت^(٤)
ذلك سنة .

١٢٤٧ - ^(٥) ووجدنا عطاء ، وطاوس ، ومجاهد ، وابن أبي
مليكة^(٦) ، وعكرمة بن خالد^(٧) ، وعبيد الله بن أبي يزيد^(٨) ،
وعبد الله بن باباه^(٩) ، وابن أبي عمارة^(١٠) ، ومحدثي المكيين ، ووجدنا

-
- (١) في ب زيادة « بن عوف » والزائدة ليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة .
(٢) هو ابن أخي عبد الرحمن بن عوف ، أي أنه ابن عمه الذين قبله .
(٣) سليمان وصلاء أخوان ، وكلاهما مولد ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم .
(٤) « فثبت » والجملة المنقط في الأصل ، ولم تنقط في نسخة ابن جماعة ، وفي ب « وثبت »
وفي ج « ثبت » .
(٥) حافي ب زيادة « قال القاضي » .
(٦) « مليكة » بالصغير ، وابن أبي مليكة هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة .
(٧) هو عكرمة بن خالد بن عباس بن هشام بن النخعي الخزرجي القرشي ، يروي عن
أبي هريرة وابن عباس وابن عمر وغيرهم ، وهو غير عكرمة الجبري مولد ابن عباس .
وكلاهما من التابعين .
(٨) هو للمكي مولد آل فاطمة بن شيعة ، وهو من التابعين أيضا .
(٩) « باباه » بموحدين بينهما ألف ساكنة ، ويقال « بابيه » بفتحها جنة ألف الثانية ،
ويقال « بابي » بفتح الميماء ، الله في القريب . وعبد الله ههنا من اللواتي .
مكي تابعي .
(١٠) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمارة للمكي القرشي ، كان يلقب بـ « القس » .

وهب بن مثنى ، باليمن ، مكنا ، ومكحول بالشَّام ، وعبد الرحمن بن قهم^(١) ، والحسن ، وابن سيرين بالبصرة ، والأشود ، وطقمة ، والشَّعْبِي ، بالكوفة ، وعذني الناس وأعلامهم بالأمصار - : كلُّهم يُحْفَظُ عنه تَنْثِيَةُ خَيْرِ الْوَاحِدِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ، وَالْإِتِّهَادُ إِلَيْهِ ، وَالْإِتِّهَادُ بِهِ . وَقَبْلَهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَنْ مَنْ فَوْقَهُ ، وَقَبْلَهُ مِنْ تَحْتِهِ .

٢٧٤٨ - ^(٢) ولو جاز لأحد من الناس^(٣) أن يقول في علم الخاصية : أجمع^(٤) للمسلمون قديماً وحديثاً على تَنْثِيَةِ خَيْرِ الْوَاحِدِ وَالْإِتِّهَادُ إِلَيْهِ ، بَأَنَّهُ^(٥) لم يُعْلَمَ من فقهاء المسلمين [أحد^(٦)] إلا وقد بَيَّنَّتهُ - : جازي .

١٧٤٩ - [ولكن أقول : لم أحفظ عن فقهاء المسلمين]

ليادته . وقد زيد هنا في ب « وعبد بن التَّكْدَر » وهذه الزيادة ليست في الأصل . ولا في نسخة ابن جماعة ، وكتبها بعضهم بحاشية الأصل ، وزيدت في س قبل ابن أبي عمير .

(١) « ضم » بفتح التين للجنة وسكون التون . . وعبد الرحمن بن قهم هنا أشعري ، أدرك النبي صلى الله عليه وسلم مسلماً مسلماً ولم يره ، وفي بعض الروايات أنه صحابي .

(٢) « ضم » في س . و ج زيادة « قال الشَّعْبِي » .

(٣) قوله « من الناس » ثابت في الأصل والنسخ المطبوعة ، وكتب بحاشية نسخة ابن جماعة بخط آخر وعليه « خ » علامة أنه نسخة .

(٤) في الأصل « أجمع » وفي نسخة ابن جماعة و ج « أجمع » . وكتب كاتب في الأصل بين السطور الكلمة الثانية ، فكتبها نسخ س زيادة فكتب « أجمع أجمع » !

(٥) الباء للمبينة .

(٦) في س « أحد » وفي ب « لم يعلم أحد من فقهاء المسلمين » .

(٧) الزيادة من أول قوله « أحد » في النقرة السابقة ، إلى هنا ، مكتوبة بحاشية الأصل بخط مخالف لخطه ، وثابتة في نسخة ابن جماعة ، وقد أثبتنا على تردد ، لأن الكلام يدونها صحيح ، يكون : « بأنه لم يعلم من فقهاء المسلمين أنهم اختفوا في حيت خير الواحد » .

أنهم اختلفوا في تثبيت خبر الواحد ، بما^(١) وصفت من أن ذلك موجوداً^(٢) على كلهم^(٣)

١٢٥٠ - قال^(٤) : فإن شُبّه على رجلٍ بأن يقول : قد رَوَى

عن النبي حديثٌ كذا ، وحديثٌ كذا^(٥) ، وكان فلانٌ يقولُ قولاً يخالفُ ذلك الحديث .

١٢٥١ - فلا يجوزُ عندى على عالمٍ أن يُثبت خبرَ واحدٍ

كثيراً ويُحِلَّ به ويُحرِّم^(٦) ، ويرُدُّ مثله - إلا من جهة أن يكونَ

عنده حديثٌ يخالفُه ، أو يكونَ^(٧) ما تَمَّعَ ومن سمع منه أو تَوَقَّعَ عنده

بمن حَدَّثَهُ خلافُه^(٨) ، أو يكونَ من حَدَّثَهُ ليس بمُحَافِظٍ ، أو يكونَ

مُتَمَتِّعاً عنده ، أو يَتَّبِعَ من فوقه من حَدَّثَهُ ، أو يكونَ الحديثُ محتملاً

(١) الباء الهيئية أي بناء ، وقد عبت بها عابت في الأصل ، جعلها «فها» وبذلك كتبت في س و ج ونسخة ابن جماعة ، وعاشتيتها بالحرّة ، أن في نسخة «لها» وبذلك كتبت في س . وكلها تخالف للأصل .

(٢) حكنا هو بالنصب في الأصل ، بإببات الألف وسها فصحا ، وهو جائز على لغة ، على لغة من ينصب مصول «أن» . وفي سائر النسخ يقرض كالنقد .

(٣) هنا بجاشية الأصل «بلغ سمعاً»

(٤) كلمة «قال» تاجية في الأصل ، ولم تذكر في نسخة ابن جماعة . وفي النسخ المطبوعة «قال الثاني» .

(٥) في س «حديث كذا وكذا» وهو يخالف للأصل .

(٦) هذا هو الواقع للأصل . ونسخة ابن جماعة ، وقد حصر بعضهم ألفاً في الأصل بمجوز الروا في «ومحرم» لقراً «أو» ، وهو عيب لا ضرورة له . وفي س و ج «خبر واحد في كثير أو يحل به أو يحرم» ، وفي س «خبر واحد في كثير فيحل به ويحرم» ، وكلها تخالف للأصل .

(٧) في نسخة ابن جماعة و س و ج «فيكون» وما هنا هو الذي في الأصل ، وقد حول بعضهم تغيير «أو» ليجعلها «أو» .

(٨) في س «بجلافة» وهو يخالف للأصل .

معنيين ، فيتأولُ فيذهب^(١) إلى أحدهما دون الآخر .
 ١٢٥٢ — فأما^(٢) أن يتوهم متوهم أن قتيبا مائلا يُثبت سنة
 بخبر واحد مرة ومرارا^(٣) ، ثم يدعها بخبر مثله وأوثق^(٤) ، بلا واحد
 من هذه الوجوه التي تُشبه بالتأويل^(٥) ، كما شبه^(٦) على التأويلين
 في القرآن ، وثمة الخبر ، أو علم بخبر خلافه^(٧) . — فلا يجوز ، ١٢٧
 إن شاء الله .

١٢٥٣ — فإن قال قائل : قل قتيبة في يد إلا وقد روى كثير
 يأخذ به ، وقليلاً يتركه ؟

١٢٥٤ — فلا يجوزُ عليه^(٨) إلا من الوجه الذي وصفته ،

-
- (١) في س و ج « وذهب » وهو مخالف للأصل .
 (٢) في نسخة ابن جماعة « فأما » بهززة تحت الألف مضبوطة بالكسرة ، وهو خطأ .
 وفي س و ج « وأما » وهو مخالف للأصل .
 (٣) في نسخة ابن جماعة و س و ج « أو مرارا » وهو مخالف للأصل .
 (٤) في سائر النسخ « أو أوثق » والألف نزاحة في الأصل ظاهرة الاصطلاح .
 (٥) كلمة « شبه » لم تخط النسخ فيها في الأصل ولكن وضع فوقها ضمة ، وعلقت في نسخة
 ابن جماعة ووضع على الياء شدة ، وهو الصواب للوافق لضبط الأصل . وفي س و ج
 « يشبه » وهو غير جيد ، بل خطأ . ثم قد زاد بعضهم في الأصل بين السطور بعد
 كلمة « بالتأويل » كلمة « فيها » ، وأجبت في سائر النسخ ، وزادتها خطأ فها أرى .
 (٦) « شبه » ضبطت في الأصل ونسخة ابن جماعة بضمة فوق العين وشدة فوق الياء .
 وفي س « يشبه » .
 (٧) حكينا في الأصل « خلافه » وهو صواب واضح . وفي سائر النسخ « بخلافه » وكتب
 عليها في حاشية نسخة ابن جماعة « بخلافه » ونحوها « ح » و « يجوزها » « ح » . وقد
 حافظنا على ما في الأصل .
 (٨) قوله « فلا يجوز عليه » إلخ هو جواب السؤال .
 (٩) في سائر النسخ « من الوجوه التي » وهو مخالف للأصل .

ومِنْ^(١) أَنْ يَرَوِيَ عَنْ رَجُلٍ مِنَ التَّابِعِينَ أَوْ مِنْ دُونِهِمْ قَوْلًا لَا يَلِزُهُ
الْأَخْذُ بِهِ ، فَيَكُونُ إِتِمًا رِوَاةَ لِمَعْرِفَةِ قَوْلِهِ ، لِأَنَّهُ حُجَّةٌ عَلَيْهِ ،
وَاقِفَةٌ أَوْ خَالِفَةٌ .

١٢٥٥ - فَإِنْ لَمْ يَسْلُكْ وَاحِدًا مِنْ هَذِهِ السُّبُلِ فَيُتَذَرُ بِيَمَضُهَا ،
قَدْ أَخْطَأَ خَطَأً^(٢) لَا عِذْرَ فِيهِ^(٣) عِنْدَنَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٤) .

١٢٥٦ - ^(٥) فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : هَلْ يَفْتَرِقُ مَعْنَى قَوْلِكَ «حُجَّةٌ» ؟

١٢٥٧ - قِيلَ لَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ : نَعَمْ .

١٢٥٨ - فَإِنْ قَالَ^(٦) : فَأَيْنَ ذَلِكَ ؟

١٢٥٩ - قُلْنَا : أَمَّا مَا كَانَ^(٧) نَحْنُ كِتَابِ يَتِيٍّ أَوْ سَنَةِ مُجْتَمَعٍ

عَلَيْهَا فَالْمَذْرُؤُ فِيهَا^(٨) مَقْطُوعٌ ، وَلَا يَسْمَحُ الشَّكُّ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَمَنْ اِمْتَنَعَ
مِنْ قَبُولِهِ اسْتُجِيبَ .

(١) فِي سَائِرِ النُّسخِ «أَوْ مِنْ» وَهُوَ مُخْتَلَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٢) فِي س. و. ب. زَيْدَةٌ «عَلَيْهَا» وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ ، بَلْ هِيَ مُزَادَةٌ فِيهِ مِنْ السُّجُورِ
بِحُطِّ أَكْثَرِ . وَفِي ج. بَطْلًا «يَتِيٍّ» وَكَذَلِكَ فِي لِسَانِ ابْنِ جَامِعٍ ، وَكُتِبَ بِحَاشِيئِهَا أَنْ
فِي لِسَانِ «عَلَيْهَا» .

(٣) فِي النُّسخِ لِلطُّبُوعَةِ «لَا عِذْرَ لَهُ فِيهِ» . وَكَلِمَةُ «لَهُ» لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ ، وَكُتِبَتْ بِحَاشِيَةِ
لِسَانِ ابْنِ جَامِعٍ بِالْمَجْرُوعَةِ «عَلَيْهَا» وَ«عَنْ» .

(٤) «يَتِيٍّ» بِحَاشِيَةِ الْأَصْلِ «بَلَّتِ الْفَرَادَةُ [و] السَّاعِ فِي الْمَجْلِسِ الْمُنَا [س] عَصْرٍ» ، وَصَحَّحَ
ابْنُ عَمْرٍو . وَمَا وَضَعَهُ ابْنُ مَرْبُوتٍ غَيْرَ ظَاهِرٍ الْكِتَابَةِ فِي مَوْضِعِهِ .

(٥) هَذَا فِي النُّسخِ لِلطُّبُوعَةِ زَيْدَةٌ «عَالِ الثَّانِي» .

(٦) فِي ج. زَيْدَةٌ «عَالٍ» وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٧) فِي س. زَيْدَةٌ «فِيهِ» وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٨) فِي سَائِرِ النُّسخِ «فِيهِ» وَهُوَ مُخْتَلَفٌ لِلْأَصْلِ .

١٢٦٠ - فأما ما كان من سنة من خبر الخاصة التي قد يختلف الخبر فيه ، فيكون الخبر محتيلاً للتأويل ، وجاء الخبر فيه من طريق الأفراد - : فالجبة فيه عندى أن يلزم المألين ، حتى لا يكون لهم رد ما كان منصوباً منه ، كما يلزمهم ^(١) أن يقبلوا شهادة المدول ^(٢) ، لأن ذلك إحاطة كما يهكون نص الكتاب وخبر المائة عن رسول الله .

١٢٦١ - ولو شك في هذا شك لم تقل له : بُب ؛ قلنا : ليس لك - إن كنت مالماً - أن تشك ، كما ليس لك إلا أن تقضى بشهادة الشهود المدول ، وإن أمكن فيهم النقط ، ولكن تقضى بذلك على الظاهر من صدقهم ، والله ولي ما غلب عنك منهم .

١٢٦٢ - ^(٣) فقال : فهل تقوم ^(٤) بالحديث المنقطع حجة على من علمه ؟ وهل يختلف المنقطع ؟ أو هو وغيره سواء ؟

١٢٦٣ - قال الشافعي ^(٥) : قلت له : للمنقطع مختلف :

١٢٦٤ - فبين شاهد أصحاب رسول الله من التابعين ، حدث حديثاً منقطعاً عن النبي - : اعتبر عليه بأمر :

(١) في ج « كما كان يلزمهم » وكلمة « كان » ليست في الأصل ، وكمن في نسخة ابن جماعة وضرب عليها بالجمرة .

(٢) في نسخة ابن جماعة « المدل » وهو مخالف للأصل .

(٣) هنا في ب زيادة « قال » وفي سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » . وليست في الأصل .

(٤) « تقوم » لم تنقط في الأصل ، ونقطت بالقولية في نسخة ابن جماعة و س . وبإلواء النجدة في ب و ج .

(٥) كلمة « الشافعي » لم تذكر في ب وهي تاجدة في الأصل وسائر النسخ .

١٢٦٥ - منها : أن يُنظرَ إلى ما أُرسلَ من الحديث ، فإن
شَرَكه^(١) فيه الحُفَاطُ المأمونونَ فأسندوه إلى رسول الله بِمثلِ معنی
ما رَوَى - : كانت هذه دِلالةٌ على صحة من قَبِلَ عنه وحِفْظِهِ .

١٢٦٦ - وإن اقرَدَ بإرساله حديث لم يَشْرَكْه^(٢) فيه من
يُسْنِدُهُ قَبْلَ ما يَتَرَدَّدُ بِهِ مِنْ ذَلِكَ .

١٢٦٧ - وَتُتَبَرُّ عَلَيْهِ بِأن يُنظَرَ : هل يوافقُهُ مُرْسِلُ^(٣) غَيْرِهِ
مُخْلِئٌ بِكَيْلِ الْعِلْمِ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ رِجَالِهِ الَّذِينَ قَبْلَ عَنْهُمْ ؟

١٢٦٨ - فإن وُجِدَ ذَلِكَ كانت دِلالةٌ يَقْوَى لَهُ رِسلُهُ^(٤) ، وهي
أَضْعَفُ مِنَ الْأَوَّلِ .

١٢٦٩ - وإن^(٥) لم يُوجَدْ ذَلِكَ تُنظرُ إلى بعض^(٦) ما يَرَوِيهِ مِنْ
بعضِ أَصْحَابِ رِسُولِ اللَّهِ^(٧) قَوْلًا لَهُ ، فإن وُجِدَ يُوافقُ ما رَوَى مِنْ

(١) « شَرَك » من باب « فَرَج » بمعنى « شَارَكَ » . وفي س « شَارَكَ » وهو عَنَّاخُ
لِلأَصْلِ وَسَائِرُ النسخ .

(٢) في س « لم يَشْرَكْ » وهو عَنَّاخُ لِلأَصْلِ .

(٣) « مَرْسِل » بِجَنَسِ فِي الْأَصْلِ بِكسر الهمزة ، أي رَاوَوِي حَدِيثًا مَرْسِلًا . وَجَنَسُهُ
فِي لِسَانِ ابْنِ جَامَةَ بِجَنَسِ الهمزة ، أي حَدِيثُ مَرْسِل . وَمَا فِي الْأَصْلِ أَوَّلُ وَأَسَح .

(٤) الضميرُ فِي « لَهُ » يعودُ عَلَى الرَّاوي . وفي التَّركيبِ هِيَ مِنْ الإِغْرَابِ وَالطَّرَافَةِ .
وَكَأَنَّ « يَقْوَى » كَتَبَتْ فِي الْأَصْلِ « يَحْوَا » بِالْألفِ كَمَا هِيَ فِي أَشْهُلِهَا . وَلِغَرَابَةِ التَّصْيِيرِ
تَصَرَّفَ فِيهَا بِبَنِي طَرِيحٍ فَضَرَبَ عَلَى الْألفِ وَكَتَبَ تَحْتَهَا ياءً وَهَطَ أَوَّلَ الْفعلِ مِنْ
فَرَقَ ، لِقَاءِ « يَقْوَى » . وَبِذَلِكَ جَعَلَ فِي سَائِرِ النسخ .

(٥) فِي س « فَإِنْ » وهو عَنَّاخُ لِلأَصْلِ .

(٦) كَلِمَةُ « بَعْضُ » لَمْ تَذْكُرْ هُنَا فِي س ، وَهِيَ تَائِيَةٌ فِي الْأَصْلِ وَسَائِرِ النسخ .

(٧) فِي سَائِرِ النسخ « أَصْحَابُ النَّبِيِّ » وهو عَنَّاخُ لِلأَصْلِ .

رسول الله^(ص) كانت في هذه دلالة على أنه لم يأخذ مرسله إلا عن أصل يصحح، إن شاء الله^(ص)

١٢٧٠ - ^(ص) وكذلك إن وجد عوام من أهل العلم يقتنون بمثل معنى ما روى عن النبي .

١٢٧١ - قال الشافعي^(ص) : ثم يُستبرأ عليه : بأن يكون إذا تمى ١٢٨ من روى عنه لم يُستَيَّ^(ص) مجهولاً ولا مرغوباً عن الرواية عنه ، فيُستدلُّ بذلك على صحته فيما روى^(ص) عنه .
١٢٧٢ - ^(ص) ويكون إذا شارك^(ص) أحداً من الحفاظ في حديث لم يخالفه ، فإن خالفه وجد^(ص) حديثه أخص - : كانت في هذه دلالة^(ص) على صحة مخرج حديثه .

-
- (١) في س « عن النبي » وهو مخالف للأصل .
(٢) قوله « إن شاء الله » لم يذكر في س ، وذكره « والله تعالى أعلم » . وما هنا هو الثابت في الأصل .
(٣) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .
(٤) قوله « قال الشافعي » ثابت هنا في الأصل ، ولم يذكر في سائر النسخ إلا في س .
(٥) « يسمى » مكناً في الأصل بابتداء حرف التثنية مع الجازم .
(٦) في س و ب « يروى » والقي في الأصل « روى » ثم اتفق بعضهم في الرواية وهي ظاهرة للتأخر .
(٧) هنا في نسخة ابن جماعة و ب و ج زيادة « قال الشافعي » .
(٨) في س « شريك » وهو مخالف للأصل .
(٩) في النسخ للظهور « ووجد » . والقي في الأصل ونسخة ابن جماعة « وجد » ثم كتب بعضهم في الأصل وأوأ صغيرة عند رأس الواو ، حتى تهدأوا ، وكتب نسخة ابن جماعة فوق السطر وأوأ بين الواو والميم . والقي في الأصل صواب ، على قراءة إبدال الجمة الثانية من الأولى .
(١٠) في سائر النسخ « دلالة » . وما هنا هو القى في الأصل ، ثم حيث فيه طاب فكشط الياء قبل اللام وألحق في طرفها تاء .

١٢٧٣ ومتى خالف ما وصفتُ أضرَّ بحديثه ، حتى لا يَسَمَّ أحدًا منهم قبولُ مُرسَلِه .

١٢٧٤ - قال ^(١) : وإذا وُجِدت الدلائلُ بصحة حديثه بما وصفتُ أحيثنا أن قبلَ مرسله .

١٢٧٥ - ولا نستطيعُ أن نَرْفَعُ أن الحجة تثبتُ بهِ ثبوتها بالموتَصِل ^(٢) .

١٢٧٦ - وذلك : أن معنى للتقطع مُتَّيَّبٌ ، يَحْتَمِلُ أن يكونَ حُجْلٌ من مَن يُرْفَعُ عن الرواية عنه إذا مُتَّيَّبٌ ، وأن بعضَ المنقطعاتِ - وإن وافقه مرسلٌ مثله - فقد يَحْتَمِلُ أن يكونَ مخرُجًا ^(٣) واحدًا ، من حيث لو مُتَّيَّبٌ ^(٤) لم يُقْبَلْ ، وأن قولَ بعضِ أصحابِ النبي - إذا قال برأيه لو وافقه - : يَدُلُّ ^(٥) على صحة مخرِج الحديث ، دلالةٌ قويةٌ إذا نُظِرَ فيها ،

(١) كلمة « قال » في الأصل ، ولم تذكر في النسخ الأخرى .

(٢) في النسخ للطبوعة « بالمتصل » ، والتي في الأصل و نسخة ابن جماعة كما هنا ، وكتب عليه في ابن جماعة « صح » وهذه لغة الحليز ، كما أوضحناه فيها ضحى (مر ٢١) .

(٣) في « - مخرجهما » وهو مخالف للأصل .

(٤) في « س و ج » من حديث من لَوْضِي « وهو مخالف للأصل ، ومثلها في نسخة ابن جماعة ، وكتب بمحاذاة ما يوافق الأصل على أنه نسخة .

(٥) في سائر النسخ « لم يدل » وزاد بعضهم حرف « لم » في الأصل بين السطور . وهو خطأ ، لأن الثاني يريد بيان الذي كان منه للتقطع متبياً ، مع ترجيح المتقطع عن كبار التابعين إذا وافقه قول بعض الصحابة ، فاقى بوجهي الاحتمال ، الأول : أن موازنة قول الصحابي يدل دلالةً قويةً على صحته ، والثاني : أنه يمكن أن يكون الثاني مع الخبر من لَوْضِي لم يقبل ، فلما رأى قول الصحابي يوافق غلط فيه فظنه أمارةً صحته ، فرواه على الإرسال ، ولم يسم من حدثه إليه . والكلام صريح واضح ، والصرف عن زاد حرف التثنية غلط لا وجه له .

ويمكن أن يكون إتماماً غلطاً به حين سمع قول بعض أصحاب النبي
واقفه ، ومحملاً مثل هذا فيمن واقفه من بعض الفقهاء^(١) .

١٣٧٧ - ^(٢) فأما من بعد كبار التابعين الذين كثرت مشاهدتهم
لبعض أصحاب رسول الله^(٣) - : فلا أعلم منهم واحداً يقبلُ رسَلَهُ .
لأمور : أحدها : أنهم أشدُّ تجوّزاً فيمن يزوون عنه . والآخرُ :
أنهم^(٤) يوجد عليهم الدلائلُ فيما أرسلوا بضغفٍ مخرجه . والآخرُ :
كثرة الإحالة . كان أمكنَ للوهمِ وضغفٍ من يقبل عنه^(٥) .

(١) هكذا ذهب القاضي إلى قبول بعض الرسل من حديث كبار التابعين ، لما ذكر من
الدلائل ، على تحفظه وتخوفه منه ، وتصويره احتمال الخطأ فيه تصويراً قوياً . ونحن
لاواقفه على قبول الرسل أبداً ، سواء في هذا كبار التابعين وغيرهم ، لأن الرسل
مخرجه مجهول ، ورواه أقوى أخذه عنه التابعي لا يعرف عنه ، فليس بحجة حتى
نعرف عنه ، وكذلك القول في المتعلق به . قال ابن الصلاح : « وما ذكرناه من
سقوط الاحتجاج بالرسل والحكم بضغفه هو الذي استعطفه كراه جماعة حفاظ الحديث
ومعاد الأمر ، وتداولوه في تصانيفهم » . وانظر فرحاته على اختصار علوم الحديث
لابن كثير (ص ٣٧ - ٤١) والإحكام في الأصول لابن حزم (ج ٢ ص ٦٠ - ٦١) .

(٢) هنا في النسخ للطبوعة زيادة « قال القاضي » .

(٣) في النسخ المطبوعة « أصحاب النبي » .

(٤) في نسخة ابن جماعة « أنه » وهو مخالف للأصل .

(٥) في سائر النسخ « والآخر كثرة الإحالة [في الأخبار] ، وإنما كثرت الإحالة [في الأخبار] كان أمكن لوهم » إلخ . وزيادة « في الأخبار » الثانية في ب وسدما ،
والزيادة الأولى كلها في جميع النسخ ، وزيدت بضغف آخر بجملة الأصل . وقلبي أراه
أنها زائدة غير ضرورية وإن كان المعنى بها له وجه ، وأن ما في الأصل أصح وأولى .
لذا يريد بقوله « كان أمكن لوهم » إلخ توجيه رد الرسل من غير كبار التابعين ، بعد
أن ذكر حكم في الرواية ، في الأمور الثلاثة ، فكان هذا القول نتيجة له قبله ، وقلبي
ذكره مستغلاً ، لم يربطه بما قبله .

١٢٧٨ - وقد خَبَرْتُ بعضَ مَنْ خَبَرْتُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فَأَيْتَهُمْ
أَنْوَاعًا مِنْ خَسَلَةٍ وَضَدَهَا :

١٢٧٩ - رَأَيْتُ الرَّجُلَ يَقْنَعُ بِسِيرِ الْعِلْمِ ، وَيُرِيدُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ^(١)
مُسْتَفِيدًا إِلَّا مِنْ جِهَةٍ قَدْ يَتْرُكُهُ مِنْ مِثْلِهَا أَوْ أَرْجَعَ ، فَيَكُونُ مِنْ
أَهْلِ التَّقْصِيرِ فِي الْعِلْمِ .

١٢٨٠ - وَرَأَيْتُ مِنْ^(٢) هَذِهِ السَّبِيلِ^(٣) وَرَغِبَ فِي التَّوَشُّعِ
فِي الْعِلْمِ ، مَنْ دَعَاهُ ذَلِكَ إِلَى الْقَبُولِ عَنْ مَنْ لَوْ أَمْسَكَتَ مِنَ الْقَبُولِ عَنْهُ
كَانَ خَيْرَ آلِهِ .

١٢٨١ - وَرَأَيْتُ النَّفْلَةَ قَدْ تَدَخَّلَ عَلَى أَكْثَرِهِمْ ، فَيَقْبَلُ مِنْ مَنْ
يُرَدُّ مِثْلُهُ وَخَيْرٌ أَمْنَهُ .

١٢٨٢ - وَيُدْخَلُ^(٤) عَلَيْهِ ، فَيَقْبَلُ مِنْ مَنْ يَعْرِفُ ضَعْفَهُ ، إِذَا
وَافَقَ قَوْلًا يَقُولُهُ^(٥) وَرَدُّ حَدِيثِ الثَّقَةِ ، إِذَا خَالَفَ قَوْلًا يَقُولُهُ^(٦)
١٢٨٣ - وَيُدْخَلُ^(٧) عَلَى بَعْضِهِمْ مِنْ جِهَاتٍ .

-
- (١) هنا هنا في سائر النسخ زيادة « قال القاضي » .
(٢) في سائر النسخ « أو يريد أن لا يكون » وهو مخالف للأصل ، إلف « أو » مزادة
في الأصل ضبط مخالف .
(٣) في سائر النسخ « بمن » وللم مصدقة في الأصل بالكسرة ، بفعل واضح التصحیح .
(٤) في الأصل « منه » ثم ميث عايت لجل الماء ألفا ، لقرأ « هذا » وبذلك طبع
في س و س و س « أن السيل » مما يذكر ويؤت ، وقد جاء في القرآن بالوجهين .
وفي نسخة ابن جماعة و ج « هذه السبل » بلجم ، وهو مخالف للأصل .
(٥) قوله « ويدخل » منقوط بالفتح في الأصل ، فيكون مبدأ لما لم يسم فاعله ، وهو
أجود وأصح . وفي نسخة ابن جماعة و ج « ويدخل » وضبطت في ابن جماعة بفتح
الياء وضم الهاء .
(٦) قوله « يدخل » كالتثنية ، وزيد هنا في الأصل ضبط الياء بالضم .

٢٢٨٤ - وَمَنْ نَظَرَ فِي الْعِلْمِ بِخَيْرَةٍ وَقَلَّ خَفَلَهُ لِسْتَوْحَاشٍ مِنْ
مُرْسَلٍ كُلِّ مَنْ دُونَ كِبَارِ التَّابِعِينَ ، بِدَلَالِ ظَاهِرَةٍ فِيهَا .

١٢٨٥ - قَالَ : فَلَمْ تَرَمْتَ بَيْنَ التَّابِعِينَ لِلتَّقْدِيمِ الْإِدِينَ شَاهِدُوا
أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ وَبَيْنَ مَنْ شَاهَدَ بَعْضُهُمْ دُونَ بَعْضٍ ؟

١٢٨٦ - قُلْتُ : لِيُبَيِّنَ إِحَالَةَ مَنْ لَمْ يُشَاهِدْ أَكْثَرَهُمْ .

١٢٨٧ - قَالَ : فَلَمْ لَا تَقْبَلُ لِلرَّسَلِ مِنْهُمْ وَمِنْ كُلِّ قَبِيحٍ دُونَهُمْ ؟

١٢٨٨ - قُلْتُ : لِمَا وَصَفْتُ .

١٢٨٩ - قَالَ : وَهَلْ تَجِدُ حَدِيثًا يَبْلُغُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ١٢٩

مُرْسَلًا عَنْ قَوْمٍ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْفَقْهِ بِهِ ؟

١٢٩٠ - قُلْتُ : نَعَمْ ، أَخْبَرَنَا سَفِيَانُ ^(١) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لُبَيْدٍ :

« أَنْ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ^(ص) فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ لِي مَالًا وَوِعَالًا ، وَإِنْ
لِأَبِي مَالًا وَوِعَالًا ، وَإِنْهُ يَرِيدُ أَنْ يَأْخُذَ مَالِي فَيُطْعِمَهُ عِيَالَهُ . فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ : أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَيِّكَ » ^(٢) .

(١) حَتَّى فِي سَائِرِ النُّسخِ زِيَادَةُ « قَالَ السَّافِي » .

(٢) فِي « أ » « قُلْتُ » وَهُوَ غَالِبٌ لِلْأَصْلِ .

(٣) فِي سَائِرِ النُّسخِ « نَهَلَ » وَهُوَ غَالِبٌ لِلْأَصْلِ .

(٤) فِي النُّسخِ مَعْدُودًا - زِيَادَةُ « بَيْنَ عَيْنَةٍ » وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٥) فِي « س » وَ « ج » « إِلَى رَسُولِ اللَّهِ » وَمَا حَتَّى هُوَ الْقِي فِي الْأَصْلِ .

(٦) الْحَدِيثُ مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ مُرْسَلٌ ضَعِيفٌ ، وَقَدْ وَرَدَ مِنْ طَرَفٍ أُخْرَى ضَعِيفٌ ، أَشَارَ
إِلَيْهَا السُّيُوطِيُّ فِي الْجَلَسِيِّ (رَقْمُ ٢٧١٢) . وَفِي كُفِّ الْحَفَا رَوَايَاتٍ أُخْرَى لَهُ
يُؤْخِذُ بِهَا أَنَّهُ أَصْلًا صَحِيحًا (ج ١ ص ٢٠٧-٢٠٩ وَرَقْمُ ٦٢٨) وَقَدْ رَوَى أَحَدُنَا لِلْسُّنَنِ
مِنْ بَيْتِ الْبُلْطَانِ : « فَتَا مَعِدِ اللَّهِ بْنِ الْأَخْطَرِ حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ شَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ مِنْ جَدِّهِ
قَالَ : أَنَّ أَمْرًا بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِنْ أَيْ يَرِدُ أَنْ يَمْلِكَ
مَالًا . قَالَ : أَنْتَ وَمَالُكَ لَوَالِدِكَ ، إِنْ أَحْبَبَ مَا أَكَلْتُمْ مِنْ كَيْبِكُمْ ، وَإِنْ أَوْلَاكُمْ مِنْ

١٢٩١ - قال: ^(١)أما نحن فلا نأخذ بهذا. ولكن من أصحابك من يأخذ به؟

١٢٩٢ - فقلت: ^(٢)لا، لأن من أخذ بهذا جعل للأب الموصري أن يأخذ ماله منه.

١٢٩٣ - قال: أجل، وما يقول بهذا أحد. فلم خالفه الناس؟

١٢٩٤ - قلت: لأنه لا يثبت عن النبي، وأن الله لما قرض للأب ميراثه من ابنه، فجعله كوارث غيره، فقد ^(٣)يكون أقل حظاً من كثير من الورثة. - ذلك ذلك على أن ابنه مالك للمال دونه.

١٢٩٥ - قال: فحمد بن المنكدر عندكم غاية في الثقة؟

١٢٩٦ - قلت: أجل، والفضل في الدين والورع، ولكننا لا ندرى عن من قبل هذا الحديث.

١٢٩٧ - وقد وصفت لك الشاهدين العدلين يشهدان على

كسبكم، فكلوه حديثاً. ورواه أيضا عن طعان عن يزيد بن زريع عن حبيب المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. ومثان إسنادهان صحيحان. ورواه مختصراً بإسناد ثالث فيه بعض التسليم لغيره. وهو في السند (رقم ٦٦٧٨ و ٧٠٠١ و ٦٩٠٢ ج ٢ ص ١٧٩ و ٢١٤ و ٢٠٤).

ثم إن بمحاشية نسخة ابن جماعة هنا ما نصه: «قال البيهقي رحمه الله في كتاب النسخ: حديث ابن المنكدر قد رواه بعض الناس عن ابن المنكدر عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم موصلاً، إلا أنه ضعيف وخطأ، والمفهوم أنه مرسل، وقوله: إن لأبي مالا - ليس في رواية من وصل بهذا الحديث من طريق آخر عن عائشة، ولا في الروايات المشهورة من عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده».

(١) زاد بعضهم في الأصل بين السطور هنا كلمة «قال».

(٢) في سائر النسخ «قلت» وهو مخالف للأصل.

(٣) في سائر النسخ «وقد» وهو مخالف للأصل.

الرجل^(١) فلا تحبل شهادتهما حتى يُتدَلَّاهما أو يُتَدَلَّهما غيرهما .

١٢٩٨ - قال : قدَّ كُرِّمَ حديثكم مثل هذا ؟

١٢٩٩ - قلتُ : نعم ، أخبرنا الثقة عن ابن أبي ذئب عن

ابن شهاب : « أن رسول الله أمر رجلاً ضحك في الصلاة أن يُبَيِّدَ الوُضوءَ والصلاة » .

١٣٠٠ - فلم تقبل هذا ، لأنه مرسل .

١٣٠١ - ثم أخبرنا الثقة^(٢) عن مَتَّى عن ابن شهاب عن

سليمان بن أرْقَم عن الحسن بن النضر : بهذا الحديث .

١٣٠٢ - وابن شهاب عندنا إمام في الحديث والتفسير^(٣)

وثقة الرجال ، إنما يُسَمَّى بعض أصحاب النبي ، ثم خيلَ التابعين^(٤) ،

ولا نعلم محدثاً يُسَمَّى أفضل ولا أشهر ممن يُحدِّث عنه ابن شهاب .

١٣٠٣ - قال : فأني تراه^(٥) أتى في قبُولِهِ عن سليمان

بن أرْقَم ؟

(١) في النسخ للطبعة « الرجلين » وما هنا هو الذي في الأصل ، وكذلك نسخة ابن

جماعة ، ولكن كتب بإحدى « الرجلين » وعليها علامة نسخة .

(٢) ذكر الزيلعي في نصب الراية (ج ١ ص ٥٧) أن الثقة هنا هو يحيى بن حسان .

(٣) « التفسير » بالماء للجمعة ، والهاء للخط في الأصل ونسخة ابن جماعة ، ومن في اختيار

الثقات الذين يروى عنهم . وفي س « التفسير » بالماء للجمعة وصدها باء موحدة ،

وهو تصحيف ليس له سن هنا !

(٤) في س « وإنا » والواو ليست في الأصل ولا في سائر النسخ .

(٥) في س « ثم كبر التابعين » وهو مخالف للأصل .

(٦) في سائر النسخ « فإنا نراه » وهو خطأ وتصحيف . وإنا كتب في الأصل « فإنا »

بالألف على حاله في كتابة مثله ، و « تراه » متروكة لتمام بخطين من فوق ، وعليها

ضمة . واللفظ : من أي وجه تراه غلط في هنا حتى قبل عن سليمان بن أرْقَم .

١٣٠٤ - ^(١) رَأَى رَجُلًا مِنْ أَهْلِ اللَّوْءِ ^(٢) وَالْعَقْلِيَّ، فَقَبَّلَ عَنْهُ،
وَأَحْسَنَ الظَّنَّ بِهِ، فَسَكَتَ عَنْ اسْمِهِ، إِنَّمَا لَهُ أَصْفَرُ مِنْهُ، وَإِنَّمَا لَتَمِيرُ
ذَلِكَ، وَسَأَلَهُ مَقْتَرٌ عَنْ حَدِيثِهِ عَنْهُ فَأَسْنَدَهُ لَهُ ^(٣).

١٣٠٥ - فَقُلْنَا أَمْكَنَ فِي ابْنِ شِهَابٍ أَنْ يَكُونَ ^(٤) يَرْوَى مِنْ
سُلَيْمَانَ ^(٥)، مَعَ مَا وَصَفْتُ بِهِ ابْنَ شِهَابٍ -: لَمْ يُؤْمَرْ مِثْلُ هَذَا عَلَى غَيْرِهِ.
١٣٠٦ - قَالَ : فَهَلْ تَجِدُ لِرَسُولِ اللَّهِ سَنَةً ثَابِتَةً مِنْ جِهَةِ
الْإِتِّصَالِ خَالَفَهَا النَّاسُ كُلُّهُمْ ؟

١٣٠٧ - قُلْتُ : لَا ، وَلَكِنْ قَدْ أُجِدَّ النَّاسُ مُخْتَلِفِينَ فِيهَا :
مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ بِهَا ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ بِخِلَافِهَا . فَأَمَّا سَنَةُ ^(٦) يَكُونُونَ
يُعْتَمِدُونَ عَلَى الْقَوْلِ بِخِلَافِهَا فَلَمْ أُجِدْهَا قَطُّ ، كَمَا وَجَدْتُ الْمُرْسَلَ مِنَ
رَسُولِ اللَّهِ .

١٣٠٨ - قَالَ الشَّافِعِيُّ : وَقُلْتُ لَهُ : أَنْتَ تَسْتَلُّ مِنَ الْحُجَّةِ

(١) هنا في النسخ زيادة «قلت» وهي مزادة في الأصل بين السطور بخط آخر ، وحفظناها لأن الشافعي يحذف القول ووجهه ، ونحن ثبت ما في الأصل . وقوله «رأه» الخ هو جواب السؤال .

(٢) في النسخ للطبوعة «من أهل العلم واللروة» . وزيادة «العلم و» ليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة .

(٣) حديث الأمر بالوضوء من الضحك في الصلاة ورد من طرق كثيرة ، كلها ضعيف ، ليس يصحح أهل العلم بالحديث قطعا . وقد أطلت الكلام على طرده الحافظ الزيلعي في نصيب الراية (ج ١ ص ٤٧ - ٥٣ من غيبة مصر) . وسليمان بن أرقم ضعيف جدا .

(٤) كلمة «يكون» لم تذكر في س و ج . وهي ثابتة في الأصل ونسخة ابن جماعة و ب .

(٥) في النسخ للطبوعة زيادة «بن أرقم» وليست في الأصل ولا في ابن جماعة .

(٦) في النسخ كلها زيادة «ثابتة» وهي مزادة في الأصل بين السطور بخط آخر .

في ردّ للرسول وترّده ، ثم تجاوزَ قَرَدَ المُسَنَدِ الذي يَزُمُّكَ عَدْنَا ١٣٠
الْأَخْذُ بِهِ ١١

[باب الإجماع]

١٣٠٩ - قال الشافعي : قال ^(١) لي قائلٌ : قد ضمتُ منعيك

في أحكام الله ثم أحكام رسولِهِ ، وأنَّ مَنْ قِيلَ عن رسول الله فَتَنَ
الله قِيلَ ، بأنَّ الله ^(٢) افترض طاعةَ رسولِهِ ^(٣) ، وقامت الحجةُ بما قلتَ
بأنَّ لأبيحِلَ لسلطانِهِ كِتَابًا ولا سُنَّةَ أن يقولَ بخلافٍ واحدٍ منهما ،
وعلمتُ ^(٤) أن هذا فرضُ الله . فما حُجَّتُكَ في أن تنبِّحَ ما اجتمع ^(٥)
الناسُ عليه ، مما ليس فيه نصٌّ حكمُهُ ، ولم يحْكُوهُ عن النبي ؟
أترغمُ ما ^(٦) يقولُ غيرُكَ أن إجماعهم لا يكونُ أبدًا إلا على سُنَّةٍ
ثابتة وإن لم يَحْكُوها ١٢

(١) هذا أحسن ترميز لمن ردّ السنن الصحيحة بالمعنى والرأي ، أو بالعقيد والصيغة .

رحم الله القاضي ، فقد جاهد في نصر السنة جهاداً كبيراً .

(٢) العنوان لم يذكر في الأصل ، ونجت في نسخ الطبعة ، وكتب بخطي نسخة

ابن جماعة . وقد رأينا إياه مع بيان زيادته ، فضلاً عن أنواع الكلام .

(٣) في س « قال » وهو مخالف للأصل .

(٤) الياء التسليل . وفي نسخة ابن جماعة « فإن الله » ، وفي حاشيتها نسخة وفي س و ج

« لأن الله » وكله مخالف للأصل .

(٥) في س و ج « طاعة رسول الله » . وهو مخالف للأصل .

(٦) في س « وقد علمت » وهو مخالف للأصل .

(٧) في س و ج « أجمع » وهو مخالف للأصل .

(٨) في ج « بما » وكذلك في نسخة ابن جماعة ، وفي حاشيتها نسخة كالأصل .

١٣١٠ - قال : قلتُ له ^(١) : أَمَا اجتمعوا ^(٢) عليه فذكروا أنه حكايةٌ عن رسولِ الله ، فكما قالوا ، إن شاء الله .

١٣١١ - وأَمَا لَمْ يَحْكُوهُ ، فَاحْتَمَلْ أَنْ يَكُونَ قَالُوا ^(٣) حكايةً عن رسولِ الله ، واحتملَ غيره ، ولا ^(٤) يجوزُ أَنْ قُدَّ له حكايةٌ ، لأنه لا يجوزُ أَنْ يَحْكِيَ إلا مسموعًا ، ولا يجوزُ أَنْ يَحْكِيَ ^(٥) شيئًا يتوهمُ ، يمكنُ فيه غيرُ ما قال .

١٣١٢ - فكُنَّا نقولُ بما قالوا به أنبأنا لهم . ونعلمُ أنهم إذا كانت ^(٦) سننُ رسولِ الله لا تُعْرَبُ عن حاثمهم ، وقد تُعْرَبُ عن بعضهم . ونعلمُ أن حاثمهم لا يجتمعُ على خلافِ لسنة رسولِ الله ^(٧) ، ولا على خطأ ، إن شاء الله .

(١) كلمة « قال » لم تذكر في ب و نسخة ابن جماعة . وفي س و ج « قال القاضي » ولم يذكر فيها قوله « قلت له » .

(٢) في ب وابن جماعة « أجوا » وهو مخالف للأصل .

(٣) في ابن جماعة و س و ج « قالوه » ، وما هنا هو الأصل ، ثم كتب بعضهم جاء على الألف ، فقرأ بدلًا منها . وفي ب « أن يكونوا قالوه » .

(٤) حكنا في الأصل « ولا » بالواو ، وفي سائر النسخ « فلا » ، ومثل الأصل صحيح واضح .

(٥) هنا في النسخ زيادة « أحد » وهي زيادة بين سطور الأصل بخط آخر . وفي ب « إلا مسموعًا إن حكى أحد شيئًا » إلخ . وكتب مصحبا بمباشيتها ما هنا : « حكنا في بعض النسخ . وفي أخرى : ولا يجوزُ أَنْ يَحْكِيَ أحدٌ إلخ » . وكل هذا مخالف للأصل .

(٦) كلمة « إذا » تصرف فيها الباقون في الأصل ، فصرفوا على الألف الثانية . وكذلك هي مكشوفة في نسخة ابن جماعة ، وإياتها الصواب للوافق للأصل . وكتب مصحح ب بمباشيتها : « كذا في جميع النسخ » ، وأنظر أين جواب إذا . وقول له : جوابها محذوف العلم به ، كما هو سرور في كلام البلاء .

(٧) في ابن جماعة « على خلاف سنة رسول الله » . وفي س و ج « على خلاف السنة من رسول الله » وكذا مخالف للأصل .

١٣١٣ - فَإِنْ قَالَ ^(١) : فَمِنْ مَنْ شِئَ يَنْدُ عَلَى ذَلِكَ ،
وَتَشَدُّ بِهِ ^(٢) ؟

١٣١٤ - قِيلَ ^(٣) : أَخْبَرَنَا سَفِيَّانُ ^(٤) عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مُعْمَرٍ عَنْ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ أَبِيهِ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ :
« نَصَرَ اللَّهُ عَبْدًا » ^(٥)

١٣١٥ - أَخْبَرَنَا ^(٦) سَفِيَّانُ ^(٧) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي لَيْدٍ ^(٨) عَنْ
إِبْنِ سَلْيَانَ بْنِ يَسَارٍ ^(٩) عَنْ أَبِيهِ : « أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خُطِبَ النَّاسَ

(١) في س - « قال » وفي س و ج « فإن قال قائل » وكذا عطف للأصل .

(٢) في س - « ويقعده » ، فسط ، وهو عطف للأصل .

(٣) في س - « وابن جماعة » قلت ، وفي س و ج « قلت » وهو عطف للأصل .

(٤) في النسخ زيادة « بن عينة » وليست في الأصل .

(٥) هكذا في الأصل أول الحديث فسط ، وهو يريد بذلك الإشارة إليه ، إذ قد مضى معنا
الاستاد في (رقم ١١٠٢) . ولقد ظن من بعد الريح أن هذا سهو منه ، فكتب
بضمهم باقي الحديث بحاشية الأصل ، ونجت في سائر النسخ . والحديث فصلنا الكلام
عليه هناك . ثم قد وجدت أيضا ابن عبد البر روله في جامع بيان العلم (١ : ٣٩ -
٤٠) من طريق المجيدي عن سفيان بن عينة ، ومن طرق أخرى عن ابن مسعود .

(٦) هنا في النسخ زيادة « قال القاضي » .

(٧) في النسخ ماعدا س - « وأخبرنا » .

(٨) في س و ج زيادة « بن عينة » .

(٩) في ج « عبد بن أبي ليد » وفي س « عبد الله بن أبي ليد » وكلاما عطف للأصل
وخطأ . و « ليد » بفتح اللام . وعبد الله هنا مدني فقه ، وكان من البلاد التي تليها
مات في أول خلافة أبي جعفر .

(١٠) هو عبد الله بن سليمان بن يسار ، كما أوضحه الحافظ في تبصيل اللثة وفي ترجمة جده
بن أبي ليد من التهذيب . وفي سائر النسخ « عن سليمان بن يسار » بحذف « ابن »
وهو ثابت في الأصل ، وحذفها خطأ ، لأن يسارا ولد سليمان لم يعرف برواية أصلا ،
ولمعا الرواة أباؤه الأربعة : « عطاء » و « سليمان » و « عبد الله » و « عبد الملك » .
فإن أبي ليد روى هنا عن عبد الله بن سليمان عن سليمان . وسليمان بن يسار لم يم
تأبى معهود ، ويكنى « أبا تراب » ومات سنة ١٠٧ وهو ابن ٧٣ سنة ، وكان
هو وأخوه موالى ليوثة بنت الحرث أمّ المؤمنين .

بِالْجَانِيَةِ^(١) فقال : إن رسول الله قام الله فينا كَمَا يَمُوتُ فِيمَا ، فقال :
أَكْرِمُوا أَصْحَابِي ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ يَنْظُرُ
الْكَنْبُ ، حَتَّى إِنْ الرَّجُلَ لَيَخْلِفُ وَلَا يُسْتَحْلَفُ ، وَيَشْهَدُ وَلَا
يُسْتَشْهَدُ ، أَلَا فَرَنْ سَرَّةً بِحَبَّةِ الْجَنَّةِ^(٢) . فَلْيَنْزِمِ الْجَمَاعَةَ ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ
مَعَ الْفَقْدِ ، وَهُوَ مِنْ الْإِثْنَيْنِ أَبَدٌ ، وَلَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِرَأْفَةٍ ، فَإِنَّ
الشَّيْطَانَ ثَالِثَهُمْ^(٣) ، وَمَنْ سَرَّةُ حَسَنَتِهِ وَسَارَّةُ سَيِّئَتِهِ فَهُوَ مَوْمِنٌ^(٤) .

(١) في سائر النسخ « قام بالجانية خطيئة » وما معنا هو الذي في الأصل ، ثم ضرب بعضهم
على كافي « خطب الناس » وكتب فوقها كلمة « قام » ثم كتب فوق قوله « فقال »
كلمة « خطيئة » لقرأ الجملة كما في النسخ الأخرى ، وهو حيث لاجبة إليه ١١ والجانية
قربة من أعمال دمشق ، وفيها خطب عمر خطبته المشهورة ، كما قال ياقوت . وكان
خرج إليها في صفر سنة ١٦ وأقام بها عشرين ليلة ، كما في طبقات ابن سعد (ج ٣
في ١ ص ٢٠٣) .

(٢) في النسخ « كَمَا يَمُوتُ » وهو عطف للأصل ، وقد عتب به بعض طرقيي نأسقى إياه
بين القاف والألف ، وليس لهم واحدة .

(٣) « البجعة » مجموعتين مفتوحين وصادين مهملين الأولى ساكنة والثانية مفتوحة ،
وهي التمكن في اللام والحلول ، يقال « تبجع » الرجل و « تبجع » إذا تمكن في
القام والحلول وتوسط للتزل . وقد ضبطت الكلمة في نسخة ابن جماعة بضم الياءين ،
ولم أجده وجهاً في اللغة . وفي « أَلَا فَرَنْ سَرَّةً » أن يمكن بحبوحة الجنة ، وهو
عطف للأصل ، وإن وافق بعض روايات الحديث . و « البجوة » بضم الياءين :
وسط النار أو للسكان . وسائر السكتين من أصل واحد ومادة واحدة .

(٤) في سائر النسخ « تألها » وهو عطف للأصل ، وكلاماً صحيح عربية ، يقال « فلان
تأك ثلاثة » و « رابع أربعة » وهكذا ، ويقال أيضاً « تأك اثنين » و « رابع
ثلاثة » . وانظر اللسان لمادة (ت ل ث) .

ونسل الله الصصة مما ابتلى به للسلوك من اختلاط الرجال
بالنساء في عصرنا هذا ، وخلوتهم بهن ، ومراقبتهم ومخادتهم ،
حتى أنكروا بلاد الإسلام ، وحشوا فيها أغراكا كانوا لستاً من أهلها ،
فإننا لله وإنا إليه راجعون .

(٥) الحديث بهذا الاستاد مرسل ، لأن سليمان بن يسار لم يروى مر ، ولم أجده بهذا

١٣١٦ - قال : فما معنى أمر النبي ﷺ يلزوم جماعتهم ؟

١٣١٧ - قلت : لا معنى له إلا واحد .

١٣١٨ - قال : فكيف ^(١) لا يحتمل إلا واحدا ؟

١٣١٩ - قلت : إذا كانت جماعتهم متفرقة في البلدان فلا

يقدّر أحد أن يلزم جماعة أبدان قوم متفرقين ، وقد وجدت الأبدان تكون عتمة من المسلمين والكافرين والأقياء والفجار ، فلم يكن في لزوم الأبدان معنى ، لأنه لا يمكن ، ولأن اجتماع الأبدان لا يصنع شيئا ، فلم يكن للزوم جماعتهم معنى ، إلا ما عليهم جماعتهم من التحليل والتحرير والطاعة فيهما .

١٣٢٠ - ومن قال بما تقول به جماعة المسلمين فقد لزم جماعتهم ،

ومن خالف ما تقول به جماعة المسلمين فقد خالف جماعتهم التي أمر

الاستناد في غير هذا الموضع ، ولكنه حديث صحيح معروف عن عمر . رواه أحمد في المسند من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن عمر ، ومن طريق عبد الله بن محمد عن جابر بن سمرة عن عمر (رقم ١١٤ و ١٧٧ ج ١ ص ١٨ و ٢٦) ورواه الطيالسي من الطريق الثاني أيضا (ص ٧) وكذلك روى ابن ماجه قطعة منه (ج ٢ ص ٣٤) . ورواه الترمذي في أبواب الفتى في باب لزوم الجماعة من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر (ج ٣ ص ٢٠٧ من شرح للبركفوري) ، وقال : « حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه » . وكذلك رواه الحاكم في المستدرک بأسانيد من طريق عبد الله بن دينار وصحبه ، ورواه أيضا من طريق طاهر بن سعيد بن أبي وائل من أبيه عن عمر ، وصحبه ، ورواه القمي (ج ١ ص ١١٢ - ١١٥) . وورد للنسائي أيضا في الحديث صحيح ، من حديث ابن مسعود وعمران بن حصين ومائة وجمعة بن حبة ، أشار إليها البلخاري في كشف الخفاء (رقم ١٢٦٥) .

(١) هنا في - زيادة « قال القائل » .

(٢) في - « وكيف » وهو مختلف لاصل .

بازوها ، وإنما تكونُ النقلةُ في الفرقةِ ، فأما الجماعةُ فلا يمكنُ^(١)
 ١٣١ فيها كافةً ففلةٌ عن معنى كتاب^(٢) ولا سنةٍ ولا قياسٍ ،
 إن شاء الله .

[القياس^(٣)]

١٣٢١ - قال^(٤) : فن : أين قلتَ يُحال^(٥) بالقياس فيما
 لا كتاب فيه ولا سنة ولا إجماع ؟ أفتقياس^(٦) نصٌ خيرٌ لائمه ؟
 ١٣٢٢ - قلت^(٧) : لو كان القياسُ نصٌّ كتابٍ أو سنةٍ قيل
 في كلِّ ما كان^(٨) نصٌّ كتابٍ « هذا حكمُ الله »^(٩) ، وفي كلِّ ما كان^(١٠)

-
- (١) في س « لا يكون » وهو مخالف للأصل .
 (٢) في س « كتاب الله » : وإلى في الأصل وما ألفتنا .
 (٣) هذا العنوانُ أنا الذي زدته ، وليس في الأصل ولا في سائر النسخ ، إلا أن نسخة س
 فيها عنوانٌ مطولٌ منه : « باب إثبات القياس والاجتهاد وحيث يجب القياس ولا يجب ،
 ومن له أن يقيس » .
 (٤) هنا في النسخ زيادة « قال القاضي » .
 (٥) في النسخ للطبوعة « فقال » وهو مخالف للأصل . ولد الأسى بعضهم في نسخة
 ابن جماعة أنه بالغف بخط آخر .
 (٦) في س « فقال » وهو خطأ .
 (٧) هذا استلزام واضح ، وسنأخذ به ، ولكن التاسخين لم يعموه فلم يحسنوا قراءته ؛
 ففي نسخة ابن جماعة و س د ج « وإنما القياس » ، وفي س « إذ القياس » ؛
 (٨) في ابن جماعة و ج « قلت » وهو مخالف للأصل .
 (٩) في النسخ للطبوعة في للوضحين زيادة « فيه » وليست في الأصل ولا ابن جماعة .
 (١٠) في النسخ للطبوعة زيادة « في كتابه » وهي زيادة بحاشية الأصل بخط آخر ،
 وبحاشية ابن جماعة بالمرّة .

نصّ السنة^(١) « هذا حكم رسول الله » ، ولم تقل له « قياس »^(٢).

١٣٣٣ - قال : فما القياس ؟ أم هو الاجتهاد ؟ أم هما مقرران ؟

١٣٣٤ - قلت : هما اسمان لمعنى واحد.

١٣٣٥ - قال : فما^(٣) جماعهما ؟

١٣٣٦ - قلت : كل ما نزل بمسلم فقيه حكم لازم ، أو على سبيل

الحق فيه دلالة موجودة ، وعليه إذا كان فيه بينه حكم^(٤) - أتباعه^(٥) ،

وإذا لم يكن فيه بينه طلب الدلالة على سبيل الحق فيه بالاجتهاد .

والاجتهاد القياس .

١٣٣٧ - قال : أفرأيت المألين إذا قاسوا ، على إحاطة^(٦) من

أنهم أصابوا الحق عند الله^(٧) وهل يستعملون أن يحتقوا في القياس ؟ وهل

(١) في سائر النسخ « نس سنة » وهو مخالف للأصل . وفي النسخ للطبوعة زيادة « قيل »
وليس في الأصل ، وهي زيادة يضرب لها اللحن ، وقد زيدت بطبعة بمطبعة
ابن جماعة .

(٢) « هل » بالتون في أوله في الأصل . وفي نسخة ابن جماعة « هل » بالياء وضبط فيها
بالبناء للقول .

(٣) في س « معنى » وهو مخالف للأصل .

(٤) في س « وما » وهو مخالف للأصل .

(٥) في س « وج » « وجب اتباعه » ، وزيادة « وجب » هنا مما لا يزال يجب منه !!

(٦) ضرب بين طرقي الأصل على كلمة « م » وكتب بخطي في الحاشية « منهم » وفيه
ثبت في سائر النسخ . وهو خطأ ، بل خطأ يقصد به اللحن . لأن قوله « على إحاطة » خبر
« م » جملة استهائية حقت منها العزة ، وقوله « م » مبتدأ ، و « على إحاطة » خبر
مقدم . كأنه قال : أم على إحاطة ويقين عند القياس من أنهم أصابوا الحق عند الله ؟

(٧) زاد بعضهم بين السطور في الأصل بخط آخر كلمة « قلت » وقد أثبتت في س و س
ولم تذكر في نسخة ابن جماعة ولا في ج . وكان من زادها ظن أن ماسياتي إجابة
من الثاني من السؤال ، إذ لم يفهم الكلام ، مع أن هذه الفترة كلها أسئلة من
الباقي ، سيجيب الثاني عنها تفصيلاً في الفقرات التالية ، كما هو بين واضح .

كُلُّوْا كُلَّ أَمْرٍ مِنْ سَبِيلٍ وَاحِدٍ^(١)، أَوْ سَبِيلٍ^(٢) مُتَفَرِّقَةٍ؟ وَبِمَا الْحُجَّةُ
فِي أَنَّ لَهُمْ أَنْ يَقِيْسُوا عَلَى الظَّاهِرِ دُونَ الْبَاطِنِ؟ وَأَنَّهُ يَسْعُهُمْ أَنْ
يَتَفَرَّقُوا؟ وَهَلْ يَخْتَلَفُ مَا كُلُّوْا فِي أَنْفُسِهِمْ وَمَا كُلُّوْا فِي غَيْرِهِمْ؟
وَمَنْ الَّذِي لَهُ أَنْ يَحْتَدَّ فَيَقِيْسَ فِي نَفْسِهِ دُونَ غَيْرِهِ؟ وَالَّذِي لَهُ أَنْ
يَقِيْسَ فِي نَفْسِهِ وَغَيْرِهِ؟

١٣٢٨ - قُلْتُ لَهُ: الْعِلْمُ مِنْ وَجُوهٍ: مِنْهُ^(٣) إِحَاطَةٌ فِي
الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ. وَمِنْهُ^(٤) حَقٌّ فِي الظَّاهِرِ.

١٣٢٩ - فَالْإِحَاطَةُ مِنْهُ مَا كَانَ نَصٌّ حَكِيمٌ لَهُ أَوْ سَنَةٌ لِرَسُولٍ
اللَّهُ^(٥) قَلَّمَهَا^(٦) الْمَائَةُ عَنِ الْمَادَةِ. فَهَذَانِ السَّبِيلَانِ اللَّتَانِ يُشْهَدُ^(٧)
بِهَافِيَا أَجَلٍ أَنَّهُ حَلَالٌ، وَفِيَا حَرَّمَ أَنَّهُ حَرَامٌ. وَهَذَا الَّذِي لَا يَسَعُ
أَحَدًا عِنْدَنَا جَهْلُهُ وَلَا الشَّكُّ فِيهِ.

١٣٣٠ - وَعِلْمُ الْخَاصَّةِ سَنَةٌ مِنْ خَيْرِ الْخَاصَّةِ يَرْفُهَا^(٨) الْعُلَمَاءُ.

-
- (١) فِي سَائِرِ النُّسخِ مَا عَدَا «وَاحِدَةً» وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ. وَ«السَّبِيلُ» يُذَكِّرُ
وَقَوْلُهُمَا وَدَرَى الْفَرَانَ الْكَرْمَ.
- (٢) فِي النُّسخِ لِلطَّبَوَةِ «أَوْ مِنْ سَبِيلٍ» وَكَلِمَةُ «مِنْ» زِيَادَةٌ بِحَاشِيَةِ الْأَصْلِ بِمُطَابَقَةِ
وَحَاشِيَةِ ابْنِ جَامَةَ بِالْمَعْرِفَةِ.
- (٣) حَتَّى فِي النُّسخِ زِيَادَةُ «فَالِ الْعَالَمِيِّ» وَهِيَ مَكْتُوبَةٌ بِمُطَابَقَةِ الْأَصْلِ بَيْنَ السُّطُورِ.
- (٤) فِي ابْنِ جَامَةَ وَجَّحٌ فِي اللَّوْزَيْنِ «بَيْنَهَا» وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ.
- (٥) فِي النُّسخِ الْآخَرَى «لِرَسُولِهِ» وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ وَقَدْ مَثَبَ بِهِ بَعْضُهُمْ لِيُبَيِّنَ كُنْهَهُ.
- (٦) فِي النُّسخِ لِلطَّبَوَةِ «قَلَّمَهَا» وَقَدْ زَادَ بَعْضُهُمْ فِي الْأَصْلِ تَاءً بَيْنَ الْأَمِّ وَالْمَاءِ.
- (٧) فِي سَمْعٍ «تَعْبُدُ» وَفِي سَمْعٍ «تَعْبُدُ» وَفِي سَمْعٍ «تَعْبُدُ» وَهُوَ خَطَأٌ أَوْ غَيْرُ جَيِّدٍ.
- (٨) فِي سَمْعٍ «تَرْفُهَا» وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ. وَلَمْ تَنْطِقِ الْبَاءُ فِي ابْنِ جَامَةَ.

ولم يُكَلِّفْهَا^(١) غيرُهم ، وهي موجودةٌ فيهم أو في بعضهم ، بصدقِ
الخاصِّ المخيرِ عن رسول الله بها . وهذا اللازمُ لأهل العلم أن يضيروا
إليه ، وهو الحقُّ في الظاهر ، كما قُتِلَ^(٢) بشاهدين . وذلك حقٌّ في
الظاهر ، وقد يمكنُ في الشاهدين التلطُّ .

١٣٣١ - وعلمُ إجماع .

١٣٣٢ - وعلمُ اجتِهَادٍ بقياسٍ ، على طلبِ إصابةِ الحقِّ . فذلك
حقٌّ في الظاهر عند قايِسِه ، لا عندَ العامةِ من العلماء ، ولا يعلمُ
الغيبَ فيه إلا الله^(٣) .

١٣٣٣ - ^(٤) وإذا طُلِبَ العلمُ فيه بالقياسِ قَيِّسَ بصحةٍ :
اِتَّفَقَ^(٥) المقايِسُونَ^(٦) في أكثره ، وقد نجدُهم^(٧) يختلفون .

١٣٣٤ - والقياسُ^(٨) من وجهين : أحدهما أن يكونَ الشيءُ
في معنى الأصل ، فلا يختلفُ القياسُ فيه . وأن يكونَ الشيءُ له في
الأصولِ أشباهٌ ، فذلك يُلْحَقُ بأولاهابِه وأكثرها شَبَهاً فيه . وقد
يختلفُ القايِسُونَ في هذا .

(١) في سـ « ولا تكلفها » وفي سـ و جـ « ولا يكلفها » وكذلك في ابن جلاء إلا أن
الياء لم تنطق فيها ، وكذا عتاق للأصل .

(٢) في النسخ الأخرى « قتل » والقي في الأصل بتعطين فرق ثناء وعليها ضنة . ووضح
تحت التاء عملة فيه أيضاً لقرأ « قتل » . وأرجح أنها مرادة من بعض الفارسيين ، لما فيها
ضبط عين الفعل بالنفس .

(٣) هنا بحاشية الأصل : « بلغ البيع في المجلس السادس عشر ، وسمع ابن جده . »

(٤) هنا في سـ زيادة « قال » .

(٥) في سـ « اتفق » وهو عتاق للأصل . وفي جـ « يثق » وهو خطأ .

(٦) في النسخ « القايِسُونَ » . يجنب للم قبل القاف ، وهي تاجية في الأصل واضحة .

(٧) في سـ و جـ « تجددم » وهو عتاق للأصل .

(٨) في جـ « في القياس » وكأن ناسخها جـ متعلقاً بقوله « يختلفون » ! وهو خطأ .

١٣٣٥ - قال : فأوجَدَنِي ما أَعْرِفُ بهُ أَنْ المِمْ^(١) من وجين :
 ١٣٣٦ أحدهما إحاطةٌ بالحقِّ في الظاهرِ والباطنِ ، والآخِرُ إحاطةٌ بحقِّ في
 الظاهرِ دونِ الباطنِ - : مما أَعْرِفُ ؟

١٣٣٦ - قُلْتُ له^(٢) : أَرَأَيْتَ إِذَا كُنَّا فِي السَّجْدِ الْحَرَامِ
 نَرَى الْكِبَّةَ - : أَكُلَّفْنَا أَنْ نَسْتَقْبِلَهَا بِإِحَاطَةٍ ؟

١٣٣٧ - قال : نعم .

١٣٣٨ - قُلْتُ : وَقُرِئَتْ^(٣) عَلَيْنَا الصَّلَاةُ وَالزَّكَاةُ^(٤) وَالْحِجُّ
 وَغَيْرُ ذَلِكَ - : أَكُلَّفْنَا الْإِحَاطَةَ فِي أَنْ تَأْتِيَ بِمَا^(٥) عَلَيْنَا بِإِحَاطَةٍ ؟

١٣٣٩ - قال : نعم .

١٣٤٠ - قُلْتُ : وَحِينَ قُرِئَ عَلَيْنَا أَنْ نَجْلِدَ الزَّانِيَ مِائَةً ، وَنَجْلِدَ
 الْقَاذِفَ عَمَانِينَ ، وَنَقْتَلَ مَنْ كَفَرَ بِدِينِ إِسْلَامِهِ ، وَنَقَطَعَ مَنْ سَرَقَ - :
 أَكُلَّفْنَا أَنْ نَعْمَلَ هَذَا بِمَنْ ثَبَّتَ عَلَيْهِ بِإِحَاطَةٍ نَعْلَمُ^(٦) أَنَّا قَدْ
 أَخَذْنَاهُ^(٧) مِنْهُ ؟

١٣٤١ - قال : نعم .

(١) في س - « ما أعرف به العلم » يحذف « أن » وهو غلط للأصل وخطأ .

(٢) في س - « قلت له » وهو غلط للأصل .

(٣) في س - « وجين قرئت » وهو غلط للأصل .

(٤) في ج - « الصلوات والزكوات » وفي س - « الصلاة والزكاة » وكلاهما غلط للأصل .

(٥) في س و ج - « فيا » بدل « بما » وهو غلط للأصل ، بل هو خطأ .

(٦) في سائر النسخ « حتى نعلم » وكلمة « حتى » زيادة بحاشية الأصل بخط آخر .

(٧) في س و س - « أخذنا » بدون الماء ، وهي تاجية في الأصل ونسبة ابن جماعة .

١٣٤٢ - قلتُ: وسواء^(١) ما كُلِّفْنَا في أَقْسِنَا وَغَيْرِنَا، إِنْ
كُنَّا نَذَرِي مِنْ أَقْسِنَا^(٢) بَأَنَّا نَعْلَمُ مِنْهَا مَا لَا يَلِمْ غَيْرِنَا، وَمِنْ غَيْرِنَا
مَا لَا يَذَرِكُهُ عَلَمُنَا مِمَّا نَا كَادِرَا كِنَا الْعِلْمَ فِي أَقْسِنَا ؟

١٣٤٣ - قَالَ : نَعَمْ .

١٣٤٤ - قلتُ : وَكُلِّفْنَا فِي أَقْسِنَا أَيْنَ مَا كُنَّا^(٣) أَنْ تَوَجَّهَ

إِلَى الْبَيْتِ بِالْقَبْلَةِ ؟

١٣٤٥ - قَالَ : نَعَمْ .

١٣٤٦ - قلتُ : أَتَجِدُنَا عَلَى إِحَاطَةٍ مِنْ أَنَا قَدْ أَصَبْنَا الْبَيْتَ

يَتَوَجَّهْنَا ؟

١٣٤٧ - قَالَ : أَمَّا كَمَا وَجَدْتُمْ حِينَ كُنْتُمْ تَرَوْنَ^(٤) فَلَا،
وَأَمَّا أَنْتُمْ فَقَدْ أَقْرَبْتُمْ مَا كُفِّتُمْ .

١٣٤٨ - قلتُ : وَالَّذِي كُفِّفْنَا فِي طَلِبِ التَّيْنِ الْمُنِيبِ غَيْرِ الَّذِي

كُفِّفْنَا فِي طَلِبِ التَّيْنِ الشَّاهِدِ^(٥) ؟

(١) فِي النسخ الأخرى « واستوى » وهو مخالف للأصل . وقد رسمت فيه « وسوا »
فوضع أحد طرقيه ألفاً فوق الواو ، وخطين بين الياء والواو الثانية .

(٢) فِي س « نذكر في أعنا » وفي باقي النسخ « نذكر من أعنا » . وكه مخالف
لالأصل . وقد ضرب بنس طريقه على الياء من « نرى » وكتب فوقها « كه » .

(٣) هكذا رسمت « أين ما » في الأصل وابن جلمة .

(٤) فِي النسخ « ترون البيت » وكذا « البيت » زيادة في الأصل بين السطور بخط آخر .
والذي على لادائها .

(٥) فِي النسخ « للشاهد » وللقى واحد ، ولكن ملحقاً هو الذي في الأصل ، ثم ضرب
عليه بنس طرية وكتب فوقه « للشاهد » .

١٣٤٩ - قال : نعم .

١٣٥٠ - قلتُ : وكذلك كُلُّنَا أَنْ تَقْبَلَ عَدْلَ الرَّجُلِ عَلَى

مَا ظَهَرَ^(١) لَنَا مِنْهُ ، وَتُنَا كَيْفَهُ وَتُورَاثَهُ عَلَى مَا يَظْهَرُ لَنَا^(٢) مِنْ إِسْلَامِهِ ؟

١٣٥١ - قال : نعم .

١٣٥٢ - قلتُ : وَقَدْ يَكُونُ غَيْرَ عَدْلٍ فِي الْبَاطِنِ ؟

١٣٥٣ - قال : قَدْ يَكُونُ هَذَا فِيهِ ، وَلَكِنْ لَمْ تُكَلِّفُوا^(٣) فِيهِ

إِلَّا الظَّاهِرَ .

١٣٥٤ - قلتُ : وَحَالًا لَنَا أَنْ نُنَا كَيْفَهُ وَتُورَاثَهُ وَنَجِيزَ شَهَادَتِهِ ،

وَنُحَرِّمُ^(٤) عَلَيْنَا دَمَهُ بِالظَّاهِرِ ؟ وَخَرَامٌ عَلَى غَيْرِنَا أَنْ نَعْلَمَ مِنْهُ أَنَّهُ كَافِرٌ

إِلَّا أَقْبَلَهُ وَمَنْعَهُ لَنَا كَيْفَهُ وَالْمُورَاثَةَ وَمَا أُعْطِينَاهُ ؟

١٣٥٥ - قال : نعم .

١٣٥٦ - قلتُ : وَجِدَ^(٥) الْفَرَضُ عَلَيْنَا فِي رَجُلٍ وَاحِدٍ مُخْتَلَفًا

عَلَى مَبْلَغِ عَلَيْنَا وَعَلِمَ غَيْرِنَا ؟

(١) فِي س . « يَظْهَرُ » وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلْأَصْلِ ، وَكَانَتْ فِي ابْنِ جَاعَةَ كَالْأَصْلِ ، ثُمَّ انْصَلَتْ بِالْهَجْزَةِ يَاءٌ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ .

(٢) كَلِمَةُ « لَنَا » لَمْ تَذْكُرْ فِي س . وَلَسْتُ ابْنَ جَاعَةَ ، وَهِيَ تَاجِبَةٌ فِي الْأَصْلِ .

(٣) حَتَّى فِي س وَجَزَاءُ « قَالَ » .

(٤) فِي س وَجَزَاءُ « لَمْ يَكْلَفُوا » وَفِي س « لَمْ يَكْلَفْ » وَكَلَمَةُ مُخَالِفٌ لِلْأَصْلِ .

(٥) فِي س « وَنُحَرِّمُ » وَهُوَ خَطَأٌ بِطَبْعِي . وَفِي ابْنِ جَاعَةَ يَهَذَا الرِّسْمُ بِدُونِ هَظْ ، فَهَذَا

« وَنُحَرِّمُ » .

(٦) فِيهِ النِّسْخُ « وَنُحَرِّمُ » وَفِيهِ السُّقُوبُ فِيهِمْ فِي الْأَصْلِ نَوْنًا فِي رَأْسِ الْبَيْتِ .

١٣٥٧ - قال : نعم ، وكلُّكم مُؤدِّي^(١) ما عليه على قدرِ طمعه .

١٣٥٨ - قلتُ : هكنا^(٢) قلنا لك فيما ليس^(٣) فيه نصُّ حكم لازم ، وإنما نطلب^(٤) بإجتهادِ القياس^(٥) ، وإنما كلَّفنا فيه الحقَّ عندنا .

١٣٥٩ - قال : فتحدِّد^(٦) تحكم بأمر واحد من وجوه مختلفة ؟

١٣٦٠ - قلتُ : نعم ، إذا اختلفت أسبابه .

١٣٦١ - قال : فلا تكرر منه شيئاً .

١٣٦٢ - قلتُ : قد يُحرِّق الرجلُ عندي على نفسه بالحقِّ فهو أو لبعض الآدميين ، فأخذه بإقراره ، ولا يُقرُّ ، فأخذه بيئته تقوم عليه ، ولا تقوم عليه بيئته ، فيُدَّعى عليه فأمره بأن يحلفَ ويَبْرأ ، فيمتنعُ ، فأمرُ خصمته بأن يحلفَ ، وتأخذه^(٧) بما حلفَ عليه خصمته ، إذا أبى اليمين التي تُبرِّئهُ ، ونحن نعلمُ أن إقراره على نفسه - بِشُعْه^(٨) على

(١) « مؤدِّي » بلم في أوله وإثبات الياء في آخره ، في الأصل وابن جماعة . وفي النسخ للطبوعة « يؤدِّي » .

(٢) في النسخ للطبوعة « هكنا » وإثاء ملحق بالماء طائفة الصنح في الأصل وابن جماعة .

(٣) في س و ج زيادة « لك » وليست في الأصل ولا نسخة ابن جماعة ، ولا نسخ لها .

(٤) في ابن جماعة و ج « نطلب » وهو مخالف للأصل .

(٥) في س « بإجتهادِ وقياس » وفي س « بإجتهاده قياس » وهو مخالف للأصل .

(٦) استعمل محذوف منه المزة . وقد كتبها بعضهم فوق السطر في الأصل . وفي س

و ج « أتحدِّدك » بالنون ، وهو مخالف للأصل .

(٧) في النسخ « وأخذه » وهو مخالف للأصل .

(٨) في النسخ « لفسه » وهو مخالف للأصل .

ماله ، وأنه يخافُ ظُلْمَهُ بالشَّحِّ عليه . : أَصْدَقُ عليه من شهادةٍ غيره ، لأنَّ غيره قد يَظْلِمُ وَيَكْذِبُ عليه ؛ وشهادةُ المدولِ عليه أقربُ من الصدقِ من امتناعه من اليمينِ وعينِ خصمه ، وهو غيرُ عدلٍ ^(١) ، وأُعْطِيَ ^(٢) منه بأسبابٍ بعضها أقوى من بعضٍ .

١٣٦٣ - قال : هذا كله هكذا ، غيرَ أَنَّا إذا نَكَلَّ ^(٣) عن اليمينِ أعطَيْنَا منه بالنكولِ ^(٤) .

١٣٦٤ - قلتُ : فقد أعطيتَ منه بأضعفَ مما أعطينا منه ^(٥) ؟

١٣٦٥ - قال : أجل ، ولكنِّي أخالفُكَ في الأصلِ .

١٣٦٦ - قلتُ : وأقوى ما أعطيتَ به منه إقراره ، ^(٦) وقد

يمكنُ أن يُقَرَّ بِحَقِّ مسلمٍ ^(٧) ناسياً أو غلطاً ^(٨) ، فأخذه به ؟

١٣٦٧ - قال : أجل ، ولكنك لم تُكَلِّفْ إلّا هذا .. ١٣٣

(١) يعني أن الخصم قد يكون غير عدل ، ومع ذلك فقد أعطيناه دعواه يبينه التي ردّها عليه للمدعي عليه .

(٢) في النسخ « فأعطى » وهو مخالف للأصل .

(٣) « نكل » ضبط في الأصل بكسر الكاف ، فجناء ، والنكل من أبواب « ضرب » و « نصر » و « حل » .

(٤) يعني منذهب الأحناف الذين يطون للمدعي بنكول للمدعي عليه ، ولا يرون ردّ اليمين على المدعي .

(٥) كلمة « منه » لم تذكر في ابن جماعة ، وهي ثابته في الأصل .

(٦) في النسخ الأخرى زيادة « قال » وليست في الأصل ، وزادتها تغير للمنى بل همدته ، لأن ما يأتي تمة السؤال من العائني إلزاماً لتأخره .

(٧) في النسخ المطبوعة « مسلم » وهو مخالف للأصل ، وقد زاد بعضهم في أول الكلمة حرف الضريف ، لقرأ « للمسلم » .

(٨) في « ابن جماعة » أو غلطاً ، وهو مخالف للأصل .

١٣٦٨ - قُلْنَا : قُلْتَ ^(١) تَرَانِي كُفْتُ الْحَقَّ مِنْ وَجْهِي :

أحدُهما حقٌّ باحاطة في الظاهر والباطن ، والآخَرُ حقٌّ بالظاهر دون الباطن ؟

١٣٦٩ - قال : بلى ، ولكن هل نجد في هذا قوة بكتاب

أو سنة ؟

١٣٧٠ - قلت : نعم ، ما وصفت لك بما كُفْتُ في القِلة وفي

قسمي وفي غيري .

١٣٧١ - قال الله : ﴿ وَلَا يَحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا

شَاءَ ﴾ ^(٢) فَأَتَاهُم مِنْ عِلْمِهِ مَا شَاءَ ^(٣) ، وكما شاء ، لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ ، وهو

سَرِيعُ الْحِسَابِ .

١٣٧٢ - وقال لَنَبِيِّهِ : ﴿ يَسْتَكُونَكَ عَنْ السَّاعَةِ أَيَّامَ مُرْسَلَتِهَا .

بِفِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا . إِلَى رَبِّكَ مُنْتَهَاهَا ﴾ ^(٤) .

١٣٧٣ - ^(٥) سفيان ^(٦) عن الزهري عن عروة قال : « لَمْ يَزَلْ

رَسُولُ اللَّهِ يَسْتَلُ عَنْ السَّاعَةِ ، حَتَّى أُنْزِلَ اللَّهُ عَلَيْهِ ﴿ بِفِيمَ أَنْتَ مِنْ

ذِكْرَاهَا ﴾ فَأَنْتَعَى ^(٧) .

(١) استلهم مخوف المزة . وفي سائر النسخ « قُلْتُ أَقُلْتُ » وهو مخالف للأصل .

(٢) سورة البقرة (٢٥٥) .

(٣) في س . و . ج . « بِمَا شَاءَ » وهو مخالف للأصل .

(٤) سورة التازيات (٤٢ - ٤٤) .

(٥) هنا في س زيادة « أَخْبَرَنَا » وهي زيادة في الأصل ، السطور بخط آخر . وفي

بقي النسخ زيادة « قَالَ الْعَلَنِي : أَخْبَرَنَا » .

(٦) في النسخ ماعدا س زيادة « بِنِ عَيْنَةٍ » .

(٧) هذا مرسل ، وكذلك رواه مرسلًا سعيد بن منصور وابن المنذر وابن أبي حاتم

وابن مردويه . ورواه البزار والطبري وابن المنذر والمالك وصحبه وابن مردويه

موصولاً عن عائمة . كما في غير المنثور (٦ : ٣١٤) .

١٣٧٤ - وقال الله : ﴿ قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ (١).

١٣٧٥ - وقال الله تبارك وتعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ
السَّاعَةِ ﴾ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ ، وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ
مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا ، وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ، إِنَّ اللَّهَ
عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ (٢).

١٣٧٦ - ﴿ فَالْأَناسُ مُسْتَعْجِلُونَ بِأَنْ يَقُولُوا وَيَفْعَلُوا مَا أُمِرُوا بِهِ ،
وَيُلْتَمَسُوا إِلَيْهِ ، لَا يُجَاوِزُونَهُ ، لَأَنَّهُمْ لَمْ يُحْطُوا ﴾ أَنْفُسَهُمْ شَيْئًا ، إِنَّمَا
هُوَ عَطَاءُ اللَّهِ . فَتَسْتَلِمْ اللَّهُ عَطَاءَ مُؤَدِّيَا حَلْقِهِ ، مُوجِبًا لِمَزِيدِهِ (٣).

-
- (١) حنا في ب : زيادة « قال العاقبي » .
 - (٢) سورة النمل (٦٥) .
 - (٣) في ب : « وقال تعالى » .
 - (٤) في الأصل إلى حنا ، ثم قال « إلى : عليم خبير » .
 - (٥) سورة لقمان (٣٤) .
 - (٦) حنا في سائر النسخ زيادة « قال العاقبي » .
 - (٧) في ج : « لا يحطون » وجو مخالف للأصل .
 - (٨) حنا بجاشية الأصل « بلغ سماعاً » .

[باب الاجتهاد^(١)]

١٣٧٧ - قال : أفتجدُ تجويزَ ما قلتَ من الاجتهادِ ، مع ما وصفتَ ، فتذكرُهُ ؟

١٣٧٨ - قلتُ : نعم ، استدلالاً بقول الله : **وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ^(٢)** ، وحيثُ ما كنتمُ قُولُوا **وَجُوهَكُمْ شَطْرَهُ^(٣)** .

١٣٧٩ - قال : فإنا « شَطْرُهُ » .

١٣٨٠ - قلتُ : تِلْكَأُوهُ ، قال الشاعرُ :

إِنَّ الصَّيْبَ بِهَا دَلَالُ غُفَارِهَا . فَشَطْرُهَا بَصَرُ التَّيْنَيْنِ مَسْجُورِ^(٤)

(١) المتنون ليس من الأصل ولكنه كتب بخط آخر ، ومحاشة لسنة ابن جماعة بالمرّة ، وبنت في النسخ للطبوعة .

(٢) هنا في النسخ للطبوعة زيادة « قال القاضي » .

(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٤) سورة البقرة (١٥٠) .

(٥) سبق هذا البيت والكلام عليه في الفقرة (١٠٩) وقد تكرروا في الأصل هنا كما كان فيما مضى بخط « النقيب » و « مسجور » بالميم ، وقد كنا أصلحناها هناك « السير » و « مسجور » ، ولكن تكرره في المرفعين على حال واحدة في هذا الأصل الصحيح الثقة يثبت على الجزم بأن ما في الأصل صحيح ، وأنه رواية الثاني لبيت ، وإن أشكل للنسب علينا واشتبه ، ولوقوع كل شيء علم عليه . فمن هذا اجتهد هنا على ما في الأصل . وقد ثبت البيت أيضاً في نسخة ابن جماعة في الموضحين على النسب الذي في الأصل . وثبت هنا في « كنفك » ولكن كتب مصحفاً بمحاשתها رواية اللسان ، وثبت في « ج » « يشارها » و « نقر » وهو تحريف . وأما نسخة « فأثبت مصحفاً في خلب الكتاب كرواية اللسان » ، ثم خرج من « التفسير » و « مسجور » عن اللسان والمصباح ، ثم قال : « وفيها علم أن ما وقع في نسخة رسالة من السبب بالوحدة ، ومسجور »

١٣٨١ - (١) فالعلم يحيط أن من توجّه تلقاه المسجد الحرام ممن
نأت داره عنه - : على صواب بالاجتهاد للتوجّه إلى البيت بالدلائل
عليه ، لأن الذي كلف^(٢) التوجّه إليه ، وهو لا يدرى أصاب بتوجّهه
قصده للمسجد الحرام أم أخطأه^(٣) ، وقد يرى دلائل يرفها فيتوجّه
بقدم ما يرف^(٤) ، [و يرف غيره دلائل غيرها فيتوجّه بقدم ما يرف^(٥)] ،
وإن اختلفت توجههما .

١٣٨٢ - قال : فإن أجزت لك هذا أجزت لك في بعض

الحالات الاختلاف .

١٣٨٣ - قلت : قتل فيه ما شئت .

١٣٨٤ - قال : أقول^(٦) : لا يجوز هذا^(٧) .

١٣٨٥ - قلت : فهو أنا وأنت^(٨) ، ونحن بالطريق عالمان ،

أو مسجور : كل هذا من تحريف النسخ . وأقول . ليس في الموضوع تحريف
لنسخ ، لأن أصل الربيع لا يهل عليه في الضبط والتوقي .

(١) هنا في النسخ زيادة « قال الثاني » .

(٢) في النسخ للطبوعة زيادة « الباء » وليست في الأصل ولا في ابن جماعة . و « التوجه »
خير « أن » .

(٣) هذه الجملة ثبت فيها في الأصل بين قارئيه ، حتى لم يتوجه لى صواب قراءتها ، فأثبتها
على ما في نسخة ابن جماعة .

(٤) الزيادة مكتوبة بحاشية الأصل ضبط أكثر ، وهي ثابته في نسخة ابن جماعة ، وأخفى
أن يكون إثباتها واجباً تمام الكلام .

(٥) في ب زيادة « فيه » وليست في الأصل ولا في ابن جماعة .

(٦) كلمة « هذا » ثابته في الأصل وضرب عليها بين القارئين . ولم تد كرئى حاشية النسخ

(٧) بين : فقال تلك أنا وأنت . وفي س « قول » بدل « فهو » وهي نسخة بحاشية
ابن جماعة ، وهي خطأ ولا معنى لها .

قلت : وهذه ^(١) القبلة ، وزعمت خلافى ، على أينما يتبع صاحبه ؟

١٣٨٦ - قال : ما على واحد منكما ^(٢) أن يتبع صاحبه .

١٣٨٧ - قلت : فما يجب عليهما ؟

١٣٨٨ - قال : إن قلت لا يجب عليهما أن يمنايا حتى يعلما

إحاطة - فهما لا يلمان أبداً للغييب إحاطة ، وهما إذا يدان الصلاة ،
أو يرتفع عنهما فرض القبلة فيصليان حيث شاءا ، ولا أقول واحداً من
هذين ، وما أجد بداً من أن أقول يصلى كل واحد منهما كما يرى ،
ولم يكلفا ^(٣) غير هذا ، أو أقول كلف ^(٤) الصواب في الظاهر
والباطن ، ووضع عنهما الخطأ في الباطن دون الظاهر .

١٣٨٩ - قلت : فأيهما قلت فهو حجة عليك ، لأنك فرقت

بين حكم الباطن والظاهر ^(٥) ، وذلك الذى أنكرت علينا ، وأنت تقول :
إذا اختلفتم قلت ولا بد ^(٦) أن يكون أحدهما خطأ ؟

١٣٩٠ - قال : أجل .

١٣٩١ - قلت : فقد أجزت الصلاة وأنت تعلم أحدهما ^(٧)

-
- (١) في النسخ « هذه » بدون الواو ، وهى تاجه في الأصل وإن ضرب عليها بشم .
(٢) في س . « ما على واحدنا » وفى س و ج « ما على كل واحدنا » وكه عطف
للأصل وللمنة ابن جاعة .
(٣) فى س و ج « ولم يكلفنا » وهو عطف للأصل ، بل هو أقرب إلى الخطأ .
(٤) فى النسخ « كلفنا » بضمير لثنى ، ولحقى فى الأصل جوه ، وللراد : كلف كل
واحد منهما .
(٥) فى س « الظاهر والباطن » وكذلك فى نسخة ابن جاعة ولكن وضع على كل
منها حرف م أملة التقديم والتأخير ، ليرد الكلام للأصل .
(٦) فى س و ج زيادة « من » وليست فى الأصل .
(٧) فى النسخ « أن أحدهما » وحرف « أن » ليس فى الأصل ، وكتب فيه بخط آخر
بين الطور ، والكلام على حذفه صحيح .

عظي^(١)، وقد يمكن أن يكونا معا عظي^(٢).

١٣٩٢ — وقلت له: وهذا يلزمك في الشهادات وفي القياس.

١٣٩٣ — قال: ما أجد^(٣) من هذا بدءا، ولكن^(٤) أقول: هو خطأ موضوع^(٥).

١٣٩٤ — قتلته^(٦) قال الله: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ**، **وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ، يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِثْلُكُمْ**، **هَذَا بِأَلْفِ الْكُفَّةِ**^(٧).

١٣٩٥ — فأبرم بالمثل، وجعل للمثل إلى عدلين يحكان فيه^(٨)،
فها حُرْمٌ ما كَوَّلَ الصيدَ طامًا كانت لقواب^(٩) الصيد أمثال على
الأبدان.

١٣٩٦ — حكم من حكم من أصحاب رسول الله^(١٠) على ذلك،

(١) في النسخ المطبوعة زيادة « قال القاضي » وهي زيادة غريبة في وسط الكلام .

(٢) هنا في النسخ ماصلا ب زيادة « قال القاضي » .

(٣) في ب « وما أجد » وهو مخالف للأصل .

(٤) في سائر النسخ « ولكن » وهو مخالف للأصل .

(٥) هنا في س و ج زيادة « قال القاضي » .

(٦) في ابن جماعة « قتل له » وهو مخالف للأصل .

(٧) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : بألف الكفة » .

(٨) سورة المائدة (٩٥) .

(٩) في سائر النسخ « لقواب » يقال للجمجمة والهاء للثقة في آخره ، وهو خطأ صرف ،

بل الصواب « لقواب » بالنال للهمة ، جمع دابة ، وقد ضبطت في الأصل بفتح ،

فوضع تحت النال قطة ، علامة على إتمامها ، ووضع فوق الباء شدة .

(١٠) في س و ج « من أصحاب النبي » .

فَقَصَى فِي الصَّبْحِ بِكَتْفِي ، وَفِي النَّزَالِ يَنْتَرِ ، وَفِي الْأَرْبِ بِنَاتِي ،
وَفِي الْيَرْبُوعِ يَجْفَرُ ^(١) .

١٣٩٧ - وَالْعِلْمُ يَحِيطُ أَنَّهُمْ أَرَادُوا فِي هَذَا الْمَثَلِ بِالْبَدَنِ ^(٢)
لَا بِالْقِيَمِ ، وَلَوْ حَكَمُوا عَلَى الْقِيَمِ اخْتَلَفَتْ أَحْكَامُهُمْ ، لِاخْتِلَافِ أَعْمَانِ
الصَّيْدِ فِي الْبُلْدَانِ وَفِي الْأَزْمَانِ ، وَأَحْكَامُهُمْ فِيهَا وَاحِدَةٌ .

١٣٩٨ - وَالْعِلْمُ يَحِيطُ أَنَّ الْيَرْبُوعَ لَيْسَ مِثْلَ ^(٣) الْجَفْرَةِ
فِي الْبَدَنِ ، وَلَكِنَّمَا كَانَتْ أَقْرَبَ الْأَشْيَاءِ مِنْ شَبِّهَا ، فُجِّلَتْ مِثْلَهُ ،
وَهَذَا مِنَ الْقِيَاسِ يَتَقَارَبُ تَقَارُبَ النَّزْرِ وَالطَّيْرِ ^(٤) ، وَيَعْتَدُ قَلِيلًا بَعْدَ
الْجَفْرَةِ مِنَ الْيَرْبُوعِ .

١٣٩٩ - وَلِأَنَّ ^(٥) كَانَ الْمَثَلُ فِي الْأَبْدَانِ فِي الْعَوَابِ مِنَ الصَّيْدِ
دُونَ الطَّائِرِ لَمْ يَحْزُ فِيهِ إِلَّا مَا قَالَ مُرُّ - وَاللهُ أَعْلَمُ - مِنْ أَنْ يُنْظَرَ إِلَى
الْمَقْتُولِ مِنَ الصَّيْدِ فَيُحْزَى بِأَقْرَبِ الْأَشْيَاءِ ^(٦) شَبَّاً مِنْهُ فِي الْبَكْنِ ،

(١) «الناتق» بفتح النون للهامة : هي الأتق من أولاد اللز علم بم سنة . و«الجفرة»
ما يبلغ أربعة أشهر وتصل من أمه وأخذ في الرمي . وانظر للموطأ (١ : ٢٦٣)
والأم (٢ : ١٧٥) ونيل الأوطار (٥ : ٨٤ - ٨٦) .
(٢) في س «أرادوا في مثل هذا المثل بالبدن» . وفي س و ج «أرادوا في هذا
مثل شبيه البدن» . وزيادة «مثل» ليست في الأصل ، ولا في ابن جماعة . وزيادة
«شبهها» ليست في الأصل ، وكتبت في ابن جماعة وعليها علامة لسة . والله في
الأصل هو الصحيح .

(٣) في س «مثل» وهو مخالف للأصل .

(٤) في سائر النسخ «من الطير» وهو مخالف للأصل .

(٥) هنا في النسخ المطبوعة زيادة «قال القاضي» .

(٦) في ابن جماعة «قفا» والأصل بالواو ، ثم غيها بعضهم ليلبسها له .

(٧) «كلمة» لم تذكر في س وهي ثابتة في الأصل ، ويظهر أنها كانت مكتوبة في نسخة

فَإِذَا فَاتَ مِنْهَا شَيْئًا^(١) رُفِعَ إِلَى أَقْرَبِ الْأَشْيَاءِ بِهِ شَبَهَا ، كَمَا فَاتَتْ
الصَّبْعُ الْمَرْقُفَتِ إِلَى الْكَبْشِ ، وَصَغُرَ الْيَرْبُوعُ عَنِ الْمَتَاقِ
فَتُنْفِصُ إِلَى الْجَفْرِ .

١٤٠٠ - وكان طائرُ العَبِيدِ لَا مِثْلَ لَهُ فِي النِّتْمِ ، لِاخْتِلَافِ
خِلْقَتِهِ وَخِلْقَتِهِ ، فَجُزِيَ خَيْرًا وَقِيَاسًا^(٢) عَلَى مَا كَانَ مَمْنُوعًا لِلْإِنْسَانِ
فَأَتْلَفَهُ إِنْسَانٌ ، فَمَلِئَهُ قِيَمَتُهُ لِلْإِكِيهِ .

١٤٠١ - قَالَ الشَّافِعِيُّ^(٣) : فَالْحَكْمُ فِيهِ^(٤) بِالْقِيَمَةِ يَمْتَنِعُ^(٥)
فِي أَنَّهُ يُقَوَّمُ قِيَمَةً^(٦) يَوْمِهِ وَبَلَدِهِ ، وَيَخْتَلِفُ فِي الْأَزْمَانِ وَالْبُلْدَانِ ، حَتَّى
يَكُونُ الطَّائِرُ يَبْلُغُ تَمَنُّ دَرَمٍ ، وَفِي الْبَلَدِ الْآخَرِ تَمَنُّ بَعْضِ دَرَمٍ .

= ابن جماعة ثم كسفت ، وكتب فوق موضعها « منه » وضرب الكتاب على كلمة « منه »
الى بمذكرة « شها » . وهذا خطأ ، والصواب مقل الأصل .

(١) « شها » مفعول « فات » أى : إذا تجاوز الصيد منها شيئاً في البدن وزاد من مقدار
حجمه . وهذا واضح بين . وفي نسخة ابن جماعة و س و س « فى » « بارفع »
وهو خطأ وقد عثت مايت في الأصل ليحاول جعلها بارفع . وفي ج « فلما طارب
منها شها » وهو خلط من النسخ .

(٢) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » وهي مزادة بحاشية ابن جماعة .

(٣) ينى : الجزى استدلالاً بالخير والقياس الخ ، ومع وضوح هذا فان كلمة « خيراً » حرفت
في نسخة ابن جماعة و س و ج فجعلت « جيها » بالميم !! ثم قد زاد بعضهم في الأصل
بين السطور بمذكرة « الجزى » كلمة « قيته » وأجبت هذه الزيادة في ابن جماعة ،
وأجبت أيضاً في النسخ المطبوعة بلفظ « القية » .

(٤) قوله « قال الشافعي » ثابت في الأصل ، وحذف من س .

(٥) في النسخ « والحكم » بالواو وحذف « فيه » وهو مخالف للأصل .

(٦) في س « يمتنع » وهو مخالف للأصل .

(٧) في النسخ « قية » والباء ألحقها بسن طركى الأصل في ألفاظ .

١٤٠٢ - وأمرنا بإجازة شهادة العدل ، وإذا شُرِطَ علينا أن
تقبلَ العدلَ فيه دلالةٌ على أن رَدُّ ما^(١) خالفه .

١٤٠٣ - وليس للعدلِ علامةٌ تُفَرِّقُ بينه وبين غير العدل
في بَدَنِهِ ولا لَفْظِهِ ، وإنما علامةٌ صدِّقه بما يُحْتَسَبُ من حاله
في نفسه .

١٤٠٤ - فإذا كان الأغلبُ من أمره ظاهر الخير قَبِيلٌ ، وإن
كان فيه تقصيرٌ عن بعض أمره ، لأنه لا يُعْرَى^(٢) أحدٌ زُأْنَاهُ
من الذنوب .

١٤٠٥ - وإذا^(٣) خَلَطَ الذُّنُوبَ وَالْمَلَّحَ الصَّالِحَ فليس فيه إلَّا
الاجتهادُ على الأغلبِ من أمره ، بالتمييز بين حسنه وقبيحه ، وإذا كان
هذا^(٤) ممكنًا فلا بُدَّ من أن يختلفَ المجتهدون فيه .

١٤٠٦ - وإذا ظهر حسنُه قَبِيلًا شهادته ، فجاء حاكمٌ غيرُنا
فعلم منه ظهورَ السيِّئِ^(٥) كان عليه رَدُّه .

- (١) هنا في س زيادة « قال القاضي » وفي نزادة بحاشية ابن جماعة .
(٢) كلمة « ما » كتبت في نسخة ابن جماعة وكتب قولها « الذي » وهو مخالف للأصل .
(٣) « يرى » ضبطت في الأصل بضم الياء وتعديد الراء . وضبطت في ابن جماعة بفتح
الياء وتخفيف الراء ، وعلى الأصل أصبح وأجود ، قال في اللسان : « وعَرَأُ من
الأمر : خَلَصَهُ وَجَرَّدَهُ . وقال : ما يَسْرَى فلان من هذا الأمر : أي ما تَخَلَّصَ »
(٤) في س « إذا » وهو مخالف للأصل .
(٥) كلمة « هنا » لم تذكر في سائر النسخ ، وهي ناجية في الأصل ، وضرب عليها بضم
فأرقبه ، ثم كتب قولها « صح » .
(٦) في س « سبَّح » وهو مخالف للأصل . وفي س « القى » وهو تصحيف سنيتا

١٤٠٧ - وقد حكم الحاكم في أمر واحد برّد وقبول ، وهذا اختلاف^(١) ، ولكن كل قد فعل ما عليه .

١٤٠٨ - قال : قد ذكر حديثاً^(٢) في تجويز الاجتهاد ؟

١٤٠٩ - قلت : نعم ، أخبرنا عبد العزيز^(٣) عن يزيد بن عبد الله^(٤) بن الهادي عن محمد بن إبراهيم^(٥) عن بشر بن سميد^(٦) عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص^(٧) عن عمرو بن العاص : أنه سمع رسول الله يقول : « إذا حَكَمَ الحاكمُكم فاجتهدوا فأصاب فله أجران ، وإذا حَكَمَ فاجتهد ثم أخطأ^(٨) فله أجر » .

(١) في النسخ المطبوعة بعد قوله « وهذا اختلاف » زيادة « وليس هذا الاختلاف » ١١ وهي زيادة لا تزال في نسخة من أرما ، من أين أتوا بها ، وكيف يحسون التبيين في جليل مصالين ١٢ .

(٢) في سائر النسخ « أقد ذكر » زيادة حمزة الاستفهام المحذوفة ، وقد زادها بعضهم في الأصل أيضاً .

(٣) في س و ج « حديثاً » وكذا « ه » لاسي لما حبا ، وليست في الأصل .

(٤) في النسخ زيادة « بن محمد » وهي زيادة في الأصل بين السطور ، ولها ما عدا س زيادة « الدراودي » وهي مكتوبة بخطه الأصل .

(٥) في س و ج زيادة « بن أسامة » وهي مكتوبة في ابن جماعة ومعلقة بالهزة ، وهو « يزيد بن مبلغة بن أسامة بن الهادي النخعي اللذي » وهو من شيوخ مالك ، ثقة كثير الحديث ، مات بالمدينة سنة ١٣٩ .

(٦) في س زيادة « النخعي » وهي زيادة في الأصل بين السطور ، وفي باقي النسخ زيادة « بن الحرث النخعي » .

(٧) « يسر » بضم الياء وسكون الين للهزة ، وفي س و ج « يسر » وهو مصحف وغلط . « يسر بن سميد » هو اللذي الباب الطائي الثقة ، شهد له عمر بن عبد العزيز بأنه أفضل أهل المدينة ، مات بها سنة ١٠٠ من ٧٨ سنة .

(٨) « موثقي » ، وكان أحد فقهاء اللؤلؤ ، ويقال أنه أدرك أبا بكر الصديق ، وشهد فتح مصر واخطب بها ، ومات سنة ٥٤ .

(٩) في ابن جماعة و س « فأخطأ » وهو مخالف للأصل .

١٤١٠ - أخبرنا عبد العزيز^(١) عن ابن الهادي^(٢) قال : فُخِّدَتْ

بهذا الحديث أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم قال : هكنا حدثني
أبو سلمة^(٣) عن أبي هريرة^(٤) .

١٤١١ - قال : هذه رواية منفردة ، يردّها عليّ وعليك

غيري وغيرك ، ولنرى عليك فيها موضع مطالبة^(٥) .

١٤١٢ - قلت : نحن^(٦) وأنت ممن يثبتها ؟

١٤١٣ - قال : نعم .

١٤١٤ - قلت : فالذين يردونها يعلّمون ما وصفنا^(٧) من ١٣٥

تثبيتها وغيره .

- (١) هنا في س و ج زيادة « قال الثاني » وفي س « قال و » .
- (٢) في النسخ ماعدا س زيادة « بن عبد » وليست في الأصل .
- (٣) في سائر النسخ « عن يزيد بن الهادي » وكلمة « يزيد » مكتوبة في الأصل بين السطور بخط آخر .
- (٤) في سائر النسخ زيادة « بن عبد الرحمن » وليست في الأصل .
- (٥) الحديثان : حديث أبي هريرة وعمر بن الخطاب صحيحان . حديث أبي هريرة رواه أحد أصحاب الكتب الستة ، وحديث عمرو بن الخطاب رواه أيضا ماعدا الترمذي . والحديثان رواهما أيضا ابن عبد الحكم في فتح مصر بأسانيد من طريق ابن الهادي (س ٢٢٧ - ٢٢٨) .
- (٦) هنا في النسخ زيادة « قال الثاني » وهي زيادة في الأصل بين السطور بخط آخر .
- (٧) يعني موضع اعتراف ، يطلب منه الجواب .
- (٨) في س « قلت نعم ونحن » وفي س و ج « قلت نعم نحن » . وكلمة « نعم » مكتوبة بمباشرة ابن جماعة وعليها « صح » وليست هي ولا الواو في الأصل ، وإبائها خطأ صرف ، لأن الثاني يريد أن يسأل منظره : هل هذا الحديث ثابت عنه كما هو ثابت عند الثاني ؟ وعن ذلك أبيه منظره : نعم ، فليس هناك مني ، لأن يلمم الثاني بين يدى السؤال كلمة « نعم » !!
- (٩) في س « يعلّمون بما وصفنا » وفي باقي النسخ « يعلّمون بما وصفنا » وإلى في الأصل ما أثبتنا ، ثم غريب من طريقه على كلمة « يعلّمون » وكتب فوقها « يعلّمون »

١٤١٥ - قلتُ: فأين^(١) موضعُ المطالبةِ فيها؟

١٤١٦ - فقال: قد^(٢) سمى رسولُ الله فيها رويت^(٣) من

الاجتهادِ «خطأ» و«سوأاً»؟

١٤١٧ - قلتُ^(٤): فذلك الحجةُ عليك .

١٤١٨ - قال^(٥): وكيف؟

١٤١٩ - قلتُ^(٦): إذْ ذَكَرَ النبي^(٧) أَنَّهُ يُكْتَبُ عَلَى أَحَدِهَا

أَكْثَرُ مِمَّا يُكْتَبُ عَلَى الْآخَرِ، وَلَا يَكُونُ الثَّوَابُ فِيهَا لَا يَسَعُ، وَلَا الثَّوَابُ فِي الْخَطَأِ الْمَوْضُوعِ.

١٤٢٠ - لَأنَّهُ لَوْ كَانَ إِذَا قِيلَ لَهُ اجْتَهِدْ عَلَى الْخَطَأِ، فَاجْتَهِدْ عَلَى

وَالصَّحِيحِ بَادٍ فِي «مَاءٍ» ثُمَّ ضَرَبَ عَلَيْهَا وَكُتِبَ فَوْقَهَا «بِأ» . وَمِنْ هُنَا جَاءَ الْخِلَافُ وَالْاضْطِرَابُ ، وَالصَّحِيحُ مَالِي الْأَسْل .

(١) فِي ابْنِ جُمَاعَةَ وَ س . وَ ج . وَأَيْنَ « وَقَدِمَتْ حَابِتُ الْفَاءِ فِي الْأَسْلَ لِجِبِلْهَا وَأَوَّاءُ ، وَفِي س . وَ قُلْتُ فَأَيْنَ » وَزِيَادَةُ الرَّاوِ عَاطِفَةً لِلْأَسْل .

(٢) فِي س . وَ قَدْ « وَهُوَ عَظَائِفُ لِلْأَسْل .

(٣) فِي س . زِيَادَةُ « مِنْهُ » وَلَيْسَتْ فِي الْأَسْل .

(٤) هُنَا فِي س . وَ ج . زِيَادَةُ « قَالَ الثَّانِي » .

(٥) فِي س . وَ ج . زِيَادَةُ « لَ » وَهِيَ زِيَادَةُ فِي لِسَانِ ابْنِ جُمَاعَةَ بَيْنَ الْمَطُورِ ، وَعَلَيْهَا « صَح » وَلَيْسَتْ فِي الْأَسْل .

(٦) فِي النُّسخِ مَامَعْدَا س . « قَال » وَهُوَ عَظَائِفُ لِلْأَسْل .

(٧) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « قُلْتُ » وَهُوَ عَظَائِفُ لَ أَيْضًا .

(٨) كَلِمَةُ « إِذْ » لَمْ تَذْكُرْ فِي ابْنِ جُمَاعَةَ ، وَكُتِبَ عَلَى مَوْضِعِهَا « صَح » وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْأَسْلَ ، وَضَرَبَ عَلَيْهَا بَعْضُ طَرَفِيهِ ، وَإِثْبَاتُهَا الصَّوَابُ . وَفِي س . « إِذَا » وَهُوَ خَطَأً . وَفِي كُلِّ النُّسخِ « رَسُولُ اللَّهِ » بِدَلِّ « النَّبِيِّ » وَمَا هُوَ إِلَّا فِي الْأَسْلَ .

الظاهر كما أمر^(١) كان مُخْطِئاً^(٢) خطأً مَرْفُوعاً كما قلتَ - : كانت
المقوية^(٣) في الخطأ - فيما نرى والله أعلم - أولى به ، وكان أكثرُ أمره
أن يُفَرِّقَ له ، ولم يُشَبِّهْ أن يكونَ له ثوابٌ على خطأ لا يَسْمُو .

١٤٢١ - وفي هذا دليلٌ على ما قلنا : أنه إنما كُفِّت في الحكم
الاجتهاد على الظاهر ، دون الغيب ، والله أعلم^(٤) .

١٤٢٢ - قال : إنَّ هذا لَيَحْتَمِلُ أن يكونَ كما قلتَ ، ولكن
عامتي « صواب » و « خطأ » ؟

١٤٢٣ - قلتُ له : مثلُ معنى استقبال الكعبة ، يُصَيِّبُهَا مِنْ
رَأْيَا بِإِحْاطَةٍ ، ويَتَحَرَّاهَا مِنْ غَايَتِ عَنْهُ ، بَدَأَ أَوْ قَرَّبَ مِنْهَا ، فَيُصَيِّبُهَا
بَعْضُ وَيُخْطِئُهَا بَعْضُ ، فَنَفْسُ التَّوَجُّهِ يَحْتَمِلُ صَوَاباً وَخَطأً ، إِذَا
قَصَدْتَ بِالْإِجَارِ عَنِ الصَّوَابِ وَالْخَطَأِ قَصْدَ أَنْ يَقُولَ^(٥) : فَلَانُ أَصَابَ

(١) في سائر النسخ « إذا قيل له اجتهد على الظاهر فاجتهد كما أمر على الظاهر » وقد
عبث في الأصل طاب ، فصرح على معنى الكلمات وزاد فيها بالحاشية وبين السطور
حتى يقرأ كافي النسخ الأخرى ا ورجع ذلك إلى اشتباه الذي عليهم ، لأن مراده بقوله
« إذا قيل له اجتهد على الخطأ » أن يؤمر بالاجتهاد على احتمال الخطأ ، وذلك يكون
الكلام سليماً لا غير عليه .

(٢) قوله « كان خطأ » الخ جواب « إذا » .

(٣) قوله « كانت المقوية » الخ جواب « لو » .

(٤) هنا بحاشية الأصل ماله « بلغ ظفر » . وظفر هنا هو ابن الظفر بن مبلغة الناصري
الملي الحاجر القتيبي ، مات في شوال سنة ٤٢٩ هـ ، وصح (كتاب الرسالة) من عبارته
بن عمر بن تصرف رمضان سنة ٤٠١ هـ ، والسليمان ثابت عليه بخط شيخه عبد الرحمن ،
كما سلبين ذلك في المقدمة . فهنا البلاغ يظن على ظني أنه بخط ظفر هـ ، إما عند
مناقشة نسخة على أصل الربيع ، وإما عند قراءته على عبد الرحمن ، وإما عند قراءة
أحد من الناس على ظفر هـ ، والله أعلم .

(٥) يعني : أن يقول الخائن .

قَعَدَ مَطْلَبَ فَلَمْ يَخْطِئْهُ ، وَفَلَانٌ أَخْطَأَ^(١) قَعَدَ مَطْلَبَ وَقَدْ جِئِدَ فِي طَلْبِهِ .

١٤٢٤ - قَالَ : هَذَا هَكَذَا ، أَفَرَأَيْتَ الاجْتِهَادَ ، يُقَالُ لَهُ « صَوَابٌ » عَلَى غَيْرِ هَذَا اللَّحْنِ ؟

١٤٢٥ - قُلْتُ : نَعَمْ ، عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا كُتِبَ فِيهَا غَابَ عَنْهُ الاجْتِهَادُ ، فَإِذَا فَعَلَ فَقَدْ أَصَابَ بِالْإِيمَانِ بِمَا كُتِبَ ، وَهُوَ صَوَابٌ عِنْدَهُ عَلَى الظَّاهِرِ ، وَلَا يَلِمُ الْبَاطِنُ إِلَّا اللَّهُ .

١٤٢٦ - وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْمُخْتَلِفِينَ فِي الْقِبْلَةِ وَإِنْ أَصَابَا بِالْاجْتِهَادِ إِذَا اخْتَلَفَا يُرِيدَانِ عَيْنًا - لَمْ يَكُونَا مُصِيبَيْنِ لِلْعَيْنِ أَبَدًا ، وَمُصِيبَانِ فِي الْجَهْدِ . وَهَكَذَا مَا وَصَفْنَا فِي الشُّهُودِ وَغَيْرِهِ^(٢) .

١٤٢٧ - قَالَ : أَفَتُوجِدُنِي مِثْلَ هَذَا ؟

١٤٢٨ - قُلْتُ : مَا أَحْسِبُ^(٣) هَذَا يُوضَعُ بِأَقْوَى مِنْ هَذَا ؟

(١) فِي الْأَصْلِ « أَصْلَبَ » وَكُتِبَ فَوُضِعَ بَيْنَ السُّطُورِ « أَخْطَأَ » وَسِيَاقُ الْكَلَامِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا فِي الْأَصْلِ سَهْوٌ مِنَ الرَّيْبِ .

(٢) حَتَّى فِي النَّسخِ كُلِّهَا زِيَادَةُ نَصِهَا : « قَالَ : أَلَيْبُورُ أَنْ يُقَالَ صَوَابٌ عَلَى سَبْعٍ ، خَطَأٌ عَلَى الْآخَرِ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ ، فِي كُلِّ مَا كَانَ ضَيًّا » . وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ مَكْتُوبَةٌ بِمَاشِيَةِ الْأَصْلِ بِحُطٍّ عَظِيمٍ لِحُكْمِهِ ، وَلَمْ نَرِ ضَرُورَةَ لِيَابَتِهَا ، لِأَنَّهَا تَكَرَّرَتْ لِبَعْضِ مَا ضَمِيَ فِي اللَّحْنِ .

(٣) ضَبَطْتُ فِي الْأَصْلِ بِفَتْحِ الِئِيْنِ ، وَجَاءَتْ فِي مَضْرُوعٍ « حَسْبُ » بِمَعْنَى « طَلَبُ » فَفُتِحَ الِئِيْنُ وَكُسرَ مَا ، وَقَدْ قُرِئَ بِهِمَا قَوْلُهُ تَعَالَى : « لَا تَحْسَبَنَّ » وَ « لَا تَحْسِبَنَّ » .
وَالظَّرُّ لِنَاحِ الْغَرَبِ .

١٤٢٩ - قال : فأذكر غيره ؟

١٤٣٠ - قلت : أحل الله لنا أن نتكبح من النساء متى وثلاث وربع وما ملكت أيماننا ، وحرّم الأمهات والبنات والأخوات .

١٤٣١ - قال : نعم .

١٤٣٢ - قلت : فلأن رجلاً اشترى جارية فاستبرأها ، أيحل له إصابتها ؟

١٤٣٣ - قال : نعم .

١٤٣٤ - قلت : فأصابها وولدت له دهرًا ، ثم علم أنها أخته ، كيف القول فيه ؟

١٤٣٥ - قال : كان ^(١) ذلك حلالاً ^(٢) حتى علم بها ، فلم ^(٣) يحل له أن يعود إليها .

١٤٣٦ - قلت : فيقال لك في ^(٤) امرأة واحدة حلال له حرام ^(٥)

(١) في ب و س « قد كان » وحرف « قد » مكتوب في الأصل بين السطور .

ولم يذكر في ابن جماعة .

(٢) في ج « ده حلال » وفي باقي النسخ « حلالاً » وكلمة « ده » مزادة في الأصل بين السطور قبل كلمة « حلالاً » .

(٣) في ابن جماعة و ب « فلا » وهو مخالف للأصل .

(٤) في ب « هي » بدل « في » . وفي ج لم تذكر كلمة « لك » وبها في ابن جماعة « ده » وكل ذلك مخالف للأصل .

(٥) في س و ج « وحرام » والواو ليست في الأصل .

عليه ، بنير إحسان^(١) شيء أحدثه هو ولا أخذته^(٢) ؟

١٤٣٧ - قال : أما في التيب فلم تزل أخته أولاً وآخر^(٣) ،

وأما في الظاهر فكانت له حلالاً ما لم يسلّم ، وعليه حرام^(٤) حين علم .

١٤٣٨ - وقال : إن غيرنا ليقول : لم تزل آتما بإصابتها ،

ولكنه متأثم مرفوع عنه^(٥) .

١٤٣٩ - فقلت : الله أعلم^(٦) ، وأيهما كان فقد برّ قوا فيه^(٧) .

حكم الظاهر والباطن ، وأنتوا للمأثم عن المجتهد على الظاهر ، وإن أخطأ عندهم ، ولم يلقوه عن المأميد .

١٤٤٠ - قال : أجل .

١٤٤١ - وقلت له^(٨) : مثل هذا الرجل ينكح ذات عهر منه

ولا يسلّم^(٩) ، وخامسة وقد يلتنه وفاة رابعة كانت^(١٠) زوجة له ،

وأشياء لهذا .

(١) كلمة « إحسان » لم تذكر في ب وهي نادرة في الأصل وسائر النسخ .

(٢) في النسخ المطبوعة « ولا أحدثه من » وكلمة « من » ليست في الأصل ، وزعمت

في حاشيته بخط جديد ، وزعمت أيضاً بحاشية نسخة ابن جماعة .

(٣) في ب « وحراماً عليه » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

(٤) هنا في س و ج زيادة « قال القاضي » .

(٥) في نسخة ابن جماعة « والله أعلم » وفي س و ج « قلت له والله أعلم » والروايات
ليست في الأصل .

(٦) في ب « قلت له » وهو مخالف للأصل .

(٧) في ب « وهو لا يعلم » وهو مخالف للأصل .

(٨) في س و ج « وكانت » والروايات زيادة في الأصل عن الكلبيين ظاهرة التصحیح ،

وكذلك في ابن جماعة ، والصواب حذفها .

- ١٤٤٢ - قال^(١) : نعم ، أشباهُ هذا كثيرٌ .
- ١٤٤٣ - فقال : إنه ليكن^(٢) عند من يثبتُ الروايةَ منكم أنه لا يكونُ الاجتهادُ أبداً إلا على طلبِ عينِ قاعةٍ منيئةٍ^(٣) بدلالةٍ ، وأنه قد يسعُ الاختلافُ مَنْ له الاجتهادُ .
- ١٤٤٤ - فقال^(٤) : فكيفُ الاجتهادُ ؟
- ١٤٤٥ - قلتُ^(٥) : إن الله جلَّ ثناؤه مَنْ على العبادِ بقولٍ ، فدلهم بها على الفرقِ بين المختلفِ ، وهذا همُ السبيلُ إلى الحقِّ نصاً ودلالةً .
- ١٤٤٦ - قال^(٦) : فقتلُ من ذلك شيئاً ؟
- ١٤٤٧ - قلتُ : نصَّب^(٧) لهم البيتَ الحرامَ ، وأترهم بالتوجهِ إليه إذا رأوه ، وتأخيه^(٨) إذا غابوا عنه ، وخلقَ لهم سماً وأرضاً وشمساً وقرراً ونجوماً وبحاراً ونبجلاً ورياحاً^(٩) .

(١) في س « فقال » وهو مخالف للأصل .
 (٢) هنا في سائر النسخ زيادة « قال القاضي » .
 (٣) في ج « لين » وفي باقي النسخ « لين » وما هنا هو الذي في الأصل .
 (٤) أي قاعة عن الرؤية والشاهدة . وفي النسخ المطبوعة « مينة » وهو مخالف للأصل ولنسخة ابن جماعة . ويظهر أن مصححها ظن أن قوله « بدلالة » متعلق بكلمة « مينة » وهو خطأ ، بل هو متعلق بقوله « طلب » .
 (٥) في سائر النسخ « قال » وهو مخالف للأصل .
 (٦) في س و ج « وكيف » وهو مخالف للأصل .
 (٧) في سائر النسخ « قلت » وهو مخالف للأصل .
 (٨) في س و س « نسب الله لهم » ولفظ الجلالة مكتوب في الأصل بين السطور .
 (٩) الثاني : التمرى والفسد إلى النوى ، وانظر الفقرة (١٤٥٦) .
 (١٠) في س « ورياحاً ونبجلاً » بالقديم والتأخير ، وهو مخالف للأصل .

١٤٤٨ - فقال : ﴿ وَمَنْ أَلْقَى جَبَلَ لَكُمْ التَّجُومَ لِمَتَدُّوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ^(١) 》 .

١٤٤٩ - وقال : ﴿ وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ^(٢) 》 .

١٤٥٠ - فأخبر ^(٣) أنهم يهتدون بالنجم ^(٤) والعلامات .

١٤٥١ - فكانوا يعرفون بمنتهى جهة البيت ، بموته لهم ، ووفيقه لإياهم ، بأن قد رآه من رآه ^(٥) منهم في مكانه ، وأخبر من رآه منهم من لم يره ، وأبصر ما يهتدى ^(٦) به إليه ، من جبل يقصد قصده ، أو نجم يؤتم به ، وشمس يشرق مطلعها ومغربها ، وأين تكون من المصلى بالمشي ، وبحور ^(٧) كذلك .

١٤٥٢ - وكان ^(٨) عليهم تكلف الدلالات بما خلق لهم من العقول إلى ركبها فيهم ، ليقتصدوا قصد التوجه للمين التي فرض عليهم استقبالها .

(١) سورة الأنعام (٩٧) .

(٢) سورة النحل (١٦) .

(٣) في س و ج « فأخبر » وهو مخالف للأصل .

(٤) في سائر النسخ « بالنجم » وعليها في ابن جماعة « صح » ولكنها واضحة في الأصل بالإنفراد .

(٥) في س « من قد رآه » وكذا « قد » ليست في الأصل ولا في سائر النسخ .

(٦) في سائر النسخ « يهتدون » وعليها في ابن جماعة « صح » . وإحدى في الأصل هكذا « يهتدوا » ولكن الواو ملناة وفوق الياء ضمة ، فيصير قراءتها « يهتدى » وهو يكتب مثل هذا دائما بالألف .

(٧) في س و ج « ويحوز » وهو تصحيف سخيف ، ومن التريب أن الأصل وضع فيه تحت الماء وفوق الرء علامتا الإجمال ، ثم تصحف الكلمة هذا التصحيف للدش .

(٨) في سائر النسخ « فكان » وهو مخالف للأصل .

- ١٤٥٣ - فإذا طلبوها مجتهدين بمقولهم وعليهم بالدلائل ، بعد استئانة الله ، والرغبة إليه في توقيفه - : فقد أدوا ما عليهم .
- ١٤٥٤ - وأبان لهم أن فرضه عليهم التوجه شطر المسجد الحرام ، والتوجه شطره ^(١) ، لإصابة البيت بعينه بكل حال .
- ١٤٥٥ - ^(٢) ولم يكن لهم إذا كان لا تمكنهم الإحاطة في الصواب إمكان من هاتين اليت - : أن يقولوا تتوجه حيث رأينا ^(٣) ، بلا دلالة .

[باب الامتحان ^(٤)]

- ١٤٥٦ - قال : هذا ^(٥) كما قلت ، والاجتهاد لا يكون إلا على مطلوب ، والمطلوب لا يكون أبداً ^(٦) إلا على عين قاعة تُطلب بدلالة
-
- (١) تكرار قوله « والتوجه شطره » تكرار يمنع بليغ ، يريد أن يدل به على أن الفرض في التوجه محصور في التوجه شطرا لبيت لمن غابت عنه عينه . كأنه قال : التوجه شطره فقط .
- (٢) هنا في النسخ زيادة « قال الثاني » .
- (٣) في ج « توجه حيث رأيت » والأصل يحتمل أن يقرأ هكذا ، ولكني كنت على يمين منه .
- (٤) العنوان لم يذكر في الأصل ، وزيد بحاشية نسخة ابن جماعة ، ولكن أشير إلى موضعه فيها قبل الفقرة السابقة (١٤٥٥) وعلى ذلك وضع قبلها في النسخ للطبوعة ، وهو خطأ ظاهري ، لأنها تنتم لما قبلها ، وموضع العنوان هنا ، لأنه منه بحث جديد .
- (٥) في س « فهذا » وهو مخالف للأصل .
- (٦) في س « والمطلوب أبداً لا يكون » وهو مخالف للأصل .

يُقَصَّدُ بِهَا إِلَيْهَا^(١) ، أو تشبيه على عينِ قاطعة ، وهذا يُبَيِّنُ أَنَّ حَرَامًا عَلَى أَحَدٍ أَنْ يَقُولَ بِالْإِسْتِحْسَانِ ، إِنْ خَالَفَ الْإِسْتِحْصَانَ الْخَبَرَ ، وَالْخَبْرُ - مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ - عَيْنٌ يَتَأَخَّى^(٢) مِمَّا هَا الْمَجْتَهِدُ لِيُصِيبَهُ ، كَمَا الْبَيْتُ^(٣) يَتَأَخَّاهُ مَنْ غَابَ عَنْهُ لِيُصِيبَهُ ، أَوْ قَصَدَهُ بِالْقِيَاسِ ، وَأَنْ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ إِلَّا مِنْ جِهَةِ الْاجْتِهَادِ ، وَالْاجْتِهَادُ مَا وَصَفَتْ مِنْ طَلَبِ الْحَقِّ . فَهَلْ تَجِيزُ أَنْتَ^(٤) أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ : أَسْتَحْسِنُ ، بِغَيْرِ قِيَاسٍ ؟ ١٤٥٧ - فَقُلْتُ^(٥) : لَا يَجُوزُ هَذَا عِنْدِي - وَاقُّهُ أَعْلَمُ - لِأَحَدٍ ، وَإِنَّمَا كَانَ لِأَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَقُولُوا دُونَ غَيْرِهِمْ ، لِأَنَّهُ يَقُولُوا فِي الْخَبَرِ بِاتِّبَاعِهِ فِيمَا^(٦) لَيْسَ فِيهِ الْخَبَرُ بِالْقِيَاسِ عَلَى الْخَبَرِ .

(١) فِي سَائِرِ النُّسخِ « إِلَيْهِ » . وَقد كُتِبَ بِضَمِّهِ الْأَلْفُ مِنْ طَرَفِ الْمَاءِ فِي الْأَصْلِ ، وَهُوَ غَيْرُ جَيِّدٍ ، لِأَنَّ الضَّمِيرَ عَالِدٌ عَلَى الْبَيْنِ الَّتِي تَطْلُبُ .

(٢) « تَأَخَّى الشَّيْءُ » : نَحَرَهُ . قَالَ فِي الْلسَانِ (ج ١٨ ص ٢٥) : « وَفِي حَدِيثٍ

ابْنِ مَرَّةٍ . يَأْخُذُ مُنَافَخَ رَسُولِ اللَّهِ . أَيْ يَحْرَى وَيَقْصِدُ ، وَيَقَالُ فِيهِ بِالْوَاوِ أَيْضًا ،

وَهُوَ الْأَكْثَرُ . » وَقَالَ أَيْضًا (ج ٢٠ ص ٢٦٠ - ٢٦١) : « يُقَالُ : تَوَخَّيْتُ عَيْتَكَ ، أَيْ تَحَرَّيْتُ ، وَرَبَّمَا قَلَبْتُ الْوَاوَ أَيْضًا فَهِيَ تَأَخَّيْتُ » . وَالتَّوَخَّى فِي الْأَصْلِ « يَخَافُ » بِالْأَلْفِ وَوَضَعَ فِيهِ عَلَى الْأَلْفِ الْأَوَّلِ هَمْزَةً ، وَكَذَلِكَ « يَخَافُ » الْآتِيَةُ ، وَرَبَّمَا يَنْفَكُ فِي نَسْخَةِ ابْنِ جُمَاعَةَ ، وَفِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « يَخْشَى » وَ« يَخْوَءُ » .

(٣) فِي ب - « كَأَنَّ الْبَيْتَ » وَهُوَ خَالَفَ لِلْأَصْلِ وَسَائِرِ النُّسخِ .

(٤) قَوْلُهُ « فَهَلْ تَجِيزُ أَنْتَ » الْخُ مِنْ كَلَامٍ مُتَظَاهِرٍ الْعَاقِبَى ، فَزَادَ النَّاسُ نَوْنَ بَلَاءٍ كَلِمَةً « قَالَ » وَتَبَيَّنَتْ فِي سَائِرِ النُّسخِ ، وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ ، وَكَلِمَةُ « أَنْتَ » لَمْ تَذْكُرْ فِي ب - وَهِيَ تَائِيَةٌ فِي الْأَصْلِ وَسَائِرِ النُّسخِ .

(٥) فِي سَائِرِ النُّسخِ « قُلْتُ » وَهُوَ خَالَفَ لِلْأَصْلِ .

(٦) فِي سَائِرِ النُّسخِ « وَفِيهَا » وَالْوَاوُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ ، وَالصُّوَابُ حَذَفُهَا ، لِأَنَّهُ يَرِيدُ أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ الْقَدِيمِينَ لَهُمْ وَحْدَهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا ، بِأَنَّهُمْ يَقُولُوا فِيمَا لَيْسَ فِيهِ لِسَانُ الْقِيَاسِ عَلَى النَّاسِ ، وَبِغَيْرِهِمْ يَكُونُونَ تَجِيزِينَ الْخَبَرَ ، لِئَنَّهُمْ أَخَذُوا بِمَا اسْتَبْطَوْهُ مِنْهُ . فَقَوْلُهُ « فِيمَا » حَقْلِي قَوْلُهُ « بِاتِّبَاعِهِ » .

١٤٥٨ - ولو^(١) جاز تعطيلُ القياسِ جاز لأهلِ المقولِ من غيرِ أهلِ العلمِ أن يقولوا فيما ليس فيه خبرٌ بما يُخضرمُ من الاستحسانِ^(٢).
١٤٥٩ - وإن القولَ بشيرِ خبرٍ ولا قياسٍ لَمَيَّزٌ جائرٌ ، بما ذكرتُ من كتابِ الله وسنةِ رسوله^(٣) ، ولانِ القياسي .

١٤٦٠ - فقال : أمَّا الكتابُ والسنةُ فيدلّانِ على ذلك ، لأنه إذا أمرَ النبيُّ بالاجتهادِ ، فلا جُهدَ أبداً لا يكونُ إلا على طلبِ شيءٍ ، وطلبُ^(٤) الشيءِ لا يكونُ إلا بدلائلَ ، والدلائلُ^(٥) هي القياسُ ، قال : فأينَ القياسُ مع الدلائلِ على ما وصفتُ ؟

١٤٦١ - قلتُ : ألا ترى أنَّ أهلَ العلمِ إذا أصاب رجلٌ^(٦)

(١) حكنا في النسخ بالواو . والذي في الأصل يحل أن يكون بالواو أو بالهاء ، وقد عرفت فيه بسنن طريقه ليسه ولو أكتية المجمع ، وذلك لم أتفق بما كان عليه الحرف .

(٢) قد كان ما مضى الفاعلي أن يكون ، بل خرج الأمر في هذه الصور عن حده ، فصرنا نرى كل من عرف شيئا من اللطوف زعم نفسه أنه بقي في الدين والعلم ، وأنه أعلم به من أهله ، وخاصة من أمرروا في طوابع علوم أوربة ومطالعها ، يزعمون أن علومهم تهديم لكل إصلاح الدين !! وإلى الحق في التصريح ، وخرجوا عن الخبر ومن القياس ، إلى الرأي والمغزى ، حتى تشكك نخفي أن تخرج بلاد المسلمين من الإسلام جهلة ، والهاد ساهون لاهون ، أو مستغفون ، يخافون الناس ، ويخافون كلمة الحق ، فأتاه وإنا إليه راجعون : وانظر الأتم (ج ٧ ص ٢٧٣) .

(٣) في ب « وسنة نبيه » وفي سائر النسخ « وسنة نبيه محمد » . وما هنا هو الذي في الأصل .

(٤) في ب « فطلب » وهو مخالف للأصل .

(٥) في س و ب « دلائل » وهو مخالف للأصل .

(٦) في ب « الرجل » وهو مخالف للأصل .

لرجل عبداً لم يقولوا لرجل^(١) : أقيم عبداً ولا أمة^(٢) إلا وهو خاير^(٣)
بالسوق^(٤) ، لئقيم بعصتين^(٥) : بما يُخبركم^(٦) نمن مثله في يومه ،
ولا يكون ذلك^(٧) إلا بأن يتخير عليه^(٨) نفسه ، فيقيسه عليه ،
ولا يقال لصاحب سلعة^(٩) : أقيم إلا وهو خاير^(١٠)

١٣٧

(١) في ب : « لرجل » وهو خطأ ، لأن المراد : لم يقولوا لرجل آخر أن يقوم قية البعد ،
وليس مغلولاً أن يكتفوا بذلك صاحب الواقعة ، وهو الذي سيؤمنونه قية ما جرى
على البعد .

(٢) أي : قدر من البعد أو الأمة ، من الضوم ، ولكن استعمال الفعل من « الإقامة »
في طرف ، لم أجده إلا في كلام الثاوي . وأصل الفعل « قام » ثلاثي لازم ، ثم
عدى رباعياً بالمزة والتخفيف فقالوا : « أقمته العي » وقوته تمام « يعني استقام ،
وعنى بالتخفيف في معنى تقدير الثمن » فقالوا : « قومت العي » ولم يذكر في اللامح
تبعه في هذا للمع بالمزة ، والقياس جوازه ، فاستعمال الثاوي إليه إثبات له مما
أهنا ، إذ كانت له حجة . وقد جاء في هذا للمع فعل شاذ مما « في اللسان :
« قومت السلعة » واستقامها » فنزها ، وفي حديث عبد الله بن عباس : « إذا استظمت^(١)
بتدريمت بتد فلا بأس به » وإذا استظمت بتدريمت به بتد فلا خير فيه ، فهو
مكروه . قال أبو عبيد : قوله إذا استظمت ، هي قومت ، وهذا كلام أهل مكة ،
يقولون : استظمت للثاغ ، أي قومت ، وهو معنى .

(٣) « الخاير » المختار المحرب ، و « الخير » الذي يجبر العي به .

(٤) في ب : « يقوم لمنين » وهو خطأ وعكاف للأصل .

(٥) في ب : « أن يجبر بما يجبر » ، وزيادة « أن يجبر » خطأ لاسي لما هنا . وفي نسخة
إبن جماعة و ج : « بما يجبر » وهو خطأ ، وما أتينا هو الذي في الأصل .

(٦) في س و ج : « في ذلك » وزيادة « في » خطأ وعكاف للأصل .

(٧) « عليه » لم تنطق في الأصل ، وفي إبن جماعة و س : « حَلَّتْهُ » والذي صحيح على
كل حال .

(٨) في سائر النسخ « خاير بالميم » ، وزيادة ليست في الأصل .

وهنا بحاشية الأصل السماع السابع عشر ، ولكنه غير واضح لناكل أطراف
الورق . وبحاشية نسخة إبن جماعة « آخر الجزء السادس » .

١٤٦٢ - ^(١) ولا يجوزُ أن يقالَ لفقيرٍ عدلٍ غيرِ عالمٍ يقيمُ
الرفيق: أقيم هذا العبدَ ولا هذه الأمةَ ولا إجارةَ هذا العاملِ ،
لأنه إذا أقامه على غيرِ مثالٍ بدلالةٍ ^(٢) على قيمته كان متعسفًا .

١٤٦٣ - فإذا كان هذا هكذا فبما تَقَلُّ قيمته من المالِ وَيُنِيرُ ^(٣)
الخطأ فيه عَلَى الْمُقَامِ له والمُقَامِ عليه - : كان حلالٌ الله وحرأته أولى
أن لا يقالَ فيهما ^(٤) بالتصنيفِ والاستحصانِ ^(٥) .
١٤٦٤ - وإنما الاستحصانُ تَلَدُّدٌ .

١٤٦٥ - ولا يقول فيه ^(٦) إلا عالمٌ بالأخبار ، عاقلٌ للتشبيه ^(٧)
عليها .

١٤٦٦ - وإذا كان هذا هكذا كان على العالم أن لا يقول إلا
من جهة العلم ، - وجهة العلم الخبيرُ اللازمُ - بالقياسِ ^(٨) بالدلائلِ

-
- (١) هنا في س و ج زيادة « قال الثاني » .
(٢) في سائر النسخ « يده » وهو صحيح في المتن ولكنه عتاف للأصل ولدعت به
بعضهم فعزبه على اللام والألف ووضع تحت الباء هجة ثانية وفوتها قصة ، فقرأ
« يده » . وأتى في الأصل صحيح المتن أيضا .
(٣) « يَسِرُّ الشيء » من بابي « قَرَّبَ » و « فَرَّحَ » أي سَهَّلَ ، فهو « يسِرُّ » .
وفي س و « ويسر » وفي ابن جاعقوج « وخبين » وعماشية ابن جاعقوسة « تيسر »
وكله عتاف للأصل .
(٤) في سائر النسخ « يده » وهو عتاف للأصل ، وضرب بين كاتبيه على « فيها »
وكتب فوتها « فيه » .
(٥) في النسخ المطبوعة « ولا الاستحصان أبداً » وهو عتاف للأصل ، وقد زاد بعضهم
بين السطور في الأصل ولجنة ابن جاعقوسة حرف « لا » .
(٦) قوله « يده » أي في القياس والاستدلال .
(٧) في س « بالتشبيه » وهو عتاف للأصل .
(٨) في سائر النسخ « والقياس » وأتى في الأصل « بالقياس » ثم حوله بعضهم كسطر

على الصواب ، حتى يكون صاحبُ العلم أبداً متبعاً خيراً وطالباً
لغيره بالقياس^(١) ، كما يكون متبع اليت^(٢) بالبيان ، وطالب قصده^(٣)
بالاستدلال بالأعلام مجتهداً .

١٤٦٧ - ولو قال بلاخير لازم ولا قياس كان أقرب من الإثم
من الذي قال وهو غير عالم^(٤) ، وكان^(٥) القول لغير أهل العلم جائزاً .
١٤٦٨ - ولم يجعل الله لأحد بعد رسول الله^(٦) أن يقول إلا
من جهة علم مضي قبله ، وجهة العلم بمد الكتاب والسنة^(٧) والإجماع^(٨)
والآثار ، وما وصفت^(٩) من القياس عليها .

-
- == الباء وكتب وأوآ في موضعها . واتى في الأصل صحيح ، لأنه يريد أن جهة العلم
الخير اللزم الذي يقاس عليه ما لم يشك فيه ، مما شاركه في علم الحكم .
- (١) « وطالب الخير » سطوف على « متبعا خيرا » كما هو ظاهر ، فلذلك ضبطناه بالنصب .
وضبط في نسخة ابن جاعة مرفوعاً ، وليس له وجه .
- (٢) في ابن جاعة « متبعا اليت » وهو مخالف للأصل .
- (٣) « طالب » منصوب ، ورس في الأصل بدون ألف وعليه فتحان ، وفي ص و ج
« وطالب ما قصده » وحرف « ما » مكتوب في الأصل بين السطور بخط آخر ، ومكتوب
بمحاشية ابن جاعة وعليه علامة « صح » ولم تنج لعدم ثبوته من الأصل .
- (٤) لم ، فقد يكون الجاهل عذر من جهله ، وإنما أخطأ في الإقدام على ما لا يعلم . أما
العلم الذي يقول من غير دليل ، فأما يضم ويجزى على الخوض بالباطل طمناً .
- (٥) في سائر النسخ « ولكن » واللام مزادة في الأصل ظاهرة التصنع .
- (٦) في ب « بعد رسوله » وما هنا هو الذي في الأصل .
- (٧) « بمد » ظرف مبنى على التزم ، و « الكتاب » خير « جهة العلم » . وفي ج
« فالتة » . وقد كسح بعضهم حرف الطيف بدلالة « الكتاب » في الأصل
ونسخة ابن جاعة ، فصار الكلام « وجهة العلم بمد الكتاب : السنة » فيكون قوله
« السنة » خير للبدأ ، وكل له وجه ، ولخترنا ما رجحنا أنه كان في الأصل .
- (٨) في سائر النسخ « ثم ما وصفت » ووضع فوق « ثم » في نسخة ابن جاعة « صح »
بلمزة ، واتى في الأصل الواو ، وغيرها بهم ليجعلها « ثم » .

١٤٦٩ - ولا يقيسُ إلا من جَمَعَ الآلة^(١) التي لَهُ القياسُ بها،

(١) في ج «الآلة» وهو خطأ .

وهذه الجزر التالية ، والحكم الباقية ، والنظر الرائعة ، من أول هذه الفترة ، إلى (رقم ١٤٦٩) هي أحسن ملاحظات في شروط الاجتهاد .
وقد كتب القاضي نحواً من هنا في (كتاب إبطال الاستسنان) في الجزء السابع من الأم (ص ٢٧٤) قال : « وليس للحاكم أن يقبل ، ولا لقوال أن يدع أحداً ، ولا يفتنى للفق أن يفتى أحداً - : إلا متى يجمع أن يكون علماً عِلْمَ الكتّاب ، وعلم ناسخه ومنسوخه ، وخاصة وعلمه ، وأدبه ، وعلم ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأقوال أهل العلم قديماً وحديثاً ، وعلماً بلسان العرب ، عاقلاً ، يميز بين المشتبه ، ويقبل القياس . فإن عدِمَ واحداً من هذه الخصال لم يحل له أن يقول قياساً ، وكذلك لو كان عالماً بالأصول غير عاقل للقياس الذي هو القرع - : لم يميز أن يقال لرجل : قس ، وهو لا يقبل القياس ، وإن كان عاقلاً للقياس وهو مضيق لعل الأصول أوشى منها - : لم يميز أن يقال له : قس على ما لا تعلم ، كما لا يجوز أن يقال : قس ، لأمر وصفته له : اجعل كذا عن يمينك ، وكذا عن يسارك ، فإذا بلغت كذا فانتقل متيامناً ، وهو لا يبصر ما قيل له يصح يميناً ويساراً !! أو قال : سير بلاداً ، ولم يسرها قط ، ولم يأتها قط ، وليس له فيها علم يعرفه ، ولا يثبت له فيها قصد سمت يضبطه ، لأنه يسير فيها على غير مثال قويم !! وكذا لا يجوز لسلطان سوق سلمة منزلي أن يخفي عنه سعة - : أن يقال له : قوم عبداً من صفته كذا وكذا ، لأن السوق تختف ، ولا لرجل أبصر بعض صنف من التجارات ، ويجعل غير صفته ، والنظر الذي يجعل لا دالة له عليه ببعض علم الذي عِلْم - : قوم كذا ، كما لا يقال لبنتاه : انظري قيمة الخياطة ! ولا لحياط : انظري قيمة البناء » .

وهي العلم بأحكام كتاب الله: فرضه، وأدبه، وناسخه، ومنسوخه، وعامته، وخاصته، وإرشاده.

١٤٧٠ - ويستدل على ما احتل التأويل منه بسنن رسول الله،

فإذا لم يجد سنة في إجماع المسلمين، فإن لم يكن إجماع فبالقياس.

١٤٧١ - ولا يكون^(١) لأحد أن يقيس حتى يكون عالمًا بما

مضى قبله من السنن، وأقوال السلف، وإجماع الناس، واختلافهم، ولسان العرب.

١٤٧٢ - ولا يكون له أن يقيس حتى يكون صحيح العقل،

وحى يفرق بين المشتبه، ولا يتجمل بالقول به، دون التثبيت^(٢).

١٤٧٣ - ولا يتنعم من الاستماع ممن خالفه، لأنه قد ينشبه^(٣)

بالاستماع لترك النفقة، وزدأذ به تثبيتاً^(٤) فيما اعتقد من

الصواب.

(١) في سـ « وإنا » وهو مخالف للأصل.

(٢) في سـ « ولا يجوز » وهو مخالف للأصل.

(٣) في النسخ للطبوعة « التثبت » ولكنها في الأصل واحدة الخط كما أجمعا، وكانت كذلك في نسخة ابن جماعة ثم كسفت الياء.

(٤) في ابن جماعة و جـ « دجته » والذي في الأصل ما ذكرنا، وقد قرأ « دجيت »

ولكن لا أستطيع الجزم بذلك، لبت بعضهم بالكلمة في الخط والضبط.

(٥) في سـ « دجبا » وهو مخالف للأصل وابن جماعة.

١٤٧٤ - وعليه في ذلك بلوغ غاية جهده، والإنصاف من نفسه ، حتى يعرف من أين قال ما يقول ، وترك^(١) ما يترك .

١٤٧٥ - ولا يكون بمقال أعنى منه بما خالفه ، حتى يعرف فضل ما يصير إليه على ما يترك ، إن شاء الله .

١٤٧٦ - ^(٢) فأما من تم عقله ولم يكن عالماً بما وصفنا فلا يحمل له أن يقول بقياس ، وذلك أنه^(٣) لا يعرف ما يقبس عليه ، كما لا يحمل لتفكير عاقل أن يقول في ثمن درهم ولا خيرة له بسوقه .

١٤٧٧ - ومن كان عالماً بما وصفنا بالحفظ لا بحقيقة المعرفة - : فليس له أن يقول أيضاً بقياس ، لأنه قد ينهب عليه عقل الملقى .

١٤٧٨ - وكذلك لو كان حافظاً مقصراً العقل ، أو مقصراً عن علم لسان العرب - : لم يكن له أن يقيس ، من قبل نقص عقله^(٤) عن الآلة التي يجوز بها القياس .

١٤٧٩ - ولا تقول^(٥) يسع هذا - والله أعلم - أن يقول أبداً إلا أثباتاً ، لا قياساً^(٦) .

(١) في ابن جماعة في س و ج « وترك » وهو مخالف للأصل .

(٢) هنا في النسخ للطبوعة زيادة « قال القاضي » .

(٣) في س « لأنه » وهو مخالف للأصل .

(٤) في النسخ للطبوعة « تصير عقله » وهو مخالف للأصل وابن جماعة .

(٥) في ابن جماعة « فلا تقول » وفي س « فلا تقول » وفي ج « فلا يقول » وكلها

مخالف للأصل ، ولأخيرتان خطأ أيضاً .

(٦) القاضي يأبي التعليل وينتبه ، وذلك تراه يقول إن حفظ وكان مقصر العقل أو غير متمكن من لسان العرب أنه يتبع ما عرف من العلم ويعتبه أن يقيس ، ولكنه لم يجزه له أن يكون مطلقاً .

١٤٨٠ - «فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَاذْكُرْ مِنَ الْأَخْبَارِ الَّتِي تَقِيسُ»

عليها، وكيف تقيس»؟

١٤٨١ - قِيلَ لَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ: كُلُّ حُكْمٍ اللَّهُ أَوْ لِرَسُولِهِ وَجِدَتْ

عَلَيْهِ دَلَالَةٌ فِيهِ أَوْ فِي غَيْرِهِ مِنْ أَحْكَامِ اللَّهِ أَوْ رَسُولِهِ بِأَنَّهُ حُكْمٌ بِهِ لِمَنْ مِنَ الْمَعَانِي، فَتَرَلَّتْ نَازِلَةٌ لَيْسَ فِيهَا نَصٌّ حُكْمٌ - حُكْمٌ فِيهَا»

حُكْمُ النَّازِلَةِ الْمَحْكُومِ فِيهَا، إِذَا كَانَتْ فِي مَعْنَاهَا .

١٤٨٢ - وَالْقِيَاسُ وَجُوهٌ (١)، يَجْمَعُهَا «الْقِيَاسُ» (٢)، وَيَتَفَرَّقُ

== وَقَدْ قَالَ فِي اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ (ص ١٤٨ - ١٤٩): «وَالْعِلْمُ مِنْ وَجْهَيْنِ: اتِّبَاعٌ وَاسْتِنْبَاطٌ، وَالْإِتِّبَاعُ اتِّبَاعُ كِتَابٍ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فُسْنٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَوْلٌ عَائِدٌ مِنْ سَلَفِنَا لَا نَعْلَمُ لَهُ عَاقِلًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قِيَاسٌ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قِيَاسٌ عَلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قِيَاسٌ عَلَى قَوْلِ عَائِدٍ سَلَفِنَا لَا عَاقِلَ لَهُ. وَلَا يَجُوزُ الْقَوْلُ إِلَّا بِالْقِيَاسِ، وَإِذَا قَامَ مِنْهُ الْقِيَاسُ فَاخْتَلَفُوا - : وَسَبَّحَ كُلًّا أَنْ يَقُولَ بِبَيْلِغِ اجْتِهَادِهِ، وَلَمْ يَسْمَعْ اتِّبَاعٌ غَيْرَهُ فَمَا أَذَى إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ بِخِلَافِهِ» .

(١) حَتَّى فِي سَائِرِ النُّسخِ زِيَادَةُ «قَالَ الثَّانِي» .

(٢) «تَقِيسُ» بِجَاءِ الْخَطَابِ وَاحِدَةٌ الْفَتْحُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ فِي الْأَصْلِ، وَفِي ابْنِ جَامَةَ غَطَّتِ الْأَوَّلُ بِالْتَّوْنِ وَلَمْ تَغْطِ الثَّانِيَةَ .

(٣) فِي ابْنِ جَامَةَ وَجَّ «يَحْكُمُ فِيهَا» وَهُوَ عَاقِلٌ لِلْأَصْلِ .

(٤) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ «وَالْقِيَاسُ وَجُوهٌ» وَفِي ابْنِ جَامَةَ «وَالْقِيَاسُ مِنْ وَجُوهٍ» وَكَلَامُهُ عَاقِلٌ لِلْأَصْلِ .

(٥) فِي سَائِرِ النُّسخِ «يَجْمَعُهَا اسْمُ الْقِيَاسِ» وَكَلِمَةُ «اسْمٌ» لَيْسَتْ مِنَ الْأَصْلِ، وَلَكِنَّهَا كَتَبَتْ فِيهِ بَيْنَ السُّطُورِ بِخَطِّ آخَرٍ .

بها^(١) إجماع قياس كل واحد منهما ، أو مصدره ، أو هما ، ويضعهما^(٢)
أوضح من بعض .

١٤٨٣ - فأقرى القياس أن يحرم الله في كتابه أو يحرم
رسول الله^(٣) القليل من الشيء ، فيعلم أن قليله إذا حرم كان كثيره
مثل قليله في التحريم أو أكثر ، بفضل^(٤) الكثرة على القلة .

١٤٨٤ - وكذلك إذا حرم^(٥) على يسير من الطاعة كان ما هو
أكثر منها أولى أن يحمد عليه .

١٤٨٥ - وكذلك إذا أباح كثير شيء كان الأقل منه أولى أن
يكون مباحاً .

١٤٨٦ - فإن قال : فلا ذكر^(٦) من كل واحد من هذا شيئاً
يُستثنى لنا ما في معناه^(٧) ؟

(١) في س و ج « فيها » بدل « بها » وهو مخالف للأصل .

(٢) في ابن جماعة و ب « ويضعها » وهو مخالف للأصل .

(٣) في سائر النسخ « رسوله » وما هنا هو الذي في الأصل .

(٤) في ابن جماعة و س و ج « بفضل » وهو مخالف للأصل .

(٥) سقط في الأصل ونسخة ابن جماعة بنم الحاء ، على البناء لما لم يسم فاعله .

(٦) في ب « قال الشافعي رحمه الله تعالى : إن قال قائل » وهو زيادة مما في الأصل
وإلى النسخ .

(٧) في س زيادة « لنا » وليست في الأصل ولا غيره .

(٨) في ابن جماعة و س و ج « مثل سناء » وكلمة « مثل » ليست في الأصل ،
ولكنها كتبت فيه بين السطور بخط مخالف .

١٤٨٧ - قلتُ: قال رسول الله: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مِنَ الْمُؤْمِنِ دَمَهُ وَمَالَهُ، وَأَنْ يُظَنَّ بِهِ إِلَّا خَيْرًا» .

١٤٨٨ - فإذا حَرَّمَ أَنْ يُظَنَّ بِهِ ظَنًّا مخالفًا للتخيير يظهره (١) - : كان ما هو أكثر من الظنِّ المظهر ظنًّا (٢) من التصريح له

(١) «يُظَنُّ» ضبط في الأصل بضم الياء على البناء لما لم يسم فاعله ، ويكون الجذر والمجرور وهو «به» نائب الفاعل، وهذا جائز على مذهب السكوتيين وغيرهم، واستدلوا له بجملة شعبة وأبي جعفر ومسلم في رواية عنه في الآية (١٤) من سورة المجادلة: ﴿لِيُخَيَّرَ قَوْمًا بَيْنَ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ . وانظر شروح الألفية في باب نائب الفاعل . قال أبو حيان في البحر (ج ٨ ص ٤٥) : «وليه حجة لمن أجاز بناء الفعل للفعل على أن ينام المجرور ، وهو [بما] وينصب للفعل به الصريح ، وهو [قوما] ونظيره : ضرب بسوط زيدا ، ولا يجوز ذلك الجمهور » . وانظر أيضا تفسير الطبري (ج ٢٥ ص ٨٧) وإعراب القرآن لمكسبي (ج ٢ ص ١٢٥) . وهذا الحديث بهذا اللفظ لم يذكره الناقض لاستلزامه ، ولم أجده بعد كثرة البحث ، ومنه ما صحح ولورد في الحديث كثيرة .

(٢) وهذه ضبطت أيضا في الأصل بضم الياء التحية وشعبة فواتها ، وبخسبة فوق الظاء وشعبة فوق النون . ولم تنقط ولم تضبط في نسخة ابن جماعة . وفي النسخ المطبوعة «ظن» .

(٣) «يظهره» واضحة في الأصل بتعطين تحت الياء والماء في آخرها . ولم تنقط الياء في ابن جماعة وكسفت الماء ، وموضع كسفتها ظاهر ، وفي نسخة «يظهره» وكلامها مخالف للأصل وغير واضح للتي والمصحيح ماق الأصل ، والضمير الفاعل في «يظهره» مائد على الظان ، والضمير للفعل مائد على «الظن» . يعني : حرم الله علينا أن نظن بالمؤمن ظنا يظهره له فيفسر به إذا كان هذا الظن مخالفًا للغير .

(٤) بحاشية - ماصه : «قوله ظنا ، كذا في جميع النسخ ، وانظر أين موثقه من الكلام ، وما لإعراجه ؟ ولله من زيادة التناخ ، تأمل ، كتب مصمحه !! والكلام صحيح واضح جدا ، فقوله «الظن» اسم لفعل يفتح الماء كما ضبط في الأصل ، وهو صفة لقوله «الظن» وقوله «ظنا» حال ، يعني : أن الظن المخالف للغير الذي أظهره الظان للظنون به حال كونه ظنا فقط - : حرام ، فالصريح له بقول غير الحق أشد حرمة ، لكون الإساءة فيه إلى المؤمن أشد من الإساءة إليه بإظهار الظن المخالف للغير .

بقول^(١) غير الحق أولى أن يحرم ، ثم كيف ما^(٢) زيد في ذلك
كان آخره .

١٤٨٩ - قال الله^(٣) : ﴿ قَنْ يَتَمَلَّ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ .
وَمَنْ يَتَمَلَّ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾^(٤) .

١٤٩٠ - فكان ما هو أكثر^(٥) من مِثْقَالِ ذَرَّةٍ من الخير
أحمد ، وما هو أكثر^(٦) من مِثْقَالِ ذَرَّةٍ من الشر أعظم في اللأثم^(٧)
١٤٩١ - وأباح لنا دماء أهل الكفر القاتلين غير المشاهدين
وأموالهم^(٨) ، لم يحظر^(٩) علينا منها شيئاً أذكركم^(١٠) ، فكان ما نلناه
من أبدانهم دون الدماء ، ومن أموالهم دون كلهم^(١١) : أولى أن
يكون مباحاً .

١٤٩٢ - وقد^(١٢) يتمتع بعض أهل المسلم من أن يسمى

(١) في س و ج « بقوله » وهو خطأ وخالف للأصل ونسبة ابن جماعة .

(٢) حكنا وصحت في الأصل وابن جماعة .

(٣) في سائر النسخ « وقال الله » والواو ليست في الأصل .

(٤) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٥) سورة الزلزلة (٧ و ٨) .

(٦) في س في اللوحين « أكبر » وهو خلاف للأصل وابن جماعة .

(٧) في س « في ثلث أعظم » بالتقديم والتأخير ، وهو خلاف لما أوردنا .

(٨) في س « وأباح أموالهم » والزيادة ليست فيها .

(٩) في النسخ المطبوعة « ولم يحظر » والواو ليست في الأصل ، وزيدت في نسخة ابن جماعة

تحت السطر .

(١٠) هنا في س و ج زيادة « قال تعالى » .

هذا « قياساً » ، ويقول : هذا معنى ما أحل الله وحرم ، ومحمد وذم ،
لأنه داخل في جلته ، فهو بينه ^(١) ، لا قياس ^(٢) على غيره .

١٤٩٣ - ويقول مثل هذا القول في غير هذا ، مما كان في

معنى الحلال فأحل ، والحرام فحرم .

١٤٩٤ - « ويتنوع أن يُسمى « القياس » ، إلا ما كان يحتمل

أن يُشبه بما ^(٣) احتمل أن يكون فيه شبهة ^(٤) من معنيين مختلفين ،
فصرّفه على ^(٥) أن يقبسه على أحدهما دون الآخر .

١٤٩٥ - ويقول غيرهم من أهل العلم : ما عدا النص من

الكتاب أو السنة ^(٦) فكان ^(٧) في مناه وهو قياس ، والله أعلم .

(١) في سائر النسخ « فهو هو بينه » وكذا « هو » الثانية ليست في الأصل ، وزعمت
فيه بخط آخر بين السطور .

(٢) في ابن جماعة و س و ج « لا قياساً » وهو مخالف للأصل .

(٣) هنا في ابن جماعة زيادة « قال » وهي زيادة في الأصل بين السطور بخط آخر ، وفي
النسخ للطبوعة زيادة « قال الثاني » .

(٤) رسم في الأصل « بما » بالألف ، تلك خطئاً بالبناء لما لم يسم فاعله ، ويكون
تائب الفاعل محذوفاً ، و « القياس » مفعول ثان . وقد ضرب بعضهم على الكلمة
في الأصل وكتبها بالياء ، وذلك نجت في سائر النسخ ، وعليها ضحلت القراءة بالبناء
لفاعل ، كالتي قبلها في الفقرة (١٤٩٢) .

(٥) في النسخ للطبوعة « ما » مؤن الباء ، وهي تامة في الأصل وابن جماعة .

(٦) وهذا شاهد آخر لاستعمال الثاني اسم « كان منصوباً » إذا تأخر بمجالز والمجرور ،
كما حكي مراراً . وهو ثابت بالنصب في الأصل وفي سائر النسخ .

(٧) في سائر النسخ « إلى » وهو مخالف للأصل ، وقد ضرب بعضهم على حرف « على »
وكتب فوقه « إلى » بخط آخر ، والثاني يفتن في استعمال الحروف بعضها بدلاً
من ينس ، وللمنى واضح .

(٨) في ب « والسنة » وهو مخالف للأصل .

(٩) في النسخ للطبوعة « وكان » وافتى في الأصل ونسخة ابن جماعة بالفاء ، ثم تصرف
الفترون فيها ، فغيروا الفاء إلى الواو ، وأثر التغيير واضح ، ونقطة الفاء بالياء
في الأصل .

١٤٩٦ - ^(١) فإن قال قائل: فاذكر من وجوه التباس ما يدل على اختلافه في البيان والأسباب، والحجة فيه، سوى هذا الأول، الذي تذكره ^(٢) العامة عليه؟

١٤٩٧ - قيل له إن شاء الله: قال الله: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ ^(٣) لئن أراد أن يتم الرضاعة، وعلى الولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ^(٤).

١٤٩٨ - وقال: ﴿وإن أردتم أن تسترضعوا﴾ ^(٥) أولادكم فلا جناح عليكم إذا سألتم ما آتيتكم بالمعروف ^(٦).

١٤٩٩ - فآمر رسول الله هند بنت عتبة أن تأخذ من مال زوجها أبي سفيان ما يكفيها وولدها - وهم ولده - بالمعروف، بشيء آخر ^(٧).

١٥٠٠ - قال: فدل كتاب الله وسنة نبيه أن على الوالد

رضاع ولده وتقتسم صغاراً.

-
- (١) هنا في س و ج زيادة « قال القاضي » .
 (٢) في س و ج « يترك » وهو مخالف للأصل .
 (٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .
 (٤) سورة البقرة (٢٣٣) .
 (٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .
 (٦) سورة البقرة (٢٣٣) .
 (٧) في ابن جلع « هند بنت » صبر كهند ، وهو جاز ، ويموز منه كافي الأصل ، وقد زاد بعضهم فيه ألفاً بعد النال . وفي س و ج « هندانية » .
 (٨) هنا ملخص من حديث صحيح ، رواه القاضي في الأم بستانين عن عائشة (ج) .
 (٩) من ٧٧ - ٧٨) ورواه الجماعة إلا الترمذي ، كافي للتحق (رقم ٣٨٧١) ونبيل الأوطار (ج ٧ ص ١٣١) .
 (٩) في التبخ للطبوعة « على أن على الوالد » وحرف « على » الأول ليس في الأصل ، وهو في ابن جماعة ، وضرب عليه بالجرمة وكتب قوله « صح » ، وحذفه جاز صحيح .

١٥٠١ - فكان الولد^(١) من الوالد، فجُزَّ على صلاحه^(٢) في الحال التي لا يُشَيِّ الولد فيها نفسه، فقلت^(٣) : إذا بلغ الأبُ ألا يُقِنِّي نفسه بكسبه ولا مال فلي وليه صلاحه^(٤) في ثقته وكُنُوتِه، قياساً على الولد.

١٥٠٢ - وذلك أنَّ الولد من الوالد، فلا يَضِيعُ شيئاً هو منه، كما لم يكن للولد^(٥) أن يَضِيعَ شيئاً من ولده، إذ^(٦) كان الولد منه، وكذلك الوالدون وإن بُدُّوا، والولد وإن سَفَلُوا، في هذا المعنى، والله أعلم، فقلتُ : يُتَّقَى على كل محتاجٍ منهم غيرِ عتْرِفٍ، ولَهُ النِّفَقَةُ على التَّيِّهِ العتْرِفِ.

١٥٠٣ - وقضى رسولُ الله في عبدٍ ذُلَّسَ للبِيتاعِ فيه بيبع

١٣٩

-
- (١) حَتَّى ج و ج زيادة « قال القاضي » .
 (٢) في ابن جماعة « فكان الولد » بجملة فوق الألف وشدة فوق التثنية . وهو خطأ .
 (٣) في ابن جماعة « جيز » وفي ج « يجيز » وكلاهما خطأ وعُتِلَ للأصل . وفي النسخ المطبوعة « إصلاحه » بالألف في أول الكلمة ، وليست في الأصل ، واستبدال « الإصلاح » في نسخ « الإصلاح » جائز كثير .
 (٤) في سائر النسخ « هلكا » وهو عتاف للأصل .
 (٥) في ج « إصلاحه » وهو عتاف للأصل .
 (٦) في سائر النسخ « لوالد » وهو عتاف للأصل ، وقد زاد بعضهم فيه ألفاً فوق الواو ، ويظهر أنه زعمه تسميها ، ولكن التي صحیح على الأصل ، لأنه يريد : أن الولد إذا كان لا يجوز له أن يَضِيعَ ولده الذي هو فرع منه ، فكذلك لا يجوز له أن يَضِيعَ والده الذي هو أصله .
 (٧) في ابن جماعة و ج « إنا » وهو خطأ وعتاف للأصل ، فإن هذا تحليل لا مِرط .

فَقَلَّهَ عَلَيْهِ بَدَّ مَا اسْتَلَّهَ أَنْ لَلْبَتَامِ رَدَّهَ بِالْعَيْبِ، وَلَهُ حَبْسُ النَّفَّةِ
بِضَائِنَةِ الْعَبْدِ^(١).

١٥٠٤ - فَاسْتَدَلَّنَا إِذَا كَانَتْ النَّفَّةُ لَمْ يَقَعْ عَلَيْهَا صَفْقَةُ الْبَيْعِ
فَيَكُونُ لَهَا حَصَّةٌ مِنَ الثَّمَنِ، وَكَانَتْ فِي مِلْكٍ لِلشَّارِي فِي الْوَقْتِ الَّتِي
لَوْ مَاتَ فِيهِ الْعَبْدُ مَاتَ مِنْ مَالِ الشَّارِي -: أَنَّهُ إِعْمَا جَعَلَهَا
لَهُ لِأَنَّهَا حَادِثَةٌ فِي مِلْكِهِ وَضَائِنَةٍ، فَقَلَّنَا كَذَلِكَ فِي ثَمْرِ النَّخْلِ، وَلَبِنِ
لِلْمَاشِيَةِ وَصَوْنِهَا وَأَوْلَادِهَا، وَوَلَدِ الْجَارِيَةِ، وَكُلُّ مَا حَدَّثَ فِي مِلْكٍ
لِلشَّارِي وَضَائِنَةٍ، وَكَذَلِكَ وَطَدَ الْأُمَّةِ الْثِيْبِ وَغِيَمَتِهَا.

١٥٠٥ - قَالَ^(٢): فَتَضَرَّقُ عَلَيْنَا بَعْضُ أَصْحَابِنَا وَغَيْرُهُمْ فِي هَذَا.

١٥٠٦ - فَقَالَ: بَعْضُ النَّاسِ: الْخُرَاجُ وَالْحِمْمَةُ وَاللِّتَاعُ^(٣) غَيْرُ
الْوَطَنِ مِنَ الْمَمْلُوكِ وَالْمَمْلُوكَةِ لِمَا لَكُمَا الَّتِي اشْتَرَاهَا، وَلَهُ رَدُّهَا
بِالْعَيْبِ، وَقَالَ: لَا يَكُونُ لَهُ أَنْ يَرُدَّ الْأُمَّةَ بَدَّ أَنْ يَطَّأَهَا، وَإِنْ كَانَتْ
ثِيْبًا، وَلَا يَكُونُ لَهُ ثَمْرُ النَّخْلِ، وَلَا لَبِنُ الْمَاشِيَةِ^(٤) وَلَا صَوْنُهَا، وَلَا

(١) أَيْ يَأْنِ لِلشَّارِي أَنْ يَمْلِكَ الْعَبْدَ إِذَا حَكَكَ قَبْلَ رَدِّهِ، فَالْعَيْبُ فِي «ضَائِنَةٍ» وَبَعْضُ
الْمُفَصِّلِينَ، وَ«الْعَيْبُ» مَقُولٌ. وَفِي النسخ لِلطَّبْعَةِ «ضَائِنَةُ الْعَبْدِ» وَهِيَ خَطَأٌ.
وَهَذَا الْمَذْهَبُ ذَكَرَهُ الْعَاقِلِيُّ هَذَا يُلْفِي، وَهُوَ حَدِيثُ «الْخُرَاجِ بِالْفَيْدَانِ» وَهُوَ
رَوَاهُ فِيهَا حُضِي (بَرْقُوم ١٢٢٢) وَتَكَلَّمْنَا عَلَيْهِ هُنَاكَ.

(٢) فِي ابْنِ جَامِعٍ وَ س. وَ ج. «قَالَ الْعَاقِلِيُّ» وَازِيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ.

(٣) فِي سَائِرِ النسخ «وَاللِّتَاعُ» وَمَا هُوَ الَّتِي فِي الْأَصْلِ، ثُمَّ شَرِبَ عَلَيْهِ بِغَيْرِهِمْ
وَكُتِبَ فَوْقَهُ بِخَطِّ آخِرٍ «وَاللِّتَاعُ» وَلَفْنٌ فِي الْأَصْلِ صَحِيحٌ.

(٤) فِي ابْنِ جَامِعٍ وَ س. وَ ج. «النَّم» بَدَلُ «لِلْمَاشِيَةِ» وَهُوَ خِلَافٌ لِلْأَصْلِ.

ولده الجارية ، لأنَّ كلَّ هذا - من الماشية والجارية والنخل
والخراج - : ليس بشيء من العبد^(١)

١٥٠٧ - قُلْتُ لِمَ بَعْضُ مَنْ يَقُولُ هَذَا الْقَوْلَ : أَرَأَيْتَ
فَوَلَدَ : الْخَرَجُ لَيْسَ مِنَ الْعَبْدِ ، وَالتَّمَرُّ مِنَ الشَّجَرِ ، وَالْوَلَدُ مِنَ الْجَارِيَةِ
- : أَلَيْسَا يَحْتَمِلَانِ فِي أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَانَ حَادِثًا فِي مِلْكِ الْمُشْتَرَى لَمْ
تَقَعْ^(٢) عَلَيْهِ سَفَقَةُ الْبَيْعِ ؟

١٥٠٨ - قَالَ : بَلَى ، وَلَسَكُنَّ يَتْرَقَانِ^(٣) فِي أَنْ مَا وَصَلَ إِلَى
السَّيِّدِ مِنْهُمَا مُفْتَرَقٌ^(٤) ، وَتَمَرُّ النَّخْلِ^(٥) مِنْهَا ، وَلَدُ الْجَارِيَةِ وَالْمَاشِيَةِ
مِنْهَا ، وَكَسْبُ الْعِلَامِ لَيْسَ مِنْهُ ، إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ تَحَرَّفَ^(٦) فِيهِ
فَاكْتَسَبَهُ .

(١) هنا في س زائدة « وأثر من العبد والولد من الجارية » ولا أدنى من أين أتى بها
لنسخها أو ميسجها ، وليست في شيء من النسخ ١١

(٢) هنا في النسخ للطبعة زائدة « قال القاضي » .

(٣) في س و ج « لم يقع » بالتحية ، وفي مقولة في الأصل بالثنية النونية ، ولم تقط
في ابن جماعة .

(٤) في س « يترقان » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

(٥) في س « يترق » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

(٦) « تمر » مقولة في الأصل بالثنية ، ولم تقط في ابن جماعة . وفيها وفي س و ج
« النخلة » والتي في الأصل « النخل » ثم ضرب عليها بضمهم وكتب
فوقها « النخلة » .

(٧) في ج « يترق » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ . و « تحرف » بمعنى احترف
استعمال طريف ، لم أجده في شيء من مسلم اللغة ، وكذلك مصدره « التحرف » الذي
في الفقرة التالية . وإنما للذكور في اللام « حرف لأجله واحترف : كتب وطلب
واحتال » قال في اللباز : « حرف ليه حرفا » كتحرف : كتب ، والاسم الحرفة ج
حرف ، كحرفة وغرف ، كاحترف من اصل ، والاسم الحرفة ج حرف ، كحرفة
وسدر . فيستدل من استعمال الثاني ثلثة زائدة ، أن « تحرف تحرفا » يأتي
في حق الاكتساب ، وكما للقاضي من فوائد نوادر .

١٥٠٩ - قُلْتُ لَهُ : أَرَأَيْتَ إِنْ عَارَضَكَ مَعَارِضٌ بِمِثْلِ
حَبَّتِكَ فَقَالَ : قَضَى النَّبِيُّ أَنَّ الْخِرَاجَ بِالضَّمَانِ ، وَالْخِرَاجُ لَا يَكُونُ إِلَّا
بِمَا وَصَفْتَ مِنَ التَّخَرُّفِ ، وَذَلِكَ يَشْتَلُهُ مِنْ خِدْمَةِ مَوْلَاهُ ، فَيَأْخُذُ
أَنَّهُ بِالْخِرَاجِ الْيَوْمَ مِنَ الْخَلْمَةِ وَمَنْ قَفَقَتْ عَلَى مَمْلُوكِهِ ، فَإِنَّ^(١) وَهَبَتْ
لَهُ هِبَةً قَالِبَةً^(٢) لَا تَشْتَلُهُ عَنْ شَيْءٍ - لَمْ تَكُنْ^(٣) لِمَالِكِهِ الْآخِرِ ،
وَرُدَّتْ إِلَى الْأَوَّلِ ؟

١٥١٠ - قَالَ : لَا ، بَلْ تَكُونُ لِلْآخِرِ التَّيُّ وَهَبَتْ لَهُ وَهُوَ
فِي مَمْلُوكِهِ .

١٥١١ - قُلْتُ : هَذَا لَيْسَ بِخِرَاجٍ ، هَذَا مِنْ وَجْهِ غَيْرِ الْخِرَاجِ .

١٥١٢ - قَالَ : وَإِنْ^(٤) ، فَلَيْسَ مِنَ الْمَبْدِ .

١٥١٣ - قُلْتُ^(٥) : وَلَكِنَّهُ يُقَارِقُ^(٦) مَعْنَى الْخِرَاجِ ، لِأَنَّهُ مِنْ

غَيْرِ وَجْهِ الْخِرَاجِ ؟

(١) هَذَا فِي سَ زِيَادَةِ « قَالَ » وَفِي س وَ ج « قَالَ الْفَالَسِيُّ » .

(٢) فِي س « وَإِنْ » وَهُوَ عَنَّا فِي الْأَصْلِ ، وَهُوَ جَيِّدٌ فِي النَّسَبِ ، وَالْوَجْهُ الْفَاءُ .

(٣) فِي س « وَلِأَنَّ » وَهُوَ عَنَّا فِي الْأَصْلِ .

(٤) فِي س وَ ج « لَمْ يَكُنْ » وَهُوَ عَنَّا فِي الْأَصْلِ وَلِسَنَةِ ابْنِ جُمَاعَةَ ، وَقَدْ وَضَعَ بَعْضُهُمْ
فِي الْأَصْلِ هَظْطَيْنِ تَحْتَ الْفَاءِ لِتَرَاءُيْهِ ، وَهُوَ خَطَأٌ ، لِأَنَّ النَّسَبَ لَيْسَ مَالِكاً عَلَى
« هِي » ، بَلْ هُوَ مَالِدٌ عَلَى « هِبَةٍ » .

(٥) فِي سَائِرِ النُّسخِ « وَإِنْ كَانَ » وَكَلِمَةُ « كَانَ » لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ ، وَلَكِنَّهَا مَكْتُوبَةٌ فِيهِ
بَيْنَ السُّطُورِ بِخَطِّ آخَرٍ ، وَهِيَ مَحْذُوفَةٌ مَقْدَرَةً ، وَهَذَا مِنَ الْكَلَامِ الْمَصْبُوحِ الْعَالِي .

(٦) فِي س وَ ج زِيَادَةُ « لَمْ » وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ ، وَكُتِبَتْ فِي ابْنِ جُمَاعَةَ ثُمَّ شَرِبَ
عَلَيْهَا بِالْمَعْرِفَةِ .

(٧) فِي م « مَطْرُوقٌ » وَهُوَ عَنَّا فِي الْأَصْلِ وَإِنْ جُمَاعَةَ .

١٥١٤ - قال: وإن كان من غير وجه الخراج، فهو حادث في ملك المشتري.

١٥١٥ - قلت: وكذلك الثمرة والتأجير^(١) حادث^(٢) في ملك المشتري، والثمره إذا بائنت النخلة فليست من النخلة، قد^(٣) تباع الثمرة ولا تنبعث النخلة، والنخلة ولا تنبعث الثمرة، وكذلك يتأجر للشافيه. والخراج أولى أن يرد مع العبد، لأنه قد يكلف فيه ما تبعه^(٤) من ثمر النخلة، لو جاز أن يرد واحد منها^(٥)

١٥١٦ - وقال بعض أصحابنا بقولنا في الخراج ووطه الثيب وغير النخل، وخالفنا في ولد الجارية.

١٥١٧ - وسواء ذلك كله، لأنه حادث في ملك المشتري، لا يستقيم فيه إلا هذا، أو لا يكون^(٦) لمالك العبد المشتري^(٧) شيء^(٨)

(١) «التأجير» بكسر التاء واللام، وأما المصدر فليصحا.

(٢) في س و ج «نهولت» وكذا «نهل» ليست في الأصل، وكثبت في ابن جماعة وضرب عليها بالحرمة.

(٣) في س «وقد» وهو مخالف للأصل.

(٤) في النسخ المطبوعة «بقيه» وهو مخالف للأصل. ويظهر أن نسخة ابن جماعة كانت كالأصل، ثم كسفت الكلمة وكتب بدلها «بقيه» وبوضع الكسف بين.

(٥) في النسخ المطبوعة «واحدا» وهو مخالف للأصل، بل ضبطت في ابن جماعة بالرفع.

(٦) حافي في سائر النسخ زيادة «قال الشافيه».

(٧) حافي في سائر النسخ زيادة «قال الشافيه» وزيد في الأصل بين الطور «قال».

(٨) في النسخ المطبوعة «ولا يكون». وألف «أو» كآفة في الأصل وضرب عليها بنى فخرية، وكذلك كانت في ابن جماعة، ثم كسفت ووضع على الواو «مع». وكل هذا عيب وخطأ، عن عدم فهم الكلام، لأن الشافيه بعض على مخالفته رأيته يقول: إن ولد الجارية المأنت في ملك للفقير سواء هو وجميعه، في أنه لا يرد مع الجارية بالعيب، ولا يستقيم في العبد شيء، وإن لم يعلم بهذا لزم على قوله أنه لا يكون له شيء إلا الخراج والمثمة.

(٩) في س و ج «في شيء» وهو خطأ وخالف للأصل.

إلا الخراج والغنمة، ولا يكون له ما وهب للعبد، ولا ما انقطعت، ولا غير ذلك من شيء. وأظنه من كثرة ولا غيره، إلا الخراج والغنمة، ولا غير النخل^(١)، ولا لبن^(٢) للماشية^(٣) ولا غير ذلك، لأن هذا ليس بخراج.

١٥١٨ - ^(٤) ونهى رسول الله عن القهقري بالذهب^(٥)، والتمر بالتمر، والبر بالبر، والشعير بالشعير -: ^(٦) إلا مثلاً بمثل، يداً بيد^(٧).

١٥١٩ - فلما خرج^(٨) رسول الله في هذه الأصناف للمأكولة

التي شاع الناس عليها حتى باعوها كيلًا -: ^(٩) بمنين^(١٠) : أحدهما أن يُباع

(١) في ب « ولا يكون له غير النخل » والزبدة ليست في الأصل .

(٢) في سائر النسخ « ولا لبن الغنمة » وفي الأصل « للماشية » ثم ضرب عليها بعضهم وكتب فوقها بخط آخر « الغنمة » .

(٣) هنا في سائر النسخ زيادة « قاله الثاني » وزيد في الأصل بين السطور « قال » بخط آخر .

(٤) هنا في س و ج زيادة « والفضة بالفضة » وهذه الزيادة وإن كانت مرفوعة في الأحاديث إلا أنها ليست في الأصل في هذا الموضع ، وفي نسخة ابن جماعة .

(٥) هذا الذي وارد في أحاديث كثيرة ، منها حديث أبي سعيد الخدري ، وقد روى الثاني بههه فيها حتى (رقم ٧٥٨) وانظر الأم (ج ٣ ص ١٧) وللتقي (رقم ٢٨٩٠ - ٢٩٠٠) وقيل الأوطار (ج ٥ ص ٢٩٧) .

(٦) « خرج » بالماء للجنة والراء والميم ، من الخروج ، وهذا الذي جاز طريف ، فإن النخل لا يصدى منه ، وإنما يصدى بالحرف أو الحزمة أو الضيف ، قالوا فيه من الجواز : « خرج فلان حله » إذا جله ضرًا يخالف بهههه بهههه كما هو

في اللسان ، وكما في الزمخشري في الأصل على أنه مجاز ، يظهر لي أن الثاني استعمل من الجواز ، ولكن صيغة العمل بالحرف لا بالضميف ، وهذا توجيه جيد عندى ، وسبب أن الثاني استعمل هذا الجواز ، لكن صيغة العمل بالحزمة (رقم ١٥٤٦) . ويظهر أن من طرأ الأصل من الكلمة خطأ ، لم يدرك توجيهها ، فحذف الميم ليصلها بها ، ثم كتب هو أو غيره فوقها « حرم » ، وبذلك ثبت في سائر النسخ ، واختارتنا إيمان ما في الأصل .

(٧) قوله « بمنين » مصق بقوله « خرج » . وفي ب « لمنين » وهو مخالف للأصل .

منها شيء. بطله أحدهما قد والآخر ديت، والثاني: أن يُزَادَ
في واحدٍ منها شيء على مظهره يداً بيد. - كان^(١) ما كان في معناها^(٢)
عمرًا مقياسًا عليها.

١٥٢٠ - وذلك كل ما أُكِلَ مما يبيع موزونًا، لأنَّ وِجْدَتَهَا
مُجْتَمَعَةٌ لِلْمَتْنِ فِي أَنَّهَا مَا كُولَتْ وَمَشْرُوبَةٌ، وَلِلْمَشْرُوبِ فِي مَعْنَى
لِلْمَاكُولِ، لِأَنَّهُ كُلُّهُ لِلنَّاسِ إِمَّا قَوْتُ وَإِمَّا غِذَاءٌ وَإِمَّا حَمًّا، وَوَحَدْتُ
النَّاسَ شَمَعُوا عَلَيْهَا حَتَّى بَاعُوهَا وَزَنَّا، وَالْوَزْنُ أَقْرَبُ مِنَ الْإِحَاطَةِ مِنَ
الْكَيْلِ، وَفِي مَعْنَى الْكَيْلِ^(٣)، وَذَلِكَ مِثْلُ الْمَسْلِ وَالسَّمَنِ وَالزَّيْتِ^(٤)
وَالشُّكْرِ وَغَيْرِهِ، مِمَّا يُؤْكَلُ وَيُشْرَبُ وَيُبَاعُ موزونًا.

١٥٢١ - ^(٥) فَإِنْ قَالَ قَاتِلٌ: أَفِيحْتَلُّ مَا يَبِيعُ موزونًا أَنْ يَقْلَسَ

(١) في سائر النسخ «يزداد» وهو غلط للأصل، وقد كتب بعضهم في الأصل دالا
فوق الزاي بدل الألف.

(٢) قوله «كان» الخ جواب «لما» في قوله «فما خرج رسول الله» الخ.

(٣) في «ب» «مجتمعا» وهو غلط للأصل.

(٤) بين: وإما قوت وغذاء ساء، و«القوت» ما يمسك الرق، و«الغذاء» ما يكون
به تمام الجسم وقوامه، من الطعام والشراب والخبز. والفرق بين الاثنين دقيق.
(٥) في «د» «أو في معنى الكيل». وفي ابن جماعة و«س» و«ج» «أو في مثل
معنى الكيل». وكلمة «مثل» ليست في الأصل، وألف «أو» زيادة في الأصل،
وظاهر أنها ليست منه.

(٦) في «ب» «يجمع الزيت» على «السن» وهو غلط للأصل. و«السن»

سروء، وهو عرب يصيح، جمه «أصيح» و«أصيحون» و«أصيحان»

وهذان المجهول من الكنديين في صغرنا أنها ليست عربية، فيسونه «اللى» ١١

(٧) هنا في سائر النسخ زيادة «بال الفاعلي».

على الوزن من الثعب والورق، فيكون الوزن بالوزن أولى بأن
يقاس^(١) من الوزن بالكيل ؟

١٥٢٢ - قيل إن شاء الله^(٢) : إن الذي شئنا مما وصفت -

من قياس الوزن بالوزن - أن صحيح القياس إذا قست الشيء بالشيء
أن تحكم له بحكمه ، فلو قست المسك والسن بالدنانير والدرهم ،
وكنتم^(٣) إنما حرمت الفضل في بعضها على بعض إذا كانت جنساً
واحداً قياساً على الدنانير والدرهم - : أكان^(٤) يجوز أن يشتري^(٥)
بالدنانير والدرهم تقدماً أصلاً وممتاً إلى أجل ؟

١٥٢٣ - فإن قال : يميزه^(٦) بما أجاز به للمسلمون^(٧) .

(١) في ابن جماعة و - و ج « أن يلس » والباء تاجية في الأصل ، وفي - زيادة
« عليه » وليست في الأصل .

(٢) في سائر النسخ « قيل له إن شاء الله » وهو مخالف للأصل .

(٣) في سائر النسخ « لم تكن » بالفاء ، وهي في الأصل بالواو .

(٤) في النسخ المطبوعة « لكن » وهو خطأ ومخالف للأصل وابن جماعة ، بل اللام هنا
تبطل للمنى وتغضه ، إذ لو كان باللام قال : لكن لا يميز الخ ، لأن شراء السن
والسل بالتقد إلى أجل جائز ، والثامى يريد الرد على قياس الوزن بالوزن هنا ، فهو
يسأل منظره : أكان يميز بيع السن والسل بالتقد إلى أجل وما موزونان ، إذا
قاسهما على الدرهم والدنانير ؟

(٥) « يشتري » كتبت في الأصل « يشتري » بالآف وعلى الياء في أولها ضمة ، تركباً
لفراءتها على الباء لما لم يسم فاعله ، ويكون نائب الفاعل الجار والمجرور ، كما يقتضى
منه في رقم (١٤٨٧) .

(٦) « يميزه » معطوف في الأصل بالفاء القوية والياء الضعيفة ، ليرأ بالخطاب والنية ،
وفي سائر النسخ « يميزه » بالتون .

(٧) هنا بمحشية الأصل « بلغ سماها » .

١٥٢٤ - قيل ^(١) إن شاء الله: فإجازة للمسلمين له دلتني على أنه غير قياس عليه، لو كان ^(٢) قياساً عليه كان حكمه حكمه، فلم يحل أن يُباع ^(٣) إلاً بكذا يَد ، كما لا يحل ^(٤) الدنانير بالدرهم إلاً بكذا يَد .
١٥٢٥ - فإن قال ^(٥) : أقتصدك حين قِنته على الكيل حكمت له حكمه ؟

١٥٢٦ - قلت : نعم ، لا أفرق بينه في شيء بحال .
١٥٢٧ - قال ^(٦) : أفلا يجوز ^(٧) أن تشتري ^(٨) مد حنطة ^(٩) قدأ بثلاثة أرطال زيت ^(١٠) إلى أجل .

- (١) في سائر النسخ زيادة « له » وليست في الأصل .
- (٢) في س و ج « ولو كان » والرواية في الأصل ، وكانت في نسخة ابن جماعة وكشفت ، وموضع الكشط ظاهر .
- (٣) « يباع » واضحة في الأصل ، ثم حيث عاينتها لقرأ « يباع » . واضطربت النسخ ، فقرأ ابن جماعة و س « يباع » وفي س و ج « يباع أبداً » وكلمة عاينتها للأصل ، وكلمة « أبداً » ليست فيه ، وكتبته في ابن جماعة وضرب عليها بالحرمة .
- (٤) في س و ج زيادة « له » وهي زيادة في الأصل بين السطور ، وزادتها خطأ .
- (٥) في س و ج زيادة « قال » وليست في الأصل ، وهي في ابن جماعة ملغاة بالحرمة .
- (٦) في سائر النسخ « قال قال » وكلمة « قال » زيادة في الأصل فوق السطر .
- (٧) في ابن جماعة و س و ج « فلا يجوز » بحذف حمزة الاستفهام ، وهي كلمة في الأصل .
- (٨) في ابن جماعة « مشترا » بدون نقط أولها والالف في آخرها ، كأنه بناء للجهول . وما هنا هو الذي في الأصل .
- (٩) في سائر النسخ « بمد حنطة ثلثاً ثلاثة » وما هنا هو الذي في الأصل ، وإن حيث فيه يعني فارثيه .
- (١٠) في س « زيتاً » وهو عاينتها للأصل .

١٥٢٨ - [قلت: لا يجوز أن يشتري، ولا شيء من الأكل والمشروب بشيء من غير صفه إلى أجل^(١)].

١٥٢٩ - حكم الأكل للكيل لحكم الأكل للوزن.

١٥٣٠ - قال^(٢): فاقول في الدناير والدرهم!

١٥٣١ - قلت: عمرات في أقصاها، لا يقاس شيء من الأكل عليها، لأنه ليس في معناها، والأكل للمكيل بحرمة في نفسه، ويقاس به ما في معناه من المكيل والوزن عليه، لأنه في معناه.

١٥٣٢ - فإن قال: فافرق بين الدناير والدرهم!

١٥٣٣ - قلت: لم أعلم^(٣) خلافا من أهل العلم في إجازة أن يشتري بالدناير والدرهم الطعام المكيل والوزن إلى أجل، وذلك لا يحل^(٤) في الدناير والدرهم، وإن لم أعلم خلافا في أني لو قلت معدنا فأذيت الحق فيما خرج منه، ثم أقمت فضته أو ذهبه عندى دهرى^(٥) - : كان على في كل سنة أداه زكاتها، ولو حصلت

(١) هذه الفترة كلها زيادة بحماية الأصل بخط آخر، وأبجتها احتياطاً، لوضوح الإجابة فيها، وإلا فالفترة التالية لها تصلح وحدها جواباً عن السؤال.

(٢) في سائر النسخ « فإن قال » والزيادة ليست في الأصل.

(٣) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال القاضي ».

(٤) في س و ج « لا أعلم » وهو مخالف للأصل.

(٥) في ب « لا يجوز » وهو مخالف للأصل.

(٦) ثبت في الأصل ما به، فضرب على الكلمة وكتب فوقها « علمت » وهذا سلف غريب!

(٧) في س و ج « دهرأ » وهو مخالف للأصل، وقد تصرف في الكلمة بتغييره فضرب على الياء وكتب بجوار الراء ألفاً عليها ففطن، وهو تصرف غلط.

طعام أرضي^(١) فأخرجت حشرة ثم أقام مندى دبره^(٢) - : لم يكن على فيه زكاة، وفي أنى لو استهلك لرجل شيئاً قوم على دنانير أودرام، لأنها الأمان في كل مال مسلم^(٣)، إلا الديت.

١٥٢٤ - فإن قال : هكذا^(٤).

١٥٣٥ - قلت : فالأشياء تتفرق بأقل مما وصفت لك .

١٤١

١٥٣٦ - ^(٥) ووجدنا عائداً في أهل العلم أن رسول الله صلى الله عليه وآله في جناية الحر المسلم على الحر المسلم^(٦) خطأ بمائة من الإبل على حافة الجاني، وعائداً فيهم أنها في مئتي ثلاث سنين، في كل سنة ثلثها، وبأسنان معلومة .

١٥٣٧ - ^(٧) فذلك على معاني^(٨) من القياس، سأذكر منها إن شاء الله بعض ما يحضرني^(٩) :

- (١) في « أرض » وهو عتاف للأصل .
- (٢) في « دبره » وهو عتاف للأصل .
- (٣) في ابن جماعة « مال المسلم » وفي « مال للمسلم » وكلاماً عتاف للأصل .
- (٤) في النسخ المطبوعة « هنا هكذا » وكلمة « هنا » ليست في الأصل . وقد زادها بعضهم عارضة ، وكذلك زادت في نسخة ابن جماعة وكتب عليها « صح » وما في الأصل صحيح ، و « هكذا » إما مبتدأ وخبره محذوف تقديره : هكذا يقول ، أو نحوه ، وإما خبر والابتداء محذوف ، كأنه قال : هنا هكذا .
- (٥) هنا في سائر النسخ زيادة « قال القاضي » .
- (٦) كلمة « للمسلم » نكية هنا في الأصل ، ولم تذكر في سائر النسخ .
- (٧) هنا في سائر النسخ زيادة « قال القاضي » .
- (٨) في النسخ المطبوعة « مال » والياء نكية في الأصل وابن جماعة .
- (٩) في سائر النسخ زيادة « منها » وليست في الأصل ولكنها زيادة فيه بين المطبوع بخط آخر .

١٥٣٨ - إنا وجدنا علماً في أهل العلم أن ما جنى الحر المسلم من جنائمه ^(١) أو فساد مال لأحد على نفسه أو غيره - : ففى ماله ، دون ما قلته ، وما كان من جنائمه فى نفسه خطأ فعل ما قلته .
١٥٣٩ - ثم وجدناهم مجمعين ^(٢) على أن تعقل المأثلة ما يبلغ ثلث الدية من جنائمه ^(٣) فى الجراح فصاعداً .

١٥٤٠ - ثم اقرروا فيما دون الثلث : فقال بعض أصحابنا : تعقل المأثلة للورضة ^(٤) ، وهى نصف الثمن ، فصاعداً ، ولا تعقل ما دونها ^(٥) .

١٥٤١ - فقلت لبعض من قال تعقل نصف الثمن ولا تعقل ما دونه : هل يستقيم القياس على السنته إلا بأحد وجهين ؟

- (١) فى النسخ « من جنائمه ممداً » وضبطت فى ابن جماعة بذلك . وما هنا هو الذى فى الأصل . وزاد بعضهم فيه ألفاً بعد المال من « ممد » .
- (٢) هنا فى س و ج زيادة « هذا الثامن » .
- (٣) فى سائر النسخ « مجمعين » وهو مخالف للأصل ، وقد حلول بعضهم زيادة التاء فيه فى الكلمة .
- (٤) ضرب بعضهم على الكلمة فى الأصل وكتب فوقها « جناحه » وذلك بقت فى سائر النسخ .
- (٥) فى سائر النسخ : « قال بعض أصحابنا [لا] تعقل المأثلة [ما دون الثلث] ، وقال بعضهم : تعقل المأثلة [للورضة » . والزيادة هنا ليست من الأصل ، بل زاد بعضهم كلمة « لا » فوق السطر وزاد الباقى بالمشية . وهذه الزيادة لا دأبى إليها ، بل لا موضع لها الآن ، لأن القول بأنها لا تعقل ما دون الثلث سيذكره القاضى فيما يأتى ، فى الفقرة (١٥٥٠) وما بعدها . و « للورضة » بكسر الفاء : المجرى الذى يندى وضع السطم ، أى ياتيه .
- (٦) هنا منجذب الأختلاف ، انظر المقدمة مع فتح القدير (ج ٨ ص ٤١٢) وله احجوا قولهم هنا بمحدث لا أصل له (وانظر نصب الرأية (ج ٤ ص ٣٩٩) .
- (٧) هنا فى ابن جماعة و س و ج زيادة « هذا الثامن » .

١٥٤٢ - قال : وما هما ؟

١٥٤٣ - قلت : أن تقول : لما وجدت النبي قُصِيَ بالدية على العاقلة قلتُ به أثباتاً ، فما كان دونَ الدية ففي مالِ الجاني ، ولا تقيس على الدية غيرهما ، لأنَّ الأصل : الجاني ^(١) أولى أن يقرَّم ^(٢) جنايته من غيره ، كما يقرَّمها في غير الخطأ في الجراح ، وقد أوجب الله على القاتل خطأ دية وركبة ، فزمت أن الرقبة في ماله ، لأنها من جنايته ، وأُخرجت الدية من هذا المني أثباتاً ، وكذلك أتبع في الدية ، وأُصرف ^(٣) بما دونها إلى أن يكونَ في ماله ، لأنه أولى أن يقرَّم ^(٤) ما جئى من غيره ، وكما أقولُ في اللسح على الخفين : رخصة - بالخبر عن رسول الله ، ولا ^(٥) أنيس عليه غيره

١٥٤٤ - أو يكونَ القياسُ من وجهٍ ثاني ^(٦) ؟

١٥٤٥ - قال ^(٧) : وما هو ؟

(١) في سائر النسخ «أن الجاني» وكلمة «أن» زائدة في الأصل بين السطور ، ثم غُرب عليها كاتِبها أو غيره ، وحذفها نبيذ ، إذ المراد حكاية لفظ الأصل الذي يستدل إليه الثاني في اختصاصه .

(٢) «قرَّم» من «رب» «جمع» .

(٣) في س «أُصرف» وهو مخالف للأصل .

(٤) في ابن جماعة و س «أولى بقرم» وهو مخالف للأصل .

(٥) في ابن جماعة و س و ج «فلا» وهو مخالف للأصل .

(٦) في سائر النسخ «ثان» والباء تاجية في الأصل .

(٧) في س و ج «قال» وفي س «لان قال» وكلاهما مخالف للأصل .

١٥٤٦ - قلتُ : إذْ أخرج رسولُ الله ﷺ الجنايةَ خطأً على النفسِ مما جئى الجاني على غيرِ النفسِ وما جئى ﷺ على نفسٍ ممدًا ، جَبَلٌ على ﷺ مائلتهُ ، يضمنونها ، وهى الأكثرُ - : جَمَلْتُ على ﷺ مائلتهُ يضمنون الأقلُّ من جنايةِ الخطأ ، لأنَّ الأقلُّ أولى أن يضمنوه ﷺ عنه من الأكثر ، أو فى مثلِ معناه .

١٥٤٧ - قال : هذا أولى للمنين أن يُحاسَ عليه ، ولا يُشبهُ هذا المسحَ على الخفين .

١٥٤٨ - ﷺ قلتُ له : هذا كما قلتُ إن شاء الله ، وأهلُ العلمِ يجمعون على أن تَرَمَّ المائِلَةُ الثُلُثُ وأكثرَ ، وإجماعهم دليلٌ على أنهم قد قالوا بضعَ ما هو أقلُّ من الديةِ بالديةِ !

١٥٤٩ - قال : أجلُّ .

- (١) « أخرج » هنا مجاز ، كأنها بمنى : فرق بين الجناية خطأً على النفس وبين غيرها من الخطأ على غير النفس ومن البدن . وانظر حاشية المفردة (رقم ١٥١٩) .
- (٢) فى سائر النسخ « ومما جئى » وهو مخالف للأصل .
- (٣) كلمة « على » فى اللوحين لم تذكر فى سائر النسخ ، وهما تاجعان فى الأصل ، وضرب عليها معنى طريقه ، لأنَّ أمها خطأ ، لقراءة التركيب .
- (٤) فى س « جنايته » وهو مخالف للأصل ، وقد جئ به بعضهم لخلول زيادة الله بهذا الياء .
- (٥) فى س « أن يضمنوا » وفى ج « أولى ما يضمنون » وكلاهما مخالف للأصل .
- (٦) هنا فى س زيادة « قال العاقبى رحمه الله تعالى » .
- (٧) « هـ » لم تذكر فى س ، وهى تاجعة فى الأصل ، وكانت مكتوبة فى ابن جهمه وكسفت .

١٥٠٠ - «قلتُ له: فقد^(١) قال صاحبنا^(٢): أحسن ما سمعتُ
أن تترَمَ العاقلةُ ثلثَ الديةِ فصاعداً ، وحكى أنه الأمرُ عندم ،
أفرايتَ إنِ اختجَّ له^(٣) مُحْتَجٌّ بمجتين ؟

١٥٠١ - قال : وما هما ؟

١٥٠٢ - قلتُ : أنا وأنتَ عجمان على أن تترَمَ العاقلةُ الثلثُ^(٤)
فأكثرَ ، ويختلفان فيما هو أقلُّ منه ، وإنما قامتِ الحجةُ بإجماعي
وإجماعك على الثلثِ ، ولا خبرَ عندك في أقلِّ منه^(٥) . - ما تقولُ له ؟
١٥٠٣ - قال : أقولُ : إن إجماعي من غير الوجه الذي ذهبتَ
إليه ، إجماعي إنما هو قياسٌ على أن العاقلةُ إذا غرِمَتِ الأكثرَ
صنعتُ ما هو أقلُّ منه ، فمن حَدِّ لَكَ الثلثُ ؟ أرايتَ إن قال لك
غيرُك : بل تترَمُ تسعةَ أشبارٍ ولا تترَمَ مادونه ؟
١٥٠٤ - قلتُ : فإن قال لك : فالثلثُ^(٦) يَفْدَحُ^(٧) من غَرَمه ،

(١) هنا في النسخ رواية « ما سمعت » .

(٢) في س « قلت له قد » وفي ج « قلت له قد » وكلاما مختلف للأصل .

(٣) يريد القائل بسلبه شيخه مالك بن أنس ، وهو يبر عنه بهذا كثيراً ، تأدياً منه ،
عند ما يريد الرد عليه . وليس للوطأ في هذا (ج ٣ ص ٦٩) : « قال مالك : والأمر
عندنا أن الدية لا تجب على العاقلة حتى تبلغ الثلث فصاعداً » ، فما بلغ الثلث فهو على

العاقلة ، وما كان دون الثلث فهو في مال الجورح خاصة .

(٤) في س « لم » وهو مختلف للأصل .

(٥) في النسخ للطبعة « ثلث الدية » وهو مختلف للأصل وابن جماعة .

(٦) في س « فما أقل منه » وهو مختلف للأصل .

(٧) في ابن جماعة و س « الثلث » بدون الفاء ، وهي تاجية في الأصل .

(٨) فدَحَهُ الأمرُ والجِئْلُ والذِّينُ يَفْدَحُهُ فِدْحًا : أهله . قاله في العنان .

﴿ قُلْتُ يُتْرَمُ ﴾ مِمَّ أَوْ عَنْ لَأَنَّهُ فَادِحٌ ، وَلَا يُتْرَمُ مَانُوته
بِرُّ فَادِح .

١٥٥٥ - قَالَ : أُرَأَيْتَ مَنْ لَا مَالَ لَهُ إِلَّا دُرْهَمَيْنِ ، أَمَا يَفْدَحُهُ

أَنْ يُتْرَمَ الثَّلَاثَ وَالْعِشْرِينَ فَيَبْقَى لَا مَالَ لَهُ ؟ أُرَأَيْتَ مَنْ لَهُ دُنْيَا
عَظِيمَةٌ ، هَلْ يَفْدَحُهُ الثَّلَاثُ ؟

١٥٥٦ - ﴿ قُلْتُ لَهُ : أُرَأَيْتَ لَوْ قَالَ لَكَ : هُوَ لَا يَقُولُ لَكَ ﴾

« الْأَمْرُ عِنْدَنَا » إِلَّا وَالْأَمْرُ مَجْتَمِعٌ عَلَيْهِ بِالْمَدِينَةِ .

(١) فِي ابْنِ جَاعَةَ وَ ب « وَأَمَّا » وَهُوَ عَظَافٌ لِلْأَجَلِ .

(٢) فِي النُّسخِ « تُتْرَمُ » فِي الْوَرُثَيْنِ ، وَهُوَ عَظَافٌ لِلْأَجَلِ .

(٣) فِي الْأَصْلِ « وَالْعِشْرِينَ » كَأَنَّهُمَا ، وَهُوَ وَاضِحٌ ، لِأَنَّ مَنْ يُتْرَمُ دُرْهَمًا مِنْ دُرْهَمَيْنِ نَفْسَهُ
الْعِشْرِينَ . وَبَيَّنَّ بِهِ مَا بَيَّنَّ بِالْمَقَامِ بِأَنَّ وَتَوَاتَا وَكَتَبَ قَوْلَهَا هُوَ أَوْفَرُهُ « الدُّرْهَمَيْنِ » ١١
وَأَمَّا طَرِيقُ سَائِرِ النُّسخِ ، فَقَدْ ب « أَنْ يُتْرَمَ الثَّلَاثَ مِنَ الدُّرْهَمَيْنِ » ، وَلَيْسَتْ أُخْرَى مِنْ
أَبْنٍ يَخْرُجُ تِلْكَ الْهَيْئَةَ مِنْ دُرْهَمَيْنِ ١٩ وَفِي ابْنِ جَاعَةَ وَ ب « ج . د أَنْ يُتْرَمَ الثَّلَاثَ
فَيُتْرَمُ الدُّرْهَمَيْنِ » !

(٤) فِي سَائِرِ النُّسخِ « أَوْ رَأَيْتَ » وَهُوَ عَظَافٌ لِلْأَجَلِ .

(٥) « فَادِحٌ » مِنْ بَابِ « فَحَّحَ » وَلَكِنْ ضَبَطَ لِلضَّارِعِ حَتَّى فِي الْأَصْلِ بِضَمِّهِ فَوْقَ الْيَاءِ ،
وَهُوَ جَبَّةٌ فِي التَّنْثَةِ وَالضَّبْطِ ، وَالشَّاقِيقُ لِنَفْسِهِ سَمَاعٌ وَجَبَّةٌ . وَيُظْهِرُ أَنَّ اسْتِمَالَ الْفَعْلِ
مِنْ الرِّيَاضِيِّ كَانَ قَدِيمًا ، وَلَمْ يَرْتَهُ عِلْمَاءُ الْكَلِمَةِ ، لَهُمْ لَمْ يَسْمَعُوهُ عَمِيمًا مِنْ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى ،
فَقَدْ قَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ فِي الْمَجْمُوعَةِ (ج ٢ ص ١٧٣) : « فَأَمَّا أَفْهَقُ فَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنْ
يَوْقِي بِهِ » . وَفِي اللَّسَانِ (ج ٣ ص ٣٧٤) : « فَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِهِمْ فِي الْقَوْلِ مُفْدَحٌ
فَلَا وَجْهَ لَهُ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ أَفْدَحَ » . وَقَالَ أَيْضًا : « وَلَمْ يَسْعَ أَفْدَحَ الْفَعْلُ مِنْ يَوْقِي
بِهِ يَتَّعَ » . وَتَدَّ أَجْبَتَا حَتَّى وَشَاعَ عِنْدَنَا مِنْ كَلَامِ الشَّاقِيقِ مِنْ أَصْلِ صَحِيحِ يَوْقِي بِهِ ،
وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ الْكَلِمَةَ ضَبَطَتْ أَيْضًا فِي لِسَانِ ابْنِ جَاعَةَ بِضَمِّ الْيَاءِ .

(٦) حَتَّى فِي النُّسخِ لِلطَّبِيعَةِ زِيَادَةٌ « هَلْ الشَّاقِيقُ » .

(٧) فِي سَائِرِ النُّسخِ « لَا يَقُولُ » كَأَنَّهُمْ جَوَلَوْا قَوْلَهُ « هُوَ » فَاعِلٌ « هَلْ » . وَلَكِنْ الْفَعْلُ فِي
الْأَصْلِ « لَا يَقُولُ » فَتَكُونُ « هُوَ » مِنْ قَوْلِ الْقَوْلِ ، وَهُوَ الصَّوَابُ ، لِأَنَّ مِثْلَ
الْكَلَامِ يَرْتَدُّ الشَّاقِيقُ عَلَى لِسَانٍ مِنْ يَحْيَى لِنَصْرَةِ رَأْيِ مَلِكٍ ، وَالنَّبِيرُ « هُوَ » رَاجِعٌ
لِلْمَلِكِ . وَقَوْلُهُ « لَكَ » لَمْ يَذْكُرْ فِي النُّسخِ ، وَهُوَ ثَابِتٌ فِي الْأَجَلِ .

١٥٥٧ - قال : والأمرُ المَجْتَمِعُ عليه ببلدية أقوى من الأخبار
المنفردة (١) ؟ قال (٢) : فكيف تكلف (٣) أن تحكي لنا الأضغف
من الأخبار المنفردة ، وانتفع (٤) أن تحكي لنا الأقوى اللازم من
الأمرِ المَجْتَمِعِ عليه ؟

١٥٥٨ - قلنا : فإن قال لك قائل : لِقَلَّ الخبر وكثرة الإجماع
عن أن يحكي ، وأنت قد تصنع مثل هذا ، فتقول : هذا أمرٌ
مَجْتَمِعٌ عليه !

١٥٥٩ - قال : لست أقول ولا أحد (٥) من أهل العلم « هذا
مَجْتَمِعٌ عليه » ، - إلا لما لا تلقى ما لما أبدأ إلا قاله لك وحكاة من
من قبله ، كالظاهر أريج ، وكبحریم الحرب ، وما أشبه هذا (٦) ، وقد أجده

(١) الظاهر معنى أن هذا الكلام من قول للناظر العقلي ، سلك على سبيل الاستفهام
الإكراهي ، يضرب به الإجماع بما ينسوه « حمل أهل المدينة » ، وأن قوله
بعد ذلك « قال فكيف تكلف » الخ [علم للناظر] أو بيان للناظر . وقوله
ذلك أن كلمة « قال » الثانية كتبت في نسخة ابن جاعة وضرب عليها بالمرّة ، ممّا
الاشتباه ، حتى يصل كلام ناظر العقلي بدون فصل ..

(٢) كلمة « قال » تاجية في الأصل والنسخ المطبوعة . وجهت أيضاً في ابن جاعة ثم ضرب
عليها بالمرّة ، كما بينا في الملتقى السابقة . والنسخ فيها راجع إلى ناظر العقلي ..

(٣) في ب « تكلف » بالتون ، وهو خطأ وعكاف للأصل وابن جاعة .

(٤) في سائر النسخ « وانتفع من » وحرف « من » ليس في الأصل .

(٥) في ب « واحد » وهو عكاف للأصل .

(٦) من أن الإجماع لا يكون إجماعاً إلا في الأمر للعلم من الدين الضرورة ، كما أوضحنا
ذلك وأقننا الحجة عليه برهناً في كثير من حواشينا على الكتب المقتطفة .

يقول « المَجْبُعُ عليه ^(١) » وأجد من المدينة ^(٢) من أهل العلم كبيراً يقولون بخلافه ، وأجد مائة أهل البلد على خلاف ما يقول « المَجْبُعُ عليه ^(٣) »

١٥٦٠ - قال ^(٤) : قلتُ له ^(٥) : قد يلزمك في قولك « لا تمقلُ ما دونَ الموصِحةِ » مثل ما زعمه في الثالث .

١٥٦١ - قال لي : إن فيه ^(٦) علة بأن رسول الله لم يقض فيها دونَ الموصِحةِ بشيء .

١٥٦٢ - قلتُ له : أفرأيت إن عارضك معارضٌ فقال : لا أقضي فيها دونَ الموصِحةِ بشيء ، لأن رسول الله لم يقض فيه بشيء ؟
١٥٦٣ - قال : ليس ذلك له ، وهو ^(٧) إذا لم يقض فيها دونها بشيء فلم يهدر ^(٨) ملاحوتها من الجراح .

(١) في ابن جماعة و س و ج « المَجْبُعُ عليه » وفي س « الأمر المَجْبُع عليه » ، وكلها خلاف للأصل .

(٢) في سائر النسخ « بالمدينة » وهو خلاف للأصل ، وقد حلول بعضهم تغيير « من » في الأصل ليصلها بـ « وألفاً » .

(٣) هنا وإن كان كلام الناظر القائل يمكنه ، إلا أنه رأي الذي أحب في كثير ، إذ يرد دعوى الاحتياج بإجماع أهل المدينة ، أو بما يسمونه « عمل أهل المدينة » .

والنظر كلامه في ذلك في اختلاف الحديث بمشقة الأعم (ج ٧ ص ١٤٧ - ١٤٨) وفي اختلاف مالك والشافعي في هس الجزء في مواضع كثيرة أهمها (س ١٨٨) .

(٤) كلمة « قال » لم تذكر في ابن جماعة و س . وفي س و ج « قال الشافعي » وما هنا هو الذي في الأصل .

(٥) في س « قلت له » بدون العاء ، وهي تاجية في الأصل .

(٦) في ابن جماعة « قال لي في فيه » . وفي النسخ المطبوعة « قال لي في فيه » وكلاما خلاف للأصل ، وقد سرب بعضهم فيه على كلمة « لي » قبل « لأن » وكتبها قولها .

(٧) في س « جز » بدون الواو ، وهي تاجية في الأصل .

(٨) « حذر » من باب « ضرب » و « طلب » يحصل لازماً وحسباً ، ويقال أيضاً « حذر » بالهزة ، وكلها في معنى إبطال العلم وتركه بغير توفد ولاية .

١٥٦٤ - قال ^(١) : وكذلك ^(٢) يقول لك : وهو إذا ^(٣) لم يقل :
لا تمقل المائلة مادون الموضحة فلم يحرم أن تمقل المائلة مادونها ،
ولو قضى في الموضحة ولم يقض فيما دونها على المائلة ماتمت ذلك المائلة
أن تترم مادونها ، إذا قرمت الأكثر قرمت الأقل ، كما قلنا نحن
وأنت واحتجبت على صاحبنا ، ولو جاز هذا لك ^(٤) جاز عليك .
١٥٦٥ - ولو قضى النهي بنصف الشر على المائلة - : أن يقول
قال ^(٥) : تترم نصف الشر والدية ولا تترم ما بينهما ، ويكون ذلك
في مال الجاني ! ولكن هذا غير جائز لأحد ، والقول فيه : أن
جميع ما كان خطأ على المائلة ، وإن كان درهما ^(٦) .

١٥٦٦ - ^(٧) وقلت له : قد قال بعض أصحابنا : إذا جنى الحر على
المبدى جناية فأتى على نفسه أو مادونها خطأ فهي في ماله ، دون

(١) « قال » من الثاني عنه ، وهذا تنوع منه في اليلة . وغرب بينهم عليها
في الأصل وكتب فيها « قلت » ولكنه بحث في ابن جماعة و س . وى س . و ج
« قال قلت » .

(٢) في سائر النسخ « وكذلك » وهو مخالف للأصل .

(٣) في س . « هو وإذا » وهو مخالف للأصل ، بل هو فيه جيد .

(٤) في س . و ج « ولو جاز لك هذا » بالقديم والتأخير . وهو مخالف للأصل ، ويظهر
أن ذلك جاء لمصمميها من لغة ابن جماعة ، ولكن فيها حرف م بالمرء فوق
« لك » وفوق « هذا » علامة القديم والتأخير في اصطلاح الثاسين والتمام القدماء .

(٥) قوله « أن يقول قال » كلمة فاعل فعل عطف « تديره » أي يجوز أن يقول
قال الخ ؟

(٦) هنا بحاشية الأصل « بلغ » .

(٧) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الثاني » . وزيد في الأصل « من السطرن » « قال » .

ماقلته ، ولا تَمَقُلُ المَاقِلَةُ عَبْدًا ، قَتَلْنَاهُ جُنَايَةً حُرٍّ ، وَإِذَا قَضَى ١٤٣
 رَسُولُ اللَّهِ أَنْ عَاقِلَةُ الْحُرِّ تَحْمِلُ ١٤٤ جُنَايَتَهُ فِي حُرٍّ ١٤٥ إِنَّا كَانَتْ غُرْمًا
 لَاحِقًا بِجُنَايَةِ خَطَا ١٤٦ ، وَكَذَلِكَ ١٤٧ جُنَايَتُهُ فِي الْعَبْدِ إِنَّا كَانَتْ غُرْمًا
 مِنْ خَطَا ١٤٨ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَقُلْتَ بِقَوْلِنَا فِيهِ ، وَقُلْتَ : مَنْ قَالَ لَا تَمَقُلُ
 الْمَاقِلَةُ عَبْدًا احْتَمَلَ قَوْلَهُ لَا تَمَقُلُ جُنَايَةَ عَبْدٍ ، لِأَنَّهُ فِي عُنْقِهِ ، دُونَ
 مَالِ سَيِّدِهِ غَيْرِهِ ١٤٩ ، فَقُلْتَ بِقَوْلِنَا ، وَرَأَيْتَ مَا احْتَجَبْتَ ١٥٠ بِهِ مِنْ
 هَذَا حُجَّةٍ صَحِيحَةٍ ١٥١ دَاخِلَةٍ فِي مَعْنَى السُّنَّةِ ؟

١٥٦٧ - قَالَ : أَجَلٌ .

١٥٦٨ - قَالَ : وَقُلْتَ لَهُ : وَقَالَ ١٥٢ صَاحِبُكَ وَغَيْرُهُ مِنْ

-
- (١) فِي النسخِ لِلطَّبِيعَةِ « وَلِنَا » وَهُوَ عَطَافٌ لِلأَسْلِ وَابْنُ جَامِعٍ .
 (٢) فِي س « تَحْمِلُ » وَهُوَ خَطَأٌ .
 (٣) فِي س « فِي الْحُرِّ » وَهُوَ عَطَافٌ لِلأَسْلِ .
 (٤) فِي سَائِرِ النسخِ « بِجُنَايَتِهِ خَطَأٌ » . وَقَدْ ضَرَبَ بَعْضُهُمْ عَلَى الْإِلَهِ وَالْمَلَأَهُ مِنْ « بِجُنَايَةِ »
 وَكُتِبَ تَوَلَّيَا « بِهِ » .
 (٥) فِي سَائِرِ النسخِ « فَكَذَلِكَ » بِالْفَاءِ ، وَلِلَّذِي عَلَيْهِ ، وَلَكِنْ الْأَسْلُ بِالرَّو ،
 وَالتَّاسِي يُرَبِّ فِي اسْتِصَالِ الْحُرُوفِ وَوَضَعَ بِضَمٍّ مَوْضِعَ بَعْضٍ .
 (٦) « غَيْرِهِ » بِذَلْ مِنْ « سَيِّدِهِ » . وَفِي س « دُونَ مَالِ غَيْرِهِ » بِجَفْ « سَيِّدِهِ »
 وَفِي بَعْضِ النسخِ « دُونَ مَالِ سَيِّدِهِ وَسَيِّدِهِ غَيْرِهِ » . وَزِيَادَةُ « وَسَيِّدِهِ » مَكْتُوبَةٌ فِي
 الْأَسْلِ بَيْنَ السُّطُورِ بِحُزْنٍ أَكْثَرَ .
 (٧) فِي سَائِرِ النسخِ « احْتَجَبْنَا » وَقَدْ جِئْتُ بِضَمٍّ فِي الْأَسْلِ فَالْمَقْلُقُ أَلْفًا فِي الْمَلَأَ وَأُزِيلَ
 لِإِحْدَى هَظْظِيَا لَعْرًا « تَا » .
 (٨) فِي س « وَج » مِنْ هَذِهِ الْحَبَةِ الصَّحِيحَةِ وَهُوَ عَطَافٌ لِلأَسْلِ وَلِسَنَةُ ابْنِ جَامِعٍ ،
 وَهُوَ أَيْضًا خَطَأٌ وَاضِحٌ .
 (٩) فِي سَائِرِ النسخِ زِيَادَةُ « التَّاسِي » .
 (١٠) فِي س « قَالَ » بِغَوْنِ الرَّو ، وَهِيَ تَأْجِدُ فِي الْأَسْلِ .

أصحابنا: جراحُ البِدِّ في ثَمَّة كَجِراحِ الحُرِّ في دِيته ، ففي عينه نصفُ ثَمَّة ، وفي مُوضِعِهِ نصفُ عَشْرِ ثَمَّة ، وبِالْفَتْحَا فِيهِ ، قُلْتُ : في جِراحِ البِدِّ ما تَقْص من ثَمَّة .

١٥٦٩ - قال : فَأَنَا أَبْذَأُ فَأَسْأَلُكَ مِنْ حَبَّتِكَ فِي قَوْلِ جِراحُ

البِدِّ فِي دِيته ^(١) : أَخْبَرًا قُلْتَهُ أَمْ قِيَاسًا ؟

١٥٧٠ - قُلْتُ : أَمَّا الْخَبَرُ فِيهِ فَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ .

١٥٧١ - قال : فَاذْكُرْهُ ؟

١٥٧٢ - قُلْتُ : أَخْبَرَنَا سَفِيانُ ^(٢) مِنَ الزُّهْرِيِّ ^(٣) عَنْ سَعِيدِ بْنِ

الْمُسَيْبِ أَنَّهُ قَالَ : عَقَلُ الْبِدِّ فِي ثَمَّة ، فَسَمِعْتُهُ مِنْهُ كَثِيرًا هَكَذَا ^(٤) ،

(١) أي قول القول بأن جراح البِدِّ في دِجِه ، يعني في تشبيه ثَمَّة البِدِّ باليد . فقوله « جراح » مرفوع على الأجساد . والمجلة كلها متعلقة إلى « قول » . ومثناه الذي في الأصل ، ومثناه توجيه . وقد ثبت بينهم فيه ، فالسوق كذا في كلمة « قول » ، وزاد بجاشيه بكلمة « البِدِّ » في ثَمَّة كجراح الحُرِّ » ، زعمانه أن الكلام ناسخ فيه ١١ وعن ذلك اضطربت النسخ الأخرى ، في ابن جماعة « في فوائد جراحه في ثَمَّة كجراح الحُرِّ في دِجِه » . وفي النسخ للطروعة « في فوائد جراحة البِدِّ في ثَمَّة كجراح الحُرِّ في دِجِه » .

(٢) في ابن جماعة وس و ج زائدة « بن حنيفة » .

(٣) في ابن جماعة وس « عن ابن شهاب » وبما عناهو الذي في الأصل ، ثم زاد بعضهم بجاشيه « ابن شهاب » وأشار إلى موضعها بكلمة « عن » ، فاشبه الأمر على ناسخ وس فكتب « عن الزهري عن ابن شهاب » ١١ والزهري هو ابن شهاب .

(٤) في سائر النسخ « هكذا كثيرا » بالقديم والتأخير ، وهو خلاف للأصل .

وربما قال : كبراج الحرّ في دية^(١) قال : ابن شهاب : فإنّ ناساً يقولون^(٢) : يحوّم سبعة^(٣)

١٥٧٣ - قال : إسماعيل^(٤) سألتك خبراً تقوم به حديثك .

١٥٧٤ - قلت : قد أخبرتك أنّي لأعرف في خبراً من

أحد أهلك من سعيد بن المسيّب .

١٥٧٥ - قال : فليس في قوله حجة

١٥٧٦ - قال^(٥) : وما ادعيت ذلك فقد ردّه عليّ

١٥٧٧ - قال : فاذكر الحجة فيه ؟

١٥٧٨ - قلت^(٦) : قياساً على الجنابة على الحرّ .

١٥٧٩ - قال : قد يفرق الحرّ في أن دية الحرّ مؤنّثة ،

(١) هنا بحاشية الأصل بخط آخر زيادة فيها : « قال القاضي : أخيراً اتفق بيني وبين

بن حسان من الليث بن سعد عن ابن شهاب عن ابن المسيّب أنّه قال : جراح اليد في دية كبراج الحرّ في دية » . وهذه الزيادة ثبتت في سائر النسخ مع اختلاف قليل في بعض الألفاظ . ورواية سعيد التي في الأصل ورواها القاضي أيضاً في الأم (ج ٦ ص ٩٠) بدون قوله « فسخت منه كثيراً » إلخ ثم روى بعدها هذه الزيادة .

(٢) في ابن جماعة و ب و ج « وإنّ ناساً يقولون » وفي س « وإنّ ناساً يقولون » وما هنا هو الأصل ، ثم حاول بعضهم تغييره إلى « وإنّ ناساً يقولون » وكتب قولها « وإنّ وحسن لائماً في الياء من « يقولون » .

(٣) عبارة الأم : « وقال ابن شهاب : وكان رجال سواه يقولون : يحوّم سبعة » .

(٤) هنا في النسخ للطبوعة زيادة « قال القاضي » . وزيد في الأصل بن المنصور « قال » .

(٥) في ابن جماعة « قال ناساً » وفي ج « قال ناساً » وكلاماً مخالف للأصل .

(٦) في ب « قلت له قد » وفي س و ج « قلت قد » .

(٧) « قال » بين القاضي نفسه ، وشرب عليها بعضهم في الأصل وكتب قولها « قلت » وذلك ثبت في سائر النسخ .

(٨) في سائر النسخ « قلت قلته » . والقى في الأصل كلمة واحدة ، فحصل أن هراً

« قلت » وتحصل أن هراً « قلته » . وعلى كل حال أراد واضح ، على تقدير

حذف الأخرى .

ودَيْتُهُ نَمْتُهُ ، فَيَكُونُ بِالسَّلَمِ مِنَ الْإِبِلِ وَالذُّوْلِبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ أَشْبَهَ ،
لَأَنَّ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نَمْتُهُ ؟

١٥٨٠ - قُلْتُ : هَذَا ^(١) حِجَّةٌ لِمَنْ قَالَ لَا تَمْلِكُ الْمَاعِظَةُ نَمْنَ
الْمَبْدُ - عَلَيْكَ .

١٥٨١ - قَالَ : وَمِنْ أَيْنَ ؟

١٥٨٢ - قَالَ : يَقُولُ لَكَ : لِمَ قُلْتَ تَمْلِكُ الْمَاعِظَةُ نَمْنَ الْمَبْدُ
إِذَا جِئَ عَلَيْهِ الْحَرْقُ بَيْتُهُ ، وَهُوَ عِنْدَكَ بِمَنْزِلَةِ الْتَمَنِ ؟ وَلَوْ جِئَ عَلَى بَعِيرٍ
جَنَائَةً صَنِتْهَا فِي مَالِهِ ؟

١٥٨٣ - قَالَ : فَهَوُ ^(٢) نَفْسٌ مُحَرَّمَةٌ .

١٥٨٤ - قُلْتُ : وَالْبَعِيرُ نَفْسٌ مُحَرَّمَةٌ عَلَى قَاتِلِهِ ؟

١٥٨٥ - قَالَ : لَيْسَتْ كَحَرَمَةِ الْمُؤْمِنِ .

١٥٨٦ - قُلْتُ : وَيَقُولُ لَكَ وَلَا الْمَبْدُ كَحَرَمَةِ الْحَرْقِ
فِي كُلِّ أَمْرٍ .

(١) فِي « نَلْت وَمَعَا » وَهُوَ عَنَّا فِي الْأَسْل .

(٢) « قَالَ » أَيْ الْعَاقِبَى . وَضَرَبَ عَلَيْهَا بَعْضُهُمْ فِي الْأَسْل وَكَتَبَ بَلَاغًا عَنْ بَيْنِ السُّطَرِ

« نَلْت » وَهِيَ تَبَيَّنَتْ فِي سَائِرِ النُّسخِ .

(٣) فِي سَائِرِ النُّسخِ « هُو » وَهِيَ نَاجِيَةٌ فِي الْأَسْل ، وَكَطَعَتْ مِنْهُ وَأَتْرَحَا بَلَى .

١٥٨٧ - قُلْتُ: فهو ^(١) عندك مجاميعُ الحرِّ في هذا المعنى،
أفتمقله ^(٢) المائلة ؟

١٥٨٨ - قال : ونعم ^(٣) .

١٥٨٩ - قُلْتُ : وحكمَ الله في المؤمن يُقتلُ خطأً بديّةٍ
وتحريرِ رقيقه ؟

١٥٩٠ - قال : نعم ^(٤) .

١٥٩١ - قُلْتُ : وزعمت أن في البعد تحريراً رقيقه كغيره
في الحرِّ وعن ^(٥) ، وأن الثَّمين كالدِّية ؟

١٥٩٢ - قال : نعم ^(٦) .

١٥٩٣ - قُلْتُ : وزعمت أنك تقتلُ الحرَّ بالبعد ؟

١٥٩٤ - قال : نعم ^(٧) .

(١) هنا في سائر النسخ زيادة « قال القاضي » .

(٢) في س « قتل هو » ، وفي باقي النسخ « قتل لهم » وما هنا هو الذي في الأصل .

(٣) حصة الاستعلاء ثابة في الأصل وضرب عليها بينهم ، وحلت في سائر النسخ .

(٤) في س و س « نعم » بخلاف الواو ، وهي ثابة في الأصل ، وكانت مكتوبة في
ابن جماعة ثم كسفت ، وأثر الكسب ظاهر .

(٥) في ج « ولم » وكذلك في ابن جماعة وفي الواو « صح » ، وليست في الأصل ،
ولكنها مكتوبة به في السطور .

(٦) « وعن » رسم في الأصل و س و ج بدون الألف ، وهو منسوب مطلقاً
« تحرير » وكذلك رسم في ابن جماعة ولكن ضبط بالجر ، وهو خطأ . ورسم في
س « ثمة » .

(٧) في ابن جماعة و ج « ولم » والواو ليست في الأصل .

(٨) فيها أيضاً « ولم » والواو مكتوبة في الأصل فوق السطر .

١٥٩٥ - قُلْتُ: وَزَعَمْنَا أَنَا نَقْتُلُ الْمُبِدَّ بِالْعَبْدِ؟

١٥٩٦ - قال : وأنا أقوله .

١٥٩٧ - قلت: فقد جامع الحر في هذه المعاني عندنا وعندك،

في أن ينه وين الملوك مثله قصاصاً في كل جرح ، وجامع البعير
في معنى أن ديتة ثمنه ، فكيف اختوت في جراحتة ^(١) أن تجعلها
كجراحة بعير ^(٢) ، تجعل فيه ما تقصه ، ولم تجعل جراحتة ^(٣) في ثمنه
كجراح الحر في ديتة ؟ وهو يجمع الحر في خمسة معاني ^(٤) ، وفارقته
في معنى واحد ؟ أليس أن تقيسه على ما يجمعه في خمسة معاني ^(٥) أولى
بكم من أن تقيسه على ما جمعه في معنى واحد ؟ مع أنه يجمع الحر
في أكثر من هذا : أن ما حرم على الحر ^(٦) حرم عليه ، وأن عليه
الحدود والصلاة والصوم وغيرها من القرائض ، وليس ^(٧) من
الجهائم بسيل ۱۱

۱۵۸ - قال : رأيت^(۷) ديتہ عتہ ؟

(١) في «جراحه» وهو خالف للأصل.

(٢) في ابن جلعان «كجراحة البجر» ، وفي «كجراح البجر» ، وكلاما مختلف للاصل .

(٣) في النسخ للطبعة «مان» وإليها تاجه في الأصل وابن جماعة .

(٤) في «عزم» وفي «و ج» وإن جملة «محرم» والأصل «حرم» ثم ألحق بعضهم رأس الماد حراً بفتح هـ بين التاء، ولهم بدون قطع، فنذك أنضربت النسخ.

(٥) في سائر النسخ «وأن ليس»، وحرف «أن» مزاد في الأصل بين البطور، ثم ضرب عليه.

(٧) في ج «وعد رأيت» وفي س و ه «وعد رأيت» وحرف «قد» ليس في الأصل، وكان مكتوبا في نسخة ابن جماعة ثم كُشط.

١٥٩٩ - قلتُ : وقد رأيتَ دِيَةَ الرَّاقِ نصفَ دِيَةِ الرجلِ ،
فما منعَ ذلكَ جِراحَها أن تكونَ في دِيَتِها ، كما كانتَ جِراحُ الرجلِ
في دِيَتِهِ ؟!

١٦٠٠ - ^(١) وقلتُ له : إذا كانتَ الدِّيَةُ في ثلاثِ سنينَ
إِبِلًا ^(٢) ، أفلَيْسَ ^(٣) قد زعمتَ أن الإِبِلَ تكونُ بِصِفَةِ دِيَتِنا ^(٤) ؟ فكيف
أنكرتَ أن تُشْتَرَى الإِبِلُ بِصِفَةِ إلى أَجْلِ ؟ ولم تَقِبْهُ ^(٥) على الدِّيَةِ
ولا على الكتابةِ ولا على المهرِ ، وأنتَ تُجِيزُ في هذا كُلَّهُ أن تكونَ
الإِبِلُ بِصِفَةِ دِيَتِنا ؟! غالفتَ فيه التَّقياسَ ، وغالفتَ الحديثَ نَصًّا من
النَّبِيِّ : أَنَّهُ اسْتَشْلَفَ بَيْرًا ^(٦) ثُمَّ أَرَى بَقَضائِهِ يَتَدُ ۱؟

-
- (١) حَتَّى سَ - زيادةٌ « قال القاضي رحمه الله تعالى » .
(٢) في النسخ الطَّبِيعَةُ زيادةٌ « أفلانًا » وليست في الأصل ، ولكنها زيادةٌ بملحظِهِ بخط
آخر ، وزعمتُ أيضاً في ابنِ جماعة فوق السطر ، وعليها « صح » .
(٣) في س و ج « فليس » بخلفِ حمزة الاستعظام ، وهي تاجية في الأصل وابنِ جماعة .
(٤) هي تكون دِيَتًا في القصة بالوصف .
(٥) « لم » هي التالية للجزم ، وقيل كُتِبَ في النسخ الأخرى « ولم لله » بخلفِ الياء
بد الخاف ، ولكنها تاجية في الأصل ، فضبطنا الضل بالرفع والجزم ، على احتمالين :
أن يكون مجزوماً والياء لإشباعِ لَحَرَكَةِ الخاف ، أو تكون « لم » تاليةً لقطعِ معنى
« ما » فلا تجزم ، على ملخصِ مرأى من منبجِ القاضي في الرسالة ، لأنها لغةُ سرونة
ولأن كانتَ لغويةً ، كما قل صاحبُ اللغى عن ابنِ مالك : أن رفعَ الضل بعدها لغة
لا ضرورة ، وانظره بِمُحَشِيَةِ الأُمِّ (ج ١ ص ٣٧٠ - ٣٧١) . وانظر أيضاً
تطبيقاتَ صديقتنا العلامة الشيخ محمد نعي الدين على شرح ابنِ عيَّيش على الضل
(ج ٧ ص ٨ - ٩) .
(٦) « استشلف » أي القرض ، والقرْب تسمى القرض « سقفا » .

- ١٦٠١ - قال : كرهه ابن مسعود .
- ١٦٠٢ - قلنا ^(١) : وفي أحد ^(٢) مع النبي ^(٣) حجة ؟
- ١٦٠٣ - قال : لا ، إن ثبت عن النبي .
- ١٦٠٤ - قلتُ هو ثابتٌ باستسلافه بغيراً وقضاه ^(٤) خيراً منه ، وثابت في الدياتِ عندنا وعندك ، هذا ^(٥) في معنى الشئ .
- ١٦٠٥ - قال : فما الخبرُ الذي يُقاسُ عليه ؟
- ١٦٠٦ - قلتُ : أخبرنا مالك ^(٦) عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي رافع : « أن النبي استسلف من رجل بغيراً ، فجاءه إبل ^(٧) ، فأمرني أن أنضيه إليه ، فقلتُ : لا أجد في الإبل إلا أجراً خياراً ^(٨) ، فقال : أعطه إليه ، فإن خيار الناس أحسنهم قضاءً ^(٩) » .
-
- (١) في ابن جهم و س . قلت : وفي « قلت له » وفي ج « قلنا » وكلها مخالف للأصل .
- (٢) في النسخ للطبوعة « أو أحد » بابتداء مهمل الاستفهام ، وليس في الأصل ولا ابن جماعة .
- (٣) في س « مع رسول الله » وما هنا هو الذي في الأصل وابن جماعة .
- (٤) في النسخ للطبوعة « وقضاه » وما هنا هو الذي في الأصل وابن جماعة . فيحمل أن يكون مصدراً سهلت فيه المهزلة وحذفت ، وأن يكون فعلاً ماضياً ، بمعنى : وأنه قضاه خيراً منه .
- (٥) في سائر النسخ « وهنا » والواو ليست في الأصل ، وزادها بعضهم بكلف بين الكلمتين .
- (٦) الحديث في اللوط (ج ١ ص ١٦٨) وقد رواه العاصمي هنا بالقياس مع حميد من الاختصار .
- (٧) هنا في ابن جماعة و س و ج زيادة « قال » وهي زيادة في الأصل بين السطور .
- (٨) « خياراً » أي مختاراً . وقد زاد بعضهم هنا بحاشية الأصل « رباعياً » وهي زيادة أيضاً بحاشية ابن جماعة . و « رباعياً » ينصح الرأى وكسر الين وتخفيف الباء للرجعة والياء النجبة ، وهو البئر الذي استكمل ست سنين ودخل في السابعة .
- (٩) الحديث رواه أيضاً أحمد ونسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ، كما في

١٦٠٧ - قال : فما المبرر الذي لا يُقاسُ عليه ؟

١٦٠٨ - قلت^(١) : ما كانَ لله فيه حكمٌ منصوبٌ ثم كانت لرسولِ الله^(ص) سُنَّةٌ بتخفيفٍ في بعضِ الفرضِ دونِ بعضٍ - : مُحملٌ بالرخصة فيما رَخَّصَ فيه رسولُ الله ، دونَ ما سواها ، ولم يُقَسَّ ما سواها عليها^(٢) ، وهكذا ما كان لرسولِ الله من حُكْمٍ عامٍ بشيءٍ ثم سَنَّ فيه سُنَّةً تُفارقُ حكمَ العامِّ .

١٦٠٩ - قال : وفي^(٣) مثل ماذا ؟

١٦١٠ - قلتُ : فرضَ الله الوضوءَ على مَنْ قامَ إلى الصلاة من نومه ، فقال : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا^(٤) وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ^(٥) ﴾ .
١٦١١ - فَفَصَدَّ قَصَدَ الرَّجُلَيْنِ بالفرض ، كما قَصَدَ قَصَدَ ما سواها من أعضاء الوضوء .

-
- == في المتن رقم (٢٩١٥) رواه البخاري في الأم عن مالك (ج ٣ ص ١٠٢) وله مناظرة طويلة وأما مع بعض خلافيه فوهذه المسئلة ، ومنهم محمد بن الحسن (ج ٢ ص ١٠٦ - ١٠٨) فأقرأها ، فلها بحث خفي مهم .
- (١) في النسخ المطبوعة زيادة « له » وهي زيادة في الأصل بين الكلمتين ، ولم تذكر في ابن جماعة ، وكتب في موضعها « هـ » دلالة على عدم إيجابها .
- (٢) في س زيادة « فيه » وليست في الأصل .
- (٣) في سائر النسخ « ولم يمس ما سواها عليه » وهو مخالف للأصل ، بل قد ضبطت فيه الياء من « يمس » بضم الياء وفتح الالف ، والنسج في « عليها » راجع إلى الرخصة .
- (٤) حرف « ق » لم يذكر في النسخ إلا في س وهو ثابت في الأصل .
- (٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .
- (٦) سورة المائدة (٦) .

- ١٦١٢ - قلباً مَسَحَ رسولُ الله على الخفين لم يكن لنا -
والله أعلم - أن نَسَحَ على عمامة ولا بُرْمُج ولا ١٥ تَقَازِنَ -: قِيَّاساً
عليهما ١٦ ، وأُثْبِتْنَا القِرْصَ في أعضاء الوضوء كلها ، وأَوْضَعْنَا ١٧
بِمسحِ النبي في المسح على الخفين ، دُونَ ما سواها .
١٦١٣ - قال ١٨ : قَصَدَ ١٩ هذا خلافاً للقرآن ؟
١٦١٤ - قلتُ : لا تخالفُ سنة رسولِ الله كتابَ الله بحال .
١٦١٥ - قال : فامْنِ هذا عندك ؟
١٦١٦ - قلتُ : معناه أن يكونَ قَصَدَ بفرضِ إمامٍ
القديمين الماءَ من لَأَخْفَى ٢٠ عليه لَيْسَهُمَا كَامِلُ الطَهَارَةِ .
١٦١٧ - قال : أَوْ يَحْوِزُ هذا في اللسان ؟
١٦١٨ - قلتُ : نعم ، كما جاز أن يقومَ إلى الصلاة من هو

(١) في س و ج زيادة « على » ..

(٢) أما مع القياس على المسح على الخفين فمع ، فلا مسح على برقع ولا تقازين ، وأما العمامة
فإن يجوز للمسح عليها إنما هو اتباع لسنة الصبيحة فيها ، لا قِيَّاساً على الخفين ،
وانظر للأحدث في المسح على العمامة في الترمذي بخرنبا (رقم ١٠٠ - ١٠٢)
ونيل الأوطار (ج ١ ص ٢٠٤ - ٢٠٧) .

(٣) في س - « ورضنا » وهو مخالف للأصل .

(٤) في النسخ للطبوعة « فقال » وإفاء زيادة في الأصل مطبوعة بالخط .

(٥) هذا استظهار بخلاف المنزلة ، وقد زيدت في الأصل وإضافة الفصل .

(٦) في س و ج « خنين » بابت التون ، وهو مخالف للأصل وابن جماعة ، وانظر
ملخصي رقم (٦٤٠) .

على وضوء ، فلا يكون المراد بالوضوء ، استدلالاً بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاتين وصلوات وضوء واحد^(١) .

١٦١٩ - وقال الله تعالى : **وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ** .

١٦٢٠ - فذلك السنة على أن الله لم يرد بالقطع كل السارقين .

١٦٢١ - فكذلك دلت سنة رسول الله بالمسح أنه قصد

بالقرض في غسل القدمين من لا حق عليه لبسهما كامل الطهارة^(٢)

١٦٢٢ - قال : فما مثل هذا في السنة ؟

١٦٢٣ - قلت : نعى رسول الله عن بيع التمر بالتمر إلا مثلاً

بمثل . و « سئل عن الرطب بالتمر ؟ قال : أيقص الرطب إذا بيع ؟

فقال : نعم ، فنعى عنه . » و « نعى عن الزبابة » وهي كل ما عرف

كبله مما فيه الربا من الجنس الواحد يمزاجه لا يعرف كبله منه ،

وهذا كله مجتبع للماني . و « رخص أن تباع الترابيا بجزءها تمرًا

ياكلها أهلها رطبًا »^(٣)

(١) انظر فريحا على الترمذي (وتم ٥٨ - ٦١) وبيل الأوطار (ج ١ ص ٢٥٧ - ٢٥٨)

و ٢٦٤ - ٢٦٥) .

(٢) في س « قال الثاني وقال الله » وفي ابن جماعة و ج « قال الثاني قال الله »

وما هنا هو الذي في الأصل .

(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٤) سورة الأناج : (٣٨)

(٥) انظر ماضي في القرائن (٧٢٠ - ٧٢٢ و ٢٢٣ - ٢٢٥ و ٦٢٦ - ٦٢٨) .

(٦) انظر ماضي في القرائن (٩٠٦ - ٩١١) .

١٦٢٤ - فرخصنا في الرايا بإرخاصه ، وهي بيع الرطب بالقر ، وداعلة في المزبنة ، بإرخاصه^(١) ، فأثبتنا التحريم محرماً^(٢) عاماً في كل شيء من صنف واحد ما كولي ، بعضه جُزأف وبعضه بكيل^(٣) - : للمزبنة ، وأحللنا الرايا خاصة بإحلاله من الجملة التي حرّم ، ولم يُبطل أحد الطرفين بالآخر ، ولم نجعله قياساً عليه .

١٦٢٥ - قال : فأوجه هذا ؟

١٦٢٦ - قلت : يحتمل وجهين ، أولهما به عندي - والله أعلم - أن يكون ما نعى عنه جملة أراد به ما سوى الرّاي ، ويحتمل أن يكون أرخص^(٤) فيها بعد وجوبها^(٥) في جملة النعي ، وأيهما^(٦) كان فعليتنا طاعته ، بإحلال ما أخلّ وتحريم ما حرّم .

-
- (١) قوله « بإرخاصه » تكراراً تأكيد ، وهي صفة كالتي قبلها بقوله « فرخصنا » .
 (٢) كتب مصحح س هنا بجاشيتها مانصة « هكذا في جميع النسخ وانظر » ولم أر في الكلام وجهاً لنظر ، بل هو صحيح واضح .
 (٣) في ابن جاعة و س و ج « رخص » ، والآلف ثابتة في الأصل ، ثم شرب عليها بعضهم .
 (٤) أمل « الوجوب » القنوط والوقوف ، ثم استعمل في الثبوت ، ثم جاء منه للنعي العرعي للعروف للوجوب . والثاني أراد به هنا للنعي القنوي : الثبوت . ولم يهم مصححو النسخ للطبعة هنا تغييروا الكلمة وجعلوها « بعد دخولها » . وهو مخالف للأصل ولحق ابن جاعة .
 (٥) في س « فأيهما » وهو مخالف للأصل .

١٦٢٧ - ^(١) وقضى رسول الله بالدية في الحر المسلم يقتل خطأ مائة من الإبل ، وقضى بها على العاقلة .
١٦٢٨ - ^(٢) وكان ^(٣) الممد يخاف الخطأ في القود وللأثم ،
ويوافق في أنه قد تكون فيه دية ^(٤)

١٦٢٩ - فلما كان قضاء رسول الله في ^(٥) كل امرئ فيما لزمه إنما هو في ماله دون مال غيره ، إلا في الحر ^(٦) يقتل خطأ :
قضينا على العاقلة في الحر يقتل خطأ ما ^(٧) قضى به رسول الله ، وحملنا
الحر يقتل صداً إذا كانت فيه دية - : في مال الجاني ، كما كان كل
ما جنى في ماله غير الخطأ ، ولم يقس ما لزمه من غريم بغير جراح خطأ
على ما لزمه بقتل الخطأ ^(٨) .

١٦٣٠ - ^(٩) فإن قال قائل : وما اتى يقرم الرجل من جنايته
وما لزمه غير الخطأ ؟

-
- (١) هنا في سائر النسخ زيادة « قال القاضي » .
 - (٢) هنا في ابن جماعة و س و ج زيادة « قال القاضي » .
 - (٣) في س « لكان » وهو مخالف للأصل .
 - (٤) « تكون » متروكة في الأصل بالثبوت القوية ، وفي سائر النسخ بقاء الضمة .
وفي ت « دية » وهو خطأ وخالف للأصل .
 - (٥) في سائر النسخ « مل » والى في الأصل « في » ثم عت بها بعضهم لجلها « مل »
وما في الأصل صحيح .
 - (٦) في س و ج زيادة « السلم » وهو قيد صحيح ، ولكنه لم يذكر في الأصل ولا في
ابن جماعة ، فلا أدري من أين أثبت فيها .
 - (٧) في سائر النسخ « يا » والباء ملقطة باليم زيادة في الأصل وليست منه . والنقل يصدى
بنفسه وبالحرف ، كما هو معروف .
 - (٨) انظر ما انتهى برفم (١٥٣٦) وما بعده .

١٦٣١ - قلتُ: قال الله: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ مَدْعَايَنَ نَحْلَةً﴾.

١٦٣٢ - وقال: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾.

١٦٣٣ - وقال: ﴿فَإِنْ أَحْصَيْتُمْ فَاسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾.

١٦٣٤ - وقال: ﴿وَالَّذِينَ يَظَاهَرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ

يَتَوَدُّونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَنَاسَوْا﴾.

١٦٣٥ - وقال: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا﴾ فَبِمَا كَفَرْتُمْ

مَا قَتَلَ مِنَ النَّفْسِ، يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَفَّةِ،

أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ، أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا، لِيَذُوقُوا بِآل-

أَنْزِرِهِ، هَذَا اللَّهُ تَعَالَى سَلَفَ، وَمَنْ جَاءَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ: وَاللَّهُ عَزِيزٌ

ذُو انْتِقَامٍ

(١) سورة النساء (٤).

(٢) سورة البقرة (٤٣) ومواضع كثيرة من القرآن.

(٣) سورة البقرة (١٦٦).

(٤) في ابن جماعة و س و ج «والذين يظاهرون منكم من نسائهم» وهو خطأ مخالف

لفلالة، وكلمة «منكم» كتبت في الأصل ثم ضرب عليها. وقد اشبهت عليهم

الآية بآل قبلها. والى قبلها أولها «الذين» بدون الواو.

(٥) سورة المائدة (٣).

(٦) في الأصل لك هنا، ثم قال «الآية».

(٧) سورة المائدة (٩٥).

١٦٣٦ - وقال : ﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ سِتَّةِ مَسْكِينٍ مِنْ^(١) أَوْسَطِ مَا تَطْبَعُونَ عَلَيْهِمْ أَوْ كِسْفَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَبَّةٍ ، فَن لَمْ يَحْذِ قَصِيكُم ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ^(٢) ۝ ١٦٣٧ ۝ ١٦٣٨ ۝ ١٦٣٩ ۝ ١٦٤٠ ۝ ١٦٤١ ۝ ١٦٤٢ ۝ ١٦٤٣ ۝ ١٦٤٤ ۝ ١٦٤٥ ۝ ١٦٤٦ ۝ ١٦٤٧ ۝ ١٦٤٨ ۝ ١٦٤٩ ۝ ١٦٥٠ ۝ ١٦٥١ ۝ ١٦٥٢ ۝ ١٦٥٣ ۝ ١٦٥٤ ۝ ١٦٥٥ ۝ ١٦٥٦ ۝ ١٦٥٧ ۝ ١٦٥٨ ۝ ١٦٥٩ ۝ ١٦٦٠ ۝ ١٦٦١ ۝ ١٦٦٢ ۝ ١٦٦٣ ۝ ١٦٦٤ ۝ ١٦٦٥ ۝ ١٦٦٦ ۝ ١٦٦٧ ۝ ١٦٦٨ ۝ ١٦٦٩ ۝ ١٦٧٠ ۝ ١٦٧١ ۝ ١٦٧٢ ۝ ١٦٧٣ ۝ ١٦٧٤ ۝ ١٦٧٥ ۝ ١٦٧٦ ۝ ١٦٧٧ ۝ ١٦٧٨ ۝ ١٦٧٩ ۝ ١٦٨٠ ۝ ١٦٨١ ۝ ١٦٨٢ ۝ ١٦٨٣ ۝ ١٦٨٤ ۝ ١٦٨٥ ۝ ١٦٨٦ ۝ ١٦٨٧ ۝ ١٦٨٨ ۝ ١٦٨٩ ۝ ١٦٩٠ ۝ ١٦٩١ ۝ ١٦٩٢ ۝ ١٦٩٣ ۝ ١٦٩٤ ۝ ١٦٩٥ ۝ ١٦٩٦ ۝ ١٦٩٧ ۝ ١٦٩٨ ۝ ١٦٩٩ ۝ ١٧٠٠ ۝ ١٧٠١ ۝ ١٧٠٢ ۝ ١٧٠٣ ۝ ١٧٠٤ ۝ ١٧٠٥ ۝ ١٧٠٦ ۝ ١٧٠٧ ۝ ١٧٠٨ ۝ ١٧٠٩ ۝ ١٧١٠ ۝ ١٧١١ ۝ ١٧١٢ ۝ ١٧١٣ ۝ ١٧١٤ ۝ ١٧١٥ ۝ ١٧١٦ ۝ ١٧١٧ ۝ ١٧١٨ ۝ ١٧١٩ ۝ ١٧٢٠ ۝ ١٧٢١ ۝ ١٧٢٢ ۝ ١٧٢٣ ۝ ١٧٢٤ ۝ ١٧٢٥ ۝ ١٧٢٦ ۝ ١٧٢٧ ۝ ١٧٢٨ ۝ ١٧٢٩ ۝ ١٧٣٠ ۝ ١٧٣١ ۝ ١٧٣٢ ۝ ١٧٣٣ ۝ ١٧٣٤ ۝ ١٧٣٥ ۝ ١٧٣٦ ۝ ١٧٣٧ ۝ ١٧٣٨ ۝ ١٧٣٩ ۝ ١٧٤٠ ۝ ١٧٤١ ۝ ١٧٤٢ ۝ ١٧٤٣ ۝ ١٧٤٤ ۝ ١٧٤٥ ۝ ١٧٤٦ ۝ ١٧٤٧ ۝ ١٧٤٨ ۝ ١٧٤٩ ۝ ١٧٥٠ ۝ ١٧٥١ ۝ ١٧٥٢ ۝ ١٧٥٣ ۝ ١٧٥٤ ۝ ١٧٥٥ ۝ ١٧٥٦ ۝ ١٧٥٧ ۝ ١٧٥٨ ۝ ١٧٥٩ ۝ ١٧٦٠ ۝ ١٧٦١ ۝ ١٧٦٢ ۝ ١٧٦٣ ۝ ١٧٦٤ ۝ ١٧٦٥ ۝ ١٧٦٦ ۝ ١٧٦٧ ۝ ١٧٦٨ ۝ ١٧٦٩ ۝ ١٧٧٠ ۝ ١٧٧١ ۝ ١٧٧٢ ۝ ١٧٧٣ ۝ ١٧٧٤ ۝ ١٧٧٥ ۝ ١٧٧٦ ۝ ١٧٧٧ ۝ ١٧٧٨ ۝ ١٧٧٩ ۝ ١٧٨٠ ۝ ١٧٨١ ۝ ١٧٨٢ ۝ ١٧٨٣ ۝ ١٧٨٤ ۝ ١٧٨٥ ۝ ١٧٨٦ ۝ ١٧٨٧ ۝ ١٧٨٨ ۝ ١٧٨٩ ۝ ١٧٩٠ ۝ ١٧٩١ ۝ ١٧٩٢ ۝ ١٧٩٣ ۝ ١٧٩٤ ۝ ١٧٩٥ ۝ ١٧٩٦ ۝ ١٧٩٧ ۝ ١٧٩٨ ۝ ١٧٩٩ ۝ ١٨٠٠ ۝ ١٨٠١ ۝ ١٨٠٢ ۝ ١٨٠٣ ۝ ١٨٠٤ ۝ ١٨٠٥ ۝ ١٨٠٦ ۝ ١٨٠٧ ۝ ١٨٠٨ ۝ ١٨٠٩ ۝ ١٨١٠ ۝ ١٨١١ ۝ ١٨١٢ ۝ ١٨١٣ ۝ ١٨١٤ ۝ ١٨١٥ ۝ ١٨١٦ ۝ ١٨١٧ ۝ ١٨١٨ ۝ ١٨١٩ ۝ ١٨٢٠ ۝ ١٨٢١ ۝ ١٨٢٢ ۝ ١٨٢٣ ۝ ١٨٢٤ ۝ ١٨٢٥ ۝ ١٨٢٦ ۝ ١٨٢٧ ۝ ١٨٢٨ ۝ ١٨٢٩ ۝ ١٨٣٠ ۝ ١٨٣١ ۝ ١٨٣٢ ۝ ١٨٣٣ ۝ ١٨٣٤ ۝ ١٨٣٥ ۝ ١٨٣٦ ۝ ١٨٣٧ ۝ ١٨٣٨ ۝ ١٨٣٩ ۝ ١٨٤٠ ۝ ١٨٤١ ۝ ١٨٤٢ ۝ ١٨٤٣ ۝ ١٨٤٤ ۝ ١٨٤٥ ۝ ١٨٤٦ ۝ ١٨٤٧ ۝ ١٨٤٨ ۝ ١٨٤٩ ۝ ١٨٥٠ ۝ ١٨٥١ ۝ ١٨٥٢ ۝ ١٨٥٣ ۝ ١٨٥٤ ۝ ١٨٥٥ ۝ ١٨٥٦ ۝ ١٨٥٧ ۝ ١٨٥٨ ۝ ١٨٥٩ ۝ ١٨٦٠ ۝ ١٨٦١ ۝ ١٨٦٢ ۝ ١٨٦٣ ۝ ١٨٦٤ ۝ ١٨٦٥ ۝ ١٨٦٦ ۝ ١٨٦٧ ۝ ١٨٦٨ ۝ ١٨٦٩ ۝ ١٨٧٠ ۝ ١٨٧١ ۝ ١٨٧٢ ۝ ١٨٧٣ ۝ ١٨٧٤ ۝ ١٨٧٥ ۝ ١٨٧٦ ۝ ١٨٧٧ ۝ ١٨٧٨ ۝ ١٨٧٩ ۝ ١٨٨٠ ۝ ١٨٨١ ۝ ١٨٨٢ ۝ ١٨٨٣ ۝ ١٨٨٤ ۝ ١٨٨٥ ۝ ١٨٨٦ ۝ ١٨٨٧ ۝ ١٨٨٨ ۝ ١٨٨٩ ۝ ١٨٩٠ ۝ ١٨٩١ ۝ ١٨٩٢ ۝ ١٨٩٣ ۝ ١٨٩٤ ۝ ١٨٩٥ ۝ ١٨٩٦ ۝ ١٨٩٧ ۝ ١٨٩٨ ۝ ١٨٩٩ ۝ ١٩٠٠ ۝ ١٩٠١ ۝ ١٩٠٢ ۝ ١٩٠٣ ۝ ١٩٠٤ ۝ ١٩٠٥ ۝ ١٩٠٦ ۝ ١٩٠٧ ۝ ١٩٠٨ ۝ ١٩٠٩ ۝ ١٩١٠ ۝ ١٩١١ ۝ ١٩١٢ ۝ ١٩١٣ ۝ ١٩١٤ ۝ ١٩١٥ ۝ ١٩١٦ ۝ ١٩١٧ ۝ ١٩١٨ ۝ ١٩١٩ ۝ ١٩٢٠ ۝ ١٩٢١ ۝ ١٩٢٢ ۝ ١٩٢٣ ۝ ١٩٢٤ ۝ ١٩٢٥ ۝ ١٩٢٦ ۝ ١٩٢٧ ۝ ١٩٢٨ ۝ ١٩٢٩ ۝ ١٩٣٠ ۝ ١٩٣١ ۝ ١٩٣٢ ۝ ١٩٣٣ ۝ ١٩٣٤ ۝ ١٩٣٥ ۝ ١٩٣٦ ۝ ١٩٣٧ ۝ ١٩٣٨ ۝ ١٩٣٩ ۝ ١٩٤٠ ۝ ١٩٤١ ۝ ١٩٤٢ ۝ ١٩٤٣ ۝ ١٩٤٤ ۝ ١٩٤٥ ۝ ١٩٤٦ ۝ ١٩٤٧ ۝ ١٩٤٨ ۝ ١٩٤٩ ۝ ١٩٥٠ ۝ ١٩٥١ ۝ ١٩٥٢ ۝ ١٩٥٣ ۝ ١٩٥٤ ۝ ١٩٥٥ ۝ ١٩٥٦ ۝ ١٩٥٧ ۝ ١٩٥٨ ۝ ١٩٥٩ ۝ ١٩٦٠ ۝ ١٩٦١ ۝ ١٩٦٢ ۝ ١٩٦٣ ۝ ١٩٦٤ ۝ ١٩٦٥ ۝ ١٩٦٦ ۝ ١٩٦٧ ۝ ١٩٦٨ ۝

١٦٣٧ - وَقَفَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَّ عَلَى أَهْلِ الْأَمْوَالِ حِفْظَهَا
بِالنَّهَارِ ، وَمَا أَفْسَدَتِ الْمَوَاتِي بِاللَّيْلِ فَهُوَ ضَامِنٌ عَلَى أَهْلِهَا ١٠ .

١٦٣٨ - فذلك الكتابُ والسنةُ وما لم يختلف^(١) للسلون
 فيهِ: أن هذا كله في مال الرجل، بحقٍ وجب عليه الله، أو أوجب الله
 عليه للأدمين، بوجود زومته، وأنه^(٢) لا يكلف أحدُ زومته عنه.

١٦٣٩ - وَلَا يَمُوزُ أَنْ يَجْنِيَ رَجُلٌ وَيُزَمَّ بِهِ الْغِيَاةُ ، إِلَّا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي سَمَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ فِيهِ خَاصَّةٌ ، مِنْ قُلِّ الْخَطَا وَجَنَائِهِ عَلَى الْآدَمِيِّينَ خَطَا .

(١) ف الأصل إلى حنا، ثم قال « الآية » .

(٢) سورة الواقعة (٨٩) .

(٣) حكنا في الأصل بـ «ط» ، ولم ثبت في سائر النسخ ، والشاذ في بعض النسخ في استعمال الحروف ، وإثابة بعضها على بعض .

(٤) «ممن على أهلها» أي ممنون عليهم نسبة ما أنشئت الزواني ، قال الرازي : «كقولهم سر كاتم ، أي حكوم ، وقيمة زانية أي مرضية . » والحديث رواه مالك في الوطأ (ج ٢ ص ٢٢٠) من حديث حرم بن سعد بن حمزة . ورواه أيضاً أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والبارقاني وابن حبان ، وصحه الحاكم والبيهقي . وانظر للشيخ (رقم ٢١٠٤) ونيل الأوطار (ج ٦ ص ٧٧ - ٧٨) .

(٥) في س و س «ولم يخطف» بمعنى «ما» وهي تاجية في الأصل وابن جماعة، وهو الصواب.

(٦) في ٢٠١٤ ، وهو في جيد وخلف للأسل .

١٦٤٠ - والقياسُ فيما جئى على بجمية أو متاع أو غيره - على ما وصفتُ - : أن ذلك فى ماله ، لأن الأكثرَ المعروف أن ما جئى فى ماله ، فلا يقاسُ على الأقلِّ ويُتركُ الأكثرُ للمقول ، ويُخصُّ الرجلُ الحرُّ يقتلُ^(١) الحرُّ خطأً فتمقلُّه العاقلةُ ، وما كان من جنايةً خطأً على نفسٍ وجرحٍ^(٢) - : خبراً وقياساً^(٣) .

١٦٤١ - ^(٤) وقضى رسولُ الله فى الجنينِ بئرٌ ، عبدٌ أو أمةٌ^(٥) ، ونومٌ أهلُ العلمِ الثمرةَ خمساً من الإبلِ^(٦) .

١٦٤٢ - قال^(٧) : فلما لم يُحكَمْ^(٨) أن رسولَ الله سألَ عن الجنينِ : أذكرٌ أم أنثى ؟ إذ^(٩) قضى فيه - : سوى^(١٠) بين الله كروا لأبى

- (١) « يجل » فعل مضارع وفتح التخط بإيالة الضحية فى الأصل ، وفى سائر النسخ « يجل » ياء المجرى وللصدر . وما فى الأصل أجود وأليق بالسياق .
- (٢) فى سائر النسخ « أو جرح » والألف زائدة فى الأصل وليست منه .
- (٣) فى - « أو قياساً » وهو مخالف للأصل .
- (٤) هنا فى سائر النسخ زيادة « قال القاضي » .
- (٥) نفس هذا الحديث بإسناده برقم (١١٧٤) .
- (٦) ولو بما بعضهم عقراً من الإبل ، وانظر نيل الأوطار (ج ٧ ص ٢٢٧ - ٢٢٢) .
- (٧) كلمة « قال » تاجية فى الأصل ، ولم تذكر فى ابن جماعة و... و... و... وفى - « قال القاضي رحمه الله تعالى » .
- (٨) حكى ما هو بالثبت حرف الله مع الجزم ، وهكذا رسم بالألف فى الأصل ، حافظنا على رسمه . وفى سائر النسخ « لم يحكم » على الجادة .
- (٩) فى س و ج « إننا » وهو مخالف للأصل .
- (١٠) « سوى » وصحت فى الأصل بالألف « سوا » وعلى السين قصة وعلى الواو شدة ، فتكون مبنية للفعل ، وحى جواب المصروط « فلما » . والفعل مبتدأ ، يعود على ما تقدم من الكلام ، كأنه قال : سوى أهل العلم إلخ ، وهذا على ذلك قوله يند : « ولو سقطت جازات جلفاً » إلخ . ولم يهتم بقرئى الأصل ومن يندم وجه هذا ، فنصرف فيه بعضهم وألصق فى الأصل « باليسين » لتصير « سوى » وبذلك ثبتت فى سائر النسخ ، وهو خطأ ، لأن الكلام ينص بهذا بجواب المصروط .

إذا سقط ميتاً ، ولو سقط حياً فات جملوا في الرجل مائة من الإبل ،
وفي المرأة خمسين .

١٦٤٣ - ^(١) فلم يحز أن يقاس على الجنين شيء ، من قبل أن
الجنائيات على من عرفت جنايته مؤثقات مبروات ، مفروق فيها
بين الذكر والأنثى . وأن لا يختلف الناس في أن لو سقط الجنين حياً
ثم مات كانت فيه دية كاملة ، إن كان ذكراً فائة من الإبل ،
وإن كانت أنثى ^(٢) غمسون من الإبل ، وأن للمسلمين - فيما علت -
لا يختلفون أن رجلاً ^(٣) لو قطع للوثى لم يكن في واحد منهم دية
ولا أرش ، والجنين لا يندو أن يكون حياً أو ميتاً .

١٦٤٤ - ^(٤) فلما حكم فيه ^(٥) رسول الله بحكم فارق حكم
النفوس ^(٦) ، الأحياء والأموات ، وكان متعيب الأمر - : كان
الحكم بما ^(٧) حكم به على الناس اتباعاً لأمر رسول الله

(١) حتى في الشيخ زيادة « قال القاضي » .

(٢) في ابن جماعة و س و ج « وإن كان أنثى » وهو مخالف للأصل .

(٣) في ابن جماعة و ب « لا يظنون في أن الرجل » وهو مخالف للأصل .

(٤) حتى في س و ج زيادة « قال القاضي » .

(٥) كلمة « فيه » لم تذكر في ب ، وهي ثابتة في الأصل وابن جماعة .

(٦) كلمة « النفوس » لم تذكر في ب و س ، وهي ثابتة في الأصل وابن جماعة ، وقد

حارب عليها بعضهم في الأصل ، ثم كتب فيها هو أو غيره « صح » لا يثبت صحتها .

(٧) في ج « فيما » بدل « بما » وهو خطأ وخالف للأصل .

١٦٤٥ - قال : فهل تعرف له وجها ؟

١٦٤٦ - قلت : وجها واحداً ، والله أعلم .

١٦٤٧ - قال : وما هو (١) ؟

١٦٤٨ - قلت : يقال : إذا لم تُعرف له حياة ، وكان لا يُصَلَّى عليه ولا يَرثُ - : فالحكم فيه أنها جناية على أمه ، وقت فيها رسول الله شيئاً قومةً للمسلمون ، كما وقت في الموضع .

١٦٤٩ - قال : فهذا وجه (٢)

١٦٥٠ - قلت : وجه لا يبين الحديث أنه حكم به له ، فلا يصح (٣) أن يقال إنه حكم به له ، ومن قال إنه حكم به (٤) لهذا المعنى قال : هو للمرأة دون الرجل ، هو (٥) للأم دون أبيه ، لأنه عليها جُنْحٌ ، ولاحكم للجنين يكون به موروثاً ، ولا يورث من لا يرث .

١٦٥١ - قال : فهذا قول صحيح ؟

(١) في ابن جماعة و ب و ج « ما هو » والواو عابئة في الأصل .

(٢) يعني : فهذا وجه جيد يؤخذ به ، كما هو مفهوم من سياق الكلام .

(٣) في س « يصلح » والقي في الأصل « يصلح » ثم حلول بعضهم وضع لام بين الصاد والحاء . وفي ج « فلا تصح الأخبار أن يقال » الخ ، وهو كلام لاسي له .

(٤) حذلق في س و ج زائدة « له » وليست في الأصل .

(٥) في سائر النسخ « وهو » بزيادة الواو ، وعليها في ابن جماعة « هو » ، وليست في الأصل ، وحذفها الصواب ، لأن الجملة بدل من التي قبلها ، ليست متغيرة لها .

- قلتُ : الله أعلم .

١٦٥٣ - قال : فإن لم يكن هذا وجهه ^(١) فما يقال لهذا الحكم ؟

١٦٥٤ - قلنا : يقال له : سنة تُبَدِّلُ الْمَبَادُ بِأَنْ يَحْكُمُوا بِهَا .

١٦٥٥ - وما يقالُ لغيره مما يدلُّ الخبرُ على المعنى الذى

له حُكْمٌ بِهِ ؟

١٦٥٦ - قيل : حُكْمُ سُنَّةٍ تُبَدِّلُهَا لِأَمْرِ عَرَفُوهُ بِمَعْنَى ^(٢)

الذى تُبَدِّلُهَا لَهْ فِي السُّنَّةِ ، فَتَقَاسُوا عَلَيْهِ مَا كَانَ فِي مِثْلِ مَعْنَاهُ ^(٣) .

١٦٥٧ - قال : فَادَّكُرْ مِنْهُ وَجْهًا غَيْرَ هَذَا ، إِنْ حَضَرَكَ ، تَجْمَعُ

فِيهِ مَا يُقَاسُ عَلَيْهِ وَلَا يُقَاسُ ^(٤) ؟

(١) فى ن « وجهاً » وهو خطأ وغالب للأصل .

(٢) هنا فى سائر النسخ زيادة « قال » وليست فى الأصل ، والكلام على إرادتها ، لأن
حكم تبديى ، فإله ثانياً مما يضى به الحكم الذى يرد فى الكتب أو السنة ويرف
وجهه والله الذى من أجلها حكم به ، وهو الحكم الذى لنا المجلس عليه ؟ فأجابه
بقوله « قيل حكم سنة » إلخ ، أى أنه حكم عرفنا الله فيه نفيس عليه ؟ وقد تبعدنا
الله به أيضا . فلينا الطاعة فى كل الأحكام ، فاعرفنا الله طاعته وقتنا عليه ما اشترك
به فى الله ، وكنا بذلك مطيعين له بما واستقياما ، فكأنه بهله قاعدة طاعة لله
وتفعل ما اشترك به فى الله ، وما لم يعرف طاعته أختاره ولم عس عليه ، وليس لنا
أن ندع الأخذ به إذ لم نعرف طاعته .

(٣) فى سائر النسخ « مرغوا الذى » إلخ ، وهو مخالف للأصل ، ولكن تصرف فيه
بضمهم لجل الماء ألفا والباء ألفا ولا ما . وهو عمل غير سعيد ، وما فى الأصل
هو الصواب .

(٤) هنا بمحاكاة الأصل : « بلغ السباع فى المجلس الثامن عشر » وجمع ابنى عهد .

(٥) فى س و ج « ولا يخلص عليه » والزيادة ليست فى الأصل ولا فى ابن جماعة ،
بل كتب فى موضعها فى ابن جماعة « مع » دلالة على أن خلفها هو التابى فى النسخ
التي تولى عليها .

١٦٥٨ - قُلْتُ لَهُ : قَضَى رَسُولُ اللَّهِ فِي الْمَصْرَةِ^(١) مِنَ الْإِبِلِ وَالنَّعَمِ إِذَا حَلَبَهَا مُشْتَرِيهَا : « إِنْ أَحَبَّ أَمْسَكَهَا ، وَإِنْ أَحَبَّ رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ^(٢) » . وَقَضَى « أَنْ الْخِرَاجُ بِالضَّمَانِ^(٣) » .

١٦٥٩ - فَكَانَ مَقُولًا فِي « الْخِرَاجِ بِالضَّمَانِ » أَنِّي إِذَا ابْتَعْتُ عَبْدًا فَأَخَذْتُ لَهُ خِرَاجًا ثُمَّ ظَهَرْتُ مِنْهُ عَلَى عَيْبٍ يَكُونُ لِي رَدُّهُ^(٤) : -
فَأَخَذْتُ مِنَ الْخِرَاجِ وَالْعَبْدُ فِي مِلْسِكِي فَفِيهِ خَصْلَتَانِ : إِحْدَاهُمَا : أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي مِلْكِ الْبَائِعِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ حَصَّةٌ مِنَ الثَّمَنِ ، وَالْأُخْرَى^(٥) :

(١) فِي السَّانِ (ج ٦ ص ١٢١) : « صَرَّ النَّاقَةَ يُصَرُّهَا صَرًّا وَصَرَّهَا بِشَدِّ صَرِّهَا »
وَفِيهِ أَيْضًا (ج ١٩ ص ١٩٠) : « قَالَ أَبُو صَيْدٍ : الْمَصْرَةُ هِيَ النَّاقَةُ أَوِ الْبَقَرَةُ أَوِ الشَّاةُ يُصَرِّي اللَّبَنُ فِي صَرِّهَا ، أَيْ يُجْمَعُ وَيُجَبِّسُ ، وَيَقَالُ مِنْهُ : صَرَّيْتُ الْمَاءَ وَصَرَّيْتُهُ » وَفِيهِ أَيْضًا : « وَصَرَّيْتُ الشَّاةَ تَصْرِيَّةً : إِذَا لَمْ تَحْلِبْهَا إِلَّا مَا حَتَّى يَجْمَعَ اللَّبَنُ فِي صَرِّهَا ، وَالشَّاةُ مُصَرَّاةٌ » . وَقَدْ حَكَى اللَّزْنِيُّ فِي مَخْصَرِهِ (ج ٢ ص ١٨٤ - ١٨٥) بِمُلْحِظَةِ الْأَمِّ مِنَ الثَّانِي تَصْغِيرَهَا وَاضْمًا ، قَالَ : « قَالَ الثَّانِي : وَالْمَصْرِيَّةُ أَنْ تَرْتَبِطَ أَخْلَافُ النَّاقَةِ أَوِ الْبَقَرَةِ ، ثُمَّ تَهْرُكُ مِنَ الْحَلَابِ الْيَوْمَ وَالْيَوْمَيْنِ وَالثَّلَاةِ ، حَتَّى يَجْمَعَ لَهَا لَبَنٌ ، فَيَأْخُذُ بِمَقْرَبِهَا كَثِيرًا ، فَيَزِيدُ فِي ثَمَنِهَا لَكَ ، ثُمَّ إِذَا حَلَبَهَا بِدَتْكَ الْحَلِيبَةُ حَلَبَةً أَوْ اثْنَيْنِ عَرَفَ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِثَمَنِهَا ، بِتَصَاهٍ كُلِّ يَوْمٍ مِنْ أَوَّلِهِ . وَهَذَا غُرُورُ الشَّعْرِيِّ » .

(٢) لَخْصَرِ الثَّانِي الْحَدِيثَ وَرَوَاهُ بِالسُّنَنِ بِعَمْرِ إِسْنَادٍ ، وَقَدْ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي اللَّوْطِ (ج ٧ ص ١٧٠) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَجْرٍ ، وَرَوَاهُ اللَّزْنِيُّ عَنْ الثَّانِي (ج ٢ ص ١٨٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ الشَّيْخَانُ وَغَيْرُهُمَا ، وَانْظُرْ نَيْلَ الْأَوَّلِ (ج ٥ ص ٣٢٧) .

(٣) الْحَدِيثُ ضَعِيفٌ بِرَقْمِ (١٢٣٢) وَانْظُرْ أَيْضًا (رَقْمُ ١٥٠٣ - ١٥١٧) .

(٤) فِي سَائِرِ النُّسخِ زِيَادَةُ « هِ » وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٥) فِي ابْنِ جَامَةَ « وَالْآخِرُ » وَهُوَ خَطَأٌ وَعُتِفَ لِلْأَصْلِ .

أنها^(١) في ملكي ، وفي الوقت^(٢) الذي خرج فيه العبد من ضمان
بائنه إلى ضماني ، فكان العبد لو مات مات من مالي وفي ملكي ، ١٤٧
ولو^(٣) شئت حبستُه بسبيهِ ، فكذلك الخراجُ .

١٦٦٠ - قلنا بالقياس على حديث « الخراجُ بالضمان » ،
قلنا : كلُّ ما^(٤) خرج من غير حائطِ اشتريته ، أو ولد ماشية أو جارية
اشتريتها - فهو مثلُ الخراج ، لأنه حدث في ملكِ مشتريه ، لا في
ملكِ بائنه .

١٦٦١ - وقلنا في المصراةِ اتباعاً لأثرِ رسولِ الله ، ولم يقين
عليه ، وذلك أن الصفقة وقعت على شاةٍ بينها ، فيها لبنٌ محبوبٌ مُستببٌ
للنبي والقيمة ، ونحنُ نحيطُ أن لبنَ الإبلِ وللنعمِ مختلف ، وأبأن كلَّ
واحدٍ منهما مختلف^(٥) ، فلما قضى فيه رسولُ الله بشيءٍ مؤقتٍ ، وهو
صاعٌ من تمرٍ - : قلنا به ، اتباعاً لأثرِ رسولِ الله .

-
- (١) كتب صحيح - بإحاشيتها : « كنا في جميع النسخ بتأنيث ضميراتها ، ولعله من
تعريف النسخ ، والوجه التذكير » . وانظر في الأصل ضمير ثلاث ، وهو صواب
لان العرب كثيراً ما تبيد الضمير على التي دون اللفظ ، وللمعنى يجعل التأنيث بأول .
(٢) في النسخ للطبوعة « في الوقت » بدون الواو ، وهي تاجية في الأصل وابن جماعة ،
ولم يحرر على إتيانها صحيح .
(٣) في سائر النسخ « ولو » وانظر في الأصل يجعل الواو والفاء ، ولكنه أقرب إلى
الفرادة بالواو .
(٤) رجعت في الأصل وابن جماعة « كما » .
(٥) مكنا خطت في الأصل بإياء النحية ، وهو جائز بأول . وفي النسخ للطبوعة
« تخلف » .

١٦٦٢ - قال : فلو اشترى رجل شاة مُصَرَّاةً فخلبها ، ثم رَضِيها
بعد العلم بِمَيْبِ التَّصْرِيفِ ، فأمسكها شهرًا حَلَبها^(١) ، ثم ظَهَرَ مِنْهَا عَلَى
عَيْبٍ دَلَّسَهُ لَهُ الْبَائِعُ غَيْرَ التَّصْرِيفِ - : كَانَ لَهُ رَدُّهَا ، وَكَانَ لَهُ الْبَيْعُ بِغَيْرِ
شَيْءٍ ، بِمَنْزِلَةِ الْحَرَجِ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ عَلَيْهِ صَفَقَةُ الْبَيْعِ ، وَإِنَّمَا هُوَ حَادِثٌ
فِي مِلْكِ الْمُشْتَرِي ، وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَرُدَّ فِيهَا أَخَذَ مِنْ بَيْعِ التَّصْرِيفِ صَاعًا
مِنْ تَعْمِيرٍ ، كَمَا قَضَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ .

١٦٦٣ - فَكَوْنُ قَدْ قُلْنَا فِي لَبَنِ التَّصْرِيفِ خَبَرًا ، وَفِي الْبَيْعِ
بَعْدَ التَّصْرِيفِ قِيَاسًا عَلَى « الْحَرَجِ بِالضَّمَانِ » .
١٦٦٤ - وَلَبَنِ التَّصْرِيفِ مَفَارِقُ اللَّبَنِ الْحَادِثِ بَعْدَهُ ، لِأَنَّهُ
وَقَعَتْ عَلَيْهِ صَفَقَةُ الْبَيْعِ ، وَاللَّبَنِ بَعْدَهُ حَادِثٌ فِي مِلْكِ الْمُشْتَرِي ، لَمْ
يَقَعْ^(٢) عَلَيْهِ صَفَقَةُ الْبَيْعِ .

١٦٦٥ - فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : وَيَكُونُ^(٣) أَمْرٌ وَاحِدٌ يُؤْخَذُ
مِنْ وَجْهَيْنِ ؟

١٦٦٦ - قِيلَ لَهُ : نَعَمْ ، إِذَا جَمَعَ أَمْرَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ ، أَوْ أُمُورًا مُخْتَلِفَةً .

-
- (١) فِي الْأَصْلِ « حَلَبَهَا » كَمَا أَتَيْتُمْ ثُمَّ أَلْبَسَ بَعْضُهُمْ يَاءَ فِي الْحَاءِ ، وَهَكَذَا نَحْنُ فِي ابْنِ جَامَةَ
« حَلَبَهَا » ، وَفِي النُّسخِ لِلطَّبِيعَةِ « حَلَبَهَا » .
(٢) « قَعَّ » نَطَقَتْ فِي الْأَصْلِ بِالْهَاءِ مِنْ فَوْقَ ، وَفِي سَ وَ جَ « يَقَعُ » .
(٣) حَتَّى فِي النُّسخِ لِلطَّبِيعَةِ زِيَادَةُ « قَالَ الثَّانِي » وَزَيْدٌ فِي الْأَصْلِ فَوْقَ الطَّرِ « قَالَ »
وَلَمْ يَزِدْ شَيْءٌ فِي ابْنِ جَامَةَ .
(٤) هَذَا اسْتَعْمَلَهُمْ وَأَضَحَّ ، وَسَمِعْتُ كَتَبَ فِي سَ « وَقَدْ يَكُونُ » .

١٦٦٧ - فإن قال: قَتَلَ^(١) من ذلك شيئاً غيرَ هذا ؟

١٦٦٨ - قلتُ: للمرأةُ بِلَهْجِهَا وَفَتْهُ زَوْجُهَا قَتَلَتْهُ ثُمَّ تَزَوَّجَتْ
وَيَسْخُلُ^(٢) بِهَا الزَّوْجُ^(٣)، لَهَا^(٤) الصَّدَاقُ وَعَلَيْهَا الْمِدَّةُ، وَالْوَلَدُ
لَا حَقَّ، وَلَا حَدٌّ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا، وَلَا يَتَوَارَثَانِ،
وَتَكُونُ الْقُرَّةُ فَتَحًا بِإِطْلَاقٍ.

١٦٦٩ - يُحْكَمُ^(٥) لَهُ إِذَا^(٦) كَانَ ظَاهِرُهُ حَلَالًا حَكَمَ بِالْجَلَالِ،
فِي ثُبُوتِ الصَّدَاقِ وَالْمِدَّةِ وَالْحَقِّ وَالْوَلَدِ وَدَرَّةُ^(٧) الْحَدِّ، وَحُكْمُ عَلَيْهِ
إِذَا كَانَ حَرَامًا فِي الْبَاطِنِ حُكْمُ الْحَرَامِ، فِي أَنْ لَا يُقْرَأَ عَلَيْهِ، وَلَا
يَحِلُّ لَهُ إِصَابَتُهَا بِذَلِكَ النِّكَاحِ إِذَا عَلِمَ بِهِ، وَلَا يَتَوَارَثَانِ، وَلَا يَكُونُ
الْفَسْخُ طَلَاقًا، لِأَنَّهُمَا لَيْسَتْ بِزَوْجَيْنِ^(٨).

١٦٧٠ - وَلِهَذَا أَشْبَاهُ، مِثْلُ الْمَرْأَةِ تَنكِحُ فِي عَدَّتِهَا.

(١) فِي سَائِرِ النُّسخِ زَيْعَةُ «لِي» وَهِيَ زَيْعَةُ نَوَاقِطِ السُّلُوكِ فِي الْأَصْلِ، وَلَيْسَتْ مِنْهُ.

(٢) فِي ابْنِ جَامِعٍ وَ «ع» «فِيَسْخُلُ» وَهُوَ عَظْفٌ لِلْأَصْلِ.

(٣) حَتَّى فِي «س» زَيْعَةُ «فِيُظْهِرُ حَيًّا» وَهِيَ زَيْعَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ وَلَا فِيهِ مِنَ النُّسخِ
الْأُخْرَى، وَلِلَّهَا كَانَتْ حَاشِيَةً فِي بَعْضِ النُّسخِ لِإِنْ أَنَّهُ مُرَادَةٌ فِي الْكَلَامِ، فَطَبَقَهَا
لِلصَّحِيحِ مِنَ الْأَصْلِ، فَأَدَخَلَهَا فِيهِ.

(٤) فِي «س» «لَهَا» وَالتَّاءُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ وَلَا فِيهِ.

(٥) فِي الْأَصْلِ كَمَا أَجَبْنَا «يُحْكَمُ» وَالْقِسْمُ بِمَنْهُمْ رَأْسُ فَاذْ فِي الْيَدِ وَلَكِنَّهُ لَمْ يَطْبُقْهَا.
لِغَرِّبِ «يُحْكَمُ» وَفِي ذَلِكَ نَبَتْ فِي سَائِرِ النُّسخِ.

(٦) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ فِي الْوُضُوحِ «إِذَا» وَهُوَ عَظْفٌ لِلْأَصْلِ وَإِنْ جُمِعَ.

(٧) رَجَعَتْ فِي الْأَصْلِ «وَدَرَّةٌ».

(٨) فِي «س» «زَوْجَةٍ» بِنَوْنِ الْهَاءِ، وَهِيَ كَاتِبَةٌ فِي الْأَصْلِ.

[باب الاختلاف^(١)]

١٦٧١ - قال^(٢) : فإني أجد أهل العلم قديماً وحديثاً مختلفين في بعض أمورهم ، فهل يستمهم ذلك ؟

١٦٧٢ - قال^(٣) : قلت له : الاختلاف من وجهين : أحدهما محرمٌ ، ولا أقول^(٤) ذلك في الآخر .

١٦٧٣ - قال : فما الاختلاف المحرم ؟

١٦٧٤ - قلتُ - : كلُّ ما أقام الله به الحجة في كتابه أو على لسان نبيه منصوباً يتنأ - : لم يحل الاختلاف فيه لمن علمه

١٦٧٥ - وما كان من ذلك يحتمل التأويل ويُدرَك^(٥) قياساً ،

فذهب للتأويل أو القاييس إلى معنى يحتمله الخبر أو القياس ، وإن خالفه فيه غيره - : لم أقل إنه يضيق عليه ضيق الخلاف^(٦)

في المنصوص .

(١) هذا العنوان مذكور في - وجهما ، وليس في الأصل ولا غيره ، وأجبت لأن الموضوع

يندرج من أم مواضع الكتاب ، فاحتاج فتوى به .

(٢) في - : قال القاضي رحمه الله تعالى : قال في القائل « . وليس شيء من هذا في الأصل ولا في النسخ .

(٣) كلمة « قال » لم تذكر في ابن جماعة و - ، وفي س و ج « قال القاضي » .

وانظر في هذا المعنى أيضاً بحثاً عاماً للأعلام القاضي ، في (كتاب إبطال الاستسكان)

للحق بالجزء السابع من الأم (ص ٢٧٥ - ٢٧٧) .

(٤) في النسخ الأخرى : « قوله » وما هنا هو الذي في الأصل ، ثم شرب عليه بعضهم

وكتب قوله « قوله » ولم يخط أوله .

(٥) في النسخ المطبوعة « أو يدرك » وهو عطف للأصل وابن جماعة . وفي ج

« أو يدرك » ليس مذهب للتأويل ، بل هو مذهب .

(٦) في - : « الاختلاف » وهو عطف للأصل .

١٦٧٦ - قال : فعل في هذا حجة^(١) يُبَيِّنُ فَرْقَكَ بَيْنَ
الْاِخْتِلَافَيْنِ ؟

١٦٧٧ - قلتُ : قال الله في ذِمِّ التَّفَرُّقِ^(٢) : ﴿ وَمَا تَفَرَّقَ
الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَيْنِ مَا جَاءَهُمْ الْبَيِّنَةُ^(٣) ﴾ .

١٦٧٨ - وقال جلَّ ثناؤه : ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا
وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَيْنِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ^(٤) ﴾ .

١٦٧٩ - قَدَّمَ الْاِخْتِلَافَ فِيمَا جَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ .

١٦٨٠ - فَأَمَّا مَا كَلَّفُوا فِيهِ الْاجْتِهَادَ قَدْ مَثَلَتْ لَكَ بِالْقِبْلَةِ
وَالشَّهَادَةِ وَغَيْرِهَا^(٥)

١٦٨١ - قال^(٦) : قَتَلْتُ لِي بَعْضَ مَا افْتَرَقَ عَلَيْهِ^(٧) مِمَّنْ رَوَى
قَوْلُهُ مِنَ السَّلَفِ ، مِمَّا فِيهِ فِيهِ نَعْنُ حَكْمٌ يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ ، فَعَلِ^(٨) يَوْجَدُ
عَلَى الصَّوَابِ فِيهِ دِلَالَةٌ ؟

(١) في ابن جماعة و س و ج « من حجة » وحرف « من » ليس في الأصل .

(٢) في س « في ذم الاختلاف والفرق » والزائدة ليست في الأصل .

(٣) سورة البينة (٤) .

(٤) سورة آل عمران (١٠٥) .

(٥) في س « وغيرها » وهو مخالف للأصل .

(٦) في س و ج « قال الثاني فقال » .

(٧) في سائر النسخ « عليه » والحق في الأصل « عليه » ثم ضرب عليها بعضهم وكتب فوقها
« فيه » ثم ضرب عليها وكتب بجوارها « عليه » . والحق في الأصل صحيح ، لكن
الثاني في استبدال الحروف .

(٨) في ابن جماعة و س « وحمل » والحق في الأصل « فقام » ثم مدحا بعضهم ليس لها وأوَّأ
وفي س و ج « وهو » بدل « فعل » ١١

١٦٨٢ - قلت^(١) : قُلْ مَا اخْتَفَوْا فِيهِ إِلَّا وَجَدْنَا فِيهِ عِنْدَنَا دَلَالَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ أَوْ سُنَّةَ رَسُولِهِ ، أَوْ قِيَاسًا عَلَيْهِمَا ، أَوْ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا .

١٦٨٣ - قَالَ : فَأَذْكُرُ مِنْهُ شَيْئًا ؟

١٦٨٤ - قُلْتُ لَهُ^(٢) : قَالَ اللَّهُ : ﴿ وَالطُّلُقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ^(٣) ﴾ .

١٦٨٥ - فَقَالَتْ مَائِشَةُ : « الْأَقْرَاءُ الْأَطْهَارُ » ، وَقَالَ بِثَلْ مَعْنَى قَوْلِهَا زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَابْنُ صَمْرٍ وَغَيْرُهُمَا^(٤) .

١٦٨٦ - وَقَالَ قَرْنَمُ بْنُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ : « الْأَقْرَاءُ الْحَيْضُ^(٥) » ، فَلَا يُحِلُّونَ^(٦) لِلطُّلُقَةِ حَتَّى تَقْتَسِلَ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ .

(١) فِي ابْنِ جَامِعٍ وَ س وَ ج « قُلْتُ » وَهُوَ عَخَافٌ لِلأَصْلِ .

(٢) هُنَا فِي س وَ ج زِيَادَةٌ « قَالَ الْفَاضِلُ » .

(٣) كَلِمَةٌ « ٤ » لَمْ تَذْكُرْ فِي س وَ ج وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ .

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ (٢٢٨) .

(٥) الرُّوَايَاتُ مِنْ مَائِشَةَ وَزَيْدٍ وَابْنِ صَمْرٍ وَرَوَاهُمَا الْفَاضِلُ فِي الْأُمِّ (ج ٥ ص ١٩١ - ١٩٢) وَابْنُ أَبِي السَّيْتِ الْكُبَرِيِّ (ج ٧ ص ٤١٤ - ٤١٦) وَخَرَجَهَا السُّيُوطِيُّ فِي « التَّوَرِّقِ » (ج ١ ص ٢٧٤) .

(٦) الرُّوَايَاتُ مِنْهُمْ كَثِيرَةٌ ، فِي السَّنَنِ الْكُبَرِيِّ (ج ٧ ص ٤١٦ - ٤١٨) وَابْنُ التَّوَرِّقِ (ج ١ ص ٢٧٥) . وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي زَادِ الْمَعَادِ (ج ٤ ص ١٨٤) : « وَهَذَا قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ وَصَمْرٍاءَ وَهَيْبٍ وَابْنِ صَمْرٍاءَ وَأَبِي مُوسَى وَعِبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ وَأَبِي الْفَرْدَاءِ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَصَافِي بْنُ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ » . وَهَذَا أَمَّا الْقَوْلُ فِي الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ ، لَمْ (ص ٢٠٣) وَرَجَّحَ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْأَقْرَاءَ الْحَيْضُ .

(٧) فِي النَّسخِ لِلطَّبِيعَةِ « فَلَا يُحِلُّ » وَهُوَ عَخَافٌ لِلأَصْلِ وَابْنُ جَامِعٍ . وَحُذِفَ التَّوَرِّقُ مِنْ « عَيْنُونِ » هَذَا لِتَخْفِيفِ مَنْ خَرَجَ نَاصِبٌ وَلَا جُزْمٌ ، وَقَدْ بَيَّنَّا شَوَاهِدَ صَحِّهِ فِي شَرْحِنَا عَلَى التَّرْمِذِيِّ (ج ٢ ص ٣٨٥) .

١٦٨٧ - قال ^(١) : فإلى أى شيء ترى ^(٢) ذهب هؤلاء
وهؤلاء ^(٣) ؟

١٦٨٨ - قلت : يجمع ^(٤) الأقراء أنها أوقات ، والأوقات في
هذا علامات تترى على المطلقات ^(٥) ، تُجسُّ بها ^(٦) عن النكاح حتى
تستكملها .

١٦٨٩ - وذهب من قال « الأقراء الحيض » - فيما رُى
والله أعلم - إلى أن قال : إن المواقيت أقلُّ الأسماء ، لأنها أوقات ،
والأوقات أقلُّ مما بينها ، كما حُدِّدَ الشيء ^(٧) أقلُّ مما بينها ، والحيض

(١) في ب « قال » ، وفي ابن جماعة و س و ج « قال الثاني قال » ، وكذا
زينة عن الأصل .

(٢) في ب « وإلى أى شيء تراه » ، وفي باقي النسخ « قال أى شيء تراه » ، وكذا
علائق للأصل .

(٣) في سائر النسخ « هؤلاء وهؤلاء » ، وهو خلاف لما رسم في الأصل : ومن
المعروف أن « أولى وأولاد » كلاماً اسمياً يشار به إلى الجمع ، ويختل عليها حرف
التثنية . قال الجوهري : « ولما أول فهو أيضاً جمع لا واحد له من لفظه » واحدة
قال المذكور هذه القووت « وعدت ويحصره » فنصرت كنهه بالياء ، وإن مدته بينه على
الكسر . والثاني استعمل هنا للصور ، فكتبه الريح بالياء .

(٤) « جمع » ضبطت في الأصل بضم أولها وتطعين فوه وآخرين تحته ، فقرأ
« تجمع » و « يجمع » ، وفي ابن جماعة « يجمع » وهو خلاف للأصل .

(٥) في سائر النسخ « للطفة » وفي الأصل بالجمع ، ثم حلول بعضهم تغييره إلى المفرد .

(٦) في ابن جماعة و س « فيها » والتي في الأصل « بها » ثم ألقى بعضهم ياء بالياء ،
وفي ب « تجسُّس » بدل « تجسُّ » وهو خلاف للأصل .

(٧) في النسخ المطبوعة « كل أن حدود الشيء » وحرف « أن » ليس في الأصل ولا
ابن جماعة .

أقل من الطهر ، فهو في الثلثة أولى للمدة^(١) أن يكون وقتا ، كما يكون الهلال وقتا فاصلاً بين الشهرين .

١٦٩٠ - ولعله ذهب إلى أن النبي أمر في سبب أو طاس^(٢) أن يستبرئ قبل أن يؤتى^(٣) بمحيضة ، فذهب إلى أن المدة استبراءه ، وأن الاستبراء حيض ، وأنه فرق بين استبراء الأمة والحرة ، وأن الحرة تستبرأ بثلاث حيض كوايل ، تخرج منها إلى الطهر ، كما تستبرأ الأمة بمحيضة^(٤) كلمة ، تخرج منها إلى الطهر .

١٦٩١ - (٥) فقال : هذا مذهب ، فكيف اخترت غيره ، والآية حتملة للمعنيين عندك ؟

- (١) كلمة « لعدة » لم تذكر في ب ، وهي نافية في الأصل وابن جماعة .
- (٢) « أو طاس » واد في ديار حوازن ، كانت فيه وفاة حين لقي صلى الله عليه وسلم بين حوازن ، وروى قال النبي صلى الله عليه وسلم : « حي أو طاس » ، وذلك حين استمرت الحرب ، وهو صلى الله عليه وسلم أول من قاله . جفا لم يلق في البلدان . وقال الحافظ في التلخيص (ج ٨ ص ٣٤) : « وأرجح أن وادى أو طاس غير وادى حنين » . ثم استدلل بمنى ما في سيرة ابن إسحق ، ثم قل من أبي عبيد البكري قال : « أو طاس واد في ديار حوازن » ، وهناك صكروا م وكلف ، ثم انشأ بمحيط . والظاهر أنها أودية متطارة أو متجاورة .
- وحديث سي أو طاس : « من أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في سي أو طاس : لا تؤاخذوا حتى تضع ، ولا غير حمل حتى تحيض حيضة » . رواه أحمد وأبو داود ، كما في التلخيص (رقم ٣٨٣٣ وتيل الأوطار ج ٧ ص ١٠٩) وقال : « أخرجه أيضاً الحاكم وصححه ، وإسناده حسن » . وانظره في مسند أحمد بالفاظ كثيرة (رقم ١١٢٤٦ و ١١٦١٩ و ١١٧١٤ و ١١٨٢٠ و ١١٨٢١ و ١١٨٤٦ ج ٣ ص ٢٨ و ٦٢ و ٧٢ و ٨٤ و ٨٧) .
- (٣) « يستبرئ » و « يؤتى » رويتهما في الأصل وابن جماعة ، ورويتا في النسخ للطبري « يستبرئ » و « يؤتى » بالهزة . والحق في الأصل على تسهيلها تصكب وتطلى ياء .

(٤) هنا في س زيادة « واحدة » ولا أخرى من أين أتى بها فانسها أو مبسها ١٢

(٥) هنا في سائر النسخ زيادة « قال القاضي » .

١٦٩٢ - قال^(١) : قلتُ له : إن الوقتَ برؤية الأهلَةِ إنما هو علامةٌ بجلها الله للجمهور ، والهللُ غير الليلِ والنهار ، وإنما هو جامعٌ لثلاثين وتسع وعشرين^(٢) ، كما يكونُ الهلالُ الثلاثون والمشمرونُ جماعاً^(٣) يُستأنفُ بعده المددُ ، ليس له معنى هنا^(٤) ، وأنَّ القرءَ^(٥) وإن كان وقتاً فهو من عددِ الليلِ والنهار ، والحيضُ والطمهرُ

(١) في سائر النسخ « قال القاضي » ، وفي الأصل « قال » قط .

(٢) حيث المارئون بالأصل في هذا الوضع ، فلم أجزم بما كان فيه من محسن . وفي ابن جماعة « جامع الثلاثين » أو تسع وعشرين ، ولكن الألف في « الثلاثين » يظهر أنها زيادة وليست من أصل النسخة ، وأما ألف « أو » فلها طائفة الزيادة في الأصل وليست منه ، فذلك لم أجتأ بها . وفي النسخ للطبوعة « جامع ثلاثين » أو تسع وعشرين .

(٣) كذا في الأصل ، ولم أتهم مراده ولا وجهه ، ويظهر أنه أشكل أيضاً على طريقه ، فزاد بعضهم بين الطور « والمشمرون » ، ثم غيرها بعضهم وكتبها « والمعمرة » ، وذلك ثبت الجمل في ابن جماعة « ر س و ج » هكذا : « كما يكون الهلال الثلاثون والمعمرة والمشمرون جماعاً » . وأما في س . فحلفت كلمة « الهلال » فصاروا : « كما يكون الثلاثون والمعمرة والمشمرون جماعاً » .

وفي نسخة ، ولا أخرى أمو صواب أم خطأ ، أن كلمة « الهلال » سبق بها لم الرياح ، وأن أصل الكلام « كما يكون الثلاثون والمشمرون جماعاً يستأنف بعده المدد » ، من : أن كلامها نهاية عقد من عقود الأعداد ، يستأنف المدد بعد المدد ، وكذلك الهلال يدل على عدد معين من الأيام عند ظهوره ، ثم يستأنف المدد كلما ظهر . ولكن هل هذا كلام له معنى ، أو له وجه ؟ لا أخرى .

(٤) هكذا أيضاً في الأصل ، ثم غير بعضهم كلمة « هنا » ليصلها « هنا » وكتب بين الطور كلمة « غير » وذلك ثبت الجمل في سائر النسخ هكذا : « ليس له معنى غير هنا » . وهي طائفة النسخ ، ومثل الأصل غير معلوم !!

(٥) كلمة « القرء » رسمت في الأصل - هنا وفيها ياء - على الرسم القديم « القرو » بالواو وضبطت الثلاث بالضم في هذا الوضع قط ، ولم تضبط في اللواضع الأخرى ، ويموزق فيها أيضاً فتح الحالف .

في الليل والنهار من العِدَّة ، وكذلك شُبَّة الوقت بالحدود ، وقد
تكون ^(١) داخلة فيما حدث ^(٢) به وخارجة منه غير بائن منها ^(٣) ، فهو
وقت بمعنى ^(٤) .

١٦٩٣ - قال : وما المعنى ؟

١٦٩٤ - قلت : الحيف هو أن يُرَخِّي الرَّجِمُ النَّصَّ حتى يظهر ،
والطُّهْرُ أن يَغْرِى الرَّجِمُ النَّصَّ فلا يظهر ، ويكون الطُّهْرُ والقَرْمُ ^(٥)

(١) في سائر النسخ « وقد تكون الحدود » . وكلمة « الحدود » ليست من الأصل ،
ولكنها مزادة فيه بين السطور بخط آخر .

(٢) كلمة « حدث » أُنْتُهبا كما جاءت في سائر النسخ ، وأنا على الأصل فلم أتمكن من
البيان منه ، لست بهمم بالكلمة فيه .

(٣) في ابن جماعة و س و ج « منها » وهو خطأ و غلط للأصل .

(٤) يعني : القَرْمُ وقت في المعنى ، أي توقيت وتحديد . وكلمة « معى » أُلْتُسِقَ بها بهمم
لأما لغير « لمع » وذلك ثبت في س و ج ، وهو خطأ ، وفي ابن جماعة و س
« معى » وهو غلط للأصل .

(٥) « القَرْمُ » رُحِمَتْ في الأصل بالياء ، وفي سائر النسخ « القَرْمُ » بلفظة ، وهو خطأ ،
لأن الغامض يريد مصدر « قَرِمَ » يعني جمع . فحق اللسان (ج ٢٠ ص ٢٨) :
« قَرِمْتُ لِلَّهِ فِي الْخَوْضِ قَرْمًا وَقَرِمْتُ : جَمَعْتُهُ » . وفي اللب : « وَقَرِمْتُ لِلَّهِ
فِي الْخَوْضِ قَرْمًا كَرَمِي ، وَقَرِمْتُ كَمَلْتُ : جَمَعْتُ » واسم ذلك الماء القَرْمُ ، كإلى .

والقَرْمُ ماء الشامي من شبيه به ما نقل في اللسان (ج ١ ص ١٢٦) من أبي إسحق
في « القَرْمِ » قال : « الذي عندي في حقيقة هذا : أن القَرْمَ في اللغة الجمع ، وأن
قولهم قَرِمْتُ لِلَّهِ فِي الْخَوْضِ ، وإن كان قد أُزِمَ الياء فهو جَمَعْتُ .
وقرأت القرآن قَلْبْتُ به مجموعاً ، والقَرْمُ يَغْرِى ، أي يجمع ما ياء كل
في فيه : فلما القَرْمُ اجتماع النغم في الرجم ، وذلك إما يكون في الطهر » .

لجس لا الإرسال ، فالطهر - ^(١) إذا كان يكون وقتاً - أولى في اللسان
بمعنى القرء ، لأنه جَسَّ التَّم .

١٦٩٥ - ^(٢) وأمر رسول الله ^(ص) حين طلق عبد الله بن عمر
امرأته حائضاً أن يأمره برجسها وجبسها حتى تطهر ، ثم يطلقها طاهراً
من غير جامع ، وقال رسول الله : ذلك العدة التي أمر الله أن
يطلق لها النساء ^(٣) .

١٦٩٦ - ^(٤) يعني قول الله - والله أعلم - : ﴿ إِذَا طَلَقْتُمْ
النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِمَدَّتِهِنَّ ﴾ ^(٥) . فأخبر رسول الله أن العدة الطهر
دون الحيض ^(٦)

(١) في النسخ للطبوعة « إذا » وهو مخالف للأصل وابن جماعة .

(٢) هنا في سائر النسخ زيادة « قال القاضي » .

(٣) في « زيادة » بن الخطاب رضي الله تعالى عنه .

(٤) حديث صحيح ، رواه مالك في الموطأ (ج ٢ ص ٩٦) عن طلح عن ابن عمر ، ورواه
القاضي في الأم عن مالك (ج ٥ ص ١٦٢) ، ورواه البيهقي وغيرهما عن طريق
مالك وغيره ، وانظر فتح الباري (ج ٩ ص ٣٠١ - ٣٠٦) وبيل الأوطار (ج ٧
ص ٤ - ١١) وكنايتا (نظام الطلاق في الإسلام) .

(٥) هنا في النسخ للطبوعة زيادة « قال القاضي » .

(٦) سورة الطلاق (١) .

(٧) لا توافق القاضي - رضي الله عنه - عن هذا الاستنباط ، لأن معنى قوله تعالى
(لمستن) : في استبال مستن . ويؤيد هذا التي رواية مسلم (ج ١ ص ٤٢٧)
وفيها من حديث ابن عمر في نفس هذه النسخة : « قال عمر النبي صلى الله عليه وسلم
من نكح ؟ فأمره أن يراجعها حتى يطلقها طاهراً من غير جامع . وقال : يطلقها في
قبل عدتها » . ورواه أيضاً (ج ١ ص ٤٢٣) عن ابن عمر قال : « قال ابن عمر
امرأته وهي حائض على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، قال عمر رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، قال : إن عبد الله بن عمر طلق امرأته وهي حائض ؟ قال له النبي صلى الله
عليه وسلم : يراجعها ، فردها ، وقال : إذا طهرت للطلاق أولئك ، قال ابن عمر : =

١٦٩٧ - وقال الله: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ وكان^(١) على المطلقة

أن تأتي بثلاثة قروء، فكان^(٢) الثالث لو أبطأ عن وقته زماناً لم تحل حتى يكون^(٣)، أو تؤيس من الحيض^(٤)، أو يخاف ذلك عليها، فتتمتد بالشهور، لم يكن للفصل معنى، لأن الفصل رابع غير ثلاثة^(٥)، ويلزم من قال «الفصل عليها»^(٦) أن يقول: لو أقامت سنة وأكثر^(٧) لا تفصل لم تحل^(٨) !!

== ولما أتت من الله عليه وسلم: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتَ الْمَرْأَةَ فَطَلِّقْهُنَّ فِي قُبُلٍ حَدِيثٍ». وهذه الرواية رويت من طرق كثيرة صحيحة أيضاً، وفي بعضها

«فيل حدثن» . وانظر المحرر للشيخ (ج ٦ ص ٢٢٩ - ٢٣٠) وليست كلمة «في قُبُلٍ» ولا «فيل» من الثلاثة، وإنما تلاها النبي صلى الله عليه وسلم حكماً يأتى للسق على سبيل التصريح، كأنه يريد أن يبين أن معنى قوله تعالى (فصلن) هو: «في قُبُلٍ حدثن» أو «فيل حدثن» بمعنى استبدال اللفظ. وإذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون طلاق المرأة في طهر لم يحسب فيه، وأبأن أن هذا هو الطلاق الذي أذن الله بإجرائه، وأن ذلك هو اللفظ الذي أمر الله أن يطلق له النساء - فلا تكون اللفظ الطهر أبداً، ولا تكون إلا الحيض، لأنه أمر بالطلاق لتستقبل للمرأة عدتها، وهو طاهر لاستقبال اللفظ إلا أن تكون اللفظ بالحيض، لأنها لاستقبال ما فيه من الطهر، إنما تستقبل ما بعده، وهو الحيض. وهذا ين لا يكاد يكون موضع نظر.

(١) في ب «فصلن» وفي س وج «فصلن» وكلاماً مخالف للأصل وابن جماعة.

(٢) في النسخ للطبوعة «وكان» وهو مخالف لما أيضاً.

(٣) أي: حتى يوجد القراء الثالث. وفي ب «حتى تكون حائضاً». وهو خطأ.

(٤) في ابن جماعة و ب «يؤيس من الحيض»، وفي ج «يؤيس من الحيض». وما أثبتنا هو الذي في الأصل.

(٥) بنحو بعضهم على كلمة «ثلاثة» في الأصل وكتب نوتها «الثلاثة» وبذلك أثبت في سائر النسخ.

(٦) في س وج «إن الفصل عليها» وحرف «إن» ليس في الأصل ولا ابن جماعة.

(٧) في النسخ «أو أكثر» والألف ليست في الأصل، وزيدت في ابن جماعة بخط صغير.

(٨) هذا القول محكى من هريك بن عبد الله الثاني، أنها إن فرطت في فصل صفرين سنة فطلعتها الرجعة عليها !! انظر المحلى لابن حزم (ج ١٠ ص ٢٥٩) وبإضافة المجتهد لابن رشد (ج ٢ ص ٧٥). واشتراط الفصل أو حتى وقت صلاة كاملة عليها بد=

١٦٩٨ - فكان قولٌ من قال : « الأقرء الأظهار » أشبه

بمعنى كتاب الله^(١) ، واللسان واضح على هذه اللامى ، والله أعلم^(٢)

== الطهر أو غير ذلك مما قاله بعض الفقهاء : - لادليل على شيء منه ، إلا أنوالاً من بعض الصحابة وغيرهم . والله يدل عليه الكتاب والسنة أن البدة ثلاثة قروء ، والقرء هنا الحيش ، فالسعة ثلاث حيش كوامل ، لايزاد عليها ولايقتصر منها ، فمن زاد أو قس ، عليه التليل . وهذا أيضاً من الحية لنا على أن القرء الحيش ، لأن الثالثين بأنه الطهر موقوف على أنه إذا طلقها في طهر احتسب من البدة ، ولو كان الطلاق في آخره ، فالثاني في الأم (ج ٥ ص ١٩٢) : « فلما طلق الرجل امرأته طاهراً قبل جماع أو بعده اعتدت بالطهر الذى وقع عليها فيه الطلاق ، ولو كان ساعة من نهار ، وتعد بطهرين تليين بين حيشتين ، فلما دخلت في المم من الحيشة الثالثة حلت » .

وأما المخالفون بأن القرء الحيش ، فإن منهم من ذهب إلى أنه إذا طلقها في الحيش لم يقع الطلاق أصلاً ، ولا يكون الطلاق إلا في طهر لم يحسب فيه ، وهو الذى تحب إليه ، وألنا الأدلة عليه في كتابنا (نظام الطلاق في الإسلام) . ومنهم من ذهب إلى وقوع الطلاق في الحيش ، ولكهم جميعاً موقوف على أن الحيشة التى وقع فيها الطلاق لا تحسب من البدة ، بل تتألف للسعة ثلاث حيش كوامل ، ولا تزال سبعة حتى تطهر من الحيشة الثالثة . قال ابن رشد في حياة المجهدة (ج ٢ ص ٧٤) : « ولما وصفت الأقراء بأنها هي الأظهار أمكن أن تكون البدة عتدم بقروءين وبشئ قرء ، لأنها عتدم تعد بالطهر الذى تطلق فيه وإن مضى أكثره ، وإنما كان كذلك لانهطلاق عليها اسم الثلاثة إلا تحيزاً ، واسم الثلاثة طاهر في كمال كل قرء منها ، وذلك لايقضى إلا بأن تكون الأقراء هي الحيش » . وأقول : إنه لو كان نافذها إلى صبيحاً ، من اعتبار جزء الطهر من البدة ، وأن للرد بالثلاثة تليل الأكثر ، لو صح هذا لصح القياس عليه في عدة غير الحاشى ، أنها تعد بجزء الطهر الذى طلقت فيه ودمهرين بعده ، على التليل أيضاً ١١ ولا قال به فيما أعلم .

(١) في سائر النسخ « معنى الكتاب » وهو مخالف للأصل .

(٢) « القرء » نس ابن دريد في المجهزة (ج ٢ ص ٤١٠) على أنه ميموز . وقال أيضاً

(ج ٣ ص ٢٧٦) : « وأثرأت المرأة إقراء تعنى مفرق . واختطوا في ذلك : فقال قوم : هو الطهر ، وقال قوم : هو الحيش . وكل مصيب ، لأن الإقراء هو الجمع والاتصال من حال إلى حال ، فكأنه اتصال من حيش إلى طهر ، وهو الأصح والأكثر ويموز أن يكون اتصالاً من طهر إلى حيش » . وهل البلىرى في صميمه (ج ٩ ص ٤٢٠ - ٤٢١ من الفتى) من أبى صيدة سمر بن لثى قال : « قال أثرأت المرأة إذا دنأ حيشها ، وأثرأت إذا دنأ طهرها » . وقال ابن تيمية في شريب الترتان (ج ١ ص ٧٨ من كتاب العربى) : « وإنما جعل الحيش قرءاً والطهر قرءاً لأن »

== أصل الغراء في كلام العرب الوقت ، يقال : رجع فلان لغراءه ، أي لو أنه بقي كان يرجع فيه ، ويرجع لغراءه أيضاً . وقال القاضي عياض في مغارق الأوبار (ج ٢ ص ١٧٥) : « وحقيقته الوقت عند بعضهم ، والجمع عند آخرين ، والانتقال من حال إلى حال عند آخرين ، وهو أظهر عند أهل التحقيق » . وانظر أيضاً مغربات الراغب (ص ١١١) والفاقي للزحمرى (ج ٢ ص ١٦٣ - ١٦٤) ولسان العرب في مادتي (ق ر أ) و (ق ر ا) .

وهذا كله يدل على أن « الغراء » يطلق في اللغة إطلاقاً حقيقياً مهماً على الجيش وعلى الظهر ، وليس مشتركاً ، لأنه في معنى أهم منها ، يشمل كل واحد منها . فالاحتياج لتفسيره في الآية بالقواعد الكتوبة وحدها غير كاف ، وإنما يرجع في ذلك إلى أمة العربية ونصوصها ، ليرفع كل يراد باللفظ فيها أحد اللتين أوهما . وقد ذكرنا فيما مضى بعض ما يرجع أنه في لسان الشارع برادة الجيش فقط ، وتزيد عليه : أن أحاديث كثيرة وردت في التضمنة ، وفيها : أنها تجمع الصلاة أيام « إقامتها » ، أو نحو هذا ، وانظر ما في سنة أبي داود (ج ١ ص ١١١ - ١٢٥) وسنة التتالي (ج ١ ص ٦٥) ونسب الراية (ج ١ ص ٢٠١ - ٢٠٢) وهذه الأحاديث على اختلاف رواياتها تدل على أن « الغراء » في لسان الشارع إنما يراد به الجيش فقط . وثم حجة أخرى : أن الفقهاء جميعاً اتفقوا - ما عدا ابن حزم نياً أعلم - على أن عدة الأمة على النصف من عدة الحررة ، وأنهم لم يمتثلوا على ذلك بكثير من إلا بعدت مرفوع ورد من طرق فيها كلام كثير ، لفظه : « طلاق الأمة ففان » ، وعندها حيضتان ، أو نحو ذلك ، وانظر طرده في نصب الراية (ج ٣ ص ٢٢٦ - ٢٢٧) ثم يأتى صاحب من تكثير من النسابة يقولون « عندها حيضتان » ، فروى مالك في الموطأ (ج ٢ ص ٩٤) عن ثلق : « أن عبد الله بن عمر كان يقول : إذا طلق البتد امرأته فطليقتين فقد حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره ، حرة كانت أو أمة » ، وعدة الحررة ثلاث حبس ، وعدة الأمة حيضتان . وروى القاضي في الأم (ج ٥ ص ١٩٩) عن سليمان بن عيسى من عهد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن سليمان بن عمار عن عبد الله بن حبة عن عمر بن الخطاب قال : « ينكح البتد امرأتين » ، ويطلق طليقتين ، وتعد الأمة حيضتين ، فإن لم تكن تحبس ففهرزين ، أو حمرأً ونسفاً . وهذا إسناد صحيح . ثم روى نحوه عن عمر بإسناد آخر فيه رجل مبهم ، وانظر أيضاً نيل الأوطار (ج ٧ ص ٩٠ - ٩٢) والمطلى لابن حزم (ج ١٠ ص ٣٠٦ - ٣١١) . وقد دخل هذا اللفظ على الفاتكين بأن الأتراء الأطهار ، أي قولهم في عدة الأمة أنها حيضتان ، فلي للموطأ (ج ٢ ص ١٠٠) : « قال مالك في الرجل تكون تحت الأمة ثم يتبعها فيسها : إنها تعد عدة الأمة حيضتين مالم يصبها » . وقال القاضي في الأم (ج ٥ ص ١٩٨ - ١٩٩) : « لم أعلم مخالفاً عن حفظت منه من أهل العلم في أن عدة الأمة نصف عدة الحررة ، نيا كان له نصف مضمود ، مالم تكن حاملاً ، فلم يجوز له وجدته فلو صفت من الدلائل على الفرق فيها ذكرنا وغيره بين عدة الأمة والحررة . ==

١٦٩٩ - فأما ^(١) أمرو النهر أن يُستَبْرَأَ السَّيِّ بِحِيْضَةٍ
فبالظاهر ^(٢) ، لأن الطَّهْرَ إذا كان متقدِّماً للحِيْضَةِ ثم حاضت الأمة
حِيْضَةً كاملةً صحيحةً بَرَّتْ من الحَبْلِ في الطَّهْرِ ^(٣) ، وقد تَرَى القَسَمَ
فلا يكونُ صحيحاً ، إنما يصحُّ حِيْضَةً بأن تُكْمَلَ الحِيْضَةُ ، فَيَأْتِي ^(٤)
شئ من الطَّهْرِ كان قبلَ حِيْضَةٍ كاملةٍ ^(٥) فهو بَرَاءَةٌ من الحَبْلِ
في الظاهر .

١٧٠٠ - وللمتدَّةُ تَمَدُّدٌ بِمَعْنَيْنِ : استبرأه ، ومعنى قَسَرُّ

== إلا أن يحمل مدة الأمة نصف مدة الحرة ، فإما له نصف ، وذلك المهور ، فأما
الحيض فلا يعرف له نصف ، فتكون عدتها فيه أقرب الأشياء من النصف إذا لم يقطع
من النصف هي ^(٦) ، وذلك حيضتان ، ولو جعلها حِيْضَةً أسقطنا نصف حِيْضَةٍ ، ولا
يجوز أن يقطع منها من البتة هي ^(٧) . ثم قال بعد أسطر : « تعد إذا كانت من حيض
حيضتين ، إذا دخلت في الدم من الحِيْضَةِ الثانية حلت » . وهذا تأويل من القاضي
القولم « عدتها حيضتان » . وإلا فإن القسطنطين عليه في كلامه ، فيخرج عن عدتها
بأنها حيضتان . وذلك قال ابن حزم في المحلى . « قالوا كلهم : عدتها حيضتان ، إلا
القاضي ، فإنه قال : طهران ، فإذا رأت الدم من الحِيْضَةِ الثانية فهو خروجها من
من البتة » . وهذا من ابن حزم يأن من مراد القاضي ، لا تكاية للفظ ، وإلا
لفظه كما ترى « حيضتان » .

وكل هذا يدل - كما قلنا - أن « الفرء » في لسان العرب إنما هو المني ، وإن
أطلق على الطهر في اللغة .

- (١) . حتى في سائر النسخ زيادة « قال القاضي » .
- (٢) في س و ج « قلنا » وهو خطأ وعكاف للأسل وابن جماعة .
- (٣) في س د « الظاهر » وهو خطأ .
- (٤) في سائر النسخ « في الظاهر » . وفي في الأصل « الطهر » ثم ضرب عليها بضم
فاريه وكتب فوقها « الظاهر » . وأجبت على الأصل ، ولعل صحيح بكل حال .
- (٥) في ب و س « قلنا » بخط اليد ، وهي تامة في الأصل وابن جماعة .
- (٦) في النسخ المطبوعة زيادة « صحيحة » . وليست في الأصل ، ولكنها زيادة بما شابهه
وما شابه نسخة ابن جماعة .
- (٧) . حتى في النسخ المطبوعة زيادة « قال القاضي » .

استبراء مع استبراء ، فقد جاءت بجيشتين وظهريين وظهري ثالث ، فلو أريد بها الاستبراء كانت قد جاءت بالاستبراء مرتين ، ولكنه أريد بها مع الاستبراء التمسك .

١٧٠١ - قال ^(١) : أقتوحدوني في غير هذا ما ^(٢) اختلفوا فيه

مثل هذا ؟

١٧٠٢ - قلت : نعم ، وربما وجدناه أوضح ، وقد بينا بعض هذا فيما اختلفت الرواية فيه من السنة ^(٣) ، وفيه دلالة لك على ما سألت عنه وما كان في مناه ، إن شاء الله .

١٧٠٣ - ^(٤) وقال الله ^(٥) : ﴿ وَالطَّلَاقُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَقْسَمِينَ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ﴾ ^(٦) .

١٧٠٤ - وقال : ﴿ وَاللَّائِي يَتَّبِعْنَ مِنَ الْحَيْضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَوْتَيْتُمْ فَمِنْهُنَّ ثَلَاثَةٌ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْيَضْنَ ^(٧) ، وَأُولَاتُ الْأَحْجَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضْمَنَّ حَمْلَهُنَّ ^(٨) ﴾ .

(١) في ابن جماعة « قال » وهو علقاب للأصل .

(٢) في سائر النسخ « بما » بدل « ما » ، وهو علقاب للأصل .

(٣) يعبر إلى ملخص في (باب المال في الأحكام) ص (٢١٠) وما بعده إلى (ص (٢٤٧) وكذلك كتب (اختلاف الحديث) كله في هذا الموضع .

(٤) هنا في سائر النسخ زيادة « قال القاضي » .

(٥) في « قال الله » بدون حرف الطاء ، وهو ثابت في الأصل .

(٦) سورة البقرة (٢٢٨) .

(٧) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » : وأيضاً في الأصل لم يذكر أول الآية ، بل ذكر فيه من أول قوله « من نسائكم » وذكر أولها في سائر النسخ ، فأبطلت

لغير القارىء غير المختص .

(٨) سورة الطلاق (٤) .

١٧٠٥ - وقال : ﴿ وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ ﴾ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا
يَقْرَبْنَ بِأَقْفِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ^(١)
١٧٠٦ - فقال ^(٢) بعض أصحاب رسول الله : ذَكَرَ اللهُ
لِلطَّلَاقِ ^(٣) أَنْ عِدَّةَ الْحَوَامِلِ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ، وَذَكَرَ فِي التَّوْفَى
عنها ^(٤) أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ، فَلَى الْحَامِلِ لِلتَّوْفَى عَنْهَا أَنْ تَمُدَّ أَرْبَعَةَ
أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ، وَأَنْ تَضَعْ حَمْلَهَا ، حَتَّى تَأْتِيَ بِالْمَدِينِ مِمَّا ، إِذْ لَمْ يَكُنْ
وَضَعُ الْحَمْلُ اقْتِضَاءَ الْعِدَّةِ نَصًّا إِلَّا فِي الطَّلَاقِ ^(٥)
١٧٠٧ - ^(٦) كَأَنَّهُ يَنْهَبُ إِلَى أَنْ وَضَعَ الْحَمْلُ بَرَاءَةً ، وَأَنْ
الْأَرْبَعَةَ الْأَشْهُرَ وَعَشْرًا تَمِيدُ ، وَأَنْ لِلتَّوْفَى عَنْهَا تَكُونُ غَيْرَ مَدْخُولٍ
بِهَا فَتَأْتِي بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ^(٧) ، وَأَنَّهُ وَجِبَ عَلَيْهَا شَيْءٌ مِنْ وَجْهِينَ ،

-
- (١) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .
(٢) سورة البقرة (٢٣٤) .
(٣) هنا في النسخ للطبوعة زيادة « قال الشافعي » .
(٤) في سائر النسخ « في الطلقات » وحرف « في » ليس بالأصل ، ولكنه كتب فيه
فوق السطر بخط آخر .
(٥) في النسخ للطبوعة زيادة « أن تمتد » وليست في الأصل ولا ابن جماعة .
(٦) هنا القول مروى عن ابن عباس وعليه وغيرهما من المساجة ، انظر للولاء (ج ٢
ص ١٠٥ - ١٠٦) والألم (ج ٥ ص ٢٠٥ - ٢٠٦) والهدى للثور (ج ٦
ص ٢٣٥ - ٢٣٦) وتيل الأوطار (ج ٧ ص ٨٨ - ٨٩) والمجلد (ج ١٠
ص ٢٦٣ - ٢٦٥) .
(٧) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » وزيد في الأصل « قال » بين السطور .
(٨) في ابن جماعة و س زيادة « وعصر » ، وفي س و ج « وعصرًا » ، وليس ذلك
في الأصل ، وكتب بعضهم فوق السطر « وعصرًا » ، والحق أراد أن الشافعي أراد
الإشارة إلى عدة البراءة فذكر لفظ « بأربعة أشهر » خطأ .

فلا يَنْقُطُ^(١) أحدهما ، كما لو وجبَ عليها حقانِ لرجلين لم يَنْقُطْ
أحدهما حق الآخر ، وكما^(٢) إذا نَكَحَتْ في عدتها وأُصيبت^(٣)
اعتدت من الأول ، واعتدت^(٤) من الآخر .

١٧٠٨ - قال^(٥) : وقال غيره من أصحاب رسول الله : إذا
ومنعت ذاً بطنها قد حَلَّتْ ، ولو كان زوجها على الشرير .

١٧٠٩ - قال الشافعي : فكانت الآية عَمَلَةً للمنين مما ،
وكان أشبهها بالمقول الظاهر أن يكون الحلُّ انقضاء العدة .

١٧١٠ - قال^(٦) : فدلَّت سنة رسول الله على أن وضع الحلِّ
آخرُ العدة في الموت ، مثلُ مناه الطلاق^(٧) .

١٧١١ - أخبرنا سفيان^(٨) عن الزهري عن عبيد الله بن

(١) في س « ولا ينقطع » ، وفي باقي النسخ « فلا ينقطع » ، والذي في الأصل بالهاء .
وأما الهاء فقد زادها بعضهم ملصقة في الطاء .

(٢) في س « كما » بحذف الواو ، وهو خطأ ، وهي تاجية في الأصل وابن جماعة .

(٣) في س « فأُصيبت » وهو مخالف للأصل .

(٤) في ابن جماعة و س و ج « ثم اعتدت » وفي س « ثم اعتدت بعد » وكلاهما مخالف
لالأصل ، وقد كتب بعضهم فيه كلمة « ثم » فوق الواو وكلمة « بعد » فوق السطر أيضاً .

(٥) في سائر النسخ « قال الشافعي » وهو زيادة عن الأصل .

(٦) كلمة « قال » تاجية في الأصل ، ولم تذكر في ابن جماعة و س و ج . وفي س
« قال الشافعي » .

(٧) في ابن جماعة و س « وفي مثل مناه الطلاق » ، وفي قوله « وفي » ليس في الأصل
ولكنه مكتوب فوق السطر بخط أكبر . وفي س و ج « وفي مثل مناه في
الطلاق » . ومما في الأصل صحيح ، لأن « الطلاق » مبتدأ مؤخر ، و « مثل » خبر مقدم .

(٨) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .

(٩) في النسخ زيادة « بن عبيدة » وليست في الأصل .

عبد الله^(١) عن أبيه: «أن سبيعة الأسلمية^(٢) وصنعت بعد وفاة زوجها بلال، قرّ بها أبو السنايل بن يشكك^(٣)، قال: قد تصنعت للأزواج إنما أربعة أشهر وعشر^(٤)، فذكرت ذلك سبيعة^(٥) لرسول الله؟ قال: كذب أبو السنايل، أو ليس كما قال أبو السنايل، قد حلفت فتزوجي^(٦)».

- (١) في النسخ زائدة «بن حبة» وليست في الأصل، ولكنها مزادة بمجاجة.
- (٢) زاد بعضهم فوق اسمها في الأصل «بنت الحرث» وأثبت هذه الزيادة في ابن جماعة حكنا «أن سبيعة الأسلمية ابنت الحرث» وفي س و ج «أن سبيعة الأسلمية بنت الحرث» وفي س «أن سبيعة بنت الحرث الأسلمية». و «سبيعة» ضم الجين للهمزة وفتح الباء للوحدة وفتح الجين للهمزة، وهي بنت الحرث، صاهية من المهاجرات، وزوجها الذي تولى عنها هو «سعد بن خولة».
- (٣) «بكك» يفتح الباء للوحدة وسكون الجين للهمزة، يوزن «فجر». وأبو السنايل هنا قرئ من بني عبد الغار بن نضي، اختف في اسمه كثيراً، وهو صاهي معروف.
- (٤) كتب مصحح س بمجاشيتها: «حكنا في جميع النسخ بالنصب بـ، وكأنه على اللفظة الأسدية، إن لم يكن تحريفاً من النسخ الأول» ١١ وأقول: يريد باللفظة الأسدية نصب رسول «إن». والألف في «عشر» تاجية في الأصل وسها فتحتان. وكانت تاجية في ابن جماعة وكشفت، وموضع الكسطة ظهر. والذي أراه أرجح أنه جاء به منصوباً على حكاية اللفظ في الآية، إشارة من الاستدلال بها.
- (٥) في س «فذكرت سبيعة ذلك» وفي س و ج «فذكرت ذلك سبيعة الأسلمية» وكلاما مختلف للآصل وابن جماعة.

- (٦) الحديث رواه العاصمي في الأم يشوه بهذا الإسناد (ج ٥ ص ٢٠٦). وهذا الإسناد ظاهره الإرسال، لأن عبد الله بن حبة بن مسعود لم يترك القصة، ولكن روى البخاري من طريق ثابت عن يزيد: «أن ابن شهاب كتب إليه أن يعيدته بن عبد الله أخيه عن أبيه أنه كتب إلى ابن الأرقم أن يسأل سبيعة الأسلمية: كيف أعطاه النبي صلى الله عليه وسلم الخ، وروى مسلم من طريق يونس عن ابن شهاب: «حدثني عبد الله بن عبد الله بن حبة بن مسعود أن أباه كتب إلى عمر بن عبد الله بن الأرقم الزمري بأمره أن يستل على سبيعة بنت الحرث الأسلمية» الخ، قال المحقق في الصحيح (ج ٩ ص ٤١٥): «قد سبق في تفسيره الطلاق أن ابن سيرين حدث به عن عبد الله بن حبة عن سبيعة، فيحتمل أن يكون عبد الله بن حبة سبيعة بعد أن كان يلقب بها من سبذكر من الوسائط». وهذا الاحتمال الذي ذكره المحقق هو الواقع الصحيح، فقد روى أحمد في المستدرك (ج ٦ ص ٤٢٢) عن عبد الرزاق عن مسدد عن الزمري

١٧١٢ - قال: أما ما دلت عليه السنة، إلا حجة في أحد^(١)
خالف قوله السنة، ولكن أذكر من خلاصهم ما ليس فيه نص سنة،
مما دل عليه القرآن نصاً واستنباطاً، أو دل عليه القياس؟

١٧١٣ - قلت له: قال الله: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْثِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ^(٢)﴾

== من ميلة بن عيلة قال: «أرسل مروان ميلة بن حبة إلى سبيعة بنت الحرث
بما لها مما أطاع به رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فأخبرته أنها كانت تحت مسعد
بن خولة، فتوفي عنها في حبة الوفاة، وكان بهراً، فوضعت حملها قبل أن يغشى
أربعة أشهر ومعه من وفاته، فلقبها أبو السائب، من ابن بكك، حين تمت من
عاشها، وقد اكتملت، فقال لها: اربعي على نفسك، أو نحو هذا، لك ترددين
التسليم؟ إني أربعة أشهر ومعه من وفاته زوجك، قالت: فأبنت التي صلى الله
عليه وسلم قد كرت له ما قال أبو السائب بن بكك، فقال لها التي صلى الله عليه وسلم:
قد حلت حين وضعت حملك. - وهذا إسناد صحيح متصل ليست له علة، ويظهر أن
عبد الله بن حبة حدث مروان القصة وذكر له أنه لم يسبها من نسبه، فأمره
أن يلحق إليها وبما لها، حتى يتوفى من جهة الرواية.

وأما أصل القصة فإنه ثابت صحيح في الصحيحين وغيرهما، من أحاديث الصحابة،
انظر للوطأ (ج ٢ ص ١٠٥ - ١٠٦) والزم (ج ٥ ص ٢٠٥ - ٢٠٦)
وطبخت ابن مسعود (ج ٨ ص ٢١٠ - ٢١١) وسند أحمد (ج ٦ ص ٤٣٧ -
٤٣٨)، وج ٤ ص ٣٠٤ - ٣٠٥) وفتح الباري (ج ٩ ص ٤١٤ - ٤٢٠) وصحيح
مسلم (ج ١ ص ٤٢٣) والدر المنثور (ج ٦ ص ٢٣٥ - ٢٣٧) والأساية (ج ٨
ص ١٠٣).

- (١) هنا في سائر النسخ زيادة «قال القاضي»، وزهد في الأصل بين السطور «قال».
- (٢) في «فلا حجة لأحد» وهو مخالف للأصل.
- (٣) هنا في النسخ المطبوعة زيادة «قال القاضي».

(٤) في الأصل إلى هنا، ثم قال: «إلى: صحيح علم». والزيادة: أن يحلف الرجل أن لا يغرب
امرأته، فإن حدد ذلك أجلاً أقل من أربعة أشهر فلا شيء عليه، وإن زاد عنها أولم
بمعد أجلاً كان مولياً، وعليه إما أن يغرب في الأربعة أشهر ويكفر من يمينه، وإما أن
يطلق، والمخلف إنما يكون بلفظ عز وجل. قال القاضي في الأم (ج ٥ ص
٢٤٨): «ولا يحلف بغيره دون الله تبارك وتعالى، لقول النبي صلى الله عليه وسلم:
إن الله تعالى بينكم أن تحلفوا بآبائكم، فمن كان حلفاً فليحلف بغيره أو ليست.»

تَرْبُصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ، فَإِنْ فَأَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ . وَإِنْ عَزَمُوا
الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٧١٤﴾ .

١٧١٤ قَالَ الْأَكْثَرُ مِمَّنْ رَوَى عَنْهُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ

عِنْدَنَا : إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَفُتَ لِلْوَلِيِّ ، فَلَمَّا أَنْ بَيَّنَّ ، وَلَمَّا
أَنْ يُطْلَقَ ﴿١٧١٥﴾ .

١٧١٥ - وَرَوَى عَنْ غَيْرِهِمْ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ : عَزِيمَةُ الطَّلَاقِ

اِقْتِضَاءُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴿١٧١٦﴾ .

== قَالَ الثَّانِي : لَنْ حَلْفَ بَلْعَةٍ مَوْجَلٍ عَلَيْهِ الْكُفْرَةُ إِذَا حَنَّتْ ، وَمِنْ حَلْفِ
بَعْضِهِمْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَسْأَلْ بِحَاثٍ ، وَلَا كُفْرَةَ عَلَيْهِ إِذَا حَنَّتْ ، وَلِلْوَلِيِّ مَنْ
حَلْفَ يَبْدُو بِزَمِهِ بِهَا كُفْرَةً . وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ ، وَفِي الْإِثْلَاءِ تَأْسِيلُ كَلِمَةٍ
عِنْدَ الْقَضَاءِ .

(١) شَوْرَةُ الْبُرَّةِ (٢٢٦ و ٢٢٧) .

(٢) ق ٣ « مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ » وَمَا هُوَ الثَّابِتُ فِي الْأَصْلِ .

(٣) هَذَا مَذْهَبُ ابْنِ عَمْرٍ ، رَوَاهُ عَنْهُ الْبَيْهَقِيُّ (ج ٩ ص ٣٧٧) وَقَالَ : « وَذَكَرَ ذَلِكَ
عَنْ سَيِّدِ بْنِ أَبِي الْأَعْدَاءِ وَتَالِفَةِ وَابْنِ عَمْرِو بْنِ جَعْفَرٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى اللَّهِ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » . وَذَكَرَ الْخَلْفَ فِي الصَّحِيحِ تَخْرِيجَ الْأَكْثَرِ عَنْهُمْ بِذَلِكَ ، ثُمَّ قَالَ : « وَهُوَ
قَوْلُ مَالِكٍ ، الثَّانِي وَأَحَدٌ وَاسِقٍ وَسَائِرُ أَصْحَابِ الْمَذْهَبِ » .

(٤) ق ٣ « رَسُولُ اللَّهِ » وَمَا هُوَ الَّذِي فِي الْأَصْلِ .

(٥) ق ٣ « وَج » « الْأَرْبَعَةُ أَشْهُرُ » وَفِي ابْنِ جَعْفَرٍ وَب « الْأَرْبَعَةُ الْأَشْهُرُ » . وَمَا هُوَ
الَّذِي فِي الْأَصْلِ ، ثُمَّ أُلْفِقَ بَعْضُهُمْ فِي الْكَلِمَةِ أَنَّهَا وَلَا تَأْتِي فِي أَوَّلِ كُلِّ مِثْقَالٍ . وَهَذَا
الْقَوْلُ يَقُولُ ابْنُ مَسْعُودٍ وَجَعْلَةُ مِنَ التَّابِيعِينَ ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ وَالتَّوْرِيُّ
وَأَمْلُ الْكُفْرَةِ ، كَمَا حَكَاهُ ابْنُ رَشْدٍ فِي بَيِّنَةِ الْمُنْتَهَدِ (ج ٢ ص ٤٢) وَالتَّرغُفِيُّ فِي
سَلْتِهِ (ج ٢ ص ٢٢٢ - ٢٢٣) مِنْ مَرْحُومِ الْبَازْكَفَوْرِيِّ .

١٧١٦ - « ولم يُحفظ^(١) عن رسول الله في هذا^(٢) - بأبي هو وأبي - شيئاً^(٣) .

١٧١٧ - قال : فأى القولين^(٤) ذهب ؟

١٧١٨ - قلت : ذهب إلى أن المولى لا يلزمه طلاق ، وأن امرأته إذا طلبت حَقَّها منه لم أَرْضَ له حتى تَمْضِيَ أربعة أشهر ، فإذا مضت أربعة أشهر قلت له : في أوْطَلَقْ ، وَالْقَيْتُ^(٥) الجماع .

١٧١٩ - قال : فكيف اخترته على القول الذي يخالفه ؟

١٧٢٠ - قلت : رأيته أشبه بمعنى كتاب الله وبالمعقول^(٦) .

١٧٢١ - قال^(٧) : وما دَلَّ عليه من كتاب الله ؟

(١) حتى في سائر النسخ زيادة « قال الثاني » .

(٢) « يحفظ » قلت في الأصل بإياه الصحة وفوقها ضمة ، على البناء لما لم يسم فاعله ، وقوله « شيئاً » كتب فيه بالألف ، فيكون نائب الفاعل إما قوله « عن رسول الله » وإما قوله « في هذا » ، على لغة من أبجز ذلك ، كما يتنا آخا في (رقم ١٤٨٧) . وفي ابن جماعة « تحفظ » بالنون على البناء للفاعل ، وفي س بالبناء للمفعول ورفع « هي » . وكله عتاف للأصل .

(٣) في ابن جماعة و س « في هذا عن رسول الله » بالتقديم والتأخير ، وهو عتاف للأصل .

(٤) في سائر النسخ « قال أي القولين » وهو عتاف للأصل . وما فيه صحيح على تقدير « ذهب إليه » .

(٥) « القَيْتُ » بفتح القاء ويكسرهما : الرجوع ، ولم تضبط القاء في الأصل إلا مريم فيها يأتي ، إسماعيل بالفتح ، والأخرى بالفتح والكسر ساً .

(٦) في س و ج « بالمعقول » بدون واو المتلف ، وهو عتاف للأصل وابن جماعة ، وهو خطأ أيضاً ، لأنه يريد الاستدلال بقوله بالكتاب والعقل ، وذلك سيأتي سؤال مناظره له قريباً . إذ يقول : « لما يستدل من قبل المعول » .

(٧) في س « وقال » وهو عتاف للأصل وعلى النسخ .

١٧٢٢ - قلت : لَمَّا قَالَ اللَّهُ : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾ (١) - : كان الظاهر في الآية أن مَنْ أَنْظَرَهُ اللَّهُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فِي شَيْءٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ (٢) عَلَيْهِ سَبِيلٌ حَتَّى تَنْقَضِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ .
١٧٢٣ - قال : قدَّ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ (٣) عَزَّ وَجَلَّ جَعَلَ لَهُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ بَقِيَ فِيهَا ، كَمَا قَوْلُ : قَدْ أَجَلْتُكَ فِي بِنَاءِ هَذِهِ الدَّارِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ قَرَّعُ فِيهَا مِنْهَا ؟

١٧٢٤ - قال (٤) : فقلتُ له : هذا لا يُوَافِقُهُ مَنْ حُوِّلَ بِهِ حَتَّى يُشْتَرَطَ فِي سِيَاقِ الْكَلَامِ (٥) ، وَلَوْ قَالَ : قَدْ أَجَلْتُكَ فِيهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ - : كَانَ إِنَّمَا أَجَلُهُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ لَا يَحْدُ عَلَيْهِ سَبِيلًا حَتَّى تَنْقَضِيَ وَلَمْ يَقَرَّعْ مِنْهَا ، فَلَا (٦) يُنْسَبُ إِلَيْهِ أَنْ لَمْ يَقَرَّعْ مِنَ الدَّارِ وَأَنَّهُ أَخْلَفَ فِي الْقَرَّاعِ مِنْهَا مَا بَقِيَ مِنَ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ شَيْءٌ ، فَلِذَا لَمْ يَبْقَ مِنْهَا شَيْءٌ لَزِمَتْهُ اسْمُ الْخُلْفِ ، وَقَدْ يَكُونُ فِي بِنَاءِ الدَّارِ دِلَالَةٌ عَلَى أَنْ يُقَارَبَ (٧)

(١) سورة البقرة (٢٢٦) .

(٢) كلمة « له » لم تذكر في سائر النسخ ، وهي تاجية في الأصل ، وإن ضرب عليها بعضهم بلمزة خفيفة .

(٣) في « أن يكون كتاب الله » ، وكلمة « كتاب » ليست في الأصل ولا غيره من النسخ .

(٤) كلمة « قال » تاجية في الأصل ، ولم تذكر في ابن جماعة و س و ج . وفي « قال القاضي رحمه الله تعالى » .

(٥) في ب زيادة « ذلك » ولا أدري من أين أتى بها مفسرها .

(٦) في س « ولا » بالواو ، والقى في الأصل يحذف القراء بالواو وإلقاء ، ولكنه بإلقاء إرتب إلى ملوثة في الكتابة .

(٧) في النسخ المطبوعة « تطرب » وهو مخالف للأصل وابن جماعة ، ونحط أيضا .

الأربعة ، وقد بقي منها ما يحيط العلم أنه لا ينبغي فيما بقي من الأربعة^(١).

١٧٢٥ - وليس في القِيتَر دِلالة على أن لا يَنبغي الأربعة إلا مُضَيِّها^(٢) ، لأن الجماع يكون في طرفه عين ، فلو كان على ما وصفت تَرايَل^(٣) حاله حتى تمضي أربعة أشهر ، ثم تَرايَل^(٤) حاله الأولى ، فإذا زايَها صار إلى أن قد عليه حقاً^(٥) ، فإما أن يَنبغي وإما أن يُطلق .

١٧٢٦ - فلو لم يكن في آخر الآية ما يدل على أن معناها غير ما ذهب إلى كان قوله^(٦) أو لاَّها بها ، لما وصفنا ، لأنه ظاهرهما .

١٧٢٧ - والقرآن على ظاهره ، حتى تأتي دِلالة منه أو سنة^(٧) أو إجماع بأنه على باطن دون ظاهر^(٨) .

(١) في النسخ للطبوعة « الأربعة الأهر » وكلمة « الأهر » ليست في الأصل ولا ابن جماعة .

(٢) في ابن جماعة و ب « على أن لا يَنبغي في الأربعة إلا مضَيِّها » . وفي س « على أن لا يَنبغي في الأربعة الأهر إلا مضَيِّها » وكذلك في ج ولكن بلفظ « الأربعة أهر » . وما هنا هو الذي في الأصل ، ثم زاد بعضهم بين السطور كلمتي « في » و « الأهر » وألحق لهما في « مضَيِّها » لهما « لمضَيِّها » . وكل هنا حيث ، وما في الأصل صحيح .

(٣) « ترايل » في اللوحين معطوفة بقاء الوقية في الأصل وابن جماعة . و « الترايل » البائن . وفي ب و ج « ترايل » في اللوحين ، وفي س « ترايل » في اللوحين الأول ، وكل هنا خطأ ولا سئل له .

(٤) في سائر النسخ « حفا عليه » بالفتح والتأخير . وما هنا هو الأصل ثم حيث « حابت فصر » على كلمة « عليه » ثم كتبها بالمشية ، وأشار إلى جعل موضعها بد « حفا » .

(٥) في سائر النسخ « قولنا » ، وهو مخالف للأصل . والمضمر في « قوله » راجع إلى « غير » ، أي : كان القول غير ما ذهب إلى أول القولين بالآية .

(٦) في النسخ للطبوعة « أو من سنة » . وحرف « من » مكتوب بخط مثيل في الأصل فوق السطر ، وكذلك كتب في ابن جماعة فوق السطر .

(٧) في س « الظاهر » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

١٧٢٨ - قال : فما في سياق الآية ما يدل^(١) على ما وصفت ؟

١٧٢٩ - قلت : لما ذكر الله عز وجل أن للمولى أربعة أشهر ثم قال : ﴿ فَإِنْ فَاوُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ۚ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۚ ۞ ﴾ فذكر الحكيم معاً بلا فصل بينهما - :
أنهما إنما يقمان بعد الأربعة الأشهر ، لأنه إنما جعل عليه الفينة أو الطلاق ، وجعل له الخيار فيهما في وقت واحد ، فلا يتقدم واحد منهما صاحبه وقد ذكرنا في وقت واحد ، كما قال له في الرهن أفده أو نبه^(٢) عليك ، بلا فصل ، وفي كل ما خبر^(٣) فيه : أفضل كذا أو كذا ، بلا فصل .

١٧٣٠ - ولا يجوز أن يكونا ذكرنا بلا فصل فيقال ١٥١
الفينة فيما بين أن يمولى أربعة أشهر^(٤) ، وعزعة الطلاق انقضاء
الأربعة الأشهر ، فيكونان^(٥) حكيم ذكرنا معاً ، يُتَسَمَّعُ في أحدهما
ويُضَيَّقُ في الآخر .

(١) في س و ج « ما يدل » وهو مخالف للأصل وابن جماعة ، بل كتب في ابن جماعة على « ما » كلمة « صح » .

(٢) سورة البقرة (٢٢٦ و ٢٢٧) .

(٣) في س « لا » بدون الفاء ، وهي ثابتة في الأصل وابن جماعة .

(٤) ضبطه في ابن جماعة بالرفع بضمة فوق الين ، والنصب أصح ، لأنه منصوب بـ « أن » مضرة وجوبا بعد « أو » في جواب الأمر .

(٥) في س « خرت » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

(٦) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الثاني » .

(٧) في سائر النسخ « إلى أربعة أشهر » وحرف « إلى » ليس في الأصل ولكنه كتب فوق السطر بخط آخر .

(٨) في س « فيكونا » بحذف التو ، وهي ثابتة في الأصل وفي النسخ .

١٧٣١ - قال : فانت قول : إن فاء قبل الأربعة أشهر^(١)
فهي فينة ؟

١٧٣٢ - قلت : نعم ، كما أقول : إن^(٢) قضيت حقاً عليك إلى
أجل قبل محله قد برئت منه وانت عسنى متسرع^(٣) بتعديده قبل
يحل^(٤) عليك^(٥)

١٧٣٣ - قلت له^(٦) : رأيت من الإثم كان^(٧) مزمناً على
الفينة في كل يوم إلا أنه لم يحاسب حتى تنقضي أربعة أشهر ؟
١٧٣٤ - قال : فلا يكون الإجماع على الفينة شيء^(٨) حتى
يغنى ، والفينة الجماع إذا كان قادراً عليه .

١٧٣٥ - قلت : ولو جامع لا يتوى فينة خرج من طلاق
الإثمي^(٩) الآن للثني^(١٠) في الجماع ؟

(١) كلمة « الأبعد » ناجية في الأصل ، وفي ابن جماعة « أبعد » وغرب
عليها بالجر .

(٢) في س « كما أقول إننا » وهو غلط للأصل وفي النسخ .

(٣) في سائر النسخ « متسرع » ، وفي في الأصل « متسرع » وهو أصح وأجود معنى .

(٤) في النسخ المطبوعة « قبل أن يحل » ، وحرف « أن » ليس في الأصل ، ولا نسخة
ابن جماعة ، بل كتب فيها في موضعه « صح » ، ولم يمتح هذا أن يزيد الحروف
بضمهم بمحاشيتها !!

(٥) في سائر النسخ زائدة « الأجل » ولم تذكر في الأصل .

(٦) في س « وج » وقلت له^(٦) ، وفي س « قال وقلت له » وفي ابن جماعة « قال
القاضي وقلت له » وكلها غلط للأصل .

(٧) يعني : رأيت من الإثم الصورة الآتية : كان مزمناً إلى ؟

(٨) ممكن أن رسم في الأصل على صورة المرفوع بغير ضبط ، فخطأه بالتصحيح مع جاء وصحه .

(٩) « الإبداء » ميموزة ، ولغة قرش بتخفيف الميم في أكثر الكلام . فإذا حذفت
صار على صورة القصور ، فيكتب بإلواء ، والريش يكتب أكثر الكلمات بالألف ،
ولكنه يحرص على كتابة بعضها بإلواء ، إذا خفى أن يقرأها القارئ بالألف ،
وقد كتب كلمة « الإثمي » هنا ولها يأتي في كل اللواضع بإلواء ، ليرشد القارئ إلى
أنها في لغة القاموس بخط الميمزة .

(١٠) في س « لأنه » وفي « وفي » وهو خطأ وعطاف للأصل .

١٧٣٦ - قال : نعم .

١٧٣٧ - قلت : وكذلك ^(١) لو كان مازما على أن لا ينفى ، يخلط في كل يوم . ألا ينفى ، ثم جلع قبل مضي الأربعة الأشهر بطرفة عين . - : خرج من طلاق الإيلي ؟ وإن كان جماعة لتبر القينة خرج به ^(٢) من طلاق الإيلي ؟

١٧٣٨ - قال : نعم .

١٧٣٩ - قلت : ولا يصح ^(٣) مزنه على أن لا ينفى ؟ ولا يمتنع جماعة ببقاء تبر القينة ، إذا جاء بالجماع . - : من أن يخرج به من طلاق الإيلي عندنا وعندك ؟

١٧٤٠ - قال : هذا كما قلت ، وخروجه بالجماع ، على أي معنى

كان الجماع .

(١) في ابن جماعة « كذلك » بخلق الواو ، وفي « كذلك » بالهمزة ، وكلاهما بخلاف الأصل .

(٢) كلمة « به » لم تذكر في الأصل . وإنما نسخة ابن جماعة قد سقط منها الجملة كلها ، ثم كتب بعضها بالمشية ، وهو « وإن كان جماعه لتبر القينة » ولم يكتب ما بينه ..

(٣) في ابن جماعة و « ولا يصح » ، وقد ج « ولا يصح » ، وفي « ولا يصح » ، وكتب بعضها بالمشية : « مكنا حوى من النسخ » ، وفي بعض أكثر : « لا يصح » ، بغير ياء ، وانظر . وكل هذا خطأ وبخلاف الأصل ، وقد وضع به تحت الصلاة « أمارة على إهملا ، والنون واضحة فيه . والله أن العلماني يسأل متطروهما إذا كان للولي طزما . إن لا ينفى وجلع بقية وهو لا ينفى القينة ، إلا يصح مزنه فله شيئا ٢ ولا يصح من أن يكون جماعه بقية . وإن خالف مزنه ؟ فله « يصح » بخلق مفعوله كقوله من سيق الكلام .

- ١٧٤١ - قلتُ : فكيف ^(١) يكونُ حازماً على أن ينفى في كل يوم ، فإذا مضت أربعة أشهر لزمه الطلاق ، وهو لم يَتَزِمْ عليه ، ولم يكلم به ؟ أترى هذا قولاً يصحُّ في القول ^(٢) لأحد ؟
- ١٧٤٢ - قال : فما يُقصدُ من قبل القول ^(٣) ؟
- ١٧٤٣ - قلتُ : أرايت إذا قال الرجلُ لامرأته : والله لا أقربك أبداً . - أهو كقولهِ : أنت طالق إلى أربعة أشهر ؟
- ١٧٤٤ - قال : إن ^(٤) قلتُ نعم ؟
- ١٧٤٥ - قلتُ : فإن جامع قبل الأربعة ^(٥) ؟
- ١٧٤٦ - قال : فلا ، ليس مثل قوله أنت طالق إلى أربعة أشهر .
- ١٧٤٧ - قال ^(٦) : فكلمُ للولي بالأي ليس هو طلاق ^(٧) ،

(١) في س « وكيف » وهو عطف للأصل وسائر النسخ .

(٢) في اللذين في سائر النسخ « للقول » وهو عطف للأصل .

(٣) حرف « إن » لم يذكر في س و ج وهو ثابت في الأصل وابن جماعة ، وحذفه خطأ .

(٤) في س زيادة « الأشهر » وفي س و ج « أشهر » وليس شيء من هذا في الأصل ولا ابن جماعة .

(٥) في سائر النسخ « قلت » ، والتي في الأصل « قال » ، والراد به العاقبة ، وهذا من توجيهه في استعمال ضمير التكلم أو التائب .

(٦) في ج « طالق » وهو خطأ . و « طالق » منصوب خبر « ليس » ، و « هو » ضمير فصل ، ولم تنطبق السكنة في الأصل ، وضبطت في ابن جماعة بالرفع ، فتكون كلمة « هو » مبتدأ ، و « طالق » خبر ، والجملة خبر « ليس » .

إِنَّمَا هِيَ ^(١) عَيْنٌ، ثُمَّ جَاءَتْ عَلَيْهَا مُدَّةٌ جَمَلْتُهَا طَلَاقًا، أَيْحُوزُ لِأَحَدٍ
يَعْقِلُ مِنْ حَيْثُ يَقُولُ أَنْ يَقُولَ مِثْلَ هَذَا إِلَّا بِخَبَرٍ لَازِمٍ ۱۲
١٧٤٨ - قَالَ ^(٢) : فَهُوَ يَدْخُلُ عَلَيْكَ مِثْلُ هَذَا .

١٧٤٩ - قُلْتُ : وَأَيْنَ ^(٣) ؟

١٧٥٠ - قَالَ : أَنْتَ تَقُولُ : إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَفُتِّ ،
إِنْ فَاءُ وَإِلَّا جُبِرَ عَلَى أَنْ يُطْلَقَ .

١٧٥١ - قُلْتُ : لَيْسَ مِنْ قِيلَ أَنْ الْإِثْلَى طَلَاقٌ ، وَلَكِنَّمَا
عَيْنٌ جُعِلَ اللَّهُ لَهَا وَقْتُ مَتَعَ بِهَا الزَّوْجَ مِنَ الضَّرَّارِ ، وَحَكَمَ عَلَيْهِ إِذَا
كَانَتْ أَنْ جُعِلَ ^(٤) عَلَيْهِ إِمَّا أَنْ تَغِيَّ ، وَإِمَّا أَنْ يُطْلَقَ ، وَهَذَا حَكْمٌ
حَادِثٌ بِمَعْنَى أَرْبَعَةِ ^(٥) الْأَشْهُرِ ، غَيْرُ الْإِثْلَى ، وَلَكِنَّهُ مُؤْتَفَقٌ ^(٦) ،
يُجْبَرُ ^(٧) صَاحِبُهُ عَلَى أَنْ يَأْتِيَ بِأَيِّمَا شَاءَ : فَيَقْتُلَ ^(٨) أَوْ طَلِّقَ ، فَإِنْ امْتَنَعَ

(١) فِي س « إِنَّمَا هِيَ » وَهُوَ غَلَطٌ لِلْأَسْلِ وَسَائِرِ النَّسخِ .

(٢) فِي س « قَالَ الْعَالِمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَالِ » وَهُوَ زَيْلَةٌ عَمَّا فِي الْأَسْلِ وَسَائِرِ النَّسخِ .

(٣) فِي س « وَأَيْنَ هِيَ » وَكَلِمَةُ « هِيَ » لَمْ تَذْكُرْ فِي الْأَسْلِ وَلَا غَيْرِهِ .

(٤) فِي سَائِرِ النَّسخِ « يُجِبِل » . وَقَدْ فِي الْأَسْلِ « جَبِل » ثُمَّ عُبِيَ بِهِ بِضَمٍّ فَالْمَعْنَى
يَأْتِي فِي الْجَمْعِ ، وَهِيَ ظَهْرَةُ الْأَصْطَحِ .

(٥) فِي سَائِرِ النَّسخِ « الْأَرْبَعَةُ » وَهُوَ غَلَطٌ لِلْأَسْلِ . وَقَدْ أُلْحِقَ بِضَمٍّ أَيْضًا وَلَا مَا فِي
أَوَّلِ الْكَلِمَةِ .

(٦) « مُؤْتَفَقٌ » أَيْ جَمِيدٌ مُتَأَفَقٌ . وَفِي ب وَ ز س « مُؤْتَفَقٌ » وَفِي ج « مُوْتَوَنٌ »
وَكَانَ غَلَطٌ لِلْأَسْلِ وَإِنْ جَاءَ .

(٧) فِي س وَ ج « يُجْبَرُ » وَهُوَ خَطَأٌ وَغَلَطٌ لِلْأَسْلِ وَإِنْ جَاءَ .

(٨) « فَيَقْتُلُ » مُبَيَّنٌّ هُنَا فِي الْأَسْلِ بِضَمٍّ فَوْقَ الْفَاءِ وَكَسْرَةٍ تَحْتَهَا .

منهما أَخَذَ منه الذى يُعَدُّ على أَخْذِهِ منه ، وذلك أن يَطلَقَ عليه ،
لأنه لا يَحِلُّ^(١) أن يُجَامَعَ عنه !!

﴿٢﴾

١٧٥٢ - واختلفوا فى الموارث : فقال زيد بن ثابتٍ ومن
ذهبَ منهجه : يُسَلَّى كُلُّ وارثٍ ما مُمِّيَ له ، فان فَضَلَ فَضْلٌ ولا
عَصَبَةٌ لِلْمَيْتِ ولا وَلاءٌ - : كان ما بقى لجماعة المسلمين .
١٧٥٣ - وعن غيره^(٢) منهم : أنه كان يَرُدُّ فضلَ الموارثِ
على ذَوَى الأرحامِ ، فلو أن رجلاً تَرَكَ أخته ، وورثتهُ النِّصْفَ ورُدَّ
عليها النِّصْفُ .

(١) هنا فى سائر النسخ زيادة « له » وعليها فى ابن جاجة « صح » . وفى زيادة فى
الأصل فوق السطر ، وزادتها غير جيدة ، لأن كلمة « يطلق » ضبطت فى الأصل بفتح
واحدة فوق اللام ، فتبين بذلك بطلانها لما لم يسم فاعله ، وعليه حين أيضاً قراءة كلمة
« يهلج » بالياء المجهول ، فلا تصح زيادة « له » هنا ، ولا حين أن يكون الضمان
بدين القائل ، كما هو واضح بديهي .

(٢) هنا فى ابن جاجة عنوان « باب الموارث » وليس فى الأصل ، ولكنه مكتوب بمحاكاة
بخط آخر ، وفى النسخ المطبوعة « باب فى الموارث » . وهذا العنوان لاسمى له هنا ،
لأن العاقبة لم يقد الكلام لأجل للموارث ، وإنما الكلام الآتى فى مسأله رد للبراث
ثم ما بعد فى تورث الجد ... : ذكرهما العاقبة متالين آخرين من الاختلاف بين أهل
العلم بما « ليس فيه نس سة » مما دل عليه القرآن نصاً واستنباطاً أو دل عليه الياس «
كما مضى فى القرة (١٧١٢) .

(٣) هنا فى سائر النسخ زيادة « قال العاقبة » .

(٤) فى سائر النسخ « وروى عن غيره » ، وكلمة « روى » ليست فى الأصل .

١٧٥٤ - فقال : بعض الناس : لم لم ترّد فضل للوارث ؟

١٧٥٥ - قلت : استدلالاً بكتاب الله .

١٧٥٦ - قال : وأين يدل كتاب الله على ما قلت ؟

١٧٥٧ - قلت : قال الله : ﴿ وَإِنْ أَرَادْتُمْ أَنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَقُولُوا هَلْ نَحْنُ بِأَقْرَبَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى اللَّهِ مِنْكُمْ فَإِنْ أَنْتُمْ تَحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ يُغْفِرْ لَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ .

وله أختٌ قلها نصف ما ترك ، وهو يرثها إن لم يكن لها ولد .

١٧٥٨ - وقال : ﴿ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ

مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَىٰ ﴾ .

١٧٥٩ - فذكر الأخت مفردة ، فاتتني بها - جل ثناؤه -

إلى النصف ، والآخر مفرداً ، فاتتني به إلى الكل ، وذكر الإخوة

والأخوات ، فجعل للأخت نصف ما للأخ .

١٥٢

١٧٦٠ - وكان حكمة - جل ثناؤه - في الأخت مفردة ومع

الأخ سواء ، بأنها لا تساوي الأخ ، وأنها تأخذ النصف مما يكون

له من الميراث .

١٧٦١ - فلو قلت في رجل مات وترك أخته : لها النصف

(١) سورة النساء (١٧٦) .

(٢) في الأصل « فان » ، وهو سهو من الرصع فحالة الخلوة . وكانت أمها بائناً .

في نسخة ابن جماعة ، ثم أسلمت لجنك وأولاً .

(٣) في ابن جماعة وسهو في زوج زيادة « مفردة » وأبست في الأصل .

بالبيراث وأردد^(١) عليها النصف - : كنت قد أعطيتها الكل متفردة ،
ولما جعل الله لها النصف في الافراد والاجتماع .

١٣٦٢ - قال : فاني لست أعطيتها النصف الباقي ميراثا ،
إنما أعطيتها^(٢) إياه ردًا .

١٣٦٣ - قلت : وما معنى « ردًا » ؟ أشيأ استحسنته ، وكان
إليك أن تفضّه حيث شئت ؟ فان شئت أن تعطيه جيرانه أو بعيد
التسبب منه ، أكون ذلك لك ؟

١٣٦٤ - قال : ليس ذلك للعالم ، ولكن^(٣) جعلته ردًا
عليها بالرحم .

١٣٦٥ - ميراثا^(٤) ؟

١٣٦٦ - قال : فإني قلته^(٥) ؟

١٣٦٧ - قلت : إذن تكون ورثتها غير ما ورثها الله^(٦) .

(١) في سائر النسخ « وأرد » بالإدغام ، والى في الأصل بدلين . وفي الإدغام

جاء ، وهو لغة أمل الميراث كما نس عليه أبو حيان في البحر (ج ٢ ص ١٥٠) .

(٢) هنا في ب زيادة « قال القاضي رحمه الله تعالى » .

(٣) في س و ج « أعطيتها » وهو مخالف للأصل .

(٤) في ب « ولكن » وهو مخالف للأصل .

(٥) قوة : « ميراثا » ذكره القاضي في الرد على منظاره إنكاراً لقوله وإلزاماً له المجبة .

وزاد بعضهم في الأصل فوق السطر كلمة « قلت » ياتاً قبله ، ونجت في سائر النسخ .

(٦) في س و ج « فان قلته ميراثا » والزيادة ليست في الأصل ، وليست جيدة هنا .

(٧) ذكر القاضي في الأم (ج ٤ ص ٦ - ٧) نحو هذه المناظرة بينه وبين بعض الناس

في الخلاف في رد اللواريث ، وقال في آخرها : « قلت له : وأنى للوارث كلها

تدل على خلاف رد اللواريث . قال : قال : أو أريت إن قلت لأعطيها النصف

١٧٦٨ - قال : فأقول : لك ذلك ^(١) ، تقول الله : ﴿ وَأُولُوا
الْأَرْحَامِ بَنَفُسُهُمْ أُولَىٰ يَمْضِي فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ .
١٧٦٩ - قلت له ^(٢) : ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَنَفُسُهُمْ أُولَىٰ
يَمْضِي ﴾ تركت ^(٣) : بَأَنَّ النَّاسَ تَوَارَثُوا بِالْخِلْفِ ، ثم توارثوا بالإسلام
والهجرة ، فكان للمهاجر يرث للمهاجر ، ولا يرثه من ورثته من
لم يكن مهاجراً ، وهو أقرب إليه من ورثته ، فترك ﴿ وَأُولُوا
الْأَرْحَامِ ﴾ الآية - : على ما فرض لهم ^(٤) .

١٧٧٠ - قال : فاذا ذكر السليل على ذلك ؟

١٧٧١ - قلت ^(٥) : ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَنَفُسُهُمْ أُولَىٰ

الباقى مهراً ؟ قلت له : قل ما شئت . قال : أراها موضحة . قلت : فإن
رأى غيرك غيراً موضحه ، فأعطها جارة له محتاجة ، أو جواً له محتاجاً ،
أو غيرهما محتاجاً ؟ قال : فليس له ذلك . قلت : ولا لك ، بل هذا أغلر
منك ، هذا لم يخالف حكم الكتاب نصاً ، وإنما خالف قول حوازم
للمسلمين ، لأن حوازم منهم يقولون هو جماعة للمسلمين » .

(١) في ابن جماعة « قال : فأقول ذلك » بخط « لك » وهي ثابتة في الأصل ، وحسب

عليها بنفوسهم فيه . وفي س و ج « قلت فأقول ذلك » وهو خطأ واضح .

(٢) سورة الأهل (٧٥) في سورة الأحزاب (٦) .

(٣) خنا في س زيادة « قال » . وفي باقي النسخ زيادة « قال الثاني » .

(٤) كلمة « له » لم تذكر في س و ج وهي ثابتة في الأصل .

(٥) في ابن جماعة و س « وأولوا الأرحام تركت » وما جنا هو الثابت في الأصل .

(٦) « فرض » ضبط في الأصل بنسب الفاء ، وعطيت في ابن جماعة بنسبها . وفي س « على

ما فرض الله لهم » . وانظر في قول الآية لباب التتول للسيروطي (س ١١٤) والله

للتصور له أيضاً (ج ٣ ص ٢٠٧) .

(٧) في ابن جماعة و س و ج « قلت » وهو مخالف للأصل .

يَمْنَعُنِي فِي كِتَابِ اللَّهِ : - عَلَى مَا فَرَضَ لَهُمْ^(١) ، أَلَا تَرَى أَنَّ مِنْ
قَوَى الْأَرْحَامِ مَنْ يَرِثُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَرِثُ ؟ وَأَنَّ الزَّوْجَ يَكُونُ
أَكْثَرُ مِيرَاثًا مِنْ أَكْثَرِ قَوَى الْأَرْحَامِ مِيرَاثًا ؟ وَأَنَّكَ^(٢) لَوْ كُنْتَ
إِنَّمَا تُوَرِّثُهُ بِالرَّحِمِ كُنْتَ رَحِمُ الْبَيْتِ^(٣) مِنْ الْأَبِ كَرَحِمِ الْإِبْنِ ؟
وَكَانَ قَوَى الْأَرْحَامِ يَرِثُونَ مَعًا ، وَيَكُونُونَ^(٤) أَحَقَّ^(٥) مِنَ الزَّوْجِ
الَّذِي لَا رَحِمَ لَهُ ۖ ۱۲

١٧٧٢ - وَلَوْ كَانَتِ الْآيَةُ كَمَا وَصَفْتَ كُنْتَ قَدْ خَالَفْتَهَا فِيهَا
ذِكْرَنَا ، فِي أَنَّ يَتَرَكَّ^(٦) أُخْتَهُ وَمَوَالِيَهُ^(٧) ، فَتَمْلِكُ أُخْتَهُ النَّصْفَ
وَمَوَالِيَهُ النَّصْفَ ، وَلَيْسُوا بِقَوَى أَرْحَامٍ^(٨) ، وَلَا مَفْرُوضٍ لَهُمْ
فِي كِتَابِ اللَّهِ قَرْضٌ مُنْصَوِّصٌ^(٩) .

(١) « فَرَضَ » ضبطت أيضا في الأصل بضم الفاء . وفي س و ج « على ما فرض الله لهم » .

وفي ابن جماعة و ب « لما فرض الله لهم » . وكذا غلط للأصل .

(٢) في ج « فَاكْ » وهو خطأ وغلط للأصل .

(٣) في ب « الآية » وهو غلط للأصل .

(٤) في ابن جماعة « ويكون » وهو خطأ وغلط للأصل .

(٥) في سائر النسخ زيادة « به » وليست في الأصل ، ولكنها زيادة فيه بين السطور .

(٦) « يترك » من التورث . وقد عطأ أولها في الأصل بالصيغة ، ولم يعط في ابن جماعة
وقد ب « يترك » وهو خطأ غريب ۱۱

(٧) جاء في ب و س زيادة « ومن إليه أقرب » وليست في الأصل ولا ابن جماعة ،
وقد زادها بعضهم بحاشية الأصل .

(٨) في ب « الأرحام » وهو غلط للأصل ، وقد زاد بعضهم فيه فوق السطر لاما وأما .

(٩) وانظر أيضا الأم (ج ٤ ص ١٠ - ١١) .

(١)

١٧٧٣ - ^(٢) واختفوا في الجَدِّ : فقال زيد بن ثابت ، وروى
عن حمزة وعثمان وعليّ وابن مسعود : يُورَثُ ^(٣) معه الإخوة .
١٧٧٤ - وقال أبو بكر الصديقُّ وابن عباسٍ وروى عن
ماتشة وابن الزبير وعبد الله بن حنبل : أنهم جعلوه أباً ، وأسقطوا
الإخوة معه ^(٤) .

١٧٧٥ - ^(٥) فقال ^(٦) : فكيف صرتم إلى أن بُنيتُم ^(٧) ميراث
الإخوة مع الجدِّ ؟ أيدلّالة من كتاب الله أو سنة ^(٨) ؟
١٧٧٦ - قلت : أما شيءٌ مُبينٌ في كتاب الله أو سنة فلا أعلمه .
١٧٧٧ - قال : فالأخبارُ متكافئة ^(٩) ، والدلائلُ بالقياس
مع من جعله أباً وخصَّ به الإخوة .

-
- (١) هنا بحاشية الأصل عنوان « باب اختلاف الجدِّ » ، وفي باقي النسخ « باب الاختلاف
في الجدِّ » وليس لتنوان هنا موضع ، كما بينا في الحاشية التي قبل الفقرة (١٧٥٢) .
(٢) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الثاني » .
(٣) في سماع « يرت » وهو مختلف للأصل . والذي فيه يحصل أن يرا أبناً « يُورَثُ » .
(٤) انظر أيضاً للموطأ (ج ٢ ص ٥٢ - ٥٣) .
(٥) هنا في ابن جماعة و س . و ج زيادة « قال القاضي » .
(٦) في س - « قال » وهو مختلف للأصل .
(٧) في س . و ج « أبيهم » وهو مختلف للأصل .
(٨) في س - « أو بنته » وإلياء ليست في الأصل ، وخصها أصح وأجود . وفي ج
« أو بنته » وهو خطأ .
(٩) في النسخ للطبري زيادة « فيه » وليست في الأصل ولا ابن جماعة .

١٧٧٨ - قلت^(١) : وأين الدلائل ؟

١٧٧٩ - قال : وجلتُ اسمَ الأبوةِ تلزُمُهُ^(٢) ، ووجدتكم مجتمعين على أن تحجبوا به بيتي الأم ، ووجدتكم لا تنقصونه من السُّنَنِ ، وذلك كله حكمُ الأب .

١٧٨٠ - قلتُ له : ليس باسم^(٣) الأبوةِ فقط نورُّهُ .

١٧٨١ - قال : وكيف ذلك ؟

١٧٨٢ - قلتُ : أجد^(٤) اسمَ الأبوةِ يلزمه وهو لا يرثُ .

١٧٨٣ - قال : وأين^(٥) ؟

١٧٨٤ - قلتُ : قد يكونُ دونه أبٌ ، واسمُ الأبوةِ تلزمه وتلزمُ آدمَ ، وإذا كان^(٦) دونَ الجدِّ أبٌ لم يرثْ ، ويكونُ مملوكاً وكافراً وقاتلاً فلا يرثُ ، واسمُ الأبوةِ في هذا كله لازمٌ له ، فلو كان باسمِ الأبوةِ فقط يرثُ ورثَ في هذه الحالات .

١٥٣

(١) في ابن جماعة و س و ج « قلت » وهو مخالف للأصل :

(٢) حكفاً قلتُ العام من فوق في الأصل هنا وفي بعض اللوايح الآتية ، وهو جائز ، لأن للشافعي إليه مؤت فقط ، فاكسب للشافعي التأنيث منه . وفي سائر النسخ « يؤم » على التكثير .

(٣) هنا في س و ج و زكاة « قال الشافعي » .

(٤) في س « لاسم » باللام ، وهو مخالف للأصل وفي النسخ .

(٥) في سائر النسخ « قد أجد » ، وحرف « قد » لم يذكر في الأصل ، ولكنه زيد فيه فوق السطر .

(٦) في س « فأين » وهو مخالف للأصل .

(٧) في س « وإن كان » وهو مخالف للأصل .

١٧٨٥ - وَأَمَّا حَاجِنَا بِهِ بَنِي الْأُمِّ فَإِنَّمَا حَجِينَا بِهِ خَيْرًا ،
لَا بِاسْمِ الْأَيَّوَةِ ، وَذَلِكَ : أَنَّا نَحْبِبُ بَنِي الْأُمِّ يَنْتِ^(١) ابْنِ ابْنِ
مَنْسَقَلَو^(٢) .

١٧٨٦ - وَأَمَّا أَنَا لَمْ نَقْصُرْهُ مِنَ السُّلُسِ فَلَسْنَا نَقْصُرُ الْجِدَّةَ
مِنَ السُّلُسِ .

١٧٨٧ - وَإِنَّمَا فَلَسْنَا هَذَا كُلَّهُ اتِّبَاعًا ، لَا أَنَّ حَكَمَ الْجِدَّةِ إِذَا^(٣)
وَأَفَقَ حَكَمَ الْأَبِ فِي مَعْنَى كَانَ مِثْلَهُ فِي كُلِّ مَعْنَى ، وَلَوْ كَانَ حَكَمُ
الْجِدَّةِ إِذَا وَاَفَقَ حَكَمَ الْأَبِ^(٤) فِي بَعْضِ الْمَعْنَى كَانَ مِثْلَهُ فِي كُلِّ الْمَعْنَى - :
كَانَتْ بِنْتُ^(٥) الْإِبْنِ الْمُنْسَقَلَوِ^(٦) مُوَافِقَةً لَهُ ، فَإِنَّا نَحْبِبُ بِهَا بَنِي

(١) في س و ج « وَذَلِكَ إِنَّمَا نَحْبِبُ بَنِي الْأُمِّ بِنْتُ » الخ ، وهو مخالف للأصل ،
وفي س كالأصل ولكن فيها « ابنة » بدل « بنت » .

(٢) في سائر النسخ « سقطه » بخدم السين على الفاء ، والقي في الأصل بخدم الفاء .

(٣) في سائر النسخ « إذا » والقي في الأصل « إذا » ثم زاد بعضهم أَمَّا بدل أَمَّا .

(٤) ممكنًا ضبطت في الأصل بقية فوق الفاء وهي لغة بخره ، فني الحسن (ج ١٨ ص ٩) :

« وَيَقَالُ : اسْتَبَيْتُ أَبَا ، وَاسْتَبَيْتُ أَبَا ، وَتَابَّ أَبَا ، وَاسْتَبَيْتُ أَمَّا ،

وَاسْتَبَيْتُ أَمَّا ، وَتَأَمَّمْتُ أَمَّا . قَالَ أَبُو مَنصُورٍ : وَإِنَّمَا شَدَّدَ الْأَبُ وَالْقُلُ

مَنَّهُ ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ غَيْرُ مُشَدَّدٍ لِأَنَّ الْأَبَ أَصْلُهُ أَيْوُ ، فزادوا بدل الواو

باء ، كما قالوا : قَيْنٌ ، للبد ، وأصله قَيْنُ ، ومن العرب من قال للبد :

يَدٌ ، فَشَدَّدَ الْفَال ، لِأَنَّ أَصْلَهُ يَدْنُ » .

وفي المصباح : « وَفِي لُغَةِ ثَلِيَّةٍ تَشَدَّدُ الْبَاءُ حِرَاضًا مِنَ الْمُخَفُوفِ ، فَيَقَالُ : مَوَالِبٌ » .

(٥) في س « ابنة » وهو مخالف للأصل .

(٦) في ابن جاعة و س « للبطنة » بخدم السين ، والقي في الأصل بخدم الفاء وشدة
فوق الفاء .

الأم، وحكمُ الجِدَّةِ موافقٌ له، فإنَّنا^(١) لا نَقْصُصُها من الشَّيْءِ.

١٧٨٨ - قال: فما حُجَّتكم في ترك قولنا نَحْبِبُ^(٢) بِالْجِدَّةِ

الْإِخْوَةَ؟

١٧٨٩ - قلتُ: بُنْدُ قولكم من القياسِ.

١٧٩٠ - قال: فإِذَا كُنَّا نَرَاهُ إِلَّا الْقِيَاسَ فَهِيَ؟

١٧٩١ - قلتُ: أَرَأَيْتَ الْجِدَّةَ وَالْأَخَّ: أَيُّهُمَا وَلَهُدَّةٌ^(٣) مِنْهَا

بِقِرَابَةٍ قَسْوَةٍ أَمْ بِقِرَابَةٍ غَيْرِهَا؟

١٧٩٢ - قال: وَمَا تَشْفِي؟

١٧٩٣ - قلتُ: أَلَيْسَ إِذَا^(٤) يَقُولُ الْجِدَّةُ: أَنَا أَبَوَايَ لِلْيَتِّ^(٥)؟

وَيَقُولُ الْأَخُّ: أَنَا ابْنُ أَبِي اللَّيْتِ^(٦)؟

١٧٩٤ - قال: بَلَى.

١٧٩٥ - قلتُ: «وَكَلَامُهَا»^(٧) يُدْنِي بِقِرَابَةِ الْأَبِ يَقْدَرُ

مَوْقِفُهُ مِنْهَا؟

١٧٩٦ - قال: نَعَمْ.

(١) في ابن جماعة و ب و ج «أنا» وهو مخالف للأصل.

(٢) في سائر النسخ «يحب» بالياء التحتية، واتفق في الأصل بالنون.

(٣) في النسخ للطبوعة «كل واحد» وكلمة «كل» ليست في الأصل ولا ابن جماعة.

(٤) كلمة «إذا» غير واضحة في الأصل، ليست هي ظرفية بها، وقد أظن أن أصلها

«أن» أو «أنه»، ولكن لا أجزم بذلك.

(٥) في ب و ج «قلت» وهو مخالف للأصل.

(٦) في ب «فكلامها» وهو مخالف للأصل.

١٧٧٧ - قلتُ : فاجعلِ الأبَ اللَّيْتَ وَتَرَكَ ابْنَهُ وَأَبَهُ ، كيف ميراثهما منه ؟

١٧٧٨ - قال : لا يتركه ^(١) خمسة أسداس ^(٢) ولأبيه السدس .

١٧٧٩ - قلتُ : فإذا كانَ الابنُ أَوْلَى بكثرةِ لليراثِ من

الأبِ ، وكانَ ^(٣) الأخُ من الأبِ الذي يُدلى بقرابته ، والجَدُّ أبو الأبِ من الأبِ الذي يُدلى بقرابته كما وصفتُ - : كيف حَبِيتَ الأخُ بالجَدِّ ؟ ولَوْ كانَ أحدهما يَكُونُ محبُوبًا بِالْآخِرِ أَتَيْتُ أَنْ يُحِبَّ الجَدُّ بِالْأَخِ ، لِأَنَّهُ أَوْلَاهُمَا ^(٤) بِكثرةِ ميراثِ الذي ^(٥) يُدليانَ مِمَّا بقرابته ، أو تَجَمَّلَ ^(٦) لِلْأَخِ أَبَدًا خِصَّةَ أسداسٍ ولِلجَدِّ سُدُسٌ ^(٧) .

١٨٠٠ - قال : فما منك من هذا القول ؟

١٨٠١ - قلتُ : كلُّ المختلفينَ يَجْتَمِعُونَ ^(٨) عَلَى أَنَّ الجَدَّ مع

(١) في سائر النسخ « لا يتركه » وكذا « منه » ليست في الأصل .

(٢) في « زكاة » للمال « وأبنت في الأصل ولا يترك النسخ .

(٣) حيث بالأصل ثابت ، لجعل الرولو فاء ، ولم يوافقني من النسخ على ذلك .

(٤) في « ب » أولى « وهو مختلف للأصل وإلى النسخ .

(٥) في « ب » من الذي « وحرف « من » ليس في الأصل ولا يبعه .

(٦) « تَجَمَّل » سقوط في الأصل بقاء التوقية ، ولم يخط في ابن جماعة ، وفي « تَجَمَّل »

وفي ج « تَجَمَّل » .

(٧) « سدس » ضبطت في ابن جماعة بالرفع ، وضبطهما به والتعب لاحتساب الإعراب .

وفي « ب » و ج « السدس » وهو مخالف للأصل .

(٨) في ابن جماعة « و ب » « يَجْتَمِعُونَ » وهو مخالف للأصل . وفي ج « يَجْتَمِعُونَ »

ووجو لمن .

الأخ مثله أو أكثر خطأ منه ، فلم يكن لي عندي ^(١) خلاصهم ،
ولا التعاقب إلى القياس ، والقياس يُخرج من جميع أقاويلهم .

١٨٠٢ - وذهبت ^(٢) إلى إثبات ^(٣) الإخوة مع الجد ، أو إلى
الأميرين ، لما وصفت ^(٤) من الدلائل التي أوجدتها القياس ^(٥) .

١٨٠٣ - مع أن ما ذهبت إليه قول الأكثر من أهل الفقه
بالإلهان ^(٦) قديما وحديثا .

١٨٠٤ - مع ^(٧) أن ميراث الإخوة ثابت في الكتاب ، ولا ميراث
للجد في الكتاب ، وميراث الإخوة أثبت في السنة من ميراث الجد .

[أقاويل الصحابة ^(٨)]

١٨٠٥ - فقال ^(٩) قد سمعت قولك في الإجماع والقياس ، بعد

قولك في حكم كتاب الله وسنة رسوله ، أرايت أقاويل أصحاب
رسول الله إذا قرأوا فيها !

- (١) كلمة قل ، ناجية في الأصل وشرب عليها بينهم ، فلم تثبت في ابن جماعة و س و ج .
وثبت في س ولكن بحذف كلمة « عندي » والصواب ما في الأصل .
- (٢) في ابن جماعة و س و ج « فثبت » والحق في الأصل بالواو .
- (٣) في سائر النسخ « إلى أن إثبات » وحرف « إن » ليس في الأصل . وما فيه صواب ،
لأن قوله بعد « أولي الأمر » خير لمجرد عنوان ، كأنه قال : وهو أولي الأمر .
- (٤) في س و ج « كما وصفت » ، وفي س « لما وصفت » وكلاهما مخالف للأصل .
- (٥) في س و ج « التي وجدت بها القياس » وهو مخالف للأصل .
- (٦) في ابن جماعة « في الإلهان » وهو مخالف للأصل .
- (٧) في النسخ للطبوعة « وبع » ، والواو ليست في الأصل وزيدت فيه فوق السطر ،
وليست في ابن جماعة أيضا ، وكتب فوق السطر في موضعها « صح » أملة صحة حلفها .
- (٨) هنا العنوان زده أنا ، لم يذكر في الأصل ولا غيره من النسخ .
- (٩) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .

١٨٠٦ - قلتُ: نصيرُ منها^(١) إلى ما وافقَ الكتابَ، أو السنةَ، أو الإجماعَ، أو كان^(٢) أصحَّ في القياسَ.

١٨٠٧ - قال^(٣): أفرأيتَ إذا قال الواحدُ منهم القولَ لا يحفظُ^(٤) عن غيره منهم فيه له موافقةٌ ولا خلافاً^(٥) - أتعجب^(٦) لك حجةً باتباعه في كتابِ أوسنةٍ أو أمرٍ أجمعِ الناسُ عليه، فيكونَ من الأسبابِ التي قلتَ بها خيراً؟

١٨٠٨ - قلتُ له: ما وجدنا في هذا كتاباً ولا سنةً ثابتةً، ولقد وجدنا أهلَ العلمِ يأخذون بقولٍ وإحدى^(٧) مرةٍ ويتركونه أخرى، ويتفرقوا^(٨) في بعضِ ما أخذوا به منهم^(٩).

١٨٠٩ - قال: فإلى أيِّ شيءٍ صرْتَ من هذا؟

-
- (١) بجاشية ابن جماعة أن في نسخة « فيها » والتي في الأصل « منها » .
 (٢) في س و ج « أو ما كان » ، وحرف « ما » ليس في الأصل ولا ابن جماعة .
 (٣) في س و ج « فقال » وهو مخالف للأصل .
 (٤) كلمة « يحفظ » منقولة في الأصل بإلية النجدة ، فحينئذٍ يأتينا لما لم يسم فاعله .
 وكلمة « خلافاً » كتبت في الأصل وابن جماعة بالألف . وعلى ذلك يكون شامداً لجمل
 نائب الفاعل صلي الجمل والمجزوم في قوله « منهم » أو « فيه » أو « له » ، كما نرى
 مراراً . وفي س « خلاف » وفي س و ج « خلافاً » .
 (٥) في سائر النسخ « اتفيد » وهو مخالف للأصل .
 (٦) في س و ج « ولابد منهم » وهو غير جيد ، ومخالف للأصل .
 (٧) حكنا في الأصل بحذف النون وإتيان ألف بعد الواو . وهو شاهد آخر على استعمال
 الفعل المرفوع بصورة للنصب والمجزوم تخفيفاً ، كما نرى في الفترة (١٦٨٦) وكما
 أوجهنا في شرحنا على الترمذي (ج ٢ ص ٢٨٥) . وفي سائر النسخ « وضررون »
 وهو مخالف للأصل .
 (٨) في ابن جماعة و س « منه » والتي في الأصل « منهم » ثم ضرب عليه بنى الفارين
 وكتب فوقه « منه » والضرب في « منهم » راجع إلى الصلابة .

١٨١٠ - قلت: إلى اتباع قول واحد^(١)، إذا لم أجِد كتاباً ولا سنة ولا إجماعاً ولا شيئاً في مناه^(٢) يحكم^(٣) له بحكمه، أو وجد معه قياس^(٤).

١٨١١ - وقال ما يوجد من قول الواحد منهم لا يخالفه غيره من هنا.

[منزلة الإجماع والقياس^(٥)]

١٨١٢ - قال^(٦): قد^(٧) حكمت بالكتاب والسنة، فكيف حكمت بالإجماع، ثم حكمت بالقياس، فأقنهما مع^(٨) كتاب أوسنة؟
١٨١٣ - قلت: إني وإن حكمت بهما^(٩) كما أحكم بالكتاب والسنة، فأصل ما أحكم به منها^(١٠) مفروق.

١٨١٤ - قال: أفجوز أن تكون أصول مفرقة^(١١) الأسباب

- (١) في ابن جماعة و ب و ج « واحد » وهو مخالف للأصل .
- (٢) في ابن جماعة و ب و ج « في من هنا » وهو مخالف للأصل ..
- (٣) في ابن جماعة و ج « تحكم » وهو مخالف للأصل . بل فيه إياء مطوطة واضحة وعليها شدة .
- (٤) العنوان زيادة مني ، لم يذكر في الأصل ولا غيره .
- (٥) في ب « قال فقال » . وفي س و ج « قال الثاني قال » .
- (٦) في ب « قد » بدون الفاء ، وهي ثابتة في الأصل وبق النسخ .
- (٧) في سائر النسخ « علم » بدل « مع » ، وما جتا هو الأصل ، ثم ضرب بعضهم على كلمة « مع » وكتب فوقها « علم » .
- (٨) في النسخ « بهما » ، وقد زاد بعضهم في الأصل ما في الكلمة . وما فيه صحيح ، والراد بهذه الأنواع .
- (٩) في النسخ « منهن » وزاد بعضهم في الأصل ما أيضاً . وعلمية ابن جماعة أن في نسخة « لهن » وكل ذلك مخالف للأصل .
- (١٠) في النسخ « مفرقة » وهو مخالف للأصل .

يُحْكَمُ فِيهَا حَكْمًا وَاحِدًا^(١) ؟

١٨١٥ - قلتُ : نعم ، يُحْكَمُ بِالْكِتَابِ^(٢) وَالسُّنَّةِ^(٣) الْمَجْتَمِعِ عَلَيْهَا^(٤) ، الَّتِي لَا اخْتِلَافَ فِيهَا^(٥) ، فَقَوْلُ هَذَا^(٦) : حَكَمْنَا بِالْحَقِّ فِي الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ .

١٨١٦ - وَنُحْكَمُ بِالسُّنَّةِ^(٧) قَدْ رُوِيَ مِنْ طَرِيقِ الْاِفْرَادِ ، لَا يَجْتَمِعُ^(٨) النَّاسُ عَلَيْهَا ، فَقَوْلُ : حَكَمْنَا بِالْحَقِّ فِي الظَّاهِرِ ، لِأَنَّهُ قَدْ يَكُنُّ الْفَلَأُ قِيمَيْنِ رَوَى الْحَدِيثَ .

١٨١٧ - وَنُحْكَمُ بِالْإِجْمَاعِ ثُمَّ الْقِيَاسِ ، وَهُوَ أضعَفُ مِنْ هَذَا^(٩) ، وَلَكِنَّا مَنْزِلَةٌ ضَرُورَةٌ ، لِأَنَّهُ لَا يَحِلُّ الْقِيَاسُ وَالْخَبَرُ مُوْجُودٌ ، كَمَا

(١) « يحكم » مطروقة في الأصل بالياء ، الصحيحة وعليها ضمة ، وهذا شاعد آخر لإزالة الجبر والجهور من باب الفاعل . وفي النسخ للطبعة « يحكم بها » وفي ابن جماعة « يحكم بها » وعليه الياء ضمة ، وكله عتاق للأصل .

(٢) في ب « يحكم » . وفي ابن جماعة « يحكم بكلمة الله » وعليه الياء ضمة ، وكما عتاق للأصل .

(٣) في ابن جماعة « والسنة » وقد ألقى بعضهم في الأصل ياء في الألف .

(٤) في ابن جماعة و ج « عليها » ، و « فيها » وهو عتاق للأصل .

(٥) في ب « التي » وهو عتاق للأصل .

(٦) في س و ج « بهذا » وهو عتاق للأصل .

(٧) في سائر النسخ « ونحكم سنة » وهو عتاق للأصل .

(٨) حرف « قد » لم يذكر في ب ، وهو ثابت في الأصل وفي النسخ .

(٩) في ابن جماعة و س و ج « ولا يجمع » والواو ليست في الأصل .

(١٠) التي يظهر لي أن الشافعي يريد بقوله « وهو أضعف من هذا » أن الحكم بالإجماع والقياس أضعف من الحكم بالكاتب والسنة المجتمة عليها والتي رويت بطريق الأفراد ، وأنه يريد بالإجماع هنا اتفاق العلماء الذين على الاستنباط أو القياس ، لا الإجماع الصحيح ، التي هو قطعي الثبوت ، وهو الذي نسرره مراراً في كلامه بما يجمع به الطوائف من الذين بالنسوة ، كالظاهر أربع ، وكثيرهم الحر ، وأشداه ذلك .

يكونُ التَّيَمُّمُ طهارةً في السفرِ عندَ الإِعْوَازِ من الماءِ ، ولا يكونُ طهارةً إِنْما وَجَدَ الماءَ ، إِنْما يكونُ طهارةً في الإِعْوَازِ ،
١٨١٨ - وكذلك ^(١) يكونُ ما بعدَ السَّنَةِ حُجَّةً إِنْما أُعْوِزَ من السنة .

١٨١٩ - وقد وصفتُ الحجةَ في القياسِ وغيره قبلَ هذا ^(٢) .

١٨٢٠ - قال ^(٣) : أَقْبَهُ شَيْئًا شَبَهَهُ ^(٤) ؟

١٨٢١ - قلتُ : نعم ، أَقْضَى عَلَى الرَّجُلِ بِعَلَى أَنْ مَا ادَّعَى عَلَيْهِ كَمَا ادَّعَى ، أَوْ إِقْرَارِهِ ^(٥) ، فَإِنْ لَمْ ^(٦) أَعْلَمْ وَلَمْ يُقِرَّ قَضَيْتُ عَلَيْهِ بِشَاهِدَيْنِ ، وَقَدْ يَتَلَطَّانِ وَيَهْمَانِ ، وَعَلَى وَإِقْرَارُهُ أَقْوَى عَلَيْهِ مِنْ شَاهِدَيْنِ ، وَأَقْضَى عَلَيْهِ بِشَاهِدٍ وَبِعَيْنٍ ، وَهُوَ أَضْعَفُ مِنْ شَاهِدَيْنِ ، ثُمَّ أَقْضَى عَلَيْهِ بِكَوْلِهِ مِنَ الْبَيْنِ وَبِعَيْنٍ صَاحِبِهِ ، وَهُوَ أَضْعَفُ مِنْ شَاهِدٍ وَبِعَيْنٍ ، لِأَنَّهُ قَدْ يَنْكُلُ خَوْفَ الشُّمُورَةِ ، وَاسْتِصْخَارَ مَا يَخْلِفُ عَلَيْهِ ، وَيَكُونُ ^(٧) الْحَالِفُ لِنَفْسِهِ غَيْرَ حَقَّةٍ وَحَرِيصًا فَاجِرًا ^(٨) .

(١) في س و ج « بِكَذَلِكَ » وهو مخالف للأصل وابن جماعة .

(٢) انظر ما مضى في بابي (القياس) و (الاجتهاد) ص (٤٧٦ - ٥٠٣) .

(٣) في ب « قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا » وهو زيادة عما في الأصل .

(٤) في ب « بِشَبَهِهِ » وقد أُلْحِقَ بِهِمْ فِي الْأَسْلِ الْيَاءُ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ .

وَلَا ابْنَ جَمَاعَةٍ وَ س و ج « بِشَبَهِهِ » .

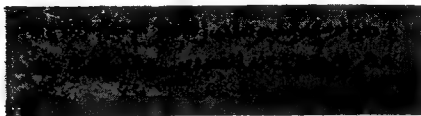
(٥) في ب « أَوْ بِالْإِقْرَارِ » وَالْبَاءُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ وَلَا فِيهِ .

(٦) في ب « وَإِنْ لَمْ » وهو مخالف للأصل .

(٧) في ب و س « وَهُوَ يَكُونُ » ، وَغَرَفَ « هَذَا » لَيْسَ فِي الْأَصْلِ وَلَا ابْنَ جَمَاعَةٍ .

(٨) فِي النُّسخِ لِلطَّبِيعَةِ « فَاجِرًا » ، وَالْوَاوُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ وَلَا ابْنَ جَمَاعَةٍ .

آخر كتاب الرسالة والحمد لله وصلى الله على محمد^(ص)



هذه صورة خط الريح بن سليمان بالإجازة في آخر نسخته
وهذا نص ما فيها :

« أجاز الريح بن سليمان صاحب الشافعي نسخ كتاب الرسالة ،
وهي ثلاثة أجزاء ، في ذى القعدة سنة خمس وستين ومائتين .
وكتب الريح بخطه »

(١) هذا الخط من أصل الكتاب بخط . وأما نسخة ابن جماعة فمكتوبة بمائتين :

« آخر كتاب الرسالة ، من كتب الإمام أبي عبد الله العباسي رضي الله عنه ،
بنته وكرمه » .

« الحمد لله رب العالمين حق حمده ، وسلوته على عهد خليفه ، وعلى آله
وصحبه وسلم وعرفي وكرمي ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، وهو حجة
ونعم الوكيل » .

وكتب بمائتين : « بلغ طاعة الله الحمد على أصول مبيعة قديمة » . ثم كتب في
بقي الصفحة صياح القصة على أبي عبد الله بن محمد بن جماعة في جمادى الآخرة ما ١٧
سنة ٨٥٦ وسنذكر في السماع ونضع صورة في القصة في شاء الله .



وقد آمنت تحقيق الكتاب وتعليق ما من لي عليه في عصر يوم السبت ٢٥ رجب
سنة ١٣٥٨ - ٩ شعبان سنة ١٩٣٩ والحمد لله على التوفيق

كتب
أبو عثمان
الحمد لله على التوفيق

الاستدراك

حرف (ص) رقم الصفحة ، وحرف (س) رقم السطر .
وإذا كان بجوار الرقم حرف (هـ) فهو رقم السطر في الحاشية .

س	ص
٣٦	١
سيأتي البيت مرة أخرى في رقم (١٣٨٠) وقد رجعتنا هناك وجوب إثبات ما في الأصل .	
٦٦	١٣
يزاد على الحاشية رقم ١ : والأجود أن يكون من باب حذف للوصول له لاقصته عليه ، كما هو منقوب الكوفيين والأخفش ، وانظر شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك (ص ٥١) وسيأتي نحو هذا الاستعمال في الفقرة (٩٦٨)	
٨٨	

يزاد بعد السطر الشاهد الثاني الذى رواه الحاكم ، قد تسبنا أن نكتبه ، وهو حديث حقة بن خالد الشافى « حدثنا الحسن قال : بينا عمران بن حسين يحدث عن سنة نبينا صلى الله عليه وسلم . إذ قال له رجل : يا أبا سعيد ! حدثنا بالقرآن ؟ فقال له عمران : أنت وأصحابك تقرأون القرآن ، أكنتم عذتني من الصلاة وما فيها وحدودها ؟! أكنتم عذتني عن الزكاة في الذهب والإبل والبقر وأصناف اللال ؟! ولكن قد شهدت وغبت أنت . ثم قال : فرض علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم في الزكاة كلنا وكلنا . قال الرجل : أحييتني أحياءك الله . قال الحسن : فامات ذلك الرجل حتى صار من قهقهة السليين » .

الحديث (٣٠٦) رواه الشافى في باب إبطال الاستحصان (ج ٧ ص ٢٧١ من الأم) بهذه الاستفاد مطولا ، كالرواية التي مضت برقم (٢٨٩) . يزاد في الحاشية رقم (٢) : تبين لى بعد ذلك مما وجدت في الكتاب مراراً أن الشافى ينصب اسم (كان) للآخر بعد الجار والمجرور ، فلما أن يكون ذلك لنة في هذا قط ، وإما أن يكون لنة في نصب معمول (كان) لم يذكرها علماء العربية ، إذ لم تصل إليهم ، كما وصلت إليهم لنة نصب معمول (أن) . وانظر ما يأتي في الفقرات (٣٤٥ ، ٣٩٧ ، ٤٤٠ ، ٤٨٥ ، ١٤٩٤ ،

(أو ننسها) أفادنى الأخ العلامة الشيخ محمد خميس هببة أن الواجب كتابتها على قراءة ابن كثير ، وهى التي كان يقرأ بها الشافى (أو ننسها) لأن الشافى نساها بعد ذلك في الفقرة التالية بالتأخير ، وهو الذى على قراءة . وانظر تفسير القرطبي (ج ٢ ص ٦١) .

ص	ص
٩١	٩
٩٣	
١٠٣	
١٠٨	٢

ص	س
١٢٣	الحديث رقم (٣٦٥) سيأتي مرة أخرى بهذا الإسناد برقم (١١١٣).
١٢٤	٣٤٢ كلمة « القيلة » كتبت كذلك في ابن جماعة، وكتب فوقها بالحررة « الكسبة » ونحوها علامة نسخة . وكلمة « فاستبلاها » ضبطت في ابن جماعة أيضاً بفتح الباء وكسرها ، وكتب فوقها « مآ » .
١٢٦	الحديث (٣٧٠) سيأتي أيضاً في (٤٩٨ ، ٤٩٧)
١٢٩	الحديث رقم (٣٧٨) سيأتي بهذا الإسناد برقم (٦٨٦) .
١٣١	يزاد في الحاشية (٣) أن حديث أبي هريرة وزيد بن خالد سيأتي في (٦٩١ ، ١١٢٥ ، ١١٣٦)
١٣٢	الفقرة رقم (٣٨٢) انظر أيضاً ماسيأتي في الفقرات (٦٨٥ ، ٦٨٩)
١٣٣	(١١٣٦ ، ١١٢٥)
١٣٤	الفقرة رقم (٣٨٤) انظر أيضاً ماسيأتي في (٦٨٣ ، ٦٨٤)
١٦٨	الحديث رقم (٤٧٢) ستأتي إشارة إليه في (١٢٤٤)
١٨٠	الحديث رقم (٥٠٦) سيأتي أيضاً في (٦٧٤)
١٨٢	الحديث رقم (٥٠٩) سيأتي أيضاً في (٦٧٧)
١٨٣	الحديث رقم (٥١٠) سيأتي أيضاً في (٦٧٨) ، وستأتي الإشارة إليه وإلى (٥٠٩) في (٧١١)

ص	ص
١٨٤	الحديث رقم (٥١٣، ٥١٤) ستأتي إشارة إليها ، في (٧١٢)
١٨٥	(سفيلان) جواتوري .
٢٠٠	الفترة (٥٤٥) : قصة شبيمة الأسلية ستأتي أيضاً بإسنادها في (١٧١١)
٢٢٥	الحديث رقم (٦٢٢) سيأتي أيضاً في (١١٠٦، ١١٠٧)
٢٤٤	الحديث رقم (٦٧٨) مضى بهذا الإسناد في (٥١٠) ، وستأتي إشارة إليه وإلى (٦٧٧) في (٧١١)
٢٤٨	الحديث رقم (٦٩١) ستأتي الإشارة إليه بهذا الإسناد وإسناد آخر في (١١٢٥، ١١٢٦)
٢٥٩	(٥١٠، ٥٠٩) يزداد أيضاً (٦٧٧، ٦٧٨)
٢٧٥	الفترة (٧٥٥) : سيأتي كلام من الرواية للمنفى في (١٠٠١) وما بعدها .
٣٠٦	الحظيفة (٦) يزداد في آخرها : وانظر شرحنا على الترمذي في الحديثين (٥٢٨، ٥٢٩)
٣١٦	قوله «بأن رسول الله باع فمين يزيد» إشارة إلى حديث أنس : «أن النبي صلى الله عليه وسلم باع قلنسواً وحسباً فمين يزيد» . رواه أحمد والترمذي وحسنة ، ورواه أبو داود أيضاً . وانظر للتحفي رقم (٢٨٤٧) ونيل الأوطار (ج ٥ ص ٣٦٩)

ص	س
٣٣٠	الحديث رقم (٩٠٣) سيأتي أيضاً لابن عباس حديث في النعي من الصلاة بعد العصر في (١٢٢٠).
٣٩٣	رقم صفحة الأصل (١٤٣) وضع خطأ بجوار البطر (٨) والصواب أن يوضع بجوار البطر (٩)
٤٠١	الحديث رقم (١١٠٢) سيأتي مختصراً بالإسناد نفسه في (١٣١٤)
٤٢٦	الحديث رقم (١١٧٤) وما بعده ينظر أيضاً ما سيأتي في (١٦٤١ - ١٦٥٦)
٤٥٥	الحديث رقم (١٢٤٤) ذكره هنا مقفاً ، وقلمنيق . إسناده في (٤٧٢)
٤٥٦	(عطاء) هو عطاء بن أبي رباح ، قبه مكة ومفتها .
٤٩٤	الحديثان رقم (١٤٠٩ ، ١٤١٠) رواهما أيضاً الشافعي في كتاب (إبطال الاستصحاب) في الجزء (٧ من الأم ص ٢٧٥) ونسب السيوطي

في الجامع الصغير برقم (٥٦٥) الحديث الأول لأحمد والشيخين
وأبي حازم والتميمي وابن ماجه ، ونسب الثاني لأحمد وأصحابه
الكتب الستة .

ص	ص

جريدة المراجع

الكتب التي رجعت إليها في تحقيق الكتب ذكرت أكثرها في آخر مقدمة الجزء الأول من شرحي على الأثرين (ص ٩٧ - ١٠٣) وأذكر هنا ملزاد عليها ولما ذكره هناك.

الكتاب	الأجزاء	للؤلف ووفاء	الطبع وتاريخه
تفسير البحر المحيط	٨	أبو حيان محمد بن يوسف	٧٥٤ مصر ١٣٢٨
كتاب القرطبي ^(١)	٢	محمد بن أحمد بن مطرف الكفائي	٤٥٤ مصر ١٣٥٥
تفسير القصر	٦	محمد بن عمر الرازي	٦٠٦ بولاق ١٣٧٨
جامع العلوم والحكم	١	عبد الرحمن بن أحمد بن رجب	٧٩٥ مصر ١٣٤٦
مسند الشافعي	١	محمد بن يعقوب الأصم	٣٤٦ خط ١١٦٣
د د	١	د د د د د	د مصر ١٣٢٧
الناظر في شرح مسند الشافعي	٥	محمد الدين للبارك بن الأمير	٦٠٦ خط ١٣٣٥ ^(٢)
موطأ محمد بن الحسن	١	محمد بن الحسن الشيباني	١٨٩ الهند ١٣٢٨
الاحتبار في النسخ والنسوخ	١	محمد بن موسى الخازمي	٥٨٤ مصر
الجزازات النبوية	١	الشريف الرضي محمد بن الحسين	٤٠٦ مصر ١٣٥٦
مذكرة للموضوعات	١	محمد طاهر بن علي القتيبي	٩٨٦ مصر ١٣٤٣
كشف الخفا	٢	إسماعيل بن محمد البطوني	١١٦٢ مصر ١٣٥١
سيرة ابن هشام	١	عبد الملك بن هشام	٢١٨ أروبة ١٨٥٩ م
توال التأسيس بمالي ابن	١	أحمد بن علي بن جبر السقلاني	٨٥٢ بولاق ١٣٠١
طبقات القراء	٢	أبو الخير محمد بن الجزري	٨٣٣ مصر ١٣٥١

(١) جمع مؤلفه فيه كتاب (شكل القرآن) و (غرب القرآن) لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة

الديلمي المتوفى سنة ٢٧٦

(٢) بدار الكتب المصرية

الكتاب	الأجزاء	المؤلف ووفه	الطبع وتاريخه
تهذيب الكمال	١٢	يوسف بن عبد الرحمن للري ٧٤٢	خط ٧١٢ ^(١)
المجروح والتصديق	٦	عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ٣٢٧	خط ٧٤٦ ^(٢)
ترتيب هات ابن حبان	٢	علي بن أبي بكر الميشتي ٨٠٧	خط ٧٥٠ ^(٣)
نظام الطلاق في الإسلام	١	أحمد محمد شاكر	مصر ١٣٥٤
تاريخ الطب	١٣	أبو جعفر محمد بن جرير ٣١٠	مصر ١٣٥٤
شرح نهج البلاغة	٢٠	عبد الحميد بن هبة الله بن أبي الحميد ٦٥٦	مصر ١٣٢٩
طبقات الشعراء	١	ابن خنينة ٢٧٦	لندن ١٩٠٢ م
الأغاني	٢١	أبو الفرج علي بن الحسين الأصبهاني ٣٥٦	مصر
للؤلف والمختف	١	الحسن بن بشر الأمدى ٣٧٠	مصر ١٣٥٤
الخرافة الكبرى	٤	عبد القادر بن عمر البندادي ١٠٩٣	بولاق ١٢٩٩
مختارات ابن الشجري	١	أبو الساعات حبة الله ٥٤٢	مصر ١٣٤٤
الكامل للبهر	٢	محمد بن يزيد للبهر ٢٨٥	مصر ١٣٠٨
شرح أشعار المذاهبين		أبو سعيد السكري ٥٩٨	أوردية ١٨٥٤ م
لباب الآداب	١	الأمير أسلمة بن منقذ ٥٨٤	مصر ١٣٥٤
القول الفصل في ترجمة القرآن	١	الشيخ محمد شاكر ١٣٥٨	مصر ١٣٤٣
حاشية الأمير على المتن	٢	محمد بن محمد الأمير ١٢٣٢	مصر ١٢٩٩
مع المعامع	٢	جلال الدين السيوطي ٩١١	مصر ١٣٢٧

مفاتيح الكتاب

- ١ — فهرس آيات القرآن المذكورة في الكتاب
- ٢ — د أبواب الكتاب على ترتيبها
- ٣ — د الأعلام
- ٤ — د الأماكن
- ٥ — د الأشياء ، من حيوان ونبات وسمك ومحرفك
- ٦ — د للفردان المقسمة في الكتاب
- ٧ — د اقواله الفريدة المستنبطة منه
- ٨ — د مواضع الكتاب ومسانده في الأصول والحديث والفقه على حروف
المجم

١ - فهرس آيات القرآن^(١)

اسم السورة ورقها	رقم الآيت	رقم الفقرات
٢ البقرة	٢٤	٢٠٧
	٤٣	١٦٣٢ ، ٥١٧ ، ٤٨٧ ، ٩٣
	٧٩	١٢
	٨٣	٥١٧ ، ٤٨٧
	١٠٦	٣٢١
	١١٠	٥١٧ ، ٤٨٧
	١٢٩	٢٤٥
	١٤٢	٣٦٤
	١٤٤	٣٦٤ ، ٣٦٢ ، ٦٣
	١٥٠	١٣٧٨ ، ١٠٤ ، ٦٤
	١٥١	٢٤٦
	١٨٠	٣٩٣
	١٨٣	٤٣٤ ، ١٨٩ ، ٧٩
	١٨٤	٤٣٤ ، ١٨٩ ، ٧٩
	١٨٥	٤٣٥ ، ٨٠
	١٩٦	١٦٣٣ ، ٩٤ ، ٧٣
	١٩٩	٢٠٥

(١) علم الثاني وقته من الكتاب والسنة . فهذا الفهرس جليل جداً . إذ يفيد منها الفارى
تفسير الثاني لكثير من آيات الكتاب المحكم . ولوضع مثل هذا لكل كتب الثاني
كانت لنا بمجموعة قيمة رائعة من قول الثاني وقته في تفسير القرآن . لا نكاد نجد مثلاً
في كتاب من كتب التفسير .

رقم الآيات	اسم السورة ودورها	رقم الفقرات
٢١٣	٢ البقرة	٢٦
٢٢٢		٣٤٦
٢٢٦		١٧٦٩ ، ١٧٢٢ ، ١٧١٣
٢٢٧		١٧٢٩ ، ١٧١٣
٢٢٨		١٧٠٣ ، ١٦٩٧ ، ١٦٨٤ ، ٥٤٢
٢٣٠		٤٤٢ ، ٤٤١
٢٣١		٢٤٩
٢٣٣		١٤٩٨ ، ١٤٩٧
٢٣٤		١٧٠٥ ، ٥٦٣ ، ٥٤٢
٢٣٦		٩٣٤
٢٣٨		٧٩٧ ، ٧٨٤
٢٣٩		٦٧٥ ، ٦٧٤ ، ٥٠٦ ، ٣٦٧
٢٤٠		٣٩٤
٢٥٥		١٣٧١
٢٧٥		٦٥٠ ، ٦٤٦ ، ٦٤٤ ، ٤٨٢ ، ١٣٣ ، ٣٠٣
٢٨٢		١١٥
٣٠	٣ آل عمران	٤٢
٧٨		١١
٩٧		٥٣٥ ، ٤٨٩
١٠٣		٢١
١٠٥		١٦٧٨
١٤٤		١٢١٠
١٥٤		٦١
١٦٤		٢٤٧
١٧٣		١٩٧
٤	٤ النساء	١٦٣١
٧		٤٦٧
١١		٤٦٨ ، ٢١٤ ، ٨٩

رقم التقرات	اسم السورة ورقعها رقم الآيات
٤٦٩ ، ٤٦٨ ، ٢١٧ ، ٢١٥ ، ٩٠	١٢ ع النساء
٦٨٧ ، ٦٨٢ ، ٣٧٥	١٥
٦٨٢ ، ٣٧٥	١٦
٦٣٣ ، ٦٢٧ ، ٥٤٦	٢٣
٦٢٨ ، ٦٢٧ ، ٥٥٢ ، ٥٥٠ ، ٥٤٧ ، ٥٤٦	٢٤
٦٤٦ ، ٦٣٥ - ٦٣٣	
٦٨٤ ، ٦٨٣ ، ٣٨٩ ، ٣٨٤ ، ٢٢٦	٢٥
٦٤٤ ، ٤٨١ ، ٣٠٣	٢٩
٤٤٩ ، ٣٥٣ ، ٨٥	٤٣
١٤	٥١
٣٤	٥٢
٢٥٩	٥٩
٢٧٢	٦٥
٢٦٧	٦٩
٣٨٣	٧٥
٤٦٦	٧٦
٢٧٠	٨٠
٩٩٦	٨٦
٨٣٦	٩٢
٩٨٦ ، ٩٨٢	٩٥
٥٠٨	١٠١
٧٧٦ ، ٥٠٨	١٠٢
٧٧٧ ، ٥٠٤ ، ٤٨٦ ، ١٩٠ ، ٩٢	١٠٣
٤٣٣ ، ٢٨٧ ، ٢٥٠	١١٣
٢٣٧	١٣٦
٤٣٣	١٤٥
٥١٧	١٦٢
١٢٠٩ ، ١٢٠٤	١٦٣
٢٣٧	١٧١
١٧٥٨ ، ١٧٥٧	١٧٦

رقم التقرات	اسم السورة ورقعها	رقم الآيات
١٦١٠ ، ٤٦٠ ، ٤٥٤ ، ٤٤٨ ، ٢٢٠ ، ٨٤	٦	٦
١٦١٩ ، ٦٤٨ ، ٦١٦ ، ٢٢٣ ، ٢٢٢	٣٨	٣٨
٢٨٥	٦٧	٦٧
١٦٣٦	٨٩	٨٩
١٦٣٥ ، ١٣٩٤ ، ١١٧	٩٥	٩٥
٤٣٣٥	١٠٢ ، ١٠١	١٠٢ ، ١٠١
١٤٤٨ ، ١١٢ ، ٦٦	٩٧	٩٧
١٦٩٥	١٠٢	١٠٢
٢٨٣	١٠٦	١٠٦
٥٣١	١٤١	١٤١
٦٤١ ، ٥٥٩ ، ٥٥٥	١٤٥	١٤٥
١٢٠٥	٦٥	٦٥
١٢٠٦	٧٣	٧٣
١٢٠٧	٨٥	٨٥
٩٢	١٢٩	١٢٩
٧٦	١٤٢	١٤٢
٦٤٣	١٥٧	١٥٧
٢٣٧٥	١٥٨	١٥٨
٢٠٨	١٦٣	١٦٣
٢٦٨	٢٠	٢٠
١٣٦٥	٣٥	٣٥
٢٢٣ ، ٢٢٨	٤١	٤١
٢٢٣ ، ٢٧١	٦٥	٦٥
٢٢٣ ، ٢٧٢	٦٦	٦٦
١٧٧٢ ، ١٧٧١ ، ١٧٦٩ ، ١٦٦٨	٧٥	٧٥

اسم السورة ورقها ورق الآيت رقم الفقرات

١١٣٤	٩ التوبة	ذكر اسماني
٩٧٥	٥	
١١٨٥، ٩٧٦	٢٩	
١٣	٣٠	
١٣	٣١	
٩٧٤	٣٦	
٩٧٨	٣٨	
٩٩١، ٩٧٨	٣٩	
٩٧٩	٤١	
٥١٩، ٤٨٨	١٠٣	
٩٧٣	١١١	
١٨١	١٢٠	
٩٨٨	١٢٢	
١٦٣، ٢٩	١٢٨	
٣١٧، ٣١٥	١٥	١٠- يونس
١٧٩	٣	١١- هود
١٢٠٣	٢٥	
١٢٠٥	٥٠	
١٢٠٦	٦١	
١٢٠٧	٨٤	
٢١٢	٨٢، ٨١	١٢- يوسف
٨٧٣، ٥	٩٠	
١٥٦	٣٧	١٣- الرعد
٣٢٠، ٣١٨	٣٩	

رقم الفقرات	اسم السورة ورقعها ورقم الآيت
٤٩	١ ١٤ لرحيم
١٥٠	٤
١٧٩	٣٢
١٤٤٩، ١١٣، ١٦	١٦ الفصل
٩٢٠	٣٢
٥٠	٤٤
٥١	٨٩
٣٣٣	١٠١
١٦١	١٠٣
٤٣٣، ٩	٦٠ ١٧ الإسراء
٣٤٢، ٣٤١	٧٩
١٨٤	٧٧ ١٨ الكهف
١٩	٤٢، ٤١ ١٩ مريم
٨٨٦	١٤ ٢٠ طه
٢١٠	١٢٠، ١١ ٢١ الأنبياء
١٠٣	٢٣
٣٩١	٨٠
٢٠٧	١٠١
٦٧٣، ٩	٢٨ ٢٢ الحج
٦٧٣، ٩	٢٦
٢٠٢	٧٣
١٢٠٣	٢٣ ٢٣ المؤمنون
٢٢٥، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢١٦، ٢٤٩، ٩	٢ ٢٤ النور
٦٨٥، ٦٨٣	
٤٧١	٤
٤٣٣	٩-٦
٦٧٧	٥٢-٤٨

رقم الفقرات	اسم السورة ورقها	رقم الآيات
٢٢٨	٢٤ التور	٦٢
٢٦٦		٦٣
٧٥٢	٢٥ الفرقان	ذكر اسماء في
٢٠	٢٦ الشعراء	٦٩ - ٧٣
١٢٠٨		١٦٠ - ١٦٣
١٥٥		١٩٢ - ١٩٥
١٦٦ ، ٣١		٢١٤
١٣٧٤	٢٧ النمل	٦٥
١٢٠٣	٢٩ النمل	١٤
١٢٠٧		٣٦
١٣٧٥	٣١ لقمان	٣٤
٢٨٢	٣٣ الأجراسيد	٢٤١
١٧٧٢ ، ١٧٧١ ، ١٧٦٩ ، ١٧٦٨		٦
٦٧٤ ، ٥٠٦		٢٥
٤٣٣٥ ، ٢٥١		٣٤
١٢٢٠ ، ٣٦٥ ، ٢٥٨		٣٦
١٢١٢	٣٦ يس	١٣ - ١٥
٤٣٣٥	٣٧ الصافات	١٠٢
١٥٩	٣٩ الزمر	٢٨
١١٩		٦٢
٤٠	٤١ ص	٤١ - ٤٢
١٦٢		٤٤

رقم الفقرات	اسم السورة ورقعا رقم الآيت
١٦٦ ، ١٥٧ ، ٣٠	٤٣ الشورى ٧
٢٩٢ ، ٢٨٦ ، ٥٢	٥٢
١٥٨	٤٣ الزخرف ٣-١
١٧	٢٣
١٦٥ ، ٣٢	٤٤
٢٨٤	٤٥ الجاثية ١٨
٦٠	٤٧ محمد ٣١
٢٦٩	٤٨ القصص ١٠
١٨٨	٤٩ الحبرات ١٣
١٦٣٤	٥٨ المجادلة ٣
٣٩١	٥٩ الحشر ١٤
٢٤٨ ، ١٦٤	٦٢ الجمعة ٢
٤٣٣ ، ٥	٦٣ لقمان ١
٢٣٧ ، ٥	٦٤ النبا ٨
١٦٩٦	٦٥ الطلاق ١
١١٥	٢
١٧٠٤ ، ٥٤٣	٤
٢٠٧	٦٦ التحريم ٦
١٢٠٢	٧٦ نوح ١
١٨	٢٤ ، ٢٣
٢٣٩ ، ٢٣٦	٧٣ المزمل ٤-١
٢٣٦	٢٠

رقم الفقرات	رقم الآيات	اسم السورة ورواها
٦٩	٣٦	٧٥ القيامة
١٣٦٣ ، ١٣٦٢	٤٤ - ٤٢	٧٤ النازعات
٣٧	٤	٩٤ الشرح
١٦٧٧	٤	٩٨ البينة
١٤٨٩	٨ ، ٧	٩٩ الزلزلة
٥١٧	٧ - ٤	١٠٧ الماعون

فهرس أبواب الكتاب

صفحة		صفحة
٥	الجزء الأول	٦٤
٦	رموز التسخ	باب ما نزل علما دلت السنة
٧	الخطبة	خاصة على أنه يراد به الخالص
١٦	الصلاة على النبي	٧٣
٢١	باب كيف البيان	بيان فرض الله في كتابه اتباع
٢٦	» البيان الأول	سنة نبية
٢٨	» » الثاني	باب فرض الله طاعة رسول
٣١	» » الثالث	الله مقرونة بطاعة الله
٣٢	» » الرابع	ومذكورة وحدها
٣٤	» » الخامس	» ما أمر الله من طاعة
٥٣	» ما نزل من الكتاب عاما	رسول الله
	يراد به العام ويدخله	» ما لأجل الله خلقه من فرضه
	الخصوص	على رسوله اتباع ما أوحى
٥٦	» ما أنزل من الكتاب عام	إليه وما شهد له به من
	الظاهر وهو يجمع العام	اتباع ما أمر به ومن هداه
	والخصوص	وأنه هاد لمن اتبعه
٥٨	» بيان ما نزل من الكتاب عام	ابتداء التاسخ والتسوخ
	الظاهر يراد به كله الخالص	التاسخ والتسوخ الذي يدل
٦٢	» الصنف الذي يبين سياقه	الكتاب على وجهه والسنة
	ممنه	على بعضه
		باب فرض الصلاة الذي دل
		الكتاب ثم السنة على من

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٢٥١	وجه آخر	١٣٧	تزل عنه بالسفر وعلى من لا يكتب صلاته بالمصيبة
٢٦٧	وجه آخر من الاختلاف	١٤٧	باب القرائن التي أنزل الله
٢٧٦	اختلاف الرواية على وجه غير الذي قبله	١٦١	القرائن بالنصوص التي سن رسول الله معها
٢٨٢	وجه آخر مما يد مخطئا وليس عددا بمختلف	١٦٧	القرائن بالنصوص التي دلت الستة على أنه إنما أراد به الخالص
٢٩٢	وجه آخر مما يد مخطئا	١٧٦	جل القرائن
٢٩٧	وجه آخر من الاختلاف	١٨٦	في الزكاة
٣٠٢	[في فصل الجمعة]	١٩٧	[في الحج]
٣٠٧	النهى عن معنى دل عليه معنى في حديث غيره	١٩٩	[في البَدَد]
٣١٣	النهى عن معنى أوضح من معنى قبله	٢٠٥	[في محرمات النساء]
٣١٦	النهى عن معنى يشبه الذي قبله	٢٠٤	الجزء الثاني
٣٣١	باب آخر	٢٠٦	[في محرمات الطعام]
٣٣٥	وجه يشبه للبنى الذي قبله	٢٠٩	[فيما تمسك عنه للعدة من الوفاة]
٣٤٣	[صفة نهى الله ونهى رسوله]	٢١٠	باب السبل في الأحاديث
٣٥٧	[باب العلم]	٢٤٥	وجه آخر
٣٦٩	[باب خبر الواحد]		
٣٨٩	الجزء الثالث		

صفحة		صفحة
٤٨٧	[باب الإجتihad]	٤٠١ الحجة في تثبيت خبر الواحد
٥٠٣	[باب الاستحصان]	٤٧١ [باب الإجماع]
٥٦٠	[باب الاختلاف]	٤٧٦ [القيلس]

فهرس الأعلام

وأشباحها

• إرميم بن أبي يحيى = إرميم بن محمد	بنو آدم ١٩٣ ، ٢١١
• إرميم بن يزيد الخوزى ٥٣٥	• كتم بن أبي طيس ٣٧٠
• الأبركان ٢٣٢	• أم أبان بنت الحكم بن أبي العلس ٣٠٦
• أبي بن كعب ١١٢٠ ، (١٢١٨ ح) ،	• أبان بن سعيد بن العاص ١١٣٩
٣٥٠ ، ١٢١٩	• إرميم انتهى عليه السلام ١٩ ، ٢٠ ،
• الأبحار ١٣	١٢٠٤ ، ١١٣٢ ، ٣٩
• أحمد بن حنبل ١٤٢ ، ٢٩٦ ، ١٧١٤	• إرميم بن الحسن ٩١٢
• أبو إدريس الخولاني = طائفة الله بن عبدالله	• إرميم بن سعد ٤٢٣ ، ٤٧٦
• أوتاب اللؤلؤ ١١٣٨	• إرميم بن عبد الرحمن بن عوف ١٢٤٦
• ابن الأرقم = عمر بن عبدالله بن الأرقم	• إرميم بن طي بن سلة بن حرمة ٣٠٦
• أبو أسامة ٦٩٩	• إرميم بن محمد بن أبي بصير ٣٠٦ ، ٣٧٩
• أسامة بن زيد (٤٧٣ ، ٧١٣ ح) ، ٧١٨	• إرميم بن ميسرة ٦٦١
• ٧٧٢ ، ٨٥٦ ، ٨٥٩ ، ١٢٤٠ ، (١٢٤٤ ح)	• إرميم النخعي بن يزيد ٧٠١
• ٧٧٢	
• أسامة بن مفضل ٣٠٦	
• أسد بن عمرو ٤٧٦	

(٥) الأعلام كلها أرقام القترات . ولم تصب في ترتيب الأعلام كلمات (أبو) و (أم) و (ابن) ونحو ذلك . ولذا كان العلم مذكورا في الحاشية وجمعها ككتبه بحرف صتيرو وضعت فيه حرف (هـ) ولذا ذكر في الرسالة والحاشية ما قلنا أرقام الرسالة ثم ذكرنا أرقام القترات التي ذكر في حاشيتها مسبوقة بحرف (هـ) ولذا وضع الرقم بين قوسين وبحواره حرف (ح) فدل على حديث مرفوع من صحابي ، ولذا كان بحواره حرف (س) دل على حديث مرسل ، ولذا كان بحواره حرف (ت) دل على أثر لصحابي أو تابعي .

أصحاب رسول الله ٧٥٥، ٧٦٢، ٧٧٦

٧٨٢، ٩٠٣، ٩٨٨، ١٣٦٩، ١٣٧٧،

١٢٨٥، ١٣٩٦، ١٣١٥، ١٣٠٢، ١٢٨٥

١٨٠٥، ١٧١٥، ١٧١٤، ١٧٠٨، ١٧٠٦

أصحاب القرية ١٢١٢

أصحابنا ١٠٣٦

الأعراب ١٨١

أعرابي ٣٤٥، ٣٨٢، ١٢٩٠

الأعرج = عبد الرحمن بن هرمز

أفرة العرب ١٠٦

الأكابر من أصحاب رسول الله ٧٦٢

أبو أمية البلخي ٣٠٦، ٤٠٢

أمرأة الصرايا ١١٤٤ - ١١٤٦

امرأة ١١٠٩

امرأة الأسلي ٣٨٢، ٦٨٨، ١١٢٥

٣٨٠

امرأة أشم الضبابي ١١٧٢

امرأة رفاعة القرظي ٤٤٦

امرأة كعب الأجل ١٢١٨

أبو أنية ٣٠٦

بنو إسرائيل ١٠٩٤، ١٠٩٧، ١١٠٠،

١٢١٩، ١٢١٨

أ. ابن إسحق = ج

أ. أبو إسحق ٥٢٧

أ. إسحق بن راهوه ١٧١٤

إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة ١١٢٠

أ. إسحق بن عيسى الطباع ٣٦٥، ٨٧٤

أ. إسحق بن منصور الكوسج ٨٧٤

إسماعيل النبي عليه السلام ١٢٠٤

أ. إسماعيل بن إبراهيم ٩١٤

أ. إسماعيل بن أبي المثلث ٨٧٤

إسماعيل بن أبي حكيم ٥٦٢

أ. إسماعيل الصانع ٨٧٤

أ. إسماعيل بن عمر ٣٦٥

أ. د. د. ميس ٣٠٦، ٤٠٢

أ. د. د. قسطنطين ٣٠

أ. د. د. يحيى المزني ١٣٦

الأسود بن سفيان ٨٥٦، ٩٠٧

أ. د. يزيد ٧٠١، ١٢٤٧

أسيد بن أبي أسيد وأمه ١٠٩٣

أ. أسيد بن حنظل ٧٠٦

أ. أصيب بن عبد العزيز ٨٤٦

أشم الضبابي ١١٧٢

أهل الكوفة ١٧١٥	أناس من أصحاب رسول الله ٧٥٥
أهل للدينة ١٨١ ، ١٢٣٣ ، ١٢٤٦	الأنصار ١١١٤ ، ١١٦٧ ، ١٢١٥
٣٠٦	١١٧٩ ، ٤٠٩ ، ٣٦٦ ، ٢٧٢
أهل مكة ١٣٥	جو أنصار ٣٧٠ ، ٤٩٧ ، ٤٩١
٥٩١ ، ٩١٦	أنس بن مالك (٣٦٩ ح) ، (٦٦١ ث) ،
أهل نجد ٣٤٤ ، ١١٧٩	٦٦٥ ، (٦٦٦ ح) ، ٦٩٨ ، ٧٩٩
١١٦٣	٨٨٧ ، (١١٢٠ ح)
الأوزاعي ٤٧٢ ، ٣٠٦	٣٠٦ ، ٣٠٤ ، ٧٠١ ، ٧٨٥ ، ٩٤٦
أبو أريس ٥١٠	١١٧٣ ، ١١٠٧
أبو أيوب الأنصاري (١١١ ح) ، ٨١٧	ابن أنيس ١٤٤
أيوب بن أبي تميمة السختياني ٤٠٨ ، ٩١٤	أنيس بن النجاشي الأسدي ٣٨٢ ، ٦٩١
أبو أيوب بن موسى ٥١٤	١١٢٥ ، ٣٨٠
٥١٤	أهل البادية ٦٥٨
٥١٤	١١٧٩ تهمة
١١٨٦ ، ١١٨٣ عتبة بن عتبة	أهل الحجاز ٤٠٧ ، ٥٣٣
٩٠٢ بجة	أهل الردة ١١٣٨
٢٣٢ البتران	١١٥٥ الثوري
أهل الجاه بن مطرب ٣٦٦	أهل التراق ٥٣٣
بسر بن حصيد ٨٨٣ ، ١٤٠٩	أهل قباء ١١١٣ ، ١١١٤
البصريون ٨٤٥	أهل الكتب ١٠ ، ١١٨٢ ، ١١٨٥
بعض أصحابنا ٨٩٤ ، ١٥٦٦	
التابعين ٧٥٥	
التابعين ٤٠٠	

١٢٠٦ نو	بعض من سميت من أهل العلم ٣٣٦
٥ الثوري = سليمان بن سيد	٥ الناس ٧٠٦
٥ ابن جابر ٤٠٢	٥ أبو بكر بن سالم بن عبدالله بن عمر ١٠٩٢
٥ جابر بن زيد ٢٠٦	٥ أبو بكر بن أبي شيبة ٥١٢
٥ جابر بن حمزة ١٣١٥	٥ أبو بكر الصديق ٦٩٩ ، ٧٠١ ، ٧٩٩
٥ جابر بن عبدالله الأنصاري (٣٦٩ ، ٣٧٠)	٥٠٠ ، ١١٣٣ ، ١١٣٥ ، ١١٥٥ ، ١٧٧٤
٥ (٤٩٧ ، ٤٩٨ ح) ، ١٧١٤ ، ١٧١٧ ، ١٧٤٤	٥٢٣٢٨ ، ٧٠٦ ، ٨٧٤ ، ٩١٢ ، ٩٠٩ ، ١٤٠٦
١٢٤٥	١٦٨٦
٥ ٢٠٦ ، ٥٢٢ ، ٦٢٠ ، ٦٧٢ ، ٧٠٦	٥ أبو بكر بن جهمد القرني ٣٥
٥ ٨١٠ ، ١٧٢٥ ، ١٧٩٠	٥ أبو بكر بن عمرو بن حزم ١٤١٠
٥ جابر بن يزيد الجعفي ٧٠٦	٥ بكر بن وايل ٧٢٢
١٤ الجيت	٥ بلال بن أبي رباح ٥٠٦ ، ٦٧٤
٥ جبط ٢٠٦	٥
٥ جبط بن مطعم (٨٨٩ ح) ، ٨٩١	٥ بنو تميم ١٠٧ ، ٧٢٢
٥ ٧٢٢ ، ١١٠٢	٥ تميم بن أوس الهاربي (١٧٢ ح)
٥ ابن جريج = عبد الملك بن عبد العزيز	٥ بنو تميم بن مرة ٨٩٥
٥ جبر بن حزم ٣٧٩ ، ٥١٢ ، ٥٢٧	٥
٥ جبر بن عبدالله البجلي ١٧١	٥ أبو ثعلبة الخشني (٥٦١ ح)
٥ جبر بن عبد الحميد ٧١٢	٥ الققة ٣٧٩ ، ٦٦٠ ، ٧٤٣ ، ٨٤٣ ، ٩١٤
٥ جعدة بن ميرة ١٣١٥	١٣٩٩ ، ١٣٠١
٥ أبو جعفر العمري ٢٠٦	٢٢٧ ، ٦٩٩ ، ٧١٢ ، ١٥٧٢
٥ جعفر بن عيسى بن أبي وحشية ٩١٤	

حطان بن عبد الله الرقاشى ٣٧٩ - ٢٨٢

• حصن بن ميسرة ٨٧٤

• ابن أبي الحقيق = سلام

• الحكيم بن المطلب بن حنطب ٢٠٦

• حكيم بن حزام (٩١٢ - ٩١٤ ح)

• حماد بن زيد ٧٦٣ ، ٩١٤

• حماد بن سلمة ٦٩٩ ، ٧٠١

• حماد بن أبي سليمان ٧٠٦

• حماد بن مالك بن النابغة (١١٧٤ ح)

• أبو حنيفة الساعدي ٣٠٦

• حميد الطويل ٢٧٩

• حميد بن عبد الرحمن بن حوف ١٢٤٦

• • • قيس ٧٩٠

• حميدة بنت محمد بن لؤس ٤٥٣

• الحميري ٧٩٦

• حميد ١٢١٨

• ابن الحنفية = محمد

• أبو حنيفة بن سفيان بن الفضل الشهابي

١٢٣٤

• أبو حنيفة الصلبي بن ثابت ٥٢٧ ، ٧٠٦

١٧١٥

• حبان المدوني ٧٧٣

• جعفر بن أبي طالب ١١٤٤

• • • محمد بن علي ١١٨٢

• أبو جهنم بن حنيفة بن قاسم القرشي ٨٥٦

٨٥٧

•

• الحرث الأحمري ٥٢٧

• حبيب اللط ١٢٩٠

• حجاج بن أوطاة ٤٧٦

• حجاج بن محمد ٩١٢

• حنيفة بن أبيان ٢٠٦

• حرام بن سعد بن عبيدة ١٦٣٢

• حرز بن عثمان ١٠٩٠

• حزام بن حكيم بن حزام ٩١٢

• الحسن بن أبي الحسن البصري ٣٧٨

• ٣٧٩ ، ٦٨٦ ، ١٢٤٧ (١٣٠١ س)

٢٨٢

• الحسن بن علي بن أبي طالب ٩٠٠

• (٩٠٢ ث) ٢٠٦ ، ٩٩٦

• الحسن بن عمارة ٥٢٧

• الحسن بن مسلم بن يقظان ١٢١٦

• الحسين بن علي بن أبي طالب ٩٠٠

(٩٠٢ ث)

أبو ذر ٢٩٥	خارجة بن زيد بن ثابت ١٢٤٦ ، ٣٠٦
ذو القربى ٢٣٥ ، ٢٢٢	خارجة بن مصعب ٨٧٤
أبو ذؤيب اللؤلؤ ١٠٧	خالد بن رباح ٣٠٦
ابن أبي ذؤب = محمد بن عبد الرحمن بن النخعة	خالد بن عبد الله القسري ٣٠٦
	خالد بن سنان ٥١٣
	خالد بن الوليد ٧١٣ ، ٧١٩ ، ١١٢٨
	بنو شلفة ١٢١٤
أبرافع مولى رسول الله (ح ٢٩٥)	خديجة أم المؤمنين ٩١٧
٣٠٩ ، (٦٢٢ ، ١١٠٦ ، ١٦٠٦ ح)	الخضر ١٢١٨ ، ١٢١٩
٢٩٦ ، ٣٠٦	خفاف بن ثذبة (١٠٦ شر)
رافع بن خديج (ح ٧٧٤) ، ٧٧٧	خفباء بنت خديج ١٢٤٣
٧٨٦ ، ٨٠٣ ، (١٢٢٥ ح) ، ١٢٢٦	الخففاء بنت عمرو بن المريد الفاعرة ١٠٦
٢٢٤	خوات بن جبير (٥١٠ ، ٦٧٨ ح) ،
ريصة بن أبي عبد الرحمن الرازي (١١٩٨ م)	٧٧٢ ، ٧٢٨ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٤
١٢٣٣ ، ٣٠٦	
ريصة بن النخعة ٦٦٠	
رجل ٥١٤ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١٢٣٠	داود الطار ٢٢٢
١٢٣١ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠١ ، ١٣٤٨	دمية بن خليفة الكلبي ١١٤٩
رجل من أصحاب النبي ٢٧٣ ، ٨٤٢	أبو الفداء حويزم الخزرجي (١٢٢٨ ح) ،
١٢٤٦ ، ٢٣٤ ، ٨٨٦	١٢٢٩
	دمن بن ساوة ٩٠٧

• رجل من الأنصار ١١١	• زهير بن عمرو ٣٦
• رجل مرغوب عن الرواية عنه ٧٠٦	• • • • • ٨٧٤
• رسل رسول الله ١١٤٨	• زوج القرينة بنت ملك ١٢١٤
• رقاعة القرظي ٤٤٦	• زوجة العجلاني ٤٢٧ ٤٣٠
• الرهبان ١٣	• زياد بن خلابة ١٧١
• ابن رواحة = عبد الله	• زيد بن أسلم ٤٥٢ ٤٥٣ ٨٨٣ ٨٧٤
• روح بن عبادة ١١٢	• • • • • ١١٠٩ ١١٢٨ ١٦٠٦ ٢٩٦ ٢٩٦ ٢٩٦
• الروم ٧٠٦	• • • • • ١٠٩٠
•	• زيد بن ثابت ٧٧٦ ٧٨٥ (٩٠٨)
•	• • • • • ١٧٢٨ ١٦٨٥ ١٢١٧ ١٢١٦ (٩٠٩)
• الزبرقان بن بدر ١١٢٨	• • • • • ١٧٧٣ ١٧٥٢ ١١٠٢ ٣٠٦
• زينة أم حنة ١٠٦	• زيد بن حارثة ١١٤٤
• الزبير بن العوام ٢٧٣	• • • • • خال الجني (١١٣٦ ٦٩١ ح)
• أبو الزبير السكي = محمد بن مسلم بن	• • • • • ٢٨٥ ٢٨٠
• ثلوس	• زيد بن سهل أبو طلحة الأنصاري ١١٢٠
• أبو الزناد = عبد الله بن ذكوان	• • • • • ١١٢٢
• أم زنياع ١٠٧	• زيد أبو عيش ٩٠٧
• أبو زنياع الجلسي ١٠٧	• • • • • زيب بنت عمرو بن الخطاب ٣٧٠
• الزهري = محمد بن مسلم بن عبيد الله بن	• زيب بنت كعب بن جهمرة ١٢١٤
• شهاب	• • • • •
	• ساطدة بن جارية ١٠٧ (شمر)

- سالم بن عبد الله بن عمر ٤٧٤ ، ٥١٤ ،
 ٨٤٠ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٩٠٩ ، ١٠٩٢ ،
 (١١٨٠ ث س) ٥١٣ ،
 سالم أبو النصر مولى عمر بن عيينة ٢٩٥ ،
 ٦٢٢ ، ١١٠٦ ،
 هـ السائب بن يزيد ٨٩٥
 سبيعة بنت الحرث الأسلمية ١٧١١ ،
 سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن حوف
 ١٢٧٣ ،
 سعد بن إسحق بن كعب بن عجرة ١٢١٤
 هـ سعيد بن خولة ٥٤٥ ، ١٧١١
 سعد بن أبي وقاص (٩٠٧ ح) ٤٢٣ ،
 ١٢١٥
 سعيد بن جبيرة ٧٤٣ ، ١٢١٨ ، ٣٠٦ ،
 هـ سعيد بن عبد العزيز ٩٩٦
 أبو سعيد الخدري سعد بن مالك (٥٠٦ ح)
 ٥٠٧ ، (٦٧٤ ح) ، ٦٧٥ ، (٧٥٨ ح)
 ٨٣٩ ، ٨٩٧ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٨ ،
 ٧٧٣ ، ٩٤٦ ، ١٠٢ ، ١١٩٨ ، ١٢١٤ ،
 سعيد بن سالم القلاح ٩١٣ ، ٩١٢ ، ٥٣٥ ،
 هـ أبي سعيد القنري ٥٠٦ ، ٩٧٤ ،
 ١٢٣٤
 ابن سعيد بن الناص = أبان
 هـ أبو سعيد مولى ٣٠٦ ،
 سعيد بن السيب (٣٦٦ س) ٥٣٣ ،
 ٨٦٤ ، (٨٨٦ س) ٨٨٧ ، ١١٦٠ ،
 (١١٧٢ س) ١٢٣٨ ، ١٥٧٠ ، (١٥٧٢ ث)
 ١٥٧٤ ، ١٥٧٥ ، ٢٢٢ ، ٢٦٢ ،
 هـ سعيد بن منصور ٧١٢
 سعيد بن يسار ٧٥٩
 أوسفيان بن حرب ١٤٩٩
 هـ سفيان بن سعيد الثوري ٤٠٢ ، ٥١٣ ،
 ٧١٣ ، ١٧١٥
 سفيان بن عيينة ٣٣ ، ٣٧ ، ١٧١ ، ١٧٢ ،
 ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٣٧٣ ، ٤٠٢ ، ٤٤٦ ، ٤٧٢ ،
 ٤٧٤ ، ٥٣٣ ، ٥٦١ ، ٦٢٢ ، ٦٥٩ ،
 ٦٦١ ، ٧٦٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٨١١ ، ٨٢٣ -
 ٨٢٥ ، ٨٤٠ ، ٨٤٦ ، ٨٦٤ ، ٨٨٩ ، ٩٠١ ،
 ٩٠٢ ، ٩٠٩ ، ٩١٦ ، ٩٩٤ ، ١٠٩٤ ، ١١٠٢ ،
 ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٣٦ ، ١١٣٢ ، ١١٦٠ ،
 ١١٧٢ ، ١١٧٤ ، ١١٨٣ ، ١٢١٨ ، ١٢٢٥ ،
 ١٢٩٠ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣٧٣ ، ١٥٧٢ ،
 ١٧١١
 هـ ٧١٣ ، ٦٩١ ، ٤٢٣ ، ٢٨٠ ، ٣٠٦ ، ٢٢٤ ،
 ١٦٩٨
 سلام بن أبي الحقيق ٨٢٤ - ٨٢٦
 هـ السلك أم السلك ١٠٦
 هـ بنو سلة ٢٣٤

- سهل بن أبي حشة ٧٢٢ هـ ١٠٠
 سجد الساعدي ٤٢٧، ٤٢٨ هـ
 ٧٧٦، ٧٨٥، ٢٠٦ هـ
 سهيل بن أبي صالح ١٧٢ هـ
 أبو سهيل بن مالك بن أبي طاهر ٣٤٤ هـ
 سواع ١٨ هـ
 سويد بن سعيد ٨٧٤ هـ
 سويد بن مقرن اللوزي ٩٠٢ هـ
 ابن سيرين = محمد
 الشاعر ١٠٩ هـ
 ابن شبرمة ٢٧٢ هـ
 شبل بن عبد الوهاب ٣٥ هـ
 شبل بن سعيد (١١٣٦ ح)
 شرحبيل بن مسلم الحولاني ٤٠٢ هـ
 أبو شريح الكعبي ١٢٣٤ هـ
 شريك بن عبد الله الخافض ١٦٩٨ هـ
 ٣٥ هـ
 أبو شعبة ٩٠٢ هـ
 شعبة بن الحجاج ١٧١، ٧٠٦، ٧١٢ هـ
 ٩١٤ هـ
 الشامي = طاهر بن شراحيل
 أم سلمة أم المؤمنين ١١٠٩، ١١١١ هـ
 ٣٠٦ هـ
 أم سلمة بنت الحكم بن أبي العاص ٢٠٦ هـ
 أبو سلمة بن عبد الرحمن ٥٧٣، ٨٥٦ هـ
 ٩٧٧، ١٠٩١، ١٠٩٤، ١٢٤٦ هـ
 ١٤١٠ هـ
 أبو سلمة خالد الملقب بن خطاب ٢٠٦ هـ
 السليبي بن محمد البجلي ١٠٦ هـ
 بن سليم ٧١٣ هـ
 سليم بن طاهر ٤٠٢ هـ
 أم سليم بنت ملحان ١٢١٦ هـ
 سليمان الأحول ٤٠٢ هـ
 بن أرقم ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥ هـ
 سليمان بن بلال ٣٠٦، ٣٦٥ هـ
 سليمان بن عبد الحميد البهراني ٤٠٢ هـ
 ٤٧٦ هـ
 سليمان بن يسار ١٢٤٦، ١٣١٨ هـ
 ١٦٦٨ هـ
 ابن سليمان بن يسار = عبد الله
 سنان بن الفضل السعدي ١٢٢٤ هـ
 حمزة بن حنبل ١٠٩٨ هـ
 سمى ١٧٢ هـ
 أبو السنايل بن بكك ١٧١١ هـ

نعيب النبي ١٢٠٧

• شبيب بن أبي حزة ٤٧٢

• • • • • محمد بن عبد الله بن عمرو ٤٧٦، ١٢٩٠

• بن شهاب = محمد بن مسلم بن عبيد الله

• • • • • عمر بن حوشب ٤٠٧

•

• صاحبنا ١٥٥٠، ١٥٦٤

صالح النبي ١٢٠٦

• أبو صالح ذكران السبت ١٧٢

• صالح بن خوات بن جبير ٥٠٩، ٥١٠

• • • • • ٦٧٧، ٦٧٨، ٧١١

• الصبب بن نبحانة (ح ٨٢٣) ٨٢٥،

٨٢٦

• صفوان بن سليم ٨٣٩

• • • • • مؤتب ٩١٢

• • • • • صنابع ٨٧٤

• • • • • الشناجح الأحمسي ٨٧٤

• • • • • بن الأصم ٨٧٤

• • • • • الصابجي ٨٧٤

•

• الضحاك بن سفيان ١١٧٢، ١١٧٩

• • • • • الضحاك بن زاعم ٥١٨

• • • • • خرازمي الأزور ١١٢٨

•

• الطافوت ١٤

• • • • • أبو طالب ٢٩٥

• • • • • طائوس ٤٠٥، ٤٠٦، ٧٤٣، ١١٧٤،

١٢١٦، ١٢٢٠ - ١٢٢٤، ١٢٤٧

• • • • • ابن طائوس ١١٧٤

• أبو طلحة الأنصاري = زيد بن مهمل

• طلحة بن عبد الله بن حوف ١٢٤٦

• طلحة بن عبيد الله (ح ٣٤٤)

•

• • • • • عاد ١٢٠٥

• • • • • حاتكة بنت مرة ٢٢٢

• • • • • طهم بن شيرة ٥٢٧

• • • • • طهم بن عمرو بن قتادة ٧٧٤

• • • • • أبو طهمم التليل ٧٦٣

• • • • • طهم بن سعد بن أبي ولس ٤٢٣، ١٣١٥

• • • • • طهم بن سراحيل الشعبي ١٢٤٧، ٥٢٢

• • • • • ٦٣٠، ٧٠٦

• • • • • طهم بن صعب ١٢٢٠

• • • • • عاتكة بنت عبد الله بن عبد الله بن أبي إدريس الخولاني

٥٦١

عبد الله بن الزبير ١٧٧٤	ثلاثة بنت أبي بكر الصديق (٣٤٨)
» » زيد بن حاصم (٤٥٣ ح)	٤٤٦ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ح ، ٥٠٣ ،
عبد الله بن أبي سلمة ١١٢٧	(٦٥٨ ح) ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، (٦٩٧ ،
» » سليمان بن يسار ١٣١٥	(٧٠١ ح) ، ٧٤٤ ، (٧٧٥ ح) ، ٧٧٦ -
عبد الله الصنابحي (٨٧٤ ح)	٧٧٨ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٨٠٣ ، (٨٤٩ ح) ،
» أبو عبد الله الصنابحي ٨٧٤	٩٠٠ ، (١٢٣٢ ح) ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٢ ،
عبد الله بن عباس (٣٧٣ ح) ، ٣٧٤	١٦٨٥ ، ١٧٧٤
٤٢٧ ، ٤٢٨ ، (٤٥٢ ، ٥٠٢ ح) ، ٥٠٣ ،	» » ٨٨٤ ، ١٩٥ ، ٢٠٦ ، ٥٤٨ ، ٦٧٣ ،
(٧٤٣ ح) ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤	٦٩٩ ، ٧٠٦ ، ٧٩١ ، ١٣١٥ ، ١٣٧٣ ،
٧٧٠ ، ٨٢٣ ، (٩٠٠ ح) ، (٩١٦ ح)	١٤٩٩ ، ١٧١٤
١٢١٦ - ١٢٢٤ ، ١٧٧٤	عبادة بن الصامت (٣٧٩ ، ٣٧٨ ، ٣٤٥ ح)
» » ٢٥٠ ، ٢٠٦ ، ٣٦٦ ، ٥١٨ ، ٧٧٣ ،	٤٠٨ ، (٦٨٦ ح) ، ٧٦١ ، ٧٧٢
١١٢٥ ، ١٢٤٧ ، ١٦٨٦ ، ١٧٠٦ ،	» » ٣٢٨ ، ١٢٢٨ ، ١٦٨٦
» عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي العنق ٣٠٦	ابن عباس = عبد الله
عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة ٩٠٣ ،	» بنو العباس ٣٠٦ -
١٢٤٧	» العباس بن يزيد ٨٢٣
عبد الله بن عتبة بن مسعود ١٦٨٨ ،	عبد الله بن بابويه ٨٨٩ ، ١٢٤٧
(١٧١١ س) ، ١٦٩٨	» » » أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم
عبد الله بن حصبة ٩١٣	٦٥٨
» » عمر بن حفص السري ٥١٠ ،	عبد الله بن دينار ٣٩٥ ، ١١١٣ ، ١٣١٥ ،
٦٧٨	» » » ذكوان أبو الزناد ٨٤٧
عبد الله بن عمر بن الخطاب (٣٦٥ ،	» » ٥٢٣ ، ٦٢٨
٣٦٨ ح) ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، (٤٧٤ ، ٥١٣ ،	عبد الله بن رواحة ١١٤٤
٥١٤ ، ٦٥٨ ، ٦٩٢ ح) ، ٧١٢ ، ٧٤٤ ، (٧٦٠ ،	

عبد الله بن أم مكتوم ٨٥٦	٨١٢ ح (٨٤٨، ٨٤٣، ٨٤٠، ٨١٩، ٨٤٨)
عبد الله بن تقي العالم ٥١٤	٨٦٣، ٨٧٣ ح (٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣)
عبد الله بن أبي نعيم ٣٣، ٣٧، ٩١٦	٩٠٨، ٩٠٩، ٩٠٩ ح (١٠٩٢، ١١١٣)
٤٧٦	١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٤٠، ١٢٤٢
عبد الله بن واقد ٦٥٨، ٦٦٢، ٦٦٤	١٦٨٥، ١٦٩٥
٦٧٣	٣٠٦، ٣٦٩، ٤٢٥، ٦١٧، ٧٧٣
عبد الله بن وجب ٢٩٦، ٣٠٦، ٤٧٢	٨٦٤، ٩٤٦، ١٠٩٠، ١٢٤٧، ١٣١٥
٨٤٦	١٦٥٨، ١٦٩٦، ١٦٩٨، ١٧١٤
عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان	عبد الله بن عمرو بن العاص ٨٨، ٤٧٦
٩٠٧، ٨٥٦	١٢٩٠
عبد الله بن يزيد الجرمي أبو قلابه ٤٠٨	عبد الله بن أبي قتادة ١٢٤٦، ١٠٩٣
عبد الله بن يسار ١٣١٥	عبد الله بن كثير الناري ٩١٦، ٣٥
عبد الله بن يوسف ٢٢٢، ٣٦٨، ٥١٣	عبد الله بن كثير بن الطالب بن أبوعامة ٩١٦
٦٩١	عبد الله بن مالك ٨٧٤
عبد الله بن قيس ١٧١١	عبد الله بن أبي ليلى ١٣١٥
عبد الرحمن بن حاطب ١٢٤١	عبد الله بن حميد ٢٩٦
عبد الرزاق ٤٤٦	عبد الله بن المبارك ٢٣٢، ٢٩٦
عبد الله بن سفيان ٥٠٩	عبد الله بن محمد بن حقيق ٩١٢
٦٧٤	عبد الله بن حمد التلي ٢٩٥
عبد الرحمن الصائغي ٨٧٤	عبد الله بن الحسن ٢٧٣
عبد الرحمن الصائغي ٨٧٤	عبد الله بن مسعود (٧٣٧ ح)، ٧٤٤
عبد القاري ٧٣٨، ٧٥٢	٧٩٩، ١١٠٢، ١٣١٤ ح (١٦٠١، ١٧٣٣)
١٢٤١	٣٠٦، ٢٩٢، ١٣١٥، ١٦٨٦
	١٧١٥

٢٣٠ بنو عبد شمس	عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عامر القس
٩١٣ عبد العزيز بن ربيع	١٢٤٧
٥١٠ عبد العزيز بن عبد الله الأوس	عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود ١١٠٧
٧١٣ عبد العزيز بن عبد الصمد	١٣١٤
عبد العزيز بن محمد بن عبيد الراوردي	عبد الرحمن بن عثمان الحاطي ٣٠٦
٢٨٩ ، ٣٠٦ ، ٤٥٢ ، ٩٧٧ ، ١٠٩٠ ،	عبد الرحمن بن عوف ١١٥٥ ، ١١٨٠ ،
١٠٩١ ، ١٠٩٣ ، ١١٢٧ ، ١٤٠٩ ، ١٤١٠ ،	١١٨٢ ، ١١٨٥ (ح)
١١٠٠	عبد الرحمن بن حسيبة ٨٧٤
عبد العزيز بن الخطاب بن خطب ٣٠٦	عبد الرحمن بن قثم الأشعري ١٢٤٧
عبد المجيد بن عبد العزيز ٨٩٠ ، ٩٠٣ ،	٤٠٢
١٢٢٠	عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر
بنو عبد المطلب ٨٩٠	٣٤٨
عبد الملك بن حبيب ٧٠٦	عبد الرحمن بن كعب بن مالك ١٢٤٦
عبد الملك بن سعيد بن سويد ٣٠٦	٨٢٤
عبد ربه أبو حنيفة ٦١٧	عبد الرحمن بن مطعم البتاني أبو النبال
عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح ٤٩٨ ،	٩١٦
٨٩٠ ، ٩٠٣ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ١٢١٦ ،	عبد الرحمن بن مهدى ٢٣٢ ، ٤٧٢
١٢٢٠	عبد الرحمن بن هرمز الأعرج ٨٤٧ ،
١١١٠ ، ١٠٧٣ ، ٤٧٢	٨٨٣ ، ٨٧٢ ، ٦٢٨ ، ٥٢٣
عبد الملك بن عمير ١١٠٧ ، ١٣١٤	عبد الرحمن بن يزيد بن جارية ١٢٤٣
١٣١٥	عبد الرزاق بن علم السنان ٤٠٢ ، ٤٧٢ ،
عبد الملك بن حمام ٣٥	١١٦٠ ، ٨٧٤ ، ٧١٣ ، ٦٦٠ ، ٥٧٣
١٣١٥	
بنو عبد مناف ١٥ ، ٣٦ ، ٨٨٩ ،	
٨٩٠	

أبو عياش الزرق (٧١٣ ح)، ٧١٧	أم عمرو بن سليم الزرق = النوار بنت
٩٠٧٥	عبد الله
عيسى ابن مريم عليه السلام ١٣، ٣٣٧	عمرو بن شبيب بن محمد بن عبد الله بن
ابن عيينة = سفيان بن عيينة	عمرو بن العاص (٤٧٦ م) ١٢٩٠
✽	عمرو بن العاص (١٤٠٩ ح)
غير واحد من النساء ١١٩٨	عبد الله بن صفوان ١١٣٢
✽	عبد الله بن عمار ١٢٤٤، ٤٧٢
أ. فارس ٧٠٦	أ. أبو عمرو بن العلاء ٣٥
فاطمة بنت قيس (٨٥٦ ح)، ٨٥٧	عمرو بن أبي عمرو مولى للطلب ٧٨٩،
ابن أبي فديك = محمد بن إسماعيل بن	٣٠٦
أبي فديك	أ. مروان بن ملك ٢٢، ٢٣
أ. أم فروة ٧٩٢	عمرو بن يحيى بن عمار بن أبي حسن
الفرصة بنت مالك بن سنان (١٢١٤ ح)	للأزني ٤٥٣
أ. ابن فضال ٣٧٩	أ. مروان بن أبي أسير ٩٠٧
ثلاثة الأنصارية (١٢١٦ ح)، ١٢١٧	مروان بن حسين (٤٠٨ ح)، ٤٠٩،
✽	٨٨٧، ٣٠٦، ١٣١٥
أ. آل طوط بن شيبه ١٢٤٧	عمرة بنت محمد الرحمن ٥٠٠، ٦٥٨،
القاسم بن محمد بن أبي بكر ٣٤٨، ٥١٠،	٨٤٦
٦٧٨، ١٢٤٢، ٧٤٧	أ. عترة بن شداد البجلي ١٠٦
أ. قبيعة بن الحارث ٣٦	عويمر الجبالي ٤٢٧، ٤٣٠، ٤٣٣

أبو قتادة الأنصاري فارس رسول الله

(١٠٩٣ ح) ٢٣٤ ، ١٩٥

أ. قتادة بن دعالة السوسي ٢٧٩ ، ٤٠٢

أ. قتيبة بن سعيد ٥٠٩ ، ٧٤٣ ، ٩١٤

أ. قلابة بن زائدة بن قلابة ٣٠٦

قريش ٤٣٣ ، ٢٣٠ ، ٢٣٢ ، ٣٩٨ ، ٣٦٥

٩١٢

أ. القس = عبد الرحمن بن عبد الله

أقتضاة ١١٥٦

أ. القضاة بن حكيم ١٧٢

أبو قلابة = عبد الله بن يزيد الجري

قوم لوط ١٢٠٨

أ. قيس بن خويلد اللؤلؤ ١٠٨

قيس بن عاصم ١١٣٨

أبو قيس مولى عمرو بن العاص ١٤٠٩

أ. قيس بن العيزارة ١٠٨

أ. قيس بن عباد ٧٠٦

✽

أ. كثير بن زيد ٣٠٦

أ. كثير بن عبي ٩٩٦

أ. كسرى ١٠٨

ابن كعب بن مالك عن عمه ٨٢٤ ، ٨٢٥

أخو كعب بن مالك (٨٢٤ ح)

✽

لقيط بن يشر اليزيدي ١٠٨ (شعر)

أ. ابن لمية = عباد

لوط النبي ١٢٠٨

الليث بن سعد ٧٤٣ ، ٢٢٢٨ ، ٢٢٩٦ ، ٤٠٢

١٥٧٢

أ. ابن أبي ليلى ٤٠٢

✽

ماهر بن مالك الأسلي ٣٨٢ ، ٦٨٨

مالك بن أنس ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٨

٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٤٥٣ ، ٤٧٦ ، ٥٠٠ -

٥٠٢ ، ٥٠٩ ، ٥١٣ ، ٥٦٢ ، ٦٥٨ ،

٦٧٧ ، ٦٧٩ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ،

٦٩٩ ، ٧٣٨ ، ٧٥٢ - ٧٦٠ ، ٨١٢ ، ٨٣٩ ،

٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٥٦ ، ٨٦٣ ،

٨٧٢ - ٨٧٤ ، ٨٨٣ ، ٨٨٦ ، ٩٠٦ ، ٩٠٨ ،

٩٠٩ ، ٩١١ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٦ ، ٩١٨ ،

٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ،

١٦٠٦

أ. ٧٧٤ ، ٧٣٤ ، ٧٩٦ ، ٣٠٦ ، ٣٦٨ ،

٣٨٠ ، ٣٨٥ ، ٤٧٢ ، ٥٣٣ ، ٦٢٨ ، ٧٠١ ،

٨٤٦ ، ٨٦٢ ، ٩١٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ،

١٧١٤

مالك بن أبي غابر الأصمعي ٣٤٤

✽ نورة ١١٣٨

- محمد شاكر ١٦٨ والى رضى الله عنه ، مات
 رخصته يوم الخميس ١١ جمادى الأولى سنة ١٢٥٨
 أثناء طبع الكتاب
 • محمد بن الصليح ٥١٢
 • محمد بن طلحة بن رُكَّاة ١٢٤٦
 • محمد بن عباد بن جطر ٢٠٦ ، ٢٠٥
 • محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ٢٥
 • • • • • عبد الرحمن بن توفان ٨١٠
 • • • • • مولى آل طلحة ١٦٩٨
 • محمد بن عبد الرحمن بن للنيرة بن أبي ذئب
 ١٢٣٧ ، ٤٩٧ ، ٥٠٦ ، ٥١٤ ، ٦٧٤ ، ١٢٣٢ -
 ١٢٣٤ ، ١٢٩٩ • ٥١٣
 • محمد بن السجلان ٧٧٤ ، ١٠٩٠ ، ١٧٢
 • محمد بن البلاد أبو كرب ٢٧
 • محمد بن علي بن الحسين ١١٨٢ ، ١٢٤٥
 • • • عمرو بن علقمة ٩٧٧ ، ١٠٩١ ،
 ١٠٩٤ • ١١٠٠
 • أبو محمد مولى أبي طلحة ٧٣٤
 • محمد بن مسلم بن تدمر أبو الزبير للسكنى
 ٤٩٨ ، ٧٤٣ ، ٨٨٩
 • ٧٠٦ ، ٧١٢ •
 • محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري
 ٤٤٦ ، ٤٧٢ ، ٤٧٤ ، ٥١٤ ، ٥٣٣ ،
 ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٩٦ ، ٦٥٩ ، ٥٦١ •
 ٤١ - رسالة
- هشام بن نيرة ١١٢٨
 • محمد بن سعيد ٧٠٦
 • مجاهد بن جبر (٣٣٧ ، ٣٣٧) ، (٤٠٢)
 (س) ، ٧٦٠ ، ١٢٤٧
 • ٢٥ ، ٤٧٦ ، ٧١٣
 • أبو جابر ٧٧٢
 • مجتهد بن يزيد بن جارية ١٢٤٣
 الجوس ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٥
 • مجوس هجر ١١٨٣
 • محدثو السكينة ١٢٤٧
 • محمد بن إبراهيم التيمي ١٤٠٩
 • محمد بن إسحق ٢٣٢ ، ٢٠٦ ، ٤٧٦ ، ٧٦٢
 • • • • • إسماعيل البغلي ٨٧٤
 • محمد بن إسماعيل بن أبي فديك ٣٧٠ ،
 ٤٩٧ ، ٥٠٦ ، ٦٧٤
 • ٥١٤ •
 • محمد بن جبير بن مطيع ١٢٤٦ ، ٢٢٢
 • محمد بن جطر بن جطر ٧٢٢ ، ٦٦٠ ، ٧١٣
 • • • • • بن أبي كثير ٨٧٤
 • • • • • الحسن ١٦٠٦
 • • • • • الحنفية ٥١٨
 • • • • • راشد ٤٧٦
 • محمد بن سيرين ١٢٤٧

• مروان بن معاوية ٥٣٥	٧٣٨ ، ٧٥٢ ، ٧٧٥ ، ٨١١ ، ٨٢٣ -
• المزي أبو إرميم = إسماعيل بن يحيى	٨٢٥ ، ٨٤٠ ، ٨٤٣ ، ٨٦٤ ، ٨٨٦ ،
• سعد بن مسعود ٢٢٢	٩٠٩ ، ١١٢٦ ، ١١٧٢ ، ١١٨٠ ،
ابن مسعود = عبد الله	(١٢٩٩ س) ١٣٠١ - ١٣٠٥ ،
مسلم بن خالد الزنجي ٤٩٨ ، ٩٠٣ ، ٩٢١٦	١٣٧٣ ، ١٥٧٢ ، ١٧١١
١٢٢٠	• ٢٢٢ ، ٢٧٢ ، ٣٨٠ ، ٣٨٥ ، ٤٣٢ ،
• مسلم بن الوليد الحضري ١١٨٢	٥١٣ ، ٨٩٥
• مسلم بن الوليد بن رباح ٣٠٦	محمد بن النكندر (٢٩٦ ، ١١٠٧ ، ١٢٩٠)
ابن السيب = سعيد	(١٢٩٥ ، ١٢٩٦ س)
السيح = عيسى ابن مريم	• ٨٩٥ ، ٩٠٢ ، ١٢٤٧
بنو الصلطي ٨٣٠	• محمد بن موسى بن الفضل ٣٥
مصعب بن سعد بن أبي وقاص ١٢٤٦	محمد بن يحيى بن حبان ٨١٢ ، ٨٤٧ ،
• مطرف بن عبد الله اللقي ٨٧٤	٨٧٢ ، ٢٤٥
• مطرف بن مزون ٢٢٢	• محمد بن وثوب الأمم ٣٥
المطلب بن حنطب (٢٨٨ ، ٣٠٦ ح)	محمود بن ليبيد ٢٧٤
• المطلب بن حنطب بن الحرث ٣٠٦	• ابن عجير ٢٤٥
• المطلب بن عبد الله بن المطلب بن حنطب	• بنو غزوم ٩٠٧
٣٠٦	محمّد بن شافع ١٣٣٢
معاذ بن جبل ١١٤٠ - ١٦٨٦	مكدي ١٢٠٧
معاوية بن الحكم السلمي (٢٤٢ ح) ،	• ابن اللقي = عبد الله
٢٤٣	• مراد ٨٧٤
معاوية بن أبي سفيان ٨٥٦ ، ٨٥٧ ،	ابن مزيغ الأنصاري (١١٣٢ ح)
	• مروان ابن الحكم ٣٠٦ ، ١٧١١

- ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ٢٩٥ ، ٧٧٢ ، ٩١٢
 مصر بن راشد ٦٩٠ ، ٨٤٣ ، ١٣٠١
 ٢٧٢ ، ٤٧٢ ، ٨٧٤
 ٣٠٦ من بن عيسى الفزاري
 ١٠٩٠ أبو الفتح
 ١١٧٥ ، ١٠٩٨ لليرة بن شعبة
 ٧٠٦ لليرة بن مسلم
 للقتون ٧١٢
 للقبزي = سعيد بن أبي سعيد
 ٢٩٦ للعلم بن سديكرب
 ابن أم مكتوم = عبد الله
 مكحول ١٢٤٧
 للكيون ٧١٤ ، ١٢٤٧
 ابن أبي مليكة = عبد الله بن حبيب الله
 من أدركنا ١٠٣١
 ٤٣٣ من أرض دية
 من سمع عبد الله بن عمر السري ٧٧٧ ، ٥١٠
 من صلى مع رسول الله صلاة الخوف
 (٧٧٧ ، ٥٠٩ ح) ٧١١
 ٢٧٩ منصور بن واثان
 منصور بن الجهم ٧١٣
 ابن للفكر = محمد
- للفكر بن عبد الله بن المديبر ٨٩٥
 من لآتهم ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ٢٧٩ ، ٢٠٦
 أبو الهيثم = عبد الرحمن بن مسلم
 المهاجرين ١١٦٧ ، ١٢١٥ ، ١١٧٩
 أبو الهيثم الجري ٤٠٨
 موسى النبي عليه السلام ٧٦ ، ١٢١٨ ،
 ١٢١٩
 أبو موسى الأشعري ٧٤٤ ، ٧٩٩ ،
 ١١٩٦ ، ١١٩٨
 ٣٠٦ ، ٢٧٩ ، ١٦٨٦
 موسى بن أبي نعيم ٧٥٩
 ٢٩٦ موسى بن عبد الله بن قيس
 ٥١٢ موسى بن طبة
 ميمونة بنت الحارث أم المؤمنين ١٣١٥
 ٢٦٠
 ٦٦٠ الحاجة (والد ربيعة)
 نافع بن جبير بن مطعم ١٢٤٦ ، ١٨٦٠
 ١٢٤٦ نعيم بن عبد يزيد
 ٥١٣ ، ٧٥٨ ، ٦٩٢ ، ٥١٣ ، ٧٥٨
 ٨٤٨ ، ٨٦٣ ، ٨٧٣ ، ٩٠٦ ، ٩٠٨
 ٣٦٨ ، ٧٤٧ ، ١٦٩٨
 ١٠٩٣ نافع مولى أبي طلحة

• طالع بن يزيد ٢٣٧

ابن أبي نجيج = عبد الله

• مكية أم خلف ١٠٦

قنتر ١٨

النصارى ١٣

• نصر بن علي المجني ٢٩٦

• النسل بن بغير ١١٠٢

• أم النسل بنت أبي خبة ٤٥٣

قرمن أصحاب النبي ١٦٨٥

النوار بنت عبد الله أم عرو بن سلم الزرق

١١٢٧

نوح النبي ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٩

نوف بن فضالة البجلي ١٢١٨

بنو نوفل ٢٣٢

ابن نورة = مالك

• ابن نجير ٦٩٩

نكح

ابن الهادي = يزيد بن عبد الله بن

أسامة

• عرو بن الرشيد ٣٠٦

• عرو بن سعد مولى قريش ٣٠٦

بنو هاشم ٢٢٩ - ٢٣٢

• حنبل ١٠٧

• ابن حرة = إرميم بن علي بن سلمة

أبو هريرة (٥٣٣، ٥٦٢ ح) ، ٦٣٠

(٦٩١، ٧٥٩ ح) ، ٧٧٢ ، ٨٤٧

٨٩٤، ٨٧٢، ٨٨٣، ٩٧٧، ١٠٩١، ١٠٩٤،

(١١٣٦ ح) ، ١٢٣٨، ١٢٤٥، ١٤١٠ ح

• ٣٦ ، ٨٨ ، ١٧٢ ، ٢٩٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٥

• ٥٢٧ ، ٦٢٨ ، ٧٠٦ ، ٨٨٦ ، ٨٨٦

• ٩٤٦ ، ٩٩٦ ، ١١٠٠ ، ١١٧٥ ، ١٢٤٧

١٦٥٨

هشام بن حكيم بن حزام ٧٥٢

• هشام بن سعد ١٠٩٠

• هشام بن عبد الملك ٣٠٦

هشام بن عروة بن الزبير ٦٩٩، ٦٩٧، ٥٠١

• هشام بن عمار ٣٠٦

• هنيئ بن بشر ٢٢٢ ، ٤٧٦

هلال بن أسامة = هلال بن علي

• علي بن أسامة ٢٤٢

• هلال بن أبي ميسرة = هلال بن علي

هند بنت عتبة ١٤٩٩

• بنو هوزن ١٦٩٠

هود النبي ١٢٠٥

٨٠٠، ٨١٢، ٨٤٦، ١١٦٠، ١٢٤٤،

٢٤٥، ٢٧٠، ٢٧٤،

أ. يحيى بن سعيد الطائفي ٤٧٢، ١٢٩٠

يحيى بن سلم الطائفي ١٠٩٢

د. عبد الرحمن بن حاطب ١٢٤١

د. عمارة بن أبي حسن اللزني

٤٤٣

أ. يحيى بن أبي كتيبة ٩١٤

أ. يحيى بن سنان ٨٧٤

ﷺ

يزيد بن رومان ٥٠٩، ٥١٠، ٦٧٧

أ. يزيد بن زريع ٣٧٩، ١٢٩٠

يزيد بن شيبان ١١٣٢

د. طلحة بن ركانة ١٢٤٦

د. عبد الله بن أسامة بن المدا

١١٣٧، ١٤٠٩، ١٤١٠

أ. يزيد بن عبد ربه ٤٠٢

أ. يزيد بن حرون ٢٣٢، ٣٦٦، ٤٧٦

أ. يسار (و.هـ. سليمان) ١٣١٥

أ. يعقوب بن إبراهيم بن سعد ٤٧٦

والله بن الأسقع (١٠٩٠ ح)

واسع بن حبان ٨١٢

أ. واقعة بنت أبي علي ٢٢٢

١٨٥٥

وفد البحرين ١١٣٩

أ. وكيع بن المبراهيم ٥٣٥

الولادة ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٩، ١١٥١،

١١٥٦، ٤٣٢

أ. الوليد بن مسلم ٤٠٢

أ. الوليد بن يزيد ٣٠٦

أ. ابن وهب = عبد الله

زهيب بن منبه ١٢٤٧

ﷺ

أ. يحيى بن آدم ٥١٣

أ. يحيى بن بكير ٢٢٢

يحيى بن حسان ٧٤٣

٣٧٩، ٦٩٩، ٧٠١، ١٥٧٢

أ. يحيى بن خلف الجوابري ١٢٣٢

يحيى بن سعيد الأنصاري ٣٦٦، ٤٧٦،

يوسف النهي وإخوته ٢١٢	٥ يعقوب بن سليمان ٣٠٦
يوسف بن مالهك ٩١٤	٥ يعقوب بن الوليد اللادي ٧٨٨
٥ يونس بن جبر ٣٢٩	٥ يعل بن حكيم ٩١٤
يونس بن عبيد ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٦٨٦	٥ يعل بن حواء ٧٠٦
٥ يونس بن يزيد ٢٢٢ ، ٤٧٢ ، ٨٨٦	يسوق وبنوث ١٨
	اليهود ١٣ ، ٦٩٢

٤ - فهرس الأماكن

وما ألتحق بها

أحد ٢٩٥	أ السوفان ٥٢٥
أ أرض بنى سالم ٧١٣	السوق ٨٤٢، ١٤٦١
أوطاس ١٦٩٠	النعام ٣٦٥، ٨١١، ١١١٣، ١١٨١،
البادية ٦٥٨	١٢٤٧. أ ٨٧٤
البحرين ١١٣٩	الشب ٢٣١، ٢٣٢
بلد ٣٦٦، ٢٧٣، ٢٩٥	الصحراء ٨١٧، ٨٢٠
البصرة ٦٦١، ٦٦٥، ١٢٤٧	أ الصيد الأعلى ٥٢٦
بيت مؤتة ١١٤٤	أ السلا ٣٤٨
بلدنا = مكة	أ ملين ٢٢٧
البيت = الكعبة	أ عام حن ٢٢٤
بيت المقدس ٣٢٨، ٣٥٩، ٣٦٠،	أ العراق ٢٠٦، ٥٢٠، ٥٢٢
٣٦٦، ٦٠١، ٦٠٢، ٨١٢، ٨١٩	حرقه ٢٠٥، ٥٣٥، ١١٣٢
أ تيلة ١١٧٩	أ صقان ٧١٣
الجابية ١٣١٥	غزوة بنى أنمار ٣٧٠، ٤٩٧، ٤٩٨
أ الحبلز ٥٢٥، ٥٣٣، ٨٧٤	أ تيوك ٩٨٨، ٢٠٦
أ حبة الوطاح ٤٠٧، ١٧١١	أ النور ٥٢٥
أ دمشق ١٣١٥	أ قباد ٣٦٥، ١١١٣، ١١١٤
أ دير هوازن ١٦٩٠	أ القبة = الكعبة
أ خوطوى ٨٩٤، ٨٩٥	

المسجد النبوي ١٢٦٤	أم القرى = مكة
المشاعر ١١٣٢	الكعبة ٦٣ ، ١١٧ ، ١٢٢ ، ٣٢٨ ،
١٤٠٩ ، ٥٢٦ هـ	٣٢٨ ، ٣٦٥ ، ٣٦٠ ، ٣٥٩ ، ٣٤٨
مكة ٣٠ ، ١٥٧ ، ١٩٦ ، ٢٦١ ، ١٠٣١ هـ	٢٩٦ ، ٢٩٥ ، ٦٠٢ ، ٦٠١ ، ٧١٣ ،
١١٣٥	٨١٧ ، ٨١٥ ، ٨١٤ ، ٨١٢ ، ٨١١
٥٩٩ ، ٣٦٦ ، ٢٤٨ ، ٢٠٦ ، ٢٥٠ هـ	٨١٩ ، ٨١٩ ، ٨٩١ ، ٩٦٣ ، ١١١٣ ،
٧١٢ ، ٨١٤ ، ٩١٦ هـ	١٢١٧ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٤ ،
١١٢٧ ، ٥٣٥ هـ	١٣٤٦ ، ١٣٨١ ، ١٣٨٥ ، ١٣٨٨ ،
نجد ٣٤٤ هـ ١١٧٩	١٣٩٤ ، ١٤٢٣ ، ١٤٢٦ ، ١٤٤٧ -
هجر ١١٨٣	١٤٥٦ ، ١٤٦٦ ، ١٤٣٥ ، ١٦٨٠
١٦٩٠ هـ وادي أوطس	٣٠٦ ، ٣٦٦ هـ
٢٦٩٠ هـ وادي حنين	الكوفة ١٢٤٧ هـ ٣٠٦
٢٦٩٠ هـ وادي حنين	ليلة المير ٧٢٢
١١٤٠ ، ١٢٤٧ ، ٥٢٥ ، ١١٤٢ هـ	المحسب ٥٤٨
يوم الأعراب ٥٠٥	المدينة ١٨١ ، ٨٩٥ ، ٩١٦ ، ١٢٣٣ ،
الخلق ٥٠٦ ، ٦٧٤ هـ	١٢٣٨ ، ١٢٤٦ ، ١٣٥٦ ، ١٣٥٧ ،
٢٩٦ هـ يوم خيبر	١٣٥٩ ، ٣٠٦ ، ٣٦٦ ، ٤٧٢ ، ٧١٢ ،
يوم ذات الرقاع ٥٠٩ ، ٦٧٧ ، ٧١١ هـ	١١٢٩ ، ١٢١٤ ، ١٤٠٩
٧١٦ ، ٧٢١ هـ	المروة ٢٤٨
يوم حُتَنان ٧١٣	المزدقة ٥٣٥
٣٠٦ هـ يوم بدر	المسجد الحرام ٦٣ - ٦٥ ، ٦٨ ، ٧٣ ،
	١٠٤ ، ١١٤ ، ٣٦٢ ، ١٣٣٦ ، ١٣٧٨ ،
	١٣٨١ ، ١٤٥٤

٥ - فهرس الأشياء

من حيوان ونبات وجماد وغير ذلك

الباقلي ٥٢٥	الإبل ٥٢١، ١٥٣٦، ١٥٧٩، ١٥٨٢-
البحر والبطار ١١٢، ٢٠٨، ٢٠٩، ١٤٤٧،	١٥٨٥، ١٥٩٧، ١٦٠٠، ١٦٠٤،
١٤٤٨، ١٥٥١،	١٦٠٦، ١٦٢٧، ١٦٤١، ١٦٤٣،
البر ١١٢، ١٤٤٨، ١٥٢٧،	١٦٥٨، ١٦٦١، ٤٧٦،
البر ٥٢٥، ٧٦٨، ١٥١٨، ١٥٢٧، ٧٧٢،	الأحجار = الحجارة
البرقع ١٦١٢	الأدم ٥٢٥
البركة ٩٤٩	الأرز ٥٢٥
بزر فلوفا ٥٢٦	الأرنب ١٣٩٦
البحر = الإبل	الأرواح = الريح
البغال ٥٢١	الأريكة ٢٩٥ - ٢٩٧
البقر ٥٢١	أ. الأسفوس ٥٢٦
البقر ٥٢٨	أ. الأسفوس ٥٢٦
أ. القفس ٥٢٥	الأسقية ٦٥٨
التمر ٧٦٨، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩١٠، ٩١١،	الأسلحة ٥٠٨، ٧٢٦،
٩١٦، ٩٤٣، ٩٤٦، ١١٢٠، ١٥٠٨،	الأشبيوس ٥٢٦
١٥١٥ - ١٥١٨، ١٦٣٣، ١٦٢٤،	أ. الأشبيوس ٥٢٦
١٦٦٢، ١٦٥٨	الأصنام ٢٠
أ. ٣١، ٧٧٢، ٩٠٨،	الإرجيل ٩٧٣، ٣٥،

التوراة ٩٧٣ م ٣٥	م نحرمان ٥٢٦
التين ٥٢٤	الحر ٥٢١
الثقاف ٥٢٩	الحصن ٥٢٥
التنمر ٩٠٦، ١٥٠٤، ١٥٠٦، ١٥٠٧،	الخطبة = البر
١٥١٥ - ١٥١٧، ١٦٦٠	الحوت ١٦، ٢٠٨
٩٠٨ م	الحيات ٩٥٠
التياب ٩٤٦، ٩٤٨ -	الحلقة والحراصن ٥٢٩، ٩٦٧، ٩٧١
م الجلودس ٥٢٥	١٠٨٦، ١٣٣٠
الجيلال ٦٧، ١٤٤٧، ١٥٥١	التلج ٥٢٥
الجرار ١١٢٠، ١١٢٢	م الحرط ٥٢٦
الجفرة ١٣٩٦، ١٣٩٨، ١٣٩٩	الخشب ١٥
م الجبلان ٥٢٥	م القر ٢٢٥
الجفوب ١٤٥١	الحر ٥٦، ٣٥٤، ٣٥٦، ٩٣٠، ١١٢٠،
الجوز ٥٢٤	١١٢٢، ١٥٥٩
الحايط ١٦٦٠ م ٢٢٤	التنخير ٥٦، ٥٥٥، ٦٤١
م حب الجلودس ٥٣٥	التليل ٥٢١، ٦٩٦، ٧٠٢
م حب الرشاد ٥٢٦	النبابة والنبابة ١٧٩، ١٩٣، ١٣٩٥،
حب التنفر ٥٢٦	١٣٩٩، ١٥٧٩
الحبل ٣٨٥	م النجر ٥٢٥
الحجارة ١٥، ٨٦، ٨٨، ٢٠٧، ٣٨٥	النخن ٥٢٥
الحديد ٥٢٨	النرام ٦٤٤، ٧٥٩، ٧٦٠، ١٤٠١،
م الحر ٥٢٥	١٤٧٦، ١٥٢٢، ١٥٢٤، ١٥٣٠ - ١٥٣٣،
	١٥٥٥ م ٥٢٧، ٧٦٣

الزيت ٥٢٢	١٦٩٤ ، ٦٤١ ، ٥٥٥ ، ٥٦
الزيت ١٥٢٠ ، ١٥٢٧	البنار ٢٢٧ ، ٦١٧ ، ٦٤٤ ، ٦٤٨ ،
الزيتون ٥٢٣ ، ٥٢٤	٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٨٦٦ ، ٨٦٨ ، ١٥٢٢ ،
الزينة ٥٦٦	١٥٢٤ ، ١٥٣٠ - ١٥٣٣ ، ٥٢٢
الزيت ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨	الزيت ٢٠٢
الزيت ٢٠٨ ، ٢٠٩	الزيت ٥٢٥
الزيت ٨١٠	الزيت ٤٨٣ ، ٥٢٧ - ٥٢٩ ، ٧٥٨ ،
الزيت ١٢٢٨	٧٦١ ، ٧٦٨ ، ١٢٢٨ ، ١٥١٨ ، ١٥٢١ ،
السكر ١٥٢٠	١٥٢٢ ، ١٥٣٣ ، ٧٢٢ ،
السكر ١٥٢٠ ، ١٥٢٢	السكر ٥٥٥
السكر ٩٤٦	السكر ٥٢٨
السوق ١٤٦١ ، ١٤٦٩	السكر ٩٠٧ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩٤٣ ،
السوق ٥٢٥	١٦٢٣ ، ١٦٢٤ ، ٩٠٨ ،
الشجر ١٨٠ ، ١٥٠٧	السكر ١٥٢٧
شبان ٤٣٦	السكر ٥٢٢ ، ٥٢٣
الشجر ١٥١٨ ، ٥٢٥	رمضان ٨٠ ، ٨٣ ، ٣٤٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ،
الشجر ١٤٥١	٤٣٨ ، ٩٦٣
الشمس ٨٨٣ ، ٨٧٤ - ٨٧٢ ، ٦٧	الزيت ١٤٤٧ ، ٦٧
١٤٥١ ، ٨٨٤ ، ٨٩٤ ، ٩٠٢ ، ١٤٤٧ ، ١٤٥١	الزيت ٥٢٩
٨٨٦ ،	الزيت ٩٠٦ ، ٩٠٨ ، ٥٢١ ،

شوال ٤٣٦	المامة والموام ٣٩٩ ، ٤٠١ ، ٤٠٤ ، ٤٠٤ ، ٤٠٤
الشيء = النعم	٥٣٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٤ ، ٩٦٧ ، ٩٧١ ، ٩٧١
الشیطان ٨٧٤ ، ١٣١٥	١٠٨٦ ، ١٠٨٩ ، ١٣٢٩
الصاع ١٦٥٨ ، ١٦٦١ ، ١٦٦٢	٥٢٥ العنس
الصفحة ٩٤٦	السل ١٥٢٠ ، ١٥٢٢
الشور ١٥	الصيلة ٥٢٥
الصوف ١٥٠٤ ، ١٥٠٦	التكس ٥٢٥
السيد ١١٧ ، ١١٨ ، ١٣٩٤ ، ١٣٩٥	المامة ١٦١٢
١٣٩٧ ، ١٣٩٩ ، ١٤٠٠	عرة النبي ٢٨٦
٥٢٦ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦	التناق ١٣٩٦ ، ١٣٩٩
الضبع ١٣٩٦ ، ١٣٩٩	التب ٥٢٢ - ٥٢٤ ، ٩٠٦ ، ٩١٨
الغفير = الحبل	التنز ١٣٩٦ ، ١٣٩٨ ، ١٣٩٩
الطامون ١١٨١	المور ٢١٢ ، ٢١٣
الطار ١٣٩٩ ، ١٤٠١	التين ٥٢٢
٥٢٥ الطيخ	التناء ١٥٢٠
الطريق ٩٤٦ ، ٩٥٠	الفراس ٥٢٢ ، ٥٢٤
الطعام ٩١٢ ، ٩٤٧ ، ٩٤٩ ، ١٥٣٣	الفراب ٥٢٢
الطيب ٥٣٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧	الززال ١٣٩٦
الظي ١٣٩٨	النعم ٥٢١ ، ٦٦١ ، ١٦٥٨ ، ١٦٦١
	١٦٦٧

الوز ٥٢٤	الغرس = الخليل
أ. اللث ٥٢٥	القضة = الورق
الساوية ٥٢١، ٥٣٠، ١٥٠٤، ١٥٠٦،	القضيخ ١٢٢٠
١٥٠٨، ١٥١٥، ١٥١٧، ١٦٣٧،	القَلَت ٦٦
١٦٦٠	أ. القول ٥٢٥
الطاع ١٥٠٦	أ. نصب الكر ٥٢٥
الحرف = الحائط	القطناني والقطنية ٥٢٥
الدُّ ١٥٢٧	القفازان ١٦١٢
الرِط ٧٧٥	القمر ٦٧، ١٤٤٧
الركب ٥٣٥	القوت ٥٢٥، ١٥٢٠
السِّنْع ١١٧٤	الكبش ١٣٩٦، ١٣٩٩
المشرق ٣٦٤، ٣٧٠، ٤٩٧	الكَرَم = السنب
المطالع ٦٧	الكُثْبَرَة ٥٣٦
المسند ١٥٣٣	أ. الكنز ٥٣٣
المغرب والمغرب ٦٧، ٣٦٤	اللبن ١٥٠٤، ١٥١٧، ١٥٠٦، ١٦٦١ -
المنبر ٧٣٨	١٦٦٤
المهراس ١١٢٠	لسان العرب ١٢٧ - ١٧٨، ٢٠٣ -
المية ٥٦، ٥٥٥، ٦٤١، ٦٤٣	٢٠٦، ١٤٧٨، ٤٣٣
النبات ٥٢٦	لسان البجم ١٤٨، ١٥١
النجم والنجوم ٦٦، ٦٧، ١١٢، ١١٣،	أ. الزباد ٥٢٥
١٤٤٧ - ١٤٥١	

١٦٩٢ الملأ	التعاض ٥٢٨
٩٥٠ الموائم	التخل ٤٨٥ ، ٥٢٢ - ٥٢٤ ، ١٥٠٤ ،
٦٥٨ الودك	١٥١٧ - ١٥١٥ ، ١٥٠٨ ، ١٥٠٦
الورق ٤٨٣ ، ٥٢٧ - ٥٢٩ ، ٧٥٨ ،	٩٠٨ ، ٥٢١ ،
١٥٣٣ ، ١٥٢٢ ، ١٥٢١ ، ١٢٢٨ ، ٧٦٨	التقم ١١٧ - ١١٩ ، ١٣٩٤ ، ١٤٠٠ ،
٧٧٢ ،	١٦٣٥
الياتوت ٥٢٩	التقد ٥٢٧ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٩٠٨ ،
اليروج ١٣٩٦ ، ١٣٩٨ ، ١٣٩٩	

٦- فهرس المفردات المفسرة في الكتاب وشرحه -

أ ب ب	«الأب» ١٧٨٧	ح س ر	«محور» ١٠٩، ١٣٧٩،
أ خ ي	«يطأ» ١٤٥٦		١٣٨٠
أ ر ز	«الأرز» ٥٢٥	ح ص ن	«الإحصان» ٣٩٢
أ س ب ش	«الأسبيوش» ٥٢٥	ح و ط	«نُحِط» ١١٠٢
أ ل ي	«الريلاء» ١٧١٣	خ ب ر	«الخبرة» ١٢٢٥
أ ن ف	«مؤنّف» ١٧٥١		«خاير» ١٤٦١
أ ه ل	«الاستهال» ١١٩٣	خ ر ج	«خرج في هذا الأصناف» و
أ و ل	«متأول» ٨٦١		«أخرج الجنابة» ١٥١٩،
ب ح ب ح	«بَحْبَحَةُ الجفّة» ١٣١٥		١٥٤٦
ب ي ع	«البيّع» ٨٦٦	خ ر ص	«المخرص» ٩٠٨
ث ف أ	«الثقاء» ٥٣٦	خ ز ر	«خَزَرَ البصر» ١٠٩
ج م ل	«أجلوا في الطلب» ٣٠٦	خ م س	«المحسوسة» و «مُحَسَّن»
	«يجبلون منها الودك» ٦٥٨		٢٣٤
ح ب و	«يحتي» ٩٤٦	خ ي ز	«جلا خيارا» ١٦٠٦
ح ر ف	«تحرّف فيه» «احترف»	د خ ر	«دخارين» ١٣٣٤
	١٥٠٨	د خ ل	«دخل» «تد بالحرّف» و «تد»
ح س ب	«أحسب» ١٤٢٨		٩٢٠

ش ط ر « الشطر » ١٣٧٩، ١٠٩	د خ ن « الدخن » ٥٢٥
١٣٨٠	د ف « دَفَّتِ الباقَّةُ » ٦٥٨
ش غ ر « الشَّغَرُ » ٩٣٩	د ب ع « دَبَّاعِيًّا » ١٦٠٦
ش م ل « شَمِلَ الصَّيَاءُ » ويشتمل	د غ ب « تَرَعِبَتْ منه » و« التَّرْعِبُ »
على الصَّيَاءِ » ٩٤٦	٨٦١
ص د ر « تَعَدَّرَ الحائِضُ » ١٢١٦	ر ف ق « مِرْقَى » ٨١٤
ص ر د } « لِلصُّرَاةِ » ١٦٥٨	ر ك ز « الرِّكَازُ » ٥٣٣
ص ر ي }	ز و ل « تَزَايَلَ حالُهُ » ١٦٢٥
ص م م « يشتمل الصَّيَاءُ » ٩٤٦	س ح ر « مسحور » ١٣٧٩، ١٠٩
ص و ب ج « الصَّوْبُجُ » ١١٧٤	١٣٨٠
ط ع م « الطَّعْمَةُ » ٩٤٩	س ط ح « السَّطْحُ » ١١٧٤
ظ ن ن « الظَّنَّةُ » و « الظَّنُّ »	س ف ل « السَّفَلَةُ » ١٧٨٧
١٠٨٤، ١٠٤٢	س ل ت « السَّلْتُ » ٥٢٥
ع ر س « يرس على ظهر الطريق »	س ل ف « سَلَفٌ » ٩١٦
٩٤٦	س ل ك « يُتْلِكُوهُ سَبِيلَ السَّيَةِ »
ع ر ي « يُرْمَى » ١٤٠٤	٥٩٤
« التَّوْبَةُ » ٩٠٨	س م ن « السَّيْنُ » ١٥٢٠
ع م ب « الصَّيْبُ » ١٠٩	ش ر ك « شَرِكَ » ١٠٠١، ١٢٦٥
ع س ر « الصَّيْرُ » ١٠٩	

ع س ل « السَّيْلَةُ » ٤٤٤	ق ب ل « الإقبال » ٣٣٤
ع ص ف ر « الصفر » ٥٣٦	ق د م « القدم » ١٢١٤
ع ظ م « الظُّم » ٩٨٩	ق ر أ « القرآن » ٣٥٤
ع ق ل « عَقْلُ التَّوَلَّى مِنْهُمْ » ١٩٣	« الأقراء » و « القروء » ١٦٨٤ - ١٧٠٠
ع ل س « السِّلْسُ » ٥٢٥	ق ر ن « القرآن » ٣٥
ع م د « عَمَدٌ خَلَامًا » ٥٩٩	« يَتَرَنُّ بَيْنَ التَّرَتِينَ » ٩٤٦
ع ن ق « التَّنَاقُ » ١٣٩٦	ق ر و « الأقراء » و « القروء » ١٦٨٤ - ١٧٠٠
غ ر ب « الرِّب » ٥٢٢	ق ر ي « الرِّي » ١٦٩٤
غ ر س « الرِّسَالُ » ٥٢٢	ق ض ي « قَضَى » و « قضاه » و « قضى عليه » ١٦٣٧ - ١٦٣٩
غ ر م « يَتَرَمُّ » ١٥٤٣	ق ط ن « التَّطَلُّقُ » و « التطنية » ٥٢٥
غ ز و « غَزَى مِنْهُ جَاعَةً » ٩٨٨	ق و م « أَوَمُّ » ١٤٦١
غ ل س « السِّلْسُ » ٧٧٥	ك س ب ر « الكسيرة » ٥٣٦
غ ل ل « يَتَلَلُّ » ١١٠٢	ل ب ب « لَبَّبَ » ٧٥٢
ف د ح « يَفْدَحُ » و « يَفْدَحُ » ١٥٥٤ ، ١٥٥٥	ل ب ن « اللَّيْنُ » ٨١٢
ف ر ي « الرِّي » ١٠٩٠	م ر ط « الرُّط » ٧٧٥
ف ض خ « الضَّخِخُ » ١١٢٠	
ف ي أ « الْفَيْيَةُ » ١٧١٨	

ن ك ل « نَكَلَ » ١٣٦٣	م س ع « السَّخ » ١٠٩
ن ه م « النَّهْم » ٩٤٩	ن ب ت « نَبَت » ٥٢٥
ه د ب « هَذَبَ الْقَوْب » ٤٤٦	ن ت ج « النَّتَاج » ١٥١٥
ه د ر « يَهْدُر » ١٥٦٣	ن ذ ر « النَّذَارَة » ٣٥
ه ر س « الْمِرْس » ١١٢٠	ن س أ « النَّسِيَة » ٤٨٣
و ج ب « الْوَجُوب » ١٦٣٦	ن س خ « نَسَخ » ٣٦١
و ج ه « وَجَّه » ٥٥٧	ن س ع « النَّسْع » ١٠٩
و ش ج « الْوَشَاحِج » ٢٣٥	ن ض ر « نَضَّر » ١١٠٢
و د ك « الْوَدَك » ٦٥٨	ن ظ ر « خَيْرُ النَّظَرَيْن » ١٢٣٤
و ه م « أَوْهَمَ بَعْضُ النَّاسِ »	ن ع س « النَّعْس » ١٠٩
٧٠٦	ن ف ل « مَنَعِل » و « مَنَعَل »
ي س ر « يَنْمِرُ » ١٤٦٣	٩٦٨

٧ - فهرس الفوائد اللغوية

المنطقة من الرسالة (١)

١	حذف «أن» للصدرية قبل المزارع	٧	حذف نون المتى المضاف إلى الضمير
	١٧٣٢ ، ٧٣١ ، ١٦٨		مع إقحام حرف الجر بينهما
٢	« اللام في جواب «لو» ٣٣٥ »		١٦١٦ ، ٦٤٠
	٦٤٧	٨	المبتدأ وإبقاء المجرور ٧٧٦
٣	الموصول وإبقاء السلة ٢٩١		١٨٠٢ ، ١٥٣٤ ، ٧٨٩
	٩٦٨	٩	المفعول به ٨٥٠ ، ١١٢٦
٤	الوصوف وإبقاء الصفة		١٣١١
	٧٩٨ ، ٣٠٨	١٠	اسم «كان» للم ٩٢٢
٥	المضاف وإبقاء المضاف إليه	١١	خير «كان» للم ١١٨٩
	٧٧٦	١٢	«كان» وموصولها على
٦	اقطاع للم ١٣١١ ، ٥٥٧		إزادتها ١٥١٢
	١٦٤٢		

(*) الفاضل لته حجة ، فصاحته وعلمه بالقرية ، وأنه لم يبتل على كونه لكسة ، ولم يحفظ عليه خطأ أو لمن . وأصل الريح من هنا الكتاب « كتب الرسالة » . أصل صحيح ثابت ، غاية في البقرة والسنة . لما وجدناه فيه مما شذ من القواعد للرواية في القرية ، أو كان على لغة من لغات العرب ، لم نحمله على الخطأ ، بل جفاه شامعاً لما استعمل فيه ، ووجهة في صحته ، واستنبطنا من ذلك بعض المسائل ، وله فائدتها غيرها . ولم نجد بنا حاجة إلى تكلف ترتيبها على الأبواب أو حروف الضم ، فلهذا عددها ، وإسكان وجوع التلويح إليها في الوقت الصميم ، واجتهادنا في تصنيف أنواعها للملكة والمطالعة .

١٣ حذف الفعل دلالة القاطل والسياق	٢٠ نصب المفعول - فعل محذوف
١٥٦٥	٩٦٤
١٤ » جواب الشرط العلم ١٢٢٧٤ ،	٢١ التذكير والتأنيث في العدد ٧٤
١٢٤٨ ، ١٣١٢ وقد كتبنا	٢٢ تذكير الفعل مع المؤنث المجازي
في التعليق في الوضع الأول	٧٣٦
أنه من حذف خبر «لم يكن»	٢٣ إعادة الضمير مؤنثاً على إرادة المني
وهو خطأ	١٦٥٩ ، ١٢٣٩
١٥ » التون في الأفعال الخمسة من	٢٤ إعادة الضمير مذكرًا على إرادة
غير ناصب ولا جازم ١٦٨٦ ،	المني ١٦٦١
١٨٠٨	٢٥ تأنيث الضمير المائد إلى المضاف
١٦ » ممة الاستفهام على إرادتها	إلا كان المضاف إليه مؤنثاً ١٧٧٩ ،
٩٦٨ ، ١٣٣٤ ، ١٣٢٧ ،	١٧٨٤
١٣٥٩ ، ١٣٦٨ ، ١٤٠٨ ،	٢٦ » الطريق ٤ مما يذكر ويؤنث
١٦١٣ ، ١٦٦٥ ، ١٧٦٥	واستعمال الشاقي الوجع
١٧ » أن مع جل الجملة خبراً	في جملة واحدة ٩٥٠
في تأويل مصدر ١٥٤٣	٢٧ قلب فاء الاتصال حرف لين ،
١٨ تسهيل الميزة أو حذفها ٤٨٣ ،	بدلاً من قلبها تاء ٩٥ ، ٥٦٩ ،
٧٣٧ ، ٧٦٣ ، ٩٠٧ ، ١٠٠١ ،	٥٧٤ ، ٦٦٢ ، ١٢٧٥ ،
١٦٩٠	١٣٣٣
١٩ النصب على نزع الخافض	
٦٠١	

- ٢ كتابة المنصوب بدون الألف على لغة
ربيعية الوقف عليه كالوقف على المرفوع
١٩٨ ، ٢٤٣ ، ٦٩١ ، ١٢١٨ ،
١٢٣٨ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٧ ، ١٣٩١ ،
١٢٦٦ ، ١٥٩١ ، ١٧٤٧ ، ١٧٧٢ ،
١٧٩٩
- ٣ « أبو فلان » استعمالها بالروا
في النصب والجر ٢٩٥
- ٣ « أَيْتُ » رسمها بالهاء ٨٤٢
- ٣ « نَيْتَةُ » رسمها بالهاء ٨٤٥
- ٣ استعمال « نَمَ » بواو العطف
١٥٨٨
- ٣٢ استعمال اسم التفضيل غير مراد به
التفضيل ١٠٢٥
- ٣٤ استعمال المصدر في معنى اسم المفعول
١٢٧
- ٣٥ استعمال القاطل في معنى اسم المفعول
١٦٣٧
- ٣٦ استعمال « إِنْ » ظرفية غير متضمنة
معنى الشرط ١١١٥
- ٣٧ نصب اسم « كان » للآخر بدل الجار
والجرور ٣٠٧ ، ٣٤٥ ، ٤٤٥ ،
٤٨٥ ، ٤٩٤
- ٣٨ جعل اسم « كان » ضمير الشأن
والجملية بدلها خبر ٥٤٨
- ٣٩ نصب معمول « أن » ١٢٤٩ ، ٩٣٧ ، ١٢٤٩
- ٤٠ تسمية الفعل بالتضعيف والحرف سا
أو بأحداهما ٦٣٤ ، ١٥١٩ ، ١٥٤٦
- ٤١ ذكر الفعل المجرور على صورة المرفوع
١٨٧٦ ، ١٨٧٣ ، ٨٥٨ ، ٧٥٥ ، ٧١٢ ،
٨٨٨ ، ٨٩٤ ، ٩١١ ، ٩٢٥ ، ٩٥٢ ،
٩٨٢ ، ٩٨٦ ، ١٠٩٠ ، ١١٦٤ ،
١٢٧١ ، ١٦٠٠ ، ١٦٤٢
- ٤٢ إسناد الفعل إلى المثنى أو الجمع مع
وجود ضميره مظهراً ٧٧٥
- ٤٣ الفصل بين الموصوف والصفة بجملة
٧٠٦
- ٤٤ إثبات الياء في اللقوص النكرة
رفاً وجرأ ٨١٥ ، ١١٣٧ ، ١١٤٦ ،
١١٨٨ ، ١٣٥٧ ، ١٥٤٤ ، ١٥٩٧
- ٤٥ إنباء الجار والجرور مناب القاطل مع
ذكر المفعول منصوباً ١٤٨٧ ،
١٤٨٨ ، ١٥٢٢ ، ١٨٠٧ ، ١٨١٤
- ٤٦ إنباء بعض الحروف مناب بعض
٩٨٣ ، ١١٩٠ ، ١٤٩٤ ، ١٦٣٧ ، ١٦٨١

وكتابتها بالياء « إنا لن » ١٢١٦	٤٧ استعمال الواو بمعنى القاء ١٣١١، ١٥٦٦
س « هؤلاء » استعمالها مقصورة وكتابتها	٤٨ زيادة بعض الحروف ٩٤٦، ١٠٠٣
بالياء « هؤلاء » ١٦٨٧	١١٩٣
ه « الإيلاء » استعمالها مقصورة وكتابتها	٤٩ التكرار لفتا كيد ١٤٥٤، ١٦٢٤
بالياء « الإيلاء » ١٧٣٥، ١٧٣٧	٥٠ تكرار كلمة « كل » لفتا كيد ٩٩٥
١٧٣٩، ١٧٥١	٥١ جمع « منق » على « مفتين » ٧٦٢
	٥٢ إمالة « لا » في تولم « إنا لا »

٨ - فهرس مواضع الكتاب ومساألة

في الأصول والحديث والفقه على حروف للمجم وهو التهرس العلمي

- الأب: هل يترك مال ابنه ١٢٩٠-١٢٩٧
- لا يجتهدوا والتقليد: ذم التقليد ١٣٦-٣٢٨
- من يقول في العلم من غير معرفة ١٣٦ -
- ١٧٨ ، ٦٥٢ ، ٦٥٤
- العلم به الاتباع ولا به الفلاس ١٤٧٦-١٤
- سبع لأخذ علم سنة لرسول الله أن يحاكمها
- ٥ - ٥٤١ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٦٧
- لر مائة الحديث
- تهاد بمن الاستباط = الفلاس
- باد الحاكم = أولو الأمر
- لإجماع: حجية الإجماع ١١٠٢ ، ١١٠٥
- ١٣ - ١٣٢٠
- مع العلماء على خلاف السنة ٨٨١ ، ١٣٠٧
- ١٣
- يطلب في دعاء الإجماع ١٣٤٨ ، ١٣٤٩
- ١٥
- الإجماع والفلاس ضرورة لا يصلح إليها الاعتد
- وجود الخير كالخير لا يصلح إليه الاعتد
- وزن من اللاد ١٨١٧ - ١٨٢١
- أهل النية ليس بحجة ١٥٥٦ - ١٥٥٩
- الاختلاف: الاختلاف منه محرم وغير محرم
- ١٦ - ١٦٨٠
- بالخطوات في عدم إلا وجد في دليل على
- إب ، وأمة ذك ١٦٨٢ - ١٨٠٤
- الاستحسان : بطلان وأنه لا يجوز القول به
- ١٤٥٦ - ١٤٦٨
- الأثرية : تحريم الحر ٣٥٢ - ٣٥٨
- ١١٢٠ - ١١٢٤
- الأطعمة : حرمان الطعام ٥٥٥ - ٥٦٢
- ٦٤١ - ٦٤٣ ، ٦٤٧
- ملازمه من أدب الطعام ٩٤٦ ، ٩٤٩
- ٩٥٥ ، ٩٥٦
- الأمراء = أولو الأمر
- أهل الكتب : كفرهم وتبليهم ١٠ - ١٤
- أولو الأمر والأمراء والولاة والقبضة
- والحكام والفتون:
- أولو الأمر ومن م وما يجب من طاعتهم ٢٥٩ -
- ٢٦٦
- المقالة ١١٥٥
- إجماع المسلمين على أن يكون الإسلام واحداً والفلاس
- واحداً والأمم واحداً ١١٥٤
- الولاة الذين ينهم رسول الله وقيام الحجة على
- الفلاس بهم ١١٢٧ - ١١٥٣
- فضاء الفلاس ١١٥٦ - ١١٥٩
- المسج التي يحكم بها الملاك ١٣٦٢ - ١٣٧٦
- ١٨٢١

التي من الخبارة ١٧٧٥، ١٧٧٦
السيف والتي من بيع ماليس عنه ٩١٧ - ٩٢٥.

خيل البيع ، وصع الرجل على بيع أخيه ، والبيع
فمن يزد ٨٦٣ - ٨٧١
هرام الحيوان بالصفة إلى أجل واستلاف

الحيوان ١٦٠٠ - ١٦٠٦
الحراج بالطين ١٧٣٢ ، ١٧٣٩ ، ١٥٠٣ -
١٥١٧ ، ١٦٥٨ - ١٦٦١
مايرد باليب وما لايرد ١٥٠٣ - ١٥١٧ ،
١٦٥٨ - ١٦٦٤

• التاجيون : راسيل التاجين ١٧٦٤ - ١٣٠٨
لايزم الأخذ بأقوال التاجين ١٧٥٤
• التقليد : = الاجتهاد والتقليد

• الجزية : اخذ الجزية من المحوس ١١٨٧ - ١١٨٦
• الجنائر : الصلاة على الجنائر وقتها ٩٩٥ -
٩٩٧

• الجهاد : فرض الجهاد ٩٧٣ - ٩٩٧
تقول سورة براءة ١١٣٤
وجوب ثبات الواحد للثنتين ، ونسخ وجوب
ثبات الواحد لقصرة ٣٧١ - ٣٧٤

التي من قتل النساء والوفدان في الحرب ، وما
عني عنه من ذلك في الثيات ٨٧٣ - ٨٧٧
التاتم وتسمي ذى القرنى ٧٢٨ - ٧٣٧ ، ٧٣٥ -
إعطاء السلب للقاتل ٧٣٣ - ٧٣٥

• الحج : متى أحكمه ٥٣٥ ، ١١٣٧ -
١١٣٦ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧

• الحدود والقصاص والقيات :

حد السرقة ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٧ ، ٢٣٥ ،
٦١٦ ، ٦٤٨ ، ١٦١٩ - ١٦٢٠

ثبت الحاكم بطلب زيادة الصمود ١١٩١
اجتهاد الحاكم وإصابته وخلفه ١٤٠٨ - ١٤٢٨
• الواجب على الحاكم والفتن الحكم بالظاهر
من الأدلة ، وليس لم أن يحدوا أحكاما لا ترجع
إلى الكتاب أو السنة أو الاجماع ، إما نسا ولما
اجتهادا ٤٣٣

• الإيلاء بحكمه ومول حوطاق ، أو وقف للول
عند انقضاء الأمانة الأهمر ؟ وترجيح الثاني
فك ١٧١٣ - ١٧٥١

• البيان : درجات البيان في القرآن ٥٣ - ٧٢
البيان الأول ، وهو الذي لا يحتاج إلى بيان ٧٢ -
٨٣

البيان الثاني ، وهو مقل بضه إجمال يفقه السنة
٨٤ - ٩١

البيان الثالث ، وهو الجليل الذي يفقه السنة
٩٢ - ٩٥

البيان الرابع ، وهو الذي لم ينس عليه في القرآن
ووجه في السنة ٩٦ - ١٠٣

البيان الخامس ، وهو مقل ينس عليه ويؤخذ
بالفيس ١٠٤ - ١٢٥

البيان بالصور والخصوس = العلم والخاص
البيان بخلف للضائف ٢٠٨ - ٢١٣
البيان من وجوه ، ولا يخلف إلا عند من يحصر
عنه ٤٢٠

• البيوع : متى أحكمه بقاء ٤٨١ - ٤٨٥ ،
٦٤٤ - ٧٤٧ ، ٦٥٠ - ٦٥١

تحريم ربا الفضل ٧٥٨ - ٧٦٧ ، ١٣٢٨
تحريم ربا النسيئة والمبيع بين حديثه وأحدث ربا
الفضل ٧٦٣ - ٧٧٣

الربويث وما ينس عليها ١٥١٨ - ١٥٣٥

التي من لزابة والترخيص في الرأيا ٩٠٦ -
٩١١ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ١٦٧٧ - ١٦٧٦

لا حجة في أحد خلف قوله السنة ١٧١٧
ليس في أحد حجة مع التي ١٦٠١ - ١٦٠٣
لا توجد سنة ثابتة خلفها الناس منهم ١٣٠٦ ،
١٣٠٧ ، ١٣١٢

يجب القول بالحديث على صفة ، حتى يرد ما فيه
٨١٨ ، ٨٢١ ، ٨٨١ ، ٨٨٧ ، ٩٧٣
يجب حل الحديث على طهره ، حتى تأتي دلائله
على زيادة فيه ٥٩١ ، ٨٨٧ ، ٩٧٣
الحديث ينص الكتاب ٢١٤ - ٢٣٥ ، ٤٦٦ -
٤٨٥ ، ١٣١٠ - ١٦٢١

الحديث بين التلخيص والتلويح من الكتاب =
التلخيص

لا يخالف حديث كتاب الله أبداً ٢٧٨١ - ٢٨٨١
٢٨٦ - ٣٠٩ ، ٣٢٦ ، ٤١٩ ، ٤٥٧ ،
٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٥٣٧ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ،
٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٦٩ ، ٦٣١ ، ٦٣٧ ،
٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٤٤ ، ١٦١٣ ، ١٦١٤
كل الأحاديث حقة ، وما كان طهره الطهر
أمكن الجمع بين ٥٧٤ - ٥٩٠ ، ٧١٠ -
٩٢٥ ، ١١٠٢

في الحديث تسخير وسنوخ كالقرآن = التلخيص
وجوب تبليغ الحديث ١١٠٢ ، ١٣١٤
الرجوع إلى الكتاب على رسول الله ١٠٨٣ -
١١٠٠

عروض صحة الحديث والحجة في تثبيت خبر الواحد
٦٣٠ - ٩٩٨ ، ١٣٦١

عروض الملقط في الراوي ، والاختلاف من غلط
الرواة ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٤٤ - ١٠٤٨
الرواية بالهي ٧٤٤ ، ٧٥٧ ، ١٠٠١ ،
١٠١٣ - ١٠١٥ ، ١٠٣٦ - ١٠٤٧
قبول حديث للفقهاء إذا صرح بالضعف ١٠٠٣٨ -
١٠٣٥

زكاة الترويق في الرواية بطلب إسناده أكثر
١١٧٨ - ١٢٠٠

حد الزنا ٧٢٥ - ٧٢٧ ، ٧٣٥ ، ٧٧٥ -
٣٩٢ ، ٦١٦ ، ٦٤٩ ، ٦٨٧ ، ٦٩٥ ،
١١٧٦ ، ١١٧٥

الغلف ٤٧١ ، ٤٧٢
البيان ٤٧٣ - ٤٧٤

من قبل له قبل خير بين البنية والورد ١٧٣٤
ما يجب فيه البنية من القتل ٨٣٦ ، ٨٣٧
دية السد ونحوه من الجلبات في مال الجاني ،
ودية الخطأ على العاقبة ١٠٣٦ - ١٠٦٧

توريت امرأة القتل من دية ١١٧٧
في الجلبين مرة ١١٧٤ - ١١٧٩ ، ١٦٤١ -
١٦٥٦

دية الأصابع ١١٦٠ - ١١٦٨
ما يجب في جراح اليد ١٠٦٨ - ١٠٩٩

الحديث : جمع السنة وأنه لا يمحط بها فرد
واحد ، وأنه يفتاح طمعة أهل العلم بها أن على
السنة ١٣٩٠ ، ١٤٢٠ ، ١٣١٢

وجوب التمسك بالحديث وجوب طاعة الرسول ،
وأنها من طاعة الله ، وأن الحديث بيان
الكتاب ٥٧ ، ٥٨ ، ٩٦ - ١٠٣ ،
١٢٩ ، ١٣٦ ، ٣١٠ ، ٣٢٦ ، ٤١٨ -
٤٧٠ ، ٤٤٨ ، ٤٦٥ ، ٥٣٦ ، ٥٤١ ،
٥٨٣ ، ٥٨٥ ، ٥٩٤ ، ٥٩٩ ، ٦٠٥ -

٦٢٣ ، ٦٤٥ ، ٦٥٤ ، ١١٠٦ - ١٢٦١ ،
١٣٠٩ ، ١٣١٤ ، ١٨١٥ ، ١٨١٦

الحديث الثابت لازم لجميع من عرفه ، لا يجوز
ولا يوحته فيه ، فيه ٥٩٤ ، ٥٩٩ ، ٩٠٤ ،
٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ١١٠٨ - ١١١٤ ،
١١١٩ ، ١١٧٨ - ١١٣١ ، ١١٦٤ -
١١٨٥ ، ١٢٠٠ ، ١٢١٤ - ١٢٦١ ،
١٣٠٩

الانكشاف على من ورد الحديث الصحيح ١١٢٠ -
١٢٢٢ ، ١٢٢٨ ، ١٢٣٤ ، ١٣٠٨

- لا يجوز أن ينسب إلى رسول الله حديث إلا
 ماورد مسو١٩ ١٣١٢ - ١٣١٢
 ماختلف فيه الرواية الصالحة وماوافق ١٠٠٣ -
 ١٠٨٨
 الحديث للطح وللرسل ، وهل تقوم به حجة ؟
 ١٣٦٧ - ١٣٠٨
 مراسيل كبار التابعين ١٢٦٤ - ١٢٧٦
 مراسيل صغار التابعين ١٢٧٧ - ١٣٠٨
 كل حديث كتبه الشافعي معطفاً فقد رواه أصلاً
 أو معصوماً ١١١٠ / ١١٨٤
 أقوال الصحابة = الصحابة
 أقوال التابعين = التابعون
 ه تحقيق حديث « إن العرج الأعمى أتني
 في رؤي » ٣٠٦
 ه تحقيق حديث « لاوصية لوارث » ٤٠٧
 ه تحقيق حديث « ليس لقاتل شيء » ٤٧٦
 ه الحكم = أولوالأمر
 ه الحكمة : يراد بها في الفركان السنة ٩٦
 ٢٤٥ - ٢٥٧ ، ٣٠٥ - ٣٠٧
 ه أبو حنيفة بن صالح بن الفضل الشافعي :
 شيخ من شيوخ الشافعي : تحقيق ذلك ، ويان
 أن علماء الرجال أخطوا معرفته ، فتم من لم
 يذكره ، ومنهم من ذكره على الخطأ ١٢٣٤
 ه الخصاص = العام والخاص
 ه الخراج = البيع
 ه الخيات = المجدود
 ه الزبا = البيع
 ه الزكاة : بعض أهلها وماتبع فيه وماتبع
 ٥١٧ - ٥٣٤
- زكاة المعدن وزكاة الحصاد ١٥٣٣
 ه السفر : اتى من الصريح على ظهر الطريق
 ٩٤٦ - ٩٥٦
 ه السلام : وجوب رد السلام ٩٩٦ ، ٩٩٧
 ه السلف = البيع
 ه السنة = الحديث . الحكمة
 ه الشافعي : يرجو أن لا يؤخذ عليه آه خلاف
 حديثاً ٥٩٨
 ه ألف « الرسالة » وقد غلب عنه بعض كتبه ،
 فكتب من خطه ١١٨٤
 ه الشهادات : حكاية المهود ٧٠ ، ٧١ ،
 ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٨ - ١٠٢٣ ، ١٠٢٩ ، ١٠٤٢ ،
 ١٠٤٣ ، ١٠٩٧ ، ١٤٠٢ -
 ١٤٠٧
 ه نصاب الصحابة وأحوالها في العيون والرد
 ١٠٠٧ - ١٠١٤ ، ١٠٩٨ - ١٠٣٠ ،
 ١٠٣٦ - ١٠٤٤ ، ١٠٤٩ - ١٠٨٥
 ١١٩١
 ه لا يجوز لما ك أن يرده شهادة عمله إلا بسبب
 ١٢٠٠
 ه الصحابة : فاعلم ١٣١٥
 ه قل ما أخطوا في شيء إلا وجد الليل من
 الكتاب أو السنة أو القياس على الصواب منه
 ١٦٨٧ - ١٨٠٤
 ه أقوالهم إذا أخطوا تصير منها إلى ماوافق
 الكتاب أو السنة أو القياس ١٨٠٥ ، ١٨٠٦
 ه هل قول الصحابي حجة أو إفتاء الراعي منهم قولاً
 لم يجهله فيه عطفاً على بزم الأخذ به ؟
 ١٨٠٧ - ١٨١١

- لا يجوز أن ينسب إلى رسول الله حديث إلا
 ماورد مسو١٩ ١٣١٢ - ١٣١٢
 ماختلف فيه الرواية الصالحة وماوافق ١٠٠٣ -
 ١٠٨٨
 الحديث للطح وللرسل ، وهل تقوم به حجة ؟
 ١٣٦٧ - ١٣٠٨
 مراسيل كبار التابعين ١٢٦٤ - ١٢٧٦
 مراسيل صغار التابعين ١٢٧٧ - ١٣٠٨
 كل حديث كتبه الشافعي معطفاً فقد رواه أصلاً
 أو معصوماً ١١١٠ / ١١٨٤
 أقوال الصحابة = الصحابة
 أقوال التابعين = التابعون
 ه تحقيق حديث « إن العرج الأعمى أتني
 في رؤي » ٣٠٦
 ه تحقيق حديث « لاوصية لوارث » ٤٠٧
 ه تحقيق حديث « ليس لقاتل شيء » ٤٧٦
 ه الحكم = أولوالأمر
 ه الحكمة : يراد بها في الفركان السنة ٩٦
 ٢٤٥ - ٢٥٧ ، ٣٠٥ - ٣٠٧
 ه أبو حنيفة بن صالح بن الفضل الشافعي :
 شيخ من شيوخ الشافعي : تحقيق ذلك ، ويان
 أن علماء الرجال أخطوا معرفته ، فتم من لم
 يذكره ، ومنهم من ذكره على الخطأ ١٢٣٤
 ه الخصاص = العام والخاص
 ه الخراج = البيع
 ه الخيات = المجدود
 ه الزبا = البيع
 ه الزكاة : بعض أهلها وماتبع فيه وماتبع
 ٥١٧ - ٥٣٤

- الصلاة: فرض الصلوات الخمس ، وشرح
فرض قيام الليل ٣٢٦ - ٣٣٥
مروءة وجوبها ومعتها ٣٤٦ - ٣٥٨
بشر أحكام مما يجتبه السنة في الصلاة ٤٩١ -
٥١٦
التعميد والروايات فيه ٧٣٧ - ٧٥٧
فصل الطلوع بالخير ، والجمع بين أحاديث
وأحاديث الإسفل ٧٧٤ - ٨١٠
صلاة الأمام فامداً للغير ، وآتهم صلوات ورواه
تقريباً وشرح ذلك ٦٩٦ - ٧٠٦
• تحقيق أن ذلك لم يفسخ ، ووجوب سلامهم
ورواه تقريباً ٧٠٦ -
صلاة الخوف = البنية
قول صلاة الخوف ، وشرح تأخير الصلوات فيه
٦٧٤ - ٦٨١
صلاة صلاة الخوف ، والجمع بين الروايات فيها
٧١٠ - ٧٣٦
التي من الركعتين بعد العصر ١٢٢٠ - ١٢٢٤
الأوقات التي من التحلل فيها وإضاهاها لا يلزم
من الصلاة وفي غير الطوائف ٨٧٧ - ٩٠٥
• هـ الصناعات: تحقيق أن «صناعة» غير
«عبادة الصناعات» ، وشرح «أي عبادة الله
الصناعات» ٨٧٤ -
• الصوم: وجوبه ٧٩٩ - ٨١٠ ، ٤٣٤ - ٤٣٨
قتله الحائض وللشارع الصوم ٣٥١ ، ٣٥٢
البنية لصائم ١١٠٩ - ١١١٢
الألم التي هي من جوبها ١١٢٧ - ١١٣١
• الصيد: فحجه لما صاده الحرم ٧٠ ، ٧١
١١٧ - ١١٩ ، ١٣٩٤ - ١٤٠١
• الضحايا: التي من إضاهاها لا يلزم
وشرحه ٦٥٨ - ٦٧٣
- تحقيق أنه ليس من باب النسخ ، وأنه فرض
لما يدور سها ويجوزاً وعندما ٦٧٣ -
• الطاعون: التي من إضاهاها لا يلزم
الطاعون ١١٨٠ ، ١١٨١
• الطلاق: حل للبتر بعد إضاهاها زوج آخر
٤٤١ - ٤٤٧
الطلاق في الميخ ١٦٩٥ ، ١٦٩٦ ، ١٦٩٧
• الطهارة: الرضوء ٨٤ - ٨٨ ، ١٢٠ -
٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٤٤٨ - ٤٦٥ ، ٦٣٦ - ٦٤٥
٦٤٧
للحج على المحتج لا يفسخ عليه ١٦١٠ - ١٦١٨
١٦٢١
نصف الحديث الولد في بعض الرضوء بالنسبة
في الصلاة ١٢٩٩ - ١٣٠٥
التي من استعمل البنية أو استعملها بعد قضاء
الحاجة ، وما ورد في إضاهاها ذلك ، والجمع بين
الضرورات فيه ٨١١ - ٨٢٢
الاستبراء ٨٦ ، ٨٨
الميخ ٣٤٦ - ٣٥٠
الجنابة ٨٥ ، ٨٦ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٦٣ -
٤٦٥
هل الجنابة ، وترجيح الثاني أنه ليس واجب
٨٣٨ - ٨٤٦
• تحقيق أنه واجب مطلق ٨٤٦ -
• العام والخامس: ١٧٣٢ ، ١٧٩١ - ٢٠٧
٣١٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٥ ، ٤٢٥ - ٤٦٦ - ٤٨٥
٥٥٨ ، ٦٢٤ - ٦٥٤
• البند: الثلاث في الألقاد ، وترجيح الثاني
أنها الألقاد ١٦٨٤ - ١٧٠٠
• ترجيح أن «الألقاد» الميخ ، وتحقيق
ذلك ١٦٩٦ - ١٦٩٨

• استبراء الأمة قبل الرقعة ١٦٩٠ ، ١٦٩٩
 مدة الحمل في الطلاق والوفاء ٥٤٧ - ٥٤٥
 مدة الحمل للزنى عنها ، والخلاف فيها وترجيح
 أن عنها وضع الحمل ١٧٠٣ - ١٧١٢
 ما عكسك من المطلقة من الوفاة ٥٦٣ - ٥٦٨
 اعتماد للزنى عنها في بيت زوجها ١٧١٤ ،
 ١٧١٥
 • العلم = الاجتهاد والعقيد
 العلم بالقرآن وفهمه الناس فيه ٤٣ - ٤٦
 جهة العلم الخبر في الكتاب أو السنة أو الإجماع
 أو القياس ١٢٠ ، ٢٥٨ - ٢٦٨ ، ٣٤٦٦ -
 ١٤٦٨
 العلم بوجهان : الإجماع والاختلاف ١٢٦
 العلم بطلان : علم العامة ، وهو للعلوم من الدين
 ضرورية ، وعلم الخاصة ، وهو ما يستدل به ٩٦١ -
 ٩٩٧ ، ١٢٥٦ - ١٢٦١ ، ١٣٠٦ -
 ١٣٠٨ ، ١٣٢٨ - ١٣٣٢ ، ١٦٧٤ ،
 ١٦٧٥
 العلم لا يجوز أحد أن يقول له حقا رآه ١٢٢٤
 • النصب : لا يجوز للعلم إلا الخبر بالسوق
 ١٤٦٣ - ١٤٦١
 • القرائن والوصايا : متى أحكمها ٨٩ -
 ٩١ ، ٢١٤ - ٢١٩ ، ٣٩٣ - ٤١٥ ،
 ٤٦٦ - ٤٧٨
 لا يرت للعلم الكثرة ٤٧٢ ، ١٢٤٤
 الخلاف في الرد على ذوى الأرحام ، وترجيح
 الثاني عدم الرد ١٧٥٢ - ١٧٧٢
 الخلاف في ميثاق الإخوة مع الجد ، وترجيح
 الثاني تورثهم ١٧٧٣ - ١٨٠٤
 • القرض = الواجب
 • القبلة : وجوب استقبال فيها عند الصلاة ،
 والفرج عنها شطرها إن لم يكن بها ٦٣ - ٦٨ ،
 ١٠٤ - ١١٤ ، ١٣٣٦ - ١٣٤٩ ، ١٣٧٨ -
 ١٣٩٣ ، ١٤٢٣ - ١٤٢٨ ، ١٤٤٦ -
 ١٤٥٥
 ترك الاستقبال في الثالثة لراكب ٣٦٩ ، ٣٧٠ ،
 ٤٩٥ ، ٤٩٦
 ترك الاستقبال في صلاة الخوف ٣٦٧ ، ٣٦٨ ،
 ٤٩٥ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨
 نسخ استقبال بيت المقدس ٣٥٩ - ٣٦٥ ،
 ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ١١١٣ - ١١١٩
 • القرآن : ومنه وآء رحمة وحنان ٤٣ - ٤٢ ،
 ٣٣٥
 وجوب الاستكثار من علمه ، وآء التعليل على
 سبيل المدي ٤٣ - ٥٢
 القرآن كله بلسان العرب ١٢٧
 الرد على من زعم أن في القرآن عربيا وأجيبا
 ١٣١ - ١٣٨
 • من ترجم القرآن ١٦٨
 متى ارتك على سبعة أحرف ٧٥٢ - ٧٥٥
 استدلال الثاني بغير الآيات فيذكرها محنولا
 منها حرف الطاء في أولها ٦٤٣ ، ٩٧٤ ،
 ٩٧٥
 البيان في القرآن = البيان . العلم والخاص
 • التخصيص = الحدود
 • القضاة = أول الأمر

• العلم = الاجتهاد والعقيد
 العلم بالقرآن وفهمه الناس فيه ٤٣ - ٤٦
 جهة العلم الخبر في الكتاب أو السنة أو الإجماع
 أو القياس ١٢٠ ، ٢٥٨ - ٢٦٨ ، ٣٤٦٦ -
 ١٤٦٨
 العلم بوجهان : الإجماع والاختلاف ١٢٦
 العلم بطلان : علم العامة ، وهو للعلوم من الدين
 ضرورية ، وعلم الخاصة ، وهو ما يستدل به ٩٦١ -
 ٩٩٧ ، ١٢٥٦ - ١٢٦١ ، ١٣٠٦ -
 ١٣٠٨ ، ١٣٢٨ - ١٣٣٢ ، ١٦٧٤ ،
 ١٦٧٥
 العلم لا يجوز أحد أن يقول له حقا رآه ١٢٢٤
 • النصب : لا يجوز للعلم إلا الخبر بالسوق
 ١٤٦٣ - ١٤٦١
 • القرائن والوصايا : متى أحكمها ٨٩ -
 ٩١ ، ٢١٤ - ٢١٩ ، ٣٩٣ - ٤١٥ ،
 ٤٦٦ - ٤٧٨
 لا يرت للعلم الكثرة ٤٧٢ ، ١٢٤٤
 الخلاف في الرد على ذوى الأرحام ، وترجيح
 الثاني عدم الرد ١٧٥٢ - ١٧٧٢
 الخلاف في ميثاق الإخوة مع الجد ، وترجيح
 الثاني تورثهم ١٧٧٣ - ١٨٠٤
 • القرض = الواجب

• النكاح : عرمان النساء وحلائلهن ٥٤٦ -	تحريم الأصل ويطل منه ماخلاف التي ٩٢٦ -
٥٥٤ ، ٦٢٢ - ٦٣٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ،	٩٤٤ ، ٩٥٦ - ٩٦٥
٩٣٦ - ٩٤٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٤٧ -	التي من قبل يصل بها أمه مباح لا يمتنع
١٤٤٣	تحريم الأصل ٩٤٥ - ٩٦٥
التي من خطبة الرجل على خطبة أخيه ٨٤٧ -	• الواجب والقرض : فرض العين وقرض
٨٦٢	الكتابة ٩٧١ - ٩٧٧
المرأة تبنيها وقت زواجها والمصدة إذا تكلم خطأ	• الوثنيون : ١٥ - ٢٠
١٦٦٥ - ١٦٧٠	• الوصايا = الفرائض
لا يظنون رجل براءة ١٣١٥	• الولاية = أولو الأمر
• انتهى وصفته : التي مما أمه محرم يمتنع	

مؤلفات الشارح

- ١ - شرح الخراج ليعقوب بن آدم
- ٢ - نظام الطلاق في الإسلام
- ٣ - شرح الترمذي جزء أول
 " " " ثلث (وباقية تحت الطبع)
- ٤ - أوائل الشهور الربيع وإثباتها بالحساب
- ٥ - الجزء الثاني من كتاب التكمال للهيود بتحقيق الشارح ، وأما
 الثالث والرابع فهما تحت الطبع ، وأما الأول فهو بتحقيق الدكتور
 زكي مبارك .
- ٦ - شرح ألفية السيوطي في المصطلح
- ٧ - مختصر علوم الحديث للحافظ ابن كثير
- ٨ - كتاب لباب الآداب للأمير أسامة بن منقذ بتحقيق الشارح

